المدينة المنورة.. والحصار الأخير



تاريخ الحملة الصليبية ودولها الوظيفية في المنطقة العربية

(الجزء الأول)

أ.د. حاكم المطيري

قال النبي ﷺ: (تصالحون الروم صلحا آمنا حتى تغزوا أنتم وهم عدوا من ورائهم؛ فتنصرون وتغنمون وتنصرفون حتى تنزلوا بمرج ذي تلول، فيقول قائل من الروم: غلب الصليب، ويقول قائل من المسلمين: بل الله غلب؛ فيثور المسلم إلى صليبهم وهو منه غير بعيد فيدقه، وتثور الروم إلى كاسر صليبهم؛ فيضربون عنقه، ويثور المسلمون إلى أسلحتهم، فيقتتلون؛ فيكرم الله تلك العصابة من المسلمين بالشهادة، فتقول الروم لصاحب الروم: كفيناك العرب، فيجتمعون للملحمة، فيأتونكم تحت ثمانين غاية تحت كل غاية اثنا عشر ألفا).

صحيح ابن حبان.

في الساعة الأخيرة أمام القبر الشريف:

"إن الخليفة يعد الآن أسيرا في يد قوات الحلفاء!

لذا فلا توجد له إرادة حرة!

إنها ليست أي مدينة.. حتى أنسحب

أو أستسلم!

إنها مدينة رسول الله!

لا بد أن يأتيني الأمر من الخليفة نفسه!

سأدافع عنها ولو وحدي!

والله لن أخونك يا رسول الله"

فخري باشا آخر قائد عثماني للمدينة المنورة!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

جاءت الثورة العربية أواخر سنة ٢٠١٠م، ثم الثورة المضادة سنة ٢٠١٣م –بعد مئة عام من سقوط المنطقة العربية تحت سيطرة جيوش الحملة الغربية الصليبية– ليتفاجأ العرب بأن دولهم وحكوماتهم وجيوشهم في مصر والعراق وسوريا وليبيا واليمن وجزيرة العرب تحاصرهم وتقتلهم وتهجّرهم، وتشن الحروب عليهم، أشد مما فعلته جيوش المحتل الغربي نفسه بهم!

ليبدأ السؤال المر عن تاريخ نشأة هذه الدول والجيوش؟ وكيف تأسست؟ ومن الذي أقامها ورسم حدودها وفرض أنظمتها؟

وقد جاء هذا الكتاب ليجيب عن هذه الأسئلة، ومن خلال وثائق الخارجية البريطانية نفسها، وتقارير مسئوليها وضباطها الذين باشروا قيادة الحملة الصليبية، وصناعة هذه الدول والجيوش الوظيفية العربية، ففيها قصة الحملة الصليبية الأخيرة على العالم الإسلامي كاملة، وبتقارير من باشروا هذه الأحداث لا كمؤرخين، بل كأبطال أوربيين فاتحين ومحررين للقدس والمدينة ومكة!

وقد حرصت على عدم التدخل في الوثائق إلا في الربط بينها ربطا موضوعيا –وتعليقاتي أضفتها في الحاشية أو ما بين المعكوفين []– ليتيسر للقارئ معرفة حقيقة الأحداث في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الأمة، وتفاصيل مجرياتها المأساوية بكل صدق، كما حاولت كشف التناقض بين بعض هذه الوثائق، والذي يعود إلى الصراع بين حكومة الهند البريطانية وضباطها في الخليج العربي الذين يشرفون على شئون نجد، والمكتب العربي والمندوب السامي البريطاني في القاهرة، الذي يشرف على شئون الحجاز!

ولا تحتاج هذه الوثائق إلا إلى عرضها عرضا دقيقا أمينا؛ لتكتمل الصورة بكل أبعادها لمن أراد الحقيقية التاريخية كما هي؛ بعيدا عن زيف الرواية الرسمية للأنظمة الوظيفية التي حاولت تزوير رواية خاصة بها للأحداث والتاريخ لا حقيقة لها، وأخفت الدور الرئيسي للمحتل في تشكيل واقع دويلاتها وصناعة أنظمتها!

وقد آن الأوان لمواجهة زيف الثقافة الرسمية، التي طالما كانت وراء (تضليل الوعي) الجمعي العربي، فالواقع الكارثي الذي تعيشه شعوب المنطقة العربية اليوم هو ثمرة هذه الحملة الصليبية ودولها الوظيفية التي ما زالت تحكمه وتتحكم فيه، مهما حاولت هذه الثقافة المأزومة، والروح المهزومة طمس الحقيقة!

بين يدي الكتاب:

لقد تأخر إخراج هذا الكتاب عشر سنوات، مع فراغي منه قبيل الثورة العربية، بعد كتابي (عبيد بلا أغلال)، وذلك انتظارا مني للفرصة المناسبة التي تكون العقول والنفوس فيه أكثر استعدادا لسماع الحقيقة التي ما كان يمكن لي آنذاك أن أقولها عملا بالأثر (حدثوا الناس بما يعقلون)، ولا كان يمكن للنخب فضلا عن العامة تصديقها، لولا حدوث ما حدث منذ الثورة المضادة للثورة العربية سنة ٢٠١٣م، وعقد الرئيس الأمريكي ترامب المؤتمر الأمريكي الإسلامي بالرياض سنة ٢٠١٧م، والإعلان عن (صفقة القرن) التي اعترف فيها بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وما تلاه من تسارع لوتيرة التطبيع معها في الخليج العربي، والمؤامرة على الأمة ودينها وهويتها وعقيدتها في جزيرة العرب نفسها، حتى بدأ الجميع يسأل ما الذي يجري؟

وكيف حدث كل هذا؟

وما أسبابه وجذوره؟

وكان لا بد من العودة مئة عام للوراء والوقوف على تفاصيل لحظة تأسيس الحملة الصليبية لهذه الدول الوظيفية –منذ دخول القائد البريطاني أدموند اللنبي دمشق، ثم القدس، ثم دخول الجيش البريطاني بغداد، ثم استسلام حامية المدينة النبوية بقيادة فخري باشا لقوات الحلفاء وللضابط البريطاني غارلند، وتنصيب اللنبي قائدا عاما لمنطقة الحجاز والشام– لفهم كل ما يجري اليوم في العالم العربي!

لقد جاء عنوان هذا الكتاب (المدينة المنورة.. والحصار الأخير) تذكيرا بالاحتلال البريطاني للمدينة المنورة بعد حصارها في الحرب العالمية الصليبية الأولى حتى استسلمت للضابط البريطاني غارلند، وتعبيرا عن الخطر الحالي الذي يحدق بالحرمين الشريفين –حيث تتعرض المنطقة العربية كلها لحملة صليبية جديدة افتتحها الرئيس الأمريكي بوش الابن الذي قال بأنها (ستكون حربا صليبية) باحتلال أفغانستان ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣م، وأكملها الرئيس الروسي بوتين في الشام سنة ٢٠١٤م، وبلغت ذروتها بإعلان ترامب حربه على الإسلام باسم الإرهاب! وإعلان القدس عاصمة أبدية يهودية!

وباتت القوى الصليبية بجيوشها وقواعدها العسكرية التي تحيط اليوم بجزيرة العرب كلها إحاطة السوار بالمعصم تهدد أمن الحرمين الشريفين؛ كما جرى لهما قبل مئة عام، وباتت هذه الحملة الصليبية تفرض مشروعها العقائدي والثقافي التغريبي على شعوبها لسلخها من دينها وهويتها، وأصبحت نذر الحرب عليها بعد العراق والشام تلوح بالأفق– وهو ما يوجب على الأمة وشعوبها كلها اليوم لتحمل مسئولياتها، والدفاع عن مقدساتها، قبل تفاجئها بوقوع الكارثة بها، كما تفاجأ فخري باشا قائد حامية المدينة بعد حصارها لمدة ثلاث سنوات بأنه استسلم وسلم المدينة النبوية لضابط بريطاني صليبي!

ليعتذر وهو يبكي عند قبر رسول الله عن تخلي أمته عن الدفاع عن مسجده ومدينته، كما تخلت قبله عن مسراه ومسجد صخرته!

اللهم هذا البلاغ، وعليك التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بك!

إسطنبول – الاثنين ١٠ محرم ١٤٤١ هـ/ الموافق ٩ سبتمبر ٢٠١٩م.

المحتويات

==============

الفصل الأول

زحف الحملات الصليبية على الأقاليم العربية

قبل الحرب العالمية الأولى

التقارير البريطانية عن الخليج والجزيرة العربية وعلاقتها بالخلافة العثمانية:

لقد درس البريطانيون مبكرا المنطقة دراسة شاملة كاملة جغرافيا وسكانيا وتاريخيا من أجل السيطرة عليها؛ كما جاء في تقرير دائرة الأركان العامة لوزارة الحرب البريطانية عن الجزيرة العربية سنة ١٩٠٧م[١]؛ الذي جاء فيه:

(السكان:

كانت الجزيرة العربية منذ أقدم الأزمنة وطنًا للفرع الرئيسي للأسرة السامية، المعروف باسم (العرب) وقلما كانت هناك أرض آسيوية ذات سكان متجانسين مثلها. وتوجد ضمن هذا الفرع فروع تتفرع منها فروع، مجموعات عشائرية وبطون وأفخاذ في حرب مستمرة فيما بينها. ولكنها جميعًا واحدة في أصلها، ومتجانسة شكلًا ولغة وديانة. والإسلام دين جميع سكان بلاد العرب تقريبًا. وسكان اليمن شيعة[٢]، ولكن بقية سكان بلاد العرب سنيون، ولذلك يفترض أنهم يعترفون بخلافة سلطان تركية، ولكن أقل ما يمكن أن يقال هو أن من المشكوك فيه أنهم يفعلون ذلك حقًا لأن شريف مكة له أهمية مماثلة بنظرهم.

ونظرًا للأهمية العظمى لهذا الادعاء من جانب سلطان تركية في زعامة الديانة الإسلامية، فإن دراسة مختصرة للخلافة قد لا تكون خارج الصدد.

حمل لقب "الخليفة" السلاطين العثمانيون منذ سنة ١٥١٧ حينما احتل السلطان سليم الأول مصر. ولكن ذلك في العادة لم يكن أكثر من مجرد لقب. وكانت سياسة السلطان الحالي[٣] أن يجعل من السلطة الروحية حقيقة واقعة، ولكن ادعاءاته شبيهة إلى حد ما بادعاءات الإمبراطور الروسي بأنه رئيس الكنيسة المسيحية. إن أغلبية رعاياه يقبلون بادعاءاته بدون تحقيق ولا تحفظ. ولكن أقسامًا كبيرة من المسلمين كالشيعة كلهم مثلًا وكل سكان أفريقية الغربية، يرفضون هذا الادعاء كليًا. وهنالك كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التقاليد التي تحتم أن يكون الخليفة متحدرًا من نسب قرشي[٤]، وهي قبيلة النبي، تقوم على حقيقة تاريخية. ولا ريب هناك أن كل من يتبع السنة يجب أن يقبل هذا التقليد. وهذا الوصف بلا شك يقضي على ادعاءات السلطان الذي لا يمكن أن يكون متحدرًا من قريش أو أية قبيلة عربية أخرى.

---

(١) انظر الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، تحقيق وترجمة نجدة فتحي ط١ الساقي ١/١٢١-١٣٨.

(٢) جاء في حاشية التقرير هنا ما يلي: أهم قسمي المسلمين هم أهل السنة والشيعة، والأخيرون يبلغ عددهم نحو ١٥ مليونًا في بلاد فارس والهند وبلاد العرب، أما الفئة الأولى فينتمي إليها جميع المسلمين الآخرين تقريبًا. ويعتقد السنيون بمنصب الخلافة (أي خلافة محمد)، ويعترفون بكتب الحديث الستة التي تعرف عادة باسم "السنة". وهم ينقسمون إلى أربعة مذاهب، جميعها قديمة ومحافظة، ولا تختلف عن بعضها إلا في تفسير نقاط ثانوية من الشريعة والشعائر - وهي: المذهب الحنفي (في تركية آسية الوسطى وشمال الهند) والشافعي (مصر) والمالكي (المغرب وشمال أفريقية) الحنبلي (بعض أقسام بلاد العرب). والشيعة يرفضون منشأة الخلافة، ويعتقدون أنه بعد وفاة محمد انتقلت الرئاسة إلى الإمام. وهم يرفضون كتب السنة الستة، ولكن لهم مجموعات أخرى من التقاليد (الحديث) الخاصة بهم.

(٣) السلطان عبد الحميد الثاني.

(٤) شرط القرشية في الخليفة عند الفقهاء مقيد بالقدرة والكفاءة والقيام بالدين؛ لحديث: (ما أقاموا الدين) فإذا فقد ذلك في قريش جاز أن يتولى الخلافة غيرهم ممن توفرت فيه الشرط، وهذا ما وقع حين عجز الخليفة العباسي في القاهرة عن القيام بها، وتحالف آخر المماليك فيها مع إسماعيل الصفوي الذي تحالف مع البرتغاليين وهددوا الحرمين، وكاد العالم الإسلامي يسقط أمام الحملات الصليبية، فاستغاث المسلمون في المغرب والمشرق بالسلطان سليم الأول العثماني فتوجه بجيوشه إلى الشام ثم مصر وتولى الخلافة وتنازل له الخليفة العباسي بعد أن فقد أهلية الإمام وهي القدرة على القيادة وحماية الأمة، وهذا ما قرره الفقهاء، ولهذا أجمع الفقهاء على جواز خلافة بني عثمان لعدم وجود قرشي صالح بالفعل آنذاك لتوليها؛ كما قال الرافعي الشافعي في العزيز ١١/ ٧٢: (فإن لم يوجد من ولد إسماعيل من يصلح لذلك، يولى رجل من العجم)، وقال الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان ١/ ٢٤ (فاشتراط كونه قرشيا هو الحق، ولكن النصوص الشرعية دلت على أن ذلك التقديم الواجب لهم في الإمامة مشروط بإقامتهم الدين وإطاعتهم لله ورسوله، فإن خالفوا أمر الله فغيرهم ممن يطيع الله تعالى وينفذ أوامره أولى منهم).

الإدارة:

تقع ولاية الحجاز بين الحدود الجنوبية لسورية والحدود الشمالية لليمن، (خطوط العرض ٣٠، ٢٩، ٢٠ شمالًا) وحدودها الغربية هي ساحل البحر الأحمر ولكن ليس لها حدود معينة تمامًا في الشرق. وهي من الناحية النظرية تمتد إلى منتصف الجزيرة العربية لتتصل بالامتداد الغربي لولاية البصرة التي يزعم أنها تضم نجد.

وليس في الحجاز تجنيد إجباري، ولا تستوفى فيه أية ضرائب، والسلطة التركية تنحصر في جدة ومكة والمدينة وبعض القرى الساحلية، في حين أن البدو، في القسم الداخلي، لا يخضعون لسيطرة، وتوجد حالة من الفوضى في كل مكان.

إن شرفاء مكة حتى في الوقت الحاضر يعتقدون أنهم المؤهلون الوحيدون لحكم الحجاز، وذلك لتحدرهم من سلالة الرسول، وحكمهم البلاد كل هذه المدة الطويلة، وهذه الفكرة لم يزعزعها الحكم التركي المهزوز. إن قيمة الحجاز الرئيسية هي ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي؛ لأن حيازة المدن المقدسة التي تقوم فيها، تمنح السلطان واحدة من أهم حججه لتأييد دعواه بالخلافة.(١)

حوالي ٧٠ بالمائة من بدو الحجاز يعيشون على حافة الجوع. وإنهم بصورة منظمة يُسلبون من قبل شريف مكة ووكيله في جدة، نسبة كبيرة من الحبوب التي تمنحهم الحكومة إياها. ولذلك ليس من المستغرب أنهم في حالة الفقر الفظيعة التي يحيونها، يندفعون إلى أعمال السلب والنهب على طريق مكة.

اليمن وعسير:

إن ولاية اليمن التي تضم "سنجق" عسير في الشمال، تحتل الزاوية الجنوبية – الغربية من الجزيرة العربية، وتمتد بصورة عامة من خط العرض ٢٠° في الجنوب الشرقي على امتداد الساحل حتى خط الطول ٤٥° وتقع الحجاز في الشمال ومحمية عدن العربية. أما الحدود الشرقية فهي غير معينة تمامًا.

وفي اليمن وعسير توجد حالة مشابهة لما في الحجاز، مع فارق هو أنه توجد في أماكن متفرقة منها، من المظاهر الواهية على محاولة إقامة إدارة محلية، وجبي الأعشار والضرائب. وبالنتيجة فإن الثورات المستمرة، على اختلاف نطاقها، أكثر حدوثًا، ولكن تقل المنازعات العشائرية وأعمال السلب والنهب، خصوصًا أن كثيرًا من اليمنيين مستقرون في القرى، في حين أن الأغلبية العظمى في الحجاز هي من البدو الرحل.

ويعتقد (الباب العالي) أن الاحتفاظ باليمن ضروري من أجل هيبته ومكانته في مكة والقسطنطينية، ولذلك فإن حامية كبيرة مع قوة قوامها ٢٠,٠٠٠ جندي عادة، ترابط هناك.

(١) قلت: ومن هنا سيبدأ المشروع البريطاني في توظيف موضوع الخلافة واشتراط أن تكون عربية لهدم الخلافة العثمانية واحتلال المنطقة العربية!

إن نجد مستقلة من جميع النواحي العملية، وكذلك عمان، في حين أن ساحل عدن تسكنه قبائل مستقلة واقعة تحت النفوذ البريطاني، وكذلك شيخ الكويت وسلطان مسقط.(١)

وتوجد عادة ثورة أو انتفاضة قائمة في قسم ما من الجزيرة العربية، في حين أنه تقوم في الأقاليم الوسطى حرب ضروس مستمرة على نطاق يكاد يكون شاملًا. هذه الظروف تعود إلى الانقسامات الدينية والعائلية، وإلى كراهية الأهلين للحكم التركي، وإلى سوء الحكم المألوف من جانب الباب العالي الذي يحتفظ بالحجاز بواسطة رشاواه وباليمن بواسطة حامياته القوية.

تاريخ جزيرة العرب في العهد الإسلامي:

إن تاريخ الجزيرة العربية قبل مولد محمد ليس معروفًا إلا قليلًا.

وفي سنة ٥٦٩ ميلادية ولد محمد في مكة، ومنذ ذلك الوقت أصبح تاريخ الجزيرة العربية جزءًا من تاريخ الإسلام.

في سنة ٦٢٢م هاجر محمد من مكة إلى المدينة هاربًا من قبيلة قريش التي كانت تضطهده بسبب مبادئه الجديدة.

ومنذ تاريخ الهجرة هذه، يبدأ التقويم الإسلامي كله. وقد بدأ النبي على الفور سلسلة من الحملات العسكرية على أعدائه، وحين وفاته في سنة ٦٣٤ كان قد وحّد شبه الجزيرة العربية كلها، باستثناء بعض القبائل القليلة الصغيرة، تحت عقيدة واحدة وكتاب واحد.

خلفاء محمد واصلوا سياسته الحربية الناجحة:

في سنة ٦٣٤ فتحت دمشق، وبعدها بثلاث سنوات خضعت القدس وسورية بأجمعها للخليفة عمر، ثم لقي العراق المصير نفسه بعد مدة قصيرة. هذه الفتوحات جعلت العرب على صلة مباشرة مع جبال أرمينيا وكردستان التي بقيت تؤلف الحدود الشمالية النهائية للأراضي التي احتلوها. وقد تم استيعاب مصر في موجة الفتح الإسلامي في سنة ٦٤٢م وامتدت الإمبراطورية خلال القرن التالي إلى الشرق والغرب، وأصبحت، في نهاية العهد الأموي في سنة ٧٥٥، تضم حوض البحر المتوسط برمته، باستثناء سواحله الشمالية، وآسيا الجنوبية الغربية حتى نهر (اندوس) وتخوم الصين.

كان الخلفاء حتى هذا الوقت يقيمون في دمشق، ولكنهم الآن نقلوا مقر الخلافة إلى بغداد حيث حكمت فيها الأسرة العباسية خلال السنين الخمسمائة التالية.

---

(١) وهذا خلاف الحقيقية كما سيأتي بالوثائق البريطانية نفسها، فقد كانت نجد - في هذا التاريخ الذي كتب فيه هذا التقرير سنة ١٩٠٧م - تتبع لواء الإحساء التابع لولاية البصرة العثمانية، وكان فيه حامية عثمانية، وفي القصيم كذلك حامية عثمانية، وكان أمير حائل وأمير الرياض كلاهما قائممقام عثماني، وكذلك شيخ الكويت.

وعلى الرغم من أن الإمبراطورية العباسية هي من أصل عربي، فإنها لم تقم على أساس عربي، وكان الأمراء، خلال القرون الأربعة التالية من حكمهم، مجرد ألعوبة بيد قواد جيوشهم المرتزقة من الفرس والأكراد والتركمان والأتراك.

في سنة ١٢٥٨ هجم الزعيم التتري هولاكو، حفيد جنكيز خان، على بغداد، وهربت فلول الأسرة المالكة إلى القاهرة، حيث كان الفاطميون قد خلعوا مؤخرًا من قبل الأمير الكردي صلاح الدين.

في سنة ١٥١٧ احتل مصر السلطان التركي سليم الأول وخلع عليه آخر سلالة العباسيين الحقيقيين أو المفترضين البردة النبوية: وهكذا كسب الخلافة للسلالة العثمانية الحالية وحوّلها من مؤسسة قومية وراثية إلى مؤسسة سياسية ودينية.

وفي عهد سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج قوتها وعظمتها، وفي تلك الفترة دخلت الجزيرة العربية برمتها في خرائط تركية الآسيوية.

وكان العرب الذي انفصلوا في وقت مبكر من القرن الحادي عشر عن الخلافة العباسية وكانوا، باستثناء سكان الحجاز وقسم من اليمن، قد عادوا إلى حالة استقلالهم والوحشية السالفة، قدموا الآن ولاءً اسميًّا للحكومة التركية، ولكن الثورات سرعان ما نشبت مرة أخرى، وفي سنة ١٦٣٠ نصب الزعيم اليمني قاسم نفسه إمامًا لليمن. وقد استمر حكم هذه السلالة حتى سنة ١٨٧١ حينما جاءت قوة عسكرية تركية من سورية، واحتلت هذا القطر).

تأهب بريطانيا لضرب العرب بالترك:

لقد تحدث التقرير المذكور في نحو عشرين ورقة عن الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية للجزيرة العربية التي قدر سكانها بنحو ثمانية ملايين نسمة كما تحدث بإسهاب عن الحاميات العثمانية في الإحساء والقصيم ونجد والحجاز واليمن وخلص التقرير إلى قوله: (والحقيقة أن هناك إمكانات لمحاولة التجمع من جانب العرب ضد الترك، ولكن فيما يبدو ليس من المحتمل قطعًا أن تنجح مثل هذه المحاولة فالعرب بعد لم يخرجوا من الحالة العشائرية ولا محل بينهم للشعور الوطني وقد دل التاريخ الماضي أنه لا قدرة في طبيعة البدو للاتحاد والتماسك ولا قوة لهم للقيام بحركة هجومية...

ولذلك ففي وسعنا أن نقرر أنه ما دامت الإمبراطورية العثمانية غير داخلة في حرب أوروبية فالسلطان لن يرغم على التخلي عن جزيرة العرب أما إذا دخلت تركيا حربًا على ذلك الوجه فبلاد العرب ستكون قرحة خبيثة نامية للسلطان)[1].

(١)الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية ١/١٤٠.

لقد أدرك البريطانيون أن وضع الجزيرة العربية أصبح مؤهلًا للتدخل البريطاني بشكل مباشر من خلال تجميع العرب في الجزيرة وحشدهم ضد الخلافة العثمانية من أجل بسط النفوذ البريطاني عليهم بعد ذلك وهو ما سيتحقق بعد ذلك؛ كما سيأتي، وقد أدرك البريطانيون أن العرب في الجزيرة يفتقدون لروح الانتماء للدولة بسبب سيطرة الروح العشائرية.

وقد كانت بريطانيا ترصد الأوضاع في الدولة العثمانية كلها حيث جاء في بعض تقارير[1] قناصلها أن هناك (حركة قائمة أنشأها حزب يسمي نفسه "الحزب العربي" هدفه طرد الأتراك وتأسيس إمبراطورية عربية وذاعت الآن إشاعة عن عزم العرب على الاستيلاء على جزيرة العرب بكاملها من العقبة إلى الخليج العربي وفي المدة الأخيرة ذاعت علائم وجود حركة بين العرب للتدخل فعلًا وجميع القبائل العربية تقريبًا متحدة في كراهيتها للترك الكفار في نظرهم وروح الاستقلال جزء من حياتها).

بداية الدخول البريطاني في الخليج العربي:

لقد كان التقرير المذكور خلاصة للتقارير الاستخباراتية والدراسات الاستشراقية للمنطقة منذ نصف قرن تقريبًا؛ إذ بدأ الوجود البحري البريطاني في منطقة الخليج العربي منذ سنة ١٧٩٨م.

حيث وقّعت بريطانيا أول اتفاقياتها مع مسقط، وفي سنة ١٨١٨م نزلت قواتها البحرية على سواحل الخليج العربي (الإمارات العربية) وتم تدمير القوة العسكرية والأساطيل البحرية للقواسم، وتم فرض اتفاقية (الأمن والسلام) على شيوخ الساحل والبحرين سنة ١٨٢٠م، وفي سنة ١٨٦١م وقّعت اتفاقيتها مع البحرين وجعلتها تحت الحماية البريطانية (الاحتلال)، وفي سنة ١٨٦٨م عزلت شيخ البحرين الشيخ محمد بن خليفة وفي سنة ١٨٦٩م أخذته أسيرًا إلى الهند.[2]

وفي سنة ١٨٩٩م تم ضم الكويت تحت الحماية البريطانية وتوقيع المعاهدة مع مبارك الصباح.

وقد تم كل ذلك مع هذه المدن والموانئ الخليجية التابعة للخلافة العثمانية سرًّا؛ كما في معاهدة الكويت؛ حرصًا على عدم استثارة الدولة العثمانية التي كانت بريطانيا آنذاك تحرص على عدم الدخول معها في مواجهة عسكرية؛ ولهذا كانت بريطانيا تتعامل مع هذه الموانئ الساحلية على أنها تابعة سياسيًا للدولة العثمانية كما كان حال مبارك الصباح الذي كان قائمقام تابعًا لقضاء البصرة العثماني، وقد أرادت بريطانيا من شيخ الكويت محمد الصباح توقيع الاتفاقية معها غير أنه رفض أن يتخلى عن تبعيته للخلافة العثمانية ليصبح تحت حكم الكفار المسيحيين؛ مما حدا بريطانيا إلى تدبير الانقلاب عليه على يد أخيه مبارك الذي قتل أخويه محمد وجراح ليوقع بعدها معاهدته مع الانجليز سرًّا، وقد ذكر مصطفى كامل -الزعيم المصري المشهور وقائد مصر نحو الاستقلال في مقال له في جريدة اللواء ٢٦/ ٨/ ١٩٠٢م بعنوان (إنكلترا والإسلام)- هذه الفتنة التي وراءها يد بريطانية وجاء فيه: (كيف يتصور عقل سليم أن بريطانيا التي احتلت مصر خداعا، وسلبت السودان

(١) المصدر السابق ١/١٣٩-١٤٠.
(٢) انظر قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، لمي محمد الخليفة، ط١- ١٩٩٨م، المؤسسة العربية للدراسات ص ١٤-١٥..

سلبا، وحرضت الأمة العربية على رفع العصيان في وجه الخليفة، ودعت المسلمين للافتراق والاختلاف، وبذرت بذور الفساد، ونشرت عصابات الدخلاء في بلادهم ليميتوا الشهامة من قلوبهم، تصير في يوم من الأيام حليفة للدولة العثمانية، وحليفة للمسلمين والإسلام؟! إن الدول عامة وإنجلترا خاصة لا يتسابقن إلى طلب صداقة تركيا إلا إذا سعين وراء امتياز، أو تنافس في طلب معدن، أو احتلال جزيرة، أو استئجار شاطئ؟! لقد احتلت بريطانيا قبرص بدعوى مساعدة الدولة العثمانية، واحتلت مصر بحجة إنقاذ الخديوية المصرية، وفصلت السودان عن مصر ثم استردته بمال مصر وجنودها، ليكون مستعمرة بريطانية متصلة بمصر من جهة، ومطلة على البحر الأحمر وبلاد العرب من جهة أخرى، وأثارت الفتن في الكويت واليمن ليتم لها ما أرادت، لتؤسس الخلافة العربية التي كان نابليون مولعا بها، ولم يبق في أوربا أحد من رجال السياسة إلا وتراه عالما بهذه الخطة وتلك الغاية، فلا تقوم في بلاد العرب فتنة حتى تنادي الصحف هناك بأن اليد المدبرة لها هي يد بريطانيا! وقد باحثت جريدة (غازيت دي لا كروا) أخيرا في هذا الموضوع فقالت: إن بريطانيا تريد محو الحبشة لأنها العائق بينها وبين أغراضها، ولكنها لا تجد من النجاشي مساعدا على خراب بلاده كما وجدت من شيخ الكويت الذي جهل أنه باستسلامه يضع الحجر الأول للخلافة العربية التي يعمل لها الإنجليز وبها يتم للمسلمين الشقاء وتضيع من أيديهم أسباب العز والرخاء! هذا ما يقوله كتاب الغرب، فأين أنتم يا كتاب المسلمين وساستهم لترفعوا أصواتكم منذرين ومحذرين الأمم العربية من الخطر المهدد لها؟! أين أنتم لترددوا لهم ما قاله فيكتور هيجو: يوجد بعض أمكنة وبعض ساعات من نام فيها مات! وترشدوهم إلى أن الساعة الحاضرة هي من تلك الساعات التي أشار إليها شاعر فرنسا الكبير! أين أنتم لتقنعوا أولئك الضالين الذين تخدعهم إنجلترا ليكونوا يدا واحدة في إحياء الملة وحماية الإسلام)[1].

وهكذا تخلصت بريطانيا من كل شيوخ الساحل الذين رفضوا الدخول تحت حمايتها وسيادتها واستبدلت غيرهم بهم في الوقت الذي كانت الخلافة العثمانية تواجه الأخطار الصليبية في كل مكان.

ولم يكتف مبارك بهذه المهمة بل توسط لدى البريطانيين لضم سلطان بن حمود الرشيد أمير حائل ووضعه تحت الحماية البريطانية[2] بعد أن اغتال ابن أخيه متعب بن رشيد المناوئ للإنجليز.

الترتيب البريطاني للوصول إلى الرياض:

وقد بدأ التخطيط البريطاني لجعل الكويت قاعدة انطلاقهم نحو السيطرة على نجد؛ إذ نصّت اتفاقية الحماية البريطانية للكويت سنة ١٨٩٨م على أن تكون الشئون والعلاقات الخارجية للكويت من خلال بريطانيا.[3]

(١) أوراق مصطفى كامل المقالات الكتاب الثاني ص ٢٣١-٢٣٢. **وهذا المقال منشور سنة ١٩٠٢م أي قبل الثورة العربية للشريف حسين ضد الخلافة العثمانية بنحو خمسة عشر عاما!!**
(٢) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية ١/١٤١.
(٣) انظر ما سبق.

جاء في التقرير البريطاني المذكور عن مبارك الصباح ما يلي: (بإمكاننا ما دام على قيد الحياة أن نعتمد في أكثر الاحتمالات على إخلاصه للتبعات التي تعاقد عليها معنا لكن وضعنا قد يكون صعبًا مع شيخ جديد يرفض حمايتنا الخاصة وصلاته الودية مع ابن سعود أمير نجد الحالي جديرة باعتبار خاص).[١]

وبناء على ما سبق خرج عبد العزيز بن سعود من الكويت سنة ١٩٠٢م مجهزًا بقوة عسكرية متوجهًا إلى الرياض للسيطرة عليها، وقد أدرك أمير حائل عبد العزيز بن متعب بن رشيد أبعاد المخطط البريطاني الذي يتخذ من الكويت ومن الشيخ مبارك الصباح قاعدة انطلاقه للسيطرة على نجد؛ فكتب إلى الخليفة العثماني رسالة (فضح فيها مخططات إنجلترا تجاه الكويت التي كانت حاكمها مبارك - كما قال - يتآمر مع ابن سعود للاستيلاء على نجد بكاملها والمضي إلى البحر الأحمر حيث يرغبان في وضع نفسيهما تحت الحماية البريطانية).[٢]

كما قام مبارك الصباح - بإيعاز من البريطانيين الذين يشرفون على سياسته الخارجية ويوجهونها بنص اتفاقية الحماية - بالخروج -ولأول مرة في تاريخ مدينة الكويت- بجيش مكون من تحالف قبائل مطير والعجمان والمنتفق وغيرهم، وسار نحو حائل ليشغل ابن رشيد عن ابن سعود ليتمكن من السيطرة على الرياض ونجد، وقد تواجه الجيشان في معركة الصريف التي انتصر فيها ابن رشيد على تحالف مبارك الصباح والقبائل التي معه؛ غير أنه الهدف الرئيسي من الحرب قد تحقق؛ حيث تمكن ابن سعود من انتزاع الرياض.

طلب ابن سعود الخضوع للحماية البريطانية:

وبعد استيلاء عبد العزيز بن سعود على الرياض عمل جاهدًا على الاتصال بالبريطانيين لطلب الحماية وتوقيع معاهدة معهم، وقد تحدث في هذا الموضوع سرًّا مع الكابتن البريطاني وليم شكسبير والذي كتب تقريرًا بهذا الخصوص للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي سنة ١٩١١م؛ ذكر فيه الحوار الذي دار بينه وبين عبد العزيز بن سعود[٣] حيث أخبره ابن سعود أن جدّه تركي بن عبد الله قد عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية سنة١٨٣١م، وقد جددها أيضًا ابنه فيصل بن تركي سنة١٨٤٢م، كما تم تجديد المعاهدة على يد الضابط البريطاني (لويس بلي) سنة١٨٦٥م وأنه يرغب بأن يكون تحت الحماية البريطانية، وقد جاء في اللقاء أيضًا؛ كما ورد في التقرير المذكور[٤]: (أخبرني عبدالعزيز أيضًا أنه لا ينفرد في كره الأتراك بل إن أمراء الجزيرة العربية يتراسلون فيما بينهم حول القيام بتجمّع للهجوم على الأتراك في وقت واحد وطردهم خارج البلاد نهائيًا. وكان يتسلم رسائل مرارًا من الإمام يحيى والسيد محمد الإدريسي ومن زعماء العشائر التي تمر بها سكة حديد الحجاز والعرب المسؤولين في الأحساء والقطيف يناشدونه فيه بالمساعدة لإنجاح ثورة عامة في كل أنحاء جزيرة العرب. وحتى ابن رشيد قام بمفاتحات لنفس الغرض، لكن عبد العزيز قال إنه لم يكن

---

(١) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية ١/١٣٨.
(٢) الوثائق ١/١٢٨ **ويلاحظ أن ما تنبأ به ابن رشيد وما سبق أن حذر منه قد وقع وتحقق بعد بضع سنين؟!.**
(٣) الوثائق ١/١٦١-١٦٤.
(٤) الوثائق ١/١٦٢-١٦٣.

مستعدًا للتعهد بعد لأنه يتذكر بلا ابتهاج قدوم الأتراك قبله إلى الأحساء، ولا يرغب أن يمنحهم الفرصة ليتقدموا أكثر في داخل نجد.

آل سعود لا يطمعون في مدّ حكمهم شمالًا أو غربًا أو في أية ناحية أخرى عدا الأحساء والقطيف. وهم يرغبون قبل كل شيء أن يكون لهم اتصال بالحكومة البريطانية لكي تتردّد الحكومة التركية في اضطهادهم أو التدخل في شؤونهم في نجد.

وذكر عبد العزيز أن وضع الشيخ مبارك هو أقرب ما يمكنه أن يحقق رغباته، وأضاف قائلًا إن آل سعود أفضل من مبارك حقًا لأنهم لم يكن لهم فيما مضى أي تعامل مع الأتراك ولم يرفعوا العلم التركي مثل مبارك ولم يعترفوا حتى بخلافة السلطان.[١]

وقد ناشد الإنكليز على أساس العلاقات الطويلة السابقة وبسبب كونهم دائمًا يرمون إلى السلام والعدل ويمكن الوثوق بهم بأن يحافظوا على عهودهم. إن النظام الجديد في الآستانة قد أبدى سياسته المعتدية، وخاف أن يحصل قبل مرور سنوات غير طويلة محاولة جديدة لإخضاع نجد. ومع أن الوهابيين قد حاربونا في السابق بشأن قضايا الزعماء الساحليين فإنهم عرفوا منافع حكمنا بينهم، وليس لهم رغبة في تبديل الحالة الحاضرة، ولو أن عبد العزيز قد ذكر أنه تسلم رسائل من دبي التي كتب شيوخها بعد حادثة إطلاق المدافع "هياسنت" طالبين أن يدخلوا في حمايته.

وأبدى كل الاستعداد لقبول وكيل سياسي بريطاني، ولكن لما كان الأتراك يشغلون الآن الميناءين الوحيدين اللذين كانا للوهابيين، فلا يسعه إلا أن يقترح إجراء مثل ذلك التعيين إمّا في القطيف أو في العقير بعد أن يجبر الأتراك على الجلاء عن الأحساء. ولما تتحقق تلك الحادثة الميمونة فإنه سوف يرحب بسرور بالعلم البريطاني كعلامة تدل على أنه لن يتعرض بعد هذا لأذى الأتراك. وأخذ يشير إلى أن آل سعود إذا حكموا الأحساء وأقام ضابط بريطاني في أحد الموانئ فإننا نستفيد كثيرًا من زيادة التجارة التي تنتج من وجود سلطة ثابتة وفعّالة على البدو الذين يجعلون الطرق التجارية إلى الداخل غير مأمونة في الوقت الحاضر.

ذكرت أعلاه ما جرى بشيء من التفصيل لأنه يظهر أن من الأهمية بمكان تسجيل محادثة مباشرة مع رجل يحكم في الوقت الحاضر بلاد العربي الوسطى، وقد ذكر خلالها آراءه ومطامحه بصراحة تامة.

ويكون من المفيد الإشارة في هذا الخصوص إلى المراسلات الموضحة في الهامش[٢] ومع الأسف لم تكن معي أوراق في البادية ولذلك لم يكن في إمكاني في ذلك الوقت تتبع كل إشارات عبد العزيز إلى المراجعات

(١) هذا مع أن ابن سعود وقت كتابة هذه الرسائل كان قائمقام تابع للدولة العثمانية بشكل رسمي ويؤخذ راتبا شهريا كما سيعترف به في التقرير نفسه!

(٢) حكومة الهند إلى الفايكونت مورلي بتأريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٠٤، رسالة البحرين بتأريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٣، رسائل الكويت بتأريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٠٤ و٢٨ آب/ أغسطس ١٩٠٦، رسالة بوشهر بتأريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٠٦، مرفقات كتاب بغداد بتأريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٦، رسائل الكويت بتأريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٦ و١٣أيار/مايو ١٩٠٧، رسالة بوشهر بتأريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٠٧.

السابقة للمقيمية. ووجدت عند عودتي أنه لم يبالغ في إيضاح الجانب الخاص به من القضية كما كان انطباعي في البداية.

ولدى استعلامي كيف يوفّق بين تسلمه منحة سنوية تركية بانتظام وادعائه بالاستقلال التام!

قال عبد العزيز: أن المنحة ترجع إلى عهد أبيه (عبد الرحمن بن فيصل) حين سجن في بغداد وأعطيت له لنفقات معيشته واستمرت منذ ذلك الحين كمنحة شخصية لعبد الرحمن. وهي تبلغ ٦٠ ليرة تركية شهريًا. ولم يتسلم آل سعود شيئًا آخر من الأتراك بشكل أوسمة أو إعانات، ويعتزم عبد العزيز أن ينهي المنحة عند وفاة أبيه. وكل المراسلات التي جرت لهم مع الموظفين الأتراك كانت ذات سمة دبلوماسية إما لإجراء سحب القوات بحجة إظهار الخضوع أو لتلطيف المصاعب عند نشوئها. ولو حافظ الإنكليز على علاقاتهم السالفة وأخذوا آل سعود تحت حمايتهم، كما يرغبون، لما كانت هذه التحوّلات والذرائع ضرورية.

وفي الختام أودّ أن أتجرّأ فألاحظ أنه يجدر إعطاء اعتبار جدّي لمشكلة بلاد.

وقد ختم الضابط البريطاني (شكسبير) تقريره السابق بقوله:

تشير جميع التقارير إلى اختلال متزايد وكراهية للمزاعم التركية. ولو حدث تجمع بين الرؤساء المهمين في بلاد العرب -وحقيقة حدوث مباحثة جدية عن ثورة متزامنة بين رجال يختلفون اختلافًا واسعًا في مذاهبهم الدينية كالإمام يحيى والإمام الوهابي مما جعل مثل هذا الاتحاد ممكنًا على الأقل- فإنني أميل إلى الرأي بأن الثورة ليست محتملة فحسب بل إنها تكون موضوع ترحيب من جانب كل القبائل تقريبًا في أنحاء الجزيرة.

أعتقد أن فكرة القيام بانتفاضة في وقت واحد لإخراج الأتراك سيكون من شأنها حتمًا توحيد صفوف العرب حتى يتحقق هدفهم، على الأقل في شرقي الجزيرة العربية. أما هل سيتمكن الأتراك من استعادة موقعهم فأمر يبدو غير مؤكد، ولكن يبدو لي، من كل ما أستطيع معرفته، أن كراهية الأتراك هي الفكرة الوحيدة التي تشترك فيها العشائر كلها، كما أنها الوحيدة التي يتخلون لأجلها عن خلافاتهم الشخصية.

إن قوة تركية في بلاد العرب كانت تنبع دائمًا مقدرتها على تحريك كل قبيلة ضد الأخرى، ولكن يظهر الآن أن الحقيقة المهمة قد غرست في أذهان العرب غير المعقدة، فكل اقتراح لقيام حرب بين العشائر يعزى إلى مصدر تركي يكون فورًا مريبًا ويحتمل لهذا السبب أن يقضي على هدفه.

من وجهة نظرنا في الخليج العربي أتجرأ فأرى أنه مع وجود آل سعود ثابتين في الأحساء، وعلى صلات طيبة معنا، فإن وضعنا يتقوّى كثيرًا، وتزول المحاولات الحاضرة للوقيعة بين شيوخ الساحل المتصالح والأتراك. ولا ريب أن قوة ابن سعود في داخل البلاد تجعل طريق القوافل الرئيسي إلى الداخل مأمونًا بحيث تستفيد التجارة ماديًا، وكلها الآن تقريبًا تجارة بريطانية أو هندية.

قبل الوداع أخبرت عبد العزيز أنني سأنقل رأيه إلى رؤسائي، ولكنني لا أتوقَّع أي جواب من النوع الذي يرغب فيه للأسباب التي قدمتها. فأجاب أنه يرضى بالانتظار لأنه يعلم بأن كل جواب يمكن أن يأتي يكون جوابًا صحيحًا. وهو يفضل الصدق من الإنكليز على المراوغة التي علمته الخبرة أن يتوقعها من الأتراك.

وقد طلب بصورة خاصة أن لا يبحث الموضوع مع الشيخ مبارك لأنه من المحتمل أن يستنتج استدلالات خاطئة وربما يفشيها للموظفين الأتراك).[١]

وبينما كان ابن سعود يتفاوض مع البريطانيين سرًّا للدخول تحت نفوذهم وفق معاهدة حماية؛ كان في الوقت ذاته يمثل قائمقام نجد ويتبع والي البصرة العثماني!

لقد كانت بريطانيا تتحفظ على توقيع معاهدة حماية مع ابن سعود في هذه الفترة للسبب ذاته الذي جعلها تحرص على أن تكون المعاهدة مع مبارك الصباح سرًّا في طي الكتمان؛ حرصًا على عدم استثارة الخلافة العثمانية، ولأن مخططها كان يسير وفق ما هو مرسوم له دون حاجة إلى مثل هذه المعاهدة في الوقت الحاضر، وقد صارح شكسبير ابن سعود بأن (حكومة صاحبة الجلالة نظرًا إلى صلاتها الودية مع الحكومة التركية فإنها تنفر من أي شيء تكون طبيعته دسيسة ضدها).[٢]

وفي سنة ١٩١٣م زاد ابن سعود في إلحاحه على البريطانيين حيث لقيه شكسبير مرة ثانية قريبًا من الكويت وطلب منه ابن سعود (الحماية البريطانية من النوع الذي منحته بريطانيا لشيخ الكويت وغيره من الشيوخ).[٣]

ومصطلح الحماية هو اختراع بريطاني يعادل تمامًا معنى الاحتلال؛ غير أن لفظ الحماية أخف وطأة على الأسماع من كلمة الاحتلال!

وفي سنة ١٩١٤م كتب المعتمد السياسي البريطاني في الكويت كرنل (غري) خطابًا سريًّا إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر جاء فيه أن ابن سعود يريد من بريطانيا توفير الحماية البريطانية له؛ كما هو حال مبارك الصباح وأن يوفر له (نفس الوضع الذي وفرته لشيخ الكويت الاتفاقية البريطانية - التركية التي وقعت مؤخرًا* أي حكم ذاتي مع حماية بريطانية وسيادة تركية)[٤].

وقد طلبت بريطانيا في هذه الفترة من ابن سعود أن يلتزم بالعمل بما يشير به عليه الميجر (تريفور) وأن يمتنع عن القيام بأي عمل في الوقت الحاضر.

وقد حاول مبارك الصباح وعبد العزيز بن سعود إخفاء عداوتيهما للخلافة العثمانية، وإثبات ولائهما لها؛ كما في خطاب ابن سعود للسيد طالب النقيب نائب البصرة وفيه:

---

(١) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية ١٦٤/١.
(٢) المصدر السابق ١٥٧/١.
(٣) المصدر السابق ١٧٢/١.
* وقعت سنة ١٩١٣م بين بريطانيا وتركيا وتم التأكيد فيها على تبعية الكويت للخلافة العثمانية.
(٤)الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية ٢٦٦/١.

(كتاب من عبد العزيز بن سعود إلى السيد طالب في البصرة:

تحية وبعد..

سررت كثيرًا بتسلم خطابكم الذي تعبرون فيه عن ولائكم للحكومة العلية (الباب العالي) وهو الولاء الذي أشارككم إياه، وكما تعلمون يا أخي فإنني أول من يرجو الخير للحكومة والبلاد. وإني بحزن كبير أطلب منكم أن تعرضوا على الأشخاص المسؤولين عن القضية أنه بالرغم من أنني لا أحيد في ولائي للإسلام أو أتخلف عن طاعة الباب العالي، إلا أن هناك أمورًا لا أستطيع أن أقوم بها. أرجوك أن تقدم أطيب تمنياتي إلى أنور باشا، وزير الحربية الحالي، وتؤكد له بأني أنا أيضًا أرغب في وحدة الإسلام، وجمع شمل القلوب المتفرقة، كما أني أود أن أعرب عن امتناني إليه لإيفاد سعادة السيد عمر فوزي بك لإقامة علاقات ودية وعلى الهدية التي حملها معها وهي القرآن الكريم.

ولكن لا يخفى عليكم أن الوضع في بلادنا يجتاز ظروفًا غريبة جدًا، لا يمكن وصفها، وأني لست المسئول عن هذا. إذا كانت الحكومة ترغب حقًا في حماية البلاد من الأخطار المختلفة وجمع الإسلام في طاعة الخلافة، فهذا يمكن تنفيذه فقط بالأساليب الدبلوماسية على أن يعقب ذلك إصدار بيان بهذا الخصوص، وأنه يتوجب على الباب العالي أن يقوم بهذا مع هؤلاء الناس (المقصود هنا حكومة صاحب الجلالة) وهم الذين بسبب خصائصهم الطيبة يساعدون على نشر الهدوء بين شعوب العالم، إننا نعرفهم ونعتمد عليهم ولا نرغب في الإساءة إليهم بانتقاص عهودنا معهم. أرجوك أن تقدم احترامي إلى السيد عمر فوزي بك وتنقل تأكيداتي على صداقتي إلى جميع الجهات المعنية. أما بخصوص الهدية القيّمة، فإني أتقبلها راجيًا نقل اعتذاراتي والسلام).

وقد أرسل ابن سعود في الفترة ذاتها خطابًا سريًّا يطلب فيه من بريطانيا توجيهه نحو ما تريده في ترتيب علاقاته مع الخلافة العثمانية التي طلبت منه الالتزام لها بما تقتضيه تبعيته كقائمقام لنجد تابع للخلافة. وقد اتفق ابن سعود سنة ١٩١٤م مع الخلافة العثمانية على تعيينه واليًا وقائدًا عامًا على نجد بدون تدخل، وله حق جمع الضرائب وإرسال الفائض إلى إسطنبول، وتكون اتصالاته مع الخلافة العثمانية من خلال وزارة الداخلية ووزارة الحربية وليس من خلال والي البصرة، وعليه أن يرفع الأعلام العثمانية على كل بلدة في نجد، وعلى أنه هو ممثل السلطان في نجد وسيصدر فرمان عثماني من استانبول بهذا الخصوص.[1]

وقد صدر الفرمان العثماني بجعل ابن سعود واليًا على نجد كما في تقارير وبرقيات المسؤولين البريطانيين حيث جاء فيها:(لن يكون لابن سعود الحق في عقد معاهدات أو الدخول في ارتباطات مع دول أجنبية ولن يكون له الحق في منح الامتيازات، إنه ملزم دائمًا باحترام المعاهدات بين الامبراطورية العثمانية والدول الأخرى. الأجانب في نجد يحق لهم أن يقدموا طلبات فيما يتصل بمصالحهم وعملهم، وفقًا لنصوص المعاهدة، إلى السلطات المحلية، وإلى ابن سعود بصفته واليًا".

(١) انظر الوثائق ١/٣٠٦.

يقول حقي باشا في أنه ما يتعلق بـ"شؤون الساعة" أن كل الاتصالات الأخرى الموجهة إلى الباب العالي يجب أن تتم عن طريق سعادتكم وليس عن طريقه. وبناءً على ذلك سيسرني أن أعلم ما هو النهج الذي تقترحونه الآن فيما يتصل بطلبات شركة البترول التركية).[1]

ومن تلك البرقيات ما أرسله أنور باشا – وزير الحربية للدولة العثمانية (مسجلة لدى ورودها إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩١٤) :

(إلى سعادة حاكم نجد والقائد العام الأمير عبد العزيز باشا السعود..

يسعدني جدًا أن أبارك لكم وأهنئكم، وأدعو الله أن يتوج كافة أعمالكم بالنجاح لتعزيز الدين الإسلامي. وأن يقويكم في خدمة الدولة العثمانية المجيدة. كما ارجو لكم السعادة والنجاح في كافة أموركم، ولكم أن تأمروني في كل شيء).

اعتراف بريطانيا بتبعية ابن سعود للخلافة العثمانية بموجب المعاهدات:

كما ورد في رسالة من الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل أمير نجد:

إلى ميجر أ.ب. تريفور، .C.I.E المعتمد السياسي، البحرين، التاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ (٢نيسان/ إبريل ١٩١٤م):

(أتشرف بإعلامكم بتسلم رسالتكم الكريمة رقم ٥١٢ لعام ١٩١٤ وقد فهمت ما جاء فيها، خاصة أنه قد وصلتكم تعليمات لإخباري بأن الحكومة البريطانية تقوم بالمساعي لاتخاذ ترتيبات مع الحكومة التركية، وأن المباحثات مستمرة. ولذلك فإنه من غير المستحسن أن أقوم بعمل مستقل في هذه المسألة. أرجو أن أقول أنني ممتن لذلك، وهو ما أسعى إليه، وإنني سوف لن أتغير عما ذكرته لكم شفويًا. إن شاء الله أنا أتوقع في الوقت الحاضر مفاوضات مستمرة مع الحكومة البريطانية بما يشرح الفؤاد.

وعليّ أيضًا أن أخبركم أنه في يوم ١١ من الشهر الجاري سوف أصل مفرق جبيل، وهذه المرة تسلمت معلومات من المبعوث التركي الذي وصل مباشرة من القسطنطينية، واسمه بكباشي سيد عمر فوزي بك مارديني، والي البصرة سابقًا والآن والي سورية. ويحمل معه رسائل شفهية وخطابات وينوي أن يتوسط بيني وبينهم. وقد وصل إلى البصرة وسوف يصل إلى الكويت وربما يكون قد وصل. وطبعًا سوف يقابلني وسأقابله قريبًا جدًا في طريق الكويت إذا كتب الله ذلك. ولم أحب أن أراه حتى أخبركم لكي تعلموني بالمطلوب، وبأي شكل يكون. وبالطبع فأنتم تعلمون أنني أتمسك بكلمتي، وأنا ثابت على الأمر الذي قد يقربني باتجاه صداقة الحكومة البريطانية ويوقف من اقترابي من الأتراك إلا في الحالات التي لا حول لي فيها، فعندئذ أسير في طريق فيه مصلحتي. وإن شاء الله الآن تخبروني باللازم، وقد أخذت كلامكم الأول

(١) الوثائق ١/٣١٦-٣١٧.

بعين القبول، ولكنكم تعلمون أن رجل الأعمال يرغب أن يعلم الحقيقة ويحل مشكلته والنية معلومة لديكم. وأرجو منكم أن تخبروني عن طريق تابعي يوسف الذي أثق به، حتى أتفاوض مع مقامكم وحتى أستطيع أن اهتم بمصالحي والله يحفظكم والسلام).[1]

لقد كان الاتفاق البريطاني العثماني المعقود بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣ هو الذي يمنع بريطانيا من جعل ابن سعود تحت حمايتها حيث تنص الاتفاقية بينهما على أن ابن سعود من رعايا الدولة العثمانية مما جعل تحركات بريطانيا تتم بشكل سري وحذر كما جاء في رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند البريطانية والتي جاء فيها:

من وزارة الخارجية إلى وزارة الهند٤ حزيران - يونيو ١٩١٤ (سيدي أمرني الوزير السر أ. غري أن أحيطكم علمًا بوصول رسالتكم المؤرخة ٢٧ الشهر الماضي في موضوع العلاقات بين ابن سعود، شيخ نجد، والحكومة العثمانية. وردًا عليها أقول أن الأخبار الواردة من سفير صاحب الجلالة في القسطنطينية قد شددت - في هذه المرحلة التاريخية - على أهمية تجنب أي عمل من شأنه أن يضيف إلى الشك الموجود أصلًا في القسطنطينية من أن حكومة صاحب الجلالة تؤيد سياسة ابن سعود في جعل نفسه مستقلًا، ويعتقد أن من المهم أن تتقدم حكومة صاحب الجلالة بخطى شديدة الحذر.

وقد تم شرح الوضع، بشكل غير رسمي ولكن بوضوح، إلى حقي باشا الذي اقترح على حكومته أن تفوضه ببحث الموضوع هنا لغرض الوصول إلى تسوية مرضية. ويعتقد السر أ.غري أنه لا يجب عمل شيء في هذه الظروف حتى تعرف نتيجة اقتراح حقي باشا.

كما طلب مني أن أضيف أن النقطة "د" في برقية نائب الملك المؤرخة ٢٣ ايار/ مايو والتي تعيرها رسالتكم أهمية خاصة، لا تبدو للسر أ. غري أنها تقود إلى التفسير القائل بأن الشروط التركية تستبعد أي اتصال أو تعامل بين ابن سعود والأجانب: وكل ما تنص عليه الشروط هو أن أي اتصال بين ابن سعود والدول الأجنبية أو ممثليها يجب أن يتم من خلال السلطات العثمانية - وهو رأي، كما يبدو للسر أ. غري، صحيح تمامًا، ومما لا يبرر لحكومة صاحب جلالته أن تشجع مقاومته من جانب ابن سعود، الذي هو من رعايا تركية، ومعترف به كذلك في الميثاق البريطاني - التركي المعقود في ٢٩ تمو/ يوليو ١٩١٣م والواقع أن السر أ. غري مقتنع بأنه ليس مما ينسجم مع التزاماتنا أن يعامل ابن سعود بشكل آخر، أو أن تجري اتصالات مستقلة معه إلا في الحالات التي لا يمكن تفاديها، وهو يأمل أن تصدر التعليمات بهذا المعنى).[2]

التقارير البريطانية عن تهيئة الخليج للاحتلال قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م:

وفي تلك الأثناء كان ابن سعود يزود البريطانيين بكل ما لديه من معلومات ومراسلات سرية بينه وبين شيوخ المدن والمناطق والقبائل في الجزيرة العربية؛ كما ذكر ذلك الكابتن شكسبير في تقريره لوزارة الهند سنة

(١) الوثائق ٢٦٢/١.
(٢) الوثائق ٣٠٣/١.

١٩١٤م؛ حيث جاء فيها: (أطلعني -عبدالعزيز بن سعود- مرارًا على المراسلات السرية بينه وبين الزعماء العرب الآخرين ومنهم السيد الإدريسي والإمام يحيى في صنعاء وابن شعلان كبير شيوخ قبيلة عنزة الكبيرة وآخرون أقل أهمية كما أطلعني على مراسلاته مع السلطات التركية).(١)

كما استمر ابن سعود في تنفيذ ما يمليه عليه الكابتن شكسبير أو المعتمد البريطاني في البحرين من خلال المراسلات بينهما رغبة في التوصل إلى توقيع معاهدة الحماية البريطانية دون أن تلزم بريطانيا نفسها بشيء تجاهه؛ محافظة منها على علاقاتها مع الخلافة العثمانية، غير أن الحذر البريطاني سرعان ما زال بعد ما بدأت نذر الحرب تلوح بالأفق بينها وبين الخلافة العثمانية؛ مما دفعها إلى التحضير لزعزعة الأوضاع في الجزيرة العربية والخليج العربي والعراق في حال نشوب الحرب، وقد جاء في الوثائق البريطانية ما يلي(٢):

(من المقيم السياسي في الخليج العربي إلى سكرتير حكومة الهند – وزارة الشؤون الخارجية والسياسية – سيملا

الرقم ٩٩٦ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩١٤

الوضع التركي: أشير إلى برقيتكم رقم ٥٩٤ المؤرخة ١٩ الجاري. إذا حدث وقامت الحرب أخيرًا بيننا وبين تركية، فمن رأيي أنه سيكون باستطاعتنا أن نعتمد على ولاء زعماء الخليج العربي، باستثناء حالات قليلة وغير ذات أهمية، وأنا أميل إلى الاعتقاد بان المحمرة والكويت ستكونان معنا تمامًا، وكذلك سيكون الوضع بالنسبة لابن سعود إذا أُعطي ضمانات. وأما البحرين فهي في رأيي عاجزة عن عمل خير أو شر، وليس لدي ما يدعو للاعتقاد بأن ما سيحصل هناك لن يزيد على اضطرابات محلية وذلك نتيجة لندرة المواد وارتفاع الأسعار. ومن الممكن أن تحصل مثل هذه الصعوبات بدرجات أقل في موانئ الخليج الأخرى. وقد تكون مسقط في وضع يمكنها من الثبات وذلك بمساعدة الجيوش البريطانية المتمركز حاليًا هناك، ولا أعتقد أن هناك احتمالًا بأن يقف سلطان مسقط إلى جانب الأتراك، وثوار مسقط سيعنون هم أنفسهم بسياساتهم المحلية فقط. ولا توجد بين مسقط وظفار مصالح بريطانية ذات أهمية تهددها تركية أو ألمانية.

أما الجانب الفارسي فإن هناك ما يبعث على شيء من القلق بالنسبة للساحل بين بندر عباس وغودر. والبلوشيون ليسوا معادين، ومكاتب البرقيات القليلة التي نملكها لا تغري اللصوص. وقد تحدثت مع حاكم موانئ الخليج في موضوع بوشهر وموانئ الخليج. ورغم أن أهل المدينة ضد الروس بدون تردد وبالتالي فهم مع الألمان، إلا أنني حتى الآن لم ألحظ أي مؤشرات أو أتسلم أي تقارير عن تيارات فعالة معادية للإنكليز إلا من العراق).

ولم تكتف التقارير برصد الأوضاع السياسية في حال وقوع الحرب التي باتت على الأبواب؛ بل رصدت الأوضاع الاجتماعية في المنطقة، وأكدت على التدابير التي يجب اتخاذها حتى لا تستثار شعوب المنطقة، ومن

(١) الوثائق ٣٠٧/١.
(٢) الوثائق ٣٢٠/١ - ٣٢٣.

ذلك؛ فرض الحصار على الصحف التي قد تؤيد الخلافة العثمانية في حربها مع بريطانيا؛ كما جاء في التقريرين[١] التاليين:

برقية من سكرتير حكومة بومبي (الدائرة السياسية)

إلى سكرتير حكومة الهند (دائرة الشئون الخارجية والسياسية) ٢١ آب/ أغسطس ١٩١٤

(أرجو أن ترجعوا إلى برقيتكم رقم ٥٩٥س، المؤرخة ١٨ الشهر الجاري. كما ألفت انتباهكم إلى برقية المقيم في عدن والمؤرخة ١٩ الشهر الجاري. من الواضح أنه يمكن بتحريض الإمام أن نخلق صعوبات للأتراك في نجد واليمن.

إضافة إلى ذلك يمكن قصف الموانئ التركية على البحر الأحمر وتجنيب موانئ الإدريسي القصف. ولكن حركة تنقل الحجاج، وهي الآن في أوجها، قد تعرقل هذه المسألة.

كذلك من الممكن أن تفسّر الأعمال العدائية التي تحصل في جدة على أنها هجوم مبدئي على الأماكن المقدسة للمسلمين. وأما بالنسبة للخليج العربي فنمتنع عن تقديم النصح، ولكن نفترض أن حكومة الهند ستتخذ إجراءات بلا شك، لحماية الملاحة البريطانية في تلك المياه. وإذا ثار العرب على الأتراك، فإن رأي الشيعة المسلمين في الهند سيكون اللامبالاة إلى حد بعيد. ولكن من المحتمل أن تفضل الطبقات المثقفة تركية، وأما بالنسبة للسنة فإن رأيهم سيكون مؤيدًا للأتراك بقوة).

برقية من سكرتير حكومة الهند – إدارة الشؤون الخارجية والسياسية – سيملا

إلى المعتمد الحاكم العام في بلوجستان مؤرخة ٢١آب/ أغسطس١٩١٤

(تشير أنباء الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها تركية إلى احتمال حصول تطورات خطيرة. وعلى الحكومات المحلية أن تمارس منتهى الحيطة والحذر في احتواء الدعاية للوحدة الإسلامية وهي مسألة لا يمكن التسامح فيها. كما يجب أن يقضى فورًا على أي مديح لألمانية وتركية وأي انتقاد لموقف إنكلتره ودخولها الحرب كما ظهر في بعض الصحف. وما زالت لهجة الصحف الإسلامية لحد الآن جيدة على وجه العموم، وهناك على أي حال بعض الاستثناءات، ومن المهم أن يقضي على أي تحول محتمل في بدايته).

(١) الوثائق ١/٣٢٤-٣٢٥.

الاستعداد البريطاني لمواجهة الخلافة العثمانية في الخليج:

لقد أكدت التقارير البريطانية ضرورة استخدام مشيخات الخليج من أجل تنفيذ المخطط البريطاني عند وقوع الحرب مع الخلافة العثمانية، والانطلاق بالتعاون معهم لاحتلال العراق وبغداد؛ كما جاء بالتقرير التالي[1]:

(برقيةمن السر ل. ماليت – السفير البريطاني في القسطنطينية– إلى السر ادوارد غراي – وزير الخارجية

القسطنطينية ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤برقيتكم رقم ٤٧٨ بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر.

أوافقكم على أنه إذا تحالفت تركية مع ألمانية وأصبحت الحرب محتومة، فمن المحتمل أن يصبح من أهم الأسلحة دعم وتنظيم حركة عربية إما علنًا أو بطريق غير مباشر. ولكن حركة عربية غامضة الأهداف لن تؤدي إلى شيء. ومن رأيي أنها تحتاج إلى تنظيم في منتهى الدقة، وإنها يجب أن يوجهها ابن سعود بالتعاون مع شيخ الكويت وغيره من أصدقائنا من زعماء العرب. وفي هذا الصدد أرجو أن أشير إلى رسالتي رقم ١٩٣ بتاريخ ١٨ آذار/ مارس.

ومن رأيي أيضًا أن الهدف الأول يجب أن يكون الهجوم واحتلال بغداد مؤقتًا، وانتظار الأحداث. فبالتوجيه البريطاني وتقوية الجيوش البريطانية الهندية، والأموال، والأسلحة والذخائر، وشعب صديق، لن يكون هذا أمرًا صعبًا، خاصة وأن تركية ستكون مشغولة مع روسية. وعندما نحتل بغداد يبدأ الوضع في جزيرة العرب بالتطور فورًا.

بالنسبة للإجراءات الأخرى الممكنة فأنا أقدم المقترحات التالية بعد استشارة الإدارات والموظفين المحليين ذوي الخبرة.

الخليج العربي. لقد تسلمنا فعلًا عروضًا مخلصة للتعاون من شيخي الكويت والمحمرة وقد تأكد لنا أن باستطاعتنا الاعتماد على اتجاه ودي أو على أي حال اتجاه صحيح نحو المصالح البريطانية من جانب الحكام العرب في الخليج بمن فيهم سلطان مسقط. وسوف تصلهم بيانات مبدئية تشرح وجهة النظر البريطانية.

من الصعب التنبؤ إلى أي حد يستطيع الأتراك أن يناشدوا التعصب الديني، والى أي حد تستطيع مثل هذه المناشدة أن تخفف أو تقضي على الكراهية التي تحملها قبائل العراق وأواسط جزيرة العرب نحو الأتراك. ويستطيع نفوذ شيخي الكويت والمحمرة عادة أن يمكنهما من تنظيم ثورة عربية ضد السلطات التركية من الفاو إلى القرنة. ولكن في الوقت الحالي، ما لم نكن في وضع يمكننا من اتخاذ خطوات لحماية النظام في النهر، فإن كافة المصالح الحضارية وأمن الأوروبيين عمومًا سوف تتعرض للخطر بمثل هذا المشروع. وهناك احتمال كبير لقيام مثل هذه الثورة بدون تحريض من جانبنا. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، فإنني أعتقد أن وجود سفينة حربية أخرى في الخليج بالإضافة إلى "أودين" أمر بالغ الأهمية كما ذكرت في برقيتي المؤرخة ١ الشهر الحالي. إن الافتراض بأننا سنسيطر على البصرة لهو أكثر الإجراءات تأثيرًا

(١) الوثائق ٣٢٥/١.

وأبعدها وقعًا بطبيعة الحال. ولكن من المستحيل علينا في الوقت الحاضر أن نعرف هل سنصبح في وضع يمكننا من توفير الجنود اللازمين لاحتلال ذلك المكان في وجه مقاومة تركية مسلحة، ودون ذلك، على أي حال، فقد أكد شيخ الكويت – وهناك ما يكفي من الأسباب لتصديقه – أن شيخي الكويت والمحمرة بالتعاون مع بعض وجهاء البصرة الذين هم على اتصال وثيق بهما، وكذلك بالتعاون عن بعد مع ابن سعود يستطيعان إذا أعطيت لهم ضمانات معينة إما أن يمهدا الطريق لاحتلالنا البصرة سلميًا، أو أن يؤمنا إبقاء المكان هادئًا ومعزولًا إلى أن نصبح في وضع يمكننا من اتخاذ إجراء فعال.

ولكي نضمن هذه النتائج، أقترح تقديم المغريات التالية بالإضافة إلى ضمان أن البصرة لن تعود مرة أخرى تحت السيطرة التركية: فلشيخ الكويت نقدم الملكية الكاملة والإعفاء من الضرائب لنخيله الموجود على الضفة التركية بين الفاو والقرنة، والحماية مما يترتب على طرد الحاميات العسكرية التركية الصغيرة من صفوان وأم قصر وبوبيان، وبعد ذلك الاعتراف باستقلال إمارة الكويت تحت الحماية البريطانية.

أما شيخ المحمرة فنعطيه الضمان الذي اتفق عليه عندما قُلّد وسامًا مؤخرًا، والتعهد بحمايته وإعطائه ملكية النخيل على الضفة التركية من النهر وإعفائه من الضرائب، وربما وعدًا بأن نعمل جهدنا إزاء إيران لإبقائه في وضعه الحالي من الحكم الذاتي.

وأما ابن سعود فمقابل تعاونه معنا في طرد الأتراك من البصرة وتسلمنا السلطة فيها سلميًا، وفي طرد الأتراك من الإحساء والقطيف، نتعهد بالاعتراف به والدخول معه.. لأجل التخلص من السيطرة التركية والعمل على جعل بلاد العرب للعرب.

وهناك كل ما يدل على أن سمو الخديو مهتم أقصى الاهتمام بتبني هذه الحركة عن طريق دفع الأموال وإرسال المبعوثين السريين. وهدفه البعيد أن يؤمن لنفسه الخلافة في حال طرد الأتراك من الجزيرة العربية.

تشير التقارير التي وصلت مؤخرًا إلى أن الحكومة التركية قامت قبل اندلاع الحرب في أوروبا مباشرة، ومنذ ذلك الوقت، بجهود كبيرة للوصول إلى ترتيبات مع كبار الزعماء في الجزيرة العربية من أجل تأمين معونتهم الفعالة أو على الأقل حيادهم الودي. ويبدو أن من المحتمل أن تكون جهودهم قد تكللت بنجاح كبير، وعلى أي حال يكاد يبدو من المؤكد أن شريف مكة قد رمى بثقله في كفة تركية. ويبدو أن هذا العمل قد أصبح جزءًا من حركة وحدة إسلامية تدار من القسطنطينية.

ويبدو أن المحركين الرئيسيين للحركة هم الشيخ عبد العزيز جاويش، وسليمان الباروني من طائفة الأباضيّة، وشكيب أرسلان درزي، ويبدو أنه ليس هنالك شك كبير في أن الرسل لم يرسلوا إلى الجزيرة العربية فقط، بل كذلك إلى الهند ومصر وطرابلس وجميع الأقطار الإسلامية لغرض نشر الدعاية.

إن إنشاء جامعة في المدينة مؤخرًا هو أيضًا علامة مهمة.

أعداد كبيرة من الضباط مروًا من القسطنطينية إلى الموانئ العربية على البحر الأحمر، وأفادت التقارير أن عدد القوات التركية في مكة هو ١٦,٠٠٠).

تنظيم بريطانيا للحركة القومية العربية للثورة على الخلافة العثمانية:

كما جاء في كتاب[1] **من وزارة البحرية إلى وزارة الخارجية** - أيلول/ سبتمبر ١٩١٤:

(سيدي ردًا على رسالتكم المؤرخة ٤ الجاري، رقم ٤٣٥٠٤، وإشارة إلى برقية السر ل. ماليت بالتاريخ نفسه وبرقم ٦٩٢، فقد أمرني وزير البحرية، أن أطلب إليكم أن تخبروا وزير الدولة للشئون الخارجية أن من رأيهم أن تنظيم حركة عربية في منطقة الخليج العربي، وتشجيع ابن سعود وشيخ الكويت وغيرهما من الزعماء العرب الأصدقاء، يكون عنصرًا بالغ الأهمية في أية عمليات قد يصبح من الضروري القيام بها ضد تركية.

يجب أن يذكر أنه بالإضافة إلى الاعتبارات التي ذكرها السر ل. ماليت إذا استطعنا بهذه المساعدة أن نسيطر على جنوب العراق فإن بريطانية العظمى سوف تستفيد من المساحة الهائلة التي تزرع قمحًا، وكذلك من حقول النفط الهامة.

إن ضياع العراق، بالإضافة إلى أنه سيكون ضربةً شديدةً لتركية ذات آثار بعيدة المدى، فإنه أيضًا سيشكل نكسة لطموحات الألمان وتصوراتهم. وقد كرست ألمانية قدرًا كبيرًا من المال والجهد لتعزيز مصالحها في هذا الجزء من العالم، وحاولت بكل وسيلة ممكنة، وبشكل منظم أن تطرد المصالح البريطانية والهندية.

أما بالنسبة للوضع الفعلي في الوقت الحاضر، فمن الواضح أن الأتراك يقومون بنشاط مكثف في هذه المناطق. فقد استولوا على مستودعات الفحم والنفط التي تملكها الشركات البريطانية في البصرة وبغداد بما في ذلك نفط تبلغ قيمته ٤٠٠٠ – ٦٠٠٠ جنيه تملكه شركة النفط الإنكليزية – الفارسية.

وعلى الرغم مما يبدو من أن الحكومة الهندية بمجموعها غير مستعدة لإعطاء الدعم للمقترحات التي سبق أن قدمتها وزارة البحرية بهدف تأمين موقعنا في الخليج العربي، فإن وزير البحرية يفكر في إعادة السفينة "آلبرت" للخدمة بعد أن كانت قد سحبت عند بداية الحرب، وإرسالها إلى الخليج العربي إضافةً إلى السفينة "أودين" الموجودة هناك. ويأمل أن يصبح من الممكن خلال فترة قصيرة إعادة النظر في قرار عدم إرسال جنود هنود إلى تلك المنطقة).

إلى وكيل وزارة الخارجية لندن.

مبارك الصباح يدعو ابن سعود للوقوف مع بريطانيا ضد الخلافة العثمانية:

لقد كان مبارك الصباح بالميناء الكويتي في موقع إستراتيجي كبوابة للوصول إلى نجد والعراق يمثل رأس الحربة للمشروع الاستعماري البريطاني للجزيرة العربية والعراق؛ ولهذا كان الاهتمام البريطاني به كبيرًا جدًا، وقد بدأت الشكوك لدى الباب العالي العثماني تحوم حول موقف مبارك في حال نشوب حرب بين الخلافة

(١) الوثائق ٣٣٠/١.

العثمانية، وإنجلترا مما حداها بإرسال مندوبيها في إبريل سنة ١٩١٤م؛ للتأكد من موقفه وقد تخلص من الإجابة عن أسئلة المندوب بدبلوماسية وذكاء نال استحسان البريطانيين وإعجابهم[1]. وكان يحث ابن سعود أن يقف مع البريطانيين كما تفعل الكويت وأن يرفض استقبال الجنود أو الموظفين الأتراك، وقد كتب مبارك الصباح عدة رسائل بهذا الخصوص؛ ومنها[2]:

(من الشيخ السر مبارك إلى عبد العزيز بن سعود بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤:

إنه عندنا معلوم أن الدولة الجرمانية تجتهد في هذه الأيام لتحريض الدولة العثمانية على أن يفعلوا أمرًا يكون سببًا لتشبيث الحرب بينهما وبين الدولة البريطانية وحلفاءها - وأما الدول المذكورة لا تريد الحرب معها خصوصًا الدولة البهية **[بريطانيا]** التي هي محب لأهل إسلام من قرون.

على أي حال إنه قد لزم على الدولة البهية الآن من سبب بعض الأفعال والكلمات الصادرة من الدولة العثمانية أن يجعلوا بعض الاستعدادات العسكرية لحفاظة نفسها، ولكنها تريد أن نفهم نحن أهل العرب صريحًا أن الدولة البهية لا تهجم على الدولة العثمانية إلا بعد هجوم الدولة المذكورة عليها.

فإن الدولة البهية تبغي منا ومنكم المساعدة الكاملة في جهدها لإبقاء الصلح من تأثيرنا في أصدقائنا وعشائرنا وبالقبائل المتعلقة بنا وأن نعرف شريف مكة وابن شعلان بغواية الدولة الجرمانية حتى لا ينغووا بوعود باطلة بالأنعام ومن سبب الأخبار الكاذبة الآتية من أصحاب الجرمانية في هذه الأيام - وأن الدولة البهية ترسل إليكم كبتان شجسبير **[شكسبير]** المعروف عند العرب جميعهم حتى يعرفكم بمقاصد الدولة البهية ونياتها - والدولة البهية تبغي منكم أنت والشيوخ المقيمين على شط البحر أن لا تفعلوا شيئًا من الحركات حتى بعد تشبيث الحرب إلا بعد ما صار مقاصد الدولة البهية معلومة عندكم بالتفصيل).

(كتاب من الشيخ السر مبارك الصباح إلى عبد العزيز بن سعود١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤م:

ولدنا العزيز دمت بخير وعز وسرور: الله يسلمك واصلتك هالأحرف التي بالورقة نمرة (١) مضمونها جاينا من باليوز[3] بوشهر السابق كرنل كاكس الذي الآن في سملا - الهند - ناظر خارجية الدولة البهية، هو الرجل المعلوم أولًا أنه محب لنا ولك والآن زمام الأمور بيده، وأنت الله يسلمك هالأحرف اقرأها بالدقة التامة وتميز إن شاء الله معانيها، ومثلما هو ذاكر كل أسباب هذه الحرب هو من حركات الجرمان وأغووا الترك معه الله يذلهم جميعًا، وإلا يا ولدي أفكار الجرمان يسلط الترك علينا وعليك وعلى جميع العرب، وأنت تعرف عداوة الترك للعرب ظاهرة، والله سبحانه رحم العرب والإسلام بوجود الدولة البهية الإنكليزية، هما الذين محافظين على الإسلام الذي عندهم بالهند، ونحن يا إسلام العرب ومنهم أنا

---

(١) الوثائق ١/٢٨٩ - ٢٩٠.
(٢) الوثائق ١/٣٤٢-٣٤٩.
(٣) باليوز: الاسم الذي كان يطلق على قناصل الدول الأجنبية في منطقة الخليج العربي والعراق بدلًا من قنصل، والأرجح أن الكلمة من أصل برتغالي، وتعود إلى أيام السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج. وكانت هذه التسمية شائعة على ألسنة العامة في الخليج والعراق حتى الجيل الماضي.

وتبعي وأنت وتبعك وعموم العرب تراحنا الله يسلمك في هيبة الله ثم هيبة الدولة البهية ما نعد عنا، وهذا أمر شاهدناه.

وأنا وأنت والعرب جميعهم إن شاء الله يتبعونا، يلزمنا أن نحافظ على الصداقة مع الدولة البهية إذا ما ساعدناهم نعرض عن التداخل إلا أن نميل لهم، ولا نقبل أن نسمع تفويهات [دعاية] الجرمان الباطلة، ويلزمنا أن نتبع إرادة الدولة البهية باستراحتنا، ويلزمنا أننا نشكر الدولة البهية لأن يا ولدي الدولة البهية هي غنية عن مساعدتنا، لاكن نحن أنا وأنت ما حنا غنيين عنها، راحتنا وصلاحنا بالله ثم فيهم، والذين غيرهم الله لا يوليه يضرنا وهم الترك والذين مقوّيهم الجرمان الله يذلهم، والدولة البهية وحلفائها الآن هم الغالبين.

وبعد إن شاء الله – يذهب الجرمان وهذه العبارات الحسنة الذي جاءنا من كرنل كاكس هي هم من مراحم الدولة البهية يبينون مقاصدهم الحسنة بنا وبعموم الإسلام! ولا لهم رغبة في حرب الترك إلا إذا الترك يعلنون بالحرب ويبين منهم فعل، فحين إذن يذهبون الترك ويتولون على المالك التي للترك، ويمكن أن هذي عقوبة من الله على الترك من سوء نياتهم بالعرب.

فعاد يا ولدي الله يسلمك أنا وأنت يلزمنا اتباع نظر الدولة البهية لأجل صلاحنا وهو الواجب منا).

رسالة من الشيخ السر مبارك إلى عبد العزيز بن سعود١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤

(ملحاق خير وسرور إن شاء الله: يصلك خط من كرنل كاكس تشرف عليه إن شاء الله مسرور الخاطر وتجاوبه في جواب طيب يكون منه مسرور.

قبطان شكسبير ذاكره حـ ١٥ من شهر ذا الحج يصل إلى البحرين مرسول من جانب الدولة البهية لأجل مواجهتكم وتبليغكم بمقاصد الدولة البهية، فأنت الله يسلمك إن شاء الله تباشره وتجاوبه بكلام يطيب خاطره، والأمل يعود من عندكم مسرور، لأن يا ولدي أنا وأنت دربنا واحد على الخير والسرور، إن شاء الله راحتنا واطمئناننا باتباع رضاهم، وحنا مع أول من يتوجه للبحرين نعرّف ولدنا عبد الله الجلوي يجهز له ركايب للعجير وإذا وصل الاحساء يجهز له ركايب كافية إلى طرفكم).

وقد رفض ابن سعود تقديم أي مساعدة للخلافة العثمانية كقائمقام لها في نجد معتذرًا بالظروف الداخلية في الوقت الذي كان يعد قواته لمحاربة ابن رشيد في حائل الذي كان يقف في صف الخلافة، وقد جاء في الوثائق البريطانية ما يلي[1]:

(برقية من نائب الملك إلى وزير الهند١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤م:

سرّي لاحقًا لبرقيتنا المؤرخة في ٣٠ من الشهر المنصرم، تسلمنا التقرير المفصل المقيم. الحقائق الإضافية ذات الأهمية هي ما يأتي:

(١) الوثائق ١/٣٣٦-٣٣٧.

أولًا: سألت السلطات التركية ممثل الشيخ في البصرة أن يؤكد موقف الشيخ في حالة وقوع حرب مع إنكلتره ولكن المبادرة لم تقابل باهتمام.

ثانيًا: أبرز الشيخ ملخص رسالة كتبها لابن سعود تقول إن الكويت تقف مع البريطانيين، وأن على ابن سعود أن يفعل الشيء نفسه وأن يرفض استقبال الجنود أو الموظفين الأتراك.

ثالثًا: مرّ بالكويت مبعوث في طريقه من البصرة إلى ابن سعود بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر، ولكن شخصيته وسوابقه كانت معروفة جيدًا مما جعل مهمته لا تدعو إلى الخوف.

(تقرير من اللفتنانت كرنل و.ج. غري – المعتمد السياسي في الكويت إلى المقيم السياسي في الخليج العربي – بوشهر

الرقم ١٩١٤/ ٤٢ سي الكويت ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤م :

إشارة إلى برقية دائرة الشؤون الخارجية المعنونة إليكم برقم إس – ٧٩٥ وتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر أتشرف بإبلاغ ما يلي:

١ – تسلم ابن سعود مؤخرًا رسالة من أنور باشا يطلب إليه فيها أن يجلب قوة إلى سورية لمساعدة الحكومة التركية ضد الإنكليز أجاب معتذرًا بعدم قدرته على القيام بذلك بسبب الظروف المحلية التي تشغله.

٢ – من المحتمل أن يجتمع هذا الرفض، والإجراء الذي يتخذه ابن سعود الآن لمعاقبة بعض العشائر المرتبطة بابن رشيد، ليكون سببًا في تجديد الاحتكاك بين ابن سعود والحكومة التركية.

٣- إنني مرسل نسخة من هذا التقرير مباشرة إلى حكومة الهند دائرة الشئون الخارجية توفيرًا للوقت...إلخ).

وقوف مشيخات الخليج مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى:

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، نقضت بريطانيا عهودها مع الخلافة العثمانية، وشاركت في الحرب ضدها، وأقدمت على احتلال البصرة، ولقي ذلك ترحيبا من ابن سعود ومبارك الصباح اللذين وقفا بصف بريطانيا؛ مما حدا بالسفير العثماني بطهران إلى إرسال رسالة سرية إلى الباب العالي في إسطنبول يخبره بوقوفهم مع البريطانيين؛ جاء فيها[1]:

(برقية من اللفتنانت كولونيل السر برسي كوكس، المقيم السياسي في الخليج العربي – القرنة ..

إلى سكرتير حكومة الهند – دائرة الشؤون الخارجية والسياسية – دلهي ..

(١) الوثائق ١/٣٦٥-٣٦٧.

الرقم ١٠٦ بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ (استلمت عبر الفاو ١٧ كانون الأول/ ديسمبر)

إشارة إلى برقيتي رقم ٤٧ –ب، المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ تلقيت بواسطة رسول كتابًا مرضيًا مؤرخًا في ٤ كانون الأول/ ديسمبر من ابن سعود، يقول بالإشارة إلى مراسلات في الآونة الأخيرة إنه كتب إلى شكسبير طالبًا إليه أن يعين مكانًا للاجتماع وأن رغبته القائمة منذ مدة طويلة في بناء علاقات وثيقة مع الحكومة البريطانية لم تتزعزع.

يضيف أنه تلقى أنباء عن احتلالنا البصرة، ويعبّر عن تقدير كبير للمعاملة الكريمة التي لقيها السكان على أيدينا.

وهو كذلك يتوسط كي نعامل معاملة طيبة السيد طالب الذي يقول إنه التجأ إليه، كصديق له، وأخيرًا يوصينا خيرًا بأتباعه في البصرة.

نسخة عن رسالة ابن سعود وعن ردي تتبع في البريد.

الرجاء التفضل بالرجوع إلى المرفق الرابع المعنون "ملاحظة إضافية" في رسالة الميجر نوكس رقم سي اف – ٤١٢ المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية. تبين أن ترجمة الجملة الثالثة من الرسالة بدلًا من أن تكون كالسابق يجب أن تكون كما يأتي: "والآن نحن كما تعلم لا نتخلى عن صداقة حكومة الإمبراطورية البريطانية ولا عن كرهنا للأتراك").

(برقية من نوكس – المقيم السياسي في الخليج العربي بالوكالة – بوشهر ..

إلى حكومة الهند (دائرة الشؤون الخارجية) الرقم ١٤٩٤ – ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤

برقية دائرة الشؤون الخارجية المرقمة D.S. ٨٤ والمؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ – أجاب ابن سعود بعبارات مرضية جدًا عن رسالة حول الضمانات. يقول إنه يقف إلى جانبنا كليًا وأن أحد أهدافه الرئيسية هو اقتطاع البصرة من سيطرة تركية.

صرح أنه مغادر في اليوم نفسه إلى الكويت للبدء بمفاوضات شفهية بشأن الوعود الثلاثة التي قطعتها الحكومة: الاعتراف به – الحماية من البحر – عقد المعاهدة. لم أتسلم حتى الآن أنباء عن وصوله إلى الكويت. ترجمة رسالة الأمير تعقب هذا بالبريد).

(برقية من الوزير المفوض البريطاني في طهران..

إلى المقيم السياسي في الخليج العربي – بوشهر .. الرقم: ٢٤ – ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤:

أرسل الوكيل القنصلي التركي في لنجه البرقية التالية إلى سفيره في طهران. وحيث أن البرقية قد سلمت في بندر عباس عندما كان ذلك المكتب يتعامل مع بوشهر بلغة عامية، فربما تكون البرقية قد أفلتت من الرقابة.

وأرسل ترجمة لها، تبدأ: "تسلمت معلومات من مصدر موثوق أن السيد طالب[١]، ووهيب زاده، وشيخ الكويت، قد تحولوا إلى خونة للدولة وللعقيدة، فقد قاموا، مع عدد من العرب الجبناء الذين لا عقيدة لهم ولا يتمسكون بدينهم، بمساعدة الجيوش البريطانية، على مهاجمة البصرة واحتلالها. فلتحل لعنة الله والناس على مثل هؤلاء العرب الخونة الذين مرغوا اسم العرب في الوحل. وقد صدر بيان مع القنصل البريطاني في لنجه وعلق بشكل بارز في أسواق موانئ الخليج وجزيرة العرب. ويقول البيان إن البريطانيين قد احتلوا البصرة بعد أن هزموا الجيوش التركية. وقد خلفت تلك الأخبار حالة من التهيج والذعر بين الأهالي، وقد مزقت تلك البيانات، ولا أستطيع أن أتنبأ بما يخبئه المستقبل. وقد انعدم الأمن، والقنصلية بحاجة إلى حماية. والحاكم يرفض أن يقدم المساعدة (انظر برقيتي السابقة). الأقارب بانتظار النتائج والعون" محمد خاجا. نهاية البرقية. تاونلي).

(برقيةمن كايز – المعتمد السياسي في البحرين ..

إلى نوكس – المقيم السياسي – بوشهر.. ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤.

أفاد شخص يدعى (راكان بن مكراد) جاء لتوه من الرياض، أن ابن سعود قد صرح أنه وإن لم يطلب إليه الأتراك الانضمام إليهم قبل الاستيلاء على البصرة، فهو مستعد للقيام بذلك. وهو يقول أيضًا إن ابن سعود قد استدعى بعض الجماعات المغيرة وأنه سيرسل كل من يستطيع إرساله من الرجال إلى الشوقي (Ash Shuki) عبدالله القصيبي، وكيل ابن سعود هنا، يقول إن هذه المعلومات يؤكدها الكتاب الذي تسلمه من الرياض ويضيف أن السيد طالب إلى جانب ابن سعود. ولما كانت الاشاعات من هذا القبيل تؤدي إلى بلبلة الأذهان هنا، آمل أن أحاط علمًا بالوضع. أُرسلت نسخ من هذه البرقية إلى السر برسي كوكس والمعتمد السياسي في الكويت.

(برقية من وزير الهند إلى نائب الملك في الهند (دائرة الشئون الخارجية) ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤

أبرق سفير جلالته في روما إليكم بأسماء الوكلاء الأتراك الذين أُرسلوا إلى الهند وأفغانستان. صدرت التعليمات إلى وزير جلالته المفوض في طهران بأن يتخذ الخطوات التي تبدو مستحسنة لإلقاء القبض – وإن أمكن لحجز – عبد العزيز جاويش الذي يفترض أنه سيمر عبر إيران للوصول إلى أفغانستان. ولا شك أنكم ستصدرون تعليمات مماثلة إلى البصرة والخليج العربي إذا وجدتم ذلك من المرغوب فيه).

[٢] (برقية من نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند – لندن٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤:

ابن سعود والسيد طالب. برقيتي المؤرخة في ١٨ الجاري. برقيات كوكس.

(١) أي طالب النقيب وقد فر من البريطانيين عندما احتلوا البصرة وذهب إلى ابن سعود ثم استسلم لهم بشفاعة ابن سعود ونفوه إلى الهند لرفضه التعاون معهم.
(٢) الوثائق (١/ ٣٦٧) (1504) FO 371/2479

"مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر. أبلغت ابن سعود قبل ثلاثة أيام، ردًا على رسالته الأولى التي تم إبلاغها إليكم، بأن ليست لدينا خطط عدوانية ضد السيد طالب: وأنني كما أبلغت والده هنا، لا أعتبر وجوده في البصرة مرغوبًا فيه حاليًا، ولكنني سأكون مستعدًا بعد فترة قصيرة، عندما تكون الأمور قد استقرت، لمقابلته في الكويت أو مكان مناسب آخر، وأنني إذا اقتنعت عندئذ بأنه يرغب في أن يكون مواليًا ومساعدًا لنا فقد أوصي بالسماح له بأن يعود تحت شروط مناسبة".

"شيخ المحمرة سلم إليّ اليوم رسالة أخرى من ابن سعود تاريخها ١٠ كانون الأول ديسمبر يتوسط فيها مرة أخرى للسيد ويشهد برغبته في خدمتنا ويقول إنه سيصادق على أي تفاهم يمكن أن يتوصل إليه السيد معنا".

"رسالة طويلة من السيد: جاءت مع ما تقدم يحاول أن يشرح تصرفه ويؤكد لي رغبته في وقدرته على أن يكون مفيدة لنا".

"اقترح أن أرد بأنها عندما يكونان في مكان على بعد مناسب سأكون على استعداد للقاء كليهما معا أملا في الوصول إلى نتائج تناسبنا جميعا".

تم ابلاغ كوكس بأن عمله يحظى بالموافقة.

تحالف ابن سعود مع بريطانيا لتهيئة المنطقة للاحتلال البريطاني:

وقد عبّر ابن سعود عن ارتياحه لاحتلال بريطانيا للعراق ودافع عن بريطانيا ومخططاتها في المنطقة؛ كما في الرسائل[1] المتبادلة بينه وبين كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي؛ حيث جاء فيها ما يلي:

(كتاب من الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود

إلى المقيم السياسي في الخليج العربي والقنصل العام لجلالته في بوشهر٩ محرم ١٣٣٣ - ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤:

بعد التحيات والاستفسار عن صحتكم:

تسلمنا رسالتكم الفخيمة المؤرخة في ١٤ ذي الحجة ١٣٣٣هـ (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤) التي تفضلتم فيها بأنه سبق لسعادتكم أن ذكرتم في رسالة سابقة أن الحكومة البريطانية البهية قد أعلنت الحرب على الحكومة العثمانية وإنكم تلقيتم من الحكومة البهية تعليمات لدعوتنا إلى التعاون مع صديقينا الكريمين وحليفينا المخلصين - شيخ المحمرة وحاكم الكويت، على مهاجمة البصرة وتحريرها من الحكومة العثمانية، أو المجيء إلى البصرة ومنع وصول أية تعزيزات إليها أو إلى القرنة، إلى أن تصل القوات البريطانية للاستيلاء

(١) الوثائق ١/٣٨٣ - ٣٨٥.

على المنطقة وتذكرون أيضًا تحرير البصرة وعزلها عن السيادة العثمانية، مما هو من أهدافنا الرئيسية في هذا الشأن، وتطلبون إلينا منع نهب البضائع التي تعود للتجار البريطانيين في مدينة البصرة وما جاورها، وحمايتهم من الأذى وصد القوات التركية عن الأحساء والقطيف، وإجلاءها عن مدينتنا . إن التعاون مع الصديقين المذكورين أعلاه هو واجب علينا، وكذلك علينا أن نبذل مساعينا الحميدة لدى أصدقائنا، لأجل الحكومة البهية، في جميع الأعمال المفيدة التي تتطلبها. وإنني باذل جهودي ومحاولاتي لخدمة المصالح المشتركة لجميع الأصدقاء. ولكم أن تكونوا متأكدين تمامًا وواثقين من هذه القضية.

إنني واحد من أكبر أعوان حكومة بريطانية العظمى وإنها ستحصل بعون الله على نتائج مرضية، كما ذكرنا لصديق الطرفين الكابتن شكسبير أما بخصوص الجنود العثمانيين، فإننا لم نسمح لجندي واحد منهم بالبقاء (في هذه الأقسام) بعد احتلالنا وأزحناهم جميعًا خارجًا.

أما فيما يتعلق بالأمور الثلاثة التالية من قبلكم، أي وعد الحكومة البهية بحمايتنا ضد الحكومة العثمانية بمنحنا معونتها، وحمايتها لنا في المستقبل ضد أي هجوم أو عدوان قد يأتي من البحر، واعترافها باستقلال مشيختي في جميع أنحاء نجد والاحساء والقطيف، وأن عقد المعاهدات بيننا سيعتمد على وصولنا إلى الكويت. إنني مغادر مقري في هذا التاريخ ومتوجه إلى الكويت وأننا سنجري المفاوضات الشفوية اللازمة، لكي نحصل على موافقة صديقتنا حكومة بريطانية العظمى. آمل أن تواصلوا دعم الصداقة المخلصة بيننا بإسعاد ذهني بأخبار راحتكم وخيركم وأحوال الحكومة البريطانية.

هذا ما لزم بيانه ودمت موفقين).

(ترجمة رسالة من عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل بن سعود..

إلى اللفتنانت كرنل السر برسي كوكس، المقيم السياسي في الخليج العربي..

مؤرخة في ١٥ صفر ١٣٣٣ - الموافق ١كانون الثاني/ يناير ١٩١٥:

بعد التحيات..

في ساعة مباركة قرأت مع أعظم السرور رسائلكم المؤرخة في ٢٩ محرم ١٣٣٣هـ - ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ - وحمدت الله على سلامتكم وسررت بنجاحكم. وكذلك سررت بأن أقرأ ما كتبتموه إليّ حول نجاحكم في القرنة والقبض على صبحي بك ورفاقه، أرجو لكم التوفيق الدائم. وبعد ذلك كتبتم لي كما وعدتموني فيما يتعلق بحسن المعاملة والرغبة في الخير والعدل. أما فيما يتعلق بي فقد بعثتم في نفسي الأمل أنه نتيجة ما تم من أمر احتلالكم هذه البلاد فسيكون لدينا سبب أعظم من السابق للرضا، وأن بلادنا ستكون بمأمن من استبداد الحكومة التركية التي عانينا منها في الماضي. إنني شاكر لهذا وليس هنالك شك بأنكم أعدل الناس وأكثرهم تقديرًا لحقوقنا وحقوق الناس المحترمين. وإنني كنت معتزًا دائمًا بمشاعر الصداقة والاحترام نحوكم ولا أفكر بأي أمر يكون معارضًا لرغباتكم. إنني مقتنع بأنكم أناس

صادقون وعادلون. أما فيما يتعلق بأموري، فإنني سأشرحها لك بالتفصيل بعد التشاور مع الكابتن شكسبير.

أما فيما يتعلق بصديقي السيد طالب بك، الذي هو بمثابة أخ لي فإنه لا يحمل أي تفكير معارض لرغباتكم، وهو مؤمن بعدالتكم ومعتمد على عطف الحكومة البريطانية الفخيمة، ويعتقد أكثر من أي شخص آخر بعدالة الحكومة وسطوتها وقوتها. وقد حاول منذ مدة طويلة أن يكسب صداقتكم ويعتمد على حكومتكم. وهو يكن مشاعر الصداقة والإخلاص منذ مدة طويلة. وحينما شاءت إرادة الله أن تعلن الحرب بينكم وبين الحكومة التركية أمرته الحكومة الأخيرة أن يأتي إليّ ويحاول تحقيق تسوية بيني وبين ابن رشيد، وأن يحملني على الجهاد. وكما توقعت فإنه أبلغني، لأجل التظاهر، رسالة الحكومة التركية ولكنه في الوقت نفسه نصحني سرًّا بأنه سيكون من الأفضل تجاهل كلا الطلبين (أي طلبي الحكومة المذكورين أعلاه) وكان السبب الذي حمله على تقديم هذه النصيحة هو العداوة التي كانت الحكومة التركية تحملها نحوي ونحوه، وكذلك حرصه على مصالح الحكومة البريطانية الفخيمة، ولذلك فإنني أرسلت إليّه رسولي المعتمد صالح العذل، وبواسطة الأخير ضغطت عليه (أي على السيد طالب) أن يجعل الأمر المذكور (أي البعثة المقترحة) ذريعة للقدوم إليّ وكان هذا الأمر عاجلًا لأنه كان معرضًا لغدر الأتراك، كما سبق أن أصبح معروفًا لديكم، وكذلك بسبب احتمال مقابلة الكابتن شكسبير الذي كان قد أبدى في رسالته السابقة انه قادم إليّ بطريق البحرين لغرض تعزيز مصالح جميع الأطراف المعنية. ولا شك أن الأخ المذكور سيشرح لكم الأمر كاملًا بعد الاجتماع. والآن قد تسلمنا بكل احترام أمركم بأن يأتي إلى الكويت، وإننا مقتنعون بأن مصلحتنا وشرفنا يتوقفان على إطاعة أوامركم. وقد غادر لتوه (إلى الكويت) أوصله الله بالسلامة. وقد توصل إلى تفاهم مع الكابتن شكسبير بأنه (أي السيد طالب)، سيبقى في الجهرة إلى حين وصولكم إليها. وإنني أطلب إليكم أن تقابلوه بأسرع ما يمكن وأن تجعلوه محل رعايتكم، مما سيستوجب مزيدًا من امتناني لكم. وبعون الله تعالى أؤمل أن يقدم لكم خدمات طيبة ويظهر صداقته. ولذلك فإنني آمل أنكم ستنظرون في جوابه وفي رسالته بعين المودة وأن أية صداقة ولطف تظهرونهما له سيكونان وكأنهما قد أظهرا تجاهي شخصيًا مما سأظل شاكرًا له طيلة حياتي.

وهم جديرون بالاحترام مثل عبد اللطيف المنديل وأسرته، ورأيت من المناسب أن يكون هذا معلومًا لديكم. سأكون شاكرًا إذا تفضلتم بتذكر هؤلاء وجميع أتباعي الذي ينتمون إلى نجد ويقيمون الآن في مناطق البصرة والزبير).

ترجمة رسالة من السر برسي كوكس مؤرخة في ٢٩ محرم ١٣٣٣هـ (الموافق ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤)

إلى الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل بن سعود:

(بعد التحيات..

وصلتني رسالتكم الكريمة المؤرخة في ١٧ محرم ١٣٣٣هـ في ساعة سعيدة هنا في القرنة بيد صديقنا عبداللطيف بن منديل، وقد سررت بتسلمها كثيرًا، وكذلك لتلقي ما أعربتم عنه من الارتياح لدى سماعكم باحتلالنا البصرة وشط العرب، ورضا السكان.

ومنذ ذلك الوقت احتلت قواتنا القرنة، والمكان في موقع مناسب للدفاع، وإلى حد معين قاتل الأتراك بمدافعهم جيدًا، ولكنهم تخلوا عن القتال في النهاية وأسر حوالي ١٢٠٠ منهم كما تم الاستيلاء على ما يزيد عن ٢٠ مدفعًا منهم.

ولا يخفي عليكم أن الحكومة البريطانية لم تكن لديها رغبة في دخول حرب ضد تركية، ولكن أعمالها العدوانية الناجمة عن دسائس ألمانية وتحريضاتها، كانت بدرجة لا تطاق، ولذلك لم يكن لدينا بديل آخر. ولكننا كما شرحنا لشعب البصرة والقرنة أننا في حرب مع الحكومة التركية فقط، وأننا لا نستهدف شيئًا ضد الشعب العربي أو بلاد العرب، بل إننا، على العكس من ذلك، نرغب في أن نكون أصدقاء لهم وسندًا، ونأمل أنهم تحت العلم البريطاني سيتمتعون بأقصى الحرية والعدالة فيما يتعلق بالشئون الدينية والدنيوية معًا، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الدينية يجب أن لا تساوركم أية مخاوف، ولا يخفي عليكم أن للحكومة البريطانية من الرعايا المسلمين ما يزيد عددهم عن رعايا أية حكومة منهم، وستطلع من البيان الذي أرفق لكم نسخة مطبوعة منه، أننا قد تعهدنا على الفور باحترام وحماية أماكن الحج المقدسة في كل من الحجاز والعراق.

وفيما يتعلق بكم فأرجو أن تزدهر أموركم أكثر من السابق بنتيجة ما حصل، لأن منطقتكم ستحرر من المزعجات والتدخلات من جانب الأتراك، مما سبق أن عانيتم منه حتى الآن.

أما فيما يتعلق بصديقكم السيد طالب، فقد قابلت والده المحترم في البصرة وأخبرته بما في ذهني بشأن نجله، وكان بهذا المعنى: حتى إعلان الحرب إنه لم يتوقف عن التقدم إلينا بمطالبات لم يكن من الممكن قبولها، ولم يقبل بالشروط الحسنة التي عرضت عليه. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية تتصف بالصفح، وعلى الرغم من أن السيد طالب قد تلقى مشورة سيئة ومضللة، فلا الحكومة ولا أنا -بصفتي ممثلها- نحمل للسيد طالب أية ضغينة. ولكن ما وجدته ضروريًا في حالته، أنه لأسباب تقدرونها سيكون من الأفضل أن لا يعود إلى البصرة ردحًا من الزمن إلى أن تستقر شؤون البلدة وسكانها، وبعد مدة قصيرة سأكون مستعدًا تمامًا لمقابلته والتحدث إليه في شؤونه، وإذا كان موقفه في ذلك الوقت مرضيًا، وإذا انصاع لرغبات الحكومة، فقد أكون مستعدًا لأوصي بالسماح له بالعودة إلى البصرة بشروط مرضية.

الأمل أنه عندما تصلكم رسالتي هذه سيكون صديقكم الكابتن شكسبير معكم، وهو سيحيطني علمًا بما سيجري بينكم ولكم أن تتأكدوا أنني، والحكومة البريطانية، سننظر إليها بكل عطف.

وخلال ذلك لن نخفق إن شاء الله أن نظهر رعايتنا واهتمامنا بأصدقائكم وأتباعكم في البصرة والزبير، مثل ابن المنديل.

ترجمة رسالة من عبدالعزيز بن سعود إلى السر برسي كوكس مؤرخة في ٢٢ محرم ١٣٣٣هـ(الموافق ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤)

(بعد التحيات: سبق أن أرسلت لكم كتابًا أخبرتكم فيه أنني في طريقي إلى هذه الجهة. وإنني بانتظار وصول الكابتن شكسبير لاجتماع رغب فيه. وقد أخبرتك أيضًا عن قدوم السيد طالب عندي، وعن نياته الطيبة التي هي لمصالحكم ولم تكن حتى الآن معارضة لها. وقد قلت لكم إنني سأخبرك بما يلزم عند اجتماعنا. إن سبب مجيئي كان لتوثيق أسس الصداقة والمودة وشرح الحقائق بشأن السيد طالب الذي أضمر له احترامًا كبيرًا...).

مهمة الضابط البريطاني شكسبير السرية لدى ابن سعود:

وقد كتب الكابتن والضابط السياسي البريطاني شكسبير تقريرًا[1] خاصًا للمقيم السياسي في الخليج العربي في يناير سنة ١٩١٥م يشرح فيه أوضاع الجزيرة العربية وتطورها أثناء الحرب العالمية الأولى على الخلافة العثمانية؛ وقد جاء فيه:

التقرير الأخير للكابتن شكسبير قبل مقتله بعشرين يومًا:

من الكابتن و.هـ.ي شكسبير – الضابط السياسي بمهمة خاصة إلى المقيم السياسي في الخليج العربي المعسكر ١٧ جزيرة العرب الوسطى الرقم 1915 /S/13 – البصرة ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥:

سري:

(سيدي إلحاقًا بكتابي المرقم س–٧ والمؤرخ في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ من الكويت، أتشرف بأن أبيّن :

١–أنني بعد مغادرتي الكويت في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر، وصلت إلى مخيم عبدالعزيز بن سعود في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ وكانت رسالة الأمير الأخيرة قد جعلتني أتوقع أن أجده في موقع أقرب إلى الكويت، لكن فقر المرعى شمالي الدهناء ووجود قوة كبيرة اضطراه إلى نصب خيامه في الخفسة (حوالي ٢٦ خط عرض، ١٢ شمالًا، ٣٥,٤٥ شرقًا)، وتطلب ذلك مني سفرة لمسافة ٣٣٠ ميلًا تقريبًا. استقبلني ابن سعود وإخوانه بكل ترحاب والتقيت بكثير من الأصدقاء بين رؤساء رجاله.

٢– الحالة السياسية العامة: من المهم أن نلاحظ هنا أن الموقف في جزيرة العرب الوسطى، على قدر استطاعتي أن أحكم عليه من هذا المخيم، هو ودّي جدًّا نحو بريطانية العظمى ومعاد لألمانية ومبغض لتركية ومشوب بشعور الارتياح وشيء من الرجاء بأن مكائد الحكومة العثمانية في نجد قد تنتهي أخيرًا. وهنالك استبشار حقيقي بما حققته بريطانية في البصرة والقرنة من نجاح دون أن يكون ثمة أي أثر من روح

(١) الوثائق ٣٨٦/١ - ٣٩٥.

التعصب المضادّة لبريطانية. وأقوى عامل، فيما عدا ميول الأمير وأسرته الشخصية، في خلق هذه النتيجة الطيبة في بلاد العرب الوهابية كان البيان البريطاني حول الأماكن المقدسة. فقد قال لي بعض الحاضرين هناك إن عبد العزيز بن سعود أمر بقراءة البيان في أحد مجالسه في "بريدة" حين كان عدد كبير من وجهائه حاضرين، وعلق عليه بأنه دليل على إخلاص بريطانية، مستخلصًا مقارنات كلها في صالحنا بين الحكومة التي وإن تكن تدين بدين آخر، فهي مستعدة لربط نفسها بمثل هذا البيان، والحكومة الأخرى التي دأبت على اضطهاد رعاياها، مع أنهم من دينها، وحاولت إعلان الجهاد بينما هي متحالفة مع دولة مسيحية أخرى ويمكنني أن أقول بكل تأكيد إن الحرب الدينية التي كانت الحكومة العثمانية تأملها ليس لها مؤيد في بلاد العرب الوسطى، وابن سعود نفسه قد سجن فعلًا ضابطًا تركيًا في الأحساء أوفد إليه للمساعدة في تدريب قواته على الحرب، وهو يحتفظ بأربعة علماء في "بريدة" في ما يمكن أن يوصف باعتقال شريف. وهؤلاء العلماء الأربعة من المذهب الوهابي ومن سكنة بغداد أو كربلاء، وقد أرسلتهم السلطات التركية للدعوة إلى الجهاد. ويظهر جليًا مما تقدم أن الحالة السياسية العامة في أنحاء أقاليم ابن سعود هي أشد ما تكون موافقة لبريطانية.

٣- الحملة ضد ابن رشيد: قبل أن ندخل في موضوع علاقات ابن سعود مع الحكومة البريطانية، نرى من المناسب التمهيد بشرح صلاته الحاضرة مع جيرانه. فابن سعود، كسائر زعماء العرب، قد تلقى طلبات متكررة من الباب العالي لإعلان الجهاد ضد البريطانيين. وكانت المهمة الموكولة إليه حماية البصرة وبغداد والدفاع عنهما ضد أي تقدم بريطاني في العراق الأسفل. وكان المطلوب من ابن سعود أن يشترك مع الرولة (عنزة) والحويطات وبني صخر والشرارات وسائر القبائل الغربية في جوار سكة حديد الحجاز، ويزحف نحو شبه جزيرة سيناء ومصر، بينما يقوم شريف مكة والإمام يحيى والسيد الإدريسي بتقوية ساحل البحر الأحمر والدفاع عن الأماكن المقدسة وسائر البلدان والموانئ في اليمن والحجاز. لكن الخطة أخفقت لنفس الأسباب التي أدت إلى إخفاق محاولة تنشيط الجهاد، والحكومة العثمانية لم تأخذ بنظر الاعتبار الغيظ الذي ولّدته سياستها خلال السنوات الخمس الأخيرة في بلاد العرب، وأخفقت في التنبؤ بأن العمل المشترك بين القبائل يكون مستحيلًا بدون إجراء مصالحة تدوم كثيرًا أو قليلًا في مقاتلاتها وعداواتها وتحاسدها، وفاتها أن تقدر بأن الحماسة الدينية لا يمكن إثارتها بالحجج الواهية التي قدمتها. وكانت النتيجة أن الزعماء تشاوروا فيما بينهم قبل التحرك، ويظهر أنهم توصلوا إلى نتيجة مآلها أن من الأنفع انتظار الأحداث قبل الانضمام إلى الدعوة التركية. وقد قرر ابن سعود وشريف مكة وشيوخ قبيلة عنزة الكبرى في شمالي بلاد العرب التماسك فيما بينهم والبقاء على اتصال دائم. وكان ابن سعود وابن رشيد على خلاف منذ الصيف، والأول، بعد أن قرر مباشرة الحرب حالما يسمح الموسم بذلك، أخبر شيوخ عنزة في الشمال بنياته وحصل منهم على الوعد بمساندته ضد ابن رشيد.

٤- وفي نفس الوقت أخبر الحكومة التركية أنه، بالنظر إلى خلافه مع ابن رشيد، فهو لا يستطيع التحرك شمالًا لحماية العراق وترك نجد مفتوحة للهجوم إلا متى تحرك ابن رشيد نحو مصر. وقد وجد ابن سعود عذرًا صحيحًا لعدم اتخاذ أي عمل من شأنه التضارب مع نيات البريطانيين في العراق، فشرع بالاستعداد

لحملة ضد ابن رشيد لغرض مزدوج هو منعه من التقدم نحو مصر وتنفيذ خطته الأصلية لسحقه. وابن رشيد الآن لا قيمة كبيرة له، فهناك خلافات متواصلة بين عشائره، وليست له القوة للسيطرة عليها، بينما قام بعضها بتحويل ولائها فعلًا إلى ابن سعود.

وقد جمع ابن سعود في هذا المعسكر نحو ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ من رجال البلدان التابعة له، وجعل كل قبائل المطير والعجمان البدوية على استعداد لتلبية دعوته، وأصدر الأمر إلى ٤٠٠٠ رجل مدني آخر للانضواء إلى لوائه خلال الأيام القليلة الآتية، واستعداداته على مقياس لم يحاوله منذ سنة ١٩١١م حين تجاوز شريف مكة بتحريض الأتراك على الوشم. وسيتحرك خلال الأسبوع ويأمل أن يجد ابن رشيد ويسحقه قبل نهاية شهر كانون الثاني/ يناير إلا إذا مضى هذا الأخير غربًا، وفي تلك الحالة يجب وضع خطط جديدة.

٥- العلاقات مع الحكومة البريطانية: لا حاجة لاستذكار ما تم بين الموظفين البريطانيين وابن سعود حتى الاجتماع الذي عقده مع اللفتنانت كرنل غراي في الكويت في نهاية نيسان/ إبريل ١٩١٤. وقد أكد لي ابن سعود أن الأشهر الثلاثة التي رتّبت في الاجتماع بالعقير في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٣ قد مددت شهرًا واحدًا وأنه، نظرًا إلى تسلمه رسائل متعددة من الشيخ السر مبارك الصباح تحثه على المجيء إلى الشمال لمقابلة الموظفين الأتراك وتعرض أملًا قويًا في التوصل إلى نتيجة مرضية معهم، فقد مضى إلى الكويت وهو متأكد (كما أحاط الوكيل السياسي في البحرين علمًا بحركاته) بأنه يستطيع استشارة الوكيل السياسي في الكويت قبل أن يتفاهم مع الأتراك، وعند وصوله إلى الصبيحيّة استغرب أن يتسلم من الكويت من الشيخ السر مبارك الصباح رسالةً تنصحه برفض المباحثة مع الأتراك، وتخبره بأنه هو نفسه لن يكون حاضرًا في المفاوضات كما وعد سابقًا. ويضاف إلى هذا التغير المفاجئ من جانب الشيخ مبارك أنه فهم من اللفتنانت كرنل غراي أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن مستعدة لتأييده أبدًا لأنها عقدت اتفاقًا مع الباب العالي ولا تستطيع تعريض مصالحها للخطر، خصوصًا أن الأتراك رفضوا عرضها الودّي للوساطة. وكانت هناك أمور أخرى بينه وبين السر مبارك الصباح زادت في استيائه، فكانت النتيجة أنه رتب مع السيد طالب (أحد المندوبين الأتراك) أن تبقى المفاوضات سرية دون علم مبارك. وقد انتهت المفاوضات بعد ذلك إلى سلسلة من الشروط وضعت مسودة لها لتصديق الباب العالي، وكانت هذه المسودة هي التي أرسلت إلى الأستانة. وقد رفض ابن سعود في أول الأمر عددًا كبيرًا من الشروط بصورة قاطعة، لكنه وافق بعد ذلك على إدخالها اعتمادًا على تأكيد المندوبين القاطع بأنها مطلوبة لإنقاذ كرامة الحكومة التركية التي لا تنوي مع ذلك الإصرار على تنفيذها. وعقب ذلك ورود فرمانات وبرقيات ورسائل تهنئة إليه من الباب العالي ومن وزراء مختلفين.

٦- هذا الوضع - وهو انفصال كامل عن الحكومة البريطانية وتملّص من الأتراك- كان قائمًا حين تسلم ابن سعود حوالي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر المعلومات عن إيفاد الكابتن شكسبير إليه. وكان خلال هذه المدة قد تسلم رسائل وبرقيات ووعودًا عديدة من الباب العالي، لكنه، مؤملًا أن إيفادي يدل على أن الحكومة البريطانية أخذت تنظر مجددًا في طلبه القديم لوضعه تحت حمايتها، استمر على موقف التملص من الأتراك. ثم تسلم في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر الرسائل من كرنل غراي المرقمة سي - ٤١ والمؤرخة ٢١

تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٤، وبعد ذلك حوالي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر جاء خبر إعلان الحرب بين تركية وبريطانية العظمى، والوثائق المذكورة في رسالة الكويت المرقمة سي - ٤٥ والمؤرخة ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ وضمنها رسالة لتأكيدات من وكيل المقيم المؤرخة ١٤ ذي الحجة ١٣٣٢ (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤).

وقد طلب منه في هذه الوثيقة الأخيرة أن يتعهد بالحرب علنًا ضد تركية وتقوم الحكومة البريطانية مقابل ذلك:

(١) بضمانه ضد أي انتقام من الأتراك.

(٢) بضمانه ضد أي هجوم من البحر.

(٣) بالاعتراف بوضعه "الواقعي" في نجد والأحساء وإعلامه باستعدادها للدخول بعلاقات معاهدة معه.

٧- إن عبد العزيز الذي تحركه وطنية عظيمة، واحترام عميق لدينه، ورغبة أصيلة لعمل أفضل ما يستطيعه لشعبه بأن يحصل له على السلام والأمن الدائمين، وجد نفسه الآن في مركب صعب، فهو يثق بالحكومة البريطانية ثقة لا توازيها الثقة بالآخرين، وهو يرغب في أوثق الصلات معها، وكدليل على صدقه استمرّ على التبارز مع الأتراك معرضًا نفسه لبعض الخطر ولكن دون مساندة أهدافهم. والآن طُلب إليه أن يتعهد بالحرب العلنية ضد أقوى أعدائه وأعنفهم (الأتراك)، وجاء ذلك الطلب من دولة أخبرته قبل ستة أشهر بأنها لا تستطيع التوسط لأجله، وتركته حرًّا في التفاهم هو نفسه مع الأتراك. صحيح أنه تسلم تأكيدات، لكن الوثيقة إنما كانت رسالة غامضة، ولم تعين هل هذه التأكيدات محدودة فقط بالحرب الحاضرة، أو تمتد أيضًا إلى المستقبل، كذلك لم تصرح هل تُطلب منه شروط أخرى بعد ذلك، ولا تعتبر أداة ملزمة بين فريقين في المستقبل. يضاف إلى ذلك أن بلاده محاطة من الغرب والشمال بأقطار يحكمها أتباع تركية، فإذا أدت المكائد والمساعدة التركية في المستقبل إلى مجموعة أقوى من أن يستطيع مجابهتها بمفرده، فإلى أي حدّ ستطبق هذه التأكيدات؟ ونظرًا لهذه الأمور المجهولة، فإن خطر تعريض نفسه وبلاده للعدوان المستمر من جانب الحكومة العثمانية واتباعها الذين تستطيع أن تحركهم ضده، كان خطرًا أعظم مما يمكنه الاستخفاف به. ولكنه كدليل على رغبته الصادقة في مساعدة الحكومة البريطانية بدون أن يعرض نفسه للخطر بصورة لا أمل فيها، فانه أوقف ابن رشيد في محله وحثّ العالم العربي، بالمثل الذي ضربه وبزعامته، على اتخاذ موقف ودي تجاه بريطانية العظمى، بدلًا مما يمكن أن يكون موقفًا معاديًا فعلًا.

٨- بذلت جهدي لإزالة المخاوف التي أبداها فيما تقدم، ولكنني لما وجدت أنه لا يرضي بأي شيء دون عقد معاهدة تصرّح موادها بوضوح على واجبات الفريقين، ولأجل تركيز ما كان في ذهنه، اقترحت أن الأمور يمكن تسريعها إذا سمح لي بإرسال مسودة ابتدائية تتضمن الأمور التي يكون مستعدًا لقبولها وما يرغب فيه. وقد وافق على ذلك، ولي الشرف أن أرسل طيًا صورة عربية مع ترجمة غير دقيقة للمسودة. وابن سعود يفهم تمامًا أن هذه المسودة ليست سوى محاولة لإنتاج شيء نهائي إلى حد ما، للعمل بموجبه، وان من المحتمل أن يجري عليها تغيير كبير برفع بعض الشروط وإحلال غيرها في محلها. ولكن إذا رغبت

حكومة صاحب الجلالة في تغيير الشروط فيجب أن يكون مفهومًا أن ابن سعود لا ينوي ترك موقفه المحايد مع حرية اتخاذ ترتيباته الخاصة مع الأتراك "وهو واثق من أنه يستطيع أن يحصل منهم على ما يمكن أن يكون الخيار الثاني الأفضل" إلى أن يتسلم معاهدة موقعة ومختومة مع الحكومة البريطانية، ولا يتحرك خطوة أخرى نحو جعل الأمور أسهل لنا وأصعب للأتراك فيما يتعلق بالحرب الحاضرة حتى يحصل في تلك المعاهدة على ضمان قوي جدًا لوضعه مع بريطانية العظمى في وضع يشبه عمليًا وضع التابع للمتبوع. فإذا صحّ هذا فانه يمكن الاعتماد عليه في استعمال كل موارده ونفوذه الواسع في بلاد العرب إلى جانبنا ليس في الحرب الحاضرة فحسب ولكن بعدها أيضًا واستمراره بعد عقد المعاهدة على عدم عقده صلات مع أية دولة أجنبية قبل أن يراجعنا. وهو يلتمس أن يُتخذ قرار بأسرع ما يمكن لأن موقفه المحايد اخذ يعرّضه للشبهة كثيرًا لدى الأتراك، وإذا لم يتم اتفاق واسع سريع معنا فانه لأجل الدفاع عن نفسه ولتفادي الانتقام يكون عليه أن يقدم دليلًا عمليًا على نياته للوقوف إلى جانب الأتراك. وهذا لا يعني وجود أي تهديد لأن كراهية الأتراك المرة هي شعور متسلط على عبد العزيز، لكنه يعلم أنه بدون حماية بريطانية لابد له من مصالحة عدوه وإثبات كونه صديقًا فورًا، فليس عنده طريق وسط.

٩- أتجاسر فاعرض أن ابن سعود لا يطلب في الحقيقة سوى ما يزيد قليلًا على ما تقدم له بالفعل في تأكيدات وكيل المقيم، فيما إذا كانت هذه التأكيدات تنطبق على المستقبل، ولم تكن محصورة في أوان الأزمة الحاضرة وفيما إذا فسرت هذه التأكيدات بحرية وسخاء. ويعرض ابن سعود مقابل ذلك أن يجعل من نفسه تابعًا لبريطانية إلى الأخير. ويظهر أن الإضافة إلى مسؤولياتنا ليست صعبة:

(أ) إن التهديدات التركية من غرب نجد وشمالها، ولو أنها حقيقية لابن سعود، ليس من شأنها أن تقلقنا، فلا سبب هناك للافتراض بأنها تكون ناجحة في المستقبل أكثر مما كانت في السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة، بينما يكون ابن سعود بضمان عدم الهجوم عليه بحرًا في وضع أفضل كثيرًا لردّ هذه التهديدات مما كان عليه في الماضي. وإذا أصبحت مهددة تهديداً شديدًا فإن احتجاجات دبلوماسية قوية يحتمل أن تكفي لمنع أية محاولة على مقياس لا يستطيع ابن سعود نفسه التغلب عليه.

(ب) يحتمل أن ندعى إلى العمل كمحكمين إلى درجة ما أكثر من السابق بين شيوخ العرب على الساحل وابن سعود، وهو واجب يكون على الأخص لمصلحتنا.

ومن الجهة الأخرى تكون المنافع عظيمة في:

(أ) السيطرة الكاملة على الساحل العربي من الخليج العربي.

(ب) سيطرة كاملة مماثلة على تجارة السلاح.

(ج) المنع عمليًا للدول الأجنبية وتأثيرها في بلاد العرب الوسطى.

(د) الأمن الناشئ عن السيادة البريطانية وسيطرة ابن سعود القوية على القبائل البدوية سوف يكون حافزًا عظيمًا للتجارة في موانئ الخليج العربي، ومن المحتمل تحويل جزء مما يمر الآن بموانئ البحر الأحمر.

(هـ) التأثير الكبير الذي لابن سعود على الرأي الإسلامي في بلاد العرب، وهو تأثير من المحتمل أن يزيد حين تتمزّق الإمبراطورية التركية وتكون خلافة السلطان موضع التساؤل وفي ذلك منفعة لبريطانية.

(و) نفوذ ابن سعود على جميع العشائر العربية وخاصة عنزة الشمالية التي سوف تكون على اتصال وثيق بها بسبب احتلالنا للعراق الأسفل.

١٠- الخلافة الإسلامية: نظرًا إلى الإشارة فيما تقدم إلى الخلافة الإسلامية فقد يكون من المستحسن أن أقول أننا لا حاجة بنا إلى الخوف من محاولة ابن سعود أو أسرته ادعاء هذا اللقب. فالوهابيون لا يعترفون إلا بالخلفاء الراشدين الأولين الأربعة. وفي محادثة مع ابن سعود فهمت أن أكثر العرب، عدا الوهابيين، وربما كل المسلمين، قد تزعزع إيمانهم بشدة بخلافة السلطان إزاء ظروف خلع السلطان عبد الحميد، وتولية محمد رشاد. ويتوقع العرب الآن ثورة مماثلة تتناول محمد رشاد وأنور باشا، فإذا حدث أن أصبح هذا الأخير سلطانًا فإن الآراء التي اسمع التعبير عنها تدل على أن الخلافة تتحوّل حسب اتفاق رأي المسلمين عمومًا إلى سلالة أسرة النبي في مكة التي يرأسها الآن الشريف، وهو حسبما اعتقد بكل ثقة سيحصل على تأييد ابن سعود في مثل هذه الحالة لا عداوته.

١١- الخاتمة: لقد طال هذا التقرير كثيرًا، ولكن نظرًا لحالة السياسة الملائمة الحاضرة محليًا، وعدم ثبات رأي جميع العرب وشؤونهم، والنتائج البعيدة المدى الداخلة في الموضوع، وضرورة تبليغ بعض الضمان الوافي لابن سعود في وقت قريب جدًا، فقد شعرت أن هناك ما يبرر بصورة خاصة بيان الموقف الذهني لابن سعود بوضوح، وشرح الوضع من وجهة نظره.

إن موازنة المسؤوليات التي سوف نتحملها بالمنافع التي يحتمل أن تنشأ عن عقد معاهدة حسب خطوط المسودة الأولية المرفقة تقع على عاتق السلطات العليا. لكنني أتجاسر فأكرر الأهمية الكبرى للقضية. وابن سعود مستعد للاجتماع بالسر برسي كوكس على مقربة من الزبير، لكنه لن يمضي نحو الشمال إلا بعد أن يسوّي الأمور مع ابن رشيد، وحتى في ذلك الحين أيضًا فإنه لن يفعل ذلك ما لم تأخذ المعاهدة التي يرغب فيها شكلًا واقعيًا بالفعل يكون على استعداد لقبوله. والسبب الذي يبديه هو أنه لا يستطيع تحمل مجازفة أخرى لإغضاب الحكومة العثمانية إلا إذا استوثق من الحماية البريطانية التي التمسها من قبل لأنه لا يستطيع مغادرة بلاده. وأجرؤ فأقول إن وقتًا طويلًا قد يوفّر بالنظر إلى صعوبة الاتصال في الظروف الحاضرة، فيما إذا مُنحتُ صلاحية المفاوضة مع ابن سعود وبلّغتُ عن مسودة المواد المقبولة لدى حكومة صاحب الجلالة وتلك التي لا يمكن قبولها. ويرغب ابن سعود خصوصًا في أن لا يثار أمر هذه المفاوضات مع الشيخ السر مبارك الصباح الذي لا يحظى الآن بثقته التامة.

١٢- سترسل نسختان من هذا التقرير مباشرة إلى السر برسي كوكس، ونسخة مباشرة إلى بوشهر (بدون مرفقات).

لي الشرف أن أكون، سيدي، خادمكم المطيع

(التوقيع) و.هـ.آي شكسبير، كابتن

ضابط سياسي بمهمة خاصة).

مسودة بنود معاهدة الحماية البريطانية لابن سعود:

وأرسل عبد العزيز بن سعود رسالة[1] **جاء فيها:** (المواد التي تكون سببًا لعقد اتفاق بيني (ابن سعود) وبين الحكومة البريطانية العظمى:

١) أن تعترف الحكومة البريطانية وتقبل أن نجدًا والأحساء والقطيف وما حولها والموانئ التابعة لها على سواحل الخليج العربي تعود إليّ، وهي إقليم آبائي وأجدادي، وإنني الحاكم المستقل لها، وتكون بعدي لأبنائي وسلالتهم بالوراثة، وإن الإقليم المذكور هو إقليم مستقل لاحق للتدخل فيه لأية دولة أجنبية.

٢) أن تعلن (الحكومة البريطانية) حدود هذا (الإقليم) شمالًا وجنوبًا شرقًا وغربًا، برًا وبحرًا، وفيما يتعلق بالبدو الرحل الذي يتنقلون بين البلدان المجاورة وهم إمّا تحت الحماية البريطانية أو (مباشرة) تحت الحكم البريطاني. وإذا نشأ خلاف بيني وبين رؤساء تلك البلدان وتقدم الشكاوي (في هذه الأمور) فإنها تحلّ وفقًا لعوائد الآباء والأجداد.

٣) إن القضاء الحاضر في جميع أقاليمي يستمر وفقًا لقوانين الشريعة الإسلامية المقدسة، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل السلفي، وكل الذي يقيمون فيها يكونون خاضعين لهذه الشريعة في كل الأمور أو (يكونون خاضعين) للقانون الاعتيادي للبلدان التي يكونون فيها، وذلك سواء كانوا من رعاياي أو رعايا الدول المجاورة لأقاليمي، فبسبب العهد الديني نحن لا حول لنا بدونها ولا نستطيع تجاوزها.

٤- لن يؤذن لأي أجنبي بالحصول على شبر من أقاليمي (في داخل الحدود المعينة) حتى ولا عن طريق التبادل، إلاّ بعد الرجوع إليّ وَبإذني.

٥- بعد الإقرار بما تقدم من المواد تعد (بريطانية العظمى) بمنع ومدافعة كل اضطهاد واعتداء يقع أو يحدث على أقاليمي برًا، وبحرًا من جانب أية دولة كانت.

٦- تعد (بريطانية العظمى) بأن لا تسمح ولا تشجع ولا تمنح ملجأ للأشخاص المتهمين أو الفارّين من أقاليمنا سواء كانوا من المدنيين أو البدو الرحّل.

٧) تحترم (بريطانية العظمى) وتحمي حقوق رعاياي وتعاملهم كما تعامل رعاياها أنفسهم حينما يكونون (مقيمين) في أقاليمها وتوابعها.

٨) إذا قبلت (بريطانية العظمى) وأقرّت بالمواد السابقة فعندئذ أقبل وأقرّ قطع المراجعات مع أي دولة أخرى في جميع (شئون) الامتيازات والمداخلة والاتصال إلا بعد مراجعة الحكومة البريطانية العظمى.

٩) أتعهد بحماية التجارة في داخل أقاليمي من كل اعتداء وأن أتعامل (مع رعاياها) حسب المعاملة التي يعامل بها رعاياي في جميع شؤون الحكم والتجارة في بلاد (بريطانية العظمى) وتوابعها.

(١) الوثائق ١/ ٣٩٣ FO 371/2479 (30472)

١٠) أتعهد بالحماية (في) السواحل والموانئ الخاضعة لحكومتي من كل اعتداء على رعايا الحكومة البريطانية وأولئك الذين تحت حمايتها.

١١) سوف أمنع المتاجرة بالأسلحة والعتاد سواء كان من قبل حكومة أو (من قبيل) التجارة في كل الموانئ الخاضعة لحكومتي بشرط أنني إذا مسَّت حاجتي إلى أي شيء من السلاح والعتاد فاني أتوجه إلى الحكومة البريطانية للحصول على ما أحتاج إليه.

ملاحظات وتعليقات[١]:

إن هذا التقرير الطريف لابد أن يكون واحدًا من آخر التقارير التي كتبها الكابتن شكسبير، قبل مقتله، ولعله آخرها جميعًا، إنه يؤكد، مرة أخرى، على الفوائد العظيمة لدعم ابن سعود من كل قلوبنا.

لانسيلوت أوليفانت١٧/ ٣/ ١٩١٥).

إعلان ابن سعود دخوله في الحرب مع بريطانيا ضد الخلافة العثمانية:

برقية[٢] من وزارة الخارجية إلى المستر تشيثام - القائم بأعمال المعتمد البريطاني - القاهرة

الرقم ١٠ - ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، برقيتي المرقمة ٤٤٣ (بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤).

كتب ابن سعود رسالة أبدى فيها أنه سينحاز إلى جانب حكومة جلالته (البريطانية) وأن لهجة رسالته تبدو مرضية للغاية.

تحريك بريطانيا القبائل العربية ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٥م:

لقد استطاعت بريطانيا من خلال حلفائها في الخليج والجزيرة العربية تحريك القبائل الرئيسية ذات النفوذ الواسع في الجزيرة لتنفيذ المخطط البريطاني الرامي إلى احتلال المنطقة؛ حيث تحركت قبائل مطير والعجمان وعنزه في قطع الطريق على ابن رشيد وتهديده وإشغاله عن تنفيذ الخطة العثمانية؛ لمواجهة الاحتلال البريطاني، كما نجح ابن سعود في الوقوف في وجه الدعوة إلى الجهاد التي دعا لها علماء العالم الإسلامي شرقًا وغربًا للدفاع عن الخلافة الإسلامية ضد الحملة الصليبية، كما قام بحبس جماعة من علماء القصيم الذين دعوا إلى الجهاد، وقام بدعاية مضادة دافع فيها عن بريطانيا وسياستها، وهاجم الخلافة العثمانية التي كان هو ومبارك الصباح من رعاياها وموظفيها!

(١) الوثائق ١/ ٣٩٥ FO 371/2479 (30472)
(٢) الوثائق ١/ ٣٩٥ FO 371/2479 (1488)

لقد نجحت بريطانيا في إفشال خطط الخلافة العثمانية العسكرية وإثارة القبائل في الجزيرة العربية ضدها؛ كما جاء في رسالة شكسبير لقائد القوات البريطانية المسلحة في الهند؛ والتي جاء فيها[١]:

برقية من القائد العام للقوات البريطانية المسلحة في الهند إلى وزارة الحرب سرّي ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥- الرقم: S. 1316 I.22

(وصلتنا معلومات من البصرة تشير إلى أن قسمًا كبيرًا من الفرقة (١٢) ربما يكون قد وصل إلى (العزير)، وأن قوة العدو قرب (الروضة) تبلغ حوالي ١٠,٠٠٠ مع عدة مدافع، بما فيها مدفعان ألمانيان، وأن البواخر تنقل مزيدًا من القوات من بغداد.

أخبرنا الكابتن شكسبير، الذي هو لدى ابن سعود، أن الخطة التركية الأصلية هي كما يلي: ابن سعود كان سيدافع عن البصرة ويقوم بهجوم خادع لعرقلة تقدم بريطاني، ابن رشيد وقبائل عنزة تتقدم نحو شبه جزيرة سيناء ومصر بالاتصال مع القبائل الغربية، وشريف مكة والإمام والإدريسي يدافعون عن اليمن والحجاز والأماكن المقدسة.

وقد أفسد هذه الخطة قرار ابن سعود وشريف مكة وقبيلة عنزة على البقاء مع بعضهم، وانضمام الأخيرين إلى ابن سعود ضد ابن رشيد الذي لا يستطيع التقدم نحو مصر بعد مهاجمته بهذه الصورة).

مكررة إلى القائد العام للقوات المسلحة – مصر.[٢]

برقية من نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند – ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥

سري. برقيتكم المؤرخة في ٢٣ الجاري. العرب في العراق.

(المعلومات المتعلقة بالدسائس التركية مع ابن سعود ونتائجها وما ينويه الأخير من مهاجمة ابن رشيد قد ابلغت ببرقيتينا المؤرختين في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ و١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، وتقديم مزيد من التقارير حول موقف ابن سعود. كنت أنتظر نتيجة المراسلات البرقية مع كوكس حول الاتفاقية المقترح عقدها مع ابن سعود والتي سأكتب لكم عنها في وقت قريب جدًا. وبهذا الصدد أبرق كوكس من ١٦ كانون الثاني/ يناير بما يلي:

(يبدأ) "نظرًا لخيبة أمله في تدخلنا لصالحه في نيسان/ أبريل ١٩١٤ فإنه أصبح مضطرًا للوصول إلى تفاهم مع الأتراك يكفي لحمايته من هجومهم. إن آماله في الحصول على معونة مادية قد انتعشت نوعًا ما حينما علم أن الكابتن شكسبير سيوفد إليه حاملًا رسالة من الحكومة البريطانية، ولكن بدون أن تكون بيده معاهدة فعلية معنا، فإنه لم يكن بوسعه أن يستجيب بصورة مباشرة لطلبنا الذي جاء بعد ذلك بأن يتقدم

(١) الوثائق (11837) FO 371/2479
(٢) الوثائق (11837) FO 371/2479

نحو البصرة حتى وإن كان هناك وقت يكفي لذلك، ولعدم قيامه بذلك، فإنه على أي حال، حاول أن يسلك في إجراءاته خطًا يساعد سياستنا بصورة غير مباشرة دون أن يقطع علاقاته مع تركية بصورة نهائية.

"كما أنه لا يستطيع أيضًا أن يلزم نفسه أكثر من ذلك حتى يحصل على معاهدة موقعة توفر له ضمانًا فعليًا لوضعه تحت رعاية بريطانية. والواقع أنه محرج في الوقت الحاضر بسبب صعوبة وضعه الراهن. وإذا لم تعقد المعاهدة قريبًا فإنه يخشى أن تدفعه الظروف إلى تقديم تطبيق مكشوف لنياته في الانحياز إلى جانب الأتراك. ومن جهة أخرى فإنه بعد عقدها مباشرة يمكن الاعتماد عليه في عبور الخط الفاصل واستعمال جميع موارده ونفوذه إلى جانبنا).

دخول ابن سعود الحرب ضد ابن رشيد لمنع مساعدته للخلافة العثمانية:

لقد أرسلت بريطانيا ضابط الاستخبارات الكابتن شكسبير بمهمة خاصة ليكون مع ابن سعود في حربه ضد ابن رشيد الذي كان قائممقام للخلافة العثمانية في نجد، وقد قُتل الضابط البريطاني في تلك الحرب في شهر فبراير سنة ١٩١٥م؛ حيث رفض مغادرة أرض المعركة عملًا بالأوامر التي جاءته من حكومته؛ ليشرف على العمليات العسكرية، وقد أبلغ ابن سعود المقيم البريطاني في الخليج العربي (برسي كوكس) بخبر قتله؛ حيث جاء في الوثائق ما يلي:[١]

ترجمة رسالة من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل "آل سعود"

إلى السر برسي كوكس، المقيم السياسي في الخليج العربي مؤرخة في ١٩ ربيع الأول ١٣٣٣هـ (الموافق ٤ شباط/ فبراير ١٩١٥)

(بعد التحيات.. أقدم لسعادتكم احتراماتي.

ثانيًا: سبق إعلامكم بإعلاننا الحرب على ابن رشيد وقطعنا العلاقات معه، وقد قاتلنا ضده في[٢] ١٣٣٣هـ، في مكان يسمى الأرطاوية، وجرت معركة عظيمة، وقد ذبحوا واندحروا.

ولكن مما يبعث على الأسف أن صديقنا الكريم وساعيًا عزيزًا للخير، وهو الكابتن شكسبير، قد أصيب من بعيد بإحدى الطلقات فقضى نحبه. وإنني أقدم لكم تعازيّ بموته.

وإنني أسألكم أن تخبروا وزير الخارجية لإبلاغ الحكومة الفخيمة أسفي وتعزيتي بوفاة الصديق المذكور. وكنا قد ألححنا عليه أن يغادرنا قبل الحادث. ولكنه أصر على الرفض وعلى أن يكون معنا. وقال ضمن ملاحظات أخرى أبداها "إنني أُمرت أن أكون معكم فإذا تركتكم سيكون ذلك وصمة عار في شرفي

(١) الوثائق ٤٠٦/١ - ٤٠٧. رقم (43526) FO 371/2479
(٢) حاشية في الأصل: فراغ متروك في الأصل ولما كانت المعركة التي قتل فيها شكسبير (معركة جراب) قد وقعت في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، فإنها توافق ٨ ربيع الأول ١٣٣٣هـ.

وشرف حكومتي. ولذلك أرجوا معذرتي، فإنني بكل تأكيد يجب أن أكون معكم". وعلى ذلك، فقد سمحنا له (أن يأتي) نزولًا عند رغبته.

كما أرجوكم أن تبلغوا وزير الخارجية أن يحيطهم (الحكومة) علمًا بالتفصيل بكل ما قلناه له (لكابتن شكسبير) باللغة العربية، أو إيفاد شخص يعرف اللغة العربية لكي نتمكن من أن نوضح شفهيًا كل ما هو مطلوب ليقوم بإيصاله إلى الحكومة الفخيمة.

هذا ما لزم عرضه وحفظكم الله).

كما أرسل بيرسي كوكس بالخبر إلى حكومة الهند البريطانية في برقية(١):

من السر برسي كوكس في البصرة إلى حكومة الهند١٦ شباط/ فبراير ١٩١٥:

إن الكابتن شكسبير الذي كان يسافر بصحبة ابن سعود، كان حاضرًا في العمليات العسكرية التي حدثت يوم ٢٤ كانون الثاني/ يناير الماضي بين قوات ابن سعود وقوات ابن رشيد. يؤسفني أن أبلغ أن الكابتن شكسبير قد قتل خلال المعركة. إن مقتله الذي كان في بادئ الأمر إشاعة، قد تأكد الآن برسالة من ابن سعود وصلتني اليوم. فقد الجيش في شخص القتيل ضابطًا كفؤًا وشهمًا يحزنني فقده بشدة.

إنني سأتصل بوالدته.

معنونة إلى حكومة الهند – مكررة إلى وزارة الهند – لندن

وجاء في برقية(٢) **من اللفتنانت الكرنل و.ح. غري – المعتمد السياسي في الكويت، إلى اللفتنانت – كرنل السر برسي كوكس، المقيم السياسي في الخليج العربي – البصرة – الكويت** في ١٧ شباط/ فبراير ١٩١٥م: (سيديأتشرف بإعلامكم، مع عميق الأسف، بوفاة الكابتن شكسبير، الضابط السياسي بمهمة خاصة لدى الأمير عبدالعزيز بن سعود، التي حدثت يوم الأحد ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ الماضي قرب الأرطاوية في وسط الجزيرة العربية.

الدعم البريطاني لابن سعود لإخضاع ابن رشيد والعجمان:

لقد كان الهدف البريطاني من دعم ابن سعود هو إخضاع ابن رشيد للدخول معها في معاهدة والتخلي عن دعم الخلافة العثمانية وعدم التدخل في شئون العراق الذي ما زال يشهد حربًا ضروسًا بين جيوش الخلافة العثمانية وبريطانيا، وهذا ما تعهد به ابن سعود للبريطانيين في أن حربه على ابن رشيد ستستمر حتى يخضع للشروط البريطانية؛ حيث جاء في الوثائق البريطانية(٣) ما يلي:

(١) الوثائق FO 371/2479 (19056)
(٢) الوثائق رقم: FO 371/2479 (43526)
(٣) الوثائق ١/٤١٤ - ٤١٥. رقم:(141285) FO 371/2479

كتاب من نائب الملك في الهند إلى عبد العزيز بن سعود، سيملا في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩١٥:

(إلى صاحب السعادة عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود أمير نجد

صديقي العزيز المكرم..

تسلمت رسالة سعادتكم الودية المؤرخة في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥ (المصادف ٩ جمادى الثاني ١٣٣٣هـ) التي بعث بها إليّ السر برسي كوكس.

وقد لاحظت بارتياح ما عبرتم عنه من صداقتكم وحسن نيتكم نحو جلالة الملك - الإمبراطور، والحكومة البريطانية، وحكومة الهند، وتأكيداتكم بشأن رفضكم الدخول بعلاقات ودية مع ابن رشيد إلا إذا حذا حذوكم وتعهد بعدم معارضته الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، كما هو منسجم مع مصالح كلا الطرفين.

أما بخصوص المعاهدة المبدئية، فإن حكومة جلالته وحكومة الهند قد درستا بكل دقة التعديلات المقترحة من جانبكم، وأبلغتا برأيهما فيها السر برسي كوكس الذي خوّل أن يتصل بكم مرة أخرى حول الموضوع في مقابلة شخصية أو غيرها، حسبما أكثر ما يتراءى مناسبًا. ولا أشك أن المعاهدة ستكون قد عقدت في وقت قريب، بصورة مرضية لكم وللحكومة البريطانية، وسترسخ، بصورة رسمية، الصداقة الوثيقة القائمة بين سعادتكم والحكومة البريطانية.

مع أطيب تمنياتي وتحياتي، أود أن أعرب عن أسمى التقدير الذي أحمله لسعادتكم وأعد نفسي صديق سعادتكم المخلص.

توقيع اللورد هارنغ

نائب الملك والحاكم العام في الهند).

لقد كانت سياسة بريطانيا ترمي إلى تعزيز قدرات حليفها في نجد ليتمكن من مواجهة حلفاء الخلافة العثمانية مع المحافظة في الوقت نفسه على توازن القوى في المنطقة؛ ليظل ابن سعود تحت نفوذها وسيطرتها، وقد صرح المقيم البريطاني في الخليج (كوكس) عن هذه السياسة في رسالته[1] لحكومة الهند البريطانية؛ حيث طلب المزيد من المساعدات العسكرية لعبد العزيز بن سعود ليواجه خطر العجمان في الإحساء الذين تحولوا مع ابن رشيد والدولة العثمانية، وقد جاء فيها:

(برقية من اللفتنانت كرنل السر برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج العربي (البصرة)

إلى سكرتير حكومة الهند، لدائرة الشؤون الخارجية والسياسية (سيملا)الرقم B – 1946،تاريخ الإرسال ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥م تاريخ الوصول ١٦ منه..

(١) الوثائق ١/٤١٥ - ٤١٧.

برقيتكم المؤرخة في ١٩ آب/ أغسطس حول ابن سعود.

على أثر وصولها تسلمت كتابًا من ابن سعود مؤرخًا في ٢٧ تموز/ يوليو من الأحساء قال فيه إنه اضطر إلى اتخاذ عمليات تأديبية ضد قبيلة عجمان التي كانت تشن غزوات على طريق الأحساء، وأنه مع كونه شديد الرغبة في مقابلتي فإنه في الوقت الحاضر مشغول جدًا بدرجة لا تسمح له بالمجيء إلى الساحل، كما أن الطريق ليس آمنًا بحيث أستطيع الشخوص إليه. ولذلك فقد اقترح تأجيل الاجتماع إلى أن يستتب الهدوء. وفي الوقت نفسه تقدم بواسطة وكيله بطلب غير محدد لنوع من المساعدة.

أجبت سائلًا إيّاه أن يشرح بصراحة أي نوع من المساعدة يحتاج إليه، إذ أنه سيصعب مفاتحة حكومة الهند بدون مزيد من الايضاح. وفي الوقت نفسه أرسلت إليه ٣٠٠ بندقية مصادرة من الأتراك لإظهار حسن نيتنا، وإنني سأخوّل المعتمد السياسي الآن بدفع ١٠,٠٠٠ روبية إلى وكيله، كمساعدة مؤقتة من مخصصات الخدمة الخاصة.

تسلمنا منه الآن رسالة جوابًا عما ورد أعلاه، وهو يوضح فيها أن الأتراك قد أوعزوا إلى ابن رشيد وقبيلة عجمان بمهاجمته، وزوّدوهم بمقادير كبيرة من المال والأسلحة الحديثة والعتاد، في حين أن لدى جماعته بصورة رئيسية أسلحة من طراز قديم، وأنه الآن يعوزه السلاح والعتاد، وأنه يرجو الحصول على ٣٠٠٠ بندقية.

أما فيما يتعلق بالمال، فهو يوضح أنه بسبب الحرب لم يتمكن رعاياه في السنة الماضية من تصريف محاصيل التمور في الحجاز، أو المواشي في مناطق أخرى من الجزيرة العربية، كما كان معتادًا، ولذلك فإنه لم يحصل على أية واردات، وفي الوقت نفسه فقد تكبد نفقات باهظة جدًا بسبب اضطراره إلى إبقاء قوات كبيرة تحت السلاح مدة طويلة سابقة، وأن موارده على وشك أن تنفد الآن ويطلب بصورة عاجلة قرضًا مقداره ٥٠,٠٠٠ ليرة من حكومة الهند، على أن تسدد بالأقساط.

أما فيما يتعلق بما جاء أعلاه، فإنه في قتاله مع ابن رشيد في كانون الثاني/ يناير الماضي، فلا شك أن ابن رشيد قد تكبد خسائر فادحة، وفي عملياته الراهنة ضد قبيلة عجمان قتل أحد إخوانه، وهو سعد، وعلى الرغم مما يعتقد من أنه يسيطر عليهم، فإن الوضع أصبح في غير صالحه خلال الشهور القلائل الماضية.

إن هذه الحقيقة مفيدة من ناحية واحدة، وهي أنها ستجعله أكثر طواعية لأغراض المعاهدة.

ومن جهة أخرى فإنه يبدو من مصلحة سياستنا أن يصبح أقوى عنصر في وسط الجزيرة العربية، بشرط أن يكون منحازًا إلينا بصورة مؤثرة.

لا شك في إخلاصه فيما أوضحه عن ظروفه الحالية فيما يتعلق بالسلاح والعتاد والمال. وأنه لأمر يعود إلى حكومة الهند وحدها أن تقرر إلى أي حد تكون مساعدته مجدية وعملية في الوقت الحاضر. من ناحية ضمان الأمن يستطيع ابن سعود أن يمنح عائدات الكمارك في القطيف وعوائد الاحساء والقطيف، والأخيرة تحت

رحمتنا دائمًا. لا أظن أنه يجدر بنا أن نعرض عليه أقل من ٢٠,٠٠٠ باون، و١٠٠٠ بندقية "ستورديمو" مع ٢٠٠ ألف طلقة.

إن الأوامر التي لديّ في الوقت الحاضر هي إرسال جميع البنادق المستولى عليها، مهما كانت، إلى إنكلتره، وأعرض أن مثل هذا العتاد يجب أن يحول لأجل خدمة مصالحنا وتقوية حلفائنا في هذه المنطقة. إذا ساعدنا الحظ فستكون لدينا قريبًا كمية جديدة من بنادق ماوزر تركية يمكن إرسالها إلى ابن سعود. وفي حالة عدم تحقق ذلك هل تستطيع حكومة الهند أن تفكر في نوعية الأسلحة التي تستطيع أن توفرها. إذا أجبنا بأننا لا نستطيع أن نمنح شيئًا، فإن ذلك سيحدث انطباعًا سيئًا).

وقد أوصى برسي كوكس حكومة الهند البريطانية بتغطية احتياجات ابن سعود على أن تكون لصالح فرض شروط بريطانيا في معاهدة الحماية التي سيخضع لها؛ كما في جاء في البرقية[1]:

(من اللفتنانت كرنل السر برسي كوكس – المقيم السياسي في الخليج العربي – البصرة

إلى سكرتير حكومة الهند – دائرة الشؤون الخارجية والسياسية – سيملا الرقم B - 1947- ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥م أرجو الإشارة إلى برقيتي السابقة لهذه مباشرة :

إذا تمت الموافقة على منح القرض، فإنني أقترح أن يدفع من البحرين بأقساط شهرية مناسبة، وإننا عند إعرابنا عن استعدادنا لدفع القسط الأول يجب أن نرسل إلى ابن سعود نسخة معدلة من المعاهدة، مع إيضاحات تفصيلية وأن نطلب إليه توقيعها. آمل أن نتمكن بهذه الطريقة من تفادي مزيد من المناقشات والتأخيرات).

كما أرسل ابن سعود إلى نائب ملك بريطانيا في الهند رسالة بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩١٥م يؤكد فيها مضيه في مواجهة ابن رشيد؛ جاء فيها[2] :

(كتاب من السير برسي كوكس – المقيم السياسي في الخليج العربي

إلى حكومة الهند (سكرتير الشؤون الخارجية)الرقم ٧٤ سي التاريخ: البصرة ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦:

أتشرف بأن أرسل، مع الترجمة، رسالة ومرفقاتها من ابن سعود إلى سعادة نائب الملك جوابًا عن رسالته المؤرخة ٢٦ آب/ أغسطس.

٢– أتأسف كثيرًا للتأخر في إرسالها. فقد أرسلت ترجمة لي بينما كنت في الكويت، فلم ترسل إليكم. وكنت أظن وصولها إلى أن نظرت في الملف عند رجوعي، أن الأصل ذهب إلى المرسل إليه:

---

(١) الوثائق رقم (150910) FO 371/2479

(٢) الوثائق ٧٢٥/٢ - ٧٢٧. رقم (41435) FO 371/2769 ورقم FO 141/734/70 و(41435) FO 371/2769 وFO 141/734/70

(من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى اللورد هاردنغ اوف بنشورست - نائب الملك وحاكم الهند العام، التاريخ ٦ ذو الحجة ١٣٣٣ هـ، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥:

تلقيت رسالتكم الكريمة المؤرخة في ١٤ شوال ١٣٣٣ (١ آب/ أغسطس ١٩١٥) مع ترجمة عربية بواسطة صديق الجميع سعادة الكرنل كوكس.

أخذتها بيد الاحترام وتشرّفت بقراءتها، وفهمت بوضوح ما أخبرتموني به، خصوصًا فيما يتعلق بالإعراب عن سروركم لتحقيق الصداقة والنوايا المخلصة التي أحملها من صميم قلبي المخلص نحو جلالة الملك الإمبراطور، زيد مجده، ونحو الحكومة البريطانية وحكومة الهند. وسروركم ليس إلا علامة عن سمو مشاعركم ورفعة قدركم. وإنني لذلك أعرب عن شكري وحمدي للاعتبار السامي الذي عبّرتم عنه نحو شخصي.

فيم يتعلق بقضية ابن رشيد، كما أعلمت سعادتكم، لمصلحة الطرفين، قدمت له المشورة اللازمة ليتبعها ويتصرف بصورة ودية، كما أفعل أنا، ولا يعمل ضد الحكومة البريطانية، حسبما تقتضيه مصلحة الطرفين. وقد أرسل لي كتابًا يدل على قبول نصيحتي ويقدم تأكيدات السلام، ويقول إنه سيضع يده في يدي لنصبح حليفين بعضنا لبعض ولصديقتنا الحكومة البريطانية. وقد أعطاني فعلًا تأكيدًا تحريرًا لهذا الغرض كما سوف ترون من الصورة الصحيحة المرفقة طيا.

ولما وصلت إلى الأحساء، فيما يتعلق بتأديب الأشرار الذين أخبرت عن أعمالهم السيئة وسوء سلوكهم صديقنا السير برسي كوكس، ولا بدّ أنه قدم تقريرًا إليكم عن شؤوني في الماضي، أوفدت الحكومة التركية إلى ابن رشيد ضابطًا ذهب إليه وكتب لي رسالة يطلب الاجتماع به. والغرض من كتابه أن يتوصل إلى اتفاق معي حول بعض النقاط المهمة تتعلق بالأتراك. لكنني أجبت بأنني لا أعتزم الذهاب إلى تلك الجهة وأنني معارض لغرضه وأرغب في الوقوف بمنأى عن الشؤون التركية. وعند تسلمه كتابي أقتنع بأنني معارض لرغبته. وفضلت أن أعيد رسالة الموفد المذكور إلى ابن رشيد. وهذا ألحّ عليه عند ذلك بخرق اتفاقه معه. وأرسلوا (الأتراك) أيضًا دساسين إلى عشيرة عجمان المتمردة. وهكذا، بناء على طلب هذا الشخص ابن رشيد خرق المعاهدة بخيانة. لكن الحَمْدُ لله، فإن قواتي المنظمة في القصيم بإمرة أمرائي صدّته مع إلحاق أضرار عظيمة. وبفضل الله هو الآن في حالة مزرية وكئيبة حقًا.

وبخصوص قضية تركية، إنها تلحّ وتزعج العشائر وتحثهم على التعاون بدفع مبالغ جسيمة. ولكن بلا شك وبعون الله لا يفيد الأتراك ذلك أبدًا. إن الرجال العقلاء يرتبطون بي ويتبعون سياستي، أما أولئك الذين يعارضوننا فإن النتائج السيئة لأعمالهم سوف تلحق بهم العار. وبالنظر إلى ثقتي بالحكومة الجليلة (البريطانية) وصداقتي لها فإني أشرح لهم كل شؤوني، وأنا مرتبط بهم بصورة وثيقة ضد جميع أعدائهم.

وبخصوص إشارة صديقنا صاحب السعادة السير برسي كوكس إلى الاتفاقية، نظرًا إلى أن الحكومة البريطانية الجليلة قد خوّلته العمل بالنيابة عنها في هذه القضية، فإن لسعادته أن يخبرني عن أي ميناء من

الموانئ يوافقه للاجتماع والمقابلة. وستكون الأمور كما هو مرغوب فيه. وسيكون عليّ أن أبحث معه أمورًا كثيرة مما يتعلق بمصالح الطرفين.

إن سعادتكم تعرفون أن مصالحي مرتبطة مع مصالح صديقتي الحكومة البريطانية ضد جميع الدول المحاربة عمومًا وضد تركية وحلفائها خصوصًا لأنهم أعداؤنا. إن العرب غيري قد تكون لهم بعض الحجج (لاتخاذ موقف مختلف)، ولكنني لا أمل لي إلاّ في الله وفيكم، لأنكم مخلصون وصادقون، فلا آراء لي سوى آراء أصدقائي. بهذه الوسائط السعيدة أتأمل الفائدة لكلا الشعبين: الإنكليز والعرب.

إرسال الخلافة العثمانية إلى ابن سعود وفدا للاطلاع على التزامه بواجباته:

وقد أرسلت الخلافة وفدا لحمل ابن سعود على الوفاء بالتزاماته تجاه الإسلام والمسلمين، كما في البرقية[1]:

(من صالح الشريف الحسني – الضابط التركي الموفد بمهمة خاصة

إلى الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل – حاكم نجد – التاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩١٥م-٢ رمضان ١٣٣٣هـ:

الحَمْدُ لله تعالى والسلام على خاتم المرسلين..

النبيل الغيور صديق الإسلام والدولة، ذو الرأي السديد، الذي يأمل الخير بفعاله، حليف أصحاب الشهادتين، والصامد إزاء أبناء الصليب، أعداء الله والدين، صاحب الحظ والقوة والي نجد وقائدها، عبد العزيز باشا آل سعود.

بعد التحيات..

أستميح سيادتكم لإحاطتكم علمًا أن هذا الفقير إلى الله تعالى الشريف الحسني أرسل من قبل وزير الحربية إلى إمارتكم بمهمة خاصة تستهدف خير الإسلام. وأحمل لسيادتكم معي هدية وكتابًا من سعادة الوزير. ومعي وفد يتألف من البكباشي ممتاز بك).

وقد تظاهر ابن سعود للوفد العثماني بالالتزام بمسئولياته كقائمقام للواء نجد والإحساء التابع للخلافة العثمانية، في الوقت الذي كان يقاتل بصف بريطانيا، وينفذ سياساتها في شرق الجزيرة العربية!

مباحثات معاهدة الحماية البريطانية مع ابن سعود:

لقد بلغ التعاون بين بريطانيا وابن سعود ذروته في هذه الفترة حيث وقع ابن سعود معاهدة الحماية مع بريطانيا والتي صار بموجبها تحت الاحتلال البريطاني بصفة رسمية؛ كما هو حال مبارك الصباح بعد معاهدة ١٨٩٨م، وقد تم تغطية حاجات ابن سعود المالية والعسكرية مقابل توقيعه المعاهدة؛ كما جاء في المراسلات الواردة بين حكومة الهند البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية والمقيم السياسي في الخليج العربي[2] **وقد تم**

(١) الوثائق رقم FO 371/2769 (41435)
(٢) انظر الوثائق ٤١٣/١ - ٤٢٢.

توقيع المعاهدة بين الطرفين بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥م بعد أن طلبت بريطانيا بعض التعديلات عليها؛ كما في البرقية[١] التالية:

(من وزير الهند إلى نائب الملك في الهند١٦ آب/ أغسطس ١٩١٥: برقيتكم المؤرخة في ٧ تموز/ يوليو حول ابن سعود. المادة الأولى (١) من المعاهدة: على كوكس، بعد إيضاح مناسب، أن يلح في إعادة العبارات الأصلية التي تعلق عليها حكومة جلالته أهمية عظيمة. لا يبدو أن ثمة اعتراضًا على الانتخابات في حالة عدم تعيين (وريث للعرش) بشرط أن تكون طريقة الانتخاب عملية ومعترفًا بصحتها من قبل جميع القبائل المعنية بموجب العادات العربية. وفي خلاف ذلك سندخل في منازعات ما بين القبائل.

المادة (٢): يجب إعادة عبارة "بدون استفزاز". لا ترغب حكومة جلالته غموضًا فيما يتعلق بمساعدتها. وإذا لم يوافق ابن سعود على العبارات الأصلية فإنها تفضل: "إلى الحد وبالطريقة اللذين تعتبرها الحكومة البريطانية، بعد التشاور مع ابن سعود، أكثر الأطراف تأثيرًا في حماية مصالحه".

المادة (٤) يجب أن يؤمن كوكس، إن أمكن، حذف ما أضافه ابن سعود، وإن لم يمكن ذلك الاستعاضة عنه بما اقترحه هو.

أما فيما يتعلق بالتعديلات الأخرى فيجب أن يعتمد على تقديره).

وكما جاء برقية[٢] وزارة الهند إلى وزارة الخارجية- وزارة الهند – وايتهول١١ آب/ أغسطس ١٩١٥م:
(سيدي إشارة إلى كتابكم المرقم ١١٨٣٧ والمؤرخ في ٢ شباط/ فبراير حول المفاوضات لعقد معاهدة مع عبد الرحمن بن سعود أمير نجد. أوعز إليّ وزير الهند أن أرسل لاطلاع وزير الخارجية نسخة من رسالة السر برسي كوكس (المؤرخة في ٢٦ حزيران/ يونيو) التي يرفق بها نسخة من المعاهدة التي وقعها الأمير فعلًا. إن آراء حكومة الهند في التعديلات التي أجراها توجد في برقيتها المؤرخة في ٧ تموز/ يوليو المرفقة نسخة منها أيضًا، وعليّ أن أقدم الملاحظات التالية عليها:

إن المستر تشمبرلين[٣] يميل إلى الرأي بأننا يجب أن نلح على إعادة ادخال العبارات: "بشرط موافقة الحكومة البريطانية بعد استشارات سرية معها" وذلك في نهاية المادة الأولى.

إن سياسية الحكومة البريطانية اعتياديًا هي الاعتراف فقط بالحاكم الفعلي، وتحاشي إعطاء ضمانات تتعلق بوراثة العرش، وإن الاستثناءات النادرة التي حدثت، كانت في حالات – مثل تلك التي في حالة المحمرة – تعود فيها علاقاتها مع الحاكم إلى عهد بعيد، وتكون المسؤوليات الملقاة على عاتقها محدودة. ولا يتوافر أي من هذين الشرطين في حالة ابن سعود. ولذلك يأمل المستر تشمبرلين أن يتمكن السر برسي كوكس من تعديل تلك العبارات، إن تلك التي يقترحها ابن سعود كبديل يقصد بها فيما يظهر أن تضمن اختيار الوريث بصورة دستورية في الحالات التي لا يعين فيها الحاكم وريثه وهو على قيد الحياة. ولا يبدو هناك

(١) انظر الوثائق ٤١٠/١ – ٤١٢ رقم (116544) FO 371/2479
(٢) الوثائق رقم (111069) FO 371/2479
(٣) جوزيف تشمبرلين (١٨٣٦ - ١٩١٤) وزير الهند.

اعتراض على شرط كهذا، طالما كان أسلوب الانتخاب ممكن التطبيق عمليًا، ولكن لا يظهر كيف تتمكن الحكومة البريطانية في مثيلات هذه الحالات من انتخاب شخص يكون حاصلًا على موافقتهم. ومع ذلك، طالما كان الشخص المنتخب بأغلبية عشائرية لن يجد صعوبة في إبقاء نفسه كحاكم فعلي، إذا سارت الانتخابات بطريقة معترف بها من قبل العشائر أنفسها، فليس من المحتمل ظهور تعقيدات غير مرغوب فيها.

وفيما يتعلق بالمادة (٢) يوافق المستر تشمبرلين - حكومة الهند على أن عبارة "بدون استفزاز" يجب استبقاؤها، وإن العبارتين "في جميع الظروف، وفي أي مكان" لا يمكن قبولهما. ولكنه غير مستعد لإبقاء أي غموض، وبمكان الاقتراح البديل من قبل حكومة الهند، فإنه يقترح "على المدى، وبالطريقة اللذين قد تعتبرهما الحكومة البريطانية، بعد المشاورات مع ابن سعود، مؤثرين لحماية مصالحه".

المادة (٤) العبارات التي اقترحها السر برسي كوكس قد يكون من المفهوم أنها ستحقق النتيجة في حالة معينة علينا أن نأخذ فيها لأنفسنا امتيازًا سبق لأجنبي أن قدم طلبًا للحصول عليه، والذي نصحنا ابن سعود - لأسباب تتعلق بنا - أن يرفضه. وقد لا يكون هذا مريحًا، وأن المستر تشمبرلين يفضل بقاء المادة كما أعدت في الأصل، ولكن القضية قد لا تكون ذات أهمية زائدة.

عليَّ أن أرفق مسودة برقية يقترح وزير (الهند) إرسالها إلى حكومة الهند بعد موافقة السر ادوارد غري.

هولدرنس).

وقد فوضت حكومة الهند برسي كوكس لتوقيع المعاهدة مع ابن سعود؛ كما في البرقية[1] التالية:

(من سكرتير حكومة الهند – سيملا – إلى السر برسي كوكس – المقيم السياسي في الخليج العربي، البصرة

الرقم S - 849 – ١٨ آب/ أغسطس ١٩١٥ابن سعود.

يرجى الرجوع إلى برقيتكم المرقمة B - ١٣١٨ والمؤرخة في ٢٦ حزيران/ يونيو الماضي. في ٧ تموز/ يوليو أبرقنا إلى وزير الهند كما يلي – يبدأ:

(نص برقية من نائب الملك في الهند إلى وزير الهند المؤرخة في ٧ تموز/ يوليو)[2].

وقد أجاب وزير الهند ببرقيته المؤرخة في ١٦ آب/ أغسطس:

نص البرقية:[3] إنك الآن مخول بتدبير اجتماع مع ابن سعود على ما تراه مرغوبًا فيه، والتفاوض على هذه الأسس. إذا تم عقد المعاهدة فإنها ستكون معلقة على تصديق حكومة الهند.

---

(١)الوثائق رقم: FO 371/2479 (141285)
(٢) الوثيقة تسلسل ١٥٩.
(٣) الوثيقة تسلسل ١٦٠.

جواب نائب الملك إلى ابن سعود قيد الدراسة، وسيأتي لاحقًا.

نص اتفاقية الحماية بين بريطانيا وابن سعود المعروفة بمعاهدة دارين:

وبعد تفويض برسي كوكس بتوقيع المعاهدة مع ابن سعود عُقد الاجتماع الذي تم فيه الاتفاق على مسودة المعاهدة بين الطرفين، ثم أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي برسي كوكس إلى حكومة الهند البريطانية بنص الاتفاقية التي وقعها مع ابن سعود وملحقاتها التفسيرية والتي بموجبها أصبح ابن سعود تحت الحماية (الاحتلال) البريطاني بشكل رسمي؛ وقد جاء في رسالته ما يلي:[1]

(من السر برسي كوكس – المقيم السياسي في الخليج العربي إلى سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند

الرقم: ٣٥ - C البصرة في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦م سرّي :

إلحاقًا ببرقيتي المرقمة ٣٥٠٠ والمؤرخة في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، أتشرف بأن أعرض، للنظر فيها من جانب الحكومة، نص المعاهدة مع ابن سعود كما وقعناها هو وأنا بالأصل، مع الوثائق التالية:

١- ترجمة المعاهدة كما وقعت.

٢- ترجمة المعاهدة إلى جانب المسودة البريطانية لسهولة المقارنة.

٣- تعليق على نصوص المواد كما وقعت.

٤- ترجمة كتاب مني إلى ابن سعود يشير إلى حذف وقع في كتابي بالعربية ويذكر أنني قائم بتصحيح الأصل قبل تقديمه إلى الحكومة، طالبًا إليه تصحيح نسخته.

٥- المرفق الأخير يفسّر نفسه. آسف كثيرًا لحدوث هذا الخطأ الكتابي وعدم ملاحظته من قبل الكاتب وابن سعود وأنا نفسي. وأشرح أنني لم أعثر عليه حين أرسلت برقيتي المشار إليها أعلاه. ولا يسعني إلا أن أبرر الأمر بذكر الأحوال الصعبة من سوء الإضاءة واستعجال عند وضع الوثائق وقراءتها ومقارنتها. ولا شك أن ابن سعود سوف يؤيد التصحيح. وإذا تم ذلك على ما افترض فإنني واثق أن نص المعاهدة سوف يظهر للحكومة مُرضيًا بصورة كافية لتبرير قبولها وإبرامها.

لو كان ابن سعود قادرًا على البقاء يومًا آخر، وبذلك منحي اجتماعًا ثانيًا، لكان في الإمكان مناورته وتقريبه إلى نص المسودة البريطانية. ومن الجهة الأخرى، من الممكن أيضًا أنه لو لم يكن مهتمًا بإنهاء الموضوع في جلسة واحدة فقد يكون أقل استعدادًا مما كان عليه للقائي في منتصف الطريق بشأن نقاط الخلاف.

(١) الوثائق ٢/٧٠٩-٧١٨. برقية (38086) FO 371/2769

٦- إنني أبحث في رسالة أخرى عن وضع ابن سعود عمومًا وعمّا دار في اجتماعي به في دارين قرب القطيف في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر).

وقد تم تبادل مسودات(١) معاهدة الحماية خلال هذه المدة بين بيرسي كوكس وابن سعود، وهذا نص بنود الاتفاقية:

الحكومة البريطانية السامية من جانبها، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود حاكم نجد والإحساء والقطيف، باسمه وباسم ورثته واخلافه ورجال عشائره، نظرًا لرغبته في تأكيد وتوثيق العلاقات الودية التي قامت منذ أجيال بين الطرفين، ورغبةً في توطيد منافعهما المتقابلة، فقد عيَّنت الحكومة البريطانية اللفتنانت كرنل السير برسي كوكس البريطاني في خليج العجم، مفوضًا لعقد معاهدة لهذه الغاية مع عبد العزيز بن عبد الرحمن ين فيصل آل سعود.

اللفتنانت كرنل السير برسي كوكس المذكور وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن آل سعود الذي سيشار إليه بعد هذا "بابن سعود" قد اتفقا وتعاقدا على المواد الآتية:-

(١)

تعترف الحكومة البريطانية بأن نجدًا والإحساء والقطيف وأراضيها وموانئها على سواحل خليج العجم هي أراضي ابن سعود وآبائه قبله، وأنها بهذا تعترف بابن سعود حاكمًا مستقلًا لها.

الحكومة البريطانية السامية من جانبها، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود، حاكم نجد والإحساء وقطيف وجبيل والمدن والموانئ التابعة لها، من جهة أخرى باسمه وباسم ورثته وأخلافه ورجال عشائره، لما كان راغبًا في تأكيد وتوثيق العلاقات الودية التي قامت منذ فترة طويلة بين الطرفين، فقد عيّنت الحكومة البريطانية اللفتنانت كرنل السر برسي كوكس، المقيم البريطاني في خليج العجم، مفوضًا لها، لعقد معاهدة لهذه الغاية مع عبد العزيز بن عبد الرحمن ين فيصل آل سعود.

اللفتنانت كرنل السير برسي كوكس المذكور وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعودي، الذي سيعرّف بعد الآن "بابن سعود" قد اتفقا وتعاقدا على المواد الآتية:-

(١)

تعترف الحكومة البريطانية وتقبل بأن نجدًا والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها والأراضي ستبحث وتقرر فيها بعد، وأنها بهذا تعترف بابن سعود حاكمًا مستقلًا لها. ورئيسًا مطلقًا لعشائرها.

(١) وثيقة رقم: FO 141/347/70

وبعده أبناؤه وأعقابه، ولكن اختيار الشخص سيكون تابعًا لموافقة الحكومة البريطانية، بعد مشاورات سرية معها.

وبعده أبناؤه وأعقابه الوارثون، ولكن اختيار الشخص سيكون بموجب بتعيين سلفه (من قبل الحاكم القائم) أو باستحصال تصويت الرعايا المقيمين في هذه المناطق.

(٢)

في حالة وقوع اعتداء بدون استفزاز من قبل أي دولة أجنبية على أراضي ابن سعود المذكور وأعقابه، ستساعد الحكومة البريطانية ابن سعود إلى الحد وبالطريقة، التي تبدو لهم أن الوضع يتطلبها.

(٢)

في حالة اعتداء من قبل أية دولة أجنبية على أراضي الأقطار التابعة لابن سعود المذكور في جميع الظروف والأمكنة.

(٣)

يوافق ابن سعود بهذا ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة، أو اتفاقية، أو معاهدة مع أية دولة أجنبية، وإضافة إلى ذلك يخبر السلطات السياسية للحكومة البريطانية فورًا عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه.

(٣)

يوافق ابن سعود هنا ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أجنبية، وإضافة إلى ذلك يخبر السلطات السياسية البريطانية فورًا عن أي محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه.

(٤)

يتعهد ابن سعود إلى الأبد بأن لا يتخلى، ولا يبيع ولا يرهن أو يتخلى عن الأراضي المذكورة أعلاه أو جزء منها، ولا يمنح امتيازًا ضمن هذه الأراضي إلى دولة أجنبية أو رعايا دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية، التي سيتبع مشورتها بلا تحفظ.

(٤)

يتعهد ابن سعود بأن لا يتخلى ولا يرهن أو يتخلى بأي طريقة أخرى عن الأراضي المذكورة أعلاه أو جزء منها، ولا (يمنح) امتيازات ضمن هذه الأراضي إلى دولة أجنبية أو رعايا دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية، التي سيتبع مشورتها حيثما تتطلبه مصالحه.

(٥)

يتعهد ابن سعود بإبقاء الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة، عبر هذه الأراضي مفتوحة، وبحماية الحجاج في طريقهم إلى الأماكن المقدسة المذكورة في عودتهم منها.

(٦)

يتعهد ابن سعود، كما فعل آباؤه من قبله، بالامتناع عن أي اعتداء، أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان، أو العشائر والشيوخ الآخرين، الذين هم تحت حماية الحكومة البريطانية والتي ستعين حدود أراضيها فيما بعد.

(٧)

اتفقت الحكومة البريطانية وابن سعود على أن يعقدا، حالما يمكن تدبير هذا بصورة مناسبة، معاهدة تفصيلية أخرى بشأن الأمور الأخرى التي تهمهما بصورة مشتركة.

(٥)

يتعهد ابن سعود بإبقاء الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة، عبر البلاد التابعة له مفتوحة، وبحماية الحجاج لدى عودتهم إلى الأماكن المقدسة.

(٦)

يتعهد ابن سعود، كما فعل آباؤه قبله، بالامتناع عن أي تدخل في أو اعتداء على أراضي الكويت والبحرين وشيوخ قطر وساحل عمان، الذين هم تحت حماية الحكومة المفخمة وترتبط بمعاهدات وأن حدود أراضيها ستقرر فيما بعد.

(٧)

اتفقت الحكومة البريطانية وابن سعود على عقد معاهدة تفصيلية أخرى حول الأمور التي تهم الطرفين بصورة مشتركة.

ملاحظات

حول التبديلات التي أجراها ابن سعود

التوطئة (١) إضافة "جبيل والبلدان والموانئ التابعة لها" يظهر أن ذكر جبيل بوجه خاص سببه وجود قرية كبيرة هناك لقبيلة البوعينين، وقد احتفظ الأتراك بمركز عسكري فيها.

والمكان داخل في سنجق الإحساء، لكن إذا كان يرد إضافتها بالاسم فلا أرى مانعًا. ويحسن السؤال منه عن الأسباب التي حملته على إضافتها.

(٢) "لمدة طويلة" بدلًا من "لأجيال" لا اعتراض على ذلك.

المادة (١) - (٣) إضافة "جبيل وتوابعها وأقاليمها التي سوف يبحث فيها ويقرر بعد هذا " (راجع (١)).

(٤) استعمال كلمة مختلفة فقط. لا اعتراض.

(٥) إضافة الكلمات "كرئيس مطلق للعشائر". أعتقد أننا نقرّ بذلك عمليًا ولكن يظهر أنه من غير الضروري أن يقال ذلك تحريريًا. وقد نحاول أن نتخلص منها.

(٦) الكلمات "بالحاكم الحيّ" أضيفت من قبلي إلى المترجمة الانكليزية بعد أن أكّدت لنفسي بعد المباحثة مع وكيل ابن سعود أن ذلك ما يعينه.

الكلمات "أو بطلب تصويت الرعايا الذين يقيمون في هذه الأقطار" قد أضيفت. ذلك صحيح مبدئيًا لكنه صعب عمليًا. يحسن المباحثة معه.

(٧) الكلمات المهمة "تابعًا لموافقة الحكومة البريطانية بعد التشاور السري معها" قد حذفت.

لا شك عندي أنه حين يفهم السبب الذي حملنا على إدخال هذا للتحفظ فأنه يقبل تعبيرنا أو عبارة مناسبة أخرى.

المادة (٢) - (٨) قد حذف عبارة "غير مستفزّ" (دون تعدّ) بسبب ان الكلمة المستعملة في العربية "اعتداء نفسها تعني "التحرّش بدون سبب" وأن إضافة "بدون استفزاز" لا لزوم لها. وهذا غير مهم. ويمكن حمله على إعادة الكلمة عند اللزوم.

(٩) تبدل الكلمات "في جميع الظروف والأمكنة". ولا شك أن هذا لا يمكن قبوله ويحسن ايجاد عبارة أخرى بالمناقشة مع ابن سعود -لا تكون- في رأيي- ذات جانب واحد، كما في نصّنا ولا شاملة شمول نصّه.

المادة (٤) - (١٠) حذف الكلمات "إلى الأبد" لا أهمية لها.

(١١) حذف كلمة "يبيع" الظاهر أنه خطأ كتابي ويجب إعادة وضعها.

(١٢) "يؤجر" كعبارة منفصلة عن "يرهن" حذفت خطأ في نصّنا وهي محذوفة في نصه. ويمكن اعتبارها مشمولة بعبارة "يتصرف بها بشكل آخر".

(١٣) كلمة "يمنح" حذفت - لأن الكلمة العربية قد استعملت في السطر السابق عوضًا عن "يتصرّف" لا اعتراض.

(١٤) الكلمات "حيث تتطلب مصالحه" هذا صريح نوعًا، لكنه بلا شك لا يعني سوى "حيث تتضرّر مصالحه بذلك" ويمكن أن يحمل على قبول هذا البديل الذي يظهر غير قابل للاعتراض عليه.

(١٥) "عبر البلاد التابعة له" مستعملة بدلًا من "خلال أراضيه" لا اعتراض.

المادة (٥) – (١٦) افترض انه يعتقد بأن تعهده "بحفظ الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة" يتضمن حماية الحجاج في الطريق هناك، ولذلك فهو يتكلم فقط عن "عودتهم" لكن يجب أن تكون العودة "من" وليس "إلى" لا شم هذه غلطة كتابية.

المادة (٦) – (١٧) "العشائر الأخرى والرؤساء" حذفت. يمكن استئناف الأمر ما لم يكن لديه حجة صالحة يقدمها لحذف هذه العبارة.

المادة (٧) – (١٨) يحذف "حالما يمكن ترتيبها بصورة مناسبة" يمكن صرف النظر عن هذه الكلمات.

(١٩) الكلمة "أخرى" حذف. من المحتمل أن تكون غلطة كتابية ولا أهمية لها.

٢٦ حزيران/ يونيو ١٩١٥

ب.ز. كوكس).

كما أبدى كوكس ملحوظاته(١) على المسودات، وورد فيها ما يلي:

(تعليق على نص المعاهدة كما وقعها ابن سعود:

بالإشارة إلى مذكرتي السابقة بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو المرفقة بكتابي المرقم ١٣١٨ والمؤرخ في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٥.

مقدمة:

١) إضافة جملة "جبيل والبلدان والموانئ التابعة لها". جوابًا على ملاحظتي أننا اعترفنا بكون جبيل داخل سنجق الإحساء فما الحاجة إذن لذكرها بصورة خاصة. قال ابن سعود إنها الموقع الذي تجاور حدوده على الساحل تلك التي تدعي بها الكويت، ولذلك فإنه يرغب في ذكر الموقع تخصيصًا. وهي خارج الحدود التي قبلناها نحن للكويت في مفاوضاتنا مع الأتراك، لم أجد ما يمنع الموافقة على ذكرها هنا بالكلمات التالية بها.

٢) "لمدة طويلة" بدلًا من "لأجيال"، قبلت بدون تعليق.

المادة الأولى:

٣) إضافة "جبيل وتوابعها وأقاليمها التي يبحث فيها وتعيّن بعد هذا". قبلت لنفس الأسباب المشروحة في (١) أعلاه.

٤) تغيير كلمة "بلاد" إلى "إقليم" أو "حدود" قبلت كما رغب فيه لأنه لا اعتراض عليها.

---

(١) وثيقة رقم: FO 371/2769 (38086)

٥) إضافة الكلمات "والرئيس المطلق لعشائرها" ابن سعود كان مهتمًا بإبقائها وهي نقطة صعبة للجدال، ولذلك لم ألحّ على حذفها.

٦) أ) الكلمات "تعيين خليفة (من قبل الحاكم الحيّ) الكلمة المترجمة "تعيين" كانت "تنسيب" في مسودة ابن سعود. وكلمة "تنسيب" كما استعملت وأحيلت من قبله ذات معنى مشكوك فيه وفي صحته، ولذلك أبدلت بالاتفاق معه وبموافقته إلى "تعيين"، وهي كلمة لا خلاف فيها. وقد تأكدت أن الترجمة الانكليزية تعطي المعنى الذي يقصده.

ب) "أو بالدعوة إلى تصويت رعاياه الساكنين في الأقطار" بحثنا احتمال عمل ذلك فعلًا وهل أن الطريقة المقصودة يمكن اعتبارها طريقة اعتيادية لتقرير الوراثة. ووصلنا كلانا إلى الاستنتاج بأنها لم تكن اقتراحًا عمليًا والأفضل صرف النظر عنه.

٧) لم أستطع حمل ابن سعود على قبول شرط موافقة بريطانية كما جاء في العبارات التي وضعناها. وقد أشرت له أن في غياب شرط كهذا فقد نجد أنفسنا متعهدين بتأييد ابن غير مقتدر تم تعيينه لأنه مفضّل لدى والده ولو أنه قد يكون غير مستساغ للعشائر أو مشاعره ليست ودية نحونا. وكان جوابه إنه عمليًا لا يكون في إمكان الحاكم تعيين شخص، أو لهذا الشخص أن يجعل وراثته ناجحة ما لم يكن حائزًا على ثقة العشائر وقادرًا على حكمها.

والحقيقة أنه ليس هناك طرف ثالث في هذه المعاهدة فتفسيرها يبقى معنا، وعلينا فعلًا أن لا نعترف بأي واحد لا نرضى عنه ولا يستطيع هذا أن يستقيم بدون اعترافنا به، وأنا واثق أن الشرط الموضوع سوف يعتبر كافيًا لحماية مصالحنا.

المادة الثالثة:

٨) قضية تعدّي "دون استفزاز". لقد أعاد الجدال بأن كلمة "تعدّي" وحدها تدل على عدم وجود مبرر، ولكن على كل حال لم يكن ليوافق على إضافة كلمة "دون استفزاز" لأننا نستطيع أن نتذرع بها لأجل عدم منحه مساعدة إذا لم يكن من المناسب لنا في أي وقت أن نفعل ذلك. وأضاف قائلًا إن من المؤكد أنه لن يحدث اعتداء متعمّد من جانبه على أية دولة أجنبية. والحلّ الوسط المتوصّل إليه في التعبير، كما تم قبوله، يبدو عادلًا.

٩) أبدى رأيه بأن تعبيرنا الأول بالإشارة إلى مدى المساعدة الممنوحة تميل إلى جانب واحد، لكنه وافق فورًا على البديل الذي قبل بموجب ذلك.

٩) أ) إضافة الكلمتين[1] "والبلاد". إن حماية بلاده يجب أن تعتبر، كما أرى، بأنها داخلة في مصالحه - بل أهم مصالحه في الحقيقة. ولذلك لم أر مانعًا دون إضافة الكلمتين كما شاء.

(١) حاشية في الأصل: أن الكلمتين المشار إليهما في الأصل الانكليزي هما: (and countries) وتصبحان في الترجمة العربية كلمة واحدة: "والبلاد".

المادة الرابعة:

الفقرات "١ و١١ و١٢ و١٣ تتطلب تفسيرًا.

١٤) "حيث تقتضيها مصالحه" ابن سعود لم يحبّ التعهد غير الموصوف لقبول مشورتنا، والنص البديل داخل في حرية التصرف الممنوحة لي. وبخصوص هذه المادة أقدم، مع ذلك الملاحظات التالية. في المسودة البريطانية "المشورة" المذكورة تعني فقط، حسب الظاهر، المشورة التي تتعلق بالتنازل عن الأراضي التي تتناولها المادة. لكن حسبما جاءت في النص العربي يظهر أن ابن سعود ينظر إلى التعهد بأنه عام. بطبيعة الحال ليس في العربية فواصل، ولذلك فالتعبير مفتوح لكلا التركيبين. فأقترح أننا في النص الانكليزي الذي طلب نسخة منه، يجب أن نضع نقطة وسطرًا جديدًا بعد كلمتي "الحكومة البريطانية" وهذا التنقيط يجعل تعهد ابن سعود بعدم التنازل دون موافقتنا مطلقًا، كما أعتقد أنه يقصد ذلك، ويعطينا، إضافة إلى ذلك، تعهّدًا عامًا من جانبه باتباع مشورتنا حين نجد ضرورة لتقديمها له، بدون تحفظ، طالما كانت تلك المشورة لا تضرّ بمصالحها.

المادة الخامسة:

١٥ و١٦) تم تحسين العبارة نوعًا ما، والمعنى بقي كالسابق.

المادة السادسة:

١٧) حذف الكلمات "سائر الرؤساء والعشائر" قال إنه حذف هذه الكلمات لأن الرؤساء المتعددين الذين نحميهم ولنا صلة بهم قد ذُكروا جميعًا، ولذلك كانت تلك الكلمات لا لزوم لها. وقد كان من الصعب تبرير الاحتفاظ بالكلمات باعتبارها توفر مستلزمات المستقبل بدون المناقشة في أحوال يحتمل وقوعها بهذا الصدد. ونظرًا لصعوبة القيام بذلك فلم ألحّ على إعادة الكلمات.

١٨) قبلت عباراته.

١٩) أبدى أن بعض الأمور مثل الحدود قد سبقت الإشارة إليها في المعاهدة الحضارة، ولذلك يظهر أنه لا لزوم لذكر الأمور "الأخرى". وهذه النقطة تبدو عديمة الأهمية، ولذلك لم ألح عليها.

(التوقيع) ب.ز. كوكس

لفتننت كرنل

المقيم السياسي في الخليج العربي).

تعهد ابن سعود للخلافة العثمانية بالالتزام بواجباته كقائمقام لها في لواء نجد والإحساء:

وقد عثر البريطانيون بعد احتلال البصرة على وثيقة[١] بين ابن سعود والخلافة العثمانية كقائمقام لها في نجد وقعها قبل شهرين فقط من توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا، وهذا نصها:[٢]

(معاهدة بين عبد العزيز بن سعود والأتراك مؤرخة في ٢٤ رجب ١٣٣٢هـ- ٥ أيار/ مايو ١٩١٤م(الأصل وجد بين السجلات التركية في البصرة)

والي البصرة سليمان شفيق بن علي كمالي:

المادة(١):

وقعت هذه المعاهدة ونفذت بين والي البصرة وقائدها، سليمان شفيق باشا، المخول بصورة خاصة بإرادة شاهانية، وسعادة عبد العزيز باشا، والي نجد وقائدها: إن هذه المعاهدة مصدّقة من الحكومة الشاهانية وتتألف من (١٢) مادة، توضح الأمور السرية المذكورة في الفرمان الشاهاني المؤرخ في ....

فيما يتعلق بولاية نجد. سيكون نص هذه المعاهدة سريًا، وموثوقًا.

المادة (٢):ستبقى ولاية نجد تحت حكم عبد العزيز باشا آل سعود طيلة مدة حياته، بموجب الفرمان الشاهاني.

وبعده، ستذهب إلى أبنائه وأحفاده بفرمان شاهاني أيضًا، بشرط أن يكون مواليًا للحكومة الشاهانية وإلى أسلافه الولاة السابقين.

المادة (٣): سيعين ضابط عسكري فنّي من قبل الوالي والقائد المذكور (أي: ابن سعود) ليقيم حيثما يرغب: وإذا وجد ذلك مناسبًا وضروريًا، فله أن يعين ضباطًا أتراكا للتدريب الفني الأساسي للقوات المحلية وأن عددهم سيكون وفقًا لما يختاره ويرغب فيه الوالي والقائد المذكور (أي: ابن سعود).

المادة (٤) سيوضع عدد من الجنود والدرك (الجندرمة)، حسبما يجده الوالي والقائد المذكور مناسبًا، في الموانئ مثل القطيف والعقير... إلخ.

المادة (٥): جميع أعمال الجمارك والضرائب والموانئ والفنارات ستمارس بموجب الحقوق الدولية للحكومات، وستدار استنادًا إلى مبادئ الحكومة التركية تحت توجيه الوالي والقائد المذكور.

المادة (٦): إلى أن يصل مصدر الواردات درجة تكفي لسد احتياجات الولاية والنفقات المحلية والعسكرية بموجب الظروف الراهنة والأحوال الاعتيادية في نجد، فإن العجز في الميزانية سيسد من واردات الجمارك والبريد والبرق والموانئ، وإذا كان هنالك فائض، فيجب إرساله إلى الباب العالي مع تقرير.

---

(١) برقم FO 882/8.
(٢) الوثائق ٧١٩/٢ - ٧٢١.

وإذا كانت الواردات المحلية كافية لمواجهة جميع النفقات، فإن دخل البريد والبرق والجمارك سيرسل إلى كل من تلك الدوائر. وكذلك فيما يتعلق بالمدخولات المحلية عدا المذكورة أعلاه، إذا حصل فائض فيها، فسترسل ١٠ بالمائة إلى خزينة الدولة.

المادة (٧): يرفع العلم التركي على جميع الأبنية الحكومية والأماكن المهمة على البحر وفي البر وكذلك على السفن التابعة لولاية نجد.

المادة (٨): تجري المراسلات مع وزارة البحرية لتزويد الأسلحة والعتاد بصورة منتظمة.

المادة (٩): لا يسمح للوالي والقائد المذكور [ابن سعود] بالتدخل في الشؤون الخارجية والمعاهدات الدولية، أو المراسلة بشأنها، ولا يمنح الامتيازات للأجانب.

المادة (١٠): جميع مراسلات الوالي والقائد ستكون مع وزارات العدلية والبحرية مباشرة، بدون جهة وسيطة.

المادة (١١): ستؤسس دائرة بريد في ولاية نجد لغرض تسهيل الاتصالات، وستتخذ امتيازات لإرسال البريد إلى الأماكن المقدسة اللازمة بطريقة مناسبة، وستلصق الطوابع التركية على جميع الرسائل والرزم.

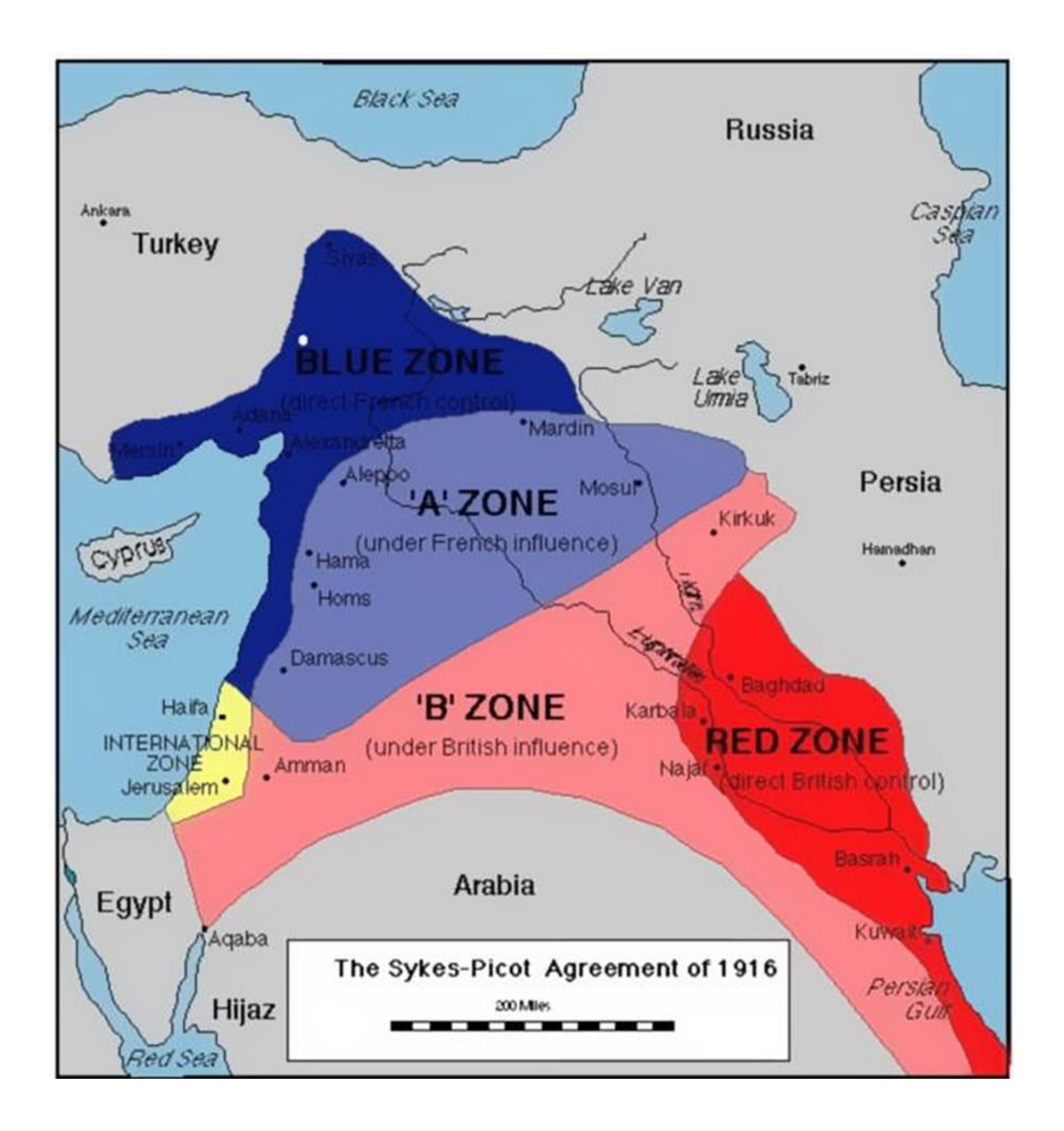
الماد (١٢): إذا دخلت الحكومة، لا سمح الله، في حرب مع دولة أجنبية، أو إذا حدث اضطراب داخلي في أية ولاية، وطلبت الحكومة إلى الوالي إرسال قوة للتعاون مع قواتها، فإن الوالي مجبر على إعداد قوة كافية مع مؤنها وأسلحتها، والاستجابة للطلب حالًا، على قدر قوته واستطاعته.

موقع - عبدالعزيز	موقع - سليمان شفيق بن علي كمالي
والي ولاية نجد وقائد جيشها	والي ولاية البصرة وقائد قواتها).

==============

الفصل الثاني:

تحالف الحملة الصليبية في الحرب العالمية الأولى



خريطة اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦

اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا لتقاسم الولايات العثمانية:

وفي مطلع سنة ١٩١٦م وفي الوقت الذي وقع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي معاهدة الحماية مع ابن سعود كان الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) يعدون اتفاقيتهم السرية لتقسيم أقاليم الخلافة العثمانية واحتلالها بعد إسقاطها، وقد أعد مارك سايكس وجورج بيكو - الأول عن الجانب البريطاني والثاني عن الجانب الفرنسي - مذكرة[١] حول هذا الموضوع بتاريخ ٥/ ١/ ١٩١٦م، ورد فيها:[٢]

(القضية العربية)

(مذكرة أعدها السر مارك سايكس والمسيو جورج بيكو - في وزار الخارجية - وزارة الحرب - ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦م:

ملاحظة: أعدت هذه المذكرة تحت الظروف التالية: بعد أن قابلت اللجنة المؤلفة برئاسة السر آرثر نيكلسن المسيو بيكو مرتين أصبح من الواضح أن ثمة كثيرًا من التفاصيل التي تتطلب دراسة منفصلة بحيث يتطلب ذلك تخصيص وقت أكثر مما يسمح به ضغط الأعمال الأخرى على أعضائها المختلفين، أو أن يتم تمديد المفاوضات وذلك أمر غير مرغوب فيه نظرًا للوضع العسكري والسياسي في الشرق الأدنى.

ولذلك اقترح السير آ.نيكلسن أن نقوم، أنا والمسيو بيكو، بدراسة القضية كلها لتصفية الميدان من التفاصيل، ونتعاون معه في إعداد المذكرة التي تربط فيها بين العوامل المختلفة في المشكلة العامة.

مارك سايكس

(مذكرة)

أ. ملاحظة أولية: إن المشكلة الرئيسية التي يجب حلها هي اكتشاف الحل الوسط الذي يوفق بين مطالب الأطراف المختلفة، والتي هي كما يلي:

(أ) فرنسة تطلب تسوية على الوجه الآتي: (١) بينما هي تعوض على الصعوبات والخسائر التي تنجم عن تمزيق الإمبراطورية العثمانية، فإنها: (٢) ستحمي وضعها التاريخي والتقليدي في سورية (٣) تضمن لها فرصة كاملة لتحقيق تطلعاتها الاقتصادية في الشرق الأدنى.

(ب) العرب يطلبون (١) الاعتراف بقوميتهم (٢) حماية عرقهم من الاضطهاد الأجنبي (٣) الفرصة لإعادة مكانتهم كعامل يسهم في تقدم العالم.

(جـ) بريطانية العظمى تطلب: (١) ضمان موقعها في الخليج العربي (٢) الفرصة لتنمية جنوب العراق (٣) -أ- المواصلات التجارية والعسكرية بين الخليج العربي والبحر المتوسط بالطريق البري -ب- النفوذ في منطقة كافية لتزويد اليد العاملة في أعمال ري العراق مع ظروف صحية مناسبة، (ومحطات على التلال)

---

(١) رقم (2522) FO 371/2767

(٢) الوثائق ٢/٦٦٩ - ٦٩٧.

وتحتوي على مجال كاف لاستخدام السكان المحليين للأغراض الإدارية (٤) الحصول على تسهيلات تجارية في المنطقة المبحوث عنها...

(د) وأخيرًا، ان تسوية كهذه يجب أن تتم مع ترتيبات تكون مرضية للرغبات (العقائدية) للمسيحية واليهودية والإسلام فيما يتعلق بوضع القدس والأماكن المقدسة المجاورة.

(٢) لأجل التوصل إلى تسوية مرضية، يجب على الأطراف الثلاثة مراعاة روح من التفاهم، وسيكون هذا واضحًا حينما ينظر إلى الادعاءات المختلفة بصورة منفردة.

فرنسا: الأمة الفرنسية لها المصالح المباشرة التالية:

١- منذ أقدم الأزمنة كان الفرنسيون يعتبرون كأنصار وحماة للمسيحيين اللاتين في الإمبراطورية العثمانية بصورة عامة، وبصورة خاصة رعاة المارونيين في لبنان بسبب إجراءات الحكومة الفرنسية في سنة ١٨٦٠م.

٢- نظرًا للجهود الثقافية الفرنسية، فقد قام الفرنسيون بدور بارز في التنمية الثقافية (المعارف) لكل من العرب المسيحيين والمسلمين خلال القرن الماضي، وكان هذا بصورة خاصة في مناطق حلب وبيروت ودمشق والموصل.

٣- استنادًا إلى الحقائق المذكورة أعلاه، فقد نما رأي عام قوي في فرنسا يؤيد توسعًا فرنسيًا في سورية وفلسطين.

٤- أن تطوير استثمارات فرنسية في السكك الحديد في سورية قد أكد هذا الرأي وأصبح عاملًا دائميًا في معدل وجهة النظر الفرنسية.

٥- أن مساهمة فرنسة في سكة حديد بغداد إلى حد ٣٠ بالمائة وشروط القرض الفرنسي - العثماني لسنة ١٩١٤ قد عقدت القضية بأن أدخلت في المصالح الفرنسية مناطق معينة لم تكن موضوع بحث بصورة طبيعية، حيث أن موضوع المباحثات كان مقتصرًا على التقاليد والفعاليات المشار إليها في الفقرات ١ و٢ و٣ و٤ من هذا القسم.

٦- يمكن أن يقال على أساس ما تقدم، مع الافتراض بأنه لم تكن هنالك ظروف أخرى يجب النظر فيها، أن الحكومة الفرنسية قد يتوقع منها أن ترغب في سيطرة تجارية وسياسية في منطقة يحدها في الجنوب خط يمتد من العريش إلى قصر شيرين، وفي الشمال بسلسلة جبال طوروس وآنتي طوروس، ابتداء من جوار كاب آنامور وانتهاء بكوشاب تقريبًا.

العرب:

١- على الرغم من أنهم منقسمون من نواحي الدين والعادات الاجتماعية والظروف الجغرافية، فهنالك رغبة كبيرة في الاتحاد بين مجموع سكان شعوب البلاد العربية الأصلية والشعوب الناطقة باللغة العربية في الولايات الآسيوية في الإمبراطورية العثمانية.

٢- إن زعماء هذه الحركة يعترفون بأن دولة عربية متماسكة بصورة وثيقة لا تتفق مع عبقرية العرب القومية ولا هي ممكنة التحقيق عمليًا من وجهة النظر المالية والإدارية. ومع ذلك فإن رأيهم انه إذا ضمنت لهم الحماية من السيطرة التركية والألمانية، فإن اتحادًا [Confederation] من الدول الناطقة باللغة العربية يمكن تأسيسه مما سيرضي رغبتهم العنصرية في الحرية وفي الوقت نفسه يتماشى مع عاداتهم السياسية الطبيعية.

٣- أن المثل الأعلى للزعماء العرب سيمكنهم تأسيس اتحاد دول (كونفدريشن) تحت رئاسة أمير عربي، يشمل (بصورة تقريبية) شبه الجزيرة العربية مضافًا إليها الولايات العثمانية التالية: البصرة، بغداد، القدس، دمشق، حلب، الموصل، آضنة وديار بكر مع أقسام تحت حماية بريطانية العظمى وفرنسة.

وإن مثل هذه الدولة يجب أن توافق على اختيار مستشاريها الإداريين من رعايا الدولتين الحاميتين، وأن تمنح تسهيلات خاصة لكلتا الدولتين في شؤون الاستثمارات والتنمية الصناعية.

بريطانيا العظمى:

وفيما يتعلق ببريطانية فإن رغباتها قد سبق أن ذكرت في الفقرة (جـ) من الملاحظات الأولية:

٢- أن الحل الأمثل لبريطانية العظمى هو بأن تكون لها السيطرة الإدارية الأولوية في الاستثمار في منطقة يحدها الخط الممتد من عكا -تدمر-رأس العين-جزيرة ابن عمر -زاخو-عمادية-راوندوز، مشفوعة بامتلاك الإسكندرون مع أرض برية مناسبة تربط وادي الفرات بالبحر المتوسط وحقوق بناء السكة الحديد التي تربط الإسكندرونة ببغداد. إضافة إلى ذلك، فإن بريطانية العظمى يجب أن يكون لها حق (الفيتو) في مشروعات الري التي يحتمل أن تحول المياه عن جنوب العراق.

المصالح الدينية الدولية:

فيما يتعلق بالقدس والأماكن المقدسة، يجب أن يكون ما يلي ماثلًا للأذهان:

أ) إن المذهبين الكاثوليكي والأرثوذوكسي يتطلبان عناية متساوية في فلسطين.

ب) إن أعضاء الجالية اليهودية في جميع أنحاء العالم لديهم اهتمام ضميري وعاطفي بمستقبل البلاد.

ج) إن مسجد عمر يمثل -بعد مكة- أقدس المقامات في الإسلام وأكثرها احترامًا[1]، وانه بالضرورة يجب أن يكون تحت سيطرة المسلمين وحدهم، وأن رئيس الاتحاد (الكونفدريشن) العربي يجب أن يكون له صوت متساوٍ في إدارة فلسطين.

(١) حاشية في الأصل: المقصود هو الحرم الشريف في القدس، وهو ثالث الحرمين الشريفين.

إن أسس التسوية المقترحة هي ما يأتي:

١- العرب: إن فرنسة وبريطانية العظمى يجب أن تكونا مستعدتين للاعتراف باتحاد (كونفدرالي) للدول العربية وحمايتها، وذلك في المناطق (أ) و (ب) تحت سيادة رئيس عربي. وأن تكون لفرنسة في المنطقة (أ) ولبريطانية في المنطقة (ب) الأولوية في حق الاستثمار والقروض الداخلية. وأن تقوم فرنسة في المنطقة (أ) وبريطانية في المنطقة (ب) وحدهما بتزويد المستشارين أو الموظفين الأجانب بطلب من الاتحاد العربي.

٢- أن يسمح لفرنسة في المنطقة (أ) ولبريطانية في المنطقة (ب) بتأسيس الإدارة أو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة التي يرغبان فيها.

٣- في المنطقة البنّية [أي فلسطين] يجب تأسيس إدارة دولية يتقرر شكلها بعد المشاورات مع روسية، وبعد بالمشاورات مع روسية وإيطالية وممثلي الإسلام.

٤- أن تمنح لبريطانية العظمى (١) مينائي حيفا وعكا (٢) ضمانًا بتزويد الماء من المنطقة (أ) لأجل الري في المنطقة (ب) (٣) أن تعقد اتفاقية بين فرنسة وبريطانية حول الوضع التجاري للأسكندرونة، وبناء سكة حديد تربط بغداد بالأسكندرونة.

٥- أن يكون لبريطانية العظمى الحق ببناء، وإدارة، وتملك سكة حديد تصل حيفا أو عكا مع المنطقة (ب)، وأن يكون لبريطانية العظمى الحق الدائم في نقل القوات على مثل هذا الخط في جميع الأوقات.

جورج بيكو - مارك سايكس).

وقد خاطب مارك سايكس حكومته في لندن بضرورة التنسيق بين العرب واليهود حتى لا تتعارض مصالح كلا الطرفين، كما جاء في [1]: (برقية من السير مارك سايكس - بواسطة السفير البريطاني في تروغراد - إلى وزارة الخارجية - لندن الرقم ٣٧٧ التاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩١٦:

عاجل: سري وشخصي.

ما يلي من السر مارك سايكس: إلحاقًا ببرقيتي السرية والشخصية في ١٤ آذار/ مارس.

لما كانت الحكومتان الروسية والفرنسية متفقتين عمليًا، حول الاتفاقية الأولية، وأن الشريف يبدو على وشك الإقدام على التحرك، فإن الاتفاقية الأولية قريبة من التحول إلى اتفاقية فعلية وفق الشروط المقدمة.

أما بخصوص العرب والصهيونيين، فلابد من توخي أعظم الحيطة الآن، لأن أية زلة في أي اتجاه قد تعرّض المشروع للخطر.

إن الأخطار بالنسبة للصهيونيين هي:

(١) الوثائق البريطانية (٢/٦٩٠) رقم (٢٩٦) (51288) FO 371/2767

(١) أنهم قد يقدمون على خطوة سابقة لأوانها وستكون نتيجتها مشابهة لتنقيبات مستر باركر في القدس.

(٢) إنهم قد لا يستحسنون التسوية المقترحة فيطيحون بالمشروع، ولديهم القوة للقيام بذلك. وأعتقد أن بإمكاننا الحصول على تسهيلات استيطانية كاملة لهم مع حقوق موسعة لهم في فلسطين. ونحن لا نستطيع الحصول لهم على السيطرة السياسية على القدس ضمن أسوار المدينة أو أي خطة ترمي إلى ذلك.

إنني واثق من أن الفرنسيين والروس والعرب لن يوافقوا مطلقًا على حل كهذا.

إن الخطر الأعظم الذي يواجهنا بالنسبة للعرب يكمن في وقوع نزاع بينهم وبين الفرنسيين.

وقد أخبرت بيكو مرارًا أن العرب لن يوافقوا على احتفاظ الفرنسيين بالساحل بأكمله كأراضٍ تابعة لفرنسة، ولكنه لا يزال مصرًا على موقفه، بل إنه يوحى بأن الفرنسيين قادرون على إثارة الموارنة في لبنان ضد الحركة العربية. إن هذا التطرف الانتحاري الأحمق ليس ببعيد عن حدود الاحتمالات، لأن كاثوليك لبنان سريعو التأثر، وأن الفرنسيين يتجاهلون الشكوك التوسعية، وعلى أية حال إذا استطعت الجمع بين بيكو والفاروقي أو عزيز علي تحت سقف واحد، لتمكنت فيما أعتقد من تحقيق صفقة بينهم على عجل لأن أنظار الفرنسيين تتجه الآن نحو إمارة أرمينية مما يسهّل مسألة الحدود العربية بجعل لبنان حكومة مستقلة عن آطنه وتفتح الطريق أمام إغراء فرنسة لفسح المجال لجعل المنطقة (أ) تتضمن المنطقة الساحلية بين اللاذقية و(بيروت) وفق مبدأ (فرق تسد).

وعليه فإنني أقترح أن سياستنا إزاء العرب يجب أن تكون:

١- ترك العرب يفعلون لأنفسهم ما في استطاعتهم ومساعدة الشريف بالمال والرجال لإبداء آية تنازلات وتصريحات وترتيبات في العراق بخصوص نظرية العرب في الاستقلال، والمشاركة في الإدارة، بالقدر الذي تستطيع معه حكومة صاحب الجلالة الموافقة عليها حسب سياستها الإمبراطورية.

٢- كتمان البنود الفعلية للاتفاقية المبدئية عن زعماء العرب.

٣- إحضار الفاروقي أو المصري أو كليهما معًا إلى لندن حيث أستطيع الدخول في مناقشات رسمية معهما، وبعد تمهيد الطريق نجعلهما على اتصال ببيكو. إنني أقترح القيام بذلك لأنني أخشى أن تؤدي المناقشات بين الفرنسيين والعرب في القاهرة إلى مكائد ومشاجرات، وهذا مما سيرتاح له بيكو. وإذا ما وصل العرب إلى لندن في السابع من نيسان/ إبريل فإن الطريق ستكون مفتوحة مع حلول الثامن من أيار/ مايو للانتهاء من تسوية مسألة العرب والفرنسيين، وإتمام الاتفاق على المطالب الصهيونية.

ويجب أن تكون لدينا عند ذلك تفاصيل كاملة وواضحة عن الوضع المتعلق بالمنطقة قيد البحث، وسيكون باستطاعة الحلفاء تحقيق أفضل ما يمكن من الأوضاع بدون الخوف من الصعوبات. وسيستطيع الفرنسيون التعامل مع الأرمن في مصر مما سيجعلهم عناصر نافعة.

واقترح تنبيه السر هنري مكماهون حول خطر الموارنة الفرنسي.

وسيعرف كلايتن وهوغارث ما هو الأفضل عمله من أجل المحافظة على السلام، وذلك بتحفيز مشاعر الوحدة العربية، وتهدئة التهور الفرنسي. ويجب علينا أن لا نسمح لأنفسنا بالدخول في إطار من التفكير المناهض للفرنسيين.

إن هذه الرسالة موجهة إليكم وإلى السر آرثر نيكلسن والجنرال ماكدونو فقط).

الشروط الروسية للموافقة على اتفاقية سايكس بيكو:

وكما حاول الفرنسيون والبريطانيون فرض شروطهم لتقاسم الولايات العربية العثمانية حاول الروس فرض شروطهم هم أيضا في اتفاقية سايكس بيكو؛ كما في الوثيقة[١] التالية:

(برقية من السر جورج بيوكانن – السفير البريطاني في بتروغراد

إلى وزارة الخارجية الرقم ٣٨٢ – التاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩١٦:

سرّي لاحقًا لبرقيتي رقم ٣٧٠[٢].

سلم وزير الخارجية إليّ وإلى السفير الفرنسي، المذكرة الآتية ورجانا إبقاء الاتفاقية المقترحة سرية.

نظرًا لإحالة المقترحات البريطانية – الفرنسية إلى لجنة أُلفت خصيصًا لتبادل الآراء، فإنها في الوقت الحاضر يمكن تحقيقها فيما يتعلق بالمشاكل العامة فقط.

١ – إن الحكومة الروسية مستعدة لأن تعلن أن ليست لها أية رغبة في المنطقة الواقعة جنوبي الخط: عمادية – جزيرة ابن عمر – سمسات، مرعش، آطنة، وستقبل بدون صعوبة أي ترتيبات بريطانية – فرنسية حول الموضوع.

٢– إن الحكومة الروسية مصرة على أن تضم المنطقة الروسية ممرات من منطقة بيتليس في بحيرة أورمية، وتقترح أن تضم إلى المنطقة الفرنسية، مقابل ذلك أراضٍ في أرمينية الصغرى بين سيواس وخربوط وقيصرية.

(١) وثيقة رقم FO 371/2767 تحت رقم (٢٩٧) في الوثائق البريطانية
(٢) الوثيقة تسلسل (٢٩٣) ص ٦٨٧.

٣- فيما يتعلق بفلسطين توافق الحكومة الروسية على اقتراح من شأنه أن يضمن لكل المؤسسات الأورثوذكسية في الأرض المقدسة حرية ممارسة شعائرها الدينية وصيانة حقوقها وامتيازاتها، وإنها لا مانع لديها من حيث المبدأ من السماح بدخول المستوطنين اليهود إلى البلاد.

٤-من المفهوم أن موافقة روسيا على النقاط الواردة أعلاه تبقى خاضعة لتحقيق ترتيباتها مع فرنسة وبريطانية العظمى حول إستانبول والمضايق).

وقد وافق الروس والفرنسيون على الاتفاقية؛ كما ورد في الوثيقة[1] التالية:

(برقية من لفتننت كرنل السر مارك سايكس إلى الكرنل كلايتن - أدخلت في سجل الواردة بتاريخ ١١ نيسان/ أبريل ١٩١٦:

عدت من روسية، الفرنسيون والروس الآن راضون فعلًا عن الاتفاقية المنقحة. حكارى وموش إلى روسية، وسيواس وأرمينية الصغرى، بأوسع معنى، إلى فرنسة. سبب هذه الرغبة من جانب الروس هو أن يكون أقل عدد ممكن من الأرمن في الأراضي الروسية، ويرون أن إنشاء دولة أرمنية تحت الحماية الفرنسية تنقذهم من المسؤوليات الوطنية الأرمنية لأن الروس يستطيعون أن يقولوا للأرمن: إذا رغبتم أن تكونوا مستقلين فهاجروا إلى الدولة الأرمنية حيث يوجد مجال واسع.

يقوم بيكو بتصفية التفاصيل في بتروغراد، وسيكون هنا حوالي ١٨ من الشهر. إنني الآن على أحسن علاقة مع بيكو. والصعوبة التي تأتي هي أن الاتفاقية حين تعقد نهائيًا حوالي ٢٤ من الشهر، فإن الحكومة الفرنسية ستطلب إلى بيكو الذهاب إلى مصر. الموقف الفرنسي تجاه العرب في الوقت الحاضر ليس توفيقيًا تمامًا بحيث يذهب بيكو إلى مصر دون خطر. وإذا وصل هناك والأمور على حالتها الحاضرة فإن العرب الموالين لإنكلتره، والموارنة، سوف يبدأون بالتخاصم والتقولات، فيكون لديكم سحابة دسائس مربكة لعلاقاتكم مع الشريف. وإذا منع بيكو من الذهاب إلى (مصر) فستخامره الشكوك وتصبح باريس متصعبة. إن النقطة الأساسية في الصعوبة هي أن فرنسة في الوقت الحاضر لا توافق نظريًا على منفذ لدولة عربية على الساحل السوري. وهي تعتزم المفاوضة عل هذه النقطة مع العرب أنفسهم. إن المفاوضات على هذه النقطة عن طريق أي وسيط في القاهرة سوف يعجل في حدوث خلاف بين الموارنة ضد الموالين لإنكلتره. وأرى أن من الضروري أن يكون الفرنسيون عمليين قبل أن يذهب بيكو إلى مصر. ولذلك أوصي بالطريقة التالية التي حملت بيكو على الموافقة عليها: وهي أنكم توفدون إلى لندن ضابطين عربيين يمثلان الفكر العربي السوري المسلم المثقف. وحين أستمع إلى وجهة نظرهما وأقارنها بوجهة نظر بيكو، وحين تصبح لدى بيكو فكرة صحيحة، أجمعهم معًا ليتحادثوا بصورة غير رسمية. ثم يحمل بيكو باريس (الحكومة الفرنسية) على التسليم بمبدأ إنشاء منفذ لدولة عربية على الساحل السوري بشكل مذكرة موجهة إلى حكومة صاحب الجلالة. عند ذلك يصبح الوضع واضحًا ويستطيع بيكو أن يذهب إلى مصر للعمل مستشارًا (للسفير) دي فرانس. يقوم السر هنري مكماهون بعقد المفاوضات مع الشريف. وهكذا يزال

(١) FO 371/2768 (68431) برقم مسلسل في الوثائق البريطانية (٣٠٠)

الخطر الأساسي لحصول انقسام جذري حول المبدأ. إن المساومة على التفاصيل أمر طبيعي لدى العرب والفرنسيين. وقد أبدت لندن اعتراضًا على هذه الطريقة على أساس أن الضباط العرب لن يكونوا ممثلين (لبلادهم) وأن المفاوضات تجري في مكانين في وقت واحد. وأود أن أوضح تمامًا أن الاقتراح لا يرمي إلى المفاوضة بل إلى الفحص، وأن الوضع الرسمي للضباط العرب ليس مهمًا ما داموا يمثلون قومهم فكريًا. والمهم أن يكون بيكو قادرًا على حمل باريس على اتخاذ وجهة نظر معقولة إزاء المطامح العربية قبل المضيّ إلى مصر. ووجهة النظر الفرنسية الحاضرة هي أن يكون الساحل السوري (باستثناء فلسطين) كله أزرق تحت العلم (الفرنسي) المثلث الألوان. وأنا أؤمل جيدًا أن أعدّل ذلك لأن التعديل الروسي للاتفاقية قد سهّل المحادث العربية – الفرنسية، ولان الفرنسيين يتطلعون الآن إلى إمارة في أرمينيا الصغرى التي تشمل بصورة منطقية الساحل غير العربي يصل جنوبًا حتى اللاذقية. وهذا يفتح المجال في أسوأ حالاته إلى إمارة لبنانية معينة أو مستعمرة تحت العلم الفرنسي باستثناء الساحل شمال البترون، أو في أفضل الحالات إلى مركز خاص لفرنسة في لبنان.

أرجوكم من كل قلبي أن تساعدوا على قبول هذه الطريقة لأنه، بعكس ذلك، أتوقع أن جماعة رضا[1] والموارنة والضباط المثقفين يقومون كلهم ببحث أمور مبدئية وأن يكون الفرنسيون في موقف ذهني مختلف، وتربك الإشاعات والدسائس فكر الشريف).

التخطيط البريطاني للسيطرة على الحجاز:

هذا وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تخطط وتحيك المؤامرات في الجهة الشرقية من الجزيرة العربية (الخليج ونجد والعراق) للسيطرة عليها وإخراج العثمانيين منها؛ عملت أيضًا على ترتيب الوضع في الجهة الغربية من الجزيرة العربية حيث بدأت اتصالاتها مع شريف مكة الشريف حسين بن علي وأبنائه منذ سنة ١٩١٤م؛ للتعاون معها والوقوف في صفها ضد الخلافة العثمانية التي كان شريف مكة تابعًا لها، وبدأت تطرح مشروع الدولة العربية المستقلة وتحرر العرب والخلافة العربية التي يجب إعادتها للعرب!

وقد تعهدت بريطانيا للشريف حسين إذا وقف معها ضد الخلافة العثمانية بالاستقلال وإعادة الخلافة للعرب؛ كما جاء في الوثيقة التالية[2]:

(برقية من وزارة الخارجية – لندن إلى مستر تشيثام – القاهرة رقم ٣٠٣ –٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ برقيتكم رقم ٢٣٣ المؤرخة ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر.

ما يلي من اللورد كتشنر[3]:

---

(١) المقصود: محمد رشيد رضا.

(٢) الوثائق البريطانية ٤٥٤/١ – ٤٦٢. رقم (57141) FO 371/2143 مسلسل (١٩٣)

(٣) وصلت هذه البرقية إلى المندوب السامي البريطاني بالوكالة في القاهرة باللغة الانكليزية، أما النص العربي الذي تسلمه الشريف حسين فهو في الوثيقة التالية.

(انظر سليمان موسى - الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد، دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٦٦، ص١٥-١٦).

يهدي اللورد كتشنر سلامه إلى الشريف عبد الله. اشترت ألمانيا الحكومة التركية بالذهب، على الرغم من أن إنكلتره وفرنسة وروسية قد ضمنت وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية إذا بقيت تركيا على الحياد في هذه الحرب. وقد ارتكبت الحكومة التركية، رغم إرادة السلطان وبضغط الألمان، أعمالًا حربية وذلك بغزو حدود مصر بعصابات مسلحة تبعها الجنود الأتراك الذين يحتشدون الآن في العقبة لغزو مصر. وإذا ساعدت الأمة العربية إنكلتره في هذه الحرب التي فرضتها عليها تركية، فإن إنكلتره سوف تضمن أنه لن يحصل أي تدخل في الأمور الداخلية لجزيرة العرب، وأنها سوف تعطي العرب كل مساعدة ممكنة ضد أي عدوان أجنبي من الخارج.

وربما تولي **[بريطانيا]** الخلافة في مكة أو المدينة عربي صحيح النسب، وبهذا يحصل الخير بعون الله بمكان الشر الحاصل الآن).

كما بدأت بريطانيا بتجهيز القبائل الحجازية مع الشريف بالأسلحة لقطع الطريق على خطوط إمداد الجيش العثماني، كما في الوثيقة[1] التالية:

(برقية من المستر تشيثام ال السر ادوارد غري

سرّيالرقم ٢٠٢ - القاهرة في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤

برقية القسطنطينية رقم ٩٨٦ المؤرخة في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤.

وصل إلى مصر مؤخرًا سوريان مسلمان محترمان لهما علاقات مع شرقيّ فلسطين، بما فيه المناطق الواقعة بين العقبة ومعان. واتصلا بدائرة الاستخبارات، وأحدهما شيخ بدوي ذو نفوذ.

إنهما يؤكدان جميع المعلومات المتعلقة بالاستعدادات العسكرية في سورية، وقد أبديا أن الاعتقاد السائد بين البدو بصورة عامة هو أن هجومًا قريبًا سيقع على مصر في وقت قريب. وكان الشيخ حاضرًا اجتماعًا للشيوخ عقده قبل ثلاثة أشهر عبد الرحمن باشا اليوسف الذي حثهم على تأييد تركية. وقد وافق البدو على ذلك ولكن الكثيرين منهم كانوا يخشون إنزالًا من مصر، ولم يكونوا متحمسين لحركة القيام بحركة هجومية، وقد ألمح الشيخ إلى أن حضورهم الاجتماع يمكن أن يقضي على ولائهم لتركية.

قيل له أن بريطانية ليست في حالة حرب مع تركية، وإنها لا تستطيع استخدام الوسائل المشار إليها، ولكن كان من المرغوب فيه أن يعرف السوريون والبدو العرب حقائق الوضع، وقد شرحت له. وعد الشيخ بإذاعة هذه المعلومات. نظرًا لمحاولات الوكلاء الألمان والأتراك لإثارة المشاعر الدينية ضد بريطانية العظمى قد يكون من المرغوب فيه إعطاء نوع من الإشارة إلى الشيوخ الحاكمين في الجزيرة العربية، أمثال ابن صاحب الجلالة بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير.

(١) وثيقة رقم FO 371/2140 (60661) مسلسل (١٩٤)

إننا بصدد إعداد ردّ ينفي – في حالة موافقتكم عليه – أية نية للتدخل في الشؤون الداخلية، ويضمن استقلال إمارة الشريف ضد العدوان الخارجي فقط.

يجب أن يغادر الرسول صباح الاثنين وإلا ضاع أسبوع. أرجو تزويدي بتعليماتكم بأسرع ما يمكن.

أرسلت نسخة منها إلى : الملك
سر أ.غراي – رئيس الوزراء
اللورد كتشنر
مستر تشرشل – السكرتير الخاص).

وقد أرسلت بريطانيا عبر ضباطها رسالة إلى الشريف عبد الله بن الحسين تتعهد به بالوقوف مع العرب وحريتهم، إذا قاتلوا معها الخلافة العثمانية؛ كما في الوثيقة رقم (١٩٧) وفيها:

(من رونالد ستورز إلى الشريف عبدالله ١٢ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ (١ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩١٤م):

بسم الله: حضرة الحسيب النسيب سلالة الأشراف صدر الجلال والسيادة المبجل السيد الشريف عبدالله صاحب الفضيلة والمقام الأسمى والاحترام والوقار الكلي:

بعد فائق التحيات والقيام بواجب شكركم نعرض أننا قد وقفنا على ما أبديتموه من الأسباب، ونحن إزاء ذلك نعترف بأنكم وزنتم كامل مطالبكم بقسطاس العدل والإنصاف. فبناء عليه قد أحطنا صاحب الفخامة والأبهة جناب اللورد كتشنر علمًا بفحوى نميقتكم الغراء وكان جوابه عليها كالآتي:

سلامي وتحيتي على حضرة الحسيب النسيب الشريف ابن الشريف سليل البيت المكرم الذي أشرق نوره من أفق البطحاء السيد الشريف عبد الله شرف الله الديار الإسلامية به وبكامل أفراد عائلته الموقرة حفظه الله. وبعد فإن الذي رأينا أصبح صحيحًا وتم ألا وهو أن المانية قد اشترت الحكومة التركية بالمال غير ملتفتة إلى الاتحاد الإنكليزي -الفرنسي- الروسي المتكفل بإبقاء المملكة العثمانية على ما كانت عليه من عدم التجزئة لو استمرت تركية في حيادها إبان هذه الحرب. إن الحكومة التركية قد ارتكبت يداها أعمالًا حربية ضد إرادة مولانا السلطان لغزو الديار المصرية بدون أن يحملها أحد على العداء وكان كل ذلك بضغط المانية عليها. وهي اليوم حاشدة فرقًا مسلحةً متبوعة بعساكر من الأتراك في العقبة لغزو الديار المصرية. ومع كل هذا فإن الغاية الوحيدة التي يتطلبها العرب ألا وهي الحرية قد أصبحت اليوم نفس ما تسعى وراءه دولة بريطانية العظمى أيضًا. فلو أن سيادتكم وكافة العربان تساعدون إنكلتره في مثل هذه المحاربة والنزاع الذي اضطرتنا تركية بنفسها إليه، فان إنكلتره تعدكم وعدًا صريحًا بأن لا تتداخل في الأمور الدينية وما عداها بأي صفة كانت. ثم أن دولة بريطانية العظمى لمناسبة وضعها تجلة واحترام قدسية مقام صاحب الشرف والسيادة والدكم الأمير حسين الشريف المحفوف بالعناية الإلهية، تضمن استقلال وكافة حقوق وامتيازات وسلطة وإشراف سيادة الشريف ضد كل عداء وتجاوز خارجي، وعلى الأخص فيما يقوم به العثمانيون من العداء ضد سيادته. وإننا لغاية يومنا هذا قد حمينا الإسلام وصادقناه في شخص الأتراك

ولكننا من الآن فصاعدًا ستكون حمايتنا للإسلام ومصادقتنا له باسم العرب والأشراف. وعسى الله أن يمن على المؤمنين بخليفة عربي الأصل والحسب والنسب ويشرف على البقعتين المباركتين بيت الله الحرام والمدينة المنورة وبذلك يبدل يومئذ ربك الشر بالخير. فلو استحسن شريف سيادتكم توصيل بشائر شروق شمس حرية العرب المطلقة لكافة أتباعكم ومحاسيبكم في جميع الأقطار والبلدان أو بالحري في جميع أنحاء المعمورة، كان ذلك هو المستحسن لدينا. وتقبلوا في الختام فائق الاحترام اللائق بالمقام الشريف.

١٢ ذي الحجة ١٣٣٢هـ (١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤م)

بكل مودة قلبية وصداقة أخوية محضة أخوكم المخلص على الدوام: رونالد ستورز

.(H.B.M. Agency & Consulate General in Egypt

بدء الحرب على الخلافة العثمانية وتعهد بريطانيا بحماية مكة والمدينة:

وبعد إعلان الحرب على الخلافة العثمانية أصدرت حكومة الهند البريطانية ٣ نوفمبر سنة١٩١٤م منشورًا عامًا تعهدت به بالمحافظة على المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة، وأرادت بذلك تهدئة عواطف المسلمين في الهند ومصر الذين كانوا تحت الحكم البريطاني؛ كما في الوثيقة التي جاء فيها:[1]

(برقية من حكومة الهند إلى ماركيز كرو – وزير الهند – لندن٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤:

الإعلان العام التالي منشور في "العدد الخاص من الجريدة الرسمية"، المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر:

"بالنظر إلى اندلاع الحرب بين بريطانية العظمى وتركية، والذي يؤسف بريطانية العظمى أنه جاء نتيجة عمل الحكومة العثمانية غير السديد والمستفز والمتعمد، فإن فخامة نائب الملك مخول من حكومة صاحب الجلالة بالإدلاء بالإعلان العام الآتي في ما يتعلق بالأماكن المقدسة في بلاد العرب، بما فيها العتبات المقدسة في العراق وميناء جدة حتى لا يكون هناك سوء فهم من جانب رعايا صاحب الجلالة المسلمين الموثوقي الولاء بالنسبة إلى موقف حكومة صاحب الجلالة في هذه الحرب التي لا تنطوي على أي مسألة ذات طابع ديني. إن هذه الأماكن المقدسة وميناء جدة ستكون محصّنة من أي هجوم أو انتهاك من القوات البحرية والعسكرية البريطانية ما دام هناك عدم تدخل في شؤون الحجاج من الهند إلى الأماكن المقدسة والمزارات المعنية. وبناء على طلب حكومة صاحب الجلالة، قدمت حكومتا فرنسة وروسية لهم تأكيدات مماثلة").

(١) الوثائق ٤٦٠/١. رقم FO 371/2139 (١٩٨)

كما أرسلت بريطانيا إلى الشريف حسين تعهداتها بالمحافظة على المقدسات واحترامها ودعته إلى الوقوف معها ضد الخلافة العثمانية مقابل عدم تدخلها في شئون العرب الداخلية وإعادة الخلافة للعرب، كما طلبت بريطانيا من مبارك الصباح وابن سعود إقناع الشريف حسين بالوقوف مع بريطانيا ضد الخلافة العثمانية؛ كما في المراسلات التالية[١]:

(برقية من نائب الملك إلى وزير شؤون الهند ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤

عدن. يقترح المقيم في عدن مفاتحة الأمير حسين، شريف مكة، وحكومة بومبي موافقة على ذلك.

أعتقد أن بالإمكان تفويضه بأن يبعث إلى الشريف برسالة تتضمن المعنى التالي:

بعد الإشارة إلى نيات الحكومة البريطانية تجاه الأماكن المقدسة والإسلام عمومًا، قد يدعو المقيم الشريف إلى التعاون معنا وذلك بإقناع عرب الحجاز على التخلي عن الأتراك في هذه الحرب التي ليس لها صفة دينية من أي نوع، والتي لن تعود عليهم أو على الإسلام بأية مكاسب، بل على العكس هناك الكثير مما هو معرض للخسارة، وأن يخبره أيضًا أنه إذا نجح في مساعدتنا في هذا الأمر. فليتأكد أننا لن نكتفي باحترام الأماكن المقدسة بل إننا سوف نحميه ونؤيده مع عائلته للاحتفاظ بالحقوق والامتيازات الموروثة، وإن تأييدنا، مثل استيائنا، سوف يعني الكثير عند نهاية الحرب).

كما جاء في وثيقة[٢] أخرى:

(برقية من وزير الهند إلى نائب الملك – دائرة الشؤون الخارجية ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤:

برقيتكم المؤرخة في ١١ الجاري. مكة.

علمت من وزارة الخارجية أن اللورد كتشنر كان على اتصال بالشريف عبدالله الذي ذكر ردًا على رسالة شخصية في تشرين الأول/ أكتوبر أنه يرغب في إقامة علاقات أوثق مع بريطانية العظمى. لكنه يتوقع الحصول على وعد مكتوب بأننا سوف نمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للجزيرة العربية، ونضمن حمايته من العدوان الخارجي والعثماني. وقد أفاد الرسول أن الشريف الأكبر قال في محادثة سرية: "مدوا لنا يد المساعدة، ونحن لن نساعد هؤلاء الظالمين".

وقد أجاب اللورد كتشنر بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر مبيّنًا أسباب الحرب ثم مضى قائلًا: "إذا ساعدت الأمة العربية إنكلتره في هذه الحرب التي فرضتها علينا تركية، فإن إنكلتره تضمن أنه لن يحصل تدخل في الشؤون الداخلية لجزيرة العرب، وأنها سوف تقدم للعرب كل مساعدة ممكنة ضد أي عدوان خارجي. وربما تولى الخلافة في مكة أو المدينة عربي صحيح النسب وبهذا يحصل الخير بمعونة الله بمكان الشر الحاصل الآن".

---

(١) الوثائق ١/٤٧٢-٤٧٣. و(83620) FO 371/2139 رقم وزارة الهند: L/P&SL523 مسلسل (٢٠٥)
(٢) برقم FO 371/2139 مسلسل (٢٠٦)

وقد أبرق تشيثام بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر أن عبد الله أجاب برسالة ودية مؤكدًا مشاعر الصداقة وذاكرًا بشكل واضح أن والده لا ينوي تبني سياسة عدوانية. وفي حديثه الشفوي كان الشريف الأكبر أكثر حرارة وعباراته أكثر ودًا. ولكن بيّن أن مركزه في العالم الإسلامي والوضع السياسي الراهن في الحجاز يجعلان من المستحيل عليه أن يقطع صلاته بالأتراك فورًا، إلا أنه بانتظار أي ذريعة زائفة. وأضاف أن الأتراك يحققون مكاسب لدى العرب بسبب ما زعم من قطعنا المواد الغذائية عن الأماكن المقدسة.

إن حكومة صاحب الجلالة بصورة عامة لم تكن على علم بهذه المراسلات التي يجب أن تبقى سرية، وان لا تبلّغ إلى بومبي أو عدن. ولكن بسببها ونظرًا لأن حكومة صاحب الجلالة قد طلبت إلى ابن سعود وشيخ الكويت أيضًا أن يخاطبا الشريف الأكبر (أنظر برقيتي السرية الخارجية بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر)، فإنه من غير المرغوب فيه أن نتصل به من خلال قناة ثالثة).

تعهد بريطانيا بعدم التدخل في شأن اختيار الخلافة:

وقد قامت وزارة الخارجية البريطانية بصياغة وعودها وتعهداتها للشريف حسين على نحو غامض لا يترتب معه عليها أي التزامات نحو العرب؛ كما في الرسائل التالية والتي تعرضت لموضوع الخلافة ومدى خطورته في نظر العالم الإسلامي، ومنها الوثيقة[1] التي جاء فيها:

(برقية من السر ادوارد غري إلى السر هـ. مكماهون الرقم ١٧٣ وزارة الخارجية ١٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥

بعث إليّ وينغيت بنسخة من رسالة قاضي السودان الكبير [السيد علي الميرغني].

يتعين عليك إبلاغ وينغيت بأني أخوله أن يعلن – إن وجد ذلك مرغوبًا فيه – أن حكومة صاحب الجلالة ستجعل من بقاء شبه الجزيرة العربية وما فيها من أماكن إسلامية مستقلة ذات سيادة، شرطًا أساسيًا من شروط أي اتفاق للسلام، وإن لم يكن من الممكن في هذه المرحلة أن نحدد مساحة الأراضي التي يجب أن تضمّها هذه الدولة.

وترى حكومة صاحب الجلالة أن مسألة الخلافة هي من المسائل التي يتعين حسمها من قبل المسلمين دون تدخل من دول غير إسلامية.

وإذا ما قرر المسلمون أن تكون الخلافة عربية، فإن قرارًا كهذا سيحظى بطبيعة الحال باحترام حكومة صاحب الجلالة، ولكنه قرار يجب أن يتخذه المسلمون أنفسهم.

ولعل وينغيت سيتفهم أن الأماكن الشيعية المقدسة ستلقى اهتمامًا منفصلًا، ولقد قمت بصياغة وعدنا بالشكل الذي لا تترتب معه علينا أية التزامات بشأنها).

(١) الوثائق ٤٨٣/١ - ٤٨٥. رقم (44598) FO 371/2486 مسلسل (٢١٦)

وكذا جاء في خطاب إلى وزارة الخارجية البريطانية يتعرف على وجهة نظرها بخصوص عدم التدخل في شأن الخلافة ولزوم الحياد تجاهها في وثيقة[١] ورد فيها:

(كتاب من وزارة الخارجية إلى الكرنل بيتوزارة الخارجية ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩١٥:

سيدي العزيز: طلب إليّ السر إدوارد غري أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٢٨ الجاري وأن أرجوكم التكرم بصياغة سؤالكم تحريرًا على النحو التالي:

"سؤال موجه إلى وزير الخارجية عما إذا كان بمقدور حكومة صاحب الجلالة - آخذة بنظر الاعتبار الأهمية التي يعلقها المسلمون على مستقبل الخلافة، والاحترام والتبجيل اللذين يكنونهما لهذا المنصب - أن تقدم ضمانًا بأنها لن تتدخل بأي شكل كان، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، في مسألة الخلافة إذ هي مسألة دينية محض وتهم المسلمين أنفسهم".

وسيسرّه جدًا أن يضع ردّ بالصيغة التالية: "إن حكومة صاحب الجلالة تعي جيدًا المشاعر التي تضمرها المجتمعات الإسلامية لقضية الخلافة وكما أوردها السؤال. وتعتزم حكومة صاحب الجلالة احترام هذه المشاعر بكل السبل، وهي تعتبر مسألة الخلافة أمرًا يخص المسلمين وحدهم، ولذلك ينبغي حسمها من قبل المسلمين أنفسهم دونما تدخل من دول غير إسلامية".

وهو يأمل أنك ستوافق على الصيغة المعدلة التي اقترحها السؤال).

الترتيب البريطاني لفصل الحجاز عن الدولة العثمانية وإعلان خلافة عربية:

وقد كان للمكتب العربي في القاهرة التابع لوزارة الخارجية البريطانية في لندن دور مباشر في تهيئة الظروف لفصل الحجاز والترويج للخلافة العربية تحت النفوذ البريطاني وهو الدور الذي اضطلع به مكماهون؛ كما جاء في الوثيقة[٢] التالية:

(برقية: من السر هـ. مكماهون إلى السر إدوارد غري(الرقم ١٨٨)القاهرة ١٤ أيار/ مايو ١٩١٥

برقيتكم رقم ١٧٣ (في ١٤ نيسان/ إبريل)، لقد تم إيصال محتوياتها إلى حيث يراد في السودان من قبل السردار، وكذلك إلى أوساط معينة هنا في مصر.

لقد جرى تفسير مصطلح "دول مستقلة ذات سيادة" بصورة فضفاضة لأن فكرة قيام دولة عربية موحدة تخضع لحاكم واحد يقرّ له القادة العرب الآخرون بالمكانة الأسمى ما زالت حتى الآن فكرة لا يمكن للعقل العربي استيعابها.

---

(١) الوثائق رقم (56075) FO 371/2482 وتسلسل برقم (٢١٧)
(٢) الوثائق رقم (60357) FO 371/2486 تسلسل برقم (٢١٨)

إن الموقف السائد إزاء الخلافة في العالم الغربي، وعلى حد علمنا في العالم العربي باستثناء الأتراك أنفسهم، هو الآتي:

الرأي السائد يحبذ كما يبدو خلافة عربية، والاختيار الأكثر شعبية لها هو شريف مكة دون ريب، فهو قرشي وبيديه الحجاز في وقت واحد. وقد علمت أن سلطان مصر من أشد المناصرين لهذا الاختيار.

إن فرص الشريف تعتمد إلى حد كبير على مدى الثقة العامة في استقرار سيطرته على الحجاز واستقلاله، وهو إضافة إلى ذلك، المرشح الوحيد المعروف حتى الآن ويكاد في الوقت الحاضر ينعدم الاهتمام هنا، وعلى نحو ملفت للنظر، بمسألة الخلافة.

إن اهتمام المسلمين يتركز على الجوانب الآنية لأحداث تركية، ولعلهم لن ينتبهوا لآثارها على الخلافة حتى بعد مضي وقت طويل على سقوط القسطنطينية.

وقد تكون الظروف التي يغادر فيها السلطان القسطنطينية أكثر تأثيرًا عليهم من مجرد تغيير العاصمة العثمانية نفسها. وبتقديري، فإن أي تغيير في الخلافة في المستقبل القريب ربما يحدث نتيجة فعل فردي من قبل مرشح لها أكثر مما هو نتيجة إظهار مسبق لموقف المسلمين منها.

ومع أن تبوؤ الشريف الخلافة يبدو مرغوبًا ليخدم على الوجه الأفضل مصالح العالم الإسلامي، ومعها - بالصدفة - مصالحنا، إلا أن من الواضح أن أية محاولة للتأثير في الرأي العام الإسلامي ستكون لها آثار ضارة.

وكل ما بوسعنا أن نقدمه من عمل نافع لدعم إمكانات نجاح الشريف هو أن نعزز الثقة العامة في تصميمنا على حماية استقلال الحجاز ووحدته.

إن أي تأخير غير ضروري في حسم قضية الخلافة سيؤدي إلى ظهور مطالبين بها متنافسين عليها، وهو أمر ليس مرغوبًا فيه نظرًا إلى أن كلا منهم سيسعى لكسب دعم ومؤازرة المسلمين له على حسابنا من خلال التسابق على طرح المواقف والآراء المناهضة للمسيحية).

لقد كانت بريطانيا تدرك خطورة موضوع الخلافة على العالم الإسلامي حيث أنها انتهت من موضوع تقسيم أراضي الدولة الإسلامية على الدول الاستعمارية المسيحية، وفرغت من موضوع إلغاء الخلافة وإخراج الخليفة من إسطنبول التي تمثل آنذاك القوة الإسلامية الوحيدة في العالم الإسلامي، فإذا ما تم الفراغ من شأنها؛ فلن يضر بريطانيا جعل الخلافة في العرب الذين كانوا أضعف شعوب العالم الإسلامي وأعجزهم عن الاستقلال بالأمر؛ كما عبّرت عنه رسائل حكومة الهند البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية، ومنها[1]:

(كتاب من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية وزارة شؤون الهند لندن ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩١٥:

(١) الوثائق ٤٨٨/١ - ٤٩٠. رقم FO 371/2486 (84355) (٢٢٤)

سيدي أوعز إليّ وزير شؤون الهند أن أؤيد تسلم رسالتكم المرقمة ٧٧٧١٣ في ١٩ حزيران/ يونيو المتعلقة بمسألة الخلافة.

ولقد استرعت اهتمام المستر تشمبرلين وجهة نظر الحكومة الروسية بأنه من المستحسن فصل الخلافة عن السلطنة العثمانية، وكذلك ما عرضه سيد علي الميرغني من أن كبير أشراف مكة هو أكثر المرشحين ملاءمة لها، فذلك كما نعتقد يطابق بشكل عام وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة على الرغم من أن سياستها - وكما عبّر عنها كل من السر أ. غري في برقيته المؤرخة ١٤ نيسان/ إبريل والماركيز كرو في مجلس اللوردات - تقوم على التعامل مع هذه المسألة على أنها من المسائل التي يتعين على المسلمين حسمها بأنفسهم دونما تدخل من جانب الدول الأخرى.

ومع ذلك، فليس من الواضح لنا تمامًا الإجراء الذي يقترح سيد علي على حكومة صاحب الجلالة ضرورة اتخاذه، وما هي على سبيل المثال، فحوى الإعلان الرسمي المقترح في الملاحظة الأولى، وما هي طبيعة العون المادي والمعنوي الذي ينبغي - وفقًا للملاحظة الرابعة، تقديمه سرًا على أن يعلن آخر الأمر؟ ومتى ينبغي تقديمه وبأي أسلوب؟

وإذا كان يتوجب أن يكون الإعلان -وكما ورد ضمنًا في رسالتكم- تصريحًا بعدم التدخل، فمن الجلي أن أية محاولات سرية تعقبه للتدخل بواسطة الزعماء المسلمين في الهند ستنطوي على مخاطر وخداع في الوقت نفسه.

ولذلك فإنني أقترح ضرورة بذل الجهد لاستصدار بيان أكثر وضوحًا بشأن ما يخامر الأذهان. وفي غضون ذلك، يميل المستر تشمبرلين إلى الاعتقاد بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة ينبغي أن تقوم على تشجيع شريف مكة بكل السبل والوسائل الممكنة، باستثناء التدخل العسكري، للقضاء على الهيمنة التركية ومؤازرته ضد تركية بصفته حاكم الحجاز المستقل، وأن تبذل حكومة صاحب الجلالة مساعيها الحميدة لدى القادة العرب الآخرين ممن تستطيع التأثير فيهم (كالسيد الإدريسي وأمير نجد) للاعتراف به حاكمًا على الحجاز.

وإن هو طالب بالخلافة بعد أن يكون قد نال استقلاله فسيكون بمقدور سيد علي الميرغني وغيره المناداة به خليفة.

أما إذا كان سائر الزعماء العرب سيحذون حذوه أم لا فإن ذلك يتوقف دون شك على ما سيترتب عليهم جراء مطالبته بالخلافة والى أي مدى. فإن كانت تعني سلطة سياسية على أراض تخضع لحكمهم في الوقت الحاضر فإنهم لن يترددوا، هم وأتباعهم، في تقديم فروض الطاعة له.

وبتقدير السيد تشمبرلين فإنه ليس من الحكمة في شيء أن تُقدّم حكومة صاحب الجلالة أكثر من الدعم الدبلوماسي، إذ أن الدعم المادي يتعارض مع الالتزامات التي قطعتها حكومة صاحب الجلالة على نفسها في حماية استقلالية الزعماء العرب الآخرين.

ولهذا السبب وسواه، يبدو مستحسنًا أن ندع العرب يدبرون شؤونهم بأنفسهم قدر المستطاع.

ومهما يكن من أمر، فإن حكومة صاحب الجلالة لن تتفاوض في المسائل ذات الصلة بالحج إلا مع كبير أشراف مكة بصفته الحاكم الفعلي في الأماكن المقدسة، وهذه حقيقة لا شك في تأثيرها على موقف المسلمين الهنود، وقادتهم بشكل خاص، إزاء مطالبه الروحانية.

يشرفني أن أكون، سيدي خادمكم المطيع).

المقترح الروسي لتحويل الخلافة إلى سلطة دينية كالبابا في الفاتيكان:

وقد بدأ الحلفاء الأوربيون البحث منذ بدء الحرب العالمية الأولى في شأن إلغاء الخلافة كنظام سياسي ظل يحكم العالم الإسلامي منذ ظهور الإسلام، وتعويض المسلمين بخلافة دينية على نمط بابا الفاتيكان، وطرحت الفكرة وكأنها مقدمة من بعض المسلمين، دون إشارة إلى من هؤلاء الذين اقترحوا ذلك، كما جاء في الوثيقة[1] التالية:

(برقية من الوزير المفوض البريطاني - صوفيا إلى مدير العمليات العسكري سري ٢٨ حزيران/ يونيو١٩١٥:

الرسالة التالية من السر مارك سايكس لمعلومات وزارة الخارجية ووزارة الهند، ومكماهون.

"أبلغني بوريس سيرافيموف، الترجمان في السفارة الروسية في القسطنطينية والذي طرد من تركية في ٢٤ حزيران/ يونيو، أن بعضًا من رجال الدين المسلمين في القسطنطينية يتشاورون في ما إذا كان مستصوبًا في حالة سقوط المدينة رفع لقب (الخليفة) من أسماء أفراد السلالة العثمانية وتعيين نقيب أشراف القسطنطينية خليفة مؤقتًا، على أن يستحصل له من الحلفاء على جزء من أرض القسطنطينية أو دمشق ليكون مقرًا له إضافة لحقوق الاستقلال والسيادة في منطقة محدودة وعلى غرار حاضرة الفاتيكان.

ويعتزم هؤلاء، فيما بعد، اختيار الخليفة عن طريق الانتخاب المفتوح شأنه في ذلك شأن البابا.

وعلى أية حال، فإن النقيب لم يفاتح بعد بهذا الموضوع، كما أن هذه الخطة مرهونة بأحداث افتراضية، وقد لا يصل إلى أسماعنا أكثر من ذلك عنها. التفاصيل بالبريد في غضون عشرة أيام تقريبًا.

أبلغني سيرافيموف ذلك بدافع من المصالح البريطانية التي نحن بصددها، كما قام بإبلاغ الحكومة الروسية).

---

(١) رقم (87220) FO 371/2486 مسلسل رقم (٢٢٥)

المنشور البريطاني على سواحل الحجاز قبل الاحتلال بالتعهد للعرب بالاستقلال:

فقد حاولت بريطانيا بالوعود الكاذبة كسب العرب إلى صفها في الحرب ضد الخلافة العثمانية؛ كما في منشوراتها على سواحل الحجاز؛ كما ورد في الوثيقة[1] التالية:

(برقية رمزية من السر هنري مكماهون (الإسكندرية) إلى وزير الخارجية - لندن الرقم: ٣٠٦-٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٥:

(الإرسال الساعة ٢,٢٠ ب.ظ) (التسلم الساعة ٣,٥٠ ب.ظ) برقيتكم المرقمة ٣٨٠ في ٢٦حزيران/ يونيو

لم يصدر شيء في صيغة إعلان رسمي، ولقد جرى سرًا إيصال مضمون برقيتكم المرقمة ١٧٣ في ١٤ نيسان/ إبريل إلى جهات معينة في كل مصر والسودان، إلا أنه لم يجر حتى الآن إصدار بيان عام في أي من البلدين، وحسب تخويلكم الوارد في برقيتكم العدد ٢٦٢ والمؤرخة في العشرين من مايس (أيار/ مايو).

وعملًا بموافقتكم التي تضمنتها برقيتكم المرقمة ٢٧٤ في ٢١ أيار/ مايو، فقد جرى توزيع منشور مطبوع غفل عن التوقيع باللغة العربية في سواحل الحجاز بواسطة الطائرات والسفن التجارية التي أمكنها الوصول إلى هناك. ومع أنه لم يوزع في السودان إلا أن نسخة منه أرسلت إلى السنونسي، وقد صيغ كما يأتي:

"إلى شعب الجزيرة العربية:

لقد بات معلومًا لكم الآن أننا، نحن الإنكليز، قد دخلنا الحرب ضد ألمانية لأنها هاجمت دون استفزاز مسبق دولًا صغيرة متاخمة لها كانت هي قد أقسمت على ضمان استقلالها. وتعلمون أيضًا أن ألمانية، بسبب الضغط الشديد الذي تعرضت له، قد أقنعت تركية بالوقوف إلى جانبها، وقد حققت ذلك بفضل ما أنفقته دون حساب من ذهب ووعود كاذبة. ولقد كان هدفها الحقيقي أن تستحصل من سلطان تركية على إعلان لشنّ الجهاد ضدنا وضد حلفائنا، ذلك أن الملايين من المسلمين يتمتعون الآن بالحماية في ظل إمبراطوريتنا، بل الآلاف منهم يحاربون بالفعل ضمن جيوشنا، وكانت ألمانية تأمل إغواءهم لمهاجمتنا لتستطيع بذلك تحمل أعباء ونفقات معوناتها.

وبالتأكيد فإن كل مسلم حقيقي لا بد وأن ينظر باشمئزاز إلى هذا الاستغلال المهين لدينه باتخاذه أداة تستخدمها قوة أجنبية لتحقيق مطامعها الأنانية.

ولقد عبّر المسلمون من رعايا الإمبراطورية البريطانية وفرنسة وروسية وحلفائها عن وجهة نظرهم إزاء ذلك من خلال إرسال الآلاف بعد الآلاف من الجنود لمساعدتنا في محاربة الأتراك ومن ضلّلهم. ويتعين الآن حتى على الأشراف من الأتراك أن يتبينوا دناءة ما حدث وخسّته.

---

(١) الوثيقة رقم FO 371/2486 (87023) مسلسل رقم (٢٢٦)

ومع ذلك، فقد يكون بينكم من يتساءل عما ننوي فعله بعد أن تضع الحرب أوزارها. ومنعًا لأي سوء فهم فليكن الآتي معلومًا:

لقد أعلنت حكومة صاحب الجلالة ملك إنكلتره وإمبراطور الهند أنها عندما تضع الحرب أوزارها ستجعل من استمرار استقلال شبه الجزيرة العربية وأماكنها الإسلامية المقدسة شرطًا أساسيًا من شروط السلام. ونحن لن نقتطع شبرًا واحدًا من الأرض فيها، ولن ندع قوة أخرى تفعل ذلك. وهكذا فقد ضمن لكم استقلالكم من كل أشكال الهيمنة الأجنبية. وبفضل هذه الضمانات فإن ارض العرب ستعود، بإذن الله، عبر دروب الحرية إلى سالف رخائها وازدهارها، وفي هذا ما يكفي بالتأكيد. وقد أكد لنا زعماء معينون من العرب بالفعل رغبتهم في التخلص من الأتراك، بل أن بعضهم يعضد قواتنا بسيوفهم.

ونقول للبعض منكم ممن يرجون لنا الخير إلا أنهم ربما يخشون إظهار مشاعرهم: "لا ترتابوا بنا، وانتظروا فرصة مؤاتية، ولتنفضوا عنكم – متى ما سنحت الفرصة – نير الظالم المغتصب، وسنهب لنجدتكم بأقصى قدراتنا، وسنجعل منكم، بمعونة الله شعبًا مستقلًا بحق.

بيد أنكم لابد وأن ترغبوا قبل كل شيء في معرفة موقفنا من دينكم.

لقد برهن التاريخ على أن دين الإسلام سيظل على الدوام موضع احترام الحكومة البريطانية وتقديرها، ولهذا السبب بالذات سعينا في ما مضى لكسب ود سلطان تركية ومد يد العون له.

أما الآن وقد أقنعه وزراؤه الفاسدون بنكران الجميل فهاجمنا نحن الذين كنا أصدقاءه، فعليه أن يتحمل العواقب، بيد أن سياستنا القائمة على احترام الإسلام ومؤازرته ستظل كما هي دون تغيير.

ولعل آخر دليل لنا على ذلك هو رغبتنا في مد يد العون لسكان الأماكن المقدسة والحجيج بإرسال هدايا من الذرة إليهم، غير أن الضباط الألمان والأتراك استولوا على الذرة عند وصولها جدة، فأجبرونا بذلك على وقف إرسالها إلى أعدائنا في حين ظل الفقراء جياعًا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومة صاحب الجلالة إذ علمت أن الحجيج والسكان الأبرياء يقاسون من شحة الغذاء على نحو خطير فقد قررت الآن، متأثرة بمشاعر المحبة والود المستديم التي تكنها للعرب، السماح من جديد بإرسال الأغذية إلى جدة عن طريقة البحر. وسيكون على العرب أنفسهم أن يتحققوا من أن هذه الأغذية سيستفاد منها قوتًا لهم، وعليهم أن يحولوا دون الاستيلاء عليها من قبل أولئك الذين يتصرفون خلافًا لأعراف الحرب ويحاولون انتزاع الخبز من أفواه الجياع".

تنصيب بريطانيا خديوي مصر حسين كامل سلطانا على مصر:

لقد كان مخطط إسقاط الخلافة العثمانية وتقسيم أقاليمها وترتيب أوضاعها أشد ما كان يواجه بريطانيا، وقد حاولت دراسة أوضاع الشعوب الإسلامية، ورصد توجهاتها؛ لمعرفة أفضل الطرق للتعامل مع ما بعد

الحرب، وقد كتب مارك سايكس تقريرًا إلى وزارة الحرب البريطانية عن الأوضاع في المنطقة، وعن خيبة أمل السلطان حسين كامل بعدما عزلت بريطانيا ابن أخيه الخديوي عباس حلمي ونصبته سلطانا في ديسمبر ١٩١٤م بعد بدء الحرب العالمية الأولى وأعلنت مصر محمية بريطانية، وأنهت بذلك السيادة العثمانية عنها بشكل رسمي، ولم يجد هذا اللقب – الذي كان يتمتع به الخليفة العثماني كسلطان أعلى للدولة العثمانية – قبولا في مصر، كما صرح بذلك حسين كامل لمارك سايكس، والذي تم عزله أيضا في أكتوبر سنة١٩١٧م؛ كما جاء في الوثيقة رقم (٢٢٨) [١] وقد جاء فيها :

(تقريرسري من السر مارك سايكس إلى مدير العمليات العسكرية – وزارة الحرب – لندن

فندق شبرد – القاهرة الرقم: ١٤ / ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥:

سيدي: يشرفني أن أعرض في تقريري التالي موجزًا لآراء مختلف الشخصيات التي قابلتها في القاهرة ممن يمثلون ألوانًا مختلفة للآراء السورية والعربية والأرمنية والإسلامية، وقد تجرأت فضمنت رسالتي تقييمًا لمراحل معينة للوضع وكما تشاهد من هذه الزاوية.

السلطان[٢]:

وجد السر هنري مكماهون أن من المستحسن تقديمي لسموه، وقد حدث أن التقيت به بعد محاولة اغتياله بمدة وجيزة. وكان مظهره يدل على شجاعة فائقة وازدراء للموت، إلا أنه لم يكن من الصعب ملاحظة الأسى الذي جلبه له الاعتداء نظرًا لتفانيه في محبة شعبه.

وفي سياق الحديث، عبّر سموه عن اعتقاده بأن سورية يجب أن تؤلف جزءًا من الحكومة المصرية، وأحسب أن هذا الرأي ليس نتيجة أي طموح شخصي، بل هو رغبة طبيعية من جانب سليل محمد علي ليستعيد مرة أخرى المملكة كما تصورها نبوغ مؤسس أسرته.

إضافة لذلك، فإنها لحقيقة واضحة أن موقع سموه ضعيف؛ لأن لقب السلطان الذي يحمله لا يحظى بأي نوع من أنواع الاعتراف المعنوي في نظر المسلمين، وهذا أمر ليس فيه أي دور لشعبية الشخص أو طيبة خلقه.

إن سموه يحمل في الوقت الحاضر لقبًا لا يحق لأحد غير الخليفة أن يمنحه، ولكنه حصل على منصبه على أيدي دولة مسيحية، ولو أنه كان قد عين في هذا المنصب من قبل الجمعية التشريعية، أو دعي لتسنمه من قبل هيئة تضم شخصيات من علماء الدين، فلربما كان له بعض الحق في ولاء أفكار المسلمين المحليين له، إلا أن مثل هذه الفرصة قدر لها أن تفلت دون رجعة.

إن الانطباع الذي لديّ هو أن سموه يشعر بذلك شعورًا عميقًا، ويرى أن مركزه كان سيصبح مختلفًا جدًا لو دعاه السوريون ليكون حاكمًا عليهم، إذ كان عندئذ سينال الاعتراف المعنوي بأنه كان مرغوبًا فيه من

(١) الوثائق ١/٤٩٥ – ٥٠٣.
(٢) هو حسين كامل الذي نصب سلطانًا بعد خلع الخديو عباس حلمي.

قبل هيئة المسلمين، ولا نعكس هذا على نظرة الرأي العام المحلي المسلم إلى مكانته ولأسعده الإحساس بأنه يحمل في نظر رعاياه شيئًا أكبر من لقب صوري.

وأظن أن سموه، ولهذا السبب، كان تواقًا بشكل خاص لضم دمشق على الأقل إلى حكومة مصر، وإذا حدث أن تسنم الخلافة شريف مكة، فسيكون من المستحسن بصورة خاصة، أن يمضي الشريف في تأكيد شرعية سلطان مصر في لقبه الحالي.

وقبل أن أعرض حصيلة تحقيقاتي الأخرى، أجد لزامًا عليّ أن ألفت الانتباه إلى أحد جوانب موقفنا في ما يتعلق بفرنسة والقضية السورية.

فكما أن عملاء عدونا عمدوا إلى توظيف عناصر واعية وأخرى غير واعية لإبقاء بلغارية واليونان في خلاف مستديم بقصد الحيلولة دون تضافر جهودهما لمساعدتنا، وسعوا بالوسائل ذاتها لبث الشكوك المتبادلة في أذهان الشعبين الروسي والبريطاني في ما يتعلق بمصير القسطنطينية، فمن الواضح أيضًا أن هذه القوى ذاتها تعمل الآن على إثارة الخلاف بيننا وبين فرنسة في ما يتعلق بسورية، ومع أنه يصعب تبين ما يمكن أن تتمخض عنه الأساليب المتبعة، فمن الواضح أن الاعتقاد السائد في الخارج هو أن كلًا بالاسكندرون.

سعيد باشا شقير:

أفضى لي برأيه بأن قيام فرنسا بضم سورية ليس مرغوبًا فيه من وجهة النظر السورية والإسلامية والمسيحية، نظرًا لدناءة الأساليب التي تستخدمها الإدارة الفرنسية، وأرجحية قوانين الملاحة والتعريفات المنحازة إلى المصالح الفرنسية، ووحشية أساليب الاستغلال التي تمارسها الشركات الفرنسية ذات الامتيازات، والنفوذ الذي يتمتع به المولون لدى الحكومة الفرنسية، وأضاف أنه يتوقع أن يثير الفرنسيون عداوات دينية من خلال دعم المسيحيين ضد المسلمين، وأن شيئًا كهذا وأن كان محبذًا من وجهة نظر ضيقة، إلا أنه سيكون في نهاية المطاف متعارضًا مع المصلحة العامة، واعتبر أن مخططًا للتفويض الذي وضعت خطوطه الأولية في الخارطة Cours D (رقم ٥) (رغم أنه لا بد لي أن أكون غامضًا بشأن هذه النقطة) لن يكون ممكنًا إلا إذا وضعت مختلف المناطق تحت شكل ما من أشكال السيطرة الأوروبية، وجرى إلغاء الجيش والأسطول الإمبراطوريين بالكامل، وأخضعت الضرائب الإمبراطورية لرقابة دولية.

الدكتور فارس نمر:

رئيس تحرير جريدة (المقطم)، لديه أفكار مماثلة، فهو عارض بقوة تقسيم سورية وفلسطين سواء أكانت أراضي مقتطعة أم تحت التفويض، وإن كان يعتقد أن دمشق لو ضمت لفلسطين تحت حماية بريطانية، وابقي لبنان ضمن سورية، فإن ذلك سيعود بفائدة كبرى على مسيحي سورية عن طريق استبعاد مجموعة كبيرة من المسلمين، وبالتالي زيادة حجم الأقلية المسيحية في سورية.

وأعرب كذلك عن اعتقاده بأن الاحتفاظ ولو بقدر طفيف جدًا من الهيمنة العثمانية تحت أي مخطط تفويضي سيشكل خطرًا على مصالح بريطانية في ضوء خنوع العرب المتأصل للأتراك وقت الأزمات، وكدت أعجز عن أن أتحقق من أيهما كان أكثر تخوفًا: عودة الروح للاضطهاد العثماني، أم الاستغلال المالي الفرنسي، ومهما يكن، فلا الدكتور نمر ولا سعيد باشا شقير لديهما أدنى أمل في قيام دولة سورية مستقلة متماسكة الأجزاء ولو ليوم واحد.

محيي الدين الكردي:

وهو رجل علم، ورئيس رواق الأكراد في جامعة الأزهر، وهو بالتالي على صلة بالأفكار الكردية، ونظرًا لمعرفتي السابقة به قبل الحرب، فقد تحدث إليّ بصراحة فائقة، وقال لي إنه ليس ثمة أمل في قيام دولة كردية نظرًا لعوامل اللغة، والخلاف الديني، والنزوع الواسع للشعب الكردي نحو القبلية، وهو شخصيًا يؤمن أن الإسلام المقاتل قوة آخذة بالضعف، وأن البهائية نموذج لتطورات المستقبل، وقال إن كارثة الحرب الدائرة الآن (والتي يرى فيها عقابًا إلهيًا على الجنس البشري) هي من الخطورة بحيث انه لا يعتقد أن التقاليد والأعراف القديمة يمكن أن تصمد أمامها وقتًا طويلًا. ومضى إلى القول إنه عندما يحل السلام آخر الأمر فستحل أيضًا تحولات روحية واجتماعية كبيرة ذات طابع لا عنفي رافض للحرب، كما أن الجنس البشري سيوحد صفوفه في ظل شريعة أو نظام ما من نوع جديد. وقال إنه لا يشك في ضرورة التدابير والترتيبات السياسية، وإن الصيغ الواردة من الخارج ستكون موضع بحث ودراسة لبعض الوقت، بيد أن القوة المتنامية في الخفاء ستنطلق آخر المطاف وستختزل الرموز القائمة إلى مجرد أشياء ذات أهمية طفيفة.

وعلى أية حال، وانطلاقًا من وجهة نظر عملية، فقد قال إنه سيكون في صالح الإنسانية وسيعجل من تأثير وفعل المبدأ الصالح في العالم لو أن الحلفاء (عند سقوط القسطنطينية) عمدوا إلى إذلال السلالة العثمانية والحط من هيبتها ومقامها إلى أبعد حد ممكن. فهذه السلالة تمثل الروح العسكرية في آسية مثلما تمثلها بروسية في أوروبة، وطالما ظلت تحتفظ بالخلافة والسلطنة فلن يعرف العالم معنى السلام. وهو يأمل أن يتضاءل العثمانيون، إلى مجرد أمراء عاديين في الأناضول وأن يصبح كل من العراق ودمشق سلطنتين، كمصر، ويخضعا اسميًا لحكم شريف مكة، وتحت حماية الدول الأوروبية فعلًا.

الشيخ رشيد رضا:

يأتي رأي الشيخ رشيد رضا الذي هو أحد زعماء فكرة الجامعة العربية والجامعة الإسلامية، في تناقض حاد مع وجهات النظر التي تقدم ذكرها، وهو يتحدث أثناء الحوار بقدر ما يكتب: مسلم صلب، متعصب، لا يتساهل، وتنطلق أفكاره من باعث رئيسي هو التوق لتحويل الإسلام إلى قوة سياسية في أوسع مجال ممكن.

إن غطرسته الفكرية في تقديري يمكن أن تعزى بالدرجة الأولى إلى الاعتقاد بأن بريطانية العظمى تخشى الإسلام، وأن السياسة البريطانية يجري تخطيطها أولًا وقبل كل شيء لاستمالة الرأي العام الإسلامي والتخفيف من حدة التحيز الإسلامي، وعلى الرغم من دماثة خلقه وحسن سلوكه، فلا يسعني وصف

موقفه إلا بأنه مشاكس، وقد ذكر أن سقوط القسطنطينية [إسطنبول] سيعني نهاية القوة العسكرية التركية، ومن هنا بات لزامًا إقامة دولة إسلامية أخرى للحفاظ على هيبة الإسلام وكرامته.

وسألته إن كان تصرف السلطان بالانصياع لما أملاه الإمبراطور الألماني منسجمًا مع استقلال الخليفة، وإن كان يمكن اعتبار أشخاص مثل أنور وطلعت وجاويد وقره صو في عداد المسلمين، وإن كانت جمعية الاتحاد والترقي لم تذبّح الملالي و"علماء" الدين بلا رحمة، وإن كان مجمل سياسة جماعة "تركية الفتاة" ليس مناهضًا أصلًا للدين بمعناه الأوسع، أجاب عن هذا بأن تركية في نظر المسلمين تمثل استقلال الإسلام، وإن تصرفات الأفراد لا تأثير لها على هذا المبدأ، وبأنه حين انتقد أعمال الجمعية أي (الاتحاد والترقي) تعرض للهجوم وضياع مقامه.

وأبدى أنه يعتقد أن المصريين لن يحملوا أنفسهم مطلقًا للإذعان للنفوذ البريطاني، وأن سخط المسلمين الهنود واستياءهم سيتعاظمان بمرور الوقت، وذلك حين تسقط تركية، فإن الإسلام سيتطلب إنشاء دولة عربية مستقلة استقلالًا مطلقًا، تضم سورية والعراق بزعامة الشريف.

وكان أكثر ما استوقفني هو أنه لم يزعم قط أنه لو ساعدت بريطانية في تنفيذ هذا المخطط فإن ذلك سيؤدي إلى أي تخفيف في حدة الاستياء في الهند أو في مصر، إن الحريات ومظاهر الاعتبار التي منحتها بريطانية العظمى للمسلمين في الماضي لم تكن في رأيه مما يدعو إلى الامتنان، والواقع إنه كانت تسيطر عليه فكرة خيالية أن الإسلام كيان دولي مستقل، وأن المسلمين يستطيعون أن يملوا على بريطانية سياستها بلهجة تكاد تشابه لهجة الفاتحين، وأنه لا يستطيع أن يحمل نفسه على تقديم أدنى تنازل، أو تبني أي أمل في صداقة فعلية أو ولاء من جانب المسلمين.

وأضاف قوله إن بريطانية أن لم توافق على آراء المسلمين، فإنها ستجد نفسها عرضة لخطر عظيم يتمثل في تحالف دائم بين المسلمين والقوة الألمانية الكبرى وهي القوة الرائدة في العلوم المادية والسياسية والتي لن تقضي عليها الحرب، أيًا كان المنتصر فيها.

كانت فكرته المثلى أن يسود حكم الشريف الجزيرة العربية وكل المناطق الواقعة الخط الممتد بين مرعش – ديار بكر – زاخو – راوندوز، وأن يحكم قادة العرب كل في منطقته، وأن تحكم سورية والعراق حكومتان دستوريتان. ورفض بشكل مطلق فكرة فرض سيطرة، أو تنصيب مستشارين ذوي سلطات تنفيذية من أي نوع كان. وهو يؤمن بأن العرب أكثر ذكاء من الترك، وأن بمقدورهم أن يديروا شؤونهم بأنفسهم بكل سهولة. وقد واجه مقترح التقسيم أو الضم بالقول إن هناك ضباطًا ألمانا اعتنقوا الإسلام بالفعل، وإن كثيرين غيرهم سيحذون حذوهم، وأن إنكلترا لن تجرؤ على إغاظة الأعداد الهائلة من رعاياها المسلمين في الهند وغيرها.

شروط الشريف حسين للوقوف مع بريطانيا:

وقد أرسل الشريف حسين أول رسالة له لهنري مكماهون من مكة بتاريخ ٢ رمضان ١٣٣٣هـ - ١٤ يوليو ١٩١٥م، والتي حدد فيها شروطه للوقوف مع بريطانيا والحلفاء ضد الخلافة العثمانية، وقد ذكر فيها حدود المملكة العربية المتحدة التي تشمل الجزيرة العربية والشام والعراق إلى حدود تركيا، أي المنطقة العربية في آسيا التي كانت جزء من الخلافة العثمانية ولم يتطرق للقسم الغربي الأفريقي الذي كان تحت حماية بريطانية كحال مصر والسودان، أو فرنسا كحال المغرب العربي، وقد جاء في الرسالة الأولى ما يلي[1]:

رسائل الحسين - مكماهون والمراسلات الجانبية التي رافقتها[2]

رقم (٢٢٩) (الرسالة الأولى) من الشريف حسين إلى السر هنري مكماهون - مكة ٢ رمضان ١٣٣٣هـ (١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥م)

لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء قد قرروا في الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظريًا وعمليًا بأيديهم، ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانية العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانيهم المشروعة، وهي الأماني المؤسسة على بقاء شرفهم وكرامتهم وحياتهم دون أية مقاصد أخرى من أي نوع كان لا علاقة لها بهذا الهدف.

ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانية على مساعدة أية حكومة أخرى بالنظر لمركزهم الجغرافي ومصالحهم الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لموقف الحكومة المذكورة والمعروف لدى الأمتين، مما لا حاجة لتأكيده.

إنه بالنظر لهذه الأسباب كلها ترى الأمة العربية أن يقتصر، بالنظر لضيق الوقت، على الطلب من الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبها أو ممثلها على الاقتراحات الأساسية الآتية، تاركين كل المسائل التي تعتبر ثانوية بالنسبة لهذه الاقتراحات إلى أن يحين الوقت الملائم لإجراء المفاوضات الفعلية، حتى تتمكن (الأمة العربية) من إعداد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض السامي:

١ - تعترف إنكلتره باستقلال البلاد العربية التي حدها: شمالًا خط مرسين - أضنة الموازي لخط ٣٧ شمالًا الذي تقع عليه - بيره جيك - أورفة - ماردين - ميديات - جزيرة ابن عمر - عمادية حتى حدود فارس، وشرقًا حدود فارس إلى خليج البصرة، وجنوبًا المحيط الهندي (باستثناء عدن التي ستحتفظ بوضعها الحالي)، وغربًا البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين. وعلى إنكلتره أن توافق على إعلان خلافة عربية على المسلمين.

٢- تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية إنكلتره في جميع المشروعات الاقتصادية في البلاد العربية، إذا كانت شروط تلك المشروعات متماثلة.

---

(١) الوثائق ١/٥٠٤ - ٥٠٥.
(٢) FO 371/2486 (12593)

٣- حفظًا لاستقلال البلاد العربية وتأمينًا لأفضلية إنكلتره في المشروعات الاقتصادية، يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان في تقديم العون بعضهما للعض، إلى أقصى حد تستطيعه قواتها الحربية والبحرية لمجابهة أية قوة أجنبية يمكن أن تهاجم أحد الفريقين. ولا يعقد الصلح دون موافقة الفريقين.

٤- إذا دخل احد الفريقين في نزاع مسلح، فعلى الفريق الآخر أن يقف على الحياد وإذا رغب الفريق الأول أن يشرك الفريق الثاني معه في النزاع، فعلى الفريقين أن يجتمعا ويبحثا الشروط بينهما.

٥- تعترف إنكلتره بإلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية، وعليها أن تساعد حكومة الشريف على دعوة مؤتمر دولي للمصادقة على ذلك الإلغاء.

٦- مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة. وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام.

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق واتحد، والحمد لله، على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن تجيبه سلبًا أو إيجابًا في خلال ثلاثين يومًا من وصول هذا الاقتراح. وإذا انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جوابًا فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء.

وفوق هذا فإننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا – إذا لم يصل الجواب – أحرارًا في القول والعمل من كل التصريحات والوعود السابقة التي قدمناها بواسطة علي أفندي.

(بدون توقيع)

وقد رد مكماهون على رسالة الشريف حسين بالموافقة على الشروط من حيث العموم دون دخول في التفاصيل، وأكّد أن هدف بريطانية هو فقط تحرير العرب من الاحتلال الأجنبي العثماني وإقامة دولة مستقلة لهم وإعادة الخلافة إليهم؟!

كما جاء في [1]:(كتاب من السر هنري مكماهون إلى وزير الخارجية الرقم: ٩٤ ٢٦ آب / أغسطس ١٩١٥ سرّي:

سيدي، إشارة إلى رسالة السر م. تشيثام المرقمة ٢٠٤ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وبرقيتي المرقمة ٤٥٠ في ٢٤ الجاري، أتشرف بأن أبعث برفقته ترجمات للرسائل التي وصلتني من شريف مكة، وللبيان الذي أدلى به الرسول، ولجوابي على الشريف كما اتفق عليه في برقيتكم العدد ٥٩٨ في ٢٥ الجاري. ولسوف يلاحظ فيما يتعلق ببنود هذه البرقية، أني لم أسمح لنفسي كليًا بإجراء إضافات معينة على الرسالة.

(١) الوثائق ١/٥٢٥. (٢٣٦) (125293) FO 371/2486

إن الوقت بتقديري لم يحن بعد لنتمكن من أن نبحث بشكل مفيد حتى مجرد عقد اتفاق أولي، وقد تتعرض فرص الشريف في نيل الخلافة، في هذه المرحلة، للضرر إذا ما جرى الإعلان عن علاقته معنا بإرسال نجله أو أحد الأشخاص المرموقين للتفاوض معنا.

ولقد حذفت أيضًا أية إشارة صريحة للشريف على أنه الخليفة المقبل نظرًا إلى أن الشروط الواردة في رسالتي ستكون واضحة أمامه بكل وافٍ إزاء هذه المسألة، ناهيك عن أني بذلك قد أحدّ من إمكان إفادته من رسالتي في خلاف ذلك.

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع
مع فائق احترامي
أ.هـ. مكماهون)

الرسالة

(عن الأصل العربي رقم (٢٣٤) (الرسالة الأولى)[1]
من السر هنري مكماهون إلى الشريف حسين   القاهرة في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣هـ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩١٥م

إلى السيد الحسيب النسيب، سلالة الأشراف وتاج الفخار، وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية، صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية، السيد بن السيد، والشريف بن الشريف، السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس أجمعين.

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة، نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الإخلاص وشرف الشعور والإحساسات نحو الإنكليز. وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأي واحد وأن مصالح العرب هي نفس مصالح الإنكليز والعكس بالعكس. ولهذه النسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد علي أفندي، وهي التي كان موضحا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها.

وإنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانية العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة.

وأما بخصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر أنها سابقة لأوانها، وتصرف الأوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن الحرب دائرة رحاها، ولأن الأتراك أيضًا لا يزالون محتلين لأغلب تلك

(١) راجع - (Gmd. 5957).
Correspondence Between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915-March 1916. (Miscellaneous No. 3, 1939).

الجهات احتلالًا فعليًا! وعلى الأخص ما علمناه وهو مما يدهش ويحزن أن فريقًا من العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس أعظم منها).

إدارة بريطانيا لشئون الحج إلى مكة:

وفي الوقت الذي كانت تخوض الحملة الصليبية على العالم الإسلامي حربها الاستعمارية للسيطرة عليه، وتقاسم أراضيه ونهب ثرواته؛ حرصت بريطانيا على المحافظة على استمرار الشعائر الدينية كالحج والكسوة الكعبة؛ كما في رسالة مكماهون إلى وزارة الخارجية؛ حيث جاء فيها:[1]

(برقية) من السر هـ. مكماهون (الإسكندرية) إلى وزارة الخارجية الرقم ٥٦١ ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩١٥ عاجل:

(نظرًا للوضع السياسي العام في الجزيرة العربية، فقد تقرر إرسال السجادة المقدسة [المحمل] هذا العام إلى مكة عن طريق جدة مصحوبة بالهبات المعتادة من القمح والأموال. ولقد علمت أن سفينة البحرية لندينفيلس S.S. "Lindenfels" ستغادر السويس متجهة شرقًا بحدود السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر. وسيكون من المناسب، وتوفيرًا للنفقات، أن تسمح لها وزارة البحرية بالانتظار بضعة أيام لنقل السجادة الخ.. خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر).

وكما جاء في الوثيقة[2] التالية:

من وزارة الخارجية إلى وزارة البحرية – لندن عاجل ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥:

(يهدي وكيل وزارة الخارجية تحياته إلى سكرتير وزارة البحرية ويود أن يحيل إليه طيًا، وبإيعاز من الوزير السر إدوارد غري، نسخة من برقية المندوب السامي لصاحب الجلالة في مصر، المتعلقة بنقل السجادة المقدسة إلى مكة، لغرض دراستها عاجلًا من قبل وزير البحرية.

ولا شك في أن اللورد الوزير يدرك أن عملية إرسال هذه السجادة سنويًا من القسطنطينية والقاهرة تمثل إحدى الشعائر الدينية الهامة في العالم الإسلامي، وسيكون من المفيد، إزاء الحالة الراهنة لمشاعر المسلمين، تسهيل تنفيذها بأية وسيلة ممكنة.

لذلك يأمل السر غري أن يكون اللورد الوزير على استعداد لإعطاء الأمر للباخرة (لندينفيلس) للانتظار في السويس لغرض نقل هذه السجادة، وأن يجري توجيهها وفق التعليمات المناسبة التي قد تقترحها السلطات المصرية).

---

(١) الوثائق ٥٤٠/١ - ٥٤١. رقم (٢٤٤) FO 371/2491 (138854)
(٢) برقية (٢٤٥) برقم FO 371/2491 (138854)

وجاءت الموافقة على الاقتراح المذكور في البرقية[١] التالية:

من وزارة البحرية إلى وزارة الخارجية عاجل ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥:

(يهدي سكرتير وزارة البحرية تحياته إلى وكيل وزارة الخارجية، وإشارة إلى مذكرته المؤرخة ٢٧ الجاري ذات العدد ١٣٨٨٥٤، يود أن يبين أن الاستعدادات قد اتخذت بالنسبة للسفينة "لندينفيلس" لنقل السجادة المقدسة من السويس إلى جدة. كما جرى إصدار التعليمات لتغيير اسم السفينة بغية تفادي أي انطباع بأن السجادة تنقل على باخرة ألمانية).

وكما في: (برقية) [٢]

من وزارة الخارجية إلى السر هنري مكماهون (الاسكندرية) الرقم ٧٣٢ وزارة الخارجية ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥:

برقيتكم المرقمة ٥٦١ في (٢٦ أيلول/ سبتمبر)

(ستتخذ الاستعدادات كما طلبتم، وسيتم تغيير اسم السفينة لتفادي أي انطباع بأن السجادة يجري نقلها على باخرة ألمانية).

الصراع بين لندن وحكومة الهند البريطانية في إدارة شئون الجزيرة العربية:

لقد كانت بريطانيا تراهن على وقوف العرب معها وأنه هو السبيل الوحيد لهزيمة الخلافة العثمانية، وأنه ما لم يتم كسب العرب بالوعود والتعهدات التي يشترطونها؛ فلن يكون من السهل تحقيق النصر على الخلافة؛ خاصة وأن إعلان الجهاد في العالم العربي والإسلامي كفيل بقلب موازين المعركة، فكان لابد من إبطال مفعول مثل هذا الإعلان بكل وسيلة ممكنة، وقد أدى ذلك إلى صراع حقيقي بين حكومة الهند البريطانية التي تشرف على شئون الخليج العربي والعراق ونجد، وهي الجهة الشرقية من الجزيرة العربية التي يدير شئونها المقيم السياسي في الخليج من جهة، ووزارة الخارجية البريطانية التي تشرف على شئون الجهة الغربية من الجزيرة العربية عن طريق المندوب السامي لها في مصر من جهة أخرى، ففي الوقت الذي تقف حكومة الهند مع حلفائها في الخليج وترعى شئونهم ومصالحهم تحت نفوذها؛ تقف الخارجية مع شريف مكة لكسب ولائه، وقد تجلى ذلك في النزاع بشأن العراق؛ كما في الوثيقة[٣] التالية:

(برقية)

من وزير الهند إلى نائب الملك في الهند ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥

(١) برقية (٢٤٦) برقم FO 371/2491 (140382)
(٢) برقية (٢٤٧) برقم FO 371/2491 (140382)
(٣) الوثائق ٥٦٤/١ - ٥٦٦. برقية رقم (٢٦١)FO 371/2486 (162458)

برقية خارجية سرية – الجزيرة العربية.

انظر برقيات القاهرة المؤرخة في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر وبرقية وزارة الخارجية في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر المكررة إلى حكومة الهند.

(لقد شعرت بتردد عظيم في الموافقة على التعليمات الصادرة إلى مكماهون بدون استشارة سعادتكم. ولكن الأمر عرض عليّ بوصفه مستعجلًا جدًا وأن كلا من اللورد كتشنر والسر إدوارد غري كانا يعلقان أعظم الأهمية على إرسال جواب فوري ومحبذ للمبادرات العربية. وقد جاء في برقية من القائد العام في مصر إلى وزارة الحربية أطلعت عليها للمرة الأولى في ٢٠ من الشهر الجاري أن حزب "العربية الفتاة" الذي يحكمه شريف مكة، يضم قطاعًا كبيرًا وذا نفوذ لا يزال في الجيش التركي قد اتسم بالولاء للقضية العربية. وقد صرح ماكسويل أن الأتراك والألمان يفاوضون الحزب في الوقت الحاضر وينفقون الأموال لكسب تأييده، ولكن العرب يميلون نحو إنكلتره بشدة وحريصون على أن نصرح لهم بسياستنا. فإذا رفضت المبادرات أو تأخر الجواب فإنهم سينحازون إلى العدو، وبذلك يضاعفون من صعوباتنا في العراق والجزيرة العربية فضلًا عن السنوسي، ويسهّلون غزو مصر إلى حد كبير. وهو يرى أنه ما لم يقدم للشريف عرض محدد ومقبول فإننا نتعرض لخطر إعلان جهاد حقيقي واتحاد إسلامي ضدنا. أن كتشنر وغري يوافقان على وجهة النظر هذه إزاء الوضع.

نسخة من برقيات ماكسويل ترسل إليكم بالبريد في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر.

[1] (من نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند:

٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥

سري. برقيتكم المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر وبرقية مكماهون إلى وزارة الخارجية المرقمة ٦٤٤ والمؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر – الجزيرة العربية

إننا ندرك تمامًا – وبأسف – أن الظروف حالت دون استشارتكم إيانا بشأن المبادرات العربية كما أفدتم، وخاصة بالنظر إلى حرية التصرف المتروكة للمندوب السامي في مصر فيما يتعلق بمصالحنا الخاصة في ولاية بغداد والمنطقة التي هي تحت احتلالنا الفعلي، تلك الحرية التي مورست دون اعتبار كافٍ للمصالح الهندية، وذلك بإدخال ولايتي بغداد والبصرة ضمن الدول العربية المستقلة المقترحة، ولم يحتفظ لحكومة جلالته أو حكومة الهند في هاتين الولايتين إلا "بقدر خاص من الإشراف الإداري المقترح". نعتقد أنه لم يكن ينبغي لنا أن نلزم أنفسنا بمثل هذه السياسة وأنه كان ينبغي استشارتنا قبل قطع تعهد بهذا القدر من الأهمية الحيوية بالنسبة للهند في المستقبل. وقد نظرنا على الدوام بكثير من عدم الثقة إلى خلق دولة عربية قوية تفصل بين مصالحنا في الشرق وفي الخليج كمصدر غير بعيد الاحتمال للمتاعب في النهاية، وإننا نشك في أنها ستعود بأية مزايا عسكرية أو سياسية. فإذا كانت حكومة جلالته مطمئنة إلى أن تحالفًا عربيًا من المحتمل أن يعجل

(١) برقية (262) (165415) FO 371/2486

في إنهاء الحرب فإننا لا نرغب في معارضته من حيث العموم، على الرغم من أننا نعارض الشروط التي تؤثر في العراق والتي اقترح أنه سيقوم على أساسه. وكنا على الدوام نتوقع – كحد أدنى – ضم ولاية البصرة في النهاية، مع نوع من الإدارة المحلية في ولاية بغداد تحت إشرافنا السياسي القريب. ويبدو أن مكماهون يضمن استبعاد الضم كليًا. إننا بتسليم ولاية البصرة إلى حكومة عربية من أي نوع لا نكون فقط قد هيأنا المشاكل لأنفسنا في رأس الخليج وعلى امتداد سواحله، بل سنكون قد تخلينا عن ثمار انتصارات أحرزناها في العراق بمشقة. إن هذا لن يكون تخليًا عن مصادر عظيمة متوقعة للدخل وحسب، بل إنه سيكون أيضًا محل استنكار الشعب الهندي، والجالية التجارية الأوروبية التي تنظر إلى العراق كحقل للتوسع التجاري والمهاجرة في مقابل الدم الذي سفكه أبناء وطنهم هناك. وإننا لنأمل مخلصين أن يتم تعديل الصيغة بصورة تجعل لحكومة جلالته السلطة التامة في التسوية النهائية بمصير ولايتي البصرة وبغداد اللتين تم الحصول عليهما بهذا الثمن الباهظ.

وبانتظار الأوامر نبادر فنقترح نشر أي بيان على الأسس التي اقترحها مكماهون في برقيته الخاصة إلى وزارة الخارجية في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر.

معنونة إلى وزير الهند. مكررة إلى القاهرة).

أهمية احتلال العراق لدى بريطانيا:

لقد كان العراق هدفًا إستراتيجيًا بالنسبة لبريطانيا، فبالإضافة إلى أهمية السيطرة على العراق من الناحية الجغرافية والعسكرية للتحكم في الخليج العربي كله؛ فكذلك تمثل ثرواته النفطية والزراعية هدفًا رئيسًا يستحق التضحية من أجل احتلاله؛ كما جاء في خطاب وزارة البحرية البريطانية إلى وزارة الخارجية[١]؛ ولهذا جاءت رسائل مكماهون للشريف حسين في غاية الحذر من التفريط في العراق لصالح العرب ومشروعهم الوحدوي كما في رسالته الثانية للشريف حسين، والتي جاء فيها[٢]:

(الرسالة الثانية)

من مكماهون إلى الشريف حسين:

القاهرة في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٣هـ

٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥م

(بسم الله الرحمن الرحيم

(١) الوثائق ٣٣١/١

(٢) الوثائق ٥٧٢/١-٥٧٤. برقم (٢٦٤) (163823) FO 371/2486

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العلياء جعله الله حرزًا منيعًا للإسلام والمسلمين بعونه تعالى آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن عليّ أعلى الله مقامه.

قد تلقيت بيد الاحتفاء والسرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة وإخلاصكم ما أورثني رضاء وسرورًا.

إني متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي قط، ولكني رأيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة. لذا فإني قد أسرعت في إبلاغ حكومة بريطانية العظمى مضمون كتابكم، واني بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لا أشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضا والقبول.

إن ولايتي مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة. وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمنها تلك الحدود حيث بريطانية العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسة، فإني مفوض من قبل حكومة بريطانية العظمى أن أقدم المواثيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي:

١- انه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانية العظمى مستعدة لأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة.

٢- إن بريطانية العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها .

٣- وعندما تسمح الظروف تمد بريطانية العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤- هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانية العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قويمة يكونون من الانكليز.

٥- أما بخصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانية العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة.

واني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانية العظمى نحو رغائب أصحابها العرب، ورغبتها بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال.

ولقد اقتصرت في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كان هناك مسائل في خطابكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل.

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضا خبر وصول السجادة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة. وإنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغمًا عن الأخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المحزنة، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يعجل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.

إني مرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التي هي من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها في كتابي هذا.

وفي الختام أبثّ دولة الشريف ذا الحسب المنيف والأمير الجليل كامل تحيتي وخالص مودتي وأعرب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة راجيًا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب. إن بيده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذي الحجة ١٣٣٣هـ.
نائب جلالة الملك
السر آرثر مكماهون
قيدنا الاسم الشريف بعاليه بهذا اللون).

وقد جاء بعد هذه الوثيقة المذكرة[1] التالية:

(مذكرة)

كتبها المستر رونالد ستورز السكرتير الشرقي لدائرة المندوب السامي البريطاني - القاهرة ٢٥/١٠/١٩١٥:

(غادر مصر اليوم متوجهًا إلى مكة محمد عريفان، رسول الشريف حاملًا معه رسالة المندوب السامي (المرقمة) والمؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الشريف، ومبلغ ٣٥٠٠ جنيه إنكليزي ذهبي، وهو

(١) رقم (٢٦٥) FO 141/461/1198

المبلغ المستحق له من أملاكه الخاصة في مصر. وهناك نقاط خاصة قليلة، تضمنت الرسالة بعضها، ولكن بعضها الآخر لم يكن من الأهمية بحيث تتطلب إدراجها في الرسالة، ولذلك أكدت المقيمية ودائرة الاستخبارات البريطانية على عريفان إبلاغها إلى الشريف شفهيًا).

الصراع بين حكومة الهند البريطانية والخارجية في لندن حول مستقبل العراق:

ومع كل هذا الغموض في تعهدات مكماهون للشريف حسين؛ فقد طال الجدل بين حكومة الهند والخارجية البريطانية؛ حيث أرسلت الأولى خطابًا للثانية؛ جاء فيه ما يلي[1]:

(يلاحظ أن حكومة الهند ترى أن حرية التصرف الممنوحة للسر هـ. مكماهون قد مورست دون اعتبار لمصالح الهند، وذلك بضم ولايتي بغداد والبصرة إلى الدولة العربية المستقلة المقترحة. ويدرك المستر تشمبرلين أن فصل المصالح العربية عن القضية التركية موضوع تعتبره حكومة صاحب الجلالة ذا أهمية عسكرية وسياسية كبرى في المرحلة الراهنة من الحرب، وأنه لأسباب تتصل بالسياسة العليا فقد تقرر أن يعطى المندوب السامي في مصر حرية الاختيار الكامل في أن يبعث إلى شريف مكة تأكيدات من شأنها أن تمنع الجهة التي تمثلها من الانعزال عن حلفائه، ولا مجال للشك في أن مكماهون قد مارس هذه الحرية في الاختيار بأفضل وجه في تقديره، وفي ظروف صعبة وملحة، ولكن العبارات التي استخدمها بخصوص ولايتي البصرة وبغداد من وجهة نظر المصالح الامبريالية والهندية البحتة كانت عبارات غير موفقة، وربما تسبب حرجًا إذا ما انتهت حملة العراق بنجاح. وإذا نجحت الحملة، فإن النتيجة الطبيعية لها ستكون ضم ولاية البصرة ومد السيطرة البريطانية على ولاية بغداد.

وفيما يختص بأهمية هذا الهدف يجب أن أشير إلى تقرير لجنة السر م.دي بنسن الذي ناقضت توصياتها التأكيدات التي أعطاها السر. هـ. مكماهون، لو جاز اعتبار هذه التأكيدات ملزمة.

ولهذا يأمل المستر تشمبرلين أن ترسل التعليمات إلى السر هـ. مكماهون قبل أن يعطي المزيد من الالتزامات إلى حزب "العربية الفتاة" بنفس المعنى الذي ورد في العبارة الأخيرة في الفقرة قبل الأخيرة في برقية حكومة الهند. وردًا على برقية السر هـ. مكماهون المشار إليها في الفقرة الأخيرة، يأمل ألا يصدر عن الموضوع أي تصريح علني في مصر أو في غيرها قبل تلقي مسودة الإعلان الذي سيصدر عن بغداد ودراستها بعناية).

وقد رد مكماهون ببرقية[2]؛ جاء فيها:

من السر هـ. مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن الرقم ٦٧٤ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

(١) الوثائق ٥٨٨/١.
(٢) الوثائق ٥٨٩/١-٥٩١. (٢٧٨) FO 371/2486 (165761)

سري. يرجى الاطلاع على برقية (مرسلة إليّ) سرية في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من نائب الملك في الهند[١].

(لدى صياغة الرد على الشريف وضعت في اعتباري بصورة خاصة مصالح الهند وحاولت صيانة تلك المصالح قدر المستطاع في هذه الظروف في النطاق المحدود الذي سمحت به طبيعة الموقف وأهميته العاجلة.

والصياغة الكاملة للفقرة المتعلقة بالعراق هي كالآتي:

"بخصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب سيقرون بأن الوضع المستقر ومصالح بريطانية العظمى تحتم اتخاذ إجراءات خاصة للإشراف الإداري (إن كلمة "متقدم" التي جاءت بعد كلمة "إداري" في برقية نائب الملك في الهند غير مفهومة) لكي تحافظ على هذه المناطق من العدوان الأجنبي، وزيادة رفاهية سكانها المحليين وضمان مصالحنا الاقتصادية المتبادلة".

وكان القصد من هذه الصياغة هو أن تنال كل شيء دون ضم صريح ومحدد ومثل ذلك الحرية في اتخاذ إجراءات عسكرية، وإدارة داخلية، ومشروع تنمية تجارية وصناعية.

وتفسير العبارة السابقة معناه عمليًا احتكارنا لكل صور الحكم والإدارة في هاتين الولايتين. وقد فسرها المندوبون العرب هنا على هذا النحو.

وإني أوافق حكومة الهند تمامًا في آرائها بخصوص ما يسببه وجود دولة عربية قوية من إزعاج شديد، ولكن يصعب القول حتى الآن إنه تتوافر عناصر قيام مثل هذه الدولة. وقد حاولت في عبارتي الخاصة بالضمانات المتبادلة أن أجعل قيام أي دولة عربية مستقبلًا (في النطاق البريطاني) عملًا من صنعنا وتوجيهنا وتحت سيطرتنا.

وإنه لمن دواعي أسفي أن فسرت الحكومة الهندية ما ورد في عبارتي على أنه إغفال للمصالح الهندية، ولكن أن لم يطمئنهم هذا الإيضاح فيجب صياغة إعلان بغداد في نصوص عامة كي نتفادى كل الأخطار الناجمة عن إثارة مخاوف العرب بعبارات محرّفة.

وفيما يتصل بحرج الموقف الذي أصدر في ظله بياني الأخير، فقد سلمني الميرغني من السودان نسخة من خطاب أرسله الشريف مؤخرًا، يؤكد فيه الأهمية البالغة لتأكيدات فورية نصدرها عن نياتنا، وخاصة فيما يتعلق بالحدود كما سبق أن جاء في تحديده والتي يقول إن العرب يعيرونها أهمية كبرى. وهو يحذر الميرغني من الموقف الحرج للجزيرة العربية ومن الخطر الكبير الذي يتعرض له العرب إذا ما استجابوا للضغط التركي والوعود الألمانية بجهاد حقيقي ضدنا).

معنونة إلى وزارة الخارجية، مكررة إلى الهند.

(١) هي الوثيقة تسلسل ٢٦٥، ص ٥٦٥.

رأي حكومة الهند البريطانية في المفاوضات مع الشريف حسين وميلها لابن سعود والإدريسي:

جاء في مذكرة[1] وزير الهند بتاريخ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

(قرأت بقلق رسالة السر هـ. مكماهون إلى الشريف الأكبر. إن تأكيداته حول مستقبل البصرة وبغداد، حتى كما فسرت في برقيته رقم ٦٧٤ تذهب أبعد كثيرًا مما فكرت، وسوف تسبب خيبة أمل كبيرة في الهند حيث أن العرب غير محبوبين، وحيث يعتبر العراق كمكافأة للهند عن جهودها - وفيما يتعلق بهذه النقطة أرجو مراجعة برقية نائب الملك بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر التي اتفق معها. ولكن علينا بلا ريب أن نلتزم بوعود السر هـ. مكماهون إذا قام العرب بدورهم.

لا أستطيع أن أقرر هنا الوزن الذي يقام للمعلومات التي تجمعت في مصر عن شعور العرب، لكن معلوماتي أن الشريف شخص تافه لا قوة له لتنفيذ مقترحاته، وأن العرب لا وحدة لهم ولا إمكان لاتحادهم، وإنني لا أؤمن بواقعية الثورة العربية المقترحة في الجيش وفي غيره، ولا بكفاءتها.

أرجو ملاحظة أن المعتقد هو أن صديقينا الإدريسي وابن سعود، معاديان للشريف، وأن صديقيه الإمام وابن رشيد مؤيدان للأتراك، بينما أحد أولاد الشريف هو الآن في طريقه لدعم ابن رشيد ضد ابن سعود على ما يظنّ.

ولذلك حتى يثبت أن الشريف والفاروقي يستطيعان تنفيذ وعودهما وأنهما سيفعلان ذلك، فإنني أتفق مع حكومة الهند في استنكار إصدار أي بيان في بغداد أو مصر. أما الخطوة التالية فيجب أن تكون إفهامهم بصراحة أن الوعود التي قطعها مكماهون تعتمد على قيامهم بالعمل الفوري كما جاء في عروضهم، وإنها لن تكون ملزمة لنا إلا إذا نفذوا دورهم فيها فورًا.

اتفق مع السر أ. غري على أن الفقرة التي تضع كل بلاد العرب الكبرى تحت الحماية البريطانية ستثقل كاهلنا بمسؤولية محرجة وعديمة الفائدة، وستقضي على إمكان الاتفاق الذي يُرغب في عقده مع فرنسة. لكن مركزنا الخاص ومصالحنا في العراق يجب المحافظة عليها بقدر ما هو لا يزال ممكنًا بعد تعهدات مكماهون).

وقد كتب الشريف حسين إلى مكماهون محاولًا كشف الغموض في تعهداته بخصوص العراق ومتعهدا بالثورة كما تريد بريطانيا، جاء فيها[2]:

(الرسالة الثالثة)

من الشريف حسين إلى مكماهون   مكة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٣هـ- ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥م:

(١) رقم FO 141/161/1198
(٢) الوثائق ٥٩١/١-٥٩٣.

(بسم الله الرحمن الرحيم

إلى معالم الشهم الهمام ذو الأصالة والرياسة الوزير الخطير وفقه الله لمرضاته.

بملء الإيناس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر ١٥ ذو الحجة ١٣٣٣ وأحليناه محل التجبيل. وعلى مؤداه نجيب الشهامة.

أولًا: تسهيلًا للوفاق وخدمة للإسلامية فرارًا مما يكلفها المشاق والإحن، ولما لحكومة بريطانية العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك الإلحاح في إدخال ولايات مرسين وأطنة في أقسام المملكة العربية. وأما ولايتي حلب وبيروت وسواحلها فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم فإنهما ابنا جد واحد، وستقوم فيهم منا معاشر المسلمين ما سلكه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أحكام الدين الإسلامي ومن تبعه من الخلفاء أن يعاملوا المسيحيين كمعاملاتهم لأنفسهم بقوله "لهم مالنا وعليهم ما علينا" علاوة على امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به.

ثانيًا: حيث أن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المحضة، بل هي مقر حكومتها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده، وبها قامت مدنية العرب وأول ما اختطوه من المدن والأمصار واستفلحت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثمينة والآثار التي لا تنسى، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وارضاخها لترك ذلك الشرف. ولكن تسهيلًا للوفاق سيما والمحاذير التي أشرتم إليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظيها وصيانتها من طبقة وضرورة ما نحن فيه وحيازة ما نريد التوصل إليه، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق الممزوجة بحقوقنا بصورة كأنها الجوهر والفرد، يمكننا الرضا بترك الجهات التي هي الآن تحت الأشغال البريطاني إلى مدة يسيرة، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل. سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومنابعها الاقتصادية والحياتية. وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الأشغال المقدار المناسب من المال لضرورة ترتكبه كل مملكة حديثة الوجود. مع احترامنا لوفاقاتكم المشار عنها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهريًا.

ثالثا: رغبتكم في الإسراع بالحركة **[يعني الثورة]** نرى فيه من الفوائد بقدر ما نرى فيه من المحاذير، أوله خشية لوم الإسلامية كما سبق الجاهل عن حقائق الحالة بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواها، الثاني المقام أمام تركيا معاضدتها جميع معاني قوى جرمانيا لجهلنا عما إذا حصل وهن أحد دول الإتلاف وأوجبها على صلح دول الاتفاق، فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها، لئلا تكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها معًا إذ لا يهمنا ما إذا كنا والعثمانية رأسًا لرأس.

وعلى هذا فضروري ملاحظة هذه الأوجه، ولا سيما عقد صلح اشتركنا في حربه بصورة غير رسمية يخول للمتصالحين البحث فيه عن شؤوننا.

رابعًا: إن الأمة العربية تعتقد يقينًا أن العثمانية عند وضع أوزار الحرب سيوجهون كل أعمالهم فيما يغضب العرب ويغتصب حقوقهم المادية والمعنوية وذهاب شعارهم وأحسابهم وإخضاعهم بكل معاني الإخضاع مع بقائها تحت النفوذ الألماني، فهم عازمون على حربهم حتى لا يبقى لنا باقية وما يرى فينا الآن من التأني فقد سبق بيان علته.

خامسًا: متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم عند الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يعاضدونهم ويدافعون عنهم الدفاع الفعلي، فالدخول في الحرب من الساعة لا شك أنه مما يوافق المصالح العربية.

سادسًا: إفادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تغني عن إعادة القول في المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر في خصوصات الهيئات الحاكمة والمشاورين والموظفين، سيما وقد صرحتم يا حضرة الشهم بأنكم لا تتدخلون في أمور الداخلية.

سابعًا: وصول الجواب الصريح القطعي في أقرب زمن على ذكر أعلاه من الطلبات، إذ إنا استعملنا كلما يقربنا إليكم من التساهل الجدي الذي لا يراد به حقيقة جوهرية، فإنا نعلم أن نصيبنا من هذه الحروب إما سعادة تضمن للعرب الحياة التي تناسب تاريخهم أو الاضمحلال في سبيلها. ولولا ما رأيتم ورأيت ما في عزمهم لاخترت العزلة في شواهق السراة، ولكن أبوا علي يا عزيزي أعزك الباري بمرضاته إلا أن يقودني إلى هذه المواقف.

ودم غانمًا سالمًا بما تحبه وتريده، وحرر ٢٧ من ذي الحجة ١٣٣٣).

اتفاقية سايكس بيكو والاتفاق البريطاني الفرنسي على عدم الإعلان عنها أو التعرض لموضوع الخلافة:

وكذلك واجهت بريطانيا مشكلة أخرى – في تعهداتها للشريف حسين وللعرب إن هم وقفوا معها ضد الخلافة العثمانية – تتمثل في الاتفاقية البريطانية الفرنسية الروسية السرية التي بموجبها تم تقسيم الخلافة العثمانية وأقاليمها؛ حيث سيظل العراق تحت الاحتلال البريطاني، والشام تحت الاحتلال الفرنسي، وهو ما لم يعلم به العرب آنذاك، وقد وجهت الخارجية البريطانية برقياتها للخارجية الفرنسية لأخذ الحيطة والحذر في هذا الموضوع، حيث جاء فيها[1]:

(برقية) من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥م:

برقيتي الخاصة بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر.

(١) الوثائق ٥٧٥/١ – ٥٧٧. رقم (٢٦٦) FO 371/2486 (161325)

(علمت أن الوزير المفوض الفرنسي هنا يتصل بالفاروقي وعزيز، ليس رأيي حسنًا في كفاءته ولا في حسن تقديره للأمور ولا اقترح راغبًا أن نوليه ثقتنا الكاملة فيما يتعلق بالقضية العربية. ولكن قد يكون القيام بذلك أكثر حكمة من تركه ووكلائه يعقدون الأمور بتدخلهم.

هل قيل شيء للحكومة الفرنسية؟ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أي حد أستطيع أن اطلع ممثلها؟ ربما تستطيع باريس أن تلمّح له بالحد من الفعاليات المزدوجة في هذا الأمر).

ووجه السؤال إلى السفير البريطاني في باريس ببرقية[1] ؛ جاء فيها:

(برقية) من وزير الخارجية إلى اللورد برتي (السفير البريطاني) – باريس الرقم ٢٤٦٤

وزارة الخارجية ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥:

(قبل بضعة أيام تحدثت إلى وزير الخارجية **[الفرنسية]** عن أهمية القضية العربية وقلت له إننا نرغب في مشاورة الحكومة الفرنسية قبل الدخول في أية التزامات محددة فيما يتعلق بحدود عربية مستقلة، إذا تم حدوث أمر كذلك في الجانب السوري.

سمعت أن الممثل الفرنسي في القاهرة على اتصال بالعرب. عليكم أن تطلبوا إلى الحكومة الفرنسية أن تبقي الأمر في غاية السرية، وأن تثنوا الممثل الفرنسي في القاهرة عن القيام بأي نشاط يتعلق بهذا الأمر الدقيق جدًا. وقد يحدث ضرر كبير، ويقع العرب في أيدي الأتراك كليًا، بنتيجة أي إجراء متسرع، وعلى أي حال فلا يجوز إبداء أية إشارة إلى الخلافة لأن العالم الإسلامي كله يستنكر أية مبادرة أو تدخل من جانب دولة غير مسلمة في هذا الأمر).

مكررة إلى السر هنري مكماهون – القاهرة بالرقم ٨٣٧ .

وقد أجاب مكماهون وزارة الخارجية ببرقية[2] ؛جاء فيها:

(برقية) من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية الرقم ٦٦٦ – ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

(برقيتكم المرقمة ٢٤٦٤ إلى باريس والبرقية المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر المعنونة لي.

خلال حديث مع الوزير المفوض الفرنسي اليوم أشرت إلى القضية العربية على الأسس المنوه عنها في برقياتكم وأعتقد أنه أحدث الأثر المطلوب.

وبالمناسبة فقد ألمحت إلى الأهمية التي يعلقها العرب على حلب وحماة وحمص ودمشق).

---

(١) رقم (٢٦٧) FO 371/2486

(٢) رقم (٢٦٨) FO 371/2486 (162697)

كما جاءت برقية[1] بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥م من الفريق السر جون ماكسويل إلى اللورد كتشنر؛ جاء فيها:

سرّي

(اطلعت على صورة برقية مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر من وزارة الهند إلى نائب الملك وحاكم الهند، مكررة إلى المندوب السامي في مصر رقم ٨٢٧، فيرجى مراجعتها. هذه فرصة ممتازة، حسب رأيي، يجب الاستفادة منها لإعلان النص الشفهي لمقترحاتنا إلى شريف مكة والحزب العربي فيما يتعلق ببلاد الرافدين والعراق.

هذه فرصة لإعلان نياتنا بصورة صحيحة وأمينة. سوف تثمر ثمرًا حسنًا وتقنع شريف مكة بإخلاص نياتنا. إن شكوك شعب شديد الريبة سوف تثار بأي شيء دون هذا. وأنا أظن أنكم اطلعتم على جميع البرقيات التي تبودلت حول هذا الموضوع بين وزارة الخارجية والمندوب السامي هنا).

رفض مسلمي الهند لعودة الخلافة إلى العرب:

كما واجهت بريطانيا مشكلة ثالثة تتمثل في رفض مسلمي الهند والشيعة الإسماعيلية لعودة الخلافة إلى العرب؛ كما في مراسلات إدوارد غري إلى مكماهون برقم (٢٧٣)؛ وجاء فيها[2]:

(كتاب)

من السر إدوارد غري إلى السر هنري مكماهون   الرقم ٢٣١ وزارة الخارجية ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

(سيدي .. جاء الآغا خان لزيارتي اليوم وأكّد بشدة كبير على حقيقة كون المسلمين في الهند غير ميالين نحو خلافة عربية. ولذلك يكون خطأ كبيرًا من جانبنا أن نشترك في حركة ترمي إلى مثل هذه الخلافة، وان ذلك سوف يسبب إزعاجًا كبيرًا في الهند.

قلت: إننا مستعدون أن نعطف على بلاد عربية مستقلة أو ذات حكم ذاتي في البلاد التي يسكنها العرب. لكن كل ما وعدنا به العرب أو أي عمل اتخذناه لتأييدهم يكون ذا صفة سياسية ودنيوية. وأننا نعد الخلافة شيئًا يقرره المسلمون لأنفسهم ولا نتدخل فيه لا نحن ولا أي دولة غير مسلمة.

وأبدى الآغا خان بعض التخوّف من أن العرب في السودان وفي مصر قد يجدون تشجيعًا من الموظفين المحليين بصدد خلافة عربية ولكنه أعرب عن رضاه التام بما قلته. ومع ذلك فقد طلب أن يكون من الواضح جدًا في جميع المراسلات مع العرب أننا نرغب حقًا في الوقوف جانبًا فيما يتعلق بالخلافة.

(١) رقم (٢٦٩) FO 371/2486 (163391)
(٢) الوثائق ٥٨٣/١ FO 371/2486 (161325).

أرى من المرغوب فيه أن أسجل هذا وأنقله إليكم مع إرسال صورة إلى السر ريجنالد وينغيت. ولا شك أنه أمر يثير بعض الشك بين المسلمين الهنود، ويجب علينا أن نكون حذرين من زيادته.

ويظهر أن من رأي الآغا خان أن العرب لا يحق لهم المطالبة ببغداد وان المنطقة وعتبات كربلاء من الأصح إعطاؤها إلى إيران، ولكنني لم أدخل في مناقشة عن هذا الموضوع).

وأجابه مكماهون ببرقية[1] ؛ ورد فيها:

(من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى السر إدوارد غري – لندن

مقر المندوب السامي - القاهرة الرقم: ١٦١ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥:

إشارة إلى كتابكم المرقم ٢٣١ والمؤرخ في ٢ الشهر الماضي الذي ذكرت فيه مخاوف الآغا خان من تأسيس خلافة عربية، يشرفني أن أذكر أن سياسة حكومة صاحب الجلالة التي ترى أن الخلافة قضية تخص العالم الإسلامي وحده، وليست قضية لدينا نيات للتدخل فيها، هي السياسة التي تتبعها هذه الممثلية باستمرار، ولا اعتقد أنه من المحتمل أو حتى من الممكن أن العرب في السودان أو مصر (وهم يهتمون بالقضية أقل بكثير مما نفترض) قد وجدوا تشجيعًا من الموظفين المحليين فيما يتعلق بموضوع الخلافة العربية.

وقد أرسلت نسخة من رسالتكم إلى السر ريجنالد وينغيت، وفيما يلي ملاحظاته عليها:

"إن آراء الآغا خان التي عبّر عنها لوزير الخارجية، هي ما يتوقع من زعيم الطائفة الإسماعيلية الذي يعارض، من حيث المبدأ، في تأسيس خلافة عربية سنيّة وكذلك في إدخال الأماكن المقدسة للشيعة ضمن أراضيها.

ولا أستطيع أن أحدد إلى أي درجة يتوقع أن تطغى طموحات العرب القومية وميولهم على خلافاتهم الطائفية وتتغلب على ميل سكان هذه المناطق من الشيعة نحو الفرس، في مواجهة سيطرة عربية سنية. ولكن معلوماتي عن الموضوع تجعلني أميل إلى الاعتقاد بأن فكرة دولة عربية متجانسة، وفكرة تحقيق حلم الوحدة العربية، سوف تلقيان تأييدًا كبيرًا في تلك المناطق.

إن معرفتي بالآغا خان طفيفة، ولكن سيكون موضوع تخمين بالنسبة لي إلى أي حد يستطيع مسلم مثقف ثقافة غربية من نوعيته، أو حتى مفكر تقدمي مثل سيد أمير علي، أن يعكسا اتجاه غالبية إتباع دينهم في القضايا ذات الطابع الديني.

وعلى أي حال فإني أغامر بإبداء الرأي بأن كلا الرجلين ليسا في وضع يمكنهما من تمثيل آراء أهل السنة من الهنود في موضوع الخلافة.

(١) رقم (٢٧٤) FO 371/2486 (195075)

وأود أن أضيف أنه في كافة محدثاتي مع الأعيان السودانيين، وميولهم عربية تمامًا، كنت حريصًا على أن أوضح أن أي تأييد تقدمه حكومة صاحب الجلالة لموضوع استقلال العرب هو موجه لمساعدة العرب على تحقيق أمانيهم القومية، ولا يتضمن أية إشارة إلى الخلافة أو إلى أية قضية دينية أخرى، مما تعتبره حكومة صاحب الجلالة موضوعًا إسلاميًا بحتًا ولا علاقة لها به".

وأنا متفق تمامًا مع الآراء المذكورة أعلاه، وأود أن أضيف أنه بالنسبة لرأي الآغا خان أنه ليس للعرب حق في بغداد، وأن منطقة كربلاء والأماكن المقدسة فيها يجب أن تعطي لإيران، فأنا أعتقد أن منطقة الشيعة وأماكنهم المقدسة ستكون موضع تنافر تحت أية إدارة، فالسكان عرب شيعة: وأنهم كعرب، لا تقل كراهيتهم للفرس عن كراهيتهم للأتراك، وكشيعة فهم يكرهون الحكومة السنية، وكمسلمين من النوع المتعصب منهم لا يرحبون بسيطرة عليا مسيحية. وهم إضافة إلى ذلك، منقسمون إلى أحزاب عنيفة، مما يجعل الحماية الفعلية والسيطرة الأجنبية، مثل إيران، غير قادرة على توفير ضرورات الأمن في مناطقهم.

وفي الوقت نفسه يجب أن لا يحملوا على محمل الجد أكثر مما ينبغي، كما ظهر من الطريقة السلبية التي تقبلوا بها، ثم على ما يبدو نسوا، نهب الجيوش التركية لمقاماتهم في الشتاء الماضي.

وفي قوله إنه ليس للعرب حق في بغداد، فإن الآغا خان يبدو وكأنه يبطل لقبه بالتكلم بثقة في هذا الموضوع، إذ أن تصريحه يشير إلى جهل مذهل بتاريخ العرب وبتاريخ بغداد في الماضي والحاضر).

خشية بريطانيا من تردد الشريف حسين:

لقد أدركت بريطانيا خطورة تردد الشريف حسين في اتخاذ موقف حازم بخصوص الثورة على الخلافة العثمانية؛ حيث كان في رسائله مع مكماهون يحاول التأكيد على حقوق العرب وحدود دولتهم المستقلة، وقد حدا هذا التردد بريطانيا إلى تحريك حلفائها من العرب؛ لإقناع الشريف حسين بصدق نوايا بريطانيا تجاه العرب؛ حيث أمرت السيد علي المرغيني قاضي السودان بإرسال رسالة للشريف حسين يحثه فيها على المضي قدمًا في الوقوف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية؛ حيث جاء في رسالته ما يلي[1]:

من السيد علي الميرغني[2] الخرطوم ١٧/ ١١/ ١٩١٥ إلى الشريف حسين:

(بريطانية العظمى.. عقدت العزم أن تساعد العرب على استعادة حكمهم المغتصب وسلطانهم وعلى استرداد استقلالهم المفقود. لقد أضاع العرب هذا منذ عدة قرون بسبب عسف الأتراك ومساوئ حكمهم، وها قد سنحت الفرصة الآن لاستعادة كل ما ضاع. إنني فقط أقرر حقائق يعرفها العرب أنفسهم أكثر مني. والوقت الراهن هو أنسب الأوقات للعرب كي يطرحوا عن أعناقهم النير الثقيل للحكم التركي،

(١) الوثائق ١/٦٠٥ - FO 882/18.٦٠٧ (٢٨٨).

(٢) حاشية في الأصل: السيد علي الميرغني زعيم سوداني وديني كبير، وهو من السادة الأشراف، وكانت له اتصالات مع الشريف حسين قبل نشوب الحرب واستغل الانكليز هذه المعرفة فكلفه وينغيت حاكم السودان العام يومذاك بتجديد الاتصالات مع الشريف، وقد بدأت المخابرات بينهما منذ أيار/مايو ١٩١٥، وكان الميرغني يكتب رسائله باطلاع الانكليز وبإيحاء منهم – كما يتضح من هذه الرسالة وغيرها .. (سليمان موسى: المراسلات التاريخية: ١٩١٤ – ١٩١٨، ج١، ص ٤٢-٤٤).

وكي يحققوا أمانيهم القومية ومطامحهم الاستقلالية ويجددوا أمجاد أسلافهم العظماء... وليس عليهم الآن إلا أن يغتنموا الفرصة السانحة في هذا الظرف الملائم جدًا، ويثوروا كما يثور العربي حقًا، ويهتبلوا الفرصة التي تتاح لهم بعد مضي هذه القرون العديدة. وكيف يمكن للعرب أن يثوروا إذا لم يحركهم ويتولى قيادتهم الرجل المناسب، المتحدر من أشرف وأنبل سلالة مقدسة من قريش، الذي يستطيعون أن يجتمعوا حول رايته ويستردوا حقوقهم المغصوبة.

إنه لأمر صحيح أن بريطانية العظمى بالتعاون مع حلفائها الكبار، ترغب في قيام حكومة عربية قرشية، وأن تحل محل هذا العرش التركي المتداعي الذي طفح كيل مظالمه وعسفه. وهم يرغبون أن تنهض هذه الحكومة القرشية وتؤسس مثلما كانت قبل عدة قرون، وأن تسير يدًا بيد مع الحضارة الحديثة وتنهض بالعرب الكرام إلى قمة الرقي والرخاء. وإن بريطانية العظمى على استعداد لأن تكون أصدق الأصدقاء للعرب، ولأن تعاضدهم في جميع الأحوال. وعلى العرب أيضًا أن يستفيقوا ويأخذوا المبادرة فيبرهنوا بذلك للعالم أجمع أن الدم العربي الشريف وروح الحرية وحب الاستقلال، ما تزال تجري في عروقهم.

والآن فإن بريطانية العظمى على استعداد لأن تفعل أكثر بكثير من هذا. إنها تحاول أن تمد يد العون والمساعدة إلى أعظم زعيم عربي، من أجل الحصول على الاستقلال التام ولنزع النير الثقيل للحكم العثماني، حتى ينقذ بذلك الأمة العربية الكريمة من مخالب الظالمين وأنياب اللص الألماني المتسلط. وكما تعلمون، فإن المشروع كله ذو طبيعة دقيقة ومعقدة إلى أقصى حد، خاصة لكون بريطانية العظمى – على الرغم من أنها تريد الخير للمسلمين وللأمة العربية – حريصة جدًا على احترام مشاعرهم القبلية والدينية. وهذا هو السبب الذي حدا بها إلى العمل من وراء الستار من أجل تحقيق مطامحهم في تحرير أنفسهم من عبودية الأتراك وليحرزوا استقلال بلادهم التام. وبما أن الأمير الشريف هو في نظر العرب أقوى وأشرف الأمراء، فإن بريطانية مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة له. وهذا هو السبب الذي دفعني لمحاولة المراسلة معكم، ولكي أستوضح منكم عن أسلم الطرق لتأمين ما تريدون. ولا حاجة بي للقول إن الغاية الأولى من هذه المحاولات تستهدف أولًا راحة المسلمين وحمايتهم، وترمي ثانيًا للمحافظة على شرف الخلافة الإسلامية وقوتها، وثالثًا لمعاضدة العرب من أجل المحافظة على وحدة بلادهم وصفائها. وانطلاقًا من ثقتنا بأنك الرجل الوحيد الذي تملك القدرة على النهوض بالقضية العربية وإنجاحها، فإننا أوضحنا تمامًا للمسؤولين هنا كل ما نعرفه.

إننا مع عرب ومسلمين كثيرين لا نستطيع أن نرى رجلًا آخر يملك الصفات والمزايا اللازمة لنيل هذا الشرف أكثر من شخصكم الشريف: في المعرفة والخبرة وشرف المحتد والمقدرة. ولا يستطيع رجل عاقل القول إن العمل يمثل عصيانًا يضر بمصالح المسلمين، على العكس، فإن المسلمين سيعتبرونه أقدس واجب لخدمة مصالح الدين. إنك لن تعمل سوى المدافعة عن حقوقك المشروعة التي اغتصبت وحقوق أمتك وجميع المسلمين.

لقد أعطيت لي أقوى التأكيدات بأن بريطانية العظمى لن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية أو الخلافة العربية، ولكنها ستبذل كل ما في وسعها – كما أسلفت – لمساعدة الدولة العربية معنويًا وماديًان

حتى تنهض وتأخذ مكانها اللائق بها بين الدول الأخرى. ولم يبق إلا أن تقوم الأمة كلها قومة رجل واحد، وأن يتحد الزعماء العرب جميعًا بحيث يضحي كل واحد منهم بمطامعه الشخصية من أجل معاضدة الرجل الأول في الأمة بالنسبة لشرف محتده، إلخ.

وإن بريطانية العظمى ستكون أول دولة مع حلفائها، تعترف باستقلال الحكومة العربية، وسوف تدافع عن هذا الاستقلال ضد أي عدوان أجنبي، حتى تتمكن من النهوض وتصبح عزيزة الجانب وتأخذ مكانها الصحيح بين الدول وتكسب احترامها. كل هذه الحقائق أكدها لي المسؤولون، وتبادر لذهني أن أبلغكم بمضمونها، حتى تستطيعوا تقدير الموقف كله تقديرًا واضحًا، ولكي تعرفوا الأسباب المهمة التي دفعتني للكتابة إليكم بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الكبرى.

وأما بشأن الحدود التي أشرتم إليها في رسالتكم، فقد أكدوا لي أنهم بصورة عامة يوافقون على وجهة نظركم فيما يتعلق بمستقبل المملكة العربية. ولكنني فهمت أنهم وضعوا تحفظات معينة بشأن بعض الأماكن التي لهم فيها مصالح مهمة جدًا وحيوية ويريدون المحافظة عليها. إنهم يخشون أن لا تتمكن هذه الحكومة العربية الناشئة في بداية الأمر من الدفاع عن نفسها ضد أية سفن حربية معادية، لأنها لا تملك قوة بحرية كافية للدفاع عن الساحل السوري. إن بريطانية العظمى مستعدة أن تفعل ذلك بواسطة أساطيلها الجبارة وان تعقد اتفاقية خاصة بشأن هذه الجهات.

عندما قالوا لك قبل أن بحث مسائل الحدود سابق لأوانه، كانوا يعنون أن هذه الحكومة العربية لم تبرز إلى عالم الوجود حتى الآن، وأن المشكلة الأكثر إلحاحًا هي أولًا بعث الحياة فيها، وأن أية مسألة أخرى مسألة ثانوية.

لقد أرادوا أن يقولوا إنه حتى يأتي اليوم الذي تؤسس فيه الحكومة العربية، فإن أية مسألة أخرى تعتبر في الدرجة الثانية من الأهمية. وعندما تؤسس الحكومة العربية، فيكون من السهل عند ذاك الاتصال برئيسها والتوصل إلى اتفاق يضمن مصالح الفريقين. هذا معنى ما قالوه لكم سابقًا بشأن تأجيل بحث هذه المسائل. لقد أوضحوا كل هذا لي.

أجل، إنه لصحيح جدًا أن إنشاء دولة عربية جديدة أمر صعب في بادئ الأمر، ولكنه لن يكون صعبًا أكثر من اللازم بالنسبة لرجل حكيم ومقتدر مثلكم أن يوحد كلمة الزعماء والأمراء وكبار الشيوخ بين العرب، مثل الإمام يحيى والإدريسي وأمراء نجد وتهامة والمناطق الأخرى.

وبعد أن حصلنا على كل هذه التأكيدات المهمة من الدولة الوحيدة القادرة على مساعدتنا في الوقت الحاضر وفي المستقبل، تعلمون ولا شك أن الضرورة تقضي بتحقيق الوحدة بين العرب في سبيل قضية عظيمة ومهمة كهذه).

الضغوط البريطانية على الشريف لمصلحة فرنسا:

ولم تكتف بريطانيا بمحاولات التأثير على موقف الشريف حسين بخصوص العراق الذي سيكون تحت الاحتلال البريطاني؛ بل عمدت إلى الضغط عليه لتقديم أكبر قدر من التنازلات لصالح فرنسا حليفتها في الحرب وشريكتها في الغنيمة؛ كما في رسالة مكماهون(١) إلى الخارجية البريطانية حيث جاء فيها:

من السر هنري مكماهون - القاهرة ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥

إلى وزارة الخارجية الرقم ٧٠٩

ما يلي من السر م. سايكس إلى مدير العمليات العسكرية ٢٠

(بانتظار بقية برقيتي رقم ١٩ وعلى افتراض أن مقابلة الفاروقي هي أساس الترتيبات التي نتخذها مع العرب أقول:

(١) بالنسبة لفرنسة والعرب إن واجبنا يحتم أن نحمل العرب على تقديم أكبر قدر من التنازلات لفرنسة، وأن نجعل منفذ حيفا وفلسطين ضمن مجال عملنا على شكل تنازلات تقدمها لنا فرنسة، وبهذا نمهد الطريق لفرنسة مع السوريين، وفي الأمور التي توجد فيها لفرنسة مصلحة تجارية تقليدية يتم التعامل معها مباشرة.

ملحوظة: سيرحب العرب دائمًا بأي توسع في نطاق عملنا.

(٢) بالنسبة للجزيرة العربية نفسها، لا اعتقد أن الحركة العربية المقترحة تؤثر على وضعنا فيما يختص بالمصالح المتنوعة في الخليج والبحر الأحمر، وإن اتفاقيتي الخليج وعدن ستكونان ساريتي المفعول. وإني لواثق من أن سلطان الشريف في الجزيرة العربية سيكون في الواقع فخريًا محضًا.

(٣) بالنسبة لوضعنا في العراق فإنه يجب أن تستمر الحكومة المدنية التي سنقيمها طوال فترة الحرب ويجب أن نشترط ذلك. وقد انفصلت ولايتا بغداد والبصرة عن الجزيرة العربية ولا يمكن أن تحكمها دولة وليدة بسبب ما يسودهما من الاضطراب والفوضى. وحين تحين ساعة الجلاء فستجد حكومة الشريف أن عليها مواجهة الشيعة وقضية كربلاء وأتوقع أنها ستسعد جدًا إذا حملتنا مسؤولية إدارتها نيابة عنها إلى أن يحين وقت حصولها على الموارد، إن تأثير القومية العربية قليل وتأثير الخلافة منعدم في المنطقة المزروعة جنوب بغداد.

(أ) التوصل إلى تسوية نهائية وأبدية مع المسلمين العرب، والحيلولة بصفة دائمة بين العرب وبين آمالهم في التسوية المقترحة.

---

(١) الوثائق ٦١٣/١-٦١٤ (٢٩٣) (1175461) FO 371/2486 .

(ب) إزالة آخر مركز للثقافة المتحررة من الإمبراطورية العثمانية.

ولكي تستأصل كل الأراضي التي في حوزة الفرنسيين، اقترح أن يتم سؤال السادة كلارك وويلكي وفيتز موريس عما إذا كان ذلك لا ينسجم مع سياسية الألمان وجمعية الاتحاد والترقي وعما إذا لم يكن ممكنًا إثارة المسلمين السوريين بهذا بعد احتلال البلاد تمامًا.

وأقرر أن هذه ستكون ضربة تقضي على آمال الفرنسيين في سورية لأن البلاد ستتعرض للدمار كما سيتعرض الجهاز التعليمي الفرنسي وكذلك الأعمال الاقتصادية إلى خراب لا يمكن إصلاحه.

وقد تغفل الحكومة الفرنسية عن هذه النقطة وفي الإمكان أن نبينها لها. وجدير بالذكر أن المذابح قد أصبحت كاملة وليست هناك تخفيفات كالتي كانت تحدث في عهد عبد الحميد.

آمل أن أصل إلى لندن في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر).

كما واجهت بريطانيا مشكلة بروز التيار القومي العربي -الذي وظفته لاحقا في تحقيق مشروعها- وإصراره على مبدأ الاستقلال السوري عن أي سيطرة أجنبية؛ وقد تم تقديم مذكرة[1] للخارجية البريطانية حول كيفية معالجة إصرار فرنسا على احتلال سوريا بشكل كامل، وإصرار العرب على استقلالهم الكامل؛ جاء فيها:

مذكرة عن الحركة العربية ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩١٥م:

(سري ..

١- في ٢٣ من تشرين الثاني/ نوفمبر عقدت اللجنة المختصة بدراسة مشكلة سورية والعرب اجتماعًا مع مندوب فرنسي.

وكان هدف اللجنة هو إقناع المندوب الفرنسي بضرورة أن يُقدم للعرب والسوريين في الجزء من سورية الذي سيخصص لفرنسة، نوع من الاستقلال مشروط بمساعدتهم للحلفاء، وبذلك يوضع حد لأهداف الأتراك والألمان في أن تتوحد معهم مشاعر المسلمين المتدينين.

٢- اتخذ المندوب الفرنسي موقفًا متشددًا للغاية، فلم يقدم أي أمل في أن يعرض الفرنسيون أي استقلال على السوريين، وحاول أن يشكك في قدرة الأتراك والألمان على إثارة أي حركة إسلامية دينية، وطالب بأدلة على قوة الحركة العِرقية العربية والسورية التي يعتقد أن السلطات في القاهرة قد بالغت في تقديرها.

٣- قد يكون من المفيد في هذا الصدد أن أشير إلى وجهات النظر التي وردت في موضع آخر والتي عبّر عنها الملحق العسكري الفرنسي، ألا وهي، أنه في حالة إرسال حملة إلى الإسكندرونة يجب أن يصر الفرنسيون على أن يشكلوا ثلثي قوتها.

(١) الوثائق ٦٢٠/١-٦٢٣. (٢٩٨) (181180) FO 371/2486

٤- يمكن تفسير موقف الفرنسيين على شكل واحد فقط، وهو أنهم مهما أصبحوا بعكس ذلك، فهم على يقين كامل من أن السوريين والعرب يفضلون أن يكونوا تحت النفوذ البريطاني أكثر من خضوعهم للنفوذ الفرنسي وأنهم يدركون مدى الحرج الشديد والصعوبة البالغة التي يمكن أن يتعرضوا لها من جراء ذلك.

وهم يدركون أن هذه الصعوبة لم تكن لتنشأ مطلقًا لو أنهم عاملوا سورية منذ البداية على أنها ممتلكات فرنسية ولو شكّل الفرنسيون السواد الأعظم من جنود الحملة في حالة إرسالها إلى سورية، موضحين بجلاء أنه ليست لأية دولة أخرى أية مصالح هناك.

٥- إذا ما أردنا إرغام الفرنسيين على الأخذ بوجهات نظرنا يمكن أن نقدم من جديد حججنا التي سقناها من قبل وندعمها بطريقة تجعلهم يدركون أنه من غير صالحهم أن لا يأخذوا بها، كما أنهم بذلك سيتخذون منا موقفًا غير ودي.

وتتلخص هذه الحجج فيما يأتي:

تفيد المعلومات الواردة من مصادر غير متوافرة للفرنسيين (في القاهرة واستانبول) أنه من المعروف أن الحركة القومية العربية والسورية لو سنحت لها الفرصة ستكون قوة هائلة.

وهناك إمكانية لاستخدامها كسلاح هائل ضد الأتراك – رغم تضؤل تلك الإمكانية بمرور الزمن – ومن المحقق أنه ما لم يثبت بالبراهين أن الفرنسيين والبريطانيين يتعاطفون مع الحركة فإنها ستنحاز إلى جانب الأتراك، ولو صح أن الأتراك سيلعبون بما لديهم من أوراق بمهارة فإن الحركة ستصبح سدًا منيعًا في وجه الحلفاء.

ونتيجة لما تقدم فهناك خطر وشيك وهو أن ينجح الألمان وتركية الفتاة في تحقيق محاولتهم الدؤبة منذ أمد بعيد ألا وهي التعاون العسكري مع العالم الإسلامي بأسره في حرب مقدسة ضد الحلفاء.

وانطلاقًا من الاعتبارات سالفة الذكر يجب أن نوضح للفرنسيين أن رفضهم الامتثال لرغبتنا يمكن أن تؤدي إلى تعريض كل الممتلكات البريطانية في الشرق للخطر، وبهذا يتعين تحريك جزء كبير جدًا من القوات البريطانية من فرنسة مما يضعف الحلفاء في الجبهة الفرنسية بشكل يعرضهم للخطر، كما أنه قد يعرض الفرنسيين أنفسهم لحرج وخطر عظيمين في شمال أفريقية.

ويجب أن يدرك الفرنسيون أننا قد بحثنا الموضوع بعناية وإخلاص، كما يجب عليهم أن يدركوا أنه لا يجب التغاضي عن أية فرصة – مهما كانت ضئيلة – لإلحاق الضرر بالعدو.

وحتى لو كانت افتراضاتنا غير صحيحة على حد زعم المندوب الفرنسي، فإن الفرنسيين لن يعانوا من أية نقائص، باستثناء ما يمكن أن يكون حساسًا، في تقديمهم للعروض المقترحة طالما كانت هذه العروض مشروطة بما يقوم به العرب ضد الأتراك.

٦- علاوة على ذلك، قد يكون من الأفضل، في حالة فشل الوسائل الأخرى، أن نوضح للفرنسيين أننا لأنفسنا حق إعادة النظر تمامًا في المشكلة السورية برمتها، لأننا نعتقد أن رفضهم النظر في مقترحاتنا بعين العطف سيؤدي إلى اتحاد العرب والسوريين ضد الحلفاء وسيترتب على ذلك أن نعاني من وطأة ذلك في مصر في المقام الأول).

لقد كان مكماهون يدفع باتجاه تعزيز موقف الشريف حسين وتطمينه ودعم الاتجاه القومي العربي وتحقيق تطلعاته تحت النفوذ البريطاني والفرنسي، إذ قيام أي دولة عربية سيقيمها الحلفاء ستكون أقل كثيرًا في خطورتها من الخلافة العثمانية، وأن كسب العرب إلى جوار الحلفاء أهم من كل ما سواه إذا مصير الحرب العالمية الأولى مرتبط بالموقف العربي؛ كما جاء في رسالته [1] إلى الخارجية البريطانية في نوفمبر ١٩١٥م؛ وفيها:

من السر هـ.مكماهون – الرملة إلى وزارة الخارجية – لندن ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

(ستكونون الآن قد تسلمتم النص الكامل لرسالة الشريف.

وهي مرضية إذ تعرب عن رغبة في التفاهم المتبادل على أسس معقولة. وهي تهيئ أيضًا فرصة لتحقيق رغبات حكومة الهند فيما يتعلق بالعراق عن طريق شيء من التغيير في الصيغة، ولكنني لا استطيع شخصيًا أن أفكر في أية صيغة لهذا الموضوع أكثر ملائمة للمصالح الهندية من تلك التي وردت في رسالتي السابقة، بدون إثارة شكوك العرب.

أعتقد أن انتقاد حكومة الهند ووزير الهند يغفل الأهمية العظمى جدًا التي يعلقها العرب على بغداد والعراق لأسبابهم التاريخية والدينية والاقتصادية. وليس من الممكن أبدًا الوصول إلى أي تفاهم عام مع العرب بدون شيء من الاعتراف بأن العراق هو نظريًا جزء من بلاد العرب الأصلية.

أما بخصوص شخصية الشريف الهزيلة أو نزعته الودية نحو الأتراك فإنني لا أجد تأييدًا لذلك هنا أو في السودان أو بين سائر العرب الذين لنا صلة بهم، ولا في موقف الحكومة العثمانية نحوه. كل شيء يتجه إلى إثبات كونه ذا أهمية مسيطرة، بموقعه وسلالته وشخصيته، ليكون نقطة التجمع المركزية الممكنة الوحيدة للقضية العربية ومضادًّا للأتراك بدرجة تجعله في خطر شخصي عظيم في أياديهم.

وعلينا أن نتذكر، مرة أخرى، أن الحركة العربية الحاضرة، قائمة على أسس قومية أكثر من الأسس الدينية وتختلف كثيرًا عن حركة الجامعة الإسلامية التي تأنف الجماعة العربية من العطف عليها.

وفي العراق شيعة عرب كثيرون، ولكن هناك أيضًا عربًا مسيحيين كثيرين في الغرب، إن أيًا من هاتين الحقيقتين لا تمنع في نظري الاتفاق العام على الأسس المقترحة كل قسم من الإمبراطورية العربية سوف يتطلب شكلًا من الإدارة مختلفًا نوعًا ما ليلائم أحواله المحلية، وهذا وحده حسبما أرى سوف يؤخر بصورة كافية أو يمنع خلق دول عربية مستقلة متحدة وذلك ما تخشاه الهند على ما يظهر.

(١) الوثائق ٦٢٤/١ - ٦٢٧. (٢٩٩) (181834) FO 371/2486

وحتى مثل هذه الدولة العربية التي تؤسس وتراقب تحت رعاية دول الحلفاء ستشكل خطرًا أقل كثيرًا من إحياء الإمبراطورية العثمانية المعادية حيث يخضع العرب للأتراك، والأتراك لحزب الاتحاد والترقي، والحزب يخضع للألمان، وذلك احتمال لا يمكن اعتباره غير ممكن إذا وجدت نهاية الحرب تركية تمتلك جيشًا غير مغلوب في سورية وشمال بلاد الرافدين. وبخصوص الاعتراضات على الحركة العربية التي تثار في أوساط أخرى فإنني أعتقد أن من الصواب تنبيه حكومة صاحب الجلالة إلى أن الألمان وأعضاء "تركية الفتاة" يحاولون بلا ريب ممارسة بعض التأثيرات غير المباشرة. فالمصالح المالية الفرنسية والإسلام في الهند استخدم كلاهما في المناورة لدى إعادة الاستيلاء على أدرنة، وعلينا أن نتوقع حدوث هذا التأثير مرة أخرى في هذا الصدد.

رسالة الشريف تتطلب جوابًا، وآسف للتأخير الذي سببه غيابي في عرض المقترحات.

وحين أقوم بذلك الآن تواجهني صعوبة عظيمة تكتنف معاملتنا للقضية العربية في حالة التمسك بسياسة الانتظار في مصر للتقدم المهدّد به من جانب الأتراك والألمان. إن هذه السياسة سوف تعرض للخطر أية محاولة لضمان التعاون العربي، ويظهر أن من الطيش حثّ العرب على نشاط سابق للأوان يؤدي، من جراء عدم تأييدنا والخوف من انتقام العرب، إلى التعجيل في صرفهم النظر عن قضيتنا (في هذا الصدد أيضًا راجع آراء السردار كما هي مشروحة في برقيتي المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر).

لكن الحالة الخطيرة التي تجابهنا الآن في مصر وبلاد الرافدين تجعل تنفير المساعدة العربية ضد الأتراك مسألة ذات أهمية شديدة. وعلينا أن نبذل قصارى جهودنا للحصول على تعاطف الشعب العربي ومساعدته، حتى ولو كانت سلبية.

لإدراك الغرض السابق ذكره أقترح إجابة الشريف على الأسس التالية:

١ - الاعتراف باستثنائه أضنة ومرسين من الخطة العربية.

٢- الملاحظة بسرور لتأكيده (باستعمال نفس كلماته) بأن العرب عازمون على العمل وفقًا لسوابق عمر والخلفاء الراشدين التي تضمن حقوق وامتيازات المسلمين والمسيحيين على السواء.

٣- الموافقة، مع استثناء البقعة حوالي مرعش وعينتاب، على أن ولايتي بيروت وحلب يسكنهما العرب، ولكن في هاتين الولايتين كما في غيرهما في سورية توجد لحليفتنا فرنسة مصالح مهمة، فيكون من الضروري للمحافظة عليها إجراء بعض الترتيبات الخاصة. ولما كانت هذه من شأن الحكومة الفرنسية فإننا لا نستطيع أن نقول الآن أكثر من التأكيد للشريف رغبتنا القوية بأن يتم التوصل إلى تسوية مرضية.

(يستحسن الآن ذكر تصريح موجز ونهائي إذا أمكن حمل الحكومة الفرنسية على الموافقة).

٤- فيما يتعلق بولايتي البصرة وبغداد فإن ترتيبًا مماثلًا لما يقترحه يهيئ حلًا مناسبًا، أي أن هاتين الولايتين اللتين أخذناهما من الأتراك بقوة السلاح يجب أن تبقيا تحت الإدارة البريطانية إلى أن يتم إجراء ترتيب

مرض متقابل. (قد تستطيع الحكومة الهندية أن تقترح صيغة أفضل. ولابد لي أن ألاحظ، حسبما أستطيع فهم آراء الشريف والطرف العربي، أنهم يعترفون بعدم قدرتهم على إدارة هاتين الولايتين، وهم يرتضون أن يتركوهما في أيادينا، ولكن يطلبون صيغة ترضي الشعور العربي).

والظاهر أن أكثر ما يرغبون فيه نوع من التأكيد بأننا ننظر في قضية دفع رسم بدل أو إعانة.

٥- التأكيد للشريف بأن بريطانية العظمى لا نيّة لها لعقد صلح بشروط لا تكون من بنوده الأساسية تحرير العرب من سيطرة الأتراك. (على تأكيد من هذا القبيل يعتمد الأمل الوحيد للتفاهم الناجح. وأنا أذهب حتى إلى اقتراح تأكيد أقوى مآله أن العرب إذا لعبوا دورًا صحيحًا في الحرب فإننا نتعهد بأن لا نتخلّى عنهم وان لا نعقد أي صلح الخ. كما جاء أعلاه).

٦- تقدير رغبة الشريف في الحذر والتنصل من الرغبة في حثه على القيام بعمل سريع مما يضرّ بالمشاريع العربية. ولكن في الوقت نفسه يكون عليه أن يبذل أقصى جهوده لربط الشعوب العربية بقضيتنا ومنعها من مساعدة العدو، لأن دوام الترتيب الحاضر يتوقف على نجاح الجهود وعلى الترتيبات الفعالة التي يتخذها العرب فيما بعد في صالح قضيّتنا حين يأتي الوقت المناسب.

٧- إخباره بأننا، لأجل تسهيل جهوده في قضيّتنا المشتركة، نقوم بإرسال بعض المبالغ إليه (منذ وقف إعانات الحكومة العثمانية للشريف أصبح في حاجة ماسة للمال للمحافظة على مكة والمدينة وللمحافظة على قواته. إنه من المرغوب فيه جدًا أن نساعده بسخاء واقترح تخصيص منحة قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه بأقساط حسبما تتقدم الأمور. ولأجل أن يكون المبلغ فعالًا فانه يجب أن يكون كبيرًا، والقسم الأكبر من أية أموال نعطيه إياها سيجد طريقه إلى موانئ تجارتنا نفسها).

من المستحسن إرسال الجواب بدون تأخير لا لزوم له لأن الرسول لا يزال ينتظر هنا.

معنونة إلى وزارة الخارجية، مكررة إلى الهند رقم ٧٣٦.

وقد جاء تعليق[1] حكومة الهند البريطانية على اقتراحات مكماهون على النحو التالي:

آ. هيرتزل - وزارة الهند:

(إننا نتفق مع السر هـ. مكماهون في أنه يتعين لنجاح هذه المفاوضات استعراض قوتنا التي يمكن للعرب أن يجتمعوا حولها.

وعلى الحكومتين البريطانية والفرنسية ومستشاريهما العسكريين تحديد إمكانية القيام بذلك ومكان حدوثه والكيفية التي يتم بها.

(١) الوثيقة السابقة تحت رقم FO 371/2486

وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، فإننا نشك فيما إذا كانت هناك فائدة حقيقية في مواصلة هذه المفاوضات، أما إذا كان لابد من إجراءها استكمالًا للمظاهر، فيجب أن تتسم بالغموض بقدر الإمكان فيما يختص بالتزاماتنا في المستقبل. أما فيما يختص بالفقرة رقم ٤ من تقرير مكماهون، إذا يجب أن نفضل أن لا نذهب إلى أبعد مما جاء في برقية نائب الملك يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر (والذي يجب أن ينطبق كذلك على الفقرة ٣ في تقرير مكماهون بعد إجراء التعديلات الضرورية) ولا داعي لأن يحول ذلك دون تفكير نهائي في عقد دائم أو في أي اقتراح مالي معقول يقوم لنا بيد أنه يجب أن يتوقف ذلك على مدى التعاون العربي وفعاليته.

وعلى أية حال، إن لم يعتبر ذلك كافيًا فمن المحتمل ألا يكفي أي شيء آخر سوى رقم ٤ في تقرير مكماهون.

رقم ٥ – نعم – التأكيد على أضيق نطاق.

رقم ٦– نعم – إذا لم يكن من المقرر أن يكون هناك استعراض للقوة، ولكن إذا وجد، فيجب أن تكون المساعدة العربية فورية وشاملة.

رقم ٧ – نعم –

كما يجب أن يكون واضحًا للشريف الأكبر انه عندما تحدثنا عن دعم اتفاقياتنا القائمة مع المشايخ فإننا لم نكن نشير إلى شبه الجزيرة العربية بأقل مما نشير إلى العراق، وليست لدينا نية للتدخل في الشؤون الداخلية طالما يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات بأمانة).

مشروع المملكة العربية المتحدة واحتلال بريطانيا البصرة وتهنئة ابن سعود لها:

لقد أصبح مشروع المملكة العربية المتحدة أكثر وضوحًا من ذي قبل في رسالة مكماهون الثالثة إلى الشريف حسين، وقد استخدم مصطلح (المملكة العربية المتحدة) والتي تشمل أرض العرب قبل الإسلام وهي الجزيرة العربية والشام والعراق؛ مع التأكيد على استمرار النفوذ البريطاني في العراق والنفوذ الفرنسي في الشام؛ حيث جاء فيها ما يلي[1]:

(الرسالة الثالثة)

(من مكماهون إلى الشريف حسين – القاهرة في ٨ صفر ١٣٣٣هـ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥م:

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) الوثائق ٦٣٥/١ - ٦٣٦. IOR R/15/5/25 وثيقة رقم (٣٠٦) FO 882/2

إلى صاحب الأصالة والرفعة وشرف المحتد سلالة بيت النبوة والحسب الطاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة المكرمة قبلة الإسلام والمسلمين.

وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٣هـ وسرني ما رأيت فيه من قبولكم إخراج ولايتي "مرسين وأضنه" من حدود البلاد العربية. وقد تلقيت أيضًا بمزيد السرور والرضا تأكيداتكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من السادة الخلفاء الأولين – التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها على السواء.

هذا وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعًا أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية، لأن حكومة بريطانية لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء.

أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانية العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب.

إن حكومة بريطانية العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطي كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية، ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرًا أدق وأتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التي تجري بها المفاوضات.

وإننا نستصوب تمامًا رغبتكم في اتخاذ الحذر، ولسنا نريد أن ندفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم. ولكنا في الوقت نفسه نرى من الضروري جدًا أن تبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة، وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة إلى أعدائنا بأي وجه كان، فإنه على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لإسعاف غرضنا عندما يجئ وقت العمل، تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته.

وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانية العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانية العظمى لا تنوي إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك.

هذا وعربونًا على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة، فإني مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه.

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسليمات الودية مع مراسم الإجلال والتعظيم المشمولين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم السامي ولأفراد أسرتكم المكرمة مع فائق الاحترام.

تحريرا في ٨ صفر ١٣٣٣.

المخلص نائب جلالة الملك بمصر   السير آرثر هنري مكماهون).

وقد كتب برسي كوكس برسالة[1] **إلى ابن سعود بعد احتلالهم البصرة وتهنئته لهم؛** وجاء فيها:

ترجمة رسالة إلى الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل بن سعود:

(من السر برسي كوكس مؤرخة في ٢٩ محرم ١٣٣٣ الموافق ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤م:

بعد التحيات. وصلتني رسالتكم الكريمة المؤرخة في ١٧ محرم ١٣٣٣ في ساعة سعيدة هنا في القرنة بيد صديقنا عبداللطيف بن منديل. وقد سررت بتسلمها كثيرًا وكذلك لتلقي ما أعربتم عنه من الارتياح لدى سماعكم باحتلالنا البصرة وشط العرب، ورضا السكان.

ومنذ ذلك الوقت احتلت قواتنا القرنة، والمكان في موقع مناسب للدفاع، وإلى حد معين قاتل الأتراك بمدافعهم جيدًا، ولكنهم تخلوا عن القتال في النهاية وأسر حوالي ١٢٠٠ منهم كما تم الاستيلاء على ما يزيد عن ٢٠ مدفعًا منهم.

ولا يخفي عليكم أن الحكومة البريطانية لم تكن لديها رغبة في دخول حرب ضد تركية، ولكن أعمالها العدوانية الناجمة عن دسائس المانية وتحريضاتها، كانت بدرجة لا تطاق، ولذلك لم يكن لدينا بديل آخر. ولكننا كما شرحنا لشعب البصرة والقرنة أننا في حرب مع الحكومة التركية فقط، وأننا لا نستهدف شيئًا ضد الشعب العربي أو بلاد العرب، بل أننا، على العكس من ذلك، نرغب في أن نكون أصدقاء لهم وسندًا، ونأمل أنهم تحت العلم البريطاني سيتمتعون بأقصى الحرية والعدالة فيما يتعلق بالشئون الدينية والدنيوية معًا، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الدينية يجب أن لا تساوركم أية مخاوف. ولا يخفى عليكم أن للحكومة البريطانية من الرعايا المسلمين ما يزيد عددهم عن رعايا أية حكومة منهم، وستطلع من البيان الذي أرفق لكم نسخة مطبوعة منه، أننا قد تعهدنا على الفور باحترام وحماية أماكن الحج المقدسة في كل من الحجاز والعراق).

بدء تحرك الشريف حسين للإعلان عن الثورة بعد وعود بريطانيا له:

فقد عزم الشريف بعد الوعود البريطانية ورسائل الميرغني له على المضي قدما في الثورة، كما جاء في (الرسالة الرابعة)[2] **بينه وبين مكماهون؛** وفيها:

من مكماهون إلى الشريف حسين   القاهرة في ٢٠ ربيع الأول ١٣٣٤هـ – ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦م:

(١) الوثائق (١/ ٣٧٨) مرفق (٢) IOR R/15/5/25

(٢) عن نسخة طبق الأصل للرسالة الأصلية، نشرها الأستاذ سليمان موسى "المراسلات التاريخية" ١٩١٤-١٩١٨، ص٤٩-٥٠. وانظر الوثائق ١/٦٤٢-٦٤٣.

(وبعد بمزيد السرور والرضى تلقينا كتابكم المؤرخ ٢٥ صفر ١٣٣٤هـ من يد رسولكم الأمين الذي كان على الدوام يبلغنا رسائلكم الشفوية، ونحن عالمون تمام العلم ونقدر حق التقدير البواعث التي ترشدكم في المسألة الهامة التي نحن بصددها. ولا نشك في أنكم تعملون لما فيه مصلحة الأمة العربية وأن ليس لكم غاية أخرى البتة. علمنا ما ذكرتموه بشأن ولاية بغداد وسننظر في ذلك بتمام الاهتمام بعد قهر العدو ويأتي الوقت لإنهاء المسائل السلمية. وأما ما يتعلق بالأقسام الشمالية فقد علمنا بمزيد الرضى رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه مساس المحالفة بين بريطانية العظمى وفرنسة، ولا يخفاكم أن عزمنا الثابت عدم التدخل في أي شيء مهما صغر يمنع لحصولنا في نهاية هذه الحرب على النصر التام. وفوق ذلك فإنه عند نيل النصر فإن صداقة كل من بريطانية العظمى وفرنسة ستكون أقوى وأشد متانة من ذي قبل يربطها دم الانجليزي والفرنساوي الذي أهرق ممن قتلوا جنبًا لجنب وهم يحاربون لاجل الحق والحرية. هذا وإن بلاد العرب مشتركة في الغرض النبيل الذي يتم من اتحاد قوانا واجتماع كلمتنا ونسأل أن يربطنا النجاح بصداقة دائمة تكون فيها المصلحة والسعادة للجميع وقد سرنا جدًا ما علمناه من أنكم ساعون في جذب قلوب جميع القبائل العربية للانضمام إلى غرضنا المشترك، وان تمنعوهم من إعطاء أي مساعدة لأعدائنا. ونترك لفطانتكم اختيار الفرصة المناسبة لأجل اتخاذ إجراءات أخرى جدية. ولا شك أنكم تخبروننا مع رافع كتابنا هذا عن الطريقة التي يمكننا بها مساعدتكم. وتأكدوا أن جميع مطالبكم ينظر فيها دائمًا بعين الاهتمام مع الإسراع التام في إنجازها. ولابد أنكم سمعتم أن أحمد الشريف السنوسي قد صغى لدسائس أعدائنا وبدأنا بالعداء. ولا شك أنه يحزنكم أنه أغفل لهذا الحد مصالح العرب حتى أنه رمى بنفسه في يد أعدائنا. وقد وقع الآن في سوء عمله وصادفه سوء الطالع في كل حركاته. ولنا أن ذلك يريه غلطه ويعيده إلى الصواب ويرشده إلى السلام رفقًا بأتباعه المساكين الذين قادهم إلى التهلكة. ثم إن رسولكم الأمين رافع كتابنا هذا يبلغكم جميع أخبارنا. وفي خاتمة رسالتي أقرؤك تحيتي القلبية وأهديك عاطر تسليماتي وأعبّر لك عن محبتي وإخلاصي. كما وأرفع ذلك لكل أفراد أسرة دولتكم الكريمة. جعل الله المودة والألفة والاتحاد والوفاق وحسن التفاهم ومتانة العلائق بيننا متينًا بمنه، كرمه آمين.

نائب جلالة الملك بمصر السير هنري مكماهون).

لقد كانت الخارجية البريطانية تدرك أن تشدد الشريف حسين في شروطه سيتغير بعد سقوط إسطنبول كما جاء في تقريرها على الرسالة الأولى للشريف حسين إلى مكماهون؛ حيث جاء فيها عن موقف حسين: (لعله مثل أبناء دينه في أماكن أخرى سيعدل من لهجته على إثر سقوط القسطنطينية)[1] وهو ما تحقق فعلًا فما هو إلا أن سقطت عاصمة الخلافة حتى قلبت بريطانيا للعرب وللشريف حسين ظهر المجن؛ وكان الجزاء لهم من جنس العمل؟!

لقد كانت حملة صليبية كبرى، وكان هدف بريطانيا وفرنسا وروسيا من ورائها هو تحطيم الخلافة وإضعاف العالم الإسلامي من أجل السيطرة عليه؛ بينما كان هدف الشريف حسين إقامة دولة للعرب تحت قيادته، وقد تورط القوميون العرب والقوميون الترك في خدمة هذه الحملة الصليبية، وساهموا في سقوط الخلافة والأمة

(١) الوثائق ١/٥٠٧.

أمامها؛ كما جاء في تقرير[1] الاستخبارات العسكرية البريطانيةعن أهداف كل من بريطانيا والشريف حسين من تحالفهما ضد الخلافة العثمانية؛ فقد جاء فيه:

(إن الشريف لا يعمل في مصلحة بريطانية إلا بقدر ما يخدم الأحلام المعيّنة للحزب السياسي الذي ينتمي إليه، وآماله. إن هدفه هو تأسيس خلافة لنفسه، وتحقيق استقلال الشعوب الناطقة باللغة العربية من خضوعها المزعج الحالي للشعوب الناطقة بالتركية.

وهكذا فإن أهدافه معارضة بصورة قاطعة لحزب الجامعة الإسلامية الذي هو العقبة القوية أمامه، ولحزب تركية الفتاة، الذي وإن كان أقل تهديدًا لمخططاته، فإن نشاطه يبدو مفيدًا لنا، لأنه يتماشى مع أهدافنا الآنية، وهي تفتيت "الكتلة" الإسلامية، ودحر الإمبراطورية العثمانية وتمزيقها، ولأن الدولة التي سيؤسسها لتخلف الأتراك ستكون عديمة الضرر لنا كما كانت تركية قبل أن تصبح أداة بيد الألمان.

إن العرب هم أقل استقرارًا من الأتراك، وإذا عولج أمرهم بصورة صحيحة فإنهم يبقون في حالة من الفسيفساء السياسية، مجموعة دويلات صغيرة يغار بعضها من بعض، غير قادرة على التماسك، ومع ذلك مستعدة دائمًا للتجمع ضد قوة خارجية، إن البديل لهذا يبدو السيطرة والاستعمار من قبل دولة أوربية غيرنا، مما سيصطدم حتما بمصالحنا في الشرق الأدنى.

إن فعاليات الشريف حسين كانت مفيدة لنا، فقد أوقف الإمام عن مهاجمة عدن، وهدّأ الملاّ في الصومال، وشتت خطط ابن رشيد. كما أنه رفض الدعوة إلى الجهاد، أو السماح بإعلان الجهاد رسميًا. وصدّ، ولا يزال يصدّ، النفوذ التركي في الحجاز. وحال دون جمع المتطوعين، ومنع إلصاق الأخبار المعادية لبريطانية في الأماكن العامة في مكة، ومن الواضح أن هدفه من وراء هذا كله بطبيعة الحال أن يحل هو محل الحكومة التركية في الحجاز يومًا ما، وإذا تمكنا فقط أن ندبر جعل هذا التغيير السياسي عنيفًا، فسنكون قد ألغينا خطر الإسلام، بجعله منقسمًا على نفسه، في داخله. وعندئذ سيكون هنالك خليفة في تركية، وخليفة في الجزيرة العربية، وسيكونان في حرب دينية، والإسلام سيكون قليل الخطر بقدر خطر البابوية حينما كان البابا يعيش في آفينون).

حرص بريطانيا على عدم قيام دولة عربية موحدة:

لقد كان الشريف يطمح إلى قيام المملكة العربية المتحدة تحت قيادته، في الوقت الذي تعمل بريطانيا فيه على قيام تنظيم عربي أقل ترابطًا وأكثر ضعفًا؛ حتى لا يهدد في المستقبل خططها الرامية إلى السيطرة على الأقاليم العربية؛ كما جاء في رسالة مكماهون[2] إلى وزير الخارجية البريطاني وفيها:

من السر هنري مكماهون - القاهرة إلى وزير الخارجية (الرقم ٢٠٤) ٢١ آذار/ مارس ١٩١٦:

(١) الوثائق ٢/١١٩-١٢٠.
(٢) الوثائق ٢/١٣٤-١٣٥.

(إن حركة عامة تشمل جميع أنحاء الجزيرة العربية لابد أن تعاني من عدم التنظيم والتماسك، وعلى الرغم من أن ذلك أمر غير مريح لنا موقتا، فإنه يجعل قيام وحدة عربية احتمالًا لأن يصبح مصدر إحراج لنا في المستقبل مما يمكن أن يكون لو كان الأمر خلاف ذلك.

ولذلك فإننا بينما لا يمكن أن نتوقع، وفيما أعتقد لن يكون من الحكمة أن يحقق تنظيمًا عربيًا محكمًا ضد الأتراك، فإننا يجب أن نحاول الحصول على مثل هذه المعونة الفعالة من جميع العناصر العربية المختلفة على قدر ما يستطيع كل منها أن يقدمه. وقد تم إنجاز الكثير في هذا الاتجاه. الشريف يقوم بالمبادرة، والإدريسي قد جذب إلى جانبنا، وابن سعود وقع معاهدة.

يبقى الآن تجنيد التأييد الفعال لقسم آخر – وهو العنصر العربي في الجيش التركي. لم يغامر الأتراك لحد الآن بإرسال كثير من القوات العربية إلى خط النار وإن القسم الأعظم من خسائرهم الكبيرة خلال الحرب كانت من القوات التركية. ولذلك فقد أصبح العنصر العربي أقوى وأهم نسبيًا لنجاح تركية.

إن أفضل طريقة للاتصال به هو عن طريق الجمعية العربية في ذلك الجيش، وهي الجمعية التي يمارس فيها عزيز عليّ المصري والفاروقي نفوذًا، وقاما حتى الآن بكثير من العمل.

إن ابن الشريف يحاول أن يكسب العنصر العربي في الجيش التركي في الغرب، وعلينا أن نوجه جهودنا نحو الجيش العراقي حيث هنالك أشد الحاجة إلى مساعدات متفرقة.

ويبدو من الحكمة الآن إرسال المصري والفاروقي إلى العراق لإجراء اتصال بالجيش وإنني أوصي بهذا.

وإنهما مع ذلك يطلبان لنفسهما وللعنصر العسكري العربي الذي سيتصلان به ضربًا من الضمان المؤكد بشأن سياسة بريطانية تجاه البلاد العربية. إنهما يعتبران هذا أمرًا أساسيًا لنجاح أية محاولة لكسب العنصر العربي في الجيش.

إنهما سيقنعان، بدرجة كافية، بالتأكيدات التي سبق أن أعطيت للشريف.

إنهما في الوقت الحاضر يميلان، فيما يتعلق بالعراق، إلى المطالبة بأقل مما كان مقبولًا في السابق، وإنني أعزو هذا إلى الاتصالات الروسية).

رصد بريطانيا للرأي العام العربي والإسلامي تجاه الثورة والحرب:

وقد بدأت بريطانيا برصد الرأي العام الإسلامي خاصة في الجزيرة والخليج العربي حول الموقف من سقوط الخلافة العثمانية؛ كما جاء في كتاب[1] الكابتن لورنس إلى المندوب السامي في القاهرة؛ وفيه:

من الكابتن لورنس – البصرة إلى المندوب السامي – القاهرة الرقم ٣ التاريخ نيسان/ إبريل ١٩١٦:

(١) الوثائق ١٤٢/٢. (٢٨)

(المقتبس التالي من رسالة لشكسبير من الرياض بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ إلى كوكس:

"إذا كان السلطان في تركية سيزول، فالخلافة ستؤول، باتفاق المسلمين عامة، إلى أسرة النبي التي يمثلها في الوقت الحاضر شريف مكة. وفي هذه الحالة فإنه سينال تأييد ابن سعود".

إنني كنت أتصل بالحزب العربي في البصرة، وهو يتألف من حوالي ١٢ شخصًا، وفي السابق كان يتألف من السيد طالب وبعض الأتباع.

أما سائر أهالي البصرة فهم إما من نجد ولا يهمهم غير أمر وسط الجزيرة العربية، ويجب تصنيفهم سياسيًا مع الجزيرة العربية، أو من الفلاحين الذين تهمهم النخيل، أو من الفرس. وليس هنالك شعور عربي، والمكان بالنسبة لنا عديم الأهمية. وهذا يفسر جزئيًا ما يقيد كوكس. إنه، مع ذلك، يعترف أن بغداد تقف في وضع مختلف، ولا يجب أن ندخلها إلا بعد الصول إلى قرار بشأن السياسة التي ستتبع).

تزويد بريطانيا الشريف حسين بما يحتاجه للثورة:

لقد كتب الشريف حسين إلى مكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة؛ يؤكد له عزمه على المضي فيما تم الاتفاق عليه مع بريطانيا بخصوص إعلان الثورة العربية ضد الخلافة العثمانية، ويطلب منه ضرورة إرسال كل ما يحتاج من مساعدات عسكرية ومالية وتموينية، ويؤكد له ضرورة المحافظة على السرية[1] في الدعم حتى لا يستثير ذلك سخط العالم الإسلامي، وقد رد عليه مكماهون برسالة[2]؛ جاء فيها:

(يسرني أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم، وأن كل شيء رغبتم الإسراع فيه وفي إرساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا. والأشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورسودان تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وإبلاغنا إياها بصورة رسمية (كما ذكرتم) وبالمواقع التي يقتضي سوقها إليها والوسائط التي يكونون حاملين الوثائق بتسليمها إياهم.

إن كل التعليمات التي وردت في محرركم قد أعلمنا بها محافظ بورسودان وهو سيجريها حسب رغبتكم. وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لإرسال رسولكم حامل خطابكم الأخير إلى جزان حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله أن يكللها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلى بورسودان وبعدها يصلكم بحراسة الله ليقص على مسامع دولتكم نتيجة عمله.

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحًا لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم، ألا وهو أنه يوجد بعض المراكز أو النقط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال إنهم يجاهرون بالعداء لنا والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر، وعليه نرى أن من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم. ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية

(١) الوثائق ١٣٤/٢.
(٢) الوثائق ١٣٠/٢-١٣١.

انه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الأتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات، لأننا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية.

وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بلغكم خبرًا مكذوبًا عن الأسباب التي تضطرنا إلى أي عمل من هذا القبيل. وقد بلغنا إشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم في أعمال السفن ليبثوا بها الألغام في البحر الأحمر ولإلحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر. إنّا نرجوكم سرعة إخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم.

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للأتراك عددًا عظيمًا من الجمال، وقد أرسلت إلى دمشق الشام، ونأمل أن تستعملوا كل ما لكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك، وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها، ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة.

وقد يسرني أن أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد أحمد السنوسي وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك قد ابتدأوا يعرفون خطأهم وهم يأتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد إليهم. وقد والحمد لله هزمنا القوات التي جمعها هؤلاء الدساسون ضدنا، وقد أخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم.

وأن لسقوط ارضروم من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز تأثير عظيم، وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي نعمل له وإياكم.

ونسأل الله عز وجلّ أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح وأن يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج.

وفي الختام، أقدم لدولتكم ولكامل أفراد أسرتكم الشريفة عظيم الاحترامات وكامل ضروب المودة والإخلاص مع المحبة التي لا يزعزعها كر العصور ومرور الأيام.

تحريرا في ٦ جماد الأولى ١٣٣٤ الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

كتبه المخلص السير آرثر هنري مكماهون نائب جلالة الملك بمصر).

محاصرة بريطانيا لسواحل الحجاز على البحر الأحمر لبدء الثورة:

فقد طلب الشريف حسين بتاريخ ١٨ إبريل سنة ١٩١٦م (١٤ جمادى الآخرة ١٣٣٤هـ) من مكماهون محاصرة جدة وسواحل البحر الأحمر، ومنع كافة المؤن والذخائر من الوصول إلى الجيش العثماني؛ ليقوم بإعلان الثورة.[1]

(١) الوثائق ١٤٧/٢.

كما دعا الشريف في رسالة أخرى[١] إلى ضرورة احتلال البريطانيين للخط الحديدي للقطار الرابطين بين استانبول وسوريا؛ كما أكّد أنه سيقطع طريق قطار الحجاز وسيقوم بتخريبه؛ ليسهل للجيش البريطاني بعد ذلك احتلال بغداد، وليسهل للجيش الروسي احتلال آذربيجان؟!

كما دعا الشريف مكماهون إلى ضرورة الإنفاق على القبائل العربية بسخاء، إذا أراد البريطانيون منها الوقوف بجانبهم؛ خاصة قبائل عنزة بقيادة ابن شعلان والتي تسيطر على شمال الجزيرة العربية وصحراء سوريا.[٢]

وقد أكد مكماهون لحكومته على ضرورة الإنفاق بسخاء على العشائر العربية لضمان ولائها في الحرب.[٣]

وقد استجاب مكماهون لطلب الشريف حسين محاصرة الحجاز والبحر الأحمر وأعدّ بيانًا ليذاع على العرب يبرر فيه أسباب الحصار؛ كما في برقيته[٤] للشريف حسين التي جاء فيها:

(من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن التاريخ ٢ أيار/ مايو ١٩١٦

الرقم: ٣٢٣ برقيتكم رقم ٣٤١.

محاصرة ساحل الجزيرة العربية داخل دائرة النفوذ:

"إن أعمال الدورية في البحر الأحمر سترفع إلى قوتها القصوى في ١٥ أيار/ مايو. وفي هذه الأثناء سيمنع إبحار جميع المراكب الشراعية من مصر والسودان وستتخذ البحرية الإجراءات التحضيرية، وذلك بحراسة مياه البحار، وإرجاع المراكب الشراعية على أعقابها، وكذلك نشر الأنباء بصورة عامة. ولن يتخذ أي إجراء عقابي قبل ١٥ أيار/ مايو. وقد قررت عدم نشر إعلان، ولكنني سأذيع نبأ الحصار على الأسس التالية: تبدأ:

من المعروف جيدًا أن بريطانيا العظمى كانت دومًا صديقًا ومؤيدًا للإسلام، فقبل ما يقارب من عام أقدمت، بدافع من العطف على معاناة الناس وكدليل على صداقتها للعرب، على رفع قيود الحصار، وسمحت بحرية توريد المؤن إلى جدة والحجاز آملةً أن يؤكد العرب حفظ هذا الطعام لإعالة أنفسهم وعوائلهم فقط، إلا أن بريطانيا العظمى إذ تدرك خطر وقوع هذه المؤن في أيد غير صديقة، لاحظت للأسف أن المؤن المقصودة للعرب فقط قد ذهبت لخدمة العدو بشكل كبير. وعليه، الآن، وبغية حماية مصالحها الخاصة وإفشال مخططات أولئك الذين لا يفكرون إلا بتعظيم أنفسهم ويعملون خلافًا لمبادئ العرب الخيرين والدين الإسلامي، فقد قررت حكومة صاحب الجلالة تحريم دخول جميع التجهيزات أيًا كان نوعها إلى الحجاز عن طريق البحر من عدن والسودان أو أماكن أخرى وعدم السماح كذلك بأي تعامل تجاري ساحليّ من وإلى الشمال أو الجنوب.

(١) الوثائق ٢/١٤٨.
(٢) الوثائق ٢/١٤٩.
(٣) الوثائق ٢/١٤٦.
(٤) الوثائق ٢/١٨٦ - ١٨٧. رقم (٤٧) FO 371/2768

إن هذا الأمر لن يبدأ تنفيذه قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩١٦، وذلك من أجل إتاحة الوقت لجميع المراكب الشراعية للعودة إلى أماكنها الأصلية وإنه لن يخفف بعد ذلك الوقت إلى حين تأكد الحكومة من أن المواد الغذائية لن تؤخذ من جانب العدو. وعليه يجب على مالكي المراكب الشراعية أن يعلموا أن مراكبهم ستتم مصادرتها أو إغراقها في حالة إبحارها بعد ذلك التاريخ. إن صداقة بريطانية العظمى للعرب لم تنته بفعل هذا الإجراء وعلى العرب إلقاء اللوم على عاتق أولئك الذين يستحقونه بحق".

تنتهي نهاية آيار – معنونة إلى وزارة الخارجية – أرسلت إلى الهند وعدن برقم ٣٢٣).

كما بعث ماكماهون كتابا[١] آخر بعد أيام يؤكد إرسال الأسلحة والذخائر التي تحتاجها الثورة – ويبرر المذابح التي اقترفتها الجيوش الروسية في شمال الولايات العثمانية؛ حيث كانت طرفا في اتفاقية سايكس بيكو قبل هزيمتها وانسحابها منها بعد الثورة البلشفية سنة ١٩١٧م – جاء فيه :

(من السر هنري مكماهون إلى الشريف حسين القاهرة ٦ رجب ١٣٣٤ هـ – ٨ أيار ١٩١٦م:

بعدما يليق بدولتكم من مراسم التبجيل والاحترام، وأعرض أزكى التحيات لذاكرة المقام وعاطر التسليم ولشرح عوامل الإخلاص وحسن العلائق الودية.

أبدي أن الأسلحة والذخائر والمؤن التي وعدنا بها في كتابنا المؤرخ ١ أيار/ مايو ١٩١٦ هي الآن بعهدة حاكم بورت سودان وتحت أمر دولتكم تسلم حالًا لمن ترسلونه في هذا الغرض. وبناء على طلب دولتكم قد أصدرنا الأوامر إلى سفننا الحربية في البحر الأحمر بأن تحاصر بكل دقة شواطئ اليمن ما عدا موانئ السيد الإدريسي. وكذلك بمنع المصادرات وعلى الأخص إلى جدة، ولنا الأمل أن هذا يوصل إلى النتيجة الحسنة المرغوبة التي تتوقعونها دولتكم. ونحن نذيع الأسباب التي اقترحتموها لهذا العمل ونعتمد على دولتكم في بيان تلك الأسباب لأهل البلاد. وأما بخصوص شكواكم من سلوك الروس في جهات الشمال، فحقيقة الأمر أن الروس لا يقدمون على الفظائع، ولا يصرحون لجنودهم بالقيام بها).

كما كتب مكماهون بتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٩١٦م تقريرًا مطولًا عن القضية العربية موجهًا لوزير الخارجية البريطانية؛ يكشف أبعاد السياسة البريطانية وطبيعة تعهداتها للعرب، وأن الغموض الذي طرأ عليها كان مقصودًا؛ للمحافظة على كسب العرب إلى صف الحلفاء في فترة الحرب فقط دون إعطائهم أي ضمانات حقيقية في المستقبل؛ إذ كانت بريطانيا قد اتفقت مع فرنسا وروسيا على تقاسم المنطقة كلها، وقد جاء في التقرير المذكور[٢] ما يلي:

(من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى السر ادوارد غري – وزير الخارجية التاريخ ١٩ نيسان/ إبريل ١٩١٦:

(١)الوثائق ١٨٧/٢ (٤٨) FO 882/19 النص العربي الذي أرسل إلى الشريف حسين كما نقله الأستاذ سليمان موسى عن أوراق الأمير زيد (المراسلات التاريخية، ١٩١٤ - ١٩١٨، ص ٧٠-٧١).

(٢) الوثائق ١٥٠/٢-١٥٧. (٣٢) (80305) FO 371/2768

الرقم ٨٣ (سري)

سيدي:

أتشرف بأن أقدم مذكرة أعدها المكتب العربي حول "القضية العربية" من حيث علاقتها بشريف مكة والأطراف الأخرى.

والمؤمل أن تكون هذه المذكرة مفيدة في شرح الوضع الذي نجد أنفسنا فيه اليوم تجاه الأطراف العربية . وإذا قرئت على ضوء الأوراق التي اعتزم إرسالها بالبريد القادم حول موضوع تلك الجماعات التركية الخالصة التي هي الآن معارضة لنظام حكم الاتحاد والترقي، فإنها ستساعد في التوصل إلى تقييم للوضع الحالي والموقف الذي ينبغي أن نتخذه في المستقبل، على ضوء العلاقات القائمة الآن بين الجهات المختلفة المعنية بمصير الإمبراطورية العثمانية.

ومن المؤمل أيضًا، أن يتضح من التصريحات أن الإلحاح الزائد على أي برنامج معين للحل النهائي، وأكثر من ذلك، الإفصاح للعرب قبل الأوان بمثل هذا البرنامج، قد يكون له أثر ضار بالوضع الحالي من الهدوء النسبي الذي يسود القضية الآن، وكذلك بالمصالح المشتركة للحلفاء.

ويجب أن يلاحظ أنه لم تعط لأي من الأطراف العربية ضمانات يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى أوضاع محرجة بيننا وبين الحلفاء، أو بيننا وبين العرب. وتقديرًا منا بأن المرحلة الحالية للعمليات العسكرية في الإمبراطورية العثمانية هي عابرة، ولكنها فيما يظهر تميل لصالحنا يومًا بعد يوم، فقد بذلنا كل محاولة لتفادي التزامات معينة للمستقبل، وبالنتيجة فانه كلما تأجل البرنامج النهائي، ازداد موقفنا في المفاوضات قوة، كما أن موقف الأطراف الأخرى، من تركية وعربية، سيكون معقولًا أكثر تجاه وجهات نظرنا).

(تقرير[1] عن القضية العربية :

افتتحت المفاوضات مع شريف مكة بكتاب من الأخير إلى مستر ستورز بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥.

واتخذ الشريف في كتابه هذا، موقف المتحدث باسم "الأمة العربية" وذكر أسبابًا جغرافية واقتصادية وعاطفية لطلبه المقدم إلينا في البداية، طالبًا إلى بريطانية العظمى تأييد استقلال جميع الأراضي العربي، باستثناء عدن، ضمن حدود محددة معينة، والموافقة على خلافة عربية. وتلت ذلك مقترحات حول منح بريطانية العظمى أفضلية اقتصادية في المنطقة العربية المحررة، عند تحريرها وإنشائها، وتبادل المساعدات خلال خطوات تحقيق الاستقلال، والتزامها بموقف حيادي إزاء الطرف الآخر في حالة قيامه بعمل عدواني، وإلغاء الامتيازات للأجانب داخل منطقة الاستقلال العربي. ولكن، يجب أن يلاحظ أنه لم يشترط أي شيء بخصوص اتحاد المنطق العربية المستقلة تحت حكم الشريف أو أي زعيم منفرد آخر (عدا ما يتعلق بنوع من الاتحاد الروحي الذي تنطوي عليه شروط الخلافة العربية) أو شكل، (أو أشكال)، الحكومة التي

(١) الوثائق ١٥٠/٢-١٥٧. (٣٣) FO 371/2768 (80305)

سيتم تبنيها في أجزاء تلك المنطقة. وما طلب إلينا تشجيعه كان ببساطة استقلال العرب من أسيادهم الحاليين: الأتراك.

إن الرد[١] الذي أرسله المندوب السامي بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٥، لم يفعل أكثر من الإعراب بشكل عام عن التعاطف والاعتراض على توسيع الحدود المقترحة باتجاه الشمال الغربي لتشمل المناطق التي تتكلم التركية من الاسكندرونة وكيليكيا الشرقية.

ولكن، وبعد الكتاب الثاني من الشريف بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر، الذي شكا فيه من الاستقبال الفاتر الذي قوبل به عرضه، رد المندوب السامي في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر طالبًا بوضوح ليس استثناء مناطق مرسين واسكندرونة فقط، بل أجزاء سورية الواقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحلب وحماه، أيضًا. وتعهد، مع إجراء هذه التعديلات وبشرط عدم الإخلال بمعاهداتنا القائمة حاليًا مع الشيوخ العرب، باعتراف بريطانية العظمى وتأييدها لاستقلال العرب في تلك الأجزاء المتفق عليها من المنطقة التي لبريطانيا العظمى فيها حرية التصرف بشكل لا يضر بمصالح حليفتها، فرنسة، وضمان عدم انتهاك حرمة الأماكن المقدسة، وتقديم جميع المساعدات الممكنة والنصائح نحو تأسيس "أكثر أنماط الحكومات ملائمة في الأراضي المختلفة" على أن تكون بريطانيا العظمى المستشار الأجنبي الوحيد، وأن يعمل مستشاروها وموظفوها فقط (إذا اقتضت الحاجة وجود أي مستشارين) بين هذه المناطق. ولكنه أبدى أيضًا تحفظًا أخيرًا بأن تبقى ولايتا بغداد والبصرة بالضرورة خاضعتين "لإجراءات خاصة من السيطرة الإدارية (البريطانية)".

أبدى الشريف في كتابه الجوابي، المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، قبوله بدون تحفظ استثناء "ولايتي مرسين وآضنه"، ولكنه لم يقبل باستثناء أي جزء من سورية. وأعرب عن رغبته في التنازل موقتًا لإدارة بريطانية عن "المناطق التي تحتلها الآن قوات بريطانية" في العراق، مقابل بعض التعويضات المالية، وبدون الإجحاف بحقوق أي من الطرفين المتعاقدين. وتعهد، إضافة إلى ذلك، باحترام معاهداتنا القائمة حاليًا مع الشيوخ العرب، إذا تعهدنا نحن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعرب، واشترط كذلك تعهدنا من جانبنا، بعدم عقد صلح دائم مع أعدائنا الحاليين بدون تأمين استقلال العرب.

وفي رده المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، أعطى المندوب السامي، بعبارات مدروسة بعناية، التعهدات المرغوب فيها بخصوص شروط السلام، وإشعاره بتسلم موافقة الشريف بخصوص مسألة مرسين - آضنه، وأجل البحث أكثر في كل المسائل المتعلقة بسورية مراعاة لفرنسة، ونوه كذلك أن مصالح بريطانيا العظمى في ولاية بغداد تقتضي تأمينات جيدة بأن أية حكومة تتمتع بالحكم الذاتي يتم تأسيسُها هناك يجب أن تكون "مستقرة وصديقة" ويجب تأجيل النظر في هذه المسألة في الوقت الحاضر. وحذر

(١) إن هذا الخطاب وجميع الاتصالات الأخرى التي قام بها السر هنري مكماهون مع الشريف كانت بموافقة مسبقة من حكومة صاحب الجلالة. (هامش ورد في الأصل الانكليزي)

الشريف، كذلك، من أن قوة واستمرارية اتفاقيتنا بأجمعها واستمراريتها يجب أن تعتمد على طبيعة ونوعية تعاون العرب في الخطوات الفعالية حاليًا.

وفي رسالة شفوية أرسلها مع الكتاب، أعرب المندوب السامي عن رأيه بأن ترتيبًا ما بخصوص العراق الذي وضع الشريف الخطوط العريضة له قد يمكن تقديمه إلى حكومتنا عند حلول الوقت المناسب.

وفي الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ بعث الشريف برده الذي وافق فيه عل ترك الشروط المالية الدقيقة التي بموجبها سنستبقي العراق لدينا، ولكنه جدد ادعاءه بأن منطقة الاستقلال العربي يجب أن تشمل بيروت والمناطق التابعة لها.

ومنذ التاريخ الأخير، تركت المسائل المتعلقة بحدود المنطقة العربية المستقلة ودستورها جانبًا بشكل تام، وأن الاتصالات التالية تضمنت فقط إشارات إلى الوسائل والخطوات من جانب الشريف والعرب والتي تستهدف طرد الأتراك. وتعهد الشريف باتخاذ إجراءات كهذه مقابل التعهدات التي أعطيناها فعلًا بدون اشتراط ما هو أكثر. ويأمل الشريف أن يبدأ خطوته بصورة جدية في بداية شهر أيار/ مايو.

وقد يكون من المفيد، في هذه المرحلة، إبداء ما لم يوافق عليه كل من الطرفين المتعاقدين:-

١- استثناء الاسكندرونة (وهي جزء من ولاية حلب) أو أي جزء من سورية من منطقة الاستقلال العربي.

٢- الانسلاخ النهائي لأي جزء من العراق أو حتى التنازل لنا مؤقتًا عن أية منطقة، ما عدا البصرة ("المناطق التي تحتلها الآن" ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، "قوات بريطانية").

٣- السيادة العثمانية، أو أية سيادة أخرى أجنبية، على أي جزء من أجزاء المنطقة.

ونحن، من جانبنا، لم نوافق على:

١- عمل ما هو أكثر من الموافقة على خلافة عربية فيما إذا أسسها العرب بأنفسهم.

٢- الاعتراف باستقلال العرب في سورية، غربيّ خط حلب، حماه، حمص، دمشق، أو في أي جزء من المنطقة العربية التي لا نملك فيها حرية التصرف بدون الإضرار بمصالح حليفتنا، فرنسة.

٣- الاعتراف بأي زعيم سياسي منفرد في المنطقة العربية المستقلة، أو إخضاع أي زعيم عربي لآخر.

٤- تحديد أية فترة زمنية لاحتلالنا للعراق، تعريف الشروط التي بموجبه سنمسك بأي جزء منه، أو تحديد احتلالنا بولاية البصرة فقط.

٥- إلغاء الامتيازات الممنوحة للأجانب خارج حدود بلادهم.

٦- الاعتراف باستقلال، الأجزاء الناطقة بالعربية من المنطقة التي نملك فيها حرية التصرف بدون الإضرار بمصالح فرنسة. ووفقًا لهذه التحفظات غير المعرفة، فإن حدود المنطقة المذكورة يفهم أنها تمتد

شمالًا من خط الطول ٣٧ درجة، وشرقًا من الحدود الفارسية وجنوبًا من الخليج الفارسي (العربي) والمحيط الهندي وغربًا من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط إلى خط الطول ٣٣ درجة تقريبًا ووراءه إلى خط غير محدد يمتد في الداخل غرب دمشق، حمص، حماه، وحلب على أن كل ما يقع بين هذا الخط والبحر الأبيض المتوسط، هو، في كل الأحوال، محجوز بصورة منطلقة للترتيبات المستقبلية بين فرنسا والعرب.

وفي نطاق المنطقة المستقلة المذكورة أعلاه وافقنا أيضًا:

١ – عدن والمناطق التابعة لها كملكية إمبراطورية لنا.

٢ – العراق (ولايتا بغداد والبصرة) بأن يكون في جزء منه مؤجرًا لنا ويدار بواسطتنا، وفي جزء آخر خاضعًا لسيطرتنا بدرجة وطريقة معينة، وان نحتفظ بأي جزء من العراق ليس بموجب الحق الإمبراطوري، بل بموجب امتياز من العرب.

٣– مساعدة العرب في:

أ– الحصول على استقلالهم في تلك المنطقة.

ب– إنشاء وصيانة تلك الأشكال من الحكومات ذات الحكم الذاتي في مناطق مختلفة من منطقة الاستقلال، التي تناسب كل منطقة بحد ذاتها.

٤ – الموافقة على خلافة عربية، بدلًا من الخلافة العثمانية، فيما لو نجح العرب في تأسيس خلافة بشكل مرضٍ.

٥ – تقديم النصائح في إدارة المناطق العربية وإيجاد الأفراد اللازمين للمساعدة في هذا الشأن، إذا ما رغبت في ذلك حكوماتها المؤسسة، عند تشكيلها، ولكن عدا ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة بشرط عدم إخلال الحكومات المتمتعة بالحكم الذاتي بمعاهداتنا القائمة حاليًا مع الشيوخ العرب الآخرين.

وأخيرًا: يجب ملاحظة أن الشريف برغم كتابته دومًا بصفته المتحدث باسم الأمة العربية، فإنه على حد علمنا، لا يتمتع بتأييد أية منظمة للعرب عامة بما فيه الكفاية لتأمين القبول التلقائي في جميع أنحاء المنطقة العربية، أو في الجزء الأكبر منها، بالشروط التي يوافق عليها. ولا توجد منظمة كهذه وراء أي عربي على الإطلاق، وإذا أخذنا تاريخ العرب وبيئتهم الاقتصادية وشخصيتهم بنظر الاعتبار، فلا يمكن توقع وجودها. وأفضل ما يمكن قوله هو أن الشريف يتمتع، خارج أراضي المناطق التابعة له (والتي تشمل معظم أجزاء شمال غربي الجزيرة)، بنفوذ أوسع من أي حاكم عربي آخر، وأن بيته هو أكثر البيوت الحاكمة العربية، تنوّرًا، وله أعظم الموارد من شتى الأنواع وأنه الوحيد من بين كل الأمراء الذي يتمتع بمكانة روحية بدرجة أو بأخرى في أرجاء العالم الإسلامي. ولو كان لنا أن نتعاهد مع أي أمير عربي حول مستقبل الشعوب العربية، لابد لنا من تفضيل الشريف. ولكن، وفي حالة تخلف هذه الشعوب عن الوفاء بوعودها

وبشكل منظم عام، سيكون من غير المجدي التعامل معه فقط والافتراض بأننا سنكون قادرين، من خلاله، على التأثير في العرب جميعًا وإلزامهم.

ولذلك فإنه ليس من المشروع فقط، بل من المفيد أيضًا مواصلة المفاوضات مع حكام العرب الآخرين كأمير الرياض والإدريسي، أو البدء بها مع غيرهم، مثل أمير حائل أو رؤساء عشائر عنزه، أو إمام اليمن. وذلك على نفس الخطوط والمبادئ العامة التي تجري المفاوضات بموجبها مع الشريف.

وطالما كانت الأسس الرئيسية التي تقوم عليها المفاوضات هي استقلال العربي من الأتراك، وتأسيس حكومات تتمتع بالحكم الذاتي وتناسب المناطق المختلفة، فإنها لن تتناقض مع ما تقوم به مع الشريف ولا يمكن أن تعتبر من جانبه أو من جانب الآخرين إضرارًا بالقضية العربية.

وعلى الرغم من عدم اتخاذ أي إجراء ايجابي على نطاق واسع ضد العثمانيين بنتيجة مفاوضاتنا مع الشريف، فيجب أن نشير إلى أن نتيجتها السلبية مرضية كليًا. وبواسطتها وفي خلال أكثر سنوات الحرب صعوبة، لم نؤمّن فقط الحياد الودي لنفوذ إسلامي قوي جدًا، بل سببنا أيضًا احراجًا شديدًا لعدونا، وأخّرنا أو أحبطنا تحقيق خطط واسعة لإثارة العداء الإسلامي علينا، مما كان سيجعل موقفنا في الشرق مرضيًا بدرجة أقل مما هو عليه الآن.

الأحزاب العربية الأخرى:

هنالك على الأقل جماعتان عربيتان أخريان لهما مصالح في حل القضية العربية في مناطق معينة. وتسهيلًا للموضوع يمكن تسميتهما الحزب السوري والحزب العراقي.

أ) الحزب السوري:

إذا تكلمنا بصورة محددة، فهنالك فيما يتعلق بسورية عدة مدارس فكرية. ولكن آراءها ليست متضاربة بدرجة تحول دون جعل الحل التالي مقبولًا للجميع:

١- تمامية الأرض السورية، أي ولايات حلب ودمشق وبيروت و(ربما) سنجق القدس.

٢- استقلال سورية السياسي عن الإمبراطورية العثمانية.

٣- حكومة ذات حكم ذاتي مع تمثيل نسبي للقوميات والطوائف.

٤- منح امتيازات مالية وتجارية واقتصادية لدولة أو أكثر من دول الحلفاء.

٥- دول الحلفاء تضمن كل ما جاء أعلاه.

ويلاحظ أنه ليس في الحل المذكور أعلاه ما هو غير قابل للتوفيق بالضرورة مع اتفاقنا مع الشريف، في المرحلة التي وصلها الآن.

أ- طريقة تعيين رئيس الدولة المستقلة، وقوميته وديانته.

ب- أفضلية النفوذ الفرنسي أو النفوذ البريطاني.

ج- طبيعة العلاقات مع الحكومة العثمانية في المستقبل في كل الشؤون الدينوية والروحية.

وهذه النقطة الأخيرة مهمة جدًا، ولكن أفضل الوجوه لمعالجتها ستكون عند دراسة موقف الأحزاب التركية المعارضة من القضية العربية، في المذكرة التالية.

ب- الحزب العراقي:

ترغب هذه الجماعة في:

١- استقلال عرب العراق.

٢- حكومة ذات حكم ذاتي في العراق.

٣- ضمانات بريطانية للفقرتين (١) و (٢) أعلاه.

٤- منح بريطانية امتياز الأفضلية في الحقوق التجارية والاقتصادية.

٥- مساعدة من بريطانية في إدارة الحكومة ذات الحكم الذاتي في حالة طلبها.

٦- فرض الحماية البريطانية على القسم الممتد من القرنة إلى الخليج.

أن هذه الجماعة تعلم بالشروط العامة لاتفاقاتنا مع الشريف، وتوافق عليها ولا تجد في برنامجها ما يتعارض مع برنامج الشريف.

وهي تذهب إلى أن إصرارها على منح الحكم الذاتي المحلي لقسم من المنطقة العربية وبشروط خاصة معينة، لا يؤثر بأي وجه من الوجوه في قبولها ترتيبات الشريف).

أوضاع الدولة العثمانية الداخلية أثناء الحرب:

كما أعدت الاستخبارات والخارجية البريطانية تقريرًا[١] عن القضية العثمانية، والأوضاع في تركيا، والحلول المقترحة لمواجهة تطور الأحداث، وقد جاء فيه:

(القضية التركية كما تراها الأحزاب التركية المعارضة لحزب الاتحاد والترقي وحكومة تركية الحاضرة:

(١) الوثائق ١٦٦/٢ - ١٧٧. (٣٩) FO 371/2768 (87999)

ألحق بهذه المذكرة موجزًا عن شروط الصلح التي، حسبما يعتقد لسبب وجيه، تكون الأحزاب التركية المعارضة لحزب الاتحاد والترقي مستعدة الآن لبحثها.

سوف يظهر من الموجز المربوط بهذا الذي يستحق تدقيق النظر فيه أن حزب الأمير صباح الدين، الذي كان فعالًا في المعارضة منذ ابتداء الحرب، يرغب حسب الظاهر أن يخرج علنًا ويقدم منهجًا ويطلب الحصول على اعتراف به كحكومة بديلة لتلك الموجودة الآن في تركية مع سلطة للتفاوض باسم تركية (وهو كما يظنّ) في وضع يستطيع معه القيام بانقلاب في العاصمة.

إن ظهور هذا الحزب من العزلة النسبية كان له الأثر في إحياء الحزب الآخر الوحيد ذي المنزلة المهمة، وهو حزب الكولونيل صادق بك، وهذا الأخير، بالإضافة إلى وضع منهج أيضًا، قد بيّن (وهو شيء لم يكن حتى موضع تفكير في وقت ما) عزما على التعاون مع حزب الأمير صباح الدين في حركة ثورية.

البواعث على العمل التي تحرك كلا الحزبين هي نفس البواعث الواضحة، وهي:

(١) منظر ردّ فعل متزايد ضدّ حزب الاتحاد والترقي في أنحاء تركية.

(٢) سير الحوادث (وخصوصًا تقدم الروس) ووضوح قرب انهيار تركية العسكري.

(٣) بنتيجة الفقرة (٢) احتمال تمزيق أوصال الإمبراطورية العثمانية مع توقع حصول احتلال أجنبي لبعض أجزائها.

(٤) الأهمية التي اتخذتها القضية العربية الآن، وموقف الدول الحليفة إزاء هذه القضية. وهذا يدفع الأحزاب التركية إلى التقدم قبل أن يفوت الوقت بمقترحات بديلة أكثر جاذبية.

هذه هي حالة الأمور

(١) الأحزاب التركية تناشد الدول الحليفة باسم المعارضة المتحدة الراغبة في السلام والتي تدّعي أنها تتكلم باسم الحكومة التركية في الواقع وفي الاحتمال (ملاحظة: في غياب المعلومات عن تنظيماتها الداخلية، لا يمكن تقدير قيمة هذا الادعاء). (٢) حزب عربي (والمعالجة العامة للقضية في هذه المذكرة ستسمح بالكلام على الحزب العربي كمجموعة) يناشد الدول الحليفة أيضًا بمساعدتها لرفع نير العبودية عنه.

ويكون من المهم في هذا الصدد التحقيق فيما إذا كان العرب يرغبون في رفع النير التركي عنهم أو نير الاتحاديين فقط، لأن التاريخ والتجربة لا يشجعان على الاعتقاد بأن قسمًا كبيرًا من العالم الإسلامي، وفوق ذلك أصفى أقسامه، على استعداد اليوم لرهن مقدّراته بيد دول مسيحية وقطع كل الصلات مع إخوانه في الدين ما لم يكن هناك بديل آخر.

لكن يمكن الاعتراض بأن هذه النقاط لا أهمية لها وأنه لا مناسبة هناك لمنح اعتبار لأحزاب تركية خارج الحكم وخارج بلادها خصوصًا.

غير أنه يعتقد أن اتخاذ هذا الموقف معناه تجاهل الاعتبارات التالية والمهمة جدًا:

إن الدول الحليفة ليست حتى الآن في وضع لإملاء الشروط على الأتراك أو على العرب إمّا بصفة جماعية أو فردية، وحتى إذا جاز الاعتبار بأن مفاوضاتنا العربية قد بلغت مرحلة تمكننا من اتخاذ ذلك الموقف فإن تجاهل وجود الأحزاب التركية يكون معناه صرف النظر طوعًا في القضية عن العوامل ذات الأهمية لا في الوقت الحاضر فقط بل في المستقبل أيضًا. لأنه، مهما يحدث، فإنه:

(١) لا نستطيع أن نمحو تركية كلها من الخريطة.

(٢) لا نستطيع منع الأحزاب التركية التي تحاول كسب انضمام العرب لعروضها وليس لعروضنا.

(٣) ولا نستطيع أيضًا منع العرب من مقارنة هذه العروض بصورة مرضية مع معروضاتنا اليوم.

(٤) حينما تظهر الحقيقة الكاملة للاتفاق الانكليزي – الفرنسي، فهنالك احتمال بأن نواجه موقفًا عربيًا يفضل عروض الأتراك على عروضنا.

إن نظر العربي في النقطتين الثانية والثالثة قد حسب ليكون رادعًا دون أي تعاون عربي فعال، وهو تعاون ليس ضئيل الأهمية، فضلًا عن أن ثورة عربية جزئية كالتي ينوه عنها الشريف، ستكون عامل ضعف سياسي شديد وخطر عسكري عظيم للأتراك المؤيدين للألمان. وإن موقفًا عربيًا فيه مجرد حياد متعاطف معنا، له تأثير مباشر على وضعنا الهجومي في العراق، ووضعنا الدفاعي في مصر، وبالتالي على حجم الحامية التي يجب الاحتفاظ بها فيها. أما فيما يتعلق بالنقطة الرابعة فإن الإعلان السابق لأوانه لأي ترتيب مع فرنسة قد يؤدي إلى عدوان عربي فعال، تجاه حليفتنا على أي حال.

وفي هذا الخصوص ليس هناك شيء مناسب وفيه عبرة، أكثر من سير الأمور في طرابلس خلال الحرب الإيطالية التركية وما بعدها. في ذلك الوقت قام حزب تركي يعمل لمصلحة الوطنية العربية بالاتفاق مع الإيطاليين لطرد الأتراك (أي طرد حزب الاتحاد والترقي) إلى خارج طرابلس، ولم يكن منه بعد ذلك إلا مقاومة تقدم إيطالية بكل صورة وتأييد قضية الاحتفاظ بطرابلس للعرب. هذا يكفي للاعتبارات الحاضرة.

فيما يتعلق بالمستقبل حتى في حالة إجراء تسوية على أساس مقترحاتنا إلى الشريف فإن هناك احتمالًا بأنه مع احتلال أجنبي فعّال، وفي حالات كثيرة غير مستساغ، لأقسام من المنطقة العربية فإن علاقاتنا الطيبة مع العرب قد تتعرّض للخطر بتقارب بين العرب والأتراك. ولذلك فهناك مناقشات قد تجد رضا لدى الحلفاء لصالح حلّ يمكن قبوله من جانب الأحزاب التركية وفي الوقت نفسه لا يؤثر في تعهداتنا الحاضرة للشريف وتلك الأحزاب التي تعمل معه. ولا بدّ أن نتذكّر أن تلك التعهدات لا تنطبق على أي إقليم تكون فيه المصالح البريطانية غير أساسية ولا على أية أقاليم حيث قد تكون الأحزاب التركية فيها غير مستعدة للنظر في التنازل عن الادعاءات التركية.

والنقطة الحيوية في القضية هي إيجاد حلّ يقبله الأتراك فورًا ودون تحفّظ في المستقبل ويوافق عليه أيضًا الفرنسيون والروس.

وصعوبات إيجاد حلّ يتفق مع المصالح البريطانية ليست مما لا يمكن التغلب عليه بأية صورة كانت على ما يظهر، لكن مصالح فرنسة وروسية، وخصوصًا لدى معالجة القضية حسب الخطوط المقترحة من قبل السر مارك سايكس، تقيم حسب الظاهر عقبات أكثر تعقيدًا.

ليس هناك أي فريق تركي يقبل حسب المحتمل شروطًا تتضمن فقدان القسطنطينية، وأكثر ما يمكن الأمل فيه هو نوع من الترتيب تقوم روسية بموجبة باحتلال القسطنطينية على شكل مماثل لاحتلال إنكلتره لمصر قبل الحرب.

إن التصرف بسيواس كما توقعه السر مارك سايكس أيضًا عقبة كأداء. وتسليم آسيا الصغرى الأرمنية غربيّ الفرات إلى فرنسة لا يمكن أن يكون مقبولًا بصورة مفهومة، إلا إذا احتفظ فيها بالسيادة التركية تحت الحماية الفرنسية.

وعلى أي حال، مهما كانت التسوية التي تتوصل إليها دول الحلفاء فيما بينها بخصوص تركية نفسها وسورية، فإن كل الدلائل تشير إلى أن من المستحسن إبقاؤها بعيدة عن متناول الأطراف التركية والعربية في الوقت الحاضر. إن تقدم الروس في القفقاس والتطورات المرضية في الأماكن الأخرى، لا يمكن إلا أن تجعل كلا هذين الطرفين أكثر تساهلًا وأكثر اعتدالًا في مطالبها).

(مذكرة[1] عن شروط الصلح الممكنة مع تركية ومدى احتمال كون هذه الشروط مقبولة لدى:

(أ) دول الحلفاء

(ب) الأحزاب الأخرى في الإمبراطورية التركية، وتأثيرها في الالتزامات التي دخلت فيها دول الحلفاء تجاه هذه الأحزاب.

المستندات:

إن التصريحات الواردة في هذه المذكرة مستمدة من تقارير وردت من تركيا وأوربا منذ بدء المعارك من اتصالات تحريرية وشفهية مع الأحزاب السياسية في داخل تركية وخارجها خلال المدة نفسها. وحديثًا من محادثات مع أعضاء ممثلين لهذه الأحزاب.

ولذلك يمكن اعتبار هذه التصريحات جديرة بالاعتماد عمومًا ولو أنها لا تحظى بالدقة في التفاصيل أو الدقائق.

---

(١) رقم (٤٠) FO 371/2768

مذكرة[١] وضعها المكتب العربي في القاهرة في أيار/ مايو ١٩١٦:

الحركة الطورانية الجديدة في تركية:

سرّي:

هذه الحركة المثيرة للاهتمام المعروفة في تركية باسم "يني طوران"[٢] أصبحت ملحوظة في استانبول سنة ١٩١٣م. لقد استمدت أصولها من أسباب متعددة، يمكن أن يذكر بينها كتاب المسيو ليون كاهون التاريخي "مدخل إلى تاريخ آسيا: الأتراك والمغول: من الأصول إلى ١٤٠٥م" الذي أعاره القنصل الفرنسي العام في سلانيك إلى ناظم بك، السكرتير العام لجمعية الاتحاد والترقي ذي السمعة السيئة.

إن تأثير هذا الكتاب التاريخي المهم على الدكتور ناظم، وعن طريقه على عدد من الشخصيات البارزة في الفئة الحاكمة في تركية كان عظيمًا جدًا حتى أصبح من الضروري تلخيص الادعاءات المهمة التي شرحها المسيو كاهون بمهارة وعلم.

تتلخص أطروحة المسيو كاهون بما يلي:

إن الشعوب "الطورانية" – الأتراك، المغول، المانشو الخ.. بينما هي تفتقد المزايا الابتداعية والفنية، فإنها تمتلك صفات عسكرية استثنائية، ومقدرة على الحكم العسكري الاستبدادي مما هيأ لها الاستيلاء على القسم الأعظم من العالم المعروف بقيادة جنكيز خان وخلفائه (١٢١٠ – ١٢٦٠م). ثم في وقت لاحق شعرت (هذه الشعوب) بأصلها العرقي المشترك، واندفعت بطموحات وطنية أكثر منها دينية، ووطدت حكمها حتى بعد اعتناقها الدين الإسلامي ليس بالشريعة قانون النبيّ المقدس ولكن بقانون الـ"ياصاق" ("العرف")[٣] السابق للإسلام وبـ"الطغراء" أي المراسيم الإدارية التي قد تخل بأوامر الشريعة ولكن يجب أن لا تخل بقوانين الـ"ياصاقا". وقد وضع تيمورلنك التاتاري نهاية لهذه الحالة، ولو أنه كان هو نفسه تركيًا، بإحلال الشريعة محل الـ"ياصاق" في كل الأقسام الإسلامية من آسيا الطورانية التي احتلها وبزيادة قوة العلماء المسلمين ومزاياهم. وبكلمة واحدة جعل التركي الإسلامي سيدًا له بدلًا من أن يكون خادمه. وبنتيجة ذلك هبطت قوته في آسيا بسرعة وحالت قيود الدين دون تقدمه.

هذه الأطروحة للمسيو كاهون أخذها الدكتور ناظم بحماسة هو وسائر الأذهان الكثيرة المماثلة له، ونشأت في تركية حركة طورانية جديدة في نحو سنة ١٩١٠م ويفسر نموها السريع بالاعتبارات التالية:

١- أن اللغة الأدبية التركية المكتوبة بحروف عربية، وهي غير ملائمة لها، والمؤلفة من مزيج من التركية والفارسية والعربية صارت تفهم بدرجة تقل باطراد من قبل الرجل الاعتيادي الذي لم يتضلع من اللغة

---

(١) الوثائق رقم (٤١) (107967) FO 371/2778

(٢) أي "طوران الجديدة".

(٣) "ياصاق" كلمة تركية معناها "ممنوع".

الأدبية التي تطغى عليها الكلمات الأجنبية. وقد احدث هذا، بعد ثورة ١٩٠٨، ردّة فعل أدبية لصالح أسلوب تركي بسيط وأكثر "تاتارية".

٢- أن المسلمين الروس والقفقاسيين الذين قاموا بدور كبير في الثورة التركية وبعدها في استانبول، حثوا العنصر الإسلامي المتوسع القوي بين رجال "تركية الفتاة" على طلب الحصول على تعاطف مسلمي آسيا الوسطى والقفقاس وإيران الشمالية (آذربيجان) الذين كانوا إما أتراكًا أو ممن يمكن تحويلهم إلى "أتراك". وفيما عدا ذلك فإنهم ادعوا أن الأتراك العثمانيين، حتى إذا استطاعوا أن يستغلوا بنجاح مبدأ "الإسلام الشامل" فإنهم ينتهون إلى الاندماج في العرب الأكثر عددًا.

ارتأى الكثيرون من رجال تركية الفتاة وعدد غير قليل من أصدقائهم الأوربيين أن الإسلام قد مال، مسايرةً للتأثيرات والتقاليد العربية والفارسية، دع عنك اليونانية والبيزنطية، إلى تحويل الأتراك إلى عنصر إسلامي شرقي دون ثقافة خاصة به؛ ولذلك استهوتهم الحركة الطورانية الجديدة بوجه خاص.

لم تأت سنة ١٩١٢ إلا كانت الحركة في كامل نموها. وقد أصبحت أهدافها في هذا الوقت معيّنة بصورة جيدة. كانت هذه الأهداف:

١) خلق "روح وطنية تركية مستقلة عن الإسلام" [راجع Alfred Nossing في "Der Tag" نقلت مجلة Near East الصادرة بتاريخ ١٤ نيسان/ ابريل ١٩١٦].

٢) تطوير الروح العسكرية بين الأتراك.

٣) إنشاء علاقات تجارية طيبة وغيرها مع مسلمي إيران الشمالية وآسيا الروسية وروسية الجنوبية.

٤) تحرير اللغة من المصطلحات العربية والفارسية.

خططت كل هذه الأهداف لتجعل من الأتراك يفكرون بأنفسهم أولًا وكليًا كأتراك وثانيا كمسلمين.

كانت أهم أساليب الدعاية التي استعملت في تركيا خلال سنة ١٩١٢م ومنذ ذلك الحين كما يلي:-

(أ) إنشاء مدارس "طورانية جديدة" كوسيلة للتاثير في الجيل الطالع.

(ب) ترجمة مؤلفات علمية وتاريخية عديدة إلى لغة تركية مبسطة، ونشر مصنفات دعائية كثير، بضمنها رواية مشهورة "يني طوران" بقلم المطالبة بحقوق النساء خالدة خانم[1] لصالح الحقوق النسوية والحركة الطورانية الجديدة. وقد أهمل اقتراح لترجمة القران نظرًا إلى معارضة العلماء.

عهد بهذه الفعاليات إلى جمعية مهمة تعاونها الدولة ماليًا تعرف باسم "تورك أوجاغي"[2] وفروعها.

(١) وهي الكتابة المشهورة خالدة أديب (١٨٨٣ – ١٩٦٢).
(٢) "اوجاق" باللغة التركية "الموقد" ولكنها تستعمل أيضًا للكتابة عن "البيت" أو "الأسرة" إشارة إلى "الموقد" الذي يجمع شمل "الأسرة" حوله..

وأنشئت دعاية جذابة أكثر بخلق قوة كبيرة من الكشافة الأولاد الأتراك (ايزجي) تحت رعاية أنور باشا. ومنح أعضاء هذه المؤسسة تدريبًا عسكريًا يهيئهم للاستخدام في المستقبل كضباط صف. وشاراتهم وأسماؤهم الكشافية وعناوينهم تركية محضة وسابقة للعهد الإسلامي. علي ومحمد أصبحا "آق سنجر" و"تيمور طاش". و"الذئب الأبيض" (بوز قورت) الذي أولد "أوغوز" الجد الأسطوري للشعب التركي برز، على الرغم من الحظر الإسلامي، على ألوية الكشافة الذين كان يقودهم الباش بوغ (الأمير) وينظمهم الأورطه بك \ اويماق بك. وكانوا يصلون، لا لله، بل إلى "تانرى"[1]، ويلقنون أن يعتبروا كل الطورانيين إخوانًا لهم، ويصفقون، لا للخليفة أو الباديشاه، بل لـ "خاقان" الأتراك. وقد انتشرت هذه الحركة بسرعة تحت الرعاية السامية. (هؤلاء الكشافة دربهم في بادئ الأمر رجل إنكليزي اسمه بارفيت الذي سبق له تدريب الكشافة في بلجيكا، وعاش على مقربة من "ليبج"، وبعد نشوب الحرب مع ألمانيا احتفظ بعلاقات طيبة مع ضباط ألمان عديدين في استانبول. ويقال إن هذا الشخص موجود الآن في إنكلتره).

لا ضرورة للإشارة أن هذه الدعاية كانت، في الظروف الاعتيادية، مقتصرة على الأتراك والشعوب المماثلة. لكن بعض الكتّاب الأتراك أتوا بعض الأعمال الطائشة، وقد حمّستهم روح الغرور والغطرسة "للنظام التركي الجديد"، وذلك ما أخاف الوطنيين العرب. دعا جمال نوري في كتابه "حاجتنا الوطنية الجديدة" وكتاباته الأخرى إلى التتريك التدريجي للولايات العربية وتحويل الإسلام إلى "دين تركي وطني" وأحد مؤلفي الكراريس الموزعة على حساب الحكومة العثمانية في القفقاس تجاسر فكتب علنًا: "إن العرب كانوا "بلاء" علينا... أن جنديًا تركيًا منصورًا أفضل من نبيّ أي قوم آخرين".

منذ دخول تركية إلى الحرب أصبح "الطورانيون الجدد" الذي شدّ أزرهم زعماء جمعية الاتحاد والترقي أقل تحفظًا. وفي مجلة "الشرق الأدنى" في عدد ١٤ نيسان/ ابريل ترجمة لمقال الدكتور أ. نوسيغ في جريدة "درتاغ" فيه عبارات مماثلة، مثلًا عبارة "خلق روح تركية وطنية مستقلة عن الإسلام" يمكن استغلالها بفائدة من جانبنا في مكة "وحيثما يرى الإسلام دينًا عالميًا وليس مذهبًا وطنيًا لا غير") انتهى.

خطر الوحدة الإسلامية على نفوذ بريطانيا وتعرض جيوشها للهزيمة:

لقد ظل خطر (الجامعة الإسلامية) ووحدة الأمة الإسلامية والتحالف العثماني الألماني ماثلًا أمام بريطانيا ومخططاتها الاستعمارية؛ ولذا كان اهتمامها بضرب الوحدة الإسلامية وإضعاف التحالف العثماني الألماني هدفًا إستراتيجيًا لها؛ كما تؤكده المذكرة التي أعدتها الدائرة السياسية في حكومة الهند البريطانية، ومذكرة وكيل وزارة الهند البريطانية؛ حيث جاء فيهما ما يلي:[2]

(الحرب مع تركية – مذكرة أعدتها الدائرة السياسية في وزارة الهند:

(١) "تانرى" كلمة تركية معناها "اله" أو "رب"، وكانت تكتب "تاكرى" وتلفظ "تانرى".
(٢) الوثائق ١٩٧/٢ - ٢١٤. (٥٤) FO 371/2778

"لو أمكن تفكيك التحالف بين أوربا الوسطى والشرق، فإن قوة الانكليز في العالم سيمكن إنقاذها. والا، فحتى أفضل ما يمكن القول به من شروط السلام في أي مكان.... لن يعوض عن ذلك".

د. روورباك – (دويتش بوليتيك) ١١/ ٢/ ١٩١٦م صفحة ٢٩٢

أن الاستسلام في (الكوت) **[حيث استسلم الجيش البريطاني المحتل في كوت العمارة بالعراق للجيش العثماني بعد حصار من ديسمبر ١٩١٥ إلى إبريل ١٩١٦م]**، الذي أعقب إخلاء (غاليبولي) وإخفاق القوات البريطانية في تحقيق النجاح ضد الأتراك، يدل على أن من المرغوب فيه أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بدراسة أعمق لمسألة ماذا تعنيه الحرب مع تركية بالنسبة لبريطانية العظمى. إن تصريح الدكتور روورباك الموجز، أعلاه، يمثل وجهة النظر التي تلح الدائرة السياسية في وزارة الهند على الأخذ بها منذ العام الماضي وإلى الآن، وتحاول هذه المذكرة توضيح الاعتبارات التي تجعل من التحالف التركي – الألماني، وبالنتيجة سلامة الإمبراطورية العثمانية، بهذه الأهمية بالنسبة لألمانيا، كما تجعل انحلالهما مهما بالدرجة نفسها لبريطانيا العظمى.

١- بعد أن تضع الحرب أوزارها، ستزداد حاجة ألمانيا للتزوّد بالمواد الخام زيادة عظيمة، وأملها أن تجد ذلك، مهما انتهت إليه تجارتها الخارجية من مصير، في تركية الآسيوية. وعندما فتح الطريق إلى القسطنطينية، ساد تفاؤل وردي في البداية وعم الاعتقاد بأن المواد الخام هذه ستتدفق من ذلك المصدر، والآن تدرك ألمانيا أن سنوات يجب أن تمر قبل أن يصار إلى استغلال الموارد الطبيعية[1] العظيمة لتركية الآسيوية، كما أن هناك صعوبات عظيمة يجب تجاوزها أولًا. ولكن الألمان منطلقون من الآن، وبالدقة المعروفة عنهم، بدراسة هذه المشكلة. ويتم الآن تمهيد الطريق، ليس بإضفاء الطابع الألماني على تركيا فحسب (يحاول ١٨ بروفسورا ألمانيا الآن بعث الروح من جديد في جامعة القسطنطينية، وثمانية آخرون في المدرسة الثانوية العليا في استانبول) بل يتعدى ذلك إلى نشر معلومات دقيقة عن الشرق الأوسط في أنحاء المراكز التجارية الرئيسية في ألمانيا، وسعة نطاق هذه العملية توحي بأنها ليست ببعيدة عن سياسة الحكومة الألمانية.

٢- وسواء أكانت تركية الآسيوية كافية لتحل محل مصادر ألمانيا الخارجية للتجهيزات أم لا، فإن ألمانيا تعلمت من خلال التجارب المريرة أن عليها، إلى حد ما، الابقاء على مصادر تجهيزاتها بعيدة عن متناول الأسطول البريطاني .

وترى مدرسة (روورباك) أنه ليس مشروع برلين – بغداد (يشمل اختفاء الصرب والابقاء على بلغاريا ضمن التحالف الألماني) وحده فحسب، بل وجود أسطول بحري من الطراز الأول، ضروريان لتجسيد مفهوم القوة الألمانية في العالم. في حين أن مدرسة (الماء الأزرق – Blue Water)، إذا أدركت مدى خيالية هذا التصور، وخشية من أن البحار، فيما لو وجب الاختيار، ستكون الضحية في سبيل البر، ولذا فإن نظرتها

---

(١) أي: ثروات المنطقة العربية: حيث بدأ التنقيب عن النفط في العراق والخليج، واكتشفت ثرواته الهائلة مبكرا: وكانت سببا للصراع عليها.

هي أكثر تواضعًا. وتبقى مسألة أي من المدرستين ستحظى وجهة نظرها بالفوز مفتوحة للتكهنات. ولكن نظرًا للحقائق التالية:

(أ) أن قوى أخرى عديدة لها اهتمام بحرية البحار.

(ب) وأن أسطول ألمانيا في النهاية سيفشل في تبرير الآمال التي علقت عليه.

(ج) وكذلك خصوصًا أنها واحدة من بنات أفكار (هوهنزولرن)، فمن المحتمل أن تنال قسطها من عدم المصداقية التي ستجلبها حرب فاشلة على السلالة الحاكمة – ومن المعقول الحدس بأن حكومة ألمانيا ستكافح كفاحًا أشد وأطول أمدًا من أجل مشروع البر.

٣- ومهما تنتهي إليه الأمور من أحوال، فإن اعتراف ألمانيا بأن القوة البحرية البريطانية والقوة البرية الروسية لا يمكن تدميرهما، يجعلها في حاجة إلى امتلاك الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون استخدام هاتين القوتين لغير مصالحها، وتتأمل ألمانيا في أن يوفر لها عن طريق موقعها المسيطر في الشرق الاوسط، كمصدر تهديد مستمر لقناة السويس والدردنيل، ويمكن القول جدلًا أن توسيع شبكة خطوط السكك الحديد السورية إلى حدود مصر، وكذلك كونها تحت نفوذ ألمانيا، سيوفر للأخيرة فرص ممارسة الضغط المطلوب على (عصب الحياة) للإمبراطورية البريطانية كلما تطلبت ذلك الأوضاع الدبلوماسية. في حين أن موقعها الداخلي على الصعيد البري سيمكنها من الإبقاء على عدوّيها بعيدين بعضهما عن بعض.

وكتب المؤرخ المعروف البروفسور اج. ديلبروك قائلًا "يرتكز حكم بريطانيا في البقاع البعيدة من العالم بصورة أساسية على انتصارات حققتها في أجيال ماضية، وعلى الهيبة التي تنامت من جرّائها. ومن خلال إخفاقها في هذه الحرب – وخاصة التراجع في الدردنيل وبلاد ما بين النهرين (العراق) – ومن خلال تقدم القوات الروسية في بلاد فارس، ولو كان بدرجة أقل، فقد تزعزعت هيبة إنكلتره في كل مكان من آسيا وأفريقيا.

إن مركز قوة الإمبراطورية هي مصر وقناة السويس. ولو خرجت تركية (وهذا ما نتمناه، من الأزمة التي تعصف بالعالم الآن كدولة موحدة ولها مستقبل، وتمكنت أيضًا من أن توفر لنفسها خطوط سكك حديد تربط بقاعها المترامية الأطراف لكي تتمكن من تركيز مصادر قوتها العسكرية بسرعة في فلسطين وسيناء، فإن حكم بريطانيا لمصر الذي تمكنت حتى الآن من الإبقاء عليه بواسطة ٦ آلاف جندي أوربي فقط، لن يعود ذلك الحصن الحصين في أنظار الفلاحين والعالم الإسلامي بأسره. ولو خسرت قناة السويس مرة، فإن جميع الروابط التي تربط بين الأجزاء الأساسية للإمبراطورية سترتخي أيضًا..(Preussische Fahrbucher) (مايو ١٩١٦ الصفحة ٣٨٣).

٤- ولن يكون تهديد الهند من بلاد الرافدين أقل خطورة. والعمليات في تلك المنطقة ومع الانتقادات العنيفة التي لاقتها، ورغم الأخطاء التي تخللت تنفيذها في المراحل الأخيرة، كانت سليمة من حيث التخطيط. وأثبتت الأحداث – وقد ثبت ثانية وبقوة أكثر هذه المرة، عند إعارة أهمية أقل للخطر المشار إليه

أعلاه – أن احتلال ولاية البصرة بأكملها كان ضروريًا لتفادي انتشار الأعمال العدائية عبر إيران إلى أفغانستان وحدود الهند. ولم يتم حتى الآن إثبات أن الاحتفاظ بولاية البصرة ممكن وكذلك أن الهدف من وراء احتلالها يمكن تأمينه بدون احتلال بغداد أيضًا، وفي بداية الحرب الحالية كانت بلاد ما بين النهرين تحت رحمتنا. ومع ذلك، فقد اضطررنا إلى "الإغلاق" على المساعدة الروسية خمس أو ست فرق هناك، ولا نزال نعتمد على روسيا لإنقاذ الوضع في إيران. وهذه الحقائق تعتبر مقياسًا لمدى الخطر الذي سيهددنا بصورة مستمرة لو تركت تركية، بتحالف مع ألمانيا أو تحت تأثير منها، حرة في تعزيز موقعها العسكري في بغداد. والحرب القادمة ستبدأ عند أبواب الهند.

٥- الاعتباران الأخيران يقودان بصورة طبيعية إلى اعتبار خامس: فوراء الخطر العسكري في المناطق المجاورة لمصر وفي بلاد الرافدين، يكمن الخطر العام المتأتي من فكرة "الوحدة الإسلامية". فلم يكن عبثًا إعلان ولهلم الثاني **[إمبراطور ألمانيا الذي حج إلى القدس ودمشق]** في دمشق أن بإمكان ٣٠٠ مليون (تقريبًا) من المسلمين الذين يعتبرون سلطان تركية خليفة لهم، أن يجدوا دومًا في إمبراطور ألمانيا صديقًا لهم. وهناك مائة مليون مسلم من بين مجموع مسلمي العالم من الرعايا البريطانيين. وهذه الحقيقة بحد ذاتها تضفي أهمية جديدة على التحالف التركي – الألماني، وتجعل نجاة الإمبراطورية العثمانية بأي شكل من الأشكال لتصبح أداة بيد ألمانيا، مصدر إزعاج خاص لنا.

ومن المعلوم جيدًا أن الهيبة العسكرية للإسلام، كما برهنت عليه الحرب التركية – اليونانية، أسهمت بدرجة كبيرة في قيام انتفاضة المناطق الحدودية من الهند في عام ١٨٩٧ . ولم يكن حتى إعادة توجيه السياسة البريطانية كنتيجة لاكتشافنا أننا كنا (نراهن على غير الحصان الرابح) في الهند.

وقد بذل مسلمو الهند جهودًا حثيثة، أثناء الحرب التركية – الإيطالية وآخر حروب البلقان، بغية التأثير في سياسة حكومة صاحب الجلالة لصالح تركية. ولم يسمع في الحرب الحالية عن الوضع الداخلي في الهند إلا القليل، مع أن الضغط كان عظيمًا على ولاءات السكان المسلمين كما أن هذا الضغط زاد مع ازدياد أمد الحرب وإخفاق بريطانيا العظمى في تحقيق أي نجاح ضد الترك. لقد فشلت الدعوة إلى الجهاد، ويعود فشلها إلى حد كبير إلى أنها كانت سابقة لأوانها. وأن التمهيد لها لم يكن كافيًا. ولكن، وحتى قبل بدء الأعمال العدوانية من جانب الترك، كانت الخطط ترسم لتعبئة المشاعر الإسلامية في إيران وأفغانستان، مما حدا بألمانيا إلى الانقياد وراء الاعتقاد بأنها ستجد نقطة ارتكاز لها، ليس بين مسلمي الهند فحسب، بل بين الهندوس الفوضويين أيضًا. وكان لهذا الاعتقاد ما يبرره إلى حد ما، فقد دخل مسلمون وهندوس من رعايا بريطانيا إلى أفغانستان مع الفرق الألمانية، ولا زالوا يعملون ضدنا الآن في كابول. في حين أن الدعوة إلى الجهاد اقتربت من النجاح في المناطق الحدودية المتعصبة لدرجة جعلت حكومة الهند تصرف النظر عن توزيع منشور ألماني عثر عليه في شرق أفريقيا وكان واضحًا في مناهضته للإسلام، وذلك خوفًا من إشراك بريطانيا العظمى مع ألمانيا في التعرض لاستنكار عام ضد المسيحية.

إن الوضع الآن في غاية الدقة. ولكن يجب أن نتذكر دائمًا أنه على الرغم من أن إصلاحات "مورلي – منتو" حولت الرأي العام المسلم إلى قوة سياسية، ومنحت الشعور الإسلامي المشترك حافزًا عظيمًا، فلا

يزال الرأي العام غير منظم أو متجانس التكوين. والشباب المسلم في المناطق السهلية يؤمن بالوحدة الإسلامية ونشاطات رجال من أمثال (ظفر علي خان) والصحافة الإسلامية الناشئة، بصورة عامة منذ اندلاع الحرب وحتى الآن لا تدع مجالًا للشك حول حقيقة ولاءاتهم. ولكن مناطق الحدود الشمالية – الغربية تنظر إلى الأمور بمنظار مختلف. هناك، ورغم عظمة وهيبة (روم) وعمق الاعتقاد (وقد تأكد هذا، بقدر ما يتعلق الأمر ببريطانيا العظمى من خلال تجربة الحرب الراهنة) بأن تركية لن تقهر – حين تأتي المسألة إلى الجهاد يتطلع الرجال إلى "ملك المسلمين" المحلي وهو أمير أفغانستان، وليس إلى القسطنطينية البعيدة. والشباب المسلم لا يحظى بمكان ما في هذه المنطقة الأكثر أهمية، بعد. ولكن وحتى في الوقت الحاضر يقرأ الجيل الناشئ في منطقة الحدود الصحف وذوو اللحي التي خطها الشيب ممن يسيرون الدماء الشابة، آخذون بالزوال. وبعد عشرين عامًا سيوجد هنا عامل قد يكون خارج إرادة سيطرتنا كليا. ولو كانت هناك، بين حكومات العالم، دولة إسلامية قوية تجتذب نحوها حزبًا إسلاميًا منظمًا ومتجانسًا في أنحاء الهند، أو كانت هناك دولة إسلامية ضعيفة تخضع لنفوذ معاد لنا وقادرة على تعبئة الإسلامي لخدمة أغراضها الخاصة. وفي المرة القادمة لن تكون التعبئة سابقة لأوانها.

إن خطر فكرة الوحدة الإسلامية لخطر حقيقي ودائم، وعلى جميع الأطراف المشاركة في الحرب الحالية أن تواجهه، باستثناء ألمانيا، وأننا لا نستطيع التخلص منه كليًا. ولكن لدينا الفرصة الآن (إذا دفعنا بالحرب إلى نهايتها الطبيعية بالتعاون مع روسيا) لإضعافه إلى حد كبير وقطع دابره، وذلك بإضعاف الحكومة المنظمة الوحيدة الموجودة والقادرة على تصعيد فكرة الوحدة الإسلامية. وإننا إذ نشهد التقدم الذي حققته تلك الفترة في الهند خلال السنوات العشر الماضية بنتيجة النفوذ التركي، ألا يكون من الحكمة أن نفعل ذلك؟ إن ترك دولة مسلمة لها مكانتها بين حكومات العالم يعني، ببساطة، خلق بؤرة ستتمكن ألمانيا من خلالها (وهي التي ليس لديها ما تخسره) من أن تنفخ النيران لتصعيدها حينما يوافقها ذلك، أما نحن، في الهند وفي أفريقية، فسنكون أكبر الخاسرين.[1]*

ويبدو أن هذه الاعتبارات تشير إلى الاستنتاج التالي:

لا يمكن أن تكون الحرب مع تركية بالنسبة لبريطانية العظمى أمرًا ثانويًا. ومن الواضح، بطبيعة الحال، أننا لن نهزم ألمانيا بهزيمتنا لتركية، ولكن لو نجحنا في تدمير ألمانيا فإن انهيار القوة العسكرية التركية سيأتي تلقائيًا. وما ليس بهذا الوضوح هو لماذا لن يكون ذلك كافيًا بالنسبة لمقاصدنا. فبريطانية العظمى دولة آسيوية وإسلامية، وما يجعل الحرب مع تركية مختلفة نوعًا ما، وليست مجرد حلقة في سلسلة حرب عالمية، هي كوننا نشن هذه الحرب ضد قوة إسلامية أخرى على مرأى من بقية العالم الإسلامي. والأنظار في الخليج "العربي" مشدودة إلى وادي الرافدين وليس إلى أوروبا، كما سمعنا قبل أيام من (مكران). "إن عقل العربي في عينه" . وأعرب المساعد السياسي في عدن مؤخرًا عن الرأي القائل بأن مجرد هزيمة دبلوماسية لتركية لن يكون لها أثر في الجزيرة العربية. وفي أفغانستان (حيث راح نصر الله خان يسرد باجتهاد هزائم بريطانيا في

(١) *(حاشية في الوثيقة) كتب السير فالنتاين كيرول في السنة الماضية "إنني في شك هل أن الطابع الخطر للدعوة إلى الوحدة الإسلامية يدرك بدرجة كافية حتى الآن. ولو كان لها عشرة أعوام، أو عشرون عامًا، لتتوسع وتقوى نفسها، فإنني أعتقد أنها كانت ستشكل خطرًا شديدًا جدًا على قوة بريطانية. وأن كل مخطط يرمي للتعامل مع بقايا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب، يجب في رأيي، أن يدرس بعناية فائقة من وجهة النظر الخاصة تلك".

وادي الرافدين). يتطلع الناس إلى (أنور باشا) الذي يُتوقع وصوله على رأس مائتي ألف رجل تركي. وفي الهند نفسها، تشمئز الصحف المحلية من تصديق أنباء الانتصارات الروسية، إلا أنها لا تترك فرصة تمر دون إظهار الإعجاب بالأداء البطولي للقوات التركية. وبعد انتهاء الحرب، علينا أن نتعامل مع هؤلاء الناس والعيش معهم وفق شروط السيادة المعنونة. كما يتوجب علينا حكم الهند نفسها – حيث توجد، إضافةٍ إلى مشكلة الإسلام، حقيقة يجب وضعها في الحسبان، وهي أن المتعلمين الهندوس رغم أنهم رموا بثقلهم إلى جانبنا، ليسوا بكارهين لرؤية كبرياء بريطانيا وقد تصدعت على يد قوة آسيوية – ناهيك عن إقناع شعوب الهند بأن حقنة من الرجال البيض لا تزال قادرة على السيطرة عليها، وهذه مهمة زادت مشقة القيام بها بعد الاطراء الذي لاقاه الجنود الهنود في فرنسا من كل حدب وصوب. وفي المناطق المتاخمة للهند، حيث عانت هيبة بريطانيا العسكرية من سلسلة من الانتكاسات في السنوات العشر التي سبقت الحرب، يجب علينا إعادة اعتبارها.

ولأجل إعادة النظام إلى مناطق الحدود **[بين الهند وأفغانستان]**، والاحتفاظ بعلاقات مقبولة مع أفغانستان، ومجابهة متطلبات الحياة اليومية في إيران، والإبقاء على الأوضاع مستتبة في الخليج، والسيطرة على أولئك الحكام العرب الذين تربطنا بهم علاقات الآن، والذين أضيف إلى عددهم مؤخرًا أمير نجد المهم جدًا، وأخيرًا، ولو كان هذا ما ستؤول إليه الأمور، تنمية موارد وادي الرافدين. وفي كل هذه المناطق سيزداد شعور المسلمين بذاتهم بشدة. وسياسة حكومة صاحب الجلالة في البلاد العربية، حسب ما سارت عليه إلى الآن، ستزيد من صعوبات هذه المهمات، بدلًا من إزالتها، ما لم يتم إلحاق هزيمة ساحقة بتركية، وهزيمتها من قبلنا وليس الروس أو الفرنسيين فقط. ولذلك لأن العرب بينما هم قانعون الآن باستغلالنا لتحقيق غاياتهم الخاصة، ومن المؤكد أنهم، إذا ما تحققت لهم هذه الغايات، فسيكون موقفهم تجاه التركي المسلم، مهما شكوا منه في الماضي، أقل عداء من موقفهم تجاه المسيحي. وإذا اعتقدوا أن التركي المسلم جندي أفضل فإنهم سيستبدلونه بنا بما يرضي نفوسهم. والواقع أن سياسة تأجيج الروح القومية العربية، وبقدر ما يتعلق الأمر بشرقي الجزيرة ونجد، هي سلاح ذو حدين، ووصفته خطرة – وهو دواء حميد فقط في حالة هزيمة الترك في الميدان، وإلا فهناك احتمال دومًا بأن يولد في النهاية عداءً جديًا بيننا وبين العرب.

أن مصاعبنا لن تنتهي بذلك أيضًا. لأن علينا، في الشرق الأقصى، مجابهة طموحات ومطامع يابان عدوانية جدًا، يابان تحسب حساباتها كالآتي: – اليابانيون هزموا الروس، الروس هزموا الأتراك، الأتراك هزموا البريطانيين... هكذا إذن.. وهذا أسلوب في المحاججة لن يكون قليل الاقناع فيما لو – انتهت الحرب بدون أن تسنح للأسطول البريطاني الفرصة ليثبت تفوقه على الأسطول الألماني في القتال، والمفروض أن ذلك احتمال وارد.

ولو كان هذا التكهن صائبًا، إذن – إلا إذا أصبحنا في الخندق الأخير – لن يكون هناك طريق مختصر للسلام مع تركية. وإن الحرب مع تركية فرضت علينا بالضبط، بسبب إدراك الألمان مدى أهميتها الحيوية لنا، واننا سنواجه عواقب وخيمة لو أوليناها ونتائجها النهائية أهمية أكبر من تلك التي توليها ألمانيا لها.

ولو كان الأمر كذلك، فمن المرغوب فيه بالتأكيد، أن نستعيد ما فقدناه، ونستأنف العمليات، وبنطاق أوسع في وادي الرافدين حالما تسمح بذلك ظروف الطقس البارد، ويجب البدء بالاستعدادات لهذا الغرض دونما أي تأخير.

إن الاعتبارات العسكرية المحضة بعيدة عن اختصاص هذه الدائرة، ويمكن الإشارة أيضًا إلى أن الاعتبارات العسكرية البحتة كانت الدافع وراء إطلاق حكومة صاحب الجلالة لسياستها في إثارة العرب ضد الأتراك وإن نجاح تلك السياسة يتعرض الآن إلى الخطر من جراء إخفاقاتنا في مصر وعدن ووادي الرافدين لجعل عرض القوة العسكرية ضروريًا لغرض تحريك العرب أو تقديم الدعم لهم أثناء التحرك **[الثورة]** والنتيجة أن هناك الآن خطرًا لا يستهان به من قيام الأتراك، الذين يبدو أنهم سحقوا الحركة في سورية، بشراء العرب، وذلك بعرض الحكم الذاتي عليهم، وسنقع في مواجهة الكتلة العربية – التركية عينها التي أعلنت السلطات العسكرية أنها ستزيد بشكل عظيم من مصاعبها التي تواجهها الآن في مصر وأماكن أخرى. وعليه، لو افترضنا صواب نظرتهم، فإن هناك أسبابًا عسكرية مقنعة في طبيعتها تدعو إلى القيام بإجراءات سريعة.

وفي هذه الأثناء يجب مقاومة كل إغراءات سلام سابقة لأوانها مع تركية. وهذه الاغراءات يمكن أن تقدم بطريقتين:

أ- احتمال قيام حزب الأمير (صباح الدين)، أو حزب معارض آخر، بتقديم شروط للسلام. ومع ذلك، فيصعب تصور موافقة أي حزب تركي على التخلي عن القسطنطينية أو سورية، بشروط توافق عليها روسيا أو فرنسا، اللتين لدينا معهما التزام أعظم مما يسمح لنا بقبولها نحن. وعليه، ومن حسن الحظ، لو قدمت الآن شروط كهذه، فلا يحتمل أن تكون خطرة.

ب- الاحتمال الأكثر خطورة هو أن ألمانيا قد تعرض، عاجلًا أو آجلًا، مقترحات للسلام، والتي في الوقت الذي قد تعطي فيه الحلفاء كل ما يريدونه في أوربا، وحتى التخلي عن مبدأ (حرية البحار)، فإنها تتضمن فقط مسألة الإبقاء على سيادة الإمبراطورية العثمانية، على أن يكون ذلك مرهونًا بضمانات تتعلق بالإصلاحات الداخلية، أو حتى بدرجة من التخلي عن السلطة على غرار ما اقترح في اجتماع اللجنة الوزارية الذي كرس لبحث مستقبل تركية الآسيوية. ومن البديهي أن روسيا، من دون بقية الحلفاء، لن تقبل بهذه الشروط. ولكن تسوية مؤقتة قد يمكن إيجادها بينها وبين ألمانيا، في حين أن لهذه الشروط، بالنسبة للبقية منها، قد تحوي ظاهريًا الكثير مما هو جذاب. وستحظى بشعبية في الهند حيث يميل الرأي العام المسلم إلى إنقاذ تركية. وستتوافق هذه الشروط مع الاعتقاد الراسخ بأن الأتراك عنصر ممتاز في جوهره، وهو اعتقاد لا زال باقيًا في هذا البلد وظاهر الآن في الصحافة برغم تجارب قرون من الزمن على النقيض من ذلك. وبالنسبة لمن أنهكته الحرب، ستكون هذه الشروط بمثابة أدنى خط دفاعي. وقد يشار إلى أن اللجنة الوزارية قدمت توصيات من هذا النوع... أليس الأولى بنا القبول بها؟ ألن يكون من الصعب جدًا على بريطانيا العظمى وحدها رفضها من بين كل الدول، إذا ما فشلت لوحدها في إلحاق الهزيمة بالأتراك في الميدان؟

والإغراء هذا سيكون حاذقًا. وسيكون خارج نطاق موضوع هذه المذكرة الدخول في تمحيص ودراسة لتوصيات اللجنة والإيضاح بالتفصيل أنها لا توفر أية إجراءات وقائية على الإطلاق ضد استعادة ألمانيا موقعها السيادي في تركيا الذي به وجدت نفسها فيه في عام ١٩١٤ . وقد تمّ ذلك في مذكرة أخرى مستقلة عن هذه. ومجرد الإشارة إلى أن اللجنة الوزارية أعدت توصياتها قبل عام وتحت ظروف مختلفة تمامًا، يفي بالغرض. وأن أعضاءها اعترفوا بأنهم يبحثون عن "حل يؤمن المصالح الحيوية لبريطانيا، ويعطي تركية إمكانية ما لوجود دائم في آسيا" (الفقرة ٩٨). ولم يكونوا، على أية حال، مطالبين ببحث مسألة سابقة وهي، هل أن الوجود الدائم للإمبراطورية العثمانية يتفق مع المصالح الحيوية لبريطانية العظمى، وكذلك بحث الاعتبارات الأوسع نطاقًا، والتي تؤثر في تركية بوصفها دولة كبرى، ثم علاقات بريطانيا العظمى وألمانيا بالإسلام – والتي سلّط سير الأحداث عليها الضوء منذ انتهاء اللجنة من كتابة تقريرها، وتهدف هذه المذكرة إلى التركيز عليها – وهي مسائل لم تشغل اهتمامات اللجنة. وفي ضوء الأحداث التالية، يبدو أن هناك استنتاجًا واحدًا فقط يمكن الخروج به من ما تقدم ذكره إزاء تلك الأحداث، وهو أن الحل النهائي المرضي الوحيد لمسألة تركيا الآسيوية هو الحل الذي يشمل إما التقسيم أو التجزئة والإلحاق بدوائر نفوذ قوى مختلفة على غرار ما تم تبنيه بالفعل في الاتفاقيات الروسية – البريطانية المبرمة مؤخرًا. ولربما كان من الضروري الآن إضافة أنه لو كانت وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية متفقة مع المصالح البريطانية فإن من المستبعد اقتراحها من قبل ألمانيا بما يتفق مع مصالحها وذلك لأنها الأساس الذي بموجبه ستسعى ألمانيا (لو خسرت مستعمراتها) نحو إعادة بناء سياستها العالمية (Welt Politik).

ومهما صممنا على الورق من ضمانات، فإن كل طاقات ألمانيا ستنصب نحو الالتفاف حول هذه الضمانات وتبني السبل الكفيلة للاختراق السياسي – التجاري للأوضاع الجديدة. وتم التركيز على مشروع وسط أوروبا – (Mittel Europa) ولكن لن يغيب عن الأذهان الانتباه إلى أن فشل ألمانيا في إيجاد تلك (الكتلة) لن يقلل ماديًا من الخطر الذي يتهدد المصالح البريطانية والمتمثل في ترك الإمبراطورية العثمانية سالمة، أو متسعة الأطراف وقوية بما فيه الكفاية لتصبح هدفًا لجشع ألمانيا، أو قادرة على القيام بدور مهم في السياسة العالمية. فلم تكن هناك حاجة لوجود حلف مركزي أوربي لجعل النفوذ الألماني على تركية سائدًا في عام١٩١٤، ولا لتمكين ألمانيا في سنوات قليلة من إضعاف نتائج وثمرات السياسة البريطانية خلال قرن من الزمن، هذا بالإضافة إلى أن سياستها في تركية، خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، كان لها دور كبير في أسباب قيام الحرب الحالية. إن بإمكاننا فقط استقراء المستقبل من الماضي، ولو فشلت (الكتلة) في حالة إحراز الحلفاء نصرًا حاسمًا فلا مناص من الافتراض بأن سياسة ألمانيا ستوجه، أكثر من أي وقت مضى، نحو امتلاك موقع سيادي تجاريًا ومن ثم سياسيًا في تركية، وأن موقعًا كهذا سيصار إلى استغلاله بما لا يخدم المصالح البريطانية. ومهما كانت وجهة النظر التي ستأخذ المشكلة بموجبها بعين الاعتبار. فإن الحل الوحيد المرضي هو تصغير الإمبراطورية العثمانية لتصبح بلا كيان سياسيًا لدرجة لن يعود من مصلحة أحد التعامل معها. وهذا أمر يعود إلى المستقبل، على أية حال. وهمنا العاجل الآن، لو صحت الآراء الواردة أعلاه، يجب أن يكون إلحاق الهزيمة الساحقة بتركية في ميدان القتال، وإدارة العمليات العسكرية الفعلية، بالطبع، يجب أن تمليها الاعتبارات العسكرية، ولكن هدف هذه المذكرة يقتصر على اقتراح الإطار السياسي الذي، بقدر

ما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، من خلاله يجب أن يتم تصورها لكي لا تفسد الغاية التي تمّ من أجلها تقديم تضحيات عظيمة إلى الآن، وهذه الغاية هي تحقيق سلام دائم وآمن.

كتب الدكتور روورباك يقول "سينتصر ذلك الطرف، الذي يملك الأرضية الأخلاقية الأقوى لتقديم التضحيات في سبيل مستقبل عظيم". وتصورنا للمستقبل العظيم أقل تواضعًا من تصوره، ولا حاجة بنا لتوخّي أكثر من سلام لا يحمل في طياته بذور الحرب، ولكن من المستبعد أن نرضي بما هو أقل.

٢٥/ ٢/ ١٩١٦) انتهى.

جذور تفاهمات اتفاقية سايكس بيكو السرية لتقاسم الخلافة العثمانية:

وقد كان من المذكرات التي قدمت أيضا؛ مذكرة تكشف طبيعة التفاهم الثلاثي بين أطراف الحملة الصليبية الثلاثة: بريطانيا وفرنسا وروسيا، التي تمثل الكنائس المسيحية الثلاث: البرتستانتية والكاثوليكية والأرثوذكسية، قبل عقدها اتفاقية سايكس بيكو؛ كما جاء في مذكرة[1] لوكيل وزارة الهند ١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٦م، وفيها:

(الحرب مع تركية:

سرّي

١- قبل البحث في الآراء التي قدمها السر آرثر هيرتزل في مذكرته القديرة والمهمة، أود أن أقول كلمات قليلة في شرح توصيات اللجنة الوزارية عن تركية الآسيوية، وهي اللجنة التي كنت عضوًا فيها، والدفاع عن تلك التوصيات.

يمكن التفكير بأنها لم يبق لها الآن سوى أهمية أكاديمية إذ حلت محلها الاتفاقات الفرنسية - الروسية والانكليزية - الفرنسية حول اعتراف الدول الثلاث بدولة عربية "كبرى" أو اتحاد دول، وحصول الدول نفسها على مناطق واسعة من تركية الآسيوية. ولكن ما دامت الحرب تستمر في توازن غير مؤكد فمن الممكن دائمًا أن الظروف قد تحول دون هذه الاتفاقات وقد تمهد الطريق مرة أخرى لحلول أخرى للقضية التركية. في تلك الحالة سوف ترى أن توصيات اللجنة ستتخذ أهمية لا تعلق عليها في الوقت الحاضر، ولهذا السبب لا تكون الكلمات القليلة في تبريرها خارج الصدد.

٢- إن اللجنة الوزارية قد دعيت إلى الاجتماع في وقت كان يظن فيه أن احتلال استانبول من قبل الحلفاء قضية تستغرق أسابيع قليلة. افترضت اللجنة، أو أوعز إليها بأن تفترض، أن روسية تمنح في تلك الحالة المدينة[2] الإمبراطورية مع مضيقي البوسفور والدردنيل والأراضي القريبة منها، وأن فرصة مبكرة لعقد

(١) تحت رقم (٥٥) FO 371/2778
(٢) المقصود إستانبول.

الصلح مع الأتراك قد تتحقق. لذلك كانت أعمال للجنة تشتمل على تعيين مطالب بريطانية العظمى واقتراح خطة تكون ملائمة لتوقعات حلفائها المشروعة ويحتمل أن يُحمل الأتراك على قبولها. وقد ارتئي أن مثل تلك الخطة يجب أن ترضي المصالح الروسية في أرمينية، والمصالح الفرنسية في سورية وكيليكيا، والمصالح الإيطالية في منطقة "آداليا"، وربما المصالح اليونانية على الساحل البحري. وكلما وضعت المطالب البريطانية على درجة عليا تكون ادعاءات الحلفاء أعظم.

وكانت اللجنة في بادئ الأمر تنجذب بقوة إلى فكرة التقسيم الكامل!

إن القضاء على الإمبراطورية العثمانية وحصر السيادة التركية بمملكة صغرى في الأناضول، واستحصال الاستقلال لزعماء العشائر في جزيرة العرب، وتقسيم باقي تركية الآسيوية بين الدول الحليفة، ظهر وكأنه النهاية المناسبة لفاجعة طويلة الأمد. لكن اللجنة كلما درست التقسيم أصبحت أقل رغبة فيه. واعتراضاتها عليه والأسباب التي ارتأتها لتفضيل مشروع القضاء على المركزية تهيئ مجالًا للجنسيات المختلفة التي تتألف منها الإمبراطورية التركية، دون أن تدخل فيها مسؤوليات عسكرية، كل ذلك فل تفصيلًا في التقرير، ولا حاجة بي إلى تكراره.

إن ما أعرضه هو أن المشروع، إذا فحص بدقة، وإذا قدرت الظروف التي لا ينفذ إلا فيها حق قدرها، فإنه لا يستحق الانتقاد بأنه "لا يعطي ضمانًا من أي نوع كان ضد استعادة ألمانيا لمكانتها العالية في تركية كما كان عليه سنة ١٩١١". في هذه الظروف المفترضة يكون الوضع الذي أدى إلى السيادة الألمانية في العهد السابق للحرب قد تغير بصورة أساسية. فإن إستانبول والمضايق تكون في أيدي روسية والطريق الألماني إلى الشرق يكون مغلقًا. تكون ألمانيا منهكة وماليتها في اضطراب. وتكون تركية قد فقدت الأهمية والنفوذ اللذين منحهما إياها الموقع الممتاز لعاصمتها لمدة أربعمائة وخمسين سنة. يكون رجال تركية الفتاة والحزب الموالي لتركية قد سقطوا أو فتح المجال للسيطرة الروسية السياسية والعسكرية والسيطرة المالية الفرنسية. والترتيبات الخاصة التي مهدت في المشروع للولايات الأرمنية تكون قد جلبت هذه الولايات تحت الحماية الفورية لروسية، ومن هذا الموقف المفضّل يكون في إمكان تلك الدولة أن تمارس سيادة عسكرية على الحكومة التركية في عاصمتها الجديدة في بروسة أو قونية. هذه التحفظات ضد إحياء النفوذ الألماني لم تفصل في مسودة مشروع القضاء على المركزية الذي اقترحته اللجنة، لكنها تكون موجودة حقًا، لأنها تشكل ظروفًا يمكن من خلالها فقط فرض شروط صلح من هذا النوع على تركية. وكان أيضًا جزءًا من المشروع أن يكون تعديل امتيازات سكة حديد بغداد أحد شروط الصلح مع الدول المركزية وأن يطلب إلى الحكومة التركية بتأكيد وتنفيذ كل الامتيازات والتعهدات التي قطعتها أو دخل فيها قبل الحرب مع أي من الدول الحليفة.

٣- إن المشروع، كما سبق أن قلنا، قد حلت محله الاتفاقات المعقودة حديثًا بين فرنسة وبريطانية وروسية، ولم يقدم الآن لكي يقبل به بسبب مزاياه، ولكنه يصوّر المبدأ الواسع القائل بأن أية تسوية يتوصل إليها الحلفاء مع تركية يجب أن ينظر إليها من ناحية النتيجة العامة للحرب، والشروط الفعلية للتسوية على حد سواء. إذا كانت القضية العامة للحرب مرضية فإن شروط الصلح مع تركية التي هي دون إزالة الإمبراطورية العثمانية قد ينظر إليها مع ذلك بلا خوف. إذا حرمت تركية من إستانبول ومن موضع قدم

في أوربا أو الساحل الآسيوي من المضايق، والتي تنازلت في آسية عن سبل التقارب من أعدائها، لن تكون الدولة القوية التي عرضت نفسها فيما مضى كحامية الإسلام وصدّت المسيحية، واحتفظت بمفتاح الطريق من ثمينا إلى الشرق. إن إمبراطورية عثمانية قد تظل باقية، لكن قدرتها على الشر سوف تلجم، ولن تعود بعد ذلك نقطة التجمّع للأحلام الإسلامية في السيطرة على العالم. إن ألمانية التي تقهر في الحرب الحاضرة لن تمتلك نفس القوى كما كان في الماضي لتنظيم إمبراطورية متهافتة لأغراضها الخاصة، وستكون مواردها التي تمكنها من العمل أقل. قد يكون من الأفضل للعالم عمومًا أن تفنى الإمبراطورية التركية جذورًا وفروعًا وتوزع أقاليمها بين الحلفاء بشروط تمنح الشعوب المحلية فرصة الحياة برخاء أكثر. لكن إذا كان ذلك مما لا يمكن تحقيقه أو يفكر أنه تحيق به مخاطر وأضرار تزيد على مزاياه فإن إعادة تنظيم خريطة الشرق الأدنى على وجه أقل تطرفًا لا تكون بحكم الضرورة تهديدًا دائمًا للإمبراطورية الهندية وللدول المسيحية التي ترعى شؤون جماعات ضخمة من الرعايا المسلمين.

٤- ننتقل إلى المذكرة: إن تنبؤها بما قد يحدث إذا أنهيت الحرب بصلح يترك تركية مالكة استانبول وولاياتها الآسيوية يقبل بسرور من جانب الأساتذة الألمان إذ أنه يوافق توقعاتهم الحقة ويتضمن دون ريب عناصر صدق مهمة. لكن درجة الحقيقة تتوقف على الظروف. إن الاستنزاف النسبي لقوى الحلفاء والعدو في نهاية الحرب، وتأثير الصراع الطويل على معنويات شعوبهم، وحالة ماليتهم، وأحوالهم السياسية الداخلية، تكون كلها عوامل تقرر الأمور. وإذا كان لألمانيا، خلافًا للاحتمالات، أن تنتصر في الحرب وتسيطر بذلك على دول البلقان، وتطالب بتعويضات جسيمة، وتسحق بأقدامها أوربا مغلوبة على أمرها، فإن مطامعها آنذاك تتفاقم من جديد، وتكون عبودية تركية كاملة، وممتلكاتها الآسيوية تصبح توابع لألمانيا، والخطر على إنكلتره وإمبراطوريتها الهندية بالغًا. ولكن إذا حقق الحلفاء، كما هو المأمول، جزءًا من الأهداف المهمة التي يقصدونها على الأقل (بلجيكة وصربية عائدتين إلى وضعهما، وتحرر دول البلقان من سيطرة الدول المركزية) فإن مستقبل ألمانيا يكون مشكوكًا فيه. فالسياسات الداخلية والمالية والشعب الذي خابت آماله، تعطي حكامها مشاغل كثيرة في الداخل. قبل أن يكون في الإمكان استغلال تركية وجعلها مصدر فائدة، سوف تدعو الضرورة إلى إنفاق مبالغ جسيمة ويكون رأس المال نادرًا في ألمانيا. وحتى فيما قبل الحرب وجد المموّلون البرلينيون لسكة حديد بغداد المشروع أكبر جدًا من أكياس مالهم وكانوا راغبين كل الرغبة في استدراج رأس المال الفرنسي وحتى البريطاني. هل تستطيع ألمانيا بصلح لا يجلب تعويضات أن تتحمل العبء بدون مساعدة، ذلك ما يدعو إلى الشك. إن تعب الأتراك وتذمرهم يكون أيضًا من العوامل في أرمينية ولا أمل لهم لاستعادة قواهم في تلك المنطق. إنهم حتى إذا هم احتفظوا بإستانبول ومعظم أقاليمهم الآسيوية فإنهم يضعفون بالنسبة لروسية وربما يجدون أن القروض والإعانات من ألمانيا التي يعيش عليها حكامها الحاليون والتي تحفظ جيوشهم في الميدان، سوف تنضب. ستصبح الخزينة مفلسة، والشعب يقل عدده ويفقد أمله من جراء الخسائر وقلة المكاسب الناتجة. والحزب الموالي لألمانيا أصبح له الآن عدد كبير من الأعداء الألداء بين الأتراك، والألمان أنفسهم تزيد كراهيتهم. هذه هي الظروف التي ستجد ألمانيا وتركية نفسهما فيها إذا انتهت الحرب لصالح الحلفاء عمومًا، ولو أن التركي يترك، كحلّ وسط، في أوربا فإن من الصعب أن نرى كيف تقوم ألمانيا بتنظيم البقية الباقية من الإمبراطورية العثمانية كتهديد ضد مصر

أو الهند. إن الاحتلال العسكري لبغداد على مقياس واسع قد يهدد المصالح البريطانية في الخليج الفارسي (العربي) وجنوب غربي إيران، ويربك علاقاتنا مع الزعماء العرب، ويؤثر بصورة غير مباشرة على سلامة الهند. لكن احتلالًا دائمًا كهذا بعد استنزاف قوى الرجال والمال والموادّ الذي يعقب الحرب ليس محتملًا أبدًا. إن المقدرة التي أبداها الأتراك في مجابهة جيوشنا هناك بقوات عظيمة وحسنة التجهيز إنما هي نتيجة الدعم الألماني الباذخ. وحين يسحب هذا الدعم، كما لابد وأن يحصل تحت الضغط الاقتصادي الذي يثقل كاهل ألمانيا، لن يكون للأتراك لا من الرجال ولا من المال ما ينفقونه على الحركات العسكرية في العراق، بينما تكون واجبات الحامية في تلك المنطقة غير مشوقة حقًا للقوات السورية والأناضولية.

٥- يبقى هناك خطر الجامعة الإسلامية. يقال إنه ما دامت الإمبراطورية العثمانية قائمة في الوجود فإنها ستجتذب إليها، كبؤرة، مطامع المسلمين المدنية والدينية في أنحاء العالم، وتوحدهم ضد الدول المسيحية التي لها، لأنها ليس لها ما تفقده، بينما نحن في الهند وأفريقية نكون في مقدمة الخاسرين. إن قوة حركة الجامعة الإسلامية وحيويتها قضية مزعجة، وأنا أبحث فيها بكل تحفظ. لكن هناك سببًا للاستدلال، سواء من التاريخ الماضي للإسلام ومن حوادث الحرب الحاضرة، إن الجامعة الإسلامية كقوة محرّكة يمكن المبالغة فيها بسهولة. إن من المظاهر الواضحة في الإسلام، منذ عهود الخلفاء الأوائل، هو ضعف تماسكه وانقساماته وعداواته المذهبية. إن طائفة الشيعة التي قسمت الإسلام إلى معسكرين متعاديين منذ وفاة الرسول هي واحدة فقط، وإن كان أحسن مثال معروف لميول الدين الانقسامية. ويمكن القول بوجه عام أن في المناطق التي ساد فيها الإسلام كانت الوطنية أقوى من الجامعة الدينية، والاختلافات العرقية سببت وجود وحددت عقائد الـ١٥٠ فرقة التي يعددها الكتاب المسلمون. إن الفارسي لا يتعاطف مع التركي، والمسلم الهندي يكره العربي. والعربي من جزيرة العرب أو سورية أو طرابلس يكره التركي، ولو أنه، لأجل الاحتفاظ باستقلاله، قد يقف مؤقتًا إلى جانبه ضد دولة مهاجمة. وفي أوقات كهذا الوقت، حين تكون الأمم والممالك في بوتقة الحرب، والإمبراطورية العثمانية نفسها على المحكّ، يكون طبيعيًا أن تكون كل دولة إسلامية قلقة ومتهيّجة، وأن ارتعاشاتها يشعر بها في الطوائف الإسلامية التي تعيش في ظل الدول المسيحية. ولكن مما يدعو إلى الانتباه في العالم الإسلامي اليوم قلة الأدلة على الوحدة الدينية أو على أي شعور بالخطر الجماعي الذي قد يهدد تركية بالدمار. إن العرب والسورريين[1] يتكهنون بشأن أفضل الطرق لتحويل الوضع لصالحهم. "فالديمقراطي" الفارسي ساخط على الأجنبي لأن استقلاله الوطني وحرياته مهددة، لكنه مستمر على كره التركي. وأفكار أمير أفغانستان مركّزة على إنقاذ مملكته وأسرته. فالمسلم في كل مكان مؤيد للحلفاء وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وهو يستوحي موقفه من الوطنية أكثر مما يستوحيه من الدين. في هذه الحقيقة يوجد خير حافظ ضد الجامعة الإسلامية. إن الجهاد، أو تضافر المسلمين في أنحاء العالم، ليس أعظم في احتمال وقوعه من حملة صليبية حديثة. إن الجامعة الإسلامية، كفكرة أدبية، لها جاذبية عظيمة لمسلمين كثيرين. إنهم يبالغون في الكلام والكتابات، وبعملهم هذا يخلقون انطباعًا عن حركة صحيحة لها قوة تظافرها. لكن القوة المحرّكة لم تسفر عن نفسها حتى الآن، وليست هناك أدلة تقوم على وجودها. حتى إذا أصبحت الجامعة الإسلامية حقيقة واقعة فلا سبب يدعو إلى

(١) كذا وردت في الأصل.

الافتراض أن الحركة ضد الأوربيين التي توحي بها تقف بعيدًا عن الألمان أو تخضع نفسها لأوامرهم. في الوقت الحاضر يمكن للألماني أن يلعب بنجاح دور حامي الإسلام. لكن يكون من الغريب، إذا حاول هو أن يوجّه الحركة ويؤكد وجوده لهذا الهدف، إنه لا يجد نفسه في صراع معها. لماذا تكون ألمانيا بمنج من المصاعب التي جابهناها نحن مع الوطنيين في مصر مع خبرتنا الواسعة في فنّ إدارة الشعوب الشرقية؟ فكل دولة أوربية تؤجج نار الجامعة الإسلامية، بينما تستهدف هي نفسها السيطرة العليا على دولة إسلامية، تكون في المدى الطويل قد لعبت لعبة خطرة.

٦- إن هذه الملاحظات قائمة على أساس فرضية هي أن الحرب تنتهي بصلح، إن يكن بصورة عامة في مصلحة الحلفاء، فإنه يقل شيئًا ما عن توقعاتهم ويترك الأتراك في أوربا. وحتى في مثل تلك الحالة فالكوارث المتصورة في المذكرة يحتمل أن لا تنشأ وأنه يجب أن يحسب الحساب للتأثير على الدول المركزية وعلى تركية من حرب مستنزفة للقوى ومبدّدة للآمال. ويعترف بصراحة أن الوضع لن يكون حسب المرغوب، لكن مخاطره لا يحسن أن يبالغ فيها.

٧- إذا كان هذا الرأي صحيحًا، فإن الاندحار النهائي لألمانيا يجلب معه انهيار تركية كقوة عسكرية، ويجدر به أن يخلق وضعًا يرضي متطلبات المصالح البريطانية في الشرق، إذا رافق ذلك تسليم استانبول والمضايق والقضاء الكامل على الحكم التركي في أوربا وإزالة النفوذ الألماني والنمسوي من شبه جزيرة البلقان. تلك هي الأمور المهمة. فإذا تحققت فهي، على ما أرى، تكون قضية قليلة الأهمية سواء إن تكون تركية، قبل الاستسلام للحلفاء، قد سبق أن دحرتها القوات البريطانية مباشرة أو بقي الكثير أو القليل من الأقاليم في آسيا تحت الحكم التركي الأسمى.

والرأي الموضح في المذكرة "إن انهيار تركية لن يكون كافيًا لغرضنا" ما لم يسترجع النفوذ البريطاني المضيّع في الكوت بنصر مباشر على القوات التركية، وإنه لن يكون ثمة ضمان دائم ضد العدوان الألماني في الشرق ما لم يقض قضاء نهائيًا على الإمبراطورية العثمانية في آسيا، هذا الرأي يبدو في ظاهره وكأنه يخلط المطلوب مع المهم. إن طرد التركي من أوربا ونقل استانبول والمضايق إلى أيد قوية يعتمد عليها في إبقاء هذا الإقليم بعيدًا عن قبضة الدول المركزية، هو أمر ضروري. هذا وإن تسوية مرضية للمطامع المتضاربة لدول البلقان هي المتطلبات الأساسية للصلح بقدر تعلق الأمر بالمصالح الهندية. أن التصرف في الأقاليم التركية في آسيا، إذا قورن بهذه الأمور الأساسية، هو أمر يكاد يكون ذريعة. وقد أوضح تقرير اللجنة عن العراق أن هناك عدة حلول ممكنة، لها مزاياها وعوائقها النسبية، وقد سبق للحلفاء الاتفاق على الحل الذي يفضلونه في حالة النهاية الناجحة للحرب. لذلك لم يبق شيء يستحق القول في هذا الصدد.

٨- دون التجاوز على اختصاص الناقد العسكري، يمكن الملاحظة، في موضوع الحملة على العراق، إن التقدم على بغداد أو حتى المحافظة على مواقفنا الحاضرة على دجلة والفرات يجب النظر إليها كحركة أخطر جدًا مما ظنّ في السابق. لما تقرر الاستيلاء على الكوت واحتلالها كانت القوة كلها في الميدان العراقي تتألف من فرقتين من المشاة تمثل قوة مقاتلة تقل عن ١٦,٠٠٠ رجل مع بعض الخيالة والمدفعية. ارتئي أن هذه القوة كافية لإحكام القبضة على الكوت على دجلة، والناصرية على الفرات، وحفظ خطوط المواصلات

وحماية حقول النفط وراء نهر كارون. كان الجنرال نكسون واثقًا أنه يستطيع بهذه القوة الاستيلاء على بغداد واحتلالها وأنه، إذا أعطي فرقة واحدة أخرى، يتمكن من إشغال البلدة أمام أية قوات يستطيع الأتراك الإتيان بها ضده. إن القوة المحاربة الفعلية لقوة الميدان العراقي قد رفعت الآن تدريجيًا إلى ٤٣٠٠٠ رجل. ولكن يظهر حتى الآن أنها أبعد من أن تكون قادرة على التقدم إلى بغداد ولا تكاد تكفي للمحافظة على وجودها في مواضعها الحالية على النهرين. كانت الحملة العسكرية في البداية مجهزة تجهيزًا خفيفًا، وشركات البواخر المحلية، مع إضافات قليلة من الهند، ننتظر منها تقديم وسائل النقل التي تمسّ الحاجة إليها. وقد أصبحت الآن وسائل النقل وسائر الحاجات الأخرى كلها ثلاثة وأربعة أضعاف ما كان يظن أنها كافية قبل سنة واحدة. ثم طلبت ستّ بواخر ذات دواليب و٨ زوارق قطر و٣ بواخر بعجلات تغذيف و٤٣ زورقًا بخاريًا من هذه البلاد. لقد جهزنا أو طلبنا في الوقت الحاضر ٢٥ باخرة و٤٥ زورق قطر و٣ بواخر بعجلات تغذيف، وطلب من الآن أيضًا ٢٠ باخرة أخرى و٣٤ زورق قطر. وهذه هي بالإضافة إلى زوارق نهرية عديدة صودرت من الهند – وتطلب بسرعة عشر سفن مستشفيات. وبينما كنت أكتب ورد طلب لأكثر من ١٦ أخرى. ورئيس الدائرة الطبية المعين حديثًا أبرق لدى وصوله إلى العراق بأنه قد أثارت اهتمامه كثيرًا الحاجة السريعة لزيادة كبيرة في النقليات النهرية، سواء لأغراض طبية محضة أو لنقل الطعام ومواد البناء والخيام وكل ما يطلب لراحة الجنود وصحتهم" تتسلم دائرة مخازننا طلبات جسيمة لكل أنواع المواد – القنّب، قناني الماء، فرشات أرضية، شبكات بعوض، أدوات حفر الخنادق، مكائن صنع الثلج، مراوح وآلات كهربائية أخرى – وهي تجد صعوبة في تقديم الطلبات إلى أصحاب المصانع لأجل التسليم السريع. لقد تبدلت صورة الحملة تبدلًا كليًا، من حملة خفيفة مما اعتادت عليه الحكومة الهندية، إلى حملة ثقيلة التجهيزات، ومن قوة صغيرة إلى قوة كبيرة. إنها أثقلت كاهل مواصلاتها إلى أقصى حدّ، والإضافات إلى قوتها الضاربة سوف تزيد من هذا العبء، ومع ذلك هي لا تكاد تحقق الاحتفاظ بنفسها، وليست قادرة على مهمة التحرك إلى الأمام. والسبب، إذا كان لرجل غير اختصاصي أن يبدي رأيًا، هو أن التركي يعمل تحت شروط أفضل. إنه يجري حركاته على خطوط برية وعلى خطوط داخلية. ولأكبر قسم من المسافة من استانبول إلى بغداد لديه سكة حديد جيدة. أما نحن فعلينا الاعتماد على النقل البحري وعلى نهر سيء حقًا. إن التركي يستطيع جمع قوة من ٥٠,٠٠٠ رجل من العراق في مدة أقصر وصعوبة أقل مما يتهيأ لنا وضع قوة تبلغ نصف ذلك في الكوت. وهكذا نجده مجهزًا تجهيزًا أكبر بالطائرات والمدافع الضخمة وكل المعدات الجديدة للحرب العصرية أكثر من قوتنا نحن. واستنادًا إلى هذه الحقائق يبدو أنه لابد من جهد جدي، إذ يجب تجهيز قوات إضافية، وليس ذلك فحسب بل نقليات إضافية وموارد حربية وتجهيزات من كل نوع أيضًا إذا أريد فتح بغداد والاحتفاظ بها والانتصار على التركي نهائيًا في نفس أرضه. وهذا يجد عمله أما في هذه السنة أو في مرحلة تالية من الحرب، لكن يجب أن يعمل بصورة جيدة.

٩– أما فيما يتعلق بقضية النفوذ، فإنه لا يكون من الطبيعة البشرية (ولندع الطبيعة البريطانية) أن لا نرغب في إزالة ذكرى الخيبة في الكوت واثبات أن فعاليتنا العسكرية ليست أقل من فعالية الأتراك الذين يجهزهم ويوجههم أركان الحرب الألمانية. إذا كان في الإمكان توفير الجنود الآن أو بعد هذا للغرض المقصود، واعتبار التقدم على بغداد عملًا صحيحًا ومرغوبًا فيه من الوجهة العسكرية، فإن حكومة الهند والجيش

الهندي يكونان مبتهجين لحصولهما على الفرصة لتبرير البسالة البريطانية في الشرق. إن فتح بغداد يؤثر دون ريب في الشرق الأوسط ويكون خطوة أولية مناسبة للوضع السائد الذي يرغب في الحصول عليه لبريطانية العظمة في العراق الأسفل. لكن لا قيمة لها كرغبة إذا قورنت بطرد الأتراك من إستانبول وأوربا. لقد فاخروا بالنفوذ الذي يمنحه امتلاك تلك المدينة وعلى التحاسد بين الدول العظمى التي تريد الحلول محلهم. فإذا أبعدوا إلى عاصمة داخلية في آسية الصغرى فإنهم ينقطعون عن كونهم عنصرًا إمبراطوريًا. يفقد سلاطينهم مزايا القدسية الخفية التي ينظر إليهم بها المسلمون حيث يسود المذهب السنّي. وحتى إذا تركوا مالكين لإمبراطوريتهم الآسيوية اسميًا فإن المناطق التي تؤلفها تتساقط بلا ريب تحت توتر العداوات العنصرية، وتكفّ تركيا عن اعتبارها دولة معظمة. ويؤمل بجد، لمصلحة الإنسانية، أن يكون الحلفاء قادرين على استباق عملية التفسّخ الطبيعي بتسوية تمنح الأجناس الخاضعة عدلًا وإنصافًا، تلك التي تعذبت أمدًا طويلًا تحت سوء الحكم والظلم العثماني. ولكن مهما تكن التسوية التي تجري فإن سوء مآل الحكومة التركية، حين تضطر على الالتجاء إلى بلدة متهدمة في آسيا الصغرى، لن تتيح بعد ذلك نقطة ارتكاز يأمل أن يتخذها دعاة الجامعة الإسلامية أو وكلاء الدول الأوربية لتحريك العالم".

٣/٦/١٩١٦ ت.و.هولدرنس).

تحريك الشريف علي بن الحسين قبائل الحجاز لتنفيذ الخطة البريطانية لضرب الخلافة العثمانية من الداخل:

لقد كانت خطة الشريف علي بن حسين بعد إعلان الثورة على الخلافة العثمانية تتمثل في جمع القبائل الرئيسية في الحجاز وتحريكها؛ لتنفيذ عملياته العسكرية بقطع سكة حديد الحجاز التي يستخدمها العثمانيون للوصول إلى مكة والمدينة والطائف. حيث حامياتهم العسكرية وقد كتب إلى والده الشريف حسين خطابًا[1]؛ جاء فيه ما يلي:

(إلى الشريف حسين   المدينة في ٢٤ رجب ١٣٣٤هـ - ٢٦ ايار/ مايو ١٩١٦م

سيدنا وسيد الجميع

بعد تقبيل ثرى مواطئ الأقدام والسؤال من البارئ تعالى أن يطيل عمركم. سبق أن أرسلنا إلى ولي النعم رسالة لا نرى ضرورة لتكرار ما جاء فيها. وكنا سابقًا أبلغنا سيدنا أننا سنجعل يوم البدء بالثورة يوم الجمعة. والآن أحوالنا وما ننوي عمله بعون الله تعالى الذي نعتمد على قدرته.

أولًا: سيكون بدء الأعمال بيوم الاثنين المقبل ٥ شعبان (٥ حزيران/ يونيو).

(١) الوثائق ٢/٢١٤ - ٢١٥. رقم (٥٦) FO 371/6237 و FO 882/19 لم يحفظ الأصل العربي لهذه الوثيقة، وتحتوي ملفات وزارة الخارجية على ترجمتها الانكليزية فقط، ولما كان الأستاذ سليمان موسى قد أعاد ترجمتها إلى اللغة العربية ترجمة دقيقة واضحة، فقد أثبتناها هنا بدلًا من إعادة ترجمتها (المرجع سالف الذكر، ص ٧٤ - ٧٥).

ثانيًا: وضعنا الخطط على الوجه التالي:

١- أرسلنا ما يلزم إلى القبائل البعيدة، مثل جهينة ولهب، وسنرسل مثل ذلك إلى القبائل القريبة والبعيدة حتى يحتشد الجميع هنا في يوم واحد، فيقوم البعض بالهجوم على خط السكة ويقوم البعض الآخر بمنازلة الجنود في المدينة.

٢- سوف يكون معسكرنا العام في العوالي.

٣- القوة التي ستهاجم خط سكة الحديد ستكون بقيادة خادمكم كاتب هذه الرسالة.

٤- هذه القوة سوف تزحف إلى أبعد نقطة نستطيع تخريبها ونزع قضبان السكة.

٥- هذه القوات الزاحفة ستكون من المشاة والخيالة.

٦- نأمل أن تشترك القبائل الشمالية مثل بلى والحويطات وبني علي وغيرها في هذه الحركة.

٧- ستكون مدائن صالح أولى المناطق التي يستولى عليها، وستعمل القوات حسب الظروف فأما أن تزحف أو تبقى في مواضعها. وقد أبلغنا حسين بن مبيريك أن يرسل الإمدادات وقواته معها. وطلبنا إليه أن يأتي بنفسه معها إذا أمكن، وأن يعين شخصًا آخر مكانه ليقوم بإرسال الإمدادات فيما بعد. إن حضوره سيترك تأثيرًا طيبًا في القوات هنا. وقد تركنا الخيار لرأيه. وغدًا سوف نرسل إلى مطير وحرب في الحرة.

القوة التي طلبنا من سيدنا أن يرسلها بقيادة أحد الإخوان يجب أن لا تتأخر. وإذا أمكن، بعد الفراغ من مهمتكم أن ترسلوا لنا جميع القوات المتوافرة لديكم، لأن المدينة كما يظن سوف تعمد إلى المقاومة بسبب ضخامة القوات فيها ومناعة أسوارها.

وصل مكتوب ابن رفادة، وفتحناه لاعتقادنا بضرورة الاطلاع عليه. إذا رأى سيدنا من الملائم إرسال الإمدادات إليه عن طريق البحر فلا بأس. وبعد الثورة سنرسل له رسولًا مع التعليمات اللازمة.

نرجو من سيدنا أن لا ينسى الاسكندرونة وبيروت وتلك المناطق. الجماعة [التراك] تشككوا في الأمر، خاصة بعد وصول الأنباء من جهاتكم. الإمدادات يلزم إرسالها إلى ينبع باسم سلامة محمد علي عبد القادر.

نسينا أن نذكر لسيدنا أن فرحان الايدا قد اتصل بالقبائل الشمالية حتى الحويطات والقبائل الأخرى، وسوف ينضمون جميعهم إلينا بإذن الله في الثورة.

هذا بالاختصار ما عقدنا العزم عليه. اننا سنستعين بالله وسنعلن للقبائل كلها أن العطايا والحبوب والصرر (النقود) ستبقى على حالها ولن تنقص بل إنها ستزداد) انتهى.

لقد كانت القبائل العربية في الجزيرة والخليج العربي هي القوة العسكرية التي تم توظيفها من قبل الشريف حسين في الحجاز وسوريا، ومن قبل ابن سعود في نجد؛ لتنفيذ المشروع البريطاني الاستعماري للسيطرة على

الجزيرة العربية واحتلالها، وكان السلاح والذهب البريطاني هو عدة هذه القبائل تحت الإشراف والتوجيه والتخطيط البريطاني لجميع الأطراف، فقد كانت قبائل مطير وحرب وعتيبة وبلي وعنزة وغيرها التي تمتد جغرافيا من الحجاز إلى سوريا شمالًا هي العمود الفقري لقوات الشريف في الحجاز؛ كما كانت قبائل مطير وحرب وعتيبة هي العمود الفقري لقوات بن سعود في نجد.

لقد بدأت بريطانيا تستشعر خطورة توجه الشريف فيصل بن الحسين بقواته من الحجاز إلى سوريا شمالًا لمواجهة الأتراك هناك كما تقتضيه خطة الشريف حسين؛ إذ سيجعل من احتلال فرنسا لسوريا بعد ذلك -كما تقتضيه الاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا- أمرًا صعبًا؛ إذ سيرفض الشريف فيصل التخلي عن المناطق التي يرى أنه حررها، وقد جاء في تقرير بريطاني[1] حول الترتيب البريطاني للثورة، وقطع خطوط الإمداد عن الجيش العثماني، وتطور الأحداث في الحجاز ما يلي:

(إن الأحداث العربية، بصورة عامة، كانت تسير باطراد على نحو مرض، ولكنها الآن وصلت إلى مرحلة حرجة. يبدو أن عزيمة الشريف لم تهن رغم سقوط الكوت، والكتاب المرسل في ٨ أيار/ مايو - الذي أوضح فيه ضمنًا أن بريطانية العظمى لن تجاريه في مشروعه المتعلق بسورية - تضافر مع حدثين كان يخشى أن يثبطا همته في العمل.

إن فحوى الكتاب المرسل في ٨ أيار/ مايو كان كالآتي:

"إن الأسلحة والذخائر والمؤن التي وعدنا بها في كتابنا الأخير هي الآن في بورسودان، وقد صدرت الأوامر بالحصار. وأما إذا صحت شكاواكم من سلوك الجنود الروس في المناطق الكردية فإن الذين ارتكبوا هذه الجرائم لابد وأن يكونوا من المجندين المحليين غير النظاميين، مدفوعين بروح الانتقام للفظائع التي أنزلها الأتراك والأكراد بالأرمن، فمن المستحيل التفكير بأن الحكومة الروسية توافق على مثل هذا السلوك. وتم إبلاغ الحكومة البريطانية بشكواكم.

وصلتنا معلومات بأن الروس ليست لهم أية مخططات تتعلق بالأراضي العربية.

أن تركيز القوات خير من تشتيتها، ولذلك فإن الحكومة البريطانية تنصحكم بسحب فيصل من سورية، وأن تقصروا عملياتكم على الحجاز والجنوب في الوقت الحاضر.

تخلي الأتراك عن خطتهم في مهاجمة مصر، ويتم طرد العدو باطراد من سيناء.

إن موقف نوري الشعلان وغيره من رؤساء قبائل عنزه يثير ارتياح الحكومة البريطانية تمامًا.

إن الحكومة البريطانية تؤكد لكم أنها ستمنحكم مزيدًا من المساعدات إلى أقصى حد ممكن حالما ترفعون بصورة مؤكدة راية الثورة".

(١) الوثائق ٢٢٨/٢ - ٢٢٩.

وفي ٢٢ أيار/ مايو أرسل كتابا آخر بنفس المعنى ولكنه تضمن تحذيرًا أكثر وضوحًا بأن تعاون الحكومة البريطانية في سورية لم يكن محتملًا، ولكن ثقة الشريف في بريطانيا العظمى تبدو وكأنها لم تهتز.

وتشير المعلومات المتوافرة أخيرًا بأجمعها إلى أن الطرف الآخر حريص على عدم إضاعة أي وقت للبدء بثورته.

والحقيقة أن القاهرة تسلمت أدلة من مصادرة مستقلة في أواخر أيار/ مايو تشير إلى أن الشريف ونجله كانا ينظمان قبيلة (حرب) ضد الأتراك.

إن هناك العديد من الأسباب التي قد تساهم في ذلك، منها حيوية أبناء الشريف وطموحهم، وخشيته (الذي أعرب عنه مؤخرًا للقاهرة) من أن الأتراك في سورية قد اكتشفوا خطته، وربما دفعه ذلك إلى الاعتقاد بأنه قد خسر ثقة الأتراك به على أي حال، وكذلك، وربما أكثر من أي شيء آخر، نتائج الحصار، الذي ثبت من كتاب مؤرخ في ١٨ أيار/ مايو أنها كانت فورية ولا يستهان بها.

أن "دوريات السواحل المشدّدة" (اصطلاح تم إحلاله محل الاسم الأصلي "الحصار" الذي عليه اعتراضات سياسية) دخل حيز التطبيق الكامل في ١٥ أيار/ مايو. وقد اتخذت إجراءات تحضيرية قبل ذلك التاريخ. وقد أعيدت الزوارق الشراعية في البحر مع تحذيرها، ومنع إبحارها من مصر والسودان، وكذلك، ورغم أن إعلانًا رسميًا بفرض (حصار) لم يصدر لأسباب سياسية، فقد تمت إذاعة تحذير غير رسمي بالمعنى الآتي:-

"قبل عام، قامت بريطانيا العظمى، صديقة الإسلام دومًا، بدافع من الشفقة برفع الحصار عن جدة والحجاز. إلا أنها وجدت بأن المواد الغذائية بهذه الوسيلة كانت تذهب إلى العدو. ولذلك فإنها مضطرة إلى منع دخول جميع المؤن والإمدادات إلى الحجاز عن طريق البحر، وبعد ١٥ أيار/ مايو سيتم إغراق أو مصادرة جميع القوارب التي يعثر عليها في البحر. إن بريطانيا العظمى لا تزال محتفظة بصداقتها للعرب، وهم سيعرفون من هو السبب في مشاكلهم".

وعلى الرغم من هذا الإعلان فقد وجه اهتمام كبير في البداية لعدم معاقبة زورق صيد غير مخالف أو ما شابه قبل أن ينتشر التحذير على نطاق واسع.

ولغرض تسهيل تنفيذ هذه الخطة، طلب إلى السلطات الفرنسية والإيطالية أن تستعيض بالمراكب التجارية عن الزوارق الشراعية في الملاحة البحرية إلى الجيزة [جازان][1]. والدولة المحايدة الوحيدة التي أبدت قلقًا كبيرًا كانت هولندة، وقد تم وضع ترتيبات مؤقتة للمساح بعبور سفنها) انتهى.

---

(١) كذا وردت في الأصل ولعل المقصود بها "جيزان"..

قيادة بريطانيا لثورة الشريف حسين عسكريا وسياسيا:

ولم يقتصر عمل البريطانيين على الدعم العسكري والمالي والتمويني للشريف حسين بل أصبح لهم -بعد إعلان الثورة- الإشراف السياسي والعسكري المباشر والتوجيه للعمليات الحربية على أرض المعركة؛ كما جاء في برقية [1] مكماهون المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية، حيث جاء فيها:

(من المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية التاريخ ١٢ حزيران/ يونية ١٩١٦:

مكررة إلى الهند وعدن الرقم ٤٤٩

ما يلي رسالة برقية من السفينة (فوكس).

"في ١١ حزيران/ يونيو قابلت اليوم (الأحد) القادة العرب على الساحل، وفي مكان مقابل للمواقع التركية. رأيي الشخصي هو أن العرب يبالغون كثيرًا في تقدير بأس القوات المضادة وقد تزعزعت شجاعتهم بعجزهم عن السير عليهم. إنهم الآن حريصون على نيل المساعدة. ليس هنالك دليل على وجود المدفعية التركية حتى الآن. دعوت العرب إلى شن هجوم يوم الثلاثاء تحت غطاء من نيران أربع سفن. إنني أحاول أن أرسل إلى القائد التركي دعوة للاستسلام إلى رجال الحرب البريطانيين".

ملاحظة: طلبنا إلى البحرية أن تستفسر من قائد القوة البحرية في البحر الأحمر عن العدد التقريبي للقوات المضاد في جدة، وفيما إذا كانت هنالك أية أخبار عن نتائج عملية الشريف في المدينة ومكة والطائف، وكذلك فيما إذا كان العرب قد نجحوا في احتلال مركز توزيع الماء الرئيسي لجدة، الواقع خارج البلدة.

برقية [2] من السير هنري مكماهون - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن التاريخ ١٤ حزيران/ يونية ١٩١٦م:

الرقم ٤٥٨ السفينة "فوكس" أبرقت ما يلي باللاسلكي:

"قام العرب بهجوم غير موفق على المواقع التركية في جدة أمس. استعمل الأتراك قوات مشاة الميدان والمدافع الرشاشة. العرب لم يرسلوا إنذارًا إلى سفننا وبذلك خسروا تعاونها. وردت تقارير من العرب في مكة عن احتلال العرب لها).

---

(١) الوثائق ٢/٢٥٤-٢٥٥. رقم (٧٣) FO 141/141/1198
(٢) الوثائق ٢/٢٥٤-٢٥٥. رقم (٧٤) FO 371/2773 (111879)

حرص بريطانيا على عدم ظهور دعمها لثورة الشريف:

وقد حرص مكماهون على أن يظل الدعم والتدخل البريطاني للثورة العربية طي الكتمان؛ حتى لا يستثير ذلك سخط العالم الإسلامي؛ كما جاء في برقياته[١] إلى وزارة الخارجية؛ حيث جاء فيها:

(برقية من السير هنري مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية التاريخ ١٥ حزيران/ يونية ١٩١٦:

الرقم ٤٦٤ ما يلي من الباخرة "فوكس".

"احتل الشريف الطائف. لديه رسول خاص بانتظار المدافع في "الرويس". نحث على أهمية الإسراع في إرسال العتاد".

(برقية[٢] من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية الرملة في ١٦ حزيران/ يونية ١٩١٦:

الرقم ٤٦٨ برقية حكومة الهند رقم ٢٨١.

الثورة العربية:

الأسطول في جدة لم يتخذ أي إجراء إلا بطلب مباشر من زعماء العرب. إن المواقع التركية التي أتخذت عملياتكم ضدها تقع خارج مدينة جدة.

يبدو من المستحسن أن أنباء تدخلنا، ليس فقط فيما يتعلق بجدة، بل بشأن جميع المساعدات المادية التي نمد الشريف بها، يجب المحافظة على سريّتها بدقة.

لم يُنشر شيء هنا حتى الآن، وإنني أقترح أن أبرق غدًا بمسودة البيان لاستحصال موافقة حكومة جلالته وحكومة الهند فيما يتعلق بالانتفاضة العربية ضد الأتراك).

استخدام بريطانيا للجيش المصري والسوداني لاحتلال جزيرة العرب:

كما بعث مكماهون برسالة[٣] للشريف حسين بعد بدء العمليات العسكرية ضد قوات الخلافة في مكة والمدينة والطائف يشيد بأدائها، ويحث على الاستمرار بها، ويرسل له الأسلحة والمدفعيين من المصريين والسودانيين، والتأكيد على ضرورة تأمين طرق الحج إلى مكة، حيث جاء فيها:

(برقية من السر هـ. مكماهون إلى الشريف حسين ٢٤ حزيران/ يونية ١٩١٦:

بعد التحيات ..

(١) الوثائق ٢٦٣/٢. رقم (٧٦) FO 371/2773 (115086)
(٢) الوثائق ٢٦٣/٢. رقم (٧٧) FO 371/2773 (116639)
(٣) الوثائق ٢٧٠/٢-٢٧١. رقم (٨٦) FO 371/2773 (133301)

نتشرف بتهنئة سموكم، بحرارة وإخلاص عظيمين، على السياسة والإستراتيجية والشجاعة التي تمكنتم بها سموك والأمة العربية النبيلة من تحقيق أول انتصار حاسم سيكون من شأنه، في حالة مواصلته بنشاط، أن يحرركم من الظلم الذي عانيتم منه كل هذه المدة الطويلة، وأن يعيد إليكم الأرض التي كانت حقًا طبيعيًا لكم منذ البداية. لقد غمرتنا هذه الانجازات بالسرور والإعجاب لأنها حققت ما وعدتم به وما كنا نتوقعه من قوة العرب ومضاء عزيمتهم. واستمرارًا للمعونة التي بدأنا بها، فإننا نقدم مع هذه الرسالة، لسد احتياجاتكم العسكرية، ثلاثة آلاف بندقية مع عتادها، وكذلك مدافع مكسيم مع عتادها، إضافة إلى مدافع مع الرجال اللازمين لها. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فإننا مضطرون إلى إرسال رجال مصريين لعدم توافر مدفعيين سودانيين في الوقت الحاضر، ولأن تدريب أولئك يستغرق ستة أسابيع على الأقل. ومع ذلك فإن المدفعيين الذين نرسلهم قد تم اختيارهم بكل عناية، وقد تأكد لنا أنهم سيخدمون سموكم بإخلاص ونشاط.

ولما كنا نعلم حق العلم قلة المواد التموينية بين أبناء شعبكم، مما قد يستمر حتى موسم الحج، فإننا مرسلون إليكم أيضًا، على السفينة نفسها، المواد الآتية:

١٣٥٠٠	رطل	قهوة
٢٧٠١٠٠	رطل	شعير
١٣٥٠٠	رطل	سكر
٢٢٧٦٠٠	رطل	رز
٥٢٢٦٠٠	رطل	طحين

ونأمل أن تخفف من احتياجاتكم إن شاء الله.

وانه لن يفوت سموكم أن تلاحظوا من قصاصات الجرائد التي نرفقها، ومن الجرائد بصورة عامة، أن أنباء انتصاراتكم قد نشرت في الخارج، وقد أعلن أن طريق الحج من جدة إلى مكة مفتوح الآن، وأن الاستعدادات تتخذ في مصر والهند لتسهيل وصول الحجاج. وفيما يتعلق بهذا، فإن الحصار الذي فرض بطلب من سموكم لكي يلبي متطلبات الوضع الذي لم يعد له وجود الآن، أمرت برفعه عن جدة وعن الموانئ الحجازية شمالي جدة. وسأكون ممتنًا لو أعلمتموني سموكم بالموانئ الواقعة إلى الجنوب من جدة، والتي يمكن رفع الحصار عنها بصورة نافعة.

اننا نترقب، باهتمام عميق أخباركم الخاصة بنجاح عملياتكم في المدينة، وبموضوع تدمير خط السكة الحديد المتجه شمالًا. وأنني لأرجو لكم النجاح التام فيها وفي جميع عملياتكم.

وإننا نبحث من جانبنا في أفضل الطرق لمشاغلة العدو في أماكن أخرى").

تقرير مارك سايكس عن الخلافة العثمانية وضرورة تحطيمها:

وقد قدم السير مارك سايكس تقريره[1] عن مجريات الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٦م، وركز فيه على ضرورة السيطرة على الحجاز وتحطيم قوة الدولة العثمانية وإخراجها من المسرح السياسي العالمي وضرورة دعم الشريف حسين وثورته العربية بكل وسيلة؛ بما في ذلك التدخل العسكري المباشر؛ حيث جاء فيه ما يلي:

(من السير مارك سايكس مشكلة الشرق الأدنى ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦

سرّي:

قبل البحث في الوضع الناشئ في المضلع (استانبول - القاهرة - عدن - مسقط - تفليس، باطوم، استانبول) يحسن القول إن كل التحركات أو الحوادث الطارئة في تلك المنطقة يفترض أنها ملحقة أو تابعة لعاملين مهمين من عوامل الحرب كمجموع:

(١) العامل العسكري الأساسي للجبهة الغربية التي هي ساحة الحرب الحاسمة.

(٢) العامل السياسي الأساسي الذي يقتضي أن ثبات التحالف يتقدم على أية اعتبارات سياسية أخرى.

وعلى أساس هذه الفرضية وضعت الملاحظات والاستنتاجات التالية:

كتوطئة أخرى يجب استعراض وضع تركية كعامل من عوامل الحرب:

فيما يتعلق بالدول المركزية تعتبر تركية الآسيوية آخر مستعمرة ألمانية! إذا كان الإنهاك يستمر كما هو الحال في الوقت الحاضر فإن تركية ستكون في نهاية الحرب أشد المحاربين ضعفًا. ولذلك فإن الألمان إذا بقوا في تركية في زمن السلم فسوف يبقون هناك. وإذا استطاعت ألمانيا أن تحتفظ بموقعها في تركية عند حلول السلام فإنها تحتفظ بسكة حديد بغداد والجيش التركي وسيطرتها على الخلافة، ويكون لديها بلد للرجال البيض تستعمره في هضاب الأناضول.

إن تركية المصبوغة بالصبغة الجرمانية بعد الحرب تمنح ألمانية قواعدها العسكرية للهجوم على مصر والهند وقواعدها السياسية لإثارة الاضطراب الداخلي حيثما يكون لنا رعايا مسلمون فضلًا عن قبضة دولية في فلسطين تمنحها السيطرة الفورية على الصهيونيين والبابوية والكنيسة الأرثوذكسية، وقبضة خانقة على روسية في البوسفور واحتكارًا لبعض آبار النفط الضرورية للقوة البحرية والجوية والصناعية.

وفيما يتعلق بالحلفاء، فإن السيطرة على المضايق هي الجائزة الكبرى التي تجعل روسية مصممة وثابتة متحدة في الحرب. وإذا ظهر ذلك غير قابل للتحقيق فستبدأ روسية بالتفكير في السلام.

---

(١) الوثائق ٢٧٠/٢-٢٧١. رقم (٨٧) FO 371/2774

بخصوص فرنسة، قدم قرض ١٩١٤ لرجالها الماليين أطيب الآمال في تركية بحيث أن أمل بقاء تركية في وضعها كان عائقًا دائمًا في المفاوضات وعلى السياسة الفرنسية في تركية. ويجدر بنا أن لا ننسى أن الماليين الألمان لهم في المسيو هوجنن، وهو سويسري، صلة بمصالح فيتالي في باريس. وعلى ذلك فإن الفرنسيين، مالم تكن لديهم أسباب للأمل بالحصول على تعويض جسيم، فإن للألمان فرصة لن يتركوها.

وفيما يتعلق ببريطانية العظمى فقد سبق ذكر مصالحها الحيوية في الوضع الألماني ولكن يمكن إعادة ذكرها.

إذا أنهى الألمان الحرب وهم مسيطرون على تركية، فستواجه بريطانية حالة يصعب النظر إلى مخاطرها بدون قلق. فالروس بعد أن صدوا عن القسطنطينية (استانبول) سوف يتجهون بالضغط نحو الخليج الفارسي حيث يشجعهم الألمان كما فعلوا فيما مضى.

وفرنسة المهتمة بامتيازاتها التركية بموجب قرض ١٩١٤ سوف تصبح رهينة لدى رجال المال الدوليين المأخوذين بالمحاباة التيوتونية (الجرمانية) وترغم مرة أخرى على المشاركة في سكة حديد بغداد.

وسوف يسيطر الألمان على النظام الذي يؤثر أيضًا على إثارة الفتن في الهند ومصر، وعلى موارد تركية لتمويل جيش عظيم وطبيعي أن يستخدم الشعب التركي لتجهيزه بالرجال.

يضاف إلى ذلك، أنه نظرًا للثورة التي أحدثتها الغواصات في مجال الحروب البحرية، فإن السيطرة على ساحل آسيا الصغرى من قبل قوات بحرية معادية ستصبح في المستقبل – بسبب مناطق النفط الضخمة الموجودة فيها – خطرًا يهدد طرقنا الإستراتيجية والتجارية في الشرق. وهو خطر أكبر مما فكر فيه مخططونا الإستراتيجيون حتى الآن. إن موقفنا في العراق سيكون في البداية موقف المعاناة، ثم يصبح غير قابل للدفاع عنه ونكون عند ذاك قد فقدنا كل سيطرة على العرب، وواجهنا خليطًا ألمانيًا تركيًا مجهزًا بالموارد والرجال وبمصدر عظيم للنفط الذي سيكون في المستقبل محركًا للأسطول البحري، يقبض على الخطوط الإستراتيجية المؤدية إلى الهند ومصر ويسحب بيديه مسالك العالم الإسلامي، أي الخلافة والكعبة. ونكون علاوة على ذلك غير قادرين على دعوة حلفاء لمساعدتنا لأن مصالح فرنسة ستكون في أيادي الألمان، ولن يكون لنا حق شرعي أو طبيعي على روسيا لأننا أخفقنا في تأمين حقوقها في المضايق. وهذه الحالة تتحقق بسهولة إذا امتلك الألمان اللباقة لتقديم شروط صلح تكون مقبولة لدى فرنسة المنهكة ولدى روسية التي لا تجد أملًا للحصول على جائزتها العظمى التي تصبو إليها. إن احتفاظنا بالعراق، وإخلاء شبه جزيرة سيناء، وإعادة تثبيت بلاد العرب، وإعادة تعمير بلجيكا، وضم الألزاس واللورين، وتخلية بولندة البروسية، وضم ارضروم إلى روسية (كل ذلك) يكون ثمنًا رخيصًا تدفعه ألمانيا لضمان إخضاع إنكلترة لرغائبها خلال عشر سنين. يقول الهر روهرباخ إن تركية مسرح الحرب الرئيسي، ومن وجهة النظر الألمانية، على الرغم أن الحرب قد تتقرر في الفلاندر، فإن آسيا الصغرى هي التي يحاربون لها الآن .

منذ أن قدمت تقريري إلى لجنة الحرب عن الحالة في بلاد العرب في شهر كانون الأول/ ديسمبر حدثت بعض التغييرات في ميدان الشرق الأوسط:

عسكريًا – إخلاء شبه جزيرة غاليبولي، استسلام كوت الإمارة، استيلاء الروس على أرضروم.

سياسيًا – تبودلت المذكرات بين الحكومات البريطانية والفرنسية والروسية عن تسوية أوضاعها المختلفة في حالة نجاح ثورة عربية واحتمال تحقيق المطامح الروسية فيما يتعلق بالمضايق.

عسكريًا وسياسيًا – نزول شريف مكة إلى الميدان ضد الأتراك.

يمكن تلخيص تأثير الأحداث السالف ذكرها كما يلي:

كان للجلاء عن غاليبولي وسقوط الكوت أثرهما في أنظار أهلي مصر والهند وتعويدنا على قبول الهزيمة على أيدي الآسيويين بدون أن نشعر بأننا قد لحق بنا العار. ومن الجهة الأخرى لم يكون لسقوط الكوت تأثير شديد على العرب كما كان متوقعًا، وسبب ذلك أن العرب الأصليين يعتبرون الأحداث العسكرية على أساس قيمتها الفعلية ولا يهتمون بشكل الأمور. يضاف إلى ذلك أن العرب، خلافًا للمصريين والهنود، يرون الأوربيين مساوين لهم ولذلك فإنهم لا يتأثرون بنفس الطريقة حين يسمعون أن الأوربيين قد هزموا.

أما استيلاء الروس على أرضروم فكانت له النتائج التالية:

(أ) فقد الأتراك عشرة آلاف رجل تقريبًا أكثر من الروس خلال الحركات.

(ب) أرغم الأتراك على وضع هجومهم المقرر شنه في منتصف الصيف على القفقاس إلى جهة ارزنجان بدلًا من "حسن قلعة" أي على بعد نحو ١٥٠ ميلًا إلى الغرب مما كانوا سيفعلون. ونتيجة هذا في النهاية هي أن الهجوم ليس أشد ضعفًا فحسب بل إنه لا يحتمل إذا نجح أن يندفع إلى شرق خط قارص – بايزيد قبل سقوط ثلوج شهر تشرين الأول/ أكتوبر التي تضع حدًا للحركات العسكرية في أرمينيا.

إن تبادل المذكرات بين فرنسة وروسية وبريطانية يمهد السبيل للعمل المشترك حيثما يكون ذلك مرغوبًا فيه من وجهة النظر العسكرية لأن كل دولة تعلم الآن أن وجود جيوش دولة أخرى في محل معين ليس له معنى إلا معنى السكوت العسكري.

إن نهضة شريف مكة حدث ذو أهمية لأنها ترينا عيانًا وجوب اعتناق سياسة معينة فيما يتعلق بالعرب واعتبار نوايانا المحتملة في الشرق الأوسط.

وفي بعض الحالات يحتمل أن تمتد الثورة العربية من تلقاء نفسها إلى سورية والعراق الشمالي وتساعد حركاتنا ماديًا بدفع تركية إلى حالة من الفوضى والشلل الإداري في ولايات الشام والقدس وحلب وديار بكر والموصل. ولكن هذا إنما هو النظر إلى الجانب النير من الأمور، ومن الجهة الأخرى يظهر أن من المحتمل أن ينتهز الأتراك أول فرصة يتيحها الجو البارد وحلول الشتاء في أرمينيا لتشديد الحركات في الحجاز. وبمساعدة الأساليب الألمانية، والمقدرة الجيدة للحرب في الصحراء، والمهارة الكبيرة في تقسيم العرب وتوليد الشقاق بينهم، فإن القوات الألمانية – التركية ربما تكون في وضع يهيئ لها تقدمًا خطيرًا في أوائل ايلول/ سبتمبر.

إن المدافع، والانضباط والسيطرة على الجو، تجعل الشريف في وضع سيئ للدفاع عن نفسه. ربما يفقد المدينة آجلًا أو عاجلًا فيما إذا تسنى له الاستيلاء عليها، سوف تثبط همة رجاله وتخمد الحركة مثلًا بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس. ونحن الذين أغريناه على العصيان بهدايا من النقود سنكون في مثل هذه الحالة في وضع زري أكثر من آنفرس أو نيش. لكن هذا أقل أهمية من النتائج العملية. فسيعلم كل العالم الإسلامي سريعًا ما حدث. إذا كان صاحبنا ناجحًا فسيكون كل شيء على أحسن ما يرام، أما إذا طرد من المدن المقدسة واستعادها الأتراك فسيحدث هياج هائل بين المسلمين ونكون قد لعبنا بالنار وربما أحرقنا دارنا باللهيب. سوف يكون الأتراك في مكة بصورة دائمية ويتخذونها مركزًا للفتنة والإثارة والفوضى. ويكون الأمر خطيرًا بالنسبة لفرنسة كما هو لنا. وربما كان خطيرًا أيضًا لروسية. بعد أن دفعنا الشريف إلى العصيان علينا أن نضمن له بقاء رأسه فوق الماء. في بادئ الأمر سوف تكون النقود والتجهيزات، ولكن مع حلول الشتاء إذا ظهرت إمكانية إسقاطه بحملة عسكرية منظمة فسيكون من الضروري دفع الضغط عنه. على أنه، يجب أن يلاحظ أن ذلك مجرد احتمال، ومن ناحية الوقت بعيد الوقوع، والعدد الذي سيشمله قليل نسبيًا، ولكنه احتمال تقتضي الحكمة أن نتوقعه ونستعد له.

وإذا أخذنا الوقت بنظر الاعتبار أقدر أنه في ١٥ أيلول/ سبتمبر سيكون الأتراك على استعداد للبدء بحركاتهم الحاسمة. وفيما يتعلق بتقدير الحالة العسكرية تبقي قضايا الخطة والتنظيم في يد السلطات العسكرية. ولكن مهما تكن الخطة العسكرية فمن الضروري تنسيق خطتنا السياسية لمنح مواردنا العسكرية قيمتها الحقيقية.

وفي الناحية السياسية تكون الشؤون التي تتطلب سرعة النظر فيها كما يلي :

١) موقف حاسم ومنطقي تجاه العرب عمومًا سواء أكانوا مستقلين أو حلفاء تابعين أو رعايا. وهذا لا يتطلب إصدار تصريح علني للعرب بل تعليمات إلى ضباطنا السياسيين.

٢) اتخاذ سياسة في الشرق الأوسط مآلها تركيز موارد مصر المادية على الحرب.

٣) إعادة النظر في الوضع السياسي للخليج العربي (الفارسي) وبلاد ما بين النهرين (العراق).

توظيف الجيش المصري والسوداني لخدمة الاستعمار البريطاني:

أدرك البريطانيون ضرورة دعم الشريف حسين وثورته بكل وسيلة؛ بما في ذلك التدخل العسكري المباشر؛ وذلك من خلال الجيش المصري والسوداني اللذين كانا تحت الاحتلال البريطاني؛ وهو ما أكده سردار الخرطوم في خطاب[1] إلى القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر؛ حيث جاءت فيه:

(من : السردار – الخرطوم إلى : القيادة العامة للقوات في مصر التاريخ ٢٦ حزيران/ يونية ١٩١٦:

(١) الوثائق ٢٧٦/٢ - ٢٧٧. (٨٨) FO 882/4

الرقم ٨٣٢ برقيتكم I.A. 2155 المؤرخة في ٢٥ الجاري.

لا يمكن أن يكون ثمة شك في أن العمليات التي شرع فيها الشريف الآن ستكون طويلة وباهضة الثمن. ولابد أن طلباته منا ستتزايد، وما لم نبذل أقصى جهدنا للاستجابة لها بدون تأخير، فإن هذه الحركة التي لها مثل هذه الأهمية الحيوية بالنسبة لإمبراطوريتنا وحلفائنا من ناحية إستراتيجية، وكذلك من ناحية إسلامية، ستمنى بالفشل. ولهذه الأسباب فإنني أؤمن بقوة بوجوب وضع خطة تنسيق للتنظيم بأسرع ما يمكن بالاتصال مع مستشاري الشريف لغرض تحقيق النتائج التي نعمل لأجلها جميعًا. وفي هذا الشأن فإنني شديد الرغبة في المساعدة بكل طريقة ممكنة، ولكن إمكاناتي العسكرية، كما تعلمون، تكفي لسد احتياجات السودان بالكاد، وإنني سأواجه صعوبة في تلبية أي طلبات جدية أخرى من جانب الشريف.

ومهما كانت الخطة التي يتقرر اتخاذها في النهاية، فإنني أؤيد حصافة وجهة النظر البحرية بأن أنسب قاعدة للعمليات في الحجاز هو "بور سودان" وإنني مستعد لوضع الجهاز الإداري لذلك الميناء تحت التصرف فورًا، وكذلك أعرض خدمات الجيش المصري وحكومة السودان إذا كان ذلك يساعد في نجاح الحركة بأي وجه من الوجوه، وعند عود الكرنل ويلسن قد أتمكن من تقديم اقتراحات مفيدة أخرى. سأرسل الميجر بيرسن اليوم إلى جدة بطريقة إلى السويس، وسيتمكن لدى وصوله من أن يوضح القوة المحلية لكم وللمندوب السامي.

لقد عاد لتوه من الحبشة وسيقوم بأعمال كلايتن في وكالة السودان خلال غيابه وغياب تالبوت.

(معنوية إلى القائد العام للقوات المصرية – مكررة إلى المندوب السامي) انتهى.

وجاء خطاب[1] آخر من القيادة العسكرية في مصر حول هذا الموضوع ورد فيه :

(من رئيس هيئة الأركان في مصر إلى رئيس هيئة الأركان – لندن ٢٩ حزيران/ يونية ١٩١٦:

الرقم : A.M.٧١٠

شخصي: أجريت يوم أمس حديثًا طويلًا مع المندوب السامي حول موضوع ثورة الشريف وإنني على صلة وثيقة به وبوينغيت بشأن هذه العمليات. لقد دخلنا الآن في عملية طويلة باهضة الكلفة وصعبة، مع طلبات متزايدة. وسيفعل وينغيت كل ما في وسعه لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالأفراد، وسأبذل جهدي كله في مجال المواد. إنه لفي غاية الأهمية بالنسبة لمصر وللشرق بأجمعة أن لا يحطم الأتراك الشريف. أخشى أنه لم يدمر السكة الحديد إلى المدينة بدرجة كافية. فإذا كان الأمر كذلك، فسيجد الشريف – الذي يحارب لأجل حياته – ناجحًا، فإن مهمتنا في الشرق ستكون قد خفت كثيرًا، وستكون حالة الأتراك صعبة للغاية).

(١) الوثائق ٢٨٠/٢. (٩٣) FO 141/736/2475

إعلان الحلفاء دعمهم لاستقلال العرب:

لقد أدرك الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – روسيا) ضرورة دعم ثورة الشريف حسين ضد الخلافة العثمانية، وضرورة التأكيد على استقلال العرب وتأييدهم؛ وهو ما جاء في خطاب[1] وزير الهند في لندن إلى حكومة الهند البريطانية لشرح موقف الحلفاء من العرب واستقلالهم؛ حيث ورد فيه:

(من وزير الهند – لندن إلى حكومة الهند (دائرة الشؤون الخارجية) ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩١٦:

خارجية – سري – الجزيرة العربية: من المراسلات التي أرفقت بكتاب سكرتيري للشؤون السياسية المؤرخ في ١ حزيران/ يونيو، ستكون حكومتكم قد علمت بالضبط طبيعة الاتفاقيات التي دخلنا فيها مع فرنسة وروسية بخصوص الدولة العربية المستقبلة، إنكم على علم أيضًا بالاتصالات التي أجريت مع الشريف الأكبر. إن الحكومات الثلاث المتحالفة ملتزمة الآن باستقلال العرب وبسياسة مؤيدة للعرب. ولو قدر لهذه السياسة أن تنجح، فإن نتائجها البعيدة الأثر بالنسبة لمزاعم الأتراك في الإمبراطورية والولاء الروحي للسنة، واضحة للعيان. أقترح أن تؤكدوا لضباطكم الموجودين في العراق وأولئك المسؤولين عن التعامل مع الرأي المسلم في الهند، أهمية فهم هذه السياسة بصورة صحيحة وترويج هذه السياسة، وأن تشرحوها وتشجعوها بالطريقة التي تبدو مناسبة في الأوساط الهندية التي ترغبون في التأثير عليها) انتهى.

سقوط جدة والتدخل البريطاني لاحتلال الحجاز وإدارة شئون الحج:

وضع البريطانيون خططهم لما بعد الثورة ونجاح الشريف حسين في احتلال جدة التي هي الميناء الرئيسي لمكة والطريق لحجاج مصر والهند؛ مما يجعل منها مدينة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبريطانيا؛ ولهذا أخذت بريطانيا تعدّ العدّة للسيطرة الإدارية والسياسية على الوضع في الحجاز من خلال ترتيب شئون جدة، ومن خلال استمرار الدعم للشريف حسين بكل ما يحتاجه، فقد كتب رونالد ستورز من دار الاعتماد البريطاني في القاهرة مذكرة[2] بهذا الخصوص؛ جاء فيها:

(عن الوضع الحالي في جدة – كتبها رونالد ستورز دار الاعتماد / القاهرة التاريخ ٣٠ حزيران/ يونية ١٩١٦م:

الآن وقد أصبحت ثورة الحجاز حقيقة واقعة، فإن الوضع في جدة، سواء أفشلت الثورة أم نجحت، لا يمكن أن يبقى على ما كان عليه قبل الحرب ولا بعدها. إن الإدارة التركية وإن كانت غير كفؤة، فإنها كانت أفضل من عدم وجود إدارة كليا، وسيمضي بعض الوقت قبل أن يحل محلها أي شيء عربي، وإلى جانب الحفاظ على النظام الداخلي (البلدية، الشرطة.. الخ) فإن الضرورات الخارجية والدولية للبلدة، مثل سلطات الميناء والحجر الصحي، تحتم وجود نوع من الرقابة الخارجية. في الوقت الحاضر يجب أن يكون

(١) الوثائق ١٦٦/٢ - ١٧٧. (٨٩) FO 371/2773
(٢) الوثائق ٢٨١/٢ - ٢٨٢. (٩٤) FO 882/4

على رأسها شخص انكليزي يعاونه إلى حد ما خبراء مسؤولون. إن تعيين حاكم شكلي قد يؤدي إلى إثارة شكوك العرب وربما الحلفاء أيضًا، في حين أن تعيين قنصل سيؤدي إلى وصول قناصل آخرين من الحلفاء، وحتى من المحايدين.

وقد لا يكون من الصعوبة بمكان إيجاد حل بإحداث لقب مثل "سلطة الميناء" أ "ضابط تفريغ" ومهما كان أسلوب هذا الموظف ووظائفه، فأن تعيينه، على ضوء "حادثة جميل" والشعور العام في البلدة، يجب أن يتم بدون تأخير. وحالما يتم ذلك، فإنه، وإن كان مع لقب غير سياسي وخال من الادعاء، سيعترف به حالًا كسلطة إدارية في جدة، لهذا السبب وحده يكون من المرغوب فيه أن يظهر بهذه الصفة خلال موسم الحج: إن وكالات الأنباء التي تنتشر أخبارها على أوسع نطاق، لن تتأخر ان توزع في كل زاوية من العالم الإسلامي صورة بريطانية العظمى وإحدى يديها موضوعة على الحجاز. وقد يمكن معالجة هذه الصعوبة بإرسال موظف مصري موثوق وبدرجة كبيرة إلى حد ما، لكي يتعاون معه طالما كان باقيًا وان يحل محله قبيل بدء موسم الحج، ويبقى أمام العالم كسلطة تنفيذية رئيسية حتى مغادرة آخر حاج إلى بلده وسيكون هذا الموظف خلال تلك الفترة على صلة مستمرة بضباط قيادة مختلفين من خفر البحر الأحمر، وإذا تم اختيار شخص مرض، فإنه سيقدم خدمات ثمينة جدًا لأن مصالحه وطموحاته تكون بيد دار الاعتماد. ولذلك يجب اختياره من الطبقة العليا في الإدارة، إذ أنه كلما كانت كفاءته وخبرته الإدارية أعلى، كلما قل الاحتكاك بينه وبين الحجاج البريطانيين والأجانب، ومع سلطات المدينة... إلخ كما أن الانطباع الذي سيتركه يكون أفضل.

إن من المرغوب فيه، ولكن ليس من الضرورة الحتمية، أن يكون خبراء الميناء والمحجر الصحي المسلمين، مرتبطين منذ البداية بالضابط البريطاني المسؤول، على أن يتركوا بعد ذلك بأيدي زميله المصري. وإذا تعذر إيجاد شخص مسلم مناسب، أمكن أن يشغل المنصب قبطي من طبقة جيدة أو مسيحي سوري، وأن هذه الوظائف، مثل وظيفة مدير شركة التلغراف المصرية، ليست لها صفة سياسية أو إدارية) انتهى.

كما أدرك مكماهون أهمية الدعم المالي الفوري للشريف حسين ليقوم بصيانة الأماكن المقدسة بمكة وسد حاجات الحجاج حتى لا ينعكس الوضع سلبًا على الشريف حسين وثورته العربية كما يظهر ذلك من المراسلات بين مكماهون ووزارة الخارجية البريطانية[1] التي صار من مهمتها العناية بشئون مكة والمدينة؛ حيث جاء فيها:

(برقية من السير هنري مكماهون – الرملة إلى وزير الخارجية – لندن التاريخ : ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦م:

الرقم: ٥١٧ الثورة العربية

(١) الوثائق ٢٨١/٢ - ٢٨٢. وهي بالترتيب (٩٥) (126674) FO 371/2773 و(٩٦) FO 371/2773 و (٩٧) (133650) FO 371/2773 و (٩٨) (133757)FO371/2773 و (٩٩) (133650)FO 371/2773

إننا نبذل الجهود لتلبية احتياجات الشريف المتعلقة بالمؤن والمواد الحربية، وإن نجاحه سيعتمد على مساعداتنا ويتطلب الوضع أن نبذل قصارى جهودنا.

إن إحدى احتياجاته العاجلة الرئيسية هي بالطبع حاجته للمال للدفع، ولإطعام قواته والقبائل الصديقة له. ويطلب الشريف مبلغ ١٢٥ ألف جنية شهريًا وأحث أنا على مساعدته بهذا المبلغ لمدة أربعة أشهر قادمة، وسيمكننا عند انقضائها التعرف بصورة أفضل على احتياجاته في المستقبل. وسيساعده كثيرًا لو استطعت أن أبلغه بذلك في أقرب وقت ممكن.

معنونة إلى وزارة الخارجية، أرسلت إلى الهند وعدن برقم ٥١٧) انتهى.

(برقية من وزارة الخارجية إلى السر هنري مكماهون – القاهرة وزارة الخارجية- لندن في ٦ تموز/ يوليو ١٩١٦م:

الرقم: ٥٤٩ برقيتكم المرقمة ٥١٧.

الثورة العربية:

إننا نعتبر مبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنية شهريًا لإطعام قوات الشريف والعشائر الصديقة زائدًا نوعًا ما، وأن ٥٠,٠٠٠ شهريًا يجب أن تكفي، خاصة وأننا نزوده بمواد عينية ومعدات حربية.

ومع ذلك فإذا كان الشريف يستطيع أن يبدي بصورة قاطعة أنه يحتاج إلى مبلغ يزيد عن ذلك لكي يسد مسد المعونة التركية التي كان يستلمها سابقًا وأنه من الضروري لصيانة الأماكن المقدسة وسد حاجات الحجاج، فإننا سنكون مستعدين للاستجابة لوجهات نظره على هذه الأسس ونعطيه أموالًا إضافية لهذه الأغراض.

على أننا نرى أنه حتى لهذه الأغراض جميعًا أن مبلغ ١٢٥,٠٠٠ كبير إلى حد ما، وإذا ما دفعنا مبلغًا كهذا فعلى الشريف أن يتخذ أفضل الترتيبات للحجاج، وهذا أمر مرغوب فيه جدًا، حتى من أجل مصلحته هو) انتهى.

(برقية من السير هنري مكماهون إلى وزارة الخارجية الرملة في ١٠ تموز/ يوليو ١٩١٦م:

الرقم: ٥٥٩ برقيتكم المرقمة ٥٤٩

إنني أقدر تمامًا ضخامة المبلغ وآسف لأنني لم أوضح أكثر مما فعلت. إن مبلغ ١٢٥,٠٠٠جنية لم يكن لغرض دفعه إلى قوات الشريف وإطعامهم ولإبقائهم والعشائر الموالية على الجبهة التي يعتمد عليها نجاح الثورة، بل ليحل محل المعونة التركية التي تتضمن المعونة الشخصية للشريف، وإعانات لإدامة الأماكن المقدسة ومدينتي مكة والمدينة، وكلفة إدارة جدة ومعونات للعشائر لتأمين سلامة طرق الحج.

كل هذا إضافة إلى نفقات الحرب التي ألقيت على عاتق الشريف في وقت أدى فيه توقف التجارة والحج إلى قطع موارد الدخل الاعتيادية.

لابد لي أن أحث بكل إخلاص الموافقة على هذا المبلغ كله وللأشهر الأربعة القادمة التي ستكون ذات طابع خطير جدًا وتقرر متطلبات المستقبل.

سأكرر برقية من السردار يبدي فيها أسبابًا قوية أخرى لأجل الدفع.

إننا سنجعل من الواضح للشريف أن هذا موقت ولمدة أربعة أشهر فقط وسنؤكد له مرة أخرى الالتزامات المتعلقة بالترتيبات المرضية للحج، ولكن علمت أنه يقدر هذه كليا.

وفي هذه الأثناء فإنني سأعمل بتخويلكم الوارد في برقيتكم لإرسال ٥٠,٠٠٠ جنية إلى الشريف حالًا) انتهى.

(برقية من السير هنري مكماهون إلى وزارة ا الخارجية الرملة في ١٠تموز/ يوليو ١٩١٦م:

الرقم: ٥٦٠ برقيتي السابقة لهذه مباشرة.

ما يلي من السردار برقم ٩٢٥ وتاريخ ٨ تموز/ يوليو. يبدأ. إشارة إلى برقية إلى وزارة الخارجية المرقمة ٥٤٩.

إن الأسباب التالية تبدو لي مؤيدًا قويًا لدفع المبلغ الذي طلبه الشريف في البداية، وهو ١٢٥,٠٠٠ شهريًا في الوقت الحاضر:

١. تلقى الشريف تشجيعًا من حكومة جلالته على الانتفاض على الأتراك.

٢. لم يكن لديه الوقت لتنظيم حكومته أو انتظار ظهور الاستياء عن طريق الضرائب أو الوسائل الأخرى.

٣. إن حالة الحجاز خلال السنتين الماضيتين جعلت من الصعب على العرب الاحتفاظ بأي احتياطي من المواد الغذائية. إنهم لا يملكون شيئًا، وإذا كنا نتوقع بقاءهم موالين فيجب إطعامهم.

٤. إن الحجة القائلة بأننا نزود عتادًا حربيًا وقدرًا معينًا من المواد الغذائية لن يكون لها في رأيي أي تأثير قوي على الشريف الذي يحتفظ في الجبهة حاليًا بقوة صغيرة نسبيًا. وعليه أن يوسعها كثيرًا إذا أراد أن يسير بحركته إلى نتيجة ناجحة بدون دعم من قوة استطلاعية بريطانية تكون كلفتها أكبر كثيرًا.

٥. إنني لا أعرف مقدار المعونة التي كانت الحكومة التركية تدفعها سابقًا لإدامة الحج، ولكنني أحث بأقوى ما يمكن أن تعالج المسألة بصورة منفصلة تمامًا عن المساعدة الحربية، ومن وجهة نظر

المعونة النقدية لإدامة الأماكن المقدسة والحجاج يجب أن تأتي بصورة رئيسية من مصادر إسلامية بحتة.

٦. إن برقية وزارة الخارجية المرقمة ٥٤٩ تتيح فرصة ممتازة للتأكيد على حكومة جلالته إنها إذا كانت تريد لهذه الحركة المهمة النجاح الذي تتمناه فإنها يجب أن تكون مستعدة لدعمها دعمًا فعليًا وسخيًا، وفي رأيي إن طلبات الشريف ليست باهضة بالنسبة للظروف.

إن حكومة جلالته، على العكس من ذلك، يجب تحذيرها بأن هذه الطلبات قد تزيد مع الوقت.

لقد شجعنا قيام مملكة عربية مستقلة، وأن هذا لا يمكن أن يتحقق بدون معونة مالية كبيرة قد يكون من الممكن تنظيمها بإحاطة الشريف علمًا بأن نية حكومة جلالته كانت اعتبار السلفات في النهاية قروضًا تستوفي عليها فوائد) انتهى.

(برقية من وزارة الخارجية إلى السير هنري مكماهون التاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩١٦م:

الرقم : ٥٧٠

برقيتكم المرقمة ٥٥٩ (في ١٠تموز/ يوليو).

إنكم مخولون بدفع المبلغ الكلي ١٢٥,٠٠٠ جنية للشهور الأربعة القادمة، وعليكم، كما أبديتم، التأكيد على الشريف فيما يتعلق بالتزاماته تجاه الحجاج. الدفع يجب أن يكون من قبل الحكومة المصرية التي ستعوضها حكومة جلالته. يستحسن تفادي أي تصريح علني بأن هذا المبلغ يدفع لصيانة الأماكن المقدسة) انتهى.

تقييم بريطانيا لثورة الشريف حسين وخططها لترتيب الوضع في الجزيرة العربية:

لقد كانت بريطانيا في صيف ١٩١٦م تواجه تحديا حقيقيا وخشية من فشل ثورة الشريف حسين التي كانت تراهن عليها لتحقيق النصر على الخلافة العثمانية؛ كما يؤكده التقرير[1] الذي أعدته رئاسة الأركان البريطانية العامة بتاريخ ١ يوليو ١٩١٦م؛ وجاء فيه ما يلي :

(تقرير عن شريف مكة والثورة العربية أعدته رئاسة الأركان البريطانية العامة التاريخ: ١ تموز/ يوليو ١٩١٦:

١. في نيسان/ إبريل عام ١٩١٥ شكل رئيس الوزراء لجنة للنظر في طبيعة الرغبات البريطانية في تركية الآسيوية في حالة إحرازها نهاية ناجحة للحرب. وتكونت هذه اللجنة من ممثلين عن وزراء الخارجية،

(١) الوثائق ٢/ ٢٨٧- ٢٩٣ وثيقة رقم (١٠٠) FO 371/2773(131897)

والهند، والحرب، والتجارة، والبحرية، إضافة إلى السير مارك سايكس، وسكرتير مجلس الدفاع الإمبراطوري.

٢. عالج تقرير اللجنة، الذي قدم في ٣٠حزيران/ يونيو ١٩١٥، بصورة رئيسية تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية في آسيا، وتناول الجزيرة العربية بصورة عرضية فقط. وتوصل أعضاء اللجنة إلى استنتاجاتهم مهتدين بقدر الإمكان بالرغبة في تحديد المسؤوليات العسكرية التي ستلقى على كاهل الإمبراطورية البريطانية من جراء إنشاء حدود جديدة من السهولة أن تتصادم عندها المصالح البريطانية والروسية والفرنسية.

إن مستقبل الجزيرة العربية، بما في ذلك تصريح عن ضمانات بريطانية لمختلف الشيوخ، قد رسم في الملحق ٢٨ لتقرير اللجنة. ويمكن في هذه الوثيقة العثور على ذلك التعهد المهم الذي أعطاه اللورد كتشنر لشريف مكة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ والذي فحواه أن بريطانية العظمى، في حالة مساعدة الشريف والعرب لها في الحرب مع تركية، لن تتدخل إطلاقًا وبأي شكل من الأشكال، في الأمور الدينية أو غيرها، وستحترم كذلك منصب الشريف، وتضمن الشرافة ضد كل أشكال الاعتداء الخارجي.

واقترح اللورد كتشنر كذلك إقامة خلافة عربية في مكة ومنح الحرية للعنصر العربي. وكان هذا التعهد في الواقع نقطة بداية الثورة العربية التي كان هدفها التخلص من نير الحكم التركي بقوة السلاح، وتأسيس دولة عربية في الجزيرة العربية وسورية.

٣. افتتحت المفاوضات مع الشريف برسالة إلى مستر ستوزر مؤرخة في ١٤تموز/ يوليو ١٩١٥ وقد طالب الشريف في هذه الرسالة تأييد بريطانية العظمى لاستقلال جميع الأراضي العربية، والموافقة على إقامة خلافة عربية. وعملًا بتعليمات وزارة الخارجية.

بعث المندوب السامي في مصر في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٥ برسالة جوابية إلى الشريف أعرب فيها عن تعاطف عام مع الحركة.

وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر رد الأخير مطالبًا بشكل واضح باستثناء مناطق معينة من كيليكيا وشمال سورية من خطط الشريف، وبشرط احترام هذه التعديلات، والمعاهدات البريطانية القائمة مع الشيوخ العرب، تعهد المندوب السامي باسم بريطانيا العظمى، بالاعتراف باستقلاله ودعمه في تلك الأقسام من المنطقة المتفق عليها والتي تتمتع فيها بحرية التصرف دون الاساءة إلى مصالح حليفتها فرنسة، وأن تضمن عدم انتهاك حرمة الأماكن المقدسة، وتقدم كل المساعدات والنصائح الممكنة من أجل تأسيس "أكثر أشكال الحكومات ملاءمة في المناطق المختلفة" بشرط أن تكون بريطانية العظمى الدولة الأجنبية الوحيدة التي تقدم المشورة، وأن يستخدم مستشاروها وموظفوها وحدهم في تلك المناطق (في حالة

استخدام أحد). وقدم التحفظ النهائي بأن ولايتي بغداد والبصرة يجب أن تخضعا بالضرورة لإجراءات خاصة من السيطرة الإدارية البريطانية.

ويجب ملاحظة أن هذا التعهد أعطى بموجب صلاحيات مخوّلة من قبل وزارة الخارجية ولا يوجد في سجلات وزارة الحرب ما يشير إلى استشارة وزارة الحرب أو هيئة الأركان العامة حول ما يتصل بذلك من الالتزامات العسكرية قبل تقديم تلك التعهدات.

٤. وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر وافق الشريف على بعض شروط المندوب السامي، وليس عليها جميعًا، على أن تخضع موافقته لوفاء بريطانية العظمى بشروط معينة أهمها عدم عقدها صلحًا مع أعدائها الحاليين بدون تأمين استقلال العرب.

وأعطى المندوب السامي في رسالته الجوابية المؤرخة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر التي كتبها بلغة يشوبها حذر ودقة شديدين التعهد المطلوب بخصوص شروط الصلح وبحث فيها تفاصيل عديدة جدًا.

وفي الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ وافق الشريف على بعض الشروط البريطانية مكررًا من جديد مطلبه بأن منطقة الاستقلال يجب أن تشمل بيروت ومنطقتها.

٥. وأصبح جليًا الآن أن الاتفاق مع الشريف شمل مصالح فرنسية، إضافة إلى المصالح البريطانية، وبناء على ذلك فوضت وزارة الخارجية السير مارك سايكس الدخول في مفاوضات مع مسيو بيكو، ممثلًا عن الحكومة الفرنسية، حول الحدود المستقبلية للدول العربية المأمولة، وتعيين حدود ودوائر النفوذ الخاصة بكل من فرنسة وبريطانية العظمى. وتضمنت تلك المفاوضات تسوية العديد من المسائل المعقدة ولكن تم في الأخير ايصالها إلى نهاية واضحة بقدر ما يتعلق بين بريطانية العظمى وفرنسا.

وكان لابد عندئذ أن يحسب لموقف روسية حسابه، ولذلك توجه السير مارك سايكس ومسيو بيكو إلى بتروغراد التي تم فيها التوصل إلى اتفاقية مع مسيو سازونوف في آذار/ مارس ١٩١٦. وتبين الخارطة المرفقة القرارات التي تم التوصل إليها في النهاية.

٦. وفي هذه الأثناء كانت المراسلات جارية بين الشريف والمندوب السامي ويتضمن الملحق (أ) النقاط الأكثر أهمية التي اتفق عليها الطرفان المتعاقدان، وتلك التي اختلف عليها – وأخيرًا تعهد الشريف باتخاذ الاجراءات اللازمة لطرد الأتراك من المنطقة العربية وطلب معونة بريطانية في شكل أسلحة وعتاد ومال. وقد أعطيت هذه الأشياء، وفي ٥ حزيران/ يونية قام العرب بانتفاضة في المدينة، وهكذا بدأوا الثورة.

٧. وبعد تناول تاريخ الحركة بهذه الطريقة، فمن الضروري عرض مواقع وموارد الممثلين الرئيسيين في هذه الدراما. يبسط شريف مكة حكمه على الجزء الأعظم من شمال غرب الجزيرة العربية، وله، إضافة إلى ذلك نفوذ خارج منطقته الخاصة أكثر من أي حاكم عربي آخر. وله أيضًا قدر معين من المكانة

الدينية في أنحاء العالم الإسلامي، وتعد أسرته من أكثر البيوت الحاكمة العربية تنورًا وتمتلك موارد أعظم من مختلف الأنواع. وفي مراسلاته مع المندوب السامي تظاهر الشريف دائمًا بأنه يتحدث باسم الأمة العربية. ولكنه – على علمنا – لا يتمتع بتأييد أية منظمة عربية بدرجة كافية لضمان القبول التلقائي للشروط التي وافق عليها، حتى في أنحاء الجزء الأكبر من المنطقة العربية، وعليه فسيكون في غير طائل عقد اتفاقيات معه فقط، والافتراض أنه يمكن – عن طريقه – التأثير في العرب أو ضمان التزامهم.

٨. في آذار/ مارس ١٩١٦، حسب الشريف أنه قادر على جمع قوة قوامها ٢٥٠ ألف رجل، ولكنه على الرغم من إمكانية استجابة هذا العدد من الرجال مؤقتًا لأوامره، فإن صعوبات الامدادات، والافتقار إلى الضبط، وعدم التجانس المتأصل في العنصر العربي، ستمنع بالتأكيد تركيز عشر هذا الرقم في أي مكان واحد والاحتفاظ بهم. ولا تتوفر هناك معلومات عن خزين السلاح والعتاد الذي هو بحوزة الشريف، ولكن إلحاحه على طلب عدد قليل من البنادق يدعو إلى الافتراض بأنه لا يملك إلا القليل منها. وعلى أية حال، وكما أنه لابد وأن كان على معرفة جيدة بقوة القطعات التركية في الحجاز، يبدو من المعقول الافتراض بأنه أعتبر موارده كافية للتغلب على قوتهم قبل البدء بثورته. ومن الأهمية بمكان الحصول من الشريف على فكرة عن كمية الأسلحة والذخائر الموجودة تحت تصرفه، لأنه بدون هذه المعلومات لن يكون بالإمكان أي تخمين دقيق للمساعدات التي قد يحتاج إليها.

٩. والزعماء العرب الآخرون الذين يمكن أن يحسب حسابهم هم: ابن سعود أمير نجد، والادريسي حاكم عسير، وإمام اليمن، وابن الرشيد أمير حائل، وشيوخ قبائل عنزه.

وقد اعترفت بريطانية العظمى بابن سعود حاكمًا مستقلًا لنجد والقطيف والأحساء وكذلك، تعهدنا، وفق معاهدة أبرمت مؤخرًا بعد التفاوض مع السير برسي كوكس، بحمايته ضد أي اعتداء خارجي عليه يقع بدون تحريض، على أن يلتزم بشروط معينة في تعامله مع الأمم الأخرى. وعليه فمن الضروري إبقاؤه في أذهاننا دائمًا لدى أي تسوية للقضايا العربية. وعلاقاته مع الشريف ودية الآن، ولكنه كان معارضًا لابن الرشيد باستمرار، وكان في حرب معه حتى صيف عام ١٩١٥. ويبلغ تعداد قواته ١٠آلاف مسلح تقريبًا.

احتفظ الادريسي، والفضل يعود في ذلك إلى الذهب الايطالي، بموقف موال إزاء بريطانية العظمى، وتم تزويده بكميات معينة من السلاح والعتاد. وتتفاوض حكومة الهند معه حاليًا للتوصل إلى معاهدة يتم بموجبها تأمين حكم ذاتي له وضمان أمنه من الهجمات البحرية. وكان في حالة تمرد مستمر تقريبًا ضد الأتراك منذ عام ١٨٩٢.

وقد قام الإمام، وهو ند للإدريسي، من جهة أخرى بوضع كل ثقله إلى جانب الأتراك، وكذلك، وعلى الرغم من أن المقيم السياسي في عدن زاره وطلب اليه الانضمام إلى الشريف، فمن المستبعد

فيما يبدو اتخاذه أية خطوات من شأنها التعرض للقوات التركية في مناطقه. وبإمكانه تجميع قوات كبيرة وهو يملك المدافع والعتاد الخاص به.

العلاقات بين ابن الرشيد والشريف ودية اعتياديًا، ولكن ابن الرشيد يكن عداء علنيًا للبريطانيين، وتوجهه إلى البصرة مؤخرًا ومعه أتباع مسلحون أدى إلى ظهور شكوك معينة. وله عداوة متوارثة مع ابن سعود وستكون هناك صعوبات لا يستهان بها في اقناعه بالتعاون مع القادة العرب الآخرين ضد الأتراك. ويجب أن تكون إحدى أهداف الدبلوماسية البريطانية رأب النزاع بين ابن الرشيد وابن سعود وذلك من أجل تشجيع الانسجام في الأعمال وخلق حماسة مشتركة خدمة لقضية حرية العرب. وقد يكون في مقدور ابن الرشيد جمع قوة قوامها ١٠ آلاف رجل.

ويبدو من تصريحات الشريف أن قبائل "عنزة" القوية التي تقطن الأجزاء الداخلية من سورية مستعدة للتعاون معه في التخلص من نير السيطرة التركية.

١٠. إن بريطانية العظمى، بتشجيعها الشريف على الثورة ضد الأتراك، وبتزويده بالأسلحة والمال، وبضمانها استقلال العرب، وبقطعها الوعد بمساعدة الدولة العربية المستقبلة ضد العدوان الأجنبي، قد أخذت على عاتقها بلا شك مسؤوليات عسكرية خطيرة. صحيح أننا تفادينا قطع أية وعود للشريف بالتعاون المباشر، وذلك فإننا، من الناحية الشكلية، لن نكون قد أخللنا بالعهود حين اتخذنا موقفًا غير فعال في شبه جزيرة سيناء. ومع ذلك، فليس هناك شك في أننا سنكون مسؤولين أخلاقيًا بنظر المسلمين إذا تخلينا عن الشريف بعد تحريضه على القطيعة مع تركية. وبعد إعلان حرية العرب، ستلقى على عاتقنا مسؤولية انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الذي سيعقب حتمًا اندحار الشريف وإعادة استيلاء الأتراك على مكة. إن نتائج مثل هذا الشعور ربما ستكون بعيدة الأثر في جميع أنحاء البلاد الإسلامية التابعة لنا، وسيستغلها الألمان استغلالًا كليًا.

وقد لا يعتمد العرب على تعهد بريطانية بعمليات عسكرية واسعة، وإن كانوا سيقدرون كثيرًا إنفاذ حملة استطلاعية على سورية، ولكنهم لن يتفهموا عدم قيامنا بأي شئ مطلقًا. أنهم سيتوقعون تعاونًا على نطاق صغير، وكذلك تزويدهم بالمواد الحربية. إن كون بريطانية قد تفادت بصورة مستمرة أي اتفاق قطعي على العمل الفكري المشترك سيكون ضئيل الأثر إذا لم يكتب لمحاولاتهم النجاح.

١١. ونظرًا لصعوبة تخمين التأثير الديني لثورة الشريف، فلن يسهل التنبؤ بما ستتخذه الحكومة التركية من إجراءات ولكن من المؤكد أنها ستنظر إليها بكثير من القلق. ولو لم تكن العمليات التركية تحت سيطرة رئاسة الأركان الألمانية العامة، لما كان من المستبعد أن ترسل التعزيزات التركية بصورة مستعجلة إلى الجنوب بقصد إعادة فرض سلطة السلطان في الحجاز، ومعالجة أمر أتباع الشريف بصرامة. وعلى أي حال فليس من المحتمل أن تسمح هيئة الأركان الألمانية العامة لاعتبارات عاطفية تتعلق بحركات

الحجاز، أن تفسد توزيعها الاستراتيجي للجيش التركي في مختلف مسارح العمليات التي يشترك فيها. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يستبعد كليًا احتمال إرسال قوات كبيرة إلى ساحة العمليات هذه.

١٢. منذ عدة أشهر مضت توقع الأتراك الخطر الذي ينجم عن وجود وحدات عربية في جيوشهم، ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ تمت إزالة مثل هذه التجمعات تدريجيًا. وقد زالت بهذه الطريقة فرقتان عربيتان بصورة مؤكدة، في حين أن فرقة عربية ثالثة لم تظهر في أية معركة منذ الجلاء عن غاليبولي. ولذلك فليس من المحتمل أن يكون للثورة العربية تأثير بعيد في الجيش التركي. ويتألف ذلك الجيش الآن من (٥٠) مما يدعي "فرقة" توجد (٤) منها في الجزيرة العربية، وتتوزع كالآتي: (٢) في جنوب اليمن، (١) في عسير، و (١) في الحجاز. (٢٥) فرقة في أرمينيا، (٦) في العراق والحدود الفارسية، (٣) في فلسطين وسورية و(١٢) في تركية الأوربية (٤) منها في أزمير ونواحي من آسيا الصغرى حيث لا توجد معارك في الوقت الحاضر.

١٣. ويحتمل أن تكون الخطوة الأولى من جانب الأتراك محاولة تركيز الفرقتين في اليمن، واللتين يبلغ مجموعها حوالي (٦) آلاف رجل و (٤٠) مدفع ميدان، مع الفرقة الموجودة في عسير التي يمكن احتساب عدد أفرادها بحوالي (٣) آلاف رجل و(٨) مدافع ميدان. واحتمال قيامهم بذلك يعتمد أولًا على قيام البريطانيين بممارسة أي ضغط عليهم من عدن أم لا، وثانيًا على موقف الادريسي والإمام. ولو أتموا عملية التركيز هذه، فقد يقرر الأتراك عندها زحف الفرقتين إلى داخل الحجاز لمهاجمة الشريف، أو إخراجهم كلية قبل فوات الأوان، وسيهتدون عند اتخاذ قرارهم هذا بحجم تجهيزاتهم من الذخائر، وحالة مواصلاتهم، ووضعية الطرق، والتي لا تتوفر عن أي منها أية معلومات دقيقة. وفي حالة اتخاذ القرار الثاني قد يلجأون إلى الزحف عبر (أبها) و (بيشه) و (عرف) و (حائل) إلى النجف الواقعة على الفرات، فيما لو ثبت أن صعوبات النقل والتجهيزات ليست مما لا يمكن تذليله. وإذا، تقرر من جهة أخرى مهاجمة الشريف في الحجاز، أمكن توحيد الفرق الثلاث قيد البحث مع بقايا الفرقة (٢٢) الموجودة من الآن في الحجاز ومع أية تعزيزات يتم جلبها عن طريق خط حديد المدينة. وقد يمكن فورًا توفير فرقتين من أزمير، وثالثة من منطقة حلب – الاسكندرونة بدون التدخل العملي في التوزيع الاستراتيجي للجيوش التركية، وكذلك يمكن في النهاية عند التزام موقف دفاعي في أرمينيا جلب (٥) فرق من المناطق المحيطة بـ (سيواس). وعليه يصبح من الممكن توفير ما يقرب من ٦٠-٧٠ ألف رجل، ولكن من المشكوك فيه إمكان تجهيز هذا العدد، وحتى لو كان ذلك ممكنًا، فأن وصولهم سيستغرق ثلاثة أشهر على الأقل. ومهما كان السلوك الذي يقرر الأتراك تبنيه فإن هناك احتمالًا قويًا بأن يتخذوا إجراءات مبكرة لغرض تقوية حامياتهم في معان والعقبة للحيلولة دون امتداد الثورة إلى سورية ولديهم أعداد كبيرة من الجنود تحت تصرفهم لهذا الغرض. وليس من المستبعد أيضًا محاولة الأتراك إعادة هيبتهم أمام العرب باستخدام وسائل غير الهجوم المباشر على الشريف ولذلك قد يقررون معاقبة الشيعة المتمردين في كربلاء والنجف، وهي عملية ستكون لها فوائد إضافية بسبب إمكانية القيام بها بواسطة الجنود الموجودين فعلًا في العراق، والتي ستمهد الطريق في النهاية لمهاجمة القاعدة البريطانية في البصرة.

١٤. والمقترح – في حالة موافقة مجلس الحرب – هو أن الإجراءات العسكرية والبحرية التالية يجب أن تتخذ فورًا لمساعدة الشريف:

١. على القائد العام في مصر القيام بكل الاستعدادات الممكنة لاحتلال العريش والعقبة. إن ترسيخ قوة في هذين المكانين سيشكل تهديدًا مباشرًا لخطوط المواصلات التركية بين سورية والحجاز وسيشجع كذلك عرب سورية في الوقت الذي يؤمن حماية فعالة للحدود الشرقية لمصر. ومن المستبعد أن تسمح الظروف الجوية بالقيام بهذه العمليات قبل تشرين الأول/ أكتوبر ويجب حينذاك الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إجراءها في ضوء الأوضاع الراهنة. إن الخطوات الفورية المطلوبة هي: مد خط السكة الحديد الذي هو قيد الإنشاء الآن، واتخاذ جميع الاستعدادات اللازمة لإيصاله سريعًا إلى العريش. دراسة خطط احتلال العريش بالتفصيل بالتعاون مع القائد البحري العام.

٢. منع الأتراك، بواسطة الدوريات البحرية، من استخدام البحر الأحمر من (حديدة) إلى (الليث)..

٣. بذل الجهود للحصول على تعاون الإدريسي وكذلك، بقدر الإمكان تعاون الإمام، وذلك بمنع الأتراك من سحب الفرق الثلاث الموجودة في عسير واليمن) انتهى.

الإشراف البريطاني على ثورة شريف مكة والمحافظة على السرية:

هذا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تقود الثورة في الجزيرة العربية من خلال الشريف حسين وتشرف على شئونها بشكل كامل؛ كما تؤكد برقية الاستخبارات العسكرية في القاهرة إلى سكرتير الشئون الخارجية في الهند بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩١٦م؛ حيث جاء فيها:

(إن سياسة القاهرة فيما يبدو هي مساعدة الشريف بأقصى إمكاناتنا. السردار الآن يقود العمليات، والقائد العام يزود المواد عند الطلب، والمندوب السامي يوجه السياسة المدافع و[رشاشات] ماكسيم أرسلت إلى الحجاز مع طواقم وحرس من مصر. طلب الشريف طائرات لمهاجمة الطائف، ولكن نظرًا لعدم وجود طيارين مسلمين، فإن مسألة استخدام البريطانيين قيد الدراسة، وقد أحيل الأمر في البداية إلى الشريف وهو غير مستعد لقبول المسيحيين في الداخل. لم يتخذ أي إجراء بدون استحصال موافقة لندن مسبقًا. الثورة سائرة حسب ما كان متوقعًا. الرسائل اللاسلكية التركية التي تم التقاطها تدل على أن الطائرات سترسل إلى المدينة من القسطنطينية. الشريف يحتفظ بأسرى أتراك، وقد طلب حمل رئيس الولايات المتحدة على تحذير طلعت وأنور وجمال بأن معاملتهم للعرب ستقابل بالمثل في معاملة الأتراك. وهو يقول إنه طالما ثارت سورية فلا لزوم للاستمرار في قطع السكة الحديد. لم يتأكد قيام الثورة في سورية ولذلك حثته القاهرة على إعادة النظر في هذا القرار الذي يبدو أنه اتخذه. فيما يتعلق بتأثير الثورة على المصريين لم يمكن تكوين رأي قاطع بعد. بعض المصريين يعتبرون الشريف متمردًا على الخليفة وغاضبون، وآخرون يعتقدون أنه مؤيد لتركية سرًا، وأنه يخدعنا. أنصار الانكليز يؤيدونه ويقولون إن نجاحه سيسدد

ضربة قاتلة لهيبة تركية وألمانيا وللجامعة الإسلامية. الطبقات الدنيا مسرورة بأن العرب سيحصلون على المواد الغذائية الآن وأن الحج سيكون أسهل. يبدو من المؤكد أن المصريين لم يتخذوا إجراء ضدنا).

وهو أيضًا ما يؤكده (تقرير) من الكابتن كورنواليس (عضو المكتب العربي في القاهرة) عن مهمته في جدة وقد جاء فيه:

(إلى مدير المكتب العربي – القاهرة:

أتشرف بتقديم تقريري عن مهمتي في جدة. وتجدون في الملحق الأول قائمة بمطالب شريف مكة وخلاصة بعض الشؤون الأخرى.

وفقًا لتعليمات سعادة المندوب السامي، غادرت القاهرة في الساعة ١١ صباحًا في ٢٠ حزيران/ يونيو مع الميرآلاي سيد بك علي الذي قرر أن يتولى قيادة البطاريتين المصريتين. وأخذت معي ٢٠,٠٠٠ جنية ذهب للشريف، وحملت رسالة من سعادة المندوب السامي تخبرنا بوفاة لورد كتشنر، ورسالة أخرى تتضمن تعييني ضابط ارتباط لسعادته. ووفقًا للتعليمات تركت القطار في الإسماعيلية وسافرت إلى السويس بعد ذلك بعد الظهر مع القائد العام. ولقد سبق لي أن أخبرتكم بتعليمات القائد العام في رسالتي المؤرخة في ٢١ حزيران/ يونيو.

لقد أملت أن أسافر على ظهر باخرة صاحب الجلالة "آن" في الليلة نفسها، ولكن الباخرة لم تتمكن من الإقلاع حتى الساعة ٨ ب.ظ. يوم ٢٢ حزيران/ يونيو وذلك بسبب تأخير إرسال البنادق. وكان ما حملناه من تجهيزات وعتاد كما يلي:

٣٠٠٠	بندقية
١٢٠٠,٠٠٠	رصاصة اس. أي. أي.
١٥ درزن	ألواح تبليل قطن المدافع
١ درزن	فتيل جاف
٥٢٥	فتيل تفجير رقم ٨
٥٠٤	فتيل مفرقعات أمينة
٦	مدافع مكسيم مع العتاد
٦	مدافع جبلية ١٠ باون مع العتاد
شعير	٣٣٧٥ كيسا أو تقريبًا ١٢٠ طنًا

سكر	١٣٥ كيسًا أو تقريبًا ٦ أطنان
قهوة	٢٢٥ كيسًا أو تقريبًا ٦ أطنان
أرز	٢٨٤٥ كيسًا أو تقريبًا ١٠١ طن
طحين	٥٧٣٦ كيسًا أو تقريبًا ١/ ٢ ٣٥٨ طن

كانت مدافع مكسيم والمدافع الجبلية مرسلة إلى السردار، وقد أنزلت أخيرًا في بورسودان.

الباخرة "آن" لا تتمكن من الإبحار أسرع من ١/ ٢ ٧عقد ولذلك لم نصل إلى بورسودان إلا في الساعة ٢,٣٠ ب.ظ. في ٢٦حزيران/ يونية.

وجدت أن الكرنكل ولسن حاكم منطقة البحر الأحمر قد ذهب إلى جدة قبل يومين لاتخاذ الترتيبات لإنزال البطاريات. وقدم السردار من آر كويت حوالي الساعة ٤,٣٠ ب.ظ. وتقرر أن الباخرة الملكية "آن" يجب أن تحمل بطارية المدفع الجبلي، وأن السفينة "سورادا" التي كانت لحسن الحظ في الميناء في طريقها إلى استرالية والتي كان مركبًا فيها مرابط تحمل بطارية مكسيم وحرسها البالغ ٦٠رجلًا، وأن الباخرة الملكية "سوفا" تنقل بقية القمح من الباخرة "آيرديل" التي كانت موجودة في بورسودان منذ الصيف) انتهى.

ومع كل ما سبق ذكره مما يؤكد إشراف بريطانيا على الثورة العربية وتوجيهها لها سياسيًا وعسكريًا وميدانيًا؛ فقد نجحت بريطانيا في المحافظة على سرية هذه العلاقات بينها وبين الثورة حتى لا تفشل، فقد أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية[1] بتاريخ ٣ يوليو ١٩١٦م إلى المندوب السامي في مصر مكماهون بخصوص طلب الشريف إرسال رسالته إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ جاء فيها:

(عاجل برقيتكم المرقمة ٥٢٥.

إذ أوصلنا الرسالة إلى حكومة الولايات المتحدة أو إلى السفير هنا فإن علاقتنا بالشريف والثورة العربية ستكون قد فضحت. ونظرًا للتقارير الواردة عن الشعور السائد في الهند فمن المستحسن تأجيل هذا إلى أبعد وقت ممكن. وما لم تنصحوا بطريقة أفضل للتغلب على هذه الصعوبة فإن البرقية ربما يجب أن ترسل كبرقية اعتيادية من القاهرة إلى واشنطن. مرسلة من قبل موفد من الشريف بدون تدخل دار الاعتماد أو حكومة جلالته.

وقد جاء في رسالة الشريف إلى رئيس الولايات المتحدة بتاريخ ١٢يوليو ١٩١٦م ما يلي:

(برقية من الشريف حسين إلى السلطان محمد رشاد:

"إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية"

(١) الوثائق ٢/٢٩٨

أرجو من فخامتكم تقديم الرسالة التالية إلى سلطان تركية المعظم تبدأ:

"إن هذه البلاد بثورتها وإعلانها استقلالها لا تريد أن تتنكر للأعمال العظيمة والعناية الخاصة التي قدمها للبلاد العربية المقدسة والأقطار الإسلامية بصورة عامة أسلافكم العظماء. ولكن هذه البلاد ترغب في الإعلان عن عدائها للخونة (الاتحاديين) الذين حاولوا إلغاء الرابطة الدينية المذكورة في المنشور العام وكذلك التحفظات والحقوق التي أعلنها أسلافكم العظام قبل ٦٠٠عام. والله وحده يعلم مدى احترامنا وتقديرنا لشخصكم الهمايوني السامي ولآل عثمان الشرفاء") انتهى.

الإشراف البريطاني على شئون الحجاز بعد الثورة ومنع الفوضى التي عمت:

لقد بدأت الثورة في الحجاز ودبت الفوضى في البلاد على نحو خطير مما حدا بريطانيا إلى المسارعة لتنظيم شئونها بشكل مباشر قبل قدوم الحجاج كما يوضحه تقرير[1] مبعوث المندوب السامي البريطاني إلى جدة الكابتن كورنواليس الذي أعده بتاريخ ٨ يوليو ١٩١٦م، وجاء فيه:

(الاستنتاجات – سقط حصن جياد **[بمكة]** مع الحامية البالغة ٥٠ رجلًا وثلاثة أو أربعة مدافع وبقيت هناك قوة أكبر مؤلفة من أكثر من ٨٠٠ رجل يدافعون عن الثكنات. وهذه القوة لا تمتلك مدافع، ويقال إنها تقاوم خصوصًا بالنظر إلى رغبة الشريف في منع إراقة الدماء. ويحتمل أن تتمكن البطاريات المصرية من إرغامها على الاستسلام. أما الطائف فهي مشكلة أشد، ولكن يتوقع بصورة معقولة أن تستسلم بمضي الوقت. والمدينة هي نقطة الخطر ويقال إن الحامية فيها تعد ٧٠٠٠ رجل بقيادة قائد فعال هو فخري باشا. لقد سبق له القيام بغارة من البلدة ألحق خسائر شديدة بالعرب الذين لا يزيد عددهم على ٩٠٠٠ وهناك دائمًا احتمال بأن يسير جنوبًا ويصطدم بالشريف. وصعوبات الماء والمواصلات جسيمة ولكن يمكن التغلب عليها. وقد أظهرت لنا تجربتنا في رابغ وينبع كم كانت سيطرة الشريف على العرب في المناطق الخارجية واهية. وإذا حدثت هزيمة أخرى فستكون لها نتائج خطيرة على معنوياتهم. ليس مع الشريف ضباط مدربون من أي نوع – ولكن شيوخ قبائل فقط يقودون أتباعهم غير الخاضعين لنظام. ومن المهم أن ترسل بعثة عسكرية عربية مع البارجة "هاردنغ" عند رجوعها. فهذه البعثة من شأنها أن تبعث حياة وثقة جديدة لدى العرب، ولأجل التغلب على حامية المدينة – أو على الأقل احتوائها – فهي أهم قضية في الوقت الحاضر. وحلم الشريف بالتقدم على سورية لا يمكن تحقيقه لمدة طويلة في المستقبل.

الحكومة في الحجاز في حالة فوضى ليس هناك أي امرئ له فكرة عن التنظيم. وأقل التفاصيل تعرض على الشريف هاتفيًا وليس لديه الوقت لوضع مشروع صالح للحكومة أو النظر إلى الأمور من وجهة واسعة، وأهالي جدة يثقون به شخصيًا لكنهم يخافون شرفاءه، ويرتابون في العرب الذين قد يرسلون من القاهرة لحكمهم، والشريف لأجل التوفيق بين جماعته من الأشراف والحزب العربي في القاهرة سيجعل

(١) الوثائق ٢/٣١٤-٣١٧

الأولين حكامًا والأخيرين مستشارين لهم، وهذا يعني قوائم رواتب مضاعفة وربما ضريبة مضاعفة من التجار.

جدة في الوقت الحاضر بؤرة دسائس، فكل الزعماء يحاولون أن يجدوا مركزًا لأنفسهم ولا يهتمون الوسائل التي يتوسلون بها لتحقيق أغراضهم. وأهالي البلدة يكرهون العرب، والعرب يقابلون شعورهم بالمثل وأكثر، والفريقان مرتابان أحدهما بالآخر. وعلى العموم هم منقسمون إلى فئتين متعارضتين، إحداهما يرأسها الشريف محسن والأخرى عبد اللطيف المزيني مدير الميناء. وقد أخبرني وكيل الشريف محسن نفسه بأنه لا هو ولا سيده يجرؤان على تناول الطعام أو الشراب خارج دارهما، ولا ريب أن معارضيهم يتوخون نفس الحيطة.

أفضل طريقة لإدارة جدة تكون في تعيين مستشار بريطاني لحاكم حجازي مثل الشريف محسن. والجماعة العربية في القاهرة التي لا تريد شيئًا من إنكلتره عدا تجهيز كمية غير محدودة من الذهب والعتاد الحربي، سوف تصيح أن الرأي الإسلامي المحلي لا يقبل ذلك أبدًا، لكن قول الشريف محسن نفسه أنه يرحب بمستشار انكليزي يرينا أن اعتراضهم لا صحة له. ويكون من المستحسن أن يعطي مثل هذا المستشار عنوانًا غير صارخ بغية عدم استرعاء النظر إلى وظيفته الحقيقية. هذه الوظيفة تتناول العمل كواسطة اتصال بين الحكومة البريطانية والشريف، على أن تطلق يده في تسوية كل الشؤون التفصيلية فيما يتعلق بإنزال المؤن وما ماثل ذلك، وكذلك القيام برقابة غير معينة ولكن حقيقية على تنظيم الشؤون البلدية في جدة. وإضافة إلى موظف له خبرة قنصلية (يسمى مساعده) سوف يحتاج إلى ضابط بريطاني لمساعدته وعدد قليل من الكتاب. ويكون أيضًا من المستحسن إرسال ضابط موثوق به من الجيش المصري له خبرة سابقة بصفة مأمور في السودان.

والبديل لذلك إرسال مستشار محلي ترشحه الجماعة العربية. وهناك بلا ريب عدة منافع في هذه الطريقة إذا أمكن العثور على رجل يمتلك المؤهلات الملائمة، لكن، على حسب علمي حتى الآن، لم تقدم الجماعة العربية أي مرشح خبير في شؤون الحكم وفي نفس الوقت صديق ثابت لبريطانية العظمى. إن إرسال رجل من صنف جميل أفندي الرافعي يكون قتالًا للمصالح البريطانية والعربية. ولذلك أوصي في حالة عدم وجود مرشح عربي صالح، القيام فورًا بتعيين ضابط بريطاني أقدم. إن الشريف لم يدرك تمامًا حتى الآن مسؤولياته في جدة ويحتمل أن يقدم اعتراضًا. لكنه أثبت نفسه دائمًا أنه حصيف، ويمكن بلا ريب إقناعه بأهمية إقامة أسلوب حكومي منظم قبل بدء موسم الحج.

إن المجلس البلدي المحلي يبذل قصارى جهوده ولكن لا يعلم من أين يبدأ. وهناك طبيبان أو ثلاثة أطباء في البلد غير حريصين. والمطلوب طبيب مسلم مدرب له موهبة التنظيم ولديه عدد كاف من الموظفين للعمل مع المستشار. وإلا فهناك خطر شديد في حصول وباء حين يبدأ الحجاج بالوصول. ويُعتقد أن مجلس الحجر الصحي الدولي سوف يستأنف عمله في جدة في الوقت الحاضر.

وقوة الشرطة كقوة حقيقية لا وجود لها. وحين يشار إلى أهمية المحافظة على الحجاج في طريقهم إلى مكة والمدينة يكون الجواب الذي لا يتغير أن العرب لا يجرؤون على عدم إطاعة الشريف. وموقفهم في رابغ وامتناعهم بالقوة من الغزو خلال ثلاث سنوات تجعل الإنسان في شك من طاعتهم.

إن العرب يتركون الكثير من الأمور لله ويجب إنقاذهم من أنفسهم لأن حجًا ينتهي بكارثة لا يكون مميتًا لنفوذ الشريف فحسب بل يؤثر في حياة الرعايا البريطانيين ويؤذينا في ممتلكاتنا الإسلامية. فالاحتياطات الطبية الكافية وسلامة المرور في الداخل والطعام الرخيص هي المطلوبات الثلاثة المهمة جدًا للحجاج ويجب ترتيبها بكل سرعة. وكان بودي أن أكلم الشريف محسن عن الحج، لكنه كان مع الأسف مريضًا جدًا. أما الأمن العام في جدة فقد تمت المحافظة عليه بصورة جيدة والدار الوحيدة التي نهبت هي دار الشيخ أحمد حجازي وكيل الشريف حيدر علي في جدة.

وربما كان وجود سفينة حربية بريطانيا على مقربة من جدة كان له تأثير كابح على العرب [البدو].

ك . كورنواليس، كابتن   القاهرة ٨ تموز / يوليو ١٩١٦م) انتهى.

لقد رأت بريطانيا الوقت مناسبًا لبسط نفوذها على الحجاز من خلال الإشراف المباشر على شؤونه الإدارية وتزويد الشريف بالمستشارين البريطانيين في هذه الفترة وقبل نجاح الثورة حتى لا يكون بإمكان الشريف حسين بعد ذلك الحرية والاستقلال الكامل عن النفوذ البريطاني، كما حرصت في الوقت ذاته على عدم إثارة مخاوف الشريف من مثل هذا الإجراء تجنبًا لرفضه ومن ثم فشل الثورة، فقد جاء في توصيات[1] ولسن آمر القوات وحاكم مقاطعة البحر الأحمر بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩١٦م؛ ما يلي: (إن الحكومة البريطانية يجب أن تصرّ على وجود وكيل في جدة، كما أوصيت به أعلاه، وعلى وجوب إعلامها بصورة تامة بواسطته عن كل حركات قوات الشريف ونواياها ووجوب قبول الشريف للاستشارة إذا وجدت ضرورية وخصوصًا فيما يتعلق بإدارة جدة.

إن الوكيل البريطاني لن يشترك في إدارة جدة بصورة فعالة لكن له أن يقدم مشورته عند اللزوم. ويجب الإيعاز إلى الشريف الأكبر (أو يطلب إليه) بأن يخبر وكلاءه في جدة بأنه، فيما يخص الحجر الصحي والشؤون الحية وما ماثلها، يجب عليهم التداول وقبول مشورة الوكيل البريطاني. وعلى كل حال يجب اتخاذ حيطة شديدة في التعبير عن هذا الطلب للشريف الأكبر للتخفيف من إثارة أية مخاوف مثيرة من أن الحكومة البريطانية تعتزم السيطرة على إدارة جدة والتدخل بصورة فعالة في إدارة الحجاز، لان القيام بأي شيء من ذلك خصوصًا في الوقت الحاضر يكون غلطة سياسية وعظيمة. ولذلك يجب أن نوضح للشريف الأكبر أن ليست لنا أية نيّة لمثل ذلك.

وإذا افترضنا أن الشريف الأكبر قد أُحيط علمًا كما جاء أعلاه لأسباب تصرّ عليها الحكومة البريطانية – لمصلحة الشريف نفسه – بضرورة إدارة جدة بصورة صحيحة وأخذ مشورة وكيلها بنظر الاعتبار، فعندئذ

(١) الوثائق ٢/٣٣٢ - ٣٣٣.

تترك طريقة إجراء الأمور للشريف الذي لن تكون له مشكلة سهلة الحلّ ولن يكون وضعه "فراشًا من الورود".

وقد يكون من المفيد جدًا أن يخبر الشريف الأكبر، أنه إذا حصل وباء في جدة، فإن ذلك سيعلن، مما سيؤثر تأثيرًا كبيرًا في الحج والملاحة الاعتيادية والتعامل التجاري، وهي أمور يرغب فيها كثيرًا.

وأنا أميل إلى المضيّ أبعد من ذلك والتوصية بأن نعرض على الشريف تزويده بموظفي حجر صحي كامل وخدمات صحة مدنية حسب اللزوم، ويكونون كلهم بطبيعة الحال من المسلمين.

إن الحكومة البريطانية لها اليد العليا على الشريف إذ أنه قد لا يستطيع البقاء بدون نقود وتجهيزات. ولذلك يحسن الاستفادة الآن من الوضع الحاضر، بصورة لبقة ولكن حازمة بمباشرة إدخال نفوذ بريطاني حسب الخطوط التي يفترض أنه تم إقرارها بصورة عامة لتمشية العلاقات البريطانية مع حكومة الشريف في المستقبل بعد الحرب.

أما فيما يتعلق ببطاريات هوايتزر والمدفعية التي سيتم تجهيزها، كما علمت، والتي سيوفر شريف الفاروقي الأشخاص الذين يقومون بأمرها من الأسرى العرب، اقترح أن ترسل هذه المدافع الكاملة إلى جدة وأن يدرب الموظفون هناك بدلًا من تدريبهم في مصر، وذلك لأسباب سياسية.

(التوقيع) سي.اي.ولسن آمر القوات وحاكم مقاطعة البحر الأحمر

آركويت ٧ تموز/ يوليو ١٩١٦م) انتهى .

وقد أخذ مكماهون مباشرة بتوصيات ولسن وكتب رسالة[1] إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩١٦م بهذا الخصوص؛ وقد جاء فيها:

(لعل أكثر ما تمس إليه الحاجة في الوقت الحاضر هو إرسال موظف بريطاني كفؤ إلى جدة ليقوم بمهمة الوسيط في الاتصالات مع الشريف الذي سيكون على اتصال شخصي معه بواسطة التلفون. إنه يستطيع أن يبحث ويركز متطلبات الشريف ويقدم له جميع الشؤون المرتبطة بالتموين والمساعدات الأخرى التي نقدمها للشريف. وستكون وظائفه المهمة بالدرجة نفسها مساعدة الحاكم والمجلس البلدي في إعادة فرض النظام والحفاظ عليه وظروف جدة الصحية التي تعتمد عليها سلامة الحجاج والتي يطالب بها الآن سكان جدة الحاليون.

ولتفادي إعارة فكرة تسلمنا (السيطرة) في الحجاز مزيدًا من التأكيد فإن صفة هذا الموظف يمكن أن تكون خالية من اللون، مثل "ضابط الحج" مثلًا.

(١) الوثائق ٢/٣٣٥.

إنه يستطيع الإقامة في القنصلية البريطانية، ولكن لغرض الحيلولة دون قضية عودة القناصل الأجانب الآخرين يجب عدم تسميته قنصلًا، على الرغم من أنه قد يزود فيما بعد بمساعد قنصليّ.

ولغرض تأدية وظائفه المهمة فإنه يجب أن يكون موظفًا كبيرًا ويتمتع بحنكة وكياسة مع معرفة وخبرة في الإدارة وكذلك في العرب والشؤون العربية، الكرنل ويسلن حاكم بورسودان تجتمع فيه هذه المؤهلات وإنني أقترح طلب إعادة خدماته من السردار إذا وافقت حكومة جلالته على تعيين موظف في جدة.

القضية عاجلة وأؤمل أن ينظر فيها وأن تحظى بالتأييد) انتهى.

لقد تم فعلًا اتخاذ قرار بإرسال الكرنل ويلسن بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩١٦م ليقوم بالمهمة للشريف حسين، كما في رسالة مكماهون إلى الشريف.[1]

كما أرسل مكماهون رسالة ثانية[2] بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩١٦م إلى الشريف حسين تربط بين الدعم البريطاني والعمل بتوصيات الحكومة البريطانية بأسلوب دبلوماسي؛ حيث جاء فيها:

(بعد التحيات...

أتشرف بإعلام سموكم بأن حكومة صاحب الجلالة قد وافقت على دفع مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه إسترليني (١٢٥, ٠٠٠) شهريًا لمدة أربعة أشهر ابتداء من شهر تموز الحالي، الذي أرسلت لكم تخصيصاته على قسطين بمبلغي ٥٠, ٠٠٠ و٧٥, ٠٠٠ وكلفتني حكومة جلالته أن أقول إنها تأمل، نظرًا لهذه المعونة الكبيرة، أن سموكم ستتخذون أفضل الترتيبات المرضية للحج الذي تعدّه حكومة جلالته ذا أهمية عظمى، وقد سمعنا بارتياح عظيم عن نجاح سموكم الأخير في مكة والإمكانات الجيدة في الطائف. وأؤمل أن الرسالة التي بعث بها السردار إلى قائد البطاريات المصرية الموجودة لدى سموكم الآن، ستزيل جميع الصعوبات، وأن سموكم قد تمكنتم من استعمال هذه المدافع ضد الأتراك بنتائج حاسمة.

إننا مرسلون، بأسرع ما يمكن، الضباط العرب ورجال المدفعية، ولكن كان من الضروري قبل إرسالهم أن نشرح لهم خطط سموكم للتأكد من ولائهم لقضيتكم. وهذا يقوم به الفاروقي وغيره من المؤيدين هنا. وإننا نأمل أن نتمكن من إرسالهم إلى الحجاز خلال أيام قلائل. وسيصطحبون معهم بطارية من مدافع "هوايتزر" التي طلبتموها والتي وضعتها حكومة جلالته تحت تصرفكم.

وقد قمنا، كما لا شك أنكم تعلمون، باتخاذ جميع الترتيبات بشان المواد الغذائية، وأرسلنا كمية تزيد نوعًا ما على ما طلبتموه لنضمن عدم حصول شحة فيها.

ولا شك أنه سيسرّكم أن تسمعوا أن الانكليز والفرنسيين في الجبهة الغربية يدفعون الألمان ببطء، ولكن بصورة مؤكدة. كما تحققت على الجبهة الشرقية انتصارات مدهشة ضد النمساويين، وكل ما هنالك يشير إلى أن عمليات الهجوم التي يقوم بها الحلفاء ستتوّج بالنجاح. وقد تقدمت روسيا في القفقاس مؤخرًا، وإن

(١) انظر الوثائق ٢/٣٤١.
(٢) الوثائق ٢/٣٤٢ - ٣٤٣.

نجاحهم هناك، مع فعاليات قواتنا في سيناء، وسفن الحلفاء على السواحل السورية، ستشغل القوات التركية، مما سيساعد قضيتكم.

موقع أ.هـ.مكماهون) انتهى.

الإشراف البريطاني على شئون الحج بمكة سنة ١٩١٦م:

لقد كان اهتمام الحكومة البريطانية بشئون الحج بمكة كبيرًا جدًا؛ حرصًا منها على نجاح ثورة الشريف حسين من جهة، وعدم استثارة الشعوب الإسلامية التي تحت حكمها في الهند ومصر من جهة أخرى، وقد اقترح وزير الداخلية في مصر في يوليو سنة ١٩١٦م بفتوى من الأزهر تمنع من الحج بسبب تدهور الوضع الأمني في الحجاز، فتدخل مدير المكتب العربي في القاهرة هو غارث وأوقف صدور مثل هذه الفتوى قائلًا: (إن الأمر يكون إخلالًا مباشرًا بالولاء للشريف فيجب السماح بالحج ولكن يحسن عدم تشجيعه إذا السردار يسمح للمندوب السامي بأخذ ولسن إلى جدة ويمنح موظفين جيدين فإن الحج سيسير بصورة مرضية من جدة إلى مكة ويكون بحجم معتدل).[١]

البيان البريطاني الرسمي الأول المؤيد لثورة الشريف حسين:

وقد قامت الحكومة البريطانية بعد قيام الشريف بثورته بسبعة أسابيع بإصدار أول بيان رسمي بريطاني[٢] عن هذه الثورة بتاريخ ٢٨/٦/١٩١٦م، وقد ورد على النحو التالي:

(البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة البريطانية في لندن عن الثورة العربية بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩١٦:

من سنين والعرب المعذبون بسوء الحكم التركي ينتظرون اليوم لذي يتمكنون فيه من استرجاع حريتهم السابقة وقد قاموا في الماضي بثورات عديدة ضد الحكم التركي في البلاد العربية.

وقد أدى سوء تصرف الحكومة الحالية في الأستانة وخضوعها التام لسلطة الألمان إلى دخول تركية مضطرة في حرب مشؤومة أوصلت الأحوال فيها إلى حد النهاية فرأى شريف مكة وغيره من الزعماء في البلاد العربية أن الأوان قد آن لخلع النير التركي عن أعناقهم والمناداة باستقلالهم.

---

(١) الوثائق ٢/٣٣٨.
(٢) الوثائق ٢/ ٨٢٣. (٣٥٤)

وكانت بريطانيا العظمى تعطف دائمًا على العرب ولكن صداقتها التقليدية لتركية اضطرتها في الماضي إلى البقاء على الحياد. أما الآن وقد انضمت تركية إلى صف الدول الوسطى (ألمانيا والنمسا) فقد أصبحت بريطانيا العظمى حرة في إظهار عطفها على العرب الذين انخرطوا في عداد الحلفاء ضد العدو المشترك.

على أن بريطانيا العظمى ستبقى محافظة على سياستها السابقة في الابتعاد عن أية مداخلة في الشؤون الدينية وعلى بذل غاية جهدها في إبقاء الأماكن المقدسة أمينة من كل طارئ خارجي.

ومن القواعد الجوهرية في سياسة بريطانيا العظمى التي لا تقبل التغيير والتبديل أن تبقى هذه الأماكن المقدسة في أيدي حكومة إسلامية مستقلة.

ولا يخفى أن أحوال الحرب الحضارة تلقى العقبات الكثيرة والأخطار في سبيل الذين يرغبون في القيام بفريضة الحج ولكن العمل الذي قام به شريف مكة يجعل الأمل كبيرًا في اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن الحجاج في المستقبل من زيارة الأراضي المقدسة بسلام واطمئنان) انتهى.

طمأنة بريطانيا شعوب العالم العربي والإسلامي على أوضاع المقدسات بمكة:

فقد أدركت الدول الاستعمارية الصليبية ضرورة طمأنة العالم الإسلامي على مستقبل مقدساته، ورأت أهمية الإعلان عن التزام دول الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – روسيا) باستقلال العرب والجزيرة العربية بعد أن رصدت ردود الأفعال في العالمين العربي والإسلامي عن ثورة الشريف حسين؛ كما في تقرير[1] القنصل البريطاني في طنجة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩١٦م؛ والذي جاء فيه:

(ولا يخفى عليكم أنه ليس لسلطان تركية مهابة عظيمة في المغرب، وأن انتقال رعاية الأماكن المقدسة للشريف الأكبر والعرب، الذين ينظر إليهم هنا كالمالكين الشرعيين لذلك، سيلقى المزيد من الترحيب هنا فيما لو تم التأكد من أن العرب متحررون من كل أنواع السيطرة المسيحية. والنقطة الأعظم، حسب تقديراتهم، هي أن الأماكن المقدسة يجب أن تكون بيد المسلمين – والعرب لو تم الاختيار – ولكن في كل الأحوال باستقلال كامل عن أية قوة غير مسلمة، سواء كانت ألمانية أو بريطانية أو فرنسية أو غيرها).

ولطمأنة الرأي العام الإسلامي تم الإيعاز للمسئولين البريطانيين في المستعمرات الإسلامية بالإعلان عن موقف الحلفاء من استقلال العرب؛ كما في برقية[2] من لندن إلى حكومة الهند البريطانية؛ وجاء فيها:

(من وزير الهند – لندن إلى نائب الملك في الهند التاريخ ٢٧ حزيران/ يونية ١٩١٦م:

من المراسلات التي وردتكم مع كتاب سكرتيري السياسي المؤرخ في ١ حزيران/ يونيو ١٩١٦، لابد وأن حكومتكم اطلعت على الطابع الدقيق للاتفاقات التي عقدت مع فرنسة وروسيا حول مستقبل

(١) الوثائق ٢/٣٥٢.
(٢) الوثائق ٢/٣٥١. FO 371/2773

الأقطار العربية. وأنتم تعلمون أيضًا بالمراسلات التي دارت مع الشريف الأكبر. إن الحكومات الثلاث المتحالفة أصبحت الآن ملزمة باستقلال العرب وبأتباع سياسة مؤيدة للعرب. إن النتائج البعيدة الأثر لهذه السياسة، فيما إذا نجحت، بالنسبة للادعاءات التركية بـ"الإمبراطورية" والولاء الروحي للسنّة، واضحة. أقترح أن تؤكدوا على موظفيكم، الموجودين في العراق، أو المسئولين عن إدارة الرأي العام الإسلامي في الهند، على السواء، أهمية فهم هذه السياسة بصورة صحيحة وترويجها، مع شرحها والدعاية لها في الأوساط الهندية التي ترغبون في التأثير فيها) انتهى.

لقد كان اضطراب الأوضاع في الهند الذي يوجد فيها أكبر عدد من المسلمين تحت الحكم البريطاني؛ هو الشغل الشاغل للمسئولين البريطانيين؛ كما توضحه رسالة[1] وزير الهند في لندن إلى نائب الملك في الهند بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦م والذي ورد فيها:

(برقية من وزير الهند – لندن إلى نائب الملك في الهند ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦م:

سري. برقيتكم في ٢٩ حزيران/ يونيو

الثورة العربية:

إن الدهشة التي يبدو أن ثورة الشريف قوبلت بها في الهند تشير إلى أن الجو لم يمهد لنتيجة محتملة جدًا من سياسة حكومة جلالته المعروفة، ومن المعلومات التي جرى تزويدكم بها من وقت لآخر كما وصلت إلى هنا، أن الرأي العام المسلم ربما سيتطلب الآن شيئًا من الوقت لكي يتبلور. ولكن الوضع يجب أن يكون مفهومًا بصورة قاطعة وبينما توافق حكومة جلالته على أنكم يجب أن تتجنبوا التصريحات العامة لأطول مرة ممكنة، فإننا نعتقد أن الفترة يجب استغلالها للاتصال بزعماء المسلمين والجمعيات والمنظمات التي يمكن أن يصل إليها نفوذكم، وخاصة مع زعماء مثل نظام وبيفم بهوبال.

حجة المناقشة يجب أن تكون ما يأتي: يجب أن يطلب من المسلمين أن يعترفوا الآن وبصورة دائمية، مثل سائر طبقات رعايا جلالته، أن تأييد الأتراك معناه معاداة بريطانية لأن حلفاء أعدائنا لابد أن يكونوا أعداء لنا، وأعداء أعدائنا هم أصدقاؤنا.

إن الأتراك بأعمالهم وضعوا أنفسهم في الفئة الأولى، وإننا لا نستطيع بأي وجه من الوجوه أن نفرق بينهم وبين الألمان. ومن جهة أخرى فإن العرب كانوا يحاولون منذ مدة طويلة التحرر من نير الحكم التركي الظالم الذي جربه الحجاج الهنود أنفسهم، وإن الحركة العربية ليست شيئًا جديدًا. إن العرب ببدئهم القتال الآن أصبحوا، بصورة واقعية، أعداء لأعدائنا، وأن حكومة جلالته تسلك النهج الممكن الوحيد إذ تعاطفت مع الحركة ولم تمتنع عن الدعم حين يطلب ذلك إليها. ولكننا سنتذكر بطبيعة الحال، فوق كل شيء ما تعهدنا به، وأن الأماكن المقدسة ستكون مصونة أكثر من السابق من خط الهجوم والمضايقة من قبل القوات

(١) الوثائق ٢/٣٥٤ - ٣٥٥. رقم (١٢٨)

البحرية والعسكرية المسيحية حينما تجعل إزاحة السلطة التركية والتدخل في شؤون الحجاج أمرًا بعيد الاحتمال. ولا يمكن أن يكون ثمة مبرر لأية تهمة بخيانة الأمانة، كما أن موقفنا الممثل بالتزام الحياد الديني المطلق لن يتزعزع بأي وجه من الوجوه. إن كون الخليفة تركيًا عثمانيًا، أو عربيًا صحيح النسب، أمر يقرره المسلمون وحدهم سواء من الذين هم خارج الهند أو في داخلها، وأن حكومة جلالته تتنصل عن أية رغبة في التدخل فيه. ولن تفوتكم ملاحظة التناقض بين احترامنا للأماكن المقدسة وأعمال الأتراك الذين هاجموا الأماكن المقدسة لدى كل من الشيعة والسنيين. انظر البرقيات المتعلقة بالأحداث في كربلاء ومكة. أما فيما يتعلق بقصف الموقع التركي خارج جدة انظر برقية مكماهون المرقمة ٤٩٢ والمؤرخة في ٢١ حزيران/ يونيو.

إن برقية مكماهون المؤرخة في ٢٨ حزيران/ يونيو تحمل آخر الأنباء. وستصدر التعليمات إليه مرة أخرى لإبقائكم على علم تام وبصورة مستمرة. أما بشأن دعم الشريف الأكبر فقد رأيتم نسخًا من جميع المراسلات معه وتعلمون إلى أي مدى نحن ملتزمون. إننا لم ندل بتصريح علني، ولكن سياستنا هي تقديم العون له بهدوء، بالسلاح والطعام والمال، وبذلك استخدام قواتنا في الشرق الأوسط لإبعاد الأتراك عنه بقدر الإمكان) انتهى.

الاستغلال البريطاني لضعف قوة الشريف حسين:

وجد مكماهون أن وضع الثورة في الحجاز بقيادة الشريف حسين في خطر، ما لم يقبل بالعرض البريطاني بإرسال حملة بريطانية عسكرية إلى الحجاز؛ لمواجهة الجيش العثماني الذي يقوم بالدفاع عن المدينة المنورة ويريد استرداد مكة؛ فأرسل برقية[1] إلى وزارة الخارجية؛ جاء فيها:

(من السر هنري مكماهون - المدوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية الرملة في ٣ تموز/ يوليو ١٩١٦:

الرقم ٥٣٢ ما يلي من السردار. أمس. برقية سيملا مؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو لوحظت.

إن فشل الخطة التي التزم بها الشريف الآن ستكون له نتائج خطيرة في الهند كما في غيرها. تحت غطاء السياسة العامة المتعاطفة مع الأماني العربية، والتي أعلنت الآن، يبدو لي من الضروري أن تدعم حكومة جلالته الشريف بجميع الوسائل المتوافرة لديها. كما يبدو لي أنه ما لم تحل الثورة السورية المفترضة دون إرسال التعزيزات التركية جنوبًا، فإن اللحظة الحاسمة ستحل حينما يواجه الشريف باحتمال إعادة الاستيلاء على المدينة والتقدم نحو مكة من قبل الأتراك. وعندئذ عليه أن يختار بين قبول عرضنا لإرسال حملة أو الاندحار الحتمي تقريبًا.

(١) الوثائق ٣٥٧/٢. (١٣٠) FO 371/2773 (128967)

إن الدعاية التركية – الألمانية قد أحدثت تأثيرًا كبيرًا في الهند على ما يظهر، وآمل أن حكومة جلالته ستضاعف جهودها في الدعاية المضادة التي تؤلف الحركة العربية برئاسة الشريف، القضية الرئيسية على منبرنا.

ولا يخامرني شك كبير في أن نجاحًا سريعًا ومؤكدًا لحركة الحجاز ستحدث تحوّلًا كاملًا في الرأي العام الإسلامي لصالح الشريف وتسلمه حماية الأماكن المقدسة) انتهى.

معارضة حكومة الهند البريطانية للتدخل المباشر في الحجاز:

وفي الوقت الذي كان المندوب السامي البريطاني في مصر يدفع باتجاه إرسال حملة عسكرية بريطانية للحجاز؛ كانت حكومة الهند البريطانية – التي تشرف على شئون الخليج العربي والعراق – تتحفظ على مثل هذه الخطوة؛ إذ (أن إنزال قوات أجنبية حتى بدون ضباط بريطانيين سيؤدي عندما يعرف أمره إلى هيجان خطير في العالم الإسلامي وأن أفضل سياسة يمكن إتباعها من وجهة نظر هندية هي الاستمرار بالمساعدات المالية والذخائر والتجهيزات للشريف ويجب فوق كل اعتبار إبقاء أنفسنا بعيدًا عن الأنظار) كما جاء في برقية[1] نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند في لندن بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩١٦ بعد رصدها للرأي العام في الهند وأفغانستان.

كما قامت الحكومة البريطانية في ١٤/٧/١٩١٦م بإلقاء منشوراتها[2] على المعسكرات التركية بجدة، وقد ورد في المنشور الذي ألقته الطيارات البريطانية على المعسكر التركي يوم ١٤ حزيران / يونيو ١٩١٦م؛ ما يلي:

(﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ إلى سعادة قائد القوات التركية وحضرات ضباطه الكرام بخط الدفاع بجده:

أعلمكم علم اليقين وأخبركم بالحقيقة التي لا مراء فيها وهي أن مكة المكرمة والطائف أصبحتا في يد دولة أمير مكة المعظم الشريف حسين بن علي، وانتصاراته على الجيوش التركية متوالية، فقد أصبحت أرض الحجاز خالية بالمرة من دوائر الحكومة الاتحادية، مع إعلامكم بأن الحركة لم تكن لتأسيس دولة خلافة عربية إسلامية، وأن العرب لا يكرهون الترك من حيث هم لأنهم مسلمون مثلهم، وإنما يريدون التخلص من الحكومة الاتحادية الجائرة التي تلعب بها ألمانيا، والله على ما أقول شهيد.

فبدلًا من وقوفكم في وجه العرب الذين لكثرة عددهم وعدتهم سيحرزون النصر المبين إن شاء الله بعد إزهاق الكثير من الأرواح، وبدلًا من المقاومة التي لا نتيجة لها أنصح لكم أن تستسلموا بدلًا من أن تبيدوا عن آخركم، ومهلتكم هي مجرد وصول هذا إليكم لأنكم بعد رفضكم لهذا النصح تصب عليكم القنابل من السفن الهوائية ومن البحر والبر، حيث استعد لكم العرب بالمدافع الجبلية السريعة، ومدافع الميدان

---
(١) الوثائق ٢/٣٦١-٣٦٢.
(٢) الوثائق ٢/٨٠٧، رقم (٣٠٥)

الحديثة، والرشاشات السريعة، وعلى كل حال فإنا لا نعد ذلك جبنًا منكم ولا إهانة لشرف رايتكم، ولكن الرجل المضطر يركب الصعب من الأمور وهو عالم بركوبه، ويتجاوز الأدب وهو كاره لتجاوزه، فلا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة، وحسن رعايتكم بعد التسليم مضمون والعاقبة للمتقين.

الحكومة الانكليزية) انتهى.

رفض الشعوب العربية لثورة الشريف حسين والدعاية البريطانية لصالحه:

لقد كان الاهتمام البريطاني برصد الرأي العام وردود الفعل في بلدان العالم العربي والإسلامي وموقفها من ثورة الشريف حسين كبيرًا جدا، وحشدت بريطانيا ما تستطيع للتأثير عليه بها في ذلك استخدام الصحف العربية في مصر والعراق؛ كما جاء في برقية[1] الجنرال ليك في البصرة إلى نائب الملك في الهند؛ حيث تسيطر القوات البريطانية على البصرة وجنوب العراق بعد فتح الطريق لاحتلالها عن طريق الكويت والمحمرة؛ وما تزال تواجه الجيش العثماني الذي نجح في هزيمة الجيش البريطاني في معارك الكوت، وما يزال مسيطرًا على بغداد ووسط العراق وشماله، وقد جاء في برقية الجنرال ليك ما يلي:

(من الجنرال ليك في البصرة إلى نائب الملك في الهند ٢٥ تموز/ يوليو ١٩١٦:

الدائرة السرية

برقيتكم ١٩ تموز/ يوليو. قمنا هنا بدراسة الطريقة التي يمكننا بها الإفادة على أحسن وجه من خطوة الشريف ونعترف تمامًا بأهمية القيام بذلك. إن الصعوبة هي أنه يتضح من تقارير الضباط السياسيين في المحطات الخارجية أن الثورة لم تثر أقل اهتمام حتى الآن بين عشائر العراق التي هي، كما يجب أن نذكر، شيعية كلها تقريبًا. وحتى بين العناصر السنية في جانب البادية التي لها اتصال بالزبير والخميسية قوبلت الأنباء بعدم اكتراث. وفي البصرة نفسها آراء مختلفة: فبينما الأقلية تتعاطف مع الثورة، فالأكثرية حسب الظاهر ترى أن الشريف لم يكن منصفًا في القيام بالثورة في هذا الوقت. وبينما هم يحبذون تحويل الخلافة إلى سليل الأسرة الهاشمية بمشيئة الإسلام فإنهم يميلون إلى الاستياء من جهود أي شخص للحصول عليها لنفسه بقوة السلاح.

نظرًا إلى هذا الموقف الفاتر كثيرًا من جانب العرب نرى أن كل دعاية تصدر منّا يحتمل أن تنتج تأثيرًا غير مرغوب فيه. ولكن إذا استطعنا أن نحصل من الشريف عل نص البلاغ أو النصيحة الذي يمكن طبعه هنا بختمه وتوقيعه، ونشره بواسطة وكلاء مناسبين في العراق والبادية فيحتمل أن يحدث أثرًا. وقد أبرقنا لهذه الغاية إلى القاهرة في ١٤ تموز/ يوليو طالبين نص مثل هذه الوثيقة.

(١) الوثائق ٢/٣٦٥-٣٦٦. (١٣٩) FO 371/2774 (151931)

وفيما يتعلق بابن الرشيد فقد عومل بأقصى الصبر والتساهل، لكنه صغير السن وغير مثقف وظهر بأنه لا يمكن التعامل معه مطلقًا. وحين وصل مؤخرًا إلى مقربة عشرين ميلًا من الزبير، وأخبر رئيس الضباط السياسيين بقدومه إلى هناك حسب تعليمات الأتراك وأنه ينضمّ إلى الأتراك في الهجوم علينا إذا حصلت الفرصة، وفي الوقت نفسه أعلم أنه يعتبر من حقه الوصول إلى أسواق الزبير، فقد اضطررنا إلى قطع العلاقات الودية وحثّ العشائر الصديقة على طرده. إن بلاغ الشريف عند وروده سوف يهيئ لنا فرصة جديدة للاتصال بابن الرشيد، لكن حالة الأمور الحاضرة لا تبشر بالخير من هذه الناحية.

وفيما يتعلق بابن سعود: كما تعلمون أن رجاله أخذوا أخيرًا يهاجمون شمّر قرب حائل، لكن نصيحة رئيس الضباط السياسيين السابقة له للمصالحة مع ابن الرشيد سوف تجدّد مع الاهتمام بأننا لا نثير الشكوك في ذهن ابن سعود بأننا نوصي بالتقارب لأننا نعطي أهمية كبيرة لاجتناب عداوة ابن الرشيد.

وبخصوص الاقتراح بإنشاء جريدة عربية، جرى تحسّن كبير أخيرًا في الطبعة العربية من "الأوقات البصرية"، وكلا معاوني التحرير واثنان أو ثلاثة من الكتّاب هم أعضاء في الحزب العربي. ولا شك أن جريدة مستقلة يكون لها بعض الفوائد، لكن هناك اعتراضات عديدة. فهي سوف تحتاج إلى إشراف خبير وحازم، ويكون من الصعب ضبطها بصورة فعالة فيما يتعلق بنشر أخبار القوات وشؤونها وحركاتها، ويحتمل أيضًا أن تميل بسهولة كبيرة إلى تسريع الخطى بلا لزوم إلى جهة تحقيق الأهداف العربية. ويعتقد عمومًا أن الأضرار تتفوق، غير أننا نقوم بتوزيع عدد كبير من نسخ جريدتي "العمران" و"المقطم" القاهريتين، يضاف إلى ذلك أن (جريدة) "الحقيقة" تصلنا الآن وقد قوبلت بكل رضا. وقد راجت مبيعاتها في المدة والإيراد يسدّ نفقات الوكالة والتوزيع. ونقترح إصدار ملحق أدبي عربي منفصل من قبل محرر "الحقيقة" وتوزيعه مع الجريدة.

كما تم رصد ردود الأفعال في الكويت ومصر، فقد جاء في تقرير[1] بريطاني عن الموقف في موانئ الخليج العربي بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩١٦م؛ ما يلي:

(الكويت: أرسل الشيخ جابر كتابًا يبلغ فيه الشريف تهانيه مع الإعراب عن الصداقة وعروض التعاون. رسالة مماثلة كتبها شيخ المحمرة. الهدف في الحالتين كان التعاون وتقديم خدمة لنا. الأخبار الأولى لثورة الشريف أحدثت بعض الهياج في الكويت ولكن الاهتمام بها قد خمد الآن. لما كانت أسرة الشيخ مؤيدة لبريطانية فإنها مسرورة للقطيعة مع الأتراك. إن قسمًا كبيرًا من التجار ينظرون لأسباب تجارية بعين العطف لأي حدث من شأنه أن ينهي الحرب بخروج البريطانيين منتصرين. وفيما عدا ذلك فانهم غير مكترثين. وهنالك جماعات كثيرة معادية للأجانب، ممن يعتبرون الثورة خيانة للإسلام.

(١) الوثائق ٣٧٠/٢ رقم (١٤٢) FO 371/2775

وهكذا فهناك تضارب كبير في الآراء، ولكن موقف الكويت، بصورة عامة، هو موقف المرتقب، ممزوجًا بشيء من العطف على الأتراك لأن الشريف استغل الصعوبات التي وضعتهم الحرب فيها) انتهى.

كما جاء عن الأوضاع في مصر ورفض الرأي العام لثورة الشريف كتاب[١] وفيه:

(من الجنرال كلايتن – الأركان العامة إلى سكرتير الحاكم العام للسودان التاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩١٦:

بطيه ثلاثة تقارير مستقلة عن آراء مختلف الطبقات في مصر:

إن ما نستنتجه منها هو أن المصريين سذج، سريعو التصديق، كشأنهم دائمًا، كما أنهم متحيزون في موقفهم السابق.

إن الملاحظات الواردة عن أثر ثورة الشريف في تمزيق الإسلام تؤكدها التقارير الأخرى.

(توقيع) ج.ف. كلايتن بريغادير – جنرال الأركان العام) انتهى.

إعلان الشريف علي حيدر ضد الشريف حسين:

وفي الوقت الذي كان الشريف حسين يحاول بمساعدة البريطانيين احتلال المدينة المنورة، وصل ابن عمه الشريف علي حيدر إليها، بعد أن تم تعيينه من قبل الخليفة العثماني محمد رشاد واليًا على الحجاز، وقد أذاع بيانًا[٢] مفصلًا منشورًا بتاريخ ١٠ شوال ١٣٣٤هـ الموافق ١٠/٨/١٩١٦م؛ جاء فيه ما يلي:

(بسم الله الرحمن الرحيم .. هذه رسالتنا لشعب بلادنا الحجاز، وأولئك القريبين منه سواء كانوا حضرًا أو بدوًا بعيدًا أو قريبًا. نحمد الله الذي أنشأنا في مهد الإسلام، وأعزنا جميعًا بمحمد صلى الله عليه وسلم، وجعلنا وإياكم مجاورين للبيت الحرام، ومنحنا كل مزايا وحقوق الجوار – حمدًا تعجز الكلمات عن إيفائه، والصلاة والسلام على سيدنا وجدنا أفضل البشر الذي اختير من العرب والذي مزج طاعته لله بطاعته للإمام كما قال: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾، وآل بيته وصحابته الذي أخلصوا له الطاعة. لقد مرت ثلاث عشر قرنًا على ظهور الإسلام، ومرّ الإسلام خلالها بمراحل مختلفة من السعادة والشقاء. وأضاع عددًا كبيرًا من أراضيه وقوته، لكنه أحيانًا استعادها وأحياها. لم يترك بلدًا واحدًا من بلاد الأعداء إلا دخله، وليس هناك بلد مسلم واحد لم يحاول الأعداء دخوله، عدا بلدنا الحجاز الشريف. لم يسجل التاريخ احتلالًا للحجاز إلا من لدن دول إسلامية، فبقي منيعًا على الاحتلال على الرغم من اختلاف الأزمان والأقدار ورفع إلى درجة لا يصلها عدو. لقد احتلّ العدو مصر والسودان والهند واليمن

(١) الوثائق ٣٧٠/٢. رقم (١٤٣) FO 882/4
(٢) الوثائق ٣٧٧/٢. (195008) FO 371/2781

والأحقاف وعمان وجوارها، وفي هذه المرحلة حاول الوصول إلى البصرة، لكنه لم يجرؤ على التقرب من مكة والحجاز البلد المقدس للمسلمين والخلفاء. وواصل العدو جهوده حتى نشبت الحرب العامة ونهضت الحكومة العثمانية للتأثر للإسلام. ولم يكن في وسع العدو أن يأمل منال شيء في الحجاز كما في أي بلد آخر ولا أن يطمح إلى وضع أقدامه قرب الحرمين الشريفين. ولكن على حين غرة دخل الشريف حسين في حلف مع ذلك العدو، وهو يحاول الآن وضع بيت الله قبلة الإسلامي وقبر النبيّ تحت حماية حكومة مسيحية ومقاتلة الحكومة التركية وبذل الجهود لإخضاع الأمم الإسلامية. كل مدعّيات الشريف لتبرير نفسه في الثورة على الحكومة ودفع المسلمين إلى مقاتلة بعضهم بعضًا لا تفيده أقل فائدة أمام الله الذي يعرف أسرار القلوب ولا أمام النبيّ الذي شريعته واضحة وضوح الشمس، ولا أمام الأمة الإسلامية التي تعلم من هم الإنكليز، وماذا يعملون.

لا يستطيع الشريف حسين أن يمحو كلمة واحدة من الحقيقة ولا أن يقنع أحدًا بصلاحه ليكون أميرًا مستقلًا وليحارب ضد الحكومة ولينهض بعبء شؤون المسلمين وليدّعي بالمقدرة الكاملة لحماية الإسلام. لذلك حتى يتمكن من الحرب ضد دولة عظمى كالحكومة العثمانية لابد له من الاحتماء بجناح حكومة أجنبية. هذا ما عمله فعلًا باتفاقه من إنكلتره التي تخدعه وتصوّر له أنواع الآمال الكاذبة لتحمله على الثورة على الحكومة التي تحميه، حتى إذا ما نجحت إنكلتره في هذه السياسة لا سمح الله يكون أمره معها مثل أمر خديو مصر وسلطان زنجبار وأمير لِحِج وأمير الهند وسائر الحكومات الإسلامية التي سقطت في الفخّ الإنكليزي. إن من رأي ما أحاق بالآخرين يجب أن يحترس لئلا تحيق به نفس البليّة. وكان على الشريف قبل بدء المعارك مع دولة أعظم منه كثيرًا أن يعتبر بأن إنكلتره لم تكن لتساعده ما لم تقم بعد ذلك بالسيطرة عليه وأن في اللحظة التي تمدّ فيها إصبعها إلى الحجاز لن تخفف من مساعيها حتى تضمّها شيئًا فشيئًا إلى سائر الأقطار التي سبق لها احتلالها بالخداع. فليسأل أولئك الأمراء الذين عملوا مثل عمله من قبله وليقرأ المعاهدات التي عقدتها إنكلتره معهم ومع الآخرين. سوف يفهم آنذاك كيف تغيرت حال تلك الحكومات من الوجود إلى العدم وكيف نالها الأسف الآن على ما عملته. ومهما يناقض الشريف حسين اعتقادنا بأن الحجاز سيكون ميدانًا للجيوش المسيحية فإن الحقيقة هي أن القوات التي ترسلها إنكلتره إليه، سواء كانت من المسلمين أو المسيحيين، هي خدم إنكلتره لا غير، ومقاتلون في جيش حكومة مسيحية يحملون سلاحها ويطيعون أوامرها، وبذلك لا فرق في الحقيقة سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ما دامت النتيجة التي تقع على الإسلام هي نفسها. الرئيس القائد هو القائد والباقون يتبعون. وليس هناك من ينكر بأن هذه القوات المسلمة (حسبما يقول الشريف) إذا تغلبت على القوات العثمانية فالنتيجة تكون انتصارًا لإنكلتره المسيحية على تركية الإسلامية. وبكلمة أخرى تكون النتيجة (لا سمح الله) أن المسيحية تكون لها اليد العليا على الإسلام في مهد الإسلام ودار محمد عليه صلاة الله. وسواء كانت هذه الجيوش المسلمة في خدمة المسيحيين أو في خدمة الشريف حسين نفسه الذي انضمّ إليهم فإنها رسميًا تحت قيادة إنكلتره. قال تعالى: ﴿ومن

يتولّهم منكم فإنه منهم﴾ وحجته بأن الحكومة العثمانية حليفة للألمان، وهم مسيحيون، ولذا له الحق أن يحالف إنكلتره، تلك الحجة لا نصيب لها من الصحة، لأن سبب انضمام تركية إلى الألمان هو للمحاربة معهم ضد حكومة مسيحية ولاستعمالهم أداة للثأر للإسلام من أعدائه، وانتهاز فرصة عدم اتفاقهم لفصلهم أكثر وأكثر. وقد نجحت تركية وشاهدتهم يعذبون بعضهم بعضًا وهكذا عوقبوا لظلمهم للإسلام. يضاف إلى ذلك أن الألمان، ولو كانوا مسيحيين، لم يحتلوا شبرًا من أرض الأقطار الإسلامية ولم يخفضوا إلى درك الفقر والعبودية ١٥٠ مليون مسلم كما فعل الانكليز الذين استعبدوا أشرف الأقطار الإسلامية وأهاليها، والذين يحاولون بكل جدّ تدمير كل القوة السياسية للإسلام، وحرمان الإسلام من كل قوة للدفاع لكي يكون المسلمون غير قادرين على الثورة عليهم. وأول شيء يفعلونه إذا أصابوا النجاح في الحجاز، هو حرمان العرب من أسلحتهم أو الأمر بالشراء كما فعلوا مع عشائر العراق وعمان واليمن الجنوبي مما أفضى إلى الثورة في مسقط. وثانيًا بالقوة كما فعلوا مع عشائر مصر والسودان، حتى إذا ما أرادوا أن يدخلوا إلى البلد فإن العرب يكونون غير قادرين على مقاومتهم. لذلك ليس هناك مقارنة بين ألمانية والتحالف مع إنكلتره ولو أنهما من دين واحد. وقد قال تعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ الله عَنِ الذينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الذينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالمون﴾.

إن الانكليز قد اقتطعوا الهند ومصر والسودان وزنجبار وبلاد الصومال وجزءًا من الجزيرة العربية من جسم الإسلام واحتلوها. وقد حوّلوا قوة أهاليها إلى ضعف. ولم يكتفوا بذلك بل أعانوا الفرنسيين على احتلال المغرب وافريقية الوسطى، وأعانوا الروس على احتلال إيران والايطاليين على احتلال طرابلس. ولم يتورعوا من الاتفاق مع أعدائهم ضد المسلمين. ولم يبق شيء لم يعملوه في سبيل تدمير الإسلام. وقد بقي الحجاز وحده سالمًا من اعتدائهم، ولكن الآن ويا للأسف لم يعد الأمر كذلك. لقد وجدوا وسيلة لتحقيق أهدافهم في شخص رجل كان يجب أن يكون الأول في الدفاع عن الحجاز، ووضعوا تحت تصرفه المال والرجال، ولأن أسرتنا مسئولة عن سلامة البيت. والناس كلهم يعلمون كيف تنازل جدنا الحسين بن علي عن الخلافة حقنًا لدماء المسلمين وحبًا بالدين. ولذلك فإن الرجل الذي تمدّ الدول المسيحية يدها بواسطته إلى الحجاز لأول مرة في التاريخ ليس منا، وأن هذا الاعتداء العظيم يجب أن لا يسجل في تاريخنا بعد موقفنا المجيد في الماضي دعمًا للدين. ولهذا السبب ووفقًا لسلوك أجدادنا، حين عهد إليّ أمير المؤمنين سيدنا السلطان محمد رشاد الخامس إمارة مكة في وقت اشتد فيه الخطر الحقيقي على الحجاز قبلت المنصب بعون الله، لا لأنني أرغب في السلطة والقوة -لأن هذه مهيأة لنا- ولكن حرصًا على الأماكن المقدسة من أن تسقط في يد العدو الذي حالمًا يتدخل في شؤونها دون معارضة فإنه يدخلها ويطأ ترتبها المقدسة التي

بقيت مقدسة لأكثر من ١٣٠٠ سنة. إذا أمر الله ورسوله أمرًا فعلينا الطاعة والنهوض إلى الجهاد. وعلينا أن نشرح لكم بوضوح كيف أن الشريف حسين، بانضمامه إلى المسيحيين، قد وضع الأماكن المقدسة تحت رحمتهم لكي لا ينخدع الضعيف بينكم بالكذب الذي أثّر في شعب البادية البائس ولكي لا يرغمنا الجاهل الذي انخدع بهذه الأكاذيب على استلال سيفنا من غمده في وجوههم.

إننا ندعوكم جميعًا إلى الطاعة فتلك دعوة القرآن ودعوة السلطان ودعوة آبائنا الذين تهمّهم شؤون الحجاز. إننا ندعوكم إلى الاتحاد والتسابق إلى مقاتلة الجيوش التي يرسلها الانكليز المسيحيين وأولئك الذين يتجاسرون على موالاتهم، والى تأييد جيوش السلطان التي تتقدم نحو المدينة ومكة لتطهيرهما من الكفار. وأن الذي يأبى إطاعة دعوة الله ورسوله يناله غضب الله. والذي يرى الغريب بادئًا بإرسال جيشه إلى الأماكن المقدسة ولا ينهض للدفاع عنها لا يمتّ بصلة إلى الرسول. والذي يتجاسر فيساعد هؤلاء الأغيار الذين هم أعداء الدين بأي طريقة كانت أو يوافق مع من يثور على الحكومة، يجعل نفسه عرضة للعذاب في هذا العالم والعالم الآخر. لا أريد أن أعتقد أن هناك أحدًا من شعب هذه البلاد المقدسة يختار طاعة الشيطان ويعصي السلطان، أو يرضى بالكافر بدلًا من المؤمن. ولا أريد أن أرى شعب هذه الأماكن يضع رقابه تحت سيوفنا بعد أن شهدوا ما عملته في حروبنا مع الانكليز والفرنسيين حين هاجموا جناق قلعة ورجعوا خاسئين. لا شك لديّ أن الله سوف يحمي هذه الأماكن التي فيها بيته والتي تضم عظام نبيّنا وسوف يساعدكم على النصر في هذا الجهاد المقدس. قاتلوا لتكون كلمة الله هي العليا وتفوزوا بخيرات هذه الدنيا والأخرى، واجلبوا العار والهزيمة للذين يتجاسرون فيعبثون ببيت الله وللأجانب الذين يرعونهم. قاتلوا لتدخلوا قريبًا المسجد المقدس بسلام ورؤوسكم عالية. لا تنخدعوا بالدساسين والكذابين ولا تخافوا بأسهم لأن الله ينصركم. وعسى أن يضمكم إلى جيشه ويؤيدكم) انتهى.

كما أرسل على حيدر كتابًا[1] **إلى ابن سعود؛** جاء فيه:

(من الشريف علي حيدر إمارة مكة المكرمة ١٤ شوال ١٣٣٤ - ١٤ آب/ أغسطس ١٩١٦

إلى الأمير عبد العزيز آل سعود:

بسم الله الرحمن الرحيم: إلى الأمير الشهم الهمام عبد العزيز باشا بن عبد الرحمن آل سعود (حفظه الله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لا يخفي عليكم أن المخططات المعهودة للشريف حسين بن علي آل عون كان لها هذه النتيجة، وهي أنها لم تحظ بقبول المؤمنين وكل المسلمين وأولئك الذي يطيعون رسول الله، وأدّت إلى انضمامه فعلًا إلى عدو

(١) الوثائق ٢/٣٨١-٣٨٣. FO 371/3047

الدين وعدو مملكة الخلافة الإسلامية في وقت أمر أمير المؤمنين كل المسلمين بإعلان الجهاد المقدس ضد الدول التي تحارب مملكتنا الإسلامية.

وبدلًا من القيام بقسطه في الجهاد في هذه الحرب العالمية، انتهز الشريف حسين المذكور فرصة انشغال الحكومة في حماية الممتلكات العثمانية، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، فثار على السلطان، مصرّحًا بمخططاته السيئة المعهودة، وانضم فعلًا إلى الحكومة البريطانية التي هي في حرب مع مملكتنا، وجلب العدوّ إلى جدة وينبع البحر، وسمح له بدخول البلاد المقدسة النقية، وسمح بإراقة دماء المسلمين الأبرياء في المدة المسالمة دون خوف من الله أو التفكير في سوء العاقبة التي سوف تلتفّ عليه وأتباعه المدحورين.

وبما أنه هو وأولاده قد حاولوا إغراء بعض الشيوخ البسطاء ذوي العقول السخيفة بوعود كاذبة ومبالغ نقدية ضئيلة يوزعها من أموال البريطانيين، وبذلك يدفعون بها إلى الخسران والبوار، فقد اقتضت الضرورة عزله، لإمكان إعادة الأمور إلى أصحابها الحقيقيين.

لذلك عهدت إمارة مكة المكرمة إليّ.

واعتمادًا عليه تعالى الذي لا يمتنع عن الاستجابة لآمالنا وعن منحنا روحانية جدنا وسيدنا رسول الله، نحن، جميع المسلمين وسكان البلدة الآمنة (أي المدينة)، قد قررنا أن نقوم، يدًا بيدٍ مع مملكتنا الإسلامية وجنودها الخالدين المنتصرين، بأعظم جهاد لتطهير القِبلة من هذا الإثم.

لا يمكننا أن نعتقد أن الزعماء العرب يسمحون للحسين بهذه الخيانة المشينة، والتي سوف تسجل له ولجميع أمثاله في تاريخ الإسلام صفحة سوداء، وتسبب لهم الخيبة في هذه الدنيا والآخرة، عدا الآلام الشديدة التي سيتحملها.

لا شك أن كل المسلمين، وخصوصًا الزعماء العرب الحكماء والمتدينين، سوف يحررون أنفسهم من هذا العار العظيم ويرفضونه بكل قواهم، وسوف يضحون بأنفسهم في الدفاع عن حكومتهم الإسلامية وعن قبلتهم، وهي قبلة كل الذين يوحدون الله، لكيما يكسبون النصر في اليوم الرهيب.

لذلك نخبركم بالحادث منعًا للغموض وندعوكم إلى تأدية واجبكم الديني نحو قبلتكم.

وإليكم ترسل صورة (من بلاغ الشريف علي حيدر الذي سبق نشره في النشرات - ب.ز. كوكس) تتضمن شرحًا لهذه المسألة التي سوف تقدرونها بعد قراءتها ومطالعة فحواها.

أنا واثق أن الذين يحترمون دينهم ويمتلكون ذرّة من سلامة العقل سوف يدافعون عن قبلة المسلمين بحياتهم وأموالهم وأبنائهم ويطهرونها من الإثم ومن الكفار لكي ينقلب الكفار على أعقابهم خاسئين. لذلك، أيها الأمير، أنت لا تحتاج إلى شرح آخر. لا شك أنك أحد الذين يقدرون الأمور.

نسأل الله تعالى أن يمكّننا جميعًا من تحقيق النصر لديننا وحماية البلدين المقدسين.

ولذلك نتوقع أن تقوم فورًا، بعد وصول كتابنا هذا، باتخاذ التدابير المرضية. هدانا الله وأعاننا جميعًا.

والسلام حسن الخاتمة.

من المدينة المنورة في ١٤ شوال ١٣٣٤ (بخط اليد) أمير مكة المكرمة) انتهى.

وقد أرسل ابن سعود إثر ذلك إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج - التابع لحكومة الهند البريطانية التي تشرف على شئون الخليج العربي وشرق الجزيرة العربية - كتابًا[1] عن رسالة علي حيدر له، جاء فيه:

(من عبد العزيز ابن سعود إلى السر برسي كوكس التاريخ ١٣ ذي القعدة ١٣٣٤ - ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩١٦:

بعد السؤال عن صحتكم الغالية أخبركم، بأنني، والحمد لله، في أتم الصحة وأقدم احترامي ومودتي لكم. واسمحوا لي أن أقول إنني أرسلت إليكم عدة كتب، لكن لم أتسلم جوابًا عنها حتى الآن، عسى المانع يكون خيرًا. أقول إن أفكاري تتجه دائمًا إليكم وأنا مشتاق جدًا أن أسمع عن صحتكم وأخباركم الطيبة عن انتصارات الحكومة المعظمة وحلفائها.

وأقول أيضًا إنني في هذه الأيام تسلمت من علي حيدر، الشريف الجديد في المدينة، الذي يدّعي أنه أمير مكة، رسالة مرفق بها بلغ أعتقد أنكم تحبون مطالعتها.

لقد كتبت إليه رسالة مناسبة وشرحت له امتعاض العرب نحوه ونحو الأتراك بسبب أعمالهم التي جعلت كل العرب يكرهونهم ويلاحقونهم.

هذا قد كتب لإرسال تلك الأوراق إليكم فقط. وأرجوكم أن تستمروا على رعايتكم لي وإعلامي عن صحتكم الطيبة.

حفظك المولى تعالى بالسلامة) انتهى.

زيادة المساعدات البريطانية للشريف حسين:

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ ثورة الشريف حسين أقرت الحكومة البريطانية منح الشريف حسين ١٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني لمواجهة نفقات الحرب لمدة أربعة أشهر وقد أوصى مكماهون بتمديدها إلى سنة بناء على توصية[2] ويلسن حيث أرسل إلى وزارة الخارجية برقية بتاريخ ١٤/٨/١٩١٦م؛ جاء فيها:

(برقية من السر هـ. مكماهون إلى وزارة الخارجية الإسكندرية في ١٤ آب/ أغسطس ١٩١٦:

---

(١) الوثائق ٣٨٣/٢. FO 371/3047

(٢) الوثائق ٢٨٥/٢. (١٤٨) (160155) FO 371/2774

ما يلي من ويلسن في جدة برقم ٢١ وتاريخ ٨ آب/ أغسطس. يبدأ.

إشارة إلى كتاب سعادتكم إلى الشريف المؤرخ في ٢٤ تموز/ يوليو والذي يبلغه بأن حكومة جلالته ستمنحه ١٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني شهريًا لمدة ٤ أشهر ابتداء من أول تموز/ يوليو. لقد سمحت لنفسي أن أؤخر إيصاله (وقد تمت ترجمته اليوم فقط) لغرض عرض الملاحظات التالية للنظر فيها من جانب سعادتكم وحكومة جلالته.

إنني أوصي بشدة أن تستمر هذه المخصصات لمدة سنة على الأقل لغرض توفير بداية منصفة إنه لا يستطيع الحصول على واردات منظمة لمدة من الزمن، وإذا أرسل إليه الكتاب فإنه سيصاب بخيبة مريرة، وإنني لا أستطيع أن أتصور كيف يستطيع أن يستمر بدون معونة مالية مناسبة.

إنني مقتنع أننا في شخص الشريف نراهن على الحصان الرابح، ومن المحتمل في النهاية أن يعترف به شريفًا للمسلمين، وبما يتبع ذلك من سلطة متزايدة.

إن الكثير يعتمد على كيفية معاملتنا للشريف في السنة القادمة أو نحوها، ونظرًا لعلاقاتنا الحالية معه، فإن لدينا فرصةً فريدةً قد لا تسنح مرة أخرى في أن نؤمن بواسطة الشريف نفوذًا مهما على الرأي العام الإسلامي والسياسة الإسلامية، وربما نوعًا من السيطرة عليهما.

إن خطر إضاعة هذه الفرصة برفضنا تزويده بالدعم المالي الذي يحتاج، والذي لا أجده باهظًا تجاه الظروف السائدة، سيكون أمرًا مؤسفًا، في حين أن التأييد الكلي الآن سيعود على بريطانيا بفوائد عظيمة) انتهى.

لقد صارت السيطرة على الحرمين الشريفين في الحجاز وترسيخ النفوذ البريطاني عليهما هدفًا إستراتيجيًا للحكومة البريطانية بعد أن دخلت الحجاز وغرب الجزيرة العربية عن طريق الشريف حسين الذي لا يستطيع الاستغناء عن الدعم البريطاني لنجاح ثورته بعد السيطرة على شرق الجزيرة العربية عن طريق ابن سعود وابن صباح وشيوخ الموانئ الخليجية وشيوخ القبائل الصحراوية الذين نجحت بريطانيا في توظيفهم في خدمة مشروعها الاستعماري وتنفيذه بدعوى تحريرهم من الأتراك؟!

وقد أرسل الشريف حسين بتاريخ ١٩١٦/٨/٢٥م كتابًا[1] إلى مكماهون بخصوص الزيادة المذكورة في مساعداته؛ جاء فيه:

(من الشريف حسين إلى السر هـ. مكماهون

فخامة الوزير الكبير والمندوب السامي لجلالة ملك بريطانية في مصر

(١) الوثائق ٣٨٨/٢ - ٣٨٩. FO 882/19

لاحقًا لبرقيتي المؤرخة في ٢١ الجاري، والتي كانت قصيرة جدًا، إنني مرسل إليكم هذه المذكرة كإيضاح لها:

أبديتم في رسالتكم المؤرخة في ١٥ تموز/ يوليو والتي تضمنت نصائح بشأن راحة الحجاج وأمن الطرق، إن بريطانيا العظمى كانت قد منحتنا هبتها الشهرية المؤقتة الضخمة التي تبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه لأجل هذا الغرض السامي.

وإنني، يا صديقي العزيز المحترم. لذلك أجد نفسي عاجزًا عن شكركم على هذا السخاء والاهتمام، وإن كانت بريطانية معتادة على مثل هذه الأعمال التي تناسب مزاياها المعروفة للعالم أجمع. ومع ذلك، فإن من أسباب افتخاري إبلاغ فخامتكم أن تحقيق راحة زوّار بيت الله وكعبته من جميع الأنواع، لا تعتمد على المبالغ المؤقتة المذكورة أعلاه، والتي يوجد لديَّ منها الآن ٢١٥,٠٠٠ جنيه لم تمسّ، إضافة إلى ٤٠,٠٠٠ الف جنيه أنفقت خلال الأربعين يومًا الأخيرة كرواتب واحتياجات العربان والقبائل المجاورة للمدينة ولأولئك الذين نريد اجتذابهم إلى صفوفنا، وقد أسفر هذا حتى الآن عن مقاومة قواتنا التي كانت مسلحة بالبنادق وحدها التي منحت بمعونتكم وجهودكم، وقدرتها على الوقوف بوجه الفرقتين المرسلتين من سورية والمدينة، مسلحتين بشتى أنواع الأسلحة الحديثة. وكذلك سلمنا اليوم إلى ترجمان سعادة المعتمد البريطاني في جدة مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لكي يأخذها إلى ينبع مع القوات، ويعطيها إلى القوات التي سترسل من هناك وتسليمه المال إلى من يتسلمه.

وتعلمون فخامتكم أن المبلغ الشهري ١٢٥,٠٠٠ جنيه المذكور أعلاه مخصص لتنظيم الحكومة ولإدارتها الضرورية، وأنه سيخصم من المبلغ الذي تركنا لعدالة بريطانية أن تقرره لحكومتنا المتواضعة التي هي تحت رعاية بريطانية العظمى وحمايتها خلال احتلالها للبصرة والعراق. ولكن ها هي النتائج التي لا شك في أنها كانت بسبب النسيان والتي هي ظاهرة حتى اللحظة الراهنة: الإخفاق في مهاجمة الخط الحديد مما كان سيعود بالفائدة على الطرفين، وكانت من جملة مقرراتنا، وكذلك إرسالكم إلينا المدافع الضخمة التي لا يمكن نقلها على الطرق الوعرة في بلادنا إلى المواقع اللازمة.

إن جميع الأمور من هذا القبيل تؤدي إلى إطالة فترة القتال ضد الأتراك، وإلى تقدمهم إلى مبعدة يوم واحد من المدينة، في حين أننا كنا كلفنا كثيرًا من النفقات غير المتوقعة والجهود وأخيرًا أصبحنا مرغمين على تنظيم قوة ترسل إلى جوار رابغ لمواجهة ما يمكن أن يحدث. ومع ذك فإنني أكرر طلبي إليكم بإرسال سفينة حربية مع طائرة أو طائرة مائية وسفينة أخرى مع طائرة إلى ينبع، مع الكمية المطلوبة من البنادق بأسرع ما يمكن.

أرجو قبول أحسن تحياتي والعزة لسعادتكم.

توقيع: شريف مكة وأميرها حسين) انتهى.

كما أرسل الشريف حسين ذلك كتابًا ثانيًا[1] لمكماهون بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩١٦م يناشده فيه بإرسال ستة عشر ألف جندي وطائرات حربية؛ سبق أن تعهدت بريطانيا للشريف زيد بن الحسن قبل الثورة بخمسة أيام أن تكون هذه القوات تحت أمرتهم متى ما احتاجوها؛ كما أكد الشريف حسين لمكماهون بمواصلة الضغط على ابن رشيد ليتخلى عن مساعدة العثمانيين، كما أكد له بأن شيوخ قبائل عنزة في الشمال قد انضموا إلى الثورة بقيادة ابن شعلان.

لقد أصبح الشريف علي حيدر خطرًا يهدد ثورة الشريف حسين؛ مما حدا مكماهون بإرسال برقية[2] إلى نائب الملك في الهند بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩١٦م؛ يؤكد فيها على خطورة الوضع في الحجاز، وضرورة إرسال قوات بريطانية بأسرع وقت؛ لصد الهجوم العثماني؛ وقد جاء فيها:

(من المندوب السامي البريطاني في مصر   إلى سعادة نائب الملك في الهند – سيملا

بعد التباحث مع ولسن، الذي وصل يوم أمس، وبعد مؤتمر طويل ساعد ولسن في أعماله وضم القائد العام في مصر والقائد البحري العام، قدمت المذكرة الآتية إلى القائد العام:

إن التقدير التالي للموقف هو نتيجة التشاور شخصيًا مع ولسن.

تطور الموقف في الحجاز ليصل إلى نقطة يصبح من الضروري فيها اتخاذ قرار عاجل.

أحضر الأتراك علي حيدر، الشريف المعيّن حاليًا مع (السجادة المقدسة) التركية إلى المدينة. وهم عازمون على محاولة اختراق على (الطريق السلطاني)[3]، عبر رابغ للوصول إلى مكة قبل بدء موسم الحج. ويتصدى الشريف فيصل لهم في (الخط السلطاني)، والذي يعتبر الطريق العلمي الوحيد لهم، وشن الشريف عليّ عملياته في مؤخرتهم وجناحهم الأيسر. وأخبر فيصل ولسن بأن قواته بدأت تشك في حقيقة الدعم البريطاني، وأن عزائمهم ستثبط إذا لم يتلقوا الدعم المعنوي بإرسال جنود مدربين إلى رابغ، وأنهم سينهارون أمام هجوم تركي مصمم على رابغ والتي للشريف فيها كميات من الأعتدة والمؤن التي يعوّل الأتراك على الحصول عليها لتقدمهم نحو مكة. ويصر فيصل (وولسن من هذا الرأي) على أن دليلًا واضحًا على الدعم البريطاني والشعور بالأمن الذي يوفره وجود قوات مدربة في رابغ، سيقوّي من عزائم العرب لدرجة تمكّن القوات الموجودة تحت قيادته وقيادة عليّ من وقف الأتراك عند حدهم، وقطع خطوط اتصالاتهم الحيوية جدًا مع المدينة. والأتراك بالمقابل ستثبط همتهم. وأن الوقت بالنسبة لهم عامل ذو أهمية حيوية وإلا سيخفقون تمامًا.

إن نجاح الأتراك لن يعرّض موسم الحج بالنسبة لنا للخطر الشديد فحسب، بل سيهدد الحركة العربية بأجمعها، ويعرضها لخطر الانهيار المميت. وأن إعادة الاستيلاء على مكة سيسيء إلى هيبتنا في أنحاء العالم الإسلامي إساءة بالغة، وسيفتح الجزيرة العربية بأكملها أمام الأتراك ويعطيهم منفذًا حرًا إلى الشواطئ

(١) الوثائق ٢/ ٢١٦-٤١٨.
(٢) الوثائق ٢/ ٤١٨-٤٢٠. (١٦٨) (182577) FO 371/2775
(٣) الطريق السلطاني: طريق الحج بين المدينة ومكة.

الشرقية للبحر الأحمر، وكذلك فإنه سيؤثر تأثيرًا خطيرًا في الوضع في محمية الصومال وفي الحبشة، وبذلك سيعرض للخطر الأوضاع العسكرية والسياسية بأكملها شرقي السويس.

لقد عرقلت الثورة العربية التوسع التركي في البحر الأحمر نحو جنوبه وعبره، ذلك التوسع الذي ثبتت المعلومات المتوافرة حديثًا أنه كان هدفهم. ومن الضروري الإبقاء على هذه العقبة طالما كان الآن بحاجة إلى كل رجل متيسر للخدمة في المسرح الرئيسي للحرب. إضافة إلى ذلك فإننا ملتزمون أخلاقيًا بدعم الشريف، وإننا بالتأكيد سنعدّ مسئولين إلى حدّ كبير عن فشله.

وعلى الرغم من أن الحجج المؤيدة لتهديد خط الحديد من العقبة لا تزال وجيهة، فإن التطورات التي حصلت في المدينة في الآونة الأخيرة أخضعت هذه العملية لصالح الدعم المباشر لفيصل بإرسال قوة بريطانية إلى رابغ.

ونحن نقدّر تمامًا الاعتراضات الدينية والسياسية على إنزال قوات حكومية بريطانية في الحجاز، ذلك الإجراء الذي سيستغله مثيرو الدعاية المناوئة لنا وخاصة في الهند. وإنها مع ذلك لقضية يعود اتخاذ القرار فيها إلى حكومة جلالته، وهي إلا يفضل هذا على الوضع الخطير جدًا الذي قد يؤدي إليه الانهيار الكلي للحركة العربية، تلك الحركة التي يجب أن نتذكر أنها تتمتع، على أي حال، بعطف أغلبية العنصر العربي، أن لم يكن تأييدها الفعلي، لسائر العنصر العربي.

إنني بعد دراسة دقيقة جدًا أميل إلى الاعتقاد بأن علينا أن نعرض على الشريف إرسال لواء من المشاة إلى رابغ ليعطي لفيصل الدعم المعنوي الذي يحتاجه بصورة عاجلة، وأن إرسال الجنود يجب أن يتم بدون تأخير في حالة قبول الشريف ذلك. ويجب أن يشار بوضوح إلى أن القوة المرسلة لن تتقدم إلى ما وراء رابغ مهما كانت الظروف وأن حجمها سيكون بحجم لواء كحد أعلى وأنها ستسحب فور انقضاء الأزمة الحالية.

وعليه أطلب، بشرط موافقة حكومة صاحب الجلالة على ذلك، وضع لواء من المشاة وفصيل هندسة وبطاريتي مدفعية ونصف وحدة من الطائرات وعربة إسعاف ميداني، على أهبة الاستعداد للتوجه إلى رابغ في أقرب وقت ممكن. إن الجنود المسلمين إن وجدوا يفضلون على البريطانيين، ولكن وجود الضباط الأوربيين وقوات النقل الآلية – مما هو ضروري لأية قوة كهذه، يجعل التمييز أقل أهمية وقيمة. إنني أعلم أن الحكومة الفرنسية مستعدة لإرسال جنود فرنسيين مسلمين إلى الحجاز إذا لم نرسل نحن جنودًا. وإنني أستنكر هذا كثيرًا، لأننا سنسلب فوائد سياسية كبيرة جدًا سيعود بها علينا نجاح الشريف فيما بعد. أضف إلى ذلك أنها لن تستطيع الوصول في وقت مناسب يجعلها ذات فائدة. ومنذ كتابة ما ورد أعلاه، تسلمت برقية من الشريف تتضمن طلبًا عاجلًا بإرسال ثلاث كتائب.

إنني أدرك أن توالي الطلبات عليكم وسعة نطاق مهامكم في مصر تجعل من العسير عليكم توفير ما هو أكثر من المساعدات المادية التي قدمتموها بدون تذمر حتى الآن. ولكنني، على أية حال، أرجو عرض الأمر على مجلس الحرب مع ابداء أية ملاحظات ترونها مناسبة.

إن هناك كل ما يبعث على الأمل بأن يفيد العرب من الوضع المحفوف بالمخاطر للقوات التركية وأن يحققوا النجاح المرجو من خلال جهودهم الخاصة، ولكنه يبدو أنه في حكم الضرورة تقديم الدعم المعنوي لهم لتأمين حدوث ذلك، وتفادي النتائج الواسعة الانتشار لما هو عكسه. وستكون هناك نتائج كثيرة لا تبعث على الارتياح لإرسال مساعدات فرنسية من الجنود، حتى لو وصول في وقت مناسب للاستخدام، مما أشك فيه كثيرًا.

مشكلة بزَّات الجنود البريطانيين:

وافق الشريف حسين على فكرة الاستعانة بقوات بريطانية؛ بل وناشد البريطانيين إرسالها في أسرع وقت غير أنه اشترط أن تكون ملابسهم العسكرية غير مميزة؛ حتى لا تستثير حفيظة العرب المؤيدين للثورة، وقد أرسل[1] ويلسن من جدة إلى مكماهون في القاهرة بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩١٦م رسالة يذكر فيها ما دار بينه وبين الشريف بخصوص هذا الموضوع؛ حيث جاء فيها:

(ألححت على وجود ضباط بريطانيين مع هذه الكتائب في حالة توفرها لأنني بالتأكيد، لن أوصي باستخدامها خلاف ذلك، ألححت أيضًا – فحوى برقيتي المرقمة ٣٩ في ١٢ آب/ أغسطس – على ارتداء الضباط البريطانيين البزات الخاصة بهم، وعدم ظهورهم علنًا بهيئة أهل البلاد. وبما أن بعض البريطانيين يرتدون العمائم في الجيش الهندي، ربما لا يصبح هناك اعتراض كبير على ارتداء الضباط المصريين إياها لو تم صنعها بصورة مضبوطة، ولكنني اعترضت من حيث المبدأ على وضع شروط مسبقة على ما يرتديه الضباط البريطانيون) انتهى.

قيادة العمليات البريطانية من جدة:

وصل ويلسن –المبعوث من قبل المندوب السامي في القاهرة هنري مكماهون– إلى جدة بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩١٦م؛ ليدير منها الحملة العسكرية والشئون الإدارية في الحجاز، وقد كتب رسالة[2] إلى مكماهون؛ ذكر فيها ما وضعه من ترتيب وخطط لمواجهة الأوضاع العسكرية، ودعم الثورة العربية في الحجاز؛ كما أبدى ارتياحه وفرحه لوصول المحمل المصري الذي يحمل كسوة الكعبة على متن السفن البريطانية، وتحت حمايتها؛ وقد جاء في كتابه ما يلي:

(إن كون المحمل قد جلب على متن إحدى سفن صاحب الجلالة، وفي العام الأول من حكم النظام الجديد، وكان في استقباله ثلاث سفن حربية بريطانية مع وجود سعادة الأميرال والقائد العام، لم يغب عن أنظار أعيان جدة وكانت سببًا لارتياح حقيقي.

---

(١) الوثائق ٢/ ٤٠٦ - ٤٠٧.
(٢) الوثائق ٢/ ٤٣٦.

وإنني سعيد ومرتاح لسماعي من الكرنل باركر أنه سيبقى في رابغ. وأن وطأة محاولة التعامل مع العمليات العسكرية العربية من جدة إضافة إلى قضايا أخرى كثيرة العدد بمساعدة مساعدين مدنيين بريطانيين فقط، كانت شديدة جدًا عليّ.

سأعود إلى جدة في الثلاثين من هذا الشهر لأبعث بتقرير عن نتائج زيارتي إلى رابغ مع سعادة الأميرال والقائد العام في أقرب وقت ممكن، وفي هذه الأثناء سيكون بمقدور مستر ستورز (سي. أم. جي) إبلاغ سعادتكم بالنتائج خلال بضعة أيام حيث أنه، حسبما فهمت، سيعود إلى السويس مباشرة من رابغ.

أتشرف بأن أكون سيدي

خادم سعادتكم المطيع

توقيع: سي. ولسن لفتنانت كرنل) انتهى.

الصراع البريطاني العثماني للسيطرة على ميناء رابغ:

بدأ الجيش العثماني بالتقدم نحو مكة، وكان عليه أولًا السيطرة على رابغ؛ ليسهل عليها الوصول إلى مكة؛ مما حدا الشريف فيصل بن الحسين الذي تتمركز قواته في تلك المنطقة للإصرار على البريطانيين بإرسال قوات بريطانية؛ لمساعدته لصد الهجوم العثماني عليها.

وقد بدأ النفوذ السياسي البريطاني يزداد في الحجاز بازدياد حاجة الشريف إلى الدعم العسكري؛ وهو ما تؤكده الرسالة[1] المتبادلة بين المسئولين البريطانيين في جدة والقاهرة؛ كما جاء فيها:

(وزارة الخارجية إلى السير هنري مكماهون – الرملة لندن في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦ الرقم ٨١٢

أعرب القائد العام في مصر لوزارة الحرب هنا عن رأيه بأن السردار هو الرجل الأفضل للسيطرة العسكرية على ترتيبات تقديم المعونات للشريف في الحجاز فيما لو صاحب ذلك قدر كبير من السيطرة السياسية. ويتطلب ذلك قدرًا معينًا من السلطة السياسية ويجب عليك ترتيب القيام بتوفير أية سلطات لازمة لهذا الغرض) انتهى.

وجاء الرد كما في برقية:

(من السر هـ. مكماهون (الرملة) إلى وزارة الخارجية التاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦:

(١) انظر الوثائق ٢/٤٣٨-٤٤٤ و٤٥٩-٤٦١. (برقية) (198559) FO 371/2775 و (203616) FO 371/2775 ، ووثيقة (١٨١) (203550) FO 371/2775 ، وبرقية رقم (١٨٥) FO 371/2775

عسكري الرقم ٨٨١

الآتي من السردار، رقم ٤١١، عاجل.

تسلمنا برقية مستر ويلسن المرقمة ٢٧٩، بعد إرسال برقيتي رقم ٤٠٨ إلى المندوب السامي التي أوصيت فيها بإرسال الطائرات على الفور.وكنتيجة لمعرفة وجهات نظر مستر ويلين وباركر وبالنظر لأن القضية مستعجلة، أوصي بوضع لواء بريطاني تحت أوامر التوجه إلى رابغ فورًا واتخاذ جميع الترتيبات اللازمة له للانتقال إلى ذلك الميناء حالًا. ويجب إصدار تعليمات إلى مستر ويلسن لابلاغ عبد الله بالترتيبات المتخذة، وإذا طلب الأخير إرسالها، فيجب القيام بذلك بدون تأخير. وعلى أية حال يجب إرسال الطائرات ومرافقيها على الفور.

معنونة إلى المكتب العربي ومنه إلى المندوب السامي والقائد العام.

مكررة إلى مستر ويلسن) انتهى.

وكذا ما ورد في (برقية السر هـ. مكماهون القاهرة إلى وزارة الخارجية القاهرة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦:

عسكري الرقم ٨٨٠ ما يلي برقية ولسن المرقمة ٢٧٩ في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر

تسلمت توا البرقية التالية من باركر الموجود في رابغ تبدأ:

وإذا تقدم الأتراك وهاجموا رابغ في الظروف الحالية، فلا يستبعد نجاحهم، لواء بريطاني أو سوداني في رابغ يكفي لتأمين الاحتفاظ بها، ومنع الأتراك من التقدم نحو مكة، طيران طائرة لن يغير في الوضع الذي هو صعب بحد ذاته من الناحية المادية، ولو ساعدت الأمور لابدّ وأن يكون هناك خطر تعرضها للتدمير بما أنه من الواجب تحضيرها للعمل حتى آخر لحظة، وهو إجراء نصفي من شأنه إقحامنا في عمليات برية بدون ضمان نجاحها، وفي تصوري أن بإمكان طائرات بحرية إنذارنا عند قدوم الأتراك، ولذلك فإنني ضد إرسال طائرة إلا إذا كانت جزءًا من قوة بريطانية، وإذا اعتبرت آرائي غير صائبة وتم كذلك اتخاذ قرار إرسالها فيجب عمل ذلك فورًا، إذ يبدو من المحتمل أن الأتراك (كلمة محذوفة) يتقدمون الآن. انتهت البرقية. باركر.

سبق لي أن أبديت أنه لو أمكن تزويد القوة العربية بالمدفعية فإنها يجب أن تكون قادرة على الاحتفاظ بها، ويمكن إرسال المدفعية الآن (برقيتكم ١٥١٨)، ولذلك فهناك إذن خطر نجاح هجوم تركيّ على رابغ. طلب الشريف إبقاء قوات بريطانية على أهبة الاستعداد) انتهى.

وجاء في هذا السياق: (من وزارة الخارجية إلى السر هـ. مكماهون – القاهرة لندن في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر١٩١٦

عسكري الرقم ٨٢١ برقيتكم رقم ٨٨٤.

ما يلي إلى السردار الذي يجب أن يبلغ بما تم حتى الآن بخصوص إرسال لواء إلى رابغ.

قرر مجلس الحرب، بعد دراسة دقيقة، أن من المستحيل الاستغناء عن لواء يرسل إلى رابغ، أو إرسال لواء إلى السودان ليحل محل ذلك الذي سيرسل منها. أن متطلبات مساعدة روماني[1] جعلت من المستحيل أكثر من أي وقت مضى الاستغناء عن لواء رابغ.

تعتبر حكومة الهند الاعتراضات السياسية على إرسال جنود بريطانيين إلى رابغ في غاية الجدية، وكذلك زيارة شخص مهم مثلكم إلى رابغ قد تخلق صعوبات من هذا النوع. إنني أتشاور مع حكومة الهند حول هذه النقطة) انتهى.

إرسال بريطانيا قواتها العسكرية إلى رابغ وسواحل الحجاز:

كما ورد تقرير[2] **بريطاني يؤكد إرسال القوات البريطانية التي طلبها الشريف حسين**، وقد جاء فيها ما يلي:

(من الكرنل أي. سي. باركر على البارجة دوفرين - رابغ

إلى المكتب العربي - القاهرة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦:

إلحاقًا بالتقارير السابقة: تسلمت في رابغ في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر الجاري برقية مآلها أن سربًا من الطائرات يرافقها ٢٠٠ جندي بريطاني يتم إرسالها الآن. وحملت الرسالة فورًا إلى الكابتن بويل، الضابط البحري الأقدم، الذي أمعن في دراسة إمكانيات تأمين سلامة إنزال الجنود والمعدات حيث أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق البحرية. وقرر فتح ممرات بواسطة التفجير لتنفذ عبر (الحيد) البحري حتى الساحل لو أمكن وكذلك نصب "مرفاعات مقصيّة" لتساعد على حمل الصناديق من القوارب المستخدمة إلى البر. وفي عصر اليوم الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر واصلت البارجة (دفرين) مسيرها إلى (الأبيض)، وهي شبه جزيرة قرب (البريكة)، للوقوف على إمكانيات استخدامها كقاعدة دائمية أو متقدمة. وقامت البارجة (آن) ومعها الميجر (بناتين) باستطلاع أوّلي بدون العثور على مرسى مناسب أو مكان لإنزال القوارب.

وصلت البارجة (دفرين) إلى قبالة (الأبيض) في الثامنة من صباح يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر وأثناء قيام قواربها بالاستطلاع بحثًا عن مدخل عبر الحيد البحري يصلح للسفينة، واصل فريق منا يتألف من الكابتن بويل والميجر بناتين والكوماندر ماليون وأنا - سيره إلى الشاطئ. وأهداف عملية الاستطلاع كانت، التأكد من إمكانية جعل المنطقة مقر قيادة لسرب الطائرات بدلًا من رابغ على اعتبار أنها أقرب كثيرًا

(١) "روماني" موضع شرق قناة السويس وكان الجيش البريطاني قد وصل إليه.
(٢) وثيقة رقم (١٩٣) FO 371/2776 (219304)

إلى دائرة العمليات الفعالة، أو اتخاذها بدلًا من رابغ على اعتبار إنها أقرب كثيرًا إلى دائرة العمليات الفعالة، أو اتخاذها بدلًا من ذلك كقاعدة متقدمة للتزود بالوقود.

إن الفشل في العثور على مرسى محاذ لسفينة طائرات أو سفينة حربية لتغطية الموقع، وكذلك عدم العثور على أماكن جيدة لإنزال القوارب، يعني أن المكان غير صالح لقاعدة دائمية. وعلى أية حال، فقد تم العثور على مكان جيد لهبوط الطائرات وقد يكون بالإمكان استخدامه كقاعدة متقدمة للتزود بالوقود إذا ما جلبت سفينة حربية المعدات والمؤن اللازمة وأنزلتها وكذلك امنت الحماية للمكان خلال فترة استخدامه.

ويبدو أن الوضع العسكري في المناطق المحيطة بجيش فيصل [بن الشريف حسين] أخذ بالتحسن. والأخبار نزرة بشكل غير اعتيادي، وتكاد تكون معدومة، وكذلك يبدو من المستحيل الحصول على المعلومات حول أهمية وقوة الهجوم التركي الجديد على بئر عباس. ويبدو أن بعض رجال فيصل قد تمت مشاغلتهم، ويقال إنه متجه إلى المنطقة للاطلاع على الموقف شخصيًا.

وحسب فهمي أن الأتراك إذا حاولوا التقدم نحو ينبع، فسيتصدّى لهم فيصل في (الحمرا)، بينما لو كان هدفهم التحرك جنوبًا على الطريق السلطاني، فإنه لن يضطرهم إلى القيام بإجراء حاسم، ولكن سيبقى ملازمًا لجناحهم الغربي وشن غارات متكررة عليهم وعلى خطوط اتصالاتهم. وانه لمن المستحيل حدس نوايا الأتراك بدون ذرة من المعلومات عن مدى قوتهم وترتيبات النقليات والمواصلات لديهم.

وأسعى الآن للإيحاء إلى علي بك ونوري بك بمدى الحاجة الأساسية إلى جمع معلومات جديدة ومجموعة حديثا.

وكما قلت في تقارير سابقة، فقد اقترحت وجوب بقاء جيش عبدالله [بن الشريف حسين] هنا. وإذا لم تكن هناك حاجة إليه فإنه يستطيع التحرك شمالًا والانضمام إلى عمليات فيصل ضد الأتراك، أو التحرك أكثر شمالًا.

وإن أحد الأسباب التي تمنع مجيء عبد الله إلى رابغ أن جيشه حسب فهمي مكوّن من "بني عتيبة" في حين أن جميع رجال علي ينتمون إلى قبيلة حرب، ورغم أن القبيلتين قررتا دفن خلافاتهما خلال فترة استمرار الحرب لكنه لا يستبعد وقوع مشاكل من وجود تماس قريب بينهما.

وإنه من المستحيل عليّ، وأنا على هذا الجهل الكامل للأمور، تقديم أية توصية أو حتى اقتراح القيام بأية عمليات أخرى، ولكنني لا زلت أعتبر أن العمليات التي تم القيام بها ضد (الوجه) ومدن أخرى على الساحل الشمالي ذات أهمية عظمى لأنها تعطي الأتراك شعورًا بعدم الأمان إزاء خطوط اتصالاتهم.

وإذا انجلى الموقف، سأتصل بالسلطات البحرية وأحاول بعد ذلك حمل علي بك [بن الشريف حسين] أو فيصل بك على توفير الرجال لهذا الغرض.

ويبدو من آخر ما سمعته من القصص من تلك الأجزاء انه من المحتمل توجه بصري بشا، أو أنه توجه فعلًا إلى الوجه للإبقاء على تعاطف العرب مع الأتراك. وكان بصري باشا، حسب ما قيل لي، "متصرفًا" للمدينة.

ولا أظن أنني ذكرت في تقاريري السابقة - رغم أن الكرنل ولسن ربما أفاد بذلك برقيًا - أن حسين [مبيريك] من رابغ ترك محل لجوئه في التلال القريبة منها متوجهًا إلى المدينة في حدود الأول من تشرين الأول/ أكتوبر. وكان في رفقته أخوته وربما عدد صغير من أتباعه العرب. ويعتقد علي بك أن عدد هؤلاء الأتباع قليل وبالتالي أصدر علي بك أوامره بالاستيلاء على ممتلكات حسين وتم العثور على بعض المؤن المعطاة من حكومة صاحب الجلالة بالإضافة إلى بعض البنادق والذخائر. ويعتقد أن هناك بنادق أكثر لا تزال مدفونة.

لم يصلني أي بريد مع آخر سفينة وصلت من السويس، وأودّ أن أبدي أن الظروف هنا شاقة بما فيه الكفاية، بدون حرمان كهذا.

وسأكون ممتنًا لو أرسلتم إليّ بأول فرصة متاحة كمية من الورق مجموعة في زمر شبيهة بهذه مع كمية من ورق الكربون والظروف.

ملاحظة:
وصلتني هذه في التاسع من هذا الشهر عبر جدة. ولو أرسلت إلى رابغ لوصلت قبل أيام لم تصل الخارطة التي كان سيتم إعادة إصدارها للطريق السلطاني والطريق الشرقي.

توقيع: أي.سي.باركر لفتننت كرنل) انتهى.

الدعم الفرنسي العسكري للشريف حسين لاحتلال الحجاز:

هذا وقد قام الفرنسيون بإرسال قوات عسكرية فرنسية من الجزائر إلى الشريف حسين؛ لتعزيز قدراته في مواجهة الجيش العثماني في الحجاز؛ كما ورد في برقية[1] مكماهون إلى وزارة الخارجية البريطانية؛ والتي جاء فيها:

(من السر هـ. مكماهون إلى وزارة الخارجية القاهرة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦

عسكري الرقم ٨٨٧

ما يلي من مستر ولسن رقم ٣٠٢ في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر

(١) الوثائق ٢/٤٤٥.

أبلغني عبدالله بك صباح اليوم أن رئيس البعث الفرنسية في مكة أخبره توًّا بأنه تسلم برقية مفادها: أن قوة مسلحة فرنسية قوامها ٨ مدافع جبلية و١٦ مدفعًا رشاشًا مع بعض المشاة والخيالة أبحرت من الجزائر متوجهة إلى بورسعيد.

وسألت البعثة الفرنسية الشريف عن المكان الذي يرغب أن يكون نزول هذه القوة فيه، فأجاب بأنه طالما ابتدأت القوة بالتحرك فالأفضل نزولها في السويس وبقاؤها هناك تحت أوامر الشريف في حالة احتياجه لها.

طلب عبد الله نصيحتي، وأجبته بأن القوة طالما بدأت بالتحرك فإن ما أجاب به الشريف هو الجواب الوحيد الممكن. ويبدو لي أن البديل عن ذلك هو الرفض المطلق للمساعدة، وهو مسار لا أشعر أنه من المبرر توصية الشريف باتباعه رغم أنه غير متلهف لوجود قوات فرنسية في الحجاز إلا في حالة الضرورة القصوى.

لم أطلب إلى الكولونيل بريمون[1] تأكيد المعلومات الواردة أعلاه).

وهو أيضًا ما تؤكده برقية[2] السر هـ.مكماهون إلى وزارة الخارجية (لندن) القاهرة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر١٩١٦م

عسكري الرقم ٨٨٩ وفيها: ما يلي من مستر ولسن رقم ٣٠٤ تشرين الأول / أكتوبر:

(تسلمت يوم أمس من برقية رمزية من الشريف طلب إرسالها إلى سعادتكم.

وفحوى البرقية الآتي:

يرغب العرب في التقدم نحو المدينة من ثلاثة اتجاهات (عبدالله [بن حسين] بالطريق الشرقي، عليّ [بن حسين] عبر الطريق السلطاني، فيصل [بن حسين] من الشمال الغربي) ولذلك فهو يطلب إلى حكومة صاحب الجلالة إرسال قوات إلى رابغ على الفور، وبذلك سيمكن الحد من تقدم العدو. وكلما أرسلت القوات بسرعة أكبر، كلما قرب وقت الاستيلاء على المدينة، مع تعبيرات عن ثقته التامة ببريطانيا العظمى. ...إلخ.

أجريت مكالمات هاتفية طويلة مع الشريف وعبد الله لغرض التأكد من أن هذا يعني طلبًا أكيدًا لإرسال قوات بريطانية.

تقرير كامل إلى سيادتكم مع البارجة (دفرين).

الطلبات الرئيسية كالآتي:

---

(١) الكولونيل بريمون: رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في جدة.

(٢) الوثائق ٤٤٦/٢-٤٤٧. (١٨٧) (205511) FO 371/2775

١- إرسال قوات مسلحة على الفور إلى رابغ من قبل حكومة صاحب الجلالة. أجبت بأنه لا أمل لي بتوافر أية قوات كهذه.

٢- أن تكون قوات بريطانية كافية جاهزة للوصل إلى رابغ بعد أربعة أيام من تاريخ طلبها من قبل علي أو الشريف.

٣- إن القوات الفرنسية (المشار إليها في برقيتي رقم ٣٠٢ في ١٢ تشرن الأول/ أكتوبر في حالة اعتبارها كافية لحماية رابغ، يجب أن ترسل بدلًا من القوات البريطانية، وذلك لمجرد.. (الشفرة غير قابلة للحل).

والقوات الفرنسية هذه هي لغرض الاحتفاظ برابغ فقط ويجب أن تعود إلى السويس عند سقوط المدينة.

أقترح:

أ) وجوب إرسال القوات المشار إليها للدفاع عن رابغ الآن في حالة توافرها، إن مبدأ استخدام قوات فرنسية قد تمت الموافقة عليه (انظر برقية وزارة الخارجية رقم ٧٣٦ في ١٣ أيلول/ سبتمبر).

ب) في حالة عدم توافر القوات المشار إليها أعلاه، تجهيز اللواء البريطاني المطلوب كما جاء في الفقرة (٢) أعلاه وتفويضي إبلاغ الشريف وفقًا لذلك.

وليس بإمكاني حاليًا إبلاغ الشريف هل ستتخذ خطوات لغرض تأمين سلامة رابغ في حالة تعرضها لهجوم أم لا.

سيصل عبد الله إلى هنا في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر. هل لي أن استفسر عن إمكانية التوصل إلى قرار واضح قبل هذا التاريخ حول قيام، أو عدم قيام، حكومة صاحب الجلالة بضمان سلامة رابغ في حالة وقوع أي تقدم تركي جدي نحوها).

كما ورد في برقية[1] من السردار إلى رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية العامة ما يلي:

العمليات الحجاز التاريخ: ٢٤/ ١٠/ ١٩١٦ الرقم: ٥٢٧

تسلمنا برقيتكم رقم ٢٤١٤١ وقد فهمت تعليماتكم صورة كاملة.

السمات البارزة للوضع العسكري الحالي هي كما يأتي:

(إن نجاح الثورة العربية منوط بقدرة المجندين العرب على منع زحف الأتراك من المدينة على مكة. إذا وصل الأتراك إلى مكة، أو نجحوا في حمل العرب على القيام بخطوة حاسمة وهزموهم، فإن المقاومة العربية ستبدد، وستصبح للأتراك اليد العليا في الحجاز مرة أخرى.

(١) الوثائق ٤٧٧/٢ - ٤٧٩.(215735) FO 371/2775

ومن المتوقع أن تنضج الخطة التركية الرامية إلى الاستيلاء على مكة مهما كان الثمن، بعد شهر من الآن، حين يوفر لهم التحسن في تجهيزات المياه المحلية الحرية على التحرك أكثر، وقبل أن تصبح المقاومة العربية منظمة جيدًا، وقبل أن يصار إلى تهديد مواصلات السكة الحديد مع المدينة بصورة خطيرة نتيجة لعمليات الجنرال "مري" في سيناء.

إن العرب –حتى لو أعدوا أو نظموا بصورة كافية– غير قادرين مؤقتًا على اتخاذ موقف دفاعي. وأن على قادتهم بالنتيجة، محاولة الاستمرار في الإبقاء على ما يسمى بالهجوم على الأتراك في المدينة، وبتحفيزهم بذلك على الإغارة على خط الحديد وخطوط المواصلات التركية الأخرى، وكذلك قطع الإمدادات ومنع وصول الحيوانات المستخدمة في النقل إلى الجيش التركي.

يحتاج القادة العرب، بصورة عاجلة، إلى مدافع جبلية لغرض إسناد هذا الهجوم وسيستخدمون رابغ كقاعدة لتدريب الأفراد الجدد وتنظيمهم وجمع مواد الحرب اللازمة لمختلف أسراب الطيران في الميدان. ويجب أيضًا تقوية دفاعات رابغ من أجل تحويل هذا الموقع إلى نقطة ارتكاز للعرب، في حالة إخفاقهم في الصمود أمام هجوم تركي قوي على (الطريق السلطاني).

وأفاد الكرنل ولسن بأن الموقف المتعلق بالمفرزة الفرنسية هو كالآتي:

١ – ليس لدى الشريف اعتراض على نزول أفراد مسيحيين مع المفرزة التي ستنزل في رابغ، ولكنه يعارض إرسالهم إلى داخل البلاد.

٢– يعارض الكرنل بريمون إنزال المفرزة الحالية في رابغ بدون إسناد قوي من المشاة، ويعتبر كذلك استخدام الأفراد والمسلمين الفرنسيين في داخل البلاد بدون ضباط مسيحيين وضباط صف سيكون من غير المرغوب فيه تمامًا لأن هؤلاء الأفراد لم يدرّبوا أبدًا على التصرف بصورة مستقلة.

وعليه فالأمر متروك للحكومة الفرنسية لتقرر فيما إذا كانوا سيقومون بتسليم أسلحتهم للعرب لاستخدامها في الداخل، أو إنهم سينزلون المفرزة كما هي عليه الآن في رابغ ويبقونها هناك لأغراض دفاعية صرفة.

في جميع الظروف (العسكرية منها والسياسية والدينية) أوصي بما يأتي:

١ – أن ترسل المفرزة الفرنسية المسلمة مباشرة إلى رابغ بدلًا من نزولها في السويس، وأن يتم تسليم الأسلحة هناك إلى قوات الشريف للخدمة في الداخل، أو – في حالة اعتراض الحكومة الفرنسية على ذلك – إبقاء المفرزة كما هي في رابغ وأن يتم فورًا الطلب برقيًا إرسال قوة مشاة إضافية لإسنادها كما يرى الكرنل بريمون.

٢– إذا بقيت المفرزة الفرنسية وأسلحتها في رابغ، فإن العرب سيحرمون من المدفعية الإضافية التي يحتاجون إليها لعملياتهم في الداخل.

وتقتصر المدفعية اللازمة للعمليات في الداخل حاليًا على المفرزة المصرية الصغيرة التي أرسلتها من هنا، والتي تتألف من بطارية واحدة من المدافع السريعة لإطلاق (٤ مدافع) وبطارية مدفعية رشاشة يحميها فصيلان ونصف الفصيل من المشاة المصريين، موجودة الآن في رابغ، بالإضافة إلى بطارية مدفعية سريعة الإطلاق (٤ مدافع) مع رشاشتين (ماكسيم) يحميها فصيل واحد، تعمل الآن مع قوات فيصل في شرقي ينبع.

وبما أن الوضع كذلك، فإنني أحث بإلحاح على إرسال بطاريتين أو ثلاثة بطاريات إضافية من المدافع سريعة الإطلاق، بدون طواقم (يستطيع العرب توفيرها) إلى رابغ للخدمة داخل البلاد، وكذلك، وبما أنني أعلم أن الجنرال "مري" لا يستطيع الاستغناء عنها، فإنني أنصح بأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية لعرضها على الشريف.

٣- إن وجود أفراد البعثة الفرنسية لن يقدّر بثمن في تدريب القوات العربية الجديدة في رابغ في تنظيم المواقع الدفاعين فيها، وأن وجود المفرزة المصرية الصغيرة (انظر أعلاه) سيكون كافيًا لحمايتهم لحين وصول المشاة الفرنسيين (إن تمت الموافقة على ذلك) ولكن يجب، على آية حال، أن يبقوا في رابغ ليسلموا إلى القوات العربية البطاريات الإضافية من المدافع سريعة الإطلاق.

٤- وبما أن الدفاع عن رابغ، حسب الخطة المشار إليها، سيكون بيد الفرنسيين وحدهم، لا أفترض أن يكون هناك اعتراض على إرسالهم سربًا من الطائرات إلى هناك بدلًا من السرب البريطاني الذي سحب قبل إنزاله للأسباب المذكورة في برقيتي رقم ٤٩٣,

٥- إرسال بعثه عسكرية بريطانية إلى رابغ كما أوصى به المندوب السامي (انظر برقيته رقم ٨٧١ في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر إلى وزارة الخارجية). ووضع هذه البعثة تحت إمرتي مباشرة، على أن تساعد الكرنل ولسن في تعامله مع المسائل العسكرية. إذا تم تنفيذ هذه التوصيات، فإن الدفاع عن رابغ سيكون مسؤولية فرنسية. وأن المساعدات البريطانية في المال والمواد والتجهيزات ستستمر. وأن المفرزة المصرية، والتي من غير الممكن زيادة عددها، ستبقى تحت تصرف الشريف بصورة كاملة للخدمة في أي مكان يشاء. اطلب ردًا مبكرًا بخصوص المفرزة الفرنسة).

(مكررة إلى القائد العام، مصر، والمندوب السامي).

التوجيه البريطاني الإيطالي للإدريسي بالتحرك ضد الدولة العثمانية وطرح فكرة الاتحاد العربي:

وكما نجحت بريطانيا بتحريك حلفائها في شرق الجزيرة العربية (الخليج العربي ونجد) وغربها (الحجاز)؛ كذلك قامت بالإيعاز للإدريسي حاكم إقليم عسير في جنوب الجزيرة العربية الغربي بالتحرك ضد العثمانيين، ومناصرة الشريف حسين والثورة العربية، وقد قام بهذه المهمة المساعد الأول للمقيم السياسي البريطاني في مستعمرة عدن الكرنل جيكوب الذي كتب تقريرًا مفصلًا عن زيارته للإدريسي وحواره معه حول التعاون

معهم؛ جاء فيها[1]:

(تقرير من اللفتننت – كرنل هـ.ف. جيكوب – المساعد الأول للمقيم

عن زيارة إلى السيد محمد بن علي بن محمد بن أحمد الإدريسي

التاريخ: ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ في جيزان

بصفتي ممثلًا للمقيم السياسي في عدن، وصلت على البارجة "منتو"، وقائدها كوماندر كراوفورد من البحرية الملكية، إلى جيزان في الساعة ١٢,٣٠ ظهرًا في ٦ الجاري. وقد رافقني الكرنل ووكوب، من المهندسين الملكيين، الذي بحث عن معلومات طوبوغرافية، والميجر برادشو ضابط الأركان العامة الذي جاء للاطلاع على الوضع العسكري. وأوصلت رسالة التعريف التي كتبها المقيم السياسي إلى الساحل، وبعد ذلك في نفس اليوم جاء إلى البارجة محمد بن يحيى باساهي وزير الإدريسي للترحيب بنا وتقديم أغنام ودجاج هدية من الإدريسي. وقال إن سيّده سوف يرانا على الساحل عند حلول الظلام. وقد وجدت أن هذه الحركة ترجع إلى رغبة الإدريسي في الحيلولة دون تحيّز شعبه ضد الأجانب. ولاحظت أن البلد كله على علم بالمعاهدة بين الإدريسي والحكومة البريطانية والرابطة الوثيقة والصداقة القائمة التي يثبتها الاحتكار الممنوح للإدريسي بفتح موانئه دون غيرها للمتاجرة مع عدن وجيبوتي ومصوّع وعسصب. ومن المعلوم أن هذه المعاملة المفضّلة قد رفعت كثيرًا من نفوذ الإدريسي وأهميته في العالم العربي. وفي مرحلة سابقة من الحرب كان بعض رجال عشائر الإدريسي، على ما قيل، ينفرون من محاربته للأتراك. ومع أن الأتراك قد سقطوا الآن في أنظار العرب، فإن الإدريسي رأى من الأفضل عدم التعامل علنًا مع غير المسلمين خشية إيقاظ الشعور السابق المؤيد للأتراك. يضاف إلى ذلك أن دور الإدريسي ديني، وكل ألفة زائدة معنا قد يساء تفسيرها. إذا أردنا أن نقول الحقيقة فإن الإدريسي يخشى أن يفقد مكانته واحترام الناس له. وإنها لحقيقة واقعة، مع ذلك، أنه خلال معاهدته مع إيطالية لم يسمح لأي ضابط إيطالي بالنزول في أراضيه، وقبل مجيئنا إلى جيزان كان الشخص الوحيد الذي كان له امتياز النزول هو الكوماندور (قائد) البارجة "منتو" في مناسبتين. ولنفس السبب لا يصعد الإدريسي إلى الـ"منتو".

نزلنا إلى الساحل بعد الساعة ٦,٣٠ مساء حين قابلنا موظفان أو ثلاثة وأخذونا إلى دار قريبة. وفي غرفة انتظار في الطابق الأعلى استقبلنا الإدريسي واقفًا، وبعد تبادل التحية أخذنا إلى غرفة داخلية حيث جلس على أريكة ودعانا إلى الجلوس على كراسي من الجهتين. (وضمت الجماعة الكوماندر كراوفورد من البحرية الملكية الذي جاء إلى هناك للنظر في المصالح البحرية) وكان وزيره باساهي حاضرًا. وهذا الوزير لا يسمح لسيده بالمباحثة في الشؤون إلا بحضوره. وقد عرفت باساهي خلال عدة سنوات واجتمعت به مرارًا في عدن. وانطباعي أن الإدريسي يعتمد على مشورته وتقديره. وقال لي الإدريسي نفسه إن كل الشؤون البحرية وشؤون الملاحة هي في يد باساهي، وإنه هو نفسه يدير الأمور الداخلية. وفي كل المقابلة التي دامت ثلاث

(١) الوثائق ٢/٤٨٥-٤٨٦.

ساعات التفت الإدريسي دائمًا إلى وزيره لطلب تأييد آرائه، وفيما يتعلق بموضوعات عديدة جرى البحث فيها كان يقول: "في هذه أرجو التباحث مع باساهي".

كما كتب المقيم البريطاني في عدن برقية إلى حكومة الهند بتاريخ ١٩/٣/١٩١٦م جاء فيها عن استعداد الإدريسي للوقوف مع بريطانيا؛ ما يلي[1]:

(برقية من المقيم في عدن إلى حكومة الهند - دلهي

مكررة إلى وزير الهند - لندن الرقم ١٨٩ التاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩١٦

يقال إن من المتوقع أن ينضم الإدريسي إلى الشريف في حركة هجوم ولو أنه لا يمكن تجهيزه بعتاد المدافع نظرًا إلى الصعوبة القائمة مع الحكومة الإيطالية التي جهزته بالمدافع أصلًا. قال الإدريسي إنه لا يستطيع البدء بالهجوم بدون مدفعية، لكنني سوف أسأل مصطفى عند رجوعه.

بالإشارة إلى "ندا" اف. اس. بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر من وزير الهند. يظهر أن من المقترح الآن صرف النظر عن تلك السياسة، لكن هذه جربّت تجربة عادلة، عدا بنادق وعتاد بنادق عرضية لم نقدم الدعم الموعود به. الإدريسي عدو للأتراك طول حياته، وأثبت استعداده للعمل ضدهم حين يعطي مساعدة عادلة. وهو لا يطلب سوى أسلحة وعتاد وتعاون. ويقول أن الشريف كان مؤيدًا للأتراك منذ عين في منصبه من قبلهم بعد عزل سلفه. وجميع إقليم الإدريسي كان في زمن ما خاضعًا لشريف مكة. وإذا اختلف هذا (الشريف) مع الأتراك فذلك حسن، لكن المعتقد هنا أن الاتحاد العربي لا يمكن تحقيقه إلا بالجهاد. وفيما يتعلق بحاشد وعشيرة البكيل، من الواضح أن محاولة شرائهم كما يرغب مصطفى (الإدريسي) تكون إهانة للإمام، وعملًا ضد سياسة الاتحاد العربي. وهذا بين الأمثلة الأخرى يدل على استحسان تقرير سياسة واضحة معينة (راجع كتابي المرقم سي ٢٤٢ بتأريخ ٧ آذار/ مارس الذي لم ترسل صورته إلى وزير الهند). إنني في انتظار رجوع السيد مصطفى. وقد رتبت التعجيل به وسأقدم تقريري للحصول على تعليمات جديدة في هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالسياسة العامة، ألا يمكننا أن نقول للإدريسي بأننا سنبدأ بعد هذا، قبل تقدمنا من عدن، بتزويده بمدافع حديثة نستطيع أن نجهز عتادًا لها، وسوف نتوقع تعاونه. وهل لا يسعنا أن نجعل العرب منفصلين عن الأتراك بدون محاولة إيجاد اتحاد عربي، في غياب التشاور المقابل يظهر أن وحدة إدارة شؤون القضية العربية مستحسنة سواء أنيطت بمصر أو بجهة أخرى).

وقد كتب مكماهون إلى وزارة الخارجية برقية[2] يخبرها فيها بموافقة الإدريسي على القيام بما طلب منه؛ جاء فيها:

(من السير هنري مكماهون - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

(١) الوثائق ٢/٥١٠-٥١١. (٢١٠) FO 371/2770

(٢) الوثائق FO 371/2773

الرقم: ٤١٧ التاريخ ١ حزيران/ يونيو ١٩١٦

إشارة إلى برقية المقيم السياسي في عدن إلى وزير الهند المرقمة ٢١٠ بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو.

إن موقف الإدريسي يبدو مرضيًا، ولكن عملية هجومية من جانبه ضد الأتراك في هذه المرحلة ستساعد عمليات الشريف في الحجاز كثيرًا، كما أنها ستعود بالفائدة على الوضع في عدن. يبدو من المرغوب فيه جدًا منحه في وقت مبكر كل مساعدة ممكنة ومحاولة تأمين تعاون فعال ضد الأتراك بينه وبين الشريف، وبين الإمام أيضًا إن أمكن).

(مكررة إلى الهند وعدن)

كما أرسل المقيم السياسي البريطاني في عدن كتابا[1] إلى السيد محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن إدريس

الرقم: ٥٤١ التاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩١٦

جاء فيه:

(بعد التحيات..

أبلغكم، مع شكري، تسلمي كتاب سيادتكم الذي أبديتم فيه أن الشريف غير قادر على التحرك ضد العدو المشترك لأن لدى الأخير عددًا كبيرًا جدًا من القوات، وأن الإمام لا يستطيع التحرك بسبب اتفاقيته، والفوائد التي يجنيها من ورائها.

تقول إن هذين كانا في السابق صديقين لك، لكنهما منذ ذلك الوقت أصبحا صديقين فقط لأعدائك الترك.

أولًا: يجب أن أقول لك إنني تسلمت معلومات، تعد موثوقة، بأن سيادتكم مخطئ في الظن بأن الشريف لن يثور. إنه قائم بثورته الآن، وأنه لمن المهم جدًا، أيها الصديق، قيامك بشن هجوم آني. وستري أن في هذا فائدة لك للأسباب الآتية:

أ) إن العدو عند تعرضه للهجوم في عدة أماكن مختلفة في وقت واحد، لا يستطيع تحريك القوات من مكان إلى آخر، مما سيجعل مركزه أكثر صعوبة.

ب) إن اهتمام الأتراك في هذه اللحظة منصب تمامًا على القوقاز والعراق وقواتهم منشغلة هناك، وليس في استطاعتهم إرسال تعزيزات إلى قواتهم المحلية التي يمكن معالجة أمرها بسهولة إلى أبعد حد. باختصار، إذا كنت لا تستطيع التخلص من النير التركي الآن، فإن الوقت قد حان، أيها الصديق، أن ترمي بالسلاح وتترك أي ادعاء بالقتال، لأن فرصة كهذه قد لا تحين ثانية أبدًا.

(١) الوثائق ٢/٥١٣-٥١٥.

ج) بقيامك بالثورة في هذا الوقت، ستكسب حسن نية الحكومة البريطانية التي لن تنسى بالتأكيد سلوكك في فترة الاختبار هذه.

أنت أيها الصديق، تمثل دولة بحرية صديقة، هذه القضية تهم مصالحنا المشتركة.

وثانيًا: إذا كان الإمام غير قادر على التحرك بدافع من اتفاقيته، فمن المعروف جيدًا أن رجال قبائله ليسوا مثله. وإذا جعلنا انضمامهم إلى هذه الثورة مربحًا لهم، فإنهم سيلحقون بقضيتك فيما بعد ويعززون مركزك عند التخلص نهائيًا من الأتراك. ولو تلطفت بإبلاغي عن احتياجاتك المالية في هذه الناحية، فليس لديّ شك أبدًا في إمكان التوصل إلى ترتيب لهذه القضية.

وثالثًا: ستدرك أنت أن الصداقة تنشأ من الأهداف المشتركة والمصالح المشتركة، وإن كانت أهداف الشريف ومصالحه منسجمة مع أهدافك ومصالحك، يصبح بالإمكان إذن التخلي عن ذكريات الخصومات الماضية بما يعود بالفائدة.

إنني أسمع من كل الجهات تقارير تفيد أن وزيرك باساهي يتصرف وفق مصالحه الشخصية والمالية، بدلًا من فائدة سيادتك ودولتك. ولست أعلم هل أن هذه التقارير صحيحة أم لا. إلاّ أنني أشعر بثقة بأنه، لو كان كما يشاع عنه، سينصحك بنفس الشيء لو كان خادمًا صادقًا للدولة، وأرجو أن يكون كذلك، أي: أنه سينصحك بأن الهجوم المشترك في هذه اللحظة ضد الأتراك هو لفائدتك، بما أنه لابد وأن يدرك جيداً أن مصالحه المادية ستعاني بدرجة متساوية مع معاناة مصالح الدولة، لولا إعطاء الموافقة للتمتع بمرور البضائع والتجارة في جيزان.

أضف إلى ذلك أن انقضاء الحاجة إلى الحصار البحري المفروض حاليًا سيكون مبعث ارتياح لكل العرب. لقد طلب الشريف معاضدة قواتك، واسمع أنك لم تبعث إليه برد. الآن هو وقت التحرك. الآن هو وقت طرد طاغية وعنيف يتستر وراء اسم الإسلام، ويعمد إلى إثارة الحزازات الدينية لتحقيق رغباته الدنيوية.

إن لديّ تقارير تفيد بأن قوات سيادتك قد قطعت الطريق من الحجاز إلى اليمن، وأهنئك على هذا النجاح وعلى عملك السابق في الوقوف بوجه الأتراك لوحدك.

وإنني واثق بأن سيادتكم، باستخدام وسائل العمل في الوقت المناسب واتخاذ الخطوات القوية ضد أولئك الذين يعارضون مصالحك، ستنتهزون الفرصة الحالية لتعزيز دولتكم وتوسيع مناطق نفوذكم.

إنني أبعث هذا الكتاب بيد الكابتن تورتن من البحرية الملكية طالبًا إليك أن تستقبله بالتكريم الذي يستحقه. وأن تسرّ إليه كاملًا بآرائك حول الوضع الراهن. ولو قررت مهاجمة اللّحية فإنه سيرتب مساعدتك في الهجوم بواسطة إطلاق النيران من السفن.

(موقع) دبليو. سي. وولتن

بريغادير جنرال

المقيم السياسي – عدن).

إعلان الشريف حسين نفسه ملكًا للعرب واعتراف بريطانيا به على الحجاز فقط:

وقد قام الشريف حسين أثناء الثورة بالإعلان عن تنصيب نفسه ملكًا للعرب بعد أن بايعه وجهاء مكة وعلماؤها في اجتماع حافل بمكة بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩١٦م، وقد أزعج ذلك الحلفاء وأربك خططهم؛ مما حدا البريطانيين والفرنسيين لمناقشة هذا الموضوع للتوصل إلى أن الاعتراف بالشريف حسين لا يفضي إلى جعله خليفة للمسلمين؛ لخطورة هذا المنصب، ولكون الحلفاء قد قرروا أصلًا القضاء على الخلافة وإلغائها مع تظاهرهم بأنهم لن يتدخلوا في هذا الموضوع الذي سيحسمه المسلمون بلا تدخل أجنبي! وقد أرسل مكماهون برقية لوزارة الخارجية بهذا الخصوص، كما كتب المكتب العربي البريطاني في القاهرة مذكرة[1] حول هذا الموضوع؛ جاء فيها:

(من السر هنري مكماهون – القاهرة إلى وزارة الخارجية التاريخ: ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ مصر عسكري

الرقم: ٩٦١ برقيتي رقم ٩٤٧ بتأريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر.

لم أتسلم رأيكم، والبرقيات التالية لابدّ أنها أظهرت لكم أن الرسالة المقترحة إلى الشريف بواسطة ولسن هي الآن غير ملائمة.

يظهر أن الإعلان خارج الحجاز لا يمكن وقفه الآن، والقضية الوحيدة للنظر فورًا هي طبيعة اعترافنا بعمل الشريف ومداه.

نظرًا إلى مدى ما يدين به الشريف بوضعه الحاضر، وحتى بوجوده، لمساعدتنا وتأييدنا، فإننا نكون محقّين في وقف أي اعتراف بعمله الحاضر الذي اتخذه بدون مشاورتنا، لكن يظهر أنه من غير المرغوب فيه بوضوح تعليق صلاتنا على توتّر شديد في الظروف الحالية.

نظرًا إلى مدى بلاده المحدود واستنادًا معاهداتنا بالاعتراف باستقلال الزعماء العرب كابن سعود الخ، فإن أقصى ما يمكننا عمله في الأحوال الحاضرة هو الاعتراف بالشريف "ملكًا" للحجاز.

(١) الوثائق ٢/٥٦٦-٥٧٧.(220339) FO 371/2782

هذا ما نستطيع القيام به بدون مشاكل، ونضع قرارنا على أساس العرف الدولي الذي يعترف بالملك "فعلًا" فقط، وليس "في الإمكان" تبدي برقيتي ٩٥٩ كيف أنه هو نفسه لا يدعي الحق في التدخل في استقلال ابن سعود.

وعند إبلاغه بهذا أرى لزامًا علينا أن نبدي عجبنا من اتخاذه عملًا حاسمًا كهذا دون استشارة حكومة صاحب الجلالة، ونشير كيف أن هذا العمل يحتمل أن يسيء إلى وضعه في أعين بعض الأقطار الإسلامية، حيث ما زالت دوافعه وسياسته موضع ريبة.

إذا ارتؤي من المرغوب فيه عدم تثبيط همته تثبيط بدون سبب، فقد يمكننا التخلص إلى إعادة الإشارة إلى عزم حكومة صاحب الجلالة على مواصلة جهودها لتحقيق استقلال الأمة العربية وإسناده.

القضية مستعجلة، ولا شك أن حكومة صاحب الجلالة تنتظر رأيكم قبل إرسال التعليمات.

معنونة إلى السردار ومكررة إلى وزارة الخارجية، رقم ٩٦١).

كما جاء في مذكرة[1] **للمكتب العربي عن موقف بريطانيا وفرنسا من بيان الشريف حسين عن اتخاذه لقب "ملك البلاد العربية"؛** ما يلي:

(اتفقت إنكلتره وفرنسة أن عمل الشريف سابق لأوانه، لكن الضرورة تقضي بأن يكون هناك نوع من الاعتراف وان يقدم جواب مماثل بالنيابة عن الحكومتين إلى برقية عبدالله المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر المذكورة أعلاه.

البرقيات التالية تقدم فكرة كافية عن الموقف البريطاني كما يظهر من سجلات هذا المكتب:

برقية من السر هنري مكماهون إلى السردار ووزارة الخارجية رقم ٩٤٧ التاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩١٦.

برقية ولسن المرقمة ٤٣٦: يظهر أن عمل الشريف غير ملائم وسابق لأوانه.

الدليل الوحيد الذي أعطي عن وجود نية من هذا النوع كان في خلال المحادثة الأخيرة بين عبد الله وستورز، الذي قال لعبدالله: إنه لا يستطيع حتى تقديم هذه الفكرة الغريبة إلى سلطة عليا.

اقترح إرسال البرقي التالية إلى ولسن.

هل توافقون؟

---

(١) الوثائق ٥٦٦/٢-٥٧٧. HRB/16

تبدأ برقيتكم و/ ١٤٣٦ إن بلاغًا كهذا هو سابق للأوان، وإذا أمكن تصديق أنه صادر من الشريف نفسه فإنه يترك أسوأ الأثر على القضية العربية إذا نشر خارج الحجاز في الأقطار المسلمة حيث لا يزال عمل الشريف والدواعي إليه ينظر بعدم ثقة.

عليكم إخباره أنني أستنكر إعلانًا من هذا النوع، الذي يبدو غير ملائم أبدًا في الوقت الذي يكون فيه الشريف في وضع لا يستطيع معه أن يحقق تمامًا مثل هذه الدعوى المقدمة بالنيابة عنه.

على أي حال يجب الاقتصار على نشرها في الحجاز حصرًا:

إنني بسبيل إخبار حكومة صاحب الجلالة، وأنا واثق أنها لا تتمكن في الوقت الحاضر من الاعتراف علنًا بالشريف أكثر من كونه حاكم الحجاز والمدافع عن الشعب العربي ضد الطغيان التركي.

إن السيطرة الدينية في الإسلام قضية أعلنت حكومة صاحب الجلالة مرارًا وتكرارًا بأنها قضية يقرر أمرها المسلمون وحدهم دون تأثير أو تدخل خارجي! لذلك فلا أذكر شيئًا عنها عدا إبداء الرأي بأنني أعتبر نشر بلاغ علماء مكة خارج الحجاز في هذا الموضوع سابقًا لأوانه، ومن المحتمل أن يثير انتقادًا غير مرغوب فيه، وحتى معارضة في بعض الأقطار الإسلامية في وقت يجب فيه توجيه كل الجهود إلى توطيد وضع الشريف وكسب عطف كل العالم الإسلامي وتأييده لقضيته.

يضاف إلى ذلك أن هذا قد يجعل المساعدة المقدمة الآن للشريف لغرض تحقيق الاستقلال للعرب معرضًا لتهمة الإخلال بضمانهم بعدم التدخل في شؤون المسلمين الدينية.

لم يصل جواب على هذا من السردار بسبب إرسال البرقية إلى سيملا خطأ.

وفي الوقت نفسه بدا أن برقية عبد الله المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر قد وصلت إلى حكومات مختلفة كما ذكر أعلاه، ولم يعد في الإمكان منع نشرها خارج الحجاز. لذلك أرسل المندوب السامي البرقية التالية التي أجاب عليها السردار فورًا كما هو مذكور أدناه:

(برقية المندوب السامي إلى السردار ووزارة الخارجية رقم ٩٦١ بتأريخ ٢/ ١١/ ١٩١٦):

برقيتي المؤرخة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر رقم ٩٤٧ إلى وزارة الخارجية. لم أتسلم رأيكم والبرقيات التالية قد أظهرت لكم أن الرسالة المقترح إرسالها إلى الشريف بواسطة ويلسن أصبحت الآن غير مناسبة.

يظهر أن الحيلولة دون النشر خارج الحجاز ليس ممكنًا بعد الآن، والأمر الوحيد الذي يصح النظر فيه هو طبيعة اعترافنا بعمل الشريف ومداه:

بالنظر إلى المدى الذي يدين به الشريف لمركزه الحاضر وحتى وجوده إلى مساعدتنا وتأييدنا، نكون على حق بالامتناع عن الاعتراف بعمله الحالي الذي اتخذه دون مشاورتنا، لكن يبدو بطبيعة الحال من غير الملائم إخضاع علاقاتنا لتوتر شديد في هذه المرحلة.

مع مراعاة المساحة المحدودة لبلاده، ونظرًا لمعاهداتنا التي تعترف بالاستقلال لزعماء عرب مثل ابن سعود الخ، فإن أكثر ما نستطيع عمله في الظروف الحاضرة هو الاعتراف بالشريف ملكًا على الحجاز.

هذا أقصى ما قد يمكننا عمله بسلام، ونضع قرارنا على أساس العرف الدولي الذي يقضي بالاعتراف بالملك على أساس "ما هو كائن"[in esse] وليس "باعتبار ما سيكون" [in posse].

تدل برقيتي المرقمة ٩٥٩ على أنه هو نفسه لا يدعي الحق في التدخل في استقلال ابن سعود.

(برقية السردار إلى المندوب السامي رقم ٦٢٨ بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩١٦):

جوابًا على برقيتكم المرقمة ٩٦١ لم أستطع العثور على ورود برقيتيكم المرقمتين ٩٤٧ و٩٥٩ وتلك التي تتضمن رسالتكم المقترحة إلى ولسن التي ترونها الآن غير ملائمة، لكنني اعتقد أنني أفهم الحالة بما يكفي لتمكيني من إبداء بصورة عامة رأيًا في الموقف الذي يحسن اتخاذه من جانب حكومة صاحب الجلالة نحو الشريف فيما يتعلق بتقلده هذه الرتبة الملكية نوعًا ما. أوافق على أنه بالنظر إلى الواقع لا يكون من الحكمة الإخلال بعلاقاتنا المقبلة مع الشريف بالامتناع عن تقديم قدر من الاعتراف الرسمي، وفي الوقت نفسه الإعراب عن رأينا بأن إعلانه كان يمكن أن يوقت في وقت أفضل لو أصدر بعد طرد الأتراك من بلاده.

إن لقب "ملك الأمة العربية" يظهر أنه لا يتفق تمامًا مع إعلان الشريف نفسه عن الاستقلال الكامل لسائر الزعماء العرب في أقاليمهم الخاصة، وذلك ما يؤجل الاعتراف الرسمي بلقبه من قبلهم. لذلك أعتقد أننا يحسن بنا عدم ذكر هذا اللقب في كل الوثائق الرسمية حتى يحدد معناه تمامًا ويعترف به ممثلو الزعماء العرب. ويظهر أن "ملك عرب الحجاز" يكون لقبًا أنسب فيما يتعلق بنا في الوقت الحاضر.

إن تكرار عزم حكومة صاحب الجلالة على تحقيق الاستقلال للأمة العربية، كما تقترحون، سوف يدل على أننا، وإن كنّا نشك في الحكمة السياسية لعمله، فإن ذلك لا يؤثر قطعًا في تأييده وتأييد القضية العربية.

أرسل المندوب السامي هذه البرقية كاملة إلى وزارة الخارجية مع إبداء رأيه كما يلي:

وجدت الآن حصول خطأ مؤسف للبرقية ٩٤٧ المشار إليها أعلاه في إرسالها خطأ إلى سملا بدلًا من السردار.

أرسلت إليه الآن: أن لقب "ملك العرب في الحجاز" يختصر في الاستعمال إلى "ملك العرب" فيكون تعبيرًا خطرًا كما يظهر إلى درجة أقل في تركية في حالة لقب "ملك اليونانيين".

عالجت وزارة الخارجية فورًا القضايا التي تتطلب عملًا فوريًا، كما وضّح أعلاه (راجع وزارة الخارجية رقم ٨٨٠ المنقول عنه أعلاه) إن قضية الاعتراف قد أجّلت بحكم الضرورة بينما تجري المداولة مع الحكومتين الفرنسية والروسية والهند.

أما رأي الحكومة الفرنسية فإنه يبدو من الكتاب التالي من المسيو بول كامبون إلى لورد غري. وأما الرأي الروسي فلم نجده في سجلاتنا.

(كتاب المسيو بول كامبون إلى لورد غري أوف فلودون رقم ٢٤٠١٦١ بتأريخ ١٩١٦[1]:

مهما يبدو العمل الذي اتخذه شريف مكة بإعلانه نفسه "ملك البلاد العربية" غير ملائم وسابقًا للأوان، فإن هذا القرار يقضي على الحلفاء بضرورة فحص الطريقة والشكل الذي يجدر بهم الاعتراف بالحال الواقع. إن حكومة الجمهورية طلبت إلى سفير فرنسة استرعاء نظر الحكومة الملكية إلى هذه القضية بأن يعرض على لورد غري أوف فلودون الأفكار والمقترحات التالية:

فمن جهة لا يمكن صرف النظر عن أن نفس القرار الذي اتخذه الشريف حسين بالتحرر من الحكم التركي قد فرض عليه ضرورة إعلان هذا الاستقلال بمنح نفسه مرتبة جديدة.

"الأمير" أو "الشريف" كانا اللقب الذي منحه إياه أو وافق عليه ملك [خليفة] الأستانة، فلم يكن سوى تقدير شريف لتبعيّته. كان من السياسة الحكيمة الاتفاق معه على لقبه الجديد. والآن وقد فقد التفاهم المسبق، هل يحسن بالحكومات المتحالفة أن تحدّد لنفسها رفض الاعتراف بصفته الجديدة والحكم عليه بذلك بانقاص نفوذه في عيون رعاياه، مما يحتمل أن يهن كرامته بصورة شديدة ويدفعه مجددًا نحو الأتراك؟ إن الحكومة الفرنسية لا ترى ذلك!

من الجهة الأخرى، لا يجوز لفرنسة وإنكلتره أن تنسيا أن لهما أمراء مسلمين تحت حمايتهما وعربا في ممتلكاتها ومصالح يجب الحفاظ عليها في آسيا الداخلية. لذلك عليهما أن لا يمنحا الشريف سوى لقب يكون ببهائه أو معناه مما لا يثير استياء الأمراء المسلمين تحت الحماية، ولا إعطاء تبعية سياسية لرعاياهما العرب نحو أمير مكة، ولا الموافقة أساسًا على منح حق السيادة على أقاليم أخرى في آسيا الداخلية أكثر من تلك المعيّنة بموجب الاتفاقات الأخيرة.

فإذا نظر بهذه النظرة إلى الألقاب التي اتخذها الشريف لنفسه في بلاغه فإنه يرى في أول الأمر أن لقب "ملك" باللغة الفرنسية "Roi" الذي منحه لنفسه لا يحمله أي واحد من الأمراء المسلمين المحميين أو الأصدقاء. هذا اللقب سقط تقريبًا من الاستعمال، بعد أن اتخذ معظم الأمراء المسلمين، تمثلًا بالأمراء العثمانيين، لقب "سلطان" الذي يدل على السيادة الكاملة والاستقلال والذي يترجم عادة بكلمة "إمبراطور" [Empereur] في التعبير الغربي. لذلك لا يكون من غير المناسب، كما يبدو، الاعتراف بالشريف حسين بصفة "ملك".

ويظهر أن الشريف نفسه قد تردد في صفة مملكته وأن مطامحه التي أعلنها أو لم يعلنها وطبيعته الحذرة قد تعارضت فيما بينها. في برقية ابنه عبد الله وصف بأنه "ملك" الأمة العربية، وهذا يعني السيادة على كل الشعوب من العرق العربي. في برقية أخرى يصحح ممثله في القاهرة ويعيدها إلى فكرة إقليمية، فهو لا يكون

(١) أدرجت هذه المذكرة بأصلها الفرنسي.

سوى "ملك البلد العربي" كلتا الصفتين أوسع مما تستطيع حكومة الجمهورية أن توافق عليه. فالصفة الأولى تكون الاتفاق على شكل من أشكال "الجامعة العربية"، وهو أمر لا يناسب حلفاءه ولا نفسه مثل "الجامعة الإسلامية" و"الجامعة التركية" الثانية ثابتة أكثر تحمل بلبلة التسميات الجغرافية غير المعيّنة بصورة صحيحة.

الواقع أن الغربيين، بينما هو يحتفظون [يخصون] بالجزيرة وحدها اسم "بلاد العرب"، فإن الجغرافيين الشرقيين كانوا دائمًا يفهمون من هذا الاسم أيضًا "سهول دجلة والفرات والمناطق الشرقية والجنوبية لسورية.

ترى حكومة الجمهورية (الفرنسية)، ولا أشك بأن هذا الرأي تشاركها فيه الحكومة البريطانية، أنه سابق للأوان الاعتراف للشريف حسين بإجراء علني بادّعاءات من شأنها أن تسمح له يومًا ما أن ينفذها على أهالي بعيدين عن ميدان العمل الحاضر.

يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يكون في الاعتراف لشريف مكة بهذا اللقب "ملك البلد العربي" أمور مربكة فورية. أمراء آخرون وشرفاء آخرون يمارسون في الجزيرة العربية سلطة لا تقل عن سلطة الشريف حسين. وقد يرون باستياء سيادة هذا القرين لهم عليهم، مهيّأة باعترافنا.

لو اكتفى بأن يعترف به بصفة "ملك الحرمين" فمن المحتمل أن الشريف يتحاشى الصعوبات التي تتوقع فورًا مع سائر زعماء الجزيرة العربية، ويكون في وسعنا دون التعرض للخطر أن نرضي كرامته.

بقي لقب المجاملة الذي يعطي له. من المشكوك فيه أن الشريف يفكر في المطالبة بلقب "الجلالة" هذا اللقب الذي ينطبق خصوصًا على الجلالة الإلهية قد يبدو له بلا شك نوعًا من الكفر.

في المراسم الإسلامية توجد أصناف لا نهاية لها لألقاب شرف، ويبدو أن في الإمكان اختيار لقب ينطبق حقًا على الصفة الخاصة لأسرته، والذي لا يمكن بنفسه أن يولّد امتعاضًا للأمراء المسلمين الآخرين ممن هم تحت الحماية، مثلًا "سيادة" من كلمة "سيد" اللقب الممنوح لكل الأشراف أو أبناء السلالة المحمدية، وهذا على ما يظهر قد يوافق رأيه.

يسترعي سفير فرنسة إلى هذه الاعتبارات المختلفة أنظار الوزير ويكون شاكرًا للّورد غراي اوف فلودون أن يخبره بشعور الحكومة البريطانية بصدد هذه القضية. ومن المهم، دون شك، أن الحكومتين، باتفاق سريع، تكونان في وضع إعطاء الشريف حسين بهجة الكرامة التي يطلبها، ولا يتأخر الأمر عن ترك نتائج مفيدة من وجهة نظر نفوذه السياسي على الأهالي الذين يكونون على استعداد للانضمام إلى حركة الثورة على تركية.

ينتهز المسيو كامبون هذه الفرصة ليجدد للورد غري تأكيدات احترامه العظيم.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن لقب "جلالة" يطلبه الآن ملك الحجاز) انتهى.

ثم أبرقت وزارة الخارجية إلى السردار والي الهند لبيان ملاحظاتهم على الاقتراح الفرنسي، وحصلت المراسلة التالية:

(السردار إلى المكتب العربي رقم ١٠٨ في ٢/ ١٢/ ١٩١٦).

فيما يلي البرقية رقم ٢٧ الواردة من وزارة الخارجية.

يبدأ: توصي الحكومة الفرنسية بشكل من الاعتراف يجب منحه إلى الشريف بصفته الجديدة ويقترح أن تعترف الحكومات الحليفة به "ملك الحرمين" مع لقب "صاحب السيادة".

إنها تلاحظ أن مثل هذه الألقاب، بينما يحتمل أن ترضي الشريف وتزيد من نفوذه، لن تفتح الباب لادعاءات في المستقبل بسيادة إقليمية أو وطنية متوسعة، ولن تزعج سائر زعماء الجزيرة العربية.

أبرقوا ملاحظاتكم وكرروا إلى القاهرة).

فيما يلي مسودة جوابي يبدأ: برقيتكم ٢٧:

لقد خاطبنا الشريف باللقب العربي "صاحب السيادة" في المذكرة المتعلقة بتقلده اللقب الملوكي والتي هي الآن في طريقها إلى الكرنل ولسن. هذا اللقب لا يضمن أي ارتباط بما فيه الكفاية.

أوافق أن اعترافنا بلقب "ملك الحرمين" الذي نرى أن يضاف إليه "الشريفين" لن يمهد لمدّعايات جديدة من جانب صاحبه عن سيادة إقليمية أو وطنية متّسعة، ولن يمسّ حقوق الزعماء الآخرين في الجزيرة العربية. لكن اللقب مع ذلك قد يكون معرضًا للاعتراض بسبب إمكان منحه معنى دينيًا منفصلًا عن المعنى الإقليمي. في تلك الحالة أميل إلى الرأي أن اقتراحي الأمثل "ملك العرب في الحجاز" كلقب يكون أسلم".

يرجى عرض البرقيتين على المندوب السامي والقول بأنني أكون شاكرًا إذا أبدى رأيه في الموضوع قبل أن أبرق إلى وزارة الخارجية.

أجاب المندوب السامي:

إنني اتفق مع رأيكم حول اللقب الذي اقترحته الحكومة الفرنسية لأنه يحمل معنى دينيًا كبيرًا.

لكنني أفضل لقبًا مختصرًا "ملك الحجاز" على "ملك العرب في الحجاز" لأسباب أن كلمتي الوصف "في الحجاز" يحتمل أن تهملا في الاستعمال.

حكومة الهند استنكرت بشدة (رقم ٢٨٢٥ بتأريخ ٨/ ١٢/ ١٩١٦ من دائرة الشؤون الخارجية في دلهي إلى وزير الهند، ٣١ - أ) الاقتراح الفرنسي "ملك الحرمين" لأنه يدل على ادعاء حاسم بالخلافة، وهو يثير استياء دينيًا خطيرًا. فكرت أن لقب "ملك العرب في الحجاز وتوابعها" قد يطابق الوضع لأنه يتحاشى

النكهة الدينية ويتضمن لمحة من الاتحاد الديني ويكون غير مضرّ بالزعماء العرب الآخرين وقد يرضي الشريف بصدد نيتنا الحسنة دون تأكيدات إقليمية معينة يصعب تحديدها.

فضل المندوب السامي اقتراحه الأصلي "ملك الحجاز" وهو اللقب الذي قبل بعد ذلك. أرسل جواب بالعبارات التالية بالنيابة عن الحكومة الفرنسية.

هذه الأجوبة سلمها إلى الشريف في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر الكرنل ولسن والكولونيل بريمون.

يتضح من نص الجواب أن روسية وافقت عليه، لكن ليس هناك تسجيل للرأي الروسي في هذا الكتاب:

(إلى صاحب السيادة العظمى

الشريف الأكبر أمير مكة المستقل

بعد التحية .. أتشرف بإخباركم أن حكومة صاحب الجلالة قد تسلمت البلاغ الخاص بإعلان عظمتكم، وحين تهنئكم على هذا التعبير لرغبات شعبكم، وثقته، تشير إلى أن الوقت، كما يبدو، غير مناسب نوعًا ما لهذا الإعلان.

إن حكومة صاحب الجلالة وحكومتي فرنسة وروسية، ولو أنها تعتبر عظمتكم، وسوف تستمر على اعتبار عظمتكم، رئيسًا اسميًا للشعوب العربية في ثورتها على سوء الحكم التركي، وهي بالإضافة إلى ذلك مسرورة أن تعترف بعظمتكم كالحاكم الشرعي "الواقعي" المستقل للحجاز، لا تستطيع أن تعترف في الوقت الحاضر بتقلد عظمتكم لأي لقب سيادي مما قد يثير التفرقة بين العرب الآن، وبذلك يخل بالتسوية السياسية النهائية لجزيرة العرب على أساس مرض.

لكي تكون تلك التسوية دائمة يجب أن تقرر بموافقة عامة من الحكام العرب الآخرين وليس هنالك في الوقت الحاضر ما يدل على وجودها، وإنما يجب أن تعقب، ولا تسبق، النجاح العسكري. وحكومة صاحب الجلالة في الوقت نفسه ترغب أن تسترعي أنظار عظمتكم الجدية إلى النقاط التالية:

١- تلاحظ حكومة صاحب الجلالة أن اللقب الذي اتخذتموه عظمتكم يظهر فيها يقابله باللغتين الانكليزية والفرنسية أنه غير إقليمي بل وطني، وقد سجلت باهتمام الشروط التي عبرت عظمتكم عنها ومآلها أن ابن سعود والسيد إدريس يحكم كل منهما بلده وان عظمتكم لا تنوون التدخل في شؤونهما.

٢- سجلت أن عظمتكم لم تدّعوا بالخلافة وأنها تبقى بصورة قاطعة للعالم الإسلامي ليقرر في تاريخ لاحق الرجل الذي يشغل هذا المنصب الرفيع.

٣- توافق حكومة صاحب الجلالة حقًا على الحكمة التي تتصف بها هذه الطريقة، لأنه بلا شك في مصلحة عظمتكم أن تترك هذه القضية المهمة مفتوحة حتى نهاية الحرب.

٤- إنه سيكون من غير الممكن قطعًا للدول المسيحية، التي لها بين رعاياها عدة ملايين من المسلمين، أن تعرّض نفسها لتهمة الانحياز إلى أحد الجوانب في شؤون الإسلام وتأييد خليفة ضد آخر بالقوة، وهي تشير إلى أن دعوى عظمتكم إنما تضعف بذلك التأييد في عيون العالم الإسلامي.

٥- وأخيرًا ترغب حكومة صاحب الجلالة أن تهنّئ أهالي جزيرة العرب على الجهود التي يبذلونها وأن تعرب عن عزمها وعزم حلفائها على مساعدتهم بكل الوسائل التي لديها لضمان استقلالهم وصيانته).

إن رأي الشريف حول موقف البريطانيين والفرنسيين في هذا الموضوع؛ يظهر في المقتبس التالي من رسالة رمزية مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ من فؤاد الخطيب إلى الفاروقي وكيل الشريف في القاهرة. والكلمات هي من تعابير الشريف:

(١٩ رقم ٥٧ إن موقفهم الآن حول لقبنا الذي يتصل بالمدن العربية، بعد أن وافقوا ورأوا من المناسب لنا لقب "الخليفة العربي" و"سلطان العرب" مع كل السلطة التي تدخل ضمن هذه الألقاب، هو اعتراف بأن فهمهم الرفيع قد أصبح قاتمًا بخيالات محضة، إذ أن مصر إذا لم تكن أحد الأقطار العربية، فإن تونس والجزائر هما غير عربيتين من باب أولى.

لا شك أن استمرار ظهور مثل هذه الأفكار والاعتقادات تجعلنا نتردد في عملنا، وسوف تؤدي إلى إخفاق مساعينا معهم نحو الحقيقية التي أضع فيها ثقتي وإيماني بعد الله الذي أخرجني من الخطر والمجازفة.

لقد سبق لي أن عرضت إرسال ولدي عبد الله لإزالة أي سوء تفاهم قد يثار، تفضيلًا على سائر الشؤون المهمة التي علينا أن نعالجها، لكن العناية الربانية لم تساعدنا بل جلبت هذا الإزعاج معهم).

حين سلّم له الجواب المتضمن الاعتراف به ملكًا للحجاز في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، صرّح الشريف للبعثتين البريطانية والفرنسية أنه لا يعلق أهمية على الألقاب) انتهت مذكرة المكتب العربي في القاهرة.

موافقة بريطانيا وفرنسا وروسيا على تتويج الشريف حسين ملكا للحجاز:

وقد انتهت الدول الصليبية الثلاث إلى الاعتراف بالشريف حسين ملكا على الحجاز فقط، والمشاركة في حفل تتويجه؛ كما جاء في الوثيقة[1] التالية :

(برقية من السر هنري مكماهون - القاهرة إلى وزارة الخارجية ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ الرقم: ٩٦٧

(١) الوثائق ٥٦٦/٢-٥٧٧. (٢٤٨)(220832) FO 371/2782

من المهم أن يتسلم ولسن تعليمات بشأن الموقف الذي يتخذه في حفلات التتويج التي يقال إنها ستقام في ٤ أو ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر لأنه لا يمكن أن يتغيّب أو أن يعمل بصورة مخالفة بشدة للموقف الذي تتخذه البعثة الفرنسية، وفي حالة عدم وصول تعليمات حكومة صاحب الجلالة في الوقت المناسب فإنني سأبرق إلى ولسن كما يلي:

تبدأ: إذا لم تردكم تعليمات جديدة قبل لزوم العمل فعليكم استعمال درايتكم حول الاشتراك في الاحتفالات التي قد تقام في جدة غدًا والاسترشاد في ذلك بالموقف الذي يتخذه الكولونيل بريمون، لكن عليكم أن لا تربطوا نفسكم بأية صورة كانت بعمل أو تصريح يعني اعترافًا نهائيًا لحكومة صاحب الجلالة لأن تعليماتها لم تصل حتى الآن.

ويظهر أن من المهم أن تكون تعليمات الحكومة الفرنسية إلى الكولونيل بريمون مطابقة لتعليمات حكومة صاحب الجلالة في الموضوع.

معنونة إلى وزارة الخارجية، ومكررة إلى السردار، رقم ٩٦٧).

وكما جاء أيضا في (برقية)[1] مستعجل جدًا:

(من وزارة الخارجية إلى السر هـ. مكماهون – القاهرة عسكري ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ الرقم: ٨٨٠

برقيتكم رقم ٩٦٧

أوافق على الإجراء المتخذ والتعليمات إلى الكرنل ولسن.

إذا كان هناك متّسع من الوقت يرجى الطلب إلى الكرنل ويلسن أن يخبر الشريف أنه أعلم حكومة صاحب الجلالة بقرب تتويج عظمته، وأنه تلقى التعليمات بتقديم التهانيء الصادقة في هذه المناسبة السعيدة! وعليه أن يضيف أن حكومة صاحب الجلالة تقوم بمباحثة حلفائها حول قضية إصدار اعتراف رسمي مشترك بمنصب عظمته الجديد، ولكن لما كان العدوّ لم يقهر تمامًا، والاعتراف السابق لأوانه قد يضرّ بقضية عظمته ضررًا شديدًا في بلاد العرب والعالم الإسلامي برمّته، فقد يحدث بعض التأخير في الأمر.

لم تتح فرصة من الوقت لاستشارة الحكومة الفرنسية قبل إرسال هذه البرقية، لكنني علمت أن تلك الحكومة ترغب في مطابقة عملها لعمل حكومة صاحب الجلالة وآمل لذلك أن الكولونيل بريمون سيكون حرًا في إرسال رسالة مماثلة.

يرجى إعادة الإبراق إلى السردار.

مكررة إلى باريس رقم ٢٤٨٦).

(١) الوثائق ٥٧٧-٥٦٦/٢ (٢٤٩) FO 371/2782 (220832)

إعلان مؤتمر الكويت عن ولائه للشريف حسين:

لقد قامت بريطانيا بعقد مؤتمر في الكويت في شهر ديسمبر سنة ١٩١٦م حضره الشيخ خزعل وجابر بن مبارك وعبدالعزيز بن سعود ومئتا شيخ من شيوخ العشائر؛ من أجل الإعلان عن وقوفهم مع الحلفاء، ومع بريطانيا ضد الخلافة العثمانية، وقد قام المشرف على المؤتمر وهو الوكيل السياسي البريطاني في الخليج برسي كوكس عبر جابر الصباح والشيخ خزعل والحضور المشاركون في المؤتمر بإرسال برقية شكر للشريف حسين؛ يعلنون فيها ولاءهم له كسيد للعرب دون الإشارة إلى موضوع الخلافة؛ وقد جاء في رسالتهم[1] ما يلي:

(كتاب[2] من شيخي المحمرة والكويت إلى شريف مكة:

إلى صاحب المزايا والصفات الجليلة، صاحب الكرامة والعظمة، سيّدنا وسيّد الجميع، الأب السامي القدر، الشريف حسين ابن المرحوم الشريف علي الممجّد دامت عظمته.

بعد عرض احتراماتنا السامية على مقامكم الرفيع، نستميح القول بأننا طالعنا بسرور وفرح عظيمين رسالتكم الودية والأبوية التي تفضلتم بها علينا بواسطة سعادة ممثل بريطانية العظمى في القاهرة والتي تضمنت التعبير عن سروركم وتهانئكم القلبية لاجتماعنا المعقود في الكويت واجتماع صاحب السيادة عبدالعزيز ابن سعود.

نعرض بكل احترام إلى مقام سيادتكم الطاهر. شكرنا الخالص وحمدنا البالغ سائلين الله تعالى أن يؤيد عظمتكم ويخلّد شرفكم ويمدّكم بعونه الصمداني. أعلم، يا سيدنا، أن هدفنا الحقيقي في هذا الاجتماع هو تقوية قضية الأمة العربية والدين الإسلامي والتمسك بسيادتكم الطاهرة وحكومة بريطانية العظمى الجليلة. ونأمل أن هذا الاجتماع الخيري يكلل بالشرف والنجاح والسعادة. ولذلك كان من واجبنا أن نظهر الولاء في هذا العمل الميمون، ولا ريب أن كل من يكون متحمسًا للأمة العربية يكون مسرورًا وشاكرًا لذلك ويتبع سياستنا بطريق الهداية، وكل من ينحرف عن الصراط المستقيم فلا هدى له.

لقد كتبتم سيادتكم أنكم لو علمتم باجتماعنا سلفًا لشرّفتموه بإرسال مندوب للحضور نيابة عنكم. فاعلموا، يا سيدنا، لو شاء الله ذلك لكان بركة وسرورًا عظيمًا لنا. لكننا نحن أيضًا في كل حال منسوبون إليكم ومحسوبون عليكم. ونسأل الله تعالى أن تكلل جميع أعمالكم الطيبة بالنجاح وأن نوفق للحصول على رضاكم وارتياحكم القلبي.

١٣ صفر ١٣٣٥هـ

(٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦م)

صورة إلى: الكرنل سايمس

الكرنل ويلسن

---

(١) الوثائق ٢/٦١٠. (٢٦٨) FO 141/734/70

(٢) ترجمة عن الترجمة الانكليزية المحفوظة في لندن.

(التوقيع والختم) جابر بن مبارك الصباح خزعل بن جابر المرداو).

التنسيق البريطاني بين الجمعية العربية الصهيونية:

وكما نجحت بريطانيا في تحريك ثورة الشريف حسين ضد الخلافة العثمانية، وقامت بدعمها بكل وسيلة بما في ذلك الدعم العسكري المباشر؛ عملت أيضا على تعزيز التعاون بين حلفائها من العرب واليهود والأرمن للقضاء على الخلافة العثمانية، وقامت بتأسيس جمعية تضم هذه القوميات الثلاث في لندن للتنسيق بينها؛ كما في برقية وزارة الخارجية البريطانية[1] إلى المندوب السامي في القاهرة هنري مكماهون بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩١٦م؛ والتي جاء فيها:

(من وزارة الخارجية إلى المندوب السامي – القاهرة التاريخ: ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦:

الرقم: ١٠٧٤ ما يلي من السر مارك سايكس إلى الجنرال كلايتن:

منذ إرسال الوزير كتابه إلى اللورد روثتشيلد، تسلمت الجمعية الصهيونية هنا رسالة تهنئة من أرمينية سيتم نشرها في وقت لاحق. عن الصهاينة مستعدون للعمل بكل همة في سبيل تحرير العرب والأرمن وأعتقد أنهم سيرسلون برقية بهذا المعنى خلال بضعة أيام. وفي الوقت الحاضر يبدو من المعلومات المتوفرة أن الترك والطورانيين يؤسسون تدريجيًا حركة قومية عربية زائفة في مقر القيادة الروسي في قازان والتي أصدروا منها بيانًا رسميًا ذكيًا بأهدافهم باسم جمعية التحرير السورية – العربية. والهدف الظاهري هو تحرير العرب من النير التركي، والهدف الخفيّ لها هو نشر الخلاف بين العرب واليهود، والمسلمين والمسيحيين، والادعاء في الوقت نفسه بالتوفيق بين العرب والمسلمين والوطنيين المصريين. والأمر الفوري للغاية، حسب رأيي، هو قيامكم بإعادة الجمعية العربية في القاهرة إلى الوجود مجددًا والتأكيد لهم الأهمية الحيوية لحسن نية اليهود والأرمن لهم. والإشارة لهم بأنهم بتعاون اليهود معهم سيكون لهم من يدافع عنهم في كل بلد من بلدان العالم وبمساعدة الأرمن سيكون لهم تأثيرًا قوي في مخيلة الديمقراطية البريطانية والأمريكية!

وبدون تعاون هذين العنصرين ليس هناك، حسب ظني، أي احتمال في تحقيق رغباتهم. وهناك احتمال تشكيل جمعية صغيرة في لندن تتألف من الدكتور وايزمان عن الصهاينة، ومستر مالكولم عن الأرمن، والسيد نجيب هاني عن المسيحيين السوريين، وعربي مسلم موجود في لندن الآن عن العرب على أن يتصرف الاثنان الأخيران كواحد.

---

(١) الوثائق ٢/٦٠٥ - ٦٠٦. (٢٦٤)

وستتصرف هذه الجمعية بالنيابة عن المواطنين المضطهدين في المناطق غير الأناضولية من تركية الآسيوية. وسيكون ذا قيمة قصوى لو تلقى العربيان المنضمان إلى الجمعية نوعًا من الموافقة الرسمية من القاهرة ومكة. وسأبلغكم بكيفية نضج القضية).

بريطانيا وصناعة الشعور القومي العربي:

بدأ الشعور القومي العربي يتنامى بعد ثورة الشريف حسين العربية بوحي بريطاني، حيث أدرك القوميون العرب بأن الشعور الديني لن يكون في صالح ثورتهم وتحالفهم مع بريطانيا وفرنسا ضد الخلافة الإسلامية؛ فكان البديل هو إحياء الروح القومية تأثرًا بخطا الشعوب الغربية، وقد رصد الكرنل البريطاني لورنس هذه الظاهرة في الحجاز، وكتب مذكرة عن القومية لدى العشائر الحجازية؛ جاء فيها[1]:

(القومية لدى رجال العشائر   النشرة العربية ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦:

بدا لي الرأي العشائري في الحجاز قوميًا شديدًا وأكثر تعقيدًا مما يدل عليه مظهر رجال العشائر. هذه الأفكار لم يكن الحصول عليها من الطبقة المثقفة في المدن، لأن جدة ومكة ليستا عربيّتين في تشكيلهما، بل هما مجموعة من الجاويين والسودانيين والهنود والأتراك والبخاريين، ولا تعاطف لهما مع المثل العربية، وهما يعانيان شيئًا ما من قوة الشعور العربي، الذي تحرر من الضغط التركي في وقت متأخر أكثر من اللازم، بحيث يصبح مسيطرًا عليه تمامًا.

ولدى محاولتي التوصل إلى سبب هذا النمو المفاجئ في الشعور القومي، قيل لي إن الدعاية الألمانية كانت عاملًا مساعدًا مهما. دعا الألمان إلى الجهاد خلال الأشهر القليلة الأولى من الحرب، حتى رأوا الفكرة قد فشلت. ثم قفزوا فورًا إلى قاعدة من القومية، وحاولوا يوقظون في الولايات الشعور العثماني الذي كان على رأيهم في حالة سبات. نادوا أن الألمان هم ألمان، والبريطانيون بريطانيون، ولذلك يجدر بالعثمانيين أن يكونوا عثمانيين، وأن يؤكدوا وجودهم المنفصل باسم مبدأ القومية. إن القدر المقدّر للأرمن كان الفهم التركي لهذا الدرس... وثورة الحجاز كانت ردّ الفعل العربي لهذا ولسائر التأثيرات.

الغريزة - العربي يعتقد أنه أعلى من جميع الأجناس الأخرى - والمال، والإرشادات، والمثل لأسرة الشريف حسين: وجدت حليفًا غير متوقع في الدعاية التركية والمبدأ التركي الجديد والطوراني الجديد.

مهما يكن الأمر، إن الشعور العربي في الحجاز يتراوح بين الوطنية التامة بين الشرفاء المثقفين إلى التعصب العرقي للجهّال. أمر واحد اقتنعت به العشائر هو أنها صنعت حكومة عربية، وبنتيجة ذلك أن كل عشيرة هي تلك الحكومة. إن المدن تتحسر على حالة الخمول المعوّق المطمئن للحكومة العثمانية، أو للهدوء المنتظم لحكمنا. أما العشائر فتعلم أنها مستقلة وتريد أن تتمتع باستقلالها. إن هذا لا يجلب الفوضى، لأن الرابطة

---

(١) الوثائق ٢/٦١٢-٦١٤. FO 686/33

العائلية ونظام المسؤولية العشائرية ستتشددان، لكنه عمليًا يجلب غياب القوة المركزية في الشؤون الداخلية أو ينفيها، وقد تكون للشريف سيادته السياسية في الخارج - وسوف يملكها - ما دام رجال العشائر يستطيعون ضمانها. لكن شؤونهم الداخلية يجب أن يحسمها شيوخهم العشائريون. قال أحد الشرفاء : هل تتولى دمشق حكم الحجاز، أو نستطيع نحن أن نحكم الحجاز؟

ومن الصعب القول أيا منها سيكون المشكلة الكبرى. لكن لم يسمحوا لهذا الأمر أن يصبح محل التقرير: لأن فكرتهم عن القومية هي استقلال العشائر والدوائر الإقليمية، وفكرتهم عن الوحدة القومية هي مقاومة عرضية مشتركة للمعتدي. إن السياسات البناءة والدولة المنظمة والإمبراطورية الواسعة كلها ليست بعيدة عن مقدرتهم فحسب، لكنها محرمة في غرائزهم. إنهم يحاربون ليقضوا على إمبراطورية لا ليربحوها، والوحدة الوحيدة الممكنة هي تلك التي يرغمون عليها بالنفوذ أو السيطرة الأجنبية. ما لم نقم نحن، أو حلفاؤنا، بصنع إمبراطورية عربية فعالة فلن يكون هناك سوى مجموعة غير متناسقة من الإدارات المحلية.

إن الادعاء بأيّ حق أجنبيّ على هذا الوجه لتنظيم أمورهم هو أمر يرفضه العرب بشدة.

"يسعدنا أن نكون أصدقاؤكم، وإننا شاكرون جدًا لما أعطيتمونا إياه، لكن نرجوكم أن تتذكروا أننا لسنا رعايا بريطانيين. إننا سنشعر بارتياح أكثر إذا لم تكونوا حلفاء بدرجة أكثر من اللازم" أراد فيصل أن يعني أن حساسية رجال العشائر العربية الأخرى لأي اقتراح من جانبنا في الشؤون الداخلية يعود، لا إلى انزعاج عقلاني بل إلى الشعور بالضعف المادي والجسدي. إن مزاج حكومتهم سيكون لها ما يشابه المقعد نوعًا ما حتى تقف على قدميها.

بصفتي المفترضة كسوري أشرت إشارة عاطفية إلى إعدامات جمال باشا للزعماء العرب في دمشق. والشرفاء وأولئك الذين هم على علم بالتأريخ الحقيقي استفظعوا هذا العمل. وقال الآخرون: "لكن جمال باشا نشر وثائق تدل على أن هؤلاء الرجال باعوا وطنهم إلى الفرنسيين والانكليز. لو لم يعدمهم لكان واجبنا بصفتنا عربًا أن نعمل عمله هذا".

يبدو أن الشعور ينمو بشدة نحو الشمال. كانت قبيلة حرب أقل حماسة من جهينة، وجهينة أقل تعصبًا من البلّي. وأعتقد أن البلّي يقفون بعيدًا عن الشريف، لا لأنهم يحبون التركي، بل لأنهم يخشون أن الشريف معنا البريطانيين!

أما التعصب الديني فقد وجدت له أثرًا قليلًا فقط. فقد رفض الشريف بشدة إسباغ صفة دينية على ثورته. تعلم العشائر أن الأتراك مسلمون، وتعتقد أن الألمان هم على ما يحتمل أصدقاء الإسلام الحقيقيين. وهي تعلم أننا مسيحيون، وأننا أصدقاؤهم. وفي هذه الظروف لن يكون دينها ذا فائدة كبيرة لها، وقد وضعته جانبًا. "المسيحي يحارب المسيحي، فلماذا يعمل المسلم الشيء نفسه؟ إن ما نريده هو حكومة تتكلم العربية وتتركنا نعيش بسلام. فضلًا عن ذلك، إننا نكره هؤلاء الأتراك").

مقابلة الشريف حسين لمندوبي الحلفاء في جدة وطلب قوات مسيحية للحجاز والتنافس البريطاني الفرنسي:

بدأ الضغط العثماني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٦م يزداد على ميناء رابغ؛ مما حدا بالشريف حسين بطلب مقابلة مندوبي دول الحلفاء في جدة؛ لتبرير الإعلان عن نفسه ملكًا للعرب، ولطلب قوات مسيحية للدفاع عن رابغ، وقد عقد الاجتماع في جدة في قصر محمد نصيف، وقد كتب رونالد ستورز تقريرًا(١) **حول هذا الاجتماع؛** جاء فيه:

(وفي السادسة مساء ذهبت مع ويلسن لزيارة الشريف ثانية بغية مناقشة إرسال جنود بريطانيين إلى رابغ، وحضر الكولونيل بريمون **[ممثل فرنسا]** أيضًا. وذهبنا هذه المرة إلى غرفة أصغر. وفور دخولنا تقريبًا بادر الشريف بالكلام مبتدئًا بالقول إنه يرغب، قبل بحث أي شيء آخر، بإخبارنا بوصفنا أصدقاءه وحلفاءه، عن الأحداث التي أدت إلى الفرقة بينه وبين الحكومة التركية، وكانت السبب في إعلان ثورته عليهم. وأبدى أنه كان يرغب في توضيح ذلك لنا بصورة خاصة، إذ لا يستبعد أن نظن أنه إذا استطاع من عرف بمثل ارتباطه بمصير الدولة العثمانية أن لا يكون مخلصًا لها، فإنه لن يكون مخلصًا لأي طرف آخر. ولكنه رغب في أن نفهم أنه لم ينفصل عن مسلمي تركية، حيث لا تزال الخطبة تلقى في مساجد مكة حتى اليوم، وإنما انفصل عن حكومة الاتحاديين الحالية التي خانت قضية الإسلام الحق وأدت إلى خرابها. وسأل بشكل خاص هل إننا نفهم هذه النقطة.

وعند نشوب الحرب بين تركية والحلفاء، أخبره الوالي أن شيخ الإسلام أصدر فتوى تدعو للجهاد وان الحكومة تطلب إليه قراءتها على الناس في المسجد. قال الشريف: "يجب أن تعلم أن العرف المتبع في مكة هو أن على الناس الحضور إلى القصر كل يوم جمعة لرؤيتي. وأنهم يأتون حسب مشيئتهم، وفي يوم الجمعة هذا وبعد أن وصلت الفتوى، أمرت جميع الناس بالحضور إلى القصر سوية، وفي وقت واحد، وقرأت عليهم الفتوى، وأخبرتهم كيف دخلت تركية الحرب، وأنهم يعرفون حكم الحرب المقدسة (الجهاد) بأنفسهم ومن كان منهم راغبًا في الذهاب إلى القتال فله أن يفعل ذلك، وقلت لهم، على أية حال، الآن وبعد أن قامت هناك حرب مع إنكلتره، فلن يكون هناك طعام أو مال يمكن الاستغناء عنه في وقت قريب، وإنني لن أستطيع إعطاءهم لرحلتهم شيئًا سوى العبور إلى الشمال. فليذهب من شاء منهم".

وأضاف الشريف أن بعض أبناء الطبقات الدنيا ممن يعتقدون دومًا أن بالإمكان تحقيق بعض المكاسب الشخصية من الحرب قرروا الذهاب.

وأرسل إليّ أنور باشا بعد ذلك طالبًا أن أرسل أحد أنجالي إلى القسطنطينية وأن أرسل كذلك ٢٠٠٠ جندي للقتال في القناة. أجبت قائلًا: "حسنًا جدًا، وأرسلت فيصل إلى القسطنطينية، وأرسلت أيضًا ٥٠٠ جندي إلى المدينة بعد أن أعطيتهم أوامر سريّة بعدم الذهاب أبعد من المدينة" وشرح الشريف كيف أنه أرسل رسالة بيد فيصل إلى الحكومة تقول إن أي جنود قد نرسلهم إلى القناة لن يكونوا سوى حبات مطر

(١) الوثائق ٢/٦١٨-٦٢٥.

أمام البريطانيين، وإنه لو كان عليه إرسال جنود من الحجاز فإنه لن يستطيع ضمان اليمن. ومع ذلك فقد أرسل ٥٠٠ جندي فقط لم يتجاوزوا المدينة كما أبدى. وبعد مغادرة المسئولين الأتراك لمكة، أحضر له البدو عددًا من الوثائق الرسمية التركية والتي "عثروا عليها في الطريق إلى المدينة" وكانت تلك الوثائق مليئة بالإشارة المهينة لشخصه والشعب العربي. وأرسل هذه الوثائق إلى فيصل وهو يغادر إلى القسطنطينية. وحين وصل إلى القسطنطينية واجه أنور وطلعت بهذه الوثائق شاكيًا كيف أنهم طوال الوقت الذي كانوا فيه يطلبون مساعدة الشريف، كانوا يكتبون أشياء سيئة عنه وعن شعبه فيما بينهم. واعتذر طلعت وأنور قائلين إن هذه الأوراق كتبها موظفون غير مسئولين وإنها لا تمثل بأي شكل من الإشكال شعور الحكومة تجاه العرب، وأنكروا أية مسؤولية عن هؤلاء الموظفين. وبناء على ذلك قال فيصل إنهم إذا لم يكونوا مسئولين عن موظفيهم الخاصين بهم فإنهم ليسوا بحكومة بل مجرد مجموعة أفراد. وضحك الشريف حين قال لنا ذلك وبدا عليه سرور بالغ وهو يصف الطريقة التي وقف بها فيصل في وجه أنور وطلعت.

وكان الشريف بعد ذلك متلهفًا لإبعاد فيصل عن القسطنطينية لأنه طالما أبقاه الأتراك فيها فإنه لن يستطيع عمل شيء. وانتظر حتى ضغط الأتراك على العرب الذين أرسلهم إلى المدينة لكي يذهبوا إلى القناة، وأصدر إليهم أمره بأن ردهم يجب أن يكون رفض الذهاب إلى القناة للقتال هناك إلا تحت قيادة أميرهم فيصل. وبناء على ذلك أرسل الأتراك فيصل إلى المدينة، حيث كان الشريف علي هناك أيضًا في الوقت نفسه وقال الشريف: "وفي ذلك الوقت كانت بداية توتر علاقاتي مع حكومة الاتحاديين في القسطنطينية".

ومضى الشريف بعد ذلك يشرح كيف أنه بدأ يدرك أنه لم يعد في وسعه التعاون مع الأتراك. وأن فكرته عن الدين هي أنه لا يجوز لإنسان أن يؤذي غيره بدون سبب مبرر وأن أفضل عمل يقوم به حاكم لشعبه هو أن يعمل لمكاسب المسلمين في الرخاء والعلم والسلام. وكان يدرك أن بريطانيا العظمى وفرنسة تهتمان برفاهية المسلمين من شعبيهما، وأن الاتحاديين يقودونهم إلى الدمار. وأما بخصوص ألمانيا، فإنه رأى في القضايا المتعلقة بالسكة الحديد وغيرها أنهم لا يهمهم سوى جني الأرباح من وراء الترك، وأنه كان صديقًا حميمًا لعبد الحميد الذي يعلم الكل أنه رجل سيء، وأن خبرته بالحياة علّمته أن الرجل السيئ يمشي مع سيء: "البطال مع البطالين" وأنه يتطلع نحو مستقبل شعبه وقد استنتج بأن مستقبل الإسلام لن تتحقق له الفائدة بالاستمرار بالعمل مع رجال سيئين، والرجال الذين لا يهتمون قط برفاهية المسلمين. وكان عندئذ أن رأى بريطانيا العظمى يمكن الاعتماد عليها. وذلك لأنها أرسلت المواد الغذائية لأولئك الذين كانوا يعودون إلى أعداءها لأنهم كانوا مسلمين في الأماكن المقدسة ولولا ذلك لماتوا جوعا. ولذلك بدأ بالتحدث مع الحكومة البريطانية وأطلعها على ما كان في ذهنه. ووضع شروطًا معينة، لأن من طبيعة البشر عمل ذلك، كما قال، وليس لأنه نفسه كان يسعى إلى السلطة أو المنصب الرفيع، بل لدعم قضيته ضد أولئك الذين سيقولون إنه باع الحجاز للبريطانيين. ولهذا السبب أعلن نفسه ملكًا على العرب. والأسماء لا تعني شيئًا بالنسبة إليه، ولكن بسبب قول أعدائه أنه لا يوجد شريف في مكة، ولن يكون لها إلا إذا أرسل الأتراك شريفًا جديدًا، وان العديد من الناس ظنوا أن ثورته كانت قضية مؤقتة من عدة نواح. وأن إعلانه ملكًا على

العرب أمام الملأ، جعل من المستحيل على الناس الاستمرار في ذلك وأنهم سيدركون بأنه سواء نجح أو فشل كان عازمًا على المضي في طريقه وعدم التنازل لأحد.

وكانت هذه هي الآراء والمشاعر التي حدت به إلى السير في المسار الذي اتخذه، مسار جمع كل المصائر، ليس مصيره هو وأولاده فحسب، بل مصير الشعب العربي. وأنه جاء إلى جدة لغرض بسط هذه الأمور أمام ممثلي الحلفاء أنفسهم لأجل أن يعرفوا الحقيقة ولعلّهم يعملون سوية كأصدقاء لمواجهة ما قد يحدث.

وتحدث الشريف لمدة تقارب الساعة ونصف الساعة، وكان مؤثرًا إلى أبعد حد. إن ما سبق عرضه لم يكن إلا زبدة كلمة طويلة وبليغة ألقيت بأسلوب مفعم بصدق كان مقنعًا، بقدر كونه مؤثرًا في النفس. وبعد هذا غادر الإيطالي، وبقينا أنا والكرنل ويلسن والكرنل بريمون، لبحث مسألة إرسال قوات بريطانية إلى رابغ.

وافتتح ويلسن الكلام موضحًا للشريف أن كلا من قبيلتي جهينة وحرب لم تبليا بلاءً حسنًا في القتال في الأيام القليلة الماضية، ونتيجة ذلك بات من المحتمل أن يصبح الوضع خطيرًا جدًا وأنهم جعلوا أنفسهم في هذا الوضع أسرع بكثير مما كان متوقعًا. وقاطع الشريف الكلام قائلًا إن لديه أخبارًا تفيد بأن الأتراك وزعوا كميات كبيرة من المال على قبائل جهينة وحرب وبلي مؤخرًا وربما كان ذلك هو السبب. لابد أن الشريف يدرك أن الأتراك لو اختاروا التقدم فمن الممكن أن يصلوا رابغ خلال أيام معدودة دون أن تعرقل مرورهم مقاومة تذكر. ولو حدث وأن وصلوا رابغ فإن الطريق إلى مكة ستكون مفتوحة أمامهم، لأن القبائل إن لم تقاتل على التلال، فلا ينتظر منها أن تقاتل في السهول. إن حكومة صاحب الجلالة لبّت كل مطالب الشريف ما عدا بضعة مدافع جبلية لم تكن متوافرة. ألا يتفق الشريف في صحة ذلك؟ قال الشريف إن الأمر كان كذلك، وعليه تصبح المسألة الآن ما هي أفضل الوسائل للدفاع عن رابغ، وأراد أن يعرف بصورة مؤكدة أنه في حالة استعداد حكومة جلالته لإرسال قوات مسيحية إلى رابغ هل سيكون الشريف مستعدًا بقبول ذلك؟ فإذا كان الشريف راغبًا فسيكون من الضروري عندئذ أن يكتب كتابًا بهذا المعنى، ومن الضروري أيضًا التوصل فورًا إلى قرار بهذا الشأن. ولو لم يكن الشريف راغبًا في ذلك، وللشريف وحده تقديره، فإن حكومة صاحب الجلالة عند ذاك لن تكون مسؤولة عن فشل الثورة الذي قد يعقب ذلك.

كان جواب الشريف غير مباشر نوعًا ما، والانطباع الذي أعطاني إياه عن نفسه كان انطباعًا عن شخص ذي قدرة وحكمة، إلا أنه يعاني من نقص كامل من ناحية الوقت والمجال. وتحدث عن الانتظار لمدة أربعة أيام حتى رؤية قدرة الأتراك على الوصول إلى رابغ، وكان من الصعب في البداية جعله يدرك أن الانتظار لحين معرفة ذلك يعني الدمار بحد ذاته، وأننا يجب أن نقدم على التحرك قبل معرفة ذلك. ثم قال الشريف إنه يودّ وصول قوات مسلحة، ولكن ويلسن قال له إننا لا نملك منها ما يكفي، وإن القوات الفرنسية كانت بعيدة جدًا ولا يمكن إحضارها في غضون ثلاثة أسابيع ربما يعني ذلك فوات الأوان. وفي النهاية قال الشريف إنه في هذه الحال يرغب في قدوم قوات بريطانية. وطلب إلى الشيخ فؤاد وضع مسودة كتاب بهذا المعنى، وانتظرنا حتى أتم ذلك. وسلمت المسودة بعد ذلك إلى الشريف الذي صحح سطرين من

مجموع ثلاثة سطور وطلب إعادة وضع مسودتها، وسلّم الكتاب بعد ذاك إلى ويلسن وأستأذنّا بالمغادرة. وأثناء خروجنا قال الشريف إنه سيأتي لزيارتنا في الصباح بعد رؤية كرنل بريمون الذي طلب مقابلته صباحًا بخصوص قضية مهمة.

وفي صباح اليوم التالي، أي الاثنين، ١١ كانون الأول/ ديسمبر، بعد مرور مدة قصيرة على إبراق ويلسن للسردار لإبلاغه برغبة الشريف في إرسالنا قوات مسيحية، وصلت رسالة من الشريف مفادها أنه أعاد النظر في القضية مجددًا وأنه يريد قوات مسلمة فقط. أعقب فؤاد ذلك بزيارة شخصية وقال إن بريمون قد أنهى توًا مقابلة الشريف وعرض عليه إحضار قوات مسلمة من المغرب. وان الشريف قلق لردود الفعل لدى الرأي العام إزاء إنزال قوات مسيحية في الحجاز. ويبدو من الصعب قليلًا فهم السبب الذي جعل الكرنل بريمون لا يقول شيئًا لنا حول عرضه الذي قدمه للشريف خصوصًا بعد قرار الشريف في الليلة الماضية، إضافة إلى رفضه لهم دومًا في السابق وأنه يعلم الآن أن وصولهم سيكون متأخرًا جدًا لتأمين منع عبور الأتراك. ومنذ ذلك الحين، بحثت الأمور مع كرنل بريمون بدون التلميح إلى عرضه للشريف، وكل ما قاله لي كان إن الشريف لم يرد على ذكر تغيير فكرته بخصوص إرسال قوات بريطانية إلى الحجاز أمامه. ولم يذكر لي كذلك وحتى الآن إنه (أي كرنل بريمون) تقدم بعرض إحضار قوات مغربية للشريف.

وفي العاشرة صباحًا جاء الشريف لزيارة القنصلية وخرجنا أنا وويلسن لاستقباله.

افتتح الشريف الحديث قائلًا إنه يود أن يتحدث معنا، وهو اليوم وحيد معنا، بكل صراحة وبدون مراسيم كما يتحدث مع أصدقائه. وأنه يرغب أن يقول لنا في الوقت نفسه الذي يعتبر نفسه صديقًا للفرنسيين والإيطاليين، فإن الناس الوحيدين الذين يستطيع التعامل معهم من القلب هي الحكومة البريطانية! وأنه يرغب في عمل كل شيء من خلالنا. ولو كانت هناك مسألة قدوم جنود فرنسيين أو غيرهم، فانه يستطيع القبول بهم منا ومن خلالنا فقط. وبخصوص تغيير فكرته حول إرسال قوات مسيحية، فإنه يريدنا أن نفهم بكل وضوح إنه ليس خائفًا منهم لأنهم بريطانيون، وبالنسبة له فإنه لا يهتم أين يذهبون، لأنه واثق منا، أضف إلى ذلك أن الأفكار الحالية حول الحجاز ستتلاشى بمرور الوقت وانتشار الثقافة الخ. ولكنه خائف جدًا من الأثر الذي سيترك في مصر والهند من جراء سوء التفسير والمؤامرات التي قد تحاك وتطلق ضده وضدنا بالنتيجة.

أما بخصوص الوضع الراهن فإنه يرغب بالكلام بصراحة تامة. هل له أن يفعل ذلك. إنه مدرك تمامًا للمخاطر، وإنه توقع الهجوم الحالي قبل أربعة أشهر كاملة. ولكنه قبل بقطع خط سكة الحديد. ولو كان له أن يعلم أننا لن نتمكن من ذلك، لوضع خططًا مختلفة تمامًا. وكان يعلم دائما أن الحكومة البريطانية تفعل حال إعطاءها كلمتها بذلك، وأنه لا شكاوى لديه يقدمها أو ينوي تقديمها، ولكن الوضع الراهن يعود سببه إلى عدم قطعنا خط سكة الحديد.

سأل ويلسن الشريف عن هذا الاتفاق وقال الشريف إنه تم التوصل إليه في كتاب من المندوب السامي قبل الثورة كشرط من الشروط وأنه لو علم بحاجته إلى الكتاب لكان قد أحضره معه من مكة. وأن بإمكاننا

الاطلاع عليه في أي وقت نشاء، أو يستطيع هو أن يبعث لإحضاره الآن. وأجاب ويلسن بالقول إن كلمة الشريف كافية وإن سبب استفساره الوحيد هو أن الأمر قد تم قبل حضوره إلى الحجاز. وقال الشريف إنه في البداية أحسّ بأنه سيحقق الغلبة في قضيته، والآن صار يدرك مع كل يوم يمر بأن هناك مخاطر أعظم. وان خط سكة الحديد كان الشيء الوحيد الذي خذلناه فيه، ولكنه كان أمرًا مهمًا جدًا. وهو لا يسال عن السبب، وأن كان غاضبًا. وهو شخصيًا مستعد للصبر حتى الموت "ولكن من المؤكد أن الخطر العظيم الحالي يعود سببه إلى كون خط الحديد لم يتم قطعه.

وتحدث الشريف بهدوء وبأقصى الود طوال كلامه ومضى إلى القول بهدوء بخصوص مخاوفه إزاء وصول قوات بريطانية إنه كان يعلم على الدوام ومنذ البداية أن ثورته تعني الحياة أو الموت بالنسبة له ولأولاده. إنه ليس بخائف، ولن يتنازل أبدًا للاتحاديين. والخطر بالنسبة له هو الخطر على حياته، والخطر بالنسبة لنا هو الخطر على هيبتنا وعلى شرفنا. وان علينا أن نحاول حتى الآن إنقاذ كل ذلك إذا أمكن، لأنه لو هزمه الأتراك سيقال إنهم هزموا إنكلتره أيضًا. وأما بخصوص الجنود المسيحيين قال الشريف "لو علمت أنني يجب أن أموت، لماذا يتحتم عليّ أن أجرّكم إلى السقوط معي أيضًا". "لو فشلت فإننا سنبقى أصدقاء، وليس لديّ ما أتذمر منه حول أي شيء".

وقال الشريف في الختام إن بريمون والايطالي عَرَضا عليه إرسال القوات، "ولكنني صممت أذني عنهما معًا" وأرفق بكلماته هذه إشارة باليد إلى "أن خطرًا واحدًا هو أفضل من عدة أخطار" وهنا ضحك ويلس وقال الشريف إنه لم يعن إن البريطانيين يشكلون خطرًا وأنه يثق بنا تمام الثقة وإلا لما كان قد بدأ معنا. وأخيرًا، قال الشريف إن ما يريده فورًا لإنقاذ الموقف هو ١٥٠٠ جندي مسلم لرابغ و٥٠٠ لينبع. وفكرته حيال ذلك هي أنه لو أمكن إنزال هؤلاء بدون إبطاء فستصل الأتراك شائعات مفادها أن قوة هائلة يتم إعدادها، وأن ذلك سيحول دون وقوع الهجوم لمدة كافية ليفعل الزحف على سيناء فعله". إن هذه هي طريقتي في التفكير "فكرتي أنا" وعند ذاك استأذن ويلسن الشريف بالمغادرة لكي يبرق إلى السردار لأنه لا يريد أي تأخير، وعليه بقيت أنا وتحدثت مع الشريف لبضعة دقائق وقال هو بعد ذلك إنه يرغب في الصلاة. وأحضرنا له أبريقًا وإناء وسجادة صغيرة وانحنى للصلاة في مكانه في مكتبنا.

وأثناء مغادرته قال الشريف "دعنا لا نضع رسميات بيننا أبدًا لأننا أصدقاء، إن الله سيكون معنا وسيهدينا سواء السبيل") انتهى.

دور المكتب العربي بالقاهرة وبريطانيا وفرنسا في إدارة الشأن العسكري للشريف حسين:

لقد بدأ الوضع العسكري لقوات الشريف في ديسمبر سنة ١٩١٦م يضطرب؛ مما حدا به إلى طلب إرسال قوات مسيحية بريطانية أو فرنسية إضافة للقوات المصرية التي أرسلتها بريطانيا بالمدفعية لتشترك في حصار الطائف، والقوات البحرية التي يتم استخدامها من البحر، والطيران البريطاني الذي كان يقوم بتنفيذ مهمات

عسكرية لصالح جيش الشريف حسين[١]؛ وقد أصبح موضوع إرسال قوات مسيحية القضية الرئيسية في هذه الفترة، فقام المندوب السامي هنري مكماهون بتقديم دراسة[٢] عن الموضوع أرسلها إلى جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني آنذاك؛ وهي تكشف بوضوح ازدياد النفوذ الاستعماري في الجزيرة العربية عمومًا والحجاز خصوصًا بعد ثورة الشريف؛ وقد جاء فيها ما يلي:

(كتاب من السر هنري مكماهون – المندوب السامي البريطاني – القاهرة

إلى السر جيمس بلفور – وزير الخارجية – لندن التاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦ الرقم: ٣٦٠

سيدي.. أتشرف بأن أرفق لكم طيًا خلاصة، أعدها المكتب العربي، حول أصول الحركة العربية وتاريخها منذ ابتدائها إلى يوم تسليمي إدارتها إلى السردار كليًا.

أن المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة كانت مطولة، وظهرت إلى الوجود عدة مشاكل. وعليه بدا لي من المرغوب فيه وجوب جمع كل المسائل الأساسية والوثائق البارزة (المنقولة حرفيًا عند الحاجة) في مذكرة واحدة لتكون سجلًا كاملًا وجاهزًا للرجوع إليه مستقبلًا.

إنني أنتهز الفرصة التي تتاح لي بهذا لتسجيل تقديري الكبير للخدمات التي قدمها أعضاء المكتب العربي. وكما سيبدو جليًا من تاريخ الحركة، فإن المكتب العربي طولب بأداء واجبات مختلفة تمامًا وذات طبيعة شاقة أكثر مما كنا نتوقعه عند اتخاذ قرار إنشائه وتعيين المهمات المناطة به. وإضافة إلى القيام بكل الأعمال السياسية والأبحاث، فإن الظروف اضطرت المكتب إلى تولي إيصال كل التجهيزات العسكرية والذخائر إلى الحجاز منذ بدء العمليات ولغاية الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ حين أخذ أفراد القوة الاستطلاعية المصرية على عاتقهم القيام بذلك. ويجب أن يضاف أن أعضاء المكتب كانوا أثناء شهر الصيف، حين كان العمل شاقًا بشكل خاص، يعانون من قلة العدد بصورة عظيمة.

لم أكن لأستطيع الاستغناء عن المكتب العربي في مواكبة القضية العربية، وأرى أنه برهن كثيرًا على ضرورته في الوقت الحاضر، وأنه بلا شك سيستمر في القيام بدور لا يقل فائدة، الآن وبعد الحرب، في التعامل مع المشاكل المستعصية التي لابد وأن تستمر في الظهور في المناطق التي يُعنى بها المكتب.

إنني أرفق قائمة بأعضاء المكتب وآخرين أود لفت عناية حكومة صاحب الجلالة إلى الخدمات التي قدموها.

قام البريغادير جنرال جي. أن . كلايتون، سي. أم. جي (برتبة وقتية)، كما تعلم حكومة صاحب الجلالة، بدور بارز جدًا في كل القضايا المتعلقة بالحركة العربية، وفي تأسيس المكتب العربي والإشراف عليه، ولن أكون مغاليًا، في مدح قدراته العظيمة، وطاقته، وموهبته في التنظيم، والإدراك السريع مع شموليته في العمل، مما جعله يسدي أليّ مساعدة خاصة جدًا.

---

(١) انظر الوثائق ٢/٦٠٠ - ٦٠٣ و٢/٦٥٩.
(٢) الوثائق ٢/٦٣٩-٦٥٨. (٢٧٦) FO 141/734/70

اللفتانت كوماندر دي. جي. هوغارث، المعارة خدماته من وزارة البحرية، كانت له أعظم مساعدة. وإن معرفته وخبرته العظيمتين كانتا مما لا يستغنى عنه في تأسيس المكتب، الذي كان يتولى فيه منصب المدير المساعد في المراحل الأولى من تأسيسه، في الوقت الذي كان لابد فيه من مجابهة جميع أنواع المصاعب والتغلب عليها.

إن الميجر كورنواليس (برتبة وقتية)، الذي كان من بين أعضاء المكتب منذ بدء عمله، يشغل الآن مهام المدير المساعد الدائم ويقع على عاتقه العبء الأعظم من العمل. وهو لم يدخر جهدًا في عمله ونجح، على الرغم من الإجهاد الإضافي الذي فرضته ثورة الشريف، في أداء قدر ثمين جدًا من أعمال البحث.

الكابتن تي.اي.لورنس (برتبة وقتية)، وهو ضابط ذو معرفة فريدة من نوعها بسورية والعراق والجزيرة العربية، كان لا يثمن بما يتعلق بثورة الشريف فحسب بل في أعمال البحث في الشئون القبلية والجغرافية، وهو الآن في (ينبع) مع الشريف فيصل، الذي نال ثقته، وإن نصائحه له ذات قيمة عظيمة.

وانضمّ الآن إلى أعضاء المكتب دبليو.اي.اورمزبي - غور، واللفتانت أي.فيلدنغ، آر.ان.في.آر، واضطلع الأول بالمسؤولية الكبرى في إعداد المذكرة المرفقة، ويقوم الثاني بأعمال بحث مفيدة.

وإضافة إلى أعضاء المكتب النظاميين، فقد قدم الأشخاص التالية أسماؤهم مساعدات قيمة بين الحين والآخر:

لفتانت كرنل سي. ئي. ويلسن الذي كان ولا يزال ممثلي في جدة، وان إمعان النظر في المذكرة المرفقة سيعطي فكرة عن جسامة المهمة التي طلب إليه أداؤها مع القليل جدًا من الإمكانيات، وفي ظروف خاصة في صعوبتها، ومع إرهاق شخصي.

وأسمع من جميع الجهات بالاحترام والمودة التي يحظى بهما الكرنل ويلسن من لدن الشريف، وأتباعه، وأنا أرحب بهذه الفرصة لألفت الانتباه إلى الخدمات الجليلة التي قدمها الكرنل ويلسن لحكومة صاحب الجلالة.

ووضع المحترم رونالد ستورز، سي. أم. جي، معرفته الفريدة من نوعها بالقضايا الشرقية وبدون تحفظ تحت تصرف المكتب، وقد أرسلته ثلاث مرات بمهمات خاصة إلى جدة لمقابلة الشريف أو أولاده وهو (شخص مرغوب فيه) لدى جميعهم. وفي هذه المناسبات مكّنته معرفته باللغة العربية والعادات العربية من تقديم خدمات قيمة جدًا.

تولى اللفتانت، أي.سي. باركر الاشراف على أعمال المكتب العربي أثناء غياب البريغادير جنرال كلايتن في إنكلتره خلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو عام ١٩١٦. وقد اختاره القائد العام للقوة الاستطلاعية في مصر في وقت لاحق ليقوم بمهام ضابط الارتباط مع القوات العربية في (رابغ)، حيث كانت لمعرفته وخبرته بهم فائدة عظيمة.

إن الآنسة غيرترود بيل، التي قدمت مساعدة قيمة لي أثناء الأيام الأولى للثورة العربية، تقوم الآن، وتحت إشراف السر برسي كوكس، بمهام مراسلة للمكتب العربي في العراق وتتولى تعزيز التنسيق والتبادل المستمر للمعلومات. وإن الطريقة التي كرّست نفسها بها باستمرار لأعمال المكتب العربي تحت ظروف صعبة للغاية من البلاد والمناخ تسترعي الانتباه الخاص[1].

أتشرف بأن أكون وبكل احترام وتواضع

سيدي خادمك المطيع...هنري مكماهون).

أوضاع الحجاز أثناء ثورة الشريف والتنافس المسيحي البريطاني الفرنسي الإيطالي على السيطرة عليه:

وقد كتب الكابتن جورج لويد تقريرا مفصلا[2] عن الحجاز في هذه الفترة، تؤكد سقوطه عسكريا تحت النفوذ الغربي، حيث جاء فيه:

(تقرير عن الحجاز للكابتن جورج لويد أم. سي. ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦:

تمهيد: عند أخذ المسائل المتعلقة بثورة العرب في الحجاز ومشاركتنا فيها بعين الاعتبار، يكون من الأهمية بمكان أن لا تغيب عن الأنظار الطبيعة الأساسية للحركة. ومن الطبيعي اعتبار الأحداث الراهنة في الحجاز مجرد حدث من أحداث حربنا على الجبهة الغربية، ونسيان أن الارتباط الوحيد بين الاثنين هو في الواقع الفرصة التي أتاحتها الحرب لاستئناف صراع على نطاق واسع كان مستمرًا بين العرب والترك منذ أجيال، فالعرب في اليمن، على سبيل المثال، كانوا في حالة ثورة مستمرة ضد الأتراك بجيلين على الأقل. وعرب نجد لم يستبقوا بعيدين عن الثورة إلا عن طريق المعونات المالية التركية والنزاعات المهلكة بين بعضهم البعض على هذه المعونات. والدروز في حوران لم يتم إخضاعهم أبدًا. والواقع أن حالة التوازن بين العرب والأتراك لم تتحقق إلا في المناطق التي يسهل الوصول إليها أكثر من غيرها حيث يمكن تحقيق حالة التوازن بواسطة وضع ثقل زائد كعامل حسم للحالة. والتوازن هناك لم يتحقق قط.

وعليه فإن كل ثورات العرب حدثت في المناطق البعيدة، وفي أقاصي أجزاء المناطق الخاضعة للحكم العثماني، مثل اليمن وعسير وجبل حوران. وإن سيادة السلام في المناطق الأخرى كانت نتيجة لعجز العرب أكثر من كونها دليلًا على رضاهم. ولذلك فإن المشاعر التي حدت بعرب الحجاز إلى الثورة هي مشاعر شائعة في كل المناطق العربية، والتي يمكن القول عنها إن فيها تنوعًا في الفرص، ولكن الروحية واحدة.

(١) حاشية في الأصل: مرفق هذا الكتاب هو نفس مرفق كتاب السر هنري مكماهون الموجه إلى السر ادوارد غراي (وزير الخارجية في ذلك الوقت) (الوثيقة تسلسل ٣٢) ولذلك لم يكرر ادراجه.

(٢) الوثائق البريطانية (٢/ ٦٤٢) رقم (٢٧٧) FO 686/6

وربما يكون من السهل أن نتذكر أن هذه الروحية تملك نقطة واحدة فقط توحدها، وهي بالتحديد كراهية الحكم التركي، ولو أن تحرير العرب يتم تحقيقه في يوم ما، فإن العامل الموحّد الوحيد يكون قد زال من الوجود. وخارج حدود هذا الجهد المشترك فليس هناك من مؤشر على وجود أي تماسك بين القبائل والمجموعات العربية المختلفة.

سياسيًا: إن ثورة الحجاز من حيث الأساس هي حركة قبلية، والشريف زعيم قبلي ربط مصيره بشكل واضح مع رجال القبائل. ومعهم يبقى واقفًا أو يسقط، وإن نجاح الحركة أو إخفاقها في النهاية يعتمد على موقف رجال القبائل وعلى قدرتهم على الثبات أمام الشدائد، واستمرار عزمهم واستمرار تجهيزهم بالمؤن والإمدادات، وحتى استعادة مكة قد ثبت كلها إنها عوامل حاسمة ونهائية. ولكن إذا ما انكسرت معنوياتهم، فمن المشكوك فيه إلى أي مدى تستطيع مساعدة القوات البريطانية أن تسهم في إنقاذ الحجاز للعرب. وعليه فإن القيمة الوحيدة لإرسال قوات بريطانية ستكون في تأخير عمليات العدو التي قد تبدد معنويات العرب قبل تحقيق ما يتوقع من تدمير قدرة العدو الهجومية في ساحات أخرى من القتال.

إن موقف الشريف الأكبر نفسه من حكومة صاحب الجلالة بشكل عام، ومن ويلسن باشا بشكل خاص، كان موضع اختبارات متكررة وثبت أنه ثابت ومباشر ومخلص. وأن أمثلة مدهشة على هذه النزاهة في التعامل ظهرت أثناء وجودي هنا، كما أن إنعام النظر في الملفات يؤيد ذلك إلى حد كبير وعلى مدى فترة أطول من الزمن. والأكثر من ذلك هو البرقيات الرمزية المتبادلة بين الشريف وأبنائه، والتي التقطت بصورة سرية، فهي تدل على الاستقامة بنفس الدرجة. ولكن عند التعامل مع الشريف من الضروري أن لا يغيب عن البال الصعوبات التي تكتنف وضعه الخاص في مكة حيث لا يعدم أولئك الذين يحاولون جاهدين، عن طريق الدسائس وسوء التفسير، تسميم عقله ضد المعونة الخارجية والتدخل الأجنبي.

كما يجب أن يدرك أيضًا أن الشريف في الوقت الذي هو فيه بدون شك ممتن تمامًا وشاعر بالتعاطف والمساعدة التي تمنحها إياه حكومة صاحب الجلالة، فإن لديه من الذكاء الحاد ما يجعله يدرك أنه من جانبه أيضًا يقدم خدمة مهمة للبريطانيين في ساحة الحرب. وهو يدرك كذلك أن ثورته تشل الجزء الأكبر من فرقتين تركيتين، تتألفان من جنود أتراك، وأنه مع رجال القبائل التابعين له يعيقون حركة قوة تركية تساوي في حجمها تلك القوة التي ستشترك في عمليات سيناء. وهو إضافة إلى ذلك لا يتجاهل الأهمية المعنوية لتحالفه معنا من وجهة نظر مسلمة، وهو على علم أيضًا بأنه لو كان قد اتخذ مسارًا معاكسًا ربما كان قد سبب إحراجًا عظيمًا لبريطانيا العظمى. وكنتيجة لذلك فليس من الغرابة بمكان أن يشعر الشريف بأن رغباته ووجهات نظره يجب أن تكون لها وزنها لدى حكومة صاحب الجلالة، وان لم يكن كندّ، فعلى الأقل شيء أكثر من مجرد مستعطف يتلقى الأفضال. وإنني أذكر هذه النقطة لسبب واحد هو أن تقديرها يلقي الضوء على موقف الشريف من عدة مسائل.

إن موقف رجال القبائل يجب أن يفهم أيضًا، ومن الطبيعي أنهم ليسوا كالشريف في امتلاكهم القدرة على وضع الأسباب الحقيقية للمصالح الخاصة التي تقود حكومة صاحب الجلالة إلى معاضدتهم في صراعهم ضد الأتراك. وإن جهلهم بالدوافع الحقيقية، وارتيابهم كشرقيين في احتمال تقديم أحد مساعدةً

لآخر إلا من أجل مكسب يحققه من وراء ذلك، مما يجعل من الطبيعي أن يصبحوا عرضةً للشك في أن غايتنا في النهاية هي تحقيق مكاسب إقليمية على حسابهم. وهذا الموقف من جانب رجال القبائل يفرض على الشريف وأبنائه الإبقاء على المساعدات البريطانية بعيدة عن الأضواء بقدر المستطاع. الشريف فيصل، الذي ربما يتمتع بنفوذ أكبر من غيره بين أنجال الشريف لدى رجال القبائل، يفهم دوافعنا تمامًا، وليست لديه شخصيًا أية مخاوف من رغبتنا في أخذ الحجاز. وقد صرح الشريف، في كتاب بعث به مؤخرًا، أن شكوكه في رغبتنا في أخذ الحجاز بالنسبة إليه بعيدة "بعد السماء عن الأرض" وبيّن فيصل أنه شخصيًا لا تتوفر لديه الأسباب، دينيًا أو غير ذلك، للاعتراض على مساعدة عسكرية بريطانية مباشرة في البلاد، ولكن بما أنه لا يستطيع أن يشرح لرجاله أسباب تعاطفنا ومساعدتنا فإنه لابد له من التحرك بحيطة في هذه القضية. وبما أن من الممكن الافتراض بثقة أن الشريف وأنجاله يعرفون أحسن من غيرهم كيفية التعامل مع نقاط ضعف بني قومهم وحساسياتهم، نستنتج بأن علينا توخي الحذر في عدم محاولة التدخل في الأحداث الداخلية لحملات الحجاز إلا في حالات هي:

(أ) دعوة الشريف الواضحة لنا للقيام بذلك.

(ب) إذا كنا متأكدين من أن تدخلنا العسكري سيكون حاسمًا.

ومن المعترف به أن هذا، يجعلنا عاجزين تمامًا عن القيام، بأي دور مقنع جدًا في مصير الحملة ويتركنا في موقع المتفرج أمام العديد من الفرص الضائعة، وارتكاب العديد من الأخطاء الإستراتيجية والجبن التكتيكي مما سيجعلنا نشعر بالانزعاج، وفقدان الصبر، رغم كل المساعدات المادية التي نقدمها للقضية العربية.

إن موقف الكولونيل بريمون والبعثة الفرنسية إزاء الحركة العربية ككل، لجدير بشيء من الانتباه. ومن خلال العديد من المحادثات التي أجريتها مع الكولونيل بريمون، إضافة إلى ما أقدم عليه من خطوات، يبدو واضحًا، أن القلق الفرنسي على نجاح الحركة العربية في الحجاز هو قلق محدد تحديدًا شديدًا ومشروط. وبعبارة أخرى فإن الفرنسيين كانوا يتمنون لو أن ثورة الشريف لم تحدث أبدًا. ولكن حين حدثت اعتبروا أنهم، في ضوء مصالحهم الإسلامية في شمال أفريقيا ومصالحهم المستقبلية في سورية، لن يستطيعوا أن يبقوا على غير صلة بها كلية. وإذا نجحت الثورة بدون مساعدة منهم فإن الهيبة القليلة التي يتمتعون بها بين مسلمي سورية ستتلاشى، كما أن شعبية بريطانيا العظمى في سورية، والتي هي أكبر دومًا من تلك التي تتمتع بها فرنسا، ستتعاظم على حسابهم. وبالمقابل لو فشلت الحركة فإن العبء سيقع بصورة رئيسية على كاهل المكانة البريطانية على أسس جغرافية جزئيًا وسياسية في الجزء الآخر.

إن الوضع الذي من المحتمل أن يخدم المصالح الفرنسية على أفضل وجه هو احتفاظ الشريف بسيطرته على مكة، مع الفشل في الاستيلاء على المدينة، وأن ذلك من وجهة نظر فرنسية قابل للفهم تمامًا. إن الفرنسيين يخافون أنه حالما يستولي العرب على الحرمين الشريفين، فإن الحركة العربية ستمتد إلى سورية

وتنتشر انتشار النار، وبذلك يخلق في سورية وضع تزداد فيه صعوبة إخضاعها للسيطرة الفرنسية في المستقبل، ويكون أقل تعاطفًا مع المصالح الفرنسية مما هو عليه الآن.

إن الوضع الراهن في سورية يتيح للمارونيين فرض نفوذ يفوق كل أبعاد عددهم، بتوفيرهم مستلزمات الجزء الأكبر من الخدمات الكتابية والطبية والتعليمية للمراكز الرئيسية للصناعة والسكان في البلاد. والفرنسيون يدركون إدراكًا جيدًا اتفاقيتنا معهم حول مستقبل سورية. ولكن ليست هنالك اتفاقية من هذا النوع تستطيع أن تفهم موجة من المشاعر الإسلامية والمشاعر المناهضة لفرنسا، وربما نتفق مع فرنسا على أن منطقة معينة ستكون جغرافيا لهم، ولكننا لا نستطيع ضمان موقف السكان إزاءها في تلك المنطقة. إن ما تعلمه فرنسة هو أن زيادة نفوذ المسلمين في سورية يعني في مضامينه نقصانًا في النفوذ الفرنسي، ومبالغة في النفوذ البريطاني، وان هذا الإدراك وهذه المعرفة بمكامن ضعف مركز فرنسة إزاء المسلمين السوريين هما اللذان يتحكمان بالموقف الفرنسي من الحركة العربية في الحجاز. وصرح الكولونيل بريمون علنًا في أكثر من مناسبة أنه لا يرغب في نجاح الشريف في الاستيلاء على المدينة، وبقدر تعلق الأمر بسورية، أوضح بصراحة أن انتشار الحركة العربية إلى سورية سيحرم الفرنسيين من كونهم "محرّري" سورية من النير الإسلامي، وهو أمر ضروري لهم الاحتفاظ به.

وعليه، وباختصار، فإن الفرنسيين لا يرغبون في فشل الشريف، ولكنهم يفضلون أن تفشل الحركة كليًا، على أن تنجح نجاحًا باهرًا.

إن هذه سياسة يبدو من المعقول تمامًا أن تتبعها فرنسة وأنها تورد في هذا المجال ليس من باب الانتقاد. ولكنني إذا كنت مصيبًا في تشخيص الموقف الفرنسي - ويدعمني في ذلك ليس اعترافات الكولونيل بريمون الخاصة بالمسألة فقط، بل لسنوات من مراقبة السياسة الفرنسية في هذه الناحية - فيجب إذن أن نحتفظ بهذا الموقف في الأذهان دائمًا عند الاستماع إلى مشورة فرنسية، وعند تخمين درجة المساعدة التي يحتمل أن يقدمها الفرنسيون لنا عند حدوث أزمة.

استخدام قوات مسيحية في الحجاز:

كانت هذه المسألة، منذ البداية، أصعب ما يجب التعامل معه من المسائل.

وقد يكون من المناسب أن نتذكر غاياتنا الأصلية عند استهلال المحادثات مع الشريف. وطالما شعر الشريف أنه قادر على البقاء في موقف سلبي، لم يترشح شيء عن العلاقات بين حكومة جلالته والشريف. ولكن حين اتضح أن الشريف يتعرض لضغط من الأتراك لبيان موقفه بشكل أكثر جلاء، وحين فرضت عليه المطالب لتوفير قوات عربية وغيرها، عندئذ بدأت محادثات لها هدفان واضحان وهما:

١- حرمان الأتراك من المساعدات العربية، وكذلك.

٢- في حالة إصدار الشريف إعلانًا روحيًا لصالح طرف أو آخر، ضمان كون الإعلان مؤيدًا للحلفاء وليس العكس. وكان من المستحيل آنذاك التنبؤ بحدوث الكوارث التي كان ستحل بتقدمنا في العراق والتأثير

الذي ستحدثه على حملة الحجاز، ومن المشكوك فيه أيضًا أنه قد جرى التفكير في تلك الفترة مطلقًا بموضوع التدخل في الحجاز بقوّات مسيحية.

ومع ذلك، وقبل الانتقال إلى بحث الوضع الحالي المتعلق بهذه المسألة، أقترح أن نسلم بأنه من المستحيل لحكومة صاحب الجلالة السماح بإرسال قوات مسيحية إلى الحجاز تحت أية ظروف مهما كانت خطورتها، بدون طلب واضح من الشريف يقدمه خطيًا. وإذا أرسلت حكومة صاحب الجلالة قوات تنزل في الحجاز بدون هذه الضمانة التي لابد منها، فإنها ستحمل نفسها المسؤولية الكاملة عن كل الأحداث، السياسية والعسكرية، التي ستترتب على ذلك. وأود هنا أن أعتبر أن هذه مسؤولية يجب أن لا تتحملها في أية حالة كانت.

ومع ذلك، فلا يبدو من المحتمل في الوقت الحاضر أن يوافق الشريف على إنزال قوات مسيحية، بسبب ما أبداه من أنه حتى وجود وحدات من الطائرات حاليًا قد زاد بشكل كبير من شكوك العرب إزاءنا. ولكن علينا، في كل الأحوال، أن نأخذ بعين الاعتبار أية إجراءات يجب علينا اتخاذها في حالة تقديمه طلبه في وقت لاحق، وها هي احتمالات قيامه بتقديم طلب كهذا.

إن موقف الشريف من هذه المسألة كان بالضرورة أكثر رسوخًا مما بدا. أي أنه استمر بنفس موقفه، باستثناء واحد[1]، في رفضه وذلك للأسباب التالية:

أ) عن علم الأتراك والعرب بأن الشريف سمح بإنزال هؤلاء الجنود يحتمل أن يؤدي إلى تدمير مركزه في مكة ومعه زعامته للقضية العربية.

ب) إنه سينتج عنه هروب رجال القبائل التابعين إليه على نطاق واسع، وقد يجد العديد منهم أنفسهم في الواقع مضطرين إلى الانضمام إلى الترك.

جـ) إنه سيوفر للعدو مادة لحملة دعائية خطيرة مناهضة للمسيحية ومناهضة لبريطانية في مصر والهند والسودان.

وفي الوقت الذي كان فيه الشريف عند ذاك ثابتًا في رفضه إنزال القوات في الوقت الحاضر، فإنه طلب على الدوام أن تبقى على أهبة الاستعداد قوة في السويس أو في بورت سودان. وكان موقف الشريف فيصل من حيث الأساس، نفس موقف والده، ولكن بسبب كونه أقل مسؤوليةً وأسرع هياجًا فإنه كان عرضة للتأثر أكثر بانتكاسات آنية وتقديم طلبات ناجمة عن الاضطراب الآني، للحصول على مساعدات بريطانية.

يمكن إذن الخروج باستنتاجين واضحين:

---

(١) حاشية في الأصل: ملاحظة: إن الاستثناء المشار إليه ظهر أثناء زيارة الشريف إلى مكة، حين قام في لحظة أزمة واضحة بتقديم طلب خطي لاستدعاء القوات وألغي الطلب بعد ساعات قليلة.

أحدهما: أن القادة العرب ينظرون إلى التدخل المسيحي على أنه خطر عظيم على القضية وأنه يعطي العدو صمام الضغط الذي يحتاجه بالضبط للتحرك كما يشاء ضدهم.

وثانيهما: أنهم برغم ذلك لا يجعلون من المستحيل تمامًا إمكانية استخدامهم كملاذ أخير. وعليه فمن الواضح أنه ليس من غير الضروري لنا بحث الطلب الذي يمكن للشريف أن يقدمه بإرسال قوات بريطانية، وهل ينبغي أن نرفضه عند تقديمه أم نوافق عليه. يبدو أن اتخاذ قرار بشأن ذلك يجب أن يتم في ضوء اعتبارات معينة:

١- ماذا سيكون تأثير تدخل قوات مسيحية على معنويات العرب، وكذلك:

٢- هل سيكون إنزال قوات في رابغ حاسمًا للموقف وحائلًا دون وصول الأتراك إلى مكة.

بخصوص الاعتبار الأول، نحن لا نملك أية سابقة نهتدي بها في تقدير مدى صواب وجهة نظر الشريف. وحرّي بالألفة أن تكون مجلبة، أن لم يكن للاستخفاف، فعل كل حال، لموقف من الشك، ولكن من المحتمل أننا قبل ما يقرب من عامين ما كنا سنطرح للمساءلة آراء شريف مكة الأخرى بخصوص مسألة إسلامية من هذا النوع. إنني قد بينت ما هي وجهات نظر القادة العرب وأرى أن من الواجب إعطاءها وزنها الكامل ليس في ضوء خلو الشريف نفسه تمامًا من أي تطرف فحسب، بل في ضوء الحقيقة التي مفادها أنه يعلم جيدًا أنه ليس مستقبلة فقط وإنما حياته أيضًا تعتمد على النجاح، والنجاح وحده، مهما كان سبيل تحقيقه. ولذلك فإن لدى الشريف كل المحفزات لقبول المساعدة العسكرية البريطانية، وإن رفضه إياها يجب أن يعتبر دليلًا على قناعته بأنها ستضر بقضيته بدلًا من أن تنفعها.

ونأتي الآن إلى الاعتبار الثاني الذي يبدو ذا أهمية قصوى. من الواضح أنه في غاية الحماقة مواجهة مخاطر التدخل المسيحي بدون التأكد من الناحية المعنوية أن التدخل سيكون إما حاسمًا فعلًا أو له من القيمة بالنسبة لمعنويات العرب ما يجعله حاسمًا بشكل غير مباشر.

إنني أفهم أنه من الممكن الافتراض أنه إذا أرسلت قواتها فإنها ستكون على قدر كاف من القوة تستطيع بها الاحتفاظ بآبار رابغ، ولكنني أفهم أيضًا أن من غير الممكن لها أن تكون قوات متحركة.

وفي حالة كهذه هل أن الاحتفاظ برابغ سيعني منع مرور الأتراك إلى مكة عبر الطريق الغربي؟ غير آبار رابغ تكفي لتزويد قوة تركية قادرة على احتلال مكة.

ويمكن القول في جملة معترضة إن هناك احتمالًا بعدم الحاجة إلى قوة كبيرة للاستيلاء على مكة، وذلك لأن الشعور السائد على الصعيد المحلي فيما هو على الغالب مؤيد للأتراك. ولو لم يكن هناك أي مصدر آخر لتوفير المياه سوى مصدر آبار رابغ، لكان من الواضح أن قوة غير متحركة في رابغ تدافع عن الآبار ستكون عائقًا فعالًا. ولو كانت هناك مصادر تجهيز أخرى للمياه فإنها لن تكون كذلك. وعلى أية حال فهذه مسألة استخبارية فيها آراء متضاربة، وأود القول إن من الواجب توضيحها. وترجح التقارير الاستخبارية المحلية، أن الأمطار الغزيرة التي سقطت مؤخرًا وفرت مصادر أخرى للمياه غير التي في رابغ، ويبدو

كذلك من التعليقات الواردة في كتاب الشريف إلى ويلسن باشا في ٢٢ صفر (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦) أن ذلك من رأيه أيضًا. ولو صحت وجهة النظر هذه، فإن قوة غير متحركة في رابغ سيتجنبها الأتراك بسهولة، مع وجوب الافتراض بأنهم على علم بعدم قدرتنا على الحركة.

الكرنل بريمون، على أي حال، يعارض هذا الرأي ويعتقد أن:

أ) ليست هناك مياه كافية لتجهيز قوة لها القدرة على الاستيلاء على مكة موجودة خارج مصادر المياه في رابغ وكذلك.

ب) حتى لو وجدت فليس هناك من قائد تركي يجرؤ عل الزحف تاركًا قوة معادية لا يستهان بها إلى جناح قواته وفي مؤخرتها، وعليه إذن الاحتفاظ بآبار رابغ سيكون عاملًا حاسمًا.

وقمت خلال الاجتماع الذي عقد في الخرطوم بين سعادة السردار والكرنل بريمون بلفت النظر إلى اختلاف الآراء في هذه النقطة. وفي الوقت الذي يجب أن لا أجرؤ فيه على إبداء آراء في قضية عسكرية، إزاء خبرة الكرنل بريمون، كان من المنطقي الإشارة إلى أن البديل الذي طرحه الكرنل بريمون افترض أن الأتراك يفتقرون تمامًا إلى المعلومات الاستخبارية حول تكوين قوتنا المقترح إرسالها، وفي اعتقادي أن افتراضًا كهذا ليس مأمونًا. ورد الكرنل بريمون بالقول إنه طالما تم إنزال بعض الجمال ووجد مظهر عام بالقدرة على التحرك، فإن ذلك سيكون كافيًا، وهو متمسك برأيه هذا.

وأود القول هنا بأنه قبل التوصل إلى قرار بخصوص مصادر المياه، سيكون من المستحيل أن نعرف بأي قدر من التأكد، هل إن إنزال قوات مسيحية سيكون حاسمًا أم لا.

ولذلك أرى أن الاستنتاجات الآتية يمكن التوصل إليها حتى الآن، استنادًا إلى الملاحظات السابقة:

(١) يجب أن لا يتم إنزال قوات مسيحية بدون موافقة الشريف ودعمه.

(٢) وحتى مع دعم الشريف، فإن جميع الدلائل محليًا تشير إلى أن هذه الخطوة محفوفة بالمخاطر السياسية وغيرها. وكذلك.

(٣) إن تدخّل القوات المسيحية لن يكون حاسمًا في أي حال من الأحوال طالما أن الطريق الشرقي ليس مسيطرًا عليه، وطالما أن هناك تضاربًا في الأدلة المتوافرة عمليًا عن مدى قدرة القوات على العمل بشكل حاسم على الطريق الغربي.

ولا يبقى هناك في هذه الحالة سوى الأخذ بنظر الاعتبار ماهية النهج الحالي القائم على افتراض أن وجهة نظر الكولونيل بريمون صحيحة. وإذا تم اعتبارها غير صحيحة فإن الدفاع عن إرسال القوات المسيحية إذن سيتم فقط استنادًا إلى أن إرسالها سيساعد العرب معنويًا فقط، ويبدو هذا مشكوكًا فيه إلى درجة تجعله غير جدير بالمناقشة. ولكن، حسب نظرة الكولونيل بريمون، يمكن أن يقال بإنصاف، إنه مهما كان ما يعود به إنزال القوات المسيحية على قضية الشريف من حماية مؤكدة، ومهما كان النجاح - بأية طريقة كانت -

أكثر احتمالًا من الفشل – وإن كان مبررًا – فإنه لابد من ممارسة ضغط عظيم على الشريف لكي يمنح موافقته على إنزال القوات الأزمة في رابغ وهذه زبدة الرأي الذي أعرب عنه سعادة السردار في برقيته المرقمة .... والمؤرخة في .....كانون الأول/ ديسمبر إلى وزارة الخارجية. ولو صحت معلومات الكولونيل بريمون حول مصادر المياه، فإن حجة كهذه تبدو قوية تمامًا. وبالنتيجة أُجريت اتصالات عاجلة بالشريف من قبل السردار، ولكن الشريف منذ ذلك الوقت، أي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر رفض رفضًا باتًا، ويظهر من مضمون إجابته بوضوح أنه يقدر تقديرًا كاملًا، ليس الخطر الذي يعرّض له نفسه بهذا الرفض، بل المسؤولية التي سيتحملها بنتيجته أيضًا.

إنني أميل إلى الاعتقاد بأنه سيكون خطًا عظيمًا أمام معارضة كهذه من الشريف، فرض مزيد من الضغط عليه، لأن أي ضغط جديد في ظل ظروف كهذه سيكون بمثابة إجبار، وأعتقد أن موافقة يتم الحصول عليها بهذا الأسلوب من المحتمل أن تنتهي فقط بنهاية مأساوية لنا وللقضية العربية.

إذا لم يكن من الممكن استخدام قوات مسيحية، فبأي طرق أخرى نستطيع أن نساعد الثورة، ونحميها في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة؟

ويبدو من الناحية السلبية أن من الأهمية بمكان وجوب اتخاذ إجراءات لتفادي خطر اضطرارنا إلى إخلاء طائراتنا وأفرادنا الموجودين حاليًا في رابغ، لأن خطوة مثل هذه سيكون لها وقع عظيم في إضعاف معنويات العرب المحليين، وأنها بالإضافة إلى ذلك ستطيح بثقتهم بنا. وقد علمت، أن الكرنل ويلسن قد سبق له وان قدم المقترحات اللازمة تحسبًا لحالة طارئة كهذه.

ومن الناحية الإيجابية، لا يبقى هناك سوى طريقتين أخريين يمكننا تقديم المساعدة بها، عدا عن خدمات تجهيز المدن والإمدادات الجارية حاليًا.

الأولى: هي تقدم القوات البريطانية في سيناء بأكبر سرعة ممكنة والى أبعد مدى ممكن. وبما أن ذلك قد بدأ قبل الآن فمن الضروري فقط الإشارة إلى التشجيع الشديد الذي سيسببه ذلك للعرب حالما يصبح حدوثه معروفًا، لديهم. إن العامل الأساسي في وضع الحجاز، والحملة في العراق وفي الدفاع عن مصر، يكمن بشكل كبير في سورية. ولم لم يكن مشروع الاسكندرونة، الذي اقترحه الجنرال ما كسويل، ووافق عليه لورد كتشير، في أوائل عام ١٩١٥، قد تم إلغاؤه بسبب اعتراضات سياسية وعسكرية، لكان من المحتمل أن تكون التزاماتنا الحالية في عموم الجبهة الشرقية من الحرب أقل مما هي عليه بكثير. وأجرؤ على التعبير عن الرأي القائل بأن القيمة الحقيقية للتقدم في سيناء ستجعل نفسها محسوسًا بها فقط حين يصبح من الواضح للأتراك أن قوات "الجنرال مري" تنوي التحرك شمالًا من رفح إلى داخل فلسطين، وحين يدركون كذلك أن زحفها لن يتقيد بأية اعتبارات سياسية أو غيرها.

ومن المناسب أن نتذكر أن أقصى نقطة لحدود النفوذ الفرنسي في الجنوب، لكسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزارة خارجيتنا ووزارة الخارجية الفرنسية، تقع في عكا، وهي نقطة بعيدة إلى درجة في

الشمال عن أي موقع يحتمل أن تبلغه القوات البريطانية يصبح معها من المستحيل إطلاقًا وجود أي أساس لمصاعب سياسية بيننا وبين الفرنسيين في هذا الأمر.

والطريقة الثانية، هي طريقة توفير قوات مسلمة لترسل إلى رابغ. ولن تكون هذه القوات مفيدة في تحركاتها بأية اعتبارات دينية أو غيرها، وستثبت في النتيجة أنها مصدر تهديد عظيم على التقدم التركي. ولكن من المفهوم أنه يستحيل علينا بشكل مطلق توفير هذه القوات. وقد علمت أن بإمكان الحكومة الفرنسية إرسال كتائب سنغالية معينة خلال أشهر الشتاء حين يكون مناخ فرنسا أقسى ما يستطيعون احتماله. ولكن الحالة لن تكون كذلك في الحجاز. صحيح أن هؤلاء السنغاليين ليسوا مسلمين، وإنما وثنيون، وعلى أية حال فهم ليسوا مسيحيين أو جنودًا بيض، وأن وجودهم قد لا يكون عرضة لاعتراضات دينية أو غيرها. ومسألة وجود تقديم طلب بإحضار هذه القوات أم لا في أقرب وقت ممكن يجب النظر فيها. وبالإمكان سحب هذه القوات مع بداية فصل الربيع حين لن يكون مناخ فرنسة قد تحسن فحسب بل ستكون فترة الخطر في الحجاز قد تم اجتيازها عمليًا.

وإضافة إلى ما ذكر أعلاه، ولكن ليس أقل منه أهمية، هناك مسألة قطع خط حديد الحجاز، أما عن طريق تدمير العربات أو تدمير الخط نفسه، وكليهما معًا. وبما أنه ليس للخط أجزاء غير قابلة للإصلاح يمكن الوصول إليها إلى الجنوب من درعا، فإن تدمير قاطرات السحب سيكون له تأثيرًا عظيم. وعلى ما علمت أن الأتراك لا يملكون أكثر من ٣٠ قاطرة سحب ضمن نظام الخط بأكمله، أي على خطي دمشق - المدينة - وبئر السبع وأن الصعوبة في استبدال القاطرات عظيمة جدًا، وربما مستحيلة، وذلك لأنها قبل الحرب كانت تستورد عن طريق البحر، والطريق البحري مغلق الآن. ولا يمكن جلبها على خط سكة حديد قونية - حلب بسبب وجود فراغين في قسمي آمانوس وطوروس من الخط.

ومن المحتمل أن يبقى إطعام الجنود على طول الخط وكذلك السكان المدنيين والعسكريين في المدينة على استخدام هذه القاطرات إلى أقصى حد ممكن وخاصة لاحتمال وجود نسبة كبيرة من القاطرات تحت التصليح بسبب نقص زيوت تخفيف الاحتكاك، والاستعاضة عنها بالقار ومشتقات زيت الزيتون. وعليه فإن أي إجهاد إضافي يمكن وضعه على الخط ستكون له نتائج مرضية.

ويمكن فرض ضغط إضافي بواسطة:

١- تدمير القاطرات والسكة الدائمية.

٢- تدمير مصادر المياه في معان وتبوك بشكل رئيسي.

٣- اتخاذ خطوات من شأنها فرض زيادة في عدد دوريات الأفراد وتؤدي إلى زيادة في التأخيرات وأعمال الصيانة.

٤- بزيادة مماثلة في بئر سبع أو العقبة.

لا تتوفر لديّ معلومات كافية للتوسع في عرض هذه النقاط بشكل مفيد، ومن المؤكد أنها قد دُرست سابقًا.

وعلى أية حال فإنني، أعتقد أنه ليس من المستحيل -عن طريق الاستعانة بعملاء تدفع لهم مبالغ كبيرة- تدمير القاطرات الموجودة في بئر السبع، خاصة وأن الدخول إليها يصبح أكثر سهولة بسبب زحف "الجنرال مري".

إن الغارات على الخط الدائم قد لا تكون مثمرة أحيانًا، إلاّ إذا تم القيام بها على نطاق كبير جدًا. وقد أعلمني "الكابتن غرلاند"، الذي كان يدرب فصائل من العرب على عمليات التدمير خلال الأسابيع القليلة الماضية، أن سرعة العرب في التعلم فائقة، وأنهم يتلهفون جدًا لاستخدام ما اكتسبوه من معرفة. وإذا كان لهذا النوع من عمليات التدمير أن تحقق أي نجاح، فإنها يجب أن تتم على نطاق واسع. والكابتن غارلاند حريص على الإشراف على هذه المحاولات بنفسه، ويزعم أن بإمكانه، لو أخذ معه عشرة فصائل أو خمسة عشر فصيلًا، أن يدمّر عدة أميال من الخط بضربة واحدة.

إنه واثق جدًا من النجاح، وهناك جميع الاحتمالات التي تمكن الشريف فيصل من تأمين سلامة وصول الكابتن غارلاند وجماعته من الأعراب إلى الخط. وأود أن أقترح وجوب دراسة مشروع الكابتن غرلاند بعناية، وإن تتم استشارته بحريّة حول وجهات نظره في النجاحات المحتمل تحقيقها.

ويجب في الوقت نفسه، أن لا تنسى أنه طالما تجد المؤن والإمدادات طريقها، كما هي الحال الآن، من البصرة والكويت إلى سورية والمدينة، فإن الضغط الواقع على خط الحديد سيخفّ إلى حد بعيد. وقد سبق لي وان بعثت إلى سعادتكم بتقارير عن الإشاعات المنتشرة بشأن وصول إمدادات كهذه إلى المدينة بشكل منتظم، وأن الشريف يؤكد وجهة النظر هذه. وقد نظرت في هذه المسألة عن كثب حين وجودي في البصرة في الصيف الماضي في الوقت الذي كان فيه من المؤكد أن القوافل كانت تجد طريقها بانتظام عبر الصحراء إلى سورية، وكذلك إلى بغداد. وكان نظام الحصار المطبق حينذاك في البصرة والكويت في تقديري عديم الفاعلية، وبناء على طلب من السر برسي كوكس قدمت مقترحات معينة من أجل تحسينه، لم تطبق إلى حين مغادرتي. وأشك في قدرة أي حصار على وقف السير لأننا مضطرون إلى السماح لتجهيزات معينة بالذهاب إلى الكويت، وكذلك إلى ابن سعود، وليست لنا أية سيطرة على وجهتها. وأنني واثق على أي حال من أن تسربات كهذه يمكن تقليلها إلى حد كبير جدًا. وباستطاعتي تقديم تفاصيل أخرى إذا اقتضت الحاجة. وأود أن أضيف أنه عدا عن المساوئ العسكرية للسماح بإمدادات بالوصول إلى العدو، فإن التقارير المتواصلة هنا عن تسلم الأتراك الإمدادات من مصادر بريطانية ومن السويس لابد وأن تكون لها تأثيرات سياسية سيئة.

الإمدادات إلى الحجاز: لم أتناول هذه المسألة بالبحث بتفاصيل دقيقة لأنني عند وصولي هنا وجدت أن الكابتن غارسين كان يعد تقريرًا يتناول المسألة برمتها. ومن خلال ما شهدت وسمعت أثناء بقائي في الساحل أعتقد أنه ليس هناك من مجال للشك في أن معظم التخبط السابق والمشاكل تعود إلى أن الإمدادات

المرسلة للحجاز سلمت مباشرة إلى السلطات البحرية في السويس حيث كانت تلك السلطات هناك تعاني من نقص في التوثيق الصحيح للأوراق، ومن الافتقار إلى الاتصالات بين ضابط التموين في السويس وضباط التموين في الساحل. إن هناك بالتأكيد مجالًا كبيرًا لإدخال تحسينات عظيمة، ولكن بما أنني أفهم أن تقرير "الكابتن غاستنغ" يغطي المسألة بأكملها، فلن يكون من الضروري أن أضيف أي شيء غير التعليقات العامة المذكورة أعلاه.

قضايا اقتصادية: تعتمد التجارة في جدة اعتمادًا شبه كلّي على مرور الحجاج، ولكن لا تتوافر هناك أية إحصائيات عن ذلك. والتقارير القنصلية نادرًا ما تكون ذات فائدة عملية للتجار، وذلك بسبب فشلها في توفير معلومات مقارنة وبدون إبطاء حول القضايا التجارية تجعل من النادر الإشارة إليها هنا. وجدة شبه محرومة من التصدير عمليًا سوى تصدير المسكوكات التي تقرب من مليون سنويًا. وتغطي عوائد التصدير نفقات الاستيراد. والتجارة المربحة أكثر من غيرها في جدة هي الصيرفة وتبادل العملات والتي جعلت منها العملات العديدة التي يتم تبادلها في جدة تجارة مغرية بشكل غير اعتيادي وجذابة جدًا.

الديون العمومية العثمانية: على أثر مصادرة الشريف لممتلكات هذه المؤسسة مؤخرًا والاحتجاجات التي قدمتها وزارة الخارجية حول القضية، كتبت مذكرة تفسيرية غير رسمية لسعادتكم عن الموضوع في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان هدف المذكرة إزالة أي تشوش بدا وكأنه قد ظهر برقيًا بين وظائف البنك العثماني وبين الديون العثمانية. والآتي هو ما هدفت إليه المذكرة.

إن وظائف الديون العثمانية والبنك العثماني هي بالطبع متميزة تمامًا بعضها عن البعض. حين وجدت تركية نفسها في البداية غير قادرة على دفع فوائد قروض أجنبية معينة تم التعاقد بشأنها مع إنكلتره وفرنسة وبلدان أخرى، تم تشكيل هيئة عن الدائنين الأجانب من ذوي العلاقة وذلك لحماية مصالحهم.

وقامت الحكومة المعنية بفرض ضغوط على تركية أدت نتيجتها إلى قيام تركية برهن عوائد معينة، تم تحديدها، من أجل تسديد مستحقات هذه القروض. وتعرف هذه العوائد باسم (العوائد المتنازل عنها) وتشمل ضريبة الأغنام، وضريبة الملح، والأسماك... إلخ. وقد أصبحت لهذه الإدارة سيطرة شديدة وقعت تحت رحمتها الحكومة التركية، وذلك لأن إحدى متطلبات هذه الإدارة حرمت على الحكومة التركية رفع معدلات ضرائبها على الوارد بدون موافقة مؤسسة إدارة الديون العمومية العثمانية.

وخطوة الشريف التي أثارت الشكوى تعود إلى فرع جدة لهذه الإدارة وفي مصادرة الأموال المحلية التي كانت لديها.

ومن الواضح أن الشريف الأكبر لن يكون حكيمًا بالنسبة لمصالحه هو إذا وقف بوجه مؤسسة بهذه الدرجة من القوة مثل مؤسسة الديون العثمانية، لأنه بذلك يعترض نفسه لفقدان تعاطف حلفائه. أما هل كانت إجراءاته قانونية فعلًا، فذلك أمر يصعب إبداء رأي فيه، لأن وضع إدارة الديون قد أصبح مشكوكًا فيه بعد أن لم يعد الحجاز تابعًا لتركية. وستثور المسألة نفسها في بقية الأقطار المحتلة من الإمبراطورية العثمانية. ولا شك أنه لو أخذت روسية أرمينيا، وفرنسة سورية، وبريطانية العراق، فإن كلًا من هذه الدول

ستجعل نفسها مسؤولةً عن تسديد الدفعات السنوية للدائنين بمبالغ تعادل قيمة العوائد المتنازل عنها في الأقاليم المحتلة. ولحين التوصل إلى تسوية عند انتهاء الحرب تبقى القضية في الواقع قضية مصالح وليست قضية حق، وان الشريف بلا شك سيراها من هذا المنظور حالما يفهم القضية.

ومنذ كتابة ما ورد أعلاه، زار ويلسن باشا الشريف الأكبر وعلى ما أعتقد أثار القضية بصورة شخصية معه، وقد علمت أن من المستبعد حدوث مشاكل في هذه القضية. وأقترح القيام في وقت قريب بإجراء استفسارات للحصول على معلومات عن سلامة الممتلكات التي تمت مصادرتها وإعطاء تقرير مفصل عن الأمر.

البنك الإمبراطوري العثماني: إن سعادتكم على علم مسبق بالخطوات الغريبة نوعًا ما التي اتخذها الكرنل بريمون بخصوص البنك المذكور أعلاه وسبب ذلك يعود جزئيًا إلى استهداف إنشاء بنك فرنسي صرف في الحجاز تحت اسم جديد. ولم يأت الكولونيل بريمون لحد الآن على ذكر الموضوع أبدًا أمامي أو أمام ويلسن باشا على الرغم من تأكيده للشريف أنه فعل ذلك. ولولا صراحة الشريف المألوفة ورجوعه لويلسن باشا في كل أمر قبل إعطاء قراره بشأنه، لما علمنا بأي شيء عن الموضوع ولتقرر أمر القضية بدون أي رجوع إلى سعادتكم.

ومن المناسب أن نتذكر أن اقتراح الكرنل بريمون قدم باسم المسيو بريان نفسه وعليه صارت للقضية أهمية إضافية. وفي ضوء هذا قد يكون من الجيد نقل فحوى التقرير الذي قدمته لسعادتكم، بصورة غير رسمية، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي الوقت نفسه أرفق لكم طيبًا صورة عن تعليمات الكولونيل بريمون "للكابتن قاضي" في مكة حول القضية. وعن البنك العثماني قلت في تقريري ما يلي:

"إن الموقف بخصوص البنك العثماني يعني أن البنك من الناحية الشكلية لا يزال مفتوحًا هنا، ولكنه يزاول القليل جدًا من الأعمال. وربما كان قد عانى من خسارة، لأن من المحتمل أن الأتراك قاموا، عند مغادرتهم، بما قاموا به في البصرة، وهو أخذ كل الأموال النقدية وترك مجرد وصل وراءهم. وأن افتقاره للأعمال ربما يرجع في سببه جزئيًا إلى كراهية المدير السوري، ولكن أكثر من ذلك هو أن الشريف لحد الآن لم يقدم للبنك أن نوع من الاعتراف أو الدعم".

إن أصل رسالة الكولونيل بريمون للشريف مهم، لأنه يفصح بوضوح عن رغبات الفرنسيين. وربما يرغب الفرنسيون بتولّي مهمة الصيارفة للحكومة الشريفية، وجعل الشريف يعين بنكًا فرنسيًا ويعترف به بهذا الغرض.

وفي رسالة الكولونيل بريمون، يشار إلى البنك العثماني أحيانًا بأنه مؤسسة فرنسية وأحيانًا أخرى كمؤسسة انكليزية - فرنسية، ولكن من الملاحظ أنه حين يذكر البنك الجديد الذي يُقترح إنشاءه لا ترد إشارة إلى الجانب الانكليزي من العمل.

وحالما يتم الحصول على اعتراف الشريف، سيكون البنك في موقع رئيسي يؤهله لإصدار عملة جديدة، ومن الطبيعي أن يحاول الفرنسيون جعل وحدات العملة الجديدة مألوفة لدى التجارة الفرنسية. وأن ذلك لن يساعد تجارتنا الهندية التي اعتادت على التعامل بالروبيات كأساس. ومن الطبيعي أن البنك الفرنسي سيشجع الشريف كذلك على اقتراض الأموال منه، وسيمنحه تسهيلات للقيام بذلك حسبما يستطيع إعطاءه من تأمينات بالمقابل، ويعني هذا بالضرورة مقابل بعض العوائد أو الممتلكات الداخلية. ومهما كانت الكراهية التي قد تكون للشريف تجاه فكرة بنك فرنسي في بادئ الأمر، فإن إغراء الحصول على قروض تعطى في البداية وفق شروط مناسبة سيكون عظيمًا وبعد ذلك يصبح بسهولة انقياده.

ومن الواضح أن هذه هي إحدى النقاط التي تتحول فيها الشؤون الاقتصادية إلى سياسية، وتصبح طرائق التعامل التجاري سبلًا للحصول على إحكام قبضة سياسية وتأثير سياسي بشكل ثابت.

ولذلك، فمن المناسب فيما يتعلق بهذا أن نتذكر الشروط التي جاءت البعثة الفرنسية بموجبها إلى هنا. ويمكن قراءة هذه الشروط في برقية وزارة الخارجية إلى المندوب السامي المرقمة ٧٣٦ في ١٣أيلول/ سبتمبر. والفقرة الأولى منها هي:

"علمت أن الكولونيل بريمون تلقى تعليمات سرية من الحكومة الفرنسية بأن عليه، في الوقت الذي يتصرف فيه بالاتفاق التام مع السلطات البريطانية في القاهرة بقدر تعلق الأمر بإعطائه لها كل المساعدات والتسهيلات الممكنة، فإن عليه أن لا يتدخل بأي شكل من الإشكال، بأي شيء يتعلق بالوضع السياسي في المناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر، أو في الإدارة الداخلية للدولة العربية الجديدة".

وبرقية المكتب العربي رقم ١٢٧٥ في ٢٨ آب/ أغسطس تعطي أهداف البعثة وتحديداتها بتفصيل أكثر.

ويبدو لي أن علينا مقاومة هذه الخطوة. وفي الوقت نفسه فإنني مدرك تمامًا وبشكل كامل، الأهمية القصوى لعدم السماح بإثارة أية أسباب للاحتكاك بيننا وبين حلفائنا.

ومع ذلك، فإنني أعتقد أنه لو سمح لمشروع كهذا بالاستمرار فسيؤدي ذلك إلى الاحتكاك في النهاية، في حين أنه لو قضي عليه في المهد الآن فلن يحصل أي احتكاك. ولتحقيق هذه الغاية كان من الضروري لوزارة الخارجية أن لا تشجع المشروع في لندن أو في باريس أو تتقدم باقتراحات من أجل القيام بعمل مشترك. وطالما إنها لن تقوم بأي إجراء، فإن القضية ستكون سهلة.

ويتضح مما جاء في رسالة الكولونيل بريمون أن الفرنسيين يعترفون بصعوبة المطالبة علينًا بالحصول على امتيازات تجارية في منطقة ليست لهم فيها أمور تعنيهم من هذا النوع، وعليه فإنهم يريدون أن يتخذ الشريف المبادرة بذلك بتوجيه الدعوة إليهم لفتح بنك فرنسي، لكي يستجيبوا هم لدعوته بكل كياسة، ولن نستطيع نحن أن نقول شيئًا.

ومن جهة أخرى، ليس للشريف أي شوق لرؤية حدوث ذلك، وقد تملّص منهم حتى الآن بقوله انه سيناقش القضية معهم عند قدومه إلى جدة، وأعتقد أن الشريف لولا تشجيعنا على القضية لربما رد عليهم

بالقول إنه في الوقت الذي يتطلع هو فيه إلى فتح البلاد أمام أشكال متعددة من المشروعات بعد انتهاء الحرب، إلاّ أنه لا يود حاليًا رؤية شركات أجنبية جديدة أو حتى مظهر بداية كهذه في جدة.

ومضيت بعد ذلك لتقديم اقتراح لسعادتكم يتعلق بالوسائل التي قد نستطيع بواسطتها وبدون طرح أية أنماط جديدة، البدء بجعل أنفسنا مهتمين بالأعمال المصرفية وحسب فهمي أن المشروع المقترح يعتبر من المشروعات الجيدة.

ولا أعلم هل اتخذ الفرنسيون خطوات أخرى عند قدوم الشريف إلى جدة مؤخرًا، ولكن الشريف لم يمنح لحد الآن موافقته ومن المستبعد أن يمنحها. وفي الوقت الحاضر، يحتمل أن يكون الموقف السلبي من جانبنا هو الأفضل في ضوء الوضع العسكري والمسائل الأكثر فورية التي نواجهها في الوقت الراهن.

ولكنني أعتقد أن الوقت سيحين قريبًا حين يصبح من المرغوب فيه حسب أسس أخرى استخدام شركة بريطانية سابقة العهد بالتأسيس هنا، كأمناء لخزينة الذهب والمال، والتي يتم حاليًا إيداعها في مبنى القنصلية، ولو تم ذلك لربما أصبح من الأفضل الأخذ بعين الاعتبار هل أن من الأفضل تسليم الدفعات الشهرية من المعونات المالية للشريف لنفس الجهة وقيام الشريف بسحب مبالغ منها حسب اقتضاء الظروف.

وبصرف النظر عن المسألة العسكرية، فهذه المسألة أهم مسألة نقف في مواجهتها في الحجاز في الوقت الحاضر. ويبدو حاليًا أن كل الأمور على ما يرام، ولكن لو حدث وان عادت المسألة إلى الظهور مجددًا فإنها ستحتاج إلى مراقبة دقيقة ومعالجة بدون إبطاء).

تمدد بريطانيا في شرق الجزيرة العربية منذ ثورة الشريف حسين:

بدأت الحرب في شرق الجزيرة العربية تزداد ضراوة منذ أواخر سنة ١٩١٥م ومطلع سنة ١٩١٦م تحت إشراف وتوجيه حكومة الهند البريطانية ودعمها العسكري والمادي، وقد بدأ التنافس يزداد بين حكومة الهند التي تشرف على شرق الجزيرة العربية عن طريق المقيم السياسي في الخليج، ووزارة الخارجية البريطانية بلندن التي تشرف على غرب الجزيرة العربية عن طريق مندوبها السامي هنري مكماهون، وصار كل طرف يحاول تحقيق أكبر الإنجازات العسكرية والسياسية في منطقة نفوذ من خلال حلفائه فيها؛ كما ورد في البرقيات الصادرة في هذه الفترة من قبل المقيم السياسي في الخليج برسي كوكس ومنها برقية[1] واردة بعد احتلالهم البصرة؛ وجاء فيها:

(من قيادة القوات البريطانية في البصرة إلى رئاسة أركان حرب القوات البريطانية

الرقم: أي جي ١٩١٢ التاريخ: ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦:

(١) الوثائق ٧٣٩-٧٤٣/٢. (٣١١)(4650) FO 371/2769

أجرى السير برسي كوكس مقابلة طويلة مع ابن سعود في القطيف قرب البحرين في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر. سيرسل لكم تقرير كامل عن المقابلة، وفي الوقت نفسه نقدم الخلاصة التالية:

يبدأ: "على الرغم من أن الأتراك بلا شك يفيدون من التطورات الحديثة في أوربا، وتوقف تقدمنا نحو بغداد، فإن ابن سعود لا يتوقع نتيجة ذات شأن لمحاولة إعادة إثارة الشعور العشائري والديني ضدنا في بلاد العرب الوسطى. وهو يعتقد أن تفسير الإشاعة عن رغبة الأتراك في شراء ٤٠,٠٠٠ بعير هو أنها محاولة من الأتراك لرشوة شيوخ العشائر للتعاون معهم وأنهم يعرضون رشوة بشكل مدفوعات مسبقة للاستثمار في الأباعر أو الخيل في حالة مساس حاجة الأتراك إليها. وهو نفسه قد فوتح بطريقة مماثلة قبل أشهر قليلة. نعتقد أن ابن رشيد لا يجرؤ على التقدم بعيدًا نحو الكويت أو الناصرية خوفًا من قيام ابن سعود بقطع الطريق ضد حائل في مؤخرته، وعلى كل حال فإن انعدام المطر والمرعى يجعل تقدم أية قوة كبيرة في الوقت الحاضر غير ذي موضوع. إن علاقات ابن سعود الحاضرة مع شريف مكة اعتيادية وودية تمامًا، لكنه يصف الشريف بأنه في الأساس غير مستقر وتافه ولا يعتمد عليه. وابن سعود لا يصدق بوجود أي تفاهم فعال بين الشريف وابن رشيد. وفيما يتعلق بقضية الخلافة عمومًا في حالة تمزّق تركية يقول ابن سعود أنه ليس هنالك بين الرؤساء الحاكمين من يهتم أقل اهتمام بمن يسمى نفسه خليفة، وحتى إذا ادعى الشريف باللقب فإنهم لن يقبلوا أي سيطرة منه أكثر مما يفعلون الآن، لكن كل رئيس يستمر في حكم عشائره ويرحب بأن يكون بمأمن من الظلم التركي.

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر قابل السير برسي كوكس شيخ الكويت الجديد، أي جابر بن مبارك، في عاصمته. وكانت أنباء جابر عن ابن رشيد أنه الآن قد أصابه الضعف وأنه ليس من المحتمل أن يتحرك نحو الكويت أو الزبير وكان يؤكد بشدة على رأيه لا هو أي جابر ولا رعاياه يعيرون قضية الخلافة أية أهمية. ويقول كوكس أن ذلك هو الانطباع العام الذي حصل عليه من جميع العشائر في هذا الجانب من الجزيرة العربية منذ بدء الحرب) انتهى.

وقد كان كوكس حريصًا على التقليل في برقياته من شأن الشريف حسين الخاضع في غرب الجزيرة العربية لنفوذ مكماهون والمكتب العربي البريطاني في القاهرة؛ ليعزز من نفوذ ابن سعود ودوره الخاضع في شرقها لنفوذ حكومة الهند البريطانية، والتي ترفض إثارة الشريف حسين موضوع الخلافة؛ خشية على الأوضاع في الهند!

كما كتب بيرسي كوكس مذكرة[1] كشفت طبيعة الترتيبات البريطانية لاحتلال المنطقة، وتحريض ابن سعود البريطانيين للتقدم نحو بغداد، وتحريضه على ابن رشيد أمير حائل، وعجمي السعدون شيخ المنتفق في جنوب العراق، وقبيلة العجمان الذين وقفوا مع الدولة العثمانية؛ وجاء فيها:

(من السير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج العربي

(١) الوثائق (٣١٢) (41504) FO 371/2486

إلى المستر أ.هـ. غرانت سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند

الرقم: ٤١٥٠٤ التاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦

أرسل بطيه لاطلاعكم نسخة من مذكرة قدمتها لقائد الجيش حول مقابلتي مع ابن سعود في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥.

مذكرة حول مقابلة مع:

(١) ابن سعود في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥

(٢) شيخ الكويت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥

إشارةً إلى التقارير الأخيرة من مصادر مختلفة، فيما يلي خلاصة الآراء التي عبّر عنها ابن سعود خلال مقابلتي إياه في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر.

أنه لصحيح أنه جرح جرحًا بسيطًا في جسمه في المعركة الأخيرة مع العجمان، لكن الجرح لم يطرحه وقد شفي الآن تمامًا.

أعرب ابن سعود عن رأي أقل وضوحًا حول ما قيل عن فعاليات الأتراك في بلاد العرب الوسطى مما ذكره طبيبه السابق للوكيل السياسي في البحرين.

قال إنه لا شك أن الأتراك يستفيدون من التطورات الحديثة في أوربا، ومن توقف تقدمنا نحو بغداد لمحاولة إثارة العشائر والشعور ضدّنا مرة أخرى. لكنه لا يعتقد أن ذلك سيسفر عن نتيجة كبيرة، أما فيما يتعلق بالعراق فهو واثق أن الاضطراب البسيط الذي يسود الآن سوف يخمد حالمًا نتحرك من جديد.

إشارة إلى إشاعة الرغبة في شراء أربعين ألف بعير من قبل الأتراك، يقول إن الخبر العمومي يشير إلى أن الأباعر مطلوبة أولًا لنقل الحبوب إلى الآستانة ثم للنقل العسكري نحو مصر. وهو يدحض هذه القصص ويعتقد أن تفسير الأمر أن الأتراك يحاولون أن يرشو شيوخ العشائر عمومًا لأجل التعاون معهم ويجدون الرشوة تهضم بسهولة أكثر إذا قدّمت كتقدمة "للاستئمار في الأباعر أو الخيل إذا ما احتاجت الحكومة إليها" ويقول إنه فوتح بهذه القضية قبل أشهر قليلة.

يظهر أنه كان يبالغ بعض الشيء في محادثاته مع الوكيل السياسي في البحرين قبل قدومي، ويعترف أنه ليست لديه أخبار صحيحة حتى الآن عن محل وجود ابن رشيد. يقول إن من المؤكد أنه انتقل إلى خارج حائل ولكن إلى أي بعد، وهل مضى إلى الغرب أو الشرق، ذلك ما لا يعلمه حتى الآن. ولكن بما أنه يكون من الخطط الطبيعية لابن رشيد أن يحاول التحرّش به في القصيم، فإنه أرسل أخاه قبله للمراقبة في تلك الربوع بينما يذهب هو إلى عاصمته الرياض ليتأكد من أن الاضطرابات التي يبثها رسل الأتراك لا تنتشر بين رجال عشائره.

إن الرسائل التي اعترضها في الطريق مع ابن رشيد وعجمي السعدون إلى بعض أقاربه الساخطين وشيوخ العجمان لا أهمية لها ولا يراها جدية حقًا، إذ يعتقد أن ابن رشيد لن يجرؤ على التقدم بعيدًا سواء نحو الكويت أو الناصرية خوفًا من أن يقطع ابن سعود الطريق ضد حائل في مؤخرته. وهو يعتقد أن هذا الكلام المبالغ فيه سوف يخمد حين نتحرك من جديد، ويقول على كل حال إن تقدم أي قوة كبيرة في الوقت الحاضر خارج الصدد نظرًا إلى انقطاع المطر والمراعي. يرى أن هناك احتمالًا أكثر لأن يبدأ ابن رشيد بمفاتحته، فإذا فعل ذلك، فإنه (ابن سعود) سوف يعرض المصالحة معه بشرط أن ينضم إلى جانبنا أو إذا لم يفعل ذلك، يوافق على التزام الحياد التام. وإذا لم يقبل ابن رشيد أيًا من هذين الشرطين فإنه، ابن سعود، سوف يهاجمه ويحرّض "عنزة" على مهاجمته أيضًا.

في حالة رغبتنا منه أن يتعاون بصورة فعالة في جهة البصرة أو الناصرية، يقول ابن سعود إنه يستطيع أن يتحرك نحو الكويت والزبير ولكن ليس نحو الناصرية، لأن أماكن المراعي والماء على ذلك الخط خارج منطقته العشائرية وعمله يثير العداوة. وهو يوصي أن نستفيد كثيرًا من حمد بن سويط وشيوخ الزايد ونستعملهم لحفظ البادية من جهة الناصرية.

بخصوص الشريف قال إن علاقاته الحاضرة به اعتيادية وودية تمامًا، لكن الشريف من حيث الأساس شخص تافه وغير ثابت ولا يمكن الاعتماد عليه قطعًا. ولا حقيقة للأخبار السابقة القائلة أن ابن الشريف تحرّك نحو حائل بقوة كبيرة للتعاون مع ابن رشيد، وهو لا يصدق الأنباء الدائرة الآن والتي تشير إلى حصول تفاهم فعال بين الشريف وابن رشيد. فيما يتعلق بالتحرّك الأخير لابن الشريف نحو القصيم يرى أنه يمكن التفكير بأن الشريف، لدى سماعه أن ابن سعود يواجه مشاكل مع العجمان، أرسل ابنه للتصيد في الماء العكر، ولكن على كل حال، عند وصول الابن إلى القصيم، تحقق أن ابن سعود يتفوّق على العجمان وصرف النظر عن أية نوايا مخالفة لحسن الجوار التي يجوز أنها كانت لديه. كل ما فعله هو معاقبة قسم من عتيبة رفضوا دفع الزكاة ثم العودة إلى بلده.

لدى السؤال منه عن قضية الخلافة العامة في حالة انكسار تركية، قال من رأيه أنه، فيما يتعلق برؤساء بلاد العرب الحكّام، ليس بينهم من يهتم أقل اهتمام بمن ينادي بنفسه خليفة. وذكرني أن الوهابيين لم يعترفوا بأي خليفة بعد الخلفاء الأربعة الأولين (الراشدين)!

وسئل إذا كان يفكر أن الشريف يحتمل أن يدّعي الخلافة فقال إنه لا يعلم شيئًا، لكن ذلك محتمل، على أي حال إن تسمية نفسه بالخلافة لن تغيّر شيئًا من مركزه بين الرؤساء الآخرين، ولن يكون هناك قبول للسيطرة من جانبه أكثر مما يفعلون الآن. وفي رأيه أن كل شيخ سيستمر في إدارة شؤونه وعشائره الخاصة، كما كان الأمر حتى الآن، مع استثناء واحد، إن شاء الله، وهو أنهم سيكونون في المستقبل بمنجى من الظلم التركي. وأضاف أن هناك، بلا شك، قدر من الحديث في القاهرة حول الخلافة، ولعل ذلك ناجم عن وجود السلطات، ولكن فيما يتعلق بالجزيرة العربية ليس للقضية أي مغزى ولا هي تثير أي اهتمام.

لا شك أن ابن سعود، عند كلامه كما تقدم، كان يميل إلى التفكير بأن وجهة نظره الخاصة هي وجهة النظر العامة. لكن الآراء التي عبّر عنها لا تحمل إلا الانطباع العام الذي حصلنا عليه في هذه الجهة من بلاد العرب منذ بدء الحرب، وهو أن قضية الخلافة لا تثير اهتمامًا جديدًا بين العشائر أو رؤسائها.

(في البحر ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ (التوقيع) ب.ز. كوكس لفتننت كرنل)

بعد ذلك: في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر اجتمعت مع الشيخ جابر بن مبارك. وفي خلال الحديث استطلعت رأيه في نفس الموضوعات.

فيما يتعلق بابن رشيد قال آخر أخباره أنه ما زال في حائل أو قريبًا منها، وأنه ليس من المحتمل أن يتحرك في اتجاه الكويت أو الزبير، وأنه إذا أبدى أية نيّة في القيام بذلك فالشيخ جابر يحصل على الخبر فورًا. وقال إن ابن رشيد ضعيف الآن.

بخصوص العجمان الذي التجئوا لدى المرحوم أبيه ومنحوا "الحظ والبخت" من قبله، مما أزعج ابن سعود كثيرًا. قال أنه سبق له تسلّم رسالة من ابن سعود، وقد أرسل في طلب الرسالة وقرأها، وكانت محرّرة بعبارات ودية جدًا، تشرح أنه لا يمكن أن يوافق على الصفح عن العجمان، ويطلب منه (من الشيخ جابر) أن لا يؤويهم في الكويت أو يجاوروها. وحسب طلب ابن سعود قال جابر للعجمان أن يخرجوا. وحسب كلامه إن العجمان يستطيعون جمع نحو ٢٠٠٠ رجل مسلح يجوز أن يكون نحو ٢٠٠ منهم راكبين، ولا شك أنهم، كما يرى، يحاولون الحصول على حماية ابن رشيد، لكنهم مكسورون تمامًا في الوقت الحاضر، وأباعرهم وخيولهم منهكة كليًا ولا فائدة منها، ويجب أن يمضي شهران أو ثلاثة على الأقل قبل أن يصبح بالإمكان الإفادة منهم.

ولدى استطلاع رأيه، خلال المحادثة حول الحرب، عن الخلافة في حالة انهيار تركية، أظهر بوضوح جهلًا عامًا للموضوع، لكنه شدّد القول بأنه لا هو ولا تابعوه لهم أي اهتمام بالموضوع. أما عن نفسه فكل ما يهتم به هو واجبه تجاه الحكومة البريطانية التي يدين لها هو وأبوه بالشيء الكثير، والإدارة الحسنة لإقليمه.

٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ (التوقيع ب.ز.كوكس فتننت كرنل) انتهت المذكرة.

عرض ابن سعود على ابن رشيد الانضمام لمعسكر بريطانيا ضد الدولة العثمانية:

لقد كانت جبهة البصرة شمالا التي كانت تحت نفوذ قبيلة المنتفق بقيادة عجمي السعدون، وجبهة حائل غربا التي توجد فيها قبيلة شمر بقيادة ابن رشيد، تمثلان عقبة أمام تقدم بريطانيا لاحتلال بغداد؛ مما جعلها تستخدم ابن سعود كوسيط للتأثير عليهما لضمهما إلى المعسكر البريطاني؛ كما جاء في برقية[1] من:

(١) الوثائق (٣٠٨) FO 882/14

(القائد العام للقوات البريطانية – البصرة إلى وزير الهند – لندن

مكررة إلى سيملا والقاهرة الرقم: ٣٢٢٨ التاريخ ٩ تموز/ يوليو ١٩١٦:

برقيتكم المؤرخة في ٢٠ حزيران/ يونية حول اقتراح المصالحة بين ابن سعود وابن رشيد.

في اجتماع مع ابن سعود في شهر كانون الثاني/ يناير شرح الضابط السياسي الأقدم[1] له أنه سيكون مما يساعد السياسة البريطانية أن يتصالح مع ابن رشيد، ويكسبه إلى جانبنا. وإذا قام هو، أي ابن رشيد، بمبادرة، كما كان المتوقع أن يفعل، فإن ابن سعود كان ينوي تشجيعها. ولكن الأمور مع ذلك أخذت شكلًا آخر. فبعد عودة ابن سعود إلى الرياض بمدة قصيرة مضى إلى الجنوب مرة أخرى لتأديب آل مرّة، بينما تحرك ابن رشيد نحو الناصرية.

إن نوايا الأخير ومواقفه كانت مريبة منذ البداية، ولكنه لم يظهر ميلًا إلى الجفاء، ولذلك عومل بصبر، وسُمح له بالحصول على الضروريات من مدننا[2]، إلى أن صرح لرسول الضابط السياسي الأقدم أخيرًا أنه موجود هنا بتعليمات الأتراك وأموالهم، وأنه بالتأكيد سينضم إليهم في مهاجمتنا إذا أرسل الأتراك قوات لدعمه، ولما وصل هذا التصريح الصريح إلى فرع (أسلم) من شمر والظفير الذين يقبضون منا، تشجعوا لمعارضته وتصفيته. وقد اصطدموا به في ٢٨ حزيران/ يونية قرب الخميسية، وبدعم من سرب من خيالتنا طردوه، وأسروا حوالي ٤٠٠ من جماله، وقتلوا ١٥ أو ٢٠ رجلًا. وخلال ذاك وصلت الأنباء بأن ابن سعود وأخاه يقومان بعمليات ضد شمّر قرب حائل بنجاح كبير، ومن جهة أخرى تسلم ابن رشيد برقية من القسطنطينية تطلب إليه العودة إلى حائل وانتظار وصول الدعم التركي. ومن المنتظر أن يكون أثر هذا الاستدعاء، مضافًا إليه الضربة التي وجهت إليه مؤخرًا، أعادته إلى مكانه، ولكنه في الوقت الحاضر على بعد أميال قلائل من الخميسية. ومن الممكن أن العداوة الفعالة من جانب أسلم والظفير، والصعوبة التي يواجهها الآن في الحصول على المواد الغذائية، قد تحمله على القيام بمبادرات نحونا، وإن كان هذا الاحتمال بعيدًا. إذ ليس لديه سوى قلة من الأتباع، ومكانته تافهة، وما لم تنضم إليه عشائر أخرى فأهميته العسكرية ضئيلة.

ثانيًا: أثر إجراءات الشريف:

العقول تتحرك ببطء هنا، ولا يزال من المبكر قياس آثارها الكاملة. الأنباء لم تحدث بلبلة خاصة، والأغلبية العظمى من السكان ليست لديهم معلومات تكفي لجعلهم يقدرون أهميتها، والكثيرون منهم لا يميلون إلى تصديقها. إن العنصر الفعال المؤيد لتركية، والذي يؤلف نواته عدد من الموظفين الأتراك السابقين، يأسفون لتلك الأنباء ويعتبرون أنه لم يكن تصرفًا منصفًا من الشريف أن يتمرد ويثير قضية استقلال العرب بينما تعاني تركية ويلات الحرب، الأذكياء من العرب الشيعة الذين لا يحبون البريطانيين مثل عدم محبتهم للأتراك، يبدو أنهم مسرورون للأنباء، ويأملون أن يصل بيان الشريف إلى العراق.

(١) هو السير برسي كوكس.
(٢) **لاحظ كيف يتحدث القائد البريطاني عن المدن التي تحت نفوذهم في جزيرة العرب بأنها مدنهم!**

المجموعة الصغيرة من العرب السنة، بما فيهم قلة من ذوي الميول العربية القومية الموجودين هنا الآن، مغتبطون طبعًا، وبين هؤلاء الشخصية العربية الرئيسية في البصرة بعد النقيب، حين أطلع على بيان رويتر عن طريق الضابط السياسي الأقدم، علّق حالًا وبصورة تلقائية "إن ما يجب أن يفعله الشريف الآن هو أن يعلن نفسه خليفة، فالكل سيرحبون به" إن الأحداث الأخيرة في كربلاء[1] ستخلق في إيران اضطرابًا أكبر مما تفعله في العراق. وأغلبية العرب هنا، كطبقة، ضد إيران بشدة، يغضون النظر عن أهمية الأحداث، ويعتبرونها مظهرًا من العادات القديمة بين العتبات المقدسة والحكومة التركية. والأقلية تنظر إلى حادثة كربلاء بسخط، وتتخذ منها سببًا للترحيب بما قام به الشريف وتأمل أن يمتد ذلك إلى العراق).

وقد أكد ما جاء في البرقية السابقة رسالة[2] من ابن سعود؛ جاء فيها كما في النص المترجم عن الأصل:

(من عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود

إلى السر برسي كوكس – القنصل العام والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي التاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩١٦:

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد التحيات، تشرف صديقكم بتسلم رسالتكم وفهم ما جاء فيها.

إشارة بصورة محددة إلى ما كتبتم:

(١) فيما يتعلق بقتالنا مع عشيرة المرّة وأسَفكم لعدم استطاعة ابن رشيد المحافظة على وضعه سالمًا في حائل، أخبر سعادتكم في هذا الشأن، أن حربنا مع المرّة كانت قضية مستعجلة، وعلى الرغم من أن الأمر، بلا شك، كان يتعلق بمصلحتي أولًا، فإنه مع ذلك كان متصلًا إلى حد ما بمصالح بريطانية العظمى أيضًا.

ولا شك أنكم تعلمون أن المرّة هم حلفاء الأتراك، وأن للأتراك حلفًا مع ابن رشيد وعشائره. وكانت نية المرّة التوجه إلى الكويت بقصد التعاون مع الأتراك وابن رشيد، ولو فعلوا ذلك لأدى إلى نتائج لا مثيل لها أما في العراق، أو باتجاهي أنا. ومع ذلك فقد أصبحت نواياهم واضحة قبل الحادث، بسبب فعالياتهم العديدة من جهة الإحساء والقطيف وقيامهم بأعمال السلب والنهب، وقد كنت مجبرًا على معاملتهم كأعداء وذلك أولًا، لأنهم اعتدوا على رعاياي، وثانيًا لأنه كان من الضروري منعهم من الالتحاق بحلفائهم المذكورين أعلاه. وقد دعوت الله تعالى أن يمدني بعونه وبفضله قضى عليهم الآن ولم يعد لهم شأن.

أما فيما يتعلق بمحافظة ابن رشيد على وضعه آمنًا في حائل، فلا شك أن من أبلغكم بهذه المعلومات كان عدوًا. ولعه كان أحد أتباع ابن رشيد أرسلوه إليكم مؤملين أنه بسبب فعالياتهم بجانبكم، وتقربهم إليكم

(١) أحداث كربلاء: إشارة إلى انتفاضة مدينة كربلاء على السلطات التركية خلال الحرب العالمية الأولى بزعامة عبد المهدي الحافظ، نائب كربلاء في "مجلس المبعوثان" العثماني سابقًا، إذ أهانت الموظفين الأتراك وطردتهم، ثم أعيدوا إليها بتدخل ولاية بغداد (انظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد، ١٩٥٦، الجزء الثامن، ص٢٩٧).

(٢) الوثائق (٣٠٨) FO 882/14

قد يبعثون فيكم بعض الخوف، لكي توافقوا على طلباته. ولكن ما حصل كان بحمد الله عكس هذا، ولم يعد ابن رشيد مهمًا في تقديركم، كما أخبرتكم سابقًا. ومن الواضح أن سعادتكم عرفتم تفاهة أتباعه وشخصيته، لأنكم سجلتم ذلك في كتابكم.

وإشارة إلى عبدة وحائل، فقد أرسلت عليهما ابن تركي، وفيصل ابن رشيد مع قوة كافية، وهما منذ افتراقنا في القطيف، وحتى الآن، يحاصرون حائل ويقطعان عنها المسابلة (طرق التموين) وليس هنالك سوى عدد قليل من أعراب الصحراء في حائل، أما عدم استطاعتنا اقتحام المدينة فيعود أولًا: إلى كون المساحة بين القصيم وحائل أرضًا جرداء، حيث لا توجد أعشاب تقتات بها الجمال (وأنتم تعلمون جيدًا أن العرب لا يستطيعون أن يعملوا شيئًا بدون جمالهم)، وثانيًا: لان المدينة محصنة ولم يكن من الممكن شن هجوم ناجح مع عدم وجود أسلحة فعالة. وقد كانت لدينا أسلحتنا القديمة التي كانت، كما أخبرتكم، مجرد أسلحة خفيفة، فضلًا عن أنه لم يكن لدينا عتاد كاف يسمح لنا بخوض قتال طويل الأمد مع ابن رشيد، وفي حرب مع الأتراك بصورة عامة.

(٢) أود أن أحيطكم علمًا أنكم نفذتم طلباتي وأرسلتم لي ما هو ضروري. لقد قمتم بما كان مطلوبًا وأنني شاكر وممتن لسعادتكم.

(٣) اسمحوا لي أن أعترف أيضًا بوصول كتاب فخامة نائب الملك (في الهند) وكنت مسرورًا بتسلمه.

(٤) أؤكد ما قلته لكم حول تصدير البضائع إلى الأقطار المعادية، وأسجل أنكم قمتم بترتيبات فعالة في ذلك الشأن، وعلى ما ذكرت لكم سابقًا، إن الترتيب الذي أسستموه هو بلا شك جيد جدًا.

(٥) وأسجل كذلك أنكم أرسلتم المعاهدة إلى فخامة نائب الملك للتوقيع، وإنني شاكر لذلك وممتن.

(٦) فيما يتعلق بقريبي أحمد بن عبد الله آل ثنيان، ألاحظ أنكم، على إثر تسلم المعلومات التي أرسلتها لكم، استدعيتموه وأنه حضر لديكم. وألاحظ أيضًا أنكم لم تجدوا في أوراقه ما يثبت أنه مذنب، ولكنكم رتبتم أمر إرساله إلى مسقط، حيث كان سيبقى محجوزًا حتى يصلكم خبر مني وتعلموا برغبتي في مصيره مستقبلًا. إنني كما سبق أن قلت لكم كنت قد وثقت به في الماضي، غير أنه لم يلمح لي بشيء حول مغادرته، ولم يقل لي شيئًا، إلى أن كتب إليّ في النهاية الرسالة التي أرسلها لكم مع المعاهدة. أن مغادرته لنا بدون سبب، وبدون أي إشعار مسبق، جعلتني أشك في أمره، لأنكم تعرفون طبيعة هذا الزمن وطبائع الناس، كما أنكم تعلمون جيدًا أيضًا أن الناس يفعلون كثيرًا من الأمور التي تخالف مصلحتهم، وكنت خائفًا أنه قد يفعل أمورًا لا نرتضيها، ولا تعتبرونها أنتم مقبولة من شخص ذي صلة بي. وقد وجدت من الأفضل أن اشرح لكم الحقائق، حتى إذا ظهر أنه ارتكب عملًا سيئًا، فلن يلحقني عار بسبب صدوره عن أحد رجالنا.

إننا لا نخشى، ولا أحد غيرنا يخشى، أن يصيبه سوء كبير من وراء اعتقال الحكومة إياه بسبب مغادرته بدون إشعار وبدون تعقل، فالواقع أن بريطانية العظمى، وسعادتكم في هذه الأمور أكثر عطفًا على شعبنا

منا، ولكن الحقيقة هي أن ابن ثنيان له عائلة مجاورة لنا، وقد جاءوا إلى بيت والدي وتوسلوا إليه أن يطلب إليّ أن أكتب إلى سعادتكم طالبًا أن تتفضلوا بإعادته. وان ابن ثنيان إذا عاد فسيقيم في دار والدي معه، في العاصمة الرياض.

ولذلك أرجوكم إرساله إلى البحرين، وإصدار تعليماتكم إلى قنصل جلالته هناك لإيصاله إلى العقير أو إلى القطيف، ومن هناك إلى الإحساء على إثر وصوله إلى البحرين. وأرجو أن تثقوا أنني لم أكتب إليكم بشأنه لأية أغراض شخصية، وكل ما أردته هو صيانة سمعتنا، وضمان عدم صدور شيء عن شخص هو من جماعتنا، مما يعارض مصالح صديقتنا بريطانية العظمى.

(٧) فيما يتعلق بابن رشيد ومراسلاته مع الشيخ إبراهيم وعلاقاتكم به، فإنني أؤيد ما ذكرتموه سعادتكم، وهو أن الجميع يتفقون على أنه شاب جاهل وطائش. وكما لاحظتم فإن أتباعه لا يزيدون عن ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص. ومع ذلك فليس من المصلحة أن يبقى في الشامية. ويبدو لي أن سياستكم ومراسلاتكم بشأنه كانت صحيحة جدًا. ولكن لا شك أن ابن رشيد لا يستطيع تقدير ذلك والاعتراف به. فهو عاجز تمامًا عن تسديد خطاه، دع عنك قيادة عرب الصحراء وآمالهم. إنه ببقائه بجواركم وبإظهاره كثيرًا من النشاط، ظن فيما يبدو أنه سيضمن أحد أمرين: أما أنكم ستلبون طلباته (ولكن ذلك كان مستحيلًا لأنكم بدبلوماسيتكم ومقدركم تفهمون وضعه كما تفهمون أوضاع الآخرين)، أو أنه سيحصل على بعض المكاسب من الأتراك. وأن جميع ترتيبات الأتراك معه سيئة الإدارة، فقد انصاعوا لرغباته إلى حد ما، ولكن يبدو أنهم تخلوا عنه باعتباره محاولة فاشلة، بسبب تصرفه السابق، والطريقة التي عبث بها معهم.

لقد وصلتني في حينه الأخبار التي بعثتم بها برقيًا إلى عبد اللطيف المنديل في البحرين، لإبلاغه أن فرسانكم من الضفير وابن طواله قد هاجموا ابن رشيد ودحروه. وقد سررت كثيرًا بتلقي هذه الأخبار وأرجو أن يصلني تأكيد بشأنها. وأدعو إلى الله تعالى أن يحصل ما فيه الخير للحكومة.

(٨) ثم ذكرتكم أيضًا أن ابن طواله قد زاركم قبل يومين، وأن من المؤمل أن يعمل بالتعاون مع الضفير. وتشيرون أيضًا أنه أخبركم بشأن عمليات ابن تركي، وفيصل العبيد، ضد حائل وأطرافها.

وكما قلتم فإن ابن طواله يأمل أن يتحد مع العشائر المجاورة له وأنكم تتوقعون أن أخبره بأنه يستطيع أن يعتمد على تأييدي.

فيما يتعلق بتركي لقد أخبرتك عنه وهو سينهض بواجباته كاملة إن شاء الله. أما بشأن ابن طواله وتأكيداتي له، فقد كتبت إليه على الفور رسالة، أرفقها بطيه لتطلعوا عليها سعادتكم، فإذا نالت موافقتكم، أرجو التفضل بإرسالها إليه. وليس هنالك شك في أن ابن طواله إذا عارض ابن رشيد، فإننا سنزداد تقاربًا إليه في علاقاتنا، وسنساعده في جميع الظروف، فقد كان ابن طواله وكذلك عشيرة أسم تحت حمايتنا قديمًا، وحتى ابن رشيد نفسه، وستعاد الأمور إلى سابق عهدها إن شاء الله.

(٩) أخبرتموني عن سير القتال على ساحة الحرب الأوربية وذكرتم ما يعاني منه الألمان من نقص العتاد والمؤن، وأنهم يتكبدون خسائر فادحة. ندعو إلى الله أن يخيّب آمالهم. إن صديقتنا بريطانية العظمى وحلفاءها، بعون الله وحمايته سينتصرون عليهم. وهذا هو ما نؤمله لأننا نؤمن أن الألمان وحلفاءهم ليست لهم نية أخرى غير أن يضطهدوا العالم ويفرضوا عليه ضرائب ثقيلة، بالضبط كما فعلوا في بغداد والقسطنطينية. ولا شك أن أناسًا، أعمالهم الأولى هي من هذا النوع، يفشلون في تحقيق أهدافهم.

(١٠) ثم تحدثتم عن الوضع على دجلة وفي بغداد، وذكرتكم أن الخيالة الروس يتحركون في تلك المناطق في حين أن جيوشكم المنتصرة على دجلة كانت على تماسّ بالأتراك على بعد ١٥ ميلًا من الكوت، وأنكم بانتظار موسم أفضل وهذا سيأتي قريبًا إن شاء الله وستصلنا أخبار انتصاركم عليهم حسبما نتمنى.

(١١) ثم مضيتم فأخبرتموني بأنكم تشيدون خطًا حديديًا في جانب الزبير، من البصرة إلى الناصرية، وأنكم تأملون أن يكمل ذلك قريبًا. وهذه سياسة جيدة، وسيكون هذا الإجراء مصدر راحة للبلاد وللناس. آمل أن ينتهي قريبًا.

(١٢) ثم تحدثتم عن الضرائب الكمركية التي تستوفى في البحرين والكويت وقلتم إنكم على وشك الاتصال مع الوكلاء السياسيين، وأنكم ستخبروني بالنتيجة. إنني لا أشك في أنكم أحرص مني على مصالحي.

(١٣) أبديتم أنني لابد وأن سمعت بافتتاح مكتب تلغرافي في البحرين وذكرتكم أن ذلك سيكون وسيلة أسرع للاتصالات معي. إنني لا اشك أن هذا عمل حكيم وفيه تسهيل للناس، وهو برهان على حسن سياسة الحكومة البريطانية نحو رعاياها وكل من هو تحت رعايتها.

(١٤) أعربتم سعادتكم عن الشك فيما إذا كانت قراءة رسالتكم الطويلة قد أزعجتني. وأنني على العكس من ذلك كنت مسرورًا بها وحصلت منها على معلومات كثيرة عن الأمور التي تخصني وعن شؤوني ومسيرة الحرب. إنني حين أتسلم كثيرًا من الأخبار منكم يهدأ بالي وأكون قادرًا على حماية نفسي من كثير من المغرضين: ولذلك أرجو أن تجعلوا رسائلكم طويلة لأنها مصدر متعة وفائدة لي.

(١٥) سررت بتسلم أخبار شريف مكة وبتسليمي إياها رسميًا من جنابكم. وقد ظننتم أن لديَّ أخبارًا حتى الآن، ولكن اتصالاتهم، على أي حال، هي التي يجب أن أعتقد عليها. وإنني في الحقيقة مسرور جدًا لما حدث، أولًا لأنه ضربة قاضية للأتراك، وثانيًا، لأنني لا أريد أن يبقى أي تركي في الجزيرة العربية. وعسى أن يكون هذا الحادث فاتحة خير لصديقتي بريطانية العظمى إن شاء.

فور تأكدي من صحة المعلومات عن الشريف، بل حتى قبل أن يصلني كتابكم، كنت أنوي الكتابة إلى جنابكم حول موقفي وظروفي تجاه الشريف، وكذلك حول المسألة التي تخصكم في هذا الشأن، أرى من واجبي أن أبدي لكم (وإن كنتم أكثر مني معرفة بالقضية) أن خوفي هو أن يحصل الشريف من الحكومة البريطانية على تعهد بشأن سيطرته المستقلة على الحجاز والعرب. وعلى الرغم من أنكم شخصيًا ربما

تقدرون مخاوفي، فمن المحتمل أن يكون ممثل الحكومة البريطانية الذي يدير المفاوضات مع الشريف فعلًا، غير مطلع على الوضع.

وكما تعلمون كانت هنالك حرب بيني وبين الشريف لسنوات، وأن مخططه كان على الدوام أن يكون له موطئ قدم في نجد وجوارها، بين البدو وسكان المدن على السواء. والواقع أنه لم يمتنع عن التدخل في هذه المناطق، والأتراك كانوا يساعدونه في إجراءاته ويزوّدونه بالوسائل اللازمة. ولذلك فمن الضروري أن تجلبوا سعادتكم انتباه الحكومة إلى أن الحدود بين نجد والحجاز محددة جيدًا، وأن عشائر نجد لا يمكن أن تصبح تحت سيطرة أحد. إننا لا نستطيع أن نقبل أو نتحمل فكرة كهذه كما شرحت لكم سابقًا، أفلم تكن أرض أجدادنا؟ إضافة إلى أن مكة، منذ أقدم الأزمنة، لم يكن لها حاكم مستقل، بل أنها كانت إمارة خاضعة للحكومة التركية.

إن ما حملني على التأكيد على هذا لكم هو ما لاحظته في البيان الرسمي من إشارة إلى "العرب" وكأنهم مجموعة صغيرة واحدة. وكان من واجبي أن أشرح لكم آرائي في هذه النقطة. إضافة إلى ذلك، أن الشريف في معاملاته معكم لا يخلو من المكر السياسي، ويجيد اللعب بالألفاظ.

إنه بلا شك يبالغ في الأمور، وهو يريد الحصول على تأييد منكم، أو أن تنحازوا إلى جانبه في تحقيق هذا الهدف. ولذلك فإنني أخبركم بذلك، لكي تقوموا -في حالة اتفاقكم معي- بإبلاغ الحكومة البريطانية بما قلته لكم، عسى أن تحظى آرائي بقبولهم. ومع ذلك، إذا لم تروا مثل رأيي، فلا بأس، إذ لا يهمني كثيرًا أن يحصل الشريف على استقلاله بهذه الطريقة. ولكن المسألة الحقيقة هي أن الحكومة التركية زودته بالعتاد والأسلحة والمال، وانه كان يجعلهم يظنون أنه سيقدم لهم خدمات عظيمة في سورية. ولكن حين حصل على كل ما يريده منهم، نهض وأعلن استقلاله، وكان هدفه من وراء ذلك أن يضع الأتراك أمام صعوبات مع الحكومة البريطانية، وبذلك الحصول على استقلاله، بضمانة الحكومة الألمانية.

إن ما يستنتجه صديقكم من الحقائق هو أن الشريف الآن لا يواجه أي خطر من الأتراك، وأن وضع الشريف يعتمد على شعب الحجاز، أي على البدو. فإذا أسندوه، فهو لن يواجه أي خطر من الأتراك. ولكن إذا تخلّوا عنه وانحازوا إلى جانب الأتراك، فإن وضع الشريف في الحجاز لن يساوي شيئًا. وأن تخوفي هو أن الأتراك إذا رأوا البريطانيين يساعدون الشريف، فسيمنحونه استقلاله حالًا فيصبحون في مأمن منه، ولكنهم سيحولون اهتمامهم إليه فيما بعد.

ونصيحتي هي أن تساعدوا الشريف، ولكن إلى حد جزئي، لكي يبقى لدى الأتراك الأمل في القضاء عليه، كما أنه هو أيضًا سيبقى خائفًا من الأتراك. وهكذا سيصبح الأتراك مُحرجين جدًا في الحجاز، وسيساعدكم هذا على عملكم في العراق وأماكن أخرى. والخلاصة، على ما أستطيع أن أرى، هي أن إطالة القتال بين الشريف والأتراك هو أنسب نهج لكم، وأملي أن تأخذوا هذه الملاحظات بعين الاعتبار بصورة خاصة.

إن ما تجدونه جديرًا بالموافقة من آرائي فافعلوا ما تشاءون بشأنه، وما لا توافقون عليه منها خذوه كمجرد تعبير عن نصيحة، لأن مصلحتكم، في رأيي، هي مصلحتي.

أما فيما يتعلق بابني تركي وتحركاته، لم يجدّ فيها جديد مؤخرًا، ولكننا قررنا إذا سار كل شيء على ما يرام، أن نلتحق به بعد رمضان، ونعزز عملياتنا. وإننا قد نقوم بعملياتنا في أطراف حائل أو في المنطقة التي يمكن أن يوجد فيها ابن رشيد. ولكن لا يمكن أن يُعرف شيء بصورة قاطعة في الوقت الحاضر لأن حركات العرب غير معينة.

عسى أن يسدد الله خطانا في الاتجاه الصحيح.

أرجو إعلامي بأخبار انتصارات صديقتنا بريطانية العظمى.

لا شك أنني أثقلت عليكم بحديثي الطويل، ولكن ثقتي فيكم وصداقتي لكم سمحتا لي بذلك.

أرجو التفضل بإعلامي بما يلزم) انتهت الرسالة.

وقد تحقق بعد ذلك ما دعا إليه ابن سعود في هذه الرسالة للقضاء على الشريف وثورته العربية وعلى الخلافة العثمانية في آن واحد، وهو ما نفذته بريطانيا بعد انتهاء الحرب، حيث أدركت خطورة أن يبقى الشريف في الحجاز كملك للعرب، ليمارس نفوذه الديني من مكة، وهو ما يرشحه في المستقبل لإعلان الخلافة، التي قررت الحملة الصليبية إلغاءها كأحد أهداف الحرب العالمية الأولى! مما يثبت بأن ابن سعود كان يفكر لبريطانيا كأحد رجالها الأوفياء في المنطقة، الذين تهمهم مصلحتها أكثر من مصلحة العرب وثورتهم ووحدتهم، ومصلحة المسلمين وخلافتهم!

محاصرة بريطانيا لحائل وابن رشيد:

وقد كثفت بريطانيا عملياتها العسكرية في شرق الجزيرة العربية عبر أتباعها؛ للسيطرة على حائل وابن رشيد الذي كان قائمقامًا عثمانيًا في حائل؛ كما جاء في برقية[1] من المكتب العربي في البصرة التابع لحكومة الهند البريطانية في بومبي، والذي تم تأسيسه بعد احتلالها ليكون على غرار المكتب العربي في القاهرة التابع للخارجية البريطانية في لندن؛ وقد ورد فيها:

(من المكتب العربي في البصرة

إلى سكرتير حكومة الهند – دائرة الشؤون الخارجية (السياسية) سيملا الرقم ٣٩٣٥ ١٠ آب/ أغسطس ١٩١٦:

الحالة الحاضرة جهة البادية كما يلي: قبل أيام اتجه ابن رشيد نحو بلاده ويقال إنه وصل إلى حائل. بالنظر إلى العداوة الفعالة ضده من الأسلم والظفير والزّياد وعدم تمكنه من الحصول على المؤن فإن موقفه في

(١) الوثائق (٣١٠) FO 371/2774

الشامية أصبح مزعزعًا. إخفاق الأتراك في إرسال تأييد له كما وعدوا والأخبار الواردة عن نشاط أعوان ابن سعود على مقربة من حائل أثرت عليه أيضًا بلا شك.

ويظهر أن الأخيرين لم يشعروا بأنهم في موقف القوة بحيث يمنعون دخول ابن رشيد إلى حائل، وبعد أخذ غنائم كثيرة وعدد من أسرى العبدة والشوّاية، انسحبوا إلى القصيم.

وفي الوقت نفسه كل عناصر الشامية العشائرية [جنوب العراق] مع استثناء واحد أو اثنين إما أنها جاءت أو ترغب في المجيء لعقد علاقات صداقة معينة معنا. وهكذا أرسل العجمان سلطان آل حِثلَين وشيخا آخر إلى رئيس الضباط السياسيين وأعطى تعهدًا خطيًا للمحافظة على الأمن لطرق القوافل والبقاء مطيعة للأوامر في جهات صفوان.

وفخذ عشيرة حرب الذي كان مع ابن رشيد استسلم لابن طوالة وطلب إليه التوسط لدينا. وبقي ابن طوالة مخيّمًا بين الخميسية والزبير ويقبل تحمل المسؤولية عن طريق القوافل بين هذين المحلين وحماية فرق المساحة في مدّ السكة الحديد.

الظفير والزيّاد إلى غربي الخميسية يعملون بصورة فعالة ضد جماعة عجمي [السعدون] مؤملين إما دفعه للالتجاء إلى ابن رشيد أو للخضوع. عبدة الذين كانوا مع ابن رشيد وتحرّكوا غربًا إلى البادية غربي النجف بعد تركه لم يأتوا بعد، وكذلك ضيدان الحثلين من العجمان الذي ترك معهم مع أتباع له قليلين ويحتمل أنه انضمّ إلى عجمي.

ويبدو مما تقدم أن الحالة فيما يتعلق بعشائر البادية في المناطق المجاورة لنا مرضية في الوقت الحاضر.

معنونة إلى المكتب العربي في القاهرة).

تحذير الشيخ محمد رشيد رضا لعبد العزيز بن سعود من التورط مع بريطانيا:

فقد كشفت الوثائق البريطانية وجود مراسلات بين الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة (المنار) المصرية وابن سعود في أواخر سنة ١٩١٤م يظهر فيها مدى إدراك الشيخ محمد رشيد رضا لخطط دول الحلفاء وأهدافها في الجزيرة العربية، وقد بادر بإرسال رسائله للشيوخ في الجزيرة العربية يحذرهم من الخطر الصليبي ويدعوهم إلى الوحدة والاتحاد لحماية الجزيرة العربية من المخططات الأجنبية، وقد أرسل ابن سعود جوابًا[1] إلى الشيخ محمد رشيد رضا عن طريق حكومة الهند البريطانية التي احتجزت الجواب، وأبدى فيه خلاف الواقع الذي يمارسه بتحالفه مع بريطانيا، وقد جاء فيه:

(كتاب من: جي. أي. سي. جيوكس، نائب سكرتير حكومة بومبي الدائرة السياسية:

---

(١) الوثائق ٢/٧٤٨-٧٤٩. (٣١٣)(71652) FO 371/2769

إلى: سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند دائرة الشؤون الخارجية والسياسية – دلهي.

التاريخ: ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦

أمرتُ أن أقدم لكم بطيه كتابًا احتجزته رقابة البريد في بومبي، مع ترجمة له، وأن استفسر عما إذا كانت حكومة الهند ترتئي السماح بإرساله إلى الجهة المعنون إليها.

ترجمة: سلمان العبدلي يوصل الكتاب التالي إلى رئيس تحرير "المنار" قائلًا: "إنني مرسل هذه الرسالة التي احتفظت بها لمدة من الزمن، لأنك قلت إنه لا باس من إرسالها".

من: أمير نجد

إلى: السيد محمد رشيد رضا، رئيس تحرير "المنار" – القاهرة التاريخ ٢٠ شوال ١٣٣٢هـ الموافق ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤م

تحيات.. لقد سررت لتسلم كتابك المؤرخ في ٨ و١٥ رجب. أما مقالاتك ومنشوراتك التي ذكرت أنك أرسلتها فلم تصل. نعم يا سيدي الجليل الفاضل، إنك تمحضنا النصح وتحذرنا بإخلاص بسبب حرصك على الإسلام وغيرتك على ديننا وشرفنا العربي، مما تظهره نحونا ونحو بلادنا خدمة لقضية الإسلام. فلنكن حذرين من النتائج الشريرة للوقوع في أحابيل السياسة والدسائس الأجنبية والمغامرات السياسية التي تعرفها. وإننا الآن، كما أخبرتكم في كتابي السابق، لا نتردد في القول أو العمل، في اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية لنغلق في وجه التدخل الأجنبي الأبواب التي هي مفتوحة من جميع الجهات. كما أننا لا نألوا جهدًا في اتخاذ الاستعدادات لحماية ذلك الجزء الذي هو ضمن سيطرتنا وفي خارجها في جزيرة العرب(*) من مكائد أعدائنا التي تدبر من الخارج، فضلًا عن أننا نعمل ما في وسعنا لتقدمها ورفاهها. وفي هذا الأمر المهم تقولون لنا إنكم أعددتم ترتيبات شاملة وتفصيلية، وإنكم ترغبون قبل كل شيء التعرف على الضباط القائمين بتنفيذها، وأن هناك أشخاصًا معينين يعرضون خدماتهم علينا وسيأتون إلينا، وأن وجودهم ضروري لنا، وتقولون أيضًا إنكم تجهلون الشروط التي سيفرضونها، ولكن علينا أن نقبلها.

مع ذلك، يا سيدي المكرم، فإننا لا نفهم الترتيبات التي اتخذتموها، وإننا نخشى ونحذر أن لا يكونوا قد تكيّفوا مع الظروف الراهنة ومع ترتيباتنا التقليدية التي نتبعها في مملكتنا والتي هي حبل الله المتين. من هم هؤلاء الرجال؟ وماذا يريدون؟ والى أية جمعية ينتمون؟ وما هو عدد القوات المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة المهمة؟ ويبدو من المعقول أن نوافق ونرسل جوابنا قبل تسلم المعلومات الكاملة، إنني أثق بها كما أثق بوجودي، وليعذرني سيادتكم طالما أنك تعلم (كما يعلم الجميع) كل شيء عنا وعن خططنا وآمالنا وأهدافنا، ومدى ثباتنا في تنفيذ هذه الخطة، التي لا نفهمها. أن أعمالنا ستكون لأجل التحرير، وبالتالي فإننا سنبقى بانتظار الحصول على معلومات كاملة. إن الاتفاق والتحالف مع إمام اليمن والسيد الإدريسي كان قد عقد قبل مدة طويلة للدفاع عن جزيرة العرب وحمايتها من العدوان الأجنبي من الخارج. إن علاقتنا

*العراق؟ (تعليق ورد في الأصل الانكليزي).

مع مكة المكرمة باقية تمامًا، على الرغم من خلافات معينة غير مهمة لا تستحق الحل لأنها قائمة على تعقيدات لا تجاري يا صديقي. لتكن لك ثقة بالإجماع القائم بين زعماء جزيرة العرب على تأسيس وحدة الإسلام وحماية جزيرة العرب المذكورة كما أكدتها لك من أولها إلى آخرها.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية مع الحكومة التركية، فيجب أن لا تفترض بأننا عاجزون كليًا عن دعم سلطتها(**). إننا نتبع الدم النقيّ. نرجو مواصلة الكتابة إلينا. حفظكم الله).

التنسيق البريطاني بين ابن سعود والشريف حسين:

لقد حاولت بريطانيا في أواخر سنة ١٩١٦م التنسيق بين أتباعها في شرق الجزيرة (ابن سعود)، وغربها (الشريف حسين)، ودعت الأول إلى التعاون مع الثاني من أجل تحقيق الهدف المشترك؛ كما واجه ابن سعود في هذه الفترة كل من كان يقف مع الخلافة العثمانية في نجد؛ فدخل في مواجهة مع ابن رشيد، ومع قبيلة العجمان، وقبيلة المرّة؛ لكون هذه القبائل ما زالت تقف إلى صف الخلافة العثمانية، كما تكشف ذلك المراسلات[(١)] بين ابن سعود والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي؛ ومنها:

(كتاب من عبد العزيز آل سعود إلى الضابط السياسي الأقدم في البصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبدالرحمن آل فيصل إلى الضابط السياسي الأقدم التاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩١٦

بعد التحيات..

أرسلت إلى سعادتكم قبل مدة قصيرة كتابًا أرجو أن يكون قد وصلكم ووجدكم بأتم الصحة، وقد مضت مدة دون أن أتسلم من سعادتكم أي كتاب يحمل لي أخبار انتصاراتكم على الأشرار، وإنني على الدوام بانتظار أخباركم الطيبة في هذا الشأن.

بعد تحريري كتابي السابق إليكم، تسلمت من شريف مكة رسائل تحمل الأخبار الطيبة عن احتلال مكة بمعونة مدافعكم. وقد طلب إليّ تقديم المعونة له والانضمام إليه. كتبت إليه مجيبًا بأنني، فيما يتعلق بالمساعدة، لن أتأخر عن تقديم أقصى ما في قدرتي. أما بشأن الاتحاد فقد ذكرت أنه ليست لي أية مخططات ضد بلاده، أي الحجاز وما حواليها، ومن جهة أخرى فإنه اعتاد في الماضي التدخل في شؤون عشائري على الأراضي التابعة لي - مدّعيًا أن ذلك تم بإلحاح الأتراك، وأنهم هم الذين كانوا يدفعونه إلى ذلك. وأبديت أنه إذا كان جادًا فيما يقول وراغبًا في الاتحاد معي لنعمل يدًا بيد، فعليه أن يتعهد لي ويقطع لي وعدًا صادقًا

** هذا غامض، والظاهر أنها تعني: "أن ندافع عن أنفسنا ضد هجماتها". (التعليق في الأصل الانكليزي)
(١) الوثائق ٢/٧٥٣-٧٦١.FO 882/8

بشأن سلامة أراضيّ ورعاياي، وبالامتناع عن انتهاك حدودنا والتدخل في شؤون رعايانا. فإذا كان رده ايجابيًا وتصرف بإخلاص، فإنني، بعون الله، لن أدخر وسعًا في مساعدته بأقصى ما أستطيع.

إن غرضي من الإجابة بما جاء أعلاه لم يكن بسبب رغبة من جانبي للتحالف معه؛ لأنكم أدرى بعلاقاته السابقة معي، بل كان ذلك يعود أولًا إلى تحالفي معكم، وثانيًا بسبب كراهيتي للأتراك، وإنني لحريص على تشجيع كل ما يساعد على طردهم. ولذلك فإذا أجاب بالإيجاب، وأكّد لي أنه لا غرض له سوى الصداقة الحقيقية، فبها ونعمت. أما إذا كان يصبو إلى الضغط عليّ لكي يحقق استقلاله ويحرر نفسه ليبدأ تدخله القديم في أموري، ففي تلك الحالة إذا كان الأمر بيني وبينه فقط، فإنني سأدافع عن نفسي حسب طاقتي.

أما إذا كان الأمر خلاف ذلك، ويخص حكومتكم المعظمة، فإنني في هذه الحالة، سأقوم بما يريحكم. ولذلك أحلت الموضوع عليكم. وعلى أي حال فإن حدود الشريف وأراضيه معروفة جيدًا، وسأتصل بكم مرة أخرى بعد تسلم جوابه.

وأود أن أحيط سعادتكم علمًا كذلك أنني علمت مؤخرًا بأن [قبيلة] العجمان التي كانت في وقت قريب في جوار الزبير، قد توصلت، على حساب السلم بين ابن الرشيد وابن صباح، إلى تفاهم مع كلا هذين الشيخين على أثر مغادرة ابن الرشيد من تلك المنطقة واتصاله بابن طواله وابن سويط، بقصد استيطانهم في أراضي ابن صباح.

وهذا الأمر ليس كما ينبغي. لقد شرحت لسعادتكم ما يتعلق بالعجمان، وموقفهم مني. إنهم من رعاياي العصاة، وأن السبب كانت تأييدهم لابن الصباح وبقاءهم في الكويت، وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى احتكاك بيني وبين ابن الصباح، إذ لابد أن رعاياي سيواصلون العداء ضد العجمان، وكذلك سأفعل أنا.

وإنني كذلك أرسلت ممثلي عبد العزيز الربيع مع رسالة إلى ابن الصباح وأبلغته بما يلزم بشأن القضايا موضوع البحث بيني وبينه. كما أنني أوعزت إلى ممثلي المذكور أنه إذا استجاب ابن الصباح لنصيحتنا ووافق على رغباتي فإن ذلك سيكون ادعى إلى غبطتي وسروري، وإنني سأعتبرهم خيرة أصدقائي وإخواني العشائريين. أما إذا رفض نصيحتي، فإن رسولي لديه تعليمات بمراجعة قنصلكم في الكويت، وبعد ذلك سيتوجه إلى البصرة أن أمكن ليعرض الأمور أمامكم. ولكنني في الحقيقة قلت أكثر مما فيه الكفاية عن هذا الموضوع.

وستقدرون أن الأمور لو كانت شخصية وتخصني فقط فإننا كنا سنتوصل إلى تفاهم، ولكن لما كانت حكومتكم مهتمة أيضًا، فإنني لست مستعدًا لأن تقوم بيننا أية خلافات. إن الناس في هذه الأيام، بينما يخلّون بصداقتهم أو لا يتمسكون بأصدقائهم، فإنهم لا يترددون في التصرف خلافًا لمبادئ الدين والعقل السليم. ولكن من المؤكد أن هنالك أمورًا لا فائدة تجنى من التدخل فيها.

ولكنني نظرًا لاحترامي وصداقتي لسعادتكم فإنني لا أفعل شيئًا دون الاتصال بكم، وسأتصرف باحتراس. وإنني أعتمد عليكم في هذا الأمر، وأطلب العون من الله وبعده منكم. وأؤمل أن تكون صداقتي

معكم أبدية وأرجو أن أتسلم أخبار صحتكم بدون انقطاع وأن تحيطوني علمًا بأخبار انتصارات جيوشكم. وحفظكم الله...).

تشكيل بريطانيا تحالف بين أتباعها في شرق الجزيرة وغربها للسيطرة عليها:

وقد حاولت بريطانيا من خلال الإدارتين الاستعماريتين لها في المنطقة: المكتب العربي بالقاهرة الذي يشرف على شئون غرب الجزيرة العربية، والمكتب العربي المستحدث في البصرة الذي يشرف على شرقها، بتشكيل تحالف مؤقت يعزز من وضع الشريف حسين في مواجهة الدولة العثمانية؛ كما في كتاب[1] ابن سعود الذي كشف طبيعة الترتيبات والعقبات التي تواجهها آنذاك، وفيه:

(كتاب من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى السير برسي كوكس التاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٦

بعد التحيات.. تسلمت بيد الود والاحترام كتابكم المؤرخ في ١٥ تموز/ يوليو ١٩١٦ - ١٤ رمضان ١٣٣٤، وسرني أن أعلم أنكم بصحة جيدة. وقد أحاط صديقكم المخلص بكل ما أبلغتموه به.

إن كتاب سعادة اللورد تشيلمزفورد نائب الملك الجديد والحاكم العام في الهند، الذي أرفق سعادتكم معه طيًا ترجمة عربية له، وصلني سالمًا - فلكم جزيل الشكر. وإنني ممتن امتنانًا عظيمًا وشاكر لمحتوياته القيمة، وأبتهل إلى الله تعالى أن يسدد خطى سعادته لما فيه الخير والبركة.

أرجو أن أبين لكم أنني تأخرت في الإجابة عن كتابكم الكريم، إذ أنني نظرًا لعدم إلمامي بتقاليدكم الرسمية، لم أكن متأكدًا هل كان عليّ أن أجيب فورًا أم بعد فترة قصيرة، ونظرًا لألفتي مع سعادتكم، كنت حريصًا على استشارتكم في هذا الأمر.

لقد أبلغتموني سعادتكم في كتاب سابق أرسل بواسطة قنصل صاحب الجلالة في البحرين، عن أحداث وأنباء وقد فهمت الأخبار التي احتوتها جميعًا. وأشرتم سعادتكم إلى أخبار من الحجاز بأن الإدريسي، بمساعدة من الشريف، قد استولى على بلدة القنفذة، أحد الموانئ الواقعة على البحر الأحمر، مع قلعتها والجنود الموجودين فيها.[2]

ولا يستبعد أبدًا أن يكون هذا صحيحًا لأن الإدريسي لم يكن مطيعًا لأوامر الأتراك منذ البداية، واستنادًا إلى ما سمعت، فإن أفكاره صائبة، وهو متحمس للعرب وللإسلام، وفي الحقيقة، أن من يكون متحمسًا للعرب وللإسلام لابد وأن يقاتل الأتراك.

(١) الوثائق ٢/٧٥٣-٧٦١.FO 882/8
(٢) الوثائق (٣١٧) FO 141/734/70

وأبلغتموني سعادتكم كذلك، أن جريدة (المقطم) أفادت بأن العرب من (المدينة) إلى (دمشق) يساندون الشريف، ولكنكم لم تتلقوا بعد أنباء رسمية بهذا المعنى.

أما بخصوص أخبار الشريف في (المدينة)، فإن آخر ما وصلني منها كان في ١٥ شوال – آب/ أغسطس. وأن ما يقرب من ٧٠٠٠ من المشاة والخيالة وصلوا (المدينة)، ودخلوا في قتال حال وصولهم مع أولاد الشريف، وأن مناوشات عن بعد قد وقعت في مكان يبعد حوالي ٤ ساعات من (المدينة). وبعد ذلك، أصبح الأتراك متفوقين في العدد والعدة على أولاد الشريف الذين اضطروا في النهاية إلى الانسحاب إلى مكان يسمى (رابغ) على ساحل البحر الأحمر بين (مكة) و(المدينة).

وأما بخصوص القتال بين رجال قبائل الحجاز، التي تمتد مواطنهم من (المدينة) إلى (جدة) و(ينبع)، فإنهم انقسموا إلى قسمين، بني سالم وبني فهد يقفون إلى جانب الأتراك في حين التزم بني مسروح إلى جانب أولاد الشريف.

وعند عودتهم من المناوشات التي وقعت بينهم وبين أولاد الشريف، هاجم الأتراك "العوالي" وهي بلدة قرب المدينة وفيها بساتين نخيل كبيرة تعود لقبيلة بني عليّ (التي وقفت إلى جانب أولاد الشريف في الثورة ضد الأتراك) وأنهم قصفوا المدينة ونهبوها وأثاروا حفيظة أهلها وجاروا عليهم.

وقد نصّب الآن شريف جديد في القسطنطينية اسمه علي حيدر، ويدّعون أنه الأمير الجديد لمكة. ووصل المدينة معه وفد وبعض القوات. ولدى وصولهم إلى المدينة ارتكبوا أعمالًا وحشية ضد سكانها، فسجنوهم وشنقوهم. وأن كل من له غيرة على الإسلام والعروبة لن يسكت على أمور كهذه. وهذه هي آخر الأنباء التي وصلتني من (المدينة).

وبلغني في هذه اللحظة، وأنا أكتب هذا، أن قبيلة حرب (بني سالم) و(الفهدة)، الذين وقفوا إلى جانب الترك في السابق، وعلى أثر ما فعله الأتراك في (العوالي) وبأهل المدينة، توصلوا إلى تفاهم مع (مسروح)، الذين يتعاونون مع أبناء الشريف، وأنهم اتحدوا جميعًا وأصبحوا قوةً واحدة، وأنهم أغاروا على الأتراك وقطعوا خطوط اتصالاتهم داخل المدينة وخارجها بسبب أفعالهم السابقة. وتزعم المعلومات لديّ بأن قبائل (حرب) أرسلوا إلى أولاد الشريف يطلبون إليهم التقدم باتجاه المدينة بهدف قطع خطوط الإمدادات وبتدمير خط الحديد.

هذه هي الأخبار التي وصلتني أثناء الكتابة، والله أعلم بصحّتها. وسأبلغكم إن شاء الله إذا تأكدت. واستنادًا إلى ما تعلمناه عن أفعال الترك وقمعهم وطغيانهم ضد كل من تصل إليه أيديهم، فإنه من الواضح أنهم لن يُصلحوا من حالهم ولن ينجحوا في مسعى.

وبعدها تكلمتم سعادتكم عن ابن الرشيد. وقد سمعت لتوّي بنبأ وصوله إلى منازله في (حائل). ولله الحمد في أنه واقع في شرّ مأزق. وإشارة إلى ما أبديتموه من أمل في السابق عن الصعوبة الأساسية. والآن أرجو إعلام سعادتكم على أن الصعوبة في طريق مهاجمة ابن الرشيد في أطراف حائل في الوقت الحاضر

ليس سببها أي قوة له تحول دون ذلك، ولا هي ضعف فيّ أو في قواتي، ولكنها تأتي من أسباب سياسية تجعل من غير المستحسن فرض القتال عليهم حاليًا. ولكن هل ستكون المسألة مسألة قتال مع ابن الرشيد أو عرب آخرين يعادون الحكومة البريطانية، أو مسألة تعاون ومساعدة لأناس مثل الشريف (مشاكل تتعلق بنا في تعامل أحدنا مع الآخرين وتتأثر بوجهات نظرنا الفردية ومصالحنا) فإن من الواضح والمعروف جيدًا لسعادتكم أن لا أحد منا يضيع فرصة تسنح ضد العدو، وأن السبب في الامتناع عن اتخاذ أية خطوة هو أننا نراقب حلول فرصة كهذه، والله أرجو، أن يؤمن نجاح القضية ولو، على أية حال، كانت القضية على خلاف ذلك، ولو أنكم ترون في القضية أي ما هو مفيد لمصالحي أو مصالحكم فليس هناك من شك أنني، إن شاء الله، لن أحيد عن رأيكم أو وجهة نظركم بعد التشاور بيننا، إما بالمكاتبة أو بواسطة الرسل السريين، أو أن يعقد لقاءً بيني وبين سعادتكم في مكان ترتضونه لكي نتبادل الآراء حول القضية. وهذا هو ما أفضله، لأن هناك بالضرورة عدة أمور في الذهن والتي تؤثر في مصالح الطرفين.

وإذا أمرتم بذلك ورأيتم أنه من المستصوب وجوب اجتماعنا، فيجب إعطائي الوقت الكافي لتهيئة اللقاء. وسأكون بانتظار تسلم جواب على هذا الكتاب وتسلم تعليماتكم.

وإن شاء الله ستزودني بالأخبار الجيدة والمرضية لانتصارات الحكومة العظيمة في العراق وغيره. وأملنا دوام الصداقة بيننا.

وختامًا، أرجو لك دوام الصحة والرفاهية.

حفظكم الله...).

كما جاء في كتاب آخر[1] ما يكشف كيف كانت الإدارتان البريطانيتان في الهند ولندن تنسقان بين أتباعهما في شرق الجزيرة العربية وغربها؛ حيث جاء فيه:

(من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية لندن وايت هول

الرقم P.٣٦٥٥ التاريخ: ١٥أيلولو/ سبتمبر١٩١٦

سيدي.. أوعز إليّ وزير الهند بأن أبعث، لاطلاع وزير الخارجية، صورة برقية من السر برسي كوكس بخصوص علاقة ابن سعود بالشريف الأكبر في مكة، مع مسودة للتعليمات التي يقترح مستر تشمبرلين إرسالها، بعد موافقة الفيكونت غري. راجيًا التفضل بإرسال جوابكم في وقت مبكر.

إن مستر تشمبرلين يفترض أن برقية المندوب السامي لصاحب الجلالة في مصر المرقمة ٧٧٩ والمؤرخة في ١٣ايلول/ سبتمبر١٩١٦ يقصد بها الإعراب عن وجهة نظر السر هنري مكماهون بعدم وجود اعتراض على إبلاغ بنود المعاهدة المبرمة مع ابن سعود في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥م للشريف الأكبر في هذه المرحلة الحاسمة.

(١) الوثائق (٣١٨)(183725) FO 371/2769

أتشرف بأن أكون سيدي خامكم المطيع آرثر هرتزل).

وجاء في برقية[1] من برسي كوكس إلى المكتب العربي في القاهرة:

(من السر برسي كوكس إلى المكتب العربي القاهرة الرقم ٤٤٥٥ التاريخ: ٥أيلول/ سبتمبر ١٩١٦

جوابًا عن كتابكم المؤرخ في ٢٥ حزيران/ يونيو، والذي أرسلت نسخة منه إلى المكتب العربي بتاريخ ٩ تموز/ يوليو، تسلم الضابط السياسي الأقدم رسالة طويلة، مؤرخة يهمكم الاطلاع على المعلومات التالية:

نظرًا إلى خيبة أمل الضابط السياسي الأقدم لعدم تحركه ضد ابن الرشيد، فإن ابن سعود يقول أن حملته على (المرّة) كانت ضرورة ملحة تقضي بها مصالحنا المشتركة، إذ أنّ عدم القيام بها كان سيؤدي إلى انضمام (المرّة) إلى ابن الرشيد مما يثير الصعوبات لنا. وهو يقول، أخيرًا، إنه مع عدم وجود المدافع والعتاد، فإن التفكير في التقدم أو دخول حرب عامة مع الأتراك كان أمرًا عديم الجدوى.

وفي معرض تعليقه على الأخبار المرسلة إليه حول الشريف، يقول إنه كان سعيدًا بتلقيها لأنها على أي حال كانت تعني ضربة قاسية للأتراك وربما طردهم كليًا من الجزيرة العربية، وهو مع ذلك يمضي في تعليقه قائلًا إن عبارات البيان الرسمي التي تشير إلى "العرب" بصورة عامة، تسبب له قلقًا كبيرًا، وتجعل من الضروري له أن يذكّرنا بأنه كان هنالك نزاع بينه وبين الشريف منذ سنوات بسبب استمرار الشريف في محاولاته للتدخل بين عشائر نجد وقراها. إنه (أي ابن سعود) كان اقترح هذا دائمًا وأن رجال عشائره لن يقبلوا أبدًا بأية سيطرة أو تدخل من جانب الشريف ضمن حدودهم المعترف بها والمعروفة جيدًا. وهو يعرب عن اعتقاده بأن نية الشريف الأصلية كانت أن يلعب بالبريطانيين ضد الأتراك، وبذلك يجعل الأتراك يمنحونه الاستقلال بضمانة ألمانية. وفي الختام يقترح علينا أن نمنح الشريف من المساعدة ما يكفي فقط لضمان القتال بينه وبين الأتراك ليبقوا بذلك مشغولين وغير قادرين على إرسال قوات إلى العراق.

أعلاه مكرر إشارة إلى برقيتكم المؤرخة في ٨ أيلول/ سبتمبر.

(معنونة إلى المكتب العربي القاهرة، مكررة إلى الشؤون الخارجية، سيملا، وسكرتير وزارة الحرب).

وقد جاء الرد من المكتب العربي ببرقية[2] وفيها تأكيد فحوى الرسائل السابقة التي تؤكد التزام ابن سعود بالتبعية الكاملة بما تملي عليه بريطانيا بخصوص تحركاته العسكرية والسياسية؛ حيث ورد فيها:

(من السر برسي كوكس البصرة في ٨أيلول/ سبتمبر ١٩١٦

---

(١) الوثائق (٣١٩)(183725) FO 371/2769
(٢) الوثائق (٣٢٠)(183275) FO 371/2769

إلى المكتب العربي - القاهرة الرقم ٤٥٢٣

يرجى ملاحظة برقيتي رقم ٤٤٥٥ في ٥ أيلول/ سبتمبر. تسلمنا الآن كتابًا آخر من ابن سعود مؤرخ في ١٥ آب/ أغسطس، ويخص الشريف بصورة رئيسية. ما يلي "تسلم ابن سعود رسائل من الشريف يطلب فيها التحالف والمعاضدة. وأنه بعث بجواب يقول، بخصوص "المعاضدة" إنه سيستجيب بأفضل ما أوتي من قوة. أما بخصوص "التحالف" فإنه يذكر الشريف بأنه في الوقت الذي لم تكن له (ابن سعود) أية مطامع في الحجاز، فإن الشريف من جانب آخر اعتاد بذل المساعي للتدخل بين القبائل والأراضي الواقعة تحت نفوذ ابن سعود. وأن الشريف إذا كان مخلصًا في رغبته في التحالف، فعليه إعطاء عهد مخلص بالامتناع عن كل أنواع التدخل ضمن حدود ابن سعود أو بين رعاياه".

وفي معرض تعليقه على ما ورد أعلاه، قال ابن سعود إنه لا رغبة شخصية لديه في التحالف مع الشريف، ولكنه نظر في هذا الاقتراح أولًا، لأننا نرغب فيه، وثانيًا، أملًا في طرد الأتراك. ومضى قائلًا بأنه لو كانت العلاقات بينه وبين الشريف تعنيهما فقط فإنه يستجيب لنداء التحالف في حالة تسلمه ردًا مرضيًا. ولكن، إذا كان الرد يعطي انطباعًا بأن عرض الشريف هو خداع ابن سعود، والسعي لفرض السيطرة عليه، فإن ابن سعود سيتخذ خطوات لحماية مصالحه الخاصة.

ومن جانب آخر، إذا كانت علاقاته مع الشريف قضية تخصنا وذات أهمية بالنسبة لسياستنا، فإنه سيتوجه حسب رغباتنا، وأنه على أية حال سيقوم باتصال آخر بي عند تسلمه رد الشريف.

وإشارة إلى ما تقدم، يرجى النظر في كتاب الشريف المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥. ففي رده المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر يفترض المندوب السامي على وجه التحديد أن اعتراف الشريف بمعاهداتنا القائمة حاليًا مع الزعماء العرب ينطبق على "جميع الأراضي التي تدخل ضمن المملكة العربية[1]". إنه من المأمول والمفهوم بصورة جدية أننا قررنا اعتبار الشرط الأخير ميتًا بقدر ما يهمنا الأمر، ولكن هل نستطيع الافتراض بأمان بأنه ميت في ذهن الشريف؟ وفي آية حال فمن الضروري جدًا إبلاغ ابن سعود على نحو محدد بأن أي تفاهم في الوقت الحاضر أو في المستقبل بيننا وبين الشريف لن يخل بتمسكنا بالفقرتين (١) و(٢) من معاهدتنا معه المبرمة في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥م، وأنه لأمر بالغ الأهمية في هذه الأثناء أن عليه الاتحاد مع الشريف لمناصرة القضية المشتركة لزعماء الجزيرة العربية وقبائلها، الذين يعد تحريرهم إحدى السمات الرئيسية للسياحة البريطانية.

ولكن النظر في وجوب إبلاغ شروط معاهدتنا مع ابن سعود إلى الشريف في الوقت نفسه).

(١) "المملكة العربية" هي المشروع البريطاني على أنقاض الخلافة العثمانية، والذي كان يضم كل جزيرة العرب والشام والعراق تحت سلطة الشريف حسين، قبل تراجع بريطانيا عن الفكرة، وتقسيمها إلى عشر دول بعد ذلك، وانتهت بمشروع "المملكة العربية السعودية".

تقليد ابن سعود ومنحه وسام (فارس الإمبراطورية الهندية) لمساعدته بريطانيا على احتلال العراق:

وقد رأت حكومة الهند البريطانية مدى تعاون ابن سعود معها وإخلاصه في خدمتها فاقترحت تقليده وسام (فارس الإمبراطورية الهندية) وتم تقليده الوسام في الكويت في حفل حاشد بتاريخ ٢٠/١١/١٩١٦م. وقد ورد في الوثائق عدة رسائل وبرقيات[1] بينه وبين الحكومة البريطانية في الهند بخصوص هذا الموضوع منها برقية من برسي كوكس يقترح فيها تقليده الوسام على جهوده في خدمة بريطانيا في شرق الجزيرة العربية والعراق؛ جاء فيها:

(برقية من السر برسي كوكس – بوشهر

إلى دائرة الشؤون الخارجية في حكومة الهند، مكررة

إلى وزير الهند، لندن – والبصرة لإيصالها إلى قائد الجيش

الرقم: ٣٣ التاريخ: ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦

قابلت ابن سعود في العقير في ١٢ و١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، سأرسل تقريرًا بالتفاصيل في أسرع وقت ممكن، ولكن الخلاصة هي أن التعاون المؤثر بشأن الحجاز ليس عمليًا، غير أن القيام بتظاهرة ضد ابن الرشيد مجد مع قدر من المعونة المادية التي سأحددها فيما بعد. ابن سعود سيأتي الآن من العقير إلى البحرين، وهو يفكر في القيام، من هناك، بسفر بحرية عاجلة إلى شيخي البحرين والمحمرة. ونظرًا لاقتناعي بأن ذلك سيكون عظيم الفائدة فقد أقدمت على تشجيع الفكرة، وسيتفضل القائد البحري بتدبير إيصال ابن سعود وحاشيته إلى الكويت على متن الباخرة "جونو" (Juno). وإذا لم يجد قائد الجيش مانعًا فسأرتب لابن سعود زيارة قصيرة إلى البصرة حيث سيعجب بمتانة موقفنا ومدى تنظيمنا. ومن المحمرة سيتم إيصاله إلى العقير.

ابن سعود قدم مؤخرًا دليلًا ملموسًا على عدائه للأتراك باعتقاله مندوبهم وتسليمه إلى وكيلنا ٧٠٠ جمل اشتراها المندوب.

عند زيارتي المزمعة إلى الكويت كنت قد رتبت أمر تقديم "وسام نجمة الهند" (C.S.I)[2] إلى الشيخ باسم الحكومة. وإنني اقترح تخويلي أن أعلن خلال المناسبة نفسها أن جلالته [ملك بريطانيا] قد منح ابن سعود وسام "فارس الإمبراطورية الهندية"(K.C.I.E)[3] وأن أقلده إياه. وإنني أستطيع استعمال نجمتي ووسامي أو تلك التي لدى شيخ المحمرة لهذا الغرض. كان موضوع الوسام قد جرى التفكير فيه ببرقية وزارة الخارجية المرقمة (D 23) والمؤرخة في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥).

وجاء أيضا في (برقية من نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند – لندن

(١) الوثائق ٢/٧٨٧- ٨٠٤. (٣٤١) FO 371/2769 و (٣٤٢)
(٢) Companion (of the Order) of the Star of India
(٣) Knight Commander (Of the Order) or the Indian Empire

الرقم: التاريخ: ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦

سري. برقية كوكس ٣٣ T المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر – ابن سعود.

أعتقد بقوة أن الفرصة يجب انتهازها لمنح ابن سعود "وسام فارس الإمبراطورية الهندية" الفخري. إذا حصلت الموافقة على منحه الوسام يرجى الإبراق بأوامركم سريعًا).

وقد جاءت برقية[1] بالموافقة على اقتراح برسي كوكس من حكومة الهند البريطانية؛ وفيها :

(برقية من وزير الهند في لندن إلى نائب الملك في الهند دائرة الشؤون الخارجية

التاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦

خارجي. سري. برقية كوكس المؤرخة في ١٣ الجاري. ابن سعود.

وسام .K.C.I.E تمت الموافقة عليه. إذا لم تجدوا مانعًا ربما يعرب كوكس عند تقليده الوسام، إضافة إلى تعابير الثقة والارتياح، عن السرور الخاص الذي تشعر به حكومة جلالته لما بلغها من دعمه للشريف، وعن أملها في أنه سيستمر في ذلك على قدر طاقته، ولا داعي لأن تساور ابن سعود أية مخاوف، لأن حكومة جلالته في تعاملها مع الشريف قد حافظت على كل حقوقه، كما أن الشريف قد أعلن بصراحة أن ابن سعود يحكم بلده وأنه ليست لديه أية نية للتدخل في شؤونه.

مكررة إلى السير برسي كوكس).

وقد أرسل ابن سعود رسالة[2] شكر وامتنان لبرسي كوكس على تقليده الوسام؛ وفيها:

(من الأمير عبد العزيز آل سعود إلى السر برسي كوكس

التاريخ ٢٣ محرم ١٣٣٥هـ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى المحترم السر برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

بعد السؤال عن صحة ذاتكم الشريفة، لقد تسلمت بسرور كتابكم المكرم المؤرخ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦م وقرأته بسرور وأمل طيب حيث أخبرني بوصول البرقية من سعادة وزير الدولة لصاحب الجلالة البريطانية، وكذلك من حكومة الهند العالية، تشرح عطفهم الجميل نحو صديقكم الحقيقي والمخلص بتقليده الوسام السامي للفارس القائد لإمبراطورية الهند، عربونًا عن ثقتهم بولائي وموقفي المساعد لقضية سيادة الشريف واتفاقي الثابت مع حكومتكم العظمى.

(١) الوثائق (٣٤٣) FO 371/2769 (23049)
(٢) الوثائق (٣٤٤) FO 371/3044

لقد سررت جدًا بتنازلهم اللطيف وحسن نظر صاحب الجلالة، ولا شك أن ذلك يعود إلى لطفكم البالغ وتقديركم للمخلص.

ذكرتم سعادتكم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية، في تعاملها مع سيادة الشريف، قد اهتمت بحفظ حقوقي وأن سيادة الشريف لا نيّة له في التدخل في شؤون بلادي وأراضي مما تأيد تحت رقابتكم منذ سنوات. وأنا على كل حال مرتاح، بفضل وجود بريطانية العظمى، إن حالة الأمور بيني وبين سيادة الشريف تكون حسب رغبتكم، أي أنني أتفق مع سيادته، ولو أنني، والحمد لله، أظهرت اتفاقي منذ الأزمنة القديمة لأن سيادته أبو العرب.

أنا أنتظر اليوم حضوركم في المجلس الذي يعقده سعادة أخي العزيز الشيخ جابر **[المبارك في مؤتمر الكويت]**، وسيحصل لي الشرف بتقليدكم إياي الوسام الرفيع.

إن اجتماعنا بأخوينا الشيخ خزعل خان والشيخ جابر هو من عظيم حسن الحظ والمسرّة، ولو أننا، ولله الحمد، نرى روحًا واحدة. وأنت سوف ترى إن شاء الله كل ما يسرك في اتحادنا الأبدي.

وفي الختام أقدم أطيب التمنيات لسعادتكم من صميم قلبي. حفظكم الله ٢٣ محرم ١٣٣٥هـ).

عقد بريطانيا مؤتمر الكويت ٢٠ نوفمبر ١٩١٦م وتقليد ابن سعود وسام فارس الإمبراطورية الهندية:

وقد وردت تفاصيل التقليد في كتاب[1] **من برسي كوكس إلى ابن سعود**؛ جاء فيه:

(من الفتنت كرنل سر برسي كوكس رئيس الضباط السياسيين في البصرة

إلى الأمير عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل

التاريخ: الكويت في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦

يسرني جدًا أن أخبر سعادتكم أنه وردتني برقية من سكرتير الدولة وحكومة الهند تأمرني بإعلام سعادتكم أن حكومة صاحب الجلالة قد سمعت بكل سرور برغبتكم في الاجتماع بصديقنا الشيخ خزعل والشيخ جابر، وتقول أن حكومة صاحب الجلالة **[ملك بريطانيا]**، بناء على توصية صاحب السعادة نائب الملك **[في الهند]**، قد تكرمت فمنحتكم الوسام السامي للفارس القائد لامبراطورية الهند عربونًا لثقتها بسعادتكم ودعمكم لقضية الشريف وتعاونكم معنا.

وقد سمح لي أن أؤكد لسعادتكم أن في تعامل حكومة صاحب الجلالة مع سيادة الشريف قد اهتمت بحفظ كل حقوقكم. وقد صرح الشريف بوضوح بأن "ابن سعود يحكم بلاده" وأنه هو نفسه لا نية له في

(١) الوثائق (٣٤٥) FO 371/3044

التدخل. ولذلك لا حاجة بكم أن تكونوا في ارتياب في هذا الصدد. ولا يخفى على سيادتكم انه في الساعة ٣,٣٠ من بعد ظهر اليوم سيكون لصديقنا الشيخ جابر مجلس يكون لي فيه الشرف بتقليده، بالنيابة عن جلالة الملك، وسام نجمة الهند، وأرجو أن يكون ملائمًا لكم أن تحضروا أيضا ليكون لي الشرف بتقليد وسامكم الخاص في الوقت نفسه. حفظكم الله).

طلب حكومة الهند البريطانية من حكومة لندن الضغط على الشريف حسين للتعاون مع أتباعها في شرق الجزيرة العربية:

وقد مارس المكتب العربي بالبصرة بعد احتلالها ضغوطا على المكتب العربي بالقاهرة عبر الخارجية البريطانية من أجل تعاون الشريف حسين مع العرب الآخرين التابعين لها بعد اجتماعهم في الكويت للإعلان عن وقوفهم معه ومع بريطانيا ضد الدولة العثمانية، كما في كتاب[1] من وزارة الهند جاء فيه:

(إلى وزارة الخارجية   وزارة الهند

وايتهول – لندن الرقم P.4877   التاريخ: ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦

إشارة إلى كتابكم المرقم W.230491 والمؤرخ في ١٧ الجاري.

أوعز إلي وزير الهند أن أرسل لاطلاع وزير الخارجية نسخًا من ٣ برقيات وصلت من السير برسي كوكس حول مقابلات له مع ابن سعود.

ان المستر تشمبرلين لا يرغب في أن يقترح تدخلًا غير ضروري لدى الشريف الأكبر في الشؤون الداخلية "لمملكته"، ولكنه يحث بشدة، أنه نظرًا للموقف المرضي جدًا لهؤلاء الشيوخ الثلاثة، وأحدهم من الرعايا الفارسيين [خزعل شيخ المحمرة] ولا يعنيه الأمر مباشرة، ينبغي أن يشار والشريف أن مصالحه هو، فضلًا عن مجاملة الحكومة البريطانية، تقتضي أن يقابل مبادرات حلفائها بلطف بل بمودة. إن حكومة جلالته تمارس كل نفوذها لضمان التعاون الودي من جانب العرب كلهم مع الشريف، ولكن جهودها ستذهب سدى اذا نفر الشريف نفسه أولئك الذين اجتذبتهم الحكومة البريطانية لدعمه.

وأتشرف .. آرثرهيرتزل).

وقد جاء في رسالة كوكس عما جرى في مؤتمر الكويت وتقليده ابن سعود الوسام: (وفي هذا المساء، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عقد الاجتماع في منزل الشيخ حيث حضره شيخا الكويت والمحمرة وابن سعود، وحوالي ٢٠٠ من المجتمعين من السكان البارزين وبعض شيوخ البدو من شمر وأسلم والظفير. وبعد أن قدّمتُ الوسام وألقيتُ بضع كلمات، تبارى الشيوخ الثلاثة المذكورون بعضهم مع بعض في الإعراب عن حماستهم في الولاء لبريطانية. وقد قام شيخ المحمرة بالمبادأة بخطبة رنانة مؤيدة لبريطانية بدرجة مفرطة،

(١) الوثائق (٣٤٦) FO 371/2769 (236884)

وأعقبه ابن سعود الذي تصاعدت حرارة كلامه بالتدريج وألقى كلمة ذات حيوية عظيمة تطرق فيها إلى المظالم التي ارتكبها الأتراك ضد المسلمين الآخرين، وقال إنهم خارج حظيرة الإسلام، ومضى يؤكد لسامعيه التناقض الكامل بين سياستنا وسياسة الأتراك، فمثلًا بينما كان الأتراك يحاولون باستمرار تمزيق العرب وإثارة خلافاتهم، فإننا كنا نشجعهم على الاتحاد من أجل المصلحة المشتركة. وقد امتدح ما قام به الشريف وأكد على أن من واجب العرب جميعاً مؤازرته. وأخيرًا أقسم الشيوخ الثلاثة على العمل معنا ومن أجلنا لتحقيق الهدف المشترك.

سادت الجو حماسة عظيمة وكان المشهد مثيرًا وهو سيذكر لمدة طويلة وتذهب أخباره بعيدًا).

ملخص كلمة بيرسي كوكس في مؤتمر الكويت:

وقد ألقى برسي كوكس رئيس الضباط السياسيين كلمة[1] في المؤتمر؛ جاء فيها :

(أشعر بحظوة كبيرة إذ منحت الشرف، بالنيابة عن جلالة الملك الإمبراطور، وسعادة نائب الملك، لتقليد سعادتكم، يا شيخ جابر، بوسام رفيق نجمة الهند، وسعادتكم، يا ابن سعود، بوسام فارس الإمبراطورية الهندية.

لقد أمرت، حين أقدم لكل واحد منكما هذين الوسامين بالنيابة عنهما، أن أعرب لكما في الوقت نفسه عن تقدير حكومة صاحب الجلالة للتعاون والتوافق اللذين تلقيناهما منكم منذ ابتداء الحرب. وأنه لمن دواعي ارتياح حكومة صاحب الجلالة أن تعلم مني أنك أنت، الشيخ جابر، لك النية الثابتة في اتباع الخطى الحكيمة لأبيك الممتاز الذي جعلته حنكته السياسية وبعد نظره شهيرًا بين رؤساء الدول العربية، بينما تعلم أنت، يا سيادة الأمير [ابن سعود]، أنه لموضع رضا الحكومة العظيم أن تكون العلاقات بينها وبين أسرة سيادتكم قد ثبتت ووثقت. وأنه لمن حسن حظي أن أجد صديقنا المحنك الشيخ خزعل هنا في الكويت، هذا الذي لم يستحق أحد أكثر منه تقدير الحكومة البريطانية، ومن دواعي الرضا العظيم أن أتمكن من الشعور بأننا جميعاً في هذا الوقت مصرّون على هدف مشترك واحد وواثقون كل الثقة من النجاح النهائي.

اسمحوا لي أن أقدم لكم تهنئتي على تقليدكم الوسام، وآمل أن أبقى لاراكم تحوزون مزيد الرفعة).

(١) الوثائق (٣٤٧) FO 371/3044

ترتيب كوكس زيارة ابن سعود للجيش البريطاني في البصرة:


عبد العزيز بن سعود في زيارته للبصرة المحتلة متقلدا الوسام البريطاني

وقد تم بعد مؤتمر الكويت وتقليد ابن سعود وسام فارس الإمبراطورية لخدماته في الحرب ترتيب زيارة لمعسكرات الجيش البريطاني المحتل للبصرة؛ كما في برقية[1] من بيرسي كوكس، وما كتبته "غير بل" المسئولة السياسية في البصرة عن الزيارة، والتي كشفت دور الدعاية البريطانية الإعلامية لصناعة هالة حول أتباعها المخلصين؛ كما في وصف بيل لعبد العزيز بن سعود، وفي المقابل وصم من يقف ضدهم بأسوأ الأوصاف؛ كما في وصفها للأمير محمد بن رشيد أمير حائل الذي كان قد توفي قبل عشرين سنة! وجاء فيها:

(كتاب من السير برسي كوكس – الضابط السياسي الأقدم في البصرة

إلى السكرتير السياسي – وزارة الهند – لندن التاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦ الرقم: ١٤٠٢٧

سيدي.. أتشرف أن أقدم بطية صورة قلمية مثيرة للاهتمام عن عبد العزيز [آل سعود] للآنسة غير ترود بل.

إنها، في الأحوال الاعتيادية، ترسل مع سلسلة المكتب العربي، أو المنشورات، ولكن نظرًا لأنني لست متأكدًا هل سيكون من المناسب في هذه المرحلة الاشارة في أية مقالة منشورة إلى معاهدتنا مع ابن سعود التي هي "سرية" حتى الآن، والى المناسبات الأخرى لاتصالاتنا به، يبدو من المستحسن التحفظ على نشرها سهوًا، وأن تقدم بصورة رسمية للتصرف فيها حسبما ترتئيه السلطة العليا.

ومع ذلك فإنني مرسل – على حدة – نسخة من المقالة، وهذه الرسالة التي أرفقت بها، إلى الجهات التي تتسلم عادة منشورات المكتب الصادرة عن هذه الدائرة.

وأتشرف...(موقع) برسي زكريا كوكس الضابط السياسي الأقدم).

وجاء في المقالة: (ابن سعود.. صورة قلمية بقلم: غير ترود بل

كانت زيارة ابن سعود إلى البصرة في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من أحداث حملة العراق التي لا تقل في روعتها للمشاهدين، عن أهميتها لأولئك الذين درسوا مجرى السياسة العربية، فقد تركز تاريخ شبه الجزيرة العربية خلال القرن الماضي، في المنافسة بين أميري نجد الشمالية والجنوبية، ابن رشيد وابن سعود. وحينما كان عبد العزيز، المثل الحالي لآل سعود، صبيًا في الخامسة عشرة من عمره، بلغت قوة آل رشيد ذروتها.

(١) الوثائق (٣٤٨) FO 371/3046 و FO 371/3046

والأمير الكبير محمد [ابن رشيد]، الحسود المتذمر الذي استضاف "داوتي"، دفع بابن سعود إلى المنفى، واستولى على عاصمتهم الرياض.

وذاق عبد العزيز طعم الشقاء لمدة ١١ عامًا، ولكن في سنة ١٩٠٢ رأى شيخ الكويت، الذي كان هو نفسه معاديًا لآل الرشيد، في الأمير الشاب سلاحًا يبشر بالخير، فأعطاه فرصته. ومع قوة من حوالي ثمانين من الهجانة جهزتها الكويت، هجم على الرياض، وفاجأ حامية ابن رشيد، وقتل عامله، وأعلن توليه الحكم من المدينة التي أعاد احتلالها. إن قصة مغامرته الجريئة التي تحتل مكانتها في ذاكرة البدو: وصول الجماعة الصغيرة في ظلمة الغسق إلى بساتين النخيل جنوبي المدينة، والانتظار حتى حلول الليل، تسلق عبدالعزيز وثمانية من الرجال الذين اختارهم لمرافقته أسوار القصر، صليل السيوف الذي أيقظ العدو النائم ثم أسكته، وفتح أبواب المدينة على مصراعيها أمام رفاق المنتصر مع الفجر.

ولم ينته الكفاح بالاستيلاء على الرياض. فقد تجدد الصراع سنة بعد أخرى، واستعاد عبدالعزيز أرض آبائه، وبنى لنفسه اسمًا شغل الصحاري التي رددت صداه. ومع الوقت حمله نشاطه الذي لا ينضب إلى ميادين ذات أهمية سياسية أوسع، فاستولى على الاحساء التركية التي كانت في السابق مقاطعة تابعة للرياض، وطرد الحاميات التركية، ورسخ أقدامه على سواحل الخليج. وقد سبق له أن دخل في علاقات من الصداقة الشخصية مع الكابتن شكسبير، وكيلنا السياسي في الكويت. ولم يكن هنالك ما هو مؤكد أكثر من أن ظهوره على الساحل لابد أن يجعله في النهاية على صلة مباشرة مع بريطانية العظمى، ولكن قبل تعديل قضية علاقته المباشرة بالقسطنطينية بالضبط، جعلنا نشوب الحرب مع تركية في حل من جميع الالتزامات بالحفاظ على موقف محايد.

وفي شتاء ١٩١٤-١٩١٥ شق الكابتن شكسبير طريقه إلى نجد للمرة الثانية والتحق بابن سعود وهو يسير شمالًا لصد هجوم ابن الرشيد الذي دبره الأتراك ودعموه. وتلاقت القوتان في أواخر كانون الثاني/ يناير في اشتباك غير حاسم جرح فيه الكابتن شكسبير وقتل، مع أنه لم يكن حاضرًا بصفة محارب، فقدنا فيه ضابطًا شجاعًا كانت معرفته بقلب الجزيرة العربية، ومهارته النادرة في التعامل مع رجال العشائر، قد أهلته لمسلك مفيد ومرموق، وقد خلدت أعماله بعده.

وقبل انقضاء سنة واحدة قابل ابن سعود السير برسي كوكس، الضابط السياسي الأقدم للمناطق المحتلة، والوكيل السياسي الرئيسي في الخليج، وعقد اتفاقية رسمية مع بريطانية العظمى. إن صلاته الوثيقة بنا حصلت على التأييد العام في اجتماع لشيوخ الخليج عقد في الكويت في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث قلد وسام فارس الإمبراطورية الهندية (K.C.I.E)، وفي تلك المناسبة التاريخية حضر ثلاثة من زعماء العرب الأقوياء، شيخ المحمرة، وهو من أرومة عربية وان كان فارسي الجنسية، وشيخ الكويت، وابن سعود حاكم نجد، ووقفوا جنبًا إلى جنب في صداقة ووفاق، وأعلنوا ولاءهم لقضية بريطانية. وفي خطاب كان تلقائيًا بقدر ما هو غير متوقع، قال ابن سعود إنه بينما سعت الحكومة العثمانية إلى تقطيع أوصال الأمة العربية وإضعافها، فقد استهدفت السياسة البريطانية توحيد زعمائهم وتقويتهم، ولابد أن الضابط السياسي

الأقدم، وهو يصغي إلى الكلمات التي ستردد وتناقش حول نار كل مخيم، قد استعاد ذكرى سنوات من العمل الصبور في الخليج، ووجد أنها كانت مفيدة.

إن ابن سعود الآن لا يكاد يبلغ الأربعين من عمره، وإن كان يبدو أكبر من ذلك ببضع سنوات. وهو رجل عظيم الهامة، يزيد طوله عن ستة أقدام، ويتصرف بأسلوب من تعوّد أن يأمر. وعلى الرغم من أن بنيته أضخم من عامة شيوخ البدو، ففيه خصائص العربي ذي النشأة الطيبة، وملامحه بارزة قوية، وصورته الجانبية كالنسر بأنفه المعقوف، ومناخيره ممتلئة، وشفاهه بارزة، وذقنه الطويل النحيف تعززه لحية مدببة، ويداه رقيقتان مع أصابع دقيقة، وهي صفة شاملة تقريبًا بين العشائر ذات الدم العربي الخالص. وهو، على طوله الفارع، وكتفيه العريضين، يوحي بمظهر من التراخي أو التعب الملحوظ، وذلك أمر شائع في الصحراء إلى حد ما، وصفة عرقية وليست فردية، وعلامة للملال الدنيوي لأمة عريقة في القدم، منكمشة على نفسها، أنفقت الكثير من قوتها الحيوية، ولم تأخذ سوى القليل من خارج حدودها المنيعة. إن حركاته المتعمدة، وابتسامته البطيئة العذبة، ونظرته المتأملة بعينيه ذات الأجفان الثقيلة، وان كانت تزيد في هيبته وجاذبيته، فإنها لا تتفق مع المفهوم الغربي للشخصية العنيفة في نشاطها. ومع ذلك فإن الروايات تعزو إليه قوى من التحمل الجسمي نادرة حتى في الجزيرة العربية وحياتها الخشنة. ويقال إنه، بين الرجال الذين نشأوا على ظهور الجمال، قل من يجاريه كراكب لا يتعب، وقد ثبتت شجاعته كقائد لقوات غير نظامية، وهو يجمع إلى صفات الجندي، فهمًا لشؤون الحكم يضعه رجال العشائر في مكانه أعلى، وربما أقصى عبارات المديح لديهم، وصف الشخص بأنه "رجل دولة".

إن ابن سعود السياسي، والحاكم، والغازي، يصور نموذجًا تاريخًا. والرجال من أمثاله هم الاستثناء في أي مجتمع، ولكن العنصر العربي يقذف بهم في فلكه باستمرار، وفي ذلك الفلك يلبون حاجاته. لقد ظهر منهم الفاتحون، والإداريون العسكريون للفتح الإسلامي، ممن كانوا ناجحين بالضبط في المكان الذي كان سينجح فيه ابن سعود أو يفشل، لو عاش في عصر أكثر بدائية، كما كان سيفشل لو وجد في ميدان أصغر – في أن يخلق من مجتمع عشائري في أساسه، دولة متحدة ومتجانسة، ذات طابع مستمر. ومحمد الرشيد كان النموذج التقليدي في الجيل السابق لجيلنا، وقد توفي قبل عشرين عامًا، ولكن شهرته باقية. ومثله عبدالعزيز الذي قلب الشبكة المفككة للنظام العشائري، فإنها معترف بها كعامل سياسي. إن لآل سعود في بساتين النخيل في الرياض، وواحات منطقتيهم الشمالية والشرقية، القصيم والإحساء، موارد أوسع، وثروة أعظم وسكانًا مستقرين أكثر عددًا، مما لابن الرشيد، ولذلك يقوم حكمهم على قاعدة أصلب، ولكن المصدر النهائي للسلطة، وكذلك في مسيرة التاريخ العربي بأجمعه، يكمن في شخصية القائد، وبواسطته، سواء أكان خليفة عباسيًا أو أميرًا نجديًا، يدوم بقاء الكيان الساسي، وباختفائه ينهار.

وإذا كانت السمة البارزة لاجتماع الكويت هي اعتراف زعماء العرب المجتمعين بحسن نية بريطانية العظمى نحو أمتهم، فقد كان وجود نوع لا يتغير من سيادة الصحراء في ظروف عصرية بدرجة لم تكن مألوفة لمن هيأها، هو الذي أضفى على زيارة ابن سعود إلى البصرة لونه المميّز. وخلال ساعات قلائل استعرض أمامه أحدث جهاز للهجوم والدفاع. وقد راقب من خندق حصين إطلاق المتفجرات الشديدة،

وانطلاق القنابل المضادة للطائرات إلى السماء الصافية فوقه، وسافر على سكة حديد لم تمض على إنشائها ستة أشهر، وقطع الصحراء بسرعة فائقة في سيارة إلى ميدان القتال في الشعيبة [جنوب البصرة]، حيث استعرض قوات المشاة البريطانية، والخيالة الهنود، وشاهد بطارية من المدفعيات وهي تطلق القنابل. وفي مستشفى للقاعدة أسس في أحد قصور صديقنا الحميم شيخ المحمرة، شاهد عظام يده تحت أشعة رونتكن، وسار على الأرصفة العظيمة على شط العرب، بين أكداس المخزونات التي يكسى منها الجيش ويطعم. وشاهد طائرة ترتفع إلى عنان السماء. وقد نظر إلى هذه الأشياء جميعًا متعجبًا، ولكن الاهتمام الذي أظهره بالأجهزة الحربية، كان مظهر رجل يريد أن يتعلم، وليس وقفة رجل حائر، وبدون وعي منه، برر للضباط الذين كانوا مضيفيه، السمعة التي حصل عليها في الجزيرة العربية في الادراك السديد والسلوك الممتاز.

قال شيخ المحمرة والزعيمان يستأذنان للمغادرة: "إن مشاهدة قوتكم مفيدة لنا" ومن المحتمل جدًا أن أولئك الذي سمعوه وجدوا أفكارهم تتحول إلى قوة أعظم وأكثر دوامًا من قوة سيد الحرب، وتطلعوا إلى اليوم الذي نعرض فيه عليهم علوم السلم بدلًا من علوم التدمير).

دعوة ابن سعود عجمي السعدون للانضمام إلى بريطانيا في حربها ضد الدولة العثمانية:

وقد قام ابن سعود بعد مؤتمر الكويت مباشرة بتوجيه من بيرسي كوكس بإرسال خطاب[1] إلى شيخ قبيلة المنتفق عجمي السعدون الذي ما يزال جزءا من قوة عثمانية ضاربة في جنوب العراق تحول دون تقدم الجيش البريطاني إلى بغداد، يدعوه فيه إلى الانضمام للمعسكر البريطاني؛ وجاء فيه:

(كتاب من عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود إلى الشيخ عجيمي السعدون

التاريخ ٢٥/ محرم ١٣٣٥هـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦م

فيما يتعلق بنا نحن ولله الحمد في صحة وسرور، وأمورنا بفضل الله مزدهرة جدًا وبحالة تسرّكم.

أيها الأخ! لقد يسّر لي الله الوصول إلى بلدي الكويت في الـ ٢٢ من الشهر الجاري في صحة طيبة وسرور. وغايتي أن أجتمع بأخي المكرم الشيخ جابر عند تسنمه مشيخة الكويت، وأن أجدد، ان شاء الله، الحلف الدائم والتعاون لمصلحتنا ورفعتنا وسرورنا. والحمد لله أن اجتماعنا هذا قد وافق حضور أخينا المعظم الشيخ خزعل خان، وكان ذلك مدعاة ارتياحنا العظيم. وقد قررنا كلنا بالإجماع أن نعمل ما من شأنه أن يؤدي إلى شرف العرب ويزيد في عظمتهم.

إن موقفك الحاضر موقف خطر ومؤذ لمصالحك الشخصية ومصالح الشعب العربي عمومًا. ولذلك كان من واجبنا أن نشرح لك معناه لأنك، أيها الأخ، تعتبر واحدًا منّا وتنتسب إلى واحدة من أشرف السلالات العربية، ونريد لك السعادة والراحة والرفعة التي نريدها لأنفسنا فيما يتعلق بكل مناسبة مرغوب فيها ترفع

(١) المصدر السابق (٣٤٩) FO 371/3044

سمعة العرب وتشرفهم وتحفظ كرامتهم. وهذه الغاية لا تدرك الا بالاجتماعات والتعهدات والتعاون المخلص بيننا جميعًا.

وحسبما نتوقع وثقتنا في همتكم ومزاياكم العربية الأصيلة، وسترتاح لكل ما يرفع الاسم الحسن للعرب وشرفهم ويمجد سمعتهم. وكلنا نتوقع من سعادتك الاتفاق معنا والاجتماع بنا على هذا الأساس لأننا نثق في شيمتك العربية ولأن مثل هذا الاجتماع سوف يؤثر تأثيرًا مفيدًا ومرغوبًا فيه ويؤدي إلى نتيجة مباركة لنا جميعًا.

نرجو أن تشرح لنا كل ما يساور ذهنك ونضع أنفسنا في محلك بخصوص كل المسائل التي تؤثر فيك وتهمك بما يتعلق بالشرف والمصالح. وإذا قبلت آنذاك آراءنا المشروحة أعلاه فذلك أقصى ما نتمناه. والا فنعفى من المسؤولية لأننا أوضحنا الأمور لك على سبيل النصيحة والارشاد، ونسأل الله أن يهدينا إلى نتيجة مرضية ومباركة. هذا ما لزم بيانه، ونرجو أن تبلغ سلامنا إلى الأخوة. هنا الأصدقاء المحترمون الذي ذكرناهم يحيونك.

حفظك الله بالسلامة بتأريخ ٢٥محرم ١٣٣٥هـ (ختم) عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل).

فرد عليه عجمي برسالة جاء فيها: (من عجمي السعدون إلى عبد العزيز السعود أخي المبجل من المعلوم أن موقفي هو موقف من يسعى لمرضاة الله العلي العظيم، وأي ولاء أعظم من أن أسارع بإخلاص إلى ما أمرني الله به في كتابه المجيد بالجهاد ضد الكافرين أعداء الله وأعداء الدين، ولا يمكن أن تأخذني في الله لومة لائم، أنا الذي أسعى لحب الله وحماية بلادنا من أن يدنسها الكافرون، وقد كان لي أمل كبير في تدينكم وحميتكم العربية أن توافقوني في آرائي وتؤيدوني فيما أقوم به، من أجل إعلاء كلمة العرب، وليس هذا بفضل الله تمردا، وإذا كانت الحكومة التركية تذب عن حوزة الإسلام فهي عضيدي وعضيد قبائلي، وقد أعطيت عهدا بخدمة ديني وحكومتي وحميتي، وإذا حاججتموني بترك الدين جانبا فإن الواجب يدعوني إلى الوفاء بالعهد الذي قطعته على نفسي لحكومتي وهذا أول ما تقتضيه شيمة العرب)!

وبعد هذا الخطاب لم تبذل الحكومة البريطانية أي مساع لتغيير موقف عجمي السعدون عن مناصرة الدولة العثمانية.[1]

اقتراح المكتب العربي بالقاهرة منح أوسمة للشريف والإدريسي:

وكما قامت حكومة الهند البريطانية بمنح أتباعها في شرق الجزيرة العربية (ابن سعود وابن صباح وخزعل) أوسمة اعترافًا منها بالخدمات العظيمة التي اضطلعوا بها معها ضد الخلافة العثمانية؛ فكذلك قررت منح أتباعها في غربي الجزيرة العربية مثل هذه الأوسمة غير أن الشريف حسين واجه حرجًا كبيرًا في هذا الموضوع

(١) فصول من تاريخ العراق للمس بيل ٨٣، وتاريخ الكويت السياسي لخزعل ٣ /١٠٨.

وطلب تأجيله لوقت آخر؛ كما ورد في برقيات[1] المندوب السامي الجديد في القاهرة ريجنالد وينغيت إلى وزارة الخارجية البريطانية؛ حيث ورد:

(برقية من وزارة الخارجية – لندن إلى السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

الرقم: ١٨ التاريخ: ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

برقيتي رقم ٥ في ٢ كانون الثاني/ يناير. منح وسام للشريف.

إن وزارة الهند غير متحمسة للسير في موضوع منح الوسام للإدريسي، وعليه أرى أن من الواجب تأجيل منح الوسامين حاليًا، خاصة أن الملك حسين قد يشعر بالإحراج من منحه وسامًا مسيحيًا).

وكما جاء في (برقية من السير ريجنالد وينغيت – المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ٣٢ التاريخ: ١١كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

منح وسام بريطاني للشريف.

برقيتكم رقم ١٨ في ٦ كانون الثاني/ يناير.

أعرب الشريف في رسالة شخصية عن امتنانه لحكومة صاحب الجلالة، ولكنه طلب تأجيل مسألة منحه وسامًا في الوقت الحاضر.

معنونة وزارة الخارجية. أرسلت إلى الهند وعدن رقم ٣٢).

أوضاع الجبهة الغربية للجزيرة العربية سنة ١٩١٧م وتجديد الشريف طلب قوات بريطانية لاحتلال رابغ:

وفي مطلع هذه السنة كرر الشريف حسين طلب بإرسال قوات مسيحية لحماية ميناء رابغ في جدة بعد ازدياد الضغط العثماني على قواته غير أنه ما لبث أن تراجع عن طلبه خشية إثارة الرأي العام العربي والإسلامي؛ كما ورد في البرقيات بين المندوب السامي والخارجية البريطانية؛ ومنها[2]:

(برقية من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

إلى وزارة الخارجية – لندن الرقم: ١٥ التاريخ: ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

---

(١) الوثائق ١٢٤/٣. (١٤) FO 371/3046 و (١٥) FO 371/3046 (8847)
(٢) الوثائق ١١٢/٣-١١٧. (٤) FO 371/3042 (5379) و (٥) FO 371/3042 (6216)

برقيتي رقم ٤.

تسلمت الآن طلبًا رسميًا من الشريف لإنزال قوة بريطانية في رابغ من أجل الدفاع عنها ضد هجوم تركي محتمل وتوفير قاعدة يتجمع فيها المجندون العرب.

وبناء على ذلك اتخذت ترتيبات مع القائد العام في مصر من أجل إرسال اللواء البريطاني الذي تم اختياره من قبل للقيام بهذه المهمة، من السويس إلى رابغ بأقرب وقت ممكن. وسيبحر البريغادير جنرال موجد الذي يتولى قيادة هذا اللواء مع كتيبة متقدمة ومجموعة من السلاح الهندسة الملكي وآخرين تم اختيارهم، في غضون ثلاثة أيام. وسيتم منحه رتبة جنرال فرقة. وسنعهد إليه قيادة جميع الوحدات الأجنبية (بريطانية، وفرنسية، ومصرية) العاملة في الحجاز. وسيحتفظ الكرنل ويلسن بمسؤوليته السياسية وسيقوم هو والعاملون معه وبضمنهم البعثة العسكرية بقيادة اللفتانت كرنل نيوكمب، بالعمل كمستشارين سياسيين وضباط استخبارت، إضافة إلى تولي مهمات الارتباط بين الجنرال موجد والشريف وقادته العسكريين.

وقد شرح للشريف بوضوح الهدف من إرسال هذه القوة إلى رابغ، كما أفهم أيضًا بأنه مسؤول عن بقاء الكتيبة البريطانية بمأمن من تدخل الشيوخ والعشائر العربية. وقد طلبت إليه أيضًا أن يحيطني علمًا بالخطوط العامة لدعايته في تبرير وصول قوات مسيحية إلى الحجاز.

وطلبت إلى الشريف أن يبلغ أنجاله في الميدان بأننا إذ نحمي الوضع في رابغ، فيجب القيام فورًا بشن هجوم شديد على خطوط مواصلات الأتراك في المدينة.

إنني على اتصال بالكولونيل بريمون حول إرسال كتيبة فرنسية إلى رابغ مع المواد الموجودة في السويس الآن وأية وحدات فرنسية أخرى تكون قد أرسلت إلى هناك حالما تتيسر واسطة للنقل).

(مكررة إلى الهند)

وجاء أيضا في (برقية من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

إلى وزارة الخارجية – لندن الرقم: ٢٢ التاريخ: ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

عاجل .. بعث إليّ القائد العام في مصر لتوّه نسخة من برقيته رقم ١٤٨٢ بتاريخ يوم أمس إلى رئيس هيئة الأركان في لندن.

وقد سبق أن أصدرت تعليماتي إلى الكرنل ويلسن بأن على الشريف، قبل إصدار الموافقة على إنزال قوات بريطانية في الحجاز، أن: يؤكد خطيًا طلبه المبلغ إلينا ببرقية رمزية انظر برقيتي إليكم برقم ١٥ بتأريخ ٦ كانون الثاني يناير).

وجاء في مذكرة[1] **كتبت في وزارة الخارجية١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧م** (إن برقية الجنرال وينغيت الأخيرة، رقم ٢٨، مبهمة نوعًا ما، ولكن، لدى النظر إلى القضية على ضوء برقيتنا إليه المرقمة ١٩ والمؤرخة في ٨ كانون الثاني/ حين يرسل الشريف طلبه الخطي لإرسال القوات، والبيان المناسب لنشره في العالم الإسلامي من أجل موافقتنا على اتخاذ الإجراء. وإذا كان تفسيري هذا صحيحًا، فإن وينغيت لا يطلب في الحقيقة تفويضًا زائدًا عن الحاجة ليفعل ما خوّل بعمله من قبل، وإن ما يطلبه فقط هو عدم إضاعة وقت غير ضروري من جانبنا قد يؤجل إصدار الأوامر التي هو مستعد لإصدارها.

وإنني شخصيًا لا أرى ما يحول دون تخويل وينغيت أن يحكم هل أن الشريف ينفذ سياستنا أم لا. وأن منحه هذا التفويض الآخر سيؤمن القيام بإجراء بدون تأخير).

وجاء أيضا من (من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ٢٩ التاريخ: ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ برقيتي رقم ٢٨ في ٩ كانون الثاني/ يناير.

أفاد الكرنل ويلسن في ٨ كانون الثاني/ يناير أنه تلقى رسالة هاتفية أخرى من الشريف يطلب فيها تأخير تحميل وإرسال الجنود.

إنني في انتظار التفاصيل الكاملة من الكرنل ويلسن، الذي صدرت إليه التعليمات بإبلاغ الشريف بأن أية مماطلات جديدة منه ستؤدي بالنتيجة إلى نقل اللواء من السويس، وأن القوات البريطانية كنتيجة لذلك لن تكون متوفرة لمساعدة العرب.

سأبرق بجواب الشريف النهائي فور تسلمي إياه.

معنونة إلى وزارة الخارجية – مكررة إلى حكومة الهند).

كما جاءت برقية[2] (من المركز العام للقيادة – مصر إلى مدير الاستخبارات العسكرية

سري، الرقم: ٢٨٦٥ .I.A التاريخ: ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

ما يلي تسلمه المكتب العربي من ويلسن في جدة:

إشارة إلى إرسال لواء إلى رابغ.

دبليو، ١٤٢، ٧ كانون الثاني/ يناير. إنني آسف شديد الأسف لهذا القرار بدون الالتزام بالشروط الواردة في برقيتي رقم دبليو ١١٨ في ٦ كانون الثاني/ يناير، وأعتبر أن إرسال قوات بريطانية إلى الحجاز بناء على مكالمة هاتفية من موظف في الحكومة العربية، إجراء في غاية الخطورة. ويستطيع الشريف بكل سهولة أن

---

(١) الوثائق ٣/١١٢-١١٧. (٧)(9952) FO 371/3042 و (٨)(7674) FO 371/3042

(٢) الوثائق ٣/١١٢-١١٧. (٩)FO 371/3042

يتبرأ من المكالمة كليًا أو جزئيًا. ويجب أيضًا، في نظري، منح الشريف وقتًا كافيًا، قبل إنزال قوات بريطانية في رابغ، للقيام بدعايته. ولن يستطيع عمل ذلك إذا غادرت القوات في الأيام القليلة القادمة).

وقد كتب الشريف رسالة[1] اعتذار وتبرير لموقفه؛ جاء فيها كما في الوثائق البريطانية:

(ترجمة رسالة من الشريف حسين إلى صاحب السعادة ريجنالد وينغيت المندوب السامي لصاحب الجلالة في مصر

سلام وتحية.. إننا نقدر حقًا الاهتمام والعناية اللذين أعرتموهما سعادتكم الحركة العربية فضلًا عن صداقة سعادتكم الحقيقية المعلومة للمسلمين الذي قدمتم لهم خدمات ثمينة، والذين صاروا يعرفونكم معرفة جيدة خلال مكوثكم وخبرتكم الطويلة بينهم. لذلك أوفدنا نائب وزير خارجيتنا وكلفناه بشرف مقابلتكم والإعراب عن هذا التقدير لكم. غير أن الظروف لم تسعفه للقيام بذلك، وقد رأينا من الأفضل أن يقوم بتلك المقابلة وأداء هذه المهمة بدلًا من البقاء طول المدة في الخرطوم.

نؤكد لسعادتكم هذا التقدير من جانبنا وإخلاصنا الصادق لشخصكم الكريم.

لقد ظهر لنا جليًا من برقيات سعادتكم الأخيرة المقدمة لنا من قبل وكيلكم المحترم هنا، أنكم تفهمون الأسباب – التي سبق لنا ذكرها والتي تجعل نزول قوة أوروبية في الحجاز أمرًا غير مرغوب فيه. وأجبنا بواسطة سعادة الوكيل المومأ إليه قائلين إنه لا يحسن ببريطانية العظمى ولا بنا أن نلجأ إلى أي عمل من شأنه أن يكون ضرره أكثر من فائدته لكلينا. وإذا وجدنا أنفسنا، في ظروف طارئة في المستقبل، بحاجة إلى مثل تلك القوة وكانت القوة المذكورة آنذاك موجودة أيضًا، فإننا سندعو كرمكم ولطفكم اللذين تعوّدنا عليهما ونأمل أن يستمرا إلى النهاية. وبخلاف ذلك تكون حياتي وحياة أولادي ضمانًا لمستقبلنا. وتأكدوا، يا صاحب السعادة من إخلاصي الصادق، سرًا وعلنًا، لأن في ذلك مصلحتنا وشرف عائلتنا وأمتنا.
التوقيع: حسين ملك البلاد العربية وشريف مكة
١ يناير سنة ١٩١٧).

وقد جاءت برقية[2] تدعو لمراعاة ظروف الشريف حسين في تأجيل إرسال القوات إلى حين تهيئة الرأي العام وفيها:

(من وزارة الخارجية – لندن إلى السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

الرقم: ٥١ التاريخ: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

برقيتكم رقم ٥٨ (في ١٩ كانون الثاني/ يناير) سحب اللواء البريطاني في السويس.

أتفق معكم في وجوب سحب اللواء الموجود في السويس الآن، وبإمكانك التصرف بناء على ذلك فور تسلم ضابط القيادة العام تعليمات واضحة من وزارة الحربية).

---

(١) الوثائق ١٢٢/٣. (١٢) (26459) FO 371/3042
(٢) الوثائق رقم (١٨) (15877) FO 371/3042

وقوف ابن سعود وابن صباح وخزعل مع الشريف حسين في إثارة الرأي العام ضد الدولة العثمانية لتبرير طلب تدخل بريطانيا:

في مطلع سنة ١٩١٧م ازداد ضغط بريطانيا على أتباعها في الجزيرة العربية للظهور أمام العالم الإسلامي بمظهر المؤيد للشريف حسين وثورته وتطمين المسلمين على مستقبل وحدة واتحاد الجزيرة العربية، وقد بلغ الأمر بالثلاثة أن أرسلوا ببرقية مناصرة للشريف حسين والاعتراف له بأهلية الخلافة؛ كما ورد في برقية[١] من السير برسي كوكس؛ وفيها:

(إلى وزارة خارجية حكومة الهند الرقم: ٣٢٧ التاريخ: ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

أرسل وكيل وزير خارجية الشريف مؤخرًا برقية دورية إلى شيخي المحمرة والكويت وابن سعود، يحتج فيها أمام العالم الإسلامي على سوء فعال الحزب الطوراني، وخاصة على الفظائع التي قيل إنها ارتكبت في المدينة.

وإن ردودًا مشتركة، وقعها شيخ المحمرة، قد تم تسلمها الآن لنرسل إلى وجهتها، ويبدون فيها أنهم يؤيدون كليًا الاستنكار الذي عبّر عنه تجاه الفظائع المشار إليها، وكذلك إزاء تلك التي ارتكبت في سورية والعراق. ويقولون في الختام: "إننا نحن الثلاثة من نفس الراي مع سيادة الشريف، الذي هو مؤهل لخلافة الإسلام، والذي نرتبط به كلنا برباط التحالف ونؤيد قضيته".

هل أحذف الكلمات التي تحتها خط، وأبلغ مرسلي البرقية أنني فعلت ذلك).

التنافس البريطاني الفرنسي الإيطالي للسيطرة على الجزيرة العربية ومناطق النفط وتقاسمها واتخاذ بريطانيا قضية الخلافة العربية ذريعة لاحتلال المنطقة:

واشتد في مطلع هذه السنة أيضًا ١٩١٧م التنافس الاستعماري حدة بين الدول الصليبية لبسط نفوذها على المنطقة العربية التي قامت فيها الثورة بعد أن ظهرت بوادر هزيمة جيوش الخلافة العثمانية أمام جيوش الحلفاء، وقد كان من أهم القضايا التي أثارت التنافس بينها حقوق بريطانيا في مد أنابيب النفط وسكك الحديد من العراق وإيران إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا؛ وهي المنطقة التي تم الاتفاق بين الطرفين على جعلها تحت الاحتلال الفرنسي، وكذا محاولات إيطاليا احتلال اليمن؛ كما ورد في التقارير[٢] والرسائل التالية:

(كتاب من وزارة الخارجية إلى مسيو بول كامبون – سفير فرنسة في لندن

سرّي التاريخ: ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

---

(١) الوثائق ١٢٣/٣. (١٣)
(٢) الوثائق ١٢٥/٣-١٣٠. (١٦) FO 371/2783 (W. 255249/16) و (١٧)FO 371/3054(117173)

يا صاحب السعادة.. أتشرف بأن أبدي، فيما يتعلق بالاتفاقية الإنكليزية – الفرنسية التي عقدت في أيار/ مايو الماضي حول مستقبل الجزيرة العربية وسورية، أن حكومة صاحب الجلالة تتوقع بسبب تحسين حقول النفط الإيرانية، وفتح حقول النفط العراقية المجاورة لها، أنه قد يكون من الضروري أن تمدّ خط أنابيب إلى بعض موانئ البحر المتوسط.

إذا وقع الاختيار على حيفا محطة لانتهاء الخط، وإذا تم إنشاء السكة الحديد المقترحة بموجب المادة ٧ من الاتفاقية الإنكليزية – الفرنسية، تفترض حكومة صاحب الجلالة أنه لن يثار أي اعتراض على خط أنابيب يمدّ على طول سكة الحديد. وحتى إذا لم تنشأ السكة الحديد أو جعل طريقها غير مماشية لخط الأنابيب، فإنها تفترض أن حق مدّ خط الأنابيب لن يكون موضع اعتراض أيضًا.

ومع ذلك، فإن حكومة صاحب الجلالة سيسرها أن تتسلم من الحكومة الفرنسية تأكيدًا مآله، فيما يتعلق بها، أن الافتراضات الآنفة صحيحة، وأن تعمل كذلك أنه، في حالة رغبتها بمدّ خط أنابيب إلى الاسكندرونة أو إلى ميناء آخر في المنطقة الفرنسية، إمّا كبديل أو كإضافة للخط الذي ينتهي في حيفا، فهي تأمل بأن الحكومة الفرنسية لن تثير اعتراضًا على عملها المذكور.

أكون شاكرًا إذا تفضلت سعادتكم بنقل الأسئلة الآنف ذكرها إلى حكومتكم وإعلامي في الوقت المناسب بجوابها).

وكما ورد في تقرير (عن المصالح البريطانية في الجزيرة العربية:

سري.. علمنا أن هناك رغبة في إعداد مذكرة توضح لماذا كان من المهم بالنسبة للمصالح البريطانية استبعاد إيطالية عن جزيرة العرب الغربية والجنوبية وساحل البحر الأحمر.

١- إن أهمية جزيرة العرب من حيث موقعها الجغرافي – وهي تقع على امتداد اثنين من الطرق الرئيسية إلى الهند والبحر الأحمر والخليج العربي – أمر معروف. ولا يمكن لأي قسم من تلك البلاد أن لا يهم بريطانية العظمى التي هي الدولة الوحيدة ذات موطئ قدم في البلاد في الوقت الحاضر. إن سيطرتنا محدودة على شريط ضيق محاذ للساحل من عدن إلى الكويت، وإنه يعتمد في نهاية الأمر على استتباب الهدوء في المنطقة الداخلية. ولما كنا غير قادرين على التدخل في داخلية البلاد أو السيطرة عليها، فإنه لأمر أساسي استبعاد كل بذور الاضطراب المحتملة.

٢- إن الجزيرة العربية ليست دولة بأي معنى فعلي، بل هي مجموعة من العشائر جمعت بينها المصادفة، وهي مستقرة تقريبًا في المناطق الخصبة قرب الساحل، وفيما عدا ذلك فهي رحالة يرأسها شيوخ لا تقرر سلطاتهم الحدود الأرضية، بل العشائر التي يترأسونها في وقت معين. إن سياساتهم متشابكة بصورة وثيقة، وإذا نشب نزاع فإنه قد يمتد إلى الجزيرة كلها. ولدينا العشائر والشيوخ على الساحل المذكور علاقات تنظمها معاهدات.

٣- إضافة إلى هذا كله، فإننا نحتل في عدن منطقة مساحتها ٧٥ ميلًا مربعًا مع مساحة كبيرة من الأرض الداخلية، وقد حددت حدودها مع اليمن، والشيوخ الموجودون داخل هذه الحدود هم تحت حمايتنا.

٤- لا حاجة للتأكيد على أهمية عدن الإستراتيجية، فحصن عدن يكاد يكون منيعًا ضد قوات العشائر. وفي ظروف كالتي قبل الحرب نستطيع أن نحميها بقوة صغيرة جدًا فنسيطر على المحمية بالنفوذ والإعانات.

٥- إن الحدود بين عدن واليمن هي حدود مع الأتراك وليس مع العرب الذين لا يحترمونها كثيرًا. وقد جعلت تحديدها ضروريًا دسائس جارنا شبه المستقل إمام صنعاء الذي شجعه الأتراك حينما كان يخدم غرضهم. ولكنهم لا يستطيعون السيطرة عليه بصورة فعالة حين يختار أن يتحداهم. وقد سبق لنا أن اعترفنا بالسلطة التركية، وكلما حدثت حادثة محلية تافهة كان هذا الإجراء الوحيد هو تقديم احتجاج في القسطنطينية وللإمام ادعاءات واسعة في الأراضي الواقعة على جانبنا من الحدود، بل إنها تمتد إلى عشائر حضرموت على ساحل الجانب الآخر من المحمية. أما في الشمال والشمال الشرقي، حيث لم تحدد الحدود بعد، فتحمينا الصحراء الكبرى: الربع الخالي، وعلاقاتنا التعاهدية مع سلطان شحر والمكلا، التي تكون مع ذلك كافية فقط طالما لا تتعرض عشائر حضرموت الداخلية للتحريض.

٦- إن عدن، إضافة إلى كونها حصنًا، فهي ممر تجاري بري مهم مع المحمية، كانت قيمة هذه التجارة قبل الحرب حوالي ٣٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة. وبناء سكة حديد من عدن إلى تعز – وهو مشروع مرغوب فيه لأسباب سياسية أيضًا – سيجعل من عدن المنفذ الرئيسي لتجارة اليمن. فإذا أصبحت دولة أخرى ذات نفوذ في اليمن، فإنها ستقوم بإنشاء خط من الحديدة إلى صنعاء، وستصبح "الحديدة" هي المنفذ، وستخسر عدن تجارتها الحالية.

٧- إن اليمن هي التي تتركز فيها مطامع إيطالية بصورة رئيسية. واليمن منطقة صغيرة مثل الجزيرة العربية، وحينما يخرج الأتراك من الجزيرة العربية، فإنها لن تقع بيد سيد عربي واحد. فالإدريسي كما نعلم سيدعي بالأراضي الممتدة إلى الجنوب حتى الحديدة، بما فيها الحديدة، وإمام صنعاء سيطالب بالقسم الأعظم مما تبقى. وهنالك على حدودنا بعض الشيوخ ممن سيكون بقاؤهم مستقلين أمرًا في مصلحتنا. وقد تعهدنا بموجب معاهدة أن نضمن استقلال الإدريسي في إقليمه (وهو غير محدد) وأن تقوم بالتحكيم بينه وبين الإمام حينما تتضارب ادعاءاتهما. وربما كان الإدريسي والإمام نقيضين لا يمكن التوفيق بينهما، وإن كانت إزاحة الأتراك قد تؤدي إلى تقاربهما.

٨- إن الحرب الإيطالية – التركية جعلت إيطالية الدولة المسيحية غير المحبوبة أكثر من سواها في العالم الإسلامي، ومما قوى الكراهية نحوها أساليب إيطالية في إدارة المستعمرات، وصفاتها القومية، وخاصة معاملة ايطالية لنساء الشعوب الخاضعة لها، وهي نقطة حساسة جدًا لدى

المسلمين. إضافة إلى ذلك كان لدى الإمام سبب آخر لكراهية ايطالية، لأنها حاصرت ساحله، ودعمت الإدريسي بالسلاح والمال خلال الحرب.

٩- ويتضح من الوصف السابق للظروف السياسية العامة أن ظهور إيطالية في اليمن سيخلق في غرب الجزيرة العربية وجنوبها هياجًا لن يكون قاصرًا على تلك المنطقة، وإننا بصفتنا الدولة المجاورة، سنكون المتضررين الرئيسيين منها.

إن موافقتنا على ذلك ستكون موضع استياء الشريف الأكبر والعرب كإخلال بالثقة نحو ما يسمى "الدولة العربية". ومن الممكن أن يشترك في هذا الاستياء جميع العالم الإسلامي (بما فيه الهند)، الذي سيعتبر أننا بعد أن خذلنا الأتراك، نقوم الآن بخذلان العرب، وسيعود هذا بأثر غير مرغوب فيه على سمعتنا كدولة صديقة للإسلام. وقد عاد بالفائدة على العرب دعمنا لهم ضد الأتراك، ولكنهم لم يعودوا يحبوننا، وحينما يزول الخطر التركي فليس من المؤكد مطلقًا أن لا تقع وطأة كراهيتهم علينا، وستكون تلك الكراهية مضاعفة إذا ظنوا أننا لم ننقذهم من الأتراك (الذين هم مسلمون على الأقل) إلا لنسلمهم إلى الدولة المسيحية المكروهة أكثر من غيرها.

وإذا كان الإدريسي يرحب بالإيطاليين بسبب علاقته السابقة، فمن المؤكد أن الإمام سيعارضه، وسيكون معنى ذلك أن تنشب على حدودنا معارك ستنتهي، في أحسن الأحوال، بسلم غير مستقر، نظرًا لأن الإيطاليين سيكونون مرهقين بدرجة لا تسمح لهم بحركات حاسمة في التلال. ويجدر بنا أن نعلم، من خلال خبرتنا السابقة بعلاقات الإيطاليين مع السنوسي في برقة، والاحتكاك الناجم عن ذلك مع مصر، ماذا يجب أن نتوقع في عدن، وعلينا أن نتوقع، قبل مرور مدة طويلة أن نتورط نحن أنفسنا في معارك تقع على حدودنا إن لم يكن في داخلها.

ومن جهة أخرى إذا كان الإمام يقبل بالسيادة الإيطالية، فيجب أن يكون من المنتظر أن قسمًا من الثمن الذي سيطلبه، سيكون التأييد (الضمني على الأقل) لادعاءاته التي لا تتعارض مع ادعاءات إيطالية، أي في محميتنا وفي حضرموت. ولن يكون لنا خلاص من دسائسه إلا بمناشدة روما، مما يحتمل أن يكون أقل ثمرة من مناشداتنا للقسطنطينية.

إذا كانت هذه التوقعات قائمة على أساس صحيح، فمن الواضح أن موقفنا في عدن يجب أن يتخذ على أساس مختلف تمامًا. وبدلًا من الاحتفاظ بقلة من الجنود في الحصن، ومن ممارسة سيطرة ضعيفة على العشائر عن طريق الإعلانات المالية، فسنضطر إلى المحافظة على المحمية بالقوة. وهذا بالتأكيد ليس احتمالًا تنظر إليه حكومة صاحب الجلالة باطمئنان.

١٠- لقد أظهرت الحرب الحاضرة كيف يمكن استعمال الإسلام ضدنا، والجزيرة العربية ذات أهمية كبيرة للعالم الإسلامي، ليس فقط كمهد الإسلام ومركز المدن المقدسة، بل أيضًا بالنظر إلى أن موقعها الجغرافي يجعلها أسفينًا بين مسلمي أفريقية ومسلمي الهند والأقطار المجاورة.

١١- إن النجاح النهائي لسياسة حكومة صاحب الجلالة في الشرق الأوسط يستند إلى حد بعيد على نقل الخلافة من تركية إلى بلاد العرب. وهذا بدوره يعتمد على إمكان جعل حاكم الحجاز قويًا بصورة كافية ليقوم بدور حاكم مستقبل. وهذا أيضًا يستند إلى إبقاء الدول المسيحية على بعد كاف، ولكن احتلالًا إيطاليًا لليمن يؤدي، بسبب الصلات القائمة بين المنطقتين، إلى جعل إيطالية سيدة الحجاز. وقد قال سيّد عربي للكرنل جيكوب منذ سنة ١٩١٢ "إذا ذهبت اليمن ذهب الإسلام"!

هذه بعض الأسباب التي حدت بنا إلى أن نتحفظ، فننص في الاتفاقية الإنكليزية – الفرنسية على "أن الحكومتين البريطانية والفرنسية تتفقان بأنهما لن تحصلا، ولن تسمحا لدولة ثالثة بالحصول، على امتلاك أراض في الجزيرة العربية" وللغرض الحاضر تكون منطقة النفوذ مساوية لتملك الأراضي.

آ. هيرتزل ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧).

ظهور الخلاف بين الشريف وبريطانيا حول تفسير تعهداتها له:

كما ظهرت في مطلع هذه السنة بوادر الخلاف بين الشريف وبريطانيا حول عدة قضايا رئيسة منها حدود المملكة العربية الجديدة، وزعامة الشريف حسين لها كملك عليها تحت الحماية البريطانية، واستمرار الشيوخ الآخرين في مناطقهم مستقلين تحت زعامة الشريف حسين مع بقاء أقاليمهم كجزء من المملكة العربية المتحدة؛ كما ورد في رسالة[1] الشريف إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩١٧م؛ والتي جاء فيها:

(بعد الاحترامات اللائقة..

أعتقد أن فخامتك لا تزال تتذكر وعدي بأن أقدم لاطلاعك الأسباب التي حملتني على اتخاذ إجراءات معينة قد يظهرها المستقبل على ضوء آخر. فقد لاحظنا شيئًا من التردد الذي يعود:

أولًا: إلى أننا عزونا، في بياننا الأول، أسباب ظهور حركتنا إلى الاتحاديين، وليس إلى أعضاء العائلة المالكة التركية أو الأتراك الآخرين الذين يكرهون الاتحاديين.

وثانيًا: تولينا الملكية مع لقب ملك البلاد العربية، وقد فعلنا ذلك بنية حسنة، وستظهر لكم نتائجه الطيبة في المستقبل القريب، صحة السياسة التي اتبعناها.

وعلى ذلك، وجوابًا عن رسالتكم التي وصلتني بواسطة رئيس كتّاب الوكالة البريطانية في جدة، وتضمنت تحياتكم الكريمة، وتمنياتكم لنجاحنا، فإنني أنتهز الفرصة للكتابة إليكم والإعراب لكم أولًا عن أجمل تشكراتي لتحياتكم وتمنياتكم الطيبة. وثانيًا أرجو أن أشير لفخامتكم إلى ما كتب في الملف المحتوى على اتفاقيتنا المباركة: كيف وافقنا على استثناء مستعمرة عدن ووعدنا بحماية حقوق شيوخ وأمراء مناطق

(١) الوثائق ٣/١٣٤-١٣٥.

الخليج العربي وغيرها، تلك الحقوق التي قد تكون الحكومة البريطانية مسرورة لوضعها تحت حمايتها، وكيف وافقنا على تعديل حدودنا الشمالية والشمالية الغربية.

وأود أن أشير لمدارك فخامتكم السامية أننا عزونا أسباب حركتنا إلى الاتحاديين، فكان أقل نتائج ذلك كسب توفيق فكرت[١] وغيره من الذين عارضونا في البداية، وإنقاذكم وإيانا من الدسائس التي يقع في حبائلها الجهلة من رعايا الدولة العثمانية وغيرهم بأيدي أولئك الذين يعبدون مصالحهم ولا يهتمون إلا بمنافعهم الشخصية.

أظن أن ما جاء أعلاه يكفي لإقناعكم حين أرجو تأنيكم في إصدار أي حكم متسرع حتى يظهر الزمن نتائج أعمالي.

ومن جهة أخرى إذا وجدت حكومة جلالته أنني لست مؤهلًا بدرجة كافية لهذه الإدارة أو ما هو من هذا القبيل، فعندئذ لا أريد أن تتحملوا من أجلي أي عبء مهما كان صغيرًا في شكل مساعدة مالية أو معنوية، إذ إنني لست متهالكًا على تأسيس مملكة أو تشكيل حكومة أو تولي زعامة. إن همي الوحيد هو رفاه بلادي وسعادتها، والحفاظ على العلاقات الودية مع بريطانية التي لا يمكن لأهل هذه البلاد أن ينسوا فضلها ومساعدتها الثمينة لنا. إنني مستعد للتضحية بكل منافعي الدنيوية لمجرد إبقاء هذه المبادئ السامية.

وأرجو أن تتأكدوا فخامتكم والحكومة البريطانية أنني سألتزم على الدوام بأقوالي التي صرحت بها في جدة أمام المحافل السياسية، وهي أنني على إثر أصغر إشارة سأنسحب حالا من هذه العملية. لان مبادئي تجبرني على ذلك والله على ما أقول شهيد.

أرجو أن يمنحكم الله تعالى ما تصبون إليه ويديم قوتكم وسلطتكم.

المخلص حسين ٢٦ ربيع الأول ١٣٣٥هـ - ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧م).

الأوضاع العسكرية والميدانية في الحجاز وإعادة تشكيل الإدارة البريطانية المسئولة عنه لاحتلال المدينة النبوية:

وفي أوائل هذه السنة تم اختيار المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير وينغيت قائدًا عامًا للحجاز من قبل وزارة الحرب البريطانية؛ كما حدثت تطورات عسكرية ميدانية على جميع الجبهات؛ كما جاء في البرقية والمذكرة[٢] التاليتين:

(برقية من وزارة الخارجية - لندن إلى السير ر. وينغيت - القاهرة

الرقم: ٨١ التاريخ ٣ شباط / فبراير ١٩١٧

عسكري .. ينظر مجلس وزارة الحرب في قضية الحجاز، وقد قرر اعتباركم بعد الآن قائدًا).

(١) قال محقق الوثائق في الحاشية: توفيق فكرت (١٨٧٠-١٩١٥) من أشهر أدباء الأتراك وشعرائهم في زمانه، فإذا كانت إشارة الشريف حسين إليه فلا تكون مفهومة لأن وفاة توفيق فكرت كانت في سنة ١٩١٥م أي قبل كتابة هذه الرسالة بسنتين تقريبًا. (ن.ف.ص)

(٢) الوثائق ٣/١٣٥-١٤٧ و٢٥١-٢٥٨. (٢٣) FO 371/3042 و(٢٤) FO 882/6

وجاء في (مذكرة حول الأوضاع العامة في الجزيرة العربية الحجاز وسياسة البعثة البريطانية لدى الشريف الأكبر وتنظيمها:

١- عند قيام الثورة العربية، كانت البعثة البريطانية لدى الشريف تتألف من بضعة ضباط، يفتقر البعض منهم إلى الخبرة العسكرية والبعض الآخر لم يكن على أية معرفة باللغة العربية. ولا فائدة ترجى من تناول ذلك بالتعليق الآن، ولكن كان بالإمكان تفادي الكثير لو أرسل ضباط من ذوي الخبرة منذ البداية.

تولى الكرنل ويلسن في وقت لا حق المسؤولية كممثل لحكومة صاحب الجلالة، وتلا ذلك ظهور بعثة عسكرية فرنسية على مسرح الأحداث، ووصلت مؤخرًا بعثة عسكرية بريطانية، كان وضعها وواجباتها على شيء من الغموض بالنسبة للمبعوثين البريطانيين الموجودين من قبل. ويقترض أن تكون مهمات البعثة العسكرية تقديم المشورة وإرسال التقارير، وليس المقصود بها القيام بدور فعال في تولي السيطرة العسكرية على فرق الإغارة الصغيرة. وكانت البعثة برئاسة الكرنل ويلسن، وقد اقتصر تعامله مع الضابط الأعلى رتبة فقط من بين أعضائها. ولا يمكن أن يكون للبعثة أي دور إلاَّ إذا قام أعضاؤها بدراسة الخطط وسياساتها في المستقبل والاتفاق عليها. إن تسلم العضو الرئيسي السيطرة الكلية بنفسه أدى بصورة طبيعية إلى إبطال عمل البعثة.

٢- إعادة التنظيم والواجبات المقترحة للبعثة العسكرية البريطانية :

هناك مقترح يقتضي بحل البعثة العسكرية، وتولية أحد ضباطها مسؤولية السيطرة الكاملة على أعضائها من البريطانيين، مع وجود ممثلين له في الموانئ ولدى الجيوش المختلفة حسب ما يراه مناسبًا.

ويجب أن يكون لديه أيضًا ضابط ركن يتولى الأعمال العامة وآخر للتجهيزات والمعدات بالإضافة إلى ضابط طبيب لتقديم المشورة في جميع الأمور المتعلقة بالصحة العامة.

ومن الأهمية بمكان تعيين ضباط ركن يتولى مهام التجهيزات، لأن الخدمات البريدية والمؤن وغيرها ليست في حالة مرضية الآن، يبد أن تنظيمها على أسس متينة لا تتخلله مصاعب كبيرة.

وسيتولى الضباط الملحقون بالجيوش تقديم المشورة للشريف الذي عليهم التعامل معه حسب الخط العام الذي ترسمه قيادة الأركان البريطانية. وهذا بدوره سيغني عن سخف إبداء ضباط مختلفين آراء مخالفة ووجهات نظر شخصية للشريف الذي يعملون معه، ليتبنّى خطة أو توجهًا مختلفًا في عملياته كما هو سائد الآن. ولا شك أن الضابط الذي يتولى قيادة الضباط والموظفين البريطانيين سيناقش الأوضاع معهم ويضع الخطوط العريضة للنهج الذي يجب على القادة الشريفيين [نسبة للشريف حسين] المختلفين اتباعه. عند ذاك سيتوفر نوع من التنسيق في العمليات والآراء والنهج العام. إن ضابط القيادة البريطاني لن يكون مقيمًا في جدة بشكل دائم، بل سيتنقل على الدوام وهو على سيطرة كاملة على ضباطه وموظفيه جميعًا.

٣- المعدات والتجهيزات للقوات الشريفية:

يبدو، في الوقت الحاضر، أن بإمكان كل ضابط الحصول على أية مادة من لائحة التجهيزات، إذا وجدها ضرورية بالنسبة له. ولذا صار بإمكان المرء مشاهدة دراجات بخارية ملقاة على الشاطئ، وعربات مصفحة تجوب سواحل البحر الأحمر، ومدافع عاطلة بقذائفها المعطوبة. ويسمع المرء أيضًا بتحرير نسختين متماثلتين لطلبات شراء الأحذية العسكرية والخيم ومستلزمات المطابخ وغيرها، إضافة إلى ظهور الكثير من التكرار في طلبات المشتريات المتطابقة.

ومن الضروري وجود نظرة واضحة عمّا هو ضروري من المعدات للجيوش.

ولا شك أن البدو يشكلون العمود الفقري لجيش الشريف، مع أنه لا فائدة هنا من الخوض في بحث كيفية تمكن الضباط والجنود السوريين من الانخراط خلسة في صفوفه، فهم لم يظهروا أنفسهم بمظهر المقاتلين الجيدين أو القادة الجيدين. ومن الصعوبة بمكان إدراك القيمة العسكرية لجمع من السوريين كانوا يومًا مشتركين ـ صحيح أن اشتراكهم لم يكن فعالًا ـ في الدفاع عن المدينة ضد جيش الشريف، ليظهروا بعد يومين في استعراض مع الجيش آنف الذكر ويشار إليهم على أنهم الوحيدون الذين ساروا بخطوات منتظمة أمام الحضور. وحين تصل الجيوش الشريفية إلى خط سكة الحديد وتواجه جنودًا مدربين، هل سيكون بإمكان هؤلاء السوريين حينذاك تبرير وجودهم ضمن جيش أو جيوش ربما كانت لها قيمة أكبر في ما لو تشكلت كليًا من العرب، ووضعوا تحت إمرة قادتهم الخاصين بهم.

إن أفراد الجيش من العرب من صنوف الهجانة والمشاة والخيالة جيدون. أما نقاط الضعف فتكمن في أقسام المدفعية والمدافع الرشاشة. ويشمل هؤلاء نقاط الضعف لأنهم غير مدربين ويؤمنون بأن مجرد امتلاك الجنود والمدافع بحد ذاته ضمانة للنصر.

٤- الوضع العسكري والسياسي: يصعب الفصل بين الوضعين العسكري والسياسي، ومن السهل التطرق إليهما تحت عنوان واحد. والوضع العام يبعث على الارتياح.

وترتيب القوات الشريفية حاليًا هو على الشكل التالي:

أ- الشريف علي في (رابغ) وعلى بعد ٢٠ ميلًا شمال شرقها.

ب- الشريف عبد الله، على بعد حوالي ٢٥ ميلًا غرب خط سكة الحديد في "المربعة".

جـ- الشريف فيصل في "الوجه".

د- الشريف شرف في (بير زيد) الواقعة على ٤٠ ميلًا شرقيّ ينبع.

إن أعداد الجنود الموجودة تحت إمرة كل شريف مشكوك فيها، ويدّعي الشريف فيصل وجود ١٥ ألف رجل معه. ولا يستطيع المرء أن يعد سوف نصف هذا الرقم بالملاحظة الشخصية. ولدى الشريف علي حوالي ٣٠٠٠ رجل، والشريف عبد الله حوالي ٥٠٠٠ رجل والشريف شرف حوالي ١٠٠٠ رجل.

وموقع الشريف عبد الله خطر واضح، في حين أن علي وفيصل يلتزمان البعد نوعًا ما. ولقطع السكة الحديد أهمية كبيرة، لكنها ليست بالأهمية الحيوية التي كانت عليها خلال الأشهر الثلاثة الماضية. حيث كان من الممكن خلال تلك الفترة، شن هجوم تركي على مكة والمدينة محتملًا، وكان قطع خط السكة الحديد هو السلاح الأكثر فاعلية ضد ذلك التهديد.

إن التقدم في العريش، وتحرك جيش فيصل شمالًا، وصعوبة وصول الإمدادات، وتهديد خط سكة الحديد، اجتمعت كلها سوية لتحدو بالأتراك إلى سحب مخافرهم المتقدمة، والتركيز على خط سكة الحديد. ولم يعد من السهل الآن قطع الخط حيث إن الحراسة عليه قوية. والمحطات، التي تم تعزيزها مؤخرًا، وضعت في حالة الدفاع، وتحولت في الواقع إلى قلاع صغيرة. وكل من ينصح الشريف بأن محطات كهذه يمكن اجتياحها بواسطة مجموعات صغيرة من جيش غير نظامي سلاحها البنادق والقنابل اليدوية، إنما يتحمل مسؤولية خطيرة.

إن الاستيلاء على نقطة واقعة على خط سكة الحديد بواسطة جيش فيصل، والاحتفاظ بها بالقوة لفترة مؤقتة، وبذلك حمل قسم من الخط على الاستسلام يمكن من الناحية العسكرية، ولكن الاكتساح والاستيلاء المفاجئ والفوري على محطات متباعدة كالتي وصفت في أعلاه، فهو عرضة لمشاكل تختلف تمامًا.

ويجب أن يكون من السهل إدراك عدم قدرة جيش فيصل على التحرك إلى الأمام بسرعة محمومة باتجاه خط سكة الحديد. والوضع السياسي، بالنسبة له، أمر في غاية الخطورة، لأن عليه التفكير في المستقبل وكسب القبائل إلى جانبه، ليس ليوم واحد فحسب بل بصورة دائمية. والتهور في أمور كهذه لن يعود إلاّ بالكوارث. ومن الحماقة له التقدم قبل التأكد من موقف القبائل التي سيتركها في مؤخرة جيشه. كما أن العمليات ضد خط سكة الحديد من "الوجه" صعبة. فهي تبعد كثيرًا عن أقرب نقطة على الخط، أي حوالي ١٢ ميلًا بالطريق البري.

وينوي الشريف فيصل البدء بتقدمه بعد عشرة أيام نحو (جيدة) واتخاذها قاعدة لجيشه تنطلق منها مجموعات إغارة يتراوح عدد أفرادها بين ٢٠ إلى ١٠٠ رجل تستطلع مواقع العدو لحين حلول الفرصة المناسبة للهجوم على الخط وعزل (المدينة). وبإمكان الشريف عبد الله القيام بدور حلقة الوصل بين الجيشين.

٢٠,٠٠٠ جنيه ذهب (وهو يقول إنه وزعها فورًا على أتباعه) مع كمية من العتاد إلخ، ولم يخسر هو نفسه سوى ثمانية رجال. وقد شنت الغارات بصورة فعالة على المراكز التركية القريبة من المدينة، وجرى اعتقال ضباط ورجال والاستيلاء على أسلحة وتجهيزات وقوافل وجمال.

إن الاستيلاء على "الوجه"، و "ضبا" و "المويلح" حسنت الوضع أيضًا إلى حد كبير، فقد أبرزت المظهر الخارجي لقوة الشريف الأكبر الضرورية لإغراء العشائر الشمالية بالانضمام إلى قضيته، وكانت النتيجة أن

عشائر البلي التحقت الآن بالأمير فيصل، كما أن بني عطية والحويطات يتبعون خطاهم. واحتلال هذه البلدان سوف يهيئ قواعد يؤمل أن تجري منها غارات على السكة الحديد.

إن العدو قائم بسحب مراكزه إلى داخل المدينة، وذلك لإعادة التنظيم حسب الظاهر، ولتأمين وضعها الحاضر. وكل يوم، بل كل ساعة، يبقى فيه العدو ساكنًا، يتحسن وضع الشريف.

وهناك عامل لا شك فيه في التعقيدات القائمة في الحجاز، وهو وجود نحو ٤٠ أو ٥٠ ضابطًا سوريًا في ما يدعى "الجيش" العربي. ذلك أن وجود هؤلاء الرجال هناك ليس بدافع من حب العرب الخالص، كما أنهم لم ينجذبوا إلى خدمة الشريف الأكبر بسبب أي شعور تعظيم له. ومن الجهة الأخرى لا يمكن التأكيد بأن دوافعهم أنانية صرفة. وبصفتهم أعضاء في حزب تركية الفتاة الأصلي، يحتمل أنهم التزموا بقضية الشريف احتجاجًا على أنور باشا والعصابة الرجعية لذلك الحزب. وهم ينتمون إلى ذلك القسم منه الذي يحمل المثل العليا الأصلية لحركة تركية الفتاة والذي يرغب حقًا في إجراء الإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية. وهم يطمعون في "سورية يحكمها سوريون"، مستقلة إذا أمكن، ولكن إذا لم تحصل على الاستقلال فتكون تابعة لسيادة حكومة تركية إصلاحية. وفكرة سورية تحت حماية دولة أوروبية هي فكرة "لعينة" لديهم. وهم يعتقدون كل الاعتقاد بأن ألمانية لا تغلب عسكريًا وأن تركية ستنتصر في النهاية بنتيجة ذلك. لكن ما يعتقدونه في حالة ارتباك ذهني، هو أن تركية إذا أمكن وقف حركتها الآن في بلاد العرب، فإن حزبهم ينتصر في نهاية الأمر، ويأملون أن يستطيعوا بذلك الحصول على شروط أفضل لأنفسهم في نهاية الحرب.

ومهما كانت الجهة التي يتجه إليها تيار نشاط هؤلاء الضباط فإنهم، مع ذلك، لم يحولوا دون تثبيت نفوذ الشريف الأكبر بصورة قوية لدى العناصر العشائرية في الحجاز نفسه، بينما نجد السكان المدنيين المختلطين، الذين كانوا في بادئ الأمر قليلي الثقة نوعًا ما في تجاربهم مع الإدارات العربية، أصبحوا راضين عن حكم الشريف، بالنظر إلى اعتداله بصورة دائمة. والعشائر البعيدة صارت تظهر نفسها على استعداد للانضمام إلى الثورة في سبيل تحرير بلادها من الأتراك. ولكن، من الجهة الأخرى، يبدو أن الزعماء العرب الكبار، وإن كانوا بصورة عامة متعاطفين مع القضية، فإنهم لم يكونوا على استعداد لقبول الطراز واللقب الذي اتخذه الشريف الأكبر كملك، ولا شك أنهم يستاؤون من أية فكر ترمي إلى السيطرة عليهم من هذه الجهة.

لعبت مدافع البوارج الملكية البريطانية دورًا بارزًا في سبيل إحراز النجاح للثورة منذ قيامها. ومع أن كمية العتاد التي صرفت كانت صغيرة، فإن مجرد وجود الساحل في يد البحرية البريطانية كان في حد ذاته تأييدًا أدبيًا عظيم القيمة للعرب. فهم أنفسهم دون مدافع شعروا أن لهم في جدة ورابغ وينبع وأخيرًا في الوجه، سندًا يرتدّون إليه ولا يستطيع أعداؤهم خرقه.

هذا هو الوضع بصورة موجزة ودون الدخول كثيرًا في التفاصيل كما يبدو لي اليوم. ومع أنني لم أذكر موقف الحكومة الفرنسية عند الوصول إلى هذه النتائج، فإنني لم أهمل أخذها بنظر الاعتبار. ومن الواضح تمامًا أن الفكرة الوحيدة للكولونيل بريمون، الممثل الفرنسي في جدة، هي أنه حيثما يمكن استخدام القوات

البريطانية يجب أن يكون للفرنسيين تمثيل متساو. و إذا استطعت أن أحمل نفسي على الاعتقاد بأن مثل هذه الرغبة الودية لتقديم المساعدة تعود إلى خير قضية الحلفاء بصورة خالصة، وليس إلى الخوف من التطورات في المستقبل، لكان تعاطفي مع هذا الموقف الفرنسي قلبيًا أكثر مما أعترف به. إن فتور رغبته (أي رغبة بريمون) في نجاح الشريف وآماله التي يعترف بها علنًا بأن يحافظ على الوضع القائم، يجعل من الصعب على أولئك الذين تقع على عاتقهم إدارة هذه الشؤون أن ينظروا إلى احتجاجاته بغير عدم الثقة.

(التوقيع) آر. ئي. ويميس نائب الأميرال القائد العام).

تقدم العمليات العسكرية البريطانية في الحجاز صيف سنة ١٩١٧ م:

وقد استطاعت الإدارة العسكرية الجديدة إحراز تقدم في عملياتها في الحجاز تحت إشراف الجنرال السير ريجنالد وينغيت الذي صار قائدا عاما للحجاز! كما جاء في كتابه [١] إلى وزير الحربية وعليه توقيعه بهذه الصفة؛ وفيه:

(تقرير عن سير العمليات العسكرية في الحجاز

من الجنرال السير ريجنالد وينغيت إلى وزير الحربية التاريخ: ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩١٧

سيدي اللورد..

أتشرف بتقديم التقرير التالي عن سير الحركات العسكرية في الحجاز منذ تاريخ وضع إدارة هذه الحركات في يدي:

١- لم يكن الوضع سهلًا في أي حال نظرًا إلى الخوف من جانب العرب من ممارسة أي نفوذ مسيحي غير ضروري، والموقف المستقل الذي اتخذه زعماؤهم. ومع استعداد الزعماء العرب لقبول أي قدر من المساعدة المادية فإنهم يستاؤون من أي تدخل مباشر. وإنهم، بلباقة ضباط معنيين ونفوذهم الشخصي فقط، يمكن إقناعهم قبول النصيحة والإرشاد في إدارة معاركهم الحربية. ويصعب كثيرًا العثور على الضباط الذين يمتازون بالأهلية لهذا العمل الدقيق الذي يتطلب امتزاج الخبرة العسكرية ومعرفة العرب والاطلاع على لغتهم، لكننا سعداء بوجود قلة أمكن الحصول على خدماتهم.

٢- قبل ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦، وهو تاريخ تبليغي بقرار مجلس الحرب الذي عهد إليّ، بصفتي سردار الجيش المصري، بالإدارة والرقابة العسكرية لكل الترتيبات الرامية إلى مساعدة الشريف، وذلك من قبل وزارة الخارجية، كان عملي فيما يتعلق بالحركات العسكرية في الحجاز يقتصر على تقديم كل المساعدة التي كان في استطاعتي تقديمها من الموارد التي تحت تصرفي ووضع خبرتي تحت تصرف الذين عهدت إليهم مهمة تزويد المواد الضرورية العسكرية الفورية للشريف.

(١) الوثائق البريطانية رقم مسلسل (٦٦) FO 371/3042

٣- بعد قيام الثورة مباشرة أصبح من الواضح أن المجندين العرب لا يستطيعون أن يعملوا سوى الشيء القليل بدون دعم القوات المنظمة. والمصدران الوحيدان اللذان يمكن جلب قوات بريطانية للخدمة في الحجاز كانا الهند والسودان. وقد ارتئي أنه من غير المرغوب فيه، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية، استخدام قوات هندية مسلمة، فأصبح السودان لذلك المصدر الوحيد المتيسر. إن حملة دارفور، مع توقع حدوث اضطرابات في الحبشة، وضرورة وجود حامية في السودان نفسه، قد حددت الأعداد التي يمكن التخلي عنها. لكن تم فورًا تنظيم ستة مدافع جبلية وستة مدافع رشاشة مع الضباط اللازمين والعناصر الأخرى بشكل بطاريتين كاملتين وإرسالها إلى الحجاز في نهاية حزيران/ يونيو ١٩١٦.

إن القوات المصرية قامت بخدمة جيدة تتضح من رسالة وردت من الشريف في ٢١ آب/ أغسطس ١٩١٦ يخبرني عن ارتياحه للخدمات التي أدتها، وتشير بصورة خاصة إلى خدمات اللواء سيد علي باشا، واليوزباشيين عبد الحميد أفندي فؤاد، ومحمد أفندي كامل.

٤- حين نشبت الثورة العربية في ٩ حزيران/ يونيو ١٩١٦ فوجئ بها الأتراك إلى حد كبير، فنجحت قوات الشريف في الاستيلاء على مكة وجدة خلال الشهر الأول. وقد قاومت حامية الطائف لمدة ثلاثة أشهر ونصف، والاستيلاء النهائي عليها في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩١٦ يعود إلى حد كبير إلى مساندة المدفعية المصرية بقيادة اللواء سيد باشا علي. وحوصرت المدينة فورًا، لكن وجود قوة مختارة قوامها ٣٥٠٠ تركي مخصصة للحركات في جنوب جزيرة العرب فيما يتعلق ببعثة ستوتزنغن، جعل من الصعب على القوات العربية تنفيذ الحركة العسكرية ولم يمكن الاستيلاء على البلدة. وقد أدى ذلك إلى إطالة الحركات كثيرًا لأن الأتراك استطاعوا جعل خط السكة الحديد مفتوحًا، واستعمال المدينة قاعدة لتهديد مكة.

٥- في أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩١٦ غادرت بعثة عسكرية فرنسية السويس إلى جدة بقيادة الكولونيل بريمون. والبعثة مؤلفة من ضابطين فرنسيين، وأربعة ضباط مسلمين من الكتائب الفرنسية. وأهداف هذه البعثة الاتصال بالوضع العسكري والتعاون مع ملك الحجاز والسلطات البريطانية بشأن أية مساعدة عسكرية تبدو ممكنة ومناسبة لتقديمها للعرب بالنيابة عن الحكومة الفرنسية.

في ذلك الوقت زال التهديد العربي للمدينة إلى درجة بعيدة وصار العدو في وضع يهدد بالقيام بتقدم نحو مكة. وكان من الأهمية بمكان عظيم أن يمنع إعادة استيلاء الأتراك على مكة، وخصوصًا في وقت اقترب فيه بدء موسم الحج.

٦- عندما تسلمت الإشراف العسكري في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، وإن يكن الحج قد تم بدون عائق، فإن الوضع في الحجاز أصبح عسيرًا وبدا وكأن التقدم المهدد به من المدينة عن طريق رابغ إلى مكة له حظ عظيم من النجاح. وقد ثبت أن القوات العربية لا تستطيع صد أي هجوم من قبل قوات منظمة أو مراكز تحميها قوة معتدلة. وكان الأتراك بقيادة فخر الدين باشا يتقدمون بثبات في إنشاء مستودعات تجهيز متقدمة، وجميع النقليات وتحسين المواصلات، وقد ظهر أنهم، إذا تمكنوا من التغلب على صعوبات التجهيز والنقل في قطر لا ماء فيه، فلا يكون هنالك أي سبب يحول دون نجاحهم في إعادة فتح مكة.

٧- لم تتيسر قوات مسلمة لمساعدة الشريف في حركاته العسكرية. فالقوات الهندية لم تعتبر مرغوبًا فيها للاستخدام في الحجاز، والضرورات العسكرية في الوضع القائم في السودان جعلت كل عون جديد من الجيش المصري غير ممكن. لذلك ظهر أن الطريقة الوحيدة الممكنة للمحافظة على مكة هي إرسال لواء عسكري بريطاني إلى رابغ لسد الطريق من المدينة إلى مكة. لكن الشريف كان خلال المدة كلها ممانعًا لأسباب دينية في قبول أي عرض لإرسال قوات بريطانية. يضاف إلى ذلك وجود اعتراضات شديدة على مثل هذا العمل سواء لأسباب عسكرية أو سياسية.

٨- في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦، وهو اليوم التالي لإعلان الشريف نفسه ملكًا، أعطيت الموافقة لإرسال سرب طائرات إلى رابغ، وكان المؤمل أن ترفع معنويات العرب وتشدد مقاومتهم لتقدم الأتراك. وأرسل السرب إلى رابغ في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر.

وفي أوائل كانون الثاني/ يناير، وكان الوضع أكثر عسرًا، وضع لواء مشاة بريطاني تحت تصرفي، وكان يبدو أن الطريقة الوحيدة لضمان سلامة مكة واستمرار ثورة الشريف هي المغامرة بتحمل ما قد ينجم من مخاطر وإرسال اللواء إلى رابغ. وقد حشد اللواء في السويس في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير١٩١٧. ولكن في هذا الحين ظهر تحسن ضئيل في الوضع العسكري، كان كافيًا لحمل الملك حسين على أن يرفض نهائيًا لعرض المساعدة بشكل قوات بريطانية، وبناء على ذلك أعيد اللواء الذي خصص لحركات الحجاز إلى الحملة العسكرية المصرية. وأخبر الملك حسين أن عرض إرسال القوات البريطانية لن يجدد.

٩- في خريف سنة ١٩١٦ حين كان واضحًا أن الهجوم المباشر على المدينة لا يحتمل أن ينجح، أصبح من البين أن الطريقة الوحيدة لإزالة الخطر على مكة، وبعد ذلك ضمان سقوط المدينة، هي حث العرب على القيام بالغارات على أوسع نطاق ضد السكة الحديد وخطوط مواصلات العدو من جهة الشمال. ولتحقيق هذا الهدف تحرك الأمير فيصل الذي كان يعمل ضد المدينة من الغرب وقاعدته في ينبع، إلى الشمال ضد الوجه وبعد أن فتح البلدة بمساعدة البوارج البريطانية في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧، هدد خط السكة الحديد برمته من الهدية إلى المعظم. وكانت هذه الحركة خصوصًا هي التي بدأت في أوائل كانون الثاني/ يناير بتخفيف الوضع وأرغمت الأتراك على سحب القسم الأعظم من حملة الحجاز (التركية) إلى جوار المدينة، وتبع ذلك إرسال تعزيزات عظيمة من المدينة إلى الشمال لحماية خط السكة الحديدية.

١٠- في هذا الوقت كانت القوات التركية موزعة كما يلي:

في المدينة

الكتيبة الأولى من اللواء الـ ١٣١.

الكتيبة الأولى من اللواء الـ ١٢٩.

وسرية ٥٠٠ من جنود الهجانة للعمل على خطوط المواصلات بين المدينة ومراكز الحماية في بئر درويش والغاير وبئر الماشي.

ووضعت في المراكز الثلاثة المذكورة قوة تحمي المدنية تتألف من:

الكتائب الأولى والثانية والثالثة من اللواء الـ ٥٥.

الكتائب الأولى والثانية والثالثة من اللواء الـ ٤٢.

الكتائب الأولى والثانية والثالثة من اللواء الـ ١٣٠.

سرية عربية قوامها ٣٠٠ من جنود الهجانة.

٣ سرايا مشاة راكبي بغال.

١ بطارية هجانة مدفعية جلية.

٣ مدافع جبلية.

٢ مدفع ميدان.

المجموع تقريبًا: ٩٥٠٠ رجل.

يضاف إلى ما تقدم ٢٥٠٠ رجل موزعين على طول السكة الحديد. وفي بلدة الوجه حامية مؤلفة من ٨٠٠ رجل، ومفارز صغيرة عززت بلدتي الساحل ضبا والمويلح.

وحالما استقر الأمير فيصل في الوجه قام الأمير عبد الله الذي تقدم من مكة على امتداد الطريق الداخلي نحو المدينة، وأنجز حركة التفاف واسعة حول الشمال من المدينة، بعبور خط السكة قرب محطة بوئيرة، وأقام موقعه في وادي العيص متخذًا قاعدته على البحر في ينبع، وفي الوقت نفسه ترك مفارز صغيرة إلى شمال شرقي المدينة لاعتراض كل قوافل التعزيز من ناحية ابن الرشيد.

الأميران علي وزيد تسلما قيادة القوات التي تهدد المدينة من الجنوب والغرب، وبذلك تفرغ جيشا الأميرين عبد الله وفيصل للتركيز على السكة الحديد.

١١- بالنظر إلى عدم تنظيم القوات العربية كان من الضروري تقديم مساعدة أخرى بتجهيز ضباط بريطانيين مؤهلين للفتنانت كرنل ويلسن الذي وضعت على عاتقه حتى الآن كل المهمة العسيرة لتقديم الإرشاد والمشورة للزعماء العرب سواء في الشؤون العسكرية أو السياسية. وهكذا أرسلت بعثة عسكرية بريطانية مؤلفة من الملازم كرنل س. ف. نيوكمب من (المهندسين الملكيين)، والميجر سي. ئي. فيكري (من المدفعية) والميجر سي. هـ. ف. كوكس (من المدفعية)، والكابتن و. ف. مارسال (من الفرقة الطبية)، وكان إرسالها من إنكلترە، وغادرت السويس إلى الحجاز في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧. وأعضاء البعثة كلهم

ضباط ذوو خبرة مع القوات المحلية، والكياسة والهمة التي أظهروها في إنجاز شيء من التنظيم في القوات غير النظامية للزعماء العرب تستحق منتهى الثناء. وفي أوائل آذار/ مارس ١٩١٧ استطعت، بالنظر إلى تحسن الوضع ومساس الحاجة إلى ضباط مدفعيين من ذوي الخبرة والرتب العالية في ميادين الحرب الأخرى، الاستغناء عن خدمات الميجر فيكري وكوكس، محتفظًا بلفتنانت كرنل نيوكمب والكابتن مارشال فقط.

١٢- إن الغارات التي نظمت ضد خطوط مواصلات العدو بلغت قسطًا كبيرًا من النجاح. وأنشئت مدرسة تدريب في أعمال التخريب في الوجه تحت رئاسة الملازم "غارلاند"، ودرب عدد كبير من العرب على أعمال التخريب فصاروا يعملون الآن ضد السكة الحديد تحت القيادة الشخصية للفتنانت كرنل س. ف. نيوكمب (من المهندسين) والكابتن ت. ئي. لورنس، والملازم هـ. غارلاند.

إن اتساع التهديد الموجه إلى السكة الحديد، لم يمنع العدو من سحب الجنود من الحجاز لتعزيز جبهة فلسطين فحسب، بل اضطر إلى تخفيض حامية المدينة نفسها، وتحويل وحدات إلى العلا ومدائن صالح ومحطات أخرى على السكة الحديد. وهذا العمل أصبح ضروريًا أيضًا إلى حد ما بسبب قلة المؤن في المدينة، مما جعل من الضروري طرد كل السكان المدنيين وتخفيض الحامية على قدر الإمكان.

١٣- إن الوضع الحاضر مرض نسبيًا، ويظهر أنه ليس من الممكن أن يستطيع العدو سحب أي عدد كبير من القوات دون المخاطرة بإضاعة الحجاز برمته. والحقيقة أن المعلومات الأخيرة تدل على أن تعزيزات تتضمن كتيبة واحدة وبطاريتين جبليتين وبطارية ميدان واحدة أرسلت إلى الحجاز من دمشق. وفي الوقت نفسه لا يمكن توقع احتمال سقوط المدينة في المستقبل القريب. خفضت الحامية ويسرت مشكلة التجهيز بإنقاص عدد الذين يجب إطعامهم. يضاف إلى ذلك أنه ثبت أن العرب لم يكن في استطاعتهم أن يستولوا على المواقع المحصنة بأنفسهم، لكن الضغط المتصل على السكة الحديد وخطوط المواصلات حسب الخطة المتخذة الآن سوف يؤدي في الوقت المناسب إلى إضعاف العدو وتأمين فتح المدينة، وفي الوقت نفسه يستبقي في الحجاز حامية تركية كبيرة وتقطع مواصلات وحدات العدو في عسير واليمن مع المركز. ويعني هذا تجميد متواصل لنحو ١٢,٠٠٠ تركي عدا حاميات عسير واليمن.

١٤- يسرني أن أنتهز هذه الفرصة للاعتراف بالمساعدة الثمينة والتأييد المتواصل من الجنرال السير آرجيبولد موراي، القائد العام للحملة العسكرية المصرية وموظفيه، وأشكر من بينهم بصورة خاصة الميجر جنرال آرثر ليندن بيل، والميجر جنرال والتر كامبل، إن الإرساليات الكبيرة من التجهيزات والعتاد التي كان إرسالها إلى الحجاز ضروريًا، قد جهزت كلها تقريبًا من قبل الحملة العسكرية البريطانية، وقدم القائد أيضًا مساعدة ثمينة جدًا بشكل سرب من قوة الطيران الملكية وقسم سيارات مسلحة وأشياء أخرى.

وأرجو أيضًا أن أسترعي النظر إلى المساعدة الثمينة التي قدمتها دائمًا البحرية بقيادة نائب الأميرال السير روسلين ويميس، فكل نقل المخازن والعتاد والتجهيزات والموظفين تم من قبل البحرية في ظروف شديدة الصعوبة، إضافة إلى واجباتها الثقيلة الاعتيادية، لم تتخلف البحرية في أي وقت كان عن تقديم كل المساعدة

الممكنة، وقامت في مناسبات عديدة بتعاونها الفعال (خصوصًا في الاستيلاء على جدة والوجه) بجعل النجاح العربي ممكنًا. وليس من المبالغة القول بأنه، لولا التعاون الفعال من جانب حراسة البحر الأحمر بقيادة كابتن وليم بويل (من البحرية الملكية)، لما كان قيام الشريف بثورة ناجحة ممكنًا.

إن قائمة المواد المرسلة إلى الحجاز باعتبارها أنها مقدمة إلى وزارة الحربية من قبل الحملة العسكرية المصرية، تقوم دليلًا على مقدار المساعدة المعطاة من قبل القائد العام للحملة المصرية ونائب الأميرال القائد العام لمياه الهند الشرقية ومصر، والعمل المنفذ بأيدي رجالهما.

وقام سرب الطيران الملكي تحت قيادة الميجر روس (دي. أس. أو)[1] بأكثر من تأكيد تقاليد الطيران. فقد جوبهت مصاعب استثنائية من جراء المناخ والأرض، وتم التغلب عليها في ظروف شديدة الصعوبة. لقد أجريت أعمال تحر ثمينة، والتأييد الأدبي والفعلي الذي قدمه السرب للقوات العربية يفوق حد الحسبان. وإنني في هذا الصدد لمدين كثيرًا للبريغادير جنرال و. ج. هـ. سالموند، قائد الطيران الملكي في الشرق الأوسط لمساعدته الدائمية.

وفي المراحل التالية لثورة الحجاز، كما كان في بدايتها، كانت المساعدة المقدمة للقضية العربية من جانب الجيش المصري ذات قيمة عظيمة. والضباط، سواء منهم البريطانيون والعرب، وأفراد الجيش الموفدون للخدمة في الحجاز، أنجزوا عملًا رائعًا. فإلى وكيل السردار (الميجر جنرال ل. أو . اف. ستاك، سي. ام جي) وإلى أركان القيادة للجيش المصري، يستحق الشكر على المساعدة التي ما زالوا يقدمونها إلي وعلى الترتيبات الممتازة فيما يتعلق بمفارز الجيش المصري العامل مع القوات العربية.

اللفتنانت كرنل سي. ئي. ويلسن، بصفته ممثلي السياسي والعسكري في الحجاز، أدى واجبًا كثير الصعوبة والمشقة ببراعة وبكل إخلاص وبنجاح بارز. لقد حصل على نفوذ جسيم لدى زعماء العرب العسكريين والموظفين، وإلى شخصيته وكياسته يعود مبدئيًا الغياب النسبي للاحتكاك، ومقدار التنظيم الذي أنجزه المجندون العرب. وإن عمله وعمل موظفيه يستحق غاية الثناء.

إن نواة الموظفين الصغيرة المؤلفة في القاهرة لمساعدتي في إدارة الشؤون العربية قد عملت بصورة فعالة وجيدة تحت إشراف بريغادير جنرال ج. ف. كلايتن رئيس ضباط أركاني. وإلى هذا الضابط وأعضاء المكتب العربي والذي يديره الميجر ك. كورنواليس، وإلى موظفي الشخصيين في دار الاعتماد، أقدم شكري القلبي للمساعدة والتأييد الذي قدموه لي دائمًا. وفي هذا الخصوص أرغب في استرعاء النظر بصورة خاصة إلى خدمات الميجر (لفتنانت كرنل موقت) ج. س. سايمس، الذي كانت معلوماته الوثيقة عن تفاصيل الحركة العربية ذات قيمة عظيمة.

سوف أعرض في رسالة لاحقة قائمة بالضباط ونواب الضباط والرجال الذين أرغب في وضع أسمائهم تحت أنظار سيادتكم، مع قائمة الضباط ونواب الضباط والرجال الموصى بتكريمهم.

(١) (D.S.O) وسام عسكري هو "وسام الخدمة الممتازة" (Distinguish Service Order).

أتشرف بأن أكون، سيدي اللورد خادم سيادتكم الخاضع المطيع،

(التوقيع) ريجنالد وينغيت جنرال، قائد الحجاز العام).

	ضباط	جنود	دواب	مدافع ميدان ١٥ رطل	مدافع جبل	مدافع هاوتزر	رشادات مكسيم
ضباط أركان	٣						
صنوف مدفعية	١٤	٣١٣	٢٧٦	٦	١٠	٢	٦
صنوف مشاة	٢٨	٦٥٦	٢١				
صنوف أخرى	١٠	٤١	١٢				
المجموع	٥٥	١٠١٠	٣٠٩	٦	١٠	٢	٦

وكما استطاع ريجنالد وينغيت بصفته قائدا عاما للحجاز -بالإضافة إلى رئاسته للمكتب العربي بالقاهرة- أن يمنع من الاحتكاك بين أتباعه في نجد والحجاز، وأن يوفق بينهم للتعاون في مواجهة الدولة العثمانية؛ كما في كتاب[1] إلى الشريف حسين، والذي أشبع غروره بمخاطبته بصفة الملك التي لم يكن يخاطب بها من قبل! وجاء فيه:

(من السير ريجنالد وينغيت ـ القاهرة إلى الملك حسين

التاريخ: ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٧

أود أن أعترف بتسلمي مع الشكر كتاب سيادتكم المؤرخ في ١٨ شعبان ١٣٣٥[2] وسأمضي حالًا في الإجابة عن النقاط المثارة فيه حسب التسلسل.

إن ما أبديتموه سيادتكم في موضوع ابن سعود قد لقي كل اهتمام، وقد أبلغ إلى ممثل جلالته في العراق وتسلمنا منه جوابًا مآله أنه مطمئن إلى أن ابن سعود مؤيد مخلص، وصديق لحكومة جلالته ولسيادتكم.

---

(١) الوثائق رقم (٦٧) FO 882/19

(٢) تقابل ٩ حزيران/يونيو ١٩١٧م.

في هذه الأيام يوجد على الدوام مفسدون مستعدون لإثارة المشاكل بين الأصدقاء، وإن غرض أعدائنا بصورة خاصة تصعيد الشقاق بين جميع زعماء العرب العظماء للحيلولة دون وحدة الهدف العربي التي يشعرون تجاهها بخوف عظيم. ولذلك فعلينا أن نكون حذرين إزاء مخططات المفسدين.

علمت أن أنجالكم وصلتهم مؤخرًا معلومات تؤكد موقف ابن سعود الودي والمتعاطف نحو سيادتكم.

فيما يتعلق بإرسال البنادق إلى الحجاز لم يكن ثمة تأخير في هذا، وقد أرسلت البنادق والعتاد بكل سرعة ممكنة، وأصبحت متوافرة، ويجب أن نتذكر أنه قد أرسل إلى سيادتكم ما لا يقل عن واحد وسبعين ألف بندقية، وأكثر من أربعين مليون طلقة، لاستعمالها في الحجاز، وإن القوات العربية في الميدان ليست بهذا العدد الكبير. ولذلك يصعب فهم ما أبديتموه سيادتكم من أن مكة وجوارها هي الآن خلو من أي سلاح.

لقد اتخذ إجراء فوري بشأن تلبية طلب سيادتكم مدافع مراسم لاستعمالها..).

التنافس الاقتصادي البريطاني الفرنسي للسيطرة على اقتصاد الحجاز:

كما بدأ في مطلع سنة ١٩١٧م التنافس بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) للسيطرة على الوضع الاقتصادي لمكة بعد أن قرر الشريف حسين إغلاق البنك العثماني في جدة؛ كما جاء في عدد من البرقيات[1]؛ ومنها:

(برقية من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ١٢٧ التاريخ: ٩ شباط / فبراير ١٩١٧

برقيتكم السرية رقم ٩٧ في ٨ شباط/ فبراير.

البنك العثماني:

أظن أن المحتمل جدًا أن يقرر الشريف في أية لحظة إغلاق البنك العثماني في جدة وإقالة موظفيه. وإذا ما أقدم على خطوة كهذه، فإنها ستكون على أساس أنهم، استمروا في مزاولة العمل على الرغم من رفضه الاعتراف بهم في الحجاز، وبسبب أن استمرار وجود بنك له مثل هذا الارتباط الوثيق بتركية، والإساءات المالية السابقة هناك، تسيء إلى الشريف في نظر شعبه الذي يعد هذه المؤسسة ـ وذلك أمر طبيعي – مؤسسة تركية محضة. ويدرك الشريف أن للبنك مصالح فرنسية وبريطانية، ولكن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار نظرة العامة في الحجاز إلى هذا البنك.

وقد أعرب الشريف في الأوساط الخاصة عن رغبته في وجود بنك بريطانية في الحجاز، لكنه لن ينظر في مسألة السماح إلى أية أمة أخرى في تأسيس بنك في الحجاز حاليًا.

(١) الوثائق ١٤٨/٣-١٥٠. (٢٦) FO 371/3045 (32869)

عند قيام الشريف بخطوة كهذه، سيكون من غير المرغوب فيه تمامًا في نظري قيامنا بتقديم احتجاجات عليها، لأنني على ثقة من أن أفضل مساعدة نقدمها للشريف هي الحد الأدنى من التدخل في القضايا الداخلية للحجاز. وإنني أعتبر، إضافة إلى ذلك، إن خطوة كهذه من جانبه ستحل صعوبات عديدة في المستقبل، وذلك لأن البنك العثماني طالما استمر في الوجود هناك فإننا سنتعرض للمصاعب باستمرار، مصاعب إن لم يوضع حد لها الآن فسيكون لها تأثير خطير في المستقبل على نفوذنا في البلاد، وإذا سمح لها بالنمو ستكون بالتأكيد سببًا للاحتكاك مع الفرنسيين لاحقًا. وإن موقفًا حازمًا الآن قد يزيح هذه المشكلة.

ومن الممكن، مع ذلك، أن لا يتخذ الشريف الإجراء الذي سبق وصفه. وقد أبلغني الكابتن لويد أنه منذ تقديمه توصيته في أحد مقاطع كتابه المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم، يعتقد الآن أن من الواجب اختيار مؤسسة أقوى ولها علاقات عمل أوسع، على الرغم من رغبة الشريف في قبول بنك بريطاني. وربما يكون من غير المرغوب فيه في ضوء الحساسيات الفرنسية، إدخال بنك بريطاني في هذه اللحظة، وإنني، على أي حال، أتقصى بصورة شخصية إمكانية فتح شركة (كواسجي دنشوا) من عدن فرعًا لأعمالها في الحجاز بحيث يتولى القيام بعمليات مصرفية. وقد يكون من الممكن، حسب اعتقادي، الاعتماد على هذه المؤسسة للتصرف بشكل ينسجم مع المصالح البريطانية والهندية، إذ إن لها صلات واسعة مع تجارة البحر الأحمر وستتمتع بفائدة إضافية لكونها تدخل الحجاز كمؤسسة وطنية وليس كشركة أوروبية.

معنونة إلى وزارة الخارجية أرسلت إلى الهند ١٢٧).

وكما في برقية[1] (من وزارة الخارجية – لندن إلى السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

الرقم: ٢٥٣ التاريخ: ١١ آذار / مارس ١٩١٧

إشارة إلى برقيتيكم المرقمتين ١٢٧ و ١٦٧

الأعمال المصرفية في الحجاز:

بإمكانك أن تلمح لملك الحجاز بلباقة بأننا لن نعترض على إغلاقه للبنك العثماني في جدة، ومن المرغوب فيه طبعًا عدم ظهورنا وكأننا اتخذنا أية مبادرة في هذه القضية.

وقد يكون من الأفضل رفض الملك السماح بأية أعمال مصرفية في الحجاز في الوقت الحاضر. وسيمكن لنا بعد ذلك رؤية كيفية تطور الأمور، وإذا بدا من الضروري وجود بنك، فسيكون من المرغوب فيه، لكي نحافظ بدون احتكاك على الموقع الأسمى الذي تنازل عنه الفرنسيون رسميًا، أن يكون البنك بريطانيًا، كأن يكون مثلًا فرعًا للبنك الوطني في الهند، أو البنك الشرقي. وفي حالة الفشل في ذلك، يمكن الدخول في مفاوضات مع شركة "كواسجي دنشوا" لفتح فرع لأعمالها في جدة.

(١) الوثائق ١٤٨/٣-١٥٠. (٢٦) (32869) FO 371/3045

هل توجد في جدة أية شركات بريطانية أو هندية راسخة ولها القدرة على التعهد بالقيام بالأعمال المالية للحجاج في الموسم القادم إذا اقتضت الضرورة ذلك).

استياء الشريف حسين من تحديد بريطانيا لنطاق سيادته على الحجاز وفقده تعاطف العالم الإسلامي:

أصبح الوضع في الجزيرة العربية وتطورات الأحداث فيها بعد ثورة الشريف حسين ووقوف بريطانيا خلفه القضية الرئيسية للعالم العربي والإسلامي الذي كان يدرك خطورة الوقوف مع الدول الاستعمارية ضد الخلافة الإسلامية، وقد كانت تداعيات تجد صداها في كل أرجاء العالم الإسلامي بل والعالم العربي، هذه الحملة الصليبية الغربية التي أوشكت على تحقيق هدفها الذي طالما عملت من أجل تحقيقه وهو القضاء على الدولة الإسلامية والخلافة العثمانية، كما جاء في مذكرة الكوماندر هوغارث في الوثائق البريطانية[١] عن مستقبل الحركة العربية حيث وردت:

(مذكرة للكوماندر هوغارث – المكتب العربي في القاهرة

عن حديث له مع فؤاد الخطيب في ١١ شباط / فبراير ١٩١٧

مستقبل الحركة العربية:

لما كان الشيخ فؤاد الخطيب، سكرتير ملك الحجاز بالنيابة، على وشك العودة إلى مكة، فقد استدعيته إلى هذا المكتب في ١١ شباط / فبراير ١٩١٧، وأجريت معه حديثًا سريًا عن الأهداف النهائية للحركة العربية وسياساتها، كما أثرت فيها تجربة الثورة الحجازية. وفيما يلي فحوى الحديث:

بدأ عرضه قائلًا إنه إذا اقتصرت سيادة سيّده على الحجاز – أي على المنطقة الغربية من الجزيرة العربية – فإنه لن يكون في وضع مستقل ولا مكتفيًا ذاتيًا وذلك بسبب قلة الموارد التي ستستحصل في منطقته، حتى في أحسن الظروف. وأكد فؤاد على أن مثل هذا الاعتماد المستمر على المعونة الأجنبية سيسيء إلى سمعة سيّده في العالم الإسلامي، وستتضاءل قيمته، ولن يمضي وقت طويل حتى يصبح غير جدير بالمعونة الأجنبية التي تقدم له. والحماسة المطّردة للحج ستخفّ، ومعها يتصاعد الاستياء الداخلي. إن إسناد دولة مسيحية للملك خلال الحرب العظمى شيء وقد كان ذلك مفهومًا مقبولًا لأن بريطانية كانت معروفة بدعمها جميع حلفائها بالطريقة نفسها ـ ولكنه سيكون شيئًا آخر بعد حلول السلم. ولم يفترض الملك قط، حين شرع في عمليته الحالية بأنها ستقتصر على الحجاز، إذ لا يمكن أن تقوم دولة عربية مكتفية ذاتيًا على أرض فقيرة بهذه

(١) الوثائق ١٥٠/٣. (٢٨) وFO 882/6

الدرجة، حيث تعطل أقل زيادة في الضرائب، الزراعة في الأراضي القليلة الصالحة للزراعة الآن، وتدفع العشائر إلى الهجرة والعصيان. وترفع مستوى المعيشة فوق إمكانات كل السكان تقريبًا.

سألت ما هي المنطقة والمدينة اللتان يتصورهما الملك قاعدة لاستقلاله؟

أجاب فؤاد: سورية ودمشق. عندئذ ناقشته حول ميول العناصر الشعبية المختلفة في سورية.

أجاب ان العناصر المسلمة قاطبة تريد ملك الحجاز، وأنه ـ وخاصة بنظر عامة الناس ـ سليل النبيّ بلا منازع، واسم ابنه فيصل على كل لسان. أما فيما يتعلق بالعناصر المسيحية (أي فؤاد) منذ كان في القاهرة، تلقى تأكيدًا بشأن ولاء الزعماء المارونيين. والبروتستانت مؤيدون جميعًا، والكاثوليك متأرجحون، والدروز جميعًا مؤيدون للملك، وانه (أي فؤاد) لم يخامره أدنى شك في أنه حينما يظهر نوري الشعلان وكبار زعماء البدو الآخرون أمام الناس، فإن سورية ستثور من أقصاها إلى أقصاها.

سألت عن "حزب اللامركزية" وماذا يمكن أن ينتظر منه في حالة استمرار وجود دولة مجاورة في تركية؟

قال فؤاد إنه لم يعد له وجود كحزب، وبعد حكم جمال في سورية لا يعتقد أن الناس ظلوا راغبين في الحكم الذاتي تحت السيادة التركية. وقد اعترف أن العقلية الشعبية لا تزال تربط الحكومة بالأتراك. وأن ذلك التقليد قد لا يزول عن أذهان العامة إلاّ بعد مرور مدة من الزمن.

سألت عن اليهود في فلسطين؟

فصرح فؤاد أن العرب واليهود الآن يفهم بعضهم بعضًا، وأنه لن يكون في سورية...

والظاهر أن فؤاد ليست لديه فكرة باحتمال اقتراح ترتيب خاص لفلسطين، وفكر في فلسطين كجزء لا يتجزأ من المملكة العربية. وقد صرح أنه كان على اتصال مع الصهيونيين البارزين وغيرهم من اليهود الفلسطينيين، وقد حصل من هؤلاء على تأكيد بتأييدهم.

لقد أثرت بحذر شديد القضية الفرنسية ـ السورية؟

لم يفصح فؤاد عن معرفته بأية اتفاقية قائمة، وبحثنا في المستقبل بدون تحيز.

سألت أولًا عن وجود حزب فرنسي بين السوريين؟

فنفى فؤاد وجود شيء يعتد به بعد الآن، ورفض أن يتزحزح عن رأيه على الرغم من أنني ذكرت أسماء سوريين معينين أدلوا بتصريحات مؤيدة للفرنسيين.

ثم ذكرته بمصلحة فرنسة القديمة ومطامحها في سورية. هل تفترض أن الفرنسيين لا يزالون راغبين في الساحل السوري؟

قال فؤاد على الفور: إن داخلية سورية، بدون الساحل، لن تكون ذات قيمة عملية للدولة العربية المستقلة. فوجود الملك في دمشق، بدون سيطرة على بيروت، لم يكن وضعًا ممكنًا. وكذلك فإن لبنان هي "قلب سورية".

سألت: لماذا يعير بيروت هذا القدر من الأهمية وهي ليست الميناء الطبيعي لدمشق؟

فأجاب إنه ميناء لبنان كلها، وكذلك منبع الثقافة السورية العالية، والمثل العربية العليا، وإذا كان لا بد للفرنسيين أن يحرزوا شيئًا، فليأخذوا الساحل من الشمال ابتداء من جونية، وفي هذه الحالة سيكون للدولة العربية موانئها في بيروت وصيدا وحيفا ويافا، فلم أعلق على مخطط التقسيم هذا.

سألت فؤاد: ماذا يظن أنه سيعقب احتلالًا غير عربي لأي قسم من سورية، فيما إذا قام أحد بذلك؟

أجاب: أنه لا يظن أنه ستكون ثورة آنية فعالة ضد أية دولة من دول الوفاق، ولكن ستكون هنالك هجرة واسعة النطاق من المنطقة المنتزعة، ودسائس لا نهاية لها، واضطرابات بين السوريين المتبقين في المنطقة. وإذا كانت لدى الفرنسيين أية أفكار كهذه، فإنه يتمنى جعل رجال الدولة والرأي العام في فرنسة يدركون عواطف سورية الحقيقية وما ينتظر أي أجنبي محتل.

علقت على ذلك قائلًا: إن هناك مناطق عربية واسعة أخرى تستطيع أن تدعم دولة عربية مكتفية ذاتيًا. فمثلًا هنالك اليمن؟

هز فؤاد رأسه بتصميم. إن ملك الحجاز لا يفكر في التدخل في أمر الإدريسي ولا الإمام. وفيما يتعلق بالأخير فإنه كبير العطف عليه بوصفه سليل "علي" مثله، وأنه واثق من موافقته في النهاية.

وقد ذكرته أنه كانت هنالك منطقة العراق. ويبدو أن هذا لم يرق لفؤاد الذي هو سوري. قال إنه كان من المفهوم طبعًا أن البصرة ومنطقة النهر الجنوبية يجب أن تبقى تحت سيطرة بريطانية. أما فيما يتعلق ببغداد والموصل فإنه كان يأمل أن يكون لهما حكم ذاتي تحت سيادة الملك في دمشق.

سألته عن فكرة الحكم الذاتي؟

فأجاب فؤاد: أن ملك الحجاز يرغب في أن تحكم كل منطقة عربية نفسها، تحت سيادته، فكما أن إمام اليمن سيترك وشأنه، فكذلك سيكون الأمر مع ابن سعود، والشيخ الكبير للصحراء السورية نوري الشعلان، كل في "ديرته"، وهو يأمل أن يكون الأمر كذلك مع المناطق السورية المختلفة، مثل حلب، ووادي نهر العاصي، ولبنان. وهو لم يتوقع أية صعوبات تالية مع الشيوخ الكبار، ولا حتى مع ابن سعود الذي سيعرف الملك كيف يعالج أمره. وكان يعتقد أن السلطة المحلية في سورية قد خرجت إلى حد كبير، وستخرج أكثر من ذلك أيضًا، من يد الأسر الإقطاعية، التي قل شأنها الآن كثيرًا، إلى أولئك الشبان الأقوياء بثقافتهم، هذه الفكرة الأخيرة ربما كانت متأثرة بتاريخ جماعة تركية الفتاة.

كنت أستطيع أن أتلمس عقيدة ثابتة تكمن وراء أقوال فؤاد، وهو أن بريطانية العظمى ستلجأ في النهاية إلى استعمال القوة إذا لزم الأمر لتأسيس الدولة العربية ضد كل ما يحدث، وقد قال مرة إن العرب في الداخل سيرحبون أيضًا بحماية بريطانية، إذا كانت شرطًا ضروريًا للتحرر من التدخلات الأخرى.

إن دخول الملحق العسكري الفرنسي إلى الغرفة وضع نهاية لحديثنا، ولم أستحسن استئنافه، خشية إعطاء فؤاد فكرة بأن الأمر، حتى في الوقت الحاضر، لا ينتظر أن يصبح تمامًا كما يتنبأ به ملك الحجاز أو هو نفسه.

و. ج. هوغارث لفتنانت كوماندر ـ المكتب العربي ١٢/ ٢/ ١٩١٧).

وجاء في الملحق للتقرير: (تعليق .. لقد ترك لدي الشيخ فؤاد، في جميع اتصالاتي به، انطباعًا بأنه رجل صادق وذكي وكفؤ، ومتشرب بقوة بالفكرة القائلة بأن الخبز العربي يجب أن يؤدم بالزبدة البريطانية وحدها. إنه مع ذلك من طراز البيروتيين ـ الدمشقيين المتعلمين، مثالي وشاعر (وقد جذب انتباه الشريف أولًا بقصيدة). ويتكلم الإنكليزية والفرنسية جيدًا.

إن هدفي الرئيسي من المحادثة التي قدمت عنها التقرير أعلاه كان أن أتحرى -عن طريق الاستنتاج لا السؤال المباشر- إلى أي مدى كانت الأفكار والمشروعات المعينة التي قيل إن فيصلًا يتبناها بشأن منطقة العراق، من وحي والده، أو أن والده يشاركه فيها، وإلى أي مدى هي تمثل برنامجًا اتفق عليه زعماء الحركة العربية بصورة عامة، وفيما إذا كان الاستنتاج السلبي الذي ينتج عن المحادثة، ينطبق على الملك حسين مثل انطباقه على فؤاد، ويعتمد ذلك على رأينا في مدى ما يحظى به الأخير من ثقة الأول. يمكن أن يقال إنه يحظى بتلك الثقة من الناحية السكرتارية، ففؤاد، على أي حال، ترك لدي انطباعًا بأنه لم يطلب إليه أن يدرس قضية العراق بصورة جدية أو اعتبار بغداد بديلًا محتملًا لدمشق. وبوصفه سوريًا كان قلبه بطبيعة الحال في دمشق كليًا، أما بغداد فكان يضعها في المكان الثاني.

إن الاقتراح الأول لفؤاد (الفقرة ١) لا يقبل الجدال، وإن ملكًا للحجاز وحده لن يكون قادرًا أبدًا على توفير موارد تقارب ربع مليون جنيه استرليني من وارداته. إن مكة والمدينة لم تكونا معفيتين من الضرائب منذ قرون فقط، بل كانتا تتلقيان المساعدات المالية، وأغلبية سكان الحجاز (وكلهم تقريبًا رحل أو شبه رحل) بينهم وبين الجوع أسبوع. وعوائد الكمارك من جدة وينبع لن تزيد على ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنويًا.

أما تصريح فؤاد حول العناصر السورية المختلفة (الفقرة ٢) فيجب طبعًا أن يؤخذ بشيء من التحفظ، وإن استمرار نجاح الشريف سيبرر بلا شك ما يدعيه بشأن جماهير المسلمين. إننا نعلم أن المارونيين البارزين، في الواقع، اتصلوا به منذ كان في القاهرة، وقد رفضنا أن يكون لنا أي دخل في هذا الأمر، أو معرفة رسمية به، ولكننا نشك بقوة في كونهم مخولين للتحدث باسم جميع المارونيين في لبنان. وإنني شخصيًا أرفض الاتفاق مع تصريحات فؤاد الكاسحة حول البروتستانتيين - نظرًا لفعاليات سليمان البستاني - وحول حزب اللامركزية نظرًا للعناصر التركية والتركمانية في شمال سورية والمدن الكبرى، واليهود على الرغم من أن يهود فلسطين بصورة عامة يتطلعون إلينا، وذلك بالدرجة الأولى لنيل حريتهم، والحزب الفرنسي ـ السوري الذي وإن كان قد أصبح ضعيفًا بسبب افتضاح أمر العديد من الشخصيات البارزة

نتيجة عدم حذر القناصل الفرنسيين في أوائل الحرب، فإنه لا يزال بلا شك موجودًا، ولديه ممثلون نشيطون في القاهرة.

وأما فيما يتعلق بالموانئ، فقد شعرت دومًا أن استبعاد الدولة أو الدول العربية عن الساحل سياسة مشكوك في صحتها. إن حيفا، وعكا ـ وصور، هي موانئ مناسبة لدمشق أكثر من بيروت. وإذا كان لنا أن نستقر في حيفا فقد نصبح مسيطرين على واردات دمشق وصادراتها. ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن دمشق نفسها ستكون في "فلك النفوذ" الفرنسي.

وقد بلغنا أن الملك حسين تكلم عن إرسال وفد خاص إلى باريس ليحاول أن يثني الفرنسيين عن احتلال أي جزء من سورية.

وفيما يتعلق باليمن، فإن خصوبتها، والطابع الأكثر صلابة واستقرارًا لسكان جميع الأجزاء الجنوبية ـ الغربية من الجزيرة العربية، مما يجعل هذه المنطقة أفضل من الحجاز كثيرًا لقيام حكومة عربية فيها. وليس هنالك عدم توافق بين العشائر الزيدية وبني ملك مكة، ولكن الميول الوهابية لقبائل جنوبي عسير التي تتبع الإدريسي الآن، تشكل عقبة جدية دون أي توسع شريفي باتجاه الجنوب.

إن ثقة الملك حسين حول ابن سعود تستند إلى الاعتقاد:

(١) بأن الأخير يقتصر على العشائر الوهابية.

(٢) قلة موارده المالية، ويعتقد حسين أنه يستطيع أن يشتري ابن سعود في أي وقت بأموالنا طبعًا ... كما هو معلوم!

إن دواء "الحكم الذاتي" هو تركة من حزب الحرية التركي، وحركة اللامركزية لسنة ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، ولم تكن لدى فؤاد، فيما يبدو، فكرة قاطعة عن تكوينها أو عملها: وهو يؤمن فقط بفاعلية الكلمة المباركة نفسها.

د. ج. هوغارث لفتنانت كوماندر المكتب العرب ١٧/ ٢/ ١٩١٧).

خشية الإدارة البريطانية من ثورة ضدها وإعلان الجهاد وإحياء فكرة الجامعة الإسلامية:

كما قدم الكابتن البريطاني براي مذكرة[1] حول القضية الإسلامية وتداعياتها على وجود بريطانيا ومصالحها الاستعمارية في هذه الفترة؛ حيث ورد فيها:

(من الكرنل ويلسن المعتمد البريطاني في جدة

(١) الوثائق ٣/١٥٧-١٨٣. (٣٠) (103481) FO 371/ 3057 و (٣١) FO 371/ 3057

إلى الجنرال السير ريجنالد وينغيت المندوب السامي في مصر

سرّي جدة في ٢٩ آذار/ مارس ١٩١٧

سيدي.. أتشرف أن أقدم لاطلاع سعادتكم مذكرة للكابتن ن. أي. براي، من الجيش الهندي، حول القضية الإسلامية.

إنني أتفق مع ما جاء في القسم الذي يتناول مباشرة الثورة العربية ومستقبل الشريف، وأؤكد بصورة خاصة على أن ما يهم الإمبراطورية البريطانية بدرجة عظيمة جعل الشريف قويًا إقليميًا بحيث يُعترف به رئيسًا زمنيًا وروحيًا يستطيع العالم الإسلامي أن يلتف حوله.

وليس هنالك شك كبير في أن العالم الإسلامي على أثر سقوط الإمبراطورية التركية سيبحث عن وريث. وكما سبق لي أن أبديت في مكان آخر، فلن يكون هنالك غير الجزيرة العربية أو أفغانستان كمرشحين ممكنين، وإن أفضلية الأولى على الثانية قد عرضت في مذكرة الكابتن براي المرفقة بدرجة من الوضوح تجعل من غير الضروري إبداء ملاحظات أخرى.

إن الملاحظات التي أبديت تحت عنوان "الاستخبارات خارج الهند" جديرة باهتمام خاص في رأيي.

إنني أتفق مع الكابتن براي في أن الجامعة الإسلامية ليست ميتة بأي وجه من الوجوه، وإنني أعتقد شخصيًا أن القضايا التي تحتل المكانة الأولى من الأهمية بالنسبة لنا كإمبراطورية، مع رعايانا المسلمين الذين يبلغ عددهم الملايين، تعتمد على كيفية معالجة القضية الإسلامية الآن وفي المستقبل القريب.

هل لي أن أرجو فخامتكم التفضل بإرسال هذا التقرير إلى وزير الهند كما طلب الكابتن براي.

توقيع س. أي. ويلسن لفتنانت كرنل).

(مذكرة الحوادث في الهند وبلاد العرب

مستقبل الإحياء الإسلامي العظيم في الوقت

الحاضر حين لا تعود تركية دولة يعلق العالم الإسلامي آماله عليها

أعدها: الكابتن براي جدة في ٢٥ آذار/ مارس ١٩١٧

"أرى لذلك أن المعلومات المفصلة الموضوعة في يدنا من خلال رسائل عبيد الله مضافًا إليها تصريح عبد الحق تبرر وتتطلب جهدًا من جانب الحكومة البريطانية لهدم طرق المواصلات والدسائس التي ظهرت لنا، وكبت بعض الأشخاص المهمين ذوي العلاقة لخير المجتمع بأسره ولأجل السلام وأمان الإمبراطورية". (مقتبس عن مذكرة للسير شارلس كليفلاند عن أنجمن خدّام كعبة).

لقد اخترت الفقرة المتقدمة توطئة لمذكرتي لأنها تلخص بكلمات قليلة غايتي من تقديمها.

أدرك تمامًا أنه ليس من شأني انتقاد عمل الحكومة أو سياستها، حتى إذا كنت مؤهلًا لذلك، وأنا لست كذلك. وإذا بدا أنني أفعل فأطلب الصفح لأنه ليس لي رغبة متعمدة في هذا الخصوص. إنما هذه محاولة جدية، ومحاولة خصوصية خالصة، للمساعدة بطريقة صغيرة للحفاظ على إخلاص وثقة الأكثرية العظمى لأعضاء إمبراطوريتنا، وفي الوقت نفسه للمحافظة ضد بعض التجمعات التي قد تكون قوة محتملة وخطرًا حقيقيًا لنا في عهد لاحق.

إن الجهد ضدنا ليس منحصرًا في الهند وحدها، كما يعترف بذلك بوضوح السير كليفلاند في تقديره لمؤامرة الرسائل "الحريرية" التي نقلت مقتبسًا عنها في رأس هذه الصفحة.

إنها منتشرة في منطقة واسعة، بل في العالم الإسلامي كله. ولذلك يجدر بنا، لأجل المحافظة على أنفسنا، أن ندرس ونراقب بدقة الأحداث في إيران وأفغانستان وتركستان وجاوة وبلاد العرب فضلًا عن مراقبة وضعنا الداخلي نفسه.

ولا بد من الاعتراف بأن الحركة مستمرة منذ سنوات عديدة، وقد حصلت على أتباع عديدين، وأصبحت مثلًا أعلى لألوف من أبناء الجيل الحديث، أولئك الذين تشربوا بالأفكار الإسلامية في التعليم.

صحيح أنها ليست لديها سياسة معينة قاطعة تجاه الأغلبية الواسعة، فهي في الوقت الحاضر مجرد شعور لدى الجماهير، وعبارة عن أوهام، ولكن الزمن سيجعله أكثر موضوعية. وحالما يصبح للحركة في عقول المسلمين بصورة عامة هدف واضح، وأمل، وطموح، فإنه يصبح خطرًا حقيقيًا وعاجلًا. ولن يكون بالضرورة خطرًا في حد ذاته، كعامل عسكري، بل سلاحًا، وسلاحًا قويًا جدًا، بأيدي أي عدو في المستقبل. وحتى في هذه الحرب الحالية سببت لنا المسألة الإسلامية قلقًا كثيرًا جدًا. ولكنها في هذه المرحلة لا تزال مفككة، وليس لديها أي تنظيم حقيقي، والمستقبل قد يعالج أو يحسن كلا هذين الخللين. فإذا كنا في ذلك الوقت قد سببنا نفرة الشعور الإسلامي، فإننا نتعرض لخطر شديد إذ نكون عاجزين عن معالجة ذلك الخطر بالطريقة التي سرنا عليها خلال الاضطراب الحالي، وساعدنا فيها قدر كبير من الحظ.

لا يمكننا أن نأمل أن نقضي بإجراءات قمعية في الهند وبلاد العرب أو مكان آخر على العناصر التي تؤلف مادة خطرة. ولا يمكننا أن نأمل أن نزيل بإجراءات شديدة حركة كهذه عميقة الجذور ومنتشرة في ميدان واسع، أكثر من أن نأمل أن نقضي بإجراءات مماثلة على الحركة الاشتراكية في أوروبا. إن الإجراءات القمعية الخالصة تدفع بالحركة إلى العمل السري لا غير، ونحن نعقد خيوطها. والاعتقالات بالجملة لا تفعل أكثر من التخويف آنيًا ثم تؤدي إلى سخط أكبر، بينما هؤلاء المعتقلون ينظر إليهم كشهداء في سبيل قضية نبيلة ويجتذبون بقضيتهم أشخاصًا أكثر إلى الميدان ضدنا. أما أولئك الذي يعملون في أقطار لا رقابة لنا عليها، أو لنا رقابة قليلة، فيكونون أكثر تصميمًا في محاولاتهم.

لذلك فالنقطة التي أرغب في التأكيد عليها هي إن الحركة قد استقرت استقرارًا قويًا في أذهان المسلمين إلى حد أننا لا نأمل إزالتها. وحتى في الهند، مهما تكن إجراءات الردع الشديدة التي نتخذها، فإنها تجتذب موالين جددًا، وفي الأقطار خارج الهند تبلغ زخمًا جديدًا.

لذلك فإن الأساليب التي نتبعها والسياسة التي نتخذها في المستقبل القريب سوف تخلق لنا أصدقاء كثيرين أو أعداء كثيرين.

فإذا أظهرنا أنفسنا معادين كل العداء لهذه الحركة، فإن هذه الحقيقة سوف تجد ترحيبًا لدى أولئك الذين يعملون ضدنا، وهي نفس الموقف الذي يرغبون أن نتخذه.

ويجب أن نحمل في أذهاننا دائمًا أن القوة الإيجابية الدافعة تقع في أقاليم لا سيطرة لنا عليها، في أقطار مستقلة أو تابعة لتوجيه دول أخرى.

إنني أحاول معالجة القضية بوصفها قضية إسلامية بحتة، وإن لم تكن قاصرة على العالم الإسلامي بأي وجه من الوجوه، بل إنها، من حيث الأساس، قضية آسيوية. وإن معالجتها بهذه الصفة ستضاعف من صعوبة هذه المحاولة الجسيمة، وأنني أذكر هذه الحقيقة هنا إشارة إلى ملاحظتي الواردة أعلاه: "تحت سيطرة دول أخرى".

يؤمل أن الحرب التي نخوض غمارها الآن تكون الأخيرة لمدة طويلة، لكن وضع سياستنا على هذا الافتراض يؤدي إلى التعرض لمخاطر شديدة. إن أمننا الأكبر يقع على الحيلولة دون حدوث مثل هذا الاحتمال بكل الوسائل التي في يدنا، وفي نفس الوقت حفظ أنفسنا، من مثل هذه الإمكانية. وإذا كان إمكان لتورطنا بحرب أخرى في المستقبل القريب أو البعيد فيكون من الحكمة النظر في التجمعات التي يحتمل أن تستعمل ضدنا.

إن فكرة الجامعة الإسلامية التي تعتبر الآن ميتة، كانت كما أؤكد بكل قوة، محض سلاح سياسي استعمل لتوحيد بعض الشعوب على أساس مشترك، بينما هي من النواحي الأخرى، منفصلة انفصالًا واسعًا حتى في المعتقدات الدينية، كالشيعة والسنة مثلًا، وذلك لغرض نهائي بعيد جدًا عن الجامعة الإسلامية أو الدين.

وقد استغلتها ألمانية، وحاولت استعمالها، وطلبت تركية العون منها، لكن هاتين الدولتين أخفقتا تمامًا في الاستفادة منها لأنهما لم تقدراها حق قدرها سياسيًا أو عسكريًا، وباستعمال أساليب خاطئة وعدم قراءة العلامات بصحة، وبكونهما منفصلتين انفصالًا واسعًا بطبيعة أمرهما، فحولت أكثرية شعبها ضدهما.

إن هاتين ليستا الدولتين الوحيدتين، غيرنا، اللتين تهتمان بالمسألة الإسلامية، ففرنسة وروسية، وأفغانستان واليابان جميعها تدرس هذه المشكلة دراسة وثيقة.

وفي المستقبل سوف تتوقف تركية عن أن تكون دولة ذات أهمية، لكن مقومات الجنسية التركية لا يمكن هدمها. وأفغانستان وحدود الهند الشمالية الغربية تبقى، وجزيرة العرب أخذت أهمية عظيمة جدًا، وسورية وإيران الشمالية سوف تتقدمان تحت ظل فرنسة وروسية.

وقد عثر حديثًا في الهند على مؤامرة موجهة مباشرة إلى الحكم البريطاني. واستمر رئيس تحقيقاتنا الجنائية ثلاث ساعات يشرحها لبعض ضباطنا ذوي الخبرة الفائقة. لكن هذه المؤامرة على أهميتها ليس سوى حجر صغير في البناية.

إن "أنجمن خدّام كعبة" ليس سوى جمعية واحدة من جمعيات كثيرة، وفعالياته لا قيمة لها بالنسبة إلى المجموع، ولو أن أعضاءه كثيرون.

لم يكن لها أي أمل في النجاح، فقد أخفقت في مرحلتها الابتدائية. لماذا؟ لأنها كانت تعمل قبل أوانها، ولأن سائر الرؤساء ذوي الخبرة يعرفون تمامًا أنه، مهما بدا هذه الوقت ملائمًا، فإنه ليس الوقت لإظهار قوتها.

إن القوة والتنظيم هما اللذان كانا السبب في ظهور "الأنجمن" وسائر المنظمات المماثلة إلى الوجود، وذلك ما يجب أن يثير اهتمامنا. وإن اكتشاف هذه المؤامرة التي، كما قلت، لم يكن من المقدر لها أن تصيب نجاحًا، لها أهميتها الحيوية لمجرد أنها تقودنا خطوة أقرب لتقدير العوامل التي أدت إلى وجودها. واعتقال أعضاء الجمعية الرئيسيين، ولو أنه يزيل في الوقت الحاضر مادة قابلة للالتهاب، فإنه لا يؤثر في تحريرنا من مخاطر مماثلة في المستقبل أو وقف سير الأحداث الإسلامية، أكثر من تأثير سحب بضعة دلاء ماء من نهر لوقف جريانه. وقد كنت حديثًا متصلًا بأعمال "الأنجمن" هنا في جدة وبواسطة وكلاء في مكة بالنيابة عن الحكومة الهندية بأوامر من الكرنل ويلسن.

وظهر، كما عملت حقًا قبل الحرب، أن مسلمين من بخارى هم وكلاء نشيطون لفكرة الجامعة الإسلامية معادون للبريطانيين والشريف.

وجالت في ذهني حقيقة غريبة في كثير من الأحيان، ولو أن رعايا القيصر (الروسي) في بخارى وسمرقند وطشقند وأماكن أخرى في الأقاليم الروسية، كانوا يقومون فعلًا بالدعاية، فإن اضطرابًا مماثلًا لما جرى في الهند وإيران ومصر لم يسمع به في تلك الأقاليم.

فلماذا إذن لا يقوم رعايا قيصر، وهم مشربون بنفس المثل، باستحداث مشاريع لإزاحة سادتهم؟ وعند درس قضية رسالة "سلك" نعلم أن بعثة من الهنود وغيرهم قامت بزيارة من كابل إلى الإقليم الروسي في نيسان/ أبريل ١٩١٦. وكان غرض البعثة قد استبقي طي الكتمان الشديد جدًا، حتى عن أعضاء الجمعية الفعالين في كابل. ولكن يظهر أنه انصرفت الرغبة، بين أغراض أخرى، إلى معرفة هل أن روسية تمتنع عن التدخل في حالة هجوم أفغانستان على الهند. وقد عادوا بعد ذلك إلى كابل مسرورين بنتيجة مهمّتهم، وقيل دليلًا على ذلك إن موظفًا روسيًا كان سيذهب إلى أفغانستان في زيارة تتعلّق بهذا. وفي الوقت نفسه عادت البعثتان الألمانية والتركية دون أن تحققا شيئًا. ويجري اختيار مراكز إدارة لهذه الجمعية في كابل والمدينة والآستانة وطهران. وليس هناك أي مركز في بلاد القيصر. ومن الواضح إذن أن روسية ينظر إليها كصديقة من قبل المتآمرين بالمقارنة مع بريطانية العظمى. وأنا قلق جدًا لأن الأسباب التي دعتني إلى استرعاء النظر إلى هذه النقطة يجب أن تكون واضحة.

ولا أرغب في إبداء فكرة خيانة من جانب الحكومة الروسية، لكنني أقرّ بأن موظفي بنك الحكومة المسؤولين عن مناطقها البعيدة يتبعون سياسة اعتداء تكون أحيانًا معارضة مباشرة لأوامر بتروغراد.

ومن الخطأ من جانبي أن أمضي أكثر من ذلك في هذه القضية في الوقت الحاضر، وغايتي الوحيدة هي ذكرها بصورة خفيفة لكي توضح خطرًا واحدًا قد يجابهنا في مدة لاحقة، لأننا إذا كنا غير متعاطفين مع المثل الإسلامية، بينما تظهر دول أخرى متعاطفة خلاف ذلك، خاصة إذا كانت تلك الدول قوية، فإننا نجابه مخاطرة شديدة في استبعاد عناصر قد تكون في المستقبل مساعدة لنا كثيرًا أدبيًا وعمليًا، وأكثر من ذلك قد ندفع تلك العناصر إلى صفوف عدوّ محتمل.

ولذلك من المهم لنا أن نسيطر على أكثر ما يمكن من الشعوب الإسلامية، ونمنع بسياسة العون وتنازلات قليلة تدعو الحاجة إليها إلى أولئك المسلمين الذين من رعايانا، احتمال بحثهم عن التأييد في مكان آخر.

قال لنا الخبراء الذين درسوا حركة الجامعة الإسلامية في تركية الأوروبية إن فكرة الجامعة الإسلامية قد ماتت أو لا تأثير لها. وإن كنت لا أحاول أن أدعي المعرفة مثلهم بهذا الموقف، فإنني أجرؤ فأقول بكل عدم ثقة إنهم كانوا على خطأ حين تخصصوا في موضوع تركية أو توقفوا عن دراستها، لأنها انطفأت في تلك البلاد. وبهذا اعتبروا أن تركية تتولى قيادة العالم الإسلامي، وكان ذلك، ولا يزال، بعيدًا عن الواقع. من الحقيقة القول إن عيون المسلمين تتجه إلى الأمة العثمانية، لكن سبب ذلك أنها على الغالب دولة عسكرية إسلامية قوية، يستطيعون خلال ذلك أنهم قد يمكنهم بواسطتها تحقيق هدفهم، لكن تركية لم تتولّ القيادة قط. والهند مثلًا أشارت إلى تركية مرارًا إلى خطة عملها، وكان المسلمون الهنود ينصحون فيها الأتراك بالإصلاح والاعتدال، ويدعونهم إلى عدم التورط في الحرب وإنفاق وقتهم في تثبيت تركية وتحسين حالتها الداخلية.

وأعرب عن نفس النصائح في الصحافة الهندية، ولكن كما في ألمانية ثبت أن فكرة الجامعة الجرمانية قد أخفقت فإن الأتراك اتبعوا تعاليم سيدهم وماتت فكرة الجامعة الإسلامية أو أصبحت غير فعّالة.

وقد حاولت أنا بطريقة صغيرة جدًا دراسة هذه القضية في أقطار إسلامية مختلفة، وأنا مقتنع في فكري أن هناك آلافًا من المسلمين المخلصين يعملون بإخلاص للاستقلال الإسلامي. وهناك آلاف من المتعصبين الثابتين أكثر من ذلك يركضون قبل أن يستطيعوا المشي يحاولون أن يحققوا في سنوات قلائل تغييرًا يتطلب أجيالًا للنضوج. وقد رأيت تدريجًا المثل الأعلى يخالط أذهان الجماهير. وصحيح أنهم يكوّنون لأنفسهم آراء واضحة عن حاجاتهم ومطامحهم، كذلك ليس للاشتراكيين آراء كجمهور. وصحيح أيضا أنهم ليسوا متفقين إلى درجة تكفي لفهم المثل الأعلى كما يشرحه قادتهم، لكن هناك علامات لا شك فيها تدل على أن أذهان الجماهير على شؤون واسعة مضطربة وأنها أشبه بسطح البحيرة الهادئ تحركه ريح خفيفة. ويظهر ذلك في أساليب صغيرة متعددة، لا صلة لها في النظرة الأولى بالقضية الكبرى. عدم الارتياح لحالتهم، الانزعاج بسهولة، حساسية أكثر بوساوسهم الدينية، أقل صداقة لنا كمجموعة، هناك نقاط كثيرة جدًا غير

ذلك ذات أهمية بسيطة في الظاهر، وكلها دليل لدى الدرس العميق على تغيير واضح في أذهان المسلمين وموقفهم ـ أحدهم نحو الآخر وللعالم عمومًا، ولو أنهم موجودون في أقطار واسعة الاختلاف، وبكل بساطة لأنهم مسلمون – هذه ملاحظة مهمة شعرت بها خلال الحرب، حين اجتمع المسلمون لأول مرة في أقطار مختلفة اختلافًا واسعًا – ولا يسعنا إلاّ أن نعترف بأن هناك قوة ترمي إلى توحيد المسلمين في كل أنحاء العالم.

أعتقد أن من المهم تلخيص ما حققه الشريف بمساعدتنا خلال الأشهر الثمانية الماضية:

في مكة كانت أكثرية الشعب مناوئة له، مستعدة للإفادة من أي نجاح تركي، لاتخاذ إجراءات فعالة ضده. وقد بلغ من نفوذه الشخصي أنه، وهو يعمل فعلًا بمفرده، استطاع أن يكسب إلى جانبه الكثيرين من خصومه السابقين، حتى بعض أقارب الشريف علّي حيدر وأصدقائه.

وكانت عشائر الحجاز متفرقة وحتى مناوئة إحداها للأخرى وله، بل هناك نزاعات بين الرؤساء لكل عشيرة فردية مختلفة.

وقد استطاع أبناؤه أن يحملوا هذه العشائر التي فرقتها عداوات محلية وحزازات دموية لأجيال طويلة على تسوية نزاعاتهم لمصلحة القضية العربية. وليس ذلك فحسب بل جلبوا العشيرة كلها، إلى الميدان تحت لوائهم.

وفي جيش الشريف فيصل حين زحف إلى الشمال اجتمعت فئات كانت، حتى قبل أسابيع قليلة، معادية بعضها للبعض وللشريف.

يتكلم الشريف فيصل عن نفوذه العظيم في سورية والأشياء الكبرى التي يأمل أن ينفذها بواسطته. ولما كنت أعرفه وقد رأيت النجاح البالغ الذي حصل عليه بسحر أخلاقه ولباقته وشخصيته، لا شك لدي شخصيًا في النجاح الذي ينتظره إذا سار مع جيشه إلى تلك المنطقة. ومن المهم الشعور بالأهمية العظمى لهذه الحقيقة. خلال أشهر قلائل تمت تسوية قرون طويلة من النزاعات، وعلى الرغم من العداوات المحلية، لم تطلق طلقة واحدة، حسب علمنا، من جانب أي رجل عشائري ضد قوات الشريف.

وقد أخذ الرؤساء العرب الآخرون يعترفون بنجاحه ونفوذه، وهم يقرون بسرعة أنهم جروا وراء الفريق المخذول فصاروا يثبتون بالنتيجة أو يظهرون علامات الرغبة في المشاركة في مساعيه.

وإنني أشير بصورة خاصة إلى الإدريسي، وابن الرشيد الذي صرف أخيرًا الأتراك الذين كانوا معه في حائل، ويحيى إمام اليمن.

وقد يعترض معترض أن نجاح حركاتنا قد حقق ذلك. ولا أنكر أنه ساعد ماديًا في تحقيق ذلك، لكن الحقيقة ذات المغزى أن هؤلاء الرؤساء، حتى حين وجدوا الفرصة للهجوم على الشريف بصورة فعالة، لم

يفعلوا ذلك. وذلك يدل في رأيي أنهم ولو كانوا غيورين على نفوذهم، فإنهم مع ذلك لم يكونوا راغبين في إلزام أنفسهم نهائيًا بمعارك علنية إلى جانب الأتراك ضد أبناء قوميتهم.

وفي خارج جزيرة العرب وفي مصر على كل يتحول الرأي العام بسرعة لصالحه، وحتى المارونيون طلبوا حمايته، والأمر أكثر احتمالًا بأن في الهند يتخذ الرأي العام قبل أمد طويل تغييرًا كاملًا.

عسكريًا:

عند نشوب الثورة لم يكن لدى العشائر سوى معلومات عسكرية قليلة أو كانوا بلا معرفة عسكرية.

والقوات العشائرية المحلية لم تكن بأية حالة من المقاتلين الشجعان بين العرب، لأنها عاشت في أمن أكثر من معظم مجاوريهم. لم يسبق للعشائر أن استبقيت في الميدان لأكثر من أسابيع قليلة في وقت واحد. والتعاون بالمعنى العسكري لم يكن معروفًا والنظام غير موجود. أنا لا أحاول أن أدعي بالنيابة عن الشريف أن هذه النواقص قد أصلحت الآن ولا أخفف من المساعدة الكبيرة التي قدمناها بالمادة والمشورة، ولا أنكر النواقص الخطيرة من وجهة النظر العسكرية المتأصلة في قواته. لكن هناك تحسنًا ظاهرًا ومتزايدًا في هذا الخصوص، والنتائج التي حققت في الميدان العسكري ليست أقل إثارة للإعجاب من تلك التي حصلت في الميدان السياسي.

لقد دُمّرت فرقة تركية كاملة، وعزلت فرقة ثانية، وضويقت ثالثة مضايقة شديدة وأُرغمت على الوقوف نهائيًا موقف الدفاع. واحتلت ثلاث مدن واستولت على مراكز عديدة أو دمرتها.

احتفظ على الأقل بـ ١٠٠٠٠ محارب في الميدان بصورة دائمة لمدة ثمانية أشهر.

إن زحف الشريف فيصل مسافة ٢٠٠ ميل مع قوة قدرها ٨٠٠٠ رجل. ولو أنه لم يتم بالسرعة المأمولة، فإنه لم يكن ولا ريب إنجازًا عسكريًا صغيرًا.

وتقدير الكابتن لورنس عن هذا الزحف له أهمية خاصة ويستحق أن يدرس دراسة دقيقة. وقد اعترف الإخوان الثلاثة بروح التعاون وأهميته وأصبحوا يعملون بها.

وعلينا فضلًا عن ذلك أن لا ننسى المساعدة الفعالة التي قدمتها هذه الثورة لنا. فقد ساعدتنا من الناحيتين السياسية والعسكرية، إلى مدى ربما لم يقدر تقديرًا كاملًا.

إن المقتبس التالي المأخوذ من تقدير للموقف العربي كتب قبل عدة أشهر وهو يعطي فكرة جيدة عما أنجزه كفاح الشريف في سبيل الاستقلال.

"على الرغم من عدم اتخاذ إجراء على نطاق واسع ضد العثمانيين حتى الآن بنتيجة مفاوضاتنا مع الشريف فلا بد من الإشارة إلى أن نتائجها السلبية مرضية تمامًا. فمن خلال هذه المفاوضات في سنة حرب خطيرة حقًا، لم تضمن الحياد الودي لنفوذ قوي جدًا فحسب، بل سببت إزعاجات شديدة لعدونا وأخرت أو

قضت على تحقيق خطط واسعة لتحشيد عداوة إسلامية ضدنا، مما كان يحتمل أن يجعل موقفنا في الشرق أقل صلاحًا مما هو عليه الآن".

وبعد كتابة ما تقدم كانت لنا أسباب أكبر لتهنئة أنفسنا.

بعثة ستوتزنغن استهدفت خلق ثورة واسعة النطاق في أفريقية الشرقية وأماكن أخرى في أقاليمنا، وهي خطة نظمت تنظيمًا جيد جدًا واحتوت على عناصر ذات أخطار عظيمة لقضيتنا، وقد فشلت وقتل وكيلها في الحجاز.

ومؤامرة "أنجمن خدّام كعبة" التي ترمي إلى محاولة خطيرة لتحريض الهند على العصيان وأفغانستان على دخول الحرب كانت، لولا العثور على "رسائل سلك"، قليلة الحظ من النجاح، مع مكة إحدى مراكزها الرئيسية في يد الشريف، والمدينة مهددة تهديدًا خطيرًا، بينما استطاعت الثورة أن تلقي بالمتآمرين في اضطراب عظيم في الهند وخارج الحدود.

وما تقدم يلخص بإيجاز ما تم تحقيقه، والمستقبل القريب يجعل توقعنا أكثر أملًا للشريف ولنا إذا كنا على استعداد للاستفادة منها.

ولكن قبل أن ننظر في هذه التوقعات أذكر حقيقة أخرى ذات صبغة سياسية تستحق أن ننظر فيها.

إن إمكان تأليف دولة عربية تعاظم مؤخرًا إلى مدى واسع جدًا. فهناك في القاهرة رجال كانوا في الماضي وإلى وقت قريب معادين للشريف بمرارة، وبهذا الأمل بصورة رئيسية غيروا الآن عداءهم إلى إعجاب شديد.

وبين العرب أنفسهم تسيطر هذه الفكرة عليهم - بسرعة، وتلاحظ حماسة متزايدة لقضيتهم.

ولأجل تصوير هذه الملاحظة الأخيرة أنقل من تقرير الكابتن لورنس الذي كتبه وهو مع الشريف فيصل في زحفه شمالًا إلى "الوجه":

"إن دوافع فيصل في اتخاذ هذه القوة الكبيرة معنوية وليس تاكتيكية، وقد بررت نفسها تمامًا حين قال عودة أبو تايه: "ليس هذا جيشًا، بل عالمًا يزحف إلى الوجه". وحين قال عبد الكريم البديوي في "سمنة"، وهو جالس في باب خيمته، وقد رأى السهل جميعه مزروعًا بنيران المعسكر لهذه الفرق المنتشرة: "نعم، لسنا بعد بدوًا بل نحن أمة".

إننا نحن الذين أنزلنا سفينة الأماني العربية، ونحن الذين أرسلنا العرب للبحث عن مقدراتهم. وليس في استطاعتنا حذف هذه الحقيقة من مجالسنا، من قلوب العرب، ولا التغاضي عن حصتنا أمام حكم جميع الشعوب الإسلامية.

نستطيع إذا كنا حكماء أن نشارك في نجاحهم لأننا سوف نعتبر حقًا مسؤولين عن كل ضرر قد يلحق بهم.

خلال هذه الأوقات القلقة، حين كانت الثورة في مرحلتها الخطيرة، سمعت، أنجال الشريف مرارًا عديدة يقولون بصدق وإخلاص: "إن مقدراتنا تعتمد على شيئين: الله وبريطانية العظمى". ومع إننا قد نبتسم لهذا القول، أصرح بكل قناعة أن إيمانهم واعتقادهم فينا حقيقي وقد تضاعف خلال الشهرين الأخيرين.

إذن من المهم جدًا أن نحصل للشريف على الأقاليم التي تحقق المطامح العادلة للشعوب العربية. يضاف إلى ذلك أننا إذا حققنا له أقل مما هو عادل ومعقول يمكنه من المحافظة على الوضع الذي تحقق، فإننا يجب أن لا ننسى أبدًا أننا نسيء إلى أنفسنا في أنظار الشعوب العربية، وأنها ستشعر دائمًا أننا نحن الذين كان في وسعنا أن نحقق لهم ما يجب تحقيقه، قد امتنعنا عن منحهم ما يستحقونه وسوف يحاولون دائمًا الحصول عليه لأنفسهم على الرغم منا، وبذلك نفقد صداقتهم لنا إلى حد كبير أو صغير. وسأحاول أن أشرح في جزء آخر من هذه المذكرة كون هذه الصداقة قد تعني الكثير بالنسبة لنا في المستقبل.

ولكن فيما عدا العرب، فإن التأثير يكون أعظم في سائر الأقطار الإسلامية. إن السلطة الروحانية للشريف عظيمة وسلطته الزمنية، إذا ربطنا شعبه بنا، يجب أن تكون بنفس النسبة. إذا قضينا على بلد إسلامي واحد، أي تركية، ولم نعوض العالم الإسلامي بصورة كافية في جهة أخرى، نكون قد أتحنا الفرصة للذين يعملون ضدنا للتعريض بنا، لأنهم سيكونون تواقين للقيام بذلك، أمام عيون إخوانهم في الدين، كقوة مدمرة للإسلام. والأهم من ذلك فإننا نكون قد منعنا الشريف من الحصول على التأييد الذي كان ـ يحصل عليه لولا ذلك من رعايانا المسلمين الهنود لأن المسلمين في الهند، إذا وجدوا رئيسهم الروحاني في الوقت نفسه حاكمًا لبلاد كبيرة إلى درجة تؤثر في مخيلتهم، وكافية للحفاظ على نفوذ المسلمين تعويضًا عن مثلهم العليا المفقود في تركية. وهم يتجمعون حول الشريف كأب لآمالهم وحولنا تعبيرًا عن شكرهم.

والبديل هو أن خصومنا سوف يبحثون في محل آخر عن رئيس له من القوة والنفوذ ما يكفي ليحل محل تركية ويحقق آمال أتباعهم الذين لا يحملون لنا الود خارج منطقة نفوذنا. ويصبح الشريف لا شئ عمليًا، وسوف يشيرون إلى عدم فعالية التأييد البريطاني.

من المهم جدًا للإمبراطورية إذن أن نجعل الشريف قويًا بصورة كافية ليعترف به رئيسًا روحيًا وزمنيًا للعالم الإسلامي وأن نحافظ على أمتن العلاقات معه، وأن نقود سياسته ونحافظ على الثقة والمودة اللتين لا شك في وجودهما في الوقت الحاضر.

ومن المهم جدًا إذن أن تقع عاصمته الإدارية في منطقة نفوذنا وأن تنفذ هذه الإدارة حسب خطواتنا، وأن الجيش الذي ـ لا شك في أنه سيحتفظ به ـ يدرب من قبل ضباط بريطانيين.

ويجب أن نتذكر أن القسم الأعظم من إقليمه يقع في بلاد لا دخل لنا فيها لأسباب دينية.

لقد حاولت أن أشرح بصورة مسهبة وأخشى من التكرار الكثير أن عناصر الخطر، أو على الأقل، الارتباك الشديد، موجودة أمامنا. وطالما يعترف بالشريف رئيسا، أو على الأقل بكونه أحد الرؤساء الكبار للعالم الإسلامي، فإنه يبقى صديقًا لنا. طالما كنا على صلة متينة مع الحكومة العربية كما هو الحال في الوقت الحاضر، احتفظنا إلى جانبنا بالقسم الأعظم من هذه العناصر.

والجانب الديني، وإن يكن أقل أهمية مما كان قبلًا، لا يزال السبيل الوحيد للحصول على اهتمام الجماهير. وفي استطاعتنا بطرق كثيرة غير ظاهرة أن نجعل هؤلاء غير متعصبين لأن الشريف وأنجاله واسعو الفكر وسياستهم، كما استطعت أن ألاحظها، ترمي إلى التوحيد بأساليب عملية وغير دينية، إلاّ إذا كان الشعور يدعو بضع جماعات من الانفراديين.

ولكن الشريف، لأجل أن يتمكن من أن يكون له أي وزن حقيقي في شؤون العالم الإسلامي، يجب أن يحظى بتأييد المسلمين في أقطار خارج بلاده. ومن الضروري أن يأتي هذا التأييد من أقطار تابعة للنفوذ البريطاني.

كما ذكرت في مذكرة مؤرخة في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦، أولئك المسؤولون عن التحريض ضدنا في الهند فقدوا صوابهم تمامًا حين سمعوا بالثورة. وكان واضحًا ومتوقعًا أن يفعلوا ذلك لأن أساس دعوتهم، الدين، ووحدة الشعوب الإسلامية والأخوة الكبيرة التي كان مفترضًا وجودها خلال العالم الإسلامي جميعًا، ظهرت في يوم واحد بأنها غير حقيقية. ووقفوا أمام مخاطبيهم بلا نص لخطبتهم، وحاولوا تحويل الأنظار عن نفوسهم بالنيل من الشريف. وهذا بديل أخرق جدًا ولا يأملون أبدًا جمع الإسلام بطريقة سخيفة كهذه. ولذلك سوف يلتمسون عاملًا آخر ليجذبوا أفكار أتباعهم.

وأهمية هذه لنا كانت واضحة. لأول مرة منذ تدشين الجامعة الإسلامية والاضطراب في الهند أصبح خصومنا لا قوة لهم. وحين يظهر للعيان، كما سيكون الأمر قريبًا، أن الشريف يصبح ذا مركز حقيقي، فإنهم لن يضيعوا فرصة لاستغلاله ولن يكون لنا تدابير مضادّة.

ولكن، إذا صرفنا النظر عن الجانب الديني للمسألة، وأيدنا الشريف علنًا كحليف في المعنى العسكري. إذا جعلنا أنفسنا، كما نستطيع أن نفعل حقًا، محررين لشعب مظلوم، إذا شرحنا ذلك للجماهير بالدعاية، مع قناعة شديدة، فإننا سنحصل على شكر الأكثرية الساحقة من رعايانا المسلمين.

آمل بكل إخلاص أن لا تضيع الحكومة الهندية الوقت لأجل هذه الغاية. والحكومة الهندية مقتنعة أنها أوقفت كل تحامل ضد الشريف. وأجرؤ فأقترح أنها أخمدت حملتها من نفسها للأسباب التي شرحتها سابقًا.

ولكن الإخماد لا يكفي وعلينا أن نقدم قيادة للمسلمين، ومع أنهم مخلصون كل الإخلاص لصاحب الجلالة والحكومة البريطانية، فإنهم ينظرون إلينا في الوقت اضطراب شديد طالبين التعاطف والقيادة.

نستطيع أن نعطيهم كلا الأمرين مع تحقيق أعظم الفائدة لنا. يجب أن نحمل في ذهننا أن السلام حين يتحقق سوف ينتج كثيرًا من التأمل في أذهان المسلمين، خصوصًا حين يتحققون من انحلال تركية. فيكون كما أزعم، من سوء السياسة وعدم الثقة أن نسمح لهذا الحدث بالحلول كرجّة في أذهان المسلمين، وعلينا أن نعطيهم آمالًا أخرى وعزاء بإعداد الخطة الآن.

وقد ذكرت في الفصل السابق ـ أمرين يمكن الاعتراض عليهما من جانب الدارسين الوثيقين لهذه القضية.

الأول هو أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تمت وحتى لم تشّل، كما يريدنا دارسو الدولة العثمانية أن نعتقد.

والثاني هو أنه لا يكون من الحكمة لنا أن نهمل روسية في تحقيقاتنا.

هذا التقرير يكون لا وزن له ولا يؤدي خدمة كبيرة، إذا لم أستطع استخراج دليل، وإن لم يكن نهائيًا في أذهان البعض، فإنه على كل حال يدعو إلى التفكير. وخلاف ذلك يمكن صرف النظر عن ملاحظاتي بوصفها غير مسؤولة.

لقد حاولت بنهج ضيئل أن أدرس هذه القضية، وكنت منذ سنة ١٩٠٩ أعمل بصورة غير رسمية لجمع المعلومات ولأفهم شيئًا ولو قليلًا من قضية معقدة يصعب الحصول على إيضاح ذي قيمة عنها من خلال الاختلافات بين الشعوب والتزام أعضائها بالسرية.

وعلّي أن أعترف أنني لم أقرأ سوى شيء قليل، لكن جميع ملاحظاتي مبنية على محادثات متعددة مع أشخاص ذوي تعليم ومنزلة من جميع الدرجات، ومن خلال الوكلاء ومن ملاحظاتي الشخصية وأنني أبدي هذه الملاحظة لئلا يظن أنني أكتب صورة عشوائية ودون تفكير دقيق.

أولًا فيما يتعلق بكون فكرة الجامعة الإسلامية قد ماتت:

أرفق خريطة في آخر هذه المذكرة أشرت عليها أماكن لديّ بعض المعلومات عن وجود مدارس تنشر فكرة الجامعة الإسلامية. ليس لديّ أية معلومات سابقة لشهر أيلول/ سبتمبر ١٩١٣، وأحدثها يعود إلى اليوم ٢١ آذار/ مارس ١٩١٧. وفي الصفحة الأخيرة أشير إلى مصادر هذه المعلومات. إن لديّ بطبيعة الحال وثائق قليلة هنا. ولكن يمكنني إذا طلب إليّ ذلك أن أقدم في وقت لا حق تصريحات مسهبة أكثر من تلك المذكور في الجدول.

إذن ففكرة الجامعة الإسلامية يفترض أنها غير منظمة ولا متحدة فلا أمل لها في التقدم، ولا تشكل عناصر خطر. هذا الافتراض مبنيّ على رأي أشخاص درسوا المشكلة من وجهة نظر تركية، بينما لم تكن تركية وليست هي الآن خالقة هذه الخطة. وخلافًا للرأي المقبول عمومًا إنها تمتد من الشرق إلى الغرب وليس عكس ذلك.

هذه الفكرة التي شرحت للمناطق الغربية أو الغربية المركزية قد استمسكت بها الأفكار الذكية كوسيلة للحصول على فوائد لنفسها وتشجيع خططها الخاصة. فالفكرة الوطنية في مصر وسياسة حزب الاتحاد والترقي والقاسية لرجال تركية الفتاة ليست الأمثلة الوحيدة للفوائد المستحصلة من الجامعة الإسلامية لتشجيع مشروع لا صلة له بالحركة الإسلامية العظمى.

إن الأتراك هم أقل المسلمين تشددًا في الدين، ويليهم المصريون حسب رأيي في هذا الشأن، فهم كانوا وما زالوا يستعملون الدين في سبيل الفائدة التي يحصلون عليها من تعاليمه، كقوة عسكرية، كقوة تساعدهم بثقلها على بلوغ هدفهم، لا لأنهم مخلصون في إيمانهم الإسلامي ولا لأنهم يعتقدون حقًا أن الإسلام في نفسه، كقوة دينية، يمكنهم من التخلص من سيادة الدول المسيحية، وهكذا قال لي أحد قادة الحركة الوطنية في مصر إن آخر شيء يريدوه هو أن يكونوا تحت حكم الأتراك. وهذا لا يثير عجبنا، ولكن إذا كانوا يعتقدون، كما يدّعون، في "ماسونية" تكاتف الإسلام الكبرى فإنهم يعملون على إنشاء إمبراطورية إسلامية عظمى تحت حاكم واحد، في دمشق سمعت الشيء نفسه من رجال يمثلون طوائف مختلفة من العالم الإسلامي، مثلًا: "حاشا لله أن نخدم بمعيتهم"، وهي عبارة استعملها العرب بخصوص الأتراك أو المصريين. والممثلون من سمرقند وكشغر وطهران، لكل واحد منهم حاكم مسلم مكروه يستغفرون الله أن يخدموا تحت رئاسته. وقد تخلت تركية عن فكرة الجامعة الإسلامية لصالح فكرة تركية محضة. ولما قدمت ألمانية مشروعًا لـ"جرمنة" كل الشعوب التي ترغب في السيطرة عليها فإن حزب الاتحاد والترقي سار على الخطة نفسها وجعل هدفه إزالة "جنسية" الشعوب التي يحكمونها أو يأملون حكمها.

وقد ثبت أن هذه السياسة من جانب رجال تركية الفتاة كانت نكبة لهم كما كانت السبب المباشر للثورة العربية، ولكن لأن العرب ثاروا، وأنا أتخذهم مثالًا، فلا يدل ذلك بأي حال على أنهم تركوا أيضًا فكرة الجامعة الإسلامية، وأستطيع أن أتكلم من معرفة شخصية أن هذه أبعد ما تكون عن الحقيقة.

ويظهر مما كتبته أن الحركة غير متصلة ولا يمكن أن تتماسك. وفي الوهلة الأولى تبدو كذلك، لكن لدى الفحص النافذ للحقائق نرى أن هذا ليس الحقيقة.

والمهم أن نسأل أنفسنا ماذا حققت، وفي الحقيقة أنها أنجزت الكثير.

لقد جمعت بين الأكثرية الساحقة من الرجال المثقفين وعددًا متزايدًا من الجماهير في كل واحدة من المناطق، وسوف تعمل ذلك على درجة أعظم في المستقبل.

كان العرب إلى وقت قريب راضين كشعب أن يبقوا على ما هم عليه أو، إذا لم يكونوا راضين، غير مهتمين بحالتهم. وخلال سنوات غير قليلة ماضية، كما يدلنا التاريخ، كانت الهند سعيدة تحت الحكم البريطاني. لكن فكرة إنشاء حكومة وطنية ملكت أذهان الكثيرين وأزعجت أفكار المجتمع بأسره.

لذلك فإن المهمة التي أنجزتها لم تكن صغيرة، لأن هذه الفكرة لم تنحصر ببلد واحد خاص، بل رسخت مفردة في كل إقليم مسلم تقريبًا.

لقد أوجدت في بعض الأقطار رغبة في الاستقلال، وهذه الرغبة تقاوم في بعضها وتشجع في البعض الآخر. لكن الدولة الحاكمة في أي قطر منها تستطيع أن تتجاهل إصرارها.

كان الفرنسيون في مراكش يجلبون معهم البغض والمساوئ، مما دعا إلى هجرة الكثيرين من رعاياهم إلى سورية. وفي الهند أفسحنا المجال في بعض الأحوال، والأمر يحظى بمزيد اهتمامنا. وحكمنا متساهل ومتفاهم، لكن مع ذلك تشربت أذهان الكثيرين بكراهيتنا، وألفت جمعيات لطردنا خلال السنوات الأخيرة إلى درجة متزايدة.

ارتفع صوت حزب الحكم المحلي في الهند ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة. وفي الظروف الحاضرة الصوت مخلص متى من غير المخلصين، لأنهم يعملون ـ هؤلاء الحكماء الذين يسيطرون عليه ـ أن الوقت لم يحن لاتخاذ إجراءات فعّالة. والخطر لنا لا يمكن في مكائد المتهورين بل في الهدف المتواصل للرؤساء الكبار، رجال الثقافة والنفوذ الذين يحملون معهم تأييد الجماهير، والذين بإخلاصهم أو ادعائهم بالإخلاص في الوقت الحاضر يستطيعون الحصول بحق، أكبر، على امتيازات تقربهم خطوة أخرى من هدفهم.

لقد أوسعت القول في حالتين من أحوال كثيرة، لكن إذا كانت هذه الحركة قد حققت ما حققته فقد حققت شيئًا غير قليل.

يعلمنا التاريخ أن المثل العليا للوطنية متى تشرب بها خيال الشعب لا يمكن أبدًا كبتها أو القضاء عليها.

فرنسة، ألمانية، بولندة، إيرلندة، اليابان. كم من الأمثلة نستطيع أن نذكرها عكس ذلك. إنها لا يمكن أن تنقطع ولن تنقطع عن القيام بدورها الرئيسي في السياسات الإسلامية.

ولا بد لنا أن نعترف بأن الأمر كذلك، وإذا كان ذلك حقًا أليس من الحق أيضًا أن مجتمعين من هذا القبيل متصلين بأساس عام من الدين وأمل الحصول على الحكم لأنفسهم قد يتحدان في سبيل هدف مشترك. وإذا كان شعبان مثل هؤلاء يستطيعان الاتحاد فليس هناك ما يمكن عمله سوى انتهاز الفرصة للحد من عددهم.

لقد ذكرت في الفصل الأول بأن الحركة لم يكن لها حتى الآن غاية عامة. وهذا صحيح ما دامت محصورة في الوقت الحاضر في مجتمعات فردية. لكن العلامات ليست مفقودة بأنها ستكون "إيجابية" في المعنى الواسع مع مرور الزمن. فإذا أصبحت كذلك فإن الخطر الذي يهدد إمبراطوريتنا يكون واضحًا.

يكمن الخطر، لا فيما تستطيع الأقطار المسلمة أن تنجزه بنفسها، بل ما يمكنها التأثير به كمجموعة، أو بواسطة دولة أخرى، أوروبية أو آسيوية.

وقد تكلمت أيضًا عن احتمال توحيد جزيرة العرب تحت حكومة واحدة. أنا مقتنع بهذا الاحتمال، لا بمعنى أن جميع العشائر تعترف بحاكم مطلق واحد له سلطة الحياة والموت عليها، بل بإمكان اتحاد البلاد تحت حكم رئيس اسميّ واحد يُشرف على خمسة فروع مثلًا من الزعماء المحليين.

إذا كان ذلك ما يجري في الحجاز، كما يظهر من سير الأحداث الحالية، حيث كما ذكرت من قبل قد أنهيت قرون من العداوات خلال بضعة أشهر قصيرة، فإن إمكانيتها سهلة التوقع بين جماعات لها خلافات "عائلية" مثل هذه تصبح دائمًا أشد مرارة، وإذا بها تختفي من الوجود.

ونموذج جزيرة العرب سوف يكون حافزًا لشعوب أخرى لإنجاز النجاح نفسه، وسنسمع داعية المستقبل يقول: "تشبّهوا، يا إخوان، بالمثل النبيل للعرب الذين حرروا أنفسهم من الاستعباد بشجاعتهم وتضحيتهم".

وحسب معلوماتي الأكيدة أن المثل العليا للجامعة الإسلامية تدرس في المدارس في جميع الأماكن المؤشرة على خريطتي. وفي الكثير من البلدان المؤشرة هناك توجد مدارس عديدة، وإن سعة البلاد التي تنتشر فيها عظيمة. لكن الخريطة تمثل معلومات محدودة عن عددها الكامل ومحلاتها، وهي كافية لإعطائنا فكرة عن الجهود الواسعة التي تبذل لتقدم رسالة الجامعة الإسلامية.

في الوقت الحاضر الاضطراب شديد في كل الأقطار الإسلامية. وفي الوقت القليل الأخير الذي كنت أعمل فيه في جدة جاءت تقارير الوكلاء وغيرهم تؤكد المعلومات التي حصلت عليها في دمشق قبل الحرب عن شدة حيوية هذه الحركة.

تصل معلومات يومية عن دعاياتها ونشاط وكلائها من كل ناحية من نواحي الإسلام.

وفيما عدا مراكز طبيعية هي في أيدي العدو، كبرلين والمدينة، والآستانة، ترد الأخبار يوميًا تقريبًا من أماكن متباعدة بعضها عن بعض ككشغر إلى المغرب (مراكش) ودلهي إلى مكة.

نحن منشغلون الآن بصورة جدية بحرب عظيمة، وكل العيون بطبيعة الحال تتجه إلى أوروبا. لكنني أسأل بكل اهتمام أن القضية الخطيرة المهمة لإمبراطوريتنا يجب أن تبحث تمامًا وبكثير من الجد في مجالسنا القادمة.

تقدمت خلال الحرب تقدمًا ثابتًا بعد الحرب سوف تخطو خطوات أعظم.

نحن نعمل للحصول على ضمانات تكفل سلامًا دائمًا بين دول أوربا، وهذا الحل لا يمكن تحقيقه ما دامت القضية الإسلامية لم تؤخذ بنظر الاعتبار.

وآتي الآن إلى الملاحظة الثانية: روسية:

في الظروف الحاضرة أجد صعوبة كبيرة في بحث هذه الجهة لأسباب واضحة. وسواء أكنت مصيبًا أو مخطئًا في ذلك فإن من واجبي أن أطلب بذل الجهود لتأكيد آرائي أو نفيها.

حينما كنت في سورية وردتني معلومات أن روسية كانت، وأقول ذلك بكل اعتدال، تهتم أشد الاهتمام بالقضية الإسلامية في بلاد خارج أقاليمها، وأنها كانت تشجع الجامعة الإسلامية بصورة سرية، وأنها تثير القلاقل خارج حدودها.

ومن هنا وردتني معلومات أنها تموّل جمعية معادية لنا في كشغر.

إن السياسة الروسية فيما يتعلق برعاياها المسلمين مضادة تمامًا لسياستنا.

إن لديها تسهيلات أكثر في أفغانستان وإيران وتركستان الصينية، ولها مصالح إسلامية عظيمة. وقد عقدت أخيرًا معاهدة جديدة مع البيان، وفرضت حمايتها على منغولية.

كل ما أطلبه في الوقت الحاضر هو أن لا نهمل احتمال الخطر الذي أذكره حتى إذا قوبل بعدم التصديق.

إن سياسة الحكومة الهندية هي أن لا نخلق دولة إسلامية قوية في جزيرة العرب أو غيرها.

وهذا يبدو عادلًا ومعقولًا، وملاحظاتي في النظرة الأولى عن احتمال خطر إسلامي تؤيد حكمة هذه الفكرة.

إن كل ما تهدف إليه هذه المذكرة هو اقتراح أسلوب ممكن للمحافظة على إمبراطوريتنا الهندية، وذلك بتجزئة الأقسام المؤلفة لهذه الحركة حتى يؤمل بصورة معقولة أن نستطيع مواجهة أية مجموعة توجه إلينا.

ولذلك أقسم العمل الممكن اتخاذه من قبلنا إلى أربعة عناوين:

(أ) الجزيرة العربية.

(ب) الهند.

(ج) تثقيف ضباطنا، مدنيين وعسكريين، لمعرفة هذه القضية.

(د) منظمة استخباراتنا المقبلة خارج الهند.

(أ) الجزيرة العربية:

أعتقد انه لن يختلف معي أحد بأنه، عند تحقيق شروط الصلح بصورة تامة، يأتي تفسيخ تركية صدمة عنيفة لجمهور المسلمين في كل أنحاء العالم، وأنهم سوف يطلبون بديلًا يتجمعون حوله.

وهناك نقطتا تجمع لهم فقط، أفغانستان أو الجزيرة العربية إذا كانت بلاد الشريف واسعة بحيث تؤثر في أذهانهم.

إن حزب الحرب في أفغانستان، الذي يرأسه نصر الله، معادٍ عداءً مرًا لنا. والأمير الحالي لا يكاد يستطيع أن يصمد بنفسه، وفي المستقبل القريب سيجبر على التراجع أو يفقد عرشه. وإذا كسب حزب الحرب تأييد عشائر الحدود الشمالية الغربية والمسلمين في الهند، فسوف ينشأ خطر يصعب مجابهته.

لقد اعترف الخبراء كليًا، في شهادتهم أمام لجنة نيكلسن، أن هذا الاحتمال يكون عبئًا شديدًا على مواردنا في الهند وأننا لا نستطيع سوى البقاء في موقف الدفاع حتى تصلنا التعزيزات من أسترالية وإنكلتره.

وإذا أضيف إلى ذلك أن تكون كتائبنا الإسلامية غير مخلصة في ولائها فيصبح وضعنا خطيرًا جدًا.

وإذا وجدوا بالإضافة إلى ذلك تأييدًا من روسية فإننا نجابه اختبارًا عسيرًا.

ولذلك فمن المهم أن لا يكون القطر الذي يتجه إليه المسلمون أفغانستان. وعلينا لذلك أن نخلق دولة أكثر ملاءمة لأنفسنا تتجه إليها أنظار الإسلام. وعندنا فرصة حاضرة في جزيرة العرب.

من الناحية الإستراتيجية: أفغانستان في وضع صالح للقيام بعمل هجومي ضد الهند.

ومن الناحية السوقية: أفغانستان يصعب الهجوم عليها.

من الناحية السوقية: جزيرة العرب مفتوحة لهجومنا من كل جهة عدا الشمال.

سياسيًا: أفغانستان يصعب ضبطها.

سياسيًا: جزيرة العرب يمكن ضبطها والتأثير عليها تمامًا إذا تحققنا من أنها لا تنظم سياستها أية دولة أخرى. هذا من حقنا أن نصر عليه.

جغرافيًا: أفغانستان في وضع صالح لتجميع العناصر المعادية لنا حولها.

جغرافيًا: جزيرة العرب في وضع مثالي لتجزئة هذه العناصر، ويكون ذلك أكثر إذا تركزنا في بغداد.

لذلك من مصالحنا ولسلامتنا أن نقوم إذ أمكن بتوجيه أنظار العالم الإسلامي إلى جزيرة العرب.

ولإنجاز هذا الأمر يجب علينا أن نؤيد الشريف في مطالبة وأن نؤيده علنًا كحليفنا العسكري وأن نثقف شعور المسلمين نحوه. مع قيامنا بقمع المؤامرات ضدنا يجب أن نثبت أننا الأصدقاء الحقيقيون للمسلمين. وهذا لا يصعب عمله، وأخيرًا، نجمع حول الحكومة بامتيازات قليلة جماهير الهند ولا سيما الطبقات المحاربة.

يجب أن نحافظ بكل الصور على نفوذنا في الجزيرة العربية ونبقى على ثقة الحكومة العربية ومودتها بسياسة مستقيمة وواضحة وثابتة.

(ب) الهند:

لا يسعنا أن ننكر أن في الهند عوامل خطيرة من الفتن والتعصب والعداء، وأنها زادت في السنوات الأخيرة. ولا يسعنا أن ننكر أن فكرة الجامعة الإسلامية وأمل الحكم الذاتي تحمله أكثرية الرجال المثقفين ووجهاء البلاد. وهذه القلاقل غير منحصرة بطبيعة الحال بالمسلمين في البلاد ولكنها عامة في كل شبة الجزيرة.

ويرجع هذا الاستياء بصورة رئيسية إلى تعاليم الجامعة الإسلامية. وهذه العقيدة لا تستطيع أن تحقق تقدمًا كبيرًا من تلقاء نفسها، وخاصة نحو الثورة، لولا وجود ظلامات صغيرة في أذهان رعايانا الهنود.

ولولا هذه الظلامات لما استطاع المشاغب أن يتقدم كثيرًا، لكن، بدراسة موضوعة بعناية شديدة، يقوم بالاتصال بكل فرد بأفضل طريقة ملائمة لاجتذابه إلى صفوف المعارضة. وهكذا يلوح للمزارعين بوعود حول مزيد من الأراضي، ويعد الضباط الهنود بالترقية والقيادة، والخريج بنصيب في وظائف الحكومة يناسب دراسته، والزعيم بسلطة في الدولة تلائم سلالته.

إن الجماهير مخلصة للحكم البريطاني، وبنتيجة ذلك فشلت العناصر الأكثر عنفًا في تحريك الثورة في الوقت الحاضر.

وتشمل الجماهير كل شعوب الهند المتحاربة التي بدون تأييدها لا يأملون بلوغ هدفهم.

لذلك فكلما أظهرنا أنفسنا متعاطفين مع ظلامات الشعب، وثابتين على سياستنا وحكمنا الصالح، واستطعنا تخفيف بعض الصعوبات التي هي موجودة بلا شك مهمة قللنا من حجج خصومنا لطردنا.

من هذه الظلامات القليلة التي نستطيع تخفيفها:

عسكريًا:

(١) رواتب التقاعد.
(٢) الأرض.
(٣) الترقية.
(٤) الاستخدام المدني.
(٥) المكافآت.
(٦) القضايا القانونية.

مدنيًا:

(١) الاستخدام في الحكومة.
(٢) الأرض.
(٣) الهجرة.
(٤) القضايا القانونية.

هذه بلا ريب ليست كل النقاط الرئيسية التي نتمكن بإصلاحها من تجميع جمهرة الشعور المسلم نحو الحكومة.

(ج) تثقيف ضباطنا، مدنيين وعسكريين، لمعرفة المشكلة:

أعتقد أن الجميع يتفقون معي حين أقول إننا في الماضي لم نعر هذه المشكلة عناية تذكر بصفتنا حكامًا مدنيين وعسكريين.

ومعرفة الضباط البريطانيين للجامعة الإسلامية وعملها في التاريخ والدين الإسلامي صفر فعلًا.

لا ينكر أحد، وأنا أقلهم إنكارًا العلاقات الطيبة، بل الودية، القائمة بين الضباط البريطانيين والجنود الأهليين. أعرف جيدًا الإخلاص والمودة القائمين بيننا، بنيت هذه في الجيش على أساس الرياضة والعدالة الصحيحة للرجل البريطاني. وأنا أعلم أنني لا أظلم إخواني الضباط حين أقول إننا كمجموع جاهلون بصورة فظيعة للعادات الإسلامية والتاريخ والدين والسياسة.

يجب أن لا ينتمي ضابط بريطاني إلى الجيش الهندي قبل أن ينجح في امتحان مهما يكن ضئيلًا في هذه الموضوعات، في كلية ساندهرست أو غيرها.

ذلك مهم أهمية الاقتصاد الداخلي الذي هو في الواقع ذو علاقة به. كل ضابط في الكتيبة يجب أن يتجول في منطقة تجنيده، وامتحانات الاستبقاء (في الخدمة) يجب أن تحتوي على مادة صعبة عن الطبقات المختلفة التي تتألف منها كتيبته.

من منّا ينكر الاهتمام الذي يظهره الجنود الهنود بضباط يعرف قراهم وعاداتهم وديانتهم ورؤساء فئاتهم وتاريخهم. فذلك يحمل في نفسه المكافأة في حل كثير من المشاكل المعقدة التي تنشأ في كتيبة، ويسهل القيادة، ويمضي بعيدًا في التخفيف من الاستياء.

إن ذلك يساعد كثيرًا على تحقيق تفاهم أكبر بين الإدارة المدنية والعسكرية، ويكون ذلك بالنسبة للدولة ذا قيمة لا تقدر.

ليس من شأني أن أتحدث عن إدارتنا المدنية، لكنني آمل أن يسمح لي أن أقول بإيجاز الشيء الذي قاله لي الضباط الهنود ذوو المناصب العالية أنفسهم في أكثر من مناسبة:

"موظفونا المدنيون أصبحوا مرتبطين بالمكتب، وذلك يعود، على نطاق واسع، إلى قضايا تافهة، وهذه بدورها تعود إلى ازدحام السوق بالوكلاء".

"الأيام السالفة حين كان نائب المفوض يعلم مداخل الحياة القروية ومخارجها، والتنافسات الموجودة والتي توجد دائمًا بين العوائل والفرق، قد مضت، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة للأعمال المكتبية والحالات الضئيلة والملفقة أحيانًا والمصطنعة لتوفير معيشة للعدد الكبير من الوكلاء".

"وعند قيام المفوض بتفتيش منطقته، ذلك التفتيش السريع في هذه الأيام الكثيرة العمل، لا يسمح مرؤوسوه الهنود بمقابلته إلاّ لأفراد معينين. وفي حالات كثيرة يجب دفع رشوة".

"إنه لا يعرف شعبه فعمله في المكتب يأخذ معظم وقته".

"المبادأة لا تشجع شيئًا فشيئًا في الدرجات الصغرى، بالإحالة إلى سلطات أعلى. وبالنتيجة يحصد الوكلاء ثمارًا جنية، والعدالة تمضي أحيانًا إلى أطول كيس".

أطلب ثقة الحكومة للمدنيين والعسكريين على حد سواء. يجب أن يخبروا على قدر الإمكان بالمصاعب السياسية الآنية، وأعني بذلك أنهم يجب أن يعلموا أكثر ما يمكن من المعلومات "السرية". إن ذلك أسلم لحكمنا، من الجهل الكامل المستمر لهذه القضايا التي توجد في الوقت الحاضر. وإن كانت نتف صغيرة من المعلومات تتسرب إلى الخارج.

ولتشجع مبادأة أكثر لدى الموظفين المحليين في معالجة الشؤون الإقليمية.

وليشجع الضباط البريطانيون ويساعدوا في الذهاب بالإجازة إلى إيران وسورية وسائر الأقطار ليضيفوا إلى معلوماتهم الداخلية عن الهند الأحوال السائدة في الخارج.

إن الضابط البريطاني محبوب عمومًا حيثما يذهب. وذلك يزيد في نفوذنا ويضيف إلى معلوماتنا ويساعد على حمايتنا. يضاف إلى ذلك أننا مدينون لرعايانا المسلمين بدرس القضية من كل جانب في الداخل والخارج.

ولو أن هذا التقرير يبحث في الشعوب الإسلامية لا غير فإنني لا أنكر أهميته فيما يتعلق بالعناصر الهندوسية أيضًا.

(د) الاستخبارات خارج الهند:

القضية برمتها قضية إمبراطورية. فالهند ومصر وعدن ليست سوى حلقات في سلسلة الحكم. مع ذلك كنا قبل الحرب نجهل جهلًا فظيعًا الأحوال السائدة في أقاليم بعضنا البعض.

من الضرورة المحتمة تبادل دائم للآراء والاستخبارات والشؤون والسياسة، وهو واجب لإمبراطوريتنا كمجموعة.

وأشير مرة أخرى إلى خريطتنا، وعلينا أن يكون لنا وكلاء في كل محل مذكور فيها.

ولن يكون بأي حال من الصعب تنظيم نظام جيد للاستخبارات، وتكون الكلفة ضئيلة إذا قيست بالمعلومات التي نحصل عليها والاتصالات التي نحافظ عليها.

ولما كانت القضية مسألة إمبراطورية فكل المعلومات التي تصل بهذه الصورة يجب أن تأتي إلى مكتبنا المركزي وتوزع على جميع ذوي العلاقة. وفي وقت قصير نستطيع أن ننظم خدمات استخبارات تتناول المنطقة بأسرها وتراقب كل جمعية منفصلة وتنذرنا بأية قلاقل في الوقت المناسب.

وتستطيع خدماتنا القنصلية أن تجمع المعلومات محليًا، وتتناول هذه الخدمة الجانب العسكري مع الجانب المدني.

وتسير التجارة مع الحرب يدًا بيد، والمعلومات المحلية لمكان ما قد يضمن النصر، ومعرفة الأحداث والشعوب قد تمنع حربًا.

وأخيرًا أذكر أنني قلت إن "أنجمن خدام كعبة"، مهما بلغ من قوته، يجب أن لا يحصر اهتمامنا دون سائر الجمعيات والخطر الحقيقي الذي يكمن داخل الهند وخارجها.

علينا أن نذكر أن الأنجمن الذي اكتشف فإن الجمعية الرئيسية الكبرى سوف تبذل قصارى جهودها لحفظ اهتمام الحكومة مركزًا على هذه الجهة، وكل الأعمال السيئة سوف تنسب إلى هذه الجمعية، ليهرب الآخرون من الاكتشاف. إن ذلك يجري الآن حقًا لأن أعضاء الجمعية الكبرى يعطون المعلومات عن هذا الفرع.

وأنا ألفت نظر الحكومة دون ثقة في نفسي إلى "إسلام لاك" و"النيتشري". فالجمعية الأولى (إسلام لاك) أقوى الجمعيات، وهي متحفظة أكثر بكثير، وتضم أعضاء أكثر نفوذًا، ولها مجال عمل أوسع، وآلاف أكثر من الأعضاء، وهي القوة المحركة على كل حال خارج الهند.

إن أعمال القسوة والإجراءات السابقة لأوانها هي ضد تعاليمها الآن؟

مركزها الرئيسي خارج الهند في بخارى، وتجري من هناك حرب دعاية فعالة.

وأؤكد مرة أخرى أهمية موقف المسلمين الخارجين إزاء الشريف. حاولت هذه الجمعيات فيما مضى أن تجذبه إلى جانبها، وهي لا تقطع جهودها في الوقت الحاضر. بعد الحرب سوف تحاول أن تستعمل كل الضغط لتحقيق ذلك. فإذا امتنعنا عن الاعتراف بالشريف في أسرع ما يمكن فإننا نفقد فرصة وحيدة عظيمة لإحباط هذه الجمعيات.

ومهما طالت هذه المذكرة فإنني لم أعالج سوى جانب صغيرة من هذه المشكلة الضخمة، وكل موضوع ذكر فيها هو في نفسه دراسة واسعة يمكن حلها بالإخلاص والتعاون والمعلومات الكبيرة التي يملكها الخبراء في كل ناحية خاصة. نستطيع أن نجلب الشريف إلى جانبنا للمساعدة في التغلب على خطر جسيم، لأنه في الوقت الحاضر يهتم بنفس الخطر. وإذا أثبتنا ذلك له، وفي وسعنا أن نعمل ذلك حقًا، فإننا نهيئ لأنفسنا حليفًا في نفس الاتجاه الذي نحن أقل مقدرة لعلاجه، وهو الجانب الديني، لأنه واضح النظر

ومعتدل في آرائه ويستطيع أن يمنح الإسلام صفة أنقى بالمعارضة بالاتفاق معنا لكل الجمعيات المعادية لنا وله، التي لا يحتمل أنها بشدها تستطيع أن تخدم مصالح الإسلام الحقيقية.

وأخيرًا هناك طريقة واحدة لمجابهة الدعاية وهي الدعاية المضادة. فلتتكلم الحكومة، وكل الثقل هو إلى جانبنا. إن لدينا الفرصة، ولنا حتى الحق والعدالة أكثر مما كان لدينا في أي وقت مضى، وقد يكون لنا في المستقبل.

التوقيع نورمان ن. أي. براي، كابتن ١٨ لا نرز، الجيش الهندي).

وجاء بعد التقرير ملحق فيه (بعد كتابة المذكرة المتقدمة جرت مقابلة مهمة جدًا مع الشيخ فؤاد الخطيب وكيل الشؤون الخارجية للحكومة الشريفية.

أرفقت صورة لأنها تؤكد تصريحات كثيرة في المذكرة التي قدّمتها.

إنني أعتبر نتيجة هذه المقابلة عظيمة الأهمية. فبدون التدخل بصورة بينة في الشؤون الدينية، لقد جلبنا نهائيًا رئيس الإسلام إلى جانبنا فيما يتعلق بالناحية الروحانية ضد كل الجمعيات التي تماثل "أنجمن خدام كعبة". وهكذا فإن الشريف يظهر نفسه أولًا معتدلًا في آرائه وثانيًا مستعدًا لمساعدتنا في سحق خطر مشترك.

إذا استطعنا أن نواصل العمل وأن نجمع جمهور الرأي الإسلامي المعتدل في الهند والأقطار الأخرى حوله فإننا نقطع حركة الجامعة الإسلامية إلى قطعتين. وهي خطوة عظيمة إلى الإمام. وإذا سرنا على سياسة تعاون في المساعدة فإننا سيكون لنا دائمًا حليف قوي ضد هذه الجمعيات.
يضاف إلى ذلك أنه ليس صعبًا بأية حال على الشريف تأسيس كلية تعليم ديني في مكة يأتي إليها المسلمون من كل أنحاء العالم وتكون السلطة لا لتفسير القرآن فحسب بل الإسلام أيضًا.

في الوقت الحاضر يقوم كل مولوي شهير بتفسير القرآن كما يلائم غايته، وتكون النتيجة ارتباكًا في أذهان المسلمين ومصدرًا دائمًا للقلاقل لنا.

أعتقد أنني على صواب حين أقول إن الشريف لا ينظر إلى هذه الفكر بعدم ارتياح مطلقًا) انتهت المذكرة.

الخلاف حول تعهدات بريطانيا بإقامة دولة عربية موحدة تشمل جزيرة العرب والشام والعراق ومناقشة تفاهمات سايكس بيكو:

وفي السنة الأولى من ثورة الشريف حسين؛ بدأ الشك والخلاف حول موقف بريطانيا وتعهداتها للشريف حسين باستقلال العرب ضمن الحدود المتفق عليها مسبقًا والتي تتعارض مع اتفاقية سايكس بيكو بين

بريطانيا وفرنسا التي تجعل الشام تحت الاحتلال الفرنسي؛ كما تؤكده الوثائق البريطانية[1] التي ناقشت هذا الموضوع؛ كما في:

(مذكرة للجنرال كلايتن ٣ نيسان/ أبريل ١٩١٧:

إشارة إلى برقية الكرنل ويلسن رقم ٧٦٢ التي يقول فيها إن الشريف أبدى الرغبة في الاجتماع به والبحث في أمور شتّى، منها "قضية أخرى ضئيلة الأهمية هي جزء البلاد في الشمال الغربي الذي منح لنا في اتفاقيتنا".

لا شك أن الشريف يرغب في بحث قضية سورية، وربما بإشارة خاصة إلى مناطق دمشق وحماة وحمص وحلب.

ويحسن في هذا الصدد تذكر النص الفعلي لرسالة المندوب السامي [ماكماهون] التي يذكر فيها التأكيدات التي تكون حكومة صاحب الجلالة على استعداد لإعطائها. والعبارة التي تتعلق بالموضوع المبحوث فيه هي كما يلي:

٥- إنني أبلغكم بسرور عظيم بالنيابة عنها (حكومة بريطانية العظمى) بالتصريح التالي، وأنا واثق أنكم تتلقونه بالرضا:

"إن ولايتي مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة. وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.

وأما بخصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث لبريطانية العظمى مطلق التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسة، فإني مفوض من قبل حكومة بريطانية العظمى أن أقدم المواثيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي:

١- إنه مع مراعاة التعديلات المذكورة فبريطانية العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها شريف مكة.

٢- <u>إن بريطانية العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها</u>.

---

(١) الوثائق ٣/١٨٨-١٩١ و ١٩٤-١٩٩ و٢٠٤-٢١٦. (٢٤) (SP 17/21) FO 882/16 و (٣٦)(88954) FO 371/3053

٣- وعندما تسمح الظروف تمدّ بريطانية العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤- هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانية العظمى وحدها، وإن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية وقويمة يكونون من الإنكليز.

٥- أما بخصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب يعترفون أن مركز ومصالح بريطانية العظمى موطد هناك ويستلزم اتخاذ تدابير مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة.

وإني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانية العظمى نحو رغائب أصحابها العرب، وتنتهي بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال".

إن النقاط التالية في التصريح الآنف الذكر مهمة بالنظر إلى الحالة الحاضرة.

(١) أجري تعديل مهم جدًا مآله، مع الاعتراف بمناطق دمشق وحماة وحمص وحلب إقليمًا عربيًا، فقد صرح بوضوح أن التأكيد الذي تستعد بريطانية العظمى لإعطائه فيما يتعلق بالاستقلال العربي لا يمكن أن يثبت إلاّ بشأن تلك الأقسام من الأقاليم العربية التي تكون بريطانية العظمى حرة فيها بالعمل دون مساس بمصالح حليفتها فرنسة. ولم يخبر الشريف رسميًا بشروط اتفاقية سايكس ـ بيكو، ولكن يظهر من المحتمل جدًا أنه الآن يعلم إلى حد ما بهذه الشروط وحقيقة كون هذه المناطق الخاصة قد أقرت حكومة صاحب الجلالة بأنها داخلة ضمن منطقة النفوذ الفرنسي.

وحتى يؤذن لنا بأن نبلغ الشريف بعبارات عامة بأحكام اتفاقية سايكس ـ بيكو، ليس من السهل أن نشرح له أن المناطق التي هو قلق عليها لا ريب هي خارج منطقتنا، وأن عليه أن يراجع الفرنسيين بشأنها. وهو ربما يعلم أن هذا هو الأمر، ولذلك فهو قلق لإثارة هذه النقطة، معتقدًا أن المسألة قد لا تكون سوّيت نهائيًا حتى الآن وأنه قد يحصل على بعض التعديل للترتيب الذي تم فعلًا.

(٢) وثمة نقطة أخرى مهمة هي أن بريطانية العظمى، ولو أنها تعهدت بأن تعترف وتؤيد استقلال العرب في الأقاليم الداخلة في الحدود والتخوم التي اقترحها شريف مكة مع مراعاة التعديل المهم المشار في الفقرة (١)، فلم يجر ذكر الشكل الذي يتخذه الاستقلال العربي ولا طبيعة الحكومة الذاتية التي تستحدث في المناطق المختلفة ذات الشأن. وخصوصًا لا يوجد أي تعهد بأن تكون تلك الأقطار العربية تحت حكم الشريف، وكل ما وعد به سابقًا في هذا الشأن هو أن بريطانية العظمى تعترف به ملكًا للعرب في الحجاز.

وكان الشريف العربي البارز الوحيد الذي يمكن بحث القضية العربية معه، ولذلك جرت بواسطته كل المفاوضات. وهذا بلا شك سوف يفسره هو بأنه يعني بأننا نعتبره الحاكم في المستقبل لكل الأقوام العربية، لكن بريطانية العظمى لم تتعهد بشيء من هذا القبيل وعاملت الشريف دائمًا بصفة "المدافع" عن (أو المتحدث بلسان) الأقوام العربية وليس كحاكمهم الشرعي المقبل.

والتبليغ الوحيد الذي أجرته حكومة صاحب الجلالة خلال سير المفاوضات والذي يمكن أن يفسر، كما يتصور، بأنه يدل على أن حكومة صاحب الجلالة اعتبرت الشريف أكثر من الحاكم الشرعي للحجاز، هو ما جاء في برقية وزارة الخارجية المرقمة ٣٠٣ والمؤرخة ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ المتضمنة تبليغ الأمير عبد الله برسالة من اللورد كتشنر جاءت فيها الكلمات التالية:

"إذا ساعدت الأمة العربية إنكلتره في هذه الحرب التي فرضتها تركية علينا، فإن إنكلتره سوف تضمن عدم حدوث أي تدخل داخلي في جزيرة العرب وتقدم للعرب كل المساعدة ضد الاعتداء الأجنبي الخارجي. ويجوز أن عربيًا من السلالة الصحيحة قد يشغل منصب الخلافة في مكة أو المدينة، وبذلك يأتي الخير بعون الله بدل كل السوء الذي يحدث الآن".

ليس علينا أن نفرض على الأقوام العربية أي حاكم، وعلى الشريف أن يثبت وضعه الخاص وأن يضمن لنفسه خيار كل الشعوب العربية إذا أراد أن يكون حاكمًا لها. ومن مجرد حقيقة أننا اعترفنا باستقلال العرب يستنتج بأننا نعترف بحرية الشعوب العربية المختلفة في انتخاب الشكل الخاص لحكومتها المستقلة.

تقدم الملاحظات الآنفة الذكر لمجرد إيضاح وضعنا الفعلي تجاه الشريف، بالنظر إلى الادعاءات التي قد يقدمها في خلال المفاوضات المقبلة ودون رغبة في المناقشة بأننا نمتنع عن مساعدة الشريف بكل الوسائل المعقولة لبلوغ أهدافه. والحقيقة أن الحل المرضي المحتمل للمشكلة الصعبة عن مستقبل سورية، هو أن عناصر السكان المختلفة تتحد في اختيار الأمير فيصل أو الأمير عبد الله حاكمًا تحت سيادة الشريف الاسمية.

(التوقيع) غيلبرت ف. كلايتن بريغادير جنرال في ٣ نيسان/ أبريل ١٩١٧).

وكذا ورد في برقية (من السير مارك سايكس إلى وزارة الخارجية ـ لندن

الرقم: ١٨ التاريخ: ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٧

برقيتكم السرية والشخصية المرقمة ٤٤٠

(أولًا) أرجو إخبار وايزمان أنني أعتبر من المرغوب فيه أن يبقي جميع المفاوضات بينه وبين سوكولوف فقط، إن جيمس ر. متحمس ومتعجل.

(ثانيًا) ما يلي الوضع العربي في الوقت الحاضر:

إن الوفود الثلاثة المماثلة لمشاعر المسلمين في سورية، والتي اتصلت بها، قد انتظمت في لجنة تحقيق بشأن الرغبات السورية والعربية.

الأطروحة التالية قدمت في الاجتماع الأول:

دول الحلفاء قوة سياسية واحدة وغير قابلة للتقسيم.

الجنس العربي بدم ولسان مشترك.

الحلفاء يرغبون في أن يحقق العرب مصيرهم كعامل فعال في العالم.

كان ثمة خطران:

(١) أن يحاول العرب الاعتماد على قوة الحلفاء أكثر من قوة أخرى أو (٢) أن يتناحر العرب فيما بينهم. وكلاهما يهددان الحلفاء والجنس العربي بنزعات انشقاقية.

الوفود قُدمت إلى المسيو بيكو في الاجتماع الثاني حيث بحثت الأمور بصورة عامة. قابلت الوفود المسيو بيكو مرة أخرى في الاجتماعين الثالث والرابع بحضوري.

اتفاق الوفود على النقاط التالية كان حصيلة هذه الاجتماعات الثلاثة:

(١) إنهم يرغبون في أن تكون بريطانية وفرنسة مستعدتين للنظر في تأسيس دولة عربية أو اتحاد فدرالي في منطقة تساوي تقريبًا النقطتين (أ) و (ب).

(٢) إنه لغرض الدفاع والحماية ستكون مثل هذه الدولة أو الاتحاد الفدرالي مجبرة على الاعتماد على فرنسة وبريطانية العظمى.

(٣) وفي مقابل ذلك تحصل بريطانية العظمى وفرنسة على احتكار الاستثمار والمالية والمستشارين السياسيين في تلك الدولة أو ذلك الاتحاد.

إضافة إلى ذلك، اتفقت الوفود على أنه بالنسبة للدولة العربية الجديدة التي لا بد وأنها ستكون ضعيفة، فإن فلسطين تشكل مشاكل دولية أكثر مما تستطيع أن تضطلع بمسؤولياتها، ولكن في حالة الاعتراف باليهود كـ "ملة" (أو: أمة) في فلسطين فإنهم ألحوا على وجوب منح اعتراف مماثل للسكان الفعليين.

وعلى أثر ذلك انتهت الاجتماعات المشتركة، وقد تم الاتفاق على أن تبحث القضايا المتعلقة بالبر السوري في المرة التالية من قبل الوفود مع المسيو بيكو، وأن يعرضوا لي بعد ذلك آراءهم فيما يتعلق بالعراق وكربلاء. وقد قلت لهم بكل وضوح وتأكيد بخصوص هذه النقطة الأخيرة بحضور المسيو بيكو، إنه فيما يتعلق ببغداد لا يمكن أن يكون ثمة شك بأن حكومة جلالته ستحتفظ لنفسها بحق استبقاء احتلال عسكري دائم، وتلح على أن تكون الحكومة المحلية من نوع قادر على الحفاظ على القانون والنظام لكي لا تتأثر التجارة البريطانية. وفي الوقت نفسه فإنني لم أكن أعلم أي نوع من الحكومة ستؤسس هناك. وقد وافقت الوفود على هذا.

في الأسبوع القادم ستجتمع الوفود بالمسيو بيكو، وسأقابلهم بعد ذلك. والمسيو بيكو وأنا نقترح وضع الخطوط الرئيسية لمخطط لجميع المناطق الخضراء والحمراء و (أ) و(ب) وسنقدمه بصورة مشتركة إلى لندن وباريس. ويجب أن يكون لمشكلة مستقبل الجنس العربي، وإنها لن تلزم بأي وجه من الوجوه حكومة جلالته أو الحكومة الفرنسية بتبني المشروع. وكانت الصعوبة الرئيسية هي مغادرة الوفود بدون اطلاعهم على خارطة أو جعلهم يعلمون أنه كان هنالك اتفاق جغرافي أو تفصيلي حقيقي، بحيث نجعلهم لا يسألون عما نحن مستعدون لإعطائهم إياه.

أؤمل أن لا تؤدي قراءة ما جاء أعلاه إلى الاستنتاج بأن المفاوضات كانت سهلة أو بسيطة.

نسخة إلى المندوب السامي والجنرال كلايتن).

==============

الفصل الثالث:

تقاسم الحملة الصليبية للأقاليم العربية وإسقاط الخلافة العثمانية

الاجتماع السري البريطاني الفرنسي بالقاهرة للتفاهم حول تقاسم المنطقة حسب اتفاق سايكس بيكو:

وقد بدأت الحملة الصليبية البريطانية الفرنسية بعد إحراز أتباعها من العرب تقدما عسكريا في مواجهة الدولة العثمانية، بالتنصل من وعودها للشريف بإقامة المملكة العربية المتحدة والخلافة العربية؛ كما جاء في مذكرة[1] عن اجتماع عقد في دار الاعتماد بالقاهرة في ١٢ أيار/ مايو ١٩١٧م؛ وفيه:

(سرّي - الشؤون العربية

الحاضرون: سعادة المندوب السامي، السير مارك سايكس، اللواء ج. ف. كلايتن، الكرنل ويلسن، الكرنل ليتشمان، الكرنل بيرسن، الكرنل سايمس، الكابتن ج. لويد:

١) لخص السير مارك سايكس نتائج المباحثات الجارية سابقًا بين المسيو بيكو والمندوبين العرب الثلاثة عن حكومة سورية في المستقبل ومنطقتها الداخلية، والخلاصة أن فرنسة تدعم وتعترف بمبدأ إنشاء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في المنطقة (أ).

ويجوز أن "مستشارًا" فرنسيًا أو مفوضًا عامًا يقيم في دمشق. وتقدم فرنسة خبراء فنيين ربما يكون مطلوبًا من المشروعات الأجنبية.

في المنطقة الزرقاء (سورية الساحلة) تؤلف إدارة فرنسية عربية ويرفع علمان (فرنسي وعربي).

ويجوز أن تقسم المنطقة إلى ثلاثة أقسام يعين فيها موظفون فرنسيون لهم سلطات تنفيذية (تقارب تلك السلطات المزمع منحها للمفتشين الأوروبيين في أرمينية). ولا يستبعد مبدأ دمج حكومة هذه المنطقة مع الدولة العربية المستقلة (المنطقة أ) في تاريخ لاحق.

اعترف المندوبون العرب بضرورة قبول هذه الشروط واعتبر السير مارك سايكس المفاوضات سائرة بصورة مرضية.

٢) أشار سعادته (المندوب السامي) إلى أن من المرغوب فيه تأمين الاعتراف بالمصالح العليا البريطانية في المنطقة، وبضمنها الحجاز وجنوب المنطقة "ب"، وإلى مذكرة عن الموضوع بقلم الكابتن ج. لويد. وأبدت البرقيات التي وصلت مؤخرًا، وخصوصًا تلك التي تشير إلى شكاوى فرنسة من تقييدات الحكومة الشريفية على تجارة الخمور، أن وزارة الخارجية (البريطانية) غير مطلعة بوضوح على هذه النقطة.

(١) الوثائق (٣٧) FO 141/734/70

يجب إرسال برقيات من دار الاعتماد والسير مارك سايكس تحث على وجوب الإلحاح على اتباع فرنسة سياسية "رفع الأيدي".

تم الاتفاق على تأييد المسيو بيكو، الذي تم تنسيق سياسته مع سياستنا، لأنه، في حالة نجاحها، يحافظ تمامًا على الوضع بين مصالح فرنسة ومصالحنا. لكن الكرنل ويلسن أشار إلى أن السياسة الفرنسية المرتبطة ببعثة الكولونيل بريمون يجب إضعاف الثقة بها في عين الشريف.

٣) خشي الكرنل ليتشمان من أن موقف الأمير فيصل، كما أعرب عنه الأمير، في موضوع حائل، وتحريضه نوري الشعلان على احتلال الواحة، قد يضر بالعلاقات بين الشريف وابن سعود الذي يأمل حيازتها في المستقبل.

وتم الاتفاق على أن حائل يجب أن تبقى في يد من يحتلها، واقترح صاحب السعادة أن العراق قد يستطيع مساعدة ابن سعود في تحقيق هدفه.

وصرح الكرنل ليتشمان، جوابًا عن سؤال، إن المساعدة المقدمة لابن سعود من العراق تتألف من عدد من البنادق وبعض النقود. وليس هناك نقص في هذه (النقود) لهذا الغرض أو الأغراض المماثلة.

تم الاتفاق على أن الكرنل ليتشمان، حين يكون في جدة، يقابل الملك حسين ويحاول الحصول على رسالة تشجيع منه إلى ابن سعود.

٤) قرأ الجنرال كلايتن صيغة تصف سياسة حكومة جلالته نحو الزعماء العرب وضع مسودتها بناء على طلب الكرنل ويلسن. وتم الاتفاق على أن هذه الصيغة مناسبة لتقديمها إلى الشريف، مع إعطاء صور إلى المقيم في عدن من قبل السير مارك سايكس وأخرى إلى الكرنل ليتشمان ليأخذها إلى العراق. واسترعى الاهتمام إلى ضرورة تنظيم السياسات الموجهة من العراق وعدن ومصر. ولاحظ السير مارك سايكس أن نجاح السياسات (الخطط) في بلاد العرب سوف يعتمد على إنفاق الذهب والجهود البريطانية أكثر من اعتماده على المبادأة والحماسة الأهلية.

٥) أشار الكرنل ويلسن إلى المذكرة التي قدمها مؤخرًا عن خطط العرب العسكرية وشرح أن الأمير فيصل لم يشجع حتى الآن على الشروع في أية حركات إلى شمالي سكة حديد الحجاز بحجة أن المبدأ الأساسي كان تدمير هذه السكة واستسلام الأتراك في المدينة. ورسم صورة للخطط الخاصة بالاستيلاء على الحامية التركية في العلا، وأبدى رأيه بأنه، بالنظر إلى الحالة العسكرية العامة، فإن فيصل يجب أن يشجع الآن على التقدم إلى حماة وشن غارات والتحريض على اضطرابات في المنطقة المجاورة لخط المواصلات التركية إلى أبعد ما يمكن شمالًا. وجوابًا على سؤال من صاحب السعادة قال إن نجاح الحركات ضد العلا لا يمكن

ضمانه، غير أنه يرى، لأسباب عامة، أن رحلة فيصل إلى الشمال يجب أن يعجل فيها بصرف النظر عن هذه الحركات. وأشير إلى أن مغامرة فيصل يجب أن تجري في منطقة الحركات العسكرية التي يشرف عليها القائد العام للحملة العسكرية المصرية، وأصدرت التعليمات إلى الجنرال كلايتن ليضع مذكرة قصيرة لتقديمها إلى السير آرشيبالد موراي (القائد العام في مصر).

ودافع الكرنل ويلسن عن فكرة إرسال عدة ضباط بريطانيين صحبة فيصل مع عدد قليل من خبراء الألغام للنسف والتدمير، وإذا أمكن، تجهيزات لاسلكي متنقلة. ولم ير صاحب السعادة مانعًا من ذلك.

ودار شيء من النقاش عن إمكان حصول تعاون مع مغامرة فيصل من جهة العراق وإلى أي مدى يجري ذلك، وهل يمكن إرسال أسلحة إلخ. من العراق إلى جبل الدروز. وشرح الكرنل ليتشمان أن أي تعاون من جانب العراق يكون متوقفًا على موقف ودي من ابن هذّال، وهو يرى أن أي عمل من هذا الجانب يكون فعالًا في مبدأ الأمر في الجهة إلى شمال جبل الدروز. (بعد أن تنال مغامرة فيصل موافقة القائد العام للحملة العسكرية المصرية، سئل الكرنل ليتشمان أن يبرق إلى السير برسي كوكس شارحًا الوضع العسكري العام بخصوص المواصلات التركية عن طريق سورية وأن يسأل عن المساعدة التي يستطيع العراق تقديمها لجهودنا ضد هذه المواصلات).

(يقابل السير مارك سايكس المسيو بيكو ويبحث معه بصورة خصوصية فيما إذا كان من الممكن أن يرافق فيصل ضابط فرنسي، ربما من صنف الـ "راهو").

٦) قال السير مارك سايكس إن الفيلق العربي ينظم في بادئ الأمر قرب الإسماعيلية بإمرة الكابتن ن. براي ويكون قوامه نحو ١٦٠ رجلًا.

(طلب من المكتب العربي في هذا الخصوص أن يبرق إلى البصرة لمعرفة هل أن الـ ٢٣٠ أسيرًا سابقًا من بغداد غادروا).

واستفسر الكرنل ويلسن عن الوجهة النهائية التي سيؤخذ إليها هؤلاء الجنود العرب المدربون (أي الفيلق) وهل سيكونون مهيئين للخدمة بقيادة الأمير فيصل أو قائد عربي آخر. ولما كانت خدمات المتطوعين قد طلبت من فيصل فإنه يرى وجوب تخصيصهم للحجاز. وفي رأي مارك سايكس والجنرال كلايتن أن من المستحسن تأجيل القرار في هذا الموضوع وتركه مفتوحًا ليرسلوا حيث يكونون أكثر فائدة. وأن حقيقة كون السلطات العسكرية البريطانية قد رغبت في الاحتفاظ بهذه الوحدات منفصلة عن القوات البريطانية مما يسهل إلحاقها بالقوات الحجازية أو القوات العربية في داخلية البلاد السورية إذا اقتضى الأمر.

وأكد الكرنل ويلسن أن من المرغوب فيه الحصول على أكبر عدد ممكن من الرجال المدربين للخدمة في جيش الشريف.

٧) استرعى الكرنل ويلسن الأنظار إلى قلة البنادق اللازمة لتسليح عشائر داخلية البلاد السورية.

(وافق السير مارك سايكس على استطلاع رأي المسيو بيكو عما إذا كانت الـ ١٠,٠٠٠ بندقية التي في حوزته يمكن تسليمها لهذا الغرض. فإنه يكون من المفيد إذا قام المسيو بيكو عند وجوده في جدة بعرض هذه البنادق على الشريف).

اجتماع الشريف حسين وفيصل بن الحسين بسايكس وبيكو في الحجاز والموافقة على الخضوع للحماية البريطانية الفرنسية:

كما جاء في برقية[1] من السير مارك سايكس ـ عدن إلى المندوب السامي في مصر عدن ٢٤ أيار/ مايو١٩١٧م؛ وجاء فيها:

(في ١٧ أيار/ مايو قابلنا الشريف فيصل في الوجه وأخذناه معنا. وفي خلال ذلك اليوم والذي بعده عقد اجتماعات متعددة مع المسيو بيكو ومعي. وفي هذه الاجتماعات حصل تقدم قليل جدًا فيما عدا إنشاء الصلات مع المسيو بيكو وفيصل. وفي ١٨ أيار/ مايو وصلنا إلى جدة. وفي صباح اليوم التالي نزلت جماعات إلى الساحل بالترتيب التالي: في الساعة التاسعة ذهب الأميرال والكابتن لويد في زورق للقيام بزيارة رسمية لملك الحجاز، وقد قدمهم الكرنل ويلسن. وفي الساعة العاشرة تركنا الباخرة، المسيو بيكو في زورق فرنسي وأنا في زورق بريطاني، وقد وقتنا وصولنا إلى الساحل للوصول إلى دار الملك عند ختام زيارة الأدميرال. دامت المقابلة ثلاث ساعات. وقدم المسيو بيكو إلى الملك وفيصل وفؤاد (الخطيب) بحضور المترجمين. استقبل الملك المسيو بيكو بصورة ودية وأكد اتحاد فرنسة وبريطانية، وضرورة تعاونهما الوثيق لتحقيق المطامح العربية، وعدم قدرة العرب لتحقيق أي شيء بدون مساعدتهما المتحدة. أجاب بيكو بقراءة رسالة من رئيس الجمهورية مآلها تهنئة النهضة العربية والاعتراف بأنه، على الرغم من المصاعب العظيمة، فإن فرنسة على استعداد للمساعدة في تحقيق أهدافهم. وأخيرًا ذكر أن فرنسة تأمل في المستقبل أن تساعد في الساحل السوري بعمل عسكري شبيه بعمل البريطانيين في العراق. ثم تكلم عن مستقبل الساحل السوري، فقلت إنني أنسحب لأن الموضوع يخص فرنسة والعرب فقط، لكن الملك رجاني أن أبقى فبقيت. أعاد الملك القول إنه لا يمكنه أن يكون طرفًا في عمل يرمي إلى تسليم مسلمين لحكم مباشر من قبل دولة غير إسلامية. وقد انسحبت لمدة نصف ساعة. وعند عودتي انتقل الحديث إلى قضية (المستشارين؟).

(١) رقم (٣٩) FO 371/ 3054 (104269)

اعترف الملك بضرورة ضم مستشارين أوروبيين لرؤساء الدوائر وأشار إلى سورية والعراق، وقد أكدت عليه الأهمية الضرورية لحصول المستشارين الأوروبيين على سلطة إجرائية وأن لا يكون الحكم العربي عاجزًا وفاسدًا، فتبدأ من جديد القصة القديمة للإصلاحات التركية الزائفة. وأشرت إلى أن المناطق تحت الإدارة الأوروبية تنال الرخاء، لكن الملك بطبيعة الحال لم تعجبه الفكرة، وقال فؤاد (الخطيب) إن ذلك يكون نهاية للاستقلال العربي. أكدت على حقيقة أنه لا يرضى أي رجل من الدرجة الأولى حقًا بالعمل كمستشار دون توطيد مركزه وتخويله سلطة إجرائية. أمر الملك فؤاد على مضض بالاعتراف بأن هذه المقابلة انتهت بدون نتيجة قطعية. خرج المسيو بيكو بانطباع جيد عن الملك.

في ٢٠ أيار/ مايو قام الملك بزيارة رسمية لبارجة الأدميرال. وحصل الاجتماع مع الأدميرال بحضور الأشخاص أنفسهم مضافًا إليه الكرنل ويلسن. طلب الملك إلى فؤاد أن يقرأ الجواب عن رسالة بيكو وطلب إلينا أن نأخذ الجواب شفهيًا مثل بيكو. وفيما يلي خلاصة الجواب: "علم جلالة ملك الحجاز بارتياح أن الحكومة الفرنسية تحبذ المطامح الوطنية العربية، وأنه نظرًا لثقته ببريطانية العظمى يسره لو انتهجت الحكومة الفرنسية إزاء مطامح العرب على ساحل سورية المسلم نفس السياسية التي تتبعها بريطانية في بغداد". وأضاف أنه تقدم إليه أعضاء الأحزاب العربية سواء من المسيحيين أو المسلمين في مصر، بصدد الموافقة على بعثة عربية إلى أوروبا وأقطار عالمية أخرى للدعوة علنًا لصالح المطامع العربية. لكنه بالنظر إلى ثقته التامة بالتأييد القوى من جانب فرنسة وبريطانية العظمى، رفض تأييد ذلك الاقتراح الذي اعتبره ضارًا بقضية الحلفاء والعرب. والعودة إلى الرمز "P"، أخذ المسيو بيكو هذا مأخذًا حسنًا وأصبحت العلاقات ودية. أمل أن تكون له اتصالات أخرى. الشريف فيصل أعطاني الرسالة التالية من والده:

"نحن مستعدون للتعاون مع فرنسة في سورية إلى أبعد مدى ومع إنكلتره في العراق، لكن نطلب المساعدة من إنكلتره على الإدريسي وابن سعود بدون المساس بأية صورة كانت باستقلالهما. نرجو أن تحاول بريطانية العظمى أن تحملهما على الاعتراف بمركز الملك كزعيم للنهضة العربية". بخصوص هذه النقطة أبرقت إلى كوكس (برقية) مكررة إلى وزير الخارجية).

كما ورد تقرير[1] من الكرنل ويلسن إلى الجنرال كلايتن حول زيارة المستر سايكس والمسيو بيكو إلى الحجاز ومباحثاتهما مع الملك حسين؛ وجاء فيه:

(جدة في ٢٤ أيار/ مايو ١٩١٧:

(١) الوثائق (٤٠) FO 882/16

فيما يتعلق بزيارة سايكس وبيكو إنني لست راضيًا تمامًا، بل إنني مستاء للوضع الذي تبدو فيه الأمور حاليًا. وإنك بطبيعة الحال، وبعد تسليم هذا، ستحصل على كل شيء مباشرة من سايكس وجورج لويد، ولكنني أريد إعطاءك بعض التفاصيل على قدر علمي بها، مع انطباعاتي الشخصية. كان سايكس قد أخبرني أن بيكو شخص لطيف جدًا وأنه يدرك ضرورة التوصل إلى ترتيب منصف مع الشريف. وبعد مغادرة الوجه أخبرني سايكس أن موقف بيكو قد طرأ عليه تغيير، وربما كان ذلك يعود إلى شيء قاله لبيكو الضابط الفرنسي (لاموت أو اسم من هذا القبيل) الذي صعد على ظهر السفينة ـ وربما كان فيه قدر معين من "سموم بريمون".

وفي طريقنا إلى هنا تبادل سايكس وبيكو محادثات متنوعة مع فيصل ولكنني لم أحضر أيًا منها. إن النتيجة على ما علمت، وإن لم تكن مرضية تمامًا، فإنها كان يمكن أن تكون أسوأ من ذلك كثيرًا.

وقد حرصت بدقة على عدم الاجتماع بفيصل لوحدي على ظهر السفينة، وكان ذلك جزئيًا لأنني، إذ لم أحضر المقابلات، لم أكن قادرًا على بحث الأمور، وكذلك لأنني لم أجد من المرغوب فيه أن يراني بيكو، وأنا أتحدث طويلًا مع فيصل بمفردي، على أن فيصلًا مع ذلك جاءني قبل وصولنا جدة، وطلب نصيحتي في كيفية عرض قضية العرب، وفيما إذا كنت أعتقد أن سايكس سيقدم له نصيحة ما، بصورة خاصة، قبل ترتيب الاجتماع التالي مع بيكو.

قلت له إنني لا أستطيع إلاّ أن أكرر النصائح التي سبق أن قدمها له سايكس، والتي كان مؤداها أن فيصلًا يجب أن يشرح بكل وضوح ما يراه ضروريًا للدولة العربية في سورية، ويناقش الأمر، ولكن فيصل كان يلح جدًا على أنه ليس مخولًا لأن يبحث شؤون سورية رسميًا. إن كل ما يستطيع أن يفعله هو الإعراب عن آرائه الشخصية، وكان شديد التخوف من أن آراءه ستنقل عنه فيما بعد وكأنها رسمية. قلت له إن من المعروف لدينا تمامًا أنه يتكلم بصفته الشخصية فقط، ولا يمكن أن يعتبر أي شيء رسميًا أو ملزمًا بدون استشارة الملك.

أخبرت سايكس بما ورد أعلاه، فقابل فيصلًا وأعطاه التأكيدات أعلاه أيضًا، وحثه بصورة خاصة أن يكون مستريح البال وأن يتحدث بحرية بصفة شخصية وخصوصية.

وأظن أن فيصلًا قابل بيكو ثانية، ولكنني لا أعلم هل كان سايكس حاضرًا أم لا.

في يوم ١٩ أيار/ مايو نزل الأميرال إلى البر في جدة، فأخذته مع الضباط البريطانيين الآخرين لمقابلة الملك. ولما خرجنا وصل سايكس وبيكو، وبعد أن ودعت الأميرال، عدت إلى دار الشريف بطلب من فيصل. وعلى أثر ذلك، وفي حوالي الساعة ١١,١٥ قبل الظهر صعد سايكس وبيكو لمقابلة الملك، وبقينا،

بريمون وأنا في الطابق الأسفل، ودام الاجتماع حتى الساعة ١,٣٠ بعد الظهر. وبعد ذلك قال سايكس، ونحن في طريقنا إلى داري، إن بيكو كان فيما يظهر بنفس عقلية "بريمون"، وأنه كان ضد الشريف، ويبدو أنه لم يكن راغبًا في نجاح الحركة العربية. وقد أعطاني سايكس انطباعًا بأن الأمور لا تسير سيرًا حسنًا بسبب موقف بيكو، وأن الأخير إذا لم ينبه فعلًا، فسيكون من العبث محاولة التوفيق بين فرنسة والشريف. وقد سألت بصورة خاصة عن موقف الشريف، وعلمت أنه كان على خير ما يرام.

وكان المزمع أن أصطحب "ليتشمان" لمقابلة الشريف بعد الظهر، ولكن الشريف نام حتى الساعة ٤,٣٠، وفي حوالي ذلك الوقت تلقيت مكالمة تلفونية بأنه سيقابلنا، ليتشمان وأنا، حالًا. فأخبرت ليتشمان، وعلى الرغم من أنني أخبرته بأنني أستطيع أن أعود به إلى السفينة، فقد قرر عدم الذهاب، وقال إنه يستطيع أن يدبر الأمر بعد ذلك مع كوكس . . . إلخ. إنني أعد موقف ليتشمان غريبًا، ولم يكن من شأنه تحسين الأمور. ولم أجد مناصًا من إخبار الشريف أن الوقت كان متأخرًا جدًا لمجيء ليتشمان، لأن آخر قارب سيغادر الميناء في الساعة الخامسة ب. ظ، وهو عذر واهٍ، لأنه كان يعلم أن فؤاد (الخطيب) سيذهب إلى الباخرة (نورثبروك) بعد ذلك لمقابلة سايكس، وكذلك فإنني أزعجت كلًا من فيصل وفؤاد بالهاتف طيلة الوقت بعد الظهر، وحالما استيقظ الشريف أخبراه أنني أرغب في إحضار ليتشمان لمقابلته، فأجاب: "بالتأكيد، فليأتيا الآن". وفي صباح اليوم التالي حينما زار الشريف الباخرة قال ليتشمان كم كان آسفًا لإضاعة فرصة مقابلته، وقال الرجل الكبير بكل لطف بأن الأمر يعود لليتشمان. ولكنني إذ أعرف الشريف جيدًا، أعلم أنه كان منزعجًا من الأمر كله.

ولا أعلم ماذا عمل ليتشمان في القاهرة، ولكن فيما يتعلق بالحجاز فإن زيارته في رأيي كان ضررها أكثر من نفعها، إذا كان فيها أي نفع، في حين أنها كانت مناسبة ممتازة لإجراء مباحثة مفيدة.

في حدود الساعة ٩,٢٠ ق. ظ قابلت الشريف في القارب، ورافقته إلى الباخرة نورثبروك، وجاء معنا فيصل وفؤاد أيضًا.

وكنت قد تلقيت إشارة من سايكس يقول فيها إنه رتب مع بيكو أن أحضر الاجتماع الذي سيعقد على ظهر السفينة، وقد تم هذا بعد أن "أمضى الأميرال والشريف الوقت . . إلخ" ولم يكن بريمون حاضرًا الاجتماع الذي كان قاصرًا على الشريف، وسايكس، وبيكو ومترجمه، وفيصل (حضر قسمًا من الوقت)، وفؤاد، وأنا.

وبعد حديث حول إرسال بعض الضباط العرب إلى الهند، سأل الشريف فيما إذا كان له أن يشير إلى مباحثات الأمس وقال إنه كان قد كتب شيئًا، وبناء على طلبه أخرج فؤاد رقعة مكتوبة هذه ترجمتها التقريبية:

١ - إن العلاقات بين الحكومة العربية وفرنسة في سورية يجب أن تكون مماثلة للعلاقات بين الملك وبريطانية في بغداد.

٢- إن الوفود التي يرسلها السوريون إلى الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وأوروبا . . . إلخ يجب أن لا ترسل باسمه.

ملاحظة: ليس من الواضح عندي، وربما عند الشريف وبيكو أيضًا، فيما إذا كان المقصود بسورية أن تشمل دمشق... إلخ أم مجرد الساحل السوري الذي تطالب به فرنسة وقد يكون أحدهما قصد بقوله سورية والآخر الساحل السوري فقط.

سأل بيكو فيما إذا كان له أن يحتفظ بالورقة، ولكن لما كانت الورقة مذكرة خاصة فقد رُفض هذا الطلب. ولكن الشريف نهض وأخذ الورقة من يد فؤاد وأعطاها إلى سكرتير بيكو لكي يستطيع أن يرى ماذا كتب فيها بالضبط. وبعد قراءتها أعيدت إلى فؤاد.

وقد أبدى الشريف أنه طرح الاقتراح الوارد أعلاه لأنه كان يعتمد تمامًا على التزام الحكومة البريطانية باتفاقها معه... إلخ وأنه لم يعرف فرنسة إلاّ عن طريق بريطانية، وأن له الثقة الكاملة بوعد سايكس لأنه قادم مباشرة من الحكومة البريطانية.

وافق بيكو على الاقتراح الأول، وأعرب سايكس وبيكو عن سرورهما بالنسبة للنقطة الثانية. وقال سايكس: إن ذلك كان برهانًا على رغبة الشريف في أن "يلعب اللعبة"، فوافقه بيكو في ذلك.

ومع أن سايكس وبيكو كانا مسرورين جدًا بهذه النتيجة، وأن الشريف كان قد طرح الاقتراح بنفسه، فإنني لم أكن مرتاحًا في ذهني، وقد بدا لي من المحتمل أن الشريف، وهو أكثر الرجال كياسة ومجاملة، وولاؤه لنا مطلق، وثقته ببريطانية العظمى كاملة، كان يبدي موافقته الشفهية على ما لم يكن يوافق عليه لو علم بتفسيرنا لما سيكون عليه الوضع في العراق.

ولذلك سألت سايكس: "هل يعرف الشريف حقيقة الوضع في بغداد"؟

فأجاب: "إن لديهم المنشور".

فلم أقل شيئًا لبضع دقائق لأنني كنت متفرجًا، ولكنني علقت فيها بعد قائلًا: إن المنشور لم يذكر شيئًا أكثر من الطلب إلى العرب أن يتعاونوا في الحكومة.

وعندئذٍ استفسر سايكس من فؤاد: هل قرأ منشور الجنرال مود؟ فأجاب فؤاد بالإيجاب، وانتهى الموضوع هنا، حيث انتحى سايكس بفيصل وفؤاد جانبًا للتحدث عن الضباط الذاهبين إلى الهند لأجل أعمال التجنيد.

ودارت بين الشريف وبيكو محادثة لم أتمكن من متابعتها جيدًا نظرًا لأن المترجم كان يكلمه باللغة الفصحى، ولكن يبدو أن كليهما كانا مسرورين، وانتهى الاجتماع بعد مدة قصيرة في جو بهيج، وأدى الملك عندئذٍ صلاة الظهر، فتركناه وحده، وأخذ فيصل سايكس جانبًا، وقال إن هناك مسألتين تقلقان والده، وتتعلقان بابن سعود والإدريسي. قال سايكس إن هذا أمر تعود معالجته لي. ولكنني طلبت إليه أن يدع فيصلًا ينفس عما في صدره، فقال فيصل إن الشريف كان حريصًا جدًا على أن يعترف المذكوران به ملكًا، وأن الشريف قد نفذ ما طلبوه إليه بشأن سورية، أفلا نستطيع أن نحمل الزعيمين على الاعتراف بالشريف؟

قلت لسايكس: إن لنا اتفاقات مع كلا الزعيمين، وان الأمر يعود إلى الشريف أن يقنع الزعماء العرب بأن يعترفوا بسيادته، ولكنني شخصيًا أعتقد أنه إذا اعترف أغلبية الزعماء بالشريف كرئيس أعلى، فإن المذكورين سيحذوان حذوهم سريعًا.

وأظن أن قولي هذا ترجم لفيصل، وعلى ما أتذكر فإنه سايكس أعطى فيصلًا جوابًا متعاطفًا ولكن ليس فيه التزام، مبديًا لي ملاحظة بأنه اقتراح صادر عن رجل دولة.

سألني سايكس هل كنت أعتقد أن الاجتماع كان مرضيًا، فأجبته بما معناه أنه طالما كان الجميع متفقين فإنني أحسب أنه كان مرضيًا، ولكنني كنت أود أن يقال المزيد عن وضعنا في بغداد. وكان علي أن أعود إلى البلدة مع الملك ولذلك لم تسنح لي فرصة لمحادثة سايكس.

إن رأيي الخاص هو أن الشروط التي نحتفظ ببغداد بموجبها كان ينبغي الإفصاح عنها بوضوح في الاجتماع. فقد كان الشريف يعتقد أن بيده ورقة رابحة، وهي رسالة من السير هنري مكماهون لا يعرف محتوياتها فؤاد، ولا فيصل، ولا أي من مستشاري الشريف.

إن ما أخشاه هو أن يكون الشريف قد فسر مضمون هذه الرسالة بشكل، وفسرناه نحن بشكل آخر، فإذا ظهر أن الأمر كان كذلك، فسيكون هنالك حتمًا وضع خطير ومحرج جدًا (خاصة إذا أخفقنا في إبراز نسختنا التي علمت أنها لم يمكن العثور عليها حتى الآن) ولسوف تنتهي ثقة الشريف بنا. وقد قال في الاجتماع أنه إذا لم تف بريطانية العظمى باتفاقها فإنه سيذهب مع أسرته إلى أوروبا، وأضاف ضاحكًا أنه سيترك نصف أسرته في لندن ونصفها الآخر في باريس.

وكما تعلم أنني كنت أنادي على الدوام بقوة بأن نكون مع الشريف صرحاء إلى أقصى حد ممكن. وأن رأيي المدروس أننا في الاجتماع الأخير لم نكن منفتحين ولا صريحين كما يجب.

لقد جاء ممثلان خاصان لبريطانية العظمى وفرنسة لتثبيت الأمور مع الشريف، وحينما وافق الأخير على أن يكون لفرنسة في سورية نفس الوضع الذي سيكون لنا في العراق، كان علينا بلا شك أن نصرح بالنقاط الرئيسية لاتفاقنا بشأن العراق، لمنع أي سوء فهم قد تكون له نتائج بعيدة المدى.

إن ما جعلني أشعر أن الشريف وبيكو كانت لديهما أفكار مختلفة فيما يتعلق بوضع فرنسة في سورية أمران:

١- إن الشريف وافق على أن يكون لفرنسة في سورية وضع يماثل وضعنا في العراق.

٢- إن بيكو كان مغتبطًا بشكل واضح بجعل الشريف يوافق على هذا شفهيًا.

وفي مساء ذلك اليوم (٢٠ منه) جاء نيوكمب وقال لي إنه أجرى حديثًا طويلًا مع فيصل وفؤاد، وأخبرني ضمن أمور أخرى أن سايكس هو الذي حث فؤاد على جعل الشريف يوافق على النقطتين اللتين ذكرتا في الاجتماع، وأن سايكس قال لفؤاد أو للشريف أن يتركا كل شيء له، وكانت هذه المرة الأولى التي أسمع فيها أن سايكس كان مسؤولًا عن تصرف الشريف، وإني أرفق بطيه مذكرة كتبها نيوكمب بطلب مني عن المحادثة التي أشار إليها.

ولا شك أن سايكس قد أخذ على عاتقه مسؤولية ثقيلة جدًا بحثه الشريف على الموافقة على الصيغة المتعلقة بفرنسة وسورية، ولو علمت في الاجتماع أن الشريف لم يوافق على تلك الصيغة إلاّ بناء على إقناع سايكس له، لحاولت بالتأكيد أن أجعل بعض المبادئ الرئيسية بشأن وضعنا في العراق تعرض في الاجتماع.

وقد ينتهي كل شيء نهاية طيبة، إذ إن بغداد والعراق ـ باستثناء البصرة ـ ربما سيكونان عربيين ومستقلين مع مستشارين بريطانيين، ورقابة مالية... إلخ، فإذا كان الأمر كذلك، فحسنًا، ولكن إذا كان الشريف يضع تفسيرًا لكتاب مكماهون، ونضع نحن غيره، فمن المحتمل أن تنجم عن ذلك مشكلة خطيرة.

وقد علمت من جورج لويد أن بغداد، بصورة تكاد تكون مؤكدة، ستكون بريطانية من الناحية العملية، فإذا كان الأمر كذلك فإنني أعتبر أننا لم نسلك مسلكًا قويمًا مع شيخ مهذب هو، كما اتفق سايكس، من أعظم المعجبين المخلصين لبريطانية وأكثرهم ولاء لها، إذ إن ذلك يعني أن الشريف وافق شفهيًا على أن تصبح سورية فرنسية عمليًا، وإنني واثق أن ذلك أمر لم يقصده قط.

ولا بد لي أن أقول إن سايكس قد قام بعمل رائع إذ نجح في جعل الشريف وبيكو يتفاهمان ظاهريًا على أي حال، وبشكل ودي، وكانت تلك مهمة شاقة، ولكني لا يسعني إلاّ أن أشعر بالأسف الشديد لأن فرصة الاجتماع لم تنتهز لإزالة أسباب سوء التفاهم المحتملة.

جاء فيصل لمقابلتي في صباح يوم (٢١ منه)، وبعد بحث الأمور العسكرية بدأ يحدثني عن سورية، وأخبرني بكل ما أخبر به نيوكمب في مساء اليوم السابق.

وحينما كنت في منزل الشريف أمس (٢٢ منه) تكلم فيصل وفؤاد في الموضوع مرة أخرى، وكانت القصة نفسها، فالشريف لم يكن يوافق على أي مساومة بشأن سورية مطلقًا لولا أن سايكس حثه على ذلك نيابة عن بريطانية العظمى، وإن لدى الشريف رسالة من مكماهون تقول إن هناك وعدًا بأن يكون العراق للعرب، باستثناء البصرة، بسبب وجود ترتيبات مالية خاصة بها، لا يعرف فيصل ولا فؤاد تفاصيلها.

أخبرني فيصل أنه ذهب إلى الشريف بعد الاجتماع وقال: "إذا افترضنا أن بريطانية العظمى لم تنفذ الاتفاق في العراق، أو أن لديها عنها فكرة مختلفة عن فكرتك"، ويقول فيصل إن الشريف أجاب أن الرسالة عنده (أي رسالة مكماهون) وأنه غضب على فيصل غضبًا شديدًا لقوله إن بريطانية قد لا تتمسك باتفاقها قائلًا: "ألا تعرف بريطانية العظمى؟ إن ثقتي بها مطلقة".

قال فؤاد إن بيكو طلب إلى الشريف في الاجتماع الأول مرتين أو ثلاثًا أن يوافق على أن يكون مركز فرنسة في سورية مماثلًا لمركز بريطانية في العراق، وإن الشريف لم يجب على هذا، وإن سايكس أخبره (أخبر فؤاد) بعد الاجتماع أنه غاضب جدًا على بيكو لإقحامه بريطانية في المحادثات، وأن سورية كانت موضوعًا لمباحثة بين فرنسة والعرب... إلخ (لم يذكر سايكس لي شيئًا من هذا).

وقد أعرب فيصل وفؤاد عن خوفهما من أن تكون لدينا أفكار تختلف عن أفكار الشريف بشأن معنى كتاب مكماهون الذي يشير إليه الشريف دائمًا، وكنا نود لو أن الشريف أبرزه خلال الاجتماع، ولكن كلما قال أحدهما شيئًا، يكتفي الشريف بقوله: "إن لديَّ وعدًا مكتوبًا من بريطانية العظمى، وذلك يكفي".

وأبدى فؤاد أنه قضى أكثر من ثلاث ساعات لإقناع الشريف بالموافقة على الصيغتين اللتين طلبهما سايكس.

ترى هل يعيش الشريف في جنة المخدوعين؟ إذا كان الأمر كذلك فإن صحوته ستكون قاسية، وهو إذا فقد ثقته ببريطانية العظمى مرة، فإننا لن نتمكن من استعادتها.

وسبب آخر يستوجب توضيح الأمر حالًا، وهو أن فيصلًا يجب أن يعلم حقيقة الموقف حينما يتحرك إلى الشمال، إذ يقول إنه لا يستطيع أن يحث السوريين على الثورة ضد الأتراك إذا كانت فرنسة ستأخذ البلاد، ولو فعل ذلك فإنه سيكون "خائنًا حقيرًا" تجاه الذين وضعوا ثقتهم فيه.

أخشى أن تكون هذه ثرثرة طويلة، ولكن الموضوع بالغ الأهمية ليس بالنسبة للشريف بل لنا نحن. لا أعتقد أن الشريف ينقلب علينا مهما حدث، ولكن إذا اعتقد أنه خُدع، فمن المحتمل أن يغادر الحجاز، وقد ينقلب أبناؤه ضدنا، فإذا فعلوا ذلك وغادروا الحجاز مع أبيهم، فعلينا أن نتصور حالة الجزيرة العربية مع ألوف العرب المسلمين الذين لن يعودوا حلفاء لنا. إن ذلك قد لا يحدث، ولكن حدوثه ممكن إذا اعتقد الشريف أنه خُدع حقًا. ولذلك، فإذا تذكرنا وضع روسية، ووضع مود، والتعزيزات التركية التي ترسل ضده وضد [الجنرال] موراي، فقد تنشأ عن هذا حالة خطيرة.

إنني شخصيًا أعتقد أن عقدة الوضع هي كما يأتي:

إن الشريف بموافقته على الصيغة، يعتقد أن سورية كلها ستكون مستقلة ربما باستثناء [قطعة تقابل] البصرة، لأنه يعتقد أن العراق كله، باستثناء البصرة، سيكون مستقلًا.

أهو مصيب في هذا؟ فإذا لم يكن مصيبًا سيظهر وضع خطير جدًا ما لم تتخذ خطوات فورية لتصحيح الأمر، وذلك يتطلب معالجة دقيقة جدًا (وليس عن طريق المراسلات) خاصة إذا لم نتمكن من إبراز نسخة من رسالة مكماهون التي استند إليها الشريف في موافقته على الصيغة.

أخبرني فؤاد وأنا على وشك مغادرة جدة (في ٢٣ منه) أنه ذاهب إلى القاهرة لمقابلة فخامة المندوب السامي، وأنه كذلك أعد تصريحًا كتبه له نيوكمب، أرسل نسخة منه. وسيحضر فؤاد نفسه نسخة بيده، ولكن بعد قراءته سألت فيما إذا كان لي أن أرسل إليك نسخة منه لتقديمها لفخامته، فوافق. وقد فكرت أن من المرغوب فيه جدًا أن يطلع فخامته على رواية فؤاد وأفكاره بأسرع ما يمكن.

إن المدة التي قضاها مع سايكس وبيكو كانت كلها حوالي ٤ ساعات وهي مدة قصيرة نوعًا ما لبحث موضوع بهذه الأهمية. وكان الشريف شديد الرغبة في بقاء البعثة يومًا آخر، وإنه لمن سوء الحظ بالتأكيد استعجال الأمور على هذا النحو. وإذا جاء سايكس وبيكو مرة أخرى (وقد وعدا الشريف بذلك إذا جد أمر مهم) فإنني أوصي بشدة أن يبقيا في جدة أربعة أيام أو خمسة على الأقل وينزلا في البلدة.

هل لك أن تتفضل باطلاع سايكس على هذه الرسالة، فهي عبارة عما كنت سأقوله له لو أتيحت لي الفرصة.

وإنني لأبدي مرة أخرى أنه إذا كان هنالك أي احتمال لأن يكون الشريف تحت طائلة أية أوهام بشأن ما وافق عليه شفهيًا، فإن الأمر يتطلب اهتمامًا جديًا وفوريًا، وهذا هو السبب في أنني أبرقت إليك لأحثك على البقاء في مصر حتى عودة سايكس، إننا إذا لم نعاون الشريف على اجتياز الوضع، وإذا خذلناه بعد كل ثقته بنا، فإن منصب "ضابط الحج في جدة" المحسود جدًا، سيصبح شاغرًا، لأنني بالتأكيد لا أستطيع أن أبقى.

لقد كتب هذا في أوقات مختلفة، لأنني كنت مشغولًا جدًا، ولا أدري هل كتب سايكس مذكرة عن زيارته الأولى لفيصل والشريف، وذلك مستحسن جدًا في رأيي، وما هو أهم من ذلك أيضًا الحصول على مذكرة منه عما دار في هذه المرة مع الشريف وفيصل وبيكو. وإنني بنتيجة كل ما قرأت وسمعت أرى من المهم جدًا أن نكون في مثل هذا الموقف القوي في بغداد، مما سيمكننا من الحيلولة دون كل تدخل أجنبي، أي أننا يجب أن تكون لنا اليد العليا تمامًا بالنسبة للدول الأخرى. ولكن ما يهمني في الوقت الحاضر هو وجوب اتخاذنا خطوات فورية للحيلولة دون أن يكون للشريف والشعب العربي أساس محق لاتهامنا باللعب على الحبلين، ومما يزيد في فرض هذا الواجب علينا هو ثقة الشريف المطلقة ببريطانية العظمى.

ويلسن).

حث بريطانيا الشريف حسين على احتلال المدينة وإرسال الدعم العسكري لتنفيذ المهمة:

وقد بدأت بريطانيا بالضغط على الشريف حسين ليتقدم لحصار المدينة؛ كما جاء في كتاب[1] من الشريف حسين يعتذر فيه إلى السير ر. وينغيت عن تأخره في تنفيذ المهمة؛ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٣٣٥هـ - ١٩ حزيران/ يونيو ١٩١٧م؛ وفيه:

(حضرة الوزير الشجاع الشهم الهمام..

بكل اعتناء أبادر ببيان عظيم امتناني الصميمي من تلطفات الفخامة التي أعرب بها الكاتب حسين روحي.

صديقي.. نحن أولى بالشكر والثناء لفخامتك خاصة أقله فيما أشرتم إليه من متاعب هممكم في زيادة الراتب وسواه، ومن بريطانيا العظمى في جميلها ومعروفها المادي والمعنوي الغامر لعموم الجزيرة. ولكن أبت كمالاتكم السامية إلاّ أن يكون لها السبق حتى في هذه المزية.

صديقي.. أما بالنسبة لعدم النشاط في إجلاء العدو من المدينة، وبمناسبة هذا البحث أستطرد ذكر تعجيزنا المفرط في الراتب الذي حكمت علينا بها النتائج في طلب زيادة الراتب. فلذلك أسباب جوهرية سبق بيانًا

(١) الوثائق (٤١) FO 686/35

لها في تقاريري لفخامتك رأسًا ولمعتمد جدة في الموضوع. واعتمادًا على كمالات عدالتك استرحم إعادة النظر عليها إن أمكن. ومع هذا فأبسط دليل على البراءة من نقيصة عدم النشاط وما ورائها في نظر فخامتك، هزيمة المسلحتين الصغيرتين أخيرًا للأتراك وابن رشيد معًا وأسرها واغتنامها المهمات المتنوعة. أما شكر الفخامة عن إنابة جناب الشهم الهمام السير مارك سايكس، فالشكر منكم وإليكم. مع هذا فلا بد أن حضرته صرّح لفخامتك أن ملخص قراري الصريح الغني عن التأويل والتفسير. بأنه إذا لم تكن حدود البلاد العربية على الوجه المقرر سابقًا مع بريطانيا العظمى، فإن إخلاصي ونصحي لها ولبلادي وقوميتي يوجبني على الانسحاب بصورة قطعية. ودم واسلم أيها الصديق ممتعًا بصحة الوجود ونيل كل مقصود. حسين).

تشكيل الجيش العربي البريطاني:

وقد بدأت بريطانيا بإعداد جيش عربي في الحجاز تحت قيادة ضباطها لتنفيذ مشروعها الاستعماري في جزيرة العرب، وقد نجحت في تأسيس ذلك الجيش من أسرى العرب في الحرب مع جيوش الخلافة العثمانية في العراق ومن غيرهم، وقد قامت بتشكيل ثقافة هذه القوات ثقافة قومية؛ لتزداد الفجوة بينهم وبين جيوش الخلافة العثمانية التي تواجه حصار جيوش الحملة الصليبية على العالم الإسلامي، وقد كشفت إحدى الوثائق[1] **طبيعة الثقافة التي يغرسها الضباط البريطانيون في نفوس القوات العربية**؛ كما توضحه البرقية التالية:

(زرت يوم أمس، بصحبة مسيو موغرا، نواة السرية العربية المشكلة من أسرى الحرب الذين وصلوا مؤخرًا من الهند والعراق، ويقيمون الآن في معسكر في الإسماعيلية. الرجال جيدون بدرجة لا بأس بها ويبشرون بالتطور ليصبحوا عنصرًا قتاليًا جيدًا. ولكن نقطة الضعف تكمن بدون شك في الضباط الذين لا يتوفر فيهم الانضباط أو المهارة ولم يظهروا إلى الآن سوى القليل من الحماسة الفعلية. والضباط يعانون من الحب المألوف للسياسة، والغالبية منهم يمتعضون من الخدمة تحت سلطة أجنبية، ويرغبون في الانضمام إلى قوات الشريف مباشرة.

وكان موقفهم قد بدأ يؤثر في الرجال الآخرين، ولكن يبدو أن ذلك قد حد منه الآن. ويبلغ العدد الإجمالي الآن ٦٢ ضابطًا وما يقرب من ٤٥٠ من ذوي الرتب الأخرى، وأن عددًا معينًا من هؤلاء بلا شك غير مرغوب فيه، أو عديم الجدوى. يضاف إلى هؤلاء المجندون من عدن والذين يقرب عددهم من ٣٠٠ وهم حسب ما فهمت، عنصر جيد وسيصلون في وقت قريب. الحد الأعلى الذي تستطيع التطلع إليه في القريب

(١) الوثائق ٣/٢٢٨-٢٣٠.

العاجل هو ما يقرب من ١٠٠٠ رجل، ولكنني لا أرى ما يمنع من التوصل في النهاية إلى قوة مفيدة بهذا الحجم).

وورد في برقية[1] من وزارة الخارجية بلندن إلى المندوب السامي بالقاهرة ريجنالد وينغيت برقم٩٦٠ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧م، وفيها:

(برقيتكم رقم ١٠٢٣ في ٣٠ أيلول/ سبتمبر

ما يلي إلى الجنرال كلايتن، من السير مارك سايكس

إنني آسف جدًا لتسلم تقريرك حول الضباط العرب. وأقترح ذهابك لزيارة هؤلاء الضباط ثانية وإعطاءهم الرسالة الآتية مني والتي أريد عليها جوابًا:

"يا ضباط السرية العربية، إنني أكلمكم كرجل يكلم رجالًا كرسوا أنفسهم لقضية واحدة. لقد تعرفت على بعضكم، ولم أتعرف على البعض الآخر، لذلك أكرِّر كلامي للذين لم يسمعوني، وأذكر أولئك الذين سمعوني من قبل. منذ الأول من حزيران/ يونيو ١٩١٥، وأنا أعمل من أجل قضيتكم، وحثثت عليها في كل مكان لأنني آمنت بأن إعادة حرية العرب، ووحدة العرب، أمر تريده مشيئة الله، وأنها في مصلحة بلادي والبشرية. ولا تتصوروا أن ذلك كان سهلًا. وأنتم أنفسكم لم تكونوا في موقع يؤهلكم للتحدث عن أنفسكم، إنني أتحدث كرجل إلى رجال، وأتحدث بدون خوف من الإساءة إلى أحد. قال الرجال لي إن العرب سيتشاجرون دومًا فيما بينهم، وكانوا تحت النير التركي لوقت طويل جدًا بحيث لم يعودوا يأبهون بقومهم أو بلادهم، إنهم سيتكلمون ويتشاجرون، سيتراخون ويحلمون، وكل من يضع ثقته فيهم سيصاب بالخيبة. وأنتم اليوم تخدمون قضية بلادكم. ومع ذلك هل أنتم متحدون حقا وهل تكدحون طول اليوم بدون كلل، أم هل أنتم تثرثرون بأشياء تافهة وتتشاجرون فيما بينكم؟ أنا لا أستطيع أن أكون معكم، ولو كنت قادرًا على ذلك حقًا، لما أريتكم أية رحمة فيما يتعلق بالعمل، ولما تركت لكم وقتًا للراحة حيث تقضون الوقت في الأقاويل. أيها الرجال، فكروا في المستقبل، فكروا بما أنتم قادرون عليه، فكروا بشهدائكم في دمشق، وببلادكم المخربة وأمجاد ماضيكم. وهل من واجبي، أنا الإنكليزي، أن أقول لكم كيف كنتم، وأن أذكركم بآل بيت علي ومعاوية والعباس، بالأولياء، والأبطال والفلاسفة الذين صنعوا أمجاد العرب في العالم، بالتأكيد إن ضمائركم تقول لكم ذلك. ولكنني، كرجل إنكليزي، سأقول لكم هذا: إن إمبراطوريات العرب دمرت وجعلت ترابًا بالخلافات والتكاسل، وإن نير الترك كبل أعناقكم ٩٠٠ عام لأنكم أتبعتم أهواءكم، حلمتم وتبطلتم، ولم تكونوا متحدين أبدًا. والآن بيدكم الفرصة التي إذا أضعتموها فلن يغفر الله لكم. وفرصتكم هي في تحويل الفيلق إلى نجاح، ورمز، ودليل، وبرهان على ما أنتم قادرون عليه. ولهذا

(١) الوثائق (٥١) FO 371/3043

السبب عليكم أن تنسوا، لبعض الوقت، النفس والعائلة والاسم والرتبة، وقولوا إن من الأفضل أن يكون المرء طاهيًا في السرية العربية من أن يكون وزيرًا خاضعًا للأتراك، قولوا ذلك، وصدقوه بالله عليكم، إذا كنتم قادرين على التصديق. لأنها كلمة حقة. وأجيبوني عن هذا "في الأجيال القادمة، هل سيقول أبناؤكم: كان أبي واحدًا من ألف عربي أسهموا في بناء أمة عظيمة، أم هل سيقال إن الفيلق قد جرب، ثم تلاشى بسبب فقدان روح العرب القديمة. إنني أنتظر جوابكم بفارغ الصبر").

وجاء في برقية(١) **من السير ريجنالد وينغيت بالقاهرة إلى وزارة الخارجية بلندن** برقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧م ما يلي: (من الجنرال كلايتن إلى السير مارك سايكس:

إن جميع المشاكل مع السرية العربية قد انتهت الآن، وهو يتشكل [الفيلق] بصورة جيدة جدًا. وقد زاره الشيخ فؤاد الخطيب ونوري بك(٢) وحملا معهما رسالة من الملك حسين كان لها وقع ممتاز. لا أرى من الضروري الآن إبلاغ رسالتكم والتي قد يكون لها تأثير مقلق في الظروف الحالية.

وأظن أنه سيكون من المرغوب فيه جدًا إرسال قوة لا بأس بها من الفيلق، للانضمام إلى فيصل سرعان ما تبلغ درجة معقولة من الكفاءة. وإن هذا سيزيل أية شكوك في نوايانا قد لا تزال تساور أذهان الملك حسين والأمير فيصل والضباط العرب أنفسهم.

يرجى عرض هذه البرقية على مسيو بيكو. انتهت).

كما ورد في برقية(٣) (من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة، إلى وزارة الخارجية – لندن، التاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، الرقم: ١١٦٠ ما يلي (من الجنرال كلايتن إلى السير آر. غراهام..

إنني مقتنع وقد أبلغني زميلي الفرنسي أيضًا أن الوقت قد حان لوجوب إرسال السرية العربية إلى العقبة لمساندة الأمير فيصل. وإن عملية الأخير كانت ناجحة جدًا في وقف حركة القوات التركية في معان في وقت مناسب تمامًا.

ويتطلب بشكل عاجل تحقيق مزيد من التقدم، بما في ذلك قطع الاتصالات جنوب معان.

المدينة في وضع سيء جدًا، وإن تحركًا حازمًا وبدون إبطاء قد يؤمن تمامًا استسلامها. ويمكن تحقيق ذلك فقط بمساعدة مزيد من القوات المدربة لتأمين الانتصارات التي يحققها البدو. أضف إلى ذلك ان اقتراب الشتاء القاسي في الأماكن المرتفعة في معان لا بد وأن يعني عودة العديد من البدو الرحل إلى مضاربهم.

(١) (٥٢) الوثائق (198709) FO 371/3043
(٢) المقصود: نوري السعيد.
(٣) (٥٣) الوثائق (210650) FO 371/3043

السرية لم تكمل تدريبها بعد ولكنها وحدة قابلة للخدمة وجيدة التجهيز إلى حد ما. أضف إلى ذلك أن الضباط والرجال يتطلعون بصبر نافد إلى الانضمام إلى شريف مكة الذي يزداد بدوره شكًا في أي تأخير آخر في إرسالهم، وعليه فإن من المؤكد حدوث مشاكل إذا أبقي عليهم في مصر لمدة أطول.

وعليه فإنني أحث بقوة على استخدام السرية العربية فورًا لتعزيز وإكمال النجاح الذي تحقق في العقبة من قبل، وإنني واثق من أن الاعتبارات السياسية لن يسمح لها بالتداخل مع إجراء ضروري عاجل).

تزايد الصراع البريطاني الفرنسي للسيطرة على الجزيرة العربية:

وقد ازداد التنافس بين دول الحلفاء في هذه السنة على السيطرة على الجزيرة العربية وأصرت بريطانيا على اعتراف فرنسا بخضوع هذه المنطقة لسيادتها؛ كما ورد في كثير من الوثائق[١] ومنها:

(برقية من السير ريجنالد وينغيت المندوب السامي في مصر إلى وزارة الخارجية

الرقم: ٥٨٣ التاريخ: ٣ حزيران/ يونيو ١٩١٧

برقيتكم المرقمة ٥٤٠ والمؤرخة في ٢٩ أيار/ مايو.

إن آرائي في المسائل العامة أبديت في برقيتي المرقمة ٤٦٩ والمؤرخة في ٢٧ نيسان/ أبريل. كما إن المذكرة التي قدمها الكابتن جورج لويد والتي أرفقت بكتابي السري المرقم ١٠٦ والمؤرخ في ١٥ أيار/ مايو تتضمن مزيدًا من التفاصيل:

أعتقد أننا يجب أن نلح على اعتراف رسمي من الحكومة الفرنسية بوضعنا المتفوق في الجزيرة العربية، وأن نستعين بالأسباب التالية لإلحاحنا:

١ - الوضع الجغرافي للحجاز على طريق الهند والخليج الفارسي [العربي].

٢- معاهداتنا مع شتى شيوخ شبه الجزيرة العربية.

٣- النزعة التي أعرب لنا عنها الملك حسين صراحة، وإن وساطتنا وحدها هي التي وضعت الأخير في علاقة مع فرنسة.

(١)الوثائق (٥٩) FO 371/3056

٤- كوننا البادئين بحركة الاستقلال العربي عن طريق الاتصال بشريف مكة وتحمل حكومة جلالته كل أعبائها المالية والعسكرية.

٥- المادة الثانية من اتفاقية سايكس ـ بيكو حيث تضمنت الإشارة إلى وضعنا الخاص تجاه الحركة العربية والاعتراف بها.[1]

وحالما يتم إعلان هذا الاعتراف الرسمي من جانب فرنسة، فلن يصعب اتخاذ الترتيبات اللازمة لاتصال فرنسة وغيرها من الدول بالحكومة الشريفية حول قضايا الحج وغيرها من القضايا التي تتعلق بمصالح رعاياها المسلمين.

ويبدو أن هنالك ميلًا من جانب فرنسة لتجاهل حقيقة واقعة وهي أنه ليس لهم أن يتوقعوا تحقيق أهدافهم الحالية في الشرق الأدنى إلاّ بتأييدنا العسكري والدبلوماسي، خاصة وأن وساطتنا المستمرة لدى الملك حسين والمسلمين السوريين ستكون ضرورية من أجل تسوية سلمية لقضية البر السوري.

وقد يستحسن جلب انتباه الفرنسيين أيضًا إلى هذه الحقائق الصارخة باعتبارها وثيقة الصلة بما نطالب به من اعترافهم بحقوقنا الخاصة في المنطقة العربية الواقعة جنوبي المنطقة "ب" وهي المنطقة التي أؤكد أننا يجب أن نكون أحرارًا في التصرف فيها بنفس الطريقة التي يتصرف بها الفرنسيون في المنطقة "أ".

وإنني أستنتج من محادثة خاصة مع المسيو بيكو أن الحكومة الفرنسية، وإن كان من المحتمل أنها ميالة إلى العمل بموجب المبادئ المذكورة أعلاه، فإنها لن تكون ميالة إلى قبولها بصورة رسمية. وإذا كان الأمر كذلك فإن الكثير سيعتمد على الطريقة التي نقدم بها ادعاءاتنا، وما لم تتغلب على التفكير الفرنسي مظاهر النفوذ التي يعتقد السير مارك سايكس أن المسيو بيكو يمثلها، فلا بد أن نتوقع حدوث معارضة جدية.

ولذلك فإنني أميل إلى الاتفاق مع سايكس بأن أسلم نهج يتبعه هو وبيكو، سيكون ذهابهما إلى باريس بأسرع ما يمكن لإيضاح الوضع المحلي في الحجاز وتقديم تقرير عن نتائج مباحثاتهما مع الملك حسين وغيره حول قضية سورية.

فإذا وافقتم على ذلك، هل لكم أن تحثوا الحكومة الفرنسية على استدعاء بيكو فورًا، وإنني سأدبر أمر تسفيره وتسفير سايكس بأسرع طريق.

---

(١) في حاشية الوثائق البريطانية ما يلي: المادة الثانية من اتفاقية سايكس - بيكو هي: "يباح لفرنسة في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولإنكلتره في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومات أو حلف الحكومات العربية".

والمحادثات حول القضية العامة يمكن عندئذٍ البدء بها بعد وصولها، وعلى أثر تقديم المسيو بيكو تقريره إلى حكومته).

وجاء في (برقية[١] من وزير الخارجية ـ لندن إلى السير ر. وينغيت ـ القاهرة

عاجل جدًا الرقم: ٥٧١ التاريخ: ٥ حزيران/ يونيو ١٩١٧

برقيتكم المرقمة ٥٨٣ بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو.

نظرًا لانشغالي الزائد بالمحاولات الفرنسية للتدخل في الحجاز، فإنني أرغب في أن يتوجه سايكس إلى لندن مباشرة بدون التوقف في باريس، وذلك لكي تتاح لي أسرع فرصة ممكنة لأبحث معه الوضع بأكمله.

أرجو الإيعاز إليه بهذا المعنى.

ولما كنت لا أرى فائدة يعود بها بقاء المسيو في مصر في المستقبل، فسأقترح على الحكومة الفرنسية أن من المرغوب فيه عودته إلى فرنسة.

مكررة إلى باريس).

تقدم الجيش البريطاني الزاحف من مصر إلى غزة والشام لاحتلالها وإخراج الجيوش العثمانية منها، والصراع في اليمن:

وفي هذه الأثناء التي كانت الحملة الصليبية البريطانية تتمدد في شرق الجزيرة العربية وغربها عسكريا وسياسيا عبر أتباعها العرب الذين جيشتهم تحت قيادة ضباطها؛ كانت جيوشها الزاحفة من مصر تدك أبواب الشام، لتحقق بعد ذلك نصرا ستشاركها فيه فرنسا؛ كما تقتضيه اتفاقية سايكس بيكو، دون أن تخوض فرنسا الحرب بنفسها، وقد أشغل الدولة العثمانية عن الدفاع عن الشام ضغط الحملة الروسية الصليبية التي تزحف من الشمال؛ مما خفف الضغط عن بريطانيا؛ كما جاء في تقرير[٢] (من القائد البحري العام للهند الشرقية ومصر إلى وزارة البحرية

الرقم: ٧٧٣/ ١١٧١ التاريخ: ١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٧

(١) الوثائق رقم (٦٠) FO 371/ 3056
(٢) الوثائق رقم (٦١) FO 371/ 3042

١- إلحاقًا بكتابي المرقم ١٨٦/ ١١٧١ والمؤرخ في ٩ شباط/ فبراير ١٩١٧، أرجو أن تتفضلوا فتعرضوا على وزارة البحرية بعض الملاحظات الأخرى عن حالة الأمور في جزيرة العرب:

٢- إن الوضع العسكري في الحجاز لم يتغير، ولو أن الضغط على العدو يحتمل أن يكون قد خف نوعًا ما، وذلك بالنظر إلى أن حركاتنا في جنوبي فلسطين لم تتطور لصالحنا بالقدر الذي كنا نؤمله. ولو سقطت غزة في ١٩ نيسان/ أبريل لأمكن أن نتوقع استسلام المدينة، حسب رأيي، بعد ذلك سريعًا. لكن يحتمل أن قائد العدو في المدينة قد شجعه إخفاقنا، وكذلك سير الأحداث في روسية، فأخلى البلدة من السكان المدنيين جميعًا، والمفترض أنه فعل ذلك لإطالة قدرته على المقاومة. إن اندحارنا في غزة يحتمل أن تكون له نتيجة أبعد مدى من ذلك إذا لم يتحسن الوضع بسرعة. وما دام العدو يستطيع صدنا في وضعنا الحاضر في جنوبي فلسطين فليس هناك شيء ـ عدا حصول قلة في العدد ـ يمنعه من دعم قواته في المدينة لغرض استعادة مكة في الوقت المناسب ودفع نهضة الشريف إلى نهايتها قبل الأوان.

٣- وفي مثل هذه الحالة لا بد أن تبرز من جديد قضية احتلال رابغ وإنزال قوات أوروبية في الحجاز. وما زلت على رأيي الذي كنت عليه قبل ستة أشهر، وهو أن النتائج السياسية لأي عمل من هذا القبيل تفسد حتى نتائج أية انتصارات عسكرية محتملة. والحقيقة أن الوضع في جزيرة العرب برمته يدور الآن حول حركاتنا العسكرية في فلسطين.

٤- أشرت في كتابي إلى الحالة السياسية غير المرضية الناشئة في الحجاز من جراء نقص التعاطف من جانب بعثة الكولونيل بريمون مع نجاح القضية العربية، وذلك لاضطرار البعثة إلى موالاة جهودها المستمرة للحصول على فوائد صغيرة من نفس حكومتها. ونتيجة هذا العمل كانت جعل الملك (ملك الحجاز) معاديًا للفرنسيين وخصوصًا للنظر إلينا وحدنا في الحصول على المساعدة والتأييد.

٥- زار السير مارك سايكس الشريف فيصلًا في الوجه في ٢ أيار/ مايو كما زار الملك في جدة في ٤ أيار/ مايو لغرض تعزيز التفاهم بين الفرنسيين والملك في سبيل تمهيد الطريق لتعاون سهل بين الفرنسيين والعرب في سورية. وقد فهمت أن السير مارك قدم تقريرًا عن الطبيعة غير المرضية لسياسة الكولونيل بريمون، ولكنه استمر على التأكيد على الملك وابنه بضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع فرنسة. والعقبات في الطريق عظيمة، لكن قبل عودة السير مارك (سايكس) إلى مصر، وافق الملك والشريف فيصل على بحث الوضع مع المسيو جورج بيكو.

٦- خلال سفرتي الأخيرة في البحر الأحمر رافقني السير مارك (سايكس) والمسيو بيكو إلى الوجه وجدة، فقدم المندوب الفرنسي إلى الملك والشريف فيصل. وحصلت محادثات طويلة على الساحل حضر بعضها السير مارك. لم تسر الأمور سيرًا حسنًا في بادئ الأمر، وفي إحدى المرات ظهر وكأنه المباحثات تنقطع دون

نتيجة ما. ولكن بنتيجة مقابلة خاصة بين الشيخ فؤاد الخطيب (سكرتير الملك للشؤون الخارجية) والسير مارك سايكس، تم ترتيب اجتماع آخر يعقد على بارجة القيادة، حيث اجتمع المسيو بيكو والكرنل ويلسن والسير مارك سايكس بالملك والشريف فيصل والشيخ فؤاد. وفي هذه المقابلة أخذت الأمور وجهًا أفضل كثيرًا، ووافق الملك شفهيًا على التعاون مع الفرنسيين في منطقتهم على أساس أن السياسة الفرنسية نحو العرب تكون مماثلة للسياسة البريطانية في المنطقة البريطانية. ولذلك تحسن الوضع بحيث اقتنع الملك بأن هناك وحدة سياسية قائمة بين فرنسة وإنكلتره بخصوص القضية العربية، وأنه على استعداد إلى درجة كبيرة للعمل بمشورة الدولتين.

٧- إن الملاحظات الواردة في هذه السلسلة من المكاتبات، تعلقت حتى الآن بالحجاز حيث تنفذ سياسة معينة تحت رقابة مصر. ولكن في كتابي المرقم ٩٠٦/ ٠٠٧٠ والمؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ تحدثت عن الصعوبات التي نشأت عن تقسيم بلاد العرب إلى جزءين سياسيين تحت إرشاد دائرتين [بريطانيتين] منفصلتين كثيرًا، وهما الهند ومصر.

٨- برزت الآن قضية ثابتة تؤكد هذه الخلافات وتعطي الأهمية لطبيعة الترتيب غير الاعتيادي الذي يقسم جزافًا ميدانًا سياسيًا طبيعيًا واحدًا **[جزيرة العرب]** إلى قسمين **[شرق الجزيرة العربية والخليج العربي، وغربها الحجاز والبحر الأحمر]**، كل واحد منهما بدون سبب منطقي ظاهر في يد حكومة منفصلة **[حكومة الهند البريطانية عبر المكتب العربي في البصرة شرقا، وحكومة لندن عبر المكتب العربي بالقاهرة غربا]**.

٩- قدم أخيرًا إلى عدن بعض الممثلين للاتحاد اليمني الجديد، لغرض الاطلاع فيما إذا كنا على استعداد لمساعدتهم في سياستهم الرامية إلى خلع الإمام الحالي والتمرد على الأتراك. إن هذا الاقتراح، وهو النتيجة الطبيعية لنهضة الشريف ويتفق تمامًا مع السياسة التي تتبعها مصر في الحجاز، قوبل بعدم موافقة حكومة الهند على أساس أسباب لم يؤيدها قطعًا المقيم السياسي في عدن. وأعتقد أن المسألة حلت بصورة مرضية إذ إن وزير الهند قرر أن المساعدة المطلوبة تقوم، على كل حال في بعض الشؤون وليس كلها. غير أن هذا الحادث يصور أحسن تصوير الاختلاف الواسع القائم بين السياستين المختلفتين اللتين يتم اتباعهما ويساعد على تأكيد المصاعب التي يعانيها كل أولئك الذين يعالجون القضية العربية.

١٠- إن قصة نشوء هذا الاتحاد اليمني الجديد لها أهمية كبرى، ولكن أصحاب السيادة (أعضاء مجلس البحرية) قد لا يطلبون الاطلاع على تفاصيل الأمر. وعلى كل حال إنها لا تؤثر في أساس ملاحظاتي التي يكون هدفها الإشارة إلى التأخير والارتباك الناشئين بلا ريب من دائرتين غير منظمتين تعالجان موضوعًا واحدًا.

١١- وقضية أخرى تصوّر عقلية حكومة الهند المختلفة عن عقلية الآخرين الذين أعمل معهم، وهي قضية حامية العدو الصغيرة في سطيف على الساحل مقابل جزيرة قمران وتبعد عنها نحو ٧٠٠٠ ياردة.

١٢- لقد أوضحت أكثر من مرة للمقيم السياسي في عدن الرغبة من جميع وجهات النظر في الاستيلاء على هذه الحامية، وهي عملية يمكن إنجازها بسهولة بسريتين من الجيش الهندي. إن حاميتنا في قمران تابعة لعدن، والإسعاف الاعتيادي لرجال الحامية يهيئ في أي وقت كان فرصة ملائمة وسهلة للقيام بهذه العملية. وقد برزت في ذهني فائدة مثل هذه العملية خلال زيارة حديثة رأيت فيها بنفسي كيف تكون هذه الحركة وأهمية الاستيلاء على معمل لأعمال الميناء هو الآن في يد العدو في ذلك المكان. وبموافقة المقيم السياسي في عدن الكاملة (الذي يتفق في رأيه معي في هذا الموضوع)، أبرقت إلى حكومة الهند مخبرًا إياها أنني عازم على الاستيلاء على هذا المعمل وطالبًا السماح لسرية مشاة بالتعاون مع البوارج فأستطيع بذلك، ليس أخذ المعمل فحسب، بل الاستيلاء على الحامية أيضًا. وكان جواب حكومة الهند أنها، من وجهة النظر السياسية، لا ترضى عن العملية المقترحة إذ لم يحصل أي إزعاج من سطيف ويحتمل أن ينشأ خطر إثارة امتعاض العرب المحليين: وهو رأي، إذا كان لي أن أقول، يناقض تمامًا الرأي الذي يحمله المقيم السياسي في عدن فضلًا عن الضابط السياسي في قمران.

١٣- في الظروف الاعتيادية أنا لا أزعج أصحاب السيادة بشؤون ذات أهمية نسبية قليلة إذ أرى ضرورة حلها محليًا. لكنني أعرض هذا الحادث على أنظارهم كمثل آخر للصعوبات التي أعانيها دائمًا حينما أعالج هذه الآراء في موضوع بلاد..).

الثورة الشيوعية في روسيا ونشر خبر اتفاقية سايكس بيكو والاعتراف الفرنسي سنة ١٩١٧م بحق بريطانيا في احتلال الجزيرة العربية كلها:

بعد الثورة الشيوعية في روسيا سنة ١٩١٧م أثناء الحرب العالمية الأولى وإثر هزيمة جيوشهم الزاحفة على الدولة العثمانية، وبعد نشر الشيوعيين فيها للوثائق السرية بين روسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا لتقاسم أقاليم الخلافة العثمانية؛ اضطرت بريطانيا وفرنسا للتفاهم من جديد وتحديد مناطق النفوذ بعد الثورة الشيوعية في روسيا وسقوط القيصرية الروسية؛ كما أدى نشر خبر الاتفاقية السرية في الصحف الأوروبية إلى قلق الشريف فيصل بن الحسين الذي يقاتل بجيوشه العربية في سوريا ضد الدولة العثمانية ليحقق نصرا تاريخيا للحملة الصليبية، وقد أرسل إلى أبيه في مكة يحيطه علمًا بالمؤامرة غير أن الشريف حسين لم يلتفت إلى

مثل هذه الإشاعات أثناء الحرب اطمئنانًا منه للعهود والمواثيق البريطانية، وقد وردت حول هذه القضايا كثير من المراسلات والمذكرات[1]؛ ومنها:

(برقية من المندوب السامي في مصر – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ٤٦٩ التاريخ: ٢٨ نيسان/ إبريل ١٩١٧

يبدو أن الوقت الحاضر مناسب لاستعراض قضية البعثة العسكرية الفرنسية وتوضيح موقفنا إزاء حاكم الحجاز وسائر الزعماء في المناطق الواقعة في "بلاد العرب المستقلة" التي يقترح الاعتراف بها في المنطقة (ب) كما هي معرفة في اتفاقية سايكس – بيكو.

أرى من المهم جدًا أن جميع تلك الأقاليم (باستثناء المنطقة البنية) الواقعة جنوب الخط الذي يفصل المنطقة "أ" عن المنطقة "ب" يجب أن تكون تحت النفوذ البريطاني فقط. ويظهر أن شروط برقية وزارة الخارجية المرقمة ٣٣٩ والمؤرخة ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩١٦ إلى السر هنري مكماهون، مقرونة بالطريقة التي فسر بها الكولونل بريمون تعليماته حين كان في جدة، تؤدي بي إلى الاستنتاج بأن روح الاتفاقية هو أن نفوذنا في جزيرة العرب وإن كان الأعلى، فإن النص الفعلي، إذا قرئ بالخريطة، يمكن أن يوحي بتفسير خاطئ ضد مصلحتنا.

أعتقد بأن من الأمور الحيوية أن النفوذ البريطاني وحده يجب أن يسود جنوب الخط الفاصل بين المنطقتين "أ" و"ب"، وأرى لزوم توضيح هذه النقطة توضيحًا تامًا للحكومة الفرنسية قبل أن تمضي البعثة المشتركة الموجودة الآن في مصر أبعد في مباحثاتها.

إذا اتخذت الحكومة الفرنسية إجراء حسب توصيات المسيو بيكو كما أبلغت إليكم في برقية السير مارك سايكس رقم ١٧ بتاريخ اليوم، فيكون الوضع فيما يتعلق بالحجاز مضمونًا. لكنني أفضل تفاهمًا معينًا بخصوص كبار الزعماء الآخرين في المنطقة التي ينظر في أمرها أكثر من الذي تضمنته الفقرة ١١ من اتفاقية سايكس – بيكو. وهذا يقوي موقفنا في حالة نشوء مصاعب محتملة مع إيطالية فيما يتعلق بالإدريسي أو مسائل مع الفرنسيين بخصوص الشيخ سعيد).

كما ورد في برقية[2] (من المندوب السامي في مصر – القاهرة إلى وزارة الخارجية

الرقم: ٤٧٢ التاريخ: ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩١٧

(١) الوثائق ٣/ ٢٧٠-٢٨١ رقم (٧٣) FO 141/734/70
(٢) الوثائق ٣/ ٢٧٠-٢٨١. رقم (٧٤) FO 141/734/70

برقيتي المرقمة ٤٦٤.

سأصدر التعليمات إلى السر مارك سايكس بمحاولة توضيح الوضع كما يلي:

١- تطمين الملك حسين بخصوص أهداف الفرنسيين في داخلية سورية. وقد وافق المسيو بيكو أن يترك ذلك في يد السر مارك سايكس.

٢- الشرح بأن الحلفاء، وإن كانوا مقررين دعم مطامح العرب القومية، فإن سلطة الملك حسين لا يمكن فرضها على شعوب لا ترغب فيها، ومد السيادة الشريفية يجب أن يكون مرهونًا بقبولها من جانب الأهالي المعنيين.

٣- الإيضاح بأن في بغداد ومنطقتها، وإن كنا راغبين في تشجيع الثقافة والرفاهية العربية، فإننا نحتفظ بموقف السيطرة العسكرية والسياسية التي تتطلبها مصالحنا الإستراتيجية والتجارية.

وبشرط أن تكون زيارة السر مارك سايكس الحاضرة ناجحة، فقد يمكن ترتيب اجتماع ثان مع حسين في تاريخ لاحق، يجوز أن يحضره المسيو بيكو. ويمكن إعطاء تفاصيل أخرى ذلك الجزء من الاتفاقية الإنكليزية - الفرنسية الذي يتعلق بإنشاء اتحاد عربي أو دولة عربية مستقلة).

وجاء في كتاب[1] (من السر ريجنالد وينغيت المندوب السامي في مصر إلى آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية - لندن

الرقم: ١٠٦ التاريخ: ١٥ أيار/ مايو ١٩١٧

أتشرف بإرسال مذكرة كتبها، بناء على طلبي، الكابتن جورج لويد عن وضع الحجاز كما هو معين في الاتفاقيات الحديثة.

إن الحجج الواردة في هذه المذكرة ملائمة جدًا، وفي هذا الصدد أسترعي أنظاركم إلى برقيتي المرقمة ٤٨٩ (٧٠/ ٢٥٥) المؤرخة في ١٧ الماضي التي ذكرت فيها لزوم المحافظة بصورة كافية على وضعنا المسيطر في هذه المناطق العربية، وبضمنها الحجاز، إلى جنوب المنطلقة "ب" كما هي محددة في الخريطة الملحقة باتفاقية سايكس - بيكو.

(التوقيع: ريجنالد وينغيت).

وورد في المذكرة[2] ما يلي (عن وضع الحجاز كما هو معين في الاتفاقيات الحديثة:

---

(١) الوثائق ٣/ ٢٧٠-٢٨١. (٧٥) FO 141/734/70

(٢) الوثائق ٣/ ٢٧٠-٢٨١. (٧٦) FO 141/734/70

من الكابتن جورج لويد

سري..

حتى الوقت الحاضر كانت الجهات المعنية في القاهرة تعتبر الحجاز كأنه يؤلف قسمًا من منطقة تعتبر المصالح البريطانية فيها هي العليا من جانب الأطراف الموقعة على الاتفاقيات. وكان الاعتقاد، سواء كان صحيحًا أو خطأ، أن الفرنسيين ملتزمون بموجب الاتفاقيات بالمحافظة على نفس السياسة القائلة بعدم الاهتمام الكامل سياسيًا واقتصاديًا نحو الحجاز، كما كان يتوقع، من الجهة الأخرى، من جانب حكومة صاحب الجلالة تجاه سورية. وقد ارتئي أن منح الاستقلال للحجاز كان عملًا اتخذته حكومة صاحب الجلالة بخصوص قسم واحد من المنطقة التي حصلوا فيها على المصلحة الوحيدة، ولكن هذا العمل لم يفتح الباب للتدخل من جانب أولئك الذين وقعوا على المعاهدات أو لإضعاف تأثير تعهدات التنازل المتعهد بها في الاتفاقيات الأصلية.

وفقًا لهذا الاعتقاد حاولنا خلال الأشهر القليلة الماضية أن نقاوم، وشعرنا بأن لنا كل الحق في مقاومة أية محاولات لتدخل الدول الأخرى اقتصاديًا أو سياسيًا في الحجاز.

لم يسد هذا الرأي في القاهرة فقط، لأنه في المحادثات التي أجريتها مؤخرًا مع المستر بلفور في لندن ومع آخرين في وزارة الخارجية، كانت المناقشات التي قدمتها فيما يتعلق مثلًا بمسألة (البنوك) في جدة على أساس هذا الرأي بخصوص وضع الحجاز، قد تأيدت واتخذ العمل بشكل يثبت بوضوح أن الحجاز اعتبر منطقة تحت النفوذ الوحيد لبريطانية العظمى.

غير أن محادثاتي مؤخرًا مع السر مارك سايكس والمسيو بيكو جعلتني أفهم بأن افتراض حصول حكومة صاحب الجلالة على حقوق مسبقة ومانعة للغير في الحجاز بموجب الاتفاقيات، هو افتراض خاطئ.

يظهر أن الحجاز ليس داخلًا في المنطقة التي تسود المصالح البريطانية فيها سيادة وحيدة. فالحجاز يعامل بصورة منفصلة وكأنه خارج المنطقة البريطانية بسبب استقلاله، ويظهر من الواضح أنه ليس هناك شيء في تعابير الاتفاقيات الفعلية ما يمنع الفرنسيين بأي وجه من الوجوه من ممارسة نفوذ متساو ومن طلب مزايا سياسية واقتصادية متساوية معنا. وكل ما يدعي في التخفيف من هذا الوضع هو أنه، بموجب رسالة ملحقة بالاتفاقيات - نوع من الملحق- قد نص على أن المفاوضات مع الشريف تجري عن طريق نفس الوسائل كالسابق، أي عن طريق بريطانية.

(ويجدر الملاحظة أن الملحق المشار إليه هنا لا قيمة له من أي نوع فعلًا ما لم يعن أن أطراف الاتفاقية عدا حكومة صاحب الجلالة لا يكون لهم ممثلون في الحجاز. وإذا كان لهم ممثلون فالواضح أن سبب وجودهم

الوحيد هو التفاوض مع الحكومة التي يعتمدون لديها. ومن الجهة الثانية يظهر أنه ليس في الإمكان عدم وجود ممثلين أجانب في بلاط دولة ذات سيادة مستقلة).

وإذا كان تدليل وضع الحجاز في الاتفاقيات صحيحًا ماديًا، فإنني أبدي أن الوضع الذي يسببه ذلك هو سيء جدًا وعلى شيء من الخطر السياسي، وهو وضع يتطلب تدقيقًا وثيقًا وإعادة نظر. ومن العبث في هذه المرحلة إعادة ذكر الأهمية العظيمة لنا، سواء من وجهة النظر الإستراتيجية والسياسية، من عزل الحجاز على قدر الإمكان عن التدخل من جانب دول عدا بريطانية العظمى. ومن المضحك الافتراض أن حكومة صاحب الجلالة قد أنفقت المبالغ الشهرية الضخمة من النقود وتحملت نفقات عسكرية جسيمة أخرى في سبيل خلق الدولة الجديدة هناك، للحصول على النتيجة المشكوك فيها الآن بموجب الاتفاقيات. يضاف إلى ذلك أننا لم يكن لنا مبرر لتحمل المجازفات الخطيرة تجاه العالم الإسلامي التي جابهناها بنجاح خلال الأشهر القليلة الماضية إذا لم يكن مفهومًا كل الفهم أن عملنا ينتج عنه حصولنا على وضع وحيد ممتاز في ذلك القطر.

كان الدليل الكامل حتى الآن على أن الفرنسيين فسروا الاتفاقيات بأنها تسمح لهم بممارسة كل النفوذ الذي يستطيعونه، سياسيًا واقتصاديًا على حد سواء، ومن الواضح أيضًا أن السياسة الفرنسية قد سمحت بها باريس. ومحاولاتهم إدخال بنوك فرنسية جديدة، أو توطيد تسهيلات قديمة، ومقترحاتهم بشأن إنشاء سكة حديد، وإدخالهم الحجاز مؤخرًا في منطقة تفتيش الجنرال بايو بعد مدة طويلة من صرف النظر عن مسألة المساعدة العسكرية الفرنسية لقضية الشريف بسبب الأحداث، كلها تدل بوضوح على هذه الحقيقة.

إن هذا وضع، كما أرى، يذهب بعيدًا لإفساد كل قيمة الاتفاقيات من وجهة النظر البريطانية، إن المنطقة الجنوبية بدون الحجاز تتألف في الغالب من صحراء لا قيمة لها، في حين أن المنطقة "أ" التي حصل عليها الفرنسيون ليست واسعة جدًا فحسب بل تتألف من موانئ ذات قيمة مثل بيروت والإسكندرونة – وهي أقاليم تصلح لتطوير اقتصادي عظيم وتسكنها أقوام ذات مقدرة اقتصادية ومهارة تجارية.

ومن المناسب أن نتذكر أن اللورد كرومر، قبل عشر سنوات وبالتأييد الكامل لحكومة صاحب الجلالة، كان مستعدًا لمجابهة حرب لئلا يسمح بقيام وضع يسمح لدولة أوروبية عظمى بالحصول على موطئ قدم في خليج العقبة، والصيانة البحرية للبحر الأحمر والمحيط الهندي من السفن المعادية تعود على الأكثر إلى سياسته. واليوم، بإنشاء منطقة مستقلة على ساحل البحر الأحمر غير متوازنة بموضع ممتاز لبريطانية العظمى، نكون قد أضعفنا موقفنا كثيرًا في هذا الصدد دون الحصول على مزايا مقابلة، ونكون أيضًا قد دفعنا النفقات بأنفسنا للوصول إلى هذه الحالة.

يؤكد بأنه لم يكن في الإمكان تقييد الشريف بعقد المفاوضات مع بريطانية العظمى دون غيرها بطريقة مماثلة لعملنا بما فرضناه على زعماء السواحل المتهادنة في الخليج الفارسي [العربي]، إن ذلك كان يحتمل أن يضعف مركزه كزعيم مسلم مستقل ويكون سببًا في أن ينظر إليه كمجرد ألعوبة. وهذه الحجة لها قوة كبيرة ولو أنها تسقط إذا كان لملحق الاتفاقية أية قوة. وليس هناك أحد له قيمته في العالم الإسلامي يتجاهل أن الشريف يستمد تأييده من نقود بريطانية العظمى وأسلحتها. ولكن مع الإقرار بقوة هذه الحجة فقد كان في الإمكان بلوغ الهدف نفسه بوسائل أخرى، أي باستحصال تعهدات بأن الدول الأخرى لا تدخل في مفاوضات مع الشريف بصدد أية شؤون اقتصادية أو تجارية لا علاقة لها بأعمال الحج الاعتيادية، وفي كل الشؤون الأخرى تعترف الدول بأن الحجاز منطقة نفوذ بريطانية محصنة.

يبدو لي أن الأوان لم يفت لإجراء ذلك، وأنا أستند في اعتقادي على محادثة أجريتها مؤخرًا مع بيكو.

أخبرني المسيو بيكو أنه يتوق جدًا ليعلم هل أنا راض شخصيًا على الاتفاقيات، وهل أرى أنها تعمل جيدًا بالفعل. فأجبت أنني لا أستطيع الكلام إلاّ عن نفسي، ولو كنت واثقًا من أن الآراء التي أحملها تمثل تمثيلًا صحيحًا موقف الآخرين الذين هم أعظم مني مسؤولية. إذا كان يريد الاستماع إلى آرائي فأنا أعرب عنها بصراحة تامة وأقول كل ما في ذهني، لأنني أرى أن بعض المصاعب الصغيرة التي جابهناها مؤخرًا تعود، كما يحتمل، إلى فقدان التفاهم الكامل لوجهة نظر بعضنا البعض.

إنني أرى حصول فرنسة على سورية والإسكندرية بالرضا تحت شروط معينة. ولا أخفي عن نفسي أن الفرنسيين قد حصلوا على منطقة ذات أهمية إستراتيجية عظمى، لم تدخل عاملًا بحريًا جديدًا وقويًا فحسب في شرقي البحر المتوسط ولكن مضت بعيدًا في الوقت نفسه للتقليل من قيمة قبرص بالنسبة لنا. وكان واضحًا لدي أيضًا، من الدراسات التي قمت بها عن الوضع الاقتصادي في هذه المناطق، أن فرنسة قد تصبح قادرة على تحويل الخط الفاصل للبحر المتوسط ضد التجارة الهندية من ديار بكر إلى أبواب بغداد مع احتمال إضرار ذلك بوضعنا الاقتصادي.

ولما كانت القضايا الإستراتيجية الهندية هي العوامل الحاسمة الرئيسية التي تؤثر علينا في سياسة هذه المناطق، وحسبما فهمت أن هذه الاتفاقيات قد حددت فعلًا كل المناطق جنوبي خط يمتد من الخليل (حبرون) إلى كويسنجق[1]، بأن تكون بريطانية محضة، فقد ارتأيت أننا حصلنا على مقابل عادل.

وقاطع المسيو بيكو فقال إن تعبير الاتفاقيات لا يتفق مع ما قلته. وأجبت أنني متعجب لسماع ذلك، ولكن على كل حال هذا هو روح الاتفاقيات، وأنا نفسي واثق أن هذا مفهوم الاتفاقيات.

(١) في حاشية الوثائق: كويسنجق: بلدة في شمال العراق تقع جنوبي - شرقي اربيل، على خط العرض ٣٤ °. والخط الذي يمتد إليها من الخليل بفلسطين، يمر بعمان والبوكمال والشرقاط وطقطق، أي بمحاذاة الحدود الأردنية - السورية والحدود العراقية - السورية الحالية.

ومن الجهة الثانية، جعلتني الأحداث الأخيرة في الحجاز مثلًا غير مرتاح فيما إذا كان روح هذه الاتفاقيات يبقى محتفظًا به حقًا.

قال المسيو بيكو إنه يوافق حقًا على أنه، بينما جاء التعبير أقل كرمًا مما ظننته، فإنه يوافق على ما عبرت عنه عن روح الاتفاقية. وأجبت أنني مسرور لأسمعه يقول ذلك - فأنا نفسي أكون معاديًا كل العداء للاتفاقيات إذا لم يكن الأمر كذلك. وإذا تركنا أصحاب النفوذ الكامل الوحيد سياسيًا واقتصاديًا في الحجاز وكل تلك المنطقة جنوبي خط الخليل - كويسنجق، فأنا أرى أن يكون واجبنا، ليس الامتناع عن أي اهتمام من أي نوع كان في المنطقة "أ" فحسب، ولكن أن نفعل أكثر من ذلك - نعمل كل ما في وسعنا لمساعدة الفرنسيين في تلك المنطقة. غير أن هذا يجب أن ينشئ موقفًا مماثلًا من جانبهم ويعني انسحابًا كاملًا من جانب الفرنسيين من منطقتنا ووقف كل المحاولات للحصول على موطئ قدم اقتصادي.

ثم ذكر المسيو بيكو قضية البنك في الحجاز وقال إنه سمع أنني كنت قلقًا بخصوصه. قال إنه لم يكن يفهم ذلك بالنظر إلى كون البنك العثماني مؤسسة إنكليزية - فرنسية موجودة من السابق في الحجاز. أجبت أن ما سبب لي القلق هو الطريقة إضافة إلى وجود البنك. لقد قدمت مدعيات البنك بشكل يؤسف له شيئًا ما، وأقول بصراحة إنني اعتبرت أن البنك العثماني كان في الحقيقة مؤسسة فرنسية محضة في هذه المناطق. ويجوز أن الأمر لم يكن كذلك رسميًا، لكنه كان كذلك فعلًا، وكنت واثقًا أنه (أي بيكو) يتفق معي.

قال المسيو بيكو إنه يتفق معي ماديًا على هذه النقطة، لكن لم تكن له فكرة بأننا ننظر إلى الأمر في هذا الضوء. وهو نفسه يتفق معي عن تفسيري لروح الاتفاقية العامة، والآن وقد فهم وجهة نظرنا فإنه سوف يتخذ الخطوات اللازمة لضمان الزوال الكامل للنفوذ والمنافسة الفرنسيين في الحجاز.

وانتهت المحادثة بذلك.

لذلك أكرر بأنني أرى أنه ليس من المتأخر معالجة نواقص الاتفاقيات بصورة توضح الوضع بكامله. وأعتقد أن الوقت ملائم وأن وجود السر مارك سايكس والمسيو بيكو في القاهرة يساعد المندوب السامي كثيرًا على إدراك النتائج المطلوبة. (عبارة مشطوبة: أنا شخصيًا علي أن أنتهز الفرصة لمحاولة تسوية الادعاءات القديمة بشأن الشيخ سعيد ومسقط في نفس الوقت، وإذا نجح الأمر فإنه يتركنا في وضع ممتاز وخال من الإزعاج في كل أنحاء جزيرة العرب).

وعلى كل حال إن وضعنا فيما يتعلق بالمنطقة بوجه عام وفي الحجاز بوجه خاص يبدو غير معين، وحتى لا يجوز القول إنه مرض أو سالم. وترينا الخبرة بوضوح أن الأوضاع الغامضة هي تمامًا كالتي تنتج

الاحتكاك بدلًا من أن تزيله. وفي منطقة كهذه يهتم بها الإسلام كل الاهتمام يكون من الأهمية العظمى أن يضمن المستقبل بشكل واضح وحاسم.

(التوقيع: جورج لويد).

الاعتراض الأمريكي على اتفاقية سايكس بيكو إذا لم تحافظ على مصالح أمريكا في المنطقة:

لقد أبدت الولايات المتحدة رفضها إثر نشر خبر الاتفاقية ما لم يتعهد الطرفان بحفظ مصالحها؛ حيث قال الرئيس الأمريكي ويلسون رافضا لها: (هذه خطة كلها سوء، وهذا ما قلته لبلفور، إنهم يجعلون من الشرق الأوسط مكانا يستولد حربا في المستقبل)[1] **-وهو مشابه لموقف فرنسا الرافض من احتلال بريطانيا والولايات المتحدة للعراق ٢٠٠٣م لخسارة شركاتها النفطية، ومع ذلك صرح الرئيس شيراك بأن فرنسا لن تقبل بهزيمة جيوش الحلفاء في العراق!- في الوقت الذي بدأت الولايات المتحدة تأخذ مكانها على المسرح الدولي ؛ كما ورد في مذكرة سرية**[2] (عن الاتفاقية الإنكليزية - الفرنسية - الروسية عن الشرق الأدنى

سري وشخصي التاريخ: ٩ تموز/ يوليو ١٩١٧

هذه الاتفاقية حررت مسودتها في أوائل سنة ١٩١٦. وقد فضلت أحد الأطراف الثلاثة - فرنسة - على الطرفين الآخرين، ليس في كمية ونوعية الأقاليم المخصصة لها للاحتلال أو النفوذ الوحيد وامتياز أحسن مواقع الموانئ في سورية فحسب، ولكن يضاف إلى ذلك أن فرنسة وحدها لم تثبت حتى هذا الوقت حقوقًا لها بالاحتلال الفعلي لأي قسم من الأقاليم المحتمل تخصيصها لها، ولم تتقدم خلال مدة معينة لتثبيت مثل هذه الحقوق.

ومع ذلك أبرمت الاتفاقية لأسباب كافية، حسبما يظهر، من السياسة العامة التي جعلت فرنسة جديرة في ذلك الوقت بهذا التفضل. وإذا كانت هذه الأسباب موجودة في الوقت الحاضر، وهي لا زالت مقنعة في الظروف المتغيرة لسنة ١٩١٧[3]، فليس لي ما أقوله عدا الإشارة إلى (١) أن الاتفاقية تركت قسمًا كبيرًا من المنطقة العربية. شبه جزيرة العرب الأصلية - غير مخصصة، ولكلينا فيها في ذلك الحين مصالح عظيمة زادت قوتها الآن، و (٢) أن أحد الأطراف، روسية، قد تنازلت على ما يظهر عن ادعائها بقسم كبير من الإقليم المخصص لها، فأصبح لذلك دون تسوية مرة أخرى، وإن معظم هذا القسم بعيد وصعب الإدارة إلى درجة أن أحد الطرفين الباقيين لا يملك الإرادة ولا القوة لأخذه. ولذلك يحتمل أن يبقى جزءًا من

(١) ولادة الشرق ٢٨٤و٢٨٨-٢٨٩.
(٢) الوثائق ٣/ ٢٧٠-٢٨١. (٧٧) FO 141/734/70
(٣) حاشية الأصل: هيرتزل و. ر. غراهام يلحان على أنها كذلك، ولذلك فإن الاتفاقية يجب أن تبقى نافذة. "تعليق ورد في الأصل". د.غ.هـ "هوغارث"

الإمبراطورية العثمانية ويعطي لهذه الإمبراطورية حجمًا ومادة كافيين لتمكينها من الاستمرار دولة لها الخلافة، وممارسة تأثير مزعج على الأقطار المخصصة لفرنسة ولنا.

ولكن، إذا لم تعد الأسباب المشروحة أعلاه مقنعة، فإنني أشير إلى أن مياهًا كثيرة جرت تحت الجسر في السنة والنصف الماضية. وفي كل هذه المدة، كما يجدر بنا أن نتذكر، بقي العمل في الاتفاقية موقوفًا لأنه لم يكن في الإمكان، ربما باستثناء العراق، لأي من الأطراف أن يحقق مطالبه. وليست روسية وحدها التي أخلت بالاتفاقية حين ادعت أنها تتنازل عن أكثر مطالبها، وأميركا التي لها مصالح قوية في تركية الآسيوية، وخصوصًا في سورية، ويحتمل أن لها على كل حال آراء ديموقراطية بصدد مستقبل الأقاليم العثمانية المحررة، فأصبحت طرفًا يجب أخذه بنظر الاعتبار في اتفاق حول الشرق الأدنى، بل أيضًا وضع أحد المستفيدين – وهو نحن – ذلك الوضع الذي ازداد قوة بالدور الذي قمنا به بين العرب في الحجاز والعراق وبالخيار الواضح والملح الذي صرح به اليهود الصهيونيون.

ومن الجهة الأخرى، بينما الأكثرية الساحقة من العرب الذين يتطلعون إلى دولة مسيحية لتحريرهم، يروننا الآن نصيرهم الرئيسي، بل الوحيد (كما يفعل ذلك أكثرية اليهود الصهيونيين) فإن شعورًا قويًا ومتزايدًا قد ظهر في معارضة تدخل في أي قسم من المنطقة العربية.

إن المفوضين السياسيين، حين كانوا في القاهرة مؤخرًا عملوا كل ما في وسعهم لتعديل هذا الشعور بالمحادثات والبيانات مع زعماء أقسام مختلفة من الشعوب المتكلمة بالعربية من جميع الفئات، لكن على الرغم من الموافقة الشفهية، لم يغادروا مصر قبل أن يقوم نفس هؤلاء الزعماء بإعادة دعاياتهم المناوئة لفرنسة وتشديدها، بينما في القاهرة وجدنا دليلًا بينًا (أستطيع أن أصرح بطبيعته إذا طلب مني ذلك) على أن ملك الحجاز، إذا كان قد فهم حقيقة ما طلب منه المفوضون، فإنه لم يكن يرغب بأية صورة كانت أن يراعي حرفية الاتفاقية أو روحها على حد سواء، تلك الاتفاقية التي فهم أنه وافق عليها.

إن الأسباب، وأحدها أو أكثر يحرك كلا من الأحزاب العربية المختلفة ويدفعها كلها إلى استنتاج نتيجة مناوئة لفرنسة، هي أحيانًا لا تتفق بعضها مع البعض الآخر، لأن أولئك الذين يتأثرون بها يرغبون في بدائل سياسية مختلفة. وهناك على وجه العموم ثلاثة:

١ – الاستقلال التام: ويعتقد بإمكانية هذا عمليًا أولئك الذين هم أقل ثقافة أو المتعصبون تعصبًا أعمى.

٢– الحماية البريطانية : هذا البديل ترغب فيه أكثرية العرب مسلمين ومسيحيين على السواء لأسباب متعددة مثلًا:

(أ) لأنه يعتقد أننا نستغل الأراضي العربية بدرجة أقل أثرة من أية دولة أخرى وأننا أكثر رغبة في تركهم يومًا ما لأنفسهم.

(ب) لأنه في مثل هذه الحالة تشكل سورية وبلاد العرب مجموعة واحدة سياسية واقتصادية مع مصر والعراق. وهذه الحجة قوية لدى السوريين المقيمين في مصر الذين يخشون أكثر من كل شيء أن يفقدوا ميدان الاستثمار الذي أتاحه لهم البلد الذي تبنوه لمدة طويلة (مصر).

٣- الحماية العثمانية: بحسب مشروع ائتلاف (لا مركزية) من نوع شامل تضمنه دول الحلفاء.

وقد حصل إحياء لهذه الفكرة بين السوريين منذ ظهرت بعض الأخبار عن أحكام اتفاقيتنا مع الفرنسيين. والأسباب المؤدية لذلك هي:

(أ) تأجيل انتصار الحلفاء.

(ب) الاعتقاد بأن الأتراك قد ضعفوا وصاروا يخشون نهايتهم الأخيرة[1] بأيدي الدول الوسطى حتى انقادوا لفكرة الائتلاف.

(ج) الاعتقاد، مع ذلك، بأن تركية، مع عاصمتها الآستانة والخلافة وإقليم واسع في الأناضول متروك لها، وستبقى دولة معظمة وحامية للإسلام، ويكون لها تأثير عظيم حتى في الأراضي العربية. وقد أكد لي مؤخرًا مرجع موثوق به أن الائتلاف يكون الآن سائغًا أكثر لسبعين بالمائة من السوريين من الوضع المقترح في اتفاقيتنا.

إن ما تقدم خلاصة مجردة للأسباب التي، كما أعرضها، تدعو إلى إعادة النظر نوعًا ما في الاتفاقية. ولكن عند عرض هذه الأسباب أود أن أضيف بأنني لا أحمل أيًا من الآراء التالية:

(١) بأن أي قسم من الشعب العربي يستطيع في الوقت الحاضر تشكيل دولة مستقلة مستقرة أو إدامتها إذا شكلت.

(٢) بأنه من المستحسن لنا أن نتولى الإشراف على كل المنطقة العربية، أو حتى قدر منها أكبر مما "نحميه" فعليًا في الوقت الحاضر، والمفهوم أنه يتضمن كل أقسام شبه الجزيرة العربية حيث يكون فيها موطئ قدم لأية دولة مسيحية. (مع ملاحظة: أرى إضافة فلسطين).

---

(١) حاشية في الأصل: أعطاني هيرتزل حجة أعتقد أنها ذات شأن، وهي أن بيكو في بادئ الأمر، والحكومة الفرنسية بعد ذلك، اعتبرت امتناع فرنسة عن الاحتجاج على تحويلنا قوات عسكرية إلى العراق مساوياً للتعاون الفعلي في سورية. وعلى هذا الأساس رفض بيكو الادعاءات التي تستند إلى الإنجاز. وهذا كان مقبولاً لدي، وإن كان من الجائز أنه لم يكن ذلك لديك.
د.ج.هـ

(٣) بأنه من الممكن أو المستحسن استثناء فرنسة من مكاسب إقليمية أو اقتصادية متساوية كثيرًا أو قليلًا وفقًا لأية اتفاقية معدلة.

(٤) بأنه يجدر عقد الصلح مع تركية بحيث يترك أي قسم من المنطقة العربية تحت حكمها المباشر، أو حقًا، تحت سيادتها الأكثر من الاسمية، أو خاضعًا لأي تأثير اقتصادي عدا تأثير الدول الحليفة.

٩ تموز/ يوليو ١٩١٧ التوقيع: د. ج. هوغارث)

التطمينات البريطانية للشريف حسين حول تعهداته له:

وقد حاول البريطانيون تطمين الشريف حسين حول مستقبل الدولة العربية التي ثار ضد الخلافة العثمانية من أجل إقامتها في الجزيرة العربية والشام والعراق، وقد وردت عدة رسائل وبرقيات[١] بهذا الخصوص؛ ومنها:

كما ورد في الأصل العربي[٢] كتاب (من السير ريجنالد وينغيت المندوب السامي البريطاني في مصر إلى الملك حسين

القاهرة: ١٩ نيسان/ أبريل ١٩١٧م ٢٧ جمادى الثانية ١٣٣٥هـ

أبثكم تحياتي واحتراماتي الوافرة مقرونة بعبارات المحبة والإخلاص لشخص جلالتكم المحبوب..

وإن سياستنا ورغبتنا في تعضيدكم ومؤازرتكم لم تزل باقية أمتن مما كانت عليه في بادئ الأمر. أما بخصوص الاتفاق المبرم منذ زمن ما بين حكومة جلالة الملك وسمو الأمير ابن سعود الذي نوهتم إليه في رسالتكم هذه، فإننا قد أحطنا جلالتكم علمًا قبل الآن بكل ما جاء في ذلك الاتفاق من المواد والشروط، ونزيد الآن أن هذا الاتفاق مع الاتفاق الأخير الذي أبرمناه مع السيد الإدريسي والذي هو في الحقيقة تعليق على اتفاقنا الأول معه، ليس فيهما ما يخل بمصلحة العرب، أو ما يعيق سير الحركة العربية أو جافيًا في روح ونص المعاهدات المبرمة مع جلالتكم. وهنا لا بد لي من القول إنه إذا كان لم يزل عندكم شك في هذا وغيره من الأمور، فآمل أن لا يبرح عن بال جلالتكم أن الحكومة البريطانية هي التي تحترم المعاهدات وهي حامية ذمار الحق والعدل والحليفة الوفية التي لا تخون العهود.

أنا في أشد الانتظار لاستقبال الأنباء المفرحة عن انتصارات جديدة يحرزها إنشاء الله جيش جلالتكم، ويكون من ضمنها الخبر العظيم عن سقوط المدينة في حوزة الجيوش العربية الباسلة. ولعمري فإن سقوطها سيكون له شأن كبير وأهمية عظمى في المستقبل.

(١) الوثائق ٣/٢٦٤-٢٦٥. (٧١) FO 686/34 و FO 371/3059
(٢) الأصل العربي الذي نقله الأستاذ سليمان موسى عن أوراق الأمير زيد (المراسلات التاريخية ١٩١٤-١٩١٨، عمان، ١٩٧٣، ص١٠٤-١٠٥).

بعد كتابة ما سبق تناولت بيد السرور برقية أخرى من جلالتكم عن يد مندوبكم الفاضل، وفيها ما فيها بخصوص تأخير لوازم الجيوش العربية وعليه أقول: إذا حصل في المستقبل تأخير في إرسال الطلبات العسكرية للجيوش العربية، فلي الثقة بأنكم لا تنسبون هذا التأخير إلى مقاصد سياسية خفية).

التخطيط البريطاني لحصار المدينة المنورة واحتلالها:

في هذه الفترة ازداد اهتمام القيادات العسكرية البريطانية والسياسية باحتلال المدينة المنورة التي ما تزال صامدة أمام جيوش الشريف التي يقودها البريطانيون ويشرفون عليها ويمولونها بكل ما تحتاجه؛ كجزء من الجيوش البريطانية الزاحفة لاحتلال المنطقة كلها، ولم تكن قوات الشريف في نظر بريطانيا إلا ميليشيات أهلية تخدم تحت إمرة ضباطها؛ كما هو الحال في الهند ومصر، وقد بدأت الضغوط تزداد لدفع الشريف لبذل كل ما في وسعه لاحتلال المدينة وإخراج الحامية العثمانية؛ كما ورد في رسالة المندوب السامي البريطاني السابقة والرسائل التالية[1]؛ ومنها:

كما في الأصل العربي[2] (كتاب من المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين التاريخ: جدة ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧

صاحب السيادة العظمى جلالة ملك الحجاز وشريف مكة وأميرها المعظم سيدي وعزيزي..

أتشرف برفع ألوية الثناء والشكر لجلالتكم على خطابكم رقم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر وعلى إرسالكم خطاب سمو الأمير فيصل إلينا للاطلاع عليه، وهو مرسل طي هذا. وأملي وطيد في وصول سمو الأمير زيد إلى الوجه بكل سرعة الآن. ولقد أسفت جدًا على وصول بعض الإشارات البرقية محرفة، وأحيط علم جلالتكم أن كثيرًا من الإشارات التي ترد إلي هي من هذا القبيل أيضًا. وإني لفي استعداد لطلب إعادة الإشارة أو الجزء من الإشارة البرقية التي حصل فيها التحريف أو الخطأ بمجرد إشارة من كاتم أسرار جلالتكم.

<u>أما من جهة النقود فقد أجري التوزيع على حسب رغبة جلالتكم. ثم إنه قد ورد في خطاب جلالتكم رقم ٢ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري طلب زيادة الإعانة للأمير فيصل وباقي الأمراء. وقد جاء في خطاب لحضرة نائب وكيل الخارجية بتاريخ ٢١ آذار/ مارس أن جلالتكم طلبتم زيادة المرتب الشهري لإبلاغه ٢٠٠,٠٠٠ جنيه</u>. وفي رسالة بتاريخ ٢٦ آذار إلى حضرة الشيخ فؤاد الخطيب أمرتم المذكور فيها بأن يبلغني أنه من الضروري إرسال النقود المطلوبة وهي المائتا ألف جنيه. <u>وإنه بعد سقوط المدينة يزاد المبلغ إلى</u>

---

(١) الوثائق ٣/٢٩٩-٣٠١. (٨٦) FO 686/37

(٢) المراسلات التاريخية، مصدر سابق، ص ١٤١-١٤٢.

٢٢٥,٠٠٠ جنيه لمدة خمسة شهور بعد سقوط المدينة. هذا الطلب قد وافقت عليه حكومة صاحب جلالة ملك بريطانية العظمى كما أخبر جلالتكم السير مارك سايكس.

وفي خطاب جلالتكم رقم ١٩ أيلول/ سبتمبر الماضي تفضلتم أن "من جهة سقوط المدينة كما ذكرنا من قبل فنكرر الآن أنه لا يحتاج إلى زيادة المصرف بل بالعكس". فهل تتكرمون جلالتكم بإبلاغي عما إذا كان مفهومي هو صحيح، في أن ذلك يفيد بأنه بعد سقوط المدينة تقل المصروفات الضرورية، عما هي الآن؟ فإذا كان الأمر كذلك، فهل ترغبون جلالتكم أن طلبكم السابق لزيادة الخمسة والعشرين ألف كل شهر لمدة خمسة شهور بعد سقوط المدينة يجري تنفيذه الآن؟ وأكون ممنونًا لجلالتكم لو أوقفتموني تمامًا عما ترغبونه، حتى أبلغ ذلك لجناب فخامة نائب جلالة الملك لتعتبره حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى. وهنا يلزمني أن أوضح أنه في شهر آذار/ مارس قد تأكد لي رسميًا أن الزيادة إلى ألف والمائتين وخمسة وعشرين ألفًا في الشهر لمدة خمسة شهور بعد سقوط المدينة، تكون النهاية العظمى الممكن طلبها. وكان المنتظر في ذلك الحين تسليم المدينة بغاية السرعة. ولكن لسوء الحظ لم تسقط حتى الآن. وعلى مبلغ علمي أن جيش سمو الأمير لم يحارب من مدة ستة شهور تقريبًا، وقد كلف جلالتكم كمية عظيمة من الذهب والأرزاق، ولكنني دائمًا على أمل شديد بأن تصلني الأخبار المسرة بعمل هجوم حقيقي. وإن المدينة عقبه قد سقطت وسلمت.

إني يا سيدي وعزيز أتجاسر بأن أكتب لجلالتكم بصراحة تامة، لأنه ما دامت المدينة في قبضة الأتراك ولم تنفصل عنهم فمركز الحجاز من الوجهة الحربية لا يخلو من الخطر. ولما يخرب العرب جزء من الخط الحديدي يرجعون إلى معسكراتهم فتعود الأتراك وتعمر الجزء الذي تخرب، حيث كان الأمر يقتضي وجود فئات من العرب تكون دائمًا على الخط الحديدي لمنع الأتراك من إصلاح ما تخرب، ولو لإلقاء الصعوبات في سبيل إصلاح الخط. وحيث إن الأحوال هي على هذا النمط فتتمكن القطارات وهي حقيقة تسير من المدينة إلى الشام وبالعكس. والخطر الذي طالما أشرت إليه وأردت إيضاحه هو أنه ما دامت المدينة لم تسقط أو لم تنفصل، فيمكن الأتراك إرسال الجنود إليها. ولا شك أن سقوط المدينة سيبين حالًا خلاص وتحرير الحجاز بأكمله من الترك، ويخلق تأثيرًا معنويًا في جميع الأقطار، ويزيد من شهرة جلالتكم بدرجة تفوق الحد. ثم إن ذلك يمكن من تقليل جيوش المدينة وبذلك تتوفر النقود لأغراض أخرى. ثم ينشأ من ذلك نتيجة أخرى عظيمة وهي تمكين نجل جلالتكم صاحب السمو الأمير عبد الله من الحضور لمساعدة جلالتكم في الأعمال بمكة المكرمة. وأفتكر أن سمو الأمير علي يتمكن أيضًا من أن يمثل جلالتكم بالمدينة.

وفي الختام أضرع إلى الباري سبحانه وتعالى أن يطيل في بقاء جلالتكم بالعز العظيم والنصر المبين. وألتمس قبول خالص التوقيرات.

مخلصكم ويلسن باشا).

الضغط البريطاني على ابن سعود لاحتلال حايل:



فخري باشا مع أمير حائل سعود الرشيد - سنة ١٩١٧م



كما ازدادت الضغوط البريطانية في هذه السنة ١٩١٧م على ابن سعود -رجلها في شرق الجزيرة العربية- لاحتلال حايل التي ما زال أميرها يرفض التخلي عن الخلافة العثمانية والدخول تحت الحماية البريطانية، وقد بذل البريطانيون كل ما في وسعهم لترتيب الأوضاع في نجد لصالح هذا المشروع؛ كما جاء في برقية[1] (من السير برسي كوكس - بغداد إلى وزير الهند (لندن) ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٧ الرقم (٤٠٣٥):

ذهاب ستورز إلى الشريف مع رسول ابن سعود، سيكون له أثره في تبديد جو عدم الثقة السائد في أوساط الشريف، وفي تمكيننا من أن نقرر فيما إذا كانت هنالك أية وسائل نستطيع بها أن نجعل ابن سعود مفيدًا بصورة أكثر فعالية. ونظرًا لأن المشروع قد فشل لسوء الحظ، فلم يكن من الحكمة تكرار التجربة مع موظف آخر في ذلك الموسم. ولكننا الآن نقترب من نهاية الطقس الحار، وإن الموسم الحالي مناسب لإعادة النظر في الوضع وإحياء المشروع إذا ظهرت إشارة إلى ذلك المنهج.

إن التقرير الذي ورد في النشرة العربية المرقمة ٥٣ عن ابن سعود ليس منصفًا بحقه، حتى في بعض النقاط المتعلقة بالحقائق، ولكن الملاحظات التالية في النشرتين المرقمتين ٥٩ و٦٠ تزيل إلى حد كبير الانطباع غير المرضي، وتبين أن موقف عدم الثقة من جانب الشريف وأبنائه ليس له ما يبرره. وبالمناسبة فإن تناقض تصريحات الشريف المنقولة في الصفحات ٣٣٣ و٣٤٦ على التوالي، في موضوع أعمال الشريف

(١) الوثائق ٣/٢٩٦-٢٩٨.

عبد الله في نجد في سنة ١٩١٤ تظهر عدم مصداقية الشريف من تلك الناحية. وعلى أي حال، فإن زيارة والد ابن سعود إلى مكة لا بد أن تؤدي إلى تفاهم أفضل.

أما فيما يتعلق بالمعلومات الواردة من عدن، فسيلاحظ أنها جمعت بصورة غير مباشرة، نقلًا عن المصادر التركية التي ترغب، بطبيعة الحال، في تقديم أسوأ انطباع ممكن عن ابن سعود. إضافة إلى ذلك، فإنني ألاحظ من تقرير عدن الأصلي أن مرور الأموال المشار إليها قيل إنه حدث "قبل نشوب القتال في الحجاز"، فإذا كان الأمر كذلك، فإن التقرير لا علاقة عملية له بموقف ابن سعود منذ تصريحه علنًا بولائه لنا في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

على أنه من الممكن، مع ذلك، أن يشير التقرير إلى البعثة التي ذكرت في برقيتي المرقمة ٧٦٦، بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير إلى عنوان المكتب [العربي]. ويبدو أن السيد محمد عبد الله يماني كان من هذه الجماعة. إن الخبر عن وصول هذه البعثة إلى القصيم بلغ الكويت مع قافلة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر، في الوقت الذي كان فيه ابن سعود لا يزال تحت تأثير رحلته إلى بلده عن طريق البحرين بعد زيارته إلى البصرة. وكان أول عمل قام به بعد وصوله أن أرسل إليَّ الرسائل الأصلية (المشار إليها ببرقيتي) التي وجدها بانتظاره. ولما كتبت إليه أن يحذر من عبد الله يماني، أجاب مقترحًا أن يرسل إليّ مندوبًا لإعطائي معلومات أكمل.

ويبدو واضحًا من مضاهاة التواريخ أن عبد الله يماني وجماعته لم يتصلوا بابن سعود نفسه، إذ إنهم مروا عبر القصيم قبل وصوله إلى الرياض. فإذا كانت كمية من أوراق النقد التركية وبضعة ألوف من الليرات قد مرَّت، كما هو ممكن جدًا، فلا بد أن يكون ذلك راجعًا إلى تهاون أو موافقة موظفي ابن سعود في القصيم الذين لا يستطيع أن يعتمد على ولائهم.

وفيما يتعلق بما جاء أعلاه، فسيلاحظ مما سيلي، أن ابن سعود يواجه مهمة عسيرة جدًا في الظروف الحاضرة، في الحفاظ على وحدة العشائر.

وقبل بضعة أسابيع أرسل إلينا من البحرين طلبًا عاجلًا لإرسال طبيب، بسبب الاشتباه في ظهور وباء في الرياض. ونظرًا لعدم توفر طبيب بريطاني، وعندما عرض الطبيب الأميركي هاريسن – الذي أثق فيه – أن يذهب، فقد وافقت على ذهابه.

وهو قد عاد الآن، وفيما يلي خلاصة الأنباء التي لديه:

إن ابن سعود يبدو مرتاحًا جدًا لما قمنا به تجاهه، ولم يكن لديه ما يقوله عنا سوى المديح، ولكنه كان يواجه عرقلة كبيرة ويجد نفسه منشغلًا بمهمة عسيرة وهي توحيد صفوف عشائره، وهو يعتقد أننا لا ندرك

هذا. إنهم يكرهون استمرار ضغط الحرب والقيود القاسية التي فرضت على تجارتهم وبالنتيجة فإن المشاعر العامة في نجد ليست في الواقع إلى جانبنا. وإنه على الرغم من عدم وجود كلام صريح ضدنا بفضل موقف ابن سعود الموالي لنا، فليست هنالك مع ذلك كلمة تقال لصالحنا.

وبالمناسبة فإن إخفاقنا (لأسباب معروفة) منذ احتلالنا بغداد، في فتح طرق الحج والسماح بالتجارة الحرة، أمران غير مفهومين، وقد أديا إلى خيبة في الآمال، وإلى تعليقات ضدنا.

صعوبة أخرى يواجهها ابن سعود هي أن الأموال التي يغدقها الشريف على العشائر من مساعداتنا الوفيرة قد أفسدت السوق بالنسبة له، إذ لا يستطيع أن ينافس في هذا الشأن ويجد صعوبة في إبقاء الشيوخ التابعين له راضين.

إن قيمة ابن سعود المحتملة من الناحية العسكرية لم يبالغ في تقديرها هنا، وهو نفسه أكد أنه ما لم يساعد بالمدفعية والرجال فإنه ليس في وضع يمكنه من محاولة الاستيلاء على حائل. في كانون الثاني/ يناير الماضي أعتقد أننا كنا متفقين جميعًا أنها ستكون سياسة مغلوطة أن ندفعه إلى تبني أي مشروع يفوق طاقته وقد يؤدي به إلى كارثة. ومع صحة كوننا زودناه بثلاثة مدافع رشاشة ومدفعين جبليين، فإننا مع ذلك كنا غير قادرين على تزويده بأي رجال من هنا، وبدون ذلك فإن فائدتها كانت مشكوكًا فيها. وباختصار، إن من الواضح أننا إذا تطلبنا أن نجني منه مزيدًا من الفائدة العسكرية فعلينا أن نعالج الموضوع بجد، ونعيره بطارية مصرية أو هندية مع رجال لتشغيلها له. وإنني شخصيًا أشك في أن الأمر يستحق كل ذلك، ولكن مصر قد ترى غير هذا الرأي.

وعلى أي حال، أعتقد أنه سيكون من مصلحة الجميع إذا أرسلنا إليه الآن بعثة تتألف من ضابط سياسي من هنا، وآخر من مصر تكون آراؤه محل ثقة الشريف، مع ضابط ركن - والأفضل أن يكون من صنف المدفعية - يستطيع أن يشاهد البلاد وأرضها ويقدم توصياته على ضوء الإمكانات العملية. وإذا قدمنا له ما يقل عن مثل هذه المساعدة المادية والرجال، فإننا قد نستطيع الاعتماد على ولائه في أن يقوم بأفضل ما يستطيع، اعتماده على المخصصات التي نمحنها له، في الحفاظ على وحدة عشائره، ومضايقة أتباع ابن الرشيد وإغرائهم كلما سنحت الفرصة، ولكنني لا أعتقد أننا نستطيع أن نتوقع ما هو أكثر من ذلك. أرسل ما جاء أعلاه بموافقة قائد الجيش).

رفض الولايات المتحدة الاعتراف بالشريف حسين:

وقد حاول الشريف حسين أن يمارس صلاحيته كملك فعلي وليس موظفا تحت الحماية البريطانية، وأن يتم الاعتراف به، واصطدم بالواقع السياسي وبكون الحملات الصليبية تتصارع على المنطقة وتتقاطع مصالحها، ولا تختلف أهدافها؛ كما ورد في كتاب[1] (من السير ريجنالد وينغيت ـ المندوب السامي في القاهرة، إلى السير آرثر جيمس بلفور ـ وزير الخارجية

دار الاعتماد – الرملة الرقم: ٢٢٨ التاريخ: ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧

أتشرف بإعلامكم أنني سمعت من مصادر متعددة أن ملك الحجاز حريص على أن يحصل في أول فرصة ملائمة على اعتراف رسمي من الولايات المتحدة الأميركية بالحكومة الحجازية الجديدة.

ذكرت ذلك في حديثي مع القائم بالأعمال الأميركي هنا، فأبدى رأيه الشخصي أن ذلك يكون مخالفًا للمصالح المبدئية التي تتبعها حكومته رسميًا بالاعتراف بتغيير وضع إقليمي بنتيجة الحرب. وأشار إلى أن حكومته لم تر من الملائم تعيين خلف للقنصل العام السابق في مصر كمثال لهذا المبدأ، ولاحظ أن حالة حرب لا تقوم الآن بين الولايات المتحدة وتركية.

أقترح أن يعرض الموضوع على واشنطن إذا رغبت، ولكن بالنظر إلى المعلومات التي قدمها لي لم أر من المناسب ملاحقة الأمر أكثر من ذلك. وفي الوقت نفسه إنني واثق أن الأثر السياسي لمثل هذا الاعتراف يكون حسنًا لدى العرب وفي العالم الإسلامي عامة، إذ إنه يضيف كثيرًا إلى نفوذ الملك حسين ومملكة الحجاز الجديدة.

التوقيع: ريجنالد وينغيت).

تنامي السخط العربي والإسلامي على الشريف حسين بعد شيوع خبر اتفاقية سايكس بيكو واحتلال بغداد:

وفي الوقت الذي يحاول البريطانيون دفع العرب في الجزيرة العربية نحو التعاون تحت قيادتهم للتخلص من الوجود العثماني فيها؛ كان الشعور العربي والإسلامي الساخط يتنامى ضد بريطانيا وأتباعها، وقد عمل السياسيون المقيمون في جدة والبحرين للتوفيق بين الشريف وابن سعود؛ لتحقيق هدف الحملة الصليبية من

---

(١) الوثائق ٢٩٨/٣ رقم (٨٥) FO 371/3042 (198067)

احتلال الجزيرة العربية؛ كما ورد في كتاب[1] (من الكرنل ويلسن ـ المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين التاريخ: ٢٧ آب/ أغسطس ١٩١٧

إلى عظمة ملك الحجاز والشريف الأمير وأمير مكة ..

سيدي العزيز..

أتشرف بأن أرسل إليكم برفقة هذا بعض الانطباعات التي حصلت عليها حين كنت في مصر لمعلومات عظمتكم الشخصية، وأنا أكتب هذا الكتاب لأنني، طالما أتشرف بصداقة عظمتكم وثقتكم، أعتبر من واجبي كصديق مخلص أن أقدم لعظمتكم كل ما أستطيع تقديمه من معلوماتي وأن أكتب بصراحة وحرية.

أخبرني موظفون بريطانيون كبار في مصر أن الشعور الإسلامي العام قد تغير كثيرًا نحو عظمتكم والحركة العربية. وأرسل لعظمتكم بصورة خصوصية صورة مذكرة رسمية عن الموضوع كتبها، قبل أن أصل إلى مصر، موظف بريطاني كبير هو مؤيد شديد لقضية عظمتكم.

من كل ما سمعته في مصر، يؤسفني أن أخبر عظمتكم بأنني لا أعتقد أن ممثل عظمتكم الحالي في مصر هو ملائم تمامًا للمنصب الشريف الذي يتولاه، ويؤسفني أن أقول إنني لا أعتقد أنه يعود على قضية عظمتكم بفائدة، بل على العكس هو ضار، ويمكن أن يعزى إليه قسم من شعور المسلمين الحاضر في مصر.[2]

من المعلوم في القاهرة أنه تحت نفوذ رشيد رضا كليًا، وكثيرون من العرب السوريين المعروفين لا يحبون الاتصال به كثيرًا لهذا السبب. وقد علمت من مصدر جيد أنه أيضًا يحب كثيرًا الاجتماع بنساء من طبقة معينة، وذلك مما لا يعود على وكالة عظمتكم في القاهرة بسمعة حسنة أو يجعله محترمًا، بالصورة التي أعتبر أن ممثل عظمتكم يجب أن يكون عليها.

أنا شخصيًا أود شريف الفاروقي، لكنني أتجاسر فأقترح على عظمتكم أن مصالحكم ومصالح القضية العربية تخدم أحسن كثيرًا إذا عين رجل أكبر سنًا وأكثر خبرة ممثلًا لكم في مصر. فشريف الفاروقي ضابط رشاش مدرب، وكان ضابط ركن في الجيش التركي، وله سمعة طيبة كضابط، فأرى أنه يكون أكثر فائدة في أركان أحد الأمراء إذا قررت عظمتكم استبداله في القاهرة برجل آخر.

---

(١) الوثائق ٣/ ٢٩٠ رقم (٨٢) FO 141/783/ 5317
(٢) المقصود هنا هو محمد شريف الفاروقي.

يبدو لي أن إحدى الحجج الرئيسية التي يقدمها المسلمون، ليس في مصر فحسب بل في الهند وأماكن أخرى، ضد الحركة العربية هي أنه في الوقت الحاضر لا يظهر للعموم وجود أي اتحاد بين الزعماء العرب، واثنان منهم، الإمام يحيى وابن الرشيد، يحاربان إلى جانب الأتراك ضد إخوانهم العرب.

إن حكومة صاحب الجلالة كما تعلمون عظمتكم، ترى الوحدة بين الزعماء العرب ذات أهمية عظمى إذا أريد استعادة أمجاد الأمة العربية السالفة، ولهذا السبب أراني مسرورًا بمجيء والد ابن سعود لزيارة عظمتكم لأجل الحج، لأن لطف عظمتكم وكرمكم معروفان، وحين يعود عبد الرحمن (والد ابن سعود) إلى بلاده بعد أن يكون ضيف عظمتكم المكرم، ويتمتع بضيافتكم، فإن ذلك ولا ريب يساعد القضية العربية كل المساعدة ويثبت للعالم الإسلامي أن ابن سعود متفق تمامًا مع عظمتكم ومع القضية العربية.

إننا على علم برأي عظمتكم في الإدريسي، ولكن إذا سمحتم لي بتقديم اقتراح آخر فأقول أن ترسلوا إليه برقية ودية وتدعونه إلى إرسال ممثل عنه إلى مكة).

وجاء أيضا في كتاب[1] (من السير ريجنالد وينغيت ـ المندوب السامي في مصر إلى آرثر جيمس بلفور ـ وزير الخارجية

المقيمية – القاهرة الرقم: ٣١٥ التاريخ: ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

سيدي..

إن التطورات الأخيرة في البلاد العربية تجعل من المرغوب فيه تحقيق تنسيق أوثق في السياسة والعمليات في تعاملنا مع مختلف الزعماء العرب.

وفي هذا الصدد أتشرف بأن أقدم مذكرة أعدت هنا لغرض البحث والمناقشة.

وسترسل نسخ من هذه المذكرة إلى بغداد ودلهي وعمان.

ريجنالد وينغيت).

وجاء في المذكرة[2] **ما يلي:**

(أعدت في دار الاعتماد – القاهرة حول تنسيق السياسة البريطانية في التعامل مع الزعماء العرب

التاريخ: ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

(١) المصدر السابق وثيقة رقم (١٠١) (12076) FO 371/3380
(٢) وثيقة رقم (١٠٢) (12076) FO 371/ 3380

إن آخر المحادثات في ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بين الكرنل ويلسن والملك حسين تعطي تأكيدًا عن تصميم الملك على أن يكون الدولة الكبرى في جزيرة العرب. لقد امتنع الملك عن إعطاء إشارة مباشرة عن خطة عمله في المستقبل، لكن المفهوم أنه سوف يتبع الخطة التقليدية "فرق واحكم" و"بالقوة والسلاح" لبلوغ أهدافه. وهو يفضل الطريقة الأولى والعمل الدبلوماسي، لكنه كسياسي عملي و"عربي" يقدر قوة الإقناع لاستعمال الضغط على التجمعات السياسية العربية في المستقبل. ولذلك فهو يستنكر ما نعمله لزيادة نفوذ سائر الزعماء العرب، ويمتعض من معاهداتنا مع أولئك الزعماء ويراها مقررة لمنع ممارسته الضغط عليهم في المستقبل. وموقفه منطقي من وجهة نظره، وهو يقدر أن مبادرتنا في اتجاه ابن سعود والإدريسي والآخرين تعكس عدم التأكد من المدى الذي يمكن تحقيق أهدافه، والمحافظة على مصالحنا في حالة تحقيقها.

إن تقديرنا لمسؤولياتنا التي تعهدنا بها في المفاوضات الممهدة لثورة الحجاز هو أننا نتعهد بـ "الحفاظ على حلقة" – عيناها تقريبًا في تلك المفاوضات يجري في داخلها الاستقلال الداخلي للعرب بحرية. إننا لم نضمن تفوق الشريف أو غيره على الآخرين في داخل الحلقة، مع أن الملك يرى أن إجراءنا هذه المفاوضات بواسطته يعني استعدادنا لرؤية تفوقه حقيقة واقعة.

وصفت سياسة بريطانية العامة في بلاد العرب في صيغة أبلغت مؤخرًا إلى عدن، حيث أعربنا عن استعدادنا لتقديم معونة للعرب "الذين يحاربون في سبيل حريتهم ضد الأتراك الذين هم أعداؤنا وأعداء الاستقلال العربي". وبقيامنا بذلك أكدنا "أننا لا نية لنا للابتعاد عن سياستنا التقليدية التي ترمي **[مع احتلاله]** إلى عدم التدخل في شؤون العرب الدينية أو الداخلية، ولا نرغب في أن نلتزم جانب أحد في المنازعات بين العرب".

إن هذه، كسياسة حربية، تتفق مع القضية بصورة ملائمة، لكن من المشكوك فيه إلى أي مدى يمكن، أو يجب، تطبيقها على أحوال السلم القادمة. إن علاقاتنا الوثيقة خلال الشهور الماضية مع الحجاز، ومصالحنا المقبلة في العراق، وأي تعهد قد يكون لنا أو لحلفائنا في فلسطين وسورية، سوف توثق صلاتنا مع شعب البلاد الداخلية التي تزال منها حسب المفروض "آفة" قوة تركية العسكرية ـ وكذلك نفوذها الملازم لها، ومقدرتها على الإزعاج لن تقلل بتدفق السلاح والعتاد الحديث على بلادها (أي البلاد العربية).

وتدخل في ذلك أيضًا قضايا سياسية لها بعض الأهمية. وخصوصًا في الحجاز حيث يجب تحسين إدارة المدن المقدسة والموانئ المؤدية إليها من قبل مؤسسات إسلامية لفائدة الحج السنوي، وفي الساحل الشرقي للبحر الأحمر حيث يجب مكافحة التسلل الأجنبي باعتباره مخلًا بأمن طريق إمبراطوري عام.

إلى أي مدى سنكون مجبرين على التخلي عن سياستنا المتحفظة السابقة بسبب الاعتبارات السياسية من جهة، ورغبة الوحدات المحلية في حكم أكثر استقرارًا؟ يتوقف ذلك إلى حد كبير على الظروف السياسية الداخلية التي ستظهر في الجزيرة العربية بعد الحرب.

هذه الأحوال في حالتها الحاضرة من التذبذب هي التي يصعب التنبؤ بها. ولا يسعنا أن نعمل أكثر من ملاحظة العلامات المحتملة لتشخيص المستقبل وتأثير أثر الأحداث الخارجية والعسكرية على الأهداف والكراهيات المحلية.

من الواضح في مبدأ الأمر أن تعظيمنا لشريف مكة وتوسيع نفوذه السياسي قد نظر إليهما بقلق في بلاد العرب الوسطى والجنوبية الغربية.

إن حاكم اليمن الزيدي، مستفيدًا من مركزه الجغرافي، لا يزال يقوم بدور المحايد، واضعًا نصب عينه باهتمام عدن وعسير، ويعتمد على تحاشي التعهدات العلنية حتى تتضح أكثر القضايا الكبرى في الشمال. والإدريسي على الساحل، مع وجود بوارجنا الحربية تحت أنظاره، ومعاهدته معنا في جيبه، يتكلم عن معارك واسعة ضد الأتراك، ولكنه لا يعمل سوى القليل مما يتفق مع استمرار تجهيزاتنا، وينتظر النتيجة نفسها. والملك حسين يخفي رأيه في عدم جدوى المفاتحات الدبلوماسية الفورية تحت نقاب الوطنية العربية، ويرى ضرورة طرد الأتراك قبل مصافاة جيرانه. وفي الوقت نفسه لا يضيع أية فرصة لينتقص في نظرنا من الإدريسي – ولكن ليس الإمام يحيى – وابن سعود، بينما يواظب – عن طريق عبد الله وبالذهب البريطاني – على شراء كل ما يمكن شراؤه من عشائر هذا الأخير – ابن سعود – وكسب ولائها إلى جانبه . ونأمل أن نسمع أكثر عن فعاليات ابن سعود حين تأتي التقارير الكاملة للبعثة البريطانية الموجودة الآن –٢٠ كانون الأول/ ديسمبر– في بلاده. وهناك أسباب طيبة للاعتقاد بأنه يلهب نيران الحماسة الوهابية كموقف ضروري، ولكنه خطر، مقابل ذهب الشريف ومعداته العسكرية.

إن الوهابيين قد اجتاحوا الحجاز في الأزمنة الحديثة وقد يكررون ذلك مرة أخرى. وابن سعود سيف الإسلام السلفي قد يقوم، بموافقة الإدريسي أو دون موافقته، باجتياح الدرع الأكثر علمانية لأمير مكة، على الرغم من معاهداتنا مع ثلاثتهم فيكون ذلك فضيحة لدعايتنا للقومية العربية الكبرى غير أن الاعتبارات التجارية قد تثلم حتى التعصب النجدي نفسه، وعلى ابن سعود أن يفكر في أسواقه التي تقع الشرقية منها الآن في الأيدي البريطانية وذلك ما يفكر الملك حسين فيه بارتياح. ولذلك يقترح الحسين أن يضغط على ابن سعود من جهة الخليج والعراق، ويدفع الأمير فيصل إلى الأمام نحو منطقة عنزة وإلى دمشق.

فإذا نجح فيصل فإن الملك يكون في وضع يستطيع أن يحقق مآربه. وقد يرى ابن سعود إذ ذاك أن يكبح جماح رجاله المتعصبين عن محاولة تحقيق غايات مستحيلة ضد جيش شريفي منظم وله مدافعه. وقد حاول الإدريسي تعديل حدود مناطقه الداخلية، ويدخل الإمام يحيى في مفاوضات جدية مع عدن.

ولكن إذا أخفق فيصل -وذلك ممكن الحدوث- فالخصوم في وسط بلاد العرب وغربيها يكونون متعادلين في القوة، مع تغلب الحماسة الدينية في جهة، والبنادق في الجهة الأخرى. عند ذاك نكون في موقف عسير لإيجاد وسيلة لمنع الصراع حين يزول الخوف الذي يشترك فيه الجميع الآن، من حصول رد فعل تركي ناجح.

ومهما تكن نتيجة الوضع الحاضر فالظاهر أن فكرة الملك حسين هي في إمكان تحقيق حكومة مركزية فعالة تتولى المصالح الخارجية لوحدات جزيرة العرب المتعددة وتكون لها المقدرة على السيطرة على سياساتها المحلية.

إن التاريخ - فيما عدا فترة سريعة من الحماسة الروحية - لم يذكر سابقة لجزيرة عربية موحدة. إن ميول العرب السياسية تميل إلى الابتعاد عن المركز، ولا بد من وجود خليط عجيب من الدبلوماسية والقوة، ووعود بفوائد مادية، للقضاء على روح طائفيتهم واستقلالهم. ومن الناحية الأخرى، في منطقة تلعب فيها الشخصيات دورًا كبيرًا، يفترض أن ترفع سلطة الملك حسين وأنجاله حكومة الملك فوق مستوى ضيق التفكير. وهذا ما قرن بالمساعدة السخية التي يتسلمها منا، بأن يمكن الملك من النجاح إلى درجة أن يصبح "الأول بين متساوين" إزاء سائر الزعماء العرب. لكن الحقيقة العارية هي أن إخفاقه حتى الآن في استغلال العداء العربي للأتراك من أجل ضمان عمل مشترك من جانب زعماء الجزيرة العربية، يبدأ فألًا سيئًا لنجاح خططه الأكثر طموحًا. ولذلك يحتمل أن قوة الظروف سترغم الملك على تعديل خططه بنفس النسبة. وفي تلك الحالة قد تبقى الأحوال السياسية الحاضرة في شبه الجزيرة كما هي دون تغيير أساسي، باستثناء الحجاز حيث نستطيع أن نتوقع إنشاء إدارة تكون أكثر ثباتًا وتعاطفًا. وسوف يستمر الرؤساء المحليون المختلفون في احتفاظ كل واحد منهم، بمنتهى الغيرة، على استقلاله الإقليمي، وفي الوقت الذي يعترفون فيه بحكومة الملك كعامل جديد وخطير في السياسة العربية، فإنهم سيصوغون سياساتهم لتنسجم مع مصالحهم الشخصية والمادية.

ومع أنه ليس من الممكن في الظروف السائدة وضع تفاصيل سياسة للتعامل مع القضية العربية برمتها بعد الحرب، فيظهر أنه من المستحسن محاولة تحديد موقفنا العام من شؤون شبه الجزيرة لأجل ضمان قدر من الثبات والتنسيق في تعاملنا مع تطورات الوضع المحلي عند حدوثها:

(١) في مبدأ الأمر يحسن بنا أن نعرف الجميع بأننا نستاء كليًا من نشوب معارك بين العرب، مما يحتمل أن يؤثر في أمن البلاد المقدسة ويدمر المثل الأعلى الدعائي للوطنية والاتحاد العربي. وأفضل طريقة لنا في تحقيق الموالاة لرغباتنا في هذا الخصوص، وفي الحيلولة دون حدوث المنازعات، هي تحديد المعتدي أو، إذ اقتضى الأمر، جمع الفرقاء بفرض حصار ووقف الإعانات. وإذا هددت سلامة الأماكن المقدسة، وبنتيجة ذلك المصالح العامة الإسلامية فقد يجدر بنا أن نفكر في استحسان إرسال حملة عسكرية إسلامية.

(٢) فيما يتعلق بحكومة الملك فقد يمكننا إعلان اعترافنا بحقيقة كون الأهمية الدولية لوضع الحسين بصفته حامي البلدين الإسلاميين المقدسين، تجعل علاقاتنا معه، وعلاقاته مع الدول الأجنبية، على أساس أرفع من علاقات أي زعيم عربي آخر. وعلينا أن نعد بمساعداتنا الطيبة لتأمين العون المالي اللازم لضمان كرامة مركزه وترصين إدارته الحسنة.

(٣) جميع المعاهدات بيننا وبين الحكام العرب الفرديين تبقى نافذة، ولكن دون إخلال بإمكان حصول اتفاق فيما بينهم بخصوص أرجحية الملك حسين. وعلينا أن نعلن استعدادنا للاعتراف بمثل هذا الاتفاق إذا تحقق.

(٤) قد يمكننا أن نعلن أن المصالح البريطانية في شبه الجزيرة تتعلق أساسًا بما يلي:

(أ) سلامة الحج السنوي.

(ب) حصانة شبه الجزيرة العربية من الاحتلال الأجنبي **[غير بريطانيا]** أو التدخل إلى أبعد من الاتفاقية بين الفرنسيين وبيننا التي ترمي إلى احتفاظ كل دولة لنفسها والمناطق المجاورة لها - عدن مثلًا - وتلك التي تحت سيطرتنا.

وبشرط ضمان هذه المصالح بصورة كافية فلا رغبة لنا في التدخل في السياسات الداخلية لشبه الجزيرة.

(٥) في كل المفاوضات مع الزعماء العرب يجدر بنا أن نهتم بتحديد موقفنا نحو الملك حسين ونيتنا في تأييد مبدأ الاستقلال المحلي العربي. وعلينا أيضًا أن نؤكد رغبتنا في رؤية مبادئ التلاحم والتعاون تترجح على التفرق والخلاف في جزيرة العرب. وفي المفاوضات مع الزعماء الذين وقفوا موقفًا متباعدًا عن الحركة المضادة للأتراك علينا أن نشجعهم على الدخول في علاقات مع حكومة الملك تضمن فوائدهم المتقابلة وتيسر اتصالاتهم مع الأماكن المقدسة الإسلامية).

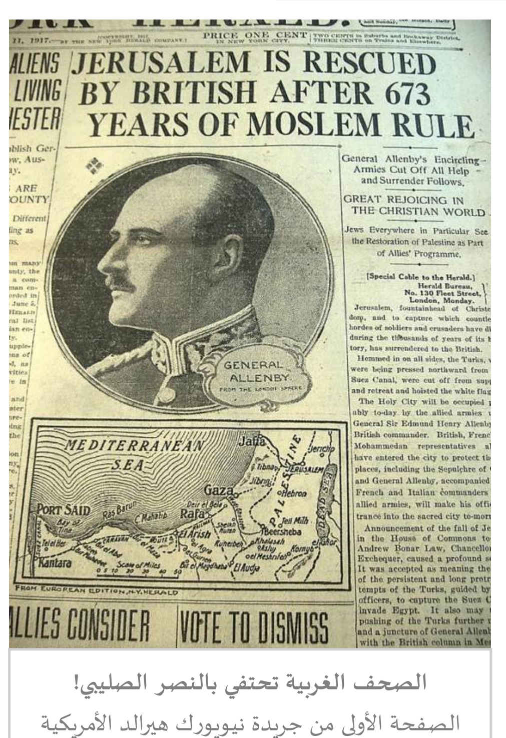
احتلال الحملة الصليبية البريطانية الزاحفة من مصر بقيادة اللنبي القدس وفلسطين وتهنئة الشريف حسين بذلك:





الجنرال اللنبي يدخل القدس على حصانه مختالا محتلا

وفي آخر هذه السنة وبتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٣٣٦هـ الموافق ١٩١٧/١٢/٩م احتل الجيش البريطاني -بمساعدة ميليشات الشريف فيصل العشائرية التي تم تدريبها وتجهيزها- مدينة القدس لأول مرة منذ حررها صلاح الدين الأيوبي سنة ٤٩٨هـ من الحملات الصليبية الفرنجية.



PRICE ONE CENT

JERUSALEM IS RESCUED BY BRITISH AFTER 673 YEARS OF MOSLEM RULE

ALIENS LIVING HESTER

General Allenby's Encircling Armies Cut Off All Help and Surrender Follows.

GREAT REJOICING IN THE CHRISTIAN WORLD

Jews Everywhere in Particular See the Restoration of Palestine as Part of Allies' Programme.

[Special Cable to the Herald.]
Herald Bureau,
No. 130 Fleet Street,
London, Monday.

Jerusalem, fountainhead of Christe dom, and to capture which countle hordes of soldiers and crusaders have di during the thousands of years of its h tory, has surrendered to the British.

Hemmed in on all sides, the Turks, were being pressed northward from Suez Canal, were cut off from sup and retreat and hoisted the white flag

The Holy City will be occupied ably to-day by the allied armies General Sir Edmund Henry Allenby British commander. British, French Mohammedan representatives al have entered the city to protect th places, including the Sepulchre of and General Allenby, accompanied French and Italian commanders allied armies, will make his offi trance into the sacred city to-morr

Announcement of the fall of Je in the House of Commons to Andrew Bonar Law, Chancellor Exchequer, caused a profound s It was accepted as meaning the of the persistent and long protr tempts of the Turks, guided by officers, to capture the Suez C invade Egypt. It also may pushing of the Turks further and a juncture of General Allenb with the British column in Me

GENERAL ALLENBY

MEDITERRANEAN SEA
Jaffa
Jericho
Gaza
Rafa
PORT SAID
Kantara
DEAD SEA
Beersheba
FROM EUROPEAN EDITION N.Y. HERALD

ALLIES CONSIDER

VOTE TO DISMISS

الصحف الغربية تحتفي بالنصر الصليبي!

الصفحة الأولى من جريدة نيويورك هيرالد الأمريكية بتاريخ١١ ديسمبر ١٩١٧:

" القوات البريطانية تنقذ اورشليم -القدس- بعد ٦٧٣ عاما من حكم المسلمين"!

وقد تبودلت رسائل التهنئة[١] **بمناسبة احتلال فلسطين بين البريطانيين والشريف حسين**؛ كما في البرقيات التالية:

(برقية من المعتمد البريطاني في جدة بالنيابة إلى الملك حسين

الرقم: ٢٤٩ التاريخ: ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

إلى جلالة ملك الحجاز

بمزيد من الاحترام والسرور استأذن لإحاطة جلالتكم علمًا بأن القدس قد استسلمت في ٩ من الشهر الجاري ظهرًا، وأن الجنرال اللنبي دخل المدينة بصورة رسمية في ١١ منه. هذه الأنباء الطيبة قد وصلتني لتوها. وقد تأخر احتلال المدينة لتفادي إصابة الأماكن المقدسة بأضرار.

أرجو قبول أخلص احتراماتي وتقديري. الميجر باسيت).

وجاء الرد: (برقية من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة

الرقم: ٢٤ التاريخ: ٢٨ صفر ١٣٣٦ هـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧م

سعادة المعتمد البريطاني بجدة الموقر ..

إن هذا النبأ المستلزم للفخر العظيم مما ينتظر، وينتظر ما هو أبلغ منه، مع بيان جزيل التفاني.

حسين).

وقد طلب من فيصل لزوم العقبة بقواته وعدم دخول فلسطين؛ كما في (برقية من السير ريجنالد وينغيت - القاهرة

إلى وزارة الخارجية الرقم: ١٣٤٠ التاريخ: ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

برقيتكم ١١٧٥ المؤرخة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر.

ما يلي من الجنرال كلايتن إلى السير مارك سايكس:

---

(١) الوثائق ٣١٥/٣-٣١٧ و٢٣٤. رقم (٩٥) FO 686/37 و (٩٦) FO 686/37 و (٩٧) FO 371/3061 و (٩٨) FO 371/3061 و (٩٩) FO 371/3061 و FO 371/3061 (١٠٠)

إن مجيء فيصل إلى فلسطين في الوقت الحاضر يعقد الوضع بصورة خطيرة، ويكون له أثر سيء حتمًا في الوفاق بين العرب واليهود. إضافة إلى ذلك فإن وجوده في العقبة ضروري نظرًا للعمليات العربية الوشيكة في الشمال والتي يحتمل أن تنهار إذا ترك مقره).

وجاءت (برقية من وزارة الخارجية إلى السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

الرقم: ١٢١٦ التاريخ: ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

هل تعلقون أهمية خاصة على عدم تقديم الملك حسين تهنئة بمناسبة احتلال القدس؟ ولما كان ستورز موجودًا فسيكون من المفيد إرساله إلى جدة ليقابل الملك ويقدم له وصفًا لسقوط القدس والإجراءات المتخذة).

وكان رد القاهرة بتأكيد تهاني الشريف حسين باحتلالهم القدس كما في (برقية من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

إلى وزارة الخارجية الرقم: ١٣٦٧ التاريخ: ١٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩١٧

برقيتكم المرقمة ١٢١٦ (بتاريخ) ١٨ كانون الأول/ ديسمبر.

إن تهاني الملك الشخصية كانت قد أرسلت إلي قبل بضعة أيام بواسطة ممثله هنا. أعتقد أنه يرغب في الحصول على فرصة ليستوعب تقارير الجرائد وغيرها من الاجتماعات الصهيونية في لندن قبل إلزام نفسه رسميًا .

ستورز في القدس الآن، وهنالك أمل في أن يتمكن في النهاية – بالطائرة عن طريق الوجه ومعسكر الأمير عبد الله في وادي العيص – أن يقابل البعثة البريطانية إلى ابن سعود. وهذا سيكون مرغوبًا فيه جدًا في المرحلة الراهنة. وقد يزور جدة فيما بعد).

كما تم إبلاغ ابن سعود باحتلال القدس عبر بيرسي كوكس كما في (برقية من وزير الهند– لندن، إلى نائب الملك في الهند دائرة الشؤون الخارجية الرقم: التاريخ: ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

برقية سرية. خارجية. برقية كوكس المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر رقم ٦٠٧٠ ابن سعود).

وقد أرسل الشريف حسين برقية[1] **تهنئة إلى الجنرال اللنبي**؛ جاء فيها:

(من الملك حسين إلى الجنرال اللنبي ـ فلسطين التاريخ: ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

(١) الوثائق ٣٢٧/٣ - ٣٥١. (١٠٣) FO 686/37

صاحب السعادة معتمد بريطانية العظمى بجدة

أمرني جلالة مولاي أن أرجوكم إرسال البرقية الآتية عن لسان جلالته إلى حضرة القائد الباسل الجنرال اللنبي القائد العام للجيوش البريطانية في فلسطين:

"إن العناية والحفاوة التي أشرتم إليها بالأماكن المقدسة هي جزء من شهامتكم وإحساساتكم النجيبة. والتاريخ يغنينا عن البحث في عظيم موفقيتكم التي ضاعفتم بها مزايا بريطانية العظمى، وإن هذا لهو المقدر لنصراء الحقيقة والعدل في كل زمان ومكان". انتهى.

وتفضلوا بقبول مزيد احتراماتي.

عن الخارجية مساعد[1]).

تعزيز الدولة العثمانية قواتها في حايل لمواجهة زحف القوات البريطانية:

كما تؤكده برقية[2] (من السير ريجنالد وينغيت إلى وزارة الخارجية

عسكري الرقم: ١٤٠٩ التاريخ: ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

برقيتي المرقمة ١٤٠٦ بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر.

وصلت الآن معلومات من مصدر موثوق تؤكد المعلومات الواردة في الفقرة الثانية من برقتي، ومؤداها أن الأتراك قد وضعوا حراسًا حول معسكر ابن الرشيد في الهجر الذي هرب منه مؤخرًا (٤٠) من أتباعه.

مكررة إلى الهند وبغداد).

تحذير جمال باشا قائد الجيش الرابع العثماني في الشام فيصل بن الحسين من الوقوف مع الحملة الصليبية:

وكان جمال باشا قد أرسل رسائله إلى فيصل بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩١٧م الذي تقاتل قواته جنبًا إلى جنب مع جيوش الحملة الصليبية البريطانية الفرنسية ضد جيوش الخلافة العثمانية يدعوه فيها إلى الوحدة الإسلامية، ويحذره من المؤامرة التي يكيدها الحلفاء للإسلام والمسلمين، ويخبره بالاتفاقية الفرنسية البريطانية السرية لتقاسم أقاليم الخلافة الإسلامية، وقد قام فيصل بعد تسلم الرسائل بإرسالها إلى والده الذي سارع

---

(١) مساعد اليافي.
(٢) الوثائق (١٠٤) FO 371/3056 (245417)

بإرسالها إلى البريطانيين الذين ثمنوا هذا الموقف الذي يدل على مدى إخلاص الحسين لهم وثقته بهم، وقد جاء في الوثائق البريطانية[1] حول هذه القضية ما يلي:

(كتاب من أحمد جمال باشا – مقر القيادة العامة للجيش الرابع العثماني – الأركان العامة إلى الأمير فيصل

دمشق في ١٣/ ١١/ ١٣٣٣ رومي ٢٦/ ١١/ ١٩١٧

إننا اليوم نعيش أكثر الصفحات غموضًا وشكوكًا في تاريخ الإسلام، إن الحكومة الحاضرة التي تدعى حكومة "تركية الفتاة" قد دخلت، لسبب أو آخر، الحرب الكونية مصممة على وضع حد لمذلة الإسلام، وعلى العيش بعز واستقلال، أو الموت بشرف. وحيث تعهدت بهذا اعتمدت الحكومة على التأييد القلبي والتعاون من جانب العالم الإسلامي. ولأجل تحقيق الغاية نهجت المنهج الذي وجدته الأفضل والأصوب، مظهرة العطف حيث يجب العطف، والشدة حيث تلزم الشدة. وقد اعترفتم خلال اجتماعاتنا الكثيرة، في مناسبات عديدة، بعدالة وجهة نظرنا، وإنني طالما سمعت ذلك منكم.

وفي برقيتكم الأخيرة التي تعلنون فيها انفصالكم النهائي عنا، كنتم قد اعترفتم بغرابة تصرفكم هذا، ووعدتم بإيضاح دوافعه في اتصال شفهي يتم في المستقبل القريب، طالبين في الوقت الحاضر المعذرة على سلوككم. وهنالك زاوية واحدة يمكن منها تبرير ثورتكم لمصلحة العرب، وذلك إمكان تأسيس حكومة عربية مستقلة ستضمن بهيبتها استقلال الإسلام وكرامته ورفعته. ولكن أي نوع من الاستقلال يمكنكم أن تتصوروا لحكومة عربية تقوم بعد تدويل فلسطين، لقد أعلنت ذلك حكومات الحلفاء بصراحة وبصورة رسمية، مع وضع سورية تحت السيطرة الفرنسية تمامًا، وجعل العراق بأسره جزءًا من الممتلكات البريطانية، وكيف ستتمكن حكومة كهذه من تقرير مصير الإسلام؟

لعلكم لم تفكروا بهذه النتائج في البداية. ولكنني آمل أن يظهر لكم مشهد الاحتلال البريطاني لفلسطين هذه الحقيقة عارية. وإنه لمن المؤلم حقًا رؤية هذه الحقائق وهي تظهر للعيان بفظاعتها. والعزاء الوحيد هو أننا نعلم أن الأوان ليس متأخرًا لحصر الكارثة أو إصلاح الأخطاء التي ارتكبت. فإذا اعترفتم بهذه الحقيقة فليس هنالك ما هو أسهل من إعلان عفو عام عن الثورة العربية وإعادة فتح المفاوضات لأجل حل المشكلة لصالح الإسلام. وإني واثق من أني بإرسالي هذا الكتاب أؤدي واجبًا دينيًا. والمسؤولية تقع على من لا يقدرون هذا. والسلام على من اتبع الهدى[2].

موقع: أحمد جمال القائد العام في سورية وغربي جزيرة العرب ووزير البحرية).

---

(١) الوثائق ٣٢٧/٣ - ٣٥١. رقم (١٠٥) و(١٠٦) FO 686/38 و (١٠٧) FO 371/3380 و (١٠٨) FO 686/37 و (١٠٩) FO 686/75

(٢) في حاشية الأصل: جاءت هذه الرسالة، بعد أن كشفت الحكومة الشيوعية في روسية، النقاب عن الاتفاقات السرية التي كانت هي طرفاً فيها، ومن جملتها اتفاقية سايكس - بيكو.

كما أرسل رسالة أخرى؛ جاء فيها (من أحمد جمال باشا إلى جعفر العسكري[١]
١٣/ ١١/ ١٣٣٣ رومي ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧
سيدي..

أتذكر أنكم بعد أن كنتم تتعاونون معي في الهجوم على مصر، كنا نبحث في الخطط الضرورية لقيامكم مع قوات المجاهدين المسلمين بالهجوم على مصر من بنغازي. وكذلك أتذكر حماستكم وحرصكم في هذا الشأن. وقد بلغتني أنباء جهودكم في مصر جميعًا. وقد آلمني وأحزنني نبأ وقوعكم في الأسر بعد أعمالكم الطويلة ضد العدو. وقد بلغني أيضًا نبأ المجازفة التي أقدمتم عليها للهرب من الأسر. وبعد كل هذا أجدكم مع الجيش الذي يعزى إلى فعالياته نجاح الجنرال اللنبي، واحتلال فلسطين التي دافع عنها صلاح الدين الأيوبي.

ولما كنت مقتنعًا أن جوهر الكيان الطبيعي للشخص لا يمكن أن يتغير، أعتقد أن السبب في وضعكم الحاضر هي الدفاع عن حقوق الأمة التي تنتمون إليها، وأن تلك الثورة قد بدأت بكل إخلاص وبدون أخطاء. ولكن مهما كانت الأسباب التي لديكم لهذه الحركة التي تضر بالعالم كله - إذ كما يظهر أن الجيش البريطاني بقيادة الجنرال اللنبي على وشك أن يحتل القدس - فإنكم لستم مصيبين، ولذلك أرغب في معرفة رأيكم بهذه المناسبة وأود أن اجتمع بكم شخصيًا وأجري مقابلة معكم. فإذا كنت تصدق أنني سأضمن سلامتكم فبإمكانكم المجيء في أي وقت إلى معان ثم إلى سورية والتأكد من أنكم ستعودون سالمين متى ما شئتم ذلك، وستقدم لكم جميع التسهيلات اللازمة. أقسم بشرفي أنكم ستكونون في أمان تام، سيدي.

أحمد جمال القائد العام في سورية وبلاد العرب الغربية كافة ووزير البحرية).

وقد وصلت الرسائل إلى الشريف حسين الذي بعثها إلى المكتب العربي بالقاهرة؛ كما ورد في:

(برقية من السير ريجنالد وينغيت

إلى وزارة الخارجية   تعرض على الملك ومجلس وزراء الحرب

الرقم: ١٣٩٤ التاريخ: ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

أرسل إلي الملك حسين نسخًا من كتابين مؤرخين في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر وموجهين من أحمد جمال باشا – القائد العام في سورية وغربي البلاد العربية – إلى الشريف فيصل، وجعفر باشا.

(١) في حاشية الأصل: أرسلت هذه الرسالة إلى جعفر العسكري باللغة التركية والنسخة المحفوظة منها هي ترجمتها الإنكليزية التي نقلت عنها هذه الترجمة العربية.

جمال باشا يحث على ضرورة الوحدة الدينية لمواجهة التقدم البريطاني في فلسطين، ويؤكد أن العرب يستطيعون الآن تحقيق أهدافهم العربية بواسطة حسن نية تركية. إنه يرى أن الهدف المحتمل الوحيد للثورة العربية كان خلق إمبراطورية عربية مستقلة قادرة على حماية كرامة الإسلام. إن أهداف الحلفاء في سورية والعراق ستكون عقبة مؤثرة دون ذلك. فإذا اعترف العرب بأنهم كانوا مخدوعين، فلن تكون هنالك صعوبة في الحصول على عفو عام من تركية لثورتهم وفي "فتح المفاوضات من جديد بقصد تسوية المشكلة لصالح الإسلام".

وفي رسالة إلى جعفر باشا يقطع له وعدًا بضمان سلامته إذا جاء إلى دمشق لبحث الوضع الراهن معه.

أعتقد أن هذه المبادرات ربما كانت ذات صلة ببعثة الخديو السابق، على الرغم من أن اسمه لم يذكر. اقترحت على الملك حسين عدم إرسال أجوبة رسمية، ولكن الميجر لورنس [لورنس العرب] سيستشير فيصل فيما إذا كان من الممكن الحصول على تأكيد آخر للسياسة التركية الجديدة عن طريق تبادل رسائل شفوية بينه وبين جمال.

ترجمة الرسائل سترسل بالحقيبة).

كما أرسل (ريجنالد وينغيت المندوب السامي في مصر إلى الملك حسين[1]

التاريخ: القاهرة ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

صاحب الجلالة الهاشمية الحسين بن علي ملك الحجاز وشريف مكة المكرمة أيده الله.

تحية وداد خالص وسالم طيب زكي الى الملك المعظم والشريف الأكبر.

أما بعد فقد تشرفت برسالة جلالتكم رقم ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ومعها صور التلغرافات والتحارير التي تشير إلى مخاطبات ولدكم الشريف سمو الأمير فيصل من قبل جمال باشا. ولقد سررت إذ وجدت أن هذه الصور تطابق في جوهرها المراسلات التي كانت قد وصلتني قبلًا، والتي وقفت منها على رغبة جلالتكم ونواياكم الطيبة الشريفة.

ثم إن تعليمات جلالتكم التي بلغت إلى الأمير فيصل دلتني على سرعة خاطر جلالتكم وإدراككم لحقيقة الحالة. وجاءت تعليماتكم مطابقة لمقتضيات الحالة تمامًا. وسررت بها سرورًا عظيمًا وهي نفس رأيي أنا في الأمر.

(١) الأصل العربي المرسل إلى الملك حسين. المراسلات التاريخية، مصدر سابق، ص١٦٣.

لي الأمل أن تكون حالة التلغراف اللاسلكي قد تحسنت الآن. ولقد ساءني جدًا تأخير باخرة الجمال المرسلة على العقبة. ولا بد أن يكون الكرنل باسيت أوضح لجلالتكم كيف حصل ذلك.

أهنئ جلالتكم من صميم فؤادي لانتصارات الجيوش العربية تحت قيادة أصحاب السمو الأمراء الأشراف، وأتمنى استمرار هذه الانتصارات. وإنه بهمة الأمراء وسعيهم مع مساعدة الباري يتم فتح المدينة قريبًا.

الخطب والتصريحات التي فاه بها بعض كبار الساسة من الحلفاء، تدل بأجلى وضوح على شدة رغبة الحلفاء بترقي وتقدم وإحياء الأمة العربية، التي كانت نهضة جلالتكم باعثًا عظيمًا لها على ذلك وتشجيعًا كبيرًا في هذا السبيل.

لا بد أن تسروا يا صاحب الجلالة بخبر تقدم الكولونل ويلسن إلى الصحة، وهو موجود في مستشفى السويس. ولقد أخبرني الميجر كورنواليس عن زيارتها مؤخرًا إلى سمو الأمير عبد الله وعن شديد احتفائه وحسن ضيافته لهما.

أختم تحرير هذا ببث شعائر الوداد الصادق والسلام الطيب وأيد الله جلالتكم.

نائب الملك **[بريطانيا]** بمصر).

لقد كانت حفاوة بريطانيا بما قام به الشريف حسين من كشف مراسلات جمال باشا لها كبيرة حيث أثبت فيها الولاء التام لها؛ مما حدا باستصدار خطاب شكر من حكومة لندن موجه لشريف مكة!

وقد جاء فيه: (من نائب المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين

الرقم: ١٦٣   التاريخ: ٨ شباط/ فبراير ١٩١٨

صاحب السيادة العظمى ملك الحجاز وشريف مكة وأميرها المعظم.

بعد بيان ما يجب بيانه من الاحترام والتوقير، أمرني جناب فخامة نائب جلالته أن أبلغكم البرقية التي وصلت إلى فخامته من نظارة الخارجية البريطانية بلندن، وقد عنونتها حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى باسم جلالتكم، وهذا نصها:

"إن حكومة جلالته تشعر بامتنان عميق للسرعة والصراحة التي حملت سموه على أن يرسل إلى المندوب السامي رسالة القائد التركي في سورية الموجهة إلى الأمير فيصل وجعفر باشا. إن ما قام به سموه مثال للصراحة والصداقة اللتين ميزتا دائمًا الاتصالات بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الحجاز.

لا ريب أن السياسة التركية ترمي إلى زرع عدم الثقة بين دول الحلفاء والعرب، الذين يقومون تحت تأثير سموه الملهم، ببذل الجهود الحثيثة لاسترجاع حريتهم القديمة، وذلك بالإيحاء للعرب أن الدول الحليفة تطمع في الأقطار العربية، وللدول الحليفة بأن العرب يمكن تحويلهم عن هدفهم في تحرير أنفسهم. لكن أقوال الدساسين لا تستطيع أن تثير الخلاف بين أولئك الذين تنطوي أذهانهم على فكرة واحدة.

إن حكومة صاحب الجلالة وحلفاءها يقفون بثبات إلى جانب الأمم المضطهدة، وهم يعتزمون مساندة الشعوب العربية في كفاحها لأجل إعادة بناء عالم عربي يقوم فيه القانون مرة أخرى مقام المظالم العثمانية، والاتحاد مقام المنافسات والحزازات المصطنعة التي يشجعها الموظفون الأتراك.

وحكومة صاحب الجلالة تعيد تأكيد تعهداتها السابقة لعظمته بخصوص تحرير الشعوب العربية. إن التحرير هو سياسة حكومة صاحب الجلالة التي اتبعتها، وتنوي اتباعها، بعزم ثابت لحماية العرب الذين تم تحريرهم من خطر عودة الاحتلال، ومساعدة العرب الذين لا يزالون تحت نير المضطهد لأجل الحصول على حريتهم".

وفي الختام ألتمس قبول خالص التحيات وعظيم الاحتشامات والتمنيات.

نائب المعتمد البريطاني بجدة الكولونيل باسيت).

كما أرسل جمال باشا كتابا[1] **إلى عبدالله بن الحسين**؛ جاء فيه:

(من أحمد جمال باشا إلى الشريف عبد الله

التاريخ: ٢٢/ ١١/ ١٣٣٣ رومي ١٠ شباط/ فبراير ١٩١٨

كنت قد أرسلت كتابًا إلى والدكم المحترم، مع رسول خاص وشرحت له بعض النقاط التي كانت تدور في خاطري، وهذه النقاط خالية من الشكوك والمطامع. إنني لا أشك في أنكم ستتأملون الموضوع بدقة وصراحة، ولا أعتقد أن الوقت قد فات بالنسبة لبحث أفكار المسلمين وارتباطاتهم المتعلقة بتفكك الاتحاد الإسلامي، وإنني لا أشعر بغير ذلك.

حاشية: وصل إلى هنا شخص يدعى أحمد نجيب، وقال إنكم أرسلتموه كممثل، ولما كان لا يحمل معه رسالة يبرزها فإننا رفضنا قبوله. الرجل المذكور سيرسل لكم كتابًا بواسطة رسول خاص، فإذا كان الرجل مرسلًا كممثل لكم يرجى تأييد ذلك لنا.

أحمد جمال القائد العام في سورية وغربي بلاد العرب ووزير البحرية).

(١) الوثائق (٣٣٣/٣) رقم (١١٠) FO 686/38

كما وردت برقية [1] (من وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الهند التاريخ: ٢٣ شباط/ فبراير ١٩١٨

إشارة إلى كتابكم المرقم P ٦٢٦. بتأريخ ١٦ الجاري المتضمن صورة برقية السير ب. كوكس رقم ١٥٥٨ بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير، أوعز إلى السيد الوزير بلفور بأن أقترح، لأنظار وزير الهند، أن يبرق البيان التالي إلى بغداد لأجل النشر:

"في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي أرسل أحمد جمال باشا قائد القوات التركية في سورية إلى الأمير فيصل، وإلى جعفر باشا، كتبًا حاول فيها أن يثير الشكوك في أذهان الزعماء العرب وأن يزرع الخلاف بينهم وبين حلفائهم. أرسل الأمير فيصل هذه الكتب بالأصل إلى الملك حسين وقام عظمته فورًا بعرضها على الحكومة البريطانية.

وحكومة صاحب الجلالة قامت، تقديرًا لهذا العمل المخلص من جانب الملك حسين، بالإيعاز إلى المندوب السامي لصاحب الجلالة في مصر بأن يرسل الرسالة الآتية إلى عظمته":

نص الكتاب المؤرخ في ٨ شباط/ فبراير ١٩١٨ من الكرنل باسيت إلى الملك حسين [الوثيقة رقم ١٠٩]).

كما وردت برقية [2] (من السير ريجنالد وينغيت - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ٥٤١ التاريخ: ٢٣ آذار/ مارس ١٩١٨

سري ..

علمت بشكل سري أن رسالة خطية أرسلت مؤخرًا من الأمير فيصل إلى قائد الجيش الرابع التركي، مآلها أن الأول، بشرط قبول الحكومة العثمانية أولًا ومن حيث المبدأ باستقلال العرب، مستعد للدخول في مفاوضات سرية تهدف إلى المصالحة بين العرب والترك. ويقترح الكاتب إضافة إلى ذلك أن الوضع الخطير للوحدات التركية التي تدافع عن الحجاز يتطلب انسحابها وتركيزها بين عمان ودرعا، وكذلك وعند تساوي العوامل الأخرى، فإن العرب لن يكونوا متعنتين إزاء مسألة الخلافة.

إن من الصعوبة بمكان، إبداء مدى الأهمية التي يجب إعارتها لهذه المراسلة، وكذلك فإنه ليس من الحكمة الاستفسار مباشرة من الأمير فيصل عن حقيقة دوافعه **[هي كما يبدو بوحي من لورنس العرب لخداع الأتراك]**. ولكن قراءتها سوية مع كتابي السري والشخصي إلى سايكس في ١٣آذار/ مارس، تؤكد شكي بأن قادة قوات الشريف الذين يحسون بالكآبة من الوضع العسكري بشكل عام، والشكوك إزاء سياسات

(١) الوثائق (٣٣٤/٣) رقم (١١١) FO 371/3380 (30650/W)
(٢) الوثائق رقم (١١٢) FO 371/3403 (53608)

الحلفاء في سورية وفلسطين، يحاولون جس النبض للتيقن من وجهة النظر التركية الرسمية حول مستقبل البلاد العربية).

وقد جاء الرد عن الاستفسار ببرقية[1] (من الجنرال كلايتن – القدس إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: I. B. 1055 التاريخ: ٢ نيسان/ أبريل ١٩١٨ برقيتكم ٦٠ في ٣٠ آذار/ مارس.

إن الشريف فيصل لا يقصد بالضرورة أن يكون غير مخلص لنا أو أن يصل إلى تفاهم دائمي مع العدو. لقد أعرب للميجر لورنس من قبل عن رأيه بأنه حالما يكون للعرب هدف مضمون في الأراضي العربية فسيكون من الضروري لهم أن يتفاهموا مع الأتراك. إن وجود تركية معادية في شمال الأراضي العربية مباشرة سيكون مصدر إزعاج أبدي لاستقلال العرب، ومصدر قلق لنا حيث سيلتفت العرب إلينا بطلب الحماية.

وعليه فلا يستتبع ذلك منطقيًا أن ما يعمله فيصل هو أكثر من محاولة التأكد من موقف تركية من تقارب نهائي. إذا تم تأمين أهداف العرب بصورة كاملة فإن عقد اتفاقية بين العرب والأتراك سيزيل حتمًا بعض العقبات التي تعترض قيام صلح منفرد بين بريطانية العظمى وتركية، وتوفر قناة يمكن من خلالها إضعاف السيطرة الألمانية على الطورانية بواسطة النفوذ البريطاني، وإن ترسيخ استقلال العرب سيكون دليلًا على تأييد بريطانية ـ دون أن يكون لها أية مصلحة ـ لإنكار التحرر الوطني والاستقلال. وإن قيام دولة عربية مسلمة صديقة، أو اتحاد دول عربية، سيقاوم الأعمال العدوانية التي تقوم في العالم الإسلامي على خطوط موازنة للطورانية تحت التوجيه الألماني. إن الخوف من السيطرة الألمانية الذي عززته السياسة الألمانية في روسية سيجعل المشاعر الوطنية التركية تميل نحو بريطانية العظمى التي تبدو سياستها، لدى المقارنة، أفضل من سياسة ألمانية. وفي الوقت نفسه يجب أن نتذكر أن فيصل يحمل شعورًا قويًا بالإسلام، وبهذه الصفة قد لا ينظر بعدم الاكتراث الكامل إلى تدمير تركية كدولة إسلامية كبرى. إن التقارير المبالغ فيها عن الانتصارات الألمانية قد تعمل أيضًا على تعجيل الأمور. أما التأثيرات الأخرى فهي حتمًا الشكوك عميقة الجذور في السياسة الفرنسية في سورية، تلك الشكوك التي لم تخفف منها خطب المسيو "غو" و . . . ، ومنها أيضًا بعض أهداف الصهيونية. ولذلك فمن المرغوب فيه ترسيخ التحالف العربي مع بريطانية العظمى بكل الوسائل الممكنة.

(١) الوثائق رقم (١١٤) (59262) FO 371/3403

إن سلطة فيصل يمكن الاعتراف بها في جميع المناطق التي يحتلها في الجانب الشرقي من الأردن، كما أن المناطق الواقعة في شمالها تتطلع إليه. وبإمكاننا أن نؤكد له اعترافنا بهذا على الرغم من أن قواتنا في الوقت الحاضر لا تحتل أية مناطق يعتد بها في الجانب الشرقي من الأردن.

ومن المرغوب فيه جدًا أن يقوم فيصل بزيارة إلى القدس لمقابلة القائد العام، وهي ستدبر بأقرب وقت ممكن مع اعتماد ذلك على قدرته على ترك جيشه لاعتبارات عسكرية. وينبغي، إن أمكن، أن يقابل الدكتور وايزمان، وأن يعاد تطمينه فيما يتعلق بنطاق الحركة الصهيونية. ومن المرغوب فيه جدًا أيضًا أن يتلقى المسيو بيكو تعليمات من حكومته ليقدم إلى فيصل تصريحًا مخولًا به ينفي فيه أية نية للسيطرة على الشعب السوري. ومن المقترح منح فيصل وسام "فارس الإمبراطورية البريطانية K. C. B" وأن يقلده إياه القائد العام خلال زيارة فيصل للقدس. إن أي توزيع للهدايا على نطاق واسع قد يفسر كعلامة للضعف، ولكن قد تظهر هناك حالات فردية مناسبة.

إذا تكللت زيارة فيصل بنتائج مرضية فسيكون في وضع يمكنه من تطمين ملك الحجاز).

كما كُتبت (مذكرة)[1] (في وزارة الحرب عن علاقات الأمير فيصل بالأتراك إشارة إلى برقيتي الجنرال كلايتن ١٠٥٥ I.B و١٠٥٦ I. B. في ٢/ ٤/ ١٩١٨ يبدو من الواضح أن فيصل مستعد للتحدث إلى الترك. ويجب علينا أن لا نشجع فيصل على عمل أية ترتيبات من أجل علاقات ما بعد الحرب مع الترك.

إن من الخطر على فيصل أن يحاول التأكد الآن هل أن الأتراك مستعدون للتقارب في النهاية. ونحن نعلم أن الأتراك، بتحريض من الألمان، يحاولون إصلاح سياستهم نحو العرب، ويبدو أن محاولاتهم كانت تصيب شيئًا من النجاح.

إن هناك بالنتيجة خطرًا أكثر، في انتشار النفوذ الألماني إلى الحجاز من انتشار النفوذ البريطاني إلى منطقة القوقاز – بحر الخزر. وبدلا من تسهيل سلام بين بريطانية العظمى وتركية، فإنه سيبطل مفعول الأمر الواقع الوحيد لنا، وهو فصل العرب عن الإمبراطورية العثمانية. ومن المحتمل أن تكون تركية مسرورة فعلا لرؤية ألمانية مشغولة مع روسية لأن في ذلك يكمن الأمل في أن لا تتحقق عليها سيطرة ألمانية.

أضف إلى ذلك، أن تركية لا بد وأن تكون سعيدة دومًا لرؤية عدوتها التقليدية، وقد أهينت.

إن غريزة فيصل الطبيعية موالية للأتراك ومناهضة للوهابيين، مثلما هي معارضة لمؤيدي الحلفاء، ويجب أن لا نفاجأ بميله إلى حماية نفسه من الخسارة بعقد صفقة تعويضية، وبصورة أخص بعد أن انسحب الجنرال اللنبي من شرقي الأردن.

---

(١) الوثائق رقم (١١٥) FO 371/3403 (59262)

ويبدو أن الجنرال كلايتن ينسى أن التطور الأخير في موقف فيصل هو نتيجة مباشرة للوحي الألماني، والجنود الألمان في عمان، ويندرماير الذي يدير الدعاية السياسية شرقي نهر الأردن.

ختم
هيئة الأركان العامة
وزارة الحربية
مدير الاستخبارات العسكرية
٥ نيسان/ أبريل ١٩١٨).

وجاءت برقية[1] (من وزارة الخارجية - لندن إلى الجنرال كلايتن - القدس

الرقم: ٧٠ التاريخ: ١٦ نيسان/ أبريل ١٩١٨ برقيتكم رقم ١٠٥٥ في ٢ نيسان/ أبريل.

فيصل والأتراك:

إنني لا أشك في إخلاص فيصل، ولكن الأدلة المتراكمة تشير إلى أن التطور الأخير في موقفه هو نتيجة غير مباشرة للوحي الألماني، أما عبر يندرماير أو جهة أخرى. إن الألمان يرغبون، بلا شك، في تحقيق مصالحة بين العرب والترك، وبالتالي فإن أي ميل من جانب العرب للتساهل مع الأتراك يجب أن لا يلقى أي تشجيع على الدوام.

إن ذلك خطير بحد ذاته، وكذلك فإنه بدلًا من أن يسهل أية ترتيبات بين بريطانية العظمى وتركية في المستقبل، سيعرض للخطر الفوائد الإيجابية التي حصلنا عليها حتى الآن من تركية.

يرجى التكرار للمندوب السامي للاطلاع).

وقد جاء الرد في برقية[2] (من الجنرال كلايتن - القدس إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ١١٩٩ I. B. التاريخ: ١٩ نيسان/ أبريل ١٩١٨ برقيتكم الرمزية رقم ٧٠ في الرابع عشر.

إن برقيتي المرقمة (١٠٥٥) أشارت فقط إلى تطور محتمل في الأوضاع بعد الحرب، وأوضحت وجوب عدم تشجيع أية محاولة من جانب فيصل لتقديم تنازل تجاه تركية في الوقت الذي تستمر فيه الحرب، رغم أنه من المهم جدًا أن لا نظهر له أي دليل على أننا نرتاب في أن لديه نوايا كهذه.

إن العمليات الحربية الجارية الآن في معان تظهر حيوية وعزمًا من جانب فيصل فاقا كل ما بدا منه حتى الآن، وهي تدل على أن نفوذنا يتصدى للدعاية الألمانية والتركية بنجاح. سأكون ممتنًا لسماع جميع الأدلة

(١) الوثائق رقم (١١٧)FO 371/3403
(٢) الوثائق رقم (١١٨) (69993) FO 371/3403

المتجمعة التي تشير إلى أن فيصل آخذ بالتأثر بالدعاية المعادية، مع التفاصيل المتعلقة بالوسائل المتعددة التي يستخدمها العدو. وسأكون سعيدًا أن أعلم ماذا تم من قضية منح فيصل وسامًا بريطانيًا.

معنونة إلى وزارة الخارجية. مكررة إلى مدير الاستخبارات العسكرية).

كما وردت برقية(١) (من وزارة الخارجية - لندن إلى السير ريجنالد وينغيت - القاهرة

الرقم: ٥٥٧ التاريخ: ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩١٨م برقيتكم رقم ٦٥٥ في ٨ نيسان/ أبريل

الأمير فيصل والأتراك:

يرجى إبلاغ الملك حسين رسالة شكر وتثمين نيابة عن حكومة صاحب الجلالة لولائه وإرساله على الفور هذه المراسلات إلينا، مضيفًا ابتهاجنا العظيم لرؤية أن سيادته يدرك، كما نفعل نحن، أن الوسيلة الوحيدة لمجابهة مساع كهذه من العدو تهدف إلى زرع بذور الشك بيننا وبين الحكومة الهاشمية، تكمن في الحفاظ على هذه العلائق الصريحة والمفتوحة التي لا يمكن أن تنجح ضدها أية مناورة ماكرة).

وقد وردت وثيقة(٢) **وفيها رسالة**(٣) (من اللفتنانت كرنل ويلسن إلى الملك حسين

التاريخ: جدة في ٤ رمضان ١٣٣٦هـ ١٢ حزيران / يونيو ١٩١٨م

سيدي العزيز..

أتشرف بإحاطة علم جلالتكم أنني أرسلت صورة تلغراف جلالتكم المستعجل بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو بخصوص خطاب جمال باشا الذي أرسله لسمو الأمير فيصل، لفخامة نائب جلالة الملك. وقد كلفني فخامته أن أهدي جلالتكم أعظم وأجزل تشكراتي الودية على تفضلكم بإبلاغي الخبر الذي أرسله فخامته إلى حكومة جلالة الملك. وقد كلفني فخامته أن أقول أيضًا إنه رغمًا من هجوم الألمان الشديد بفرنسة، ابتدأ الأتراك أن يدركوا انحطاطهم الذي يتزايد بسرعة ويشعروا ببطلان وعود الألمان. وإنه يلزمنا أن ننتظر تجديد عرض صلح غير صادق. وإن رد جلالتكم على هذا المسعى الأخير للمخابرة، هو عين الرد الذي - أجابت به لندن وباريس وروما على هذه المشاريع مع برلين وفيينا. فليس هناك ثمة جواب آخر أو رد يمكن إعطاؤه على مثل هذا المراسلات للأعداء، حتى يعترفوا لسطوتنا ونفوذنا الحربي السياسي والمعنوي، وحتى تتأمن تمامًا جميع الأغراض الشريفة العظيمة التي من أجلها يحارب الحلفاء.

(١) الوثائق رقم (١١٩) (62538) FO 371/3403

(٢) الوثائق رقم (١٢٠) FO 686/39

(٣) حاشية الأصل: الأصل العربي الذي نشره الأستاذ سليمان موسى نقلاً عن أوراق الأمير زيد - ويلاحظ أن الترجمة العربية تخاطب الملك حسين بلقب صاحب الجلالة، في حين أن الأصل الإنكليزي الذي كتبه الكرنل ويلس، ثم ترجم إلى العربية، يتضمن عبارة (Your Highness) التي تقابل "سموكم".

ويقول فخامته أيضًا إن تعليمات جلالتكم لسمو الأمير فيصل، تبين مدارك جلالتكم الجليلة النيرة الصائبة نحو الحالية، وإن حكومة جلالة الملك تقدر لطف جلالتكم بتبليغكم إياها تقديرًا عاليًا. وتفضلوا يا سيدي وعزيزي بقبول خالص احتراماتي وعظيم تسليماتي.
مخلصكم ويلسن باشا).

وقد جاء الرد في كتاب[١](من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة

التاريخ: ٥ رمضان ١٣٣٦ هـ ١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٨

صديقي العزيز ..

تسلمت بسرور عظيم رسالتك المؤرخة في ٤ رمضان ١٣٣٦ (١٢/٦/١٩١٨م) ولم أستغرب إعرابكم عن إعجاب فخامة المندوب السامي بجوابي على طلب تركية الصلح مرة أخرى، لأنني سبق أن أبديت، أكثر من مرة، أن المستقبل سيظهر لكم مشاعرنا الحقيقة. ولكنني أود أن أشرح لسيادتكم مرة أخرى أن بريطانية العظمى إذا كانت تظن أن بإمكانها عقد مثل هذا الصلح، فبوسعها أيضًا أن تظن أنه مما يمكن لنا أيضًا. وبعد الاتكال على الله أود أن أبلغك أيضًا بوصفك معتمدًا بريطانيًا وممثلًا لجلالة ملك بريطانية لدى الحكومة العربية، أنه لن يكون هنالك صلح قط بيني وبين الأتراك في مثل هذه الظروف، وسواء أكنت على شيء من الأهمية أم لم أكن، إلى أن يحكم الله بينهم ومن يساعدونهم وبين حلفائي. إنني أقسم على هذا والله وملائكته ورسله شاهدين على ذلك، أيها الصديق العزيز.
شريف مكة وأميرها وملك البلاد العربية).

خطاب جمال باشا قبل سقوط القدس وكشفه اتفاقية سايكس بيكو:

وقد أربك خطاب جمال باشا الذي كشف فيه تفاصيل اتفاقية سايكس بيكو البريطانيين؛ كما ورد في برقية[٢]

(من السير ريجنالد وينغيت – الإسكندرية إلى وزارة الخارجية

الرقم: ٩٤٨ التاريخ: ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٨

عاجل ..

(١) الوثائق رقم (١٢١) FO 686/39
(٢) الوثائق رقم (١٢٢) FO 371/3381

إن ملك الحجاز الذي يبدو أنه اطلع لتوه في جريدة (المستقبل) العدد ١٠١ على تقرير عن الخطاب الذي ألقاه جمال باشا قبل سقوط القدس ببضعة أيام، قد أرسل برقية شديدة إلى وكيله موعزًا إليه بالقيام بتحقيقات عن الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي ونطاقه.

ولابد أنك تتذكر أن الملك لم يبلغ قط باتفاقية سايكس ـ بيكو بصورة رسمية.

نصحت الوكيل أن يقول إن البلاشفة وجدوا في وزارة خارجية بتروغراد سجلًا لمحادثات قديمة وتفاهم موقت (وليس معاهدة رسمية) بين بريطانية وفرنسة وروسية في أوائل الحرب تفاديًا لقيام صعوبات بين الدول في تنفيذ الحرب مع تركية. إن جمال إما بسبب جهله، أو بدافع الخبث، قد شوه غرضها الأصلي وحذف بنودها المتعلقة بموافقة السكان المحليين وحماية مصالحهم، وتجاهل أن قيام الثورة فيما بعد ونجاحها، وانسحاب روسية منذ مدة طويلة، قد خلق وضعًا مختلفًا تمامًا. هل لي أن أضيف أننا نعتبر الاتفاقية ميتة من جميع النواحي العملية؟).

وجاء الرد من الخارجية البريطانية بِحثّ المندوب السامي على مواصلة خداع الشريف حسين وتضليله بشأن حقيقة اتفاقية سايكس بيكو التي تقضي بتقاسم المنطقة بين بريطانيا وفرنسا؛ كما في برقية[1] (من وزارة الخارجية إلى السير ريجنالد وينغيت – الرملة

الرقم: ٧٨٠ التاريخ: ١٨ حزيران/ يونيو ١٩١٨ برقيتكم المرقمة ٩٤٨ المؤرخة في ١٦ حزيران/ يونيو.

إن السؤال الوارد في الجملة الأخيرة من برقيتكم ستنظر فيه اللجنة الشرقية غدًا. وفي هذه الأثناء عليكم أن تؤكدوا لوكيل الملك أن خطاب جمال قد ألقي بقصد إحداث انشقاق بين صفوف الحلفاء ونشر في (المستقبل) وهي الجريدة التي كانت سياستها بصورة مستمرة تهدف إلى الانضمام إلى فرنسة، على الرغم من التحذيرات المتكررة من جانب الحكومة الفرنسية).

وجاء في مذكرة[2] كتبها السير مارك سايكس: (برقية السير ريجنالد وينغيت – المرقمة ٩٤٨ المؤرخة في ١٦ حزيران/ يونيو – تطلب اتخاذ قرار مبكر. لقد أعطى الملك مرارًا النقاط الرئيسية للاتفاقية موضوع البحث وتفاصيلها، من قبلي، ومن قبل كل من مسيو بيكو والكولونيل بريمون والكوماندر هوغارث الذي أرسل خصيصًا لهذا الغرض.

وإنه ليبدو أمرًا لا يكاد يصدق أن تكون هذه هي المرة الأولى التي يسمع عنها خطاب من جمال باشا، على أنه قد يكون صحيحًا أنه اطلع على تقرير (المستقبل) للمرة الأولى.

(١) الوثائق رقم (١٢٣) FO 371/3381
(٢)(١٢٤) FO 371/3381

إن العوامل التي تؤثر في ذهن الملك هي في أغلب الاحتمال ما يأتي:

١- الإشاعات بأننا نتبع في العراق سياسة تهدف إلى الضم.

٢- الإشاعات بأننا بحثنا مع الأتراك شروط الصلح المتعلقة بالوصاية التركية على العرب.

٣- تحيزنا لابن سعود.

٤- بطء الفرنسيين وترددهم في تبني سياسة عربية بدلًا من سياسة طائفية.

٥- انتكاساتنا العسكرية في شرقي الأردن.

٦- دسائس جمال.

٧- إن البندين الأخيرين هما الأهم، وعلى الأغلب لهما أثقل الوزن.

أعتقد أننا يجب أن نخبر الملك بأننا لن نوافق في أية منطقة يكون فيها العرب أغلبية، أو تتكلم اللغة العربية، على أية تسوية لا تتفق مع رغبات السكان ولا تنسجم مع مبدأ موافقة الأهلين. وإذا استطاع الفرنسيون أن يشتركوا معنا في تقديم مثل هذا التأكيد فسيكون ذلك عظيم الفائدة).

طلب الدولة العثمانية الصلح مع الشريف حسين ورفضه كما تريد بريطانيا:

وقد أرسل جمال باشا رسولا إلى معسكر فيصل طالبا وقف القتال بين الطرفين ومؤكدا الموافقة على كل طلبات العرب؛ كما ورد في برقية[1] (من السير ريجنالد وينغيت - الرملة إلى وزارة الخارجية - لندن الرقم: ٩٢٧ التاريخ: ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٨

أبلغنا ملك الحجاز أن رسولًا قدم من معان رافعًا علمًا أبيض وحاملًا كتابًا من جمال - القائد العام للجيش الرابع التركي - زار الأمير فيصل. جاء في الكتاب أن مرسله تلقى تعليمات من حكومته بقبول مطالب العرب العادلة والاتصال به. الملك أبرق إلى فيصل يأمره أن يجيب بفحوى جوابه عن عروض السلم السابقة (أنظر برقيتي المرقمة ٦٥٥ في ٨ نيسان/ أبريل) وهو أن السيف هو الحكم الوحيد بينه وبين الأتراك.

(١) الوثائق رقم (١٢٥) FO 371/3403 (103740)

شكرت الملك إلى إحاطتي علمًا بذلك وأخبرته بأنني سأبلغكم بالأمر. أقترح أن تبعث حكومة صاحب الجلالة رسالة اعتراف تعرب فيها عن ارتياحها لهذا الإجراء من جانب الملك).

وجاء في برقية[1] (من وزارة الخارجية ـ لندن إلى السير ريجنالد وينغيت – القاهرة

الرقم: ٧٦٠ التاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٨ برقيتكم رقم ٩٢٧ في ١٠ حزيران/ يونيو

العروض التركية للعرب:

يرجى إرسال الرسالة الآتية إلى ملك الحجاز من حكومة صاحب الجلالة:

إن حكومة صاحب الجلالة معجبة إعجابًا عميقًا بما أبداه ملك الحجاز من شجاعة وحزم في رفضه العروض الخادعة التي قدمها عملاء جمعية الاتحاد والترقي. وحكومة صاحب الجلالة ممتنة إلى أبعد حد للسرعة التي أوصل بها ملك الحجاز المعلومات المتعلقة بمناورات العدو الدبلوماسية، والتي من الواضح أنها جاءت بدافع من الناشط الفعال للجيش العربي في الميدان، الذي تنتهز حكومة صاحب الجلالة هذه الفرصة لتهنئ قائده الأعلى على نجاحه المستمر).

وقد تم إرسال الخطاب[2] (من المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين
التاريخ: ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٨
بعد التحيات..
أتشرف أن أحيط سيادتكم علمًا بأنني تلقيت من وزارة الخارجية البرقية التالية الموجهة إلى فخامة المندوب السامي لإبلاغها إلى جلالتكم:

"أعجبت حكومة جلالته كثيرًا بما أبداه الملك حسين من شجاعة وتصميم في رفض المقترحات الاحتيالية التي ابتدعتها "جمعية الاتحاد والترقي".

"وقد سرت حكومة جلالته سرورًا بالغًا بمبادرته الفورية لإبلاغها عن مؤامرات العدو الدبلوماسية، وإن السبب الواضح لهذا هو الانتصارات التي أحرزتها القوات العربية في ميدان القتال".

"وتنتهز حكومة جلالته هذه الفرصة لتقديم التهنئة إلى القائد الأعلى لهذه القوات".

"وتفضلوا . . . ويلسن اللفتنانت كرنل).

(١) الوثائق رقم (١٢٦) (103740) FO 371/3403
(٢) الوثائق رقم (١٢٧) FO 686/39

بدء المناوشات بين ابن سعود والشريف حسين بإيعاز بريطاني ليظل تحت السيطرة:

لقد حدثت في أثناء المراسلات بين جمال باشا والشريف فيصل وارتياب البريطانيين منها وخشيتهم من التفاهم بين الدولة العثمانية والعرب مناوشات من ابن سعود على حدود الشريف حسين في بلدة الخرمة، وهو ما أدى إلى لجوء الشريف إلى بريطانيا؛ كما في برقية[1] (من الملك حسين إلى الأمير فيصل الرقم: ١٠ التاريخ: ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة إلى وزارة الخارجية:

يطلب الملك حسين إيصال ما يلي إلى فيصل:

التمسوا بريطانيا العظمى باسم مصلحة العرب جميعًا أن تقطع الاتصالات مع بن سعود إذا بقي في الخرمة أحد من الوهابيين الذين أرسلهم بقيادة سلطان بن بجاد، أو إذا حاولوا الاعتداء على حقوق العاصمة مكة، لأننا إذا قابلناهم بالمثل، أو تركناهم وشأنهم، فسيكون ضرر ذلك أكبر من فائدته. وبخلاف ذلك فليس لبريطانيا العظمى أن تلومني، ولن أكون مسؤولًا أمامها إذا أعلنت استقالتي من زعامة البلاد، كما ورد في كتابي المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر الذي لا بد أنهم تسلموه الآن. أعلموني بالنتيجة بأسرع ما يمكن.

تعليق من وينغيت:

انظر فيما يتعلق بالجملة الأخيرة من برقيتي المرقمة ١٩٥٨).

التنافس بين الرياض ومكة على كسب شيوخ العشائر:

وقد بدأ بعد انهيار جيوش الدولة العثمانية في جزيرة العرب والعراق والشام التنافس بين حكومة الهند البريطانية لتعزيز نفوذ ابن سعود رجلها في الشرق، والمكتب العربي في القاهرة لتعزيز نفوذ الشريف حسين في الغرب، وكسب كل منهما شيوخ العشائر معه؛ كما ورد في برقية[2] (من الملك حسين إلى فيصل الجربا التاريخ: ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

عن مكة – سعادة المعتمد البريطاني :

---

(١) الوثائق رقم (١٢٨) FO 371/4144 1706
(٢) الوثائق رقم (١٢٩) FO 686/37

إن استصوبتم أن تبعثوا بمآل برقيتي أدناه لجناب القائد العام على إن رأى حضرته حاجة أو لزوم يبعثها لصاحبها وهي كما يأتي:

من الحسين بن علي إلى فيصل الجربا. جاءتنا علومك يا بو فرحان، ما قصرنا عليك ولا نقصر بإذن الله على من هو دون منك. ما هذا بزمان مركاب الرياض[1] [السفر إلى الرياض] ولا الجربا أنقص شيخة وقدر من السعود. الأيام إليّ فوتها في مركابك كان أمضيتها في تسهيل لوازم القائد العام [ابنه فيصل] ومعاونته بكل ما يحتاج. فإن جيت من وراء الأمل، وزادته في اعتماد أقوالك وجميع ما تعهدت به لنا بدون أن نكلفك وجوابك بما تراه يجينا.

٢٢/ ٣/ ٣٦هـ - ٥ / ١/ ١٨م).

وعد بلفور ومناشدة الشريف حسين بريطانيا الوفاء بتعهداتها للعرب:

في أواخر سنة ١٩١٧م وبعد مراسلات جمال باشا للشريف فيصل وتحذيره من المؤامرة البريطانية الفرنسية (اتفاقية سايكس بيكو) لتقسيم المنطقة العربية بين فرنسا وبريطانيا، وتحذيره من احتلال بريطانيا للقدس، وبعد نشر الشيوعيين في روسيا للوثائق السرية بخصوص هذا الموضوع؛ طفق الشريف حسين يستفسر من البريطانيين عن سياستهم تجاه سوريا والعراق ووضع القدس وفلسطين التي بدأ الحديث يدور عن إقامة وطن قومي لليهود فيها بعد إعلان وعد بلفور، ويظهر من هذه المراسلات[2] مدى الخداع والتضليل الذي مارسه البريطانيون معه، وكما غدر بالدولة العثمانية التي وثقت به وجعلته أميرا على مكة؛ غدرت به بريطانيا بعد أن أدى الدور المرسوم له، وأخذ يتوسل لهم بشرفهم البريطاني أن يحافظوا على شرفه وسمعته أمام أمته! وبعد أن كانوا يوهمونه في رسائلهم ولقاءاتهم قبل النصر بأنه زعيم عظيم محرر لشعبه، صاروا بعد احتلال المنطقة يصفونه بالرجعية وضيق الأفق! ليظهر كيدهم وغدرهم بأوضح صوره؛ كما جاء في:

(برقية من المندوب السامي في مصر - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ١٢٨١ التاريخ: ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧

برقيتكم رقم ١١٢٦.

ما يلي من الجنرال كلايتن إلى السير مارك سايكس:

١ - إن هناك، بدون أي شك، خوفًا حقيقيًا بين السوريين من أن يجدوا أنفسهم خاضعين لحكومة تسيطر عليها السلطة الدينية المكية. وهم يدركون أن المبادئ الرجعية التي لا يستطيع ملك الحجاز الانعتاق منها

(١) في الأصل: أمليت هذه الرسالة باللهجة العامية. كما في الأصل العربي.
(٢) الوثائق ٣/ ٣١٠-٣١٤ - و ٣٦٤-٣٦٦. رقم (٩٢) FO 141/ 734/ 70 و (٩٣) FO 141/734/70 و (٩٤) FO 141/ 734/ 70 و(١٣٤) FO 371/3054 و(١٣٥) FO 371/3054 و (١٣٦) FO 371/3383

لا تتوافق مع التقدم حسب المفاهيم الحديثة. والاحتكاك المتزايد بين مثقفي سورية، مسيحيين أو مسلمين، وبين مكة يزيد هذا الشعور رسوخًا بدلًا من اضمحلاله، وذلك بكشف النقاب عن عدم كفاءة الحكومة الشريفية وجمودها.

٢- إن عدم وجود موقف علني واضح ضد الضم، وخاصة في سورية، يسبب عدم الثقة والامتعاض ما لم تفلح الانتصارات مؤخرًا في فلسطين والعراق في التقليل منهما. المبادئ العامة التي تقوم عليها الاتفاقية الفرنسية - البريطانية معروفة. ولكن نوايا دول الحلفاء ليست معروفة بصورة مؤكدة، أما فيما يتعلق بسورية فإن هنالك انطباعًا بأننا نمضي الوقت فقط منتظرين أن تجعلنا انتصاراتنا العسكرية في وضع يمكننا من تسليم سورية لفرنسية مقابل أقل ما يمكن من الالتزامات. إن هذا الشك حاضر على الدوام في ذهن الملك حسين.

٣- إن الإعلان الأخير لحكومة صاحب الجلالة حول المسألة اليهودية [وعد بلفور] ترك انطباعًا عميقًا لدى كل من المسيحيين والمسلمين الذين ينظرون بعين الفزع إلى احتمال رؤية فلسطين وحتى سورية في النهاية بيد اليهود الذين يخشى الجميع على حد سواء من قدراتهم العقلية والتجارية المتفوقة.

إن كل العوامل المذكورة أعلاه تميل إلى تمهيد الأجواء لدعاية طورانية موحى بها من الألمان، وتعبد الطريق أمام مقترح أخاذ نحو استقلال تحت سيادة اسمية تركية. ويبدو أن هناك كل الإمكانيات لتوقع مقترح كهذا، وهو مقترح قد يلعب الخديو السابق دورًا فيه، يتم تقديمه في وقت غير طويل وربما حين تسقط القدس. إن الأوضاع العسكرية في هذه المنطقة تجعل من المحتمل تبني هذا المسار ليس كخطوة صافية النية، بل على الأكثر لوضع ورقة قوية في اليد التركية - الألمانية لأغراض مؤتمر الصلح تساعد في الإبقاء على سيطرة فعلية على منطقة خط حديد بغداد.

ولحين القضاء على هذه الشكوك فإن أي قدر من فن الخطابة في الدعاية لن يتمخض عن أي وحدة هدف عربي حقيقي، ولا يمكن من اعتبار الموقف آمنًا من الهجوم الطوراني.

إن هناك حاجة الآن إلى سياسة أكثر وضوحًا، وأوصي أن تكون وفق الخطوط التالية:

أ- تفادي إعطاء أي انطباع بأن في نيتنا فرض حكم الملك حسين أو أي شكل آخر من الحكم الشريفي على الشعوب التي ليس لها الرغبة في القبول بذلك. إن من الممكن تصور فيصل كمن يسد النقص ويصبح رئيسًا مقبولًا به للحكومة في سورية. أضف إلى ذلك أن العنصر المسلم الذي له السيطرة قد يضطر إلى اللجوء إلى الملك حسين باعتباره يمثل الزعامة الدينية التي بدونها لن تستطيع أية دولة إسلامية أن تجعل لنفسها هيبة حقيقية بين المسلمين. وسيكون حينذاك في مصلحتهم رؤية حصوله على الدعم الضروري للإبقاء على مركزه.

ب- قيام الحكومة الفرنسية بإصدار إعلان صريح تتخلى فيه عن أية مزاعم تتعلق بفكرة ضم سورية (بضمنها المنطقة الزرقاء) وتؤكد فيه على نيتها في تأمين حرية كل الجماعات التي تقطن في سورية وتقديم

يد المساعدة لهم للسير على الطريق المؤدية إلى الاستقلال وحكم الشعب. وإن هذا أمر فوري بشكل خاص. ولن يكون بمقدورنا أن نأمل حدوث أي وحدة وحماس للعمل بين الأجنحة العربية المتعددة قبل القيام بذلك. ناهيك، عن أن هذا الإعلان من شأنه إحباط أي اقتراح قد يتقدم به الطورانيون.

ج- الإعلان الذي سبق تقديمه لليهود يفي بالغرض في الوقت الحاضر. وإن أية تنازلات أخرى يجب أن تتم بأقصى درجات الحيطة. وسيكون من الخطورة بشكل خاص السماح بأي إجراء عام لهجرة اليهود أو استيطانهم في فلسطين الآن. وعلى أية حال فإن الوضع العسكري يمنع ذلك حاليًا ولا يستبعد أن يستمر في ذلك لبعض الوقت في المستقبل.

لقد تباحثت شخصيًا في المسألة برمتها مع بيكو على غرار ما ورد أعلاه، وإنني أميل إلى الاعتقاد بأنه متفق مع ذلك بشكل عام، ولكن من الطبيعي أن يبدي آراءه بهذا الخصوص لحكومته مباشرة معتبرًا ذلك هو التصرف الصحيح". انتهت).

كما ورد في برقية: (من المندوب السامي في مصر – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ١٢٨٦ التاريخ: ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧

إشارة إلى رسالة الجنرال كلايتن المرسلة ببرقيتي رقم ١٢٨١.

يبدو جليًا من المحادثات التي أجريت مع الكرنل ويلسن أن الملك حسين لم يقلل بأي قدر من مطالبه الأولية المتعلقة بسورية، ومن الواضح أنه لا يزال يغذي في نفسه الوهم بأنه ربما يتم تنصيبه، من خلال المساعي الحميدة لحكومة صاحب الجلالة، كسيد على الجزء الأكبر من البلاد ولو بصورة اسمية.

إن مزاعمه – عدا عن ادعائه الشخصي بأنه زعيم ثورة العرب – تبدو مستندة إلى ما يأتي:

أ- إنه بصفته ملكًا للحجاز وزعيمًا للدولة العربية المستقلة الأساسية يؤمن بمبدأ الاتحاد السياسي النهائي للشعوب الناطقة بالعربية الآسيوية. وإن عليه، بالتالي، أن يعارض بكل ما أوتي من نفوذ ضم أية دولة أوروبية لأراض في أية منطقة قد تصبح في النهاية ضمن اتحاد كهذا.

ب- إنه يناصر بقوة قضية المسلمين السوريين ضد الاضطهاد العثماني، ويشعر أن شرفه يلزمه أن يضمن عدم التضحية بمصالح الأغلبية المسلمة غير المتطورة من أجل مصالح الأقلية المسيحية التي هي أكثر تعليمًا وتأثرًا بأوروبا في ظل أي نظام حكومي مؤقت يؤسس في سورية بعد الحرب.

ومن الواضح أن أهدافه الكاملة غير قابلة التحقيق كليًا. وربما كانت حالته الذهنية الراهنة، التي هي كثيرة الشك بالفرنسيين، وإلى حد أقل بنا، تعود إلى إدراكه الجزئي لتلك الحقيقة.

إن إقناعه بأن منطقة سلطته القانونية ستقتصر على الحجاز، ستدفعه إما إلى التنازل عن العرش، والالتجاء إلينا، أو التخلي عن ارتباطه معنا والتوصل إلى ما يمكن تحقيقه من تسوية مع الترك. وكسياسة انتهازية

وفورية فإن علينا، في نظري الاستمرار في تخيل احتمال إنشاء الملك نوعًا من العلاقات السياسية مع الحكومة أو الحكومات المستقبلية في سوريا تشجع على تصديق أن دولة عربية أو اتحادًا عربيًا قد تم إنشاؤه، وأن الملك حسين هو الزعيم الإسلامي لها. ويمكن بهذه الوسيلة تبرير ثورة الشريف ضد الإمبراطورية العثمانية في نظر المسلمين، وتوفير مستلزمات استقلاله المالي في المستقبل لدرجة ما. إنني أتفق في أن عدم كفاءة الإدارة الحجازية هي ضمانة عملية ضد انتشار السلطة الدينية المكية، وإن إعلانًا فرنسيًا يوضح سياستها التي لا تهدف إلى ضم سورية، سينقي الأجواء، وذلك ضروري إلى أبعد حد من الناحية السياسية في الوقت الراهن.

وقد تم فعلا التفاهم البريطاني الفرنسي بمسايرة أوهام الشريف حسين حول المملكة العربية المتحدة التي يحلم بها؛ كما جاء في برقية (من المندوب السامي في مصر – القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ١٢٨٧ التاريخ: ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧

أبلغنا مستر بيكو شخصيًا، أنا وكلايتن، بأن مسألة مواقف فرنسة وإنكلتره بخصوص بلاد العرب وبضمنها مسقط وشيخ سعيد قد تمت الآن تسويتها بين الحكومتين، وقد تم تبادل الرسائل أو سيتم قريبًا.

هل بالإمكان إبلاغنا عن ماهية الموقف الآن؟).

وجاء في برقية (من السير ريجنالد وينغيت – المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية

الرقم: ١٤١٨ التاريخ: ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

عاجل .. إن الشريف سيسأل هوغارث بالتأكيد ما هي سياستنا النهائية فيما يتعلق: بـ(١) سورية و(٢) بغداد.

أعتقد أن من الضروري في هذه المرحلة أن يبلغ الشريف بشأن هذه الموضوعات، فإذا وافقتم، هل تكون الصيغ التالية مناسبة:

١- على العرب أن يقبلوا اليهود في مستوطنات (أو مستعمرات) في أجزاء من فلسطين يحددها مؤتمر الصلح. بقية سورية ستكون عربية، ولكن وضعها بالضبط يترك تحديده لمؤتمر الصلح. إذا طالب السوريون بذلك فإننا يجب أن نرحب بـ(أ) سيادة الملك حسين إذا تم تأمين الحكم الذاتي المحلي (ب) وجود فيصل في دمشق. ولكن يجب استشارة الفرنسيين بوصفهم ذوي المصلحة الرئيسية.

٢- أن تكون بغداد عربية تحت الحماية البريطانية، ولكن الشكل المحدد لحكومتها يجب أن ينتظر رغبات السكان ونتيجة مؤتمر الصلح.

هوغارث يغادر يوم ٢ كانون الثاني/ يناير، أرجو إعلامي بموافقتكم أو عدمها قبل ذلك الوقت إن أمكن.

معنونة وزارة الخارجية. مكررة إلى الهند وبغداد).

وجاء الرد في برقية (من وزارة الخارجية إلى الجنرال السير ريجنالد وينغيت

الرقم: ٢٤   التاريخ: ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

برقيتكم المرقمة ١٤١٨ المؤرخة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧.

(١) الصيغ التالية ستكون الأفضل:

(٢) إن دول الحلفاء مصممة على أن الشعب العربي يجب أن يمنح الفرصة الكاملة ليؤلف كيانه كأمة في العالم مرة أخرى، وإن هذا لا يمكن تحقيقه إلاّ باتحاد العرب أنفسهم، وإن بريطانية العظمى وحلفاءها سيتبعون سياسة تستهدف تحقيق هذه الوحدة.

(٣) إننا، فيما يتعلق بفلسطين، مصممون على أن لا يخضع شعب لآخر، ولكن نظرًا لأنه:

(أ) توجد في فلسطين مقامات وأماكن أوقاف، مقدسة في بعض الحالات للمسلمين فقط، ولليهود وحدهم، أو للمسيحيين دون غيرهم، وفي حالات أخرى مقدسة لدى اثنين منهم أو للثلاثة جميعًا، ونظرًا لكون هذه الأماكن تهم جماهير واسعة من الناس خارج فلسطين والبلاد العربية، فيجب أن يكون هنالك نظام حكم خاص يوافق عليه العالم لإدارة أمور هذه الأماكن.

(ب) فيما يتعلق بمسجد عمر **[المسجد الأقصى]** فإنه سيعتبر موضوعًا يهم المسلمين وحدهم، ولن يخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أية سلطة غير مسلمة.

(ج) طالما كان الرأي العام اليهودي في العالم يحبذ عودة اليهود إلى فلسطين، وعلى قدر وجوب بقاء هذا الرأي عاملًا دائميًا، ومتوقعًا لأن حكومة جلالته تنظر بعين العطف لتحقيق هذه الأمنية، فإنها مصممة على قدر ما هو قابل للتوفيق مع حرية السكان الحاليين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، يجب عدم وضع أية عراقيل دون تحقيق هذا المثل الأعلى.

وفي هذا الشأن يجب أن يقال للملك إن صداقة يهود العالم لقضية العرب مساوية لدعمه في جميع الدول التي يتمتع فيها بنفوذ سياسي، وإن زعماء الحركة مصممون على تحقيق نجاح الصهيونية عن طريق الصداقة والتعاون مع العرب، وإن مثل هذا العرض ليس مما يمكن نبذه جانبًا بسهولة.

يجب حث الملك على الاستيلاء على المدينة.

يرجى تكرار البرقية إلى الهند وبغداد).

وقد تم اللقاء بالشريف حسين وإيصال الرسالة إليه؛ كما في برقية:

(من السير ريجنالد وينغيت - المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ٨١ التاريخ: ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

أجرى هوغارث ثلاث مقابلات مع الملك حسين في جدة، حضر فيلبي اثنتين منها. كان الملك وديًا وممتنًا للزيادة المؤقتة في المعونة المالية. كان حريصًا على أن يثير فيصل القبائل الشمالية بدون تأخير. يدعي أنه لن يكون له شأن بمبادرات جمال للسلم وأن بريطانية العظمى هي الدولة الوحيدة القادرة على حماية مصالح المسلمين.

بحث شؤون نجد في المقابلة الثانية. الملك مستعد للتعاون إذا كانت حكومة جلالته راغبة في أن يحتل آل سعود حائل، ولكنه بصراحة لا يحب الفكرة ويرى أن المركز الحقيقي لتموين الأعداء هو القصيم التي يحكمها تركي بن سعود.

يرى أن الهجوم على عجمي [السعدون] أهم من وجهة نظر مواصلات العراق. يعتقد أن ابن سعود يفكر في الهجوم على الكويت. يرغب في كبت الخلافات مع ابن سعود خلال الحرب، ولا يدعي السيطرة على عتيبة في أراضي ابن سعود. ابن الرشيد يجب أن يذهب وعلى شمّر أن تختار أفضل خلف من العائلة. استنتاجات هوغارث من المقابلة مع الملك تنسجم مع الآراء المبينة في برقياتي الأخيرة.

إن التسليح الكامل لابن سعود واحتلاله الكامل لحائل سيضع العربي ضد العربي بدون تعويضات عن الأضرار للأتراك.

استقلال شمّر مرغوب فيه كعازل لنشر خيم الوهابيين شمالًا. ليس من المحتمل أن يقوم الملك باعتداء على ابن سعود وعلى أي حال فيمكن السيطرة عليه من قبلنا.

اتخاذ إجراءات حكيمة على الأسس المقترحة ببرقية حكومة الهند، من شأنها أن تبقى ابن سعود في القضية وتحول دون فتور من جانبه مما سيكون أمرًا مؤسفًا، ولكنه ذو أهمية محلية أكثر من أهميته للإمبراطورية).

تطمين بريطانيا الشريف حسين وتكذيبها ما يشاع عن اتفاقية سايكس بيكو:

فقد بدأت الدعاية المضادة للحلفاء تزداد بعد تسرب جزء من اتفاقية سايكس بيكو التي تم بموجبها تقسيم أقاليم الخلافة العثمانية العربية بين بريطانيا وفرنسا؛ مما دفع المندوب السامي البريطاني بالقاهرة إلى حثّ حكومته على نفي كل ما يشاع عن تقسيم المنطقة العربية أو احتلالها لمواجهة هذه الدعاية؛ كما ورد في عدد من الوثائق[1]؛ ومنها:

(برقية من السير ريجنالد وينغيت - المندوب السامي في مصر إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ١٥٤ التاريخ: ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

(١) الوثائق ٣/٣٧٠-٣٧١ و ٣٧٥-٣٧٩. رقم مسلسل (١٣٩) CAB 27/23 و (١٤٢) FO 371/ 3380 و (١٤٣) FO 371/3380

هنالك ما يدل على أن الدعاية التركية، المستندة إلى معلومات كشفت عنها الصحافة الروسية، تحدث قلقًا متزايدًا بين العرب بشأن نوايا الحلفاء تجاه الأقطار العربية. ويلاحظ هذا بصورة واضحة في الحجاز حيث تنشط الدعاية التي يحتمل أن تكون صادرة عن الخديوي السابق[1] في سورية. وآخر مثال على ذلك طلب عاجل من الأمير عبد الله لإصدار نفي قاطع لمزاعم جمال باشا بأن فلسطين والعراق محجوزتان لبريطانية، وسورية لفرنسة.

وفي الوضع الدقيق الراهن الذي يسود المشاعر العربية، إنني مقتنع بأن تأكيدات غامضة أو عامة حول مستقبل العرب ليست عديمة الجدوى فقط، بل ضارة أيضًا، وإن إصدار نفي صريح ومحدد لادعاءات العدو أمر ضروري لاستعادة الثقة بنوايا الحلفاء.

هل تخولوني بإعلام الملك حسين بما يأتي بصورة رسمية:

١- إن حكومة جلالته ما تزال مصممة على ضمان استقلال العرب وتنفيذ الوعد الذي قطع للعرب عن طريقه في بداية ثورة الحجاز.

٢- إن حكومة جلالته لن تقر أي احتلال أجنبي أو أوروبي لفلسطين أو العراق (باستثناء ولاية البصرة) أو سورية، بعد الحرب.

٣- إن هذه المناطق ستكون لأهلها المحليين، وإن التدخل الأجنبي في الأقطار العربية سيقتصر على المساعدة والحماية.

هذا أمر مستعجل إذا أريد وضع حد لدعاية العدو، والحيلولة دون وقوع حوادث الفرار من صفوف العرب فور مشاهدة تعزيزات العدو في الشمال.

ومن الضروري جدًا أيضًا صدور تصريح من الحكومة الفرنسية بموجب ما اقترحته في برقيتي ١٢٨١.

معنونة إلى وزارة الخارجية. مكررة إلى الهند وبغداد).

كما جاء كتاب (من الملك حسين إلى السير ريجنالد وينغيت التاريخ: ٣ شباط/ فبراير ١٩١٨

فخامة المندوب السامي – القاهرة :

بعد الاحترام اللائق – لا شك أن الكوماندر "هوغارث" قد أوضح لكم مشاعري التي أرجو أن تكونوا قد فسرتموها بصورة صحيحة. وكنت أنوي إرسال هذه الرسالة معه، ولكنني عدلت عن ذلك حتى يرتاح فكركم من ناحية أسباب زيارته لنا خاصة وأن تلك الزيارة صادفت وجود مندوبي ابن سعود.

---

(١) قلت: هو الخديوي عباس حلمي الثاني بن محمد توفيق بن إسماعيل، والي مصر السابع، تولى منصب الخديوية بفرمان عثماني من السلطان عبد الحميد الثاني، بعد وفاة أبيه محمد توفيق سنة ١٨٩٢م إلى أن خلعه المندوب السامي البريطاني بالقاهرة، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م: لوقوفه مع الخلافة العثمانية، وقد ظل الشعب المصري يخرج في المظاهرات ضد بريطانيا هاتفا باسمه طوال مدة الحرب، وجاء قرار عزله كالتالي: (يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا أنه بالنظر لإقدام خديوي مصر السابق على الانضمام لأعداء جلالته رأت حكومة جلالته خلعه من منصبه)، ونصبت بريطانيا عمه حسين كامل مكانه.

إن المخابرة التي أبلغتها إلى دار الاعتماد البريطاني في جدة حول نوايا حكومة جلالته بشأن النظر في قضية اللقب، وبرقية جلالة الملك التي تظهر مشاعره الكريمة نحوي تحملني على تقديم شكري الخالص.

لا يخامرني شك في أن بريطانية العظمى تعتقد أنني قدرت نواياها النبيلة تجاه العرب والمسلمين وهذا ما يحملني على تقديم حياتي مقابل صداقتها، وإن المستقبل سيثبت هذا. وكذلك لا أشك في أن تقاليدها تلزمها بحماية صفحات تاريخي واسمي في أعين أمتي العربية وأعين المسلمين، وذلك بعدم العمل خلافًا لما قلته في بياني ورسائلي المتعلقة بحركتنا ومستقبل الأقطار العربية – كما يؤكد العدو الذي يشيع بين عرب فلسطين أننا نقصد وضعهم تحت الحكم اليهودي وجعل الصهيونيين يحكمونهم . . إلخ – وهذا سيثير المشاعر التي عملنا على تهدئتها بكل الوسائل. أرجو أن تعتقدوا أن ملاحظاتي لا تهدف إلا إلى لفت انتباهكم إلى الأمر. إن كتمان مخاوفي عنكم سيكون أشبه بعملية من الغش مع ملاحظة أن النصيب الذي سيقع على عاتقي في الأمر لن يمحوه إلاَّ انتحاري، أنقذنا الله وحفظكم من كل سوء. وعلى أي حال، فإن رأيكم هو أكثر صوابًا وحكمة.

أرجو قبول أفضل احتراماتي).

وأرسل بعده بيوم كتابا آخر جاء فيه كما في الأصل العربي[١]: (من الملك حسين إلى السير ريجنالد وينغيت – المندوب السامي في مصر التاريخ: ٢٢ ربيع الثاني ١٣٣٦هـ ٤ شباط/ فبراير ١٩١٨م

كنت على وشك إغلاق الرسالة الأخرى المرسلة مع هذه. ثم تلقيت بكل ابتهاج مرسومكم الكريم الصادر من محمية مصر بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩١٨، وأول ما شرح صدري مآله بدوام رفاه الفخامة واستمرار صحتها متعها المولى بدوامها. وهذا قد ترجح من باقي مندرجاته السامية أمر انتحاري. إذ لا بد لي من خطتين إحداهما الانسحاب من مبادئ الأمر، وهذا يمس بحسياتي أمام بريطانية العظمى عن أن أنسب إلى قصد الإشكالات وهي المساعي والتكلفات ونحوه، أو الانتحار في الساعة التي يتعين فيها ما يخالف أقوالي وتصريحاتي المرتكنة على الأساسات المقررة للأقوام العربية خصوصًا والمسلمين عمومًا. فإنه لا يبرئني أمامهم سوى ما يذكر. ومع هذا فلتكن الفخامة في أقصى درجات الاطمئنان. إن الأعمال والحركات لا تختل فعاليتها الحاضرة مثقال ذرة، حتى يأتي الله بأمره. وجزيل شكري وتعظيمي أقدمه لساحة الفخامة).

ملحق مترجم: (أكرر هنا التماسي بأن لا تنظروا إلى بحثي هذا الموضوع على أنه مقدمة لاقتراح جديد أو ما شابه. لقد قصدت فقط أن أوضح مشاعري، وأنا أعرف ما أعرف من مكائد الألمان والأتراك التي كنت بدورك حذرتني منها، وهذا حتى تجد سبيلًا نصل بواسطته إلى هدفنا ونحقق خططنا ورغباتنا. ولكوني حريصًا جدًا على أن لا يترك الموضوع انطباعًا على أفكار الآخرين، وللحيلولة دون جعله مادة للأقاويل والتكهنات، فقد كتبت هذه الرسائل شخصيًا ولم أطلع عليها أي إنسان).

---

(١) المراسلات التاريخية، الجزء الأول، ص١٧٦-١٧٧.

لقد كانت جريدة المقطم المصرية التي تعبّر عن سياسات بريطانيا تنشر تفاصيل الأحداث، وكانت تؤكد المخاوف لدى الشريف حسين الذي كان يزود المندوب السامي بالقصاصات التي تثير هواجسه، حيث جاء في وثيقة[1] مرفقات لما تنشره؛ ومنها :

(ترجمة مرفقات الملحق أعلاه:

(١) فلسطين واليهود:

سلانيك ٢٠/ ١٢/ ١٩١٧

أعلن الجنرال ميلن، القائد العام للقوة اليهودية الشرقية البريطانية، أن بريطانية العظمى لن تتردد في الاعتراف بأن اليهود يحق لهم أن يحيوا حياة قومية في أراضي أجدادهم.

(٢) تسلمت برقية خاصة من باريس تصرح أن اللجنة السورية المحلية قد تسلمت إشعارًا من الحكومتين البريطانية والفرنسية فحواه أن الحلفاء على اتفاق تام فيما يتعلق بمستقبل سكان آسية الصغرى (سورية والأناضول).

(٣) مستقبل آسية الصغرى:

اجتمعت الجمعية السورية المحلية في باريس اليوم للاستماع إلى بيان المجلس العربي السوري الذي أسس مؤخرًا في إنكلتره. كان رئيس الاجتماع المسيو فرانكلين بويون وحضر الاجتماع ممثلون عن الحكومتين البريطانية والفرنسية. وقد صرح المجلس أن الدولتين المتحالفتين متفقتان تمامًا فيما يتعلق بالحرية التي ستمنح في المستقبل لسكان آسية الصغرى.

(٤) الإسرائيليون وفلسطين:

نيويورك ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧

عقد الصهيونيون الأميركيون اجتماعًا كبيرًا في قاعة كارنيغي وكرروا أنهم يؤيدون إعلان الحكومة البريطانية بخصوص الاعتراف بحقوق اليهود في فلسطين. وكانت جدران القاعة مزينة بالأعلام الأميركية والبريطانية والصهيونية. وقد هتف الحاضرون هتافات عالية للانتصارات البريطانية في فلسطين وألقى رؤساء اليهود خطابات، وقال الدكتور ستفين وايز: "إن سرورنا الليلة هو بسبب قصاصة الورق، ولكنها قصاصة كتبت بالإنكليزية. وحينما يحين الوقت الذي تحتاج فيه الخطط البريطانية معونة أميركا لأجل تنفيذها، أعتقد أن هذه المعونة ستقدم بسخاء". وتكلم المستر ناثان ستروز عن بعث المجد القومي اليهودي وقال إن بريطانية العظمى قد جعلته أمرًا مؤكدًا. وقال المتحدثون الآخرون إن فلسطين يجب أن تبقى بأيدي بريطانية والحلفاء.

---

(١) رقم (١٤٤) FO 371/3380

ملاحظة: ما جاء أعلاه جميعًا مقتطفات من جريدة "المقطم").

موقف الشريف حسين من الخلافة ورفضه لعودتها إرضاء للحملة الصليبية:

وفي سنة ١٩١٧م بدأ الشريف حسين يدرك بأن الدول المسيحية لن تقبل بعد سقوط الخلافة في تركيا قيامها مرة أخرى؛ ولهذا أكد للكابتن تي لورنس في مقابلة معه بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩١٧م رفضه الاعتراف بالخلافة لغيره أو لنفسه، حيث قال[1]:(إن الناس ينسبون إليه مطامع لم يكن يحملها، وقد سمع حتى كلامًا عن إحيائه للخلافة. وشرح موقفه بخصوص الخلافة، وهو ببساطة موقف الشيعة، وذلك أن الخلافة انتهت بأبي بكر، وكل بعث للفكرة اليوم ليس سخيفًا فحسب بل هو كفر. إنه لن يقبل مطلقًا بمثل هذا الرأي. قال الشريف إن الخلافة الإسلامية اقترحها البريطانيون على السلطان عبد الحميد واستغلها هو كعصاة يضربنا بها. ودعاتها اليوم هم عبيد الله وعبد العزيز جاويش والشيخ أرسلان الأمير شكيب وأسعد الشقيري، وهم أربعة أوغاد لا يملكون ذرة من صدق الإسلام فيما بينهم، وحاملها الاسمي سلطان الأتراك موضوع سخرية يستوجب الرثاء. إن التدخل كان قاتلًا للإسلام، فقد جرت المحاولة لتحرير الدين وجعله نظرية سياسية مما سبب الاضطراب في تركية وبلاد العرب ومصر وشمال أفريقية وجاوة والهند والصين. لقد أغرقت تركية في الحرب الحاضرة وسببت الثورة العربية، ومثل هذه الأمثولة أمام عينيه. وبالنظر إلى سياسته الخاصة بالصداقة مع بريطانية العظمى فإنه لا يستطيع الاعتراف بخلافة خليفة آخر ولا أن يتقلدها بنفسه ولا يقر بوجود الفكرة.

إن لقب أمير المؤمنين هو لقب يتخذه مسلم مخلص في إيمانه، فهو لا يدعي بخلافة للنبي، لكنه معترض عليه سياسيًا بالنظر إلى كلمة "أمير". فلا فائد في الإمارة بدون قوة أو ادعاء إصدار الأوامر لا لفرقة أو بلد أو بلدين بل للعالم الإسلامي. والتقسيم الرئيسي للشيعة والسنة يجب أن تتحد تحت هذا اللقب، لكن الفرق الصغرى، وخصوصًا الجماعات الغريبة في الهند وأفريقية سوف تستاء من معنى فرض السلطة فضلًا عن الدول الكبرى بلا ريب.

إن سياسته الإسلامية تقوم على توفير الحفاظ الشريف على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة وتيسير الحج وإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية حسبما هو مطلوب. إن العالم الإسلامي يجب أن يكون له رئيس، لكن الفكرة تكون أقل إثارة للعواصف إذا كان الرئيس هو شريف مكة وأميرها الذي يضع حقه على أساس الامتلاك الصحيح للأماكن المقدسة والسلالة الصحيحة، ليس على سلطة دينية مفترضة، بل موروثة عن سلسلة متصلة من الخلفاء. ولثورته على الأتراك غرضان: الأول غرض سياسي وهو تحرير العالم العربي من السيادة التركية.

---

(١) الوثائق ٣/ ٢٨٨.

وهذا الغرض سوف يحققه دون مسألة عقيدة: فالمسيحي والدرزي والشيعي والسني يلتقون على أساس واحد من الوطنية في تحقيق الهدف.

والسبب الثاني ديني، إسلامي خالص في صفته، وهو أن يقدم للعالم الإسلامي عاهلًا مستقلًا يحكم في الأماكن المقدسة، من الأسرة الشريفية التي تكون دعواها لقيادة الإسلام الروحية المادية (المال، البواخر، المدافع) تجعله فورًا مقبولًا لدى الدول المسيحية، ويطهر الإسلام من الفكرة الجنونية التي هي حكومة مرتبطة بصورة وقتية برئيس وحيد معصوم. وفكرته تقوم على مدينة روحانية لا دولة دينية. ولأجل تحقيق هذه الغاية، يجب أن تكون له سلطة زمنية كافية، حرة من الرقابة الخارجية، لإثبات مدعياته بالمقدرة السياسية، ويجب أن تكون خالصة من نظريات السلطة المتسلسلة التي أغرقت تركية والسنوسي وعلي دنيار في حملات الجهاد الانتحارية. وسوف يحمل سلطته الزمنية كملك للأقطار العربية وسلطته الروحية كأمير مكة).

لقد كان الشريف حسين بهذه الثورة التي اصطف فيها مع الحملة الصليبية باسم الخلافة العربية وآل بيت النبي وأمير مكة –التي وعدته بريطانيا على أساسها بالدعم لعودة الخلافة إلى العرب، ثم نبذه الفكرة كلها ورفضه عودة الخلافة من أصلها– يؤكد أنه المراد حصرا لا غيره بالحديث الصحيح عن عبد الله بن عمر قال: (كنا قعودا عند رسول الله ﷺ فذكر الفتن فأكثر في ذكرها، حتى ذكر فتنة الأحلاس، فقال قائل: يا رسول الله، وما فتنة الأحلاس؟ قال: هي هرب وحرب، ثم فتنة السرى أو السراء دخنها من تحت قدمي رجل من أهل بيتي، يزعم أنه مني وليس مني، وإنما أوليائي المتقون، ثم يصطلح الناس على رجل كورك على ضلع، ثم فتنة الدهيماء لا تدع أحدا من هذه الأمة إلا لطمته لطمة، فإذا قيل انقضت تمادت، يصبح الرجل فيها مؤمنا ويمسى كافرا، حتى يصير الناس إلى فسطاطين فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، فإذا كان ذاكم فانتظروا الدجال من يومه أو من غده).[1]

تكريم بريطانيا فيصل بن الحسين على خدماته لها في الحرب الصليبية على الدولة العثمانية:

فقد كان لفيصل وقواته العشائرية دور كبير في فتح الطريق أمام جيش الجنرال اللنبي القادم من مصر لاحتلال القدس ودمشق، مما استحق معه وسام فارس الصليب، كما ورد في برقية[2] (من وزارة الخارجية – لندن الى الجنرال كلايتن– القدس

الرقم: ٨٥ التاريخ: ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩١٨

برقيتكم رقم ١١٩٩ I.B. في ١٩ نيسان/ أبريل. وسام لفيصل.

---

(١) رواه أحمد في المسند رقم ٦١٦٨، وأبو داود في السنن رقم ٤٢٤٤، والحاكم في المستدرك رقم ٨٤٤١ وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قالوا .
(٢) رقم (١٥٢) FO 371/ 3043 (69993/W 144) و (١٥٣)(79278) FO 371/ 3403

الوسام الأكثر ملائمة والمقترح منحه لفيصل هو وسام (G.B.E) [1] ولكنه يحتوي على شارة الصليب. وإذا كان ذلك يؤدي إلى استبعاده في نظركم تمامًا فإننا نقترح وسام (D.C.B)[2] من النوع المدني. يرجى إعلامنا برأيكم برقيًا).

وجاء رد كلايتن (إلى وزارة الخارجية – لندن الرقم: ١٣٢٤ I.B. التاريخ: ٣ أيار/ مايو ١٩١٨م

برقيتكم رقم ٨٥ في ٢٩ نيسان/ أبريل.

تمكنت من استشارة اللفتنانت كرنل لورنس الذي استطلع رأي الشريف فيصل. وإن فيصل، في نظر لورنس، سيفضل كثيرًا أن لا يعرض عليه أي وسام في الوقت الحاضر، ولكنه سيرحب بمنح أوسمة بريطانية للبعض من ضباطه النظاميين. والقائد الأعلى يتبنى هذه المسألة الآن).

تخلي بريطانيا عن سيادة الشريف حسين على المملكة العربية وإيجاد بديل للخلافة يتمثل في إقامة دويلات وظيفية:

وبعد أن ازدادت شكوك الشريف حسين بنوايا بريطانيا نحوه وبتعهداتها له بقيام المملكة العربية المتحدة التي تشمل الجزيرة العربية كلها والشام والعراق تحت سيادته؛ اقترح ويلسن المعتمد السياسي البريطاني بجدة التابع للمندوب السامي البريطاني بالقاهرة على وزارة الخارجية في لندن دعم سيادة الشريف حسين على الجزيرة العربية وفاء بالتزامها نحوه، وتحقيقًا لمصلحة بريطانيا بإقامة خلافة أو دولة إسلامية تحمي الحرمين الشريفين وتكون في الوقت ذاته تحت السيطرة والنفوذ البريطاني؛ كما ورد في الوثائق[3]؛ ومنها:

(كتاب من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة إلى السير آرثر جيمس بلفور – وزير الخارجية

دار الاعتماد – القاهرة سري الرقم: ٧٠/ ٣٣٢ التاريخ: ٧ أيار/ مايو ١٩١٨

سيدي..

أتشرف بإرسال مذكرة وضعها الكرنل سي. ويلسن المعتمد البريطاني في جدة عن سياسة بريطانية في المستقبل في جزيرة العرب الوسطى والجنوبية.

(١) في حاشية الأصل: Knight Grand Cross (of the Order) of the British Empire.
(فارس الصليب الأكبر للإمبراطورية البريطانية).

(٢) في حاشية الأصل: Knight Commander (of the Order) of the Bath.
(فارس وشاح باث).

(٣) الوثائق ٣/٣٨٧-٣٩٦. رقم (١٥٤) (88498) FO 371/ 3380 و (١٥٥) FO 371/3380

يوصي الكرنل ويلسن بالتأكيد الشديد من جانب حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمطالبة الملك حسين بالسيادة على الحكام العرب المحليين، لأن ذلك خير طريقة لمنع النزاع في المصالح الشخصية ولإنشاء أحوال سياسية في الجزيرة صالحة لنا وموافقة لتصريحاتنا العامة فيما يتعلق بالوحدة والاستقلال العربيين.

لقد تعهدنا بتصريحاتنا بعدم التدخل في قضية الخلافة. ومع تقديرنا للصلة الوثيقة بين هذه القضية والسيادة المدنية، فإننا ملتزمون بالتفريق بينهما. أخبر الملك حسين بأنه - بشرط الحصول سلفًا على الاتفاق الضروري لرأي المسلمين في الموضوع - فإننا نرحب بتسنّم عربي صحيح النسب للخلافة. ولا يمكننا أو يحسن بنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك.

إنني أتفق مع رأي الكرنل ويلسن في ضرورة وملائمة وجود عربي واحد ذي سيادة على النظام السياسي المفكك في جزيرة العرب. والإشارات إلى دولة عربية في المفاوضات الإنكليزية - الفرنسية، وحقيقة كوننا قد بحثنا مع الملك حسين قبل ثورته الحدود المقبلة، تدل على ان الحكومات الحليفة لا تعارض مبدئيًا مثل هذا الترتيب. لكن هناك صعوبات جمة في الطريق. إن حكام اليمن وحائل لم يقطعوا حتى الآن علاقاتهم الطيبة مع الأتراك. وابن سعود والإدريسي، على الرغم من الانحياز نحو الملك حسين، متخوفان حقًا من مدى مطامعه. وأكثرية الخبراء متفقون أن شعور الثقة من جانب الحكام المحليين المختلفين بأن استقلالهم الإقليمي سوف يحافظ عليه وأنهم يكونون سالمين من الاعتداء الخارجي، يقدم أفضل إمكانية للسلام المقبل في الجزيرة. إن تأييدنا القوي لادعاء الملك حسين في السيادة يحتمل أن يثير مخاوف الزعماء الآخرين وقد يسيء إلى صلاتنا بهم. لقد شرح لي الكرنل ويلسن أن ذلك لم يكن مقصده بل ما يريده هو أن حكومة صاحب الجلالة، إذا ما قررت أن السياسة الرامية إلى السيادة مفيدة، تستعين بكل الطرق الملائمة لتثقيف واستمالة الحكام العرب المحليين الذين لنا صلة بهم إلى قبول الفكرة في مصلحتهم ومصلحة العرب الوطنية. والطريقة المتبعة في هذه الحالة تختلف قليلًا عن تلك المقترحة في المذكرة المرفقة برسالتي رقم ٢٥ بتأريخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧. لكن الكرنل ويلسن قد يرغب أن يخوّل إعلام الملك حسين في تاريخ مبكّر بهذه الطريقة وأن يؤكد له أنها تنفّذ، حسبما تسمح به الظروف، من العراق إلى عدن.

إنني أشعر، كما ذكرت في رسالتي أن تنظيمًا أوثق للسياسة والعمل في تعاملنا مع الزعماء العرب هو المطلوب. وأكون مسرورًا أن أتسلّم إشارة مبكرة إلى آراء حكومة صاحب الجلالة في هذه القضية.

أرسلت صور من هذه الرسالة إلى بغداد ودلهي وعدن.

التوقيع ريجنالد وينغيت).

وقد جاء في المذكرة ما يلي:

(عن سياسة بريطانية في بلاد العرب:

سري.. كتبها الكرنل س. ئي. ويلسن المعتمد البريطاني في الحجاز التاريخ: ١ أيار/ مايو ١٩١٨

إن السياسة المقبلة لحكومة صاحب الجلالة في بلاد العرب الوسطى والجنوبية، حسب أي نهج معين للسياسة تم الاتفاق عليه مبدئيًا، تظهر بأنها تنحصر في "حفظ السلام بين الأمراء المختلفين وتنفيذ شروط معاهدتها مع وكل واحد منهم". (الاجتماع في دار الاعتماد بالقاهرة في شهر آذار/ مارس ١٩١٨).

إن مثل هذه السياسة، إذا اتبعت بدقة بعد الحرب، يحتمل أن تكون مصدر ارتباك دائم لحكومة صاحب الجلالة، وصعبة التنفيذ.

ننقل عن المذكرة المرسلة إلى لندن ضمن رسالة صاحب السعادة المندوب السامي المرقمة ٣١٥ والمؤرخة في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ التي تقول:

"إن فكرة تعهداتنا المتخذة في المفاوضات قبل ثورة الحجاز هي أننا نتعهد بـ "إنشاء حلقة" تقوم الإدارة المحلية العربية دورها في ضمنها بحريّة"، ثم (في الصفحة الثانية) " لا ننوي التخلي عن سياستنا المعتادة بعدم التدخل في الشؤون العربية الدينية أو الداخلية، ولا نرغب في الوقوف إلى جانب أحد في المنازعات بين العرب".

إن سياسة عدم التدخل كليًا، كما جاءت فيما تقدم، قد تكون نظريًا السياسة الصحيحة التي يجب إتباعها، وكما يبدو، أكثرها سهولة. لكن في الحقيقة – وحتى لو كانت هذه السياسة عملية – هل تكون أصح السياسات وأيسرها في الأمد الطويل، وهل تكون أعظمها فائدة للإمبراطورية البريطانية؟

إن نهاية الحرب – حين تكون الدول العربية مشغولة بإعادة بناء كيانها الاجتماعي والاقتصادي – يحتمل أن تشهد بداية سلسلة معارك علنية بين الزعماء العرب المختلفين. وسيراقب كل واحد منهم فرصته في وقت مناسب للهجوم على جاره، وقد يصح إلى حد كبير التنبؤ بأن المسؤولية عن مثل هذه الحالة تقع على حكومة صاحب الجلالة.

ومهما تتخذ سياستنا من نهج، فمن المحتمل أن يقع اضطراب في بلاد العرب، وأرى أنه سيثبت أن الإسلام عمومًا والمسلمين البريطانيين خصوصًا، سوف يتأثرون كثيرًا بالقرار الذي يتخذ، ذلك القرار الذي يتوصل إليه بمراعاة العوامل الرئيسية التي يجب النظر فيها، وهي مصالح الإمبراطورية البريطانية أولًا، ومصالح الأقطار العربية ككل.

لنا في الوقت الحاضر معاهدات مع زعيمين عربيين، وهما ابن سعود والإدريسي، وقد ضمن لكل منهما الاستقلال الكامل في مناطق معرفة بصورة تقريبية. ولنا أيضًا اتفاقات مختلفة، محررة في الغالب في رسائل، مع الملك حسين الذي يبدو أن أفكاره عن مداها وتفسيرها تختلف عن أفكارنا. وثمة نقطة لها بعض الأهمية يجب أن نضعها في ذهننا، وهي أنه خلال كل مفاوضاتنا مع الملك حسين – وموضوعها يتعلق بمستقبل الأقطار العربية عامة ولم ينحصر بالحجاز– عاملناه بصفة المتكلم والممثل الرئيسي للمطامح العربية. ومن ناحيته وافق على احترام أية معاهدات معقودة بين حكومة صاحب الجلالة والزعماء العرب قبل الثورة العربية.

والملك حسين هو بصورة مؤقتة أعظم قوة، وفي المجال الروحاني، أعظم شخصية ذات نفوذ إلى درجة بعيدة في بلاد العرب.

وعلى الرغم من نفيه واحتجاجه على ذلك بصورة متكررة، فإنه طموح ربما ليس لنفسه بقدر ما هو لأسرته وللأمة العربية. وهذا الطموح في رجل قوي السجايا يجب أن يحسب له حساب لأنه سيقوده بعد الحرب إلى استعمال كل ما لديه من قوة لتحقيق مطامحه، وهي تثبيت لقبه الذي اتخذه لنفسه كملك الأقطار العربية، والاعتراف به كخليفة، أو أمير المؤمنين، من لدن العالم الإسلامي عمومًا. ومن العوامل المحتملة الأخرى التي قد تؤدي إلى الحروب في بلاد العرب قد يكون أهمها إحياء قوي محتمل للحركة الوهابية والتحاسد بين الإمام يحيى والإدريسي.

وإذا افترضنا أن حروبا علنية تنشب بين اثنين من الأمراء الرئيسيين فما هو الإجراء الذي تتخذه، أو تستطيع اتخاذه، حكومة صاحب الجلالة؟ ومن المحتمل أن ينكر كلا الزعيمين المسؤولية في محاربة العرب بعضهم لبعض، ووفقًا لسياستنا التقليدية "لا نرغب في التزام جانب أحد في المنازعات بين العرب" أو التدخل في "شؤون العرب الداخلية أو الدينية"، ونكتفي بـ "حفظ الحلقة".

والمفروض أن هذه السياسة تسمح بممارسة حكومة صاحب الجلالة لكل ضغط مشروع دون التدخل عسكريًا، والوسيلة الفعالة حقًا تكون وقف الإعانة المالية والتجارة. لكن هذه الوسيلة لا يمكن استعمالها إلا ضدّ الزعماء (١) الذين يتسلمون إعانة، أو (٢) الذين لهم ساحل بحري. وفي هذه الحالة يكون على حكومة صاحب الجلالة إما أن تجعل نفسها حكمًا وتقرر أي الطرفين على حق، وتنفذ الإجراءات ضد الطرف الآخر، أو بخلاف ذلك، تفرضها على كلا الطرفين وتدعهما يتحاربان عليها. أما الزعماء الذين لا يتسلمون إعانة من حكومة صاحب الجلالة، أو الذين لا ساحل بحري لهم، فلا تتيسر وسيلة لممارسة ضغط فعال عليهم. ويجب أن نتذكر أن فرض الحصار على ساحل الحجاز في سبيل ممارسة الضغط على الملك حسين - وذلك بلا ريب يشمل المدينتين المقدستين مكة والمدينة - يحتمل أن يخلق هياجًا وأثرًا مضادًا في العالم الإسلامي بحيث يجعله مستحيل التنفيذ سياسيًا. ويجب فضلًا عن ذلك اتخاذ أعظم حيطة لأجل عدم التدخل في شؤون الحج بأية صورة كانت.

أعتقد أن هناك بديلين ممكنين فقط لشكل الحكومة في بلاد العرب المركزية والجنوبية في المستقبل، ويحسن اتخاذ قرار مبكر بصدد أي منهما يقبل كسياسة حاضرة ومقبلة لحكومة صاحب الجلالة.

هذان البديلان هما:

(١) سلسلة "دول" تتمتع باستقلال تام كل دولة تحت حاكمها الخاص.

(٢) سلسلة "دول" تتمتع بالحكم الذاتي المحلي تحت سيادة حاكم.

وأعتقد أن "بلادًا عربية متحدة" كما تفهم عمومًا، تحت حكم حاكم واحد، مع مجلس مركزي، ترسل إليه "الدول" ممثلين عنها، هو "طوبائي" لا يستحق البحث في الوقت الحاضر.

والبديل الأول يجعل إنشاء خلافة عربية أمرًا مستحيلًا. فكل مرشح لهذا المنصب الرفيع يجب أن تكون له سلطة مدنية أكبر مما يكون ممكنًا في مثل هذه الأحوال.

إن ذلك يخلق أوضاعًا كثيرة ذات طبيعة خطيرة ومربكة أكثر أو أقل لحكومة صاحب الجلالة. وكما أشرنا إليه سابقًا سيكون من الصعب في كل الحالات ومن غير الممكن في بعضها الحيلولة دون حصول الحروب العلنية بين الزعماء، مما يحتمل أن يحدث مهما يكن الأمر. ولكن حكومة صاحب الجلالة في هذه الحالة سوف تتهم بكل تأكيد تقريبًا بجلب الفوضى والقلاقل في البلاد دون اتخاذ أية خطوة لخلق بديل للحكومة التركية التي، مهما كانت سيئة، امتلكت نوعًا من السلطة ونظرت إليها جموع المسلمين كحصن الإسلام الحصين.

ثم إن الملك حسين، الذي لا يملك سوى الحجاز ويحرم من الإعانة السنوية الكبيرة التي كانت الحكومة العثمانية تدفعها إلى الشرفاء العظام، هل يوافقون على الاعتراف بسيادة الملك حسين إذا احتفظوا بسلطتهم الكاملة على دولهم، ودفعوا إتاوة سنوية لسيدهم؟

وصرح السير برسي كوكس في الاجتماع نفسه، أنه يرى -بشرط إقصاء الأتراك عن الأقطار العربية- أن الملك حسين يقبل بدون معارضة كخليفة من جانب المسلمين في العراق ومن جانب ابن سعود. أفلا يتضمن هذا القبول قدرًا من الاعتراف المدني مهما يكن اسميًا؟

إذا وجهت السياسة البريطانية نحو استحصال الاعتراف بسيادة الملك حسين واعترفت به الأقطار العربية بهذه الصفة عمومًا، فسيكون لدينا عاهل عربي مالك للصفات الروحية والمدنية اللازمة يحتمل قبوله من جانب عدد كبير من المسلمين رئيسًا روحيًا لهم، وهكذا يمنح المسلمون دولة مستقلة ذات حجم كاف لتأخذ محل تركية في الإسلام، وبذلك تفند التهمة التي توجه إلينا عن استهدافنا انحلال الإسلام بتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية - الدولة الإسلامية المستقلة الوحيدة ذات الأهمية الكبرى - وبخلق الثورة العربية وتأييدها لا لشيء سوى دفع المسلمين ضد المسلمين.

إذا اقتصرت تركية على آسية الصغرى فمن المحتمل أن القطر الإسلامي الذي سيخلفها لا يمكن تشكيله إلا في بلاد العرب أو أفغانستان، وقد شرحت مزايا الأول على الثاني في المذكرة التي وضعها الكابتن ن. ن. ئي. براي، من كتيبة الرماة (لانسرز) الثامنة عشرة والتي أرسلت إلى سعادة المندوب السامي في مصر في ٢٩ آذار/ مارس ١٩١٧.

وقد يقال إن وجود عدة خلفاء، وانحلال الإسلام قد يكون أكثر فائدة من سواه. لكنني أرى شخصيًا أن ذلك يكون خطأ من التفكير يشكل خطرًا على الإمبراطورية البريطانية مع ملايين من رعاياها المسلمين إذا تم اتباعه.

إن فكرة "الجامعة الإسلامية" لم تمت قط، وعند النظر في سياستنا المقبلة في بلاد العرب لا بد لنا أن نأخذ بنظر الاعتبار أثرها على شعور المسلمين الديني عمومًا. وأنا أعتقد شخصيًا أن أهم القضايا بالنسبة لنا،

كإمبراطورية، تعتمد على كيفية معالجة قضية مستقبل بلاد العرب، ولي كل الثقة بأننا، بتأييدنا لمطامح الملك حسين، وتثقيف الرأي الإسلامي في الإمبراطورية الإسلامية إزاءه، نخدم مصالحنا أفضل خدمة.

لذلك يجب توجيه كل جهودنا الآن إلى تحقيق الاعتراف بسيادة الملك حسين من جانب الزعماء العرب الذين نتعامل معهم بإعطاء الأهمية الكبرى لتنظيم السياسة بغية الحصول على هذا الاعتراف.

إن الملك حسين يستحق تقدير حكومة صاحب الجلالة، فهو الوحيد الذي يجد إمكانًا للاحتفاظ بالحرمين الشريفين مكة والمدينة بشكل لائق، وإنجاز كل الترتيبات للحج الذي كان فيما مضى يقدم مصدر الإيراد المحلي الوحيد الذي يعتد به.

صرحت حكومة صاحب الجلالة في أحيان كثيرة أن هدفها تمكين الحجاج من أداء فرائضهم بسلامة وراحة، وهذا يتطلب مالًا بلا ريب. فهل يستطيع الملك حسين بصفته – ملك الحجاز فقط – أن يقبل بعد الحرب إعانة من دولة مسيحية بدون أن يتحمل العار من الرأي الإسلامي العام ؟ أما بصفته الملك الاسمي للعرب هذا الاعتراف لن يكون له وزن كبير، ويمكن عند ذلك دفع إعانة للملك حسين بهذه الصفة، ويكون ذلك سلاحًا قويًا في يدنا.

والبديل الثاني، أي الاتحاد الاسمي (لأنه لن يكون إلا اسميًا) لـ- "دول" بلاد العرب المركزية والجنوبية، تحت سيادة حاكم يكون، كما أرى، أكثر فائدة للإمبراطورية البريطانية التي لها رعايا مسلمون أكثر من أية دولة أخرى.

إن الملك حسين، كما هي الحال الآن، هو المرشح الممكن الوحيد للسيادة. فهو وابنه الثاني عبد الله سياسيان شرقيان ذكيان، وكلاهما سيبذلان قصارى جهودهما لتحقيق ادعاءات الملك في السيادة على العرب وإنشاء خلافة إسلامية. وهذه الأهداف، التي أعتقد أنها يعتمد بعضها على بعض، يجب أخذها في الحساب، وسواء اتخذت المحاولات لبلوغها بقوة السلاح أو بالأحابيل الخفية، فلسوف يصعب وقفها، والمحاولات لوقفها قد تخلق أوضاعًا مربكة لحكمة صاحب الجلالة. إن احتمال اكتفاء الملك حسين بإقليم محصور بالحجاز وتنازله عن كل طموحاته معناه توقع شيء بعيد. ومن جهة أخرى، هل يعد كثيرًا أن نتوقع إمكان حمل الحكام العرب الآخرين على الاعتراف بسيادته إذا وجه النفوذ البريطاني في كل مكان نحو هذا الهدف، ذلك النفوذ الذي يمكن أن يمارس بدون الإخلال بالمعاهدات القائمة؟

في اجتماع عقد في دار الاعتماد بالقاهرة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩١٨ صرح السير برسي كوكس أن هناك احتمالًا قليلًا لقبول ابن سعود بالملك حسين كسيده المدني في المستقبل، وأكد اللفتنانت كرنل جيكوب أن الإمام والإدريسي لن يوافقا أبدًا على مثل هذا الاعتراف.

تجاه هذه الآراء القاطعة من أولئك الخبراء، أعتقد أنني لا أعد مغاليًا إذا أشرت إلى أنه لم تكن هناك حتى الآن سياسة بريطانية واحدة متبعة في بلاد العرب عدا حث الزعماء العرب على محاربة الأتراك، ولم تكن ثمة سوى علامات قليلة لتنظيم تماثل الرأي فيما يجب أن تكون عليه سياستنا المقبلة في التعامل مع الأقطار

العربية. لكن إذا نظمت حكومة جلالته سياسة كهذه مباشرة، وبذلت الجهود نحو "سياسة سيادة"، فهل يكون من المستحيل أن نأمل بأن الزعيم، إزاء هذا التأثير، قد أبدى موافقته على محاربة الأتراك، وفي وقت خطير رفض إعلان "الجهاد" وفقًا لطلب تركية. وقد شرحت فوائد ثورته في أحيان كثيرة.

ويظهر من المحادثات المختلفة الجارية معه أنه يحتمل أن الملك حسين له مشروع حاضر موضوع لمستقبل جزيرة العرب المركزية والجنوبية، وأعتقد شخصيًا أنه سوف ينجح عاجلًا أو آجلًا في الحصول على الاعتراف بسيادته من الزعماء في هذه المنطقة. ولأجل بلوغ هذا الهدف سوف يستعمل بلا ريب تدابير إقناع سلمية في أول الأمر، ولكن هذه التدابير إذا فشلت ورفض الحكام الحاضرون الاعتراف بسيادته فإنه، بلا شك يمتلك مرشحين جاهزين لإمارة حائل والرياض. وهما عضوان في الأسرة الحاكمة، ومن المحتمل أنه سوف يحاول، إذا اقتضى الأمر، إيجاد عضو من الأسرة الحاكمة لليمن لكي يحل محل الإمام يحيى.

صرح الملك حسين وابنه عبد الله أكثر من مرة بأنه، إذا منح الاعتراف بالسيادة، فلا يعتزمان أي تدخل مع الزعماء العرب الحاليين في شؤونهم المحلية. ولكن عدم التدخل الكامل يكون غير محتمل عمليًا نوعًا ما، ويكون ميل الملك الطبيعي إلى التوسع في التدخل أكثر مما قرر مبدئيًا. لكن إذا اعترفت بريطانية العظمى وحلفاؤها بسيادته فقد يكون من الممكن الحيلولة دون التدخل الذي يزيد على الحدود المعقولة.

وللملك حسين بلا ريب مشاريع لمستقبل سورية والعراق وهي تعتمد على استطاعة ولده فيصل، أو عدم استطاعته، النجاح في سورية.

وإذا كانت السياسة البريطانية في كل مكان ترمي إلى جعل الملك حسين معترفًا به كـ "سيد " للأقطار العربية، وإذا وجه رأي المسلمين البريطانيين لصالحه للاعتراف به كزعيم روحي رئيسي، فلا يكون لدي أدنى شك في نجاح هذه السياسة، وفي تحقيقها أعظم الفوائد للإمبراطورية البريطانية في المستقبل. وقد يكون من الضروري والملائم أن يحتفظ بهذه السياسة سرًا في الوقت الحاضر. أما إذا كنا، من الناحية الأخرى، "نحافظ على الحلقة" فإننا نحصل على أقل فائدة لنا كدولة إسلامية، وتثار أوضاع مربكة وخطيرة في أحيان كثيرة تتطلب معالجة دقيقة، وتهيئ هذه السياسة منبرًا للادعاء بأن السياسة البريطانية توجه ضد مصالح الإسلام عمومًا.

إنني أعرض أن القرار في تأييد الملك حسين أو عدمه في مطامحه الزمنية والروحية سوف يشمل قضايا أعظم وأكثر أهمية للإمبراطورية البريطانية من الشكل المقبل للحكم في جزيرة العرب الوسطى والجنوبية. وعلى كل حال فالأمر الذي هو بالدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لنا، كإمبراطورية، أن يكون تأثيرنا السياسي والمالي والاقتصادي هو السائد، ليس في الحجاز فقط، بل في جميع أنحاء البلاد العربية.

التوقيع سي. ئي. ويلسن، كرنل القاهرة في أول أيار/ مايو ١٩١٨).

المذكرة السورية إلى الخارجية البريطانية سنة ١٩١٨م حول الوحدة العربية والاستقلال:

وفي مطلع هذه السنة كتب عدد من زعماء سوريا وقادة جمعياتها السرية القومية بوحي من الشريف فيصل بن حسين مذكرة لوزير الخارجية البريطاني تضمنت أسئلة عما أشيع عن تقاسم بريطانيا وفرنسا للعراق وسوريا، وتهدد بإمكانية عدم قطع العلاقات مع تركيا ما لم تحدد بريطانيا موقفها بوضوح من الدولة العربية الموحدة، وقد ردت الخارجية على هذه الرسالة بأسلوب انجليزي معهود قائم على أساس التورية والتمويه والخداع اللفظي؛ فقد جاء في الوثائق[1]:

(مذكرة من الزعماء السوريين السبعة إلى وزير خارجية بريطانية

بواسطة المندوب السامي في مصر التاريخ: ١٥ رجب ١٣٣٦ هـ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٨م

نحن الموقعين أدناه باعتبارنا ممثلي الجمعيات العربية السياسية المتنوعة من جهة، وباعتبارنا المنتخبين عن القائمين بالنهضة العربية من جهة أخرى، قد خولنا سلطة تبيح لنا أن ننطق بلسانهم، والغاية من هذه الرسالة أن نسأل فخامة نائب الملك أن يعرض آراءنا هذه على ناظر خارجية بريطانية العظمى ليطلع عليها حكومة جلالة الملك، وإذا وجد الاعتماد علينا موافقًا أن تستأمننا حكومة جلالته وتعطينا جوابًا سريًا فإن الموقعين يتعهدون اعتباره كذلك مكتفين بإخبار منتخبيهم أن هذا الإيضاح أقنعنا وأننا نعد بأن لا نبوح به لأحد ما عدا جلالة الملك حسين المعظم وأنجاله الأمراء، ونحن دائمًا تلقى علينا الأسئلة ولكننا بالنظر إلى الإبهام المخيم على تصريحي المستر لويد جورج والمستر ويلسن الحديثين[2] لا نحير جوابًا والناس متوقفون عن إجراء المساعدة القلبية بالنظر إلى شكهم بنيات بريطانية العظمى وخوفهم من أن ينبذوا ظهريًا في نهاية الحرب، وهم لا يقومون بأحسن جهدهم للحصول على الغايات التي وضعتها بريطانية الفخيمة على ما نظن نصب عينيها ولنا على مثل هذه الطبقة من قومنا نفوذ مهم ونعتقد بأنهم لا يتأخرون عن الثقة بأقوالنا. وهم يعتقدون كما تعتقد الأكثرية بيننا وهم مسلمون أنه يستحيل عليهم قطع علاقاتهم بالدولة التركية باعتبارها الزعيمة الدينية ما دام مستقبلهم مظلمًا غير مبتوت فيه. وإن مثل هذا الشعور حدا بنا إلى جمع الكلمة وعرض الأسئلة الآتية وهذا هو نتيجة النشاط الذي بدا مما يسمى باللجان في باريز وغيرها من المدن الأوروبية وهي اللجان التي تمثل الآراء الفرنساوية وغيرها من الآراء.

على أننا نقول هنا بأنه يظهر لنا أن كثيرًا من هذه اللجان مؤلف من أسماء لم نسمع بها في سورية ولا في جمعياتنا المتنوعة على اختلافها. لذلك نرى من الواجب علينا نحو مواطنينا الموجودين وراء خطوط الأعداء أن نرفع صوتنا أيضًا، ويزداد هذا الوجوب متى علمنا أننا نمثل أكثر من أربعة أخماس الأمة السورية. وإننا نعتقد أننا إذا أرسلنا من طرفنا مندوبًا ليطلع جلالة الملك حسين المعظم وأنجاله الأمراء على هذا البيان نحصل على موافقتهم، بالنظر إلى المعاهدة السابقة بينهم وبين الجمعيات العربية. ومن الأسباب التي تحملنا على جعل هذا الخطاب سريًا وجود سورية في قبضة الترك، ووجود الألوف وعشرات الألوف من أبنائها

---

(١) الوثائق ٣٩٨/٣ - ٤٠٨. (١٥٦) FO 141/734/70 و (١٥٨) FO 371/3381 (128856)

(٢) في الأصل: راجع التيمز الأسبوعية، تاريخ ١١ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨.

في ميادين الطورانيين القاصية، لا يحميهم أحد من انتقام هؤلاء السفاكين إذا شاؤوا الانتقام فيما إذا صرحنا بخطابنا هذا علنًا للحكومة البريطانية الفخيمة.

وبما أن جمعياتنا المتنوعة تمثل طبقات الأمة عامة ولا سيما الطبقات المتنوعة منها مع رجال الدين المشهورين والأعيان المعروفين وهي منتشرة في عامة أنحاء البلاد العربية ولها ارتباط محكم برجال البدو، فنحن نعتقد أن الحكومة البريطانية تخطئ خطأ فادحًا إن هي أغفلت هذه الجمعيات المنظمة المهيأة التي إنما ألفت لتدفع عن البلاد العربي شر الترك، وتدافع عن حقوق الأهلين خصوصًا بعدما أذعنت روسيا إلى الشروط الألمانية، وقبلت بإرجاع الأملاك التركية التي احتلتها في هذه الحرب بل بإرجاع قسم القفقاس مما يقوي الترك ويزيد خطرهم على البلاد العربية.

ومما هو حري بالذكر أن موقفنا في مصر أصبح حرجًا لأن المصريين يعيروننا متهكمين بقولهم إن الجرمانيين أعداء الإسلام اشترطوا في صلحهم مع الروس أن يبت أهل القفقاس الذين هم مسلمون مصيرهم بأنفسهم، وأن تكون علاقاتهم مع من جاورهم ولا سيما الترك حرة. وكذلك قرروا أن تكون إيران والأفغان، وهما مملكتان إسلاميتان، مستقلتين تمام الاستقلال. وأما حلفاؤكم أصدقاء الإسلام فقد قرروا بينهم أن تقسم بلادكم إلى منطقتين الشمالية منهما تحت السيطرة الفرنسية والجنوبية تحت السيطرة البريطانية.

الأسئلة:

١- هل باستطاعتنا أن نؤكد لقومنا بأن غاية الحكومة البريطانية المعظمة أن يتمتع العرب في البلاد العربية بالاستقلال التام. ونحن نتعهد باعتبارنا الممثلين للجمعيات العربية المتنوعة بأن نقوم بعد التصريح الإيجابي على سؤال هذا بالخدمة اللازمة التي نكلف بها من جانب حلفائنا والتي تعود منفعتها علينا جميعًا، إذ إنه معلوم أن العرب في عامة بلادهم يعملون منذ أمد بعيد لخلع النير التركي وللحصول على الاستقلال التام، والبرهان على هذا بيت قصيدهم يظهر من الجمعيات واللجان العربية التي كانت تعمل حتى المدد الأخيرة في إسطنبول وسورية والعراق ومصر وغيرها من المحال وقد نشطهم على مشروعهم ما رأوه في مبادئ الحرب من استحسان بريطانية لهذه الغاية وتقديمها المساعدة العظيمة إلى جلالة الملك حسين المعظم تعضيدًا له لقيامه بالحركة العربية. وإننا نعد تأليف جيش وطني في البلاد العربية التي تشغلها الجنود البريطانية في الدرجة الأولى من الشأن لما يترتب عليه من تقوية الجبهة العربية وإضعاف الجبهة التركية لذلك نطلب أن نؤلف لجانا من رجالنا يعملون لهذه الغاية في تلك البلاد، وكلما ألفوا قوة كافية يرسلونها إلى الجيوش الشمالية العربية التي يرأسها الأمراء أنجال جلالة الملك الهاشمي.

٢- إن القائمين بالحركة العربية يريدون من إطلاقهم بلاد العرب شبه جزيرة العرب والعراق وسورية والموصل وقسمًا من ولاية ديار بكر.

٣- هل من سياسة حكومة إنكلتره الفخيمة مساعدة أهالي هذه البلاد على استقلالهم استقلالًا تامًا وتأليف حكومة عربية لا مركزية تشبه حكومة الولايات المتحدة أو غيرها من الحكومات الحلفية التي توافق طبيعة الأهلين أم هي لا تعتبر كل البلاد العربية على السواء.

٤- إن السوريين مع تمنيهم لأن تكون سورية جزءًا من المملكة العربية الحلفية فإنهم كانوا يستغلون من قبل الحرب في تطبيق قانون اللامركزية على البلاد السورية وتقسيمها إلى ولايات تحكم نفسها بنفسها حكمًا إداريًا فقط، ويجوز في حالة استقلال البلاد العربية تطبيق مثل هذا القانون على ولاياتها وإماراتها كلها كإمارة نجد واليمن والعسير.

٥- إن العرب كانوا ولا يزالون يعتمدون على بريطانية العظمى ويثقون بتقاليدها التي تقضي بسلامة البلاد العربية واعتبار صونها ضرورة سياسية، ولذا فإن قومنا يمدون يد الموالاة والصداقة إلى حكومة بريطانية الفخيمة وإلى شعبها العظيم ويأملون منهما أن يكونا نصيري هذا الشعب ذي التاريخ العظيم الذي إذا وقف على أبواب الشرق كان حارسًا أمينًا وصديقًا صدوقًا لمعاضديه على استقلاله.

٦- إن التصريحات الرسمية التي صرح بها ساسة الحكومة الإنكليزية المعظمة الخاصة بسلامة الولايات التركية التي هي آهلة بالعنصر التركي فقط وعدم التحدي لبقائها تجعل الأمة العربية في يأس شديد من سلامة حياتها السياسية إذ لا ترى من الإنصاف أن يصرح لتركية التي هي حليفة الألمان بسلامة بلادها، وتهمل الأمة العربية التي هي حليفة بريطانية العظمى والتي ضحت كثيرًا من رجالها لأجل استقلالها وكل زعماء العرب يعتقدون أن شعبهم أولى بسلامة بلاده واستقلاله من العنصر التركي الذي جرف المدنية العربية وألقى بها في يم من الجهل والظلم والجرائم المتوالية فجنى على المدنية والإنسانية والعالم أجمع جناية لا يغتفرها التاريخ فكيف يغتفرها له قادة الأمم المتمدنة في هذا العصر أو يقبلون أن تكون البلاد العربية ضحية لأجل بقاء وسلامة البلاد التركية.

وهنا مجال للقول في اختلاف الأحوال في البلاد العربية والخلاف القائم بين بعض أمرائها، ولكننا نقدر أن نقول إنه غير متعذر الوفاق بين أمراء العرب على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حكومة البلاد العربية المتحدة، وهذا إذا أمدتنا دولة إنكلتره بالمساعدة وأطلقت لنا يد العمل بصدق وإخلاص بشبه الجزيرة العربية، واستعانت بجلالة الملك الحسين بن علي المعظم على التأليف بين قلوب أمراء الجزيرة العربية وجمع كلمتهم.

هذا وإننا ومتنوري العرب عامة والسوريين خاصة، سواء كانوا هنا في مصر وفي البلاد التي لا تزال تحت النير التركي، أو في البلاد التي تشغلها الجيوش البريطانية، مستعدون لكل مساعدة وكل عمل تترتب عليه مصلحة بلادنا ووفاؤنا إلى حلفائنا الذين يأخذون بناصرنا.

٧- إن مصدر الثورة العربية وإن ظهر من الحجاز فإن سورية هي أساسها، ولها اليد الطولى في الحركة الفكرية، وكان الاتصال مستمرًا بينها وبين الحجاز، وكان جلالة الملك المعظم وأنجاله الأمراء على اتفاق تام مع الجمعيات العربية في سورية ومصر، ولولا ثقة السوريين بوفاء إنكلتره للعرب عامة، وللسوريين

خاصة، لما قدم السوريون منذ نشبت الحرب إلى يومنا هذا عددًا عظيًما من نوابغ رجالهم وعلمائهم وأفاضلهم ضحايا من أجل استقلال البلاد العربية عامة وسورية خاصة.

ونحن لا نشك أبدًا في أن رجال بريطانية العظمى المنصفين يدعون تلك النفوس الشريفة أن تذهب دماؤها سدى مهما كانت الاعتبارات السياسية التي تتطور اليوم في أوروبا.

ومن البيانات المهمة التي نكتفي بالإشارة إليها في هذا البيان أن الجمعيات السورية لم ترسل مندوبيها إلى مصر بعد إعلان الحرب إلاّ لاستيثاقها بمعونة إنكلتره، وتحقيق الآمال التي عقدتها الأمة العربية على دولة إنكلتره الفخيمة.

ويكفي أن نلفت نظركم إلى الإيضاحات السياسية التي صرح بها جمال باشا في كتابه الذي طبع أثناء الحرب وشوه به وجه الحقيقة، ومنه تعلمون طرفًا من أخبار بعض هذه الجمعيات التي نقدم لكم تاريخها الحقيقي.

١٥ رجب سنة ١٣٣٦هـ الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٩١٨م.

تواقيع[1]

(١) رئيس حزب اللامركزية: رفيق العظم

(٢) عضو الجمعية السرية الكبرى ومن الهيئة المركزية للائتلاف ومدير الكوكب التحريري:

الدكتور عبد الرحمن شهبندر من دمشق

(٣) عضو الجمعية السرية الكبرى والسكرتير الثاني لحزب اللامركزية ومدير سياسة جريدة القبلة: محب الدين الخطيب من دمشق

(٤) معتمد الجمعية القحطانية وعضو الجمعية السرية الكبرى: أحمد مختار الصلح من بيروت وحلب

(٥) أحد مؤسسي الجمعية القحطانية السرية ومنشئ مجلة الأحكام الشرعية: المحامي حسن حمادة من لبنان

(٦) معتمد جمعية العهد وأحد أفراد الجمعية السرية الكبرى خالد الحكيم من حمص

(٧) عضو الجمعية السرية الكبرى ومن الهيئة المركزية للحرية والائتلاف ومندوب الجمعية السرية الكبرى في مصر والحجاز بعد إعلان الحرب ورئيس مجلس المعارف في حكومة جلال الملك: محمد كامل القصاب).

(١) في حاشية الأصل: ذكر أمين سعيد في كتابه (الثورة العربية الكبرى، ج٢، ص٣٨) وسليمان موسى في كتابه (الحركة العربية، ص٣٩٢) وغيرهما أن فوزي البكري كان أحد السوريين السبعة الذين قدموا هذه المذكرة، ولم يذكرا محب الدين الخطيب بينهم - ويظهر من التواقيع التي ذيلت بها هذه المذكرة أن محب الدين الخطيب كان أحد الموقعين عليها، في حين أن توقيع فوزي البكري غير موجود، ولو كان من الموقعين لأصبح عددهم ثمانية، في حين أن المذكرة اشتهرت بمذكرة السوريين السبعة وعليها سبعة تواقيع فقط.
(ن.ف.ص)

وقد جاء رد الخارجية البريطانية على المذكرة في كتاب؛ ورد فيه:

(من السير ريجنالد وينغيت إلى السير آرثر جيمس بلفور دار الاعتماد – الرملة

سري الرقم: ١٢٧ (٧٠) التاريخ: ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩١٨

سيدي..

وفقًا للتعليمات الواردة ببرقيتكم المرقمة ٧٥٣ والمؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو، أتشرف بأن أبدي أن الرسالة من حكومة صاحب الجلالة قد بلغها الكوماندر هوغارث سي. ام. جي حسب الأصول، عاملًا بالنيابة عني، إلى اثنين من الموقعين على المذكرة الأصلية.

وقد أخبرهما الكوماندر هوغارث أن حكومة صاحب الجلالة نظرت في المذكرة بكل اهتمام وفهمت تمامًا الأسباب التي حدت بأصحابها إلى الرغبة في بقائها سرية. وحكومة صاحب الجلالة تريد وترغب في أن تحرر جميع الشعوب التي تتكلم بالعربية من الحكم التركي، وأن تعيش بعد ذلك في ظل أية حكومة توافق عليها بنفسها. ولبلوغ هذا الهدف بذلت حكومة صاحب الجلالة جهدها وسوف تستمر على ذلك. إن بعض الأقطار العربية قد تمتعت بالاستقلال والسيادة التامة لأمد طويل أو حصلت على ذلك مؤخرًا بقوة السلاح، وحكومة صاحب الجلالة تعترف كليًا بذلك الاستقلال. وسائر الأقطار العربية لا تزال تحتلها جيوش الحلفاء أو العدو. وتأمل حكومة صاحب الجلالة وتثق أن تسود الحرية في كل هذه الأقطار ويتم التوصل بعد الحرب إلى تسوية تتفق مع رغبات السكان. وتعتقد حكومة صاحب الجلالة أن العقبات والمصاعب الكثيرة التي تقف في سبيل إحياء تلك الأقطار يمكن تذليلها وسوف تذلل، وهي ستؤيد بكل الطرق أولئك الذين يرغبون في تذليلها. ولذلك سوف تنظر حكومة صاحب الجلالة في أي مشروع للتعاون يتفق مع الحركات العسكرية الحاضرة ويلائم المبادئ السياسية لبريطانية العظمى وحلفائها.

أعرب أحد الموقعين عن ابتهاجه العظيم عمومًا بهذا الجواب. وسأل الآخر:

(١) ما معنى الفقرة الأخيرة المتعلقة بالمبادئ السياسية؟ فأجاب الكوماندر هوغارث أنه لا يستطيع أن يذهب إلى أكثر مما جاء في الكلمات.

(٢) هل ستحظى الحكومات التي قد ينشئها العرب باعتراف حكومة صاحب الجلالة؟

أجاب الكوماندر هوغارث: نعم! إذا أنشئت بصورة صحيحة وفعّالة.

ثم ألقى الموقع الأول خطابًا طويلًا أشار فيه إلى خيبة الأمل التي شعر بها هو وسواه من الوطنيين العرب تجاه رفضنا القبول دون تحفظ للمنطقة العربية الكاملة التي اقترحها الشريف وعدم ارتياحه المتواصل، هو نفسه، حول اتفاق سري بيننا وبين فرنسة.

فكرر الكوماندر هوغارث الشرح الذي أعطي سابقًا لوكيل الحجاز في القاهرة عن خطاب جمال باشا كما نشر في "المستقبل".

أرى أن الكوماندر هوغارث عالج الموضوع بلباقة ومقدرة. وبموافقتي امتنع عن النقل حرفيًا من نصوص البيانات التي أعلنت في القدس وبغداد لأن هذه في رأينا لم تتضمن الدقة اللازمة لترك تأثير صالح في مقابلة من هذه النوع).

تكثيف القيادة البريطانية للعمليات العسكرية في الحجاز لاحتلال المدينة المنورة سنة ١٩١٨م:

وفي هذه السنة زادت بريطانيا من ضغوطها على القوات العثمانية التي تدافع عن المدينة المنورة من أجل إنهاء الوجود العثماني في الحجاز كله، والقضاء على النفوذ الديني العثماني على العالم الإسلامي المستمد من قدرة العثمانيين على حماية الحرمين الشريفين والقدس الشريف مدة خمس قرون، وقد كان المندوب السامي بالقاهرة هو نفسه القائد العام العسكري للحجاز؛ كما تؤكده رسائله إلى لندن، ثم أصبح أدموند اللنبي القائد العسكري الأعلى لمنطقة العمليات كلها بما فيها الحجاز، فقد جاء في الوثائق[1] البريطانية عن سير العمليات العسكرية في الحجاز في هذه الفترة؛ ما يلي:

(تقرير للجنرال السير ريجنالد وينغيت القائد العام للقوات البريطانية - الحجاز

إلى وزير الحرب - لندن

عن الحركات العسكرية العربية خلال حزيران/ يونيو ١٩١٧ - حزيران/ يونيو ١٩١٨

دار الاعتماد - الرملة

العدد w 4 التاريخ: ١٥ حزيران/ يونيو ١٩١٨

سيدي اللورد..

أتشرف بأن أرسل طيًا، لمعلومات سيادتكم، تقريرًا موجزًا عن الحركات العسكرية الجارية في جزيرة العرب جنوبي خط العقبة - تبوك خلال الشهور الاثني عشر الماضية من قبل قوات عظمة ملك الحجاز:

١- في تاريخ رسالتي الأخيرة حزيران/ يونيو ١٩١٨، كانت الخطط توضع لعمليات هجومية بمقياس واسع على سكة حديد الحجاز جنوبي العلا وذلك في سبيل العزل النهائي والدائم للمدينة من الشمال، وكان المؤمل من ذلك أن يعقب الهجوم بعد مدة قصيرة استسلام ذلك الحصن. لكن الظروف العسكرية والسياسية كلتيهما تدخلت بصورة متكررة لتأخير تحقيق هذا المشروع. والآن فقط، بعد مرور أكثر من اثني

(١) الوثائق ٤٠٨/٣. رقم (١٥٩) (113727) FO 371/3393

عشر شهرًا، يبدو أن عزل المدينة الفعال قد يتحقق أخيرًا، بقطع مواصلات سكتها الحديدية الحيوية مع الشمال.

٢- إن الخطة العامة التي ارتئيت في حزيران/ يونيو ١٩١٧ قد وضعت على أساس مهاجمات تجري في الوقت نفسه من جانب الشريف فيصل الذي يعمل من الوجه ضد خط السكة بين العلا والهدية، والشريف عبد الله الذي مقره في ينبع ضد المقطع هدية - بواط، وقوات الشريفين علي وزيد تتعاون في الجنوب بعمليات هجومية شديدة ضد المواقع التركية التي تغطي المدينة رأسًا من الشمال والغرب. وكل هذه المهاجمات كما كان المقرر توقّت بعناية، بينما يجري في الوقت نفسه تحويل مضلل شديد في منطقة معان - العقبة من جانب الحويطات بقيادة عودة أبو تايه يرافقه الكابتن (الآن لفتنانت كرنل لورنس) لمنع أي تحرك كبير من التعزيزات للمدينة من الشمال.

ولكن، بالنظر إلى أسباب التأخير المختلفة التي لا تنفصل عن المجموعات العربية، لم تكمل إلاّ في نهاية حزيران/ يونيو الاستعدادات الشريفية، وبهذا الوقت حصلت صعوبات جمة تتعلق بتوفير الماء بسبب تأخر جزئي لأمطار الشتاء فأرغمت على إجراء تعديل كبير في الخطة الأصلية.

٣- وقد تركت بالضرورة الخطة الكبرى في ذلك الوقت لكن أجريت عمليات غارات بصورة واسعة من جانب قوات الشريف خلال تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، سببت، إضافة إلى الخسائر الباهظة التي أحاطت بالعدو، أضرارًا جسيمة ومتواصلة في السكة الحديد على طول الخط من العلا إلى بواط. وكمثال لدرجة النجاح التي نشأت عن هذه العمليات يمكننا أن نذكر عمل الشريف زيد خلال الأيام الأخيرة من حزيران/ يونيو في الحناكية، حين فاجأ العرب بنجاح قافلة تركية كبيرة ذاهبة من حائل إلى المدينة، فقتل ثلاثون تركيًا واعتقل أكثر من مائتين وخمسين أسيرًا، بالإضافة إلى الاستيلاء على أربعة مدافع جبلية وعدد كبير من البنادق وثلاثة آلاف بعير محملة بالطعام والملابس وألفين من الأغنام. ومرة أخرى تم الهجوم على السكة الحديد بجوار زمرّد، جرى في ٥/ ٧ تموز/ يوليو بقيادة (اللفتنانت كرنل س. ف. نيوكمب) مع قوة من العرب وجماعة تدمير مصرية، وكانت نتيجته تدمير سكك تمتد على الخط لأكثر من خمسة كيلومترات. وسلسلة غارات أخرى أيضًا قامت بها بين ٢٧ تموز/ يوليو و٢ آب/ أغسطس قوة مشتركة من جنود الجيش المصري وجزائريين فرنسيين وعرب بقيادة الميجر (الآن لفتنانت كرنل ب. سي. جويس)، دمرت خلالها أكثر من ألفي قضيب وسبع عبارات كبيرة في المقطع بين الطويرة وهدية.

٤- وفي الوقت نفسه، في أوائل تموز/ يوليو، بنتيجة عملية صممها ونفذها بشكل ممتاز الكابتن لورنس، تم الاستيلاء على العقبة آخر موقع يحتله الأتراك على الساحل الحجازي. وبعد ثلاثة أسابيع انتقل الشريف فيصل مع كل القوة المدربة التي تحت تصرفه من الوجه إلى العقبة وذلك لمد منطقة الثورة إلى الشمال من هذا المركز. والعمليات التالية التي أجراها الجيش الشمالي من العقبة تقع في المنطقة التابعة لإشراف القائد العام للحملة العسكرية المصرية. ولذلك فهي خارج نطاق هذه الرسالة.

٥- مع انتقال الشريف فيصل إلى العقبة، بلغت مرحلة معينة من المعركة في الحجاز الجنوبي نهايتها، وتحول المركز الرئيسي للنشاط منذ ذلك الوقت تدريجيًا إلى المنطقة الشمالية. وحوالي نهاية تموز/ يوليو، نظرًا إلى التوتر الشديد على قادة الطائرات والطائرات نفسها من جراء العمليات المتواصلة في الأحوال السائدة في جزيرة العرب خلال الحرارة الشديدة لأشهر الصيف، أصبح ضروريًا سحب مفرزة سرب الطيران الملكي [البريطاني] من الداخل لإصلاحها في الوجه، وبعد شهر واحد عادت هذه الوحدة إلى مصر بعد تسعة أشهر من الخدمة الثمينة والشاقة بصورة استثنائية في الحجاز.

خلال شهر آب/ أغسطس أرسلت مفارز السيارات المسلحة البريطانية والرشاشات الهندية إلى مصر لإصلاحها - وكلتا هاتين الوحدتين عادتا بعد ذلك إلى العقبة للخدمة مع الجيش الشمالي للشريف فيصل. وسحبت وحدات مدفعية الجيش المصري في الوقت نفسه إلى الوجه. والقوات الوحيدة ذات القيادة البريطانية المحتفظ بها مؤقتًا في الداخل كانت مفرزة من فيلق جيش الجمّالة المصرية ومفرزة رشاش مصرية مستخدمة تحت قيادة الميجر و. أ. ديفنبورت في عمليات الغارات ضد السكة الحديد إلى منتصف أيلول/ سبتمبر.

٦- وخلال أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر تعرضت السكة الحديد مرة أخرى للهجوم المتواصل في نقاط مختلفة بين تبوك والمدينة، ونتج عن ذلك خلل فعال في النقل وخسائر جسيمة للعدو في المواد والرجال.

وحوالي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر غادرت الوجه مفرزة أخرى مؤلفة من ألف وخمسمائة جندي "نظامي" بإمرة الشريف زيد للانضمام إلى الشريف فيصل في العقبة. وهذا الأخير في الوقت نفسه ضم إلى جيشه السرية العربية، وهي قوة تتضمن نحو أربعمائة رجل مجندة بصورة رئيسية من متطوعي أسرى الحرب العرب تحت إشراف البعثة السياسية الإنكليزية - الفرنسية ومدربة من قبل ضباط بريطانيين وفرنسيين في مصر للاستخدام في جزيرة العرب.

وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر أسقطت الطائرة التركية الأخيرة الباقية في المدينة بنار البنادق، وقد أسقطها العرب قرب بئر نصيف. والطائرة المحطمة استرجعها العدو بعد ذلك في الواقع وأعادها بالقطار إلى المدينة. ومنذ ذلك التاريخ لم يُظهر الأتراك أي نشاط آخر جنوبي معان.

٧- في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر أدى هجوم مشترك قام به الشريفان عبد الله وعلي إلى تدمير قسم مهم من السكة الحديد بين أبو النعم وبواط. وعلى أثر هذه العملية ظهرت لأول مرة علامات نهائية بأن التخلية العامة للحجاز، عدا المدينة، كانت موضع التفكير الجدي لدى العدو.

لهذا الغرض أعدت القيادة التركية فعلًا مشروع تجهيز محكمًا عرف باسم "منهج الحجاز" موضوعًا على أساس الاحتفاظ في المدينة بحامية صغيرة نسبيًا مكتفية بسحب كل القوات التركية الأخرى في الحجاز جنوبي معان إلى سورية.

وفقًا لهذا المنهاج الذي بدأ تنفيذه اسميًا في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، اقترح في منتصف شباط/ فبراير أن تجمع المدينة تجهيزات احتياطية ومؤنًا وعتادًا تكفي لسنة واحدة لحامية دائمية تؤلف من أربعة آلاف رجل. وفي الوقت نفسه أيضًا ينشأ في مراكز متوسطة على طول السكة الحديد مخازن مؤن ووقود لدعم الأعمال الصعبة والطويلة لتخلية بقية جيش الحجاز التركي. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه، بفضل التوقيف المتواصل والإخلال بنقليات القطار الناشئ عن نشاط جماعات الغارات العربية، فمن ألف طن من التجهيزات قدر العدو أنها تؤلف الاحتياط الضروري في المدينة، لم يصل إلى المدينة حتى ١٥ آذار/ مارس من تلك الكمية سوى كمية تقل عن مائتي طن. وفي نفس التاريخ لم يبدأ أي عمل لتجميع المخازن المتوسطة المقصود منها تجهيز حركات الجنود إلى الشمال خلال مدة الإخلاء.

٨- لأجل منع تحقيق هذا المشروع، حث الشرفاء بشدة على ضرورة زيادة النشاط ضد السكة الحديد. وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر حصل على موافقة الشريفين عبد الله وعلي على خطة جديدة للعمليات المشتركة ترمي إلى الاحتلال والتدمير الفعلي لكل مقطع السكة الحديد من البئر الجديد إلى البوير.

واتخذت الاستعدادات فورًا، فحرك الشريف عبد الله مقره إلى الإمام إلى المربع في وادي العيص ليقوم بإدارة العمليات شخصيًا. وكانت الاستعدادات متقدمة تقدمًا حسنًا حين مرض الكرنل ويلسن، لسوء الحظ، مرضًا شديدًا بالزحار (ديزنتارية) الذي أصيب به في معسكر الشريف عبد الله، واضطر إلى العودة إلى مصر لقضاء بضعة أشهر. وكان قبول الخطة يعتمد على نشاط ويلسن ونفوذه الشخصي ويتوقف تنفيذها بنجاح على وجوده إلى درجة بعيدة. وبسفره الاضطراري فتح الطريق أمام التغلب الوقتي لعنصر عراقي مضاد لبريطانية متركز منذ حين في مقر الشريف عبد الله ووضع عقبات خطيرة جدًا ضد النفوذ البريطاني في الحجاز كان على النفوذ البريطاني في الحجاز أن يناضل حديثًا للتغلب عليها. وكل نشاط هذه الزمرة الممثلة في شخص السيد (محمد) حلمي، وهو بغدادي عرف بالتحيز الشديد ضد بريطانية، وهو يتمتع بمنزلة حميمة غريبة وخطرة في مجالس الشريف عبد الله، قد وجه فورًا لحمل الشريف على الامتناع عن العمل. ومع أنه أقنع نهائيًا بعد لأي بمواصلة عمليات الغارات بدرجة من الشدة فقد ترك المشروع الأعظم للقيام بهجوم مشترك شديد في هذا الحين. ولكن لحسن الحظ لم يطل العهد بنفوذ السيد حلمي المفرط، وفي شهر شباط/ فبراير أصيب بمرض في الوقت المناسب واضطر إلى العودة إلى مصر، فكان انسحابه بشيرًا بتحسن سريع ومتصل في الموقف السياسي والعسكري في منطقة الشريف عبد الله. خلال الشهرين الأولين من السنة الحالية بدت علامات، أكثر من مرة، بالرغم من إخفاق منهج الحجاز، من إخلاء الحجاز - سواء كان شاملًا للمدينة نفسها أم غير شامل - على وشك أن تجري محاولة للقيام بها. ولكن، مع أنه لم يمكن حث الشرفاء على القيام بعمليات هجوم منظمة على مقياس واسع، فإن سياستهم بالهجوم المتواصل على السكة الحديد قد استمرت بقدر من النجاح مما جعل تلك المحاولة من جانب العدو - إن كان قد فكر فيها حقًا - غير قابلة للتنفيذ عمليًا.

٩- في أواخر شباط/ فبراير أثار الوضع السياسي في منطقة الشريف عبد الله قلقًا محسوسًا بالنظر إلى وجود دلائل على سخط منتشر شيئًا ما بين بعض أقسام قبائل هتيم وجهينة وعنزة، يحتمل أن يعود جزئيًا، إلى

شعور تعب متزايد في نحو ذلك الوقت لدعاية العدو في أثارها، بلا ريب، النفوذ المعادي للزمرة البغدادية المحيطة بعبد الله والتي سبقت الإشارة إليها. لكن التدابير اتخذت فورًا لمعارضة هذا الاتجاه بنتائج مرضية. وخصوصًا بعد إبعاد السيد حلمي تحسن الوضع العشائري بصورة متواصلة كما ثبت ذلك بعودة النشاط المحسوس الموالي للشريف من جانب العشائر الجنوبية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وخلال هذه المدة استولت المفارز العربية من جيش الشريف على ما لا يقل عن خمس قوافل مجموعها أكثر من ألف وخمسمائة بعير، بينما في منطقة عبد الله قام العرب، بإشراف الميجر ديفنبورت، بغارات مهمة عديدة على السكة الحديد، وخصوصًا في سيل مطارة في ٨ نيسان/ أبريل حين دمرت خمسة كيلومترات من السكة وثلاث قنوات تدميرًا كاملا، وفي بواط في ١١ أيار/ مايو حيث قتل عشرون تركيا وقبض على أكثر من أربعين أسيرا. بالإضافة إلى الضرر الواسع الذي أحاق بالخط. وفي الوقت نفسه بالنظر إلى نجاح عمليات الشريف فيصل الحديثة حول معان، تم تحقيق الهدف الرئيسي للمعركة الجنوبية – عزل المدينة – وذلك بالتدمير الفعال لمواصلات السكة الحديد الحيوية للمدينة مع الشمال. يضاف إلى ذلك أن رد الفعل لنجاح فيصل لدى أخوته قد أنتج عن طريق المنافسة درجة من النشاط في الميدان الجنوبي لم يسبق بلوغه، وعزمًا من جانبهم (وكان عزمًا صادقًا هذه المرة على ما ظهر) للقيام بالهجوم المشترك الذي تأخر كثيرًا شمالي المدينة لغرض تأمين حصار شديد ودائمي لذلك الحصن.

١٠ – مع أن سجل هذه العمليات التي شرحناها بإيجاز يتضمن إنجازات عسكرية قليلة ذات أهمية عظيمة فإن النتائج العامة التي نشأت عن هجوم العرب المتكرر على مواصلات العدو يجب أن لا يبخس حقه.

إن العدو، وهو خاضع لمضايقة عدو متحرك ويكاد يكون منيعًا، قد تعرض خلال الاثني عشر شهرًا الماضية بصورة متواصلة لضغط معنوي ومادي يمكن تقديره بأنه، بين تبوك والمدينة خلال هذه المدة، قد دمر ما يزيد مجموعه على خمسة عشر ألف قضيب واثنتين وخمسين قناة وخمسة جسور، وحُطم قطاران تحطيمًا تامًا بألغام كهربائية، وأحرقت عدة مباني محطات وكميات كبيرة من القاطرات والحافلات، وقطعت مواصلات البرق والهاتف يوميًا تقريبًا، ودفن العرب أربعمائة وخمسين قتيلًا تركيًا، وأسر نحو ضعف هذا العدد من الأسرى، بينما كانت الغنائم المادية خلال المدة نفسها تشمل خمسة مدافع ميدان وأربع رشاشات ونحو ألف بندقية وكميات كبيرة من العتاد بالإضافة إلى ٢٥,٠٠٠ ليرة تركية ذهبًا وعدة قوافل كبيرة تحمل حيوانات وتجهيزات إلى المدينة من الشرق.

إن هذا النجاح الذي أصابه العرب يجب أن يعزى كله تقريبًا للجهود العظيمة التي بذلها الضباط من البريطانيين والحلفاء، الملحقون بالقوات الشريفية، وإلى تفكيرهم وتنظيمهم يرجع قدر كبير من تنفيذ هذه العمليات. بينما هم يعملون في معظم الأحيان في أحوال شديدة مضنية من المناخ ويجابهون، بصورة متواصلة، الغيرة والعجز المحليين.

١١ – لقد زاد عمل أركان حربي في القاهرة زيادة كبيرة مطردة، مع تطور الحركة العربية، سواء في تنسيق وإدارة العمليات وتجهيز الطلبات المادية الثقيلة للحفاظ على الجيوش العربية في الميدان. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ حصلت على موافقة وزارة الحربية على تأليف هيئة أركان لعمليات الحجاز لغرض

التركيز في القاهرة للإشراف والإدارة العامة لكل العمليات العسكرية في جزيرة العرب. ومنذ إنشاء هذه الهيئة قامت باحتواء الأعمال الإدارية التي كان يقوم بها المكتب العربي في السابق وكذلك، إلى درجة ما، الإدارة العامة للعمليات في الميدان التي كانت تتولاها قبلًا بصورة مستقلة البعثة العسكرية الحجازية في جزيرة العرب. أما فيما يتعلق بالعلاقة المزدوجة التي أصبحت لهيئة عمليات الحجاز نتيجة تحديد المناطق، بالقائد العام للحملة العسكرية المصرية من الجهة الواحدة وبي بصفتي القائد العام للحجاز من الجهة الأخرى، قد تقرر، بموافقة (السير أدموند اللنبي) بأنه، لأسباب عملية، أن يمارس الإشراف العام على العمليات والإدارة في المنطقتين، في الوقت الحاضر على كل حال، عن طريق المقر العام في القاهرة، فتعمل هيئة الأركان الحجازية في هذا الصدد بإمرة القائد العام مباشرة بخصوص كل العمليات التي تجرى شمالي خط العقبة – تبوك (بضمنه الاثنان) وبإمرتي للعمليات الجارية جنوبي هذا الخط.

إنني مدين كثيرًا للجنرال السير أدموند هـ. اللنبي، القائد العام للحملة الاستطلاعية المصرية لإعمال هذا الترتيب بصور متناسقة وسهلة فضلًا عن تعاونه الدائم والثمين جدًا. فأقدم إليه وإلى أركان حربه، وأذكر منهم بصورة خاصة الميجر جنرال السير لويس بولز، والميجر جنرال السير والتر كامبل، وهيئة فرع "كيو" المرتبة ثانية، آيات شكري الودية.

وكانت مساعدة البحرية الملكية ضرورية جدًا لتنفيذ العمليات العسكرية برًا. فأرغب في الإعراب عن شكري العظيم للرير أدميرال ت. كاكسن، والضباط البحريين الأقدمين في حراسة البحر الأحمر الكابتن و. هـ. د. بويل من البحرية الملكية (إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧) وخلفه الكابتن هـ. أ. بيوكانن وولاستن من البحرية الملكية، وإلى رئيس ضباط النقل البحري الكومودور أي أنوين، وأركانه وإلى قواد سفن "ج" لمساعدتهم الثمينة المتواصلة.

وقد كان وكيل السردار كعهده في كل حين، مستعدًا ومسرعًا لتنفيذ الطلبات المتعلقة بالموظفين كلما وجدت لزومًا لتقديمها إليه. وعمل مفارز الجيش المصري في الحجاز كان دائمًا يستحق كل الشكر.

رئيسا البعثة العسكرية الفرنسية الكولونيل ئي. بريمون وخلفه القومندان كوس أديا واجباتهما بروح التساهل والصلة الطيبة، مما سهل كثيرًا تنفيذ العمليات المشتركة. وجدير بالذكر، كمثال للعلاقات الحسنة السائدة، أن الكولونيل بريمون وضع في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي كل القوات الفرنسية في المنطقة تحت القيادة الشخصية للكرنل ويلسن للعمليات التي كان يؤمل إجراؤها آنذاك بين العلا والمدينة.

إن العلاقات بين الضباط البريطانيين الذين يخدمون بصفة استشارية وبين ملك الحجاز قد استمرت ودية ومرضية جدًا. والنفوذ الذي حصل عليه الكرنل ويلسن، بشخصيته ونشاطه، على الملك والشرفاء القادة هو مكسب ثمين ذو أهمية كبرى. وخلال مرض الكرنل ويلسن قام بواجباته الصعبة والثقيلة اللفتنانت كرنل ج. ر. باسيت على أحسن وجه.

إلى الضباط في هيئة أركان المقر العام في القاهرة والمكتب العربي وموظفي الشخصيين أنا مدين بعملهم الممتاز. والتنظيم على أساس عملي أكثر من السابق لهيئة أركان الحجاز يعود فضله بصورة رئيسية إلى

اللفتنانت كرنل أ. دواني، الذي ثبتت خبرته السابقة كضابط ركن، وحصافته ومقدرته ذات فائدة كبيرة جدًا.

وختامًا علي أن أقول إن الإشراف السياسي الوحيد الذي مارسته في القاهرة من الحجاز جنوبًا إلى عدن والمكلا وتبادل الرأي والمعلومات المنتظم بين القاهرة وبغداد، قد سهلا كثيرًا بلوغ قدر من التنظيم للجهد العربي ضد الأتراك حسبما سمحت به المسافات بين الأماكن واختلاف الأحوال المحلية.

أتشرف أن أقدم بصورة منفصلة جدولًا بالضباط ونواب الضباط والجنود الذين أرغب في تقديم أسمائهم لأنظار سيادتكم في سبيل الاعتراف بخدمات ثمينة بصورة خاصة أديت فيما يتعلق بهذه العمليات.

أتشرف بأن أكون، سيدي اللورد،

خادم سيادتكم المطيع،

التوقيع ريجنالد وينغيت جنرال، القائد العام في الحجاز).

الاتفاق البريطاني الفرنسي على تعديل اتفاقية سايكس بيكو بعد انسحاب روسيا:

وفي هذه السنة أيضًا ١٩١٨م توصلت بريطانيا وفرنسا إلى ضرورة تعديل اتفاقية الحلفاء حول تقسيم أقاليم الخلافة العثمانية بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا واتفاق الروس والألمان على وقف الحرب بينهما، وكذلك ضرورة إصدار إعلان يؤكد فيه بريطانيا وفرنسا حرصهما على حقوق العرب وحريتهم؛ كما ورد في عدد من الرسائل والمذكرات[١]؛ ومنها:

(مذكرة للسير مارك سايكس عن الاتفاقية البريطانية - الفرنسية (آسية الصغرى) لعام ١٩١٦:

لما كانت الحكومة القائمة الآن في روسية على أساس الأمر الواقع قد أنهت رسميًا عمليات القتال في جميع الجبهات، فقد اقترح أن يعاد النظر في الاتفاقية البريطانية - الفرنسية لعام ١٩١٦ والمتعلقة بآسية الصغرى.

وأسباب هذا الاقتراح هي كما يلي:

(١) إن الظروف التي أبرمت الاتفاقية فيها قد تغيرت كليًا الآن بانسحاب روسيا ودخول الولايات المتحدة.

(٢) بالبيان المتعلق بالقسطنطينية.

(١) الوثائق ٣٨١/٣ و٤٢٠-٤٢٣. رقم (١٤٧) FO 371/3399 (31030) و (١٦٢) FO 371/3381 CAB 27/28

(٣) بإعلان الرئيس ويلسن.

إن أهمية التوصل إلى نوع من القرار النهائي للقضية، تظهر من النزعة إلى المناقشات في البرلمان وأماكن أخرى، مما يخضع الوزراء لضرورة الالتزام بمعاهدات لا تتماشى مع السياسة المعلنة للحلفاء والولايات المتحدة، والمستندة إلى حالة من الأوضاع لم تعد قائمة الآن، أي أن روسية كانت في حالة حرب مع قوى المحور ومنحت بعضًا من رغباتها.

وستزداد الأخطار الناجمة عن هذا الوضع الشاذ مع مرور الزمن. ويمكن وصف هذه الأخطار كالآتي:

(١) صعوبات متزايدة في مجلس العموم.

(٢) احتمال حدوث احتكاك بين حكومات الحلفاء القائمة والمجموعات العمالية في أقطارها.

(٣) عدم قبول الولايات المتحدة الأميركية بالسياسة التي وضعتها الاتفاقية.

(م. س) ١٦ شباط/ فبراير ١٩١٨).

(مذكرة للسير مارك سايكس عن مداولاته الخاصة مع المسيو جورج بيكو التاريخ: ٣ تموز/ يوليو ١٩١٨

أتشرف بتقديم المعلومات التالية عن مداولاتي الخاصة والشخصية مع المسيو جورج بيكو.

لقد استعرضنا الوضع كله كما هو عليه الآن فيما يتعلق بالاتفاق البريطاني - الفرنسي لسنة ١٩١٦. وأبديت للمسيو جورج بيكو أن الوضع الأصلي قد تأثر تأثرًا عميقًا بخروج روسية وبدخول الولايات المتحدة، وتقوية الطابع الديمقراطي لأهداف الحلفاء الحربية بصورة عامة.

أعرب المسيو بيكو عن رأيه القائل بأن المعاهدة لا يمكن إلغاؤها لأن مثل هذا العمل سيثير معارضة عنيفة ومشاعر عدوانية بين الاستعماريين في فرنسة، وسيضفي قوة عظيمة للعناصر المالية المؤيدة لتركية، وكلاهما تطوران قتّالان، يساعدان العدو. إنني أتفق في هذا وأرى أن إحياء المشاعر المعادية للبريطانيين وتمهيد الطريق للموالين لتركستان سيكون خطأ مزدوجًا.

ومع ذلك، فقد أكدت على المسيو بيكو أن هناك ثلاثة اعتبارات يمكن أن تعد الاتفاقية بسببها مؤدية إلى أضرار إيجابية:

١- إن الاتفاقية اعتبرت من جانب القوى الديمقراطية للحلفاء كأداة للاستغلال الرأسمالي والعدوان الإمبريالي.

٢- إن الاتفاقية كان لها أثر مزعزع جدًا على الشعوب الناطقة بالعربية وأعطتهم الانطباع بأننا ننوي ضمهم.

٣- إن الاتفاقية يمكن أن تفسر بمعنى يناقض سياسة الرئيس ويلسن تمامًا.

وافق المسيو بيكو على هذا، وبعد شيء من المناقشة والتمحيص، وضعنا سوية الوثيقتين المرفقتين:

الوثيقة (أ) هي بمثابة طريقة مقترحة للتعامل مباشرة مع الصعوبة التي يشكلها العرب. وإنني أقدمها لتدرس بعناية، وهي قابلة للتعديل، ولكنني أعتقد لو أن جوهرها عرض على ملك الحجاز، وخطوطها الرئيسية أشير إليها أيان تطلبت المناسبة ذلك، فإن موقعنا إزاء الشعوب الناطقة بالعربية سيتحسن، وسنتخلص من صعوبة تتكرر بصورة مستمرة.

إنني لا أعتقد أننا نضحي بشيء بإذاعتنا تصريحًا كهذا، وإنه في الواقع يختلف اختلافًا طفيفًا عن ذلك الذي قدمته حكومة جلالته لدعاة إحياء ذكرى الأمجاد العربية.

وإذا جئنا بمثل هذا التصريح فسيصبح الطريق مفتوحًا أمام تقريب الشعوب الناطقة بالعربية إلى بعضها من أجل عمق مشترك، وسنبدد إلى الأبد وكليًا الفكرة القائلة بأننا نسعى لجعل سورية مستعمرة فرنسية.

إضافة إلى ذلك فإن تصريحًا كهذا سيضع نهاية لإمكان تحقيق العدو مكاسب جديدة على غرار ما جاء في خطاب جمال باشا. وفي الوقت نفسه سيشاهد أننا لا نلزم أنفسنا، بأي وجه من الوجوه، بأية فكرة إمبراطورية عربية موحدة، وهو أمر بغيض إلى السوريين وغيرهم، ويجعل قضية ملك الحجاز أقل شعبية مما ستكون عليه بخلاف ذلك.

أما الوثيقة (ب) فقد خططت لإيضاح موقف الدولتين من الشعوب المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية. ولو تم مثل هذا التبادل في وجهات النظر، لأصبح لدينا أساس منطقي لأية سياسة في المستقبل. إن هذه الورقة تبرئ سياسة بريطانية من أي تهمة بالإمبريالية، وتمكن الوزير من إعطاء أجوبة مرضية عن الأسئلة التي توجه باستمرار، ولكنها لا تقابل بأجوبة مقنعة.

إن هناك رأيًا قويًا بين العناصر التقدمية والديمقراطية لدول الحلفاء بأن المشكلة التركية يجب أن تحل، ولكن هذه العناصر نفسها تعتقد بنفس الدرجة من القوة أن الحل يجب أن لا يكون على أسس إمبريالية.

وإذا ما تبادلت الحكومتان وجهات النظر بمعنى ما في الورقة (ب)، أعتقد أنهما ستجدان نفسيهما متفقتين مع آراء جماهير الناس. وأبدي، إضافة إلى ذلك، أنه لو خضعت الاتفاقية الحالية للمبادئ المعلنة في الوثيقة (ب) فإنها لن تعد قابلة للاعتراض عليها من مفهوم ديمقراطي. وستكون مقبولة حتمًا من الشعوب المعنية بصورة وثيقة، أي الشعوب المضطهدة نفسها، والراغبة في الحرية والمساواة، وليس الامتصاص وفقدان القومية.

فإذا تمت الموافقة على هاتين الورقتين من حيث فحواهما، أعتقد ان الاتفاقية الأصلية ستكون قد جردت من معظم الاعتراضات الموجهة إليها: وأن تصريحنا سيكون له اليد الطولى قولًا وفعلًا فيما يتعلق بالشؤون التركية والأرمنية والعربية).

اشتداد النزاع بين الشريف حسين وبريطانيا حول لقب الشريف وتأسيس الدولة العربية:

وقد ازدادت حدة النزاع بين الشريف حسين وبريطانيا حول هاتين القضيتين بعد توالي انتصارات فيصل بقيادة بريطانيا على العثمانيين في الحجاز وسوريا؛ حيث بدأ الشريف يتطلع إلى ثمرة هذه الانتصارات وهي تنصيبه ملكًا للعرب والاعتراف بقيام دولة عربية على الأرض التي حررها العرب من العثمانيين، بينما ترى بريطانيا أن تضحيات العرب ما كان لها أن تحقق الانتصارات العسكرية لولا الدعم البريطاني والإشراف البريطاني على العمليات العسكرية؛ مما أفقد الشريف حسين حقه في اتخاذ أي إجراء دون الرجوع إلى بريطانيا التي لها الكلمة النهائية في ترتيب شئون أقاليم الخلافة العثمانية؛ بما في ذلك التدخل حتى في اللقب الذي يريد الشريف إطلاقه على نفسه؛ كما جاء في المراسلات والبرقيات[1]؛ ومنها :

(كتاب من السير ريجنالد وينغيت المندوب السامي البريطاني في مصر إلى الملك حسين التاريخ ٢٣/٦/١٩١٨:

لقد سررت كثيرًا حين سمعت من ويلسن باشا أن سيادتكم بصحة جيدة، وإنني أدعو إلى الله تعالى أن تكون كذلك على الدوام.

تسلمت كتابكم المؤرخ في ٥ حزيران/ يونيو وأحطت علمًا بما جاء فيه. وكذلك تسلمت تقريرًا كاملًا عن محادثاتكم مع ويلسن باشا حول موضوع لقبكم ملكًا للحجاز، وتأسيس دولة عربية في المستقبل.

أما فيما يتعلق باللقب، فلا شك أن سيادتكم ستتذكرون أنه عند المناداة بكم ملكًا للعرب ثم إبلاغكم بأن حكومة جلالته "لا تستطيع الاعتراف في الوقت الحاضر بتسنم سيادتكم أي لقب ملكي يثير الفرقة بين العرب وبذلك قد يؤثر تأثيرًا سيئًا على التسوية النهائية في جزيرة العرب على أسس مرضية".

"ولكي تصبح تلك التسوية دائمة يجب أن يتم التوصل إليها بالموافقة الإجماعية من زعماء العرب الآخرين...".

وفي الوقت نفسه أخبركم ويلسن باشا أن الاتفاقية بين سيادتكم والحكومة البريطانية لم تتأثر بلقب ملك الحجاز.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية تعلمون سيادتكم أن سياسة حكومة جلالته كانت تحقيق استقلال العرب من الحكم التركي السيء، وفي وقت قريب وهو كانون الثاني/ يناير الماضي، أخبر سيادتكم الكوماندر هوغارث رسميًا، نيابة عني "أن دول الحلفاء مصممة على إعطاء الجنس العربي الفرصة الكاملة ليؤسس مرة أخرى دولة في العالم، وأن هذا لا يمكن تحقيقه إلاّ باتحاد العرب أنفسهم وتبني بريطانية العظمى وحلفائها سياسة تضع هذه الوحدة النهائية نصب عينيها".

(١) الوثائق ٤١٦/٣-٤١٧. رقم (١٦٠) FO 686/39

وعلى ضوء هذا التأكيد وتأييد بريطانيا للعرب، فلن يفوت سيادتكم أن تدركوا بأي قدر من الإخلاص سترحب حكومة جلالته بأي دليل عملي على وحدة العرب التي من سياستها أن تساعد في تحقيقها. وفي الوقت نفسه فإنها تعتقد أنه لأجل أن تكون مثل هذه الوحدة حقيقية ودائمة في أثرها، فإن أفضل طريقة لتحقيقها بالموافقة العامة للعرب وليس بفرضها عليهم. وبعبارة أخرى يمكن أن نأمل الروح الوطنية والإخلاص في الهدف سيؤسسان بصورة دائمة ما يعجز عن تحقيقه السيف أو الاستعجال.

إنني أنتهز هذه الفرصة لأبلغ سيادتكم تهاني المخلصة على الانتصارات الأخيرة التي أحرزها أنجالكم الكرام في الشمال والجنوب، وأرجو أن أتمكن في القريب العاجل من تهنئة سيادتكم والقضية العربية باحتلال المدينة ومعان).

وكما ورد في تقرير[1] المعتمد البريطاني بجدة ويلسن إلى المندوب السامي بالقاهرة بتاريخ ١٩١٨/٦/٢٣ عن مقابلته مع الشريف حسين؛ حيث جاء فيها:

(تكلم الملك حسين مطولًا عن موضوع السياسة البريطانية في بلاد العرب. لقد بحث شؤونًا - أكثرها قديم - لكن كل تصريحاته ومناقشاته تلخصت في طلب واحد مستعجل، وهو أن يعطى الآن - رسميًا ولكن بصورة سرية - تأكيدًا نهائيًا بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تستهدف وحدة عربية تحت رئيس واحد، وأن يصرح بهذه السياسة علنًا في مؤتمر السلام، وتعمل بها بريطانية العظمى وحلفاؤها. ومن الناحية الأخرى، إذا تعذر إعطاء مثل هذا التأكيد فإنه يطلب إخباره بذلك بأسرع ما يمكن.

في رسالتي إلى سعادتكم بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو ١٩١٨ المرفقة بها تقارير عن محادثاتي مع الملك حسين في ٣١ أيار/ مايو عن موضوع أمة عربية تحت سيادة رئيس، لاحظت أن اللفتنانت كرنل باسيت وأنا نفسي قد دهشنا كثيرًا للتشابه بين بعض تصريحات الملك ومناقشاته مع تلك التي عبرت عنها في مذكرتي المؤرخة في أول أيار/ مايو ١٩١٨. ومما يسترعي النظر أيضًا كون طلب الملك المبين أعلاه يكاد يكون مطابقًا كليًا للتوصيات التي قدمتها في مذكرتي الآنفة الذكر.

لم تكن لدي فكرة أن الملك سوف يثير موضوع "الرئيس" إلخ. ولا فرصة لإبعاده عنه. لقد بدأ مباشرة بالقول بأنه من المهم جدًا أن يُعطى تأكيدًا واضحًا الآن بصدد وضعه هو نفسه، في الحاضر والمستقبل. ورأيت من المستحسن أن أبعده عن الموضوع الشخصي عن وضعه هو نفسه، لأنني كنت واثقًا أنه كان ينوي طلب تأكيد مباشر بأن السياسة البريطانية تستهدف جعله معترفًا به كرئيس. ولذلك (كما سجلت) أعربت له عن تصوّري للسياسة البريطانية الذي، كما أعتقد، أثر في تعديله لطلبه وجعله يتعلق بالتأكيد بأن السياسة البريطانية تستهدف وحدة عربية تحت رئيس.

ويظهر أن الملك قلق ومتحير فيما يتعلق بحقيقة السياسة البريطانية.

---

(١) الوثائق ٤٢٩/٣-٤٣٧.

إذا كانت السلطات في بغداد تستهدف إبقاء نفوذ الملك خارج العراق والتقليل من نفوذه هناك، بينما تنظر إلى ابن سعود كـ "موازن" للملك حسين ومساوٍ له من كل ناحية، أعرض أن هناك بعض المبررات لارتياب الملك، وهذا من المحتمل أن يبقي في نفسه الخوف، الذي أعتقد أنه في صميم فكره، من أننا في الحقيقة نرغب أن نتركه ملكًا للحجاز فقط على الرغم من التأكيد المعطى له يوم أعلن ملوكيته بأن اللقب المحدود "ملك الحجاز" لا يؤثر في اتفاقه المعقود مع حكومة صاحب الجلالة.

كما تعلمون سعادتكم إنني دائمًا أيدت السياسة القائلة بأن نكون صريحين وعلنيين على قدر الإمكان، وفي اعتقادي أننا كلما تمادينا في تركه في الظلام، كان الأمر - أسوأ حين يحل الوقت - كما لا بدّ أن يحلّ - لكشف أوراقنا على المائدة، إلاّ إذا كنا مستعدين لتأييد طموحات الملك. والآن وقد أصبحت اتفاقية سايكس - بيكو ميتة ولكن لم تدفن رسميًا، ونظرًا إلى طلب الملك حسين الرسمي والنهائي تأكيدًا لما سيكون عليه المستقبل، يظهر أن الوقت ملائم، بل ضروري، من أجل مصالح الإمبراطورية البريطانية، لاتخاذ قرار نهائي الآن بما نريد أن نعمله حقًا.

ولقد ثبت إخلاص الملك مرّات عديدة وتصرّف خير تصرّف إزاءنا.

إنه بلا ريب يلاحظ مصلحته إلى درجة بعيدة، لكن هدفه الأصلي والغرض الذي يرمي إليه هو إعادة إحياء المجد القديم للأمة العربية بإنشاء اتحاد دول عربية برئاسة رئيس، أكثر من تعظيم نفسه وأسرته - ذلك التعظيم الذي يأتي في المرتبة الثانية.

وهو يرى شخصيًا أنه المرشح الممكن الوحيد للرئاسة، وأعتقد أن من الواجب الإقرار بأن له مبررًا قويًا للاعتقاد بأنه مرشح حكومة صاحب الجلالة لهذا المنصب الرفيع. وفي هذا الصدد أرجو من سعادتكم أن تراجعوا الملاحظات التي أوردتها في رسالتي المؤرخة في ٥ حزيران/ يونيو ١٩١٨، وأضيف أن الضرورة العاجلة لاتخاذ قرار فيما تكون عليه السياسة البريطانية في المستقبل كما ذكرت في رسالتي تلك وفي مذكرتي المؤرخة في أول أيار/ مايو ١٩١٨، وقد أثبتتها مقابلاتي الأخيرة مع الملك حسين.

وكما تذكرون سعادتكم أن السيد مصطفى الإدريسي قد أخبر الشيخ فؤاد الخطيب وأخبرني أن الإدريسي يعترف بالملك حسين رئيسًا، وفي المدة الأخيرة جاءنا رسول موثوق به من الإمام يحيى يصرح بأن الإمام يحتمل أن يفعل كذلك.

إن الفوائد التي نأمل أن نكسبها من ثورة الملك هي ذات طبيعية عسكرية وسياسية. فمن الناحية العسكرية حصلنا حتى الآن على منافع جمة، لكن المنافع السياسية الرئيسية التي أشير إليها مرارًا هي ذات طابع يتعلق بما بعد الحرب، وأعرض بمزيد الاحترام أننا، ما لم نقف مع الملك حسين ونقرر موضوع سياسية "الرئيس" فإن الإمبراطورية البريطانية سوف تفقد بكل تأكيد تقريبًا فرصة قد لا تعود مرة أخرى.

بشرط حصول الملك حسين على تأكيد رسمي بأن السياسة البريطانية هي سياسة "الرئيس"، فإنني لا أخشى حصول صعوبات لا تقهر يضعها في سبيلنا بخصوص شكل الحكومة التي قد نجدها صالحة

للعراق. والحقيقة أن الملك وافق في المراسلات التي جرت بينه وبين السير هـ. مكماهون على أن يكون له مستشارون بريطانيون حيثما تقتضي الضرورة، وصرَّح مرة بعد أخرى في المحادثات بأن بريطانية العظمى يجب أن تساعد في تطوير البلاد وإنشاء حكومات طيبة.

لقد سبق لحكومة صاحب الجلالة أن أخبرت الملك حسين رسميًا بأن السياسة البريطانية سوف تستهدف "أن ينشئ العرب دولة مرة أخرى في العالم"، "كدولة" يجب أن يكون لها رئيس من شكل ما. فلا تبدو أية صعوبة في إعطاء الملك حسين تأكيدًا حسب الخطوط التي يطلبها نوعًا ما، أي جزيرة عرب متحدة تحت رئيس، مع التحفظات التي قد تعتبر ضرورية.

كنت دائمًا أخشى أن الملك حسين قد يطلب بعض التأكيد من هذا القبيل، وأنه لمن سوء الحظ حقًا أنه فعل ذلك الآن، ولكن لم يكن في الإمكان قط منعه من ذلك.

أعتقد شخصيًا أن الملك حسين كان يحتمل أن يبقى قانعًا بالتأكيدات التي كررتها حكومة صاحب الجلالة مرارًا بشأن الوحدة العربية وتشكيل دولة عربية إلخ، لو لم تنشر اتفاقية سايكس - بيكو من جانب الحكومة البلشفية، ولولا الانطباع المؤسف الذي حصل عليه من زيارة المستر فيلبي، وعدم الثقة المتنامية حديثًا من سياسة السلطات البريطانية في بغداد التي يعتقد أنها موجَّهة ضدّه. **[وهو في حقيقته تنافس بين حكومة الهند البريطانية والمكتب العربي بالقاهرة].**

كتبت في الصفحة الثانية فقرة (٥) في مقابلة ١٨ تموز/ يوليو أنني "ذكرت موضوع لقب ملك البلاد العربية الذي اتخذه لنفسه"، فعلت ذلك لأن الملك حسين خلال المحادثة كرر مرارًا الملاحظات في الموضوع، ووجدت الفرصة لأؤكد عليه عدم جدوى إثارة الموضوع مرة أخرى، ونجحت في أن الملك صرح من ذات نفسه أن اللقب المذكور لم يكن ذا أهمية عظيمة وقد يبقى معلقًا إلى نهاية الحرب.

الملك حسين وابن سعود:

إن برقية المكتب العربي المستعجلة المرقمة A.B/١٩٧ والمؤرَّخة في ٢١ تموز/ يوليو المتضمنّة رسالة مماثلة تقدم إلى الملك حسين وابن سعود، وردت في اللحظة التي كنت أغادر فيها قاصدًا الباخرة، وكانت ممزّقة في بعض أقسامها.

لما كانت البرقية قد بدأت بإصدار التعليمات إليّ "لتسليم ما يلي للملك إذا أمكن" فهمت أن لي أن أستعمل تقديري. كذلك بما أنني بحثت القضية بكاملها مع الملك حسين، ظننت أن من المرغوب فيه جدًا أن تروا سعادتكم محاضر محادثتي عن الموضوع قبل تسليم الرسالة في شكلها الحاضر إلى الملك حسين. ولذلك أبرقت أحثّ على تأخير التسليم.

بعد كل تأكيدات الملك عن موضوع ابن سعود وحملة شاكر [بن زيد] أخشى أن يكون للرسالة بشكلها الحالي أثر سيء على الملك، فهي تضع ابن سعود على نفس مستوى الملك حسين تمامًا في العظمة والقوة، وهذا الأمر، وهو يبلغ رسميًا من حكومة صاحب الجلالة، يكون جارحًا لشعور الملك. لا أعتقد أن أحدًا

ينكر أن نفوذ الملك حسين المدني والروحاني في بلاد العرب أعظم كثيرًا من نفوذ ابن سعود أو أي شخص آخر.

كما سترون سعادتكم أنني بحثت موضوع حملة شاكر بصورة وافية مع الملك حسين، ولم ألزم حكومة صاحب الجلالة بأي وجه كان. والواقع أن المرة الوحيدة التي ذكرت فيها الحكومة البريطانية مسجلة في الفقرة الأخيرة من الصفحة ٥ لمقابلة ١٨ تموز/ يوليو.

أؤمل بأن سعادتكم سوف توافقون على قبولي وجهة النظر القائلة بأن خالد [بن لؤي] متمرد. لقد سماه المستر فيلبي كذلك في تقريره عن سفرته إلى الطائف، وقد أعطي منصب أمير الخرمة من جانب الملك حسين، وكان مع الأمير عبد الله في وادي العيص في وقت ما في السنة الماضية.

ولا يخامر ذهني شك في أن من الضروري حقًا أن يعيد الملك احتلال الخرمة، وأن يطرد خالد من تلك المنطقة، وذلك ليس من أجل مكانة الملك وسمعته فقط بل أيضًا، أو ربما لسبب أهم، لمنع فعاليات الإخوان من مزيد من الانتشار نحو الغرب، مما قد تكون له نتائج خطيرة.

ولا شك عندي أيضًا أن الملك حسين توّاق حقًا لمنع أي صدع علني للعلاقات مع ابن سعود، وأنه شاعر بما تجلبه الحروب العلنية بين الاثنين للقضية العربية من ضرر، وأنه لا نيّة له للهجوم على إقليم ابن سعود.

وكان سبب خشيتي من أنه، على الرغم من نوايا الملك، قد يقوم شاكر "بإطالة ثوبه" أن أثرت غضب الملك بالإلحاح على الحصول على تأكيد منه بأن لا تتخذ أي عمليات شرقي الخرمة.

لقد وقفت موقفًا ثابتًا من الملك حسين، وأؤمل بأن موقفًا ثابتًا قد اتخذ في الوقت نفسه أيضًا من ابن سعود. وإذا كان الأمر كذلك فهنالك كل إمكان لتسوية المسألة ما دامت الإمدادات الوهابية لا تنظم إلى المتمرد خالد. وأظن أن ابن سعود يتخذ الإجراءات لمنع ذلك.

من المحتمل أن ابن سعود يدعي بالخرمة، ولكن بما أن خالدًا عُين أميرًا من جانب الملك حسين قبل نحو أربع سنوات، وكان بلا ريب تابعًا له، فإنني أرى شخصيًا أن ادعاء الملك صحيح.

أهو مطلب مبالغ فيه حمل ابن سعود على أن يمنع ويشجب علنًا فعاليات الإخوان خارج إقليمه، وأن يأمر كل رعاياه بمغادرة منطقة الخرمة، أو على الأقل بعدم تأييد خالد؟

إن الناحية الدينية تجعل معالجة القضية دقيقة، لكنني أرى أن أساس كل القلاقل يكمن في نشاطات الإخوان في الدعاية العدوانية، وأن العلاقات الشخصية بين الملك حسين وابن سعود تصبح مرّة ومتوترة لأن الملك، وهو عالم بأن ابن سعود هو رئيس المذهب الوهابي والإمام المختار للإخوان، لا يستطيع الاعتقاد بأن هذه النشاطات لا تدعم بصورة سرية، إن لم يكن ابن سعود هو الذي يثيرها فعلًا. لقد شكا مرارًا بمرارة من أننا نلومه على كل شيء يجري بين ابن سعود وبينه.

إنني شخصيًا أودّ أن أخبر الملك بما يلي:

(١) إن حكومة صاحب الجلالة مقتنعة تمامًا بأن ابن سعود مخلص إخلاصًا مطلقًا (فعلت ذلك مرارًا).

(٢) إن ابن سعود يخشى من أن الملك حسين يعتزم في النهاية وضع اليد على بلاده.

(٣) نحن نعلم ان ابن سعود لا يملك القوة الكافية لمنع مرور القوافل من دمشق وإليها، من خلال إقليمه.

(٤) أن ابن سعود لا يملك القوة الكافية لتقييد نشاطات الإخوان.

أظن أن الفقرتين (٣) و (٤) صحيحتان، ولو كان الأمر خلاف ذلك لاتخذ ابن سعود، وهو مخلص حقًا، الإجراءات الرادعة في سبيل الوحدة العربية.

ولو أن تصريحًا كهذا وجه إلى الملك حسين ربما كان أثره بعيدًا في إفهامه وضع ابن سعود والصعوبات التي يواجهها، وهو يعلم مثلنا أن القوافل تمر من أراضي ابن سعود، وأن أمراءه المختلفين يتقاضون رسومهم، ولذلك فإنه لمن الطبيعي إلى حد ما أن يظن الملك حسين بأن بعض هذه الموارد، التي تجبى بطريقة غير مستحبة، تذهب إلى خزانة ابن سعود الخاصة.

أرفق طيًا أصل التخطيط المبدئي الذي رسمه الملك والمشار إليه في الصفحة الأولى من مقابلة ٢٠ تموز/ يوليو. إذا كان حقًا ينوي إثارة القلاقل ودفع الأمور بينه وبين ابن سعود إلى أزمة وصدع علني، فإن زيارة يقوم بها للقصيم وتنفذ حسب الخطوط التي رسمها الملك، قد تؤدي إلى هذه النتيجة.

كما ذكرت في مذكرتي المؤرخة في أول أيار/ مايو ١٩١٨، هناك فيما أعتقد سياستان بديلتان ممكنتان فقط، وهما:

(١) سلسلة دول تتمتع باستقلال كامل كل دولة تحت حاكمها الخاص.

(٢) سلسلة دول تتمتع بحكم ذاتي كامل تحت رئيس.

إنني أبدي أن علينا أن نقرر اتباع وتوجيه سياستنا نحو اتخاذ سياسة "الرئيس" ولا يخامرني شخصيًا أدنى شك في أن مصالح الإمبراطورية البريطانية في المستقبل تتطلب تبني هذه السياسة، وكلما أسرعنا في اتخاذ مثل هذا القرار كان ذلك أضمن لخدمة المصالح البريطانية.

- مجيء الأمير عبد الله إلى مكة:

إن سجل مباحثتي عن هذا الموضوع سوف يوضح ما جرى.

إن الملك راغب بلا شك أن يكون أحد أبنائه معه، لكنه يشعر حقًا بالتأثير السيء على العشائر إذا ترك علي أو عبد الله محلهما الحاضر فورًا.

إنني على ثقة نوعًا ما أن الملك سوف يستدعي عليًا إلى مكة حالما يشعر أنه يتمكن من القيام بذلك بصورة سليمة. وأنا أوصي بعدم الإلحاح على هذا الموضوع في الوقت الحاضر.

لم يكن الملك حسين منزعجًا أقل انزعاج عند سماعه الاقتراح القائل بوجوب مجيء عبد الله لمساعدته. وعلى العكس دخل في مناقشة الموضوع على الوجه الكامل، وهو نفسه يشعر بأنه يحتاج إلى مثل هذه المساعدة.

ولما رأيت أن هناك احتمالًا استدعاء عليّ إلى مكة دون عبد الله، من غير ضغط شديد، ركّزت جهودي على محاولة حمل الملك على استدعاء عليّ.

أتشرف بأن أكون، سيدي،

خادمكم المطيع

التوقيع سي. ئي. ويلسن كرنل).

كما ورد في برقية من ويلسن عن (محضر[1] مقابلة مع الملك حسين في جدة، ١٦ تموز/ يوليو ١٩١٨

الحاضرون: لفتنانت كرنل باسيت، روحي أفندي، وأنا [ويلسن]:

بعد محادثة اعتيادية أثير موضوع بعثة الفندق إلى مكة. أخبرت الملك من هم الذين سيأتون، فطلب مني أن لا يغادر الأعضاء جدة إلى مكة أبدًا لأن ذلك يفسح المجال لأحاديث كثيرة غير مرغوب فيها، وقال إن الأفضل لهم أن يأتي اثنان منهم في كل مرة. فسألته مازحًا إذا كان يعني أن البعثة ستعطي انطباعًا بأن حكومة جلالته [ملك بريطانيا] ترغب في الحصول على موطئ قدم في مكة، وأجاب بقوله المعتاد: "ها شفتو....شفتو"[حرفيًا].

بعد كلام آخر قال الملك إن البعثة يمكن أن تأتي بجمعها، لكنه يوصي بأن من الأفضل أن يرسل مهندس واحد فقط أولًا لتقدير البيوت المناسبة، وإلاّ فإنه إذا رأى أحد الملاك أن حكومة صاحب الجلالة ترغب في داره فإنه قد يطلب ضعف ثمنها الصحيح على الأقل.

وقال الملك إن الحكومة البريطانية يمكنها أخذ مباني "البلدية" الرئيسية أو إحدى مدارسه في مكة لجعلها فندقًا، فأحد هذين كما يعتقد يكون ملائمًا، وهما في محلات جيدة، وهو يقدم المدرسة إلى حكومة صاحب الجلالة.

فشكرت سموه بحرارة لعرضه الكريم وقلت إن البعثة ستدرس القضية بكاملها وستقدم تقريرها.

ثم أثار الملك موضوع الشيوخ العراقيين الذين يرسلون ممثلين عنهم إليه لتقديم تصريحات ولاء إلخ. وقال إن ممثلي فهد بن عبد المحسن الهذال، وعلي بن سليمان الدليمي، ومجحم بن مهيد من الفدعان، هم

---

(١) المصدر السابق رقم (١٦٩) FO 371/3381

الآن في جدة يحملون رسائل من رؤسائهم تصرّح بولائهم له إلخ ... ورسول الشيخين فهد ومجحم اسمه سليمان الرميحي ورسول الشيخ علي هو مشعان بن رميزان.

طلب الملك أن يرسل كتاب إلى السير برسي كوكس للتوصية بهؤلاء الشيوخ وأن يشار في الكتاب إلى أن نفوذه لدى الشيوخ العراقيين ليس ضئيلًا بأي وجه. أخبرت الملك أنني سأنقل طلبه إلى سعادة المندوب السامي.

لا شك أن الملك حسين متألم كثيرًا من الطريقة التي قوبلت بها جهوده لمساعدة "الخير العام" ولكسب الشيوخ العراقيين من الأتراك بالعمل وسيطًا بينهم وبين السلطات البريطانية.

وهو يلمح بوضوح أن له تأثيرًا أعظم لدى العرب في تلك الجهة مما تقرّ به السلطات البريطانية في العراق. لست في موضع يمكنني من الحكم على مدى صحة ذلك، ولست أعلم لماذا يفكر الملك بأن بغداد تقلل من نفوذه ما لم تكن الفكرة قد جاءت من الأمير فيصل الذي - كما أخبرني لفتنانت كرنل لورنس - يعتقد أن السلطات البغدادية ترغب في إبعاد كل نفوذ شريفي عن العراق.

والملك حسين، مع أنه بلا شك يعمل لمصلحته، فإن تصرفه مع هؤلاء الممثلين كان على الدوام "تصرفًا صحيحًا"، وقد أبلغ رؤساءهم في كل الأحوال بأن عليهم أن يتصلوا بالسلطات البريطانية ويبذلوا جهودهم لمساعدتها ضد العدوّ المشترك.

في رأيي الملك حسين يشجع مباشرة السياسة المعلنة لحكومة صاحب الجلالة، وهي: الرغبة في الوحدة العربية.

في ١٧ تموز/ يوليو جاء الرسولان الآنف ذكرهما لمواجهتي. وقالا خلال المحادثة إنهما يعرفان الكرنل ليتشمان ويحبّان البريطانيين الذين قابلوهم ويحبّان أساليبهم لأنهم يعلمون أنهم معهم. ويظهر أن الرجلين ذكيّان.

وقدّما المعلومات طوعًا أن عشائرهما حاربت ضدّنا في البدء لأن الأتراك يمثلون الخليفة وأن تركية هي البلد الإسلامي الكبير الوحيد، وأن هذه العشائر كانت ستبقى ضدنا لولا الرسائل التي تسلمها رؤساؤها من الملك. وقد قال فيها إنه حليف لبريطانيا العظمى، وطلب إلى جميع العرب تقديم كل المساعدة إلينا والاتحاد لطرد الأتراك من الأقطار العربية. بعد ورود هذه الرسائل تخلوا عن الأتراك وأرسلوا الناس إلى السلطات البريطانية.

وقالا أيضًا إن الملك أخبر العرب بأن تركية هي الآن أداة لألمانية لا غير، وأن بريطانيا العظمى هي الصديق الصادق للعرب.

التوقع سي. ئي. ويلسن كرنل جدّة في ١٦/ ٧/ ١٩١٨).

الاختلاف بين الشريف حسين وبريطانيا حول تفسير تعهدات مكماهون قبيل الثورة:

ففي مقابلة منتصف ١٩١٨م بين الشريف حسين والوكالة البريطانية بجدة، نوقش فيها مضامين تعهدات مكماهون للشريف حسين؛ أكد فيها وفد الوكالة عدم تضمن تعهدات مكماهون أي التزامات للشريف حسين لتأسيس دولة عربية واحدة تحت رئيس واحد؛ كما ورد في محضر[1] اللقاء؛ حيث جاء فيه:

(محضر مقابلة مع الملك حسين في الوكالة البريطانية في جدة في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٨

سرّي..

بعد محادثة عامة قصيرة حضرها كل موظفي هذه الوكالة سأل الملك متى أعود إلى مصر لأن لديه قضية مهمة يريد البحث فيها ويرغب في حصول الفرصة لذلك في الوقت المناسب قبل سفري، ولأن هناك نقاطًا قد تستلزم إرسال برقيات إلى القاهرة وتسلّم الأجوبة قبل مغادرتي.

اقترحت أن يجري الكلام فورًا. وعند ذلك خرج الضباط وغيرهم ولم يبق سوى اللفتنانت كرنل باسيت وروحي.

افتتح الملك المباحثة مكررًا تأكيداته، كما فعل مرارًا، بأنه لا يهدف إلى مكسب أو تعظيم شخصي. قال إن من المهم جدًا أن يوضع خط سياسة واضح بصدد مركزه الحاضر والمقبل بدون تأخير. وأشار مرة أخرى مطولًا إلى "اتفاق مكماهون" الذي جاء فيه، كما قال، إن حكومة صاحب الجلالة ترغب أن تشهد إحياء الخلافة العربية وبلاد عرب موحدة تحت سيادته (سيادة الملك حسين): ("تحت رئاستي").

وقال إن حدود هذه المملكة العربية عيّنت بوضوح في "الاتفاق" وتضمنت "جزيرة العرب" كلها فيما عدا محمية عدن، ومع بعض التحفظات بخصوص البصرة والأقاليم التي تجاور الخليج الفارسي [العربي]. وكان لأجل بلوغ هذا الهدف، وهو إنشاء مملكة عربية مستقلة، أنه تعهد برفع راية الثورة لتحرير العرب من الحكم التركي. وكان ذلك في الحقيقة أساس كل مفاوضاته مع الحكومة البريطانية.

قلت للملك إنني، حسبما أعلم، أن حكومة صاحب الجلالة، مع الإعراب عن أمل قوي ورغبة في إنشاء اتحاد عربي في الوقت المناسب، فإنها لم تتعهد قط بتأليف مملكة عربية تحت ملوكيَّته ورئاسته هو نفسه أو أي شخص آخر. فأجاب الملك حسين أولًا على ذلك أنه لا شكّ في الأمر، فقد كان الأمر مكتوبًا، وأعاد الكلمات "تحت رئاستي".

أبديت ما هو مفهومي للسياسة البريطانية سواء خلال المفاوضات المبكرة مع سموه وبعدها:

(١) الوثائق ٤٤٢/٣-٤٤٨. رقم (١٧١) FO 371/3381

(١) إن حكومة صاحب الجلالة ترحب باتحاد عربي وإنشاء دولة عربية إذا أمكن تحقيق ذلك بالاتفاق بين العرب أنفسهم، وإنني حسب رأيي أن مثل هذا الاتحاد ليكون حقيقيًا يجب أن يحوز على اعتراف كل العرب بشخص تكون له صفة رئيس أعلى، لكن هذا الأخير، أيًّا كان، يجب أن يقبله العرب عمومًا.

(٢) إن حكومة صاحب الجلالة تحترم معاهداتها القائمة مع بعض الرؤساء العرب.

(٣) إنه، بالنظر إلى الفقرة (١)، قامت حكومة صاحب الجلالة بفتح المفاوضات مع شريف مكة الأكبر بصفته زعيمًا عربيًا مشهورًا ويمكن الاتصال به ولائقًا بأن يكون ناطقًا باسم العرب عمومًا.

إزاء هذا الكلام أقرّ سموه أن مراسلات السير هـ. مكماهون لم تعيّنه هو نفسه ليكون حاكم المملكة العربية. وليكن هو نفسه أو غيره، غير أن النقطة المهمة لحكومة صاحب الجلالة هي أن تعترف الآن فورًا بأن "جزيرة العرب" يجب أن تتحد تحت رئاسة رجل واحد، إذا أريد تحقيق فائدة حقيقية ودائمة للشعب العربي بنتيجة ثورته.

وأصرّ مرة أخرى أن هذا كان أساس مفاوضاته المبكرة مع القاهرة، كما ألمح أن الشكل الذي اتخذته تلك المفاوضات كانت، في رأيه، تدل على عزم حكومة صاحب الجلالة الواضح على جعله نصيرًا لهم للرئاسة المذكورة.

فكرَّرت القول إنه لا يمكن تحقيق الاتحاد العربي، إلاّ بالمجهود العربي وحده وإن إنشاء أية ملوكية أو رئاسة في بلاد العرب يجب أن يكون بالضرورة محل قبول العرب عمومًا.

قال سيادته إنه لا يتكلم عن نفسه، ولا يدافع عن تمجيده لنفسه. فلتقم حكومة صاحب الجلالة، باختياره هو أو أي شخص آخر للمنصب، ولكن يجدر بها، مهما يكن الثمن، أن تقرر فورًا وجوب قيام سلطة عربية عليا واحدة على جميع عرب "الجزيرة".

لقد اعتقد منذ البداية أن تلك النيّة هي التي انطوت عليها رسائل السير هـ. مكماهون، وبدونها تكون جميع الجهود المبذولة عبثًا، وصرّح الملك أكثر من مرة خلال المحادثة أنه إذا كان مخطئًا في تفسيره للاتفاق فلينظر الآن في هذه القضية كأنها جديدة إذا لزم الأمر، وليحط علمًا بدون تأخير هل حكومة صاحب الجلالة تتخذ سياسة بلاد العرب تحت رئيس واحد أم لا. ولا يهم سواء كان هذا الرئيس هو نفسه أو سواه. وإذا تقررت هذه السياسة وعمل على تنفيذها فهو يستطيع القيام بالمهمة التي اتخذها لتوحيد العرب. ومن الجهة الثانية إذا لم تصرّح حكومة صاحب الجلالة (بقبول) سلطة عليا في جزيرة العرب فإنه لا يستطيع الاستمرار. إن مواصلة الجهود في سبيل القضية العربية في مثل هذه الأحوال يكون لا طائل تحته، إنه سوف يحارب ضد الأتراك حتى اندحارهم، لكنه، بعد هذا الجهد العسكري الخالص، سيكون مرغمًا على الانسحاب من المشروع الأكبر الذي وهب نفسه لإنجازه بمساعدة بريطانية العظمى وإسنادها.

وجدير بالملاحظة هنا بأنه طوال مدة المناقشة – بعد أن أقرّ بأن حكومة صاحب الجلالة لم تسمّه شخصيًا قط كالملك أو الرئيس اللاحق لجزيرة العرب – قام سموه، مع اعترافه بعدم أهمية أن يسمى هو، دون أي

واحد آخر، لهذا المنصب، بوضع كل براهينه على أساس افتراض أن لا أحد سواه يكون ممكنًا. وهذا طبيعي كل ما حدث، وقد يكون ذلك صحيحًا.

ذكرت قضية اللقب الذي اتخذه لنفسه "ملك البلاد العربية" وذكرت كم هو من المستحيل على حكومة جلالته أن تعترف بهذا اللقب رسميًا، وأيضًا (١) أن جزءًا كبيرًا من الأقطار العربية (ومنها حتى المدينة وسكة حديد الحجاز) ما زالت تحت الاحتلال التركي، و(٢) أن جزءًا كبيرًا آخر يقع بعيدًا، مثلًا: تونس، المغرب، مصر إلخ.

لم يستطع سموّه أن يجيب على أولى هذه الحجج. وبصدد الحجة الثانية قام واقفًا بتلهف وقال: "آه ! هناك الخطر بيننا". ومضى يشرح أن "البلاد العربية" لدى العرب مرادفة "لجزيرة العرب" ولا يمكن أن يفهم بأنها تشمل الأقطار البعيدة التي ذكرتها. قال على كل حال فليسمّ نفسه "ملك جزيرة العرب". ويظهر أن عظمته كان يفكر تحت انطباع خاطئ بأن حكومة صاحب الجلالة قد توافق على هذا التعديل للقبه، فأسرعت وشرحت أنه، خلافًا لتعهداتنا مع زعماء عرب آخرين - لما كان الأتراك يسودون على جزء كبير من "الجزيرة" فإن الاعتراف حتى بهذا اللقب المعدل، في الوقت الحاضر، يكون خارج الصدد.

ثم قال الملك لتبق قضية اللقب مسكوتًا عنها حتى ما بعد الحرب، وحتى تصدر حكومة صاحب الجلالة بيانها العلني لصالح رئيس لبلاد العرب. لكن في الوقت نفسه كيف يوقع حين يكتب إلى شيوخ العرب خارج الحجاز ويدعوهم إلى الانضمام للقضية ومباشرة العمل ضد العدو؟ التوقيع باسم "ملك الحجاز" يكون غير فعّال - هذا إذا لم يكن ضارًّا فعلًا، والسبب الرئيسي لاتخاذه لقب "ملك البلاد العربية" هو لكي يتمكن من الكتابة إلى الرؤساء العرب حيثما كانوا مع شيء من السلطة.

قلت: يحسن به أن يوقع كما يحب، لكن لا يمكنه أن يتوقع الاعتراف باللقب الذي يستعمله.

عاد الملك حسين عندئذ إلى قضية السياسة في بلاد العرب وكرر عدة مرات عدم إمكانه إنجاز العمل ما لم تتخذ سياسة بلاد عرب متحدة تحت رئاسة شخص واحد. وقد شعر تمامًا، كما قال، أن الوقت الحاضر ليس ملائمًا لإصدار أي بيان علني عن الموضوع ولا إثارة هذه السياسة لدى الرؤساء المختلفين (ابن سعود، إلخ). يجب طرد الأتراك من "الجزيرة" أولًا، ولكن حين يتم ذلك ويعود السلام، يجدر ببريطانيا العظمى أن تكون على استعداد لإصدار بيانها. وفي الوقت نفسه التمس منح تأكيد رسمي له بصورة خصوصية بأسرع ما يمكن مآله أن هذه السياسة سوف تتخذ في مؤتمر الصلح.

وقد ألح على وجوب قيام حكومة جلالته، حين يحل الوقت المناسب، بتسمية أحد الأشخاص فعلا ليكون رئيس بلاد العرب. فأشرت إلى أن مثل هذه التسمية لا تكون متفقة مع السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة والحلفاء، وربما تكون موضع استياء المسلمين عمومًا. فتقرير المصير للشعوب هو أحد الأمور التي ندافع عنها، وفيما يتعلق "بجزيرة العرب" ذلك سوف يعني أن كل جزء معين من ذلك الإقليم يجب أن يختار شكل حكومته الخاصة إلخ، وأن فرض سيادة مرشحهم الخاص على الجماعات المختلفة ذات العلاقة يكون مناقضًا بصورة مباشرة لسياسة الحكومات الحليفة المعلنة. إن قبول مثل هذه السيادة يجب أن

يأتي، كما أسلفت القول في هذه المحادثة، وكما بينت حكومة صاحب الجلالة مرارًا لعظمته، من العرب أنفسهم.

سألت سموه، إذا صرحت حكومات الحلفاء في مؤتمر الصلح لصالح جزيرة العرب المتحدة برئاسة شخص واحد (لم يعين)، هل يكون ذلك في رأي عظمته أمرًا موافقًا؟ ارتأى أنه يكون ضروريًا في مصلحة العرب نفسهم أن يسمى الرئيس نهائيًا، وخلافًا لذلك تؤجل تسوية بلاد العرب إلى المستقبل البعيد. قال إن العرب يوافقون على هذه التسوية بأنها أمر طبيعي، لكنه أقر أن أي اتحاد يتطلب وقتًا.

ثم مضى سموه إلى تكرار ما قاله لي في اجتماعنا في أول حزيران/ يونيو عن آرائه بصدد المستقبل. يبقى ابن سعود والإدريسي والإمام يحيى، كل واحد في محله، مع سلطة الحاكم الكاملة في منطقته ولكن يعترف برئيس. في الشمال تختار الجماعات المختلفة، الدروز واللبنانيون والصهيونيون والمارونيون إلخ، شكل حكومتها الخاصة، لكنها تتعهد بعدم وضع نفسها تحت الحماية المباشرة لأية دولة أوروبية.

كمثال على رغبته في تحقيق الاتحاد بطرق سلمية وعدم إزعاج الأمراء المختلفين، قال الملك إنه أخبر السير سيد علي الميرغني (حامل وسام K.C. M. G.) في كتاب (أرسله إليه) أنه (أي الملك) لا يرى لعسير حاكمًا أفضل من الإدريسي الذي هو مناسب جدًا.

وقد سألت عظمته، وفي ذهني مراسلات حديثة من الإمام يحيى، هل يتوقع من الإمام أني يرضى برئاسته (رئاسة الملك حسين) عن طيبة نفس؟ قال: لا شك في ذلك. (أعطاني الملك حسين قبل ذلك الانطباع بأنه لا يتوقع صعوبة كبيرة في التعامل مع الإمام متى وإذا ما حان الوقت).

ومع أن المحادثة المسجلة أعلاه كانت طويلة فإنها تلخصت في طلب مستعجل من جانب عظمته، وهو أن يعطى الآن تأكيدًا نهائيًا ولكن سريًا بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة ترمي إلى وحدة عربية تحت رئيس واحد وأن هذه السياسة سوف تفسر وتقبل من جانب الحلفاء في مؤتمر السلام. من الناحية الثانية إذا كانت حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع إعطاءه مثل هذا التأكيد فعليها أن تبلغه بقرارها بهذا المعنى بدون تأخير. وهو لا يتجاهل حقيقة أنه، بنتيجة أربع سنوات من الحرب، لا بد أن تجري بعض التعديلات فيما يشير إليه دائمًا بـ"الاتفاق" المعقود بين السير هـ. مكماهون وبينه. ويقول إن السير م. سايكس والكوماندر هوغارث والكرنل ستورز أخبروه كلهم بهذا، وهو يقبل الحقيقة بكل رضا، لكن الأساس الجوهري لـ"الاتفاق" يجب أن يبقى فيما إذا كان للثورة العربية أن تنتج نتيجة دائمة ومفيدة للعرب نفسهم. وللتدليل على استعداده لقبول أية تعديلات ضرورية ذكر عظمته قبوله لنظرية المسيو بيكو القائلة بأن الفرنسيين في سورية يكونون في نفس وضع البريطانيين في بغداد. وقال عظمته إن لا شيء يمكن أن يؤثر في صداقته لبريطانية العظمى، وإنه لن يعمل أبدًا شيئًا لخذلان سياستها. وإذا كان "الاتفاق" المعقود معه لا يمكن تنفيذه الآن فإنه لا بد له من قبول الوضع، ولكن فليخبر بذلك على الأقل، فإنه يشعر الآن أنه يعمل في الظلام ويطلب التنوير.

في أثناء المحادثة المتقدمة ذكر الملك مقال جريدة "المستقبل" الذي شكا منه من قبل. قال إنه يعتقد أن الحكومة الفرنسية سمحت عن عمد بنشر المقال، وخلاف ذلك لم يكن ليمر من الرقيب. وأكد أن المقال ذكر بريطانيا العظمى فقط فلمح بذلك أنه تظاهر بالحرية العربية بينما هدفه الحقيقي (هدف الملك) هو تسليم كل بلاد العرب في المستقبل إلى بريطانيا العظمى. وقد تكلم بمرارة ضد فرنسة، وتأييدًا لجداله قال إن "شرشالي" سلمه شخصيًا نسخة من هذا العدد (من الجريدة) في مكة.

قلت له: إنني أستطيع أن أؤكد له بصورة إيجابية بأنه مخطئ تمامًا في نسبة أي موقف من هذا القبيل إلى الحكومة الفرنسية التي قدمت له مساعدة كبيرة إلخ. وذكرته بأن السير مارك سايكس قد أكد عليه ضرورة وجوب الصداقة بين فرنسة والعرب للقضية العربية.

سألته هل ذكر المقال ل- "شرشالي" في حينه أو للكوماندان كوسيه، قال لا. فأوصيته أن يفعل ذلك في المستقبل إذا اعتقد أن لديه سببًا للشكوى من أي شيء ينشر في جريدة فرنسية لأن ذلك خير طريقة مباشرة بدلًا من الجواب بمقالات في "القبلة". أجاب أن المقالة في "القبلة" كتبت ضد جريدة "المستقبل" لا ضدّ الحكومة الفرنسية.

إن شعور الملك ضد فرنسة (ومردّه كما أعتقد هو الخوف من الأهداف الفرنسية في سورية) معروف جيدًا، ولا أظن أن نفيي المؤكد لتهمته ضد الحكومة الفرنسية يحتمل أن يبدل ذلك الشعور، ولو أنه قد يساعد على منعه من إصدار تصريحات مؤسفة وغير مسؤولة ضد فرنسة في المستقبل.

أثير أيضًا موضوع ابن سعود في هذا الاجتماع. أشار الملك حسين إلى قضية وادي الخرمة وأعرب عن اعتقاده بأن ابن سعود مسؤول شخصيًا عما حدث هناك. قال إن ثمة دليلًا حاسمًا على إرسال ابن سعود، رجالًا وسلاحًا وتجهيزات إلى خالد، وعرض سموه أن يبرز بنادق بريطانية استولى عليها من رجال خالد. قال إن هذه البنادق هي من تلك التي أعطتها الحكومة البريطانية إلى ابن سعود للحرب ضد الأتراك (ومع أن قول الملك قد لا يكون بلا أساس، فإن إبراز هذه البنادق لا يثبت شيئًا. فعدد كبير من البنادق التي أعطيناها في الحجاز قد وصل بلا ريب إلى أياد غير مرغوب فيها عن طريق البيع الخاص، المبادلة إلخ...).

قال سموه إن ابن سعود يبدو عدوانيًا تمامًا. وقال إنه يستطيع الرد بسهولة بالدسائس في القصيم حيث الناس جميعهم ضد ابن سعود، لكنه امتنع من أي عمل من هذا القبيل أو من عمل أي شيء لإثارة الاحتكاك أو الشعور السيئ.

ثم مضى الملك فجأة إلى حركة نزع "خنجره" وقال: "إنني أضع هذا الخنجر أمامك كرهن وأعطيك كلمة شرف بأنني لم آخذ حتى بعيرًا واحدًا من ابن سعود أو قومه، ويمكنك أن تسأله (هل ذلك غير صحيح). وكذلك على الرغم من أن أكثر أهل القصيم وبلدان نجد معارضون لابن سعود وهم ينتظرون الإشارة للتمرد عليه، فإنني لن أعطي مثل هذه الإشارة".

إن عمل الملك بخنجره، كما فهمت، يعتبر في بلاد العرب كيمين أو تعهد جليل جدًا، خاصة حين يعمله رجل جليل القدر مثل الشريف الأكبر.

وفيما يتعلق بتقدم الأحداث في الخرمة، أقر الملك أن القوة الصغيرة التي أرسلها إلى هناك قد دحرت وفقدت مدافعها ورشاشاتها التي لم تسترجع (كما ذكر وكيل اللفتنانت كرنل لورنس).

خالد **[الشريف خالد بن لؤي]** هو الآن في الخرمة متحصنًا بها ضد الجميع. والملك قائم بتهيئة حملة جديدة ترسل من مكة. قلت إنني سمعت من ينبع أن شاكر متقدم إلى الجوار بقوة كبيرة مع مدافع ورشاشات. فقال الملك إنه من الصحيح أن شاكر يرسل حسب مشورة عبد الله. لكنه لا يأخذ معه سوى ٥٠ جمالًا بدون مدافع أو رشاشات (بالنظر إلى التعليمات التي بلغت ينبع لإرسال تجهيزات وعتاد لألف رجل لمدة شهر إلى شاكر فليس من غير المحتمل أن يرسل عبد الله قوة أعظم كثيرًا مما قيل للملك، وأنا قائم بالتلميح للملك بهذا الاحتمال).

(يرجى مراجعة تفصيل المقابلة في ١٩ تموز/ يوليو - C.E.O) . وقال الملك هي ببساطة قضية شخص شاكر بصفته أمير عتيبة فإن حضوره في الميدان يكون ذا تأثير مفيد جدًا.

سألت الملك عن أهداف القوة فقال إنها القبض على خالد أو قتله أو طرده من الخرمة مما ينهي الفتنة، وقد أكد أنه – فيما عدا الاستيلاء على الخرمة – لا تجري أية حركات عسكرية.

قلت: يمكنني أن أؤكد للملك أن حكومة صاحب الجلالة سوف تسمع بعدم رضا شديد أن قوة كبيرة لا لزوم لها قد أرسلت مما قد يؤدي إلى محاربة بين العرب يمكن تداركها. وذكرت الملك أيضًا بوعده بعدم اتخاذ عمل ضد ابن سعود خلال زيارته الأخيرة إلى جدة حين وضع يديه على رأسه وقال "مرحبًا".

سألته ألا يمكنه ترك قضية الخرمة لتسويتها من بعد، فقال إن ذلك غير ممكن. إن أمير الخرمة (خالد) الذي عينه هو نفسه قد تمرّد، فكيف يمكن غض النظر عن مثل هذا التمرد؟ إن عمل ذلك ينتج العار وفقدان النفوذ (خصوصًا بعد اندحار الحملة التأديبية الأولى المرسلة من مكة). وفيما عدا ذلك لم يتخذ إجراءات تأديبية فإن المتمردين قد يتقدمون نحو مكة وينشرون الفتنة. واقترحت أنه يمكن وضع قوة دفاعية خالصة لاعتراض أي تقدم من هذا القبيل، لكن سموه لم يرتض ذلك. قال إنه ملزم باتخاذ إجراء شديد في القضية. وقد كان ينظر إلى المسألة كقضية داخلية وإدارية خالصة، ولم يكن ليرى من الضروري المباحثة فيها بيننا أبدًا لولا أنه يريد أن يبين لي الثمرة التي تحملها مكائد ابن سعود.

وشكا الملك أيضًا من أن ابن سعود قد كتب منذ أمد طويل رسائل إلى أشخاص مختلفين مشيرًا إلى أن الملك هو ملك الحجاز لا غير، وأن حدود الحجاز لم تكن إلاّ على مسافة قليلة من الطائف. قل إذا كان الأمر كذلك فلا أهمية كبيرة..).

التنافس الإيطالي البريطاني للسيطرة على الجزيرة العربية:

وقد بدأ التنافس بين الدولتين يزداد مع انحسار النفوذ العثماني في جنوب الجزيرة العربية وغربها سنة١٩١٨م، ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى من نهايتها حيث حاولت إيطاليا تعزيز نفوذها على الإدريسي حاكم منطقة عسير الذي كان يرتبط مع إيطاليا بمعاهدات؛ مما اضطر بريطانيا إلى مخاطبة الحكومة الإيطالية بضرورة رفع يدها عن المملكة العربية والمحافظة على استقلالها؛ حيث ورد في الوثائق[1] ما يلي:

(كتاب من مستر آ. غراهام – وزارة الخارجية – لندن

إلى مستر آرسكين – في السفارة البريطانية – روما

الرقم: ٢٨٢ التاريخ: ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٨

سيدي..

إشارة إلى برقيتي رقم ١٠٨٤ المؤرخة في ٢٧ من الشهر الجاري، أطلب إليكم تقديم مذكرة إلى الحكومة الإيطالية بالمعنى الآتي، وأن تجسد فيها آراء حكومة صاحب الجلالة ذات العلاقة بموقفها ومواقف حكومات فرنسة وإيطالية تجاه المملكة العربية.

إن موقف حكومة صاحب الجلالة تجاه المملكة العربية كان من البداية، الحفاظ على استقلال الملك حسين ووحدة الأراضي التابعة له. وإنها شعرت دومًا بأنه لن يكون من المرغوب فيه أن تكون الدولة العربية التي تقع الأماكن المقدسة في حوزتها، بقدر تعلق الأمر بالشؤون الداخلية، خاضعة لتأثير أية دولة أوروبية.

صحيح أن الظروف، في الآونة الأخيرة، وضعت حكومة صاحب الجلالة، بالموافقة الكاملة من جانب حلفائنا، في موضع خاص جدًا في الحجاز. وأن المفاوضات المطولة، التي توّجت بإعلان استقلال الحجاز، قد أديرت بشكل كلي من جانب حكومة صاحب الجلالة، وأن الملك الذي بدأ هذه المفاوضات، نظر إلى ممثلي حكومة صاحب الجلالة طوال استمرار المفاوضات على أنهم القناة التي يمكن له من خلالها الاتصال بأحسن صورة بالدول المتحالفة. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن التبعات العسكرية والمالية للثورة برمتها تقع على كاهل حكومة صاحب الجلالة، ولهذا السبب قررت تزويد الملك حسين بالمدافع حال طلبه إياها.

وعلى الرغم من أنه ليس من المشكوك فيه أن المصالح العسكرية والسياسية للحلفاء تتطلب استمرار هذا الوضع الاستثنائي أثناء الحرب، فليس هنالك لدى حكومة صاحب الجلالة سبب معروف يوجب استمراره عندما تنتهي الحرب. وفي وقت حدوث ذلك، فإن نية حكومة صاحب الجلالة تذهب إلى أن "وضع" الحجاز يجب أن يعود إلى حالة الاستقلال الداخلي الكامل [وليس الاستقلال الخارجي] المشار إليه في بداية هذه المراسلة.

---

(١) الوثائق ٤٦١/٣-٤٦٢. رقم (١٧٧) FO 371/3410 (123010/W/44)

إنني لم أتناول، في هذا الكتاب، الوضع العام لمرحلة ما بعد الحرب في شبه الجزيرة العربية الذي يجب أن يحتفظ به لمناسبة أخرى.

خادمكم المطيع المتواضع آر. غراهام).

الخطط البريطانية للسيطرة على الجزيرة العربية وتأسيس الدول الوظيفية:

وفي آخر سنة ١٩١٨م؛ بدأ الضباط السياسيون البريطانيون بوضع خططهم لمعالجة الأوضاع في الجزيرة العربية وترتيبها؛ فكان هناك تصوران:

الأول: الدفع باتجاه قيام مملكة عربية متحدة تحت سيادة الشريف حسين مع منح الحكم الذاتي لحلفاء بريطانيا الآخرين ضمن هذه الدولة.

الثاني: تقسيم الجزيرة إلى دويلات صغيرة ليس لها أي سيادة؛ ليسهل السيطرة عليها وهو التصور الذي سيتم فرضه بعد ذلك.

وقد ورد عدد من الوثائق[1] بخصوص هذه القضية؛ منها:

(مذكرة كتبها الجنرال كلايتن – الضابط السياسي الأقدم – القاهرة

دار المقيمية – الرملة التاريخ: ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨

إن الملك حسين في حالة ذهنية قد تؤدي إلى نتائج وخيمة ما لم يتم تصحيحها. وقد يقدم في أية لحظة على إجراء تكون له عواقب مأساوية على سياستنا العربية. وسنضطر في تلك الحالة إلى التدخل وطريقتنا الوحيدة في السيطرة عليه هي وقف المعونات المالية له. وإذا هددنا بعمل ذلك، فعلينا تنفيذه إلاّ إذا انصاع لرغباتنا. وفي حالته الذهنية الحاضرة لا يستبعد أن يرفض ذلك، وأولى النتائج ستكون استقالته الفعلية التي هدد بتقديمها أكثر من مرة.

إذا استقال الملك حسين الآن، فإن كيان الحركة العربية برمته سيتعرض للخطر. وستكون النتيجة الانحلال الذي ربما يعقبه اشتعال الوضع في أواسط الجزيرة مما سيستغله العدو لفائدته استغلالًا كاملًا، وسيكون له أيضًا تأثير خطير في عملياتنا العسكرية، ناهيك عن الخسارة التي ستلحق بهيبتنا من جراء انهيار سياستنا العربية.

وعليه، فإن من الأهمية الحيوية تصحيح الموقف الذهني الحاضر للملك حسين، والذي يعود بشكل أساسي إلى عدم تأكده من نيات حكومة جلالته إزاءه.

---

(١) الوثائق ٤٦٤/٣-٤٦٩. رقم (١٧٩) FO 371/3411 و (١٨٠) FO 371/3411

وأمامنا نهجان مفتوحان:

الأول: أن تبلغ حكومة صاحب الجلالة الملك حسين بشكل قاطع أن سياستها المعنية بأواسط وجنوبي الجزيرة العربية موجهة نحو وحدة العرب تحت سلطة ذات سيادة، مع ضمانات كاملة لاستقلال كل رئيس عربي، وتمتعه بالحكم الذاتي، وأن حكومة صاحب الجلالة سترحب بالملك حسين كصاحب تلك السلطة ذات السيادة بشرط أن يقبل به زعماء القبائل الآخرون، وأن يستخدم نفوذ حكومة صاحب الجلالة من أجل تطبيق هذه السياسة بقدر الإمكان بدون اللجوء إلى الإكراه، وأن استخدام أية إجراءات قسرية ضد الزعماء العرب الأصدقاء سيكون مناقضًا لمبادئ حكومة جلالته [سياسة فرق تسد]. ولكن من جهة أخرى يجب أن تصر حكومة صاحب الجلالة على أن استمرار تأييدها لهذه السياسة مشروط بقبول الملك حسين لمشورة حكومة صاحب الجلالة في كل القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية [الخضوع للاحتلال البريطاني].

عند النظر في هذا النهج، يجب أن نتذكر عهودنا للملك حسين، والالتزام الأخلاقي الذي فرضه علينا مشروعه بالثورة العربية وولاءه الثابت لبريطانية العظمى.

الثاني: أن نترك الأمور كما هي، ونعرض أنفسنا للعواقب.

وفي هذه الحالة سنعرِّض أنفسنا لخطر استقالة الملك حسين وهو الشخصية القيادية الوحيدة في الثورة العربية، التي لا بد وأن تنهار حينذاك، أو، في أفضل الأحوال، تنحدر إلى عمليات قبلية متقطعة ضد الأتراك، وفي كل الأحوال فإن الكثير من قيمتها العسكرية ومعظم قيمتها السياسية لا بد وأن تزول.

أما بخصوص التسوية التي ستتم في المستقبل في شبه الجزيرة العربية، فإن أفضل ما يمكن أن يرجى هو تشكيل عدد من الدول الصغيرة تحت حكام عرب يفتقرون حتى إلى النفوذ والسيطرة الاسمية التي كانت الحكومة التركية تمارسها سابقًا.

ومن الحيوي اتخاذ قرار قاطع حول هذه المسألة، والسياسة التي يتم إقرارها يجب أن تبلغ إلى كل من يعنيهم الأمر، مع إصدار تعليمات واضحة للتصرف حسب مبادئها، وإن الحال الحاضرة للأمور تعني وجود قدر من الغموض الذي أدى إلى ظهور حالات من إساءة الفهم.

ولن يكون من الضروري، ولا من المرغوب فيه، إصدار أي بيان عام عن سياسة "السيادة" في الوقت الحاضر، لكن تخويل المعتمد السياسي البريطاني في جدة إبلاغ الملك حسين بتبنيها من جانب حكومة صاحب الجلالة، سيكون له أثره في إعادة تطمين الآخر.

وفي حالة توصل حكومة صاحب الجلالة إلى قرار تبني سياسة "السيادة" أقترح ما يلي كمضمون للتطمين الشفوي الذي سيقدم إلى الملك حسين.

إن سياسة حكومة صاحب الجلالة في أواسط وجنوبي الجزيرة العربية موجهة نحو تثبيت حرية جميع الزعماء الحاكمين واستقلالهم ضمن مناطق نفوذهم الخاصة. هذا إضافة إلى أن حكومة صاحب الجلالة

سترحب باتحاد جميع الدول المستقلة هذه في أواسط وجنوبي الجزيرة ضمن تحالف عربي **[فكرة الجامعة العربية]**، وترحب بأن يكون الملك حسين على رأس هذا التحالف، مع لقب مناسب يتم اختياره فيما بعد.

إن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لاستخدام نفوذها من أجل تأمين تحقيق هذه السياسة بقدر الإمكان، بدون اللجوء إلى إجراءات قسرية ضد أي زعيم عربي صديق. وإن استخدام القسر سيكون بمثابة انتهاك للمبادئ الراسخة في حق تقرير المصير للشعوب، والتي عقدت حكومة صاحب الجلالة عزمها على التمسك بها.

والأمر متروك للملك حسين ليثبت لجميع الزعماء العرب المعنيين بأنه كفء لمركز قيادة التحالف العربي في أواسط وجنوبي الجزيرة.

وبالنسبة إلى سورية والعراق، حيث لا يزال يسودهما وضع عسكري بحت، هو الذي يقرر مصير التسوية، فإنهما يجب أن ينتظرا مؤتمر الصلح الذي سيتمسك الحلفاء خلاله بمبادئ الحرية وحق تقرير المصير للشعوب، كأسس للتسوية.

إن حكومة صاحب الجلالة يجب أن تصرّ، كشرط لاستمرار تأييدها لهذه السياسة، على أن يقدم الملك حسين من جانبه تأكيدات واضحة بأنه سيقبل اتباع نصائح حكومة صاحب الجلالة في كل القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، وكذلك عن التعامل مع الحكام العرب المستقلين الآخرين، والدول العربية المستقلة.

(موقع) جي. ان. كلايتن بريغادير جنرال الضابط السياسي الأقدم).

كما ورد أيضا في (كتاب من الميجر كورنواليس - مدير المكتب العربي - القاهرة

إلى المندوب السامي البريطاني - القاهرة

سرّي.. الرقم: ٧٦١١/١٩٨ التاريخ: ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨

أرفق بطيه أربع نسخ من ترجمة كتاب من الملك حسين إلى سعادة المندوب السامي، مؤرخ في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٨.

وفي الترجمة عن العربية، التي هي متشابكة ولا تكاد تحتوي على نقطة، انصب الاهتمام على نقل المعاني الحرفية للكلمات بدلًا من التصرف بحرية لتقديم المضمون.

ويبين الملك حسين في كتابه أن الغرض الأساسي لثورته هو حماية مكانة العالم الإسلامي في ضوء ما حل وما سيحل بتركية، ويلفت النظر إلى أهمية اتباع هذا المثل الأعلى بطريقة لا تعرّضه شخصيًا ولا حكومة جلالته، إلى الانتقادات. وفي مذكرة ملحقة بالكتاب، يدرج مفهومه للاتفاقية الأصلية مع حكومة جلالته. وقد تمت معالجة ذلك بالتفصيل في مذكرة ملحقة بهذا الكتاب، ويلاحظ منها أن أيًا من المواد لا يمكن

القبول بها بالشكل الذي هي عليه، وأنه، في الواقع، كرر مجددًا مقترحاته الأصلية، مع إضافة أو إضافتين، وتجاهل تمامًا التحفظات التي فرضتها حكومة جلالته في ردودها.

ويعترف الملك، في كتابه، بأن الوقت والأوضاع المتغيرة ربما جعلت من الضروري إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية الأولية، ولكنه يعلن أنه سينسحب إذا كانت هذه التغييرات ذات صفة كاسحة بدرجة تدمِّر فكرته الرئيسية. إنه يطلب نوعًا من الإعلان الواضح لصالحه. ويعرب عن استعداده للانتظار حتى نهاية الحرب، إذا لم يكن إصدار الإعلان قبل ذلك ممكنًا، رغم أن تأخيرًا كهذا سيكون سببًا لمضاعفة اتهامات خاصة وعامة من جديد، أو تزيد من صعوبة مهمته. ويختتم الكتاب، الذي كان بأجمعه جليلًا وواليًا، بالقول بكياسة إنه يفضل وضع مصيره في يد بريطانية العظمى بدلًا من إخضاعه للحلفاء في مؤتمر الصلح.

لم يكن هناك نقص في المؤشرات على أن الملك كان قلقًا وغير متأكد بشكل نزيه حول مستقبله، وأن أعداء له ولنا كانوا يحاولون تسميم أفكاره بالإشارة إلى احتلالنا لأرض الرافدين وإلى الفعاليات الصهيونية في فلسطين، ومطالب فرنسة في سورية، كبراهين على نيتنا في خداعه. وهو يستحق الثناء على إظهاره ولاءً ثابتًا كهذا في وقت لم نكن نحن فيه قادرين على إنكار اتهامات العدو بالحزم الواجب علينا.

إلاّ أنه، على أية حال، انحدر إلى حالة ذهنية تتطلب، كما رأينا مؤخرًا، معاملة في غاية الحذر. وما لم يتلق ردًا شافيًا على كتابه الحالي، فإنه لأكثر من المحتمل أن يستقيل بصورة مؤكدة، وبذلك سيعرض نجاح الثورة للخطر، ويؤثر تأثيرًا سلبيًا في عملياتنا العسكرية التي ربما تشمل العمليات في الجزيرة العربية، التي ستترك بدون قوة مسيطرة في سنوات حرب ضروس وتسبب لنا خسارة رهيبة ستكون لها ردود فعل مضادة لنا في أرجاء العالم الإسلامي.

وهي قضية سيكون لها أثرها في الهند والعراق بدرجة متساوية مع مصر والبلاد المجاورة، وقد تصنع أو تدمر سمعتنا في حسن النية في الشرق.

وعلى الملك أن يدرك أنه لن يمارس أبدًا أي نفوذ على سورية أو العراق، وكذلك، وبشرط تأسيس نمط ما من الحكومات في هذه البلدان تكون مقبولة لدى سكانها، لن يكون له أساس يستند إليه للتذمر. ونأمل أن توفر صيغة "حق تقرير المصير للشعوب" الحل اللازم، وأن الملك معني بشكل أساسي بجزيرة العرب ويأمل تأمين مستقبله فيها.

وقد سجل الضابط السياسي الأقدم وجهات نظره حول هذه القضية في مذكرة، هي، حسب ما فهمت، قيد النظر الآن من جانب صاحب السعادة.[1]

وأقترح أن إرسال كتاب الملك إلى وزارة الخارجية يتيح فرصة مناسبة لرفع المذكرة.

---

(١) يقصد "المندوب السامي".

إذا وافقت حكومة صاحب الجلالة على سياسة "السيادة"، كما تم إعطاء الخطوط العريضة لها بموجب هذا الكتاب، فإن ذلك سيرضي الملك ويقنعه بأن مصالحه تؤخذ بنظر الاعتبار فعلًا. وأي شيء أقل من ذلك سيثير شكوكه وربما يسبب استقالته.

وأقترح، في هذه الأثناء، أن يرسل إليه كتاب لإبلاغه بتسلم كتابه، وأن الكتاب بسبيل أن يرسل إلى وزارة الخارجية للنظر فيه، والطلب إليه أن يواصل ثقته بنا كما فعل دائمًا، إلى حين تلقي الرد.

إن إرسال رد مفصل على مواد صيغته من الاتفاقية، قبل أن يكون لدينا تأكيد مرضٍ يمكن إعطاؤه، يبدو أنه سيكون خطأً، ولن يؤدي إلاّ إلى مراسلات مطولة وغير مرضية.

أرسلت نسخة من هذا الكتاب ومرفقاته إلى الضابط السياسي الأقدم.

(موقع) كي. كورنواليس

ميجر مدير المكتب العربي).

تصورات الشريف حسين عن الدولة العربية الموحدة:

كما تقدم الشريف حسين بتصوراته عن الدولة العربية الموحدة تحت سيادته وحدودها المقترحة؛ كما ورد في الوثائق البريطانية[1] في كتاب جاء فيه:

(صورة ما تقرر مع بريطانية العظمى بشأن النهضة **[الثورة]** :

التاريخ: ٢١ ذي القعدة ١٣٣٦ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٨

١- تتعهد بريطانية العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الاستقلال في داخليتها وخارجيتها، وتكون حدودها شرقًا من بحر فارس، ومن الغرب بحر القلزم[2] والحدود المصرية، والبحر الأبيض، وشمالًا ولاية حلب والموصل الشمالية إلى نهر الفرات ومجتمعة مع الدجلة في مصبها في بحر فارس، ما عدا مستعمرة عدن، فإنها خارج عن هذه الحدود. وتتعهد هذه الحكومة برعاية المعاهدات والمقاولات التي أجرتها بريطانية العظمى مع أي شخص كان من العرب في داخل هذه الحدود، بأنها تحل محلها في رعاية وصيانة تلك الحقوق وتلك الاتفاقيات مع أربابها، أميرًا كان أو من الأفراد.

٢- تتعهد بريطانيا العظمى بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي مداخلة كانت بأي صورة كانت في داخليتها، وسلامة حدودها البرية والبحرية من أي تعدّ، بأي شكل يكون، حتى ولو وقع قيام داخلي من دسائس الأعداء أو من حسد بعض الأمراء، فيه تساعد الحكومة المذكورة مادة ومعنى على دفع ذلك

(١) الوثائق ٣/٤٧٢-٤٧٣. رقم (١٨٢) FO 371/ 34111 و (١٨٣) FO 686/ 39
(٢) التسمية العربية القديمة للبحر الأحمر.

القيام لحين اندفاعه. وهذه المساعدة في مواجهة الثورات الداخلية تكون مدتها محدودة أي لحين يتم للحكومة العربية المذكورة تشكيلاتها المادية.

٣- تكون البصرة تحت أشغال العظمة البريطانية لحينما يتم للحكومة الجديدة المذكورة تشكيلاتها المادية. ويعين من جانب تلك العظمة مبلغ من النقود يراعى فيه حالة احتياج الحكومة العربية التي هي في حكمها قاصرة في حضن بريطانية. وتلك المبالغ تكون في مقابلة تلك الأشغال.

٤- تتعهد بريطانية بالقيام بكل ما تحتاجه ربيبتها الحكومة العربية من الأسلحة ومهماتها والذخائر والنقود مدة الحرب.

٥- تتعهد بريطانية العظمى بقطع الخط من (مرسين) أو ما هو مناسب من النقاط في تلك المنطقة لتخفيف وطأة الحرب عن البلاد لعدم استعدادها).

نشاط الحركة الصهيونية في فلسطين للتحضير لتأسيس كيانهم الموعود:

وفي هذه السنة سنة ١٩١٨م؛ تم تشكيل أول لجنة صهيونية بعد احتلال الجيش البريطاني لفلسطين بمساعدة العرب، وقد جاء في الوثائق البريطانية [١] عن الحركة الصهيونية ونشاطها؛ ما يلي:

(الحركة الصهيونية:

لا يكون البحث في الحركة العربية كاملًا دون ذكر الحركة الصهيونية. هذه الحركة أخذت لأول مرة شكلًا ثابتًا عند احتلال بريطانية للقدس، حين ألفت لجنة صهيونية برئاسة الدكتور وايزمان وغادرت إلى فلسطين في آذار/ مارس ١٩١٨؛ كانت أغراضها المعلنة كما يلي:

١- مساعدة المستوطنات الصهيونية في فلسطين في الشؤون المادية والتعليمية.

٢- تصميم التطورات للمستقبل.

٣- خلق علامات متناسقة مع سكان فلسطين من غير اليهود.

كان المأمول في أول الأمر أن كلًا من الصهيونيين الروس والأميركيين يمثلون في اللجنة، لكن ظهر أن هذا غير عملي، ولو أنه أدخل ممثل فرنسي. وعند وصول اللجنة إلى فلسطين تسلمت العمل من لجنة الإسعاف الصهيونية المؤسسة سابقًا.

ومع أنه، وذلك أمر طبيعي، قد نشأ شيء من شعور القلق لدى الأهالي السوريين والمسلمين، فإن الدكتور وايزمان بمعالجته الحكيمة للوضع قد نجح في تبديد شعور الريبة الناشئ من الخوف من أن اليهود عازمون

(١) الوثائق ٣/٥٢٩-٥٣١.

على الاستملاك أو الشراء، خلال الحرب، لمساحات واسعة من الأراضي التي يملكها المسلمون وغيرهم وإرغامهم تدريجيًا على مغادرة البلاد. فقد شرح أنه يطمح إلى رؤية فلسطين تحكمها حكومة ثابتة مثل حكومة بريطانية العظمى وأن حكومة يهودية تكون مهلكة لتصاميمه، وأن رغبته لم تكن سوى إيجاد موطن لليهود في البلاد المقدسة حيث يستطيعون العيش عيشتهم الطبيعية الخاصة ويشاركون في الحقوق المتساوية مع سائر السكان. ولا شك هناك أن هذا التبيان الصريح للأهداف الصهيونية أنتج تحويلًا جسيمًا في الشعور بين الفلسطينيين الذين اتصلوا لأول مرة باليهود الأوروبيين ذوي المكانة الطيبة. لقد فرضت عليهم القناعة بأن الصهيونية جاءت لتبقى وأنها أكثر اعتدالًا في أهدافها مما كان يتوقع وأنها، إذا قوبلت بروح التآلف، فإنهم يحتمل أن يستفيدوا فوائد كبيرة في المستقبل.

في بداية حزيران/ يونيو زار الدكتور وايزمان الشريف فيصل في معسكره في القويرة (بين العقبة ومعان) حيث جرى البحث في الصهيونية وأثرها في العرب. وقد عقد وايزمان وفيصل أطيب الصلات الشخصية، وأبدى فيصل رأيه في ضرورة التعاون الوثيق بين اليهود والعرب، خصوصًا في ذلك الوقت، لكنه صرّح أنه هو نفسه لم يكن يستطيع أن يبدي آراء نهائية عن المسائل السياسية لأنه لم يكن سوى مندوب أبيه في مثل هذه الأمور. وانتهى الاجتماع بالإعراب بصورة ودية عن التعاطف المتقابل وبدعوة من فيصل لتجديد الاجتماع بعد زيارة فيصل لأميركا.

إضافة إلى تصميم مشاريع مالية لمساعدة المستوطنات الصهيونية، تولت اللجنة إدارة مدارس هلفسفيرين الموالية لألمانية ووضعت الحجر الأساسي لجامعة عبرية على جبل الطور (جبل سكوبس) وتقدمت تقدمًا واسعًا في المهمة العسيرة لتوحيد طائفة اليهود الفقراء في القدس. ووضعت أيضًا مشروعات ضخمة لإحياء الأراضي والري. وجند عدد من الشبان اليهود للخدمة ضد الأتراك. لم تغفل الدول العدوة أهمية هذه الحركة الصهيونية، فلم يكد يصدر التصريح البريطاني المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧م حتى وقع الضغط على الحكومة الألمانية لاتخاذ إجراءٍ ما جوابًا عليه.

وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر قال طلعت باشا لمراسل جريدة "فوسيشة زيتونغ" إنه مستعدّ لإعطاء الصهيونيين الألمان شكلًا من أشكال شركة مسجلة، وحكمًا محليًا ذا طبيعة محدودة جدًا، والهجرة إلى فلسطين. وأعقبت ذلك مفاوضات في برلين من جانب ممثله "قره صو" في كانون الثاني/ يناير اشترك فيها عدد من المؤسسات اليهودية. وألفت أيضًا مجموعة من الجمعيات اليهودية واسمها (vereinigung judischer organisationen Deutschlands Zur Wahrung der Rechte des Osten) هدفها الدفاع عن المصالح اليهودية في أوروبا الشرقية وفلسطين. وكانت غاية هذه في الأصل أن تكون جمعية معارضة للصهيونية، لكن انضمّ إليها بعد ذلك الصهيونيون الألمان الذين رأوا منهاجها يمثل الحد الأدنى فقط. والنسبة المئوية الكبيرة لليهود في الأقطار الأوروبية الشرقية التي تغلغلت فيها ألمانية، جعلت الحكومة الألمانية تواقة إلى الحصول على بعض الامتيازات من الأتراك الذين عقدت معهم مفاوضات جديدة في الآستانة في تموز/ يوليو ١٩١٨. وقد مثل فيها صهيونيون بارزون، وأعلنت بعد ذلك امتيازات على الشكل الذي وضعه طلعت باشا. ولكن لا يعتقد أن هذه سوف ترضي الألمان أو الصهيونيين في الأقطار المحايدة

الذين مالوا، منذ صدور تصريحات الحلفاء، إلى إظهار تعاطف أكثر مع دول الحلفاء. ولكن لا يتوقع أن تبدي هذه الحركة الصهيونية من الجانب الآخر للخط، نفس الاحترام للأماني والمشاعر العربية مثل تلك التي أوحى بها الدكتور وايزمان).

احتلال الجيش البريطاني عمان بمساعدة قوات الشريف وانسحاب الجيش العثماني:

وقد ذكرت الوثائق تفاصيل هذا الاحتلال؛ كما في التقارير العسكرية البريطانية؛ ومنها:

تقرير[١] عن (التدخل التركي بين القوات البريطانية الرئيسية والعرب:

العمليات في عمان في نهاية آذار/ مارس ١٩١٨ - توقع العدو حركة بريطانية على عمّان، وحين تلقى في ٢٦ آذار/ مارس معلومات موثوقًا بها بأن قوة فرسان بريطانية تدخل إلى المدينة في ذلك اليوم، يظهر أنه فوجئ بالأمر، لأن الأوامر التي أصدرت في ١٤ آذار/ مارس وبعده لتركيز الإمدادات[٢] لم يتم تنفيذها لضيق الوقت. وكانت النتيجة أن الأربعة أركان من جيش ومجموعة وفيلق وفرقة في عمّان لا يحميها فعلًا في أثناء الهجوم البريطاني سوى ١٥٠٠ بندقية، ربما تتضمن بقايا الفرقة الـ٤٨ والكتيبة الألمانية الـ ٧٠٣.

ولما سمع فؤاد قائد فيلق الجيش الثامن بالتقدم البريطاني، قرر سحب قواته).[٣]

احتلال جيش اللنبي دمشق بمساعدة قوات فيصل بن الحسين:

وبعد أشهر وبتاريخ ١/ ١٠/ ١٩١٨م دخلت الجيوش الصليبية مدينة دمشق تشايعها جيوش الشريف فيصل التي اعترفت بها حكومة بريطانيا وحكومة فرنسا كقوات حليفة، وقد تم تبادل برقيات التهنئة[٤] بين الطرفين؛ كما في:

(برقية من الكرنل باسيت نائب المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين :

الأصل العربي[٥] الرقم: ٦٢٥ التاريخ: ٢٥ ذي الحجة ١٣٣٦ هـ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م

جلالة الملك العظيم..

البرقية الآتية من جناب الجنرال اللنبي باسم جلالتكم بتأريخ أمس:

---

(١) الوثائق ٣/٥٣١.

(٢) حاشية الأصل: الكتيبة الـ١٢٦، كتيبة أم. آي بغَّالة، السرية الثانية من كتيبة الخيَّالة ال-٢٩، سرايا الرشاشات الـ ٦٠٧ و٦٠٨، البطارية الـ٧ من كتيبة المدفعية المختلطة الـ ٢٧ مع سرية رشاشات هذه الكتيبة، مدفعان من البطارية الجبلية القوية من كتيبة المدفعية الـ ٤٤، البطارية الجبلية الـ ٧ كيو اف، كتيبة المدفعية الـ ٨. كل تلك القوة أمرت من الجنوب بالإضافة إلى تلك المذكورة أدناه من الشمال والغرب.

(٣) حاشية الأصل: كتيبة الخيالة الـ٧، الكتيبة ٣/١٥٢ الكتيبة ١/١٤٨؟ (الـ١٤٦، أرتال جمالة وبيطرة Hp, Q.F رتل مدفعية ميدان ومحطة لاسلكي.

(٤) الوثائق ٣/٥٤٨-٥٥١. رقم (١٨٧) FO 686/37 و (١٨٨) FO 141/776 و (١٨٩) FO 882/ 19 و (١٩٠) FO 141/776

(٥) المراسلات التاريخية، مصدر سابق، صفحة ١٥٠ و٢١٣.

يسرّني أن أبلغ جلالتكم أن جنودنا المشتركة قد دخلوا مدينة دمشق الساعة السادسة من صباح اليوم والأسرى أكثر من سبعة آلاف. انتهى.

وإني أرفع لجلالتكم تهاني القلبية بالانتصارات بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع الموظفين البريطانيين بالحجاز مع فائق الاحتشام.

نائب المعتمد البريطاني بجدة ط الكولونيل باسيت

وتقبلوا عظيم تهاني عبدكم المخلص: حسين روحي).

وقد أبدى الشريف حسين سروره بمشاركة ابنه فيصل والاعتراف به كحليف للجيوش الصليبية التي احتلت دمشق؛ كما في:

(برقية من المكتب العربي – القاهرة

إلى الكرنل باسيت – وكيل المعتمد البريطاني في جدة

سرّي الرقم: AB 548 التاريخ: ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨.

ما يلي رسالة إلى الملك حسين من المندوب السامي:

تلقيت تعليمات بأن أبلغ سيادتكم بأن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد اعترفتا رسميًا بالقوات العربية التي تقاتل العدو المشترك معهما بوصفها قوات حليفة.

سيرسل القائد العام إشعارًا بذلك إلى الأمير فيصل في دمشق التي يرتفع عليها العلم العربي الآن، كما تعلمون سيادتكم).

كما هنأ بلفور الشريف حسين باحتلال دمشق الذي سماه تحريرا بمشاركة ابنه فيصل، الذي جعله في رسالته زعيما للسوريين؛ ليفك الارتباط بينه وبين أبيه، ويقطع علاقة سوريا بالحجاز؛ وفق سياسة بريطانيا (فرق تسد)؛ كما في:

(برقية من اللورد بلفور إلى الشريف حسين وزارة الخارجية ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨

يرجى إيصال الرسالة التالية إلى ملك الحجاز:

"إصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي في مجلس وزراء الحرب أودّ أن أهنّئ سيادتكم على تحرير دمشق من قبل قوات الحلفاء بالتعاون مع جيش الأمير فيصل والعرب السوريين الذين يحاربون لأجل استقلالهم الوطني تحت زعامته").

وقد رد الشريف حسين تهنئة بلفور بأحسن منها؛ كما في:

(برقية من السير باسيت – جدة إلى المكتب العربي – القاهرة

الرقم: W ٣٥ التاريخ: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨

ما يلي إلى المستر بلفور من الملك حسين:

أشعر أن عملي كله لا يستحق جزءًا من المديح الذي تفضلتم فخامتكم وزملاؤكم بالإعراب عنه نحو فيصل وجيشه وأمتنا كلها. ونحن كأمة نعتبر أنفسنا مدينين لبريطانية العظمى التي تمكنًا بواسطتها من تحقيق المبادئ التي يحارب من أجلها الحلفاء جميعًا. وفي تحقيق هذه الأهداف المجيدة إننا نعتمد بعد الله تعالى على رجال الدولة البريطانيين العظام. فخامتكم وزملائكم. انتهى).

اشتداد الحصار البريطاني للمدينة المنورة وابتهاج المندوب السامي ونائب ملك بريطانيا باشتداد الحصار:

كما جاء في وثيقة[1] **تتضمن** (برقية من الملك حسين إلى الكرنل باسيت – المعتمد البريطاني في جدة بالوكالة

التاريخ: ١٤ محرم ١٣٣٧ هـ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م

سعادة نائب جناب المعتمد البريطاني بجدة الموقَّر

عزيزنا..

بكل إيناس تلقينا محرركم المؤرخ ١٣ محرم ٣٧ الموافق ١٩ أكتوبر ١٩١٨ المبلغين به ابتهاج فخامة نائب جلالة الملك عن تضييق علي وعبد الله على العدو بالمدينة، ومن إرسال كتاب فخامته إلى فخري **[باشا الوالي العثماني المدافع عن المدينة]**. أما شرف[2] فشرب تندريونت وكان سبب مرضه وحدوث جراحات بحلقة وصدره وبلغ من الضعف منتهاه واقبلوا جزيل أشواقي.

حسين ١٤ محرم ١٣٣٧).

(١) رقم (١٩١) FO 686/39
(٢) الشريف شرف بن راجح، أحد القادة في جيش الثورة.

استجداء الشريف حسين المندوب السامي أن يسمح له بزيارة لندن لمقابلة ملك بريطانيا وشكره:

وقد حاول الشريف حسين أن يحظى بمقابلة ملك بريطانيا كاعتراف به ليتحدث باسم القضية العربية، فلم يؤذن له، وتم ترشيح ابنه فيصل ليحضر بعد ذلك مؤتمر الصلح؛ كما ورد في:

وثيقة[1] عن برقية (من الملك حسين إلى المندوب السامي   ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨

"لا أنا ولا البشرية كلها نستطيع أن نشكركم بما يكفي للأفضال التي أبلغت إلينا بواسطة الوكالة المحترمة. إن أكثر ما أستطيع أن أفعله هو أن أتوجه مع من يستطيع أن يصحبني من أولادي إلى لندن - أدامها الله - لأمثِّل العرب شخصيًا أمام جلالة الملك، الرجل الأول وأمام الشعب البريطاني النبيل.
لماذا لا أطلب هذا! إن أقل ما أستطيع أن أقوله في هذا الموضوع هو حرصي على أن لا أكون على اختلاف مع مشاعرها الكريمة في حالات كهذه مما هو شرف عظيم للعرب.
نسخ إلى: المقيمية - القاهرة
الكرنل باسيت - جدة
الكرنل كورنواليس - دمشق).

بداية النزاع بين العرب والحلفاء بعد احتلال دمشق:

لم تكد قوات الشريف فيصل العربية تدخل الشام ومدن الساحل وترفع الأعلام العربية عليها حتى بدأ الخلاف بينها وبين الحلفاء، فرفضت فرنسا رفع العلم العربي على المناطق التي تم الاتفاق مع بريطانيا على جعلها تحت الاحتلال الفرنسي، وقد أيّدت بريطانيا موقف فرنسا وقلبت للعرب ظهر المجن لتتكشف لفيصل أبعاد المؤامرة الصليبية التي طالما حذره منها جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع في الشام، وقد ورد في الوثائق[2] بخصوص هذه القضية ما يلي:

(برقية من الأمير فيصل إلى الجنرال اللنبي[3]

قيادة الجيوش العربية الشمالية   التاريخ: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨

إنني لا أرى لزومًا لشرح وإيضاح ما حصل على الراية العربية ببيروت من الحقارة[4]. الراية التي كنتم بالأمس أخبرتموني أنها حليفة راية الحكومة البريطانية العظمى، راية الأمة التي أخبرتموني بالأمس أن

(١) رقم (١٩٢) FO 141/ 776
(٢) الوثائق ٣/٥٥٣ - ٥٥٧. رقم (١٩٣) FO 882/ 17 و (١٩٤) FO 882/ 17 و (١٩٥) FO 882/17
(٣) في حاشية الأصل: عن الأصل العربي الذي نشره سليمان موسى نقلًا عن أوراق الأمير زيد، وقد جاءت هذه البرقية بدون تاريخ، ولكن من الواضح أنها أرسلت حوالي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨م.
(٤) الحقارة: الإهانة.

حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أدخلتها ضمن عداد حلفائها[1]. مع أنني أعتقد يقينًا أن شخصكم الكريم والجيش البريطاني المعظم الذي حارب لاستخلاص الشعوب من الظلم والاستعباد، يعدّ ما حصل على هذه الراية من كسر الشرف والإهانة هو عائد على رايته بالنفس. ربما أنني أخطأت خطئًا شخصيًا في إرسال شكري الأيوبي إلى ذلك المحل، ولكن أظن بل أعلم يقينًا، أن هذه الراية لم ترفع ببيروت بواسطتي أو بواسطة شكري أو أي سلطة عسكرية، بل إنها رفعت من طرف أمة اختارت هذه الراية لنفسها والتحقت بأبناء جلدتها وجنسها، وطلبت منا إرسال حاكمًا إليها بدون أي مجبر كان، كما فعلوه أهل اللاذقية وطرابلس، الأمر الذي تحاربون أنتم لأجله، المشروع الشريف الذي تسفك الأمة البريطانية دماء آلاف مؤلفة من أبنائها هي وجميع الأمم المعادية للاتحاد الجرماني.

أتعشم يا حضرة القائد العام أن تأخذوا بنصرة المظلوم وأن تنظروا في هذا الأمر بنظر الحاكم العادل.

إن أهل ساحل سورية أرادوا أو فعلًا انضموا إلى إخوانهم العرب، فهل من العدل والإنصاف حرمانهم من أمانيهم؟ هل من الإنصاف تركهم بعد أن أعطيناهم العهود والمواثيق بأنهم سيكونون مختارين في تعيين مستقبلهم؟ فهل يوجد دليل فعلي أعظم مما فعلوه وهو إعلان حكومتهم بعد قبضهم عليها وإلقاء القبض على الأتراك حكامهم السابقين، وهم أحرار غير مسودين من جانب أي قوة كانت؟ إن العدالة الإلهية والشرف الإنساني لا يرضى بذلك.

بصفتي تابعًا لكم في الأمور الحربية، لا يمكنني الإكثار عليكم في هذا الصدد، ولكن بصفتي إنسان ولكوني عربي ولأنني نائبًا هنا عن والدي صاحب الراية المهانة من جانب حلفائه، أطلب إعادة شرف تلك الراية بإرجاعها كما كانت وتحقيق أماني أهل بيروت، واعتبار ما فعلوه كقضية مفصولة لا لزوم للمناقشة فيها في الاستقبال. والحكم العسكري هو عائد لكم تفعلون فيه كما تريدون.

وإنني أرفع احتجاجي هذا إلى الحق والإنسانية المتصفة بهما بريطانيا العظمى ومن أخذ بنصرتها من الأمم. وأتعشم عند مقابلتنا بأقرب وقت أن تنتهي بحل مرضي لها. واقبلوا احترامي).

كما تم إرسال (كتاب من الملك حسين إلى سعادة المعتمد البريطاني المحترم

الرقم: ٢٨٨ التاريخ: مكة ٢٦/ ١١/ ١٩١٨

بعد واجب الاحترام..

أرسل في طيه الرسائل التي تلقيتها من ولدي الأمير فيصل ولا أرى من الضروري الدخول في أية مناقشة حولها بعد الأحاديث التي أجريتها مع سعادتكم في الموضوع نفسه حينما كنت في جدة باستثناء قضية العلم.

---

(١) جاء في حاشية الأصل: قضية العلم: على أثر وصول فيصل إلى دمشق أوفد أمير اللواء شكري باشا الأيوبي ومحمد رستم حيدر إلى بيروت لإعلان قيام الحكومة العربية فيها، فوصلا بيروت يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨م وتم إعلان انضمام لبنان إلى الحكومة العربية، وعين حبيب باشا السعد حاكمًا مدنيًا كما أعلن ذلك في اللاذقية وطرابلس وصيدا وصور والمدن الساحلية الأخرى. ولكن السلطات الفرنسية احتجت على هذه الإجراءات استنادًا إلى اتفاقية سايكس - بيكو، وأيدت بريطانية موقف حليفتها، فأصدر الجنرال اللنبي أمرًا بتعيين الكولونيل بياباب الفرنسي حاكمًا عسكريًا للمنطقة وطلب إلى الأيوبي أن ينزل العلم العربي وينسحب، فلما رفض الأيوبي ذلك، أمر اللنبي بإنزال الأعلام العربية في بيروت والمدن الساحلية الأخرى عنوة، وأرسل فيصل برقية احتجاج طويلة إلى اللنبي، وعاد شكري الأيوبي ورستم حيدر إلى دمشق. (ن.ص)

ولم يكن ليخطر ببالي قط أن شيئًا كهذا سيحدث خاصة بعد مغادرته إلى باريس. ولكنني أؤكد لسعادتك أنه من الضروري بالنسبة لنا أن نمنع منذ البداية الخطر المتزايد الذي يهدد بفنائنا المعنوي في عيون الشعب، وأن نحافظ على هدفنا الحقيقي من الشر الناشئ عن تكرار نتائج كهذه، وهي نتائج تترك أثرًا عن ولائي لبريطانيا العظمى، الأمر الذي أشرت إليه أكثر من مرة. إن هذا سيجعل من الضروري لي أن أفعل بما صرح به فيصل في رسالته رقم ٣ والتي تقول "إنني سأترك البلاد وأكون محتجزًا في أحد المعتقلات إلخ". والأسباب التي أعطاها في رسالته رقم ٥ وفيها "إنهم ألقوا المسؤولية علينا . . . إلخ". لأن هذه أسهل طريقة للتخلص من الخطر والصعوبات.

إن جميع آمالنا ستتحطم نتيجة لهذه المعاملة المهينة لرايتنا، التي تم الاعتراف بها كراية من رايات الحلفاء، خاصة وأن أهل البلاد أنفسهم رفعوها فوق بلادهم.

لقد صرحت في برقيتي الأخيرة إلى سعادة المندوب السامي أنه لن تنفعني معارضة فرنسة أو القيام بأي شيء).

كما ورد كتاب[1] (من الأمير فيصل بن الحسين إلى الملك حسين

دمشق: ١٤ محرم ١٣٣٧هـ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م

صاحب الجلالة ولي النعم المعظم نصره الله..

بعد تقبل ثرى مواطئ الأقدام والدعاء بطول البقاء على الدوام. للمملوك مدة طويلة لم أتشرف إلاَّ ببعض برقيات. وقد سبق من المملوك جملة عرائض برقية وتحريرية أرجو الله أنها تشرفت بلثم الأنامل الشريفة.

أحوالنا الحاضرة منقسمة إلى ثلاثة أقسام: ١ - الأحوال الحربية - ٢ - الأحوال الداخلية - ٣ - الأحوال السياسية والخارجية.

أما الأحوال الحربية فهي كما نروم وزيادة، ونحن منتظرين سقوط حماه بأيدينا. وقد توجهت القوات العربية والبريطانية معًا، وسنداوم في الحركات إلى حدود أطنه.

أما الداخلية فهي فوق التصور. جميع البلاد من بيروت إلى حد اسكندرون في الداخل أعلنت أنها من أجزاء المملكة العربية ورفعت الرايات، كما فعلت بيروت وطرابلس الشام واللاذقية وصيدا وصور.

أما الأحوال السياسية: فهي مشوشة جدًا مع حكومة فرانسا، وبهذه الواسطة حصلت منازعات وتوتر في العلائق بصورة رسمية بيننا وبين انكلترا. أما السبب فلا خافي ولي النعم أن بيروت أعلنت انضمامها للعرب ورفعت الراية قبل وصول الجيش العربي والجيش البريطاني، وأرسلت شكري الأيوبي لينوب عني باسمكم. وبعد توجهه وإعلان الحكومة بكل انتظام وصل الجيش البريطاني ووصل أسطول فرانسا، وأمر القائد العام الجنرال اللنبي شكري الأيوبي بالانسحاب وتسليم مقام الحكومة العسكرية إلى بياباب القائد

(١) عن الأصل العربي الذي نقله الأستاذ سليمان موسى عن أوراق الأمير زيد (المراسلات التاريخية ١٩١٤-١٩١٨) ص٢١٦.

الفرنساوي مع تنزيل الأعلام التي رفعت على الدوائر الرسمية. وحيث إن الأسلاك البرقية كانت منقطعة ما أمكن المشار إليه مخابرتنا، وأفادهم بأنه لا يمكنه تسليم الحكومة وتنزيل العلم إلاّ بأمر يصدر من جانبنا، وحصلت منازعات شديدة بينهم. بالأخير أنزلوا الراية جبرًا واستلموا الحكومة، بعد أن قال لهم إنني لا أعارضكم ولكني لا أرضى بما حصل منكم. واحتج عليهم على تلك المعاملة. في خلال هذه المدة أتتني برقية من الجنرال اللنبي يقول بلزوم إعطاء الأمر إلى شكري بالانسحاب. ولكن في ذلك الوقت وهم أجروا ما أجروا واحتجيت عليهم ببرقية هذه صورتها مقدمة. وأرسلت لكم هذه البرقية ولكن أظن أنهم ما أوصلوها لجلالتكم.

أما ادعاء الجنرال اللنبي فهو على هذا النص: يقول: إنني قائد جميع القوات المتحالفة وقسمت البلاد إلى مناطق عسكرية، القسم الداخلي الحاكم العسكري العربي باسمي (أي باسمه هو)، وقسم فلسطين يديره قائد إنكليزي، ومنطقة بيروت أحلتها لقائد فرنساوي، ولا دخل للسياسة في هذه التقسيمات. وأما مسألة العلم فحيث إن جميع البلاد المحتلة غير دمشق ما نصب فيها ولا راية، فلذا انجبرنا على تنزيل البيرق، ومستقبل البلاد سيكون بمؤتمر الصلح.

أما ادعائي فهو مبني على أساس المذاكرة والاتفاق الذي حصل بين جلالتكم وبين مندوبي الدولتين في جدة، وهو إبقاء مستقبل البلاد على رغائب أهلها، ومع علمي أن إرسال من ينوب عنا وإنزال العلم سيؤثر تأثيرًا سيئًا على السياسة، وأننا سنلقى معارضات شديدة، فإنني أجريت ذلك لنكسب الحق وليعلم العالم بأسره أن أهل ساحل سورية قد اختاروا مستقبل بلادهم قبل أن لعبت بهم أيادي السياسة.

والجنرال اللنبي ومندوبون الحكومة البريطانية فهم يؤمنوننا تأمينًا بليغًا قويًا، ويقولون إنهم معنا، وإن الجنرال اللنبي أعطى الضمانة القوية في مصير البلاد، وإنني أرى منهم أثر تودد خصوصًا الجنرال كليتن باشا فإنني أراه معطيني الحق في كل مدعياتي.

أما فرنسا اليوم في بيروت فهي تحكم باسمها، رغم التأمينات التي وقعت من قبل القائد العام بأن لا اسم للحكومات. واليوم سياسيوهم يبثون الفكرة الافرنسية وأهل البلاد مستائون جدًا خصوصًا المسلمين وفريق عظيم من المسيحيين، ومحملينا مسؤولية البلاد ومستقبلها، يقولون إننا اخترنا مستقبلنا ولكن أنتم اتفقتم مع فرنسة وسلمتونا لها سلمتوا الساحل فلا بقي للداخل أهمية ما. وإنني مربوط اليدين لا أعلم ماذا أصنع. يمكنني مقاومة فرانسا بالسلاح. ولكن حشمة ومحبة بريطانيا خصوصًا أقوال القائد العام ومواعيده موقفتني من كل عمل. وإنني سأنظر في الحالة فإن رأيت أنها ستعود على البلاد بانسلاخ قسمها الغربي، فإنني عند ذلك سأترك الموقع الرسمي وأدافع عن شرفنا الشخصي ولو بمفردي. أما أهل البلاد فهم طوع أيدينا وهم في ذمتنا، وقد أمناهم وأعطيناهم المواثيق بحياتنا وشرف عائلتنا. فلا يمكن أن نتبوّأ على سرر مشلولة. إما الحياة السعيدة والشرف وإلاّ الموت.

فرانسا لا يمكننا أن نسلمها ساحل سورية. والآن هم مهتمون بقلب الأفكار ضدنا ويريدون يكسبون الأكثرية، والأهالي ما يعرفون إلاّ ما يروه أمام أعينهم. ولذلك أسترحم أن تتداخلوا في الأمر بصورة رسمية...).

المحاولات البريطانية للتوفيق بين تعهداتها للشريف حسين واتفاقيتها السرية مع فرنسا:

حاولت بريطانيا بعد اشتداد النزاع بين الشريف فيصل بن الحسين والفرنسيين في سوريا أن توفق بين الطرفين والتزاماتها نحوهما غير أنها بالنهاية لم تجد بدًا من المحافظة على تحالفها مع فرنسا، ولو على حساب تعهداتها للعرب؛ ولذا أعدت دائرة الاستخبارات السياسية بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة مطولة[1] حول التزاماتها للشريف حسين، وقد ورد فيها ما يلي:

(دائرة الاستخبارات السياسية وزارة الخارجية

خاص – ٣ مذكرة عن التزامات بريطانيا للملك حسين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨

إن التزاماتنا للملك حسين ليست مسجلة في أية اتفاقية أو معاهدة موقعة، ولا هي التزامات يعترف بها الطرفان. ومن هذه الناحية فإنها تختلف عن التزاماتنا تجاه روسية، وفرنسة، وإيطالية وبعض الحكام العرب المستقلين كالإدريسي وابن سعود، ويمكن تحليلها فقط بتلخيص تاريخ تعاملنا مع الملك خلال الحرب، تحت عناوين مختلفة. ومما يعقد الوضع عادة الملك في تجاهل أو رفض ملاحظة الشروط التي نضعها ويعترض عليها، ثم مضيّه وكأن المسألة المعينة قد تمت تسويتها بيننا حسب رغباته.

إن الإشارات في الخلاصة التالية، حيث لا تستند إلى أوراق وزارة الخارجية، فإنها تعود إلى العرض التاريخي المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ الذي أعده المكتب العربي في القاهرة.

(١) الضمانات العامة ضد إعادة "الوضع الراهن"

كان ممثل حكومة جلالته في مصر على اتصال بالشريف حسين وأبنائه – وخاصة عبد الله – قبل الحرب.

في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤ في الفترة التي كانت بريطانية خلالها في حالة حرب مع ألمانية ولكن ليس مع تركية بعد، أبرقت وزارة الخارجية إلى القاهرة، بطلب من اللورد كتشنر، بتعليمات لإنفاذ رسول خاص إلى عبد الله للاستفسار عما سيكون عليه موقف الشريف في حالة نشوب الحرب مع تركية. وقد أرسل عبد الله جوابًا تحريريًا أعرب فيه عن تفضيله بريطانيا على تركيا.

"طالما هي تحافظ على حقوق بلادنا، وحقوق شخص سمو أميرنا وسيدنا الحالي وحقوق إمارته واستقلالها من جميع النواحي دون أية استثناءات أو قيود، وطالما هي تعضدنا ضد أي اعتداء خارجي

(١) الوثائق ٣/٥٦٤-٦٠٤. رقم (٢٠١) FO 882/13

وخاصة ضد العثمانيين، ولا سيما إذا رغبوا في تنصيب شخص آخر لمقام الإمارة بقصد إثارة نزاع داخلي - وهو المبدأ الذي تسير عليه حكومتهم - وبشرط أن تضمن حكومة بريطانيا العظمى هذه المبادئ الأساسية بوضوح وتحريريًا. وإننا ننتظر تسلم هذا الضمان بأول فرصة"(*).

وقد قوبل هذا الطلب ببرقية وزارة الخارجية المرقمة ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ وهو اليوم الذي أعلنت فيه الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا:

"تحيات اللورد كتشنر إلى الشريف عبد الله . . . إذا ساعدت الأمة العربية إنكلتره في هذه الحرب التي فرضت علينا من قبل تركيا، فإن إنكلتره ستضمن أنه لن يحصل أي تدخل داخلي في البلاد العربية وأنها ستقدم للعرب كل مساعدة ضد العدوان التركي.

"وربما تولى الخلافة في مكة أو المدينة عربي صحيح النسب، وبهذا يحصل الخير - بعون الله - بمكان الشر الذي يحصل الآن "(**).

وكان هذا التصريح قد أبلغ إلى عبد الله برسالة من القاهرة مع الإضافة التالية:

"إذا كان أمير مكة مستعدًا لمساعدة بريطانية في هذا النزاع، فإن بريطانية مستعدة لأن تعترف بالمقام المقدس والفريد الذي يحتله الأمير حسين مع الألقاب وتحترمه، وأن تضمن استقلاله الشرافة وحقوقها وامتيازاتها ضد الاعتداء الخارجي الأجنبي، وخاصة من جانب العثمانيين. لقد دافعنا عن الإسلام حتى الآن في شخص الأتراك، أما من الآن وصاعدًا، فسيكون ذلك في شخص العرب الشرفاء"(١).

وفي الكتاب الذي بعث به الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون في تموز/ يوليو ١٩١٥ والذي اقترح فيه بصورة قاطعة عقد معاهدة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية، طرح الشروط التالية:

"ثالثًا، لأجل سلامة هذا الاستقلال العربي وتأمينًا لأفضلية إنكلتره في المشروعات الاقتصادية، يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان في تقديم العون بعضهما لبعض في أقصى حد تستطيعه قواتهما الحربية والبحرية لمجابهة أية قوة أجنبية قد تهاجم أحد الفريقين. ولا يعقد الصلح دون موافقة الطرفين"(٢).

وقد تكرر هذا الشرط بصورة أكثر تأكيدًا في رسالة الشريف الثالثة إلى السير هنري مكماهون المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

كل ما سيأتي من حواش لهذه المذكرة هي من المصدر الأصل:

(*) نص الرسالة الكامل في الجزء الأول من هذا الكتاب (١٩١٤-١٩١٥م) الوثيقة تسلسل (١٩٥) من عبد الله بن الحسين إلى ستورز بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤م ص (٤٥٦) FO 371/6237.

** هذه الوثيقة مترجمة في الجزء الأول من هذا الكتاب الوثيقة تسلسل (١٩٣) ص (٤٥٤).

(١) النص مترجم عن الترجمة الإنكليزية، أما النص العربي الذي تسلمه الشريف حسين (ونشره الأستاذ سليمان موسى نقلًا عن أوراق الأمير زيد) فمنشور في الجزء الأول من هذا الكتاب (تسلسل ١٩٧) هامش الصفحة (٤٥٩).

(٢) النص الكامل لهذه الرسالة في الجزء الأول، الوثيقة تسلسل (٢٣٢) ٤٨٩.

"(٥) متى علمت العرب أن حكومة بريطانية حليفتكم لا تتركهم عند الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا، وأنها تعاضدهم وتدافع عنهم الدفاع الفعلي، فالدخول في الحرب من الساعة لا شك مما يوافق المصالح العمومية العربية[1]".

وجوابًا على ذلك، قدم السير هنري مكماهون، حسب تعليمات وزارة الخارجية، الضمان التالي في رسالته الثالثة إلى الشريف بتأريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥:

" . . . من الضروري جدًا أن تبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة إلى أعدائنا بأي وجه كان. فإنه على نجاح المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لإسعاف غرضنا عندما يجيء وقت العمل، يتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته.

"وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح كان إلاّ إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرّية الشعوب العربيّة وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك"[2]. (ص ١٠٣) .

وقد سجل الشريف هذا التأكيد في رسالته الرابعة إلى السير هنري مكماهون المؤرخة في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦:

"لديَّ ثقة كاملة، يرثها الحيّ منا بعد الميت، بتصريحاتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموافِّر"[3] (ص ١١٣).

وقد كان التأكيد بطبيعة الحال، احتياطيًا، ولكن أعمال الشريف منذ ذلك التاريخ قد جعلته فعالًا.

وقد تكرر في رسالة أبرقت من وزارة الخارجية إلى السير ر. وينغيت في ٤ شباط/ فبراير ١٩١٨، لإبلاغه إلى الشريف الذي كان قد أصبح الآن ملكًا للحجاز:

"إن حكومة جلالته، مع حلفائها، تعضد قضية تحرر الأمم المظلومة، ومصمّمة على دعم الشعوب العربية في كفاحها لإعادة بناء عالم عربي، يسود فيه القانون بدلًا من الظلم العثماني، والوحدة بمكان المنافسات المصطنعة التي يثيرها الموظفون الأتراك. إن حكومة جلالته تكرِّر العهد الذي قطعته لسموّه بتحرير الشعوب العربية. إن التحرير هو السياسة التي اتبعتها حكومة جلالته وتعتزم إتباعها بتصميم لا يتزعزع، وذلك بحماية العرب الذين سبق أن تحرروا من خطر إعادة احتلالهم، ومساعدة العرب الذين لا يزالون رازحين تحت نير الظالمين لكي ينالوا حريتهم"[4].

علاقات الالتزامات الواردة في (١) برغبات بريطانية :

---

(١) أصل الكتاب في الجزء الأول، الوثيقة تسلسل (٢٨٢)، ص٥٩٣.
(٢) عن الأصل العربي الذي أرسل إلى الشريف حسين، وصورته الكاملة منشورة في الجزء الأول (الوثيقة تسلسل ٣٠٩، ص ٦٣٩).
(٣) النص الكامل لهذه الرسالة في الجزء الأول (الوثيقة تسلسل ٣١١) ص ٦٤٤.
(٤) نص الرسالة الكامل في (22108/146/18) ١٩١٨/٢/٤م.

ليس هنالك تعارض، فيما إذا فسرت على ضوء تحفظاتنا في (٣) و (٥).

الضمانات المتعلقة بالأماكن الإسلامية المقدسة:

أصدرت حكومة الهند البيان التالي في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤:

"نظرًا لنشوب الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا، والذي تم مع أسف الحكومة البريطانية نتيجة للإجراءات المتعمدة التي اتخذتها الحكومة العثمانية بناء على نصيحة سيئة، وبدون استفزاز، فإن حكومة صاحب الجلالة خوَّلت فخامة نائب الملك بإصدار البيان العام التالي بشأن الأماكن المقدسة في البلاد العربية، بما فيها العتبات المقدسة في العراق، وميناء جدة، لكي لا يكون هنالك أي سوء فهم من جانب رعايا جلالته المخلصين من المسلمين فيما يتعلق بموقف حكومة جلالته في هذه الحرب التي لا دخل للقضايا الدينية فيها. إن هذه الأماكن المقدسة، وجدة، لن تكون عرضة للهجوم ولن ينالها الأذى من قبل القوات العسكرية والبحرية البريطانية إذا لم يحصل أي تدخل ضد الحجاج القادمين من الهند لزيارة الأماكن المقدسة والعتبات المذكورة. وقد أعلنت حكومتا فرنسة وروسية تأكيدات مماثلة بناء على طلب حكومة جلالته".

وهنالك تعهد أكثر مرونة، يشمل الجزيرة العربية كلها، كان قد قدم ببرقية من وزارة الخارجية مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ إلى المندوب السامي في مصر:

"لا تنوي حكومة جلالته القيام بأية عمليات عسكرية أو بحرية في الجزيرة العربية أو ضد موانيها إلاّ إذا أصبح مثل هذا الإجراء ضروريًا لحماية المصالح العربية ضد العدوان التركي أو غيره، أو في حالة دعم أية محاولة يقوم بها العرب لتحرير أنفسهم من الحكم التركي".

في ٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥ أبرقت وزارة الخارجية - استنادًا إلى كتاب وجهه السيد علي الميرغني، قاضي السودان الأكبر، إلى السير ر. وينغيت، السردار في ذلك الوقت، وأبلغه الأخير - إلى المندوب السامي في القاهرة:

"أبلغوا السير ر. وينغيت بأنه مخوِّل من قبلي أن يعلن، إذا وجد ذلك مرغوبًا فيه، أن حكومة جلالته ستجعل من الشروط الأساسية للصلح بقاء شبه الجزيرة العربية وأماكنها الإسلامية المقدسة بأيدي دولة مستقلة ذات سيادة" (ص ٣٠).

وقد أبلغ هذا التأكيد إلى السيد علي الميرغني ومنه، فيما يبدو، إلى الشريف حسين. وبعد ذلك، في أواخر حزيران/ يونيو سجل فحواه في البيانات التي وزعت في مصر والسودان والجزيرة العربية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر بينما كانت المفاوضات مع الشريف قد تقدمت بصورة مرضية، قدم الفاروقي (وهو عضو إحدى المنظمات القومية العربية في الجيش العثماني، عبر إلى الخطوط البريطانية في غاليبولي،

ونقل إلى مصر في تشرين الأول/ أكتوبر) مقترحات إلى المندوب السامي بإعطاء ضمانات للشريف، وكان أحدها: "إن إنكلتره ستضمن الأماكن المقدَّسة ضد الاعتداء الخارجي وتعترف بحرمتها . . ".

وأبلغ السير هـ. مكماهون هذا إلى السير إدوارد غري في برقية خاصة مؤرَّخة في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ وأرسلت إليه التعليمات ببرقية من وزارة الخارجية مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ وتضمنتها رسالته الثانية، المؤرَّخة في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الشريف حسين. وفي هذه الرسالة نقل حرفيًا الضمان الذي اقترحه الفاروقي بشأن الأماكن المقدسة.

وأخيرًا جاء التصريح التالي في بيان رسمي نشر في مصر في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٦ بعد ثورة الشريف، بتخويل من وزارة الخارجية:

"ستظل السياسة الثابتة لبريطانية العظمى الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الدينية، وأن لا تألوا جهدًا في حماية الأماكن المقدَّسة من أي اعتداء خارجي".

"إن بقاء هذه الأماكن المقدسة تحت حكم سلطة مستقلة، هو أمر غير قابل للتعديل في السياسة البريطانية"

"إن الوضع الحالي للحرب يضع عدة صعوبات ومخاطر في طريق أولئك الذين يرغبون في أداء فريضة الحج، ولكن الإجراء الذي اتخذه شريف مكة يبعث الأمل بأن الترتيبات قد تتخذ بحيث يتمكن الحجاج في السنة القادمة من زيارة الأماكن المقدسة في سلم وأمان " (ص ٥٧ القسم ٢) .

علاقات الالتزامات بموجب الفقرة (٢) بالرغبات البريطانية : لا يوجد خلاف.

حدود الاستقلال العربي:

في برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥ (رقم ١٧٣) إلى المندوب السامي في القاهرة (اقتبست منها في القسم الثاني أعلاه) التزمت حكومة صاحب الجلالة ببيان عام "بأنها ستجعل من شروط الصلح الأساسية بقاء الجزيرة العربية بأيدي دولة مستقلة ذات سيادة". ومع ذلك فقد أضافت أنه "ليس من الممكن أن يعرّف في هذه المرحلة بصورة دقيقة مقدار الأراضي التي يجب أن تدخل في هذه الدولة".

وقد أثار هذه القضية الشريف حسين في تموز/ يوليو ١٩١٥ في رسالته الأولى إلى السير هنري مكماهون، إذ كان أول الشروط التي اقترح أن يتعاون مع بريطانية العظمى بموجبها ضد الأتراك هو "أن تعترف إنكلتره باستقلال البلاد العربية ضمن الحدود الآتية: شمالًا خط مرسين – أضنة الموازي ٣٧ شمالًا الذي تقع عليه بيره جيك – أورفة – ماردين – ميديات – الجزيرة (جزيرة ابن عمر) – العمادية – إلى حدود فارس، وشرقًا: حدود فارس حتى خليج البصرة (الخليج العربي)، وجنوبًا: المحيط الهادئ باستثناء موقع عدن الذي يبقى كما هو، غربًا: البحر الأحمر ثم البحر المتوسط حتى مرسين" (ص ٤٠).

ويظهر من تصريح أدلى به الفاروقي (أنظر عنه في القسم ٢ أعلاه) بأن تأكيدات اللورد كتشنر بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر للشريف عبد الله (أنظر القسم ١) قد بحثت بين الشريف حسين واللجنة العربية القومية المركزية التي كانت في ذلك الوقت في دمشق، وأن اللجنة هذه التي اقترحت على الشريف هذا المطلب الإقليمي[١]. وقد أوفد الرسل من دمشق إلى جدة مع تعليمات بالمساومة حول هذا المطلب بالتفصيل، مع الإلحاح على قبوله من قبل بريطانية بصورة عامة كشرط لاستمرار المفاوضات.

في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩١٥ أجاب السير هنري مكماهون في رسالته الأولى إلى الشريف حسين عن هذه النقطة إجابة "لم يلتزم فيها بشيء"، مكررًا تعهدات اللورد كتشنر ولكنه أشار إلى بحث موضوع الحدود بأنه سابق لأوانه" (ص ٤٣).

ومع ذلك، ففي ٩ أيلول/ سبتمبر ألَحَّ الشريف في رسالته الثانية على ضرورة التحديد.

" . . . ثم تسمح لي بالإيضاح بأن القصد بالفتور والتردد ما أوردتموه على مسألة الحدود والتخوم بأن البحث والحالة هذه فيها سدى وأن لا طائلة تحته إلاّ إضاعة الوقت وأنها تحت إشغال حكومتها السائدة عليها إلى آخر ما أشرتم إليه، مما هو حريّ أن أحمله على الجفوة وما هو في معناها، لما هو متيقن ان تلك الحدود والتخوم المطلوبة ليست لشخص متعلق إرضاءه والبحث معه فيها عندما تضع الحرب أوزارها، بل أقوامنا رأوا أن حياة تشكلاتهم الجديدة الضرورية القائمين في أمرها مربوطة على تلك الحدود والتخوم، وعقدوا الكلمة عليها، ولذلك رأوا البحث فيها أولًا مع محل ثقتهم واعتمادهم محور النقض والإبرام، ألا وهي الدولة الفخيمة البريطانية"(ص ٤٤).

وقد أبلغ السير هنري مكماهون فحوى هذه الرسالة إلى وزارة الخارجية في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر (برقيته المرقمة ٦٢٣)، وفي برقية خاصة بالتاريخ نفسه إلى السير ادوارد غري[٢] (ص ٤٩) أبلغ نتائج محادثاته التالية مع الفاروقي. وقد صرح الفاروقي بأن ألمانية كانت قد وعدت الجانب العربي بتحقيق جميع مطالبهم وأنهم كانوا على مفترق الطرق. وقد أعرب عن الرأي الآتي:

"إن احتلال فرنسة لأراض عربية بحتة، وهي بحلب وحمص ودمشق سيقاومه العرب بقوة السلاح، ولكنهم باستثناء ما تقدم سيقبلون إدخال بعض التعديل على الحدود الشمالية الغربية التي اقترحها شريف مكة " (ص ٥١).

إن هذا التصريح الأخير للفاروقي مهم، فعلى الرغم من أنه لا يبدو من المؤكد أنه سيحظى بموافقة على بقية جماعة دمشق[٣]، وقطعًا لم يوافق عليه الشريف حسين، فإن حكومة جلالته اتخذته أساسًا لمفاوضاتها مع فرنسة، وإنه أصل خط التقسيم بين المنطقة الزرقاء والمنطقة (أ).

(١) 157740/5 وتصريح الفاروقي ص ٤ و١٠.
(٢) 153045/15.
(٣) المقصود: "جمعية العربية الفتاة" و"جمعية العهد". (ن.ف.ص)

وقد ورد ذلك في رسالة السير هنري مكماهون الثانية إلى الشريف بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥:

"إن ولايتي مرسين والإسكندرونة، وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة. ومع هذا التعديل وبدون التعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب، نحن نقبل تلك الحدود، وأما من خصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود، حيث بريطانية العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسة، فإن مفوض من قبل حكومة بريطانية العظمى أن أقدم التأكيدات التالية، وأجيب بما يلي على كتابكم:

"مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه، إن بريطانية العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ودعمه وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها شريف مكة " (ص ٥٣).

وسيلاحظ أن التحفظ الوارد بشأن المصالح الفرنسية، حتى ضمن الحدود الضيقة للاستقلال العربي المقترحة هنا، هيّأت الأساس لإنشاء المنطقة (أ).

في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر وافق الشريف في كتابه الثالث على استثناء مرسين وأطنه، ولكن أكد بصورة رسمية مطالبه فيما يتعلق بالبقية [١] :

"تسهيلًا للوفاق وخدمة للإسلامية فرارًا مما يكلفها المشاق والإحن، ولما لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا، نترك الإلحاح في إدخال ولايات مرسين وأطنه في أقسام المملكة العربية. أما ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم، فإنهما أبناء جد واحد . . . " (ص ٩٢).

ويلاحظ أنه لا يتطرق لذكر ولاية لبنان ولا سنجق القدس – وهما منطقتان استبعد كلتاهما من الدولة العربية المستقلة في الاتفاق البريطاني – الفرنسي التالي. ولكنه طالب بصورة قاطعة بلبنان في مناسبات أخرى منذ ذلك الوقت، وأن إشارته إلى العرب المسيحيين هنا هو تلميح إلى تحول لبنان.

إن السياسة المطروحة فيما يتعلق بالمسيحيين كانت بصورة واضحة بوحي من لجنة دمشق، لأن الفاروقي، في محادثاته بالقاهرة، بين آثارها في هذه المنطقة كما يلي:

"ستقوم الإمبراطورية العربية الجديدة على أساس قومي وليس ديني. إنها ستكون إمبراطورية عربية وليست إسلامية. وسيكون للعرب المسيحيين، والدروز، والنصيرية، نفس الحقوق التي يتمتع بها المسلمون، ولكن اليهود سيحكمهم قانون خاص" [٢].

---

(١) إن هذه الصيغة (وليس خط دمشق - حمص - حماه - حلب) كان قد اقترحها الفاروقي على السير مارك سايكس في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الفاروقي والشريف يتراسلات بواسطة رسول الشريف إلى القاهرة.

(٢) تصريح الفاروقي 157740/15.

إن تخلي الشريف عن مرسين وأطنه، وضماناته للعرب المسيحيين قد سجل السير هنري مكماهون اطلاعه عليه في رسالته المؤرَّخة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، ولكنه تجاهل تأكيده لمطالبته بحلب وبيروت (ص ١٠٢).

وفي ١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦، في رسالته الرابعة إلى السير هنري مكماهون، أجاب الشريف مصرحًا بأنه لن يلح على مطالبه ضد فرنسة إلى أن تنتهي الحرب، ولكنه أبدى أنه يعتزم ذلك بعدها:

"أما فيما يتعلق بالأقسام الشمالية وسواحلها، فما كان في الإمكان من تعديل أتينا به في رقيمنا السابق. هذا وما ذاك إلاّ للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى. وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانية العظمى لفرنسة واتفاقهما بأن الحروب والنوازل، إلاّ أننا مع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرياسة أن يتيقنها بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار الحرب سنطالبكم بما نغضّ الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ... (ص١١٢).

" . . . . وعليه يستحيل إمكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبرًا من أراضي تلك المناطق " (ص١١٣).

أجاب السير هنري مكماهون عن هذا في كتابه الرابع المؤرِّخ في ٢٠ كانون الثاني/ يناير بأنه يسجل "رغبة الشريف في تفادي ما قد يمسّ حلف بريطانية وفرنسة " ويحذره بأن الصداقة بين البلدين ستظل باقية بعد الحرب (القسم الثاني، صفحة ٥)، أما الشريف فإنه من جانبه لم يشر قط إلى قضية الحدود مرة أخرى خلال المفاوضات، ولكن هنالك أدلة تدلّ على أنه لم يسحب المطالب التي لم توافق عليها الحكومة البريطانية.

فمثلًا رسالة كتبها إليه ابنه الشريف علي في ٢٦ آذار/ مايو ١٩١٦ عشية الثورة، تعنى في معظمها بالتفاصيل العسكرية، تختم بما يلي:

"ونأمل أن سيدنا لن ينسى الإسكندرونة وبيروت وتلك المناطق .. " (القسم الثاني، ص ٤١).

ومرة أخرى أبدى الشريف عبد الله للكرنل ويلسن في جدة في أول تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩١٦[١] بمناسبة اتخاذ والده لقب "ملك العرب" أن حدود مملكته كانت قد حدّدت قبل الثورة – وهو عرض خاطئ للحقائق، إلاّ إذا كان القصد منه – والواقع أنه لم يكن – أن يكون قبولًا للحدود التي وافقت عليها حكومة جلالته.

في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٧، أعرب الملك حسين للكابتن لورنس عن آرائه في مسألة الحدود[٢]:

(١) 222016/16.
(٢) 171974/17.

"كانت النقاط الرئيسية أنه كان يرفض كليًا السماح بأي ضم فرنسي لبيروت ولبنان، إنهما قطران عربيان، ولكنني لن أستولي عليهما بنفسي وكذلك لن أسمح لأحد بالاستيلاء عليهما. إنهما يستحقان الاستقلال، ومن واجبي أن أعمل على حصولهما عليه.

"قال إنه رفض بحث قضية الحدود بصورة تفصيلية بحجة أن القتال بين تركية والحلفاء لا يزال مستمرًا، وأن جميع المقررات المتخذة الآن ستعدل بالضرورة بموجب النتائج الفعلية للعمليات الحربية، وذلك ما يجب أن يكون مطلق اليدين فيه. وإذا كان ذلك من المستحسن فإننا سنلاحق الأتراك حتى القسطنطينية وأرضروم، فلماذا نتحدث عن بيروت وحلب وحائل".

وقد أفصح عن الحالة الذهنية نفسها في حديث مع الكرنل ويلسن بعد ذلك ببضعة أشهر[1].

واستنتج الكوماندر هوغارث من محادثة معه خلال الأسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩١٨م، أنه لا يزال يتوقع حدوث خلاف بين "فرنسة وبريطانية العظمى، وفي تقديره أنه سيستطيع إرغام الفرنسيين بمساندة منا"[2].

وفي ١١ شباط/ فبراير ١٩١٨ كتب الكرنل باسيت إلى السير ر. وينغيت أن "الملك حسين قد فهم من (عهود) حكومة جلالته أنها تمنح حدودًا واسعة جدًا، وهو يصرّح بأن له ثقة مطلقة بمقاصد بريطانية العظمى وبقدرتها على الوفاء (بالعهد) كما يفسّره ... "[3].

علاقات الالتزامات بموجب الفقرة (٣) برغبات بريطانية:

إن حدود منطقة الاستقلال العربي التي التزمت بها حكومة جلالته في رسالة السير هـ. مكماهون الثانية إلى الشريف حسين (المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥) تستثني (أ) محمية عدن البريطانية وأراضيها، وكذلك فيما يظهر: (ب) محمية البحرين البريطانية، طالما كانت مطالب الشريف حسين تجعل "المحيط الهندي" حدودًا لشبه الجزيرة العربية، ولا تتطرق لذكر الجزر (أنظر الرسالة الأولى المرسلة في تموز/ يوليو ١٩١٥، المقتبس عنها أعلاه).

ومن جهة أخرى، فإنها تشمل: (ح-) عكا - حيفا، و (د) البصرة، على الرغم من أنه في اتفاقية ٦ أيار/ مايو ١٩١٦ مع فرنسة، والمراسلات المتبادلة بين وزارتي الخارجية والهند في أوقات مختلفة، كان يبدو من المفروض أن كلا هذين المكانين سيصبحان قطاعين بريطانيين في الدولة العربية المستقلة، ملحقين بطريقة رسمية ما بالإمبراطورية البريطانية، إما عن طريق الضمّ، أو الحماية أو الاستئجار . . .

وقد أفاد السير مارك سايكس في تقرير له أن الفاروقي صرح خلال محادثاته في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ بأن "العرب سيوافقون على أن تكون مدينة البصرة وجميع الأراضي الصالحة للزراعة

(١) 228069/17.
(٢) 25577/18.
(٣) 42105/18.

إلى الجنوب منها، منطقة بريطانية"[١] ولكن ليست هنالك وثيقة أخرى لتنازل كهذا من جانبه أو من جانب أي ممثل آخر للمنظمات القومية العربية في تركية، كما أن الملك حسين لم يذكر قط إمكانية ذلك، ولم تذكره أيضًا حكومة جلالته في مراسلتها معه[٢].

وكذلك فإن حق نقل القوات البريطانية، في وقت السلم والحرب، على سكة حديد تملكها بريطانية، تمتد من عكا - حيفا إلى العراق والخليج (الفارسي) قد وافقت عليه فرنسة وإيطالية وروسية فقط، ولكن لم تكن هنالك أية مطالبة به، أو موافقة عليه، في أية مفاوضات بين حكومة جلالته والعرب أنفسهم.

وفي هذه الحالات إذن، تبقى العلاقة بين التزامات بريطانية ورغباتها بدون تسوية.

أما فيما يتعلق بطبيعة الاستقلال العربي، الذي ألزمت حكومة جلالته نفسها به ضمن الحدود التي عينتها رسالة السير هـ. مكماهون المؤرَّخة في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، فإنها مقيَّدة بالتحفظات الواردة في الفقرة (٤) بالإدارة الأجنبية في العراق وسورية وفلسطين (٥) علاقات الشريف حسين بحكومة جلالته و (٧) المعاهدات والاتفاقات البريطانية النافذة حاليًا مع الحكومات العربية في المنطقة المستقلة. إن العلاقة بين التزامات بريطانية ورغباتها بموجب هذه العناوين، ستبحث في أدناه:

الإدارة الأجنبية في العراق وسورية وفلسطين:

أبدى السير هـ. مكماهون في برقيته الخاصة بتأريخ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، إلى السير إدوارد غري، أنه "فيما يتعلق بولاية البصرة يوافق الفاروقي على ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة من الرقابة البريطانية نظرًا لمصالح بريطانية العظمى هنا " (ص ٥١).

وقد أجابت وزارة الخارجية في هذه النقطة في تعليماتها المرسلة برقيًا إلى السير هـ. مكماهون في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥:

" العراق - نظرًا للمصالح الخاصة في ولاية بغداد، والمنطقة التي هي تحت احتلالنا فعليًا، إن المجال المقترح للرقابة البريطانية، أي ولاية البصرة، ستحتاج إلى توسيع. إن هذا بطبيعة الحال لن يسيء إلى مصالحنا مع الشيوخ العرب" (ص ٥٢).

وقد ورد هذا في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر في رسالة السير هـ. مكماهون الثانية إلى الشريف:

"فيما يتعلق بولايتي بغداد والبصرة، فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانية العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة (ص ٥٤).

وقد أثار الشريف القضية في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ في رسالته الثالثة إلى السير هـ. مكماهون:

---

(١) P 105: also 23579/16.

(٢) انظر صفحة ٥٧٠ - ٥٧٤ من هذه المذكرة.

"حيث عن الولايات العراقية من أجزاء الولايات العربية المحضة، بل هي مقر حكوماتها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده، وبها قامت مدنية العرب وأول ما اختطوه من المدن والأمصار واستفحلت دولهم، فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثمينة وآثارهم التي لا تنسى، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضاخها لترك ذلك الشرف. ولكن تسهيلًا للوفاق سيما والمحاذير التي أشرتم إليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظيتها وصيانتها من طبقة وضرورة ما نحن فيه وحيازة ما نريد التوصل إليه، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق المزوجة بحقوقنا بصورة وكأنها الجوهر الفرد، يمكننا الرضا بترك الجهات التي هي الآن تحت الإشغال البريطاني إلى مدة يسيرة، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرّة أو خلل، سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومنابعها الاقتصادية والحياتية، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الإشغال المقدار المناسب من المال لضرورة ترتكبه كل مملكة حديثة الوجود . مع احترامنا لوفاقاتكم المشار عنها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهريًا (ص ٩٢).

وفي الوقت نفسه تقريبًا، بحث الفاروقي في محادثاته مع السير مارك سايكس، قضية أولوية بريطانية في الاستثمار الاقتصادي والمعونة الإدارية في العراق، وتوفير وضع مماثل لفرنسة في سورية:

"يوافق العرب على ميثاق مع فرنسة يسمح لها بجميع الاستثمارات والتسهيلات في فلسطين وسورية: على أن يكون تعريف الأخيرة بأن حدودها تمتد جنوبًا حتى دير الزور على الفرات، ومنها إلى درعا فمعان، على امتداد سكة حديد الحجاز.

"ويمكن بيع سكة حديد الحجاز حتى معان جنوبًا إلى أصحاب الامتيازات الفرنسيين، إضافة إلى موافقة العرب على أن يستخدموا في هذه المنطقة مستخدمين أوروبيين ومستشارين من الفرنسيين فقط. ويجب أن يُلاحظ أن العرب يتعهدون باستخدام الأوروبيين في حالة احتياجهم إليهم فقط. ولكن الفاروقي يبدي أن هدف هذا الشرط هو تفادي أي مظهر للسيطرة عليهم (على العرب). ويوافق العرب على منح اعتراف خاص لجميع المؤسسات التعليمية الفرنسية في هذه المنطقة.

"وفيما يتعلق ببقية البلاد العربية بمفهومها الواسع (العراق والجزيرة وشمال العراق) يوافق العرب على ميثاق مماثل مع بريطانية العظمى" (ص ١٠٤).

في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، تحفظ السير هنري مكماهون، في رسالته الثالثة إلى الشريف حسين، بشأن تفاصيل وضع بريطانية في ولاية بغداد، لكي ينظر فيه في المستقبل، قائلًا:

"إن حكومة بريطانية العظمى، كما سبق أن أخبرتكم، مستعدة لإعطاء كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية، ولكن مصالحها في بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم. على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرًا أدق وأتمّ مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التي تجري بها هذه المفاوضات" (ص ١٠٣).

وفي ١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ سكت الشريف، في رسالته الرابعة إلى السير هنري مكماهون، عن الخوض في مزيد من البحث في شروط الإدارة البريطانية، وترك تحديد التعويضات المالية (التي كان قد اقترحها ولكن حكومة جلالته لم تلزم نفسها بشيء منها) إلى تقدير حكومة جلالته:

"أما ما جاء بالمحررات الموقّرة فيما يتعلق بالعراق من أمر التعويض مدة الإشغال فلزيادة إيضاح وثوق بريطانيا العظمى بصفاتنا في القول والعمل في المادة والمعنى، وإعلامها بأكيد اطمئناننا باعتماد حكومتها المفخمة، ونترك أمر تقدير مبلغه لمدارك حكمتها ونصفتها . . . ".

في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ سجل السير هنري مكماهون هذا في كتابه الرابع إلى الشريف(١) ووعد "بالنظر في ذلك بتمام الاهتمام بعد قهر العدوّ ويأتي الوقت لنهي المسائل السلمية " (ص ٥ القسم ٢).

في ١٩ أيار/ مايو ١٩١٧، في حديث مع السير مارك سايكس والمسيو بيكو[٢] "اعترف الملك حسين بضرورة المستشارين الأوروبيين لرؤساء الدوائر (الوزارات) وأشار إلى سورية والعراق" ولكنه عارض الاقتراح القائل بأن تكون لهؤلاء المستشارين سلطة تنفيذية. وفي مقابلة جرت في اليوم التالي، قرئ علنًا تصريح للملك جوابًا عن رسالة من الحكومة الفرنسية سلمها إليه المسيو بيكو، بالمعنى الآتي:

"علم جلالة ملك الحجاز بارتياح أن الحكومة الفرنسية توافق على أماني العرب القومية، وأنه نظرًا لثقته ببريطانية العظمى، فأنه سيقنع إذا اتبعت الحكومة الفرنسية إزاء الأماني العربية في البرّ السوري المسلم السياسة التي يتبعها البريطانيون في بغداد".

وفي السياسة نفسها سلم الشريف فيصل الرسالة التالية من والده إلى السير مارك سايكس : ". . . . إننا مستعدون للتعاون مع فرنسة في سورية إلى أقصى حد، ومع بريطانية في العراق . . . . "[٣].

وقد عرض رأي الملك حسين في نتائج هاتين المقابلتين، في تقرير الكابتن لورنس عن محادثة مفيدة معه جرت يوم ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٧م[٤]:

"إن الملك مسرور جدًا لأنه أوضع المسيو بيكو في مصيدة، فجعله يوافق على أن ترضى فرنسة في سورية بالوضع الذي تريده بريطانية في العراق. وهو يقول إن ذلك يعني احتلالًا مؤقتًا للبلاد لأسباب إستراتيجية وسياسية (مع احتمال تقديم منحة سنوية للشريف بمثابة تعويض واعتراف) وامتيازات من قبيل الأشغال العامة. لقد كنت مستعدًا، دون أن يطلب إليّ، أن أحافظ على مصالحهم في السكك الحديد الموجودة حاليًا، وأن أساعد مدارسهم. ولكن الحجاز وسورية أشبه براحة يد واحدة وأصابعها، ولم يكن بوسعي أن أوافق على قطع أي أصبع أو جزء منه دون أن أجد نفسي كسيحًا . .. ".

---

(١) حاشية في الأصل: رسالة السر هنري مكماهون الرابعة إلى الشريف حسين كانت مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، وليس ٣٠ منه كما جاء في هذا التقرير، أنظر الجزء الأول من هذا الكتاب، ص ٦٤٢.

(٢) 104269/17.

(٣) العراق وحده، أم العراق والجزيرة؟ (أي جزيرة ابن عمر).

(٤) 174974/17.

"وفي الختام أشار الشريف إلى أن المحادثات كانت قصيرة وغير رسمية، وإلى عدم وجود وثائق تحريرية، وأن التغيير الوحيد الذي أحدثه الاجتماع في الوضع، كانت تخلي الفرنسيين عن فكرة الضم، أو الاحتلال الدائم، أو السيادة على أي جزء من سورية. ولكننا لم نجد هذا في أية معاهدة رسمية، لأن الحرب لم تنته بعد. وإنني لم أفعل شيئًا سوى الإعراب عن موافقتي على الصيغة التي تقول: مثل البريطانيين في العراق، التي اقترحها علي مسيو بيكو، لأن السير مارك سايكس أكد لي أن ذلك سيضع خاتمة مرضية للبحث..."[١].

أما فيما يتعلق بفلسطين، فإن حكومة جلالته تعهدت في كتاب السير هنري مكماهون إلى الشريف بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، بإدخالها في نطاق حدود الاستقلال العربي. ولكنها صرحت بسياستها نحو الأماكن المقدسة في فلسطين والتوطين الصهيوني، في رسالتها إليه بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨[٢].

"إننا مصممون فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في فلسطين، أن لا يخضع شعب لآخر، ولكن نظرًا للحقائق الآتية:

" (أ) وجود عتبات، وأوقاف، وأماكن مقدسة، في بعض الحالات بالنسبة للمسلمين وحدهم، أو لليهود وحدهم، أو للمسيحيين وحدهم، وفي حالات أخرى مقدسة لاثنين منهم أو للثلاثة كلهم ... وبقدر كون هذه الأماكن محط اهتمام لجماهير واسعة من الناس خارج فلسطين والبلاد العربية، يجب أن يكون هنالك، لإدارة هذه الأماكن، نظام حكم خاص يوافق عليه العالم.

"(ب) فيما يتعلق بمسجد عمر، فإنه سيعتبر قضية إسلامية، ولن يكون خاضعًا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأية سلطة غير مسلمة.

"وإنه طالما كان الرأي اليهودي في العالم يؤيد عودة اليهود إلى فلسطين، وطالما وجب بقاء هذا الرأي عنصرًا دائميًا، ولما كانت حكومة جلالته، إضافة إلى ذلك، تنظر إلى تحقيق هذا الأمل بعين العطف، فإن حكومة جلالته مصممة على وجوب عدم وضع أية عقبة دون تحقيق هذا المثل الأعلى، بقدر ما هو قابل للتوفيق مع حرية السكان الحاليين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية".

وقد سلم الكوماندر هوغارث هذه الرسالة إلى الملك حسين شخصيًا، ووصف كيفية تقبله إياها قائلًا:

"إن الملك لن يوافق على دولة يهودية مستقلة في فلسطين، كما أنني لم تكن لديّ تعليمات لتحذيره بأن حكومة جلالته تفكر في قيام مثل هذه الدولة. ولعله لا يعرف شيئًا عن اقتصاديات فلسطين الفعلية أو الممكنة، وأن موافقته الآنية على التوطن اليهودي هناك لا يساوي شيئًا. ولكنني أعتقد أنه يقدر الفوائد المالية التي تنجم عن تعاون العرب مع اليهود".

(١) الإشغال: الاحتلال.
(٢) 245810/18.

وأخيرًا، فمن الجدير بالذكر أن الملك انزعج انزعاجًا شديدًا للإشارة إلى الاتفاق البريطاني - الفرنسي المعقود في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٦، والتي وردت في خطاب ألقاه جمال باشا في بيروت في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ ونقلته جريدة "المستقبل" الصادرة في باريس في عددها (١٠١)[1]. وقد أبدى جمال أن بريطانية العظمى وفرنسة ستفسّر ان وضعهما الخاص في العراق وسورية على التوالي بحيث تجعلان سلطة الملك حسين الفعلية قاصرة على الحجاز. ونظرًا لموقف الملك حسين المذكور أعلاه من هذه القضية، فإن الأثر الذي أحدثه تلميح جمال فيه كان حتميًا.

علاقة الالتزامات بشأن العراق بموجب الفقرة (٥) برغبات بريطانية:

المنطقة: تعهّدت حكومة جلالته "بإجراءات خاصة للسيطرة الإدارية" في ولايتي البصرة وبغداد. وقد أشار الشريف إلى العراق في تصريحه النهائي حول الموضوع في ١ كانون الثاني/ يناير، والمعنى واحد.

ملاحظة: في تشرين الثاني/ نوفمبر تحدث الفاروقي إلى السير مارك سايكس حول وضع خاص لبريطانية في بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia) والعبارة نفسها استعملت في تقرير السير مارك سايكس عن رسالة الشريف حسين إليه في ٢٠ أيار/ مايو ١٩١٧.

وليس من الواضح ما إذا كان المقصود بهذا التعبير (العراق) فقط، أم أريد به أن يشمل الجزيرة (جزيرة ابن عمر).

الشروط: لم يطرح الشريف حسين أية شروط، باستثناء دفع تعويض مالي له (كممثل للاتحاد العربي Confederation) خلال السيطرة البريطانية . وقد ترك أمر تحديد المبلغ إلى حكومة جلالته. ولم تلزم حكومة جلالته نفسها بدفع هذا المبلغ أو بأي شرط آخر.

المدة: افترض الشريف خلال المفاوضات كلها بأن المدة ستكون محدودة، ويتضح من محادثته مع الكابتن لورنس أنه يعتبر من المفهوم أنها ستكون قصيرة. إن حكومة جلالته، من جانبها، لم تلزم نفسها بتحديد مدة ما، بأي بشكل من الأشكال.

علاقات الشريف حسين مع بريطانية العظمى:

في كتابه الأول المرسل في تموز/يوليو ١٩١٥، عرض الملك حسين أن تتمتع بريطانية بأفضلية في المشروعات الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة الداخلية ضمن حدود الاستقلال العربي الذي يطالب به (المقترح ٢). وفي المنطقة نفسها طلب موافقتنا على إلغاء الامتيازات الأجنبية، ومساعدتنا في الدعوة إلى مؤتمر دولي للمصادقة على ذلك الإلغاء (المقترح ٥).

إن المقترح الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية تجاهلته حكومة جلالته، ويبدو أن الشريف لم يتطرق إليه مرة أخرى بعد ذلك.

---

(١) 123868/18 رسالة الملك حسين المؤرخة في ٥ حزيران/يونيو ١٩١٨م إلى السر ر. وينغيت.

أما فيما يتعلق بأفضلية بريطانية التي اقترح السير هنري مكماهون توسيع نطاقها لتشمل المجال السياسي إضافة إلى الاقتصادي، فإن وزارة الخارجية أصدرت إليه التعليمات الآتية ببرقيتها المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥:

"ما لم يكن ذلك ضروريًا للحصول على موافقة العرب، يجب أن لا تدخلوا الشرط القائل بأن عليهم أن يعترفوا بأولوية المصالح البريطانية ويعملوا تحت إرشاد بريطانية . .. إلخ. إن مثل هذا الشرط قد يثير في فرنسة انطباعًا بأننا لا نستهدف تأمين المصالح العربية فقط، بل نرمي أيضًا إلى توطيد مصالحنا نحن في سورية على حساب الفرنسيين " (ص ٥٢).

وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، فسر السير هنري مكماهون هذه التعليمات في رسالته الثانية إلى الشريف حسين، كما يأتي:

"عندما تسمح الظروف تمد بريطانية العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم في تأسيس ما يكون أكثر أنواع الحكومات ملاءمة في تلك المناطق".

"ومن جهة أخرى، فمن المفهوم أن العرب قرروا أن يطلبوا النصيحة والإرشاد من بريطانية العظمى وحدها، وأن أي مستشارين وموظفين أوروبيين قد تدعو الحاجة إليهم لتأسيس إدارة قويمة، سيكونون من البريطانيين " (ص ٥٤).

وقد أثير هذا الموضوع مرة أخرى في برقية السير إدوارد غري المرقمة ٨٦٠ والمؤرخة في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ إلى السير هنري مكماهون:

"أقترح أن يكون الهدف الرئيسي إقناع الحكومة الفرنسية بالموافقة على إدخال مدن حلب وحمص وحماه ودمشق ضمن الحدود العربية.

"ومع ذلك، فلغرض كسب هذه النقطة، يجب أن نكون مستعدين لاستبعاد الشرط القائل بأن الموظفين والمستشارين الأوروبيين لدى الحكومة العربية يجب أن يكونوا من البريطانيين وحدهم، وأن يلجأ العرب إلى بريطانية وحدها بطلب المشورة والنصيحة".

"أود أن أعلم فيما إذا كان هذا الشرط قد أدخل، ليس تلبية لرغبات العرب، بل لمجرد تأمين مصالحنا نحن. فإذا كانت الحالة الأخيرة هي الصحيحة، وإذا كنا بحذفها نحصل على موافقة الحكومة الفرنسية بتقديم وعد للعرب بالمدن الأربع، فإنني سأعتبر نفسي حرًّا للقيام بذلك، بعد التشاور مع المستر تشمبرلين (وزير الهند).

"إن كسب العرب إلى جانبنا، ضد تركية، هو هدفنا الحيوي والرئيسي، وليس الحصول على مناطق نفوذ جديدة لأنفسنا" (ص ٦٠) .

وقد أجاب السير هنري مكماهون عن هذا في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥:

"إن البند المتعلق بنصيحة وتوجيه بريطانية وحدها، وبأن يكون جميع المستشارين والموظفين بريطانيين، قد أدخل بطلب صريح من العرب. إنهم لا يرحبون بالنفوذ الفرنسي في مناطق المدن الأربع وكانوا حريصين على الحصول على مستشارين بريطانيين . . . إلخ هناك. والواقع أنهم رغبوا في أن يطبق هذا البند على البلاد

لما طلب إليه الكوماندر هوغارث في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨م[1] أن يعد رسالة موجهة إلى عرب القدس، اقترح أن يوقِّعها باسم "ملك العرب" أو "ملك الأمة العربية"، وحينما تخلى عن هذا التوقيع، كتب مسودة الرسالة بطريقة توحي بهذا اللقب بحيث كان لا بد من حمله على إعادة كتابتها.

وكتب الكوماندر هوغارث في تقريره إلى السير ر. وينغيت عن مهمته هذه أن "من الواضح أن الملك يعتبر الوحدة العربية مرادفة لملوكيته، وأنها عبارة لا طائل تحتها ما لم تعتبر كذلك".

"وبينما وافق الملك، بدون اعتراض، على تصريح حكومة جلالته في هذا الشأن، كما جاء في برقية وزارة الخارجية المرقمة ٦ والمؤرخة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ الموجهة إليكم، فلم يترك لديَّ شكًا كبيرًا أنه يعتبر هذا، بصورة سرّية، أمرًا يجب إعادة النظر فيه بعد عقد الصلح، على الرغم من تأكيداتي بأنها ستكون ترتيبًا نهائيًا. لقد شبهنا، نحن وإياه (بأسلوبه الطبيعي المعتاد) بشخصين سيسكنان دارًا واحدة، ولكنهما لم يتفقا بعد على الطابق أو الغرف التي سيشغلها كل منهما. وفي كثير من الحالات خلال محادثاتنا تكلَّم بابتسامة عن حسابات سيسددها بعد الحرب، وأنه لن يلح على شيء بعد التسوية. وإنني أشك في أن تكون لديه أية خطة مقررة، أو فيما إذا كان لديه تصور للطريق التي سيسلكها، ولكنني واثق من أنه، في ذهنه هو، لا يتنازل عن مطالبه الأصلية نيابة عن العرب، ومع حلول الوقت، عن مطالبه لشخصه".

علاقات الالتزامات بموجب الفقرة (٦) برغبات بريطانية:

تحاشت حكومة جلالته منح الشريف حسين لقبًا لا يمكن التوفيق بينه وبين التزاماتها نحو الحكام العرب المسلمين الآخرين، في حين أن اللقب الذي اعترفت به لا يتعارض مع ادعاءات الشريف حسين الأوسع التي وافقت عليها في المفاوضات السابقة.

ولكن على الرغم من أن موقف حكومة جلالته من هذه القضية قد يكون مرضيًا على الورق، فإنه بعيد عن أن يكون مرضيًا في الواقع. إن الضرر الناجم عن "الانقلاب" الذي قام به الشريف في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦ لم تتم إزالته بعد. إن حكام العرب الآخرين لم يطمئنوا في دخيلتهم بتحديدنا للقب الشريف في الحجاز، في حين أنه، من جانبه، لم يقبل هذا التحديد إلاّ باعتباره مؤقتًا.

لقد أجّلت المشكلة، ولكنها لم تحل.

(٧) المعاهدات والاتفاقات بين حكومة جلالته والحكام العرب الآخرين في المنطقة المستقلة:

---

(١) 25577/18.

إن حدود الاستقلال العربي التي صادق عليها السير هنري مكماهون في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ في رسالته الثانية إلى الشريف حسين تضمنت ليس فقط :

(أ) المناطق العربية التي لا تزال خاضعة للأتراك، بل أيضًا (ب) أقاليم الحكام العرب المستقلين، مثل سلطاني مكلا ومسقط، وشيوخ الساحل المتصالح، وشيخ الكويت، الذين ترتبط حكومة جلالته معهم بمعاهدات يعود بعضها إلى ما قبل أكثر من نصف قرن و (ج) أقاليم الحكام العرب، مثل ابن سعود والإدريسي اللذين اعترفت بهما حكومة جلالته قبل الحرب على أنها داخلة في نطاق تركية، ولكننا عقدنا معهم بعد ذلك الوقت اتفاقات أو كنا على وشك عقدها (المعاهدة مع الإدريسي وقعت في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٥، قبل أن يفتتح الشريف المفاوضات معنا، والمعاهدة مع ابن سعود وقعت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ قبل الانتهاء من تلك المفاوضات).

ولذلك فإن السير هـ. مكماهون أبدى في رسالته "أننا نقبل هذه الحدود والتخوم بدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب".

ويبدو أن هذه النقطة لم يثرها الشريف حسين إلاّ في رسالته الثالثة المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ التي أبدى فيها، خلال الحديث عن الإدارة البريطانية في العراق، أنه قد يوافق عليها "لمدة يسيرة، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل، سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومنابعها الاقتصادية والحياتية . . . مع احترامنا لوفاقاتكم المشار عنها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهريًا"[١] (ص ٩٣) .

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ عرضت وزارة الخارجية في برقية تتضمن تعليمات إلى السير هنري مكماهون:

"يجب أن يوضح للشريف أننا حين تكلمنا عن تثبيت اتفاقاتنا القائمة مع الشيوخ، كنا نشير إلى الجزيرة العربية بصورة لا تقل عن إشاراتنا إلى العراق" (ص ١٠٢).

وفي رسالته الثالثة المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ عبَّر السير هـ. مكماهون عن هذه التعليمات بما يلي:

" في قولكم إن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين، يفهم منه طبعًا أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية، لأن حكومة بريطانية العظمى لا تستطيع أن تنقض اتفاقات أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء".

لقد تجاهل الشريف هذا الشرط في رسالته الرابعة المؤرَّخة في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، ولا يبدو أنه أشار إليه مرة أخرى خلال المفاوضات.

---

(١) رسالة الشريف حين الثالثة إلى السر هنري مكماهون في الجزء الأول من هذا الكتاب (الوثيقة رقم ٢٧٩ص ٥٩١ - ٥٩٣).

وبعد قيام الثورة والقضاء على الحاميات التركية في مكة وجدّة والطائف يبدو أن عبد الله، بصفته وزيرًا للخارجية "الشريفية" بعث برسائل إلى حكام العرب المجاورين يعلن فيها النصر. وقد أجاب عنها ابن سعود، ورئيس اتحاد حاشد وبكيل بأجوبة كانت في غاية المجاملة وإن لم يكن فيها أي التزام"[١].

وكان ابن سعود قد أحيط علمًا أيضًا بثورة الحجاز من قبل حكومة جلالته، وذلك بواسطة السير برسي كوكس، وفي جوابه[٢] المؤرخ في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩١٦ (أو ٢٥ تموز/ يوليو ١٩١٦) إليه أعرب (ابن سعود) عن سروره للحادث باعتباره ضربة للأتراك ونجاحًا لحكومة جلالته، ولكنه أعرب عن شكوكه في نوايا الشريف حسين، ذاكرًا أنه كان في حالة حرب مع الشريف لسنوات بشأن قضايا تأشير الحدود والولاءات، وأشار إلى أن "الإشارة إلى العرب في البيان الرسمي جاءت وكأنهم مجموعة صغيرة".

ويبدو أن الشريف حسين كتب رسالة ثانية إلى ابن سعود في أوائل آب/ أغسطس ١٩١٦ طالبًا "التحالف" و"المساعدة". وقد أبلغ ابن سعود هذا إلى السير برسي كوكس في رسالة مؤرَّخة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩١٦ وأعرب عن مزيد من القلق لنوايا الشريف[٣]. وأبدى السير برسي كوكس أن حكومة جلالته يجب أن تؤكِّد لابن سعود أن معاهداتها معه ستستخدم، وأنها يجب أن تبلغ الشريف بشروطها. وقد تم تبني كلا اقتراحي السير برسي كوكس[٤]. وأبلغ نص معاهدة حكومة جلالته مع ابن سعود إلى الشريف من قبل الكرنل ويلسن في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦[٥].

وفي ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ وصف عبد الله وضع الحكام العرب المستقلين خلال اتصاله التلفوني مع الكرنل ويلسن[٦] حول إعلان والده "ملكًا للعرب" قبل ذلك بيومين، فقال:

"أما فيما يتعلق بابن سعود، فإنه أحد شيوخ العرب، وإن الشريف لا يدخل في عمله أو أرضه، وليحكم كلٌّ القسم الخاص به، ولن يختلف الأمر".

"أما الإدريسي، فإنه رجل لم يعترف له أحد بشيء. وقد جعل من نفسه شيخًا، ونزل في أماكن لم يكن يحكمها أحد".

"وأما الإمام يحيى، فدعه يحكم القسم الخاص به، ولكنه لن ينكر الحقيقة الواقعة بأن أمير مكة يجب أن يكون حاكمًا للحجاز وملكًا للعرب".

"أما فيما يتعلَّق بالقبائل العربية فلن يعترض أحد منها على إعلان الشريف ملكًا للعرب".

"إن تاريخ أمير مكة يعود إلى عهد العباسيين".

(١) الترجمات في 242002/16.
(٢) 182436/16 والترجمة الكاملة في 231939/16 (رقم ٥٢).
(٣) 180581/16.
(٤) 183725/16، و 187737/16.
(٥) 219296/16.
(٦) 242002/16.

"وليس من المهم هل يوافق هؤلاء الناس أم لا يوافقون".

وفي حديثه التلفوني في وقت لاحق من اليوم نفسه أضاف التأكيدات التالية التي هي مرضية أكثر نوعًا ما، ولكنها لا تزال غامضة:

"ابن سعود والإدريسي . . . إلخ . حكام في أماكنهم، وإننا لن نتدخل في أمرهم. إنهم محترمون، وإذا ما هاجمهم أحد فعلينا أن نساعدهم".

"إن حدودنا قد سوّيت قبل الانتفاضة، ولذلك ليس لدينا طموح آخر، لأن الشروط قد عقدت قبل ذلك بأن مملكة الشريف ستمتدّ إلى العراق".

"إن احترامنا لهذه المعاهدة التي عقدت بيننا وبين بريطانية العظمى يمنعنا من معارضتها، وهذا أمر تعرفونه جيدًا".

وقد أكد الشريف حسين نفسه هذا الموقف في كتاب إلى الكرنل ويلسن مؤرَّخ في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩، ودافع عنه بأن أرفق به نسخًا من رسائل وردته من ابن سعود ورئيس اتحاد حاشد وبكيل، المشار إليه أعلاه. إن هذه الرسائل لم يكن لها، بطبيعة الحال، علاقة باتخاذ لقب "ملك العرب" لأنها كتبت قبل ذلك بعدّة أشهر، بمناسبة ثورته على الأتراك.

وفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ أخذت حكومة جلالته تأكيدات عبد الله بعين الاعتبار، مهما كان قيمتها، وذلك في التعليمات التي أصدرتها إلى السير ر. وينغيت بشأن الجواب الرسمي على برقية عبد الله التي أعلن فيها اتخاذ اللقب الملكي[١].

والظاهر أن ابن سعود خلال ذاك قد رد على رسالة الشريف الثانية إليه بالإعراب عن استعداده للتعاون، ولكنه طلب ضمانات بأن الشريف سيكف عن التدخل فيما يعتبره ابن سعود دائرة نفوذ العشائرية.

وأعاد الشريف هذا الكتاب بدون جواب وأرفقه برسالة "رعناء أبعد ما تكون عن المجاملة"[٢]. وكذلك أرسل أجوبة غير مرضية بالدرجة نفسها على كتب التهنئة من شيخي المحمرة والكويت[٣].

وعلى إثر تسلمها تقريرًا عن هذا من وزارة الهند، أبرقت وزارة الخارجية بالرسالة الآتية إلى السردار في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ (رقم ٢٤)[٤] لإبلاغها إلى الشريف:

"علمت حكومة جلالته بأسف عظيم أن ثلاثة من كبار شيوخ العرب، وهم شيخا المحمرة، والكويت، وابن سعود، لديهم من الأسباب ما يجعلهم يشعرون بالحزن لكيفية استقبال الشريف لمبادراتهم. إن حكومة جلالته مقتنعة أن مثل هذا الحادث مناقض تمامًا لرغبات ونوايا الشريف نفسه، وإنه بلا شك يعود إلى

(١) 221869/16.
(٢) 236884/16 برقية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧م من السير برسي كوكس.
(٣) ليس من الواضح هل كانت التهاني بمناسبة تتويج الحسين أم لحادث سابق آخر.
(٤) 236884/16.

إغفال بعض مرؤوسيه. ولكن لا بد لها أن تلاحظ أنه نظرًا للموقف المرضي جدًا للشيوخ الثلاثة المذكورين، فإن مصالح الشريف نفسه، فضلًا عن مجاملة حكومة جلالته، تستدعي أن يستجيب لمبادرات حلفاء الملك بلطف، بل بمودّة. إن حكومة جلالته تمارس كل نفوذها لضمان التعاون الودي من جانب جميع العرب مع الشريف، ولكن جهودها لن تكون مجدية إذا كان الشريف نفسه يصدّ أولئك الذين اجتذبتهم حكومة جلالته إلى تأييده".

وعلى سبيل الاستجابة لهذه الرسالة، أرسل الشريف برقيتين إلى الشيوخ الثلاثة، يهنئهم في إحداهما بدوره على مؤتمرهم مع السير برسي كوكس في الكويت، في تشرين الثاني/ نوفمبر[١]، ويصحح في الأخرى تصرفه السابق بدرجة مقبولة[٢].

وفي البرقية الثانية شرح علاقته بالحركة العامة للاستقلال العربي بالعبارات التالية التي هي في الواقع مطابقة للعبارات التي استعملها خلال مفاوضاته مع حكومة جلالته:

"إننا – أنتم وأنا – أصدقاء وحلفاء للحكومة البريطانية، صديقة العرب القوية، وعلينا أن نتحد ونتعاون مع بعضنا لطرد الأتراك المخادعين، أعدائنا وأعداء الحق، وتطهير البلاد العربية من فسادهم وشرورهم، هذا أول الواجب والباقي سيتبعه. وليس لي طموح شخصي من وراء هذا. إن غايتي هي ضمان سلامتنا (أنتم وأنا) وكرامة البلاد العربية وتنقيتها من الشرور ومن سلسلة أكاذيب الأتراك المخادعين".

وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦م أرسل شيخ الكويت جوابًا مناسبًا، وأغلقت هذه القضية المعينة[٣]. على أن علاقات الشريف حسين مع الإدريسي وابن سعود، مع ذلك، قد سببت لحكومة جلالته صعوبات متواصلة.

ففي أيار/ مايو ١٩١٧، وبمناسبة الاجتماع الذي عقد بين الشريف والمسيو بيكو والسير مارك سايكس في جدة[٤] أبلغ فيصل السير مارك سايكس بالرسالة التالية من أبيه:

"إننا مستعدون للتعاون مع فرنسة في سورية إلى أبعد الحدود، ومع بريطانية في العراق، ولكننا نطلب مساعدة إنكلتره مع الإدريسي وابن سعود دون الانتقاص من استقلالهما بأي وجه من الوجوه. وإننا نسترحم أن تعمل بريطانية العظمى على إقناعهما بالاعتراف بمركز الملك زعيمًا للحركة العربية".

وتداولت وزارة الخارجية مع وزارة الهند حول مدى الاعتراف الذي يمكن الحصول عليه من الإدريسي وابن سعود بموقع الشريف حسين الخاص كزعيم للحركة العربية[٥]. وأحيلت القضية إلى كل من المقيم في عدن والسير برسي كوكس، فأبدى كلاهما أن الوقت غير مناسب، ولم يتابع الموضوع بعد ذلك[٦].

---

(١) 241296/16.
(٢) 243796/16.
(٣) 251680/16.
(٤) 10469/17.
(٥) 117999/17.
(٦) 141413/17 : 137978/17؛ 126081/17 (الإدريسي)

إن المشاكل بين الشريف والإدريسي بشأن "القنفذة" في آب/ أغسطس١٩١٦م[١] وبينه وبين ابن سعود بشأن "الخرمة" في صيف سنة ١٩١٨، لا تدخل في نطاق هذا الفصل. وقد كانت من حيث الأساس خلافات تتعلَّق بتحديد الحدود والولاء بين الشريف، بوصفه حاكمًا عربيًا محليًا، وجيرانه الأقربين، وإن قضية رتبته وعلاقته بالحركة العربية لم تكن داخلة في الموضوع من الناحية الفنية. ومع ذلك، فليس هنالك شك أن هذه وغيرها من المنازعات المماثلة قد ازدادت وستزداد مرارة بوجود هذه القضية الأكبر منها في الخلفية.

علاقة الالتزامات بموجب الفقرة (٧) مع الرغبات البريطانية:

إن جميع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة البريطانية حتى الآن إلى الشريف حسين من جهة، وإلى الحكام العرب المستقلين الآخرين من جهة أخرى، تبدو وكأنها قابلة للتوفيق بعضها مع البعض.

ومن جهة أخرى، فإن الحفاظ على حسن نية الشريف، وضمان الوضع الذي تتطلبه الرغبات البريطانية والفرنسية في العراق وفلسطين وسورية، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه، بثقة شيوخ العرب المستقلين الآخرين، تبقى مشاكل غير محلولة.

(٨) الخلافة:

في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ كتب اللورد كتشنر، في رسالته الثانية إلى الشريف عبد الله:

"قد يكون أن عربيًا صحيح النسب سيتولى الخلافة في مكة أو المدينة، وسيأتي الخير بعون الله من كل الشرور الواقعة الآن".

استنادًا إلى هذه الرسالة، وبمناسبة تتويج الملك حسين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، ورسالة التهنئة التي بعثت بها حكومة جلالته في تلك المناسبة، أبرق عبد الله باسم الحسين إلى الكرنل ويلسن في جدة، مبلغًا الشكر إلى الحكومة البريطانية "التي خاطبته مرة بالخليفة"[٢]. وحين ألحَّ عليه في هذا الأمر، اعترف عبد الله في محادثة هاتفية بعدم توجيه أي رسالة إلى الشريف بلقب خليفة، ونقل نص رسالة اللورد كتشنر بدقة كافية[٣].

إن تلك الرسالة لم تلزم حكومة جلالته، بطبيعة الحال، بأكثر من الأمل بأن قضية الخلافة ستعالج بطريقة ما من قبل المسلمين أنفسهم، ولكن الحادثة المذكورة أعلاه تظهر مدى خطورة أية إشارة، مهما كانت شديدة الحذر، إلى الخلافة من قبل حكومة جلالته، وإنه لخطر سيتزايد كلما اقتربنا من تسوية الصلح.

و 119702/17 ؛ 118989/17 ؛ 152629/17 (ابن سعود).

(١) 215155/17 و 182183/16 (الرقم ١٤٢).

(٢) 224429/16 و 226649.

(٣) 226649/16.

إن أي غموض محتمل في رسالة اللورد كتشنر قد أزاله تصريح حكومة جلالته، الأكثر تفصيلًا بالمعنى نفسه، والمبلغ ببرقية وزارة الخارجية المرقمة ١٧٣ والمؤرَّخة في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥ إلى السير هنري مكماهون:

"إن حكومة جلالته تعتبر قضية الخلافة مما يجب أن يبت فيه المسلمون أنفسهم بدون تدخل من جانب الدول غير الإسلامية، وإذا قرر أولئك (المسلمون) قيام خلافة عربية فإن حكومة جلالته ستحترم ذلك القرار بطبيعة الحال، ولكن القرار يعود للمسلمين أنفسهم".

وقد أوحى هذا التصريح بمذكرة مهمة، مؤرخة في ٦ أيار/ مايو ١٩١٦، من السيد علي الميرغني، قاضي السودان الأكبر، دافع فيها عن كون الشريف حسين أنسب مرشح للخلافة، وأنه إذا حصل على دعم مخلص من حكومة جلالته، فلديه إمكانية جيدة للحصول على اعتراف أكثرية من المسلمين.
في تموز/ يوليو ١٩١٥، طالب الشريف حسين في رسالته الأولى إلى السير هـ. مكماهون إنكلتره "بأن توافق على إعلان خلافة عربية للمسلمين". وفي هذا بلا شك وجد تشجيعًا من رسالة اللورد كتشنر، وحفزه طموحه الشخصي إلى المنصب، ولكن يبدو أنه كان مدفوعًا أيضًا - كما كان في قضية الحدود - من قبل اللجنة الوطنية في دمشق. وقد ذكر الفاروقي في تصريحه الذي أدلى به في القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥م[1] أنه حينما كان مركزه في القاهرة (في أوائل شتاء سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ فيما يظهر، وقبل الهجوم التركي على القناة) وجد أن اللجنة المدنية هناك "كانت قد تعهدت بالولاء لشريف مكة كخليفة، ونبذت ولاءها للسلطان رشاد التركي، ولذلك فإن أول إجراء لنا بعد انضمامنا إلى تلك الجمعية كان إرسالنا ضابطًا إلى شريف مكة، وقد قدم له الولاء نيابة عن جميع الضباط في حزبنا ونبذ ولاءنا لرشاد".

وصرح إضافة إلى ذلك أن أحد الأهداف الرسمية للحزب العربي هو "أن يكون الحسين شريف مكة خليفةً وسلطانًا للإمبراطورية الجديدة".

وفي حديث مع الجنرال كلايتن أضاف إن:

"أعضاء الجمعية أقسموا اليمين على القرآن بأنهم سيفرضون هدفهم ويؤسسون خلافة عربية في الجزيرة العربية وسورية والعراق مهما كلف الأمر ومهما كانت الظروف، مضحين لأجل هذه الغاية بجهودهم وأموالهم وإذا لزم بأرواحهم".

وحينما تطرح قضية الخلافة لغرض تسويتها قد يكون على شيء من الأهمية أن الشريف قبل دخوله في مفاوضات معنا، عرضت عليه الخلافة من قبل جمعية قد يحق لها إلى حد كبير في ذلك الوقت أن تدَّعي بأنها تمثل العرب في الولايات العثمانية، وفي سورية على أي حال.

في ٣٠ آب/ أغسطس أجاب السير هنري مكماهون في رسالته الأولى إلى الشريف عن مطالب الشريف بشأن الخلافة مكررًا رسالة اللورد كتشنر إلى عبد الله. وقد فسر هذا بأنه كان "موافقة على الخلافة العربية

(١) 157740/15.

حينما يتم إعلانها". وأضاف: "إننا نعلن مرة أخرى أن حكومة جلالته سترحب باستعادة الخلافة من قبل عربي صحيح النسب" (ص ٤٣).

وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥م[١] قام آغا خان بزيارة إلى السير ادوارد غري[٢]، واحتج على فكرة قيام خلافة عربية باسم مسلمي الهند، فقدم له السير ادوارد غري تطمينات على الأسس التالية:

"قلت إننا كنا مستعدين لتأييد قيام دولة عربية مستقلة، وذات حكم ذاتي، في الأقطار التي يسكنها العرب، ولكن أي شيء وعدنا العرب به، أو أي إجراء نتخذه لدعمهم، سيكون ذا طابع سياسي، ودنيوي. إننا نعد الخلافة أمرًا يقرره المسلمون لأنفسهم، ويجب أن لا نتدخل فيه نحن ولا أية دولة غير مسلمة أخرى".

وقد أعرب آغا خان عن ارتياحه التام، ولكنه طلب أن يكون موقف حكومة جلالته في جميع الاتصالات بالعرب، واضحًا جدًا. وقد أرسل محضر لهذا الحديث إلى السير هـ. مكماهون وإلى السير ر. وينغيت.

وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ بعد أن تسلمت وزارة الخارجية من السير هنري مكماهون خلاصة منقحة لرسالة الشريف الثالثة المؤرَّخة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥، أبرقت إلى الأول (الرقم ٨٨٧)[٣]:

" لا بد أنك ستتذكر بكل دقة طبعًا، تحاشي أي احتمال للتورط في أية قضايا تتعلق بالخلافة".

وبموجب ذلك تجاهل السير هنري مكماهون الموضوع في المفاوضات التالية.

ومع ذلك فقد قدم الشريف حسين إشارة واضحة لسياسته في الموضوع بكتابه المؤرخ في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، إلى السيد علي الميرغني[٤]:

"لم أدّع سابقًا بأني الرئيس المؤهل للأمراء (الخليفة) ولكنني شرحت لهم أكثر من مرة استعدادي لأن أمد يدي إلى أي رجل يتقدم ويتسلم مهام السلطنة. ولكنني، مع ذلك، كنت منتخبًا في جميع الأوساط، بل أجبرت على معالجة قضايا مستقبلهم، ولذلك لا أجد سببًا لفرض شروط أخرى، كالموافقة الجماعية من الأمراء والعشائر المذكورة، وخاصة "الشيعة"، أي الفرس، الذين يفتقرون إلى المؤهلات الضرورية وكل حق آخر (للبت في قضية خليفة الإسلام المنتخب).

وتضفي الفقرة أعلاه أهمية خاصة على التصريح الوارد في الكتاب المقدم إلى الشريف حسين في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ من قبل "وزراء مكة ووجهائها وسكانها وعلمائها"[٥] والذي أفاد "أننا نقسم يمين الطاعة والولاء والإخلاص إلى حسين بن علي، ونعدّه زعيمنا الديني إلى أن يصبح العالم الإسلامي

---

(١) 164776/15.
(٢) وزير الخارجية البريطاني.
(٣) 172416/15.
(٤) 30674/16.
(٥) 233117/16 انظر أيضًا 249121/16 (مقتبس من جريدة "القبلة").

كله على رأي واحد بشأن الخلافة الإسلامية". وقد أكد الشريف عبد الله على هذا الإعلان في برقيته القصيرة المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦ إلى الكرنل ويلسن، معلنا ملكية والده على الحجاز".

وفي حديث هاتفي مع الكرنل ويلسن في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩١٦م[١] أوضح عبد الله أن:

"جلالة الشريف حسين قد ترك قضية الخلافة لرأي العالم الإسلامي، ولذلك فإنه أعلن أنه ليست هنالك خلافة أعلن عنها مسبقًا، ولكن القضية كلها متروكة للرأي العام الإسلامي، وأن علماء القبلة قرروا رفض الخلافة التركية، وأن القضية كلها ستعود إلى أصلها فيما بعد".

وفي محادثة مماثلة جرت في اليوم التالي، صرح الملك حسين نفسه:

"لقد تخليت عن الخلافة كليًا وبصورة رسمية، تاركًا إياها لرأي أولئك الذين يعرفون قواعدها، إلى أن ينتخب المسلمون شخصًا واحدًا ليكون خليفتهم.

"وأكرر أن عدم إعلاننا الخلافة لن يضعنا في أية شبهة، إلى أن يجمع المسلمون على رأي واحد. إنها قضية فصل المسلمين عن الأتراك . . . ".

وفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ أبرقت وزارة الخارجية إلى السير ر. وينغيت بتعليمات بشأن الإجابة عن رسالة عبد الله[٢]، وفي هذه البرقية طرحت مرة أخرى سياسة حكومة جلالته حول الخلافة، كما يأتي:

"إنه يجب أن يؤكد للشريف بقوة أن مصالحه هو تتطلب ترك قضية الخلافة مفتوحة إلى ما بعد الحرب، وأنه سيكون من المستحيل تمامًا على دول مسيحية، يوجد بين رعاياها مسلمون يبلغ عددهم الملايين، أن تعرض نفسها لتهمة التحيز إلى جانب أو آخر في الشؤون الإسلامية، وفرض خليفة بدل آخر بالقوة، وأن هذا الدعم سيكون من شأنه أن يضعف ادعاءاته في أعين العالم الإسلامي".

وقد أبلغ الملك حسين أخيرًا بجواب في هذا المعنى أرسله الكرنل ويلسن[٣].

في محادثته مع الكرنل ويلسن في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، المقتبسة أعلاه، أشار الشريف حسين إلى الخلافة مرتين باعتبارها (معلقة) وذكر أن في حوزته كتابًا لمؤلف وهابي أثبت فيه هذا، وأنه سينشره إذا لزم الأمر.

وقد طور هذه الفكرة أكثر من ذلك، في حديث له مع الكابتن لورنس في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩١٧، وتكون لدى الأخير انطباع بأن الشريف حسين ينفر فعلًا من إحياء المنصب من أجل شخصه، ويبدو أنه يفضل ان تستبدل "خلافة العثمانيين المزيفة" بزعامة روحية للإسلام في عائلته مع لقب من قبل "أمير المؤمنين" فيما إذا عرض عليه ذلك بصورة حقيقية مخلصة. ويبدو أيضًا أنه يرى أن الزعيم الروحي للإسلام يجب أن لا

(١) 242002/16.
(٢) 221869/16.
(٣) لا يبدو أن في وزارة الخارجية أثرًا للنص النهائي لهذه المذكرة التي ترك أمر إعداد مسودتها لتقدير السير ر. وينغيت والكولونيل بريمون والكرنل ويلس 174974/17.

يستهدف أن تكون له السلطة السياسية في العالم الإسلامي كله، بل يجب أن تصحب هذا المنصب سيادة دنيوية صغيرة - كالحجاز ومدنه المقدسة مثلًا - لكي يضمن لمن يشغل ذلك المنصب الاستقلال الضروري لمكانته.

وعلى ما جاء في هذه المحادثة، فإن الشريف، في الواقع، يهدف إلى وضع مشابه جدًا لوضع البابا حينما كان يمتلك السلطة الدنيوية على ممتلكات الكنيسة.

وإذا كان هذا هو الرأي الحقيقي للشريف، فإنه يبدو مختلفًا بصورة لافتة للنظر عن التيار (الشوفيني) للآراء التي تبدو أكثر شيوعًا بين المسلمين في الوقت الحاضر بشأن الخلافة. ولا يعرف كيف ينظر إلى لقب الخليفة إذا أصبح في متناول يده فعلًا.

علاقة الالتزامات بموجب الفقرة (٨) برغبات بريطانية:

لقد نجحت حكومة جلالته حتى الآن في أن تجعل من الواضح أنها تعتبر الخلافة قضية إسلامية بحتة، بدون أن تجعل الشريف حسين يشك في حسن نيتها تجاه أمانيه في هذا الموضوع.

ولدينا رغبتان سلبيتان كليًا: تفادي الإساءة إلى الرأي العام الإسلامي من جهة، والى الشريف من جهة أخرى، ولا بد من التوفيق بين هاتين الرغبتين. وقد تحاشينا حتى الآن إقحام أنفسنا في أي من الاتجاهين بطريقة تسيء إلى علاقتنا بالطرف الآخر) انتهت المذكرة.

تهديد الشريف حسين بالانسحاب من المشروع البريطاني:

أخذ الشريف حسين يمارس ضغوطه على بريطانيا قبل عقد مؤتمر الصلح بين دول الحلفاء وتركيا ليضمن التزامها بتعهداتها له باستقلال العرب وقيام دولة عربية واحدة على الجزيرة العربية والعراق والشام تحت سيادته، وقد أزعج هذا التهديد بالانسحاب الحكومة البريطانية التي أدركت خطورة اتخاذ الشريف حسين مثل هذه الخطوة في ظل تلك الظروف الحرجة قبل أن يستقر الوضع لها بشكل قانوني في مؤتمر الصلح؛ كما جاء في خطابه[1] إلى المندوب السامي؛ وفيه:

(من الملك حسين - ملك الحجاز إلى المندوب السامي البريطاني في مصر

سري الرقم: ١٨/ ٢٥٢ التاريخ : تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨

يا صاحب السعادة..

إن التأكيدات المعطاة مؤخرًا لسعادتكم والمشقة العظيمة التي تحملتموها لإيضاح كل سوء التفاهم يشجعني أن أكون أكثر وضوحًا في مناقشة أساس اتفاقي مع حكومة صاحب الجلالة. وأود أن أشير أن

(١) الوثائق ٣/٦٠٤ - ٦١٣. رقم (٢٠٢) 32931 FO 371/4183 و (٢٠٣) (B 297) CAB 27/37 و (٢٠٤) (3058) FO 371/4189

الشروط التي اقترحتها والتي قبلتها حكومة صاحب الجلالة لم تكن إلاّ لسعادة البلاد. لم يكن لدي طمع شخصي ولا رغبة في إنشاء أسرة مالكة جديدة أو الحصول على سيادة لنفسي. ولم يكن إلاّ حين عرضت بريطانية العظمى مقترحاتها التي كانت، في رأيي، في مصلحة المسلمين عمومًا والعرب خصوصًا إذ شعرت بأن علي أن أجيب على النداء وأطلب فقط الشروط التي أراها تؤدي إلى الأهداف الآتية:

أولًا: الدفاع عن الإسلام بالنظر إلى ما اعتور تركية وما كان مهيًا لها.

ثانيًا: الحفاظ على اسم بريطانية العظمى الطيب لئلًا تفسر أغراضها الحقيقية تفسيرًا خاطئًا.

ثالثًا: الدفاع عن دوافعي الشخصية ضد أولئك الذين قد يدعون أن اتفاقي مع الحكومة البريطانية إنما كان مضرًا بالهدف الحقيقي للحركة العربية.

وفي الحقيقة إن في المحادثات التي جرت لي في جدة مع المستر ستورز وبعد ذلك مع المرحوم السير مارك سايكس وفي السنة الماضية مع الكوماندر هوغارث، لم ألاحظ لأدنى درجة أن هناك ميلًا لتغيير شروط الاتفاق. لكن طبيعة مشروعنا ومعالجته الدقيقة لبلوغ تحقيق مرضٍ وبعض الأحداث التي قد تنشأ، تحتاج إلى معلومات أكثر صحة عن قضية الحدود.

لا أستطيع أن أعبّر حقًا عن شكري لتحقيق سائر الشروط ولا سيما الإعانة، لكن أي سوء تفاهم بصدد الشروط الأساسية للحدود التي سبق الاتفاق عليها، أو أية تعديلات فيها قد يمس مصلحة جميع العالم الإسلامي. وهذا مما يجبرني، بلا ريب، على إلغاء الاتفاق والانسحاب، لأنني أعتقد بإخلاص بأن أي تعديل في الشروط تفضي إلى إخفاق المشروع وتكون مضرة بالأهداف الثلاثة المشروحة أعلاه. بل تكون أكثر من ذلك لطخة على اسمي في التأريخ وتنزل قدري في عيون شعبي وأقاربي حين يجدون أن كل شيء قد جاء معاكسًا تمامًا لما صرحت به وكررته لهم سواء شفهيًا أو بتصريحات وبيانات تحريرية. إنني أكون بذلك قد خدعت نفسي وخدعت أصدقائي، ولا أقول شيئًا عن الفتن والثورات التي تثار بكل تأكيد في البلاد - ومن واجبي إزاء حكومة صاحب الجلالة أن أشير إلى أن الشكوك كادت تثار في البلاد كما يظهر من الأسئلة الكثيرة المقدمة بصدد استقلال البلاد المقبل. أنا لا أستطيع إرضاء مطالب الشعب إلاّ بالقول بأنه استقلال ناجز لكل البلاد، لكن لديهم حججهم أيضًا، ولكن إذا لزم حصول أية تعديلات فإنني أجد نفسي ملزمًا بالانسحاب.

لا شك أن بريطانية العظمى بشهامتها سوف تقبل ذلك مني بروح الود الخالصة، إن الأمر بالنسبة إلينا هو قضية حياة وموت لا قضية مطامع أو غير ذلك. وأملي أيضًا أن بريطانيا العظمى لن تشك في إخلاصنا وصداقتنا الدائمة من أولادي ومني. نحن نترك لحكومة صاحب الجلالة تعيين البلد الذي نذهب للإقامة فيه، ولكن إذا سقطت الحكومة البريطانية لا تفكر أن ذلك ملائم خلال الحرب فإننا نشعر بأننا ملزمون بسبب واجب الامتنان بمواصلة الكفاح على الرغم من كل التهم المعنوية التي توجه إلينا بصورة متزايدة. أما بشأن إحالة قضيتنا إلى مؤتمر السلام القادم فأصرَّح منذ الآن أنني لا علاقة لي مهما كان نوعها بالمؤتمر أو

بأية سلطة أخرى، وحتى إنني أرى أن مؤتمر السلام إذا عمل ترتيبات أفضل ولم تبلغ إلي بوساطة حكومتكم فإني إذا قبلتها أحرم من رحمة الله. هدانا الله إلى سواء السبيل).

تصوّر البريطانيين لاحتلال المنطقة العربية بما يتجنب إثارة الشريف حسين والعرب:

وقد حاول البريطانيون وضع تصورهم للمنطقة العربية بعد السيطرة عليها بما يتجنب إثارة الشريف حسين والعرب الآخرين وكيفية التعامل معهم، وتأخير انسحاب الشريف أو استقالته إلى حين ترتيب شئون المنطقة لصالحهم، وقد بدا الاختلاف الجلي بين وجهة نظر حكومة الهند البريطانية التي تحتل العراق والخليج وتشرف على ابن سعود وتعزز نفوذه، وحكومة لندن عبر المندوب السامي بالقاهرة التي يميل إلى تعزيز نفوذ رجله في الحجاز؛ كما ورد في مذكرة وزارة الهند؛ وفيها:

(مذكرة عن السياسة البريطانية في جزيرة العرب أعدت في وزارة الهند ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨:

(١) إذا أريد لمفاوضات السلام بشأن الشرق الأوسط أن لا تفشل فيبدو لي من المهم تمامًا أن تضع حكومة صاحب الجلالة للوفد البريطاني، بدون مزيد من التأخير الخطوط الأساسية لسياستها. وأجرؤ على تأكيد الموضوع بشدة نوعًا ما لأن هناك علامات بارزة للتضحية بالعراق والمصالح البريطانية والمحلية هناك في سبيل المطالب الدبلوماسية في سورية. ووزارة الهند هي المسؤولة في الوقت الحاضر عن مصالح العراق.

(٢) إن النقاط الضرورية لاتخاذ قرار على أساسها هي كما يأتي:

أ) حالة ملك الحجاز: هل تكون له السيادة على جميع الأراضي العربية كما هي مشروحة في مفاوضاتنا معه وفي اتفاقية سايكس - بيكو، أم هل يكون الأول بين متساوين فقط. إذا كان الجواب على هذه النقطة يأتي على الأساس المحلي فمن المؤكد أنه ما من أحد في الجزيرة العربية، عدا ابن الرشيد حسب المحتمل والقليلين في العراق، يصوت لسيادة الملك حسين.

ب) حالة العراق: فيما يتعلق بهذه النقطة وافقت حكومة صاحب الجلالة على المقترحات المقدمة في مذكرة السير برسي كوكس المؤرخة في ٢٢ نيسان/ أبريل الماضي كأساس لسياستها في العراق. لقد اقترح السير برسي كوكس (على فرض أن الضمّ مستبعد تمامًا) أن "الحكومة المثلى تكون بوجود مندوب سام يساعده مجلس مؤلف جزئيًا من رؤساء أهم دوائر الدولة، وفي الجزء الآخر أعضاء ممثلين غير رسميين من بين السكان" وأن تكون العلاقات الخارجية في أيدي بريطانية. ولكن "إذا تقرر أن يكون لدينا ثمة رئيس اسمي للإدارة ليقوم بأعماله الخاصة تحت الإرشاد البريطاني . . . قلنا في شخص نقيب أشراف بغداد وعائلته عنصر سلالة يتولى الحكم المعنوي اللازم في ولاية بغداد بلا شك، وحسب رأيي، في العراق بأسره. وأعتقد أن النقيب وأسرته يمكن أن يحملوا على ربط أنفسهم بالمصالح البريطانية ".

إن حكومة صاحب الجلالة لم تقرر قبول أحد هذين الخيارين، ولكن عليها أن تقرر أيهما تفضل وأيهما ترغب في عرضه على المؤتمر. لذلك فالمسألة مستعجلة. ولسبب آخر أيضًا . فالتصريح البريطاني - الفرنسي

يفترض أنه يحتم علينا أن نأخذ أصوات ممثلي الطوائف المختلفة في البلاد. وعلى ضباطنا أن يمهدوا السبيل لتأمين الحصول على التصويت الذي نريده، ولذلك يجب أن تكون لديهم تعليمات. والضرورة المحتملة لذلك تظهر في برقيتي المندوب الملكي المرقمتين ٩٩٠٦ اللتين لا تعربان فقط عن الارتباط الذي حصل له ولأقسام السكان الموالية لبريطانية بسبب التصريح الإنكليزي – الفرنسي، ولكن تبين في الوقت نفسه أننا إذا لم نمهّد الطريق فالآخرون يفعلون ذلك (" الأشراف المسلمون المحليون . . . أخذوا يعلنون لليهود والمسيحيين أنهم سيرون أنفسهم قريبًا من أخرى تحت الحكم الإسلامي").

(٣) يظهر أنه ليس من غير المحتمل من هذه الدلائل أن نحصل على محمية بريطانية، بمعنى البديل الأول الذي ذكر السير برسي كوكس، تكون مقبولة في العراق إذا علمنا لها فورًا. ولكن يفترض أن علينا أن نفكر في الأثر الذي تحدثه في العلاقات الفرنسية – العربية في سورية والمنطقة الفرنسية. إن محمية بريطانية في العراق قد يفسرها الفرنسيون بأنها تمنحهم الحق بإنشاء محمية في سورية إذا استطاعوا أن يحملوا العرب على التصويت لها. والعرب يرجعون علينا بتهمة خيانتهم لدى الفرنسيين[1]. وهذا اعتبار مهم، لكنني أبدي أنه ليس حماسًا، فإن المصالح المادية المرتبطة بالعراق أعظم كثيرًا من إمكان المناورة بها لا لشيء سوى لأن ذلك ملائم دبلوماسيًا. إننا لم نتعهد للملك حسين بمنع الفرنسيين من إنشاء محمية، فتعهداتنا تتعلق فقط بالمناطق التي نستطيع العمل فيها دون مساس بالمصالح الفرنسية، ويجدر بنا أن نتخذ موقفنا على الأرض بثبات ولا نسمح لنفسنا بأن يستعملنا العرب لضمان مصالحهم في سورية على حساب الفرنسيين. لكن هذا هو ما نعمله في الوقت الحاضر، وبعملنا ذلك نجازف بضياع ثمار الحرب العراقية لأجل سواد عيون الملك حسين وأبنائه الماكرين.

(٤) غير أنه قد لا يكون ممكنًا لأسباب أخرى أن نقترح على مؤتمر السلام محمية بريطانية مصرّحًا بها. وفي تلك الحالة علينا أن نعمل لأجل البديل الثاني الذي اقترحه السير برسي كوكس – سيطرة بريطانية حقيقية وراء واجهة حاكم عربي، وعلينا أن نوجد مرشحنا حاضرًا ونتخذ الخطوات اللازمة لضمان قبول في العراق.

إن المرشح الموجود في الميدان في الوقت الحاضر هو نقيب أشراف بغداد، ولكن في آخر ساعة جاء اللفتنانت كرنل لورنس باقتراح لتنصيب أحد أبناء الملك حسين ملكًا على العراق، وتنصيب ابن آخر ملكًا للعراق الشمالي على أن تكون عاصمته في الموصل أو رأس العين. ومع أني لا أعلم بحدوث شيء ما منذ قبلت اللجنة الشرقية اقتراح السير برسي كوكس في الربيع الماضي لحملها على تغيير قرارها، فلابد من أن يقال شيء عن اقتراح الكرنل لورنس.

(٥) وفي المقام الأول، وبدون أية رغبة لنبخس قيمة إنجازات الكرنل لورنس وعبقريته التي لا شك فيها، يجب أن يقال عنه إنه لا يمثل قطعًا – ولا يدعي، كما أعتقد، أنه يمثل – الآراء المحلية لبلاد الرافدين الشمالية

(١) في الحاشية: إن فكرة استطاعتنا إخراج الفرنسيين من سورية بالاحتكام إلى الخيار المحلي بموجب التصريح البريطاني - الفرنسي تظهر لدي بأنها خيالية ما لم تقم عصبة الأمم أو قوة خارجية أخرى بفرضها عليهم، **كما أنني لا أرى أن لنا مصلحة خاصة في إخراج الفرنسيين من سورية.**

والعراق. والحقيقة أنه، لا يمتلك فعلًا أية معلومات محلية عن العراق، فإذا أرادت حكومة صاحب الجلالة أن تعلم شيئًا عن هذا القطر فإنها بطبيعة الحال تلتفت إلى المندوب الملكي وضباطه .

(٦) أما بشأن آرائهم فلا يسودها شك كبير. لقد سئل السير برسي كوكس السؤال المعين: "هل يمكن العثور على سلطة عربية، سواء كانت عائلية أو ممثلة، تكون لها المنزلة الأدبية اللازمة في **[العراق]** ككل؟ أي دون الملك حسين أو أسرته لدى العرب المحليين؟"

جوابه عن السؤال الأول سبق ذكره – لقد وجد أن نقيب أشراف بغداد وأسرته لهم المؤهلات اللازمة، وأجاب عن السؤال الثاني: "لا يملك الشريف حسين وأسرته أي وزن في العراق، ولا ينال غير اهتمام بعيد جدًا"، وقال: "إنني لا أرى أقل مبرّر أو حاجة لتقديم أحد أبناء الأسرة" كعاهل محلي. وكنت ألمس بل إن الاعتراف الممنوح للشريف "هو من أضعف الأنواع، والاحترام الذي يثيره اسمه بلا ريب أعطي له بوصفه شخصية دينية كبيرة، وهو الأول في الإسلام، وليس كزعيم سياسي". وهي تشير إلى أنه "وإن كانت هنالك أمثلة فريدة اعتبر فيها [الشريف] مركزًا للوحدة العربية، فإنها لم تحدث بين السكان الحضريين المثقفين بل بين العشائر و"السادة" القرويين وبين الشيعة الذين يريدون عاهلًا يظن أن ميوله الشيعية أكثر من مجرد شبهات. وإذا كانت هذه الآراء صحيحة – وليس ثمة سبب للشك فيها – فمن الواضح أن عبد الله، الذي لم يكن معروفًا شخصيًا في العراق، لن يجد في سمعة أبيه سوى دعوى ضعيفة جدًا للقبول. وإذا كان مشروع اللفتنانت كرنل لورنس، كما يظهر، يفترض إضافة إلى ذلك أن يخلف "عليّ" – الذي لا شك في سنيته الأصولية – أباه عندما يحين الوقت، فإن تلك الدعوى الضعيفة ستزول أيضًا".

(٧) والحقيقة أن ذلك المشروع يفترض سلفًا تضامنًا غير موجود وليس من مصلحتنا أن نشجعه. إن النظرة بين بلاد العرب الشرقية والغربية مختلفة تمامًا في هذا الصدد. تقول المس بل: "حين يكتب شيوخ بني حسن عن توحيد الأمة العربية، يمكن التأكيد بكل ثقة أن الكلمات لا تعبّر عن مفهوم سياسي معين. فهم في الحقيقة ليسوا في وضع لاقتباس الفكرة. فأفقهم السياسي محدود ببغداد والكوفة. وحتى العمارة والبصرة هما خارج نطاق اهتمامهم ولا نقول سورية أو مراكش. ولكن في بغداد نفسها حيث يوجد فيها وحدها رجال لهم معرفة سماعية عن العالم العربي بعيدًا عن العراق، توجد غيرة عميقة من العرب غير المولودين محليًا". وتضرب مثالًا لعدم محبتهم السوريين وتضيف قائلة: "إن الوطنية كما يمكن أن تلاحظ في أية ناحية من المحافظات العربية هي محلية محضة حين تخرج عن عالم الكلام وتأتي إلى التطبيقات العلمية" ويمكن أن نقارب بهذا ما يقوله الكابتن ويلسن في برقيته المرقمة ٩٩٢٦ والمؤرَّخة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر: "إذا أريد معالجة مستقبل الوضع في هذه البلاد بنجاح فأنا واثق من وجوب معالجته مستقلًا عن المشاكل العربية في الأماكن الأخرى. إن عرب العراق لن يقبلوا بأن عربًا من بلاد أخرى يكون لهم شأن في أمورهم سواء جاؤوا من سورية أو من الحجاز. وهم فعلًا يكرهون هؤلاء كلهم ولا يثقون بهم. إن معنى الوحدة الوطنية لديهم هو العراق الموحَّد وليس الاتحاد مع سورية أو الحجاز". وقد قال السير برسي كوكس من قبل: "يعتبر نقيب بغداد نفسه أرفع مكانة من الشريف في نقاء نسبه ونبله، وليس أقل منه أهمية. وإن إدخال أحد

أقرباء شريف مكة رئيسًا للدولة العراقية يكون، في رأيي، غير مفهوم تمامًا وموضوع الاستياء لدى النقيب وأسرته، وبذلك يفضي إلى استبعاد أعظم عنصر فعال لنفوذنا على عرب العراق".

(٨) تلك هي آراء ضباطنا المسؤولين، وإذا كانت هذه الآراء صحيحة، وليس هناك أي دليل يجعلها أقل صحة منذ أن وافقت اللجنة الشرقية على مقترحات السير برسي كوكس في شهر نيسان/ أبريل الماضي، فإن الشريف عبد الله لن يجد قبولًا لدى عرب العراق بصفة ملك ويحرجنا حقًا. ولذلك فإن ترشيحه لا يبدو فيه ما يبرر التوصية به.

(٩) فيما يتعلق باقتطاع مملكة في شمال العراق برئاسة الأمير زيد، فلا دليل لدينا عن شعور العرب المحليين، العشائر منهم والحضر، نحو شخصه. لكن إنشاء مملكة منفصلة مستقلة أو شبه مستقلة يكون أمرًا غير مناسب بلا ريب. لقد أكد الكابتن ويلسن مؤخرًا العلاقة الاقتصادية والسياسية القائمة بين ولايتي الموصل وبغداد. وإنه لمن سوء الحظ حقًا أن اتفاقية سايكس - بيكو عهدت بولاية الموصل إلى فرنسة، ويجب القيام بمحاولة شديدة لإخراج فرنسة منها. لا ريب أن مملكة عربية تحت رعاية إنكلتره تكون أقل عدم تناسب منها برعاية فرنسة، لكن يمكن ذكر ثلاثة أضرار خطيرة:

(أ) لا نعلم حتى الآن ما ستكون عليه درجة سيطرتنا على هؤلاء "المللوك" العرب، وعلى كل حال نحن نعمل بصراحة لوقت تزول فيه هذه السيطرة كليًا: فإذا كانت الموصل مملكة منفصلة فلن يكون ثمة ضمان كافٍ للتعاون الودي الوثيق الضروري لتأمين أهم مصالح بغداد والبصرة (مثلًا الريّ).

(ب) يجب ازدواج آلة السيطرة أو الإدارة البريطانية كلها.

(ج) إن اتفاقية سايكس - بيكو قسمت كردستان إلى ثلاثة أقسام، وهذا التقسيم غير المرغوب فيه يبقى. لا ريب أن مركز السيطرة يقع بطبيعة الحال في مملكة الموصل، لكن الأكراد يمتدون على طول المملكة العراقية. وهذا يقف حائلًا دون توحيد كردستان أو تحالفها، وهو أمر مهم للسلام في أرمينية والعراق كليهما.

(١٠) لذلك نعرض أن مشروع الكرنل لورنس لا يجد ما يبرره فيما يتعلق ببلاد الرافدين والعراق، مهما يكن مناسبًا لترضية المطامح المربكة لولدي الملك حسين الآخرين، بعد تنصيب علي في مكة وفيصل في دمشق.

(١١) لقد وردت برقيتا الكابتن ويلسن المرقمتين ٩٩٠٦ و٩٩٢٦ والمؤرَّختين في ١٦ و١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر بعد كتابة القسم الأول من هذه المذكرة. ولا حاجة بي للقول إنني أشارك مخاوفه فيما إذا كان التصريح البريطاني - الفرنسي يعني ما يعتقده. وعلى كل حال، إن المسؤولين الآن عن شؤون العراق لا بد لهم من الاحتجاج على أية تضحية بمصالح عرب العراق لأجل عرب سورية أو غيرها. وكما سبق القول لا أستطيع أن أرى أننا متعهدون بالشرف أو المصلحة للدفاع عن العرب ضد الفرنسيين، وفيما إذا كان

الفرنسيون يسمحون لأنفسهم بالعزل من سورية بأي خيار محلي بموجب التصريح – أو أنهم إذا فعلوا ذلك يسمحون لنا بالحلول محلهم كما يتخيَّل البعض – فذلك غير معقول حقًا. إن سورية محفورة حفرًا عميقًا في قلب فرنسة إلى درجة لا تسمح بذلك. وإذا أيدنا العرب في هذه القضية فإننا نتحمل حقد فرنسة بينما علينا أن نحيا ونعمل مع فرنسة في كل أنحاء العالم. لا مصالح خاصة لنا في سورية أبدًا تضاهي مصالحنا في العراق. ولو كانت لنا مصالح كتلك وكنا نستطيع إبعاد الفرنسيين لصالحنا، هل في وسعنا أن نتولَّى السيطرة على سياسة سورية وإدارتها إضافة إلى مسؤولياتنا في العراق والجزيرة العربية؟

(١٢) وإذا كنا لا نستطيع استبعاد الفرنسيين من سورية فلا نستطيع أيضًا إضعاف سيطرتهم هناك دون إضعاف سيطرتنا على العراق مثل ذلك. وإذا كان المقصود إعمار العراق فيجب أن تكون سيطرتنا على الإدارة الكاملة، إذ لن يتيسر المال اللازم لهذا الإعمار إلاّ بهذا فقط (على أقل تقدير). والآن، كما تجرَّأت على القول حين كتبت أول مرة عن هذا الموضوع قبل أربع سنوات تقريبًا، "إن الدولة التي تفصل هذه الأقطار عن الإمبراطورية العثمانية لا يمكنها أن تقف عند هذا الحد. فإنها بعملها قد جعلت نفسها مسؤولة أدبيًا أمام الإنسانية والمدنية عن تطويرها وإعمارها. أي أنها إما أن تقوم بالعمل بنفسها أو تهيئ للآخرين القيام بذلك". ويجوز أن عصبة أممية قد تقرر عن البديل الأخير. ولكن في الوقت نفسه لا نتجاسر على المقامرة بمسؤوليتنا في سبيل أحلام الآخرين في سورية.

(١٣) ولكن في الحقيقة لا يوجد أي شيء غير متناسب بين التصريح البريطاني – الفرنسي ومقترحات السير برسي كوكس التي قبلتها اللجنة الشرقية. وأبدي أن حكومة صاحب الجلالة يجب عليها أن تصرح فورًا بموجب ذلك لإرشاد الوفد البريطاني في مؤتمر السلام والمفوض المدني في بغداد كليهما، وأن تصدر التعليمات إلى هذا المندوب بالبدء بالدعاية حالًا في سبيل الحصول على الموافقة المحلية، وإذا أمكن، طلب الإدارة البريطانية لولايات البصرة وبغداد والموصل للتوصل إلى الحكم المحلي في المستقبل.

أ . هـ. آرثر هيرتزل ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨).

مقابلة الشريف فيصل في لندن:

وبتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩١٨م قابل فيصل بن الحسين وزير الهند البريطاني ورجال وزارته وشرح لهم موقف العرب من اتفاقية سايكس بيكو، وعدم معرفتهم المسبقة بهذه الاتفاقية، وخيبة أملهم بالموقف البريطاني الذي تخلى عنهم لصالح فرنسا، وأكد ثقتهم ببريطانيا؛ حيث جاء في الوثائق[1] عن تلك المقابلة؛ ما يلي:

(مقابلة في لندن بين الشريف فيصل والسير إدوين مونتاغيو – وزير الهند في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر١٩١٨

(١) الوثائق ٦٢٠/٣-٦٢٢. (٢٠٧) FO 371/4162 605

١- زار الشريف فيصل، يصحبه اللفتنانت كرنل ت ئي لورنس، وزارة الهند يوم الجمعة ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، واستضافه الوزير على الشاي. خلال محادثة مبدئية في غرفة المستر مونتاغيو اشترك فيها الوزير (إدوين صموئيل مونتاغيو) والسير ت. هولدرنس، والسير ج. دنلوب سميث فقط، وقد تكلم الشريف بإسهاب عن تضامن الحركة العربية والوحدة الضرورية للعرب. وتبع ذلك مباحثة أكثر تعميًا حضرها لورد إيزلنغتن والسير آرثر هيرتزل والسير هاملتن غرانت والمستر شكبره، إضافة إلى أولئك الذين سبق ذكرهم وترجم الكرنل لورنس خلال كل الوقت للشريف فيصل.

٢- بحث الشريف العلاقات بين ابن سعود أمير نجد والسلطات الحجازية. وشرح طبيعة الحركة الوهابية التي يرأسها ابن سعود ويمثل روحها الموجه. ومن ناحية العقيدة ليس له اعتراض ما على الوهابيّة. لكنها في جوهرها عقيدة محاربة، وأنها تتخذ لخدمة أغراض سياسية. إن الوهابيين غير متسامحين مع أي كان، ومع كل شيء خارج مذهبهم. فمثلًا إذا استولوا على الأماكن المقدسة فإنهم سيمنعون غير الوهابيين كلهم من الحج وما دامت الوهابية منحصرة في نجد فلا أحد في الحجاز يرغب في التعرض له. ولكن الحجازيين لا يستطيعون التسامح في ظهوره في المنطقة المأهولة غربي البادية. وهذا هو معنى حادث الخرمة. إن الخرمة أول قرية مأهولة غربيّ البادية، وما دامت باقية تحت تأثير ابن سعود فإنها تؤلف قاعدة خارجية للوهابية في المنطقة المأهولة. إن الشريف فيصل عازم على طرد "الإخوان" (أي الوهابيين المقاتلين) من القرية. وإنه ينوي أن يفعل ذلك في المستقبل القريب بقوة السلاح. وهو سيدير المعركة شخصيًا ولا يتوقع أية صعوبة في تحقيق غرضه. إن القضية بسيطة، ولا تستحق أن تثير قلق حكومة صاحب الجلالة. إنه سيكتفي تمامًا بطرد الوهابيين وإعادتهم إلى البادية ولا رغبة له في نقل المعركة إلى أراضي ابن سعود. وهناك بديل واحد، وهو: أن يعتنق أهل الحجاز أنفسهم المذهب الوهابي. وأن فيصل مستعد تمامًا لاتخاذ هذا الطريق إذا رغبت الحكومة البريطانية. لكن ذلك يعني غلق سبيل الحج أمام غير الوهابيين في المستقبل.

٣- شرح فيصل الظروف التي أدت إلى الثورة العربية سنة ١٩١٦. كانت الحركة العربية قبل الثورة تتمثل بلجان عربية محلية في أنحاء مختلفة من العالم العربي. وفي الولايات الشمالية (سورية، العراق... إلخ) كان العرب تحت رحمة الأتراك، ولذلك كانت اللجان المحلية لا حول لها. وكان العمل ممكنًا في الحجاز فقط، ولذلك بدأت الثورة في الحجاز. لكنها وجهت منذ البدء إلى تحرير الولايات الشمالية مثل الحجاز نفسه. وقد توجه أصحاب الثورة بصورة طبيعية إلى الحكومة البريطانية للمساعدة لأنها الحكومة الأوروبية الوحيدة التي اتبعت سياسة مستنيرة نحو الأقوام المستعبدة. لقد شعر العرب، ولا زالوا يشعرون، بالثقة التامة ببريطانية العظمى. وضرب مثلًا بموقفه الخاص بصدد العراق، وهو الموضوع الذي لم يقل فيه، ولا يعتزم أن يقول كلمة واحدة، فإنه كامل الثقة بأن الحكومة البريطانية تعمل ما هو صحيح. غير أنه قلق جدًا من جراء بعض التطورات الحديثة، وخصوصًا بشروط اتفاقية سايكس - بيكو التي لم يبلغ هو بفحواها إلاّ بعد مدة طويلة من عقدها. ولم تكن له فكرة، حين كان مشغولًا بالنضال ضد الأتراك، عن وجود أي اتفاق من هذا النوع أو بأن حقوق العرب في سورية قد جرت المساومة عليها وبيعها سلفًا. إن سورية هي مخزن حبوب الحجاز -والحجاز نفسه بلد قاحل ولا قيمة له- وإن امتلاكها (سورية) ضروري كل

الضرورة للعرب. وإذا كان النفوذ الفرنسي يسود في سورية فإنه سيمتد بلا ريب إلى الحجاز نفسه. والعرب لا يحبون الأساليب الفرنسية ولا يثقون بها. (شبه فيصل الفرنسيين بنوع مؤذ جدًا من العلق الموجود في الآبار العربية). إنهم يرون نتائج السياسة الفرنسية في شمال أفريقية حيث لم يجر شيء قط لتشجيع الثقافة العربية، وليس لهم رغبة في الدخول تحت نفوذ أمة يرون حضارتها ليست أرفع من حضارتهم بأي وجه. وهم يعترفون تمامًا بمقتضيات التحالف الإنكليزي - الفرنسي والتزام بريطانية العظمى بالمحافظة على صداقتها مع حليفتها. لكن هذا الواجب يجب أن ينفذ على حساب بريطانية العظمى نفسها وليس على حساب العرب. ولدى تذكير فيصل بالتصريح الإنكليزي - الفرنسي الأخير، قال إنه يقدّر تأثير هذا التصريح في تعديل اتفاقية سايكس - بيكو. لكنه فهم من مقابلة في وزارة الخارجية بأنه إذا أصرت الحكومة الفرنسية على حقوقها بموجب الاتفاقية فلن تكون بريطانية العظمى في موقف يمكنها من الرفض. ولّمح أنه في تلك الحالة ستكون حرب بين العرب والفرنسيين في المستقبل القريب. لقد لاحظ بشيء من خيبة الأمل خلال مكوثه في إنكلترة ما ظهر له من علامات الضعف من جانب الحكومة البريطانية. وقد تعهد المستر مونتاغيو بأن يضع بيانات الشريف أمام زملائه.

٤- سئل فيصل خلال المباحثة عن موضوع فلسطين، فأشار إلى أن العرب مثقلون بأفضال بريطانية العظمى وأنه لن يليق بهم أن يضعوا العراقيل في قضية يرون الحكومة البريطانية خير حكم فيها. ويعترف العرب بأن هناك مصالح متضاربة كثيرة تتركز في فلسطين، ويقرون بادعاءات الصهاينة الأدبية. وهم يعتبرون اليهود أقارب سيسرهم أن يروا ما هو عادل من مطالبهم تستجاب، إنهم يشعرون أن مصالح السكان العرب يمكن أن تودع بأمان في أيدي الحكومة البريطانية).

استجواب بريطانيا أسرى الحرب العرب:

وقد كشفت التقارير البريطانية حول استجواب الجنود الأسرى العرب الذين في الجيش العثماني عن دور الفكر القومي التركي ثم العربي في انهيار الجبهة الداخلية، وتسهيل الطريق أمام الحملة الصليبية لاحتلال المنطقة، وكيف يفكر كل طرف؛ كما ورد في تقرير[1] عن أسرى معسكر التل الكبير؛ حيث جاء فيه:

(تقرير الملازم جي. أي. جونستون عن معسكر الأسرى في التل الكبير

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ استجواب عدد من أسرى الحرب من أعضاء لجنة اللامركزية العربية:

بعد تأسيس حزب الاتحاد والترقي في تركية، تزايد الاستياء بين المواطنين العرب. إن الإصلاحات التي جاء بها الدستور لم تشمل العرب. فمثلًا ذهب الشبان العرب إلى المدارس والكليات في إسطنبول، ولاحظوا أن الحكومة التركية كانت تنوي سرًّا إبقاءهم جهلاء وخاضعين. وقد وضعت الحكومة العقبات دون تقدمهم وحرمتهم من التسهيلات الممنوحة مجانًا للرعايا الأتراك للحصول على فوائد التعليم في

(١) الوثائق ٦٢٢/٣. رقم (٢٠٨) FO 882/18

أوروبا. ولذلك عاد هؤلاء الطلاب العرب إلى سورية والبلاد العربية يغمرهم الشعور بالكراهية نحو الأتراك، وكان لهم في محيطهم نفوذ أشبه بخميرة لفكرة الاستقلال.

وبعد انتهاء حرب البلقان، أتاح ضعف تركية فرصة لتحقيق الأماني العربية، ولذلك ذهبت لجنة تمثل العرب السوريين إلى باريس لبحث موضوع استقلال العرب. هذه اللجنة كانت مؤلفة من:

١- عبد الحميد الزهراوي (حمص) رئيسًا.
٢- رشدي بك الشمعة (دمشق).
٣- رفيق بك العظم (دمشق).
٤- حقي بك العظم (دمشق).
٥- عبد الغني العريسي رئيس تحرير (المفيد) البيروتية، وهي أداة دعاية عربية.
٦- شبلي شميّل طبيب وفيلسوف لبناني.
٧- فؤاد حنتس (بيروت) مساعد رئيس تحرير (المفيد).
٨- العقيد أركان الحرب سليم بك الجزائري (تونس) وحوالي ٣٠ شخصًا آخرين.

وفي باريس أرسلوا بيانًا إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية بتفاصيل مساوئهم [مساوئ الأتراك] وطالبين مساعدتهم في استقلال العرب مع تأسيس خلافة في مكة، وإمبراطورية عربية مع سلطان في دمشق.

وخلال هذا بلغت أخبار هذه الفعاليات أسماع الحكومة التركية (ويشك الأسير في أن الفرنسيين كانوا مصدرًا لها) فأرسلت جمال باشا وآخرين إلى باريس للتحقيق. وقام جمال بمقابلة الزهراوي سرًّا، وناشده في الأمر مستندًا إلى سببين:

١- لأسباب دينية، لأن الأتراك والعرب ينتمون إلى ديانة واحدة، ويجب أن يظلوا متحدين في السياسة لتعزيز مصالح الإسلام.

٢- أن لا يتصل بالأوروبيين، بل يعلموا العرب الحكومة التركية بمطالبهم بحرية، وأن الحكومة التركية ستستجيب لكل طلب معقول.

وقد نجح جمال -بواسطة وعود عظيمة بالإصلاح- في إقناع الزهراوي، وعن طريقه إقناع اللجنة كلها، بالعودة إلى الآستانة، وقد جرت المباحثات بينهم، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

١) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الدوائر العربية الحكومية والمدارس في الولايات الناطقة باللغة العربية.

٢) تتمتع الولايات الناطقة باللغة العربية باستقلال محلي، ويكون الوالي عربيًا في كل حالة.

٣) يعين الزهراوي عضوًا في مجلس الوزراء وتسند إلى أتباعه مناصب حكومية مهمة.

وقد تم تنفيذ الشرطين الأول والثالث فعلًا ولكن الاستقلال المحلي، لم يمنح في صورة صحيحة.

وعلى أثر نشوب الحرب هرب عدة أعضاء من لجنة باريس، بمن فيهم رفيق بك العظم وحقي بك العظم وشبلي الشميل، إلى القاهرة.

وفي نهاية عمليات غاليبولي، نظرًا للاضطرابات العربية التي سادت سورية على نطاق واسع، عُين جمال باشا واليًا مستقلًا مفوضًا في سورية، وقد منح سلطات عليا، عسكرية ومدنية، ولكن العمليات العسكرية كان يديرها فعلًا (فون كريس).

وقد قصر جمال اهتمامه في معظم الأحوال على الشؤون المدنية والسياسية. وفي هذا الوقت كانت فروع الجمعية العربية اللامركزية، توجد في جميع المدن والقرى السورية تقريبًا، وقد أفشى هويات زعماء هذه الجمعيات العربية لجمال باشا، الشيخ أسعد الشقيري من عكا، والأمير شكيب أرسلان، الزعيم الدرزي، وواحد أو اثنان آخران.

وكانت النتيجة أن أعدم جمال حوالي ١٥٠ زعيمًا عربيًا شنقًا أو رميًا بالرصاص، ونفيت نساؤهم وأطفالهم إلى الأناضول، وصودرت أموالهم.

معلومات أخذت من الأسير الطالب العسكري حمدي بن عبد الرحمن وهو عربي من طرابلس سورية
القيادة العليا – الفرقة الثانية
موقع أي. تي. اجرتن ملازم
نسخة إلى: المكتب العربي).

اشتداد الصراع الهاشمي السعودي:

وبعد النجاح الكبير للمشروع البريطاني في شرق الجزيرة العربية وغربها؛ بدأ الاحتكاك بين أتباع بريطانيا في الجزيرة العربية وهما ابن سعود في نجد والشريف حسين في الحجاز، وقد كانت حكومة الهند البريطانية التي تشرف على شئون الخليج العربي والعراق ونجد تدعم ابن سعود بكل قوة، بينما كانت وزارة الخارجية التي يتبع الحجاز مندوبها السامي في مصر تقف من الشريف موقفًا مترددًا بسبب رفضه التوقيع على معاهدات الصلح التي تم بموجبها فرض الانتداب على العراق والشام، وقد وردت تقارير[1] كثيرة حول الخلاف بين حكومة الهند ووزارة الخارجية بسبب الصراع بين ابن سعود والشريف حسين في بلدة الخرمة؛ ومن ذلك:

(كتاب من المعتمد البريطاني في جدة الكرنل ويلسن إلى المندوب السامي في القاهرة الجنرال وينغيت
الرقم: ٢٠ التاريخ: ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨

(١) الوثائق ٦٢٦/٣-٦٢٩. رقم (٢١٠) FO 371/4144 1181 و (٢١١) FO 371/4144 1181

الخرمة

سيدي..

أتشرف بأن أرسل طيًا ترجمة لكتاب وبرقية من الملك حسين إليّ أشير إليها في برقيتي رقم و/ ٥٠٣ بتأريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر. والكتاب الأصلي يرسل الآن إلى المكتب العربي بهذا البريد.

شعرت أن من المرغوب فيه جدًا إخبار سعادتكم بصورة كاملة، حسب الإمكان وبتاريخ مبكر، ولذلك أبرقت آرائي مطولًا (و/ ٥٠٤ بتأريخ كانون الأول/ ديسمبر) لأن هذه الرسالة لن تصل إلى القاهرة حتى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر.

يظهر أن الملك حسين في حالة عصبية حقًا من نتائج نشاط الإخوان الحاضر، ومن المحتمل أن يكون هذا هو السبب في مطالبته بالتأييد البريطاني. وتصريحه بأن بريطانية العظمى قد وافقت على تأييده، كما أفهم، ليست حقيقة (ملاحظة من اللفتنانت كرنل كورنواليس مؤرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر على كتاب الملك حسين إلى سعادتكم بتأريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٨).

يظهر أن هناك طريقتين مفتوحتين فقط:

١- أن ترسل حكومة صاحب الجلالة أوامر شديدة إلى ابن سعود بسحب كل الإخوان من الخرمة وتخبره أنه في حالة رفضه توقف حكومة صاحب الجلالة تجهيزاته وإعانته، وقد تصبح مضطرة إلى قطع العلاقات معه تمامًا. وفي الوقت نفسه تخبره بضمان الملك التحريري (راجع رسالتي رقم ٢٠ بتأريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى سعادتكم) وتنصحه بقبول مبدأ السيادة (رئيس أعلى).

٢- أن يترك الملك حسين وابن سعود يحتربان فيما بينهما على القضية.

هاتان الطريقتان هما في الحقيقة مماثلتان للبدائل المذكورة على الصفحة الثالثة من مذكرتي المقدمة إلى سعادتكم في أول أيار/ مايو ١٩١٨. وأعتقد أن الأخذ بالبديل الأول يجب أن يحظى بموافقة حكومة صاحب الجلالة على "سياسة الرئيس الأعلى"، أما قبول البديل الثاني فمن المحتمل أن يؤدي إلى اضطراب عام في جزيرة الرعب، ويجعل أية تسوية في المستقبل القريب صعبة جدًا.

إذا لم يفرض ضغط قوي وناجح على ابن سعود الآن فإنني أبدي أن الملك حسين لا مناص له من أن ينزل إلى الميدان ضد ابن سعود كل القوات التي يستطيع جمعها، والموقف يتطور إلى حالة وخيمة له بحيث لا يستطيع مواصلة سياسته الدفاعية لمدة أطول. فقد خسر الملك حسين بذلك كثيرًا من النفوذ والمكانة، ويرى العرب ذلك نتيجة للخوف والضعف، وكلما استمر عليها لمدة أطول التحق مزيد من العرب بالإخوان، إما بسبب الضرورة أو لأنهم يرون ابن سعود في الجانب الرابح، وكذلك سيزداد الإخوان اقترابًا إلى مكة. ولا بد أن نتذكر دائمًا أن قوات الأمير شاكر إذا لقيت هزيمة ساحقة فيحتمل أن يصل الإخوان إلى قرب جوار مكة، ويستولون على الطائف، فإنهم الآن لا يبعدون أكثر من نحو ٩٠ ميلًا من البلدة الأولى.

وجدير بالملاحظة أن الوهابيين المطلعين [المثقفين]، الذين لا يحبون الملك حسين، مثل محمد نصيف وأولاد الفضل الذين كانوا في السجن في مكة، يقولون إنهم يفضلون حكم الملك حسين كثيرًا على حكم ابن سعود، ويبدون رأيهم الذي كما يقولون يشارك الناس عامة فيه: أن سبب التزام الملك حسين جانب الدفاع واتخاذه سياسة ضعيفة في مسألة الخرمة يعود إلى محاولته المخلصة لمنع الاحتراب بين العرب مما يعرض للخطر تحقيق كفاحه للوحدة العربية في المستقبل.

خلال السنتين ونصف الأخيرتين عمدت في رسائلي إلى الملك حسين وفي محادثات عديدة معه "بتبييض صفحة" ابن سعود وحثثت الملك حسين دائمًا على التصالح.

أي إثبات حقيقي أعطاه ابن سعود لبيان إخلاصه التام لبريطانية العظمى؟ على العكس - كما ذكرت في رسالتي رقم ٢٠ بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ إلى سعادتكم - يظهر أنه هدد بقطع العلاقات معنا في بعض الأحوال.

ولو كان ابن سعود خلال هذه المدة كلها مخلصًا ومستقيمًا معنا تمامًا فما أصل المعلومات التي أعطيت ضده في أنحاء جزيرة العرب من عدن إلى الشام والتي تم الحصول عليها من مختلف أنواع المصادر المستقلة؟

أعرض أن من المحتمل جدًا أن ابن سعود كان يحاول "سرًّا" أن "يركض مع الأرنب ويقنص مع كلاب الصيد". والتفسير الآخر الوحيد (وهو تفسير غير محتمل بتاتًا) هو أن هناك نظام دعاية حسن التنظيم جدًا يعمل ضده في أنحاء جزيرة العرب.

إن الخدمات العظيمة التي أدتها ثورة الملك حسين لقضية الحلفاء معلومة، وأبدي أنه قدّم براهين عديدة على إخلاصه الثابت لبريطانية العظمى، ولم أسمع قطّ اتهامًا له بمخادعتنا حتى من أعدائه. واتهامهم الوحيد هو أنه صادق ومخلص لنا أكثر مما ينبغي.

هذان هما الرجلان اللذان - كما يبدو لي - يجب أن تختار حكومة صاحب الجلالة بينهما وأن تختار سريعًا.

أتشرف أن أكون، سيدي خادمكم المطيع سي. ويلسن كرنل).

كما جاء في (كتاب من الشريف حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة
عدد ٣٣٢ التاريخ: ٢٨ صفر ١٣٣٧ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨
سعادة المعتمد البريطاني بجدّة الموقّر
عزيزنا ..

بعد بيان ما يجب بيانه من التوقير بكل أسف أفيد سعادتكم أن التجاوز الذي أشار إليه شاكر بأنه مأمول وقوعه من الإخوان على المدينة على أهل دعيجة وقع على مركز ذخايرنا العمومي الذي يبعد عن مكة أربعة مراحل وعن الطائف مرحلتين شمال، ولمصادفة سوق مقدار مهم منها لشار لم يوجد بالمركز إلاّ مقدار جزئي لا يتجاوز تقريبًا من الثلاثماية والخمسين إلى الأربعماية قطمة تمكنوا من أخذها وأخذ أدوات المحافظين عليها بعد تكبدوا خساير مهمة ورجعوا. وما يقال عن الحالة بأني لو كتبت لابن سعود الكتاب

المطلوب لما توسع الأمر وعلى هذا فلا مؤاخذة إن قلت بأنه ليس كتاب أرده عليه أو أمتنع عن تحريره لكن كل يعلم أن حضرته عندما قتل عفاس أحد شيوخ الروقة وبعث بالأربعة الخيل التي أهداها عقبه واضجها أحد كبار رجاله المعروف بصالح العذال ورددتها عليه ولم أقبل الكتب التي معه وذلك على مرأى من عموم العرب ولم يمض شهر ونصف على ذلك حتى عمل الترضية وتاب واستغفر كافي للحكم على الحالتين. وخاصة الحالة التي أشرت إليها في أحد برقياتي الأخيرة ستبتدئ وذكر معاضدة بريطانيا العظمى لنا عند حدوث قيام أو اختلال داخلي في البلاد إما حسدًا من بعض الأمراء أو دسيسة من الأعداء في مقرراتنا الأساسية يثبت أن ظهور مثل هذه الحالات مقصور من مبادئ الأمر ولا القصد من ذكر هذه المادة الآن إلاّ لإثبات إدراكنا لحالات البلاد واستعداداتها. لذا فإما بريطانيا العظمى تبلغ ابن سعود بأنه إذا لم يفرّق المدينة، كما توضح في مذكرتي الأخيرة ويمنع عتيبة من مواصلتهم لقرايا نجد بأي صورة كانت في ظرف ٣٥ يومًا فهي تقطع مواصلاتها فعلًا معه أو تقبل انسحابه بصورة قطعية وهذا ما يمكن عمله وضروري إن مدارك سعادتكم السامية ستتلقى هذا بنظر الأهمية والاعتبار وتفضلوا بقبول جزيل توقيراتي واحترامي.
المخلص لكم حسين).

اشتداد الحصار على المدينة المنورة واستسلام حاميتها العثمانية وقائدها فخري باشا للبريطانيين:



فخري باشا مرابطا على ثغر مدينة رسول الله ﷺ ومتفقدا لقواته في الحامية العثمانية

وبتاريخ ١١/ ٤/ ١٣٣٧هـ الموافق ١٤/ ١/ ١٩١٩م وبعد حصارها طوال مدة الحرب؛ استسلمت الحامية العثمانية بقيادة فخري باشا في المدينة المنورة للضابط البريطاني غارلاند، ودخل عبد الله بن الحسين المدينة ظهر ذلك اليوم، وبادر الشريف حسين بإرسال برقية في نفس اليوم إلى ملك بريطانيا يزف إليه خبر سقوط المدينة المنورة ويهنئه على هذا النصر العظيم؟!

وقد قابل وكيل المعتمد البريطاني في جدة كرنل باسيت يوم ١٥/ ١/ ١٩١٩م الحامية العثمانية في المدينة المنورة بعد استسلام فخري الدين باشا الذي صمد أمام الحصار مدة ثلاث سنوات، ورفض تنفيذ الأوامر التي وصلته من قيادته بالاستسلام أثناء الحرب، وأجرى معه تحقيقًا مطولًا، وكتب تقريرًا بذلك إلى رئيس الأركان العامة للقوات البريطانية في الحجاز الكرنل ولسن، وقد قال القائد العثماني للمعتمد البريطاني أثناء التحقيق معه: (هذه هي الحقيقة سيدي العقيد لقد استطعتم بالنقود إيقاع مسلمينا في حبائلكم)!

وقد وردت تقارير وبرقيات كثيرة[١] بخصوص هذا الموضوع؛ منها:

(برقية من السير ريجنالد وينغيت - المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ٧١ التاريخ: ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

استسلمت المدينة المنورة للملك حسين بموجب شروط الهدنة مع تركية.

إن التأخر في حمل الحامية على الانصياع لشروط الهدنة كان بسبب عزلتها الطويلة التي استوجبت موافقتنا على تبادل اتصالات خاصة مع القسطنطينية. ولأجل توفير الوقت اللازم لهذه الاتصالات، مددت فترة الهدنة محليًا. ويجب ملاحظ أن الصفة المقدسة للمدينة التي تضم قبر الرسول جعلت من الضروري للملك حسين أن يضمن استسلامها بالتفاهم وليس عن طريق القوة. عمليات الحصار كانت قاصرة على

(١) الوثائق ٤/١٢٠- ١٢٦ رقم (١٣)(7853) FO 371/4166 وما بعده .

مناوشات عن بعد، ولما كان الأتراك قد سحبوا خطوطهم الداخلية إلى موقع قريب حول المسجد الكبير واتخذوا منه مخزنًا رئيسيًا لعتادهم، فلم يكن من الممكن إلقاء قنبلة واحدة على الموقع دون تعرض قبر الرسول لخطر الهدم.

الأمير عبد الله، ممثلا ملك الحجاز، دخل المدينة بصورة رسمية، في الساعة ١١ قبل الظهر من يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير واستقبل بترحيب حماسي من وجهاء المدينة والسكان المدنيين. ذهب إلى قبر الرسول فورًا حيث أدى صلاة الظهر.

مكررة إلى وزارة الهند وبغداد).

وقد أرسل أمير مكة برقية [١] **تهنئة لملك بريطانيا على نجاح الحصار البريطاني للمدينة واستسلامها؛** جاء فيها:

(من السير ريجنالد وينغيت – القاهرة إلى وزارة الخارجية

الرقم: ٧٦ التاريخ: ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

تسلمنا ما يلي من ملك الحجاز:

إلى صاحب الجلالة البريطانية الملك والإمبراطور. لقد استسلم فخري. إن العرب الذين يدينون بكل شيء لفضل بريطانية العظمى قد أنجزوا الآن استقلالهم الكامل، ولذلك فإنني أقدم تهانيّ الخالصة إلى جلالتكم، داعيًا إلى الله أن يكلأ جلالتكم بالخير والبركة).

وجاء في تقرير[٢] **التحقيق البريطاني مع القائد فخري باشا؛** ما يلي:

(كتبه اللفتننت كرنل باسيت – وكيل المعتمد السياسي في جدة

عن مقابلاته مع القائد التركي فخري الدين باشا

بير درويش، ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ إلى: الكرنل ولسن، الأركان العامة الحركات الحجاز:

١٣/ ١/ ١٩١٩م – في هذه المقابلة الأولى في يوم وصولي هنا كان الآتي ذكرهم حاضرين:

سمو الأمير علي [بن الحسين]، الكابتن غولدي، حيدر بك، الميرآلاي أحمد بك لطفي (المبعوثان التركيان). والميرآلاي صادق بك يحيى.[٣]

(١) الوثائق ٤/١٢١. رقم (١٤)8451 FO 371/4166

(٢) الوثائق ٤/ ١٢٢. رقم (١٦) 27038 FO 371/4166

(٣) حاشية في الأصل: هو اللواء محمد صادق يحيى باشا، ضابط مصري خيّال حارب في حملة دنقلة والنيل سنة ٩٨/١٨٩٦. وكان خلال الحرب العظمى ضابط ارتباط لدى حاكم منطقة البحر الأحمر وخدم في حركات ثورة الحجاز. كان سنة ١٩١٩م برتبة ميرآلاي (عميد) فأوفد لمرافقة القوات العربية التي دخلت إلى المدينة بعد استسلام واليها التركي فخري باشا. تقدم في السلك العسكري بعد ذلك ونال رتبة أمير لواء، وكان وزير الحربية والبحرية المصرية سنة ٢٥/١٩٢٤، فرئيس مرافقي الملك فؤاد وعضو مجلس الشيوخ.توفي سنة ١٩٤٤.

بعد ملاحظات ابتدائية قليلة، سلم حيدر بك إلى فخري بك (باشا) الرسائل التي أتى بها من الآستانة، الأمير علي وحيدر بك كلاهما ارتأيا عدم لزوم تسليم هذه الرسالة في هذه الظروف، لكنني أصررت على لزوم تسليمها، لأنني فكرت أن من المرغوب فيه على كل حال أن يرى فخري باشا الأمر التحريري الفعلي من جلالة السلطان لتسليم المدينة إلى أمير مكة والشرح الوارد في الرسالة حول المادة ١٦ من شروط الهدنة.

أما الرسالة الثانية التي حملها الأميرالاي أحمد بك لطفي، والتي تتضمن أمرًا بتعيينه بمكان فخري باشا في القيادة بالمدينة، فلم يكن هنالك لزوم لتسليمها بطبيعة الحال لأن علي نجيب بك سبق له أن تسلم القيادة هناك من فخري باشا.

كان سلوك فخري باشا متكبرًا ومتحفظًا، لكنه كان صحيحًا بكل دقة. كان من الواضح أنه يشعر بوضعه تمامًا. طالع الرسالة وأعادها إلى حيدر بك دون أن تصدر عنه كلمة. وأبدى هذا الأخير بعض الملاحظات له توضيحًا للرسالة، وأجاب فخري باشا بعبارات قصيرة، وانتهت المقابلة. وبناء على طلبي أوعز الأمير إلى حيدر بك وأحمد بك لطفي بالبقاء مع فخري باشا. كنت تواقًا أن تتاح لحيدر بك الفرصة الوافية لشرح الوضع بتمامه.

بعد ذلك خلال النهار أحضر حيدر بك وأحمد لطفي فخري باشا إلى خيمتي، ورأيت فورًا أنه في وضع ذهني معقول أكثر، وظهر مرتاحًا منذ محادثته مع حيدر بك.

شرحت الترتيبات التي كانت جارية لإخلاء القوات التركية، وأعرب فخري باشا عن شكره وقال (بالفرنسية) "إن الجنود المساكين منهكون جدًا".

٤/ ١/ ١٩١٩ - زرت فخري باشا بموافقة الأمير علي، مع الكابتن غولدي، وجرى بيننا حديث طويل. كان يبدو مريضًا، ويشعر بالألم الشديد في ساقه اليسرى (ربما كان التهاب المفاصل)، فضلًا عن أنه يشكو من زكام شديد بعد هجوم انفلونزا اسبانية كانت منتشرة عبر نطاق واسع وسببت كثيرًا من الوفيات في المدينة.

وجدته في مزاج متغير جدًا، ومسرورًا للمحادثة (قال إنه قلما تكلم إلى أي أحد خلال شهرين).

بعد محادثة عامة فتحت موضوع تجهيزات الطعام في المدينة لأجل أن أعلم، إن أمكن، مدى صحة الأخبار عن قيام ابن سعود بمساعدة الحامية في هذا السبيل. قال فخري باشا إنه في الأيام الأولى كان قادرًا على الحصول على إمدادات وافرة من البدو المحليين ومن حائل، لكن في السنة الماضية فرض العرب الشريفيون حصارًا فعالًا جدًا، ولم يمكن تهريب سوى كميات قليلة من الأغنام والمؤن الأخرى إلى داخل البلدة. ومنذ عودة ابن رشيد إلى حائل من مدائن صالح، أغلق مصدر الإمداد من حائل تمامًا أمامه. من حين إلى آخر، وقد استطاع بواسطة غارات صغيرة من مواضعه المتقدمة في جبل جيلا (كذا) وبير الماشي، الاستيلاء على عدد من الأغنام من البدو.

وصف ابن سعود بأنه كان شوكة خطيرة في خصره، إذ قبض على الوكلاء الذين أرسلهم لشراء مؤن من القصيم، ولم يسمح لهم بالشراء وحتى العودة إلى المدينة. وشكا أيضًا بمرارة نوعًا ما من عمل ابن سعود في رفض السماح بإرسال أباعر اشتريت في نجد بكلفة ١٥٠٠٠ ليرة تركية إلى المدينة، وأصبح الثمن المدفوع خسارة تامة.

وحين قطعت مواصلات سكته الحديدية نهائيًا، قال فخري باشا إنه ناشد ابن سعود بكل جدّ في رسالة إليه أن يرسل إليه حمولة ٢٠٠ بعير من الحبوب، لكنه لم يتسلم جوابًا.

تكلم بدون مناسبة عن معاهدتنا مع ابن سعود وقال: "لا أدري ما هي الورقة التي حررت بينكم وبينه، لكنني أرى أنه أعاقني كثيرًا". لو استطاع أن يحمل ابن سعود أن يرسل له ٤٠٠ أو ٥٠٠ بدوي للمحافظة على فتح طريق مواصلاته إلى الشرق للتجار، لكان وضعه، على ما قال، أسهل كثيرًا.

لقد حصل لديّ الانطباع أن فخري باشا كان يخفي شيئًا. وبعد مزيد من المحادثة في موضوعات عامة، قلت إن المرء كثيرًا ما يسمع أن ابن سعود رجل يرعى مصالحه الخاصة فقط في كل ما يفعل. فقال فخري باشا مرة أخرى: بكل تأكيد إن ابن سعود على كل حال عرقل أموره إلى حد كبير، وأن ذلك كان خدمة لا تنكر لنا. قال إنه لم يستطع حتى الحصول على بعير واحد من ابن سعود. وكان آخر حديثه عن الموضوع: "هذه هي الحقيقة، سيدي العقيد، لقد استطعتم بالنقود إيقاع مسلمينا في حبائلكم".

قبل الخروج سألت فخري باشا هل جلبت له كل حقائبه الشخصية من المدينة، وهل هو بحاجة إلى شيء، وطلبت إليه أن يعلمني في أي وقت كان إذا أراد شيئًا ما. قال إنه تسلم كل أمتعته الخاصة التي أرادها، لكنه يكون شاكرًا إذا أمكن الحصول على دفتر يومياته عن حركاته في الحجاز التي تركها في المكتب بمقره في المدينة وإعادتها إليه، إذا سمح الأمير علي والحلفاء بذلك. قال إن مثل هذه اليوميات له كجندي جزء مهم من عمل حياته وتؤلف دفاعه الوحيد أمام حكومته.

قلت إننا سنبذل قصارى جهدنا لاسترجاع اليوميات، لكن التصرف فيها يكون أمرًا يقرره مقر الجيش العام (أرسل الأمير علي رسولًا إلى الأمير عبد الله في المدينة لاتخاذ كل الخطوات الممكنة للعثور على اليوميات، وإذا وجدت، لإرسالها رأسًا إلى هنا. وسوف يقرأها ويعطيها إليّ لإرسالها إلى القاهرة)، وإذا وجدت فقد يمكن استخلاص المعلومات المفيدة منها. وأتصور أنه لن يكون هنالك اعتراض على إعادتها إلى فخري باشا أخيرًا.

١٥/ ١/ ١٩١٩ - أملت أن أجري محادثة أخرى مع فخري باشا اليوم، خصوصًا للحصول على معلومات أخرى حول تعامله مع ابن سعود، لكنه لازم الفراش طول النهار مصابًا بالحمى، إضافة إلى أمراضه الأخرى. ولم أره إلا لدقائق معدودات للسؤال عن صحته وللتأكد من أنه يحصل على عناية طبية جيدة.

يعامل فخري باشا معاملة حسنة، وله خيمة جيدة للإقامة، ويخدمه خادمه الخاص وسائق سيارته. وهو تحت الحراسة. إنه يبدي علامات بيّنة للتوتر الذي مر به، ويظهر في بعض الأحيان خلال الحديث أن فكره يشرد. وقال لي إن رأسه في إحدى المرات بالمدينة قد أزعجه. أظن أن من المحتمل أنه خلال أيام الحصار الأخيرة كان في حالة من السوداوية (ميلانخولية)، وإذا أضيف ذلك إلى التعصب الديني، دفعه إلى حالة تقارب الجنون.[1]

(التوقيع) ج. ر. باسيت لفتننت كرنل).

لقد رفض فخري باشا الأمر الذي صدر إليه بالاستسلام لقوات الحلفاء وهو في المدينة المنورة، ولم يقبل أن يسلم المدينة النبوية لضابط بريطاني وبصفته ممثلا لملك بريطانيا! كما جاء في تقرير[2] آخر (كتبه اللفتننت كرنل باسيت – وكيل المعتمد السياسي في جدة عن مقابلة أخرى مع القائد التركي فخري الدين باشا

بير درويش، ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ إلى الكرنل: ويلسن – الأركان العامة لحركات الحجاز

في الليلة الماضية بدأ فخري باشا يشرح بصورة مطوّلة موقفه بشأن الهدنة وخلال المفاوضات المتعلقة بها. وكان من الصعوبة متابعة كلامه. إنه لا يعرف العربية ولغته الإفرنسية ضعيفة جدًا، يضاف إلى ذلك أن فكره يشرد أحيانًا. لكن ما يلي على ما أعتقد خلاصة لا بأس بها لما قاله:

إن الرسائل والأوامر المختلفة التي وصلته قبل الرسالة وهي التي جاء بها حيدر بك وسلمها إليه بعد أن انتهى كل شيء، لم تكن واضحة ولم تغط وضعه الخاص في المدينة. والرسائل الأصلية المرسلة باللاسلكي من الآستانة مباشرة إلى المدينة (التي أخبرته عنها) لم تتسلمها محطة المدينة. وفي إحدى المناسبات سمعت المحطة تدعو تبوك، وكانت الرسالة مشوّهة جدًا وقد اعترضتها المدينة. وكانت موجهة إليه وإلى محيي الدين باشا (القائد التركي في عسير) ولم يفهم شيء كثير من الرسائل سوى أنه عقدت هدنة بين الحلفاء وتركية. وفي هذا الحين أخليت تبوك ونقل برج اللاسلكي بعيدًا إلى الجنوب. بعد أيام قليلة تمكن من فهم معظم معنى الرسالة، وهو أن الحاميات التركية يجب أن تستسلم إلى أقرب قائد من الحلفاء. بعد ذلك علم من أمين بك رئيس أركان حربه الذي كان خارجًا في أعلى الخط في ذلك الوقت أنه (أي أمين) تسلم الرسالة، وأرسلها إليّ بالقطار بيد أحد مساعدي فخري باشا إلى المدينة. لكن القطار أوقف من قبل عرب عشيرة عنزة وضاع كل شيء وفي ضمنه المساعد حامل البرقية.

قال فخري باشا إنه منذ البداية كان محتارًا لعبارة "قائد من الحلفاء". فهو لم يكن يعلم بوجود قائد كهذا يستطيع أن يستسلم إليه. وبنظره، كان العرب متمردين، وفي المفاوضات التالية مع الكابتن غارلاند لم يكن، وهو فريق وقائد فرقة وآمر قلعة هي أيضًا إحدى مدن الإسلام المقدسة، يستطيع أن يعتبر ضابطًا برتبة "كابتن" (نقيبًا) وقّع بصفة "عن الممثل البريطاني في الحجاز" كقائد من الحلفاء، وفقًا لأحكام الهدنة، كما أنه لم يكن يستطيع في أي حال من الأحوال أن يسلم المدينة المنوَّرة إلى ضابط بريطاني. يضاف إلى ذلك أن

(١) الوثائق ١٢٢/٤ - ١٢٥.

(٢) الوثائق ٤/ ١٣٣ رقم (٢٠) FO 371/4166 27038

الرسالة اللاسلكية التي وصلته أرسلت بواسطة محطة من محطات العدو، وكان عليه أن يكون حذرًا من وجود "خدعة حربية".

وفي تلك الظروف طلب شرحًا إضافيًا للوضع من حكومته قبل أن يستطيع العمل ولذلك أرسل برقيات رمزية إلى الآستانة بواسطة الكابتن غارلاند، لكنه لم يتسلم أجوبه عليها.

يضاف إلى ذلك أن شروط الهدنة كما تسلمها، من الكابتن غارلاند لم تكن متفقة مع تلك التي جلبها بعد ذلك من الآستانة اليوزباشي ضياء أفندي (وسبب ذلك أن الشروط المهمة فقط، كما أبرقت في الأصل من القاهرة إلى جدة وينبع، قدمها الكابتن غارلاند إلى فخري باشا. وفي هذه كانت المواد المذكورة قليلة نسبيًا، والنص الكامل للمادة ١٦ (الذي شك فيه فخري بعد ذلك كما فعل القائد التركي في اليمن) لم يكن موجودًا.

كما أن الرسالة التي حملها ضياء أفندي لم توضح النقطة عن الشخص الذي يجب أن يستسلم له – لأن عبارة "قائد من الحلفاء" قد استعملت مرة أخرى. لقد كان لا يزل أمام ما بدا له انه وضع غير مقبول من وجهة النظر العسكرية.

هل كان عليه، هو "جنرال وجندي عريق" أن يسلم سيفه إلى نقيب (كابتن) يشغل، حسب الظاهر، وظيفة سياسية؟ ففي المعركة، كما قال، قد يؤسر ضابط صغير قائدًا برتبة مشير، ولكن حين يتعلق الأمر باستسلام حامية لم تندحر، بموجب أحكام هدنة، فإن وضعًا كهذا يبدو له أمرًا مستحيلًا. فضلًا عن وضعه الغريب الخاص، فيما يتعلق بالمدينة المقدسة.

يجب أن لا ننسى أن فخري باشا، حسب المحتمل، لم يكن يعلم بالقرار الحديث نسبيًا الذي اتخذته الحكومتان البريطانية والفرنسية رسميًا بالاعتراف بالعرب كمحاربين حلفاء.

قال إنه لو تسلم في بداية الأمر تعليمات واضحة كتلك التي حملها حيدر بك بعد ذلك لأطاعها بدون تردّد.

قال فخري باشا إنه حين وصل ضياء أفندي كلمه بالهاتف في جليلجة وقال له إن عليه إن يأتي إلى المدينة ويراه، ولكن عليه أن لا يفوه بشيء للآخرين. وافق ضياء، ولكن بعد ذلك على المائدة أمام عدد من ضباط الحامية قص كل المصائب التي حلّت ببلادهم. قال فخري باشا إنه رغب في الامتناع عن تسريح الجنود وحصول اضطرابات في المدينة قبل أن يتضح له الوضع الفعلي وشروط الاستسلام. ولهذا السبب فرض على ضياء أفندي شرط السكوت، وغضب على ضياء غضبًا شديدًا لخرقه هذا الشرط (كان ضياء حسب الظاهر عازمًا على حسم الأمور مأخوذًا بصورة صحيحة بالشعور العام للضباط والجنود في المدينة، لكن شعور فخري باشا في القضية لم يكن غير طبيعي على افتراض أنه رغب في إجراء التسليم الذي لا مفرّ منه بصورة منتظمة ومحتشمة حالما يتضح له في الوضع حقيقي جليًا).

ليس من السهل التوصل إلى الحقيقة الكاملة، خاصة أن أمين بك عاد إلى المدينة للمساعدة في الجلاء، لكنني أميل إلى الاعتقاد بأنه لم يكن هناك تحد مقصود للهدنة من جانب فخري باشا، ولكن رغبة صادقة لتحديد وضعه بصورة أوضح. هو جندي إلى أخمص قدميه، وأشك أنه يقوم متعمدًا بأي عمل مخالف لتقاليد الحرب. موقفه تجاه الأمراء والكابتن غارلاند خلال المفاوضات كان حقًا بلا مثيل سابق، وأعتقد أنه لا بد من التماس العذر له بسبب الوضع الخاص جدًا الذي وجد نفسه فيه. لو جاء لمقابلة الأمراء والكابتن غارلاند وفقًا للطلب الأصلي لتمت تسوية الأمور بلا شك.

عن امتناعه عن القيام بذلك من المحتمل أن يعود إلى الكرامة العسكرية التي تجعل من البغيض لديه أن يفاوض شخصيًا ضابطًا من رتبة الكابتن غارلاند. وحسب رأيه لم يكن القادة العرب أكثر من ثوّار. قال إنه شعر شعورًا قويًا حين قطع الكابتن غارلاند الاتصالات قبل إيضاح الموقف، لأنه أمل أن يتم ذلك بالأجوبة التي كان يتوقعها للبرقيات التي أرسلها إلى الآستانة.

وختم فخري باشا كلامه قائلًا: لكن، بفضل الله، أخذ ضباطي وجنودي الأمور بأيديهم ورموا بي إلى الأرض.

من المحتمل في الأمر أن فخري باشا أمل في النهاية أن يكسب امتيازًا خاصًا في قضية الاستسلام، وهو: بما أنه يمثل قوة لم تدحر، فقد يسمح لجنوده بالخروج مسلحين ودون اعتقال. وهو بلا شك يرى أن قواته تتمتع بمنزلة فريدة بسبب دورها الخاص كمدافعة عن المدينة المنورة وقبر الرسول.

يشاع، وذلك ليس غير محتمل، إن لاعتقال النهائي لفخري باشا قد صمّم...).

سوء أوضاع المدينة النبوية بعد احتلالها ونفي الإشاعات عن تدمير فخري باشا لها:

وبعد سقوط المدينة المنورة واستسلام حاميتها العثمانية للكابتن البريطاني غارلند، ودخول قوات الشريف إليها بإشراف بريطانيا ودعمها العسكري؛ لتتمكن من فرض شروطها في مؤتمر فرساي، حيث حاصرها الشريف، وقطع ابن سعود عنها المدد من الشرق. وقد كُتب هذا التقرير عن أوضاع المدينة وكيف كانت إبان الحكم العثماني الذي تمتع أهلها فيه بالعدل والحرية وكيف آلت بعد دخول قوات الشريف إليها حيث تم نهبها، ونفي الإشاعات التي اتهمت فخري باشا بتدميرها، كما ورد في البرقيات البريطانية الرسمية [1]، وقد جاء في برقية من المعتمد البريطاني بجدة تؤكد دور ابن سعود في حصار المدينة بقطع الطريق بينها وبين حائل، وفيها:

(من المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩

(١) الوثائق ٣٣٧/٤. (١٩٢) FO 686/17 و (١٩٤) FO 371/4167 101307

أتشرف بإعلامكم بتسلمي برقية عظمتكم المؤرخة في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩١٩.

إن المواد الحربية الوحيدة التي منحت لابن سعود، بعد إصدار التعليمات إليه بعدم مواصلة حملته على ابن رشيد، كانت ألف بندقية ومائة دورة من العتاد لكل بندقية.

وقد أرسلت هذه إليه في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ لأنه كان قد سبق أن وعد بها قبل مدة من الزمن.

إن مجموع عدد البنادق المعطاة لابن سعود حتى الآن هو ٥٣٠٠ فقط، وقد أعطيت لمساعدته في محاربة الأتراك وحلفائهم).

وجاء في تقرير عن الأوضاع في المدينة بعد احتلالها:

(كتاب من الجنرال اللورد اللنبي المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كرزن وزير الخارجية

دار الاعتماد القاهرة ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩

سيدي اللورد..

أتشرف بأن أرسل مقتطفات من تقرير قدمه الميرآلاي (العميد) صادق بك يحيى، من الجيش المصري إلى الكرنل سي. ئي، ويلسن، في جدة، في موضوع حالة المدينة عند احتلالها من جانب الجيش العربي في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩.

أوفد صادق بك يحيى، بصفته ضابطًا مسلمًا، من قبل الكرنل ويلسن لمرافقة القوات العربية عند دخولها إلى المدينة، ويدل تقريره على أن الكثير من تهم الإتلاف والتدمير المتعمد التي وجهت إلى القائد التركي فخري الدين باشا لا أساس لها في الحقيقة.

وأود أن ألفت انتباه فخامتكم إلى الصفحتين الثالثة والرابعة من التقرير الذي يقدم فيه صادق بك تقييمًا للمشاعر العربية المحلية في وقت الاحتلال، ويصف طابع الخوف الذي يسود مشاعر الطبقات العليا التي تميل إلى مقارنة في غير صالح الحكومة الجديدة بالقياس إلى الإدارة التركية التي تعودت عليها.

أتشرف بأن أكون، مع وافر الاحترام،

التوقيع آدموند اللنبي جنرال.

مقتطفات من تقرير قدمه الميرآلاي (العميد) صادق بك يحيى، الذي رافق القوات العربية عند دخولها إلى المدينة في

١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩م

إلى الكرنل ويلسن المعتمد البريطاني في جدة:

التقرير مؤرخ في المدينة في ١٠ شباط/ فبراير ١٩١٩، لكن النسخة الأصلية التي سلمها صادق بك إلى أحد الأميرين لإرسالها إلى جدة بيد رسول هجان لم تصل إلى المكان المقصود. ووصلت الآن فقط نسخة من صادق بك.

بعد ذكر التخريبات المختلفة التي أجراها القائد التركي فخري باشا خلال الحصار، وإبداء رأيه بأنه لم يجر تخريب متعمد، يمضي الميرآلاي صادق بك إلى قول ما يأتي:

لم يأمر فخري باشا بتدمير أي مكان أو أخذ أي شيء للأغراض العسكرية بدون صدور قرارات من اللجان الخاصة التي عينها لهذه الغاية.

لقد اعتاد أن يصدر الأوامر إلى اللجان بتثمين أي مكان يلزم تدميره، وتقوم اللجنة بعد تعيين الثمن بإعلان إشعار رسمي على جدار البناية يبين الثمن ومنح المالك مدة ثمانية أيام لتقديم الاستئناف. واتبعت الإجراءات نفسها سواء كان المالك في المدينة أم لا. وكل ملاكي المباني التي دمرتها الحكومة تسلموا رسميًا أثمان مبانيهم من المحكمة الشرعية ورئيس مجلس بنايات البلدة.

كل القضايا مسجلة في جداول رسمية.

كان أعضاء لجنة تقدير الأثمان الأشخاص الآتي ذكرهم:

(١) الشيخ عثمان الحقي ملاك

(٢) إبراهيم بدوي رئيس شيوخ البنائين

(٣) محمود درويش مهندس البلدية

(٤) مصطفى امبوشاه ملاك

(٥) نظير قاشقجي ملاك

وحلف المذكورون أعلاه اليمين الشرعية أمام قاضي المحكمة عند تعيينهم.

الممتلكات المصادرة من الدور ودكاكين الأهالي:

لما كانت المدينة محاصرة حصارًا وثيقًا فقد حث فخري باشا الأهلين على الهجرة إلى سورية في بعض الأوقات المعينة، ولذلك غادر الأهلون المدينة إلى أماكن مختلفة وخصوصًا سورية، تاركين أثاثهم وأمتعتهم الثقيلة في دورهم ودكاكينهم المقفلة.

وحين كان فخري باشا يشعر بالحاجة إلى شيء مثل الملابس والأثاث وأواني الطبخ الخ. للأغراض العسكرية، كانت عادته أن يرسل لجنة التقدير للحصول على الموارد التي يحتاج إليها وتقديم جداول أسعار

رسمية. والدار أو الدكاكين التي تؤخذ الأشياء منها تقفل وتختم، وتحرر الجداول باسم المالك. وهذه الجداول لا تزال في حوزة الحكومة بقصد دفع الأثمان حين تنتهي الحرب.

الحرم:

وجدت مباني الحرم الشريف في حالة حسنة. لقد شاهدتها من قبل سنة ١٩٠٩. وقد استعمل فخري باشا قسمًا من المسجد لخزن العتاد ومنع الزوار من الدخول إلى الجامع بعد مغيب الشمس.

ثم أخبرني مدير الحرم الحالي محمد غالب بك (وكان نائب المدير سابقًا) أن السلطات في الآستانة قد قررت هدم المباني حوالي الحرم، وكل شيء جرى حسب القانون.

التجهيزات في المدينة:

في أواخر أيام الحصار كانت حالة الأهلين سيئة جدًا وقد شكا منها الناس جميعًا لعدم وجود بضائع عدا شيئًا قليلًا جلبه البدو، وهذا أخذه فخري باشا للأغراض العسكرية، ولم يعرض للبيع منه للأهلين سوى الربع.

كانت البضائع تأتي إلى المدينة من أنحاء مختلفة من جزيرة العرب، من حائل الخ، حتى ٥ أشهر قبل استسلام المدينة. وخلال الخمسة الأشهر الأخيرة كانت كل الأشياء التي وصلت مصدرها الوجه ورابغ.

استقبال العرب في المدينة:

كان أهالي المدينة مسرورين لاستقبال الحكومة العربية. وكانوا مبتهجين جدًا لشعورهم بأن أيام المجاعة قد انتهت، وأن غيوم المحنة واليأس قد انقشعت، وأن مستقبل الرخاء أصبح ممكنًا.

والأهالي هم على ثلاث طبقات فيما يتعلق بالرأي الذي يرتأونه في الحكومة العربية، كالآتي:

الطبقة الأولى: الفقراء والعمال الخ. هؤلاء الناس لا يهتمون بنوع الحكومة التي تلي أمورهم ما داموا يستطيعون الارتزاق ويأمنون الجوع.

الطبقة الثانية: أوساط الناس وبضمنهم التجار من الطبقة المتوسطة، هؤلاء أقلية وهم شديدو الأمل في المستقبل.

الطبقة الثالثة: الطبقة العليا من الناس، الملاكون إلخ.

سألت عددًا كبيرًا منهم منفردين عن رأيهم في الحكومة العربية. أظهروا عدم ارتياحهم، وهم ينظرون إلى المستقبل بالخوف والريبة، يخشون أن يظهر سوء المعاملة في المستقبل فلا يعودون يتمتعون بحريتهم الشخصية ولا يأمنون على أملاكهم وأموالهم، وأنه لن يكون هنالك عدل ولا مساواة، لا راحة ولا احترام لأي شخص. صرحوا أنهم قد تمتعوا بالعدل والمساواة خلال الحكم التركي. كل واحد منهم كان يتنقل في

عربته في المدينة بحرية وأمان تام، والحكومة التركية لم تجب الضرائب من الأهلين عدا ضريبة ضئيلة جدًا تجبيها البلدية لتنظيف البلدة.

كان المرضى يتسلمون الدواء مجانًا من مستوصفات الأوقاف، وكانوا أيضًا يحصلون على العلاج الطبي مجانًا في مستشفيات الأوقاف.

كانت القضايا في يد القاضي الشرعي والقضايا المدنية تنظر فيها محكمة خاصة يرأسها قاضي المحكمة الشرعية مع مندوب من الشرطة يعمل بصفة مدعي عام.

وكانت هناك عدة دوائر جيدة التنظيم في المدينة مثل الولاية والدرك والشركة والبلدية الخ.

الزراعة:

لم يؤذ فخري باشا الزراعة بتاتًا ولا بساتين النخيل المجاورة للمدينة إلا عند ابتداء الحرب حين كان أهالي العوالي معادين له. وقد طمر بعض آبارهم، لكن حين غادر العرب ذلك المكان عني كل العناية بالزراعة وبساتين النخيل في الناحيتين الخصبتين العيون والعوالي.

اشترى فخري باشا٦,٠٠٠ كيلو من القمح قبل شهر واحد من الاستسلام وزرعها في الأراضي المجاورة للعيون. ونما الزرع بصورة فاخرة حتى بلغ طول السنابل نحو ١٠ بوصات قبل وصول الجيوش العربية إلى المدينة. وذهب الجنود العرب فور وصولهم إلى المدينة مباشرة مع أباعرهم وخيلهم وبغالهم الخ. إلى المنطقة المزروعة لرعي مواشيهم، وفي خلال سبعة أيام لم تبق ولا سنبلة واحدة قائمة. تفاصيل الزراعة أعطاها لي يوسف عارف بك مدير الزراعة التركية.

دخول العرب إلى المدينة:

دخول الأمير عبد الله قبل الأمير علي لتأمين الأمن العام في البلدة ومنع النهب إلخ.. لكن بدون جدوى. يؤسفني أن أقول إنني حين دخلت المدينة في ١٥/ ١/ ١٩١٩ وجدت كل الدور، وعددها نحو ٤٨٥٠، وكانت مغلقة ومختومة من جانب الحكومة التركية، قد كسرت أقفالها وفتحها البدو الذين نهبوا الأثاث وباعوه بسعر بخس في السوق لأنهم كانوا يجهلون ثمنه. والأشراف غيرهم ممن دخلوا المدينة مع الأمير عبد الله ذهبوا من دار إلى دار وأخذوا ما أرادوه وأقاموا في الدور كما شاؤوا.

استمر ذلك ١٢ يومًا، وحتى الدور التي كان أصحابها موجودين في المدينة قد نهبت. شاهدت صبيان من البدو يحملون قطعًا من الأثاث الفاخر والغالي في البلدة ويبيعونها.

ولم يكن البدو وحدهم هم الذين قاموا بأعمال النهب، بل إن ٨٠ بالمائة من الضباط البغداديين والسوريين اشتركوا فيها بواسطة جنودهم النظاميين والبدو. ولم ينج من النهب سوى ثمن مجموع الدور.

أخبرني طبيبنا المصري محمد الحسيني والدكتور حسن رعد من الجيش التركي أنهما شاهدا ستة أباعر أمام بعض الدور محملة بالأثاث وعلما من الجمالين وغيرهم أنهم تابعون لأحد الضباط البغداديين في الجيش العربي.

وضعت مراكز شرطة في أبواب المدينة بعد ١٨ يومًا من احتلالها.

سمح الأميران للجنود الأتراك بأخذ تجهيزاتهم من مخازن الجيش التركي في المدينة، ووافقا على أن كل مجموعة من أسرى الحرب تأخذ من المؤن ما يكفي لعشرة أيام للسفر من المدينة إلى ينبع البحر من نفس المخازن. ولذلك كان يمكن ترك المخازن للقوات التركية خلال مدة بقائها في المدينة على أن تأخذ الحكومة العربية ما تبقى بعد التخلية، لكن كل شيء جرى خطأ.

وكان الشريف شرف وسيد حلمي باشا قائد الجيش العربي وغيرهما يصدرون الأوامر إلى الأميرآلاي عبد الرحمن بك لتوزيع التجهيزات بعضها للضباط البغداديين وبعضها الآخر للبدو.

كان هناك عدد كبير من الحيوانات العائدة للجيش التركي كالبغال والأباعر والحمير والبقر. وقد أصدر الأمير عبد الله أمرًا إلى ضابط بغدادي اسمه جميل أن يأخذها. وأخذها الضابط ووضعها في ساحة دون أن يعطيها طعامًا البتة. وحدث أنني كنت مارًا بالساحة فرأيت كل الحيوانات في أسوأ حال، يكاد يقتلها الجوع، وأقرب إلى الموت منها إلى الحياة. كانت تموت بنسبة ١٠ يوميًا من فقدان العلف والماء.

في ١١/ ٢/ ١٩١٩ تسلمت اللجنة العربية الخزينة من الإدارة التركية وهي تتضمن مبلغ ٦٠٠٧٨,٥٦ ليرة تركية بأوراق نقدية تركية من فئات مختلفة، منها ما يجب دفعه ذهبًا من قبل الحلفاء والأتراك بعد ٦ أشهر وسنة واحدة و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ سنوات بعد الصلح.

(التوقيع) محمد صادق يحيى، ميرآلاي).

==============================

الفصل الرابع:

بدء تأسيس الحملة الصليبية الدول الوظيفية بعد سقوط الخلافة

ازدياد نفوذ الاحتلال البريطاني في الحجاز بعد سقوط المدينة والبدء بتأسيس الدول العربية الوظيفية:

لقد كانت المدينة المنورة هي آخر المقدسات الإسلامية سقوطًا من يد الخلافة العثمانية بيد قوات الحلفاء بعد مكة والقدس؛ ففقدت بذلك الخلافة العثمانية معنى وجودها كدولة حامية للحرمين الشريفين والقدس الشريف، وازداد في المقابل النفوذ البريطاني الذي لم يعد محتاجًا إلى الشريف حسين بعد سقوط المدينة، وبعد توقيع المعاهدة مع تركيا قبل ذلك في أواخر سنة ١٩١٨م؛ فازداد الشريف حسين ضعفًا واضطرابًا وقلقًا وهدد باستقالته مرارًا وازداد النفوذ السعودي بدعم من حكومة الهند البريطانية التي تحتل العراق والخليج وشرق الجزيرة العربية، وحاولت بريطانيا استرضاء حسين باختيار أبنائه أمراء على بعض الأقاليم العربية تحت الاحتلال البريطاني؛ كما حاولت التدخل لحل الخلافات بين حليفيها في نجد والحجاز، وقد وردت تقارير[1] بهذا الخصوص؛ ومنها:

(برقية من المكتب العربي – القاهرة إلى المعتمد البريطاني بجدة

مركرة إلى كورنواليس – دمشق، وستورز في القدس

الرقم: ٣١٤ (سرّي) التاريخ: ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

ما يلي من المندوب السامي يبدأ:

لمعلومات وزير الخارجية، أرجو أن تبرقوا تقييمكم الشخصي لصفات الأمير عبد الله الخلقية، وكفاءته، وصلاحيته لأن يكون أميرًا اسميًا لدولة عربية أميرها لا يحكم. وخاصة ما هي مكانته وسمعته من الناحية الدينية).

وكما في (برقية من برتين – دمشق إلى المكتب العربي – القاهرة

الرقم: سي ١٢٩٢ (سرّي) التاريخ: ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

برقيتكم المرقمة ٣١٤. ما يلي تقييم عبد الله:

من بين الإخوان الأربعة هو أكثرهم ذكاء وقوة، ولديه حس سياسي غير قليل. إنه ليس متطرفًا في نزاهته، شرقي في تفكيره وأساليبه، وقد تم ترويضه في جو استانبول الذي تسوده الدسائس. وأنه مبالغ في تصرفاته، ويعشق المظاهر، والمديح، وطموح جدًا. وهو مؤهل لأن يكون أميرًا اسميًا لدولة أميرها لا يحكم، ولكن يخشى أن لا يكون مؤثرًا لمدة طويلة، أو يبقى قانعًا برئاسته الشكلية. وإذا كانت الدولة المقصودة ستصبح

---

(١) الوثائق ١٤٧/٤ و١٥٦-١٥٧ و١٦٢-١٦٣ و١٦٧ و١٧٥. رقم (٣٠) FO 686/23 و (٣١)FO 686/23 و (٤٤) FO 686/16 و (٤٥) FO 686/16 FO 371/4144 و (٥١) FO 371/4144

تحت نفوذنا المباشر، يجب أن تشرح له شروط الحكومة بصورة واضحة قبل تعيينه، وأعتقد أنه في حالة موافقته، فسيتصرف بإخلاص مع تفهم كامل للوضع. لا أرى أن لديه قناعات دينية قوية، ولكنه يبدي المظاهر الكافية).

وجاء في (برقية من الكرنل سي. ئي. ويلسن - جدة إلى المندوب السامي في مصر

الرقم: ١٨٨/W التاريخ: ١٣ شباط/ فبراير

في مقابلة طويلة أمس مع الملك بحثنا في الميزانية والإعانة الخ. ثم أثار الملك قضية الخرمة، وبعد البحث فيها حسبما شرحته في برقيتي ١٨١ بتأريخ ١٢شباط/ فبراير، قال: "لمدة ثلاثة أشهر سألت الله في صلاة الفجر أن يصلني جواب عن الخرمة". إن تصريح الملك أكّد تمامًا تقديري لخط تفكيره (يرجى مراجعة رسالتي رقم ٢٠/ ١٦/ ١٩١٩م بتاريخ ٥ شباط/ فبراير) وأشار الملك مرة أخرى للضياع الكبير في النفوذ الذي يشكو منه. قال إنه لا يستطيع العناية ببلاده ولا تنظيمها بينما تستمر حالة الخرمة. قال إنه لن يحارب ابن سعود على الخرمة فذلك يدمّر فرص الوحدة العربية. إذا وافقت حكومة صاحب الجلالة على قيام ابن سعود بمساعدة ابن بجاد الخ. فليس ثمة ما يمكن قوله أكثر من ذلك، وأنه سيستقيل. وإذا كان لا فإن حكومة صاحب الجلالة عليها أن ترسل إلى ابن سعود أمرًا شديدًا بلزوم وقف كل الاتصالات بابن بجاد الخ. وإرسال المؤن إليهم ومنع عودة ابن بجاد وسواه من "إخوان" الخرمة إلى نجد، تحت تهديد بقطع العلاقات إذا لم يمتثل لهذا الأمر. حين أكدت أن فيصل يحضر مؤتمر السلام، سخر الملك من فكرة قيام المؤتمر بمناقشة قضية الخرمة "قرية صغيرة في أراضيّ ثارت بقيادة موظف أنا عيّنته".

وبعد أن قال إنه لا يمكنه الاستمرار أبدًا إذا لم يتخذ العمل المذكور أعلاه عن الخرمة، أنذرني الملك رسميًا أن عليه أن يستقيل، وقال إنني يجب أن أتوقع في أي يوم برقية تقول إنه خلال خمسة أيام يذهب إلى الحرم في مكة لإخبار القوم علنًا بأنه استقال. وقد أقسم بالله عدة مرات على أن يعمل ذلك، وقال إنه يأسف كثيرًا على مثل هذا العمل لأنه يخشى أن تلام بريطانية العظمى كل اللوم من جانب المسلمين الذين سوف يرون بذلك تأكيدًا للتصريحات الألمانية بأن بريطانية العظمى ساندت الثورة لتحقيق تفكك تركية، وتقسيم الإسلام وعدم التعويض عن ذلك بشيء. تأثرت كثيرًا بطريقة الملك إذ إنه تكلم كل الوقت بهدوء وجدّ ولم يتهيج أو يغضب ولا مرة واحدة كعادته في المناسبات السابقة لعرضه الاستقالة. أنا أنظر إلى هذه كأشدّ إنذار جدي تفوّه به الملك. لا زلت متمسكًا بمحتويات برقيتي المرقمة ٧٤٤ بتأريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ومراسلاتي السابقة المشار إليها فيها.
ويلسن).

وجاء في (برقية من الضابط السياسي في بغداد إلى وزارة الهند - لندن
مكررة إلى دلهي - القاهرة الرقم: ١٩٥٦ التاريخ: ١٤ شباط/ فبراير ١٩١٩

فيما يلي خلاصة رسالة وردت إلى الوكيل السياسي في البحرين من ابن سعود موجهة إليّ:

وردت معلومات إلى الرياض أن الشريف يحشد قوات تحت قيادة أحد أبنائه ناويًا الهجوم عليها.

وهو يبلغ ذلك لأنظارنا للحيلولة دون حصول سوء تفاهم في المستقبل، ويقترح أن نطلب إلى الشريف أن يؤكد الخبر أو ينفيه.

الغاية من كتابه هي الوقوف على سياسة حكومة صاحب الجلالة التي يعلم كل العلم بنواياها الطيبة نحو الأمة العربية.

إنه يأمل أن يكون الخبر غير صحيح ويطلب جوابًا سريعًا.

يستنتج المعتمد السياسي في البحرين أن ابن سعود مقدم على تجميع قواته، لكنه لا يعتزم عمل ذلك حتى يتسلم الجواب).

وجاء الرد من لندن (ببرقية من وزارة الخارجية إلى وكيل المندوب السامي - القاهرة

الرقم: ٢٧٣   التاريخ: ٢٦ شباط/ فبراير ١٩١٩ (الملك حسين وابن سعود)

ما يلي أرسل إلى بغداد:

برقيتكم رقم ١٩٥٦ والمؤرخة في ١٤ شباط/ فبراير وبرقية القاهرة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٠ شباط / فبراير. (ابن سعود).

قررت حكومة جلالته بعد مزيد من دراسة الموضوع كله، بالتشاور مع وينغيت وفيلبي، أن تبعث برسالة إلى كل من ابن سعود والملك حسين بالمعنى التالي:

تبدأ: إننا قلقون للتقارير الواردة عن القتال الوشيك بين حاكمين عربيين كبيرين يتمتع كلاهما بصداقتنا. ولا نجد مبررًا للجوء إلى السلاح طالما كانت حكومة جلالته ولا تزال مستعدة للتحكيم بين المتنازعين بتعيين لجنة لتحديد الحدود بعد الحرب. وقد علمنا أن ابن سعود مستعد لقبول التحكيم ولكن الملك حسين لم يعرب حتى الآن عن استعداد مماثل. ونود أن نجعل من الواضح أن العرض لا يزال قائمًا، على أن يقبل الشرط الضروري بأن يوافق كلا الطرفين على قبول قرارات اللجنة باعتبارها نهائية، وفي هذه الأثناء يحافظون على السلام تجاه بعضهما البعض. ولا نستطيع أن نصدق، إزاء هذا العرض، أن يتمادى المتنازعان في نياتهما الحربية، فإذا فعلا، فسيكونان هما المسؤولين ولسنا نحن، ولكن من المرغوب فيه، في تلك الحالة، أن يفهم كلا الطرفين بوضوح ماذا سيكون موقفنا. طالما تكون الحرب مقتصرة على المنطقة المتنازع عليها، لن نرى من الضروري لنا أن نتدخل، ولكننا نرغب في أن نصرح بأوضح عبارة ممكنة بأنه لا يمكن في أي ظرف من الظروف، أن يتقدم إلى غربي المنطقة المتنازع عليها وداخل ما هو إقليم الحجاز بلا نزاع. وسنكون مستعدين لأن نقدم إلى الملك حسين كل مساعدة في إمكاننا، باستثناء تزويده بقوات عسكرية في مقاومة أي محاولة من هذا القبيل . انتهت.

يرجى إبلاغ رسالة بالمعنى الوارد أعلاه إلى ابن سعود عن طريق قناة مناسبة. ووزارة الخارجية ستكرر هذه البرقية إلى المندوب السامي في القاهرة، وسترسل إليه التعليمات لإبلاغها إلى الملك حسين. وفي هذه الحالة فإن إجراء المباحثات في القاهرة، كما ورد في برقيتكم رقم ٢٠٩٣ بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير يبدو غير ضروري.
مكررة إلى نائب الملك في الهند).

كما ورد كتاب[١] (من المستر فيلبي إلى الفتننت جونز - وزارة الخارجية التاريخ: ٢ آذار/ مارس ١٩١٩

إشارة إلى مذكرتكم المؤرخة في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩١٩ التي أرسلت إليّ هنا من كمبرلي، أعيد طيًا محاضر المؤتمر المعقود في ٢٤ شباط/ فبراير مع تعديلات قليلة في شؤون تفصيلية.

بالنظر إلى القرارات التي تم التوصل إليها، وهي:

(١) السماح للشريف وابن سعود بالقتال لتسوية الموضوع بشرط ضمان حماية الأماكن المقدسة.

(٢) إبلاغ الطرفين بأن حكومة صاحب الجلالة على استعداد لاتخاذ قرار في الموضوع عن طريق لجنة حدود، إذا أبدى كلا الطرفين الرغبة في مثل هذا الحل.

وبالنظر لوجود الشريف فيصل في أوربا بينما أنا نفسي، كما أعتقد، أستطيع أن أدعي بحق أن في إمكاني تمثيل ابن سعود في هذه الأمور، فإنني أتجاسر فأقترح على لورد كرزن أن ينظر في أفضلية عدم ترك الأمور تنحدر نحو الحرب بين دولتين عربيتين صديقتين لنا، والإفادة من الإمكانيات التي تكمن في مواصلة المفاوضات وأن نتيجة مفيدة قد يمكن الحصول عليها من مباحثات غير رسمية بين فيصل والكرنل لورنس وبيني، إذا أمكن ترتيب ذلك...).

وقد مارست لندن ضغطها على كلا الطرفين؛ كما ورد في برقية[٢]؛ وفيها:

(من وزارة الخارجية - لندن إلى المندوب السامي - القاهرة

الرقم: ٣٢٣ التاريخ: ١٢ آذار/ مارس ١٩١٩

أرسلت البرقية التالية إلى بغداد من وزارة الهند في ١٢ آذار/ مارس.

إشارة إلى برقيتكم ٣٢٧، تأملت هذه القضية بدقة، وشاورت السير ريجنالد وينغيت والمستر فيلبي.

إن غرض التعليمات التي تضمنتها برقيتي المؤرخة في ٢٦ شباط/ فبراير كان التغلب على الصعوبات الحالية مع نية تدبير تحكيم ودّي بين الغريمين في وقت أكثر مناسبة. ومع ذلك، فإننا، تمشيًا مع رأيكم (الذي يؤيده بقوة كل من السير ر. وينغيت والجنرال كلايتن) بأن الحل المقترح لن يؤدي إلى النتائج المرغوب فيها،

(١) الوثائق رقم (٥٢) FO 371/4144
(٢) الوثائق رقم (٥٤) FO 371/4145 (40356) FO 686/17

نميل الآن إلى أن نصرح بصورة أكثر تأكيدًا بنيتنا في منح الملك حسين دعمنا له في موقفه تجاه الاعتداء الوهابي. على أننا في الوقت نفسه لا نرغب في اتخاذ إجراء قاس إلى درجة نقطع معها فورًا كل الإعانة المالية لابن سعود. ونعتقد أن قرارنا يجب أن يبلّغ إليه بطريقة لا تستبعد إمكانية تقبله إياه تقبلًا طيبًا. ولذلك فأنت مخوّل بأنه توجه إليه رسالة بالمعنى التالي. تبدأ:

إن الشروط التي منحت بموجبها المعونة المالية إليكم قد زالت الآن. وانتهاء الأعمال الحربية غيَّر الوضع كليًا. وأن حكومة صاحب الجلالة تقلّص الآن، في كل ناحية، المصروفات الباهظة التي تكبدتها خلال الحرب. وقد واصلت منحه إعانته كاملة لبضعة أشهر لتسهيل تسريح القوات، ولكن نظرًا لانتهاء ذلك، فإنها تقترح خفض المعونة إلى النصف بعد هذا.

وهي تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن قلقها للتقارير الواردة عن القتال الوشيك بينه وبين الملك حسين، الذي- كما يعلم - ترتبط به بأوثق الروابط. إنها لا تعتبر إلاّ من سوء التقدير محاولة ابن سعود أن يمد نفوذه إلى بقعة نائية - كالخرمة. إن نشر الوهابية المحاربة في هذه المنطقة سيشكل في نظرها تهديدًا مباشرًا لأمن الحجاز الذي هي ملتزمة بالمحافظة عليه ضد العدوان الخارجي، من أي جهة كانت. وهي في هذه الظروف تنصحه، بصفة صديق، أن يعدل من موقفه بدون أي تأخير ضمن هذه الحدود، وأن يقنع أتباعه بالامتناع عن معارضة الإجراءات الإدارية التي يتخذها الملك حسين في الخرمة.

إن حكومة جلالته واثقة أن ابن سعود سيتقبل هذا التحذير الودِّي بروح طيبة، ويدرك أن استمرار تأييدها له لا بد أن يعتمد على مدى استعداده لاتباع رغباتها ونصائحها. إن حكومة جلالته تعتبره واحدًا من أكثر زعماء الجزيرة العربية استنارة في تعاونه لأجل تطويرها، وتشعر حكومة جلالته بكل ثقة بأنه سيساعد بكل طريقة ممكنة في تعجيل رفع مستوى رخائها وسعادتها ولن يشجع أي عمل يعرقل هذا الهدف. تنتهي.

مكررة إلى المندوب السامي في القاهرة، الذي سيطلب إليه تبليغ موجز ما ورد أعلاه إلى الملك حسين.

معنونة بغداد، مكررة إلى نائب الملك في الهند).

كما وردت برقية[1] (من الكرنل باسيت - وكيل المعتمد البريطاني - جدة

إلى الملك حسين - مكة الرقم: ٨٦٣ التاريخ: ٢٧ آذار/ مارس ١٩١٩

البرقية التالية وصلت إلى عظمتكم لتوها من ويلسن باشا.

تبدأ:

أرجو أن أبلغ سموكم أن حكومة جلالته قد أرسلت كتابًا إلى ابن سعود تخطره فيه بخفض إعانته الشهرية إلى النصف، وتنذره بشكل عام بوجوب العدول عن موقفه من سموكم ومن مشكلة الخرمة، وأن

(١) الوثائق رقم (٦٤)FO 686/17

حصوله على أية مساعدة في المستقبل سيتوقف على التزامه الكامل بمشورة حكومة جلالته والنزول على إرادتها. وسأصل إلى جدة يوم ٥ نيسان/ أبريل، وستكون معي نسخة من الكتاب كي أطلع سموكم عليها. وأعتقد أن عبد الله قد غادر المدينة إلى مدينة الطائف، وأرجو من سموكم ألا تشرعوا في عملياتكم ضد الخرمة إلاّ بعد أن تتاح لي الفرصة لمناقشتها معكم، عقب وصولي إلى جدة، الرسالة المرضية المشار إليها أعلاه والموجهة إلى ابن سعود انتهت).

وكما جاء في برقية[1](من الجنرال اللنبي - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ٦٦٩ التاريخ: ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩١٩

مستعجل:

فوتح الملك حسين بخصوص تخفيض الإعانة. وهو يصرّ على أنه لا يمكنه المحافظة على حكومته إذا جرى أي تخفيض، ويذهب بعيدًا إلى القول بأن ذلك يرغمه على الاستقالة. في الظروف الحالية لا يمكننا المجازفة بحصول قلاقل تنتشر في أنحاء جزيرة العرب وسورية بعمل مثل هذا من جانبه.

١- سنبرق لكم على حدة بتخمين تقريبي لنفقات إدارة الملك حسين، ويظهر من ذلك أن ١٠٠٠٠٠ باون شهريًا هو أقل مبلغ يفي بالتزاماته.

٢- الوقت الحاضر ليس ملائمًا لتخفيض إعانته.

موسم الحج يقترب ومن المستحسن جدًا أن يكون واسعًا وناجحًا على قدر الإمكان.

٣- إن الانحلال الوشيك للإمبراطورية العثمانية يثير أفكار كل المسلمين ويحدث شكًا وبلبلة في أنحاء العالم الإسلامي. ولقد كانت سياستنا تجاه الملك حسين موضوعة دائمًا على ضرورة ربط المجموعة الواسعة من المسلمين العرب في جزيرة العرب وسورية بنا. ويحسن بنا أن لا نخاطر بالنجاح النهائي لتلك السياسة بمجافاة الملك حسين لأجل بضعة آلاف من الباونات.

٤- أوصي أن يتم رفع إعانة الملك حسين على أساس ١٠٠٠٠٠ باون شهريًا، حتى يتم تقديم اقتراحات معينة من قبل الأعضاء البريطانيين في لجنة مؤتمر السلام الذين يمكن الإيعاز إليهم بالنظر في تقرير للمدة السابقة عن هذا الموضوع بالإضافة إلى واجباتهم بصفتهم أعضاء في اللجنة).

وقد احتج ابن سعود على المعاملة المجحفة التي يعامل بها مع التزامه بما تقرره بريطانيا؛ كما في ورد في برقية[2]:

(من المعتمد البريطاني في البحرين

إلى وزير الهند - لندن الرقم: ٤٨١٩ التاريخ: ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩١٩

---

(١) الوثائق رقم (٧٣) FO 371/4189 65980
(٢) الوثائق رقم (٧٤)FO 686/17

برقيتكم بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل حول ابن سعود.

ورد كتاب بالمآل التالي من ابن سعود مؤرخ في ٢٠ نيسان/ أبريل إلى دائرة الوكيل السياسي في البحرين في ٢٧ الجاري.

يبدأ: "ألتمس إعلامكم بأنني سبق لي أن أخبرتكم باستعدادات أولاد الشريف للقيام بحملة عسكرية كما يستدل من حركاتهم، وقد تسلمت رسالة منكم تضمن جواب حكومتكم بأن ذلك غير صحيح وأنهم مشغولون بأمورهم الداخلية.

كنت مخطئًا في الرأي إذا كان جوابكم صحيحًا كما دلّت على ذلك المعلومات التالية. وفي الوقت نفسه تسلمت كتابًا من عبد الله يعطيني أخبارًا طيبة عن فتح المدينة، وأرسلت إليه جوابًا طيبًا وكذلك إلى الشريف حسين (وذكرت) أننا نأمل أن يكون ذلك أساسًا لاتحاد بيننا وللهدوء وإصلاح الشؤون العربية وفقًا لرغبات صديقتي (حكومة صاحب الجلالة). وبعد ذلك تسلمت خبر مغادرة الشريف عبد الله للمدينة وأنه على استعداد للحركة ضد عشائر نجد. وقد تركت الأمر حتى يتم التحقيق عنه. والآن وقد تم التحقيق أرغب في إبلاغه لكم لكي، أولًا، لا أكون مسؤولًا، وثانيًا، لتكون لديكم الفرصة لتروا أن الحركة ضد حكومتكم. وبخصوص مغادرته للمدينة، لقد غادر مع بقية القوات التركية ومع رجال من جوار المدينة ومن أجزاء الحجاز المختلفة. وقد ترك الشريف حسين مكة وعسكر في الخيام، والتحق به عبد الله. وفهمت إنهما مجهزان تمامًا بمدافع ميدان ورشاشات ومعدّات عسكرية. أسأل الله أن يساعدنا على نواياه العدائية ويعيننا على الظالم. وبعض الكائدين والحركات التي لا محل لها. وعن سكان نجد سمعت أنهم يتجمعون ليس بسبب القلة أو الخوف، ولكن على العكس حذرًا من أعمالهم السابقة واللاحقة. أنا أنذر النجديين، والآن بلغت الأمور حدها الأقصى. حينما كانت الحكومة البريطانية منشغلة في وقت الحرب تركنا الأمور وتنازلنا عن الكثير من حقوقنا. أما الآن فلا يسعني أن أعذر الحكومة البريطانية. إذا كان الشريف يمتثل لأوامر حكومتكم ويعمل بها فإنني مستعد لأن أترك لكم أمر تسوية النزاع بيننا حسب الحق الذي هو واضح كالشمس. ولذلك آمل أنكم ستسوون الأمر بالحكم بيننا بالعدل.

إذا كان هو المعتدي فيمكنكم إيقافه عند حده. وإذا كنت أنا المعتدي فيمكنكم إيقافي ووضع المسؤولية على كل من يعمل ويقوم بالعدوان بعد حسم النزاع. وقد شجعني ذلك على أن أعرض عليكم أمرين:

أولًا، إن شاء الله أنا أحافظ على نفسي من الاعتداء وأؤمن تمامًا بحقوقي التي هي معلومة لدى الجميع سابقًا ولاحقًا. والأمر الثاني الثقة بالله ثم بكم وبعدالتكم فلن تكون نتيجة حسب ما وعدتموني وتلك مزية حكومتكم. فإذا كان الشريف خارج سلطتكم ولا يريد أن يتبع النصيحة وتعطون جوابكم النهائي فعندئذ أدافع عن عشيرتي وحقوقي، وتكون المسؤولية على العاصي. وحالما رأيت الهياج بين سكان نجد خشيت أن يجري أي خلل ومضيت حول بلدي لتسكين الأهالي ومنع أعمال العدوان، إلاّ إذا كان الشريف يقوم باعتداء على حدود نجد فلا يكون لنا مناص من حماية حقوقنا المقدسة وبيوتنا حسب محبتي للخير وكرهي للقلاقل. وحسب رغباتكم عجلت تقديم هذه الرسالة آملًا الحصول على الجواب فورًا.

إذا كان الشريف مستعدًا للامتثال للأوامر والبقاء في بلده وأنا سأفعل ذلك أيضًا، وتعرض القضية عليكم للنظر فيها، وإذا بقي حيث هو فإن الأمر بلا ريب سوف يتعقد ويؤدي إلى نتائج وخيمة. وأملي بالله أن يمنع نواياه العدوانية ويكون الشر على من يقصد. انتهى.

في غياب الوكيل السياسي بسبب تردّي صحته فجأة، تولى ترجمة الرسالة ووضعها بالرمز رئيس الكتّاب، لكن المعنى العام واضح. والمحافل المطلعة هنا تقول إن ابن سعود قد يكون تحت الضغط مؤخرًا وقد وضع نفسه علنًا على رأس حركة الاخوان.

معنونة إلى وزير الهند، لندن - ومكررة إلى سيملا (حكومة الهند) إلحاقًا بكتاب برقية هذه الدائرة رقم ٤٢٩٣. معادة أيضًا إلى القوات المصرية لمعلومات الكرنل ويلسن.
يرجى إرسال صورة من هذه الرسالة إلى قيادة القوات المصرية).

نشوب الصراع الحجازي النجدي في تربة والتحكم فيه بما يخدم بريطانيا ومصالحها:

وقد طرح الضباط والسياسيون البريطانيون مقترحاتهم لحل النزاع بين حليفيهما الشريف حسين وابن سعود، وكانت حكومة الهند الذي يتبعها ابن سعود تقف وراءه بكل قوة، بينما تقف الخارجية البريطانية والمندوب السامي في القاهرة خلف الشريف حسين بتحفظ؛ كما طرحت عدة حلول منها ترك الطرفين يتحاربان ليحسما الأمر بينهما بشرط أن لا يتجاوز الصراع الحدود والخطوط الحمراء، أو الضغط عليهما وتهديدهما بقطع معوناتهما المالية إذا لم يلتزما الهدوء ويرتضيا الحل البريطاني، وقد نشبت الحرب بين الطرفين بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩١٩م؛ مما حدا بالشريف حسين طلب تدخل بريطانيا وإرسال طيرانها للدفاع عن الحجاز؛ كما تقضي المعاهدة بينهما أو أنه سيتنازل عن الحكم لصالح ابن سعود إذا رغبت بريطانيا ذلك بقطع مخصصاته المالية، وإلغاء معاهدته مع بريطانيا، وقد وردت تقارير وبرقيات بهذا الخصوص؛ منها[1]:

(برقية من المندوب السامي في مصر إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ٨٥٧ التاريخ: ٢٧ أيار/ مايو ١٩١٩ برقية بغداد رقم ٥٥٤٩

ما يلي خلاصة تقرير ورد من جدة:

يبدأ: يقال إن مستودع لوازم عبد الله المتقدم لا يزال في العشيرة. رسالة من الملك حسين ترفق بطيها رسائل من ابن سعود إليه إلى عبد الله تنبئ (١) في ٢١ من الشهر بعد قتال دام ساعة أو ساعتين احتل عبد لله تربة، (٢) وصول ابن سعود بشخصه إلى "السخة" على مسافة ٨٠ ميلًا إلى شمال شرقي الخرمة مع قواته (٣) وصل إلى الخرمة سلطان بن بجاد مع تعزيزات عسكرية (٤) واحد من دعاة ابن سعود الخصوصيين قتل أو قبض عليه في تربة (٥) بعد أن ينجز الترتيبات اللازمة في تربة ولمسيرته يتقدم عبد الله إلى الخرمة.

---

(١) الوثائق ٢١٤/٤-٢١٧. رقم (٩٦) FO 686/17 و (٩٧) FO 686/17 و (٩٨) FO 686/17

يقول الملك إن ضميره لا يسمح بأنه هو وابن سعود والإدريسي أو غيرهم يكونون السبب في سفك الدماء بين العرب، كما أنه لا يمكن أن يرضى بتكبيد بريطانية مصاريف أخرى لا لزوم لها.

سيكون مرغمًا على الإعلان عن تنازله على الملأ في الحرم (الشريف) أمام كل الذين قدموا له ولاءهم (وذلك كأسرع طريقة لرفع الصعوبات الحالية. ينتظر (الملك) جوابًا سريعًا، وفي الوقت نفسه كتب إلى عبد الله بأن يبقى في موقف الدفاع على قدر الإمكان. ويضيف الملك بمرارة أن سبب الوضع الحاضر هو سياسة الدفاع المفروضة عليه، والآن وقد تحقق الغرض الأساسي (طرد الأتراك)، فمن العبث له أن يستمر... حكومة صاحب الجلالة أو يجهد نفسه عقلًا وجسمًا في هذه القضية.

إنه يرضى بالاحتكام إلى الله. كتاب الملك كتبه سكرتيره الخاص، لكن الملحوظة التالية أضيفت بخط الملك نفسه: (يبدأ: "عزيزي، وضعي الحاضر يستلزم استقالتي لكن، يا صديقي العزيز، أسرع فأخبرك بأنني خشية أن يقع هذا بطريقة مناقضة لرغبات بريطانية العظمى التي هي دائمًا شديدة الرغبة في تفاديه" تنتهي).

رسالة ابن سعود إلى الملك لا تذكر المكان لكنها مؤرخة في ١٠ أيار/ مايو. إنها ليست بلهجة معادية لكنها تضع مسؤولية السلام أو الحرب على الملك، وهي جواب على رسالة هذا الأخير (الملك حسين). يطلب من الملك أن يثق به وأن يتأكد بأنه لا يرغب أن يكون معاديًا ما لم تدفعه إلى ذلك شدّة الظروف.

يلتمس الملك أن لا تفرض عليه مقترحات لا يمكن تحملها والتفكير فيها. خلاصة الرسالة إلى عبد الله سوف تبرق بعد هذا لأنها لم تترجم بعد. والآن وقد نزل ابن سعود إلى الميدان فقد أصبح الوضع خطيرًا بلا ريب. لكن بالنظر إلى ملحوظة الملك المذكورة أعلاه وإخلاص الملك الثابت لنا فلا نتوقع عملًا متسرعًا من جانب الملك. (ينتهي).

من الضروري اتخاذ عمل فوري لمنع حركة حاسمة بين عبد الله وابن سعود. إذا وقعت هذه المعركة وانتصر الأخير (ابن سعود) فيحتمل أن يدخل رجاله مكة.

أرى أن الوقت قد حان لاعترافنا بمطالب الملك حسين منا ونقدم له دعمنا ضد ابن سعود. لذلك أوصي بأن ترسل أوامر فورية وشديدة إلى ابن سعود للانسحاب مع كل قواته إلى داخل نجد الأصلية مع إنذار بأنه إذا امتنع عن الانصياع للأمير فإن إعانته توقف فورًا، كما وافق على ذلك الكرنل آرنولدت. ويلسن خلال وجوده مؤخرًا في القاهرة في حالة قيام ابن سعود بعمل عدائي، وأن حكومة صاحب الجلالة تقطع كل العلاقات معه. والرسالة التي ترسل إلى ابن سعود يجب تبليغها فورًا إلى الملك حسين.

<u>يظهر أن البديل الوحيد هو أن يتركا ليتقاتلا على خلافهما دون تدخل من جانبنا، لكنني أرى أن مثل هذه السياسة يحتمل أن تسبب هيجانًا عامًا في جزيرة العرب.</u>

مكررة إلى بغداد.

صور إلى: المعتمد البريطاني، جدة

مكتب الاتصال البريطاني، دمشق).

وجاء في (برقية من وكيل المعتمد البريطاني – جدة إلى المكتب العربي – القاهرة
الرقم: ٥٣٩ التاريخ: ٢٨ أيار/ مايو ١٩١٩

تسلم الملك رسالة عاجلة من الطائف صباح اليوم تخبره بأن الإخوان هاجموا عبد الله في تربة ليلًا (ربما قبل ليلتين) وأخرجوه. وقد أكد الأخبار تلفونيًا أمير الطائف الذي كان أخوه مع عبد الله، ووصل إلى الطائف مع ضابط جريح. قال عبد الله إنه نجا مع حوالي ٥٠٠ فقط من قوات الخيالة غير النظاميين وإنه الآن في "كليخ" التي تبعد حوالي ١٥ ميلًا شرقي الطائف ومن هناك سيتحرك إلى الأخيضر. لا توجد أخبار مؤكدة عن قوات عبد الله النظامية التي كانت كلها في تربة، بما فيها ٢٠ رشاشة، و١٢ مدفعًا. تتخذ الخطوات الحصول على معلومات من الضابط الجريح الموجود الآن في الطائف. الملك منزعج جدًا وحائر لا يدري ماذا يصنع. يقول ليس هنالك شك في أن جميع القوات النظامية قضي عليها. سأبرق بمزيد من التفاصيل بعد أن تتم مقابلة الضابط الجريح.
باسيت).

وجاء في (برقية من المعتمد البريطاني – جدة إلى المكتب العربي – القاهرة

الرقم: ٥٤٠ التاريخ: ٢٨ أيار/ مايو ١٩١٩

إلحاقًا ببرقيتي ٥٣٩.

تبين الأخبار الأخيرة أن سبعة ضباط بغداديين قد وصلوا إلى الطائف ثلاثة منهم، وهم:

القائد العام، وقائد المدفعية، وقائد الرشاشات، قد جرحوا. ويصف أحد الضباط غير الجرحى الحادث كما يلي:

في الخامس والعشرين وردت معلومات بوقوع هجوم على تربة، بيد أنهم قد صدّوا على أثر اشتباك. فزودت قوات عبد الله مواضع الدفاع بالرجال، واستعد هؤلاء للرد على الهجوم. وعند منتصف الليل، هجم العدو بقوة بقيادة خالد [ابن لؤي الشريف]، ويعتقد مخبر من المشاة أن المدافعين قد أبيدوا، وأن جميع البنادق والرشاشات قد فقدت، ويقول الملك إن الطائف مهددة الآن، وهناك حاجة مستعجلة للمساعدة. وهو يطلب إرسال طائرات على الفور، وإذا أمكن، دبابات أيضًا. إن إنزال الأخيرة في جدة قد يكون غير ممكن، ما لم ترسل المنارات العائمة. إن "سعيد" موقع ممتاز لهبوط الطائرات في الطائف، وفي جدة يوجد موقع جيد للهبوط. ولم يطلب الملك، بعد، قوات مشاة، أو أية مدافع، ولكن احتمال لزوم توفير قوات مسلمة للدفاع عن مكة في فترة قصيرة ينبغي أن يدرس الآن. انتهى.

باسيت

ملاحظة: أعطى قيسوني ما جاء أعلاه بالهاتف).

المبادرة البريطانية لحل المشكلة الحجازية النجدية وعرض الشريف حسين ضم الحجاز لنجد أو لعسير:

وقد بدأت بريطانيا بمراسلة ابن سعود والشريف حسين لتهدئة الأوضاع، وتبودلت البرقيات والتقارير بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند التي يتبعها ابن سعود، ووزارة الخارجية التي يتبعها الشريف حسين، وقد كشفت عن الصراع بين حكومة الهند البريطانية التي تشرف على الخليج العربي وشرق الجزيرة العربية (العراق ونجد)، والمندوب السامي في مصر التابع لوزارة الخارجية البريطانية الذي يشرف على غرب الجزيرة العربية، حيث كانت حكومة الهند البريطانية تتطلع للسيطرة والإشراف على الجزيرة العربية كلها بما فيها الحجاز عن طريق دعم ابن سعود؛ لما يمثله الحجاز من أهمية كبرى للمسلمين الهنود الذي يمثلون أكبر تجمع إسلامي تابع لبريطانيا، وقد وردت كثير من البرقيات والتقارير بهذا الخصوص؛ منها[١]:

كما في الأصل العربي (كتاب من اللفتننت كرنل باسبت - نائب معتمد حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بجدة

إلى جناب الأمير الخطير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود - أمير نجد

جدة في ٤ رمضان سنة ١٣٣٧هـ موافق ٣ حزيران/ يونيو ١٩١٩

بعد التحيات أرسل لكم بناء على الأوامر التي وصلتنا من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى، ضمن هذا، البلاغ الرسمي المستعجل لجنابكم وأكون ممتنًا لو تفضلتم بإفادتنا بوصولها إما بجواب أو بوضع مهر جنابكم على المظروف بعد أخذ ما بطيه وإعادته لنا مع حامله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والبلاغ مرسل باللغتين العربية والإنجليزية.

نائب معتمد حكومة جلالة ملك بريطانيا اللفتننت كولونيل باست).

(بلاغ رسمي[٢] ومستعجل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى جناب الأمير الخطير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود أمير نجد:

البلاغ يبدأ:

لقد أثار استغراب حكومة صاحب الجلالة الشديد أن تتلقى تقارير تدل على أنكم تجاهلتم نصيحتها الودية، بل إن الإخوان تقدموا إلى الحجاز ووصلوا تربة. إن حكومة صاحب الجلالة ترغب في تحذيركم بكل جد بأنكم يجب أن تأمروا فورًا بانسحاب قواتكم من الحجاز ومن منطقة الخرمة، وإن لم تفعلوا فإنها ستعتبر أنكم قد اتخذتم منها موقفًا عدائيًا مؤكدًا. وفي تلك الحالة ستقطع عنكم حالًا بقية الإعانة المالية وإنكم ستخسرون بصورة نهائية جميع الامتيازات التي منحتكم إياها معاهدة سنة ١٩١٥م).

(١) الوثائق ٢٤٨/٤. المرفق (١) (٢) ورقم (١٢٢) FO 686/17
(٢) في الحاشية: الأصل العربي غير محفوظ في ترجمة البلاغ.

وكما في (برقية من الملك حسين إلى نائب المعتمد البريطاني بجدة

الرقم: ١٤٨٨ التاريخ: ٥ رمضان ١٣٣٧هـ ٤ حزيران/ يونيو ١٩١٩م

تلقيت بمزيد من السرور كتاب سعادتكم المؤرخ في ٤ رمضان ١٣٣٧هـ (٣ حزيران/ يونيو ١٩١٩م) وبطيه الكتاب المعنون إلى ابن سعود مع نسخة إضافية منه.

لقد سبق أن قلت لكم، يا سعادة نايب المعتمد، إن أوان إرسال الرسائل قد انتهى، ولكنني مع ذلك سألبي رغبتكم كما أخبرتكم بأنني سأتشاور مع عبد الله وأنا بسبيل الكتابة إليه. أرجو قبول مزيد أشواقي).

وقد كثرت المراسلات والبرقيات[1] **بخصوص هذه الأزمة**؛ كما ورد في:

(كتاب من وزارة الخارجية إلى وزارة المالية

الرقم: ٧٦٢٨١/M.E/٤٤ التاريخ: ٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩

سيدي..

إشارة إلى كتاب هذه الوزارة المرقم ٦٥٩٨٠ والمؤرخ في ٥ أيار/ مايو حول موضوع المعونة المالية للحجاز، أوعز إليّ اللورد كرزن أن أنقل، على أي حال، لاطلاع وزير المالية، النسخة المرفقة من ملاحظة دوّنها الكوماندر هوغارث حول هذا الموضوع.

إن آراء السر هنري مكماهون كانت قد أبلغت إليكم في ٢٠ أيار/ مايو برقم ٧٤٩١٣، ويتفق اللورد كرزن مع السير هنري مكماهون والكوماندر هوغارث في ضرورة استمرار المعونة الحالية حتى يتوصل مؤتمر الصلح في باريس إلى التسوية النهائية بشأن الجزيرة العربية. ويأمل اللورد كرزن أن المستقبل السياسي للجزيرة العربية سيتقرر في وقت قريب، ويقترح أنه حالما يبت في موقف حكومة جلالته تجاه الملك حسين يمكن النظر فيما إذا كان من المرغوب فيه استمرار هذه المعونة أو قطعها وأن يبحث الأمر في المؤتمر الوزاري حول شؤون الشرق الأوسط.

وكما تعلم وزارتكم بلا شك فإن القتال قد نشب مؤخرًا بين الملك حسين وابن سعود في جوار الطائف. وقد قرر المؤتمر الوزاري حول شؤون الشرق الأوسط في اجتماع عقد مؤخرًا، كانت وزارتكم ممثلة فيه، أن تلتزم حكومة جلالته بدعم الملك حسين في دعواه بشأن إدارته لمنطقة الخرمة التي استولى عليها ابن سعود.

ومن رأي اللورد كرزن، إزاء هذه الظروف، أنه لا يجوز أن تفكر حكومة جلالته في الوقت الحاضر بأي خفض في المعونة الحالية التي تمنح للملك حسين).

وقد جاء الرد من الشريف حسين في برقية (إلى المعتمد البريطاني – جدة الرقم: ٨١٣

(١) الوثائق ٤/٢٥٠-٢٥١. (١٢٤) (17617) FO 371/4189 و ٤/ ٢٥٦ (١٢٧)FO 686/17 و(١٢٨)FO 686/17 و (١٢٩)FO 686/17

التاريخ: ٨ رمضان ١٣٣٧هـ ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩م مستعجل جدًا

سعادة المعتمد البريطاني بجدة الموقر..

لزيادة إيضاح محادثتنا التلفونية رأيت تحرير برقيتي هذه لأبين لسعادتكم الحقيقة المقتضى سرعة إنفاذها. فإن صرف النظر عن التقارير العديدة الموضحة لمسلكي وخطتي ولا سيما المتقدم منها لفخامة نائب جلالة الملك [المندوب السامي بالقاهرة] بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ثم والمخطرة المقدمة لسعادتكم بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٣٣٧هـ تعين عذرنا وعدم لياقتنا للقيام بالأمر. فللسلامة من بقائي من مسؤولية سفك الدماء وضياع الأمور وتحمل النفقات العظيمة بلا ثمرة لا بد من التخلص من الأمر وإلحاق البلاد إما لحضرة ابن سعود أو الإدريسي أو تعيين ملك مخصوص يقوم بشؤونها، فإن البلاد بحمد الله متأسسة وزارتها ومحاكمها ومجالسها وبلدياتها وشرطتها وكل ما هو في معنى ذلك. وتكرر بياني هذا سببه هو أقله خشية وقوعه بصورة ربما لا توافق المقاصد البريطانية. واني منتظر الجوانب محتشمي.
حسين).

وجاء الجواب ببرقية (من المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين – مكة

الرقم: ٩٠١ التاريخ: ٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩

برقية سيادتكم المرقمة ٨١٣ وصلتني في وقت متأخر من مساء أمس. إن سيادتكم أدرى بآرائي فيما يتعلق بالاستقالة. لا أستطيع أن أعتقد أن سيادتكم، بعد أن عملتم هذه المدة الطويلة، وبذلتم كل هذا الجهد لما فيه أفضل مصالح الشعب العربي والإسلامي، تدعون كل ذلك الجهد المضني والثمين أن يذهب هباء بإعلان تنازلكم. إن سعادة المندوب السامي يقوم بكل ما في وسعه للمساعدة وإنني ألتمس مخلصًا أن تستبعدوا أمثال هذه الأفكار جميعًا.
مع أخلص الاحترامات.
ويلسن باشا).

ورد الشريف حسين ببرقية أخرى فيها:

(من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني بجدة التاريخ: ٩/ ٩/ ١٣٣٧هـ ٨/ ٦/ ١٩١٩م
سعادة المعتمد البريطاني بجدة:

ج برقية عدد ٩٠١ تأكدي بأن بريطانيا العظمى هي أعلم الناس بصالح الإسلام ثم العرب وتمادي تجاوزات حليفها المكرم **[ابن سعود]** إلى درجة أضحى يهدد بها اليوم الطائف لا أحمله إلاّ على سوء حظي ونحوسة طالعي. وهذا من دواعي أسباب الاستقالة فإني أخشى من نحوسة هذا البخت أن يوقعنا في ما هو أعظم من هذه الرزية وأشرت عن هذا مرارًا مصرحًا لسعادتكم بأن لا أغفل لحظة من الزمن ولم أشكر فيها جميلكم وفخامة النائب واقبلوا مزيد أشواقي.
مخلصكم حسين).

اقتراح فرنسا إرسال قوات لمساعدة الشريف حسين وحماية مكة:

فقد استنجد الشريف بولده فيصل في سوريا لإرسال قوات للحجاز، وذكر فيصل أن الفرنسيين لديهم رغبة بإرسال مساعدة للشريف؛ كما جاء في:

برقية[1] (من الأمير فيصل إلى الملك حسين بواسطة المكتب العربي - القاهرة

الرقم: ٧٩٤ التاريخ: ٩ حزيران/ يونيو ١٩١٩

ما يلي إلى الملك حسين:

وصلت برقياتكم وإنني سعيد لأخبار جلالتكم المشجعة. أعتقد أن الضباط والمدافع والبنادق لا تفي بالغرض ولكن سأرسلها بأسرع ما يمكن. إنني سأبذل كل جهد لإرسال قوات من المسلمين لمساعدة جيشكم، وإذا وجدت القوة غير كافية فسأحضر شخصيًا وإن كنت أعلم أننا إذا فعلنا ذلك فسنخسر سورية. ومع ذلك فإنني أفضل أن أضحي بنفسي حفاظًا على شرفنا.. وفي هذه الأثناء هل بإمكانكم تدبير قوات من مكة والقرى المجاورة لها. إنني أفاوض الحلفاء والفرنسيون يقنعونهم بإرسال قوات مسلحة، لا ترددوا في قبول هذا العرض الأخير. التفصيلات تصلكم فيما بعد). انتهى.

وقد أكد ذلك برقية[2] (من الجنرال اللنبي - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ٩٤٠ التاريخ: ٩ حزيران/ يونيو ١٩١٩ عاجل برقيتكم رقم ٦٩٩

ضابط الارتباط الفرنسي سأل القائد العام اليوم ماذا سيكون موقفنا إذا طلب فيصل أو الحسين مساعدة القوات الفرنسية المسلحة للدفاع عن مكة.

يخيل إليّ أنكم قد نظرتم في مثل هذا الاحتمال وأنكم في حالة إرسال قوات فرنسية سترغبون في أن تتعاون معها القوات المسلحة البريطانية. لا تتوافر هنا أية قوات.

لا حاجة للتأكيد على أهمية دعم ملك الحجاز وضمان سلامة مكة، ولا للإشارة إلى ما يصيب مكانة بريطانية وسمعتها من ضرر إذا ذهبت لإنقاذه قوات فرنسية بمفردها).

---

(١) الوثائق (٤/ ٢٥٩) رقم الوثيقة مسلسل (١٣١) FO 686/17
(٢) الوثائق (٤/ ٢٥٩) رقم (١٣٢) (86406) FO 371/4146

تغير الموقف البريطاني تجاه الشريف حسين لصالح ابن سعود:

وقد جاء عن تطور الأزمة بين الطرفين – وعدم رغبة بريطانيا في حسمها ليظل الشريف حسين وأبناؤه تحت الضغط والحاجة إليها – برقية [١] تؤكد هذه السياسة (من المعتمد البريطاني في جدة إلى المندوب السامي في القاهرة

الرقم: ٥٩٤ التاريخ: ٩ حزيران/ يونيو ١٩١٩

في حالة تقدم الوهابيين نحو مكة أتوقع حدوث تدفق جماعي منها إلى جدة، وليس من المستبعد أن يكون علينا الدفاع عن قسم كبير من السكان الهنود البريطانيين من كلتا المدينتين أو إجلائهم عنها، وكذلك الحجاج الذين وصلوا الآن لأداء الحج هذه السنة. والاعتقاد السائد بين الجالية الهندية هو أن حكومة صاحب الجلالة ستدافع عن جدة عند الضرورة. وسيكون هناك أيضًا عدد من عرب المدينة والأشخاص من جنسيات أخرى ممن سيطلبون حمايتنا، ومجموعهم يبلغ ١١,٥٠٠ شخص تقريبًا.

إنني لا أستطيع أن أقدم لهم حماية كافية. وعلى الرغم من أن احتلالًا وهابيًا لمكة لن يعقبه بالضرورة التقدم نحو جدة، فإن ذلك يبدو النتيجة المنطقية، وهذا الاحتمال، فيما أرى، لا يمكن تجاهله. ويستطيع الإخوان أن يكونوا في جدة بعد احتلال الطائف بثلاثة أيام إذا شاؤوا. ولذلك فإن البدائل التالية مفتوحة أمامنا:

(١) إذا كان سياستنا هي الدفاع عن جدة نفسها، نظرًا للمصالح السياسية المهمة هنا، فعلينا الآن إرسال قوة كافية لهذا الغرض. وفي هذه الحالة يجب تأمين حاجة مثل هذه القوة من الماء بواسطة السفن، لأن المياه المتوافرة محليًا لا تكفي.

(٢) البدء بالإخلاء على أثر وصول الخبر بأن الإخوان أصبحوا في الطائف، وأن من المحتمل أن يتقدموا نحو مكة. إن الباخرة (CLIO) الموجودة الآن في ميناء بورسودان هي تحت تصرفي، وتستطيع أن تكون هنا خلال ١٨ ساعة من استدعائي لها. إنها لا تستطيع أن تؤوي سوى أعداد قليلة، ولذلك ستظهر حالًا قضية إرسال سفن إلى جدة لتكون متوافرة عند الضرورة.

(٣) عدم اتخاذ أي إجراء إذا سقطت الطائف بأمل أن لا يتقدم الإخوان نحو مكة وجدة.

إن تقدم الإخوان السريع سيجعل من المستحيل تنفيذ البديلين (١) و (٢) أعلاه إذا تأجل اتخاذ الإجراءات إلى حين وصول أنباء احتلال الطائف إلى القاهرة.

إن هذه البدائل قد تكلف قوات السفن التي تبقى هنا نفقات كبيرة دون أن تظهر الحاجة إليها في الأخير. وأنه لمن المحتمل طبعًا أن يبقى الإخوان في مكانهم، أو أن لا يتقدموا لمدة طويلة، ولكن في غياب أية

(١) الوثائق (٤/ ٢٦٠) رقم (١٣٣) FO 686/17

معلومات موثوق بها بشأن نياتهم، وعدم وجود أية قوة دفاعية، فإنني أرى من واجبي أن أعرض احتمالات الوضع على قدر ما أستطيع أن أحكم عليها.

ويلسن).

كما وردت برقية[1] (من الملك حسين إلى الأمير فيصل بواسطة المعتمد البريطاني في جدة

الرقم: ٦٠٨ التاريخ: ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩

ما يلي إلى فيصل من الملك:

بصورة قطعية الحذر الشديد من أن تغيّر أمر تحل بخطته سوريا أو تطلب قوة فرنسية أو غيرها، فالأمر ممكن دفعه الآن بستة طيارات فقط. فإذا لم تحصل أو لم تحل سياسيًا كما هو جاري على الأساس المقدّر، فاستقالتي أولى وأوفق

حسين

١١ رمضان ١٣٣٧هـ).

كما جاءت برقية [2] (من الجنرال اللنبي – المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن

الرقم: ٩٤٩ عاجل التاريخ: ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩

وصل التقرير التالي من الكرنل ويلسن في جدة المؤرخ في ٨ حزيران/ يونيو متأخرًا يبدأ:

أجريت الليلة الماضية حديثًا تلفونيًا طويلًا مع عبدا لله. إنه في الطائف مع معسكر في السيل الكبير. أخبرني أن ابن سعود في تربة. يبدي ابن سعود في رسالة وصلت منه أنه مستعد لمقابلة وفد عن الملك بشرط انسحاب جميع الشريفيين من بلاد (الأمير ابن سعود).. (يعني الخرمة وتربة).

يعتقد عبد الله بصورة أكيدة أن انبعاث الإخوان الحديث سيكون جديًا مثل الذي حدث في القرن الماضي.. القوات في السيل الكبير يجب ان تنسحب إلى مكة تاركة الطائف للعدو إذا هوجم. كانت دعاية الإخوان ناجحة بدرجة أنه لن تأتي أية عشائر لمساعدة الملك، والشعور الحالي في الطائف هو بحيث إن عبدالله يتوقع أن تنضم البلدة إلى الإخوان خلال أسبوع واحد أو نحوه. العشائر من "العشيرة" تربة قد التحقت بالإخوان.

يرى عبد الله من المحتمل أن يعترض ابن سعود على رسالة حكومة صاحب الجلالة المرسلة أمس (بواسطة) عبد الله بيد الشيخ عجيل. ابن سعود سيبعث برسائل إلى كل مكان محذرًا العرب بأنهم يجب أن ينضموا إليه إذا أرادوا إنقاذ عائلاتهم وممتلكاتهم. يبدي عبد الله أن الدعاية تحدث تأثيرًا عظيمًا. ويظن أن ابن سعود قد لا يتقدم أكثر مما فعل قبل أن تلتحق به جميع العشائر في جنوب الحجاز. الملك وعبد الله كلاهما

(١) الوثائق (٤/ ٢٦١) رقم (١٣٤) FO 686/17

(٢) الوثائق (٤/ ٢٦٢) رقم (١٣٥) FO 371/4146 86805

يحثان على إرسال الطائرات فورًا لأجل قصف الخرمة وتربة ومخيمات الاخوان. وهما يقولان إن هذا قد يؤدي إلى وقف التقدم ويحمل العشائر المترددة حاليًا على الالتحاق بالملك. كلاهما يصرحان بأنه ليس هنالك ما يمنع الإخوان من الاستيلاء على مكة إذا تقدموا الآن.

معنونة إلى وزارة الخارجية برقم ٩٤٩ - مكرر إلى الهند).

وقد بدا واضحا في هذه الأزمة أن الإدارة البريطانية في مصر وجدة قررت التخلي عن الشريف حسين، بعد أن انتهى دوره وصار عبئا عليها؛ خاصة بعد اكتمال السيطرة البريطانية على الجزيرة العربية والانسحاب التركي، وإلحاح الشريف حسين بالوفاء له بتعهداتهم بتأسيس المملكة العربية المتحدة، وتهديده بالاستقالة؛ مما جعل كفة ابن سعود ترجح بعد ذلك؛ كما جاء في:

برقية [1] (من الجنرال اللنبي المندوب السامي في القاهرة إلى وزارة الخارجية لندن

الرقم: ٩٥٠ التاريخ: ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩م

برقيتي السابقة لهذه مباشرة.

ما يلي ملاحظات الكرنل ويلسن:

التقارير تدل على أن مكة في حالة ذعر شديد. جدة هادئة بصورة عامة ولكن الأسواق في قلق. الوضع صعب جدًا. يبدو أن الملك وعبد الله فقدا كل نفوذ لدى العشائر، ومن المشكوك فيه جدًا أن يتم أي تجمع جدير بالذكر حولهما.

إذا أراد ابن سعود أن يدخل مكة في أي وقت ليس هنالك ما يوقفه. إنه قد لا يرد على رسالة حكومة صاحب الجلالة المرسلة إلى هنا، كما أن جوابه إلى بغداد قد لا يتم تسلمه هناك قبل مضي عدة أسابيع. إذا تقدم خلال هذه الفترة فإن أكثر الإجراءات حكمة قد يكون قيام الطائرات، في حالة إرسالها، ليس بالمغامرة بتعقيد الوضع وقصف معسكراته، بل القيام بعمليات استطلاعية. وفي حالة تقدم العدو تكون على استعداد. أرى من الضروري إرسال الطائرات إظهارًا لاستعدادنا الجدي لمساعدة الملك حسين، وإن كنت لا أعتقد أن طيران ٢٠ طيارة أو ٣٠ سيوقف الإخوان المتعصبين جدًا. إن وصولها سيكون له أيضًا تأثره على سكان المدن بل إنه قد يستميل المترددين من العرب بالانضمام إلى عبد الله. إذ رفض ابن سعود الإذعان إلى أوامر حكومة صاحب الجلالة أو لم تكن لديه السلطة لحمل الإخوان على ذلك، فيبدو أن على الملك أن يختار بين مواجهة الاندحار العسكري الكامل، وما يتبعه من فقدان مكانته وسمعته كليًا، أو عقد أفضل صلح يستطيع التوصل إليه مع ابن سعود بأمل إنقاذ الأماكن المقدسة. وفي تلك الحالة سيعم الاضطراب ويصبح تنازله أمرًا لا مفر منه.

---

(١) الوثائق (٤/ ٢٦٣) رقم (١٣٦) FO 371/4146 86805

وفي هذه الأثناء ليس لنا إلاّ أن تنتظر نتيجة أوامر صاحب الجلالة إلى ابن سعود وأن تنزل الطائرات هنا.

معنونة إلى وزارة الخارجية برقم ٩٥٠ - مكررة إلى الهند).

رفض حكومة الهند البريطانية إرسال طائرات لمساعدة الشريف حسين:

وقد رفضت حكومة الهند البريطانية التي تقف خلف ابن سعود إرسال طائرات للشريف حسين لما يشكله وجودها من خطر، وخوفا -بزعمها- على الأماكن المقدسة، بينما لم يكن وجودها يشكل خطرا أثناء الحرب على الدولة العثمانية! وهو ما يؤكد رغبتها في إسقاط الشريف وحكمه بعد أن أصبح منبوذا عند عامة المسلمين خاصة في الهند، حيث صار ينظر له كخائن للإسلام وللخلافة بعد وقوفه مع الحملة الصليبية؛ فأصبح تغييره أمرا ضروريا لتخفيف مشاعر العداء تجاه بريطانيا؛ كما ورد في برقية [١] (من حكومة الهند - سيملا

إلى المندوب السامي في القاهرة

الرقم: ٨٥٨ التاريخ: ١١ حزيران/ يونيو ١٩١٩

إشارة إلى البرقية المرقمة ٩٥٠ بتاريخ ١٠ حزيران/ يونيو من القاهرة عن الحجاز.

إننا نعترض بشدة على إرسال الطائرات نظرًا للتوتر الحالي في شعور المسلمين هنا وفي سائر الأماكن. ولا ينكر أن قيمتها العسكرية بالنسبة للملك حسين هي صفر، في حين أن وجودها في أطراف الأماكن المقدسة لن ينظر إليه إلا كإهانة للإسلام. إضافة إلى ذلك فإن الطيارين قد يرتكبون عن غير قصد ما يسيء إلى مشاعر الشعب بسبب عدم معرفتهم لدقة الموقف).

وقد استجاب المندوب السامي بالقاهرة لطلب الشريف بتزويده بالطائرات والتي لن يكون له أثر واقعي على الأرض، كما ورد في برقية [٢] (من المكتب العربي - القاهرة إلى وزارة الخارجية

الرقم: ٩٦٢ التاريخ: ١٢ حزيران/ يونيو ١٩١٩ إشارة إلى برقية حكومة الهند المرقمة ٨٥٨ S.

بناء على طلب خاص من الملك حسين، سبق أن أرسلت الطائرات إلى جدة. وهو يعتقد أنها ستنقذ الموقف. أنظر برقيتي المرقمة ٩٥٧. إن الطيارين، وهم منتقون، يقدرون دقة المهمة تمامًا.

نسخة إلى جدة).

كما كتب الضابط البريطاني غارلند مذكرة حول النزاع بين الطرفين، قدمها الجنرال اللنبي إلى لندن، كما في كتاب[٣] (من السير أ. اللنبي - المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى اللورد كرزن - وزير الخارجية

---

(١) الوثائق ٤/ ٢٦٤ رقم (١٣٧) FO 686/17 FO 371/4147
(٢) الوثائق ٤/ ٢٦٥ رقم (١٣٨) FO 686/17
(٣) الوثائق ٤/ ٢٦٥ رقم (١٣٩) FO 371/4146 91521

الرقم: ٢٦٩ القاهرة في ١١ حزيران/ يونيو ١٩١٩

سيدي اللورد..

إشارة إلى برقيتي المرقمة ٩٥٠ بتأريخ ١٠ حزيران/ يونيو، أتشرف بإرسال نسخة من مذكرة للكابتن غارلند من المكتب العربي عن نزاع الخرمة.

مذكرة للكابتن غارلند من المكتب العربي عن نزاع الخرمة بين الملك حسين وابن سعود:

ابن سعود:

في سنة ١٩١٥ رتبت معاهدة بين الأمير ابن سعود وحكومة صاحب الجلالة البريطانية اعترفت فيها الأخيرة بابن سعود كالحاكم المستقل لنجد والاحساء والقطيف وجبيل. وكانت المعاهدة اتفاقًا مؤقتًا عقد، بصورة رئيسة، لأغراض عسكرية بعد طرد الأتراك، ولم تعين حدود نهائية للمنطقة.

الإخوان:

على الرغم من أن الإخوان ينظر إليهم عمومًا كظاهرة نشأت وظهرت حديثًا، فإن هذه الحركة هي في الحقيقة إحياء في شكل أكثر حدة للوهابية، أي الثورة التطهيرية الكبرى ضد الإسلام التقليدي في القرن الثامن عشر، التي أخمدتها فيما بعد القوات المصرية بقيادة محمد علي (باشا) سنة ١٨١٧ والتي ظلت منذ ذلك الحين في سبات خصوصًا داخل حدود نجد.

إن عقائد مذهب الإخوان مماثلة تمامًا لعقائد الوهابية، ولو أن اتباعه هم بلا ريب أكثر تعصبًا. أما بالنسبة لغير المسلم فإن هذا المذهب يتمثل في الطرق القاسية للإرغام على اعتناق المذهب ومعاقبة مرتكبي الخطايا، أكثر مما يتعلق بمبادئ العقيدة نفسها، تلك المبادئ التي تبدو محلًا للاعتراض. وليس ثمة من شك مطلقًا في أن البدو يتعرضون للإرهاب المنظم لاعتناق المذهب ومن رفض منهم يقتل. ويقال إن الإخوان لا يأخذون أسرى في الحرب، بل يذبحون كل من يقع في أيديهم.

لقد قيل مرارًا إن ابن سعود لم تكن له صلة بحركة الإخوان في مراحلها الأولية. وقد يكون هذا صحيحًا، ولكن حسبنا أن نعلم الآن لأغراضنا الحاضرة:

أولًا: أن المذهب نشأ قريبًا من عاصمته، وسمح له بالازدهار هناك، وكان المبشرون الرئيسيون من رعاياه.

وثانيًا: إنه مجرد صيغة شديدة للتعصب إلى حد التضحية من الوهابية التي هو (ابن سعود) رئيسها المعترف به.

وثالثًا: إن ابن سعود قد وضع نفسه مؤخرًا على رأس الحركة ومن المؤكد أنه لن يتخلف عن استخدامها لبلوغ أهدافه الخاصة.

ولأغراض هذه الدراسة، لا لزوم للتفريق بين ابن سعود والاخوان أو بين هؤلاء والوهابيين.

منذ ظهور الإخوان للمرة الأولى قبل نحو عشر سنوات بجوار الرياض، عاصمة نجد، تقدمت حركتهم تقدمًا سريعًا. ومن المؤكد فعلًا أن نجد كلها من الإخوان، وأن مبشريها تسللوا إلى كل جهات جزيرة العرب.

لكن مبادئ المذهب يكرهها كل المسلمين التقليديين. وحكام الدول العربية التي تحيط بنجد (ولا سيما الملك حسين) يعيشون في خوف من انتقالها إلى شعوبها.

نزاع الخرمة:

إن لأزمة الخرمة الحاضرة سببين: أحدهما ديني، وثانيهما سياسي. إن السبب الديني هو عزم الملك على وقف دعاية الإخوان المذهبية في الحجاز. والمذهب السياسي هو النزاع بشأن الملكية الفعلية لمنطقة الخرمة.

قدم الملك حسين حججًا جيدة إثباتًا لتملكه الخرمة، وهذه بعد تأخير طويل حظيت بتأييد حكومة صاحب الجلالة. لكن ابن سعود الذي يستند في ادعائه على ولاء أهالي منطقة الخرمة أكثر من تملكه للأرض نفسها، وافق على عرض النزاع لتحكيمنا.

إن النزاع الإقليمي ناشئ عن اعتناق ممثل الملك المحلي في الخرمة سنة ١٩١٤ للمذهب الوهابي، وهو شريف اسمه خالد عينه الملك أميرًا للخرمة قبل الحرب. وقد أصبح خالد باعتناقه الوهابية ثائرًا. ويظهر أن الملك خلال أربع سنوات لم يتخذ أية خطوات لتعديل الوضع في الخرمة أو لجباية ضرائبه منها. ولكن في سنة ١٩١٨م أرسل جباة الضريبة، غير أن خالد اعتقلهم. ولما شعر أن عمله يعني الحرب، جمع نواة قوة بدوية طرد بها كل العناصر الموالية (للملك) من الخرمة.

في أيار/ مايو ١٩١٨ استرعى الملك أنظارنا إلى اضطهاد ابن سعود وتجاوزه على العشائر المرتبطة بشدة بأمراء مكة منذ الأزمنة القديمة وقال إنه، بالنتيجة، قد اضطر إلى إرسال قوة إلى الخرمة. وكانت هذه القوة مؤلفة من نحو ٨٠٠ بدوي بإمرة الشريف حمود أخي الأمير شاكر، ومع أنها كما أدّعي قد أعادت النظام بعد مدة قصيرة من وصولها إلى الخرمة فإن الملك أرسل في شهر حزيران/ يونيو تعزيزات مؤلفة من ٨٢ رجلًا ومدفعين قديمين ورشاشتين. لكن هذه القوة فاجأتها جماعة من الإخوان وكبدتها ١٤ قتيلًا وكل مدافعها.

حوادث عسكرية:

بعد هذه الهزيمة أرسل الملك الأمير شاكر إلى منطقة الخرمة مع نحو ٨٠٠ رجل و ٤ مدافع و ٦ رشاشات. وصرّح الملك أن شاكر يحتل الخرمة بصفته أمير قبيلة عتيبة (الخرمة من إقليم عتيبة). ووصلت قوة شاكر بعد ذلك إلى مرّان.

وكان الحادث العسكري التالي هجوم قام به فخذ من قبيلة عتيبة الموالية (المقطة) بإمرة شيخه شليويح ضد الإخوان في الخرمة، لكن رجال الفخذ هزموا هزيمة نكراء. ومن المحتمل (ليس بالضرورة) أن هذا الهجوم قد حرّكه شاكر.

في شهر آب/ أغسطس تحرك شاكر من مرّان والتقى بالإخوان في آبار هنّو على بعد ١٦ ميلًا شرقي الخرمة حيث أبيدت قوّته. وقد ورد الخبر أنه خلال هذه المعركة فرّ أحد أفخاذ قبيلة عتيبة (الروقة) بجمعهم إلى الإخوان. وكل فريق لام الفريق الآخر ونعته بالمعتدي في هذه الواقعة، ولكنها كانت بلا ريب نتيجة تقدم شاكر من مرّان، ولو أنه من المحتمل لم يقصد بذلك التقدم القيام بالعدوان.

حتى هذا الوقت ظلّ ابن سعود، وهو يعلن أن الملك هو المعتدي في كل الحوادث، يمتنع عن تحمل المسؤولية عن رجاله في الخرمة، ولو أنه أكد أنه هو نفسه لن يتدخل في الأمر. ولكن على الرغم من تكذيبات ابن سعود المتكررة لمنحه الدعم إلى خالد والإخوان فإنه لا يمكن تبرئته. كان خالد بلا ريب بصفة وكيله وينظر إليه طالبًا الإرشاد والمعونة. والواقع أن رسالة كتبها خالد إلى ابن سعود، بعد معركة آبار هنّو، وقد رآها المستر فيلبي، تضمنت تفاصيل كاملة عن المعركة وذكرت بأن المدافع التي استولى عليها حفظت حتى ترد أوامر ابن سعود عن طريقة التصرف فيها.

هذه الهزيمة استلزمت إرسال تعزيزات عسكرية جديدة إلى الأمير شاكر، وعلى ذلك أرسلت مدافع ورشاشات أخرى من معسكر عبد الله، ولكن، باستثناء غارات صغيرة من جانب الإخوان على القوافل التي تأخذ المؤن من الطائف إلى مركز شاكر، لم تحدث أحداث عسكرية لأمد من الوقت. وكرر الملك وعبدالله باستمرار وعودهم بالقيام بترتيبات دفاعية فقط، وكذّبا كل النوايا العدوانية.

في إحدى الغارات تخلّص ابن عبدالله[1] بصعوبة واستولى الإخوان على كل ما لديه. وقد أغضب ذلك عبد الله، والذي يعلمه كاتب هذه الكلمات أنه اعتزم في ذلك الحين بأخذ ثأره حالما تسنح الفرصة. وكان يتلهف للتحرّك نحو الخرمة شخصيًا.

ومع أننا أنذرنا الملك وعبد الله دائمًا بالامتناع عن الأعمال العدوانية، أو حتى التقدم نحو الخرمة، فيجب التأكيد أن هذه السياسة من جانبنا أملتها الضرورات العسكرية لا غير، وتم تقريرها بالرغم من تعاطفنا الشديد مع ادّعاء الملك بالخرمة. وقد أصبح من المعروف أن الشريفيين لم يكونوا يستطيعون منع قادتهم أو جيوشهم أو مدافعهم عن القوات التي كانت تحاصر المدينة، يضاف إلى ذلك أن هزيمة نكراء في الخرمة في ذلك الحين كان يحتمل أن تنتج ردّ فعل هدامًا على عمليات الحصار، بتقوية همة فخري باشا وتمكينه من إجراء بعض الترتيبات مع ابن سعود لمواصلة الدفاع عن البلدة أو تسليمها إلى الإخوان.

وعلى أي حال، فإن (حكومة) الهند لم تقم بشيء كثير لوقف ابن سعود أو الإيعاز إليه بالامتناع عن دعايته المعادية للأشراف بين عشائر الحجاز. وكان الرأي الهندي في ذلك الوقت أن من الخطأ لنا أن نؤيد الملك في

(١) كذا جاء في الأصل والأرجح أن المقصود هو "عبدالله". (ن.ص)

العمل العسكري ضدّ حليفنا بالمعاهدة ابن سعود. ولم يكن إلا في آذار/ مارس ١٩١٩ أن أرسلت حكومة صاحب الجلالة رسالة إلى ابن سعود تنصحه بتعديل موقفه وإقناع أتباعه بعدم مواصلة معارضة التنظيمات الإدارية للملك حسين في الخرمة.

وقد ترك سقوط المدينة في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ عبد الله حرًا في الإقدام على حملته التي اعتزّ بها طويلًا على الخرمة، وكان يتنبأ في أحيان كثيرة أنها ستنتهي بالتدمير الكامل لقوات ابن سعود خلال يومين من وصوله (هو عبد الله إلى الميدان).

لقد خشي المستشارون البريطانيون كلتا الجهتين (العراق ومصر) أن حركة عبد الله غير المستحسنة لا بد أن تؤدي إلى الصدام بين القوات المتعادية، ومن المحتمل جدًا أن عبد الله لو بقي في المدينة لما أثيرت الأزمة الحاضرة. والحقيقة أنه لو علمنا بنوايا الأمير الحربية الفعلية لاحتججنا بلا ريب بقوة ضد التقدم بدلًا من الاكتفاء بالقول إنها غير ملائمة. كانت قوة عبد الله النظامية مؤلفة من ٦٠ ضابطًا و٧٧٠ نائب ضابط وجنديًا و١٠ مدافع و٢٠ رشاشًا. وقد وصلت إلى العشيرة في أوائل نسيان/ أبريل. وحالما علم ابن سعود بتحرك عبد الله من المدينة أخذ يعد للتصدي له.

من المؤكد أنه أنذر حكومة صاحب الجلالة بذلك، ومع تأكيد رغبته في التحكيم صرّح بأنه مرغم بضغط الرأي العام على اتخاذ الترتيبات ضد عدوان القوات الشريفية. قال: إذا كان الملك وعبد الله يبقيان في محلهما فأنا أبقى في محلي. ولكننا إذا اعتبرنا تقدم عبد الله غير حكيم ومتهور، ونصحناه بعدم البدء، فإننا لا ننكر، ولا يمكننا أن ننكر، حقه في احتلال الخرمة.

وكان الحادث العسكري التالي غارة شنّها الإخوان (كما أخبر عنها عبد الله) على الموالين في الدغيبية في أوائل أيار/ مايو ١٩١٩. وقد تعقبت الغزاة مفرزة من جيش عبد الله فلم تلحق بهم، لكنها اعترضت سبيل فريق غزو ثان من الإخوان وهزمتهم، وقيل إنه كان في طريقه للهجوم على مخفر شريفي في المدارمة. وفي نحو التاريخ نفسه هاجمت دورية من جيش عبد الله مفرزة أخرى للإخوان في رضيم فألحقت بها هزيمة منكرة، على أثر قصفها بقنابل يدوية بينما كان أفرادها نائمين. ولم نتسلم بعد أخبارًا عن هذه الغارات من جانب ابن سعود.

في ٢١ من الشهر أخبر عبدالله بأنه، بعد قتال دام ساعتين ونصفًا، احتل تربة، وبعد تثبيت احتلالها سيتقدم إلى الخرمة. وفي هذا الأخبار يتهم عبد الله نفسه. فالظاهر أنه تخلى عن سياسته الدفاعية وقرر بلا ريب أن يتخذ من غارة الإخوان على الدغيبية عذرًا له للهجوم على تربة.

وأخبر عبد الله أيضًا عن وصول ابن سعود شخصيًا إلى السقفة (على مسافة ٨٠ ميلًا شمال شرقي الخرمة).

في وسعنا أن نكون متأكدين أن ابن سعود، إذا لم ينكر وقوع غارة الإخوان على الدغيبية، فإنه بلا شك سيؤكد أنها لم تقع بتحريض منه، ولذلك كانت غارة عشائرية اعتيادية لا يكون مسؤولًا عنها.

في ليلة ٢٦ أيار/ مايو هجم الإخوان بقيادة الأمير خالد على عبد الله في تربة وطردوه منها، ويظهر من أخبار متعددة أنهم قضوا على قوته النظامية واستولوا على كل مدافعها ورشاشاتها. وفر الأمير عبد الله مع ٥٠٠ رجل راكب غير نظامي فقط وانسحب إلى الأخيضر. ويظهر من الأخبار الواردة بعد ذلك أن الشريف شرف (نائب القائد عبد الله) كانت لديه قوة صغيرة في اكليلخ هاجمها الإخوان في فجر يوم ٢٦ أيار/ مايو، لكنهم ردّوا على أعقابهم. وقرر شرف بعد ذلك أن ينضم إلى عبد الله في الأخيضر. وكان الانسحاب إلى هذا الموقع الأخير حسب المحتمل ضروريًا لحماية المركز الشريفي في العشيرة.

مع القضاء على جيش عبد الله أصبح طريق الخرمة إلى الطائف مفتوحًا للعدو. وأصبحت مكة وحتى جدة تحت رحمة الإخوان المتعصبين. ومن المدينة لا يستطيع الأمير علي أن يرسل سوى تعزيزات لا قيمة قتالية لها أكثر من قوة عبد الله الأصلية.

النتائج:

إنها لحقيقة مؤسفة أن القوات الشريفية اندحرت اندحارًا سيئًا في كل قتال مع الإخوان. وقد أخفق جيش عبد الله النظامي في تحقيق توقعات الضباط البريطانيين الذين خدموا معه خلال الحرب. بعد خبرة سنتين ونصف من الخدمة أخفق هذا الجيش في أول امتحان حاسم له، ومع أنه مجهز تجهيزًا ثقيلًا بالمدافع والرشاش، فالظاهر أنه فشل في إجراء قتال من أي نوع كان ضد عدو غير مدرب مسلح بالبنادق فقط.

السياسة المقبلة:

على الرغم من أن الملك حسين قد يتسلم الآن مساعدة عسكرية وقتية منّا، فإن الموضوع التالي يثار: ما هي الخطوات التي يعتزم اتخاذها في سبيل الدفاع الدائم عن مكة والمدينة؟ إن الحماة الشرعيين لهذه الأماكن هم بطبيعة الحال اتحاد عشائر حرب الكبيرة التي تقع في أراضيهم. لكن تلبيتهم نداء الحرب، أمر فيه إشكال لأن ولاءهم للملك قد ضعف بالتأخير الكبير في دفع إعاناتهم، ذلك التأخير الذي سببه الأميران علي وعبدالله خلال الحرب وبعدها. يضاف إلى ذلك أنهم معرّضون لأساليب تطويع الإخوان كسائر العشائر، وقد يذهبون بجموعهم في اللحظة الحاسمة إلى الجانب المقابل.

إن تهديد الإخوان لن ينتهي بعد أن تمر الأزمة الحالية. ودفاع الطائرات عن الطائف ومكة لا يمكن أن يكون إلاّ وقتيًا، حتى وإن كان آثاره الأدبية (إضافة إلى ضغطنا السياسي على ابن سعود) كبيرة إلى حد إيقاف عدوان الاخوان، ولكن حالما تسحب طائراتنا تعود العشائر الموالية لنجد على الحدود لشنّ غاراتها، وتتوقف سلامة الأماكن المقدسة على:

١- احتفاظ الملك بقوة نظامية، ولكي تكون هذه مفيدة يجب أن تدرب وتشكل من ضباط ذوي أهلية، ويجب أن تكون من نوع يختلف تمامًا عن الجيش العربي الحاضر.

٢- قبضتنا على ابن سعود من الشرق.

٣- تحالف الملك مع ابن رشيد.

يجب أن يكون الملك قادرًا على الاحتفاظ بجيش جيّد يستطيع وقف الإخوان وسائر الغارات التي لا ينظمها أو يدعمها ابن سعود، يظهر مع الأسف أنه ليس ثمة إلا القليل من الأمل في قدرة قوات الملك على مواجهة جيوش ابن سعود، ولذلك ستقع مهمة وقف هذا الأخير عند حده على عاتق حكومة صاحب الجلالة.

وفيما يتعلق بالوسيلة التي لدينا لإخضاع ابن سعود، يقترح أن التهديدات من جانب قواتنا على منطقته الشرقية، الأحساء والهفوف الخ، التي يأخذ منها مؤونه والتي لها تقدير جليل في الرياض، تحتمل أن تكون أكثر فعالية من إعطاء الملك حسين مساعدة عسكرية تثبت أنها مجرد طريقة غير مباشرة لتجهيز ابن سعود بالسلاح ويجب أن لا ينسى أن حلم الملك بإمبراطورية عربية يحكمها هو أو خلفاؤه، هو أيضًا حلم ابن سعود ليكون هو نفسه في مقام القيادة، ولكن، بينما يعتمد الملك في جيشه على مرتزقة من أسوأ نوع، فإن ابن سعود يجد تحت أمره قوات كبيرة يدفعها التعصب الديني إلى أشد أنواع التهور والتضحية بالنفس.

والعامل الثالث الذي يحتمل إمكان استعماله في وقف ابن سعود عند حدّه، يكون بتشجيعنا للتحالف الموعود بين الملك حسين وابن رشيد، لقد كان هذا دائمًا مناهضًا شديدًا للمذهب الوهابي، وهو يستطيع أن يجمع قوات برية ضخمة من جزيرة العرب الوسطى لتهديد خطوط المواصلات النجدية، لكن معنى ذلك سيكون بلا ريب منح إعانة لابن رشيد، وربما بواسطة الملك (حسين). والحقيقة أن من الصعب أن نرى كيف يمكن جلب ابن رشيد إلى جانب الخط بدون منح الإعانة التي لا مناص منها والتي يتلقاها كل الزعماء الرئيسيين الآخرين في جزيرة العرب.

ويظهر أنه هو نفسه مستعد ليكون أول زعيم عربي يقبل بسيادة حسين مقابل ثمن...) .

كما كتب غارلند مذكرة أخرى[1] **قال فيها**: (لقد أكدت التقارير الأخيرة من جدة اندحار عبد الله الكامل في تربة. وجاء في برقية أرسلها الملك إلى الأمير فيصل أن "الشهداء" (أي قتلى الشريفيين) قد بلغ عددهم ٢٥٠، بضمنهم عدة شيوخ من عتيبة وكذلك السيد حلمي الذي كان لواء (ميجر جنرال) في جيش عبدالله يقود ما سمي بـ"فرقة" الجنود النظاميين. وأصيب الأميران عبدالله وشاكر نفسهما بجروح بسيطة، وفقدت كل المدافع والرشاشات وثلثا المؤن، ولم ينج سوى عشر المشاة الراكبين على البغال.

وجدير بالملاحظة أنه، على الرغم من الإنذار المسبق الذي بلغهم عن الهجوم الليلي، كان الضباط النظاميون الذين نجوا يرتدون ملابس الليل. فقد كان أحد أمثال الضباط البغداديين يقول إن الواجبات العسكرية يجب أن لا تتدخل في راحة الليل، وخلال الحرب استغني دائمًا عن المخافر الأمامية والخفارات وما ماثلها من جانب الجيوش الحجازية.

(١) الوثائق ٤/ ٢٧٤ رقم (95840) FO 371/4164

ويظهر أن الـ ١٠,٠٠٠ بدوي الذي قيل في بادئ الأمر إنهم التحقوا بعبد الله قد "اختلفوا"، وكما يلاحظ الكرنل باسيت: "كل شيء يشير إلى أن أكثرية العناصر العشائرية التي تدعي الولاء للملك حسين لا يعتمد عليها قطعًا" ومما يبعث على العزاء أن الذين استولوا على المدافع الخ. ليس لهم أتباع مدربون على حملها واستعمالها.

على الرغم من تأكيد الملك أن ابن سعود أرسل التعزيزات العسكرية إلى تربة والخرمة لأجل مهاجمة عبدالله، لم ترد الأخبار عن تقدم للعدو. وعبدالله، حسبما يقول الملك، هو الآن "باق في موقف الدفاع"، لكنه هو والملك يخشيان تقدم ابن سعود نحو الطائف ومكة.

لكن المظنون أن ابن سعود الآن مرتاح لنجاحه وإعادة احتلاله لتربة. وله من الفكر الصحيح ما يدعوه إلى الشعور بأن أي تقدم آخر نحو مدن الحجاز يعني التضحية بصداقتنا وإعانتنا ومساعدتنا، ولا بد له من التأكد أن لدينا الوسيلة لمعاقبته حتى إذا علم أن الملك لا يستطيع ذلك. ويظهر من المحتمل أن أوامر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالانسحاب من تربة يكون لها الأثر المرجو عندما يتلقاها.

إن حقيقة كون الآخرين لم يتقدموا من تربة منذ أعادوا احتلالها تدل على أن ابن سعود يمارس عليهم نوعًا من السيطرة، ولو عزمت العناصر الشديدة التطرف على غزو الطائف بدون موافقة منه لتحركت دون ريب نحوها خلال هذا الوقت.

عند وصول طائراتنا، سوف يصر الملك بلا شك على القيام بغارات قصف عقابية فورية على تربة والخرمة وسائر معسكرات الاخوان، ولكن يظهر من الضروري أن النتائج المحتملة لعمل كهذا يفكر فيها جدًا قبل القيام بها. من كل وجهات النظر يكون من المستحسن كثيرًا أن يرغم ابن سعود على الانسحاب بضغط سياسي من بغداد، لأن قصف الطائرات يزيد من البغضاء والضغينة بين نجد ومكة ويجعل التصالح في المستقبل أكثر صعوبة ويؤثر بعد ذلك على الضيافة المقدمة إلى المسافرين الرسميين البريطانيين في طريق نجد، بل قد يعجل في حسب التصور، نشوب حرب شاملة، عدا إمكان خلق أخبار محرفة بصورة مناسبة لنشر الدعاية الهندية ضد الشريف.

لذلك يجد الإنسان نفسه مرغمًا على الاقتراح بأن يحتفظ بالطيارات كليًا لأغراض الدفاع، في حالة تقدم الإخوان من مواقعهم الحاضرة. وإذا انسحب ابن سعود شخصيًا من منطقة الخرمة، فيكون من المعقول للملك أن يمتنع عن احتلالها حتى تتم تسوية نزاع الحدود بالتحكيم من جانبنا. بطبيعة الحال، سوف يشجب الملك ذلك باعتباره محافظة لا غير على السياسية الدفاعية التي هي، حسب رأيه، أساس القلاقل الحاضرة. لكن عليه أن يشعر في هذا الوقت أن الجيوش التي لا تقدر على تنفيذ مهاجمات ناجحة لا بديل لها من الاحتفاظ بالإجراءات الدفاعية.

من الواضح أن قيامنا بتسوية الحدود بين نجد والحجاز هو أحد الشؤون العربية التي تستدعي اهتمامنا السريع، ويجدر عدم تأخيرها لمدة أطول.

إن الوضع العسكري في الخرمة اليوم (١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩) هو كما يلي:

يُقال إن ابن سعود موجود في تربة، وقوته تبلغ ٢٠٠٠٠ بدوي بعضهم مركزون على مسافة ١٠ أميال غربي تربة.

الأمير عبدالله جمع من قوته الأصلية بقايا تبلغ نحو ٣٠٠ بدوي في الأخيضر، و٢٥٠ من الجنود النظاميين نصف المدربين غادروا مكة بقيادة الصاغ وزير الحربية القيسوني للالتحاق بالأمير، بينما يقال إن الأمير علي في المدينة يقوم بإرسال بعض الرشاشات والعتاد.

ن. غارلند   القاهرة ١٠ حزيران / يونيو ١٩١٩).

الرفض البريطاني للتدخل الفرنسي لمساعدة الشريف حسين والبدء بمشروع التقسيم:

كما جاء في برقية[١] (من وزارة الخارجية إلى المندوب السامي – القاهرة

الرقم: ٧٢٣   التاريخ: ١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٩

إشارة إلى برقيتك ٩٤٠ و٩٤٦ و٩٥٧

أن يطلب حسين قوات فرنسية أمر لا يبدو محتملًا. إذا طلب فيصل ذلك، فعليك، إذا استشارك، أن تستنكر اتخاذ أي إجراء ما لم يكن بناء على طلب من الملك حسين نفسه. إن أي مشاركة من جانب القوات الفرنسية هي في رأيي أمر غير مرغوب فيه. وعلى أي حال فإننا إذًا، وعندما نرسل قوات يجب عليهم (الفرنسيون) أن يقصروا دورهم على التعاون في نطاق لا أهمية له. ألا تعتقد أنه من دون أن نعطي نحن أو الفرنسيون مزيدًا من المساعدة فإن الطائرات وربما بطاريات السيارات المسلحة الحجازية، موحدة تحت قيادة الكولونيل لورنس مع قوات فيصل النظامية، ستكون كافية؟

بالنسبة إلى موضوع استخدام مسلمين هنود سأتصل مرة أخرى بوزارة الهند لكنني لا أتوقع أن يوافقوا ويبدو أن رأيهم هو أن معظم المسلمين الهنود يعتبرون حسين متمردًا على الخلافة وسيكونون سعداء بأي أسلحة جديدة تدعم حجتهم القائلة إن تجزئه العالم الإسلامي هو هدف حكومة صاحب الجلالة).

وقد بدأت بريطانيا تزيد من ضغطها على الشريف حسين للرضوخ لترتيباتها لتقسيم جزيرة العرب، وهي الفكرة التي طالما رفضها تمسكا بوحدة المملكة العربية المتحدة التي ثار من أجلها على الخلافة العثمانية؛ كما جاء في برقية[٢] (من الجنرال اللنبي المندوب السامي في مصر إلى بغداد

الرقم: ٧٠٧ م   التاريخ: ١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٩

(١) الوثائق ٤/ ٢٨٧ (١٤٥) FO 686/17
(٢) الوثائق ٤/ ٢٨٠ رقم (١٤٧) FO 686/17

ما يلي من ولسن، جدة، يبدأ:

أقترح، إذا كان فحوى كتاب ابن سعود يدل على قبول مباحثة جديدة معه، أن يرتب اجتماع يحضره الملك حسين، أو الأفضل عبد الله، والكرنل آرنولد ولسن من بغداد، وأنا نفسي وابن سعود، ويكون ذلك أحسن فرصة للتوصل إلى تسوية، على أن تتضمن هذه إخلاء ابن سعود لمنطقتي تربة والخرمة. يكون محل الاجتماع حسب الاحتمال شرقي الطائف. ولإعطائه أوفر حظ للنجاح أرى حضور الكرنل أ. ت. ولسن في الاجتماع ضروريًا. وبعد النظر في جواب ابن سعود، إذا حصلت الموافقة على هذا الاقتراح، فإنني أخبر الملك حسين الذي قد يرفض قبول فكرة عقد مثل هذا الاجتماع، وفي تلك الحالة لا بد لنا من اتخاذ موقف شديد إزاءه. والمحتمل، ما لم يكن جوابه رفضًا موجزًا لتنفيذ أوامر حكومة صاحب الجلالة، فإن ابن سعود لن يسمح أو على الأقل سوف يحاول منع أي تقدم جديد للإخوان حتى يسمع خبرًا منا مرة أخرى.

يرجى عرض ما تقدم الآن للنظر فيه لتوفير الوقت، فيما إذا تمت الموافقة على الاجتماع وجرت الترتيبات في حينه. انتهى.

إنني أتفق مع اقتراح الكرنل س ي. ئي. ولسن، وفي حالة كون كتاب ابن سعود مرضيًا، أقترح أن تأتوا إلى القاهرة من حلب التي، علمت أنكم ستصلونها حوالي ٢١ حزيران/ يونيو. يمكنكم أن تذهبوا بعد ذلك من هنا إلى جدة لحضور الاجتماع.

يرجى الإبراق إذا وافقتم).

كما وردت برقية [١] (من رئيس الضباط السياسيين في بغداد إلى وزارة الهند – لندن

مكررة إلى سيملا والقاهرة الرقم: ٦٧١٤ سري التاريخ: ١٤ حزيران/ يونيو ١٩١٩

برقيتكم المرقمة ٧٠٧ م بتاريخ ١٣ حزيران/ يونيو.

في حرصنا على تأييد الملك حسين، يجب أن لا نغفل النظر إلى الجوانب الأخرى للقضية.

إن الأحداث الأخيرة تريه في نفس الضوء الذي نظر به إليه **[الشريف حسين]** لأمد طويل من جانب أقسام مهمة من الفكر الإسلامي، أي كألعوبة تعتمد على تأييد الحكومة البريطانية، وخاليا من كل نفوذ حقيقي سوى ذلك الذي يشتريه بالذهب البريطاني.

وابن سعود، من الجهة الأخرى، مدين بمركزه القوي إلى قومه ودينه ووضعه الجغرافي وشخصيته. وهو لا يعتمد علينا، وأبدي أننا يجب أن نحذر من الاندفاع قبل الأوان إلى موقف عدائي نحوه ونحو أتباعه، وفي هذا الخصوص من المرغوب فيه إيفاد المستر فيلبي **[الذي اشتهر بعبد الله فليبي]** للذهاب إلى مخيمه والدخول في مفاوضات مباشرة معه.

(١) الوثائق ٤/ ٢٨١ (١٤٨) FO 371/4146

أنا مقتنع أنه، إذا عولج أمره بصورة صحيحة، فلن يتقدم على مكة، وأعتقد أنه يمكن إقناعه بالامتناع عن احتلال الطائف. إن إرسال جنود هنود مسلمين أو غيرهم سيساء فهمه، ويثير تعصب الإخوان، وربما يسبب استياء واسع النطاق في أماكن أخرى. أرى أن ذلك يجب اجتنابه مهما تكن الكلفة. ومن الجهة الأخرى، من المهم أن يوضح أن ابن سعود لم يعمل بتحريض منا.

تدل التقارير الواردة من الضباط السياسيين على أنه، وإن كان هنالك بعض القلق من احتمال سقوط مكة في أيدي الإخوان، فلا يكاد يوجد تعاطف فعال مع الملك حسين ولا استياء ضد ابن سعود. والرأي في إيران والهند، حسبما أعلمه، هو معاد للملك حسين بصورة عامة، نظرًا إلى موقفه في قضية الخلافة التركية، وأن الصعوبات الحالية التي يواجهها سينظر إليها في تلك الأقطار، وحتى في العراق، باعتبارها عقوبة على خروجه على الدين.

وربما سيكون تنازل الملك حسين، في الأمد الطويل، أفضل شيء يمكن أن يحدث. فذلك سيجعل من السهل لابن سعود الانسحاب، وتكون التسوية للخلاف (أو الخلافات) بين نجد والحجاز ممكنة، لأن اتخاذ حسين للقبه خصوصًا قد أدّى إلى الوضع الحاضر.

إن الحركة العربية تصبح بصورة تدريجية أكثر عداء للأجانب ومعارضة أكثر للبريطانيين. لكنها لا تبدي علامة بكونها بنَّاءة، ولا تعد بالتطور على خطوط سلمية. إن جزيرة العرب لم تكن متحدة ولا يمكن أن تكون كذلك، والحركة الحالية رد فعل طبيعي ضد الفكرة العربية.

إن تنازل الملك حسين سوف يذهب بعيدًا لتسريع تدهور الحركة العربية في شكلها الحاضر، وبذلك سوف تيسِّر حل المسائل في العراق وسورية وفلسطين حسب خطوط تكون مقبولة على السواء للحلفاء ولجمهرة الأهالي المحليين في تلك الأصقاع).

وقد جاء الرد ببرقية[1] (من المندوب السامي - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

مكررة إلى الهند وبغداد سرّي الرقم: ٩٧٨ التاريخ: ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩ برقية بغداد رقم ٦٧١٤.

اقتراحات المفوض المدني تبدو وكأنها تتوقع قلبًا كاملًا للسياسة التي تبنيناها بخصوص الحجاز. قد يعتبر الملك حسين ألعوبة بيد البريطانيين، لكن علينا أن نتذكر أنه ثار على الأتراك بعد التشاور مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبمساعدتها. إذا تخلينا عنه الآن فإنني أرى أن أي شيء نكسبه بذلك لا يمكن أن يعوض عن ضياع اعتبارنا الذي نمنى به بترك صديق في وقت الحاجة.

اتفق على أن ابن سعود، إذا عومل بصورة صحيحة، قد يمكن إقناعه بالامتناع عن التقدم نحو الطائف، وأوصي أن الاجتماع المقترح في برقيتي المرقمة ٩٧١ سيكون أفضل طريقة لتحقيق ذلك.

(١) الوثائق ٤/ ٢٨٢ رقم (١٤٩)(89495) FO 371/4146

لا يمكنني أن أتفق في أن تنازل الملك حسين يسهل تسوية المشكلة العربية في سورية وفلسطين (حيث الرأي العربي العام بكل تأكيد ليس معاديًا لبريطانية) مهما يكن التأثير في العراق.

أما بصدد الخلافة فأبدي أننا لم نؤيد بتاتًا أي ادعاء للملك حسين في هذا الموضوع، ولا هو طرح هذه الدعوى في أي وقت كان. لقد أكدنا دائمًا أن الخلافة قضية يجب حلها بموافقة العالم الإسلامي من دون أي تدخّل من جانبنا).

التزام ابن سعود بقرار بريطانيا بخصوص النزاع مع الشريف:

كما جاء في برقية[1] (من الجنرال اللنبي – القاهرة إلى وزارة الخارجية

ينقل فيها جواب عبد العزيز آل سعود إلى المعتمد البريطاني في جدة

الرقم: ٩٦٩ التاريخ: ١٥ حزيران/ يونيو ١٩١٩

مستعجل ما يلي من ويلسن، جدة رقم ٦١٤:

يبدأ: برقيتي ٦١٠/w بتاريخ ٩ منه وصل هنا اليوم ظهرًا:

الترجمة تبدأ:

أعترف بورود كتاب سعادتكم المؤرخ في رمضان ١٣٣٧هـ والمتضمن رسالة من حكومة صاحب الجلالة **[ملك بريطانيا]**، أطال الله عمر جلالته. لقد تشرفت بقراءتها وفهمت من محتواها أنني لم أعر اهتمامًا لنصيحتها الودية، وأن الإخوان تقدموا في الحجاز. وهذا ليس صحيحًا أبدًا. لقد أرسلت إلى حكومة صاحب الجلالة رسائل عديدة بواسطة قنصلها في البحرين، وحكامها السياسيين في العراق. إن سعادة المستر فيلبي الذي أقام مدة طويلة في نجد قد ذكر أعمالًا عدائية من جانب حكومة الحجاز ضد بلادنا، وقد طلبت إليه أن يكون حكمًا لتسوية (أو وقف) الاضطرابات القائمة بيننا لمنع حدوث قلاقل قد تنشأ عن تجاوزات الملك حسين. إننا لم نأخذ أي شبر من الأرض غير داخلة في اتفاق تم بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة. والبلدان المذكوران، تربة والخرمة، يعدان جزءًا من أراضي نجد وملحقاتها، معنويًا وماديًا. لقد وعدت بريطانية العظمى في اتفاقنا أن تقدم كل المساعدة اللازمة لنا ضد كل من يعتدي على أراضينا وحدودنا. وإنني أراعي جميع مواد المعاهدة المعقودة بيني وبين حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) وأعمل بموجبها.

لقد أخبرت حكومة صاحب الجلالة عن طريق حكامها السياسيين في العراق، حين تقدم الشريف من العشيرة بأنني لن ألام إذا لم توقفه عند حده.

(١) الوثائق ٤/ ٢٨٦ رقم (١٥٢) FO 371/4146

وقد انتظرت الجواب شهرًا واحدًا ولم أتسلمه حتى الآن، ولم يحصل هجوم من جانب رعايانا الذين يقيمون على الحدود حتى بعد الهجوم عليهم. إن أعماله إزاء أهالي نجد غير حكيمة ولا شرعية كقتل الناس ونهب الأموال، في حين أني كتبت إليه أن يعود إلى بلاده، ونحن نفعل كذلك لكي لا تكون حرب حتى تتم تسوية القلاقل والحدود بوساطة بريطانية العظمى. لكنني لم أتسلم جوابًا، وصرَّح ببساطة أنه لا يجلب كل قواته إلى تربة والخرمة فقط، بل إلى الرياض والأحساء أيضًا وهدم أي أهالي نجد.

إن المعاهدات والرسائل التي في حوزتي والموقعة منه ومن أعدائنا هي إثبات كاف لما قلته. إنني متجاوب مع بيانات صاحب الجلالة ونحن لا نضمر نيَّة أخرى فيما يتعلق بالحجاز أو حدودها سوى الدفاع عن بلادنا، وضمان حقوقها. وإذا رغبت حكومة صاحب الجلالة في رجوعنا، فأنا أتوسل جديًا إلى سعادتكم لإعطائنا الضمان الكافي لنا، وبدون ذلك من حدود الحجاز وهي (العشيرة) والطائف حتى تعرض قضيتنا على صديقتنا الصادقة بريطانية العظمى للحكم فيها، ولكي تظهر الحقائق واضحة وتعلم من هو الجاد ومن هو الكاذب، لأنني لا أستطيع الرجوع إذا رغبت في ذلك لوجود اضطراب شديد بين أهالي نجد سببه معارضته لدينهم وهجومه على بلدهم.

إذا حصلت من بريطانية العظمى على الضمان المرضي بأنه (أي الحسين) سوف يوقف عمله العدواني الحاضر حتى يصدر الحكم، كما ذكرت أعلاه فإنني سوف أذهب وأجعل كل القوات المتجمعة تعود.

أنا أنتظر جوابًا على هذه الرسالة. ولست أفكر في التصرف ضد رغبة جلالة الملك (أطال الله عمره) أو ضد حكومة جلالته، وأرغب في أن تنظر إلينا حكومة صاحب الجلالة بعين العدل وتعين على الحق، وهذا ما يمتاز به صاحب الجلالة وحكومة جلالته.

إذا رغبت حكومة صاحب الجلالة في إرسال لجنة إلينا للحكم في تسوية القلاقل وتعيين الحدود، فذلك يكون ملائمًا ونكون شاكرين جدًا.

التمس سعادتكم الجواب بأسرع ما يمكن وقبول احتراماتي الفائقة.

ليس لدي ما أقوله غير ذلك. حفظك الله إلى الأبد. مختومة بختم ابن سعود).

كما أرسل نائب الملك في الهند برقية [1] تؤكد ما ذكرته الإدارة البريطانية في بغداد تجاه الشريف حسين، جاء فيها:

(من نائب الملك في الهند دائرة الشؤون السياسية إلى وزارة الهند - لندن

الرقم: ٨٧٩ - S التاريخ: ١٥ حزيران/ يونيو ١٩١٩ سرّي

برقيتكم المؤرخة في ١٤ حزيران/ يونيو عن الحجاز. نأمل مخلصين أن يقبل ابن سعود في جوابه بالمفاوضات على الأسس المقترحة ببرقية جدة المؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو وبذلك يتفادى وقوع كارثة

(١) الوثائق ٤/ ٢٨٩ رقم (١٥٤) FO 371/4146

لا يمكن تقدير أثرها على العالم الإسلامي، وتعتبر نتيجة مباشرة لتشجيعنا الثورة العربية وتدخلنا في الحجاز. وإذا لزم الأمر فإن الرأي العام الإسلامي في الهند لن يكره اشتراك القوات الهندية المسلمة إما في الدفاع عن جدة، أو ضد الاعتداء الوهابي، ولكن هذا يجب أن يكون على أساس الفهم الواضح بأنهم لا يحاربون لأجل دعم الملك حسين أو العائلة الهاشمية، التي لا يزالون يعدونها خائنة لدينهم، وزعيمهم الروحي. والواقع أن كون الملك حسين قد عجز عن حماية الأماكن المقدسة يجعل من المستحيل بعد الآن قبوله خليفة للمسلمين. وبينما يكون اشتراك القوات الهندية المسلمة في الدفاع عنهم سيعطي الهند المسلمة حق الادعاء الذي يصعب مقاومته في المشاركة في تسوية مشكلة الحجاز، فإن صوتها سيرتفع بلا شك لإعادة الأماكن المقدسة لسيادة سلطان تركية – مهما كانت تلك السيادة واهية – لأن بنظرهم لا يزال ويجب أن يبقى، خليفة للمسلمين. وفي أحسن رأي هندي مسلم، إن هذا الحل سيكون له أثر أكبر من أي شيء آخر في تهدئة اضطراب المسلمين، وإزالة اعتقادهم بأن بريطانية العظمى لم تعد حامية الإسلام، بل أصبحت ألدّ أعدائه).

توجس الشريف حسين من الموقف البريطاني تجاه ابن سعود:

أدرك الشريف حسين بأن وجوده قد صار عبئًا على بريطانيا وأن هناك ترتيبات جديدة لها في المنطقة لا تتوافق مع فكرة الوحدة العربية ولا فكرة الاستقلال، التي يطالبها بالوفاء به، وقد صارح ويلسن بهذه الهواجس التي أثبتت الأيام صحتها بعد ذلك؛ كما في اتصال جرى بينهما، وكتب عنه ويلسن هذه المذكرة[1]؛ وجاء فيها:

(مذكرة كتبها الكرنل ويلسن المعتمد البريطاني في جدة ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩:

كلمني الملك حسين بالتلفون في الساعة السابعة والنصف، وكان القيسوني على الجانب الآخر من التلفون:

تحدث الملك عن الكتب التي تسلمها عبد الله، قلت للملك ما قلته لعبد الله، لقد شكا أن ابن سعود يقتل شعبه، ويهاجم بلدًا شعبه حليف لبريطانية العظمى، وبذلك فإنه في الحقيقة يهاجم بريطانيا العظمى، وأن رجال ابن سعود يرتكبون أقصى الفظائع. وهذا سبب كاف لأن تفعل بريطانية العظمى كل شيء لإخراج ابن سعود من الخرمة وتربة.

استفسر الملك ماذا تفكر حكومة صاحب الجلالة بشأن ابن سعود، وما رأيها في موضوع الخرمة؟

أجبت أن حكومة صاحب الجلالة غاضبة عليه جدًا، وأنه إذا لم يطع الأوامر فسيخسر جميع حقوقه بموجب المعاهدة المعقودة معه، ويصبح عدوًا. عليه أن ينسحب من الخرمة وتربة.

(١) الوثائق ٤/ ٢٩٥ رقم (١٥٦) FO 686/17

قال الملك: لقد حذرت حكومة صاحب الجلالة طيلة سنتين عما سيحدث، وأنا لا أريد لحكومة صاحب الجلالة أن تفسخ معاهدتها مع ابن سعود، ولكنني أريد للبلاد أن تخرج من مشاكلها جميعًا ولحكومة صاحب الجلالة أن تجبر ابن سعود على العودة إلى نجد.

وردًا على سؤالي فيما إذا لم يكن من الأفضل أن يعود ابن سعود دون إراقة مزيد من الدماء أجاب الملك قائلًا: نعم، إن ذلك ما أريده حقيقة.

ومضى الملك يقول: إنه لا يرغب إلا في رفاء العرب وغيرهم وأن تكون البلاد في سلام، وأن يتوقف القتال بين العشائر بقدر الإمكان، وليست رغبته أن يكون الملك العظيم (أي ليس لديه طموح شخصي) (حملت الملك على يكرر مرتين الإعراب عن رغبته في أن يسوي النزاع الحالي بدون إراقة مزيد من الدماء).

وواصل الملك كلامه: "إذا أرادت حكومة صاحب الجلالة أن استمر، وكانت ثقتها بي قائمة، فإنني أتمسك بما كتبته في ٢٠ صفر، وحتى إذا كانت حكومة صاحب الجلالة لا ترى أن المقترحات الواردة في ذلك الكتاب ممكنة، فإنني سأبقى صديقًا لبريطانية العظمى".

(الرسالة المشار إليها أرسلت إلى سعادة المندوب السامي مع التقرير المرقم ٢٠ والمؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨).

لا يستطيع أحد أن يحمي الأماكن المقدسة غير بريطانية العظمى التي يتطلع إليها الجميع، والتي عليها اعتمد.

قال الملك إنه لا يريد أن يكرر كل ما سبق له أن قاله في الماضي، ولكنه يأمل أن لا يكون رأي حكومة صاحب الجلالة في ابن سعود أحسن مما ينبغي، فأجبت على ذلك أن أوامر حكومة صاحب الجلالة القاطعة إلى ابن سعود تظهر مشاعرها في الأمر.

قال الملك: إنني لست عقبة، ولن أكون كذلك قط، وأرجو أن لا تعتبروني كذلك، ولكن إذا كان هنالك سر أجهله فإنني لا أريد أن أقف في طريقكم.

فطمأنت الملك وقلت إنه شاهد أوامر حكومة صاحب الجلالة إلى ابن سعود مما يدل على عدم وجود سر، وليس هنالك ما تفعله من وراء ظهره. والأمر الضروري كان محاولة التوصل إلى تسوية بدون إراقة مزيد من الدماء.

قال الملك: كل ما أريده هو تأكيدكم أنه ليس هنالك أمر سري، وأن حكومة جلالته ستفعل كل ما هو ممكن لتسوية الأمور بدون إراقة مزيد من الدماء. وإنني لأعلم أن حكومة صاحب الجلالة مشغولة جدًا، ولا أريد أن أضيف مشاكل أخرى.

طلبت إلى الملك أن يرسل إليّ الكتب التي أرسلها شاكر إلى عبد الله والتي وعدني بها.

وفي الساعة الثامنة والدقيقة العشرين، حين حل وقت الصلاة، انتهت المحادثة.

إن الكلام عن أي شيء سرِّي ربما كان سببه حب استطلاع طبيعي جدًا من جانب الملك حسين لمعرفة فحوى جواب ابن سعود إلى حكومة صاحب الجلالة (والذي لم أخبره به) وجهله للخطوة التالية التي تفكر حكومة صاحب الجلالة في اتخاذها.

لقد جعلت الملك يكرر موافقته كلها بشأن وجوب اتخاذ كل خطوة ممكنة للتوصل إلى تسوية بدون مزيد من القتال، في محاولة لترسيخها في عقلة.

إن موافقته على ذلك كانت أمرًا مستحسنًا، أما هل سيتمسك به، فهو أمر سيظهره المستقبل.

ويلسن الكرنل

منذ كتابة ما تقدم تسلمت برقية رمزية (صورتها مرفقة) من الملك حسين. إنه لرجل يصعب التعامل معه.

مرفقة أيضًا نسخة من جوابي.

ويلسن نسخ إلى: حاكم السودان العام عمليات الحجاز المكتب العربي بالقاهرة).

اقتراح الشريف حسين حصار ابن سعود من الكويت لوقف تقدمه على الحجاز:

كما جاء في برقية[1] منه (إلى المعتمد البريطاني في جدة

التاريخ: ١٦ رمضان ١٣٣٧هـ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩١٩م

إن الأساس الوحيد الذي سيبنى عليه ما تكلمنا فيه تلفونيًا قبل ساعتين (أي: أهم إجراء يجب اتخاذه) هو أن حكومة صاحب الجلالة يجب أن توعز إلى الكويت بوقف التعامل مع أهل نجد – من بدو ومن حضر– ومحاصرة نجد والاحساء والقطيف.. الخ. وكذلك أن تسمح للطائرات بأن تكون تحت أوامرنا لتطير وتقصف المواقع التي يرى المقر العام لقيادتنا قصفها ضروريًا بسبب الاعتداء من جانب بن سعود على حقوق بلادنا التي لا فرق بينها وبين بريطانيا العظمى، ومن الطبيعي أن أفكر أن مثل هذا الإجراء من جانبه سيقضي على امتياز منح له (لابن سعود) من قبل بريطانيا العظمى بموجب معاهدتها معه).

إعلان ابن سعود خضوعه للحكومة البريطانية:

وفي هذه الأثناء التي كان الشريف يمثل عبئًا على بريطانيا؛ كان ابن سعود في مراسلاته –بوحي من بيرسي كوكس والمكتب البريطاني في بغداد الذي يسيطر على شرق الجزيرة العربية– يؤكد خضوعه التام لها، وطاعته لقراراتها، والتزامه بها، كما في كتابه[2] **إلى المعتمد البريطاني في جدة؛** حيث جاء فيه:

(من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

إلى صاحب الشرف العظيم والمزايا الرفيعة والصفات الحسنة سعادة الكرنل سي. أي. ويلسن، سي. ام. جي، دي. اس. او، القنصل الممتاز لبريطانية العظمى في جدة دامت رفعته، آمين

(١) الوثائق ٤/ ٢٩٧ رقم (١٥٧) FO 686/17

(٢) الوثائق ٤/ ٣٠٠ رقم (١٦٠) FO 686/17

التاريخ: ١٩ رمضان ١٣٣٧هـ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩م
بسم الله الرحمن الرحيم
أفضل التحيات والاحترامات الفائقة لشخصكم الكريم.

لقد كان لي الشرف بتسلم رسالة سعادتكم المؤرخة في ١٤ رمضان ١٣٣٧هـ (١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٩م). وقد قرأتها بسرور عظيم، وخصوصًا أن سعادتكم ذكرتم عن رسالتي التي عبرت عن ولائي، والتي أرسلتموها برقيًا وأنكم تنتظرون الجواب من حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

وقد سررت خصوصًا بأن رأيت اسمكم في بداية رسالتكم الودية، وأبهجني كثيرًا أنكم نلتم الصحة والشفاء التام بعد المرض الذي أصابكم.

وأنه حقًا للطف عظيم أنكم عند وصولكم إلى مكتبكم الرفيع قد أسرعتم بالنظر في الأمور التي تتعلق بي شخصيًا بصورة خاصة، وهذا يدل على حسن طبيعتكم واهتمامكم العظيم بالأمور التي تهم حكومة جلالته بصورة خاصة.

إنني حقًا ألتمس أن أعرض على سعادتكم أنني، عند وصول رسالتكم الودية، قد جمعت أكابر المسلمين وشاورتهم في قضيتنا، ووفقًا لنتيجة مباحثاتنا، رأيت من المستحسن أن يذهبوا إلى مواقعهم ويستعدوا للحج، وذلك بغية عمل اللازم في الوقت المناسب له ولكي نكون حريصين على تنفيذ أوامر صديقتنا الدولة العظمى والخضوع لرغبات مليكها العظيم (حفظ الله جلالته)، وتطمين أفكار الناس حول مخاطر هجمات العدو لأن سكان المنطقة قادرون على الدفاع عن بلدهم، أقصد الخرمة وتربة كما كانوا حتى الآن، وكذلك خوفًا من حصول سوء تفاهم بأننا نخشى اعتداء من جانب حكومة الحجاز طالما أنا موجود هناك، ولكنني أعتمد على الله فيما يتعلق بعشائرنا التي تسكن على الحدود قرب هذين المكانين، لأنها محمية جيدًا ضد أي اعتداء قد يحصل على حدودنا، وكذلك خوفًا من الإشاعات الباطلة التي تزحم أن سبب وجودي هنا هو خلق اضطراب سياسي على حدود الحجاز.

إن رغبتي الشديدة هي الحصول على رضا حكومة صاحب الجلالة.

لقد امتنعت عن اتخاذ أي إجراء آخر حتى يتضح الأمر لي، لكي تستعد حكومة الحجاز لعرض قضية حدود مملكة آبائنا وأجدادنا على التسوية. ولما كنا مرتبطين بحكومة صاحب الجلالة بالمعاهدات المعقودة بيننا، فحاشا أن تكون لدينا أية نية غير منع الاعتداء من أي جهة كانت، على حدود مملكة نجد وضمان جميع أسباب السعادة للعرب. والآن وحكومة الحجاز مستقلة، فما لم تقم حكومة صاحب الجلالة بدور الوسيط، فإنني أرجو أن أعد معذورًا (عن أي شيء قد يحدث). والمخابرات اعتبارًا من اليوم يجب أن تكون عن طريق البحر.

أما فيما يتعلق بالشريف فإنه لا يزال في مملكته، وطالما لا يتقدم، فإنني أعد بعدم وجود أي خطر لوقوع أي أذى من جانبنا، ولكن إذا حصل أي تقدم عدواني على مملكتنا نجد من حدود الحجاز، فإنني لن أكون مسؤولًا عن النتائج التي تقع عليه أو على الحجاز.

وإنني مغادر إلى بلدي اعتبارًا من تاريخه وفقًا لتصريحي أعلاه.

هذا ما لزم بيانه لسعادتكم، حفظكم الله.
(ختم ابن سعود)
١٩ رمضان ١٣٣٧هـ
١٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩م
صورة منه إلى: دار الاعتماد
حاكم السودان العام مع صورة الكتاب الأصلي).

كما أرسل كتابا[1] آخر إلى ممثل حكومة الهند البريطانية في البحرين؛ قال فيه:

(من: الشيخ السير عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، حاكم نجد
إلى: السيد حسن – المساعد الهندي المسؤول في الوكالة السياسية البريطانية، البحرين
التاريخ: ١٧ رمضان ١٣٣٧هـ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩م
بعد التحيات..

أتشرف بإخباركم بأنني تشرفت بتسلم رسالة من حكومة صاحب الجلالة، زيد قدرها، بواسطة ممثلها في جدة، وقد كتبت الجواب وأرسلته مع خدام الشريف الذين أوصلوا تلك الرسالة. وأخشى أن الرسالة، بعد وصولها إلى مكة، قد تقع في يد الشريف فيتلفها، وبالنتيجة فإنها قد لا تسلم إلى القنصلية. ولذلك رأيت من الضروري جدًا أن أرسل نسخة منها على ظهر كتابي لكي تطلعوا عليها وترسلوها إلى السلطات العليا لأجل إبلاغها إلى حكومة صاحب الجلالة بأسرع ما يمكن هذا ما لزم بيانه حفظكم الله).

كما أرسل كتابا آخر جاء فيه (من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حاكم نجد
إلى السيد صديق حسن المساعد الهندي المسؤول عن الوكالة السياسية في البحرين
بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى جناب الأجل الأكرم ذو المكارم العلية والشيم المرضية صاحب السعادة السيد صديق حسن المحترم معاون قنصل الدولة الفخيمة البريطانيا العظمى بالبحرين دامت معاليه آمين.

السلام التام والتحية والإكرام لمعاليكم الكرام. ورد إلينا بالشوق تحرير سعادتكم وبطيه رسالة من حكومة جلالة الملك المعظم دام إجلاله المرسولة من قبل حاكمها الملكي السياسي بالخطة العراقية [الخطة: البلدة والمنطقة] على أن أصدر جلالته إرادته السنية لإرسال وفد من طرفنا إلى عاصمة حكومة جلالته لندن واحد من أبنائنا بأسرع وقت قبل طوفان البحار، للتشرف بالمثول بين يدي جلالته لتأييد العلائق الودادية وتأكيد الروابط الحسنة فيما بيننا ولتقوية عراها ويزيدنا بهجة وسرورًا، ولكن كما لا يخفى على سعادتكم لم يمكننا إرسال الوفد المطلوب الآن لأننا قد اشتغلنا بخروج الشريف على ممالكنا النجدية وتجاوزاته على قبائلنا وطوارفنا، وإن شاء الله بعد الفراغ من مشاغلنا نتشبث لإرسال الوفد في منتصف

(١)الوثائق ٤/ ٣٠٢ - ٣٠٣ رقم (١٦١)FO 371/4147 و (١٦٢) IOR: L/P&S/10/843

شهر ذي القعدة الآتية بعد المفاوضة بذاتكم العلية فتخبرونا هل توافق أم لا، وأعرض تشكراتي وامتناني لسعادتكم مما أظهرتموه لنحو المحب من النوايا الجميلة، فالرجاء استبقاء توجهاتكم واطمئناننا بأخبار رفاهيتكم. هذا ما لزم بيانه ودمتم محروسين.١٧ رمضان سنة ١٣٣٧هـ.

ختم (عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود)

١٧ رمضان ١٣٣٧هـ

١٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩م).

رسالة الشريف حسين إلى ولده فيصل بباريس في مؤتمر الصلح يلزمه بالسياسة البريطانية:

وقد ظهر أثر الضغط البريطاني على الشريف حسين بواسطة ابن سعود بالتزامه بالسياسة البريطانية في مؤتمر الصلح بباريس حيث يمثله ولده فيصل، ورفضه للتدخل الفرنسي في شئون الحجاز وهو ما تريده بريطانيا منه؛ كما جاء في برقية[١] منه :

فيصل بن الحسين في مؤتمر الصلح (فرساي) ١٩١٩م
وبظهر في الخلف الضابط البريطاني توماس لورنس (لورنس العرب)

(إلى المعتمد البريطاني جدة ١٩ حزيران/ يونيو ١٩١٩

ألتمس سعادتك أن تبرقوا لفيصل بالمآل الآتي وهو:

يبدأ:

ثابت[٢] وصل. أنار الله بصائرك. لعدم الإطالة أخرت باقي بياناتي في بحث طلب قوة فرنسية مغربية بأنه ينافي ذكاءك من كل وجهة فإن احتياجاتنا محصور طلبها في بريطانية لأنها المسؤولة أمام ضميرها عن كل ما يمسنا. ولو تأملت في صورة توجهك إلى أوروبا، والمعارضات في قبولك لظهر لك أنا لا نعرف سواها [بريطانيا] ولا سواها عرفنا إلا بواسطتها، ولولا تكليفها إياي لما خاطبت أي حكومة كانت، لعدم احتياجنا بهم، فاحرص على هذا المسلك الحياتي في الجزئيات والكليات، وألزمك به بصفتي والدك ورئيسك، فإنه منبعث عن شفقتي وحرصي على أسباب سعادتكم وأعتقد تحترموا وصيتي بهذه الخطة بعد مماتي أكثر منها في حياتي، ولم أجعل هذا عن واسطتهم إلا لإسلامه من التحريف، وهو خير شاهد. يتولاك بتوفيقه).

(١) الوثائق (٣١٠/٤) رقم (١٦٩) FO 686/17

(٢) حاشية من الأصل: ثابت عبد النور: (١٨٩٠-١٩٥٧) عراقي من الموصل كان مسيحيًا وأسلم والتحق بجيش الأمير فيصل في الحجاز وذهب إلى دمشق مع الجيش العربي. يبدو أن الأمير فيصل أوفده بمهمة إلى الحجاز.

عرض الشريف حسين تنازله عن الحجاز لابن سعود لاسترضاء بريطانيا:

وقد بدأ يدرك الشريف حسين من قراءته للسياسة البريطانية تجاه ابن سعود أنه رجلها القادم في المنطقة بعد الحرب كما كان الشريف نفسه رجلها قبل الحرب، وقد عرض على ويلسن رغبته بالتنازل عن البلاد لابن سعود؛ كما جاء في برقيته[1] (إلى المعتمد البريطاني بجدة

٢٠ رمضان سنة ١٣٣٧هـ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩١٩م

سعادة المعتمد البريطاني بجدة..

بكل إبجال تلقينا رقيم سعادتكم ١٧ رمضان سنة ٣٧هـ الموافق ١٦ يونيو ١٩١٩م ولا هنا حاجة بأن أقول إن أهم ما في محتوياته أولًا الاحتجاج على مخلصكم ببياناتي عن ضرورة اجتناب سفك الدماء بأني قلت هذا بالأمس وأقوله اليوم وإلى ما شاء الله وهو بتسليم البلاد لحضرة ابن السعود، أما وإذا أبيتم عن ذلك فلا بد يا سعادة المعتمد عن إسعاف طلبي بلا تردد بالرشاشات والدبابات والطيارات وكل ما هو من هذا المعنى من القوات لاستعمالها في إزالة كل ما نتج من تجاوز حضرته على البلاد وقدومه حتى إلى تربة من الهياج والذهابات والتأويلات المتنوعة المؤثرة على أساس سكينة البلاد وحسياتها وبالأخص إفساداته بكتبه التي للعربان تحت ختمه الرسمي المقدم لسعادتكم واحد بينها أما اعتناء سعادتكم واهتمامها بالاحتجاج على مخلصكم وإهمالها ما في تجاوزه الصريح على بلادنا هوى وغرض وما في كتبه المذكورة لأقول عما في هذا إلاّ أنه من سوء حظي والأمر الآن بيدكم سيما مقرراتي الأساسية التي من جملتها إعانة بريطانيا عند مثل هذا القيام الذي يعلم منه أننا متوقعين مثل هذه التجاوزات معلومة لا أقول لا بد منه إنفاذها ولكن لا أستطيع العمل بإخلال جزء منها وهنا أكرر أيضًا قولي أولًا إن الأمر بيد بريطانيا في أحد الأمرين الذي لا ثالث لها إمّا الانسحاب وترك البلاد لابن سعود أو لسواه أو إنفاذ مقرراتنا ثم وإن إخلاصي الصميمي الثابت نحوها لا علاقة له بحال من الأحوال وإني أنتظر من همم سعادتكم سرعة الإجابة وجزيل توقيراتي أهديها لسعادتكم.

مخلصكم حسين

٢٠ رمضان سنة ١٣٣٧هـ).

وقد كرر الشريف حسين برقياته إلى ويلسن بحاجته إلى استخدام الطائرات التي تم إرسالها إليها ليدافع عن بلاده ويهاجم الإخوان الذين يزحفون نحوه، وكان الرفض البريطاني القاطع بدعوى كما يقول ويلسن (منع قتال جديد وتعبيد الطريق للتحكيم في المستقبل)، **وتنفيذًا كما يقول ولسن لرغبة الشريف حسين** (التي أعرب عنها هو نفسه بأن تحل القضية دون سفك دماء جديدة، وأشرت إلى طلبه الحاضر بأن قصف معسكرات الاخوان معارض تمامًا لهذه الخطة. قلت إن من المهم جدًا لنجاح المفاوضات التي تبدأ بها حكومة صاحب الجلالة أن لا تحدث معارك جديدة في انتظار بدء المفاوضات. إن الملك قد كرر مؤخرًا

(١) الوثائق (٣١١/٤) رقم (١٧٠) FO 686/17

استعداده بأن يعمل في كل شيء بإرشاد حكومة صاحب الجلالة، وأنا واثق أن جلالته يعتمد على حكومة صاحب الجلالة وينفذ رغباتها في هذه المرحلة الخطيرة.

كرّرت القول إن حكومة صاحب الجلالة قد قررت بشدة أن تجري المفاوضات بدلًا من اتخاذ إجراءات عسكرية محضة وليس لدي ما أضيفه إلى ذلك.

اطلع القيسوني على هذه المحادثة ومضى لإخبار الملك بجوابي.

التوقيع الكرنل ويلسن

صور إلى: دار الاعتماد، القاهرة المكتب العربي، القاهرة).[1]

رضوخ الشريف حسين للترتيبات البريطانية:

لقد أصبح هم الشريف حسين الدفاع عن حدود مكة، بعد أن كان يرفض أصلا فكرة تقسيم المملكة العربية المتحدة التي تضم جزيرة العرب والشام والعراق، وحاول الضغط على بريطانيا لتنفيذ وعودها له بخصوص الوحدة والاستقلال، فقد أصبح ابن سعود والإخوان الأداة التي ستنفذ مشروع التقسيم، وسيصبح رسم الحدود في جزيرة العرب نفسها أمرا حتميا بل ضروريا لبريطانيا؛ لتحكم قبضتها عليها، وهو ما جعل حكومة الهند البريطانية تقدم له كل الدعم العسكري الذي يحتاجه؛ كما جاء في برقية[2] الشريف حسين (إلى المعتمد البريطاني في جدة ٢٦ رمضان ١٣٣٧هـ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩١٩م

أود بهذا أن أجيب عن كتابكم المؤرخ في ٢٤/ ٩/ ٣٧ (٢٣/ ٦/ ١٩١٩م) الذي تسلمته بسرور كبير وأقول إن أخبار التوقيع على بنود السلم العام [معاهدة فرساي بباريس] قد أحدثت تصورات جيدة حول الوضع الحالي إذا استبعدتم ما يحتكر أفكار سعادتكم. أرجو أن تعذروني إذا قلت إن ابن سعود يعرفني وأنا أعرفه جيدًا حتى قبل عقد أية معاهدات مع بريطانية العظمى. وكما صرح سعادة المندوب السامي بوضوح في كتابه المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨م بأن سعادته قد أوعز إليه (إلى ابن سعود) أن لا يحارب ابن رشيد فلماذا أعطي مواد حربية وعتادًا إذن؟ هل كانت لمحاربة العجمان أو المرة أو السعدون أم ماذا؟ يا سعادة المعتمد إن سعادتك قادر على فهم أمور أصعب من هذا. إن غرضي الوحيد إذ أقول هذا هو تحقيق السلامة، فأرجو أن تعذروني. ليس هنالك ما أخفيه عن سعادتكم من مشاعري الداخلية يا صديقي العزيز.

مخلصكم حسين).

وكما في برقية[3] **منه أخرى** (إلى المعتمد البريطاني - جدة ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩١٩

(١) الوثائق ٤/ ٣٣٠ رقم (١٨٤) FO 686/17
(٢) الوثائق ٤/ ٣٣١ رقم (١٨٦) FO 686/17
(٣) الوثائق ٤/ ٣٣٢ رقم (١٨٧) FO 686/17

كنت أقرأ الآن جوابكم على البرقية المرقمة ٨٦٣ والجواب عليها برقم ١٥٨٧ وقد وجدت إن سعادتكم تصرحون في برقيتكم إلى ابن سعود إنه يجب أن يبقى في الخرمة حتى وصول المستر فيلبي. إن هذا سيخلق اضطرابًا عامًا وبلبلة، ويفسح المجال لدعاية عامة ضارة، وكل ذي ذكاء يستطيع أن يدرك نيته (ابن سعود) السيئة من رسالته إليكم.

وفضلًا عن ذلك كله (إن ما ذكرتموه في رسالتكم) مخالف لتصريحات لسعادة المندوب السامي الواضحة في كتابه المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ التي جاء فيها "إن جلالتكم يجب أن لا يخامركم أدنى شك بشأن إخلاص حكومة صاحب الجلالة نحوكم" ويمضي قائلًا: "إنها ستنظر (أي الحكومة البريطانية) إلى جميع الأعمال التي يقوم بها (ابن سعود) خارج بلاده بعدم الرضى".

أيها المعتمد الممتاز، إنكم تسمحون له بالقيام بأمور تمنعوننا من القيام بها. وقد ذكر المندوب السامي في رسالته الكريمة المنوه عنها أعلاه، أننا يجب أن نتوقف عند حد معين بشأن الخرمة، وأنتم تأمرونه في برقيتكم المشار إليها أعلاه بأن يبقى هناك، وقد حيرني هذا ووضعني في حالة من اليأس القاطع ليس من أجلي، بل لأجل الحجاز الذي يجب أن لا يقارن بأي بلد آخر. أما فيما يتعلق بي، فإنني لن أتألم أو أتأثر بأي شيء".

أقدم أطيب أشواقي إلى سعادتكم

المخلص حسين

٥/ ٩/ ١٣٣٧هـ ٢٤/ ٦/ ١٩١٩م).

ترتيب بريطانيا للأوضاع في شرق الجزيرة العربية والخليج للتمهيد لتقسيمها:

استطاعت بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى ترتيب الجبهة الشرقية من الجزيرة العربية من خلال معاهداتها السرية وتحالفاتها مع شيوخ المدن الساحلية والقبائل الصحراوية، وتجلى ذلك في مؤتمر الكويت أواخر سنة ١٩١٦م الذي حضره أكثر من مائتي شيخ من شيوخ القبائل التي كانت تسيطر على الصحراء بالإضافة إلى ابن سعود وخزعل وابن صباح، وبقيت حائل عاصمة نجد الشمالية مستعصية على المخطط البريطاني، وظلت على ارتباطها وولائها للخلافة العثمانية، وقد دعمت بريطانيا ابن سعود بالمال والسلاح لاحتلال حائل غير أنه لم يستطع التقدم شمالًا لوجود قبيلة العجمان في الإحساء جنوبًا، والذين ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية حتى بعد خروجها من الإحساء سنة ١٩١٣م، واشتكى ابن سعود من وجود العجمان في خاصرته الذين يحولون دون تنفيذ احتلال حائل كما هو هدف بريطانيا، وحاولت بريطانيا أن يقوم الشريف حسين باحتلال حائل خلال ثلاث أشهر غير أنه اعتذر عن عدم قدرته على تنفيذ هذا المشروع لاشتغاله قواته بمحاربة الأتراك في شمال الحجاز وسوريا؛ مما حدا بريطانيا إلى ترتيب وضع العجمان في الإحساء والكويت لتسهيل مهمة ابن سعود لاحتلال حائل وقد وردت كثير من الوثائق والتقارير

والمذكرات والبرقيات[١] التي تحدثت عن هذا الموضوع وتفاصيل المخطط البريطاني لاحتلال المنطقة بشكل مباشر أثناء الحرب العالمية الأولى؛ كما جاء في:

(برقية من السير برسي كوكس بواسطة مقر القيادة العام - البصرة

إلى المندوب السامي - القاهرة ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧

ابن الرشيد:

في الربيع الماضي، حين فاتح ابن الرشيد مخفرنا المتقدم من جانب الصحراوي، كان معه صهره ووزيره سعود بن صالح السبهان، لكن علاقاتهما أصبحت متوترة، وبسبب ذلك، على ما أفادت التقارير الواردة حينئذ، كان موقف ابن الرشيد المتصلب إزاءنا والذي استهجنه سعود بشدة. وبعد عودتهما إلى حائل زادت مشاعر الكراهية بينهما مما أدى إلى ظهور تقارير دورية عن قتل أحدهما للآخر. وقبل بضعة أسابيع وصل رسول من "سعود" إلى ابن طوالة، زعيم تجمّع قبلي ودي تجاهنا للاستفسار مني هل أنه سيحظى بدعمنا إذا قتل ابن الرشيد ونصَّب نفسه مكانه. أجبت بأن الاغتيال ليس من أساليبنا، وإذا كان مجموع قبائل شمر ممتعضين من الأمير الفتى الحالي، ولا يوافقون على نزعاته الموالية للأتراك، فإن الأمر متروك لهم للتخلص منه. وانفصل "سعود" الآن نهائيًا عن ابن الرشيد، وجاء مشايعًا لابن طوالة ومعه أتباعه الشخصيون، ويضع نفسه تحت تصرفنا من أجل الغزو او أغراض أخرى. وهو يدعي أنه قادر على جمع معظم شمّر تحت رايته. وإننا نتذكَّر أن فرع (أسلم) معنا من قبل، وكذلك فإن إسماعيل المشار إليه في برقيتي رقم ٢٣٢ يعبِّر عن الرأي القائل بأن "سعودًا" قادر على ضم "العبدة" إليه، وأن ذلك سيترك فرع سنجاره فقط مع ابن الرشيد. وهذه هي حال القبائل.

ومن المعروف للجميع أن الأمير دون العشرين من عمره، وهو شاب متهور ومولع بالخصام والقتال، وخاضع تمامًا للعدو الذي ينظر إلى أتباعه على أن لهم أهمية قصوى.

إن الوجهات الآتية تطرح نفسها كمقترحات يمكن اتباعها الآن:

١- إذا كانت أسلم بزعامة ابن طوالة والعبدة مستعدتين لدعم سعود وإعلانه أميرًا، فعلينا إعطاء الحركة دعمنا المعنوي، على أمل تخلي شمّر عن الأمير الحالي. وقد نساعد سعود ماليًا، ولكن يجب أن نوضح له تمامًا أن تحريك قوات لنجدته أمر غير ذي موضوع.

٢- أو ثانيًا، بدون تقديم سعود كأمير يجب علينا السعي لترسيخ تفاهم بينه وبين ابن سعود بهدف شن هجوم على الأمير الحالي.

---

(١) الوثائق ٣/٦٣٣ - ٦٥١. (٢١٢) FO 141/734/70 و (٢١٣) FO 371/3046 و (٢١٤) (35392) FO 371/3044

٣- أو ثالثًا، بإمكاننا الاستمرار في استخدام سعود على هذا الجانب للسعي إلى إبعاد شمر عن ابن الرشيد، وذلك لوضع ابن سعود في موقع أفضل يمكنه من مهاجمته من الشرق، وابن شعلان من الغرب. إنني لا أعتقد أن الكثير من النتائج يمكن توخيها من ٢ أو ٣ في ضوء المدافع التركية التي قيل إنها بحوزة ابن الرشيد.

وفيما يتعلق ب- (١)، نحتاج إلى أن نتذكَّر أن شمّر مستقلة عن نجد منذ سبعين عامًا فقط، وليس هذا بمعيار لمدى أمل أو طموح ابن سعود في استعادة السيطرة عليها، لكي (يصبح) دعمنا للأمير الجديد مقبولًا لديه.

وفي ذات الوقت، فإن ابن الرشيد وحائل يشكلان الاحتياطي والحصن الحصين الوحيد المتبقي للأتراك في (أواسط) الجزيرة، وسيكون من مصلحتنا ومصلحة الشريف بدرجة عظيمة (التخلص منه).

إني سأقابل ابن سعود وسبهان قريبًا، وسأكون ممتنًا لسماع مؤشرات على وجهات نظر السلطات لكي أعرف أي خط أتخذه معه.

معنونة إلى الخارجية. مكررة إلى وزير الهند والمندوب السامي).

وكذا جاء في (برقية من وزارة الهند إلى نائب الملك في الهند
مكررة إلى السير برسي كوكس ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧
خارجية. سرّي. برقية كوكس رقم ٢٦٣. إن دعوى ابن سعود في المطالبة بجبل شمّر لا تبدو قوية بدرجة تكفي للحيلولة دون تقديمنا الدعم المعنوي للسبهان لو كان هناك احتمال معقول في إمكانية فصل شمّر عن ابن الرشيد واستخدامنا إياهم لما فيه الفائدة لنا عسكريًا. أقترح أن يتأكد كوكس من قدرة السبهان على تعبئة شمر، إما لجر قبائل الفرات الواقعة جنوب النجف ودحر عجمي [السعدون]، إلاّ إذا جاء الأخير إلينا بمحض إرادته، أو بدلًا من ذلك مهاجمة ابن الرشيد وإلحاق الهزيمة به. وبذلك إفساح المجال لابن سعود للتحرك على المدينة).

كما كتب كوكس مذكرة تفصيلية عما تم ترتيبه في هذه الفترة نيابة عن حكومة الهند البريطانية في بومبي بصفته وكيلا سياسيا ممثلا لها في الخليج ثم في العراق؛ وقد جاء فيها:

(مذكرة من السير برسي كوكس الضابط السياسي الأقدم - البصرة
إلى المكتب العربي - القاهرة ١٢ كانون الثاني/ ١٩١٧
العلاقات مع ابن سعود:
عبد العزيز بن سعود، حاكم نجد الحالي، يمكن أن يقال عنه إن بداية حكمه كانت في ١٩٠١ حين أعلن والده عبدالرحمن تعيينه حاكمًا للرياض. وكانت عائلة سعود في ذلك الوقت في المنفى، بعد أن طردها من المناطق الخاضعة لسلطتها عدوها الوراثي، ابن الرشيد، في عام ١٨٩١. في عام ١٩٠٢ استعاد عبدالعزيز الرياض، بمساعدة من مبارك بن الصباح، شيخ الكويت، في غزوة جريئة قادها بنفسه، وبحلول العام

١٩٠٦ أعاد سلطان آل سعود القديم، وبلغ بمعاركه أبواب حائل. وخلال السنوات التي أعقبت عودته إلى الرياض، عمل بتحالف وثيق مع شيخ الكويت الذي كانت لديه كل الرغبة في الحد من نفوذ ابن الرشيد، وسبب ذلك هو أن آل الرشيد كانوا حلفاء، وبقبول طفيف لمعنى المصطلح، اتباعًا للإمبراطورية العثمانية، يموّلون ويدعمون من القسطنطينية، وكانوا يمثلون في الجزيرة العربية السياسة التركية في المركزية، تلك السياسة التي كان الشيخ [مبارك] يقاومها سرًّا في بلاده. إن موقعه الجغرافي على سواحل الخليج الفارسي جمعته بعلائق مع الحكومة البريطانية، وكان لنا معه منذ عام ١٨٩٩ تفاهم ودي، وكنا قد وعدنا بدعمه ضد الاعتداء العثماني. لكن وجود هذه الصلة جعلنا غير راغبين في رؤيته ينجرف إلى نزاعات مرتبكة وغير معروفة النتائج في داخل الجزيرة، وعملًا بالمبدأ المعلن في عام ١٨٩٧ والقائل بأننا "لن نحاول التدخل أكثر من القدر الضروري للحفاظ على السلام العام في الخليج الفارسي"، فلم نشجعه على توريط نفسه في قضايا وسط الجزيرة العربية. إن ابن سعود، على الرغم من أهميته المتنامية، كان خارج نطاق مصالحنا، وحدد موقعه على هذا الأساس، ولم يكن حتى عام ١٩١١ حين بدأت تقاريرنا الرسمية تشير إليه باهتمام خاص، وفي ذلك العام التقى به في الصحراء الكابتن شكسبير، الوكيل السياسي في الكويت أثناء جولة كان يقوم بها ونزل بضيافته في مخيمه، وأعرب ابن سعود له عن رغبته في علاقة معترف بها مع بريطانية العظمى، وأشار إلى زيارة الكولونيل بيلي إلى الرياض في عام ١٨٦٥، وإلى مبادرات والده عبدالرحمن إلينا في عام ١٩٠٤ عند تعيين أول وكيل سياسي بريطاني في الكويت. وتحدّث بلهجة قوية عن الكراهية التي يكنها العرب للأتراك، وعن امتعاضه الشخصي من احتلالهم للأحساء، وهي منطقة كان متلهفًا لاستعادتها بشكل خاص، لا لأنها تشكّل جزءًا من مناطق نفوذ أسلافه فقط، بل لأنها ستعطيه أيضًا منفذًا إلى البحر وسيطرة على القبائل من الرياض إلى الساحل. ونظر بتخوف شديد إلى السياسة العدوانية للنظام الجديد في تركية وكان سيرحب، في حالة استعادة الأحساء، بتعيين وكيل سياسي بريطاني في أحد الموانئ التابعة له، وأضاف كذلك أن تجارتنا ستستفيد من ازدياد الأمن الذي سيقوم هو بالمحافظة عليه في الطرق التي تستخدمها القوافل، ولم يكن بمقدور الكابتن شكسبير الرد على ما أدلى به سوى القول بأن الحكومة البريطانية تقتصر حدود مصالحها على الساحل فقط، وأنها لم تعترض أبدًا على ادعاءات تركية المتعلقة بترتيب الأوضاع في وسط الجزيرة، والتي لسنا معنيين بها، وأن لنا بالإضافة إلى ذلك علاقات ودية مع تركية ويجب أن نكون بعيدين عن أي شيء ذي طبيعة تآمرية ضد الحكومة العثمانية. ولكن في معرض تعليقه على التقرير الخاص بهذه المقابلة، أشار السير برسي كوكس أنه لما كان الباب العالي يبدو ميّالًا إلى التصلب في تنسيق الأمور المتعلقة بالمصالح البريطانية في الخليج، فلن يكون في وسعنا أن نتجاهل موقف ابن سعود، إن سلطته الشخصية قد ازدادت إلى حد بعيد، وسيكون من المفيد إقامة علاقات ودية معه، ولو عن بعد. ومع ذلك، فإن وزارة الخارجية قررت أنه سيكون من المستحيل في ذلك الوقت أن نحيد عن سياستنا في عدم التدخل بصورة قاطعة **[وهو ما لم تلتزم به حكومة الهند التي رعت ابن سعود سرا حتى استولى على الإحساء بعد لقاء شكسبير بسنتين فقط]**.

وبعد سنتين، وبدون المساعدة التي حاول الحصول عليها منا، زعم أنه قد نسب إليه في أرجاء الجزيرة العربية أنه حصل عليها، اكتسح ابن سعود الأحساء وطرد بسهولة الحاميات التركية الصغيرة، ورسخ

مركزه على السواحل في القطيف والعقير، إن الكابتن شكسبير عند عودته إلى إنكلترة في حزيران/ يونيو ١٩١٤ من رحلة طويلة مخطط لها في الجزيرة زار خلالها الرياض، كان شاهد عيان لسيطرة ابن سعود الشخصية القوية، والتي أوجدتها شخصيته القيادية النشيطة، وكان واضحًا أيضًا من تقارير أخرى أنه يعتبر الرجل المقبل على الشهرة حتى في ما وراء حدوده، وقد برهن على أنه أكثر من صنو كفوء لمحاولات الأتراك العاجزة لاستعادة الأحساء ، وقد لجأوا إلى الدبلوماسية ودخلوا في مفاوضات معه بواسطة السيد طالب من البصرة، وفي أوائل شهر أيار/ مايو صاغ طلعت بك في حوار شخصي في السفارة البريطانية توقعات الحكومة العثمانية، بكيفية بدت لسامعيه وكأنها تتفق كثيرًا مع الظروف الحقيقية. وقد اقترح إنشاء حدود موسعة بشكل دقيق بين ابن سعود وابن الرشيد، ووضع مبعوثين عن السلطان في الرياض وحائل، والاعتماد على مكر هؤلاء الموظفين بدون الاعتماد على القوة للسيطرة على أعمال الأميرين. أما بالنسبة للأحساء، فإن ابن سعود سيعين متصرّفًا للواء، ولكن جمع المكوس سيبقى بيد الأتراك وسيتم استبدال الحاميات التركية في الموانئ، ولم يكن هناك ما كان مؤكدا أكثر من أن ظهور ابن سعود في الساحل لا بد أن يؤدي في آخر المطاف إلى دخوله في اتصال مباشر معنا، سواء رحبنا بذلك أو حاولنا تحاشيه، وأن هذا القلق عزز وربما عجل في تحرك الباب العالي. ولكن المخاوف التركية في تلك اللحظة لم تكن مستندة إلى أساس.

قد كان اهتمامنا منصبًا كله على إنهاء مفاوضات طال أمدها في القسطنطينية، تمس المصالح في العراق والخليج التي كانت لها أهمية حيوية، وكنا أقل ميلًا من السابق، لو كان ذلك ممكنًا، نحو المغامرة العربية. وقد قدمنا عرضًا وديًا للتوسط جوبه بالرفض، ولما قابل الأمير في نيسان/ أبريل ١٩١٤ الوكيل البريطاني، كرنل غري، خارج الكويت، أفهم الأمير بأننا قد توصلنا في الآونة الأخيرة إلى اتفاقية شاملة مع تركية ولم يبدر منا ما يوحي بالأمل في تقديم المساعدة له.

وجعل هذا ابن سعود يعود إلى الاعتماد على موارده الخاصة، ولم تكن هذه الموارد قليلة، والمعاهدة السرية **[لم تكن معاهدة سرية بل فرمانا رسميا]** التي وقعت بينه وبين والي البصرة في أيار/ مايو كانت أقل من توقعات طلعت بك. وقد قبل ابن سعود لقب الوالي والقائد العسكري **[قائمقام عثماني]** في نجد والذي عرض عليه وعلى سلالته طالما أنهم استمروا في ولائهم ورفعوا العلم التركي. ولكنه كان سيتولى الإشراف على الضرائب الكمركية، نيابة عن الحكومة العثمانية، ويفرض ضرائبه الخاصة به، ويوفر الحاميات للطائف والعقير.

وكان العجز في ميزانية نجد سيسد من الرسوم الكمركية ولن يدفع إلى القسطنطينية شيء من أي دخل محلي إلى الوقت الذي يكون فيه هناك مبلغ فائض. وهو احتمال مشكوك في حدوثه. ولكن في الوقت الذي يمارس فيه سلطته في المناطق التابعة له، وهي سلطة حاكم مستقل في كل شيء عدا الاسم، فإن مراسلاته مع الدول الأجنبية كانت ستجري عن طريق الباب العالي فقط، وفي حالة وقوع الحرب كان عليه أن يساعد السلطان.

إن ما كان سيشكل فحوى معاهدة عبرت بشكل ناقص عن قناعات الطرفين المتعاقدين، أمر لا يكاد يقبل الشك **[كذا يحاول كوكس أن يؤكد استقلال ابن سعود عن الخلافة العثمانية ليبرر تعامل حكومة الهند معه وتجاوزها لحكومة لندن آنذاك]**.

فالسمة الهادية لطبيعة ابن سعود هي ما يجب أن يسمى عنصرية أكثر منها وطنية، ولم يكن من المحتمل أن يثير هذا الشعور تعاطف زعماء الاتحاد والترقي الذين كانوا مصممين تصميمًا أعمى على "عثمنة" العرب. وبصفته وهابيًا ملتزمًا نظر والي نجد الجديد باشمئزاز إلى المبادئ الدينية الرخوة للأتراك، ولم يكن ليعترف بادعاءاتهم بشأن تمثيل الإسلام وإدارة شؤونه. وكان في أحاديث أجراها مع الكابتن شكسبير قد تكلم عن هذه النقطة بعنف غير متوقع قائلًا، إن الكافر بنظرة قد يفضل على التركي، لأن الأخير خالف الشريعة التي اعترف بأنه سيتبعها، في حين أن الأول عمل بموجب قانونه هو، وقد اعترف بأنه لم يوافق على شروط الاتفاقية إلاّ بعد التأكيد له بصورة شخصية أنه لن يطالب حتى بإجراءات السيادة الصغيرة التي منحت لتركيا. إن معاهدة الكويت وضعت في محك الاختبار عند نشوب الحرب الأوروبية، وظهر أنها ناقصة.

إن الموقف المقلق الذي اتخذته تركية عند نشوب الحرب بين ألمانية ودول الوفاق أدى إلى تعديل عميق في سياستنا تجاه الباب العالي، وأصبح من الضروري أن نعرف ما لدينا في الجزيرة العربية. وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر صدر الأمر إلى الكابتن شكسبير، الذي كان في إنكلتره، بالعودة إلى الخليج (الفارسي) والاتصال بابن سعود، ليحول إن أمكن دون حدوث اضطرابات في المناطق الداخلية من الجزيرة، وفي حالة وقوع الحرب مع تركية أن يضمن عدم تقديم أية مساعدة من تلك المنطقة. وقبل وصوله كانت الحرب قد أعلنت، فبعثت إلى ابن سعود رسالة تخبره بزيارة الكابتن شكسبير المرتقبة، وتعترف بمكانته في نجد والأحساء، وتضمن سلامته ضد الأعمال الانتقامية من البحر أو البر إذا هو تعهد بوضع اسمه في لائحة أعداء تركية. والأتراك من جانبهم لم يضيعوا وقتًا في الاتصال بأمراء وسط الجزيرة العربية. وقد أظهرت خطتهم التي تضمنت دعم ابن الرشيد للحملة ضد مصر، في الوقت الذي يعارض فيه ابن سعود الزحف البريطاني في العراق - أنهم كانوا غير مدركين للمشاعر السائدة بين العرب تجاههم، بقدر جهلهم بظروف الصحراء، حيث لا تسمح شبكة العداوات القبلية، لأحد بسحب قواته إلى حملة بعيدة بدون الخوف من تعرّض ممتلكاته المتروكة بدون حماية إلى الهجوم. ويبدو أن ابن سعود بقصد كسب الوقت، استغل عداوته القديمة لابن الرشيد، وشن عليه هجومًا سافرًا. وقد حاول أنور باشا عبثًا أن يثنيه عن نزاعاته الخاصة، وأرسل إليه هدية نقدية لتغطية كلفة تعاونه مع جيوش السلطان، وأخيرًا عهد إلى السيد طالب بمهمة تحقيق مصالحه، وفي هذه المرحلة كان السيد طالب مشغولًا عن طريق وساطة الشيخ خزعل وقنصل جلالته في المحمرة، بعقد صفقة مع الحكومة البريطانية تقضي انضمامه إلينا في حالة الحرب مع تركية، ولكن الشروط التي قدمها كانت مبالغًا فيها بحيث كان قبولها مستحيلًا، وكان لا يزال مترددًا بشأن نصيحة الشيخ خزعل إليه بتخفيفها، بعد أن تركه إعلان الحرب في عزلة. ثم حدث أن وجد في انتدابه المقترح إلى نجد وسيلة أرسلتها العناية الإلهية للهرب من البصرة، حيث أصبح مركزه الآن محفوفًا بالمخاطر إلى حد

كبير. وقد غادر على عجل قاصدًا معسكر ابن سعود عن طريق الزبير. وفي هذه الأثناء التمس الزعيم الوهابي عذرًا في رده على إلحاح الأتراك بأنه لا يستطيع الاستغناء عن أية قوات لإرسالها إلى العراق قبل إخضاع ابن الرشيد. وأجاب عن رسالة بريطانية أن رغبته القديمة في إقامة علاقات وثيقة معنا لم تتزعزع. ولكنه لم يكن مترددًا بصورة غير طبيعية للمساهمة معنا بصورة مكشوفة حتى يتأكد من أن تغييرنا لموقفنا تجاهه سيكون دائمًا، وعلى الرغم من ثقته الشخصية بالكابتن شكسبير، فإنه لم يوافق على زيارته إلاّ بشيء من الارتياب. وقد تمت المقابلة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر في "الخفسة" في المجمّع في السدير. وقد تحدث ابن سعود بصراحة عظيمة، وقبل أن يتخلى عن موقفه مع الأتراك كليًا طلب تجسيد تعهداتنا بالمساعدة في معاهدة رسمية كانت مسودتها قد وضعت مسبقًا. وقد تضمنت تعهدًا من جانبنا له بالاستقلال الكامل **[الداخلي]**، وتعهدًا من جانب ابن سعود بأن لا تكون له اتصالات بدول أخرى إلاّ بعد الرجوع إلى الحكومة البريطانية **[احتلال خارجي]**.

وقد أخبر الكابتن شكسبير أنه كان على اتصال بالشريف (حسين) ومع رؤساء عنزة الشمالية، وأنهم اتفقوا على الوقوف صفًا واحدًا. وكان يحتجز وفدًا مؤلفًا من أربعة مندوبين أرسلهم الأتراك لحثه على الانضمام إلى ابن الرشيد، وحركة الجهاد ضدنا، ولكن بعد التشاور مع الكابتن شكسبير أطلق سراح الوفد التركي مع جواب مآله أن قوات ابن الرشيد تعسكر على مسيرة يومين من ابن سعود، وأنه لا مجال للصلح بينهما.

وفي كانون الأول/ ديسمبر وصل رسول من مكة حاملًا رسالة من عبد الله نجل الشريف، الذي كتب أن الشريف قد دُعي إلى إعلان الجهاد، وأنه يماطل حتى يسمع ماذا يقترح ابن سعود القيام به. وقد أجاب ابن سعود أنه لا يرى فائدة تعود على العرب في الانضمام إلى الحكومة العثمانية، وأنه نفسه قد صرف وفدًا تركيًا وأرجعه صفر اليدين.

وبناء على التقارير التي أرسلها الكابتن شكسبير من معسكر ابن سعود، فإن السير برسي كوكس كان مخوّلًا بالمضي في المفاوضات لأجل المعاهدة، ولكن القتال نشب في كانون الثاني/ يناير بين ابن سعود وابن الرشيد، ولقي الكابتن شكسبير الذي كان غير مسلح، وحضر كشاهد فقط، حتفه. **[وهذا غير صحيح فقد كان ضابطا ومستشارا عسكريا مع ابن سعود-كما كشفته الوثائق- ومشرفا على استخدام الأسلحة البريطانية]!**

إن رواية ابن سعود لهذه الكارثة أنه سقط قتيلًا برصاصة بندقية من شمّر، ولكن هذا التصريح على أي حال يستند فقط على معلومات غير مباشرة، إذ لا نزاع في أن الكابتن شكسبير كان قد اتخذ موقعًا في جانب آخر من ميدان القتال حيث كان مضيفه موجودًا. ومنذ ذلك الوقت رويت عما حدث روايات متنوعة ومختلف بعضها عن بعض، ولم تكن إحداها أكبر قيمة من الأخرى، ولكن يستخلص من القرائن أنه جرح أولًا في ساقه ففقد قدرته على الحركة، ثم قتل على أثر ذلك بيد فرسان ابن الرشيد الذين سيطروا على الجناح الذي كان موجودًا فيه. وفي حالة الهياج التي اعقبت ذلك، حيث حاول كل شخص أن ينجو بنفسه، يخشى أن يكون قد تُرك أو نُسي، ولكن التفاصيل الدقيقة لموته السابق لأوانه ربما لم تعرف على وجه التأكيد. وقد

أعرب ابن سعود عن أسفه العميق لفقد هذا الشخص الذي كان يعتبره أخًا، ويذكره دائمًا بالاحترام والمحبة.

إن العملية لم تكن حاسمة، وقد ادعى كلا الطرفين أنه كان المنتصر، وأصيب كلاهما بالعجز، وأجبرا على الانسحاب. وكانت النتيجة غير متوقعة، وباعثة على الإرباك نوعًا ما، لأن استعدادات ابن سعود كانت قد اتخذت على نطاق استثنائي، وقيل إن قواته كانت تفوق قوات ابن الرشيد في عددها، وإن كان فرسانه أقل عددًا. وإن روايات العرب تعزو اندحاره إلى خيانة العجمان.

إن شجاعة ابن سعود الشخصية لا جدال فيها، إلاّ أنه – وهذا أمر لا يخرج عن المألوف – ضعيف في الناحية التاكتيكية، وقد وصفه مبارك (شيخ الكويت) بأنه ليس قائدًا قديرًا في المعركة. ولكنه إذا لم يسدد إلى ابن الرشيد ضربة قاصمة، فإنه على الأقل جعله غير قادر على العمل، وحال دون انضمامه إلى الأتراك وذلك ما كان ينوي أن يفعله بلا شك. إن تدخل ابن الرشيد في المرحلة المبكرة من حملة العراق ربما كان سيزيد في صعوباتنا. ومع ذلك فإن موت الكابتن شكسبير كان ثمنًا باهظًا يدفع لقاء شل حركته.

وبقي الزعيمان بعيدين عن بعضهما دون مزيد من الاقتتال حتى الصيف، حين عقدت بينهما اتفاقية مؤرَّخة في ١٠ حزيران/ يونيو. واعترف ابن الرشيد بادعاءات ابن سعود، باستثناء السيادة العليا التي كان من المستبعد أن يعترف بها، وتعهد بعدم القيام بلعبة خيانية نحو الحكومة التركية بل الانحياز إلى أية حكومة تكون حليفة لابن سعود. وقد قصر سلطته على حائل، وقراها وعلى عشائر شمّر.

في حين أن ابن سعود حصل على اعتراف نجد كلها من الكهف إلى الدواسر. ولا شك أن المقصود بالكهف هو (الكهفة) في خريطة "هنتر"، وهي تقع قرب خط العرض ٢٧ إلى الشمال. ولا يمكن في بلاد قبلية ضبط الحدود بدقة كبيرة، ولكن من الواضح أن ابن الرشيد تخلى عن جميع ادعاءاته بالقصيم. وهي منطقة انتقلت ملكية واحاتها الغنية من يد إلى يد مرارًا كثيرة. ومن المثير للانتباه ملاحظة أن العشائر التي تعد من رعايا ابن سعود هي مطير، وعتيبة، وحرب، وبنو عبد الله **[من مطير]** وعجمان، وآل مرة، والمناصير، وبنو صخر، وسبيع، وسهول، وقحطان والدواسر، ولكن هذه القائمة يجب أن لا تعتبر دقيقة لأن مطير يكونون معظم الوقت في أراضي الكويت، كما أن القسم الأعظم من عتيبة وحرب يقعان تحت سيطرة الشريف.

بعد موت الكابتن شكسبير أرسل ابن سعود طلبًا فوريًا لاعتماد ضابط آخر لديه، وبخلاف ذلك أن تستمر المفاوضات بواسطة وكيله في البصرة عبد اللطيف المنديل. ولم يتوفر ضابط مناسب، ولكن ابن سعود نصح بأن يوقع اتفاقية مبدئية على الأسس الواردة في مسودة الكابتن شكسبير وترك جميع التفاصيل لتتم تسويتها فيما بعد. وقد وقع المسودة الجديدة التي أرسلت إليه وأعادها، ولكن مع تعديلات مهمة وجد من الأفضل تأجيل أية مباحثات أخرى بشأنها إلى حين ترتيب لقاء مع الضابط السياسي الأقدم. ولذلك فقد تأجل إبرام المعاهدة نظرًا لانشغال ابن سعود كليًا بالشؤون الداخلية، وكان موقفه في بلده خلال هذه الحقبة غير مأمون. وقد عانت سمعته بين العشائر بسبب العمليات الفاشلة ضد ابن الرشيد التي مني

خلالها بخسائر كبيرة في المواد والمعدات، وخلال الجزء الأعظم من سنة ١٩١٥ كان مشغولًا بانتفاضة خطيرة في الأحساء من جانب العجمان. وكان هو شخصيًا يعتقد أن التمرد كان بتحريض من الأتراك وابن الرشيد، ولكن من المشكوك فيه أن يكون رأيه صحيحًا. وكان مبارك شيخ الكويت مقتنعًا بانه ليس هنالك دليل يثبت صحة ذلك. ولكن مبارك، خلال السنوات القلائل الأخيرة من حكمه لم يكن ناقدًا متساهلًا إزاء الصعوبات التي يواجهها ابن سعود.

إن الرأي الذي كان يحمله حتى الآن هو أن المشاكل مع العجمان قد بدأت فيما يظهر مع احتلال الأمير الأحساء في سنة ١٩١٣، وحتى ذلك الوقت كانت القبيلة على علاقات طيبة، وكانت بصورة عامة تعترف بسيادته، ولكن امتداد سلطته إلى الأحساء، التي هي مقرهم، قد أثقل كاهل ولائهم. وقد حاول أن يفرض عليهم ضريبة رؤوس، وأن يمنعهم من استيفاء رسوم من القوافل التجارية المارة عبر البلاد، وهي رسوم اعتادوا فرضها منذ أيام الأتراك. إن استياء "العجمان" قد هيَّجه أفراد من عائلة ابن سعود الذين كانوا معادين له منذ مدة طويلة، العرايف، وهم أحفاد عمه سعود. إن اثنين من أبناء عمومة عرايف، فهد بن سعود وسلمان بن محمد، كانا قد التجآ إلى شيخ البحرين. وقام الشيخ بمحاولة غير متحمسة لتحقيق مصالحة في سنة ١٩١٤، ولكن العرايف رفضوا وساطته وطلبوا حماية شيخ أبو ظبي الذي تلقوا منه بعض التشجيع عندما تجدّد القتال مع ابن سعود في سنة ١٩١٥. ولما اتخذ التمرد أبعادًا خطيرة أرسل ابن سعود بطلب مزيد من القوات من الرياض كما طلب مساعدة الكويت، ولكن قبل وصول أية تعزيزات من هذين المصدرين أغار على العجمان ليلًا قرب الهفوف وواجه نكسة، وكانت تعود جزئيًا إلى جبن مجندي الهفوف الحضريين. وقد قتل أخوه سعد كما أنه جرح، وكانت أموره لفترة ما سيئة جدًا، وكان بحاجة إلى المال والسلاح، وكان في جميع الاعتبارات العملية محاصرًا في الهفوف. وانتهز ابن الرشيد الذي كان يجهل أمر الاتفاقية الموقع عليها حديثًا، الفرصة للإغارة على القصيم ولكن تقدمه أوقف بسهولة، وإن وصول قوة من الكويت بقيادة ابن الشيخ [سالم المبارك الصباح]، حوَّلت الميزان في الأحساء.

وقد تم اقتلاع العجمان في أيلول/ سبتمبر وخلال انسحابهم إلى الشمال تعرَّضوا للمضايقة بواسطة هجمات متكرّرة شنها عليهم بنو خالد واضطرتهم إلى اللجوء إلى الأراضي الكويتية، حيث ظلوا إلى وفاة مبارك في كانون الأول/ ديسمبر. وقتل فهد بن سعود أثناء الانسحاب، وعقد سلمان صلحًا مع ابن سعود في نهاية السنة. وكنا خلال الصراع قد سهلنا إرسال العتاد إلى ابن سعود من البحرين، وعملنا ما في وسعنا لكبح جماح "أبو ظبي". وفي تشرين الأول/ أكتوبر قدمنا لابن سعود ألف بندقية وأعطيناه قرضًا مقداره ٢٠,٠٠٠ جنيه. ولم يكن الأتراك قد يئسوا كليًا من كسبه إلى جانبهم. وفي تموز/ يوليو، وقبل غارة ابن الرشيد، اتصل به مبعوث تركي هو صالح الشريف الحسني واقترح عقد لقاء، ولكن طلبه قوبل بالرفض، وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر قابل ابن سعود السير برسي كوكس في القطيف وأكملت المعاهدة التي طال تأخرها وتم التوقيع عليها. وقد زودت المعاهدة ابن سعود، مع تحفظات معينة، ضمانًا ديناميكيًا لسلالته [توريث الحكم] في الأماكن التي هي في حوزته الآن، ووعدته بدعم الحكومة البريطانية في حالة وقوع اعتداء بدون استفزاز من جانب دول أجنبية، ومن جانبه تعهد ابن سعود بعدم الدخول في مراسلات مع

أية دولة أجنبية وعدم منح امتيازات للأجانب وإبقاء الطرق إلى الأماكن المقدَّسة مفتوحة، وعدم القيام بأي عمل عدواني على الشيوخ الآخرين الذين هم تحت حمايتنا.

إن ابن سعود لم يكن على علم بأمر المراسلات السرّية للغاية التي كنا نجريها مع الشريف خلال شتاء سنة ١٩١٥ - ١٩١٦، ولكن النتائج التي أدَّت إليها لم تكن لتتركه عديم الاهتمام بها. فالعلاقات بين الحجاز ونجد كانت تمليها المشاعر المتضاربة. وكانت لدى الشريف أسباب أكثر من ابن سعود للخوف من الأتراك. ولكنه كان يشعر بالحسد من مكانة ابن سعود كزعيم عربي، وكان هذا الشعور يقابل بالمثل في الرياض.

إن تقلب الولاءات بين القبائل مصدر شرّ للخلافات في الجزيرة العربية، وإن عدم وجود أية حدود معينة يعزز الشكوك في الادعاءات والالتزامات. في سنة ١٩١٠ قام الشريف عبد الله، الذي صرح بأنه يعمل نيابة عن الحكومة العثمانية، بغارة على حدود القصيم لغرض إعادة السلطة التي ربما كانت قد أصبحت من آثار الماضي، والتي لا بد وإن كانت في أحسن الأحوال مشكوكًا فيها. النتائج الملموسة التي حققها الهجوم فيما يبدو لم تكن أكثر من إعادة الإلحاح على سيادة الشريف على أفخاذ بعيدة من عتيبة، وهي قبيلة كانت يومًا ما خاضعة لابن سعود، ولكن معظمها انضمّ إلى الشريف. وقد فرض عبد الله قبل انسحابه إتاوة صغيرة تدفع لمكة من قرى القصيم، ولكن ليس من المحتمل أن تكون قد دفعت قط. ومنذ سنة ١٩١٣ أظهر الشريف نزعات قوية مناهضة للأتراك، وقبل نشوب الحرب تقارب مع ابن سعود، وكانت المراسلات بينهما جارية حينما قام الكابتن شكسبير بزيارته الأولى إلى الرياض في ربيع سنة ١٩١٤.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ كانا يعملان بانسجام، وأفضى ابن سعود إلى الكابتن شكسبير برأيه في أن الخلافة ستعود إلى عائلة الرسول، التي كان الشريف يمثلها، فيما إذا خرجت من يد سلطان تركية.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥ ظهر عبد الله في نجد مرة أخرى، ولكن هدفه من وراء ذلك لم يكن واضحًا. إن تفسيره الشخصي كان أنه أرسل بمهمة إلى ابن سعود، مع غرض آخر هو جمع الضرائب في القصيم وسدير. وعدا عن سياسة مشكوك فيها على الأقسام المتنقلة من عتيبة، لا يبدو أن للشريف في تقدير البدو حقوقًا في أي من المنطقتين. إذ إن حدوده شرقًا تقع في مكان ما بين خطي الطول ٤٤° و٤٥° في شعرا والدوادمي وجبل ضريه وجبل النير.

وتفيد التقارير أن عبد الله لم يتقدم أبعد من شعرا كثيرًا، وقد جمع الضرائب من عتيبة، وأخضع الأقسام الصغيرة المتحالفة من بريه (وأصلهم من مطير) وعاد إلى الحجاز؛ ولكن ابن سعود الذي لم يكد يخرج من منازلة محفوفة بالمخاطر في الأحساء، اعتبر الحملة في غير محلها، بل مشبوهة، ولم يكن ذلك غير معقول (وقد انعكست هذه المشاعر في أحاديثه مع السير برسي كوكس في كانون الأول/ ديسمبر. فقد ذكر الضابط السياسي الأقدم بأن الوهابيين لا يعترفون بخليفة بعد [الخلفاء] الأربعة الأوائل، واهتم بأن يضيف أنه فيما إذا تبنى الشريف هذا اللقب فإن ذلك لن يغير شيئًا من وضعه بين الحكام الآخرين).

في حزيران/ يونيو من السنة التالية قام الشريف بثورة مكشوفة ضد الأتراك وأعلن استقلال العرب. وابن سعود الذي كتب إلى الضابط السياسي في تموز/ يوليو اعترف بأنه تسلم منه الأخبار الرسمية المتعلقة بالحجاز، معربًا عن ارتياحه لمتاعب الأتراك، ولكنه طرح مخاوفه هو بأن يمضي الشريف فيدعي بالسلطة على أقسام نجد. وتأييدًا لهذا الخوف لاحظ أن الشريف، في إعلانه استقلال "العرب"، كان يظهر وكأنه يعاملهم كمجموعة مجملة، وهو موقف نظر إليه [ابن سعود] بعين القلق.

وفي آب/ أغسطس كتب مرة أخرى، قائلًا إنه تسلَّم الآن كتابًا من الشريف يعلن فيه الأخير احتلال مكة ويطلب مساعدته، وأعطى ابن سعود خلاصة جوابه كما تم تسلمه نسخة من الكتاب بعد ذلك. وأكد ابن سعود للشريف أنه سيقدم له كل ما في وسعه من المساعدة، ولكنه طلب تعهدًا خطيًا بأن الشريف سيمتنع عن التجاوز على أراضيه أو التدخل في شؤون رعاياه. ومضى ابن سعود يسأل السير برسي كوكس فيما إذا كانت علاقاته مع الشريف أمرًا يخص الحاكمين وحدهما، أم أنها تمس مصالحنا، وفي تلك الحالة فإنه سيسترشد برغباتنا. واستنادًا إلى تقارير عربية تم تسلمها في الكويت كتب الشريف إلى ابن سعود ثلاث مرات، يطلب المساعدة، وأنه في مناسبتين اثنتين أرسل إليه ٢٠٠٠ جنيه. وليس من المستبعد صحة ما أشيع من دفع مبالغ صغيرة.

وكان أقل ما يمكن أن يقال في جواب الشريف المؤرَّخ في ١٥ أيلول/ سبتمبر عن كتاب ابن سعود، أنه لا يدل على رغبة في التوفيق وأثار استياءه الكبير. إن كتابه بالتعهد الخطي الذي أرسل معه لاستحصال موافقة الشريف عليه، أعيد مع ملاحظة تقول إن طلب ابن سعود لا يمكن أن يصدر إلاّ عن رجل معتوه. وفي الوقت نفسه تقريبًا تسلم ابن سعود كتابًا من علي حيدر يخبره فيه بتعيين الحكومة العثمانية إياه شريفًا بدلًا من الشريف **[حسين]**، ويدعوه إلى الاشتراك في الجهاد، ولكن ابن سعود أعرب في رده عن الكراهية التي يشعر بها العرب تجاهه وتجاه الأتراك.

تناول الضابط السياسي الأقدم قضية الحجاز بالتفصيل في رسالة إلى ابن سعود مؤرَّخة في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أشار إلى مدى الأهمية التي يحتلها بالنسبة للقضية العربية – التي تهدف سياسة الحكومة البريطانية إلى دعمها – أن يعمل جميع الزعماء العرب الكبار سوية وبالتعاون معنا في مهمتنا المشتركة في طرد الأتراك من جزيرة العرب. أما فيما يتعلق بمركز ابن سعود الشخصي، فلا داعي لأن تساوره أية مخاوف، بعد أن اعترفنا به حاكمًا مستقلًا وعلى الشريف أن يعترف بكل ما تقضي به المعاهدة، وليس لدى الحكومة البريطانية سبب للاعتقاد بأن الشريف يبيت أية نوايا عدوانية ضد قبائل نجد وأراضيها.

في المفاوضات التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ بشأن المعاهدة، بحث السير برسي كوكس مع ابن سعود إمكانية تقديمه لنا مساعدة ضد ابن الرشيد. وعندئذ كان يظن أن ابن الرشيد إما أن يلتحق بنا، أو يحافظ على حياد صارم، ومع ذلك، إذا أظهر عداوة فعالة، فإن ابن سعود سيهاجمه ويثير قبائل عنزة الشمالية ضده. ومع ذلك فإنه لم ينفذ هذه النية، وخلال ربيع سنة ١٩١٦ وصيفها كان مشغولًا بتمرد آل مرة، الذي أعقب، وربما كان ذا صلة، بتمرد العجمان الذي عرض مواصلاته مع الأحساء إلى الخطر. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من مقاتلي شمّر كانوا قد ذهبوا شمالًا مع ابن الرشيد ضد العراق [ضد بريطانيا في

العراق]، فلم يشن هجوم مؤثّر على حائل خلال غيابهم. وفي أواخر حزيران/ يونيو أو أوائل تموز/ يوليو أغار نجل ابن سعود، تركي، على جبل شمر، وربما عجلت هذه الأخبار في انسحاب ابن الرشيد من مناطق حدودنا. وفي أيلول/ سبتمبر أو تشرين الأول/ أكتوبر جدد تركي [بن عبد العزيز بن سعود] العمليات القتالية ضد بعض شيوخ شمر وقطاع متحالف مع بني حرب، ولكن العملية أسفرت فقط عن الاستيلاء على كمية صغيرة من الغنائم، وإن طبيب ابن سعود أثناء مروره بالبحرين حمل رسالة مؤداها أن الأمير لا يستطيع أن يقوم بشيء ضد شمّر طالما بقي اللاجئون "العجمان" في جناحه. إن السبب الحقيقي لعدم فعاليته كان بلا شك عدم شعوره بالأمن الداخلي، لكن عداءه الشديد تجاه العجمان الذين لا يعدهم متمردين فقط، بل قتلة أخيه سعد، كان يهدد بأن يصبح مشكلة على جانب من الصعوبة.

لما توفي الشيخ مبارك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ ضغط ابن سعود على ابنه وخليفته في الكويت، جابر، أن يطرد "شيوخ العجمان"، وكان رد جابر فاترًا. فهو لم يكن راغبًا في طرد العجمان خشية أن يؤدي ذلك إلى إلقائهم في معسكر الأعداء، ولكنه لم يكن قادرًا أيضًا على الاستمرار في مقاومته لإلحاح ابن سعود بدون إحداث أي صراع بينهما، فطرد القبيلة في شباط/ فبراير ١٩١٦، وحدث ما توقعه، فالتجأوا إلى عجمي [السعدون] طالبين حمايته أولًا، ثم حماية ابن الرشيد بعد ذلك. ولكنهم في أيار/ مايو طلبوا إلى شيخ الزبير الإذن وحصلوا عليه، للاستقرار بهدوء قرب صفوان، وأعقب ذلك محاولات من عدد من كبار شيوخهم للتقرب إلينا. ولما عاد ابن الرشيد إلى (حائل) لم يبق مع عجمي سوى اثنين من شيوخ العجمان، ولم يكن لهما سوى قلة من الأتباع، وربما لا أحد. إن رغبة ابن سعود الملحة في توجيه نشاطه إلى إبادة هذه القبيلة لم تكن مما تتعاطف معه مطلقًا، وفي هذه المرحلة على أي حال.

إن الشيخ جابر، الذي كان حديث عهد بمنصبه، لم يكن ليأمل أن يمارس على ابن سعود نفس النفوذ الذي كان لوالده، ذلك الدبلوماسي المتمرس، ذي الوزن الثقيل؛ إضافة إلى ذلك، فإن العلاقات بين الرياض والكويت كانت تزداد برودة منذ بضع سنوات سبقت وفاة مبارك. وقد شعر ابن سعود باستياء مرير تجاه موقف مبارك خلال المفاوضات بينه وبين الحكومة العثمانية في ربيع سنة ١٩١٤. واستنادًا إلى رواية ابن سعود فإن الشيخ كان قد نصحه في البداية بقبول العروض التركية، ولكنه حينما وصل إلى الكويت في نيسان/ أبريل أخذ مبارك يضرب على وتر آخر، بدون إعطاء تفسير، ونصح ابن سعود بعدم قبول تسوية مع الأتراك رافضًا في الوقت نفسه أن يكون حاضرًا في اجتماعاته مع الوفود. وقد بلغ من استياء الأمير أنه اشترط على الكابتن شكسبير حالًا أن لا يستشار مبارك في المفاوضات معنا. إن اللجوء الذي منح للعجمان كان سببًا آخر للشكوى، وفي سنة ١٩١٦ شكا ابن سعود من عبء رسوم الترانزيت التي كانت تجبى من الكويت منذ أقدم الأزمنة.

وفي الوقت الذي أظهر فيه قلق ابن سعود تجاه طموحات الشريف، وزيادة تباعده في الكويت، أن الزعماء المتحالفين معنا لم يكونوا قد توصلوا إلى تفاهم مرض فيما بينهم، كانت هنالك مؤشرات بأن الأتراك كانوا لا يزالون نشيطين في الجزيرة العربية. وقد جاءت الأنباء من ابن سعود، ومن مصادر أخرى، عن إرسال وكيل هو (محمد) توفيق بن فرعون الدمشقي لغرض شراء أباعر للحكومة العثمانية، وكان اختيار

هذا المبعوث جيدًا لأنه كان صديقًا شخصيًا لابن سعود، وقد سبق له أن زار نجدًا بالمهمة نفسها في السنة السابقة. ولكن الأمير في هذه المرة تعرض لضغط من جانبنا لمنعه من الحصول على الأباعر. وعلى ذلك فقد اعتقل ابن فرعون، وصادر ٧٠٠ جمل كانت قد اشتريت في الداخل، وأرسلها إلى الكويت، وقد أشارت تقارير مختلفة، جاء بعضها من ابن سعود، أن محاولة أخرى تعد لتحريض ابن الرشيد علينا. إن الرشيد بن ليلى، ممثل ابن الرشيد في القسطنطينية، التحق به في حائل، مع عدد من الضباط الألمان والأتراك، وجماعة صغيرة من الجنود الأتراك وبعض المدافع؛ وقد اختلفت الروايات حول تشكيلة البعثة بالضبط، ولكن وجودها بشكل من الأشكال في حائل كان مؤكدًا.

وكتب ابن سعود في أيلول/ سبتمبر قائلًا إنه سيكون سعيدًا للقاء الضابط السياسي الأقدم شخصيًا لبحث مسألة التعاون مع الشريف، أو اتخاذ إجراء هجومي ضد ابن الرشيد، وفي تشرين الأول/ أكتوبر كرر طلبه بشكل عاجل، وكانت الاعتبارات جميعًا تدل على أن الاستجابة له كانت مستحسنة. وقد قابله السير برسي كوكس في العقير في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر. شرح ابن سعود له موقفه بالتفصيل، وكان قد تكبَّد في قتاله مع ابن الرشيد في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩١٥ خسائر لا يستهان بها في الرجال والأموال، وكان منذ ذلك الوقت في ساحة القتال بلا انقطاع تقريبًا، أولًا ضد العجمان، ثم ضد آل مرّة، وإن معظم تجارة نجد الاعتيادية كانت مع سورية، وقد اعتادت القبائل على بيع جمالها لتجار دمشق، كما أن الحصار الصارم الذي فرضه ابن سعود؛ والاستيلاء على جمال ابن فرعون شاهد على حقيقته – زاد في إثارة النقمة؛ فقد تذمر النجديون، وقلقت القبائل، وتساءل الجميع ما هي الفائدة التي يعود بها عليهم موقف رئيسهم، وأصبحت السيطرة عليهم تزداد صعوبة. أما فيما يتعلق بالشريف إن السير برسي كوكس كان قادرًا على إعطاء ابن سعود تطمينات كاملة، فإن معاهدتنا مع الأمير كانت قد أبلغت إلى مكة، وحينما أبدى لنا الشريف نيته في إعلان نفسه ملكًا للعرب في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، ألححنا على إقرار رسمي منه بأن لا يدعي أية سلطة على الحكام المستقلين. إن أخبار التتويج في مكة لم تكن قد وصلت إلى قلب الجزيرة العربية بعد، ولم تبحث. وخلال الحديث مع الضابط السياسي الأقدم في البصرة أبدى ابن سعود ملاحظة عابرة حول تسمية الشريف نفسه "سلطانًا"، غير أنه أصبح مطمئن البال كليًا حين علم أننا نحمي حقوقه وأن الشريف قد نفى بصورة باتة أن لديه أية مطامع في استقلال ابن سعود أو من كان في مثل وضعه.

وبعد أن أعرب ابن سعود للضابط السياسي الأقدم، أثناء لقائهما في العقير، عن رغبته في القيام بزيارة قصيرة للشيخ جابر في الكويت قبل عودته إلى بلاده، شجعه السير برسي كوكس على مشروع الزيارة بصورة ودية باعتبارها مناسبة جدًا، واقترح السير برسي كوكس أن يتم تقليد وسام "فارس الإمبراطورية الهندية"(K. C. I. E.)[1] في "مجلس" يعقد في الكويت حيث سيقلد الشيخ وسام نجمة الهند (C.S.I)[2] .

(١) Knight Grand Cross (of the Order) of the British Empire
(٢) Companion (of the Order) of the Star of India

وحين أسر السير برسي كوكس لابن سعود بأنه سيمنح هذا الشرف، فإنه كان مخولًا بإبلاغه في الوقت نفسه بأن حقوقه قد حفظت بعناية في جميع اتصالات الحكومة البريطانية خلال تعاملها مع الشريف، وقال ابن سعود في معرض رده إنه مرتاح كليًا من هذه الناحية.

انعقد المجلس في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وجاء شيخ المحمرة إلى الكويت لحضور المناسبة، وكان العديد من البدو حاضرين، بمن فيهم الشيوخ الأصدقاء لشمّر أسلم، والظفير، وشيوخ المطير. وألمح الضابط السياسي الأقدم أثناء تقليده الأوسمة، إلى ارتياحنا لأن نشعر بأن زعماء العرب الكبار عاقدون العزم معنا من أجل هدف مشترك، وأعقبه شيخ المحمرة بعبارات مؤيدة لبريطانية بحرارة، وضرب ابن سعود على الوتر الحساس للقاء في كلمة كانت تلقائية بقدر ما هي غير متوقعة. قال إن الأتراك قد جعلوا أنفسهم خارج حظيرة الإسلام بالمظالم التي ارتكبوها بحق المسلمين الآخرين، وقارن سياستهم مع سياسة بريطانية التي تناقضها قائلًا إن الأتراك سعوا إلى إضعاف العرب بتأجيج خلافاتهم، في حين أن الحكومة البريطانية شجعتهم على الاتحاد من أجل مصلحتهم. وقد امتدح عملية الشريف، وحث على التزام العرب الحقيقيين جميعًا التعاضد معه لخدمة القضية العربية. وعندما أنهى خطابه بخاتمة بليغة، أقسم الشيوخ الثلاثة، أي شيوخ الكويت والمحمرة وابن سعود، معًا على العمل معنا لتحقيق غاية مشتركة.

وقد ترك هذا المشهد انطباعًا عميقًا لدى الحاضرين من وجهاء المنطقة وشيوخ البدو، الذين لا شك في أنهم سينشرون النبأ بين القاصي والداني. وخلال حفل الاستقبال في الكويت، أظهر ابن سعود في جميع ما أبداه، مدى إدراكه بوضوح المبدأ الذي يوجه علاقاتنا مع الجزيرة. وقد استشهد، كمثال على سياستنا الخيرة تجاه القضية العربية، بأننا كنا مستعدين لتشجيع المصلحة بينه وبين ابن الرشيد فيما إذا تخلّى عن موقفه العدائي. وقد أضفى وصول أباعر ابن فرعون السبعمائة البديعة، وكل منها يحمل وسم ذلك التاجر المعروف، خاتمة دراماتيكية بلغت باجتماع الكويت ذروته من الكمال.

ومن الكويت ذهب ابن سعود إلى المحمرة ضيفًا على الشيخ خزعل الذي تعاون من الأعماق في السعي لجعل زيارة ابن سعود مفيدة له. ووصل الزعيمان إلى البصرة مساء يوم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، صعد الضابط السياسي الأقدم، يصحبه ممثلان عسكريان كبيران لقائد الجيش المرابط في البصرة، إلى سفينة الشيخ، وقدما لابن سعود سيف الشرف، ورسالة الترحيب من قائد الجيش. وقضى اليوم في اطلاع ابن سعود على معسكرات القاعدة وتنظيمها وعلى أحدث المكائن الحربية بما فيها الطائرة التي أظهر اهتمامًا كبيرًا بها. وكان ضاري بن طوالة، ومحمود السويط من شيوخ شمر والأسلم والظفير حاضرين، في حين أن شيخ الزبير، الإبراهيم، وعدة وجهاء من السنة في البصرة، واللاجئين من بغداد، قابلوا ابن سعود على متن السفينة.

إن حفلة الكويت الرسمية، وزيارة ابن سعود إلى البصرة، قد وضعتنا في مركز فريد من القوة، إذ صرح ثلاثة من الزعماء الأقوياء علنًا بصداقتهم بعضهم نحو بعض، وبثقتهم بالحكومة البريطانية، وقد وصلت برقية من الشريف يهنئهم فيها على حماستهم للقضية العربية، ويعرب عن أسفه لعدم تمكنه من إرسال ممثل عنه إلى الكويت بسبب ضيق الوقت، ويؤكد وحدة أهدافه مع أهدافهم. وفي رسالة تالية اعتذر لأي تقصير

في رسائله السابقة بسبب أنه بينما كان في غمرة انفعال الحرب، ربما قصر عن غير قصد، في مراسلاته. إن حلم الوحدة العربية الذي راود خيال أحرار دمشق خلال السنة التي سبقت الحرب، بات أقرب إلى التحقيق مما يتسنى للأحلام، ولكن دور العبقري الذي يتولى الرئاسة، قد أعيدت إناطته، وبدلًا من السيد طالب الألمعي، الذي لا رادع له، ويدور حول محور لهيب طموحاته الشخصية، فقد اتحد زعماء الجزيرة العربية شرقيها وغربيها، بمبادرة من الحكومة البريطانية.

إن لقاء الكويت، إضافة إلى توثيقه التقارب بين القادة العرب، فقد تمخض عن نتائج فورية معينة. تم، أولًا، الاتفاق على مدى وطبيعة نصيب ابن سعود في الصراعات التي تحدث في المستقبل مع ابن الرشيد، فيما إذا وقعت. وقد تعهد بإبقاء ٤٠٠٠ رجل تحت السلاح، وإذا تحرك ابن الرشيد بقواته باتجاه العراق، فإنه سيتحرك في خط مواز له نحو الزبير وينضم إلى القبائل الصديقة وإلى كتيبة من الكويت. وقد أخبر الشيوخ الأصدقاء أنه سيسندهم إذا هدد ابن الرشيد بمهاجمتهم بقواته. ولكن إذا بقي ابن الرشيد في حائل، فإن ابن سعود – مع ذلك – سيضايقه ويهاجمه عندما تسنح الفرصة، متخذًا القصيم قاعدة له. ونظرًا للأعباء التي تحملتها موارده خلال العامين الماضيين، فقد منح ٣٠٠٠ بندقية مع العتاد، إضافة إلى ٤ مدافع رشاشة، كما منح دعمًا ماليًا قدره ٥٠٠٠ جنيه إسترليني شهريًا لتغطية النفقات التي سيتحملها لأجل إدامة رجاله في الميدان. وارتُئي أن تعاون ابن سعود الفعلي مع الشريف لم يكن عمليًا، ولكن ابن سعود كان على استعداد لإرسال أحد أنجاله مع نحو أربعين رجلًا، كعلامة تدل على حسن نيته، إذا وصله طلب خاص من الشريف بذلك.

وفي المقام الثاني، كتب ابن سعود رسالته، باسم الزعماء الثلاثة، إلى عجمي بن السعدون يحثه فيها على إدراك مدى الضرر الذي يلحقه موقفه الحالي بالقضية العربية، ويوجه إليه الدعوة للدخول في اتصالات معهم، ويعده برعاية ودية، وبإتاحة الفرصة له للاستسلام بشرف.

وأخيرًا، وبتعاون الشيخ جابر، شيخ الكويت، والمهارة الدبلوماسية لشيخ المحمرة، الذي قدم طوال الوقت أجل الخدمات للضابط السياسي الأقدم، فقد تم التوصل إلى حل مرض للمشكلة الدقيقة الناجمة عن وجود العجمان بين القبائل الصديقة، وقد تم الاتفاق على هدنة بين ابن السعود والعجمان خلال فترة الحرب، ووضعت مسودة التعليمات للدفاع عن وضع الشيوخ اللاجئين بالنسبة لجميع القبائل التي هي تحت حمايتنا. وقد استدعى السير برسي كوكس، عند عودته إلى البصرة، شيوخ العجمان وكانوا منزعجين انزعاجًا عميقًا لمجيء ابن سعود، لظنهم بأن ذلك كان نذير شرّ لهم، ولكن رئيس القبيلة وبعض شيوخها قابلوا السير برسي كوكس في الزبير، ووافقوا على العروض المقدمة، وتلقوا لقاء ذلك وعدًا بتخصيص معونة مالية شهرية أسوة بتلك التي يتسلمها غيرهم من الشيوخ الموالين في الشامية. وقد نفوا بوضوح وجود أية شكوك لديهم من أن بقية شيوخ العجمان، وبضمنهم اثنان لا يزالان مع عجمي، سينضمون إليهم فور سماعهم بالنهاية السعيدة.

وقد كتبت رسائل إلى فهد بك بن هذال، تخبره عن اجتماع الكويت، وتدعوه إلى الانضمام إلى عصبة الشيوخ العرب في طرد الأتراك. وقد أرسلت هذه الرسائل بواسطة رجل من مضارب فهد بك كان

موجودًا في البصرة أثناء زيارة ابن سعود لها ، وذهب لمقابلته في المحمرة، حيث تلقى فيها النصائح والتعليمات الكاملة من الشيخ خزعل. وقد عهد إليه أيضًا بحمل رسائل من الشريف كانت تنتظر الفرصة لإرسالها إلى فهد بك، وحاجم المهيد، وعلي السليمان من الدليم وآخرين، مع هدايا مالية لتوجيه قرار فهد بك وتشجيع الموقف الودي لشيخ الدهامشة جزاع بن مجلاد. وهنالك اتصالات أخرى بسبيل أن تتخذ مع عطية أبو كلل من النجف، ومحمد علي كمونة في كربلاء).

كما ورد كتاب[1] بخصوص حصار ابن رشيد تنفيذا لسياسة بريطانيا:

(من الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود حاكم نجد وملحقاتها
إلى السير برسي كوكس الضابط السياسي الأقدم في العراق
التاريخ ١٢ شعبان ١٣٣٥هـ ٣ حزيران/ يونيو ١٩١٧
بعد التحيات

أود أن أبدي أنني ذكرت في رسالتي الأخيرة أخبار ابن الرشيد بالقدر الضروري، وقلت إنني سأحيطكم علمًا بنتيجة الاتصالات بيني وبينه.

كما تعلمون سعادتكم أنه بعث إلي برسول مع كتاب يعرب فيه أنه ينوي السلم. أجبته أنه يستطيع أن يصبح صديقًا لنا بشرط أن يظهر الصداقة نحو صديقتنا الحكومة البريطانية وحلفائها من رؤساء العرب، كالشريف، وأن لا يقوم بأي شيء لا ترضى عنه الحكومة البريطانية أو ضدها. وسترون الشروط التي فرضت عليه في رسالتي المرفقة نسخة منها. وعندما سلمت الرسالة إلى ابن الرشيد من قبل رسولي فإنه أعقبها بجواب كتبه إلينا رافضًا فيه هذه الشروط، كما ترون من رسالته المرفق أصلها.

إنني لم أستهدف الصلح معه لأي غرض شخصي بل من أجل مصالح الحكومة البريطانية والشريف فقط. إننا نرغب في وحدة العرب، وإلاَّ فإن علاقاتي مع ابن الرشيد ليست خافية على سعادتكم. وسيثبت لصديقتي الحكومة البريطانية، والحمد لله، أنني قمت بالواجب المترتب عليَّ بشأن حقوق العرب، وأننا لا نهدف إلى مصالحنا بل نحمي مصالح صديقتنا وسعادة أصدقائها أمثال الشريف.

إن ابن الرشيد ولله الحمد ضعيف جدًا، ولكن الحكومة التركية أجبرته على معارضة العرب وأغرته بإعطائه كمية كبيرة من السلاح ومقدارًا لا يحصى من الأموال، ولا شك أنه سيرسل كتابي الذي يحتوي على هذه الشروط إلى الحكومة التركية اللئيمة بقصد إظهار ولائه وكسب امتنانها بما يرويه من أكاذيب. ومن المؤكد أن الشخص المذكور غير قادر على مساعدة الأتراك مطلقًا بسبب ضعفه وضغطي عليه، وإن هدفه في رفض الشروط كان الحصول على المكاسب، أبادهم الله جميعًا.

(١) الوثائق (٣/ ٦٥٦) وثيقة رقم (٢١٩) FO 371/3057

إن من المهم جدًا اتخاذ الإجراءات الفعالة لقطع سير قوافل ابن الرشيد مع العراق والأماكن التابعة للحكومة البريطانية. وعلينا أن نلجأ إلى الوسائل الضرورية لوقف ذلك. إن الخطوة الدارجة في الوقت الحاضر لم تؤد إلى النتائج المرغوبة، كما يبدو من الأسباب التي سبق ذكرها لكم بأن ابن الرشيد وأعرابه من شمّر كانوا طيلة هذه المدة يحصلون على احتياجاتهم من هذه الأماكن بدون أية صعوبة.

وفي منتصف رجب (٧ أيار/ مايو ١٩١٧) غادرت الكويت وضواحيها قافلتان وذهبت قافلة إلى عين السيد وضواحيه، ولا أعلم هل وصلت الجهة التي تقصدها أم لا. إن القافلة التي اتجهت إلى الكويت مرّت من لينة بالتأكيد، كما أن الأخرى التي قصدت عين السيِّد مرَّت من الحاصول سالمة. إن الرفيق الذي صحب القافلة كان ينتمي إلى عشيرة ابن هذال. فإذا رأيتم إهمال الأمر، فرأيكم هو الأفضل، ولكن إذا كان رأيكم عكس ذلك، وإذا سألتم عن رأيي، فقد ذكرت في رسالتي السابقة أن وضع العراق لا يمكن تصحيحه إلاّ باتخاذ إجراءات قوية وبالتحفظ ضد الأعداء. فإذا قررتم طرد ابن الرشيد وعشائره ومعاقبتهم مراعين مصالح كلا الطرفين، فذلك هو رأيي، ورأيكم هو الأعلى طبعًا.

واسمحوا لي أن أبدي أنني سبق أن رجوت سعادتكم أن ترسلوا لنا مدربًا، يرينا كيفية استعمال المكائن التي نخشى أن نطلبها ولكن لا نعرف كيفية استعمالها.

وقد أخبرت سعادتكم أيضًا عن العتاد الخاص بالمدافع، فقد نفد كل ما كان عندي في معركتي مع العجمان ولم يبق معنا شيء الآن. وقد أملتمونا بإرسال المدافع التي صودرت من الأتراك، ولا بد أن الحكومة لديها المدافع الرشاشة التي قد نحتاج إليها، وإنني أطلب إلى سعادتكم إما أن ترسلوا لي المدافع المذكورة أو العتاد الذي يصلح للمدافع الموجودة لدينا حاليًا، إذ نخشى أننا سنضطر إلى استعمالها قريبًا، ورأيكم هو الأفضل.

أرجو مواصلة رعايتكم لهذا الصديق المخلص والتفضل بتزويدي بالأخبار الطيبة عن الموفقيات التي حققتها الحكومة البريطانية وحلفاؤها في ميادين الحرب. هذا ما لزم بيانه لسعادتكم ودمتم.

عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود

مترجم عن الترجمة الإنكليزية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩١٧).

كما وردت برقية[1] (من السير برسي كوكس الضابط السياسي الأقدم - بغداد إلى المكتب العربي - القاهرة مكررة إلى وزارة الخارجية ووزارة الهند ونائب الملك في الهند ١٢ حزيران/ يونيو ١٩١٧

ما يلي من نائبي في البصرة بتاريخ ١١ الجاري:

"وصل كتاب من ابن سعود مرفق به نسخ من مراسلات مع ابن الرشيد، فحواها ما يأتي:

(١) الوثائق (٣/ ٦٥٨) وثيقة رقم (٢٢٠) FO 371/3057

"ابن الرشيد كتب إلى ابن سعود يعرض عليه السلم. أجاب ابن سعود بأن السلم معه يجب أن يتضمن التحالف مع بريطانية وملك الحجاز. ابن الرشيد رفض هذه الشروط".

يضيف ابن سعود أن القوافل تصل إلى ابن الرشيد من الكويت والعراق، ويطلب تعليمات من أجل رشاشات وعتاد").

تزويد بريطانيا ابن سعود بالأموال لشراء ولاء القبائل:

كما ورد في برقية[١] (من السير برسي كوكس - المقيم السياسي في الخليج - بغداد

إلى وزير الهند - لندن ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩١٧
معنونة إلى وزير الهند - مكررة إلى سكرتير حكومة الهند - سيملا والمندوب السامي - القاهرة.

أرجو مراجعة برقيتي المرقمة ٤٠٣٥.

تسلمنا البرقية التالية بعد ذلك التاريخ من المعتمد السياسي في البحرين:

تبدأ: وصلتني رسالة شفوية لإبلاغها إليكم من ابن سعود بواسطة أخيه، الذي هو وكيله هنا، وقد عاد لتوه إلى الرياض.

يبدي ابن سعود أنه يواجه صعوبات، إذ إن عليه أن يقدم هدايا كبيرة إلى البدو وغيرهم ممن يزورونه، كما أنه مضطر لأن يدفع إلى رجاله ٥ أو ٦ ليرات شهريًا (القوة التركية وحدها تكلفه ١٠,٠٠٠ شهريًا).

إن دفع الشريف مبالغ أكبر يؤدي إلى انفضاض رجاله عنه. الشريف الآن يجمع من "حرب" و"عتيبة" الضرائب التي كان ابن سعود يجبيها سابقًا. إن السبب الوحيد لعدم اتخاذه إجراءات مقابلة هو صداقته معنا. إن الشريف في قلبه لا يضمر صداقة نحوه. إنه حريص جدًا على زيارة الضابط الخاص الذي وعدتم بإرساله. انتهى).

إشراف بريطانيا على حصار ابن سعود من القصيم لحائل والمدينة:

وقد أرسلت حكومة الهند الضابط هاملتون إلى القصيم لمراقبة حصار تركي ابن سعود لحائل والمدينة؛ كما ورد في برقية[٢] (من السير برسي كوكس - بغداد إلى حكومة الهند

مكررة إلى وزارة الهند والمندوب السامي في القاهرة ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧

(١) الوثائق (٣/ ٦٦٠) وثيقة رقم (٢٢٣) FO 371/3062
(٢) الوثائق (٣/ ٦٦١) وثيقة رقم (٢٢٤) FO 371/3057

برقيتي المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر رقم ٤٤٨٨ – تسلمنا الرسالة التالية من الكرنل هاملتن عن طريق الكويت:

"وصلت إلى بريدة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، واستقبلت بحفاوة عظيمة من قبل تركي ابن سعود والأمير وأهل المدينة. تركي أرسله الأمير إلى هنا لمراقبة ابن الرشيد ومقاومة دسائسه في القصيم، ومراقبة العشائر المسافرة، والحيلولة دون غزو العشائر التي ترسل إمدادات لمساعدة الشريف. وقد أوعز إليه أن يحاول بالطرق الدبلوماسية إغراء شمّر للانفصال عن ابن الرشيد. يقال إن ابن الرشيد موجود في المدينة مع فخري باشا، وإن ابن ليلي في دمشق مع جمال باشا، وكلاهما يحاولان استدرار المال والسلاح من الأتراك.

"تركي بن سعود يقول إنه ليس من الممكن الاستيلاء على حائل بهجوم مباغت، وإن كان ابن الرشيد ضعيفًا، وذلك لأن الأتراك حصنوا إحدى ضواحي حائل ووضعوا فيها حامية قوية، وأن التغلب عليها يستغرق وقتًا طويلًا، ويتطلب وسائل فرض الحصار. أما فيما يتعلق بتموين حائل والمدينة، فإن تركي يقول إن إجراءات صارمة تتخذ لمنع التسرب من القصيم، والآن يؤخذ معظم الأشياء مباشرة من العراق والكويت من قبل أسلم [قبيلة من شمر] ... إنه يرغب في أن الرسالة التي أعطاها إلى شمر الذين نزلوا مع قافلة كبيرة في القسم الأخير من أيلول/ سبتمبر كان رخصة مرور للمسابلة. وكان يقصد بها أن تكون وثيقة مرور بأمان لبضعة أشخاص من شمّر يمرون بين عشائره".

"أقترح أن يوضع في الكويت فورًا ضابط حصار خاص، مع مؤسسة صغيرة بموافقة رسمية[1]، لغرض فحص جميع رخص المرور، والتأكيد من أن البضائع المارة لا تذهب إلى بلاد العدو".

"إنني مغادر إلى الرياض اليوم، وسأبرق عن طريق البحرين بعد مقابلة الأمير".

فيلبي وكنليف أوين غادرا البصرة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى بريدة).

الاقتراح البريطاني لتسمية ابن سعود بصفة رسمية وتزويده بالدعم المالي والعسكري لاحتلال حائل:

فقد طلب ابن سعود مرارا من بريطانيا الاعتراف بصفته حاكما لنجد، وظلت دوائر الحكومة البريطانية تبحث هذه القضية لتسميته بما لا يخرج عن طبيعته السياسية الواقعية تحت الحماية البريطانية حسب معاهدة

(١) قلت: ما زالت هذه المؤسسات تقوم بأعمالها إلى اليوم في كل الدول الوظيفية كما حصل في احتلال أمريكا للعراق ٢٠٠٣م، وحصارها له. وما يجري من حصار للثورة السورية وقطع المدد الشعبي عنها بإشراف مثل هذه المؤسسات التي تعمل بدعوى مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال!

١٩١٥م؛ كما جاء في ملاحظات[1] للكرنل هاملتن، (المعتمد السياسي في الكويت، تستند إلى محادثات جرت في الرياض في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧:

١- لقب ابن سعود :

إن ابن سعود غالبًا ما يشار إليه من جانبنا بصاحب السعادة، أو صاحب السيادة أمير نجد (أو وسط الجزيرة). وفي مناطق نفوذه يتحدث عنه الأشخاص المحترمون واصفين إياه بالإمام، في حين أن البدو يدعونه بلا تكلف "عبد العزيز" أو حكّام (جمع حاكم). أما في الرياض فهناك احتمال التعرض إلى سوء فهم عند تسميته بالإمام، حيث إن ذلك هو نفس لقب والده عبد الرحمن. إن ابن سعود لا يحب تسميته بالأمير، لأن هذا هو لقب المجاملة الشائع إطلاقه على رؤساء المدن والقرى. وهو يفضل أن يدعى رسميًا حاكم نجد. وعليه، يبدو أن أفضل لقب رسمي له هو صاحب السعادة حاكم (حضرة الحاكم) نجد.

٢- العلاقات مع القبائل (عجمان، إلخ):

إن موقف ابن سعود تجاه العجمان لم تطرأ عليه أية تغيرات. وهو يعتبر أن من المتعذر ترتيب أي تفاهم معهم، لأنهم يولدون ويبقون أعداء له، وأنهم مشهورون حتى بين الأعراب بالخيانة وعدم الاكتراث بالعهود. إنهم لا يطيعون شيوخهم وكثيرًا ما يستخفون بتقاليد قبلية ذات أهمية جوهرية. أضف إلى ذلك، أن العجمان لم يمتثلوا للاتفاق الذي فرضته عليهم الحكومة، بعلم ابن سعود وموافقته، حسب الصيغة التي وضعت في الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦. وحالما شرع ابن سعود في جمع العشائر للزحف على ابن الرشيد، التحقت عجمان، تحت قيادة كل شيوخ (ابن حثلين) بابن الرشيد، وبتمركزهم في الجناح [الأيمن]، شلوا حركة جزء كبير من قواته، وساهموا مساهمة كبيرة في فشل هجومه المقصود. وقد انضموا إليه الآن فقط لنقص في المؤن لديهم. ويعتبر ابن سعود، ولن يقنعه أي شيء بعكس ذلك، ان سماح ابن الصباح (سالم من الكويت) لهم بدخول أراضيه هو عمل غير ودي لا ريب فيه، ومفهوم على هذا الأساس من كل العرب. وخلافاته مع ابن الصباح ترجع أسبابها كلية إلى العجمان. وحتى فرضه للضرائب على العوازم (الذين، حسب قوله، مع كل قبائل الصحراء ينتمون في الحقيقة إلى تحالفه) هو، كما لمّح، رد على سلوك ابن الصباح المعادي له في إيوائه أعداءه من العجمان. ويكن ابن سعود كراهية عظيمة لسالم شخصيًا، على الرغم من أن سالم صارم في إسلامه، ومتزمت بشدة تجعله وهابيًا كأي وهابي من عامة نجد. ويقول ابن سعود إن سالم بخيل، لكنني أشك أن هناك سببًا آخر، وهو شعور متبادل بالغيرة، وهو شعور يتمثل في سالم بدرجة أعظم منها في ابن سعود. وكما تذمر ابن سعود بالضبط من أننا أظهرنا من ناحيته تحيزًا مفرطًا نحو الشريف، فإن سالم يسأل لماذا ندعم ابن سعود ماليًا لحد يبلغ ٥٠٠٠ ليرة في الشهر، ملمحًا، رغم أنه لا يقول ذلك طبعًا، إلى أننا لا نفعل شيئًا له.

---

(١) الوثائق (٣/ ٦٦٣) وثيقة رقم (٢٢٥) FO 371/3389 CAB 27/28

وقد ناقشت القضية لصالح العجمان في عدة لقاءات مطولة، ولكنني فشلت في حمل ابن سعود على تغيير موقفه أو أن يلين أكثر من تقديم الشروط الآتية لعجمان:

البديل (١): إن على القبيلة أن تتحرك فورًا بشكل جماعي لمساعدة ابن عبد الله وعنزة الشمالية.

البديل (٢): إن على عدد من كبار شيوخ القبيلة الحضور إلى الرياض والاستسلام وترك رهائن لضمان حسن سلوكهم في المستقبل. وبإمكان القبيلة بعد ذلك الانتقال إلى القصيم، وديرة عتيبة، والبقاء هناك بهدوء.

ولن يسمع ابن سعود مطلقًا اقتراحًا بإعادة توطين العجمان في الأحساء. ويقول إن ذلك سيجعل مواقعه الخلفية وخطوط اتصالاته مع الأحساء والساحل غير آمنة لدرجة لن يعود بمقدوره معها القيام بأية تحركات بعيدًا عن العاصمة.

ويمكن أن يقال الكثير عن موقف ابن سعود إزاء هذه القبيلة. فمنذ أزمان سحيقة والعجمان عصاة. وقد اضطر ابن سعود وأسلافه، للمرة بعد المرة، إلى إنزال العقاب الشديد بهم، ولكنهم برهنوا على أنهم غير قابلين للإصلاح واستمروا كعصاة طبيعيين. فهم ضرب من الإيرلنديين المحليين، لا دواء ناجع لهم سوى الإبقاء خارج النطاق. إن هناك اتفاقًا بين جميع الأطراف على أن العجمان لا يطيعون شيوخهم في الأوقات الاعتيادية، رغم أنهم يبدون استعدادًا كافيًا لاتباعهم والانصياع المطلق لهم عند الحرب. وإن أفضل أصدقائهم، ومن تربطهم بهم رابطة الدم، مثل ابن الصباح، يعترفون بأنهم لا يعتمد عليهم، وأنهم لصوص وقطاع طرق سيئو الصيت معروفون حتى بين الأعراب. وقد تمنيت في السنة الماضية لو أن القبيلة أدركت الضرورة لاتباع نهج ودي والخضوع للحكومة البريطانية، وكذلك لو أنها بقيت مسالمة في قطعة الأرض المخصصة لها بين الكويت والزبير. ولكنهم، على أية حال، اختاروا السير وراء ضيدان [ابن حثلين]، صديق عجمي [السعدون] وشمّر، الذي أفضى إليهم وإلى غيرهم بأن الأتراك على وشك إرسال ٣٠ ألف رجل من ضفة الشامية لنهر الفرات لنجدة أنصارهم. وزعم ضيدان والعجمان لي أن سبب مغادرتهم الكويت والزبير كان الخوف من قبائل ابن سعود عندما بدأت بالتحرك، وكذلك الحاجة إلى الكلأ لترعى منه ماشيتهم وقطعانهم. وربما ينطوي القول الأخير على بعض الحقيقة لأن جميع القبائل أسرعت إلى الكلأ الرائع الذي توفر بين القصيم وجبل شمّر هذا العام، وإن العشب إلى الشمال من هذه المنطقة كان ذا نوعية رديئة. إن محادثاتي مع ابن سعود، على أية حال، أقنعتني بأن العلاقات الودية بينه وبين الكويت لو أريد لها الاستمرار، أو حتى لو أردنا استمرار ثقته الكاملة بنا، فيجب انتقال العجمان من مواقعهم الحالية عبر خطوط الاتصالات بين القصيم والكويت. وإنني، كذلك، قد توصلت إلى القناعة بأننا ما لم نستجب، لو اقتضت الضرورة، بفرض الضغط على شيخ الكويت لحمله على طرد القبيلة، أو بقبولنا بإعلانهم الطاعة لنا وفق شروط ذكرت أعلاه، فليس لنا أن نتوقع نشاطًا فعالًا من جانب ابن سعود، وأقل من ذلك أن يرمي بنفسه قلبًا وروحًا في مهمة تحطيم ابن الرشيد، وربما بعد ذلك الانضمام إلى الشريف لإخراج الأتراك من الجزيرة وجنوب سورية. ويجب أن نتذكر أن ابن سعود يواجه صعوبة عظيمة في تدبير شؤون التحالف الكبير بين القبائل التي تعترف بزعامته الدينية والدنيوية. وحسب قوله، إنها تتألف من مطير، العوازم، بني

هاجر، المناصير، العجمان، بني خالد، بني عبد الله، قحطان، الدواسر، سبيع، السهول، عنزة، العتيبة، وحرب. وبعبارة أخرى، وعمليًا، جميع القبائل في وسط الجزيرة وشماليها. إن نفوذ ابن سعود على بعض هذه القبائل مهم بلا شك، وبقدر تعلق الأمر بحرب على الأقل، متنازع عليه مع الشريف. وعلى أية حال فإن ابن سعود قد يستطيع جر كل هذه القبائل معه بسهولة لتحرك كبير فيما لو ارتقى إلى المستوى المتوقع، وتم تزويده بالمال اللازم لمشروع كهذا. كما يجب ترك حاميات وراءه في الأحساء والرياض والمدن الإقليمية، ووضع الترتيبات اللازمة للسيطرة على النظام بين القبائل خلال فترة غياب الحملة الرئيسية، وهذه مهمة جسيمة، ولكنها، لحسن الحظ، مهمة يمكن لابن سعود إيجاد أشخاص موثوق بهم للقيام بها من بين مختلف المخلصين والكفوئين من آل بيته.

ولذلك فإذا كان من المرغوب فيه أن يتكفل ابن سعود بالقيام بحركة على نطاق كبير، فإن علينا ترتيب إزاحة العجمان جانبًا أو انتزاع أنيابهم بطريقة مؤثرة ما. وسيكون من المستحسن حينذاك استدعاء شيوخ القبائل إلى البصرة أو الكويت ليسمعوا قرار الحكومة [البريطانية] ويختاروا بين الخضوع لابن سعود وفق الشروط المدرجة أعلاه، أو مغادرة جميع الأراضي التابعة للقبائل الصديقة للحكومة.

وبعد أن بحثت مسألة الخضوع لابن سعود مع ضيدان شخصيًا وسمعت من فمه أن القبيلة تفضل الترحال إلى الأبد في ديار غريبة على العودة إلى ابن سعود، فإن لدي القليل من الأمل بأنه سيبرهن على الاستجابة في موقفه، وأنه ربما سيأخذ القبيلة معه إلى ديرة شمّر في الوقت الحاضر. ويقول ابن سعود إن القسم المتمرد من عجمان لن يستطيعوا جمع أكثر من ١٥٠٠ رجل مقاتل، وإذا لم يمتلك ابن الصباح أو الزبير القوة الكافية لطردهم، فإنه مستعد لأخذ المهمة على عاتقه. إن ابن سعود يعلم باحتمال أن نطلب إليه تطبيق كلامه هذا، وهو على استعداد للتحرك بعد تلقي الإشارة منا. وفي رأيي، أن العجمان الذين أصبحوا ضعفاء الآن نتيجة لكثرة تنقلاتهم، سيرضخون لابن سعود، إلاّ إذا آوتهم قبيلة شمر، أو تحملنا نحن مسؤوليتهم في الزبير أو في مكان آخر.

٣- مسألة الاستيلاء على حائل :

يقول ابن سعود إن هذه قضية كبيرة. فقد كان هو وأسلافه يقاتلون طيلة السنوات العشر الأخيرة وفي بالهم هذا الهدف، وكانت المحصلة النهائية للنتائج صفرًا بعد تعاقب انتصارات جزئية وكوارث شديدة. وإنهم لم يقتربوا أبدًا لدرجة تجعل فتح حائل وشمر وشيكًا. إن قوة هذه القبيلة تكمن في عدة عوامل، وإن من الضرورة بمكان تذكر ذلك. ولنبدأ القول إنها قبيلة واحدة متضامنة، وثانيًا، أن ابن الرشيد نفسه هو شيخ من شيوخ شمر، وثالثًا، بإمكان حائل دومًا الاعتماد على دعم الحكومة التركية الذي كان في متناول اليد في جميع الأوقات. وقد تلقى ابن الرشيد الكثير من التشجيع من لدن الأتراك خلال الحرب، وكذلك المزيد من الأموال والأسلحة وحتى الجنود لحماية حائل. وطالما سيطر الأتراك على المدينة وخط سكة الحديد، فلا بد أن يكون مركز ابن الرشيد قويًا دائمًا. وقد كان مع فخري باشا في المدينة مؤخرًا، ولعله تسلم معونات مالية جديدة. أضف إلى ذلك كله أن شمر مقاتلون أشداء، وعلى استعداد دائم لقبول تحدي أعداد تفوق عددهم من العشائر النجدية المختلطة. وهم خصوم مروعين، وفي حالة كامل قوتهم، حيث يكونون

كذلك كلما تعرضت حائل لمحاولة جدية لاحتلالها، يصبح من المشكوك فيه قدرة أي تجمع من القبائل على إلحاق الهزيمة بهم، وعلى الأقل في أطراف جبل شمر. وفي حالة عدم حدوث هجوم مباغت، فإن حالة من الحصار المفكك قد تنشأ حول المدينة والتلال. وقد يقدم الأتراك الإغاثة من الحصار، وعلى أية حال، وبدون دعم قوات نظامية، ففي حكم المؤكد أن اتحادًا من البدو ترتبط أجزاؤه ارتباطًا رخوًا فيما بينها سيصيبه الوهن سريعًا من هذه المهمة.

وحسب تصور ابن سعود فإن الضغط الاقتصادي بواسطة حصار صارم سيكون الوسيلة الأكثر تأثيرًا لكسب شمر إلى جانبه. ومع ذلك فإنه يدرك أن "الأسلم" وغيرها من فروع القبيلة مستثنون من الحصار ومنهمكون طوال الوقت في كسر الحصار، مما يجعل هذا الحل غير عملي. إذا عاملنا شمر كجماعة متحدة، ورفضنا أن تكون لنا أية علاقات أخرى مع ابن طوالة والفروع الأخرى التي تتظاهر بأنها ودية إزاءنا لحين خضوع كامل القبيلة، فليس هناك أدنى شك في أنهم سيجدون أنفسهم في عزلة تبلغ حدًا لن يجدوا معه بديلًا سوى الاستسلام. ويجب أيضًا فرض ضغط بشأن عنزة، أي، يجب معاملتهم كجزء متحد وليس كأقسام. ويقترح ابن سعود وضع جزء أكبر من السيطرة على حركة المرور في وسط الجزيرة في يده، وأن يكون له وكيل في كل من مدن الأسواق الرئيسية الواقعة تحت الاحتلال أو السيادة البريطانية، ويجب استشارة هؤلاء الوكلاء قبل منح أية إجازات مرور للصادرات .

٤- الموقف من الملك حسين:

إن ابن سعود يتآكله الحسد من الشريف حسين، ملك الحجاز، وإن هذا الحسد قد تأجج مؤخرًا ليتحول إلى لهيب يحرق عندما اتخذ الأخير لقب ملك العرب (ملك البلاد العربية، أو، بلاد العرب). وكان الشريف ولا يزال يتسلم معونات مالية كبيرة منا، وجمع حوله ليس قبائل الحجاز والمناطق المجاورة فحسب، بل واجتذب أيضًا كل قبائل عتيبة وحرب التي يزعم ابن سعود أنها تنتمي إليه. وفي الآونة الأخيرة، اتجهت أعداد كبيرة من أبناء العقيلات ونجد شرقًا صوب الشريف من عنيزة وبريدة وشعرا ومذنب، منجذبين بالمبالغ العالية التي يدفعها الشريف.

ويمثل رجال عقيل بعضًا من أفضل المقاتلين في البلاد، وأكد لي أمراء عنيزة ومذنب أن ما لا يقل عن ٤٠٠٠ رجل منهم انضموا إلى قوات الشريف من القصيم وحدها، ولا يشتمل ذلك على البدو.

وناشد ابن سعود أثناء المحادثات معه وبشكل متكرر مساواته في المعاملة مع الشريف. وهو ينوه بأننا تركناه في عزلة في حين أننا نفعل كل ما في وسعنا لغريمه. ويشكو من أننا لم ننسب إليه ما يستحقه من فضل المناصرته لقضيتنا ومعاداته للأتراك بلا هوادة. بل وإنه يدعي لنفسه الفضل أنه بدون موقفه الخيّر من الشريف وإبقائه شهر تحت مراقبته، لما كانت لثورة الأخير أية فرصة في النجاح.

وقال إنه قاوم كذلك عدة عروض مغرية من الأتراك الذين حاولوا دائمًا إعادة فتح المفاوضات معه، وكدليل على قوله الأخير هذا، فقد أطلعني على كتاب من فخري باشا قائد المدينة، يسأل فيه عن سبب عدم إجابته على كتاب ودي أرسله في السنة الماضية، وقد رأيت أيضًا الكتاب المشار إليه. وبدا كلا الكتابين

أصيلين، وإذا كان ابن سعود يكيد أية مكائد فإنها تكون مع رؤساء فخري باشا في دمشق وغيرها من الأماكن. وقد دارت شائعات، وساد اعتقاد شامل بأنه تسلم معونات مالية من الأتراك، وحين كنت أسير عبر (وشم) قيل لي إن فريقًا من تسعة ضباط أتراك وألمان قد خرجوا لتوّهم من الرياض ومرّوا على مقربة في قرب (شقرة) ذاهبين في الاتجاه المعاكس. وإنني أستبعد ذلك تمامًا، وفي الحقيقة، فإن ذلك غير مرجح حدوثه تمامًا رغم أن البعض من حاشية ابن سعود مؤيدون للأتراك، أو أنهم، في كل الأحوال، يميلون إلى نهج عدم إعطاء جواب قاطع ضد احتمال عودة الحكومة العثمانية، إنه ليس من غير المألوف، كما شاهدنا في العراق، عند وجود شيخين أو فئتين متخاصمتين، أن يقف أحدهما إلى جانبنا، وأن يلجا الآخر إلى الأتراك.

وفي قضية ابن سعود والشريف فقد صادقنا الاثنين، رغم أننا طبيعيًا فعلنا الأكثر للشريف، الذي قدم خدمات عظيمة للقضية، إن ابن سعود، على أية حال، يعتقد أننا يجب أن نعاملهما على قدم المساواة، وإن تفكير ابن سعود يضرب على وتر واحد وهو مسألة أوضاع ما بعد الحرب، ويتأرجح بتألم بين المساوىء التي ستلحق به استنادًا إلى النتيجة التي يجب أن تنتهي إليها الحرب بانتصار للحلفاء أو القوى المركزية، وكنا نفكر في بعض الأوقات أن امتلاكه للأحساء، وهي ذات أهمية عظيمة لإمارته، والتي طرد منها الأتراك قبل وقت قصير من اندلاع الحرب، ستكون حجة دامغة لصالحنا: وهي أن أمله الوحيد في الاحتفاظ بها يكمن في تعلقه بأثوابنا. ولكن القضية، كما أبلغت من مصادر موثوق بها، ليست كذلك في الواقع. وأيًا كان الطرف المنتصر، فهو لا يظن أنه سيسمح له بالاحتفاظ بالأحساء لوقت طويل، في ضوء ما هو معروف. جيدًا عن جشع الدول العظمى وميلها إلى الحيازة، والأمر المؤكد هو، لو انتصر الحلفاء وتم طرد الأتراك من الجزيرة، فإن ابن سعود سيواجه عار مشاهدة غريمه الشريف وقد ترسخ مركزه بحزم كملك قوي ومؤثر وقادر على الاعتماد على دعم بريطانية العظمى والعالم الإسلامي، في حين أنه (ابن سعود) سيبقى مجرد زعيم قبيلة بدوي كما كان قبل الحرب، ولكن مع فقدان عنزة الشمالية إلى غير رجعة، وإعلان الشريف سيادته على عشائر الحدود، ومن جهة أخرى، إذا انتصرت دول المحور، وذلك ما يعتقد ابن سعود أنه سيحدث، فإنه يشعر بالارتياح لرؤية سقوط الشريف حسين، في حين أن وضعه هو سيعتمد على فطنته السياسية للتوصل إلى صفقة مع الأتراك.

إن هذا لا يعني أن ابن سعود مؤيد للأتراك. فهو يكره الأتراك مثل كره أسلافه لهم، ويكن الحب والإعجاب للبريطانيين وإن كانوا كفرة، ولكن القضية سياسية، وحين يتعلق الأمر بالسياسة فإنه لا بد وأن ينظر إلى القضية كلية من منظور المصلحة الخاصة، أي مصالح سلالته والمذهب الوهابي. وإنه من غير الممكن إغراؤه للقيام بأي عمل إلا إذا كان للغرض ما يبرره بشكل أساسي في هذه المصالح، وبعبارة أخرى فإنه قد أدخل في ذهنه فكرة عدم التخلي عن مصالحه من أجلنا أو من أجل أي كان، وربما يكون هذا سبب عدم إقدام ابن سعود على القيام بأية محاولة جادة للاستيلاء على حائل أو قيامه بعمل بطولي يستحق الملاحظة أثناء الحرب. ويأمل عندما تنضب معوناتنا المالية، أن تعود القبائل التي تساند الشريف حاليًا إلى سابق ولائها. ويقول إن الشريف الآن على خلاف مع بعض فروع قبيلة حرب، وقال لي في أحد الأيام

بسرور واضح إن فرع برقة من عتيبة قد تحول إلى (الإخوان)، وهي أخوّة دينية يعمل ابن سعود بأقصى قدرته على رعايتها.

إذا كانت الفكرة التي سعيت إلى إعطائها عن سياسة ابن سعود صحيحة، فسيصبح بالإمكان مشاهدة مدى الحمق في توقع أي تعاون شامل من جانبه حتى لو قدمنا له معونات مالية أكبر. وفي الواقع، إن من المحتمل تمامًا أن يستخدم معونات مالية أخرى ندفعها له من أجل إعادة شراء ولاءات الشيوخ الذين يقفون الآن مع الشريف. إن الوسيلة الوحيدة التي يؤدي إليها تفكيري لإغرائه على القيام بتحرك واسع بالنيابة عنا هي إعطاؤه ضمانات تتعلق بمستقبل حدوده، الإقليمية والقبلية، وإرضاؤه من ناحية مكانته الشخصية، كأمير إزاء ملك الحجاز، ويجب بعد ذلك إعطاؤه بسخاء أسباب القدرة على الحرب، المال والسلاح، ماذا سيستطيع هو، حينذاك، أن يعطينا بالمقابل؟ من خلال ما لاحظته من الاحترام الذي يحظى به عبد العزيز في وسط الجنوب الأوسط من الجزيرة، أعتقد أنه يستطيع، لو وضع همته في ذلك، أن يثير البلاد كلها.

٥- رغبات ابن سعود :

إن الشروط الآتية سترضي ابن سعود تمامًا:

(١) أن نلتزم إزاءه بنفس نهج الائتمان والثقة الذي نتبعه في حالة الشريف.

(٢) معاملته على قدم المساواة مع الشريف، والاعتراف بهيمنته على نجد، ووسط الجزيرة وتوابعها، بنفس الطريقة التي أضفينا بها على الشريف طابع ولقب صاحب السمو ملك الحجاز، ونعلنه كصاحب السمو حاكم نجد.

(٣) إن كل التخصيصات المالية التي نقدمها لقبائل وسط الجزيرة [وكانت تستلمها سابقا من الدولة العثمانية]، وبضمنها قبائل عنزة وعتيبة ومطير وسبيع وبنو هاجر وقحطان والدواسر والمناصير آل مرّة وبنو عبد الله [من مطير] وسهول والعجمان وشمّر وظفير، يجب أن تدفع من خلال ابن سعود، بالإضافة إلى اعتماد مقيم سياسي بريطاني لديه.

(٤) أن تمثل الحكومة البريطانية بشكل دائم بواسطة مقيم سياسي.

(٥) أن يتم تفويض السيطرة على مرور القوافل إلى الداخل من كربلاء والسماوة والخميسية والزبير والكويت وقطر والأسواق الأخرى، إلى ابن سعود ومقيمه البريطاني، على أن يحتفظ ابن سعود بوكلاء له في كل هذه الأسواق.

(٦) أن يمنح المعونات المالية ومواد الحرب وإعارة خدمات المهندسين والمدربين بالتناسب مع حجم العمليات التي يتوقع منه القيام بها أو حجم القوات المسلّحة التي يتطلّب منه الإبقاء عليها.

(٧) أن نساعده في إعادة إنشاء تبادل تجاري في موانئ الأحساء، وذلك بترتيب خط بحري منتظم لسفينة تجارية مع الهند.

(٨) أن يتم تلخيص بنود أية اتفاقية في وثيقة رسمية أو معاهدة على غرار المعاهدة الموجودة. وأن يتم تعريف مركز عبد العزيز بن سعود في هذه المعاهدة وضمان خلافة من يرثه، وأن يوافق ابن سعود من جانبه على التصرف بتعاون خاضع لنا، ضمن تحالف دفاعي أو هجومي، والتعهد خاصة بعدم الدخول في أي نوع من العلاقات مع أية قوة أخرى عدا البريطانيين، أو مع أي زعيم عربي أو دولة بغض النظر عن كونه تحت حمايتنا أو حماية قبيلة أخرى.

ملاحظة: يمثل هذا الحد الأقصى، وإن ترتيبًا معدلًا كثيرًا على غرار هذا، سيكون مقبولًا).

موافقة المندوب السامي على اقتراح كوكس وحكومة الهند بتعزيز وضع ابن سعود:

وقد كان المكتب العربي بالقاهرة الذي يشرف على شئون الحجاز وغرب الجزيرة العربية يخشى من أن يؤدي دعم حكومة الهند لابن سعود في شرقها إلى اصطدامه مع الشريف حسين قبل حسم المعركة مع الدولة العثمانية، إلا أنه بالنهاية وافق على اقتراح حكومة الهند بعد أن وجدت أن جيوشها في العراق لا تستطيع احتلال بغداد إلا بمساعدة ابن سعود الذي أوكلت إليه مهمة حصار حائل والعراق والشام؛ لقطع المدد عن الجيش العثماني؛ كما جاء في:

برقية[1] (من السير ريجنالد وينغيت - القاهرة إلى وزارة الخارجية
عسكري ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧
برقية السير برسي كوكس المرقمة ٦٣٥٠.

إن برقيتي المرقمة ١٣٩٠ والمؤرخة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر كانت قد كتبت مسودتها قبل تسلم برقيتكم المرقمة ٦٢٣٠ ولكنها أرسلت بعد ذلك.

إنني لم أعلق على البرقية الأخيرة، لأنني وقد أعربت عن خوفي من نتائج تقوية وضع ابن سعود العسكري أكثر مما ينبغي، لم تكن لدي رغبة ولا معلومات أستطيع الاستناد إليها في تقديم اقتراحات أخرى.

إنني أقدر أن من المرغوب فيه إعطاء ابن سعود شيئًا من المساعدة الإضافية، وأنكم في وضع يمكنكم من اتخاذ قرار بشأن ما يحتاجه ويستطيع استعماله دون تعريض السياسة العربية العامة للخطر.

إنني أرسل إليكم بالبريد القادم مذكرة حول الأخير طالبًا ملاحظاتكم عليها.

(١) الوثائق ٣/ ٦٧٨ وثيقة رقم (٢٣١) FO 371/3056 (245415)

مكررة إلى الهند وبغداد).

وقد أرسل كوكس برقية إلى حكومة الهند يؤكد لها فيها مدى التزام ابن سعود بسياسة بريطانيا؛ على خلاف ما يدعيه الشريف ضده من اتهامات؛ كما في:

برقية[1] (من السير برسي كوكس إلى حكومة الهند :

مكررة إلى وزير الهند - لندن ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

البرقية التالية المؤرخة في ٩ كانون الثاني/ يناير وصلت من فيلبي:

التفاصيل التالية عن الاجتماع أرسلها هوغارث إلى مصر برقيًا:

(١) إن إلحاح الملك **[حسين]** بعناد على خيانة ابن سعود لم يزحزحه ما أبديته بشأن الرسائل التي أظهرت بصورة قاطعة أن ابن سعود لم يرد على مبادرات فخري **[لمساعدته بالمؤونة بعد حصار المدينة النبوية]**. إن عدم إمكان إقناعه حقيقة يجب أن نقبلها، وعلينا أن نترك القضية هكذا، في حين أننا ومصر مقتنعون بدرجة كافية بعدم وجود دليل على سوء نية من جانب ابن سعود.

(٢) لقد شرحت أهمية احتلال حائل من وجهة نظر بغداد، وأشرت إلى صعوبات فرض الحصار، والتهديد من جانب العجمان. وقد اعترف الملك أن هذه وجهة نظر جديدة، ولكنه اقترح أنه تجاه هذه الظروف يجب حث ابن سعود على اتخاذ إجراءات ضد العجمان. وجوابًا على سؤال مباشر عما إذا كان لديه مانع شخصي دون احتلال (ابن) سعود لحائل، إذا فرضنا حصارًا عليها، اعترف [حسين] بشيء من التردد أنه ليس لديه أي مانع، وعرض مساعدته، وأخيرًا جعل عرضه قاصرًا على تعهد باحتلال حائل شخصيًا، ولكنه حين طلب إليه القيام بذلك خلال فترة ثلاثة أشهر، تراجع إلى الموافقة على قيام ابن سعود بالمهمة خلال تلك المدة، ووعد بأن يأخذ العمل على عاتقه فيما بعد إذا فشل ابن سعود. ومن الواضح تمامًا أنه غير مستعد للموافقة على قيام ابن سعود بالمهمة، ولكنه عاجز عن تبرير موقفه.

(٣) وسأل، مع شيء من الشك، فيما إذا كنا نفكر في أي تغيير في اتفاقاته (أو المقررات) مع الحكومة البريطانية. وكرر هذه النقطة عدة مرات، ولكنني أكدت له أن التفكير أو البحث في أي تغييرات من هذا النوع لم يكن جزءًا من هدف البعثة.

(٤) جوابًا على مطالبته بأن يشرح ماذا كان معنى إلحاحه وإلحاح أبنائه على وجوب حث ابن سعود على القيام بشيء عملي، صرح بأن إرسال راية مع قوة صغيرة من الرجال، للتعاون مع عمليات الحجاز كان أمرًا غير قليل. مظهر ظاهري مشهود بأن ابن سعود يقبل بزعامته أو سيادته، هو ما يريده في الحقيقة بدلًا من أي عمل مستقل من جانب ابن سعود بوصفه حليفًا له أو لنا.

---

(١) الوثائق ٣/ ٦٧٩ وثيقة رقم (٢٣٢)CAB 27/23

(٥) استفسر عن السبب في تراجع ابن سعود عن القصيم في رمضان الماضي، فأشرت إلى كتاب عبد الله الذي يبدو أن الملك يصرّح بأنه لم يرسل قط. قلت في الشأن إنه نظرًا لعدم وجود المراعي فالسبب في القيام بالعمليات الفعلية قد زال. ويجب ملاحظة هذا كتعليق إضافي ولكنه مهم لم تتطرق إليه البرقية الخاصة بالموضوع.

(٦) بحثت أمور أخرى، مثلًا: حصار القصيم، وطموحات الوهابيين، وأخبرني بصورة تلقائية عن اتخاذه لقب "ملك بلاد العرب". إن هذا اللقب، وإن لم يكن معترفًا به منا، فإنه يؤكد لكل العرب حقيقة ملوكيته. وقد صرح أن "ملك الحجاز" وهم لا معنى له.

والنتيجة أن المقابلة لم تسفر عن إضافة شيء كثير إلى معلوماتنا الحالية عن الوضع. وتكمن أهميتها بصورة رئيسية في عدم قدرة الملك على أن يبرز بصورة ملموسة أي اعتراض على استيلاء ابن سعود على حائل. وإن كان من الواضح أنه لا يرغب في هذا. ولا أستطيع في هذه الظروف أن أرى لماذا يجب أن يمتنع عن .. . . وأعتقد أن النقاط التي هي في صالح الموضوع وحده قد أبرزت تمامًا، مؤملًا أن يتم التوصل إلى قرار بأقرب وقت ممكن. وما لم يكن الأمر مستحسنًا، ألا يمكن أن يترك لي إبلاغ ابن سعود لدى عودتي، لأن خيبته ستكون عظيمة ومن المهم اختبار موقفه".

هوغارث تسلم نسخة من الرسالة أعلاه).

وقد أصرت حكومة الهند عبر مكتبها في بغداد على ضرورة تعزيز الوضع العسكري لابن سعود بأقصى ما يمكن لحسم الصراع لصالح بريطانيا في العراق والشام؛ كما جاء في:

برقية[1] (من فيلبي في بغداد بواسطة السير ب. كوكس

إلى السكرتير السياسي، وزارة الهند – لندن ١٤ كانون الثاني/ ١٩١٨

ما يأتي من فيلبي رقم م ٢٢ بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير.

أقترح بكل تواضع أن برقية الخارجية (رقم ١٧ س) تدل على شيء من سوء الفهم للوضع الفعلي في وسط الجزيرة العربية، كما توقعت إلى حد ما في الرسالتين الأخيرتين [للأسباب التالية]:

الأولى: أن مقدرة ابن الرشيد على إيقاع الأذى لا تزال كما كانت حين غادرت البعثة بغداد لتحريض ابن سعود على العمل ضد حائل، بينما الأتراك، بالرغم من الانتصارات (البريطانية) في فلسطين، لم يقض عليهم بأية صورة، ولا أرى دليلًا فوريًا على الانهيار. ولذلك فإن احتلال حائل في الأشهر الثلاثة القادمة سيكون ضربة شديدة يحتمل أن تؤدي إلى نتائج قوية في جميع النواحي.

الثانية: من الخطأ التصور أن ابن الرشيد يتيح الاحتلال لابن سعود. لقد سبق أن أشرت إلى أن ابن سعود لم يتحرَّك بعد، والواقع أنه أكثر قلقًا بسبب مطامح الشريف، ولا يرغب في التصرف بصورة تخدم مصالحه

(١) الوثائق (٦٨١/٣) وثيقة رقم (٢٣٣) (10203) FO 371/3389

بإحراج وضع ابن الرشيد إلاّ بعمل يكون لفائدته الشخصية بصورة واضحة، مثلًا احتلال حائل بنفسه. لا أظنه غير مهتم تمامًا بالأمر، أو أنه يحكم حصار القصيم إلاّ إذا كان يتوقع شيئًا مهمًا يكسبه.

ثالثًا: أتجاسر فأنتقص بشدة فكرة الاحتفاظ بعدو صريح مثل ابن الرشيد لحفظ توازن القوى بين حليفينا **[ابن سعود والشريف]**، إن هذا الوضع سوف يطيل الصراع في بلاد العرب الوسطى ويحتمل أن يدخلنا في مساعدة مسلحة لابن سعود بموجب ما تفرضه معاهدتنا ضد الاعتداء عليه من جانب ابن الرشيد بإيحاء محتمل من الشريف.

وعلينا أن نقدر دائمًا أن ابن الرشيد والشريف كليهما معاديان لابن سعود.

رابعًا: أن إنشاء دولتين قويتين ترتبطان بمعاهدة معنا وإن كانتا متعاديتين، هي طريقة أسلم ولو أنها تمثل طريقة جسورة. فلا تستطيع إحداهما الهجوم على الأخرى دون أن تتحمل غضبنا ونتائجه، وعلينا أن نكون في موقف قوي لإرغام حصول التحكيم في كل المنازعات. الخطر الأكبر للسلام المقبل في بلاد العرب يكون في تنازلنا عن الثقة القوية الحالية في بريطانية العظمى لدى الملك وابن سعود كليهما. وفيما يتعلق بابن سعود فإن ذلك ينتج فورًا فشل البعثة لتحقيق جواب عملي من قبل الحكومة لتعهده النهائي بخدمة أهدافنا العسكرية.

وفي هذه الأحوال لا أتوقع أنه يبرهن على أي عداء فوري للشريف، لكن حصار القصيم يفقد فعاليته ولا نستطيع أن نتوقع استمرار الصلات الودية الحاضرة بعد أن يخفق في إقناع الوهابيين بالفرصة السائحة للفائدة العملية الكبيرة للحلف البريطاني.

النتيجة سوف تنسب بلا ريب إلى مكائد الشريف. وفيما يتعلق بالشريف فإن الثقة تزول إذا كان اتفاقنا معه، الذي لا أعلم محتوياته، قد تضمن الوعد بأية وسيلة لمساعدته على الاندفاع إلى نجد أو حائل. لا قضية للشريف في حائل، ولكن يظهر أن له مطامع فيها. وإذا كان افتراضي صحيحًا فإنه لا يستطيع ولا يثير فعلًا أي اعتراض علني على معالجة مشكلة حائل حسب استحقاقها العسكري.

وأخيرًا حسب رأيي أن الاعتبارات السياسية المقبلة والعسكرية الحاضرة، تجتمع لتأكيد ملاءمة القيام بهجوم فوري على حائل من قبل ابن سعود بمساعدتنا. وكل قرار غير هذا يؤثر تأثيرًا سيئًا في وضعنا في نجد، بينما القرار الملائم يعد بتحقيق أحد أهدافنا العسكرية - مع عائق واحد صغير وهو خيبة أمل للشريف لا يتجاسر على ذكرها علنًا ولا يتمكن من تبريرها بصورة جدية.

هوغارث لديه نسخة (انتهى).

معنونة إلى الخارجية ومكررة إلى سكرتير الدولة للهند).

وقد تم كتابة مذكرة[(١)] (عن وضع ابن الرشيد أمير حائل في علاقاته مع سائر الحكام العرب ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨

بالنظر إلى اختلاف المصالح الظاهر الآن بين ملك الحجاز وابن سعود، فمن المناسب أن نشرح بإيجاز الادعاءات التاريخية التي يقدمها ابن سعود بشأن عودة حائل إلى حكمه:

إن سلالة ابن الرشيد أمير حائل حديثة النشأة. فقد بدأت الأسرة كوكلاء عاملين لبني سعود خلال منتصف القرن الماضي أي قبل نحو ٧٠ سنة.

إن آل سعود أنشأوا سلالة كانت في مبدأ القرن التاسع عشر، بصفتها زعيمة الوهابيين، تحكم جميع أنحاء جزيرة العرب الوسطى ومدت فتوحاتها إلى مدن الحجاز المقدسة. وهذه الأسرة القوية، آل سعود، قد تضاءل عددها أولًا بالحروب التي استعرت بتحريض الأتراك لمحمد علي أول ولاة مصر، وأكثر بعد ذلك بالتوسع التدريجي لقوة واستقلال وكلائها آل الرشيد في حائل.

إن الفضل في إعادة السلطة إلى آل سعود يعود كله إلى نشاط ابن سعود الحالي وميزته، وقد كان حتى سنة ١٩٠٢ لاجئًا في الكويت. وفي سنة ١٩٠٢ كانت الرياض، عاصمة ابن سعود الحاضرة، جزءًا من إقليم ابن الرشيد تحت حكم حاكم الرشيدي. لكن في تلك السنة نجح ابن سعود الحالي، يرافقه عدد قليل من الأتباع من الكويت، في مفاجأة الحاكم الرشيدي وعزله. وفي سنة ١٩٠٤ اعترف به (كأمير) في جميع المناطق الجنوبية الشرقية التي كانت خلال ٣٠ سنة تحت سيطرة ابن الرشيد، وفي تلك السنة تقدم إلى جهة الشمال الغربي إلى القصيم، غير أن قوة تركية أرسلت للتعاون مع ابن الرشيد أرغمته على الانسحاب. بيد أنه عاد إلى القصيم سنة ١٩٠٦ وأخضع ملك المنطقة منذ ذلك الحين.

في سنة ١٩١٠ تقدم عبد الله نجل ملك الحجاز الحالي نحو القصيم، لكنه لم يجد تعاونًا من ابن الرشيد، الذي تصالح أخيرًا مع ابن سعود فانسحب إلى مكة مشترطًا أن تقدم بلدان القصيم المهمة إلى خزانة مكة مبلغ ٤٠٠٠ جنيه سنويًا، وأن تكون حرة في اختيار حكامها بدون تدخل من جانب ابن سعود. ولما كان ابن سعود آنذاك قليل الموارد فقد أرغم على قبول هذه الشروط.

في سنة ١٩١٣ أعطت حرب البلقان والاختلافات الداخلية في أسرة ابن الرشيد فرصة جديدة لابن سعود لكنه، بدلًا من التقدم إلى القصيم، أخذ بحكمة يزيد موارده الدائمة بضم مقاطعة الأحساء التركية التي تقع على طول الخليج (العربي) إلى ممتلكاته. وقد استطاع إنجاز هذا المشروع بالنظر إلى تأييد بريطانية.

في سنة ١٩١٤ اجتمع (ابن سعود) بممثلين اثنين لحكومة الهند ودعا وكيلًا بريطانيًا إلى بلاده، ثم أسرع بعد نشوب الحرب الحاضرة إلى إعلان ولائه لنا ضد الأتراك.

(١) الوثيقة ٣/ ٦٨٣ وثيقة رقم (٢٣٤) FO 371/3389 14184

في أوائل سنة ١٩١٥ تقدم ابن الرشيد بتحريض من الأتراك إلى بلاد ابن سعود، شمال شرقي الرياض، ونشبت معركة كبيرة قتل فيها الوكيل البريطاني[1] وفي خريف ١٩١٥ أرسل ملك الحجاز، وهو آنذاك شريف مكة، (ابنه) عبد الله مع قوة كبيرة للوساطة بين الأميرين آنئذ، وفي الوقت نفسه لتنفيذ المادة المالية من اتفاق ١٩١٠ السابق ذكره.

يطمح ابن سعود بطبيعة الحال إلى استعادة حائل التي كانت تشكل جزءًا من ممتلكات آبائه، والتي لم تستقل إلاّ في سنة ١٨٤٧ . تشغل حائل موقعًا ذا أهمية جغرافية كمركز للطرق المتشعبة التي يمر بها تيار القوافل في ذهابها عادة كل سنة إلى دمشق تحت زعامة العقيلات الذين يقع مركزهم في القصيم.

وفي الوقت نفسه تطمح قوة عربية ثالثة أن تسيطر على حائل، تمثلها أسرة الشعلان، الرئيس الأكبر للرولة، الذي تمتد منطقته من الجانب الشرقي لجبل الدروز جنوبًا إلى واحة الجوف. وهذه الواحة المهمة كانت لمدة نصف قرن جزءًا من ممتلكات ابن الرشيد، لكن استولى عليها منه نوري الشعلان سنة ١٩١١ وأصبحت مقرّه منذ ذلك الحين.

لا يزال ابن الرشيد يحتفظ بممتلكاته في الواحة المهمة غربي حائل، وتدعى تيماء، التي تقع جغرافيًا على حدود الحجاز. ولا شك أن ملك الحجاز وابن سعود والشعلان كلاهم يريدون الحصول على حائل.

وتذكر كلمة أخيرة عن الأشخاص:

ابن الرشيد شاب عمره ٢٥ سنة وليست له قوة أخلاقية كبيرة.

نوري الشعلان شيخ في السبعين من عمره، ولكن له ولدًا (نواف)، وهو رجل فعَّال وقدير في الأربعين من عمره.

ابن سعود مثل طيب من العرب في نحو الثالثة والأربعين، ذو مطامح عظيمة، ومن الواضح أنه حريص على زيادة موارده ونفوذه بكل وسيلة تقع في يده. وهو يبذل جهوده لإحياء الوهابية بإنشاء مدارس دينية (الإخوان) من النوع العربي البروتستاني البارز.

(التوقيع) الكابتن و. أورمزبي غور ١٧/ ١/ ١٩١٨).

(١) الإشارة إلى معركة "جراب" التي قتل فيها الكابتن شكسبير.

المعاهدة البريطانية السعودية التي أصبحت نجد بموجبها تحت الحماية البريطانية:

كما ورد تقرير[1] مفصل كتبه جون فيلبي رئيس بعثة نجد حول عمليات البعثة من أكتوبر سنة ١٩١٧م إلى نوفمبر سنة ١٩١٨م؛ حيث ورد فيه ما يلي عن المعاهدة البريطانية السعودية التي أصبحت نجد بموجبها تحت الحماية البريطانية مقابل خضوع ابن سعود لتوجيهات بريطانيا ونفوذها:

(تقرير عن عمليات بعثة نجد من ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ إلى ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨

كتبه سنت جون فيلبي رئيس بعثة نجد:

خلاصة المحتويات:

١ – مقدمة

٢ – العلاقات السابقة بين بريطانية ونجد

٣– أشخاص البعثة

٤ – أهداف البعثة

٥– برنامج تنقلات البعثة

٦– شيوخ منطقة الزبير الخلفية

٧– عناصر شمرية أخرى

٨– العلاقات بين نجد والكويت

٩– مشكلة العجمان

١٠– مشكلة العوازم

١١– الحصار

١٢– عمليات ابن سعود ضد حائل

١٣– الشريف وابن سعود

١٤– الإحياء الوهابي

١٥– حادثة الخرمة

(١) الوثائق ٣/٧٠٠-٨٢٧. (٢٤٢) L/P&S/ 10/390

١٦- ابن سعود والأتراك

١٧- الأسلحة في نجد

١٨- زيارة الأماكن الشيعية المقدسة

١٩- مقر الوكيل السياسي في نجد

٢٠- اعتراف بالفضل

٢١- ملاحق

إلى - اللفتنانت كرنل أي. ئي. ويلسن القائم بأعمال المفوض المدني للمناطق المحتلة في العراق ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨

سيدي..

أتشرف بتقديم تقرير عن عمليات البعثة التي كان لي شرف رئاستها إلى وسط الجزيرة العربية للتعامل مع سعادة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (K.C.I.E) حاكم نجد وملحقاته، في أمور معينة ذات أهمية متبادلة، بالنسبة له وللحكومة البريطانية، وذلك عملًا بتعليمات حكومة جلالته المبلغة إلى السير برسي كوكس ببرقية وزير الهند المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧.

إن تقريري يغطي فترة سنة تقويمية كاملة تقريبًا، تبتدئ بمغادرة البعثة بغداد في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧، وتنتهي في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، يوم وصلت بغداد عائدًا من وسط الجزيرة العربية لدى انتهاء عمليات البعثة.

وقد وجدت من الأفضل التخلي عن محاولة عرض أعمال البعثة بالتسلسل التاريخي، مفضلًا مناقشة كاملة ومستقلة للمشاكل المختلفة التي استوجبت النظر فيها خلال الفترة التي يغطيها التقرير. إضافة إلى ذلك، منعتني اعتبارات حجم التقرير من أن أدخل في هذا العرض أي وصف تفصيلي لرحلاتي في الجزيرة العربية، أو للنتائج الجغرافية أو العرضية الأخرى التي حصلنا عليها خلالها، إلاّ بمقدار ما كان ضروريًا لإيضاح الأمور التي كانت البعثة معنية بها بصورة مباشرة. وقد سبق لي أن كتبت أوصافًا مختصرة لبعض رحلاتي لتنشر في "النشرة العربية"، وإنني لأتطلع إلى فترة راحة وفراغ لكي أعد للنشر أكداس الملاحظات التي جمعتها عن موضوعات مختلفة مثيرة للاهتمام خلال إقامتي الطويلة في الجزيرة العربية.

٢ - العلاقات السابقة بين بريطانية ونجد:

لم تكن هنالك قبل نشوب الحرب العظمى اتصالات كثيرة بين السلطات البريطانية وحكام نجد، وذلك لأسباب واضحة. ففضلًا عن عدم ترحيب الشعب نفسه، بسبب تعصبه وانطوائه على نفسه، فإن الصداقة

القائمة منذ زمن طويل بين بريطانية وتركية حالت دون أي نوع من الاعتراف السياسي من جانب بريطانية بتلك المنطقة الثائرة والمستقلة في تركية.

والواقع أن المناسبة الأولى التي قام فيها موظف بريطاني بزيارة نجد بصفة رسمية تمت قبل ٩٩ عامًا، حينما اجتاز الملازم سادلير، موفدًا من حكومة الهند، المناطق المدمرة للإمبراطورية الوهابية، ليقدم إلى من قام بتدميرها تهاني الحكومة على ما أنجزه، وليحثه على اتخاذ الاحتياطات الشديدة ضد إعادة إحياء السلطة الوهابية. ولحسن الحظ لم يكن إبراهيم باشا والذين يعمل نيابة عنهم ممن يقبل النصيحة الجيدة، وإذا كان هدف بعثة الملازم سادلير أصبح معروفًا في الجزيرة العربية، فإنه قد أصبح منسيًّا بالتأكيد عند زيارة البعثة البريطانية التالية للرياض.

كان ذلك في سنة ١٨٦٥، حينما عهد إلى الكرنل لويس بيلي (Lewis Pelly) بوصفه مقيمًا سياسيًا في الخليج، بمعالجة الأمور الناجمة عن القرصنة والاتجار بالرقيق على الساحل العربي من الخليج، وقد قرر بمبادرة منه أن يزور السلطان الوهابي مع بعثة صغيرة حسنة الاطلاع. وكان استقباله من جانب فيصل بن سعود ووزيره غير مشجع. وعادت البعثة البريطانية إلى الساحل وهي تدرك أنه على الرغم من أنها تعلمت الكثير، فلم ينجز غير القليل في اتجاه تأسيس علاقات ودية دائمية مع البلاط الوهابي.

وأعقب ذلك انقطاع طويل في التعامل الرسمي بين بريطانية ونجد التي كانت شؤونها خلال تلك الفترة قد تعرضت لهزة قاسية بنتيجة عدوان سلالة آل الرشيد التي ظهرت في حائل حديثًا.

وقد احتل محمد بن الرشيد الرياض وجميع المناطق التابعة لها، ولجأ آل سعود إلى الكويت وإلى أماكن أخرى على الساحل حيث ظلوا في المنفى حتى سنة ١٩٠٢، وقد أعقبت وفاة محمد بن الرشيد في سنة ١٨٩٨ واستعادة الرياض والمناطق التابعة لها على يد الحاكم الحالي، فترة من التعزيز والتوحيد اتجهت خلالها مطامح ابن سعود نحو الأحساء، وجعلته الصعوبات التي واجهها مع الأتراك ينظر نظرة الود إلى الدولة التي كان قد عرف أنها حامية الكويت، ولم يجد الكابتن و. هـ. س. شكسبير، المعتمد السياسي في الكويت، صعوبة كبيرة في تأسيس علاقات صداقة شخصية مع حاكم نجد بسلسلة من الزيارات إلى منطقته، توجت برحلة عن طريق الرياض والقصيم عبر الجزيرة العربية إلى السويس في الشهور الأولى من سنة ١٩١٤، ولذلك فلما نشبت الحرب كان السبيل ممهدًا لاستئناف العلاقات الرسمية بين السلطات البريطانية وابن سعود، واعتمد شكسبير لدى البلاط الوهابي.

إن تاريخ عملياته، وما ترتب عليها، مدون بتفاصيل كافية حتى نهاية سنة ١٩١٦ "خلاصة عن علاقات الحكومة البريطانية وابن سعود" قدمت إلى الحكومة البريطانية صحبة مذكرة السير برسي كوكس المرقمة (٢) والمؤرخة في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧، ولا بد لي في هذا المقام أن أقوم بأكثر من إضافة شهادتي الشخصية عن الخسارة العظيمة التي لحقت بالحكومة البريطانية بنتيجة وفاة الكابتن شكسبير. إن اسمه يذكر ويقدر بأعلى مراتب الشرف في الجزيرة العربية من جانب كل من اتصل به، ولا يخامرني شك في أنه لو كتب له أن يعيش لسقطت حائل منذ مدة طويلة، ولقام ابن سعود، بمساعدة منا على نطاق أسخى مما

كان مألوفًا خلال الأيام الأولى من الحرب، في العمليات ضد العدو بدور أبرز مما كان ممكنًا، أو ضروريًا له أن يقوم به.

إن إشارة إلى المذكرة المقتبس عنها أعلاه ستظهر أن موت الكابتن شكسبير في كانون الثاني/ يناير ١٩١٥ في معركة جراب، حيث كانت قوات ابن سعود قد جندت لأجل قضيتنا، ضد قوات ابن الرشيد التي أعلنت انحيازها إلى تركية، وحيث سارت الأمور على غير ما يرام بالنسبة لحليفنا، قد تبعته فترة من عدم الفعالية من جانب ابن سعود. ومع ذلك فقد مرت هذه الفترة بصورة نافعة في تعزيز علاقاتنا معه، وأسفرت عن معاهدة مرضية جدًا بالنسبة لكلا الطرفين في اجتماع للحكام في الكويت، حيث قلد السير برسي كوكس ابن سعود وسام فارس الإمبراطورية الهندية (K.C.I.E)، ثم في زيارة قام بها ابن سعود إلى البصرة، وأتيحت له خلالها كل فرصة ليس للاطلاع بنفسه على معدات الحرب الحديثة ونتائج الاحتلال البريطاني للبصرة فقط، بل للحصول على إضافة مستحبة لأسلحته، ومعونة مالية شهرية منتظمة تمكنه من تجديد العمليات الفعالة ضد عدوه وعدونا ابن الرشيد.

وهكذا أسفرت سنة ١٩١٧ عن فجر أمل باهر للمستقبل، وكانت ضرورة إرسال موظف يمثله في نجد محل اهتمام جدي من السير برسي كوكس. ولكن الفرصة لتحقيق خططه في هذا الشأن لم تسنح إلاّ في أيار/ مايو وكان المستر (الآن السير) رونالد ستورز قد وصل إلى بغداد بزيارة نيابة عن المندوب السامي في مصر، وقد تقرر، بموافقة الأخير الفورية، أن يعود إلى مصر عبر الجزيرة العربية، ويزور بطريقه ابن سعود في القصيم، لكي يوفر للسير برسي كوكس المعلومات المباشرة عن قوة ابن سعود وإمكاناته، مما هو ضروري لتمكينه من اتخاذ قراره بشأن النهج الذي يجب اتباعه لجعل العمليات في وسط الجزيرة العربية مساهمة أساسية في الفعاليات العامة لقواتنا العسكرية في ساحة الحرب مع تركية. وكان على المستر ستورز، بهذه المناسبة، أن يحاول تحقيق ما يمكن تحقيقه من تحسين العلاقات بين ملك الحجاز والحاكم الوهابي، اللذين كانت الشكوك وعدم الثقة المتبادلة بينهما تصبح ظاهرة بدرجة متزايدة.

وبعد إعداد الترتيبات الضرورية غادر المستر ستورز الكويت في ٩ حزيران/ يونيو ١٩١٧ مع إحدى القوافل، ولكنه عاد إلى الكويت بعد أربعة أيام إذ أصيب في اليوم الثالث من رحلته بضربة شمس. ولم يكن بإمكانه أن يفكر في تكرار المغامرة والعودة إلى الصحراء في مثل هذا الموسم، فعاد إلى مصر بحرًا.

والآن أصبح من غير العملي بصورة واضحة تجديد محاولة الاتصال بابن سعود حتى اعتدال الجو، واستمرت حرارة الجو، وإذا بابن سعود يتظاهر بشبه محاولة نوعًا ما لتهديد حائل من القصيم حتى حلول رمضان، حين ترك تركي، ابنه البكر، في قيادة القوات التي لم تتفرق وعاد إلى الرياض للصيام. وفي هذا الوقت أصبح الوضع في الجزيرة العربية الوسطى مبهمًا بصورة متزايدة، ولم تظهر علامات لسقوط المدينة في أيدي جيش الشريف، والأتراك ما زالوا مسيطرين على سكة حديد الحجاز ويقومون بإصلاح الخلل فيها عند حدوثه، بينما كانت الصلات بين حليفينا العربيين الرئيسيين، الشريف وابن سعود، آخذة بالتوتر والتعسّر بسرعة، وتوقف نشاط ابن سعود يعطي الشريف حججًا لاتهامه بالفتور في تعهد قضيتنا وحتى بالتزام حياد ضمني ذي طبيعة خيرية نحو ابن الرشيد والأتراك.

وفي هذه الظروف في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩١٧ جدّد السير برسي كوكس مشروع إرسال بعثة إلى ابن سعود. وبما أنه تم الاتفاق عمومًا على وجوب بذل مجهود جدي للقضاء على ابن الرشيد أو دفعه إلى الحياد في سبيل إمكان تسهيل عمليات الشريف وإزالة أسباب الاحتكاك القائم بينه وبين ابن سعود، فقد وافقت حكومة صاحب الجلالة على إيفاد بعثة ذات حجم أكبر مما كان في الإمكان خلال حرارة الجو السابقة. والحقيقة أنه ارتئي أن تكون البعثة ممثلة إلى درجة كافية لجميع المصالح لكي تستطيع إنهاء الخلافات السياسية والتحاسد بين حلفائنا العرب المختلفين، وأن تكون في الوقت نفسه ذات صفة شبه عسكرية لكي تبدو المقترحات التي قد تقدمها حول المساعدة العسكرية المطلوبة من ابن سعود ذات وزن نافذ، ولكي يكون من المحتمل، في حالة تقرر القيام بعمل وإتمام تنفيذه، أن تتولى مهمة المستشار للزعماء الوهابيين.

وافقت حكومة صاحب الجلالة على إيفاد البعثة ببرقية مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧، وذهبت البعثة من بغداد بعد تسعة أيام.

٣ - أشخاص البعثة :

إن المقترحات التي قدمها السير برسي كوكس في بادئ الأمر إلى حكومة صاحب الجلالة ارتأت تشكيلًا أعظم طموحًا وأشمل تمثيلًا للبعثة مما حقق فعلًا. كان المؤمل أن المندوب السامي في مصر وعظمة ملك الحجاز يستطيعان إرسال ممثلين للاشتراك في مداولاتها. وارتئي أن اللفتنانت كرنل ر. ئي. آ. هاملتن، الوكيل السياسي في الكويت، الذي كان في ذلك الوقت في طريقه إلى نجد لشأن آخر، يكون قادرًا على الخدمة في البعثة لتمثيل مصالح الشيخ سالم، شيخ الكويت. وكان الأمل إضافة إلى ذلك أن يكون طبيب موجودًا. وأخيرًا، لما كان غرض البعثة أساسًا ذا صبغة عسكرية، كان المفهوم أن ضابطا عسكريًا مسؤولًا يوفد من جانب القائد العام لحملة العراق لفحص الوضع العسكري في جزيرة العرب الوسطى وتقديم تقريره. وختامًا كان المعتقد من الضروري، في سبيل مساعدة عمل البعثة وتسريعه، أن تلحق بها مفرزة لاسلكي صغيرة إذا وجدت.

هذا المشروع الطموح نوعًا ما، كما ذكرنا آنفًا، لم يتحقق. وقد أوفد اللفتنانت كرنل ف. كنليف أوين CMG من مدفعية الميدان الملكية لتمثيل القائد العام، ورافقني من بغداد إلى الرياض حيث بقي، خلال مدة غيابي الطويلة في جدة والقاهرة، مسؤولًا عن البعثة المحلي إلى شباط/ فبراير ١٩١٨، وفي هذا التاريخ عاد إلى الساحل وذهب في إجازة قصيرة قبل استئناف واجباته العسكرية. وقد تفضل اللفتنانت كرنل ر. ئي. هاملتن، الذي كان في الرياض عند وصول البعثة، فبقي عدة أيام لإعطائي آراءه ومشورته قبل العودة إلى عمله في الكويت.

وعدا هذين الاستثناءين كانت هيئة بعثة نجد طيلة المدة التي يتناول هذا التقرير تتألف مني فقط. ولدى إعادة النظر في تلك المدة إنني أميل إلى التفكير بأن هيئة الموظفين التي ارتئي تأليفها مبدئيًا كانت شديد الطموح. ومع أن وجود التركيبات اللاسلكية مفيد فإن وجود عدد كبير من العاملين البريطانيين في هذا البلد الماحل والمتعصب كان مصدر قلق دائم. ووجود طبيب كان بلا ريب ذا قيمة كبيرة في المساعدة

للتخفيف من الموقف المتعصب للأهلين تجاه كل الأشياء الأجنبية عدا تجهيزات الطعام والأقمشة والأسلحة والأدوية، وقد أبديت لكم مؤخرًا أن المستحسن معالجة هذا النقص المحسوس. إن هذه القضية، ولو أنها أصبحت الآن ذات قيمة نظرية لا غير فيما يتعلق بالبعثة نفسها، لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار بصورة جدية في حالة تعيين ممثل سياسي دائم لدى البلاط الوهابي فيما بعد. ولكن بالنظر إلى التفكير في وقت ما بأن الممثل الطبي للبعثة التبشيرية الأميركية في الخليج الفارسي [العربي] قد يحمل على ملء الفراغ، مع عدم القول بوجود ميل لا شك فيه إلى جهة قيام سلطات البعثة بتمديد نشاط التبشير في جزيرة العرب، أرى من الضروري تحذير الحكومة من أن جلب طبيب من هذا المصدر لا يكون مقبولًا لدى ابن سعود ورعاياه، ويجب بذل أقصى الجهود لعدم تشجيع تقديم الخدمات الطبية في أقاليمه من جانب البعثة الأميركية. ومن الإنصاف لابن سعود أن أقول إن وجه دعوة ودية جدًا إلى الدكتور هاريسن التابع لتلك البعثة لزيارة الرياض للعمل الطبي في صيف ١٩١٧ وإن عمله إنما أنهي بصورة مفاجئة بسبب خطئه هو نفسه. وليس من الضروري أبدًا تغليف حبوب الدواء بكراريس الدعاية المسيحية.

وختامًا بالنظر إلى موقف الشريف من ابن سعود فإنه لم تكن هناك أية فائدة من إيفاد رسول شريفي للتعاون مع البعثة، لكن الكلمات لا تعبّر بصورة كافية عن أسفي لأن الظروف حرمتني من التعاون مع ممثل المندوب السامي في مصر – وخصوصًا مع شخص كالمستر (الآن كرنل) ر. ستورز CMG الذي ليس هنالك شخص آخر يكون مقبولًا لدى ابن سعود أكثر منه، بالنظر إلى زيارته المزمعة لنجد قبل هذه السنة كممثل للسير برسي كوكس. إنني أعلق أهمية كبرى على هذه النقطة، ويجب أن ندرك بأنني، من وجهة نظر ابن سعود، ذهبت إلى مصر كمدافع عن قضيته، وعدت مدحورًا من جانب المدافعين عن الشريف. وعلينا أن نصف الوضع بصورة مختلفة نوعًا ما، لكن النتيجة هي واحدة لابن سعود ولنا.

٤ – أهداف البعثة:

لاحظ السير برسي كوكس، وهو يلخص الوضع فيما يتعلق بشؤون ابن سعود في برقيته المرقمة ٤٠٣٥ والمؤرَّخة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٧، أنه كان يأمل "أن بعثة المستر ستورز المزمعة في شهر حزيران/ يونيو السابق ومجيئه إلى الشريف يرافقه رسول من ابن سعود كان سيؤدي إلى تبديد جوّ عدم الثقة السائد في المحافل الشريفية، وتمكيننا في الوقت نفسه أن نقرر فيما إذا كان في وسعنا أن نجعل ابن سعود مفيدًا بصورة فعَّالة أكثر".

وفي نهاية البرقية نفسها، بينما أعرب عن رأيه، بأننا إذا كنا نريد أن نستعين بابن سعود عسكريًا بدرجة أكبر، "فعلينا في الحقيقة أن نبحث في الموضوع جدّيًا ونعيره بطارية هندية أو مصرية"، تساءل السير برسي كوكس عن قيمة مثل هذه التجربة إلاّ إذا رغبت السلطات المصرية في ذلك. لكنه ارتأى في كل حال أن تزور نجدًا بعثة مختلطة تمثل القائد العام والمندوب السامي وهو نفسه "لتقديم مقترحات تتفق مع الإمكانيات العملية".

ولدى قيام المندوب السامي بمصر بتبليغ خبر البعثة المقترحة إلى ملك الحجاز "أكد قصدًا صفة البعثة العسكرية ودورها في الإشارة على ابن سعود حول الإجراءات التي تتخذ ضدّ الأتراك وابن الرشيد". وفي الوقت نفسه، مع ملاحظة "الوضع الذهني المتصلب" للملك حسين والتخفيف من أية محاولة سابقة لأوانها لتسوية المسائل السياسية الواسعة القائمة بينه وبين ابن سعود، فإنه عبَّر عن أمله "بأن الوقت ونجاح البعثة الذي ينتج، كما يؤمّل، قيام ابن سعود، بهجوم فعَّال على العدو، سوف يثبت للملك سخافة سياسته الحاضرة المبنية على الريبة، وحكمة التصالح مع جاره القريب القويّ".

وأخيرًا بعد مباحثات شفهية لا نهاية لها عن الوضع العربي وعلاقته بعمل البعثة المقترح، لخص السير برسي كوكس تعليماته لي في مذكرة تحريرية مؤرخة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧، وخلاصتها كما يلي بإيجاز:

١- الغرض من البعثة الأساسي والرئيسي هو المباحثة الكلية مع ابن سعود وتكوين الرأي عما إذا كان يستطيع اتخاذ أي عمل آخر بصورة مفيدة لدعم القضية المشتركة ضد العدو ، وفي حالة الإيجاب ما هو هذا العمل؟

٢- ومحاولة تصفية الجو السائد في علاقات ابن سعود مع الشريف وشيخ الكويت.

٣- إيجاد حل دائم أو مؤقت لقضية العجمان.

٤- المباحثة مع ابن سعود حول طلبه الحاضر للسماح له بضرب نقد نحاسي لنجد .

٥- البحث في قضية تعيين معتمد سياسي بريطاني دائم في نجد .

وإضافة إلى تلك الأمور طلب إلي السير برسي كوكس البحث في شؤون منها تقييد المتاجرة بالنظر إلى مستلزمات الحرب، واستحالة تقديم تسهيلات شحن بحري لموانئ الأحساء خلال الحرب، وتقييد تنقلات الحج!

تلك حرفية التعليمات وروحيتها التي مضت البعثة بموجبها بحرًا لأداء مهمتها.

وفيما يتعلّق بشخصي لم أغفل قط حقيقة أن الهدف الأساسي والأولي للبعثة هو دعم القضية المشتركة ضد العدو بعمل ناجح ضدّ ابن الرشيد.

هـ - برنامج البعثة:

غادرت البعثة بغداد بعد ظهر ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ ماضية بزورق بخاري إلى البصرة حيث وصلت في منتصف ليلة ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر.

قضت ثمانية أيام في البصرة في جمع التجهيزات واللوازم، وقد انتهزت الفرصة خلال هذه المدة من وجود عدد من زعماء عشائر البادية المجاورة في الزبير لأطلع على شؤونهم في سلسلة مقابلات شخصية معهم.

وفي صباح ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر كان كل شيء جاهزًا للبدء بالسفر، وغادرت البعثة على ظهر الباخرة الملكية (لورنس) التي تفضل بوضعها تحت تصرفنا وكيل الأميرال سي . ست. ويك .آمر القوات البحرية في الخليج CB الفارسي والعراق.

وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر وصلنا إلى البحرين حيث وجدنا أن الوكيل السياسي كابتن بي. جي. لوخ (من الجيش الهندي) قد تفضّل باتخاذ الترتيبات لرحلة البعثة إلى العقير بسفينة شراعية محلية (ضو).

وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي ركبت البعثة السفينة، رافعة علم ابن سعود، ولما كان الكابتن كروزير (من الباخرة الملكية لورنس) قد تلطف فوضع زورقه البخاري تحت تصرّفنا لسحبنا في جزء من الطريق لغياب الريح، فقد تقدمنا بصورة جيدة إلى فم مضيق البحرين.

إن الرحلة من البحرين إلى العقير تمتدّ عادة سبع ساعات أو ثمان، بالسفينة الشراعية، لكن بعد ترك الزورق البخاري انجرفنا بيسر بقية ذلك اليوم، وفي اليوم التالي عند مغيب الشمس رسونا على رصيف العقير في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩١٧، من العقير، حيث استقبلنا بالنيابة عن ابن سعود الأمير المحلي عبدالرحمن بن خير الله، ذهبنا إلى الأحساء وبلغنا الهدف في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، استضافنا هنا بالنيابة عن ابن سعود عبدالله بن جلوي حاكم الأحساء، ثم غادرنا الهفوف إلى الداخل ووصلنا إلى الرياض في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى حوالى ظهر يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.

في الرياض، كما ذكرت سالفًا، استقبلنا اللفتنانت كرنل ر. تي. أي. هاملتين المعتمد السياسي في الكويت، وقابلنا بكل ود سعادة عبدالعزيز بن سعود وأبوه الإمام عبدالرحمن بن فيصل.

خلال الأيام التالية انشغلت البعثة في المباحثة عن أهداف زيارتها مع ابن سعود، وقد وجدت فيه رجل عمل لا يتعب، وعلى الرغم من ميله إلى الخروج عن نقطة نقاشه ببلاغته القرآنية، رأيته ذا مقدرة عملية طيبة، ومطلعًا بصورة معتدلة على الشؤون العالمية، متفهمًا تمامًا لتعقيدات السياسة العربية، ولو أنه لم يكن مشاهدًا غير منحاز لها، وفوق كل شيء معتقدًا حقًا ضرورة التحالف مع بريطانية باعتباره الضامن الوحيد لمصالح بلاده وشعبه الآن وفيما بعد.

وفي منتصف ليلة ٥ كانون الأول/ ديسمبر بعد أن قضيت ما لا يقل عن ٢٤ ساعة من الـ ١٣٦ ساعة التي مرّت منذ وصولي، في مباحثات مع ابن سعود، دون ذكر مقابلات ثانوية مع ابن عمه أحمد بن ثنيان الذي ظهر أنه يحوز ثقته التامة، وكان في كثير من الأحيان يرسل له لتمهيد السبيل لبحث موضوعات دقيقة محتمل أن تثار خلال المقابلات التالية، شعرت أنني مطلع بصورة كافية على حقائق الوضع الأساسية بحيث أستطيع شرح مقترحات نهائية تكون محل نظر الحكومة.

وفي الوقت نفسه ظهر جليًا أن ملك الحجاز يبذل قصارى جهده لإحباط عمل البعثة، بالحيلولة دون وصول ممثل عن المندوب السامي في مصر إلى نجد. وقد اتفقنا، أنا وابن سعود، على أن حضور مثل هذا المندوب ليرى بنفسه أحوال هذه

البلاد ضروري في مصلحة جميع من يتعلق بهم الأمر، وعلى هذا، حين بلغني الخبر بأن الملك قد رفض نهائيًا منح خط أمان للمستر استورز بحجة أن الطرق من الحجاز إلى حائل – ربما قصد بريدة ـ لم تكن آمنة، قرّرت بموافقة ابن سعود الآنية ضمان إعادة النظر في القرار، بإثبات أن الخطر المزعوم لم يكن موجودًا إلا في مخيّلة الملك.

وعلى ذلك قصدت الطائف في ٩ كانون الأول/ ديسمبر تاركًا اللفتنانت كرنل اكنليف أوين مسؤولًا عن أعمال البعثة وواثقًا من عدم إمكان إصدار أوامر نهائية عن مقترحاتي الرئيسية وتبليغها إلى الرياض قبل عودتي.

وصلت إلى البلد المقصود عصر يوم عيد الميلاد، فكنت مذعورًا نوعًا ما لأنني لم أجد المستر ستورز هناك ليقابلني، وليس ذلك فحسب بل وجدت أنه لم يبلغ الملك بوصولي المتوقع، وكان ذلك بلا ريب مقلقًا حقًا. ولا شك عندي أن الملك افترض أن وصولي بدون إعلان، هو نتيجة مؤامرة الإحباط معارضته لمفاوضاتنا مع ابن سعود، ولا أعلم هل اقتنع بعد ذلك أن الإغفال السيء الحظ لإبلاغه لم يكن سوى أمر عارض. وأنا نفسي لا أعلم هل كان ذلك عارضًا!

ومهما يكن الأمر فقد أحسن الشريف حمد وكيل أمير الطائف ضيافتي إلى ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر حين وردتني دعوة لطيفة من الشريف فغادرت إلى جدّة، لكني احتطت بترك نصف قافلتي وكل حقائبي الثقيلة في الطائف.

وفي آخر يوم من السنة ركبت إلى داخل جدة حيث تفضل اللفتنانت كرنل باسيت وضباط البعثة العسكرية البريطانية بإسكاني واستضافتي خلال الأسبوعين التاليين. وبعد أيام قليلة قدم الكوماندر د. ج. هوغارث (من الأسطول الملكي) إلى جدة ليرأس بصفته الممثل الخاص للمندوب السامي بعض المؤتمرات مع الملك، تلك المؤتمرات التي كان الكرنل باسيت يحاول ترتيبها، وأخيرًا جاء الملك إلى جدة بعد أن ترك الأمر مشكوكًا عن مجيئه أو عدمه، وذلك بعد يومين من قدوم الكوماندر هوغارث. وخلال الأيام التالية حضرت سلسلة محادثات كان موضوعها الرئيسي العلاقات بين ابن سعود والملك. وحسبي أن أقول هنا إنه حالما ظهر أنه لم تبق فائدة في مواصلة البحث في هذا الموضوع، بالنظر إلى موقف الملك العدائي المتصلّب، قرّرت بموافقة الكوماندر هوغارث والكرنل باسيت أن أستأذن صاحب العظمة بالذهاب، وهناك بعض الدلائل التي أعدّتني سلفًا لما تبع ذلك، وهو رفض الملك الحاسم السماح لي بالعودة برًا. وكانت جهود الكوماندر هوغارث والكرنل باسيت للضغط على الملك عبثًا، ولم يبق لي إلا العودة إلى عملي بحرًا.

وقد انتهزت الفرصة بموافقة السير برسي كوكس لقبول دعوة المندوب السامي اللطيفة لزيارة القاهرة في طريقي، وعلى ذلك رافقت الكوماندر هوغارث عند عودته على ظهر البارجة اهاردنغ، التي أبحرت من جدة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨. مررنا بينبع والوجه والعقبة في طريقنا ووصلنا إلى السويس في ٣٠ كانون الثاني / يناير ، وفي نفس المساء وصلت إلى القاهرة حيث بقيت، بعد فاصلة رافقت خلالها

الكوماندر هوغارث في زيارة قصيرة لفلسطين والقدس، حتى ١٦ شباط/ فبراير، وكنت أبحث الشؤون العربية فيما يتعلق بعمل البعثة مع المندوب السامي والضباط المسؤولين عن المكتب العربي.

في ١٦ شباط / فبراير وقد سارت الأمور في طريقها إلى الحل النهائي، غادرت القاهرة عائدًا إلى البصرة عن طريق السويس وكراتشي وبومبي ووصلت البلد الذي أقصده في ٢٤ آذار/ مارس ١٩١٨وفي هذا الوقت كان السير برسي كوكس قد سافر في طريقه إلى مصر وإنكلترة، فقرّرت البقاء في البصرة حتى وصول أوامر حكومة صاحب الجلالة بشأن المقترحات النهائية المقدمة في برقيته المرقمة ٢٩ والمؤرخة في ٩ آذار/ مارس ١٩١٨من مسقط.

في ٢٦ آذار/ مارس تسلمت برقية منكم في تخبرونني بأن مقترحات السير برسي كوكس حظيت بموافقة حكومة صاحب الجلالة، وهكذا أصبحت حرًا للعودة إلى ابن سعود لإبلاغه بنتيجة مفاوضاتي.

كانت نيتي الأصلية أن أعود إلى ابن سعود، الذي قيل إنه كان آنذاك في الأحساء، عن طريق الكويت، لكن وصول رسل من ضاري بن طوالة المقيم آنئذ في الحفر، وفقًا لتعليماتي السابقة، حملني على السفر إلى البطين شمالًا إلى مخيم ضاري ومن ثم جنوبًا إلى ابن سعود.

واستنادًا إلى ذلك سافرت في ٢٨ آذار/ مارس ١٩١٨ بالقطار إلى الزبير، وفي صباح اليوم التالي توغلت إلى الداخل. وصلت إلى مخيم ضاري قرب الحفر في ٢ نيسان/ أبريل فاسترحت هناك في اليومين التاليين باحثًا في شؤون البادية، وفي ٥ نيسان/ أبريل استأنفت سفري يرافقني ضاري نفسه جنوبًا إلى ابن سعود.

وصلت إلى "شعيب شوقي" على هضبة "الأرما" في ١١ نيسان/ أبريل ووجدت أن ابن سعود وصلها في اليوم نفسه قادمًا من الأحساء وهنا بقيت إلى ١٦نيسان/ أبريل أبحث في الأمور مع ابن سعود، ثم رافقته إلى الرياض التي وصلناها ١٩ نيسان/ أبريل.

كانت نتيجة مباحثاتي مع ابن سعود صدور تعهد من جانبه بالتحرك للعمل ضد ابن الرشيد في شهر رمضان القادم (حزيران/ يونيو تموز/ يوليو)، وصرف المدة الباقية في إحضار التجهيزات اللازمة وعمل الاستحضارات الأخرى للعمليات العسكرية.

إن توقع البقاء بلا عمل في الرياض إلى منتصف تموز/ يوليو لم يكن جذابًا، وكنت سعيد الحظ في الحصول على موافقة أبن سعود الفاترة شيئًا ما لأن أقضي قسمًا على الأقل من هذه الفترة في زيارة لحدود نجد الجنوبية، وعلى ذلك خرجت من الرياض في ١٦ أيار/ مايو عن طريق الحائر والخرج والأفلاج وسليل إلى وادي الدواسر، ومن هناك رحلت عن طريق هضبة طويق وزرت الهدار والحمر وستارة والغيل والحوطة، ثم عدت إلى الرياض في ٢٤ حزيران/ يونيو بعد غياب ٥٠ يومًا تمامًا.

وفي ٥ آب/ أغسطس (وقد سبق لتركي الابن البكر لابن سعود أن قام بمحاولة غير ناجحة لافتتاح الهجوم على شمّر) كان كل شيء جاهزًا لبدء الحملة الرئيسية.

وقد رافقت ابن سعود من الرياض عن طريق وادي حنيفة والوشم والسر والمذنب

وعنيزة إلى بريدة، فوصلناها في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩١٨ وهنا نشأ تأخير آخر إذ تجمعت الفصائل المختلفة لقوات ابن سعود الضاربة، ولم يكن إلا في أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ أن قام ابن سعود نفسه – وقد رفض السماح لي بمرافقته لأسباب سيأتي ذكرها – بالمضيّ للهجوم على حائل. وقد بقيت خلال مدة غيابه في عنيزة، ثم من حائل في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ التحقت به في قصيبة بعد عودته.

ولما كان تكرار الهجوم فورًا على حائل غير عملي، فقد عدنا مع كل القوة البالغة ٥٠٠٠ رجل إلى الطرفية ومنها إلى بريدة، حيث تسلمت فيها في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر التعليمات المزعجة نوعًا ما من حكومة صاحب الجلالة لغلق

العمليات، فقررت بهذا الخصوص المضي إلى الساحل، ووصلت الكويت عن طريق الشماسية والزلفى وديجاني والقرعة في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر.

لقد قضيت في كل حال نحو تسعة أشهر من المدة التي يتناولها التقرير على الأرض العربية فعلًا، وفي خلال تلك المدة اجتزت زهاء ٢ ٦٠٠ ميل في السفر. وكان القسم الأكبر من سفري من الرياض إلى وادي الدواسر والعودة إلى الرياض قد مرّ خلال بلاد لم يسبق لأوروبي أن زارها. كما أعتقد ـ بينما مكنتني ظروف سفري، حتى في أراض معروفة أكثر كالوشم والسر والقصيم نفسها، من زيارة قرى تقع خارج الطريق الذي سلكه الرحالون السابقون. وقد قام اللفتنانت كرنل اسي رايدر، مدير المساحة في الحملة العراقية بوضع تخطيطات لجزء من خريطتي.

٦ ـ شيوخ منطقة الزبير الداخلية:

عند وصول البعثة إلى البصرة حيث كان التأخير القصير ضروريًا لغرض تجميع المؤن والتجهيزات، وجدت أن دعوات قد أصدرت إلى الأصدقاء من شيوخ منطقة الزبير الخلفية لحضور سباق خيل نظم ليقام في البصرة خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر.

بدت الفرصة ملائمة للبحث معهم في شؤون البادية القريبة وعشائرها كمقدمة للأعمال التي قد تدعى البعثة إلى إجرائها في الداخل، وخصوصًا أن المراسلات بين البصرة وبغداد بدأت في حين مضى من الوقت على ضرورة تدقيق مزايا رؤساء شمر والظفير المختلفين الذين يظهرون العواطف الودية والذين تمتعوا زمنًا طويلًا بهباتنا السخيّة دون أن يقدموا مقابلًا كافيًا في عمل ضد أعدائنا المشتركين.

كان رئيس هؤلاء الشيوخ سعود بن صالح السبهان الذي ترك ابن الرشيد قبل نحو اثني عشر شهرًا وانضم إلينا فلقي ترحيبًا حارًا كحليف، وأعطي إعانة سخية قدرها ٥٠٠٠ روبية شهريًا إضافة إلى السلاح والعتاد والتجهيزات بأمل أن يثبت نفسه مفيدًا في قطع طريق القوافل التي تقصد حائل وسائر أماكن العدو. وقد أشيع في وقت ما آنه يعبث بنا ولم يكن ثمة ريب أنه لم يعمل شيئًا حتى الآن ليستحق الإعانة المفتوحة له والتي خفضت إلى ٣٠٠٠ روبية شهريًا قبل أمد قصير من مغادرة البعثة لبغداد.

ويأتي بعد سعود الصالح في الأهمية ضاري بن طوالة شيخ الأسلم الذي يقبض إعانة ١٠٠٠ روبية شهريًا، وقد كان يسير بسرعة للحلول محل سعود في تقدير الضباط المتعاملين مع البادية، وقد وردت الأخبار مؤخرًا فقط بأن سخاءه نحو أتباعه قد أدى إلى حصوله على أتباع أكثر عددًا تحت إمرته، وأدعى إلى الثقة من منافسيه.

وثالث الشيوخ المحليين حمود بن سويط شيخ الظفير الذي كان يتسلم إعانة حكومية أيضًا، وقد عهد إليه بواجب مراقبة سكة حديد البصرة ـ الناصرية من جهة البادية ومنع خروج المهربين من تلك الناحية وتسلّل الأعداء.

في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر رافقت جماعة نظمها المستر (الآن لفتنانت كرنل) في . بي. هاويل نائب المفوض المدني في البصرة إلى الزبير حيث تولى ضيافتنا الشيخ إبراهيم وقد تم تعريفي إلى ضاري بن طوالة وحمود بن سويط ومحمد بن سبهان الأخ الأصغر لسعود الصالح، الذي ربما كان شاعرًا بنواقصه السابقة، فأرسل اعتذارًا من حضور السباق شخصيًا بحجة المرض. لقد كانت لي مع هؤلاء الشيوخ محادثة أولية عن موضوعات ذات فائدة متقابلة ورتّبت معهم أن يأتوا إلى البصرة للقيام بمحادثات أطول في أحد الأيام في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه التمست من محمّد أن يوفد رسولًا خاصًا إلى أخيه للتأكيد عليه بأن من المستحسن قدومه شخصيًا.

في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر جاء ضاري وحمود ومحمد إلى البصرة يرافقهم إبراهيم شيخ الزبير، وكان لي مقابلات مطوّلة مع كل واحد منهم بدوره، عدا محمد الذي أخبرته بأنني احتفظ بالمباحثة عن شؤون أخيه حتى يأتي بنفسه. والحقيقة أن سعود الصالح لم يأت قط.

كان الشيخ عظيم الفائدة لي في البحث بصورة سرية في مزايا الأشخاص المختلفين الذين أتعامل معهم، وقد كان متحمسًا للشيخ ضاري وتوقع الاستعانة به على وجه مفيد لدعم مصالح الحكومة البريطانية، لكنه كان مناوئًا لسعود الصالح الذي وصفه كدجال لا رغبة له في خدمة أحد بأمانة سوى نفسه. أما بشأن حمود فقد وقف موقفًا مشوبًا بعدم الاهتمام لأن رئيس الظفير الحالي لا قيمة شخصية له وهو خلف قليل الأهمية لسلسلة شيوخ جعلوا اسم ابن سويط محترمًا ومهيبًا في الماضي.

بعد مباحثة تامة وحرة مع إبراهيم وضاري وحمود وبالتشاور مع المستر هاويل انتهيت إلى الاستنتاجات التالية، وهي:

١ - إن سعود الصالح لا يحتمل أن يكون ذا خدمة فعلية لنا ويجب وقف الإعانة التي تعطيها له بدون فائدة أو إنقاصها إلى مستوى شخصي بسيط يدفع بشرط إقامته في مكان واقع في منطقة تابعة لرقاباتنا الفعالة.

٢- بما أن الظفير الذين يقيمون منذ القديم في قسم البادية الذي يجتازه خط السكة الحديد الآن، فإن حمود بن سويط ورجال عشيرته يمكن استخدامهم بمزيد الفائدة في محل سكناهم ولا يمكن دفعهم لأية غاية مفيدة للقيام بعمليات في الداخل.

٣- إن ضاري الذي أخذت خلال معرفتي القصيرة له أعلى الانطباع عنه قد يمكن استخدامه بمزيد الفائدة فيما يتعلق بنشاطات بعثة نجد .

وعلى ذلك أبرقت في تشرين الثاني/ نوفمبر بالمال المتقدم مقترحًا:

١- خفض إعانة سعود إلى ٥٠٠ روبية شهريًا وسحب الأسلحة المقدمة له قبلًا وإصدار التعليمات إليه شخصيًا بالإقامة في الزبير أو البصرة أو المحمرد.

٢- ترك حمود على وضعه في أداء المهمة المعهودة إليه.

٣- وزيادة إعانة ضاري من ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ روبية شهريًا ووضع خدماته منذ الآن تحت تصرّف البعثة النجدية وتسليم البنادق المسحوبة من سعود إليه.

نظرًا إلى احتمال قيام عجمي (السعدون) بأعمال عدائية ضد خط السماوة الخميسية، وحقيقة كون سعود الصالح لا يزال في نظر العدو عاملًا ذا قيمة في جانبنا، فإن السير برسي كوكس لم يكن في وسعه قبول مقترحات بشأنه، وقد قرر إرجاء النظر في الأمر إلى فرصة أكثر ملاءمة.

أما مقترحاتي الأخرى فقد حظيت بالموافقة.

وقبل مغادرة البعثة للبصرة كانت لي عدة مقابلات طويلة مع ضاري بن طوالة، ورتبت معه أخيرًا أن ينتقل جنوبًا مع أتباعه خلال مدة تقارب الشهر إلى جوار حفر الباطن، وأن يرسل من هناك رسولًا إلي إما إلى الرياض أو بريدة لتلقي أوامر جديدة، وقد دفعت إلى إصدار هذه التعليمات بالرغبة في أن يكون ضاري ورجال عشائره على مقربة من مخيمي في حالة حصول إمكان - بعد محادثة جازمة مع ابن سعود - لدمجهم في مخطط عمل عام قد يقرر تنفيذه [لاحتلال حائل]، وفي الوقت نفسه يقوم (ضاري) بقطع كل المواصلات بين حائل والشرق والغارة على أية قافلة قد تحاول التسلل هناك.

إن الأحداث التي جاءت بعد ذلك حالت دون اتصالي بضاري خلال أشهر الشتاء، ولكن حين وصلت البصرة مرة أخرى في آذار/ مارس ١٩١٨ وجدت رسولين قدما للبحث عني وقبض متأخر إعانة ضاري الشهرية، وقد رافقتهما إلى مخيم ضاري فوجدته قد نفذ أوامري تمامًا حتى إنه، وأنا أيضًا، قد رأينا عددًا كبيرًا من أتباع شمر قد نصبوا خيامهم خلال بضعة الأشهر الماضية على مقربة من آبار الحفر. لم أستطع الحكم على أعماله الفاترة في قضية القوافل المستولى عليها أو التي غزيت: هل كانت تعزى إلى (عدم حصول الفرص المعقولة أو فتور الإرادة، وأخشى أن يكون الأمر الأخير، ولو أنه حتى هذا التاريخ (ابتداء شهر نيسان/ أبريل) يستحق أن يحسم الشك لصالحه نظرًا لفقدان الدليل على أية خيانة من جانبه.

والحق أن الانطباع الحسن الذي أخذته عنه عند أول التعرّف عليه قد زاد في المدة القصيرة التي قضيتها في مخيمه، وخلال الرحلة التالية إلى شعيب شوقي التي رافقني فيها، وكانت لي الفرصة الكافية للتآلف معه، وقد خاب أملي شيئًا ما حين وجدت أنه لم يكن أقل بخلًا من سائر أمثاله، لكنني فكرت في تحويل هذا النقص إلى فائدة.

وبعد أن دفعت له مؤخر إعانته المستحقة له لما يقارب الأشهر الخمسة الماضية، وافقت أن أدفع له سلفًا مخصصات الأشهر الثلاثة التالية استنادًا إلى التفاهم بأن يبقى في الحفر وأن يقوم بحملة واسعة ضد كسر الحصار. وبالإضافة إلى ذلك وزعت هدايا سخية إلى ضاري نفسه والرؤساء المختلفين لفروع العشائر المقيمين في مخيمه وإلى جميع أعضاء الجماعة المرافقة التي لم يكن لكثرتها لزوم والتي ارتأى ضرورتها لمرافقتها إياي.

لما وصلت إلى شعيب شوقي استشرت ابن سعود حول استخدام ضاري لدعم القضية المشتركة، ومع أنه كان شاكًا نوعًا ما في حسن نيته فقد وافق على أن التجربة تستحق الاختبار وأن الحفر تكون أفضل مركز للقيام بعملياته ، خلال الأيام القليلة التي بقي فيها ضاري في مخيم ابن سعود انتهزت كل فرصة سانحة للتأكيد عليه بأن استمرار معاملة الحكومة السخية له تتوقف تمامًا على جهوده لدعم قضيتنا المشتركة، وأسرّ إليه ابن سعود نفسه ببعض مخططاته للهجوم على شمّر المعادية في رمضان، وأنه في تلك الحالة يتوقع من ضاري أن يقطع خط انسحاب العدو وبعد هذه المعاملة السخية التي عومل بها والتعليمات الصادرة إليه بدقة عن الدور الذي سيقوم به، عاد ضاري إلى الحفر معربًا بكل حرارة عن شكره وعزمه على التنفيذ بإخلاص للترتيب المتفق عليه.

خلال شهر من وصوله إلى الحفر غادر مركزه وانتقل إلى صفوان حيث استقبل حسب الظاهر بالترحاب ودون سؤال ما. وبعد مدة قصيرة، عملًا بخبر من الوكيل السياسي في الكويت عن كوني مقطوع الاتصال به، نقل من منطقة عملي

بدون الاستفسار مني. وفي الوقت المناسب وصل إلى حائل نحو ٥٠٠ بعير محملة ببضائع من الزبير أو الكويت ومارة عن طريق ضاري، والدليل الذي لدي لا يترك مجالًا للشك على ذلك.

ولم يكن ذلك فحسب، بل إنه حين هجم تركي نجل ابن سعود على شمر قرب آبار عجيبة حسب المنهاج المقرر سابقًا، انسحب العدو سالمًا إلى آبار بعيدة، إذ إن آبار الحفر كانت في ذلك الوقت مشغولة بالنيابة عن ضاري من جانب فرع الوهاب من شر، وهم معادون لابن سعود، ولم يعارضوا إخوانهم المنسحبين .

ومن الواضح تمامًا أن ضاري، وقد علم الآن أن هجوم ابن سعود المزمع سوف يرغمه على التنازع مع إخوانه الشمّرين، قرّر التحرك من منطقة الخطر دون تأخير.

وجريمته لا يمكن اغتفارها، وهي تمثل عبث وضع الثقة في شمر التي كان تضامنها القبلي مشهورًا في كل أنحاء الجزيرة العربية، على أي أساس أخبر الوكيل السياسي في الكويت أن اتصالي كان مقطوعًا مع

ضاري؟ ذلك ما لا أعلمه. لقد جاء لا يحمل أي دليل على مجيئه بإذن مني، فكيف سمح له بالنزول في صفوان والمضيّ إلى أسواق الزبير والكويت؟ أنا لا أفهم ذلك. ومهما يكن من الأمر فإنه، وقد خسر ثقتي بعمل خياني، لم يجد صعوبة في الحصول على ثقة السلطات في البصرة، ومن ذلك الحين، في مركزه الآمن في صفوان، قام بالاتفاق مع العجمان المقيمين في الكويبدة تحت الحماية البريطانية، وبذلك مصونين من هجوم ابن سعود المباشر، باتخاذ موقف مؤذ لشعب نجد، وأصبح أخوه سطام بن طوالة شخصًا بارزًا ومتزعمًا لعدة غارات من شمر والعجمان على أقاليم ابن سعود خلال الأشهر التالية.

إن احتجاجاتي في هذا الموضوع لم تؤثر في إعادة النظر في الأوامر التي صدرت، بل أدت إلى خفض راتب ضاري من ٣٠٠٠روبية إلى ١٠٠٠روبية شهريًا. وبعد بضعة أشهر وجد الصفاقة ليكتب إلي محتجًا على تخفيض مخصصاته وطالبًا تدخلي في الموضوع، لكنه لم يتسلم أي جواب، وهذه القضية مثل قضايا أخرى كثيرة لا أهمية لها إلا من الناحية الأدبية، لكنني وجدت من الضروري ذكرها ببعض التفصيل، نظرًا إلى أثرها السيء على الرأي العام في نجد في وقت كانت فيه الإشاعات الكاذبة المختلفة بكثرة في الكويت تثير الشكوك في مصير الحرب النهائي، وكان يقال بحرية إننا كنا نخاف أن نتخذ عملًا شديدًا ضد الأعداء المحتملين، وعلى استعداد لاسترضائهم بأية صورة كانت، ومغزى ذلك واضح: فإن سياسة ابن سعود المتّسمة بالصبر على احتمال الإهانات وحتى التهجمات أصبح موضع الانتقاد وعدم القبول علنًا.

إن تعاملنا مع شمر لم يرفعنا حقًا في تقدير الشعب النجدي. ولعل ذلك قد أوحت به ضرورة الاعتبارات العسكرية، لكن هذا الأمر في نفسه يعتبر اعترافًا بضعف من الخطر إظهاره أمام شعب جاهل ومعاد عمومًا.

وقد قال الإمام عبد الرحمن [ابن سعود] نفسه وأيّد كلامه المرجع الوهابي الأعلى: إما أن الحكومة البريطانية تستطيع ولكن لا تساعدنا، أو إنها تريد ولا تستطيع ـ وفي كلا الحالين يجب أن نكون مستعدين لمساعدة أنفسنا.

٧- عناصر شمّرية أخرى:

في القسم السابق تحدثت طويلًا عن ضاري بن طوالة الذي قام، مع سعود الصالح السبهان، بتجميع عناصر كثيرة من شمّر على مقربة من الزبير وصفوان حيث كوّنوا تهديدًا دائمًا لابن سعود، وعلى كل حال مصدر تجهيز صعب لإخوانهم من رجال العشائر في حائل وحواليها. ولكن، من وجهة نظر هجوم ابن سعود المرتقب ضد حائل، دفعوا إلى الحياد عددًا كبيرًا من الناس المحتمل انضمامهم إلى قضية ابن الرشيد.

وعناصر شمّرية أخرى، مثل فروع العبدة وتومان، ممن لم يكن لي اتصال مباشر بهم، شغلوا وضعًا مماثلًا في أهوار الفرات إلى الشمال وهناك أصبحوا تحت إشراف وكيل اللفتنانت كرنل جي . تي ليتشمان الضابط السياسي في البادية.

عبّر ابن سعود من حين إلى آخر عن خوفه من أن هذه العناصر، بينما تستفيد من قبولها في أسواق العراق، هي في الحقيقة تنتظر الوقت المناسب للانضمام إلى ابن الرشيد حالما يتقدم هجومه، وقد وجدت من الصعب

نوعًا ما تبرير سياستنا في هذا الموضوع له. ومع أنني شرحت له الفائدة الفورية والواضحة لتحييد ابن عجيل وأتباعه من العبدة بالسماح لهم بالدخول إلى أسواقنا على مستوى ضيّق جدًا، فقد كنت أحثّه على الهجوم بينما أولئك بعيدون، أملًا في أن الكرنل ليتشمان يستطيع تقييد نشاطهم في حالة فتح الهجوم.

في الوقت نفسه كان ابن سعود نفسه يغازل فرع سنجارة تحت رئاسة عدوان وغضبان بن رمال اللذين أظهرا علامات استطلاعية لقبول عرضه ملجأ لهما في البادية بين الكويت والدهناء.

وعلى كل حال خلال بضعة الأشهر الأخيرة للمدة التي يتناولها هذا التقرير بقي وضع شمر غامضًا ومعقدًا، ولم يكن في المستطاع تكوين تقدير لعدد رجال العشائر الذين يحتمل تجمعهم للدفاع عن حائل في حالة قيام ابن سعود ببدء الهجوم والمحافظة عليه.

وفي الظروف المتغيرة لا فائدة الآن من تخمين ما قد كان يمكن حدوثه - وكل ما نستطيع قوله بصورة أكيدة هو أنه، حين قام ابن سعود أخيرًا بتوجيه ضربته الأولى ضد ابن الرشيد، وجد الميدان خاليًا من العناصر المعادية وأن مواصلة المعارك أصبحت لا لزوم لها قبل أن يعلم الجواب الذي تقدمه العناصر الشمرية على حدود العراق لدعوة ابن الرشيد العامة إلى السلاح للدفاع عن حصنها العشائري.

٨ - العلاقات بين نجد والكويت :

كما قلت قبل هذا، إن اللفتنانت كرنل هاملتن، الوكيل السياسي في الكويت، كان في الرياض منذ نحو ثلاثة أسابيع قبل مجيء البعثة. لقد ترك الكويت حوالي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر في مطاردة قافلة شمرية كبيرة حصلت على تجهيزات واتجهت إلى حائل خلال غيابه الوقتي في بغداد. وقد فرت القافلة، ومضى الكرنل هاملتن إلى القصيم حيث كان تركي، أكبر أبناء ابن سعود، غلامًا في التاسعة عشرة تقريبًا، يقود القوات النجدية مهددًا جبل شمّر، ورحل من هناك إلى الرياض.

عند وصول البعثة إلى الرياض أتيحت للكرنل هاملتن ولي فرص كثيرة للمباحثة في كل الأمور التي كانت موضع جدال بين ابن سعود وسالم شيخ الكويت، وبناء على طلبي بقي في الرياض لكي تفيد البعثة من خبرته ومشورته حتى حصول تسوية نهائية للصعوبات الموقوفة بين الحاكمين، أي إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر، حين عاد إلى الكويت.

كان واضحًا منذ البداية أن إحدى المسائل، مشكلة العجمان، كانت ذات أهمية شديدة وأن البعثة -سواء لأسباب عسكرية وسياسية- لا تكاد تأمل النجاح في مهمتها الرئيسية، وهي حث ابن سعود على القيام بعمليات عسكرية كبيرة ضد ابن الرشيد وجبل شمر ما لم تحل هذه المشكلة، وحتى يتم ذلك بصورة مرضية. وفي الوقت نفسه كان مما يبعث على الارتياح أن نلاحظ خلال مقابلاتنا الدائمة والمطولة مع ابن سعود، أنه كان يميل إلى المجيء إلى أكثر من نصف الطريق للاتفاق معنا في تسوية القضايا الصغرى، وهي فرض حصار فعّال على حائل، وحق فرض الضريبة على عشيرة العوازم، إذا تمكن من حل المشكلة الرئيسية بصورة مرضية له.

وهذا كان الأسهل لنا لأنه على فرض أن عداء عشيرة العجمان لابن سعود شديد ومتصلب كعدائه لها، فإن الاعتبارات العسكرية وحدها جعلت من الضروري إزاحة القبيلة من أي وضع يتيح لها تهديد جناحه أو مواصلاته في حالة تجريده حملة للحرب ضد حائل.

قبل البدء ببحث هذه المشاكل المختلفة يكون من الصواب محاولة ذكر موجز عن العلاقات القائمة بين أسرتي ابن سعود وابن صباح حتى هذا الحين.

خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، حين خضعت بلاد الوهابيين لحكم ابن الرشيد، أقامت بقايا آل سعود المشردة في المنفى في الموانئ المختلفة لساحل الخليج الفارسي [العربي]. وقد طلب عبد الرحمن أصغر أبناء فيصل آل سعود الكبير، اللجوء إلى الكويت بعد محاولة فاشلة لاستعادة حكمه في بلاد آبائه، فأجيب طلبه فورًا وأكرم مثواه في بلدة الكويت، حيث عاش هو وأسرته النامية تحت حماية محمد أولًا، ثم مبارك بن صباح، ينتظر تبدل الحال الذي لا بد من حلوله. ومبارك الذي اعتلى عرش الكويت على إثر قتله أخاه، سرعان ما تم الاعتراف به كقوة يحسب لها حساب في جزيرة العرب. لقد كان سياسيًا ودبلوماسيًا داهية، وكان كفؤًا لسعدون الكبير ولم يفقه في القوة سوى محمد بن الرشيد الذي كان في ذلك الوقت يحكم جزيرة العرب الوسطى كلها. والتنافس بين هؤلاء الثلاثة أدى بطبيعة الحال إلى الحرب المستمرة، وقد رأى مبارك بحكمته السياسية في أسرة سعود المنفية مصدرًا محتملًا للقوة في منازعاته مع منافسيه وخصوصًا مع ابن الرشيد.

وفي بداية هذا القرن، أي في ربيع ١٩٠١، بعد أن دخل مبارك في حلف مع سعدون، خرج ترافقه قوة نجدية بإمرة الإمام عبد الرحمن بن سعود للحرب فصلًا للأمر مع عبد العزيز بن الرشيد الذي ارتقى مؤخرًا العرش الذي خلا بموت محمد الكبير. وفي الوقت نفسه سار عبد العزيز بن سعود حاكم نجد الحالي بقوة قدرها ١٥٠٠ رجل لفرض الحصار على الرياض.

خيّم مبارك وحلفاؤه في الطرفية بينما نزلت شمر في الصريف. وكانت المعركة المعروفة بوقعة الصريف، ولو أنها حصلت في الطرفية، إحدى المعارك الفاصلة في تاريخ البدو. وقد هرب مبارك الذي اندحر في معركة دموية مع بقايا قوته، بينما رفع عبد العزيز الحصار عن الرياض بسرعة وعاد مسرعًا إلى الكويت. لكن عبد العزيز بن الرشيد عجل مصيره هو نفسه بالفعل الذي فعله بانتصاره، وأتبعه بالعقاب القاسي الذي أنزله بمدن وقرى السدير وسائر أنحاء نجد.

وفي السنة التالية استعاد عبد العزيز بن سعود، ومعه أتباع لا يزيدون على ١٥ رجلًا، الرياض بحركة جريئة حقًا، وخلال سنوات قليلة أعيدت الحدود القديمة للأقاليم الوهابية في جزيرة العرب الوسطى إلى سابق حالتها. وقد لقي عبد العزيز ابن الرشيد مصرعه في معركة مع ابن سعود في روضة المهنا سنة ١٩٠٨ وانقلبت أوضاع ابن الرشيد وابن سعود في جزيرة العرب الوسطى.

هذا التقلب المفاجئ في الحظ وتأسيس حكومة ثابتة وبقوة وسرعة في نجد بيد حاكمها الشاب، لم يكن مستحبًا لدى مبارك الذي أمّل بلا ريب زيادة نفوذه الشخصي بكسر قوة ابن الرشيد، بينما في الحقيقة أضيف

عامل رابع إلى الزعماء العرب الثلاثة السابقين، وأظهر الرابع بسرعة أنه يماثل أيًّا من منافسيه في القوة والثبات.

غير أن مظهر الصداقة الخارجي بين نجد والكويت يبدو أنه حوفظ عليه في حياة مبارك، بينما قال لي ابن سعود إنه في أكثر من مرة طلب الإفادة من خبرة مبارك ومشورته الناضجة خصوصًا فيما يتعلق بالخط الذي يتبعه نحو الحكومتين البريطانية والتركية. وحدثني عن الفائدة التاريخية فقط ودون شعور عدائي عن المحاولات التي أجراها مبارك أحيانًا ليجتذب إلى نفسه ولاء العشائر النجدية بالمكائد السياسية التي كان فيها أستاذًا بارعًا.

وحين خلف جابر مبارك سارت العلاقات بين نجد والكويت سيرًا حسنًا في أعقاب الأوضاع السابقة. كان الحاكمان ثابتين في صداقتهما للحكومة البريطانية –وذلك دافع إضافي لهما للاحتفاظ بالصلات الودية بينهما– لكن كان من المعروف أن سالم، أخا جابر، ولي عهد المشيخة لم يكن معاديًا فحسب لحاكم الكويت الجديد بل كانت له ميول قوية نحو الأتراك، بينما جعل تعصبه من ابن سعود والوهابيين أعداءه الخصوصيين.

لذلك كان من سوء الحظ لجميع أصحاب العلاقة أن مات جابر فجأة، وخلفه سالم في الكويت. والحقيقة أن هذا الأخير أعلن ولاءه لبريطانية وعزمه الثابت للعمل في سبيل القضية المشتركة، لكن سلوكه منذ البداية جاء مخالفًا لما أعلنه.

إن الكويت التي كانت دائمًا وإلى حد ما بصورة لا يمكن منعها، منفذًا لتهريب البضائع إلى أماكن العدو، أصبحت بسرعة مشهورة كمصدر التجهيز الرئيسي للعدو. ويجب الاعتراف بأنه على أكثر الاحتمالات يمر كثير من المواد التي تصدر على هذه الصورة خلال القصيم إلى حائل لمنفعة التجار في القصيم. وكانت احتجاجات السلطات البريطانية لدى الشيخ سالم تقابل بالجواب الآني بأن ابن سعود، وليس هو نفسه، المسؤول عن حالة الأمور المؤسفة، بينما الاحتجاجات لابن سعود قوبلت بالجواب بأن الشر يجب أن يوقف في مصدره، أي الكويت.

وهكذا كان تعارض المصالح السياسية – فضلًا عن المالية – قد أثار النهج الذي أعدته الكراهية الدينية، وحل العداء محل الصداقة التقليدية بين آل سعود وآل صباح، وهو عداء حقيقي مهما يكن خفيًا، احترامًا لأوامر دولة أقوى منا لطرفين ومتحالفة مع الاثنين.

ثم عقبت الاتهامات المضادة بشأن الحصار أعمال عداوة سياسية مقنعة. وكانت عشيرة العجمان الهاربة من انتقام ابن سعود قد طلبت اللجوء إلى إقليم الكويت ونالته قبل ارتقاء سالم لسدة المشيخة بترتيب من الحكومة البريطانية اشترك فيه ابن سعود وجابر، وكان أحد شروطه الأساسية أن تسلك العشيرة مسلكًا حسنًا وأن رؤساءها الذين التجأوا إلى حائل أو مع عجمي بن سعدون لا يسمح لهم بالدخول إلى إقليم الكويت. مع ذلك قام سالم، وقد رأى في هذه المشكلة وسيلة لإزعاج ابن سعود، بإظهار حمايته للعشيرة

بصورة علنية لا حاجة لها، ورحب بعودة الرؤساء المبعدين. وردّ ابن سعود على ذلك بفرض الضريبة على عشيرة العوازم التي يدعي ابن صباح حق السلطان الوحيد عليها حين عبرت حدوده بحثًا عن المرعى.

والخلاصة أن البعثة حين وصلت إلى الرياض وجدت العلاقات بين حليفينا على أشد ما تكون من التوتر – مع سالم في موقف أقوى نوعًا ما في الوقت الحاضر نظرًا إلى النفور الطبيعي من جانب السلطات البريطانية لزيادة عدد أعدائها بالإصرار على طرد العجمان من إقليم الكويت إلى محلهم الممكن الوحيد – وهو إقليم حائل المعادي، والبادية بينه وبين الفرات.

٩ – مشكلة العجمان:

لكي نفهم بصورة صحيحة موقف ابن سعود من قبيلة العجمان وأثر المشكلة في السياسة النجدية، لا بد من رجوع إلى سنوات الستين والسبعين من القرن الماضي، حين تبع وفاة فيصل بن سعود كفاح دموي شديد على الحكم بين ولديه الكبيرين عبد الله وسعود، وانتهى بكارثة ليس لسعود الذي سقط قتيلًا في المعركة فحسب ولكن للأسرة السعودية نفسها التي مضت بقاياها إلى المنفى، بعد أن احتل أقاليمها محمد ابن الرشيد حامي عبد الله الاسمي وسيده الفعلي.

سجّل بالكريف (Palgrave) الانطباع الذي حصل لديه في زيارته للرياض سنة ١٨٦٢ عن الكراهية غير المقنعة القائمة بين الأخوين حين كان فيصل لا يزال حيًا، للتفريق بينهما. وقد خلف عبد الله الابن الأكبر أباه، لكن سعود لم يتأخر كثيرًا في رفع لواء الثورة فانضم إليه أتباع كثيرون، ومعظمهم من العجمان عشيرة أمه.

لا ضرورة هنا لنتبع تقلبات الكفاح الذي انتهى، كما ذكرنا آنفا، ولكن ليس قبل نجاح سعود في الاستيلاء على الحكم من عبد الله ليحظى به لأمد قصير – وتلك ظروف شديدة الأهمية في السياسة النجدية لأن في هذه الفترة المؤقتة التي تولى فيها جدهم الحكم، وكون خط الوراثة في آل سعود يؤول إلى أكبر الأسرة سنًا على قيد الحياة ـ لما كان عبد الله قد مات دون عقب ـ فقد وضع أبناء سعود دعواهم على اساس كونهم أصحاب الحق في حكم نجد. وهذه الدعوى التي عززت فعلًا بثورة علنية، ولكنها غير ناجحة، على الحاكم الحالي، في أكثر من مناسبة واحدة.

إن المطالبين بالحكم كانوا دائمًا أعضاء فرع سعود الذين ينحدرون من سلالة العجمان من جهة امهم – وهذه الحقيقة تمكنهم من الاعتماد على الدعم المخلص من جانب هذه العشيرة القوية والمحاربة، في كل محاولة يقومون بها ضد الفرع الحاكم الحالي، الذي يعتمد حقه في الحكم على ضربة استرجاعه لبلاد آبائه من المتغلب القريب وليس على أقدمية سلالته لأن عبد الرحمن أبا الحاكم الحالي رابع أبناء فيصل.

وأخطر محاولة للسلالة المطالبة بالحكم لاسترجاع "العرش" حدثت في نحو سنة ١٩١٠ حين كان ابن سعود محاطا بالأعداء فعالج حالة خطيرة ببراعة فائقة. ولا حاجة للقول بأنه كان في ذلك الوقت مشغولًا بالحرب مع ابن الرشيد الذي طلب بنجاح تعاون شريف مكة، وتقدم الشريف إلى التلال حوالي الكوّى،

وفاجأ قوة وهابية صغيرة برئاسة سعد أخي (عبد العزيز) ابن سعود، فأسره قبل أن يستطيع (عبد العزيز) أن يأتي لنجدته. وفي الوقت نفسه هدد ابن الرشيد القصيم في الشمال، ووردت الأخبار بسرعة أن المناطق الجنوبية قد أعلنت ولاءها للمطالبين بالحكم من العرايف (أحفاد سعود بن فيصل) الذين وجدوا الفرصة ملائمة لضربة جريئة.

كان ابن سعود في وضع خاسر مع الشريف نظرًا إلى أن هذا كان يحتفظ بأخيه سعد أسيرًا، فوافق على شروط في غير صالحه، وحصل على إطلاق سراح أخيه، ثم سار لمقابلة ابن الرشيد، وهنا أيضًا جرت المفاوضات التي أدّت إلى الهدنة وأنقذت ابن سعود من الأخطار الفورية، وسمحت له بشنّ معركة قصيرة في المناطق الجنوبية استطاع خلالها دحر المطالبين بالحكم، وإنزال العقاب الشديد على البلدان التي ساعدتهم.

ومرة أخرى في بداية سنة ١٩١٥، حين كان ابن سعود يرافقه الكابتن شكسبير ويتصرف كحليف لنا، قابل ابن الرشيد في معركة جراب، وكان ذلك، كما قال، يعود كلًا أو جزءًا لخيانة فريق العجمان وانشقاقهم في وقت كان دعمهم المستمر يعطيه على كل احتمال نصرًا مؤزرًا، فلم يسعه إلا الاكتفاء بحرب متكافئة ذهب فخرها بلا ريب إلى ابن الرشيد، ولو أن هذا لم يستطع أن يستفيد منها عمليًا.

وهذا يأتي بنا إلى الفصل الأخير من مأساة العجمان، الذي مثّل في الحساسنة سنة ١٩١٦ حيث قاد ابن سعود قواته للانتقام من العشيرة بسبب انشقاقهم الخياني عنه في موقعه جراب وسائر أعمالها العدائية، ووجد العجمان أنفسهم أقل عددًا، وطلبوا هدنة، فوافق عليها ابن سعود تكرمًا منه، على شرط أن يلتقي الفريقان المتنافسان في الغداة للنظر في ترتيب سلم نهائي. وكان سعد أخو ابن سعود غائبًا عند الموافقة على الهدنة، فلما عاد في مساء اليوم نفسه استاء إذ وجد أن المعارك قد أوقفت. وقد اغتاظ من هذا التساهل من جانب أخيه، فوضع مشروعًا لهجوم فجائي عل رجال العشيرة الذين لم يخامرهم أي شك واستسلم ابن سعود في ساعة ضعف لإلحاحه الشديد.

حارب العجمان الذين فوجئوا وكانوا قلة في العدد كالوحوش الضارية المغلوبة على أمرها، وكانت النتيجة أن خيرة قوات ابن سعود تأذت في المعركة، وأكثر من ذلك وجد سعد بين الأموات، وجرح ابن سعود نفسه، في حين أن رجال العشيرة المنتصرين لم يضيعوا وقتهم والتجأوا إلى داخل حدود أراضي الكويت فارين من الانتقام كان سيلحق بهم على وجه التأكيد.

وهذا سبب المشكلة كلها: ولكن لا شك أن العجمان الذين ظهروا إلى آخر الأمر أنهم هم الأنذال في المسرحية كان الحق إلى جانبهم في الحل النهائي، وأن سعدًا بتوصيته للقيام بعمل خياني معيب قد استحق القدر الذي أصابه.

مع ذلك لا يمكن أن يتوقع ابن سعود أن يرضى بحكم القدر حكمًا نهائيًا، ولا نية له أن يفعل ذلك إذا استطاع المرء أن يحكم من الطريقة التي يعرض بها في كل مناسبة علنية أيتام أخيه المحبوب لديه لأنظار العموم، وينطق بخطب مؤثرة عن ضرورة الانتقام للسوء الذي حصل، ليس لهم ولنفسه بحسب، ولكن

للشرف أيضًا - متناسيًا بما عرف عن البدو من الافتقار إلى المنطق، الاعتبار المهم بأن مسؤولية هذه المأساة كلها لا تقع على أحد سواه.

ومهما يمكن من أمر فإن مجيء العجمان لاجئين من غضب ابن سعود في داخل حدود الأراضي الكويتية، كان أمرًا خطيرًا لا تستطيع السلطات البريطانية تجاهله. وقبول الثوار - وهذا حقيقة كيانهم - بدون شرط في ظل الحماية البريطانية لم يكن إلاّ ليؤثر في علاقاتنا بحليف عربي مهم، في حين أن مطالب العدل العام وخصوصًا العرف العربي، كانت تتطلب أن يمنح اللاجئون حق اللجوء، على الأقل بصورة وقتية، حتى يتم النظر في مزايا القضية والمصالح المتداخلة.

وعلى ذلك تذاكر السير برسي كوكس حول الموضوع مع ابن سعود وشيخ الكويت بمناسبة الاجتماع الذي عقد في الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦. وبالنظر إلى المصالح الكبرى المتداخلة بمناسبة الحلف المبرم حديثًا بين الحاكمين العربيين والحكومة البريطانية لتنشيط الحرب ضد العدو المشترك، وضع حل وسط وافق عليه ذوو العلاقة جميعهم، وقد تعهد ابن سعود بموجبه بأن لا يضرب العجمان في منازلهم الجديدة بشرط أن يمتنعوا بدورهم عن ضرب عشائر نجد وأن يقطعوا كل صلة مع الفروع التي نزعت إلى حماية العدو.

وكان المزمع أن يبقى هذا الاتفاق نافذًا إلى نهاية الحرب، كما كان المؤمل أن يكتفي العجمان بالأمان الذين حصلوا عليه بهذه الصورة تحت حماية الحكومة البريطانية ويقوموا من جانبهم، بمراعاة الشروط المفروضة عليهم بمزيد الإخلاص.

لكن عدم الاستقرار الفطري للخلق العربي لم يلبث أن جعل الآمال المعقودة على هذا الاتفاق عبثًا. ويصرّح ابن سعود - ولا يمكن معرفة مدى صدقه - أن حركة مزمعة من جانبه ضد قوات شمّر خلال صيف ١٩١٧ وجب صرف النظر عنها بسبب حركة مفاجئة من العجمان هددت جناح قواته. وليس ثمة من ريب أن العجمان تحركوا إلى الجهة التي ذكرها ابن سعود، ولكن ليس هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن عملهم قد سببه دافع سوى ضرورة التحري عن مراع جديدة لقطعانهم وأباعرهم. ومع ذلك كانت تلك الحركة إخلالًا باتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، ولو أن ابن سعود كان آنذاك لا يزمع الهجوم على شمّر فإن حركة العجمان كانت للأسباب العسكرية وحدها، كافية لإيقافه، في حين أن تخلّف الشيخ سالم عن الإصرار على مراعاة ضيوفه للاتفاق عاد على الحكومة البريطانية بتهمة الإخلال بالثقة.

لم يفوّت ابن سعود الفرصة لتقديم احتجاج عن الطريقة التي روعي فيها الاتفاق من جانب الموقعين الآخرين عليه عداه. وحصلت فرصة أخرى بسرعة، في اليوم السابق لمغادرة البعثة من العراق، وذلك بوصول ضيدان بن حثلين، أحد شيوخ العجمان المنفيين بموجب أحكام الاتفاق، إلى الكويت.

ومن الحق أن يقال إن التماسه للجوء قد أجاب عليه السير برسي كوكس مشترطًا لأجل الموافقة عليه وجوب إبراز كتاب توصية من ابن سعود. لكن على الرغم من ذلك جاء ضيدان وأتباعه للإقامة في

الأراضي الكويتية بدون تلك التوصية وبموافقة شيخ الكويت. وترك الأمر للبعثة لتجد الترتيب الذي يمكن التوصل إليه بالتشاور مع ابن سعود.

ولما وصلت البعثة إلى الرياض وجدت أن ابن سعود، على أساس الأسباب الأدبية وحدها، له قضية لا يمكن ردها، لأنه كان في وسعه أن يشير إلى حادثين منفصلين للإخلال بالاتفاق الذي أبرمته الحكومة البريطانية ولم تحاول تنفيذه، بينما قام هو نفسه بمراعاته نصًا وروحًا. يضاف إلى ذلك أن البعثة، ومهمتها الرئيسية حث ابن سعود على الهجوم الفعال على العدو، لم يكن في وسعها أن تغض النظر عن التأثير المحتمل للوجود الإيجابي أو السلبي لقوة كبيرة معادية إلى جناح جيش ابن سعود أو وراءه. وقد قررنا، لأسباب عسكرية فقط، أن ابن سعود لا يتمكن من التحرك طالما بقي العجمان في الأراضي الكويتية. ومن جهة ثالثة، ارتأينا، لأسباب سياسية أقلّ قبولًا، أن من المستحسن استرضاء ابن سعود على حساب عشيرة ليس لها، على كل حال، أي حق على اعتباراتنا الوديّة، إذ إن هذا الاسترضاء كفيل بأوفر النتائج من نواح أخرى. مع ذلك، وقد قررنا لأسباب أدبية وعسكرية وسياسية أن العجمان يجب أن يغادروا الأراضي الكويتية، بذلنا قصارى جهودنا لدى ابن سعود للحصول لهم على أفضل الشروط الممكنة. وفي سبيل هذه الغاية شرحنا له أن ليس من الحكمة، لأسباب عسكرية فقط، زيادة عدد أعدائنا الفعّالين إذا أمكن تحاشي الأمر بضمان حياد أولئك الذين لا يمكن أن يكونوا أصدقاء لنا ولكنهم لا رغبة لهم في معاداتنا.

وافق ابن سعود على ذلك بعد نقاش طويل، وتقرر أخيرًا أن يترك العجمان ليختاروا أحد هذه البدائل، ولكل منها مزية مزدوجة لإخراجهم من الأراضي الكويتية وتقليل أحد المصادر الممكنة للاحتكاك بين ابن سعود وابن صباح، وهي:

(١) أن تنتقل العشيرة بأجمعها إلى الشمال وتنضم إلى فهد بن هذال حليفنا زعيم عنزة (العمارات) وتبدي حسن نواياها لقضية الحلفاء بالعمل معه أو البقاء على الحياد الودي.

(٢) أن يأتي كبار مشايخ العشيرة فيعرضوا الخضوع الرسمي لابن سعود الذي تعهد بالعفو عن جريمتهم السابقة بشرط إقامتهم بسلام في المحل الذي يعيّنه.

(٣) إنه في حال عدم قبولهم للبديلين السابقين، يجب أن يتحولوا فورًا من أية أراض بريطانية أو كويتية يكونون فيها ويعاملوا بعد ذلك معاملة الأعداء حيثما وجدوا.

لقد نقلت هذا الترتيب ببرقيتي المرقمة م – ٤ والمؤرخة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ وأخبرت السير برسي كوكس في الوقت نفسه بأنه، إذا وافق على ذلك، يعلن الكرنل هاملتن عند عودته إلى الكويت هذه الشروط المفروضة على العشيرة لرجالها.

لست على علم واضح بما تم من تعامل الكرنل هاملتن مع الرؤساء العشائريين، لكن كان جليًا من مذكرة كتبها في أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ الكابتن ب– . جي. لوخ، وكان آنذاك الوكيل السياسي في الكويت، أن مفاوضاته انقطعت، وأجريت محاولة أخرى لإيجاد تسوية للمصاعب في شباط/ فبراير ١٩١٨ حين وقع

اتفقا بين الكرنل هاملتن والشيخ سالم وضيدان بن حثلين كبير شيخ العجمان (المنفي سابقًا) الآنف ذكره ينص على منح العشيرة ملجأ على مقربة من الزبير وفقًا للشروط الآتية:

(١) أن تقيم العشيرة كلها في داخل الأراضي المحتلة، أي الزبير أو محل آخر يتم تعيينه.

(٢) أن لا تعود العشيرة بأي حال من الأحوال إلى الدخول في حدود الأراضي الكويتية. يضاف إلى ذلك، وإن لم ينصّ على ذلك حرفيًا في الاتفاق، أن من الواضح أنه فرض على العجمان بهذه الشروط واجب الامتناع عن كل اعتداء على أراضي ابن سعود أو عشائره - أي أن العشيرة لم تكن تستطيع حقًا أن تغزو نجد دون المرور بالأراضي الكويتية وبذلك تخلّ بالشرط الثاني الوارد أعلاه.

وهكذا دخلت الحكومة البريطانية مرة أخرى في اتفاق مع عشيرة العجمان، وظهر منذ البداية أن الترتيبات مصيرها إلى الإخفاق.

في المحل الأول، بعد التوقيع على الاتفاق، وجد أن العجمان لم يكونوا على عجل للانصياع لشرط الإقامة في الزبير، والشيخ سالم لم يبذل جهودًا قوية لتنفيذ أو تسريع مغادرتها لأراضي الكويت، وقدم ابن سعود شكاوى مستمرة حول استمرار وجودها في الكويت، وقمت أنا بتقديم احتجاجات مماثلة إلى المعتمد السياسي.

وفي الوقت المناسب أخذت العشيرة تظهر بعض العلامات على الجلاء عن أراضي الكويت، ولكنها لم تكد تستقر في محلها الجديد قرب الكويت حتى أقدمت على جعل الإقليم الكويتي ممرًا بسلسلة من الغارات على نجد، وجرت هذه الغارات في فترات قصيرة خلال كل شهور الصيف. كانت الغارات الأولى على مضارب (السبيع) في الأحساء، وغزيت أيضًا مخيمات مطير، وفي حوالي نهاية مدة هذا التقرير، بدأ الغزاة يذهبون بعيدًا إلى حفر العطش والمبيض وأماكن أخرى لا تبعد كثيرًا عن عاصمة ابن سعود نفسها.

لا ضرورة للبحث بإسهاب في هذه الغارات التي أصابت نجاحًا محدودًا وسببت، في الوقت المناسب، غارات مقابلة من جانب مطير وسبيع والعشائر الأخرى حتى أصبحت منطقة الصمان بأسرها، في حوالي نهاية مدة هذا التقرير، في اضطراب وهياج. وقد مررت بها عند عودتي إلى الساحل، وحصلت لي الفرصة السانحة لرؤية الأمن السائد في كل أراضي ابن سعود تقريبًا مع الخطر والهياج المنتشر في حدود أراضي الكويت.

وكان ابن سعود خلال كل هذه الأشهر وهو بموجب اتفاقه معنا ممنوع من اتخاذ الخطوات لمعالجة إزعاج العجمان، وكنت أنا أحثه على غض النظر عن كل الشؤون البسيطة في سبيل تنفيذ الهجوم العنيف على حائل، في موقف تبرم دائم، وكان محقًا نوعًا ما على أي حال، وكنت أبلغ ذلك بانتظام، ولكن بدون نجاح.

كان واضحًا أن نائب المفوض المدني في البصرة الذي كان في نهاية الأمر مسؤولًا عن تنفيذ الاتفاق الرسمي مع العجمان، لم يكن متهيئًا لمعالجة القضية (التي كان يراها جزءًا من اللعبة المنتظمة للغارات

العشائرية والغارات المقابلة) بصورة جدية، ولا كان في وضع يمكنه من تنفيذ أجزاء الاتفاق البغيضة إلى العجمان. وفي هذه الأحوال لم تلبث الأمور أن بلغت مأزقًا لا حلّ معقول له حسب الظاهر.

وفي الوقت نفسه كان ابن سعود يستعد لبدء هجومه على حائل، وأكّدت على وجوب أخذ رهائن من العجمان للحيلولة دون قيامهم بحركة معادية ممكنة من جانبهم. ولكن حتى هذا الأمر وجد غير عملي، وأخيرًا اعترف بأنه لا يستطاع عمل شيء لتنفيذ مراعاة العجمان للشروط المفروضة عليهم. وفي هذه الظروف تقرر ما يلي:

أولًا: أن ينذر العجمان بأنه، في حالة استمرار الغارات، تقطع الإعانات عنهم ويمنع دخولهم إلى الأسواق المحلية.

وثانيًا: أن تعطى الحرية لابن سعود للتعامل مع العشيرة بشرط عدم تعريض سلامة السكة الحديد للخطر.

وقد شعرت بالارتياح الشديد في تبليغ ابن سعود بهذه الأوامر. كنت مدركًا أنه لن يكون فورًا في وضع يستطيع فيه الاستفادة من حريته المكتسبة في القضية، في حين أن زوال ظلامة كبيرة سيكون موضع الترحيب في وقت كان وضع الشريف يهدد في أي دقيقة بالتفاقم.

إن مشكلة العجمان قد سببت للحكومة كثيرًا من المصاعب والقلق الذي لا لزوم له، وذلك ربما كان يعود إلى رغبة مغلوطة للتساهل إزاء عنصر يحتمل أن يكون معاديًا. ولكن في ضوء الخبرة الحاصلة يظهر أنه من الصعب تحاشي الاستنتاج بأن كثيرًا من الوقت والإزعاج والقلاقل كان يمكن توفيره بقبول الإنذار النهائي الذي قدمته البعثة منذ زمن بعيد، أي في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، دون تلكؤ، وتبليغه النهائي بعد عشرة أشهر من البحث الذي لا جدوى منه عن بديل أفضل، وخلال هذه المدة أدت رغبتها في خدمة مصالح قبيلة غير مستحقة إلى ضياع كثير من السمعة الحسنة في جزيرة العرب الوسطى وزيادة، دون مبرر، لعدد الأمور التي تهيئ لابن سعود التبرّم بحقّ ظاهر.

١٠ - مشكلة العوازم:

كانت قضية العوازم، خلافًا لمشكلة العجمان، ذات أهمية عابرة ولم تولد صعوبة كبيرة. اعترف بالعوازم منذ عهد بعيد بأنهم من العشائر التابعة لسلطة الكويت، وفي العهد السابق حين جعلت صداقة مبارك وابن سعود تحديد الحدود بين الكويت ونجد لا لزوم لها، فكانت هذه القبيلة حرة في التنقل بين المراعي على طرفي الحدود بينما هي تدفع الضرائب للكويت وحدها.

لكن الخلافات المؤسفة بين الشيخ سالم وابن سعود، وخصوصًا الحماية التي قدمها شيخ الكويت للعجمان الثائرين، أنهت الوضع السائد، وقام ابن سعود، ردًا على استفزاز الشيخ، بالتجديد والتأكيد الفعلي لطلبه المسكوت عنه طويلًا في فرض الضريبة على رعاة العوازم كلما دخلوا أراضيه في البحث عن المرعى، أو بكلمة أخرى سنويًا، لأن الحدود الضيقة لسلطة الكويت لا تهيئ مرعى كافيًا لسد حاجات قبيلة بدوية طوال السنة.

وكان ابن سعود في تنفيذه لهذا الطلب يعمل ضمن حدود الحق الناشئ عن سيادته، وفي الوقت نفسه لم يكن لديه ما يتذمر منه ضد قبيلة العوازم ولا رغبة للضغط عليها بلا مبرر، لأن هذه القبيلة وضعت دون خطأ منها في الوضع المؤسف لدفع ضرائب مضاعفة، وكانت مستعدة تمامًا للموافقة على أي ترتيب معقول وحتى صرف النظر عن حقه في فرض الضريبة على العشيرة - ولكن بشروط.

كانت تسوية قضية العجمان بطرد العشيرة من أراضي الكويت نهائيًا أمرًا ضروريًا تمهيدًا لإجراء أي ترتيب (في شأن العوازم). وفي الوقت نفسه تعهد ابن سعود، بعد مباحثة مع البعثة، بأنه، إذا كتب الشيخ سالم إليه بعبارات مناسبة مذكّرًا بالترتيب الودي الذي كان فيما مضى يعفي العوازم من دفع الضرائب إلى خزانة نجد وطالبًا العودة إلى السياسة القديمة، فإنه يقابل ذلك بالجواب بعبارات مماثلة والتنازل عن طلبه فرض الضريبة على العشيرة بعد ذلك.

والحقيقة أن الكتابين المقترحين لم يتم تبادلهما، والشيخ سالم امتنع عن المقابلة بالمثل في قضية العجمان، بينما قامت عناصر من العوازم في أكثر من مناسبة واحدة بتغطية حركات غارات العجمان وشمّر في غزواتهم على الأحساء. مع ذلك فإن مشكلة العوازم حلت نفسها، ويذكر لمفخرة ابن سعود أنه توقف عن فرض الضريبة على قطعان العشيرة وأباعرها دون أن يحصل على شيء مقابل ذلك.

١١ -الحصار :

على الرغم من أن أعداءنا [القوات العثمانية وحائل] في هذه الحرب قد تمتعوا بلا ريب بفوائد تاكتيكية منا ومن حلفائنا من جراء تماسكهم الجغرافي، فإن كونهم واقعين ضمن دائرة حاجز ومحاطين بحلقة كاملة من الأعداء تقريبًا، فرض عليهم عجزًا خطيرًا إذ انقطعوا عن الاتصال بالأسواق العالمية وأخذوا يعتمدون على حسن نوايا المحايدين وأطماع الآخرين للحصول على تجهيزات عسيرة من المواد الضرورية، التي لم يكن في استطاعتهم إنتاجها بكميات كافية في نفس أراضيهم.

ولأجل جعل التجهيز أكثر صعوبة، وحتى قطعه مرة واحدة، أصبح ذلك بطبيعة الحال في مقدمة أهداف الحلفاء العسكرية، وكانت الأداة المستخدمة لتحقيق ذلك هي الحصار.

أثارت مشكلة الحصار في العراق صعوبات خاصة لأنه كان من أهم مرامي سياستنا الحصول على تعاطف العرب مع قضيتنا. ولذلك اعتبر دائمًا من المهم تقديم كل التسهيلات المعقولة لهم لتجهيز أنفسهم بضروريات المعيشة، وفي الوقت نفسه ضمان عدم وصول هذه الضروريات إلى العدو. لكن العرب أنفسهم، بعدم مقابلتهم لنا بالمثل على الروح التي قابلناهم بها، فرضوا على السلطات البريطانية ضرورة إيجاد وسائل لتنفيذ الحصار بدقة.

لا حاجة بنا هنا لذكر الصعوبات التي تمت مواجهتها في أراضي العراق المحتلة. وحسبنا أن نقول في ضوء الخبرة أنه أمكن إيجاد مشروع حصار فعال إلى درجة ما، ظهرت آثاره على العدو يومًا بعد يوم.

في سبيل النجاح الكامل للمشروع العراقي الذي يتضمن، فيما تضمن، حصارًا كاملًا على الجزء الشمالي من جزيرة العرب بإنشاء حزام على طول خط الفرات، كان ضروريًا أن تتسرب التجهيزات عن طريق الأقطار المجاورة المحايدة أو الصديقة التي ليست تحت سيطرتنا، وفي هذا الصدد كانت جزيرة العرب الشرقية والوسطى بمداخلها على ساحل الخليج الفارسي [العربي] لأمد طويل موضع اعتبار خطير.

لا شك أنه من السخافة توقع العرب غير المسيطر عليهم – سواء كانوا من البدو أو الحضر – أن لا يستفيدوا من الأرباح الضخمة التي يمكن استحصالها بالاستجابة لطلبات العدو للتجهيزات. وفي الوقت نفسه لم يكن في الإمكان اتخاذ ذريعة سهلة بمحاصرة موانئ الخليج لأن هذا العمل يؤثر في أصدقائنا تأثيره في أعدائنا. فكانت الطريقة المتخذة اجتذاب التعاون الفعال للحكام العرب المتحالفين معنا، أي ابن سعود وشيخ الكويت، ليمنع أحدهما تسرب التجهيزات من خلال حدوده إلى العدو، وليوقف الآخر وكلاء شراء العدو من الدخول إلى أسواق الكويت. وتركت الترتيبات الرامية لتحقيق هذه الأهداف كليًا إلى إرادة الحاكمين نفسها، وفقًا لسياستنا الثابتة في الامتناع عن التدخل في الترتيبات الداخلية للدول المحلية، إلاّ إذا جعلت الظروف ذلك التدخل ضروريًا تمامًا.

لكن التجربة كانت مع الأسف محكومة بالإخفاق منذ البداية، وقد أخفقت – وكانت نتيجتها الفعلية لا تزيد على زيادة شعور المرارة والكراهية الذي كان موجودًا بين ابن سعود وابن صباح.

والواقع أنه قبل سفر البعثة من بغداد بمدة، اتضح من المعلومات الواردة من مصادر متحيزة وغير متحيزة أن الكويت أخذت، بنتيجة تشديد حصار العراق، تتمتع باحتكار مربح كمصدر لتجهيز العدو، بينما كان القصيم يربح من التمتع بنفس المزية كمركز توزيع. وقد بلغت القمة حوالي نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩١٧ حين قدمت إلى الكويت قافلة مؤلفة من ٣٠٠٠ من أباعر العدو عن طريق القصيم تحمل إذنًا موقعًا من "تركي" أكبر أبناء ابن سعود، وكان آنذاك قائدًا للقوات التي تعمل اسميًا في منع تسرب التجهيزات إلى العدو. وتمت الكارثة بالسماح لهذه القافلة بالخروج محملة بالتجهيزات من الكويت بموافقة الشيخ نفسه أو تواطئه على الرغم من الأوامر الصارمة المبرقة من بغداد بوجوب حجزها إلى حين النظر في الموضوع.

وقد طارد الكرنل هاملتن القافلة دون نتيجة، ولا شك أن العدو تسلم بالترحيب هذه الإضافة لمخزوناته. غير أن الأمور بدت الآن خطيرة حقًا وأظهر حلفاؤنا أنفسهم في غاية الضعف، وعلى ذلك صدرت الأوامر إلى البعثة لبحث موضوع الحصار مع ابن سعود وتقديم مقترحات لتشديد تنفيذها، بينما اتجهت الأنظار إلى قضية إمكان إنشاء مركز ملائم للحصار على خطوط العراق مع وجاءت حادثة قافلة شمر المشار إليها أعلاه نعمة خفية لأنها أعطتني حقيقة ثابتة وبينة لأضع على أساسها شكوى فيما يتعلق بالماضي وإنذارًا نهائيا بخصوص المستقبل.

واعترافًا بحق أبن سعود يجب القول إنه لم يحاول جديًا الدفاع عن وضعه الحرج. وفيما يتعلق بعمل تركي قال إن الإذن الممنوح للقافلة لم يكن القصد منه منح تسهيلات للتصدير من الكويت – إنه كان صك أمان لا غير للمرور بين العشائر النجدية في الطريق، لكنه لم يستطع أن يفسر كيف يعطى رعايا العدو حتى مثل

هذا الامتياز . ولا شك أن تفسير الشيخ سالم لإمرار القافلة المعادية غير مقنع بنفس الدرجة، وفيما يتعلق بالقافلة نفسها، أقرّ ابن سعود بأنها ذهبت إلى العدو، وبخصوص تجارة العدو عمومًا ندّد بشيخ الكويت بقوة معتبرًا إياه متداخلًا شخصيًا وبعمق في أعمال التهريب التي يحصل منها على الأرباح الوافرة، وأكد أن معظم تجارة المرور يذهب مباشرة من الكويت إلى حائل أو دمشق مبتعدًا عن حدوده نفسها، لكنه اعترف أن تجار القصيم أيضًا لهم دخل في التهريب إلى درجة ما.

وعند قولي إن هذا لا يتفق مع تعهداته الوثيقة أقر بالتهمة ولم يزد على تبرير نفسه بأنه ما دام التهريب على مستوى واسع يجري في الكويت لمنفعة التجار المحليين، فلا يعقل أن يتوقع منه معاقبة التجار في أراضيه - والحقيقة أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا بالمجازفة بإغضاب القصيم.

وقد اقترحنا، الكرنل هاملتن وأنا، أن يوضع نظام إجازات تمنح بموجبها تسهيلات التصدير من الكويت فقط للأشخاص الذين يحملون مثل هذه الإجازات، موقعة من ابن سعود أو أمرائه المحليين ومشهود بها أنهم من رعايا ابن سعود وأشخاص موثوق بهم، وعلى شرط أن ابن سعود نفسه يقبل المسؤولية الشخصية بأن البضائع المصدرة على هذا الوجه لا تخرج من حدود أراضيه.

وقد اعترض قليلًا على ترتيب جديد بالنسبة للأفكار العربية، وعرض بديلًا عن ذلك أن يتعهد بمراقبة حدود الكويت. لكن مثل هذا الترتيب الذي يعني طلب السماح له لإزعاج وإغضاب شيخ الكويت وشعبه بكل حرية، لا يمكن قبوله.

ولعدم وجود أي بديل ملائم آخر ألححنا على قبول مقترحاتنا الأولية، فوافق عليها ابن سعود - بعد أن تأكد الآن من حصول تسوية مرضية لقضية العُجمان ـ عالمًا أن الحكومة البريطانية سوف تتخذ خطوات جدّية لمنع كل تهريب مباشر من الكويت نفسها إلى العدو.

وعلى ذلك تم إجراء الترتيبات كما يلي:

١- أن يتعهد ابن سعود بفرض حصار شديد على أراضي العدو، ويقبل المسؤولية الشخصية عن أن التجهيزات التي تدخل أراضيه لن تغادرها إلى محل للعدو.

٢- أن ترتب الحكومة البريطانية نظام حصار فعال في الكويت .

٣- أن لا تمنح إجازة للتصدير من الكويت لمن لا يحمل بتوقيع إجازة الأمير في محل إقامته.

٤- أن لا تمنح مثل هذه الإجازة بأية حال من الأحوال حتى إلى عناصر شمّر الودية، ما لم يكونوا مصحوبين بممثل مسؤول لابن سعود نفسه.

وأخيرا:

٥- أن توضع بدون تأخير صيغة إجازة، تم التوصل إليها خلال مباحثاتنا، ويطلب إلى حامل الإجازة أن يقدمها إلى السلطات البريطانية في الكويت لتقوم بتظهيرها مع ذكر الكمية التي تصدّر من كل مادة، وعند وصوله إلى المحل المقصود، محضر أمام الأمير المحلي الذي يظهر على الإجازة الكميات من كل مادة التي جلبت إلى المحل المقصود وهذه الوثيقة تعاد في نهاية الأمر مظهرة وموقعة على هذه الصورة إلى السلطات البريطانية في الكويت لغرض التسجيل.

لم نكتف بعقد هذا الاتفاق بل إننا لم نفلت الفرصة لنؤكد على ابن سعود أن مصالحه، هي مرهونة (بهذا الترتيب) بدرجة لا تقل عن ارتباط مصالح الحكومة البريطانية بها، وأن منع وصول التجهيزات إلى العدو أمر بالغ الأهمية. وعلى ذلك أرسل كتبًا إلى أمرائه، وخصوصًا إلى الذين في القصيم منهم، تشرح لهم الضرورة القصوى لإطاعة أوامره وتنفيذها بشكل صارم - مضيفًا إلى ذلك أنه دخل في تعهد رسمي مع الحكومة البريطانية في هذا الخصوص، وأن الفوائد التي سيحصل عليها رعاياه سوف تظهر في الوقت المناسب.

عاد الكرنل هاملتن إلى الكويت لاتخاذ الترتيبات لتنفيذ الخطة المتفق عليها، وحصل بعض التأخير في وضع التفاصيل الضرورية وإزالة الصعوبات التي تكتنف إنشاء مركز حصار في الكويت. وفي الوقت المناسب عين ضابط حصار في هذا المركز وأصبح كل شيء حاضرًا لتنفيذ مشروع عقد الأمل عليه لإنجاز ضرب نطاق يمنح العدو من أي مدخل إلى أسواق العالم الخارجي.

هكذا كان الوضع حين عدت إلى ابن سعود في نيسان/ أبريل ١٩١٨. وحسب العادة انتهزت القوافل الكبيرة من الداخل فرصة الربيع للذهاب إلى الساحل بغية جلب تجهيزات للصيف. وفي حوالي نهاية الشهر وردت الأخبار المقلقة بأن كل القوافل أعيدت فارغة في ظروف تبعث على الذعر. ولا مبالغة في القول إن نجد كلها واجهت على حين غرّة احتمال قضاء الصيف بدون تجهيزات فكانت في حالة غليان. والاحتياطات العسكرية (وبضمنها وضع مدافع رشاشة على سقف مسكن الوكيل السياسي في الشويخ وإنزال فصيل من الجيش) التي اتخذت للحيلولة دون حدوث اضطرابات بخصوص إعادة القوافل، فسرت عمومًا كعمل عدائي تجاه الشعب النجدي، وأصبحت سياسة ابن سعود بالصداقة مع الحكومة البريطانية مثار انتقادات معادية كثيرة.

إن السلطات في الكويت عجزت عن إدراك هذه الناحية من الأمور أو ضرورة إعلامي بعملهم، وكانت النتيجة أن الشكاوى التي تكاثرت على ابن سعود وأحيلت علي حسب الأصول، جعلتني غير قادر على تقديم إيضاح عن العمل المتخذ، أو الأسباب الداعية إليه.

ولكن كان واضحًا لدي أن خطأ ما قد حدث. ونظرًا إلى الخطر الذي قد ينشأ من التأخير، فقد شعرت بأن لا سبيل لي سوى إعطاء بعض التعهدات عن المستقبل بالنيابة عن سلطات الكويت.

وعلى ذلك رتبت مع ابن سعود بأن جميع القوافل النجدية يحسن أن يرافقها رسل خصوصيون بالنيابة عنه، وأن وكيله في الكويت عبد الله النفيسي يعين ممثله الخاص فيما يتعلق بالجماعات العشائرية التي لم تكن

تستطيع أن تأتي للحصول على رسل خاصين، مثلًا العشائر الشرقية كمطير وسبيع، وأخيرًا إن كل قوافل المدن النظامية تحمل إجازات موقعة من الأمراء المحليين. نقلت هذه الترتيبات فورًا إلى الوكيل السياسي في الكويت مؤكدًا لابن سعود في الوقت نفسه أن القوافل التي أعيدت تستطيع العودة الآن لجلب التجهيزات، وهذه لن ترفض بشرط أن الترتيبات المتعلقة بالإجازات والرسل تلاحظ بدقة. وأشرت في الوقت نفسه للوكيل السياسي، أولًا، أنه ليس من المعقول تقييد الصادرات إلى الداخل من الكويت على أساس تجارة ما قبل الحرب لأن الداخل في تلك الأيام كان يجلب التجارة البحرية إلى موانئ الأحساء، أصبحت الكويت مصدر التجهيز الوحيد لنجد. وثانيًا، إنه بالنظر إلى الترتيبات التي أجرتها البعثة مع ابن سعود بالتشاور مع الكرنل هاملتن، صارت مسؤولية سلطات الكويت محدودة لمنع الصادر المحرم وغير المسموح به فقط، بينما يكون ابن سعود مسؤولًا عن عدم تسرب أية بضاعة مصدرة إلى نجد بإجازة من أراضيه إلى أي محل للعدو.

وحسبي أن أقول هنا إن الترتيبات التي اقترحتها قبلت فورًا، وإن إمرار القوافل النجدية التي أعيدت سابقًا خلق انقلابًا مرضيًا في الشعور خلال أقاليم ابن سعود جميعها، وإن حادثة سببت شعورًا سيئًا أفادت في تذكير أهالي نجد بما تستطيع الحكومة البريطانية أن تفعله، وقد عملته فعلًا، في حالة إساءة استعمالهم الفوائد المقدمة لهم.

وعلي، وأنا بصدد هذا الموضوع، أن أذكر أن "كارثة" الكويت نسبت من لدن الجميع في نجد إلى مكائد الشيخ سالم الذي كان، في هذا الوقت، غاضبًا بلا ريب لفرض رقابة بريطانية فعالة على الحصار، ولم يكن ليجد سلاحًا أحسن لمعارضتها من جعل الترتيبات تثقل كاهل أهالي نجد الذين لم يمكن الوثوق بالتزامهم الصمت أمام هذه الإثارة. والبيان الذي أصدره – كان يظهر بناء على طلب السلطات البريطانية – والطريقة غير المستحبة التي طبق بها، أيدا التهم التي تفوه بها النجديون...

... ظهر جليًا بعد ذلك أن الأحساء لم يكن في الإمكان تركها بدون حماية بينما كان العجمان مستمرين على تهديد حدودها الشمالية. على الرغم من ذلك كانت ترتيبات ابن سعود معرضة حقًا للانتقاد بأنه، مهما تكن سياسته، لم يستفد استفادة تامة من الإضافة إلى أسلحته التي تسلمها منا. وكان واضحًا أن تقديم هذه الهدايا إليه بدون التعهد باستعمالها بصورة فعالة إنما كان تبديدًا للموارد.

لم أدع الفرصة تفوت دون انتقاد ابن سعود على إهماله الموارد الموضوعة تحت تصرفه للغاية المنشودة، كما قلت، وهو تمكينه من بدء الهجوم على العدو المشترك. فأجاب أن هديتنا في السنة السابقة لم يصحبها شرط من هذا القبيل – وحسب ما استطعت أن أعلمه منذ ذلك الحين كان على حق في هذا الخصوص – لكنه أقرّ بالتهمة العامة وقبل اقتراحي بأن الرشاشات، على كل حال، تكون فعالة أكثر في العمليات الإيجابية ضد العدو مما هي عليه في صناديقها في قلعة الهفوف. وقد وافق أن يرسل في طلبها، فوصلت إلى الرياض وصحبت ابن سعود في الوقت المناسب إلى بريدة، ولكن ليس أبعد من ذلك.

فيما يتعلق بسلاحه عمومًا، وجدنا لدى السؤال من ابن سعود وغيره أنه، بالإضافة إلى الرشاشات التي ذكرناها، يوجد ١٠ أو ١٢ مدفعًا من النوع الجبلي التركي (٧ أرطال) تصلح للاستعمال ولكنها غير فعالة لعدم وجود رجال مدربين، ومن هذه نحو ستة في الأحساء أو القطيف. بخصوص البنادق، أي الأسلحة الحديثة، اعترف ابن سعود بأن لديه نحو ٦٠٠٠، بضمنها تلك التي تسلمها منا، مع كميات كافية من العتاد. لكنني افترضت أن أرقامه هي دون الحقيقة، لأنه، والحق يقال، يربح كثيرًا ولا يخسر شيئًا بتقليل موارده وتضخيم موارد عدوه. ولذلك وضعت في تخميني ٨٠٠٠ بندقية حديثة بالإضافة إلى الأسلحة التي هي أقل فعلًا مما تظهر عند الحاجة بأعداد كبيرة.

أما المعلومات الموثوق بها عن أسلحة ابن الرشيد فكانت قليلة. وكان معلومًا أن قلعة حائل تتضمن عددًا من المدافع، غير أن المعلومات التي تمكنت من الحصول عليها وتؤيدها الاحتمالات الصحيحة في الموضوع، حملتني على رفض معلومات - صادرة كما أعتقد من مصر - مؤداها أن حصون البلدة في حالة خراب[1]. وابن سعود نفسه نسب إلى ابن الرشيد امتلاكه لأربعة أو خمسة مدافع جبلية تركية ولا أقل من ٢٠٠٠٠ بندقية حديثة. وهذا الرقم الأخير كما يظهر مبالغة واضحة بالنظر إلى أن ابن سعود نفسه قدر مجموع رجال حائل وعشائرها بـ- ١٥,٠٠٠ فقط. وقد ارتأيت من الصواب أن أخفض قوة العدو إلى ١٢٠٠٠ رجل مسلحين ببنادق حديثة وخمسة مدافع.

وعلى هذا الأساس بدا للبعثة أنه، بينما كان ابن سعود بلا ريب قديرًا على قيادة رجال يفوق عددهم كثيرًا العدد الذي يستطيع العدو تجنيده، فإنه دونه كثيرًا في عدد بنادقه ومساو له على وجه التقريب في المدافع، هذا إذا راعينا حقيقة كونه لا يستطيع المخاطرة بسلام بتجريد كل بلاده من تحصيناتها في حين تكون كل قوة شمّر وسلاحها موجودة للدفاع عن عاصمتها، وذلك دون قول شيء عن أي توسع في القوة قد يستطيع ابن الرشيد بعد ذلك استجلابها من الأتراك في مواجهة تهديد خطير لبلاده.

وبشأن الرجال والسلاح توصلنا إلى الاستنتاج بأنه، لأجل الهجوم على حائل مع احتمال معقول للنجاح أو، على كل حال، بدون خطر وقوع كارثة في حالة الإخفاق، يجب على ابن سعود أن ينزل إلى الميدان مع ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ رجل ومدافع أكثر مما لديه. وقد قام الكرنل كونليف أوين، بناء على طلبي، بتقييم الوضع، فاستعرض الدلائل الموجودة لدينا وبين ما يرى أنه يلزم عسكريًا بصورة معقولة لابن سعود لكي يتاح له إنجاز المهمة المتوقعة منه.

ولا بد بعد ذلك من النظر في المطالب المالية وسائر نواحي الوضع، إذ إن ابن سعود أوضح منذ البداية بأنه، نظرًا إلى نقص الشحن وهبوط أسعار التمر بنتيجة ذلك، والتمر يؤلف واحدًا من مواد التصدير القليلة في نجد (وخصوصًا الأحساء)، ونظرًا إلى أسباب متصلة أخرى، فإن موارده المالية الحاضرة، وفي ضمنها الإعانة التي يتسلمها من الحكومة [البريطانية]، لم تكن كافية للسماح له بالاحتفاظ بقوة كبيرة في الميدان لمدة طويلة. هذه النقطة قدرتها حق التقدير لأنه من المعلوم أن في صدد الرواتب وحدها، دون أن

(١) في حاشية الأصل: تحقق رأيي في الموضوع لأنه، حين وصل ابن سعود بعد ذلك إلى حائل، وجدت التحصينات هائلة لا يمكن اقتحامها إلاّ بالاستعانة بالمدفعية.

نقول شيئًا عن المؤن إلخ . . .، تكلف قوات الشريف ٥ أو ٦ جنيهات لكل رجل شهريًا. وفي الوقت نفسه لاحظت بارتياح أن صعوباته المالية بدت أعظم في عينه من نواقصه في السلاح، وكانت حقًا ذات طبيعة خطيرة ومستعجلة، لأن الضيافة الملكية في القصر سواء في العاصمة أو المخيم والتي تشمل إطعام معدل لا يقل عن ألف شخص حسب المحتمل مرتين في اليوم، تضع ابن سعود تحت التزامات تجاه دائنيه، وكان محقًا في شعوره بعدم الارتياح لعجزه عن التسديد. يضاف إلى ذلك أن الإعانات العشائرية كانت تؤلف عبئًا ثقيلًا على موارده – وهي أثقل بالنظر إلى المنافسة التي أخذ يشعر بها أخيرًا من الشريف.

حسبما استطعت أن أعلم إن معظم موارد ابن سعود تتألف من الإيراد الذي يأتي من مصادر ثلاثة، هي:

(١) الرسوم الكمركية في موانئ جبيل والقطيف والعقير، وقدرها نحو ٤ ألكاك من الروبيات سنويًا[1].

(٢) إيراد الأرض على التمور والحنطة والرزّ إلخ في مناطق الأحساء والقطيف، وقدره نحو ٦ ألكاك من الروبيات سنويًا.

(٣) الإعانة البريطانية وقدرها ٥٠٠٠ جنيه شهريًا، وهي تساوي ٩ ألكاك من الروبيات سنويًا.

وبالإضافة إلى مصادر الإيراد هذه يقبض إيرادًا من ضرائب الأراضي في القصيم، ولم أستطع الاطلاع على التفاصيل الكاملة، بينما تصريحه هو نفسه مآله أن إيراد الضرائب السنوية التي تجبى على الأباعر والأغنام، تقل عما يقابلها من الإعانات العشائرية. وقد قبلت ذلك بأنه صحيح حقًا.

قبل مغادرتي البصرة حرصت على التزود بمبلغ كبير من المال، ووجود هذا المبلغ المخزون جزئيًا في العقير والرياض نفسها، جاء عاملًا قويًا في المفاوضات التالية مع ابن سعود. وقد أقرضته، كسلفة على ما قد يتوقع الحصول عليه في حالة تعاونه الفعال معنا في العمليات العسكرية، مبلغ ١٠,٠٠٠ باون بضمان الدفعات المقبلة لإعانته، قبل أن أغادر الرياض في سفرتي إلى الطائف.

فإذا جرت المحاولة للقيام بحركات عسكرية جدية، فمن الواضح أن واجب تمويلها لا بد أن يقع على عاتق الحكومة البريطانية التي كانت تتحمل من قبل ذلك نفقات الشريف على مقياس باذخ. ولذلك، لكي تؤخذ فكرة عن مقدار المال المطلوب، افترضت أن مبلغًا يكون مطلوبًا لشراء دواب الحمل والمؤن مبدئيًا للمراحل الأولى من الحرب على كل حال، وأن مخصصات شهرية منتظمة تكون ضرورية لتمكين ابن سعود من الاحتفاظ بقواته في الميدان. لقد قدرت المبلغ الأول ب- ٢٠,٠٠٠ باون يصرف نصفه على شراء ألف جمل بمتوسط سعر ١٠ جنيهات للجمل والنصف الآخر على شراء أرز وسائر الأغذية اللازمة. وحسبت المخصصات الشهرية على أساس حد أدنى من قوة ١٠,٠٠٠ رجل يكونون دائمًا في الميدان بمعدل راتب ٥ باونات للرجل شهريًا لتغطية:

(١) مخصصات العائلة، وبدونها العربي (البدوي) لا يخرج إلى الميدان.

---

(١) حاشية الأصل: اللك مئة ألف روبية هندية (ن.ص).

(٢) رواتب القوات.

(٣) كلفة المؤن.

وبذلك توصلت إلى فكرة واضحة إلى حد ما عما يكون مطلوبًا حقًا بشأن السلاح والمال للحرب المزمعة، ولم يبق إلاّ أخذ تعهد نهائي من ابن سعود بأنه يقدم على القتال إذا منح التخصيصات على المستوى المذكور. وهذا المستوى كان في الحقيقة أقل كثيرًا مما توقعه ابن سعود، لكنني أكدت له أن لا فائدة من تقديم اقتراحات أكثر سخاء بالنظر إلى الآمال المعقودة على عمليات الشريف وهجومنا نحن في فلسطين، بينما أكدت عليه أن التردد من جانبه في هذه المرحلة قد ينتهي بعدم حصوله على شيء ما.

ويكفي القول إن ابن سعود، بعد تقليب الرأي في القضية، وافق أخيرًا على القيام بعمليات فعالة إذا زيدت موارده إلى المستوى الذي توصلنا إلى تحديده. وكنت إذ ذاك في موقف أستطيع به تقديم مقترحاتي إلى السير برسي كوكس للنظر فيها. وهي كما يأتي:

(١) أن يزود ابن سعود بمدفعي حصار ومَدفَعَي ميدان مع مقدارٍ كافٍ من العتاد والرجال الذين يتيسر وجودهم، ويحبّذ أن يكونوا أسرى حرب من العرب.

(٢) أن يزوّد بـ ١٠,٠٠٠ بندقية حديثة مع العتاد اللازم لها.

(٣) أن يُعطى إعانة مبدئية قدرها ٢٠,٠٠٠ باون لشراء حيوانات النقل مع إعانة شهرية قدرها ٥٠,٠٠٠ باون لثلاثة أشهر - وهي المدة التي قدرت أن تستمر خلالها الحملة العسكرية.

وعند وصولي إلى جدّة وجدت الوضع العسكري قد تغيّر ماديًا بانكسار القوات التركية في غزة واحتلال القدس، بينما تعقدت الحالة السياسية المحلية بغيرة الشريف الذي كان يبذل جهده، مدفوعًا بالخوف من أننا نقوم بشد أزر منافسه، بتشويه سمعة ابن سعود في نظر الحكومة البريطانية والحيلولة دون تحقيق مخططات البعثة لشن هجوم على حائل.

صرف وقت طويل في المباحثة بين السلطات المختلفة ذات العلاقة، بينما كنت أنا باقيًا في القاهرة. ولا ريب أن الهجوم على حائل، الذي كان في مقدمة منهاج البعثة في تشرين الثاني/ نوفمبر، قد أصبح قليل الأهمية بأحداث فلسطين. يضاف إلى ذلك حصول الشك فيما إذا كان تنفيذ هذا الهجوم لا ينتهي إلى قطيعة لا يمكن إصلاحها بين ابن سعود والشريف بالنظر إلى موقف هذا الأخير المتصلب. وكان رأيي أنه، بينما يكون القضاء على ابن الرشيد باحتلال حائل أمرًا قد لا يشكل ضرورة عسكرية سريعة، فإن ذلك ينتج فوائد عسكرية جمعة في إضعاف وضع الأتراك على سكة الحجاز، وقد يتطور إلى حركة عربية مشتركة كبرى ضد الحدود السورية فيما إذا استلزمت الحالة في أي وقت بذل الجهود في تلك الناحية. يضاف إلى ذلك، وإنه بالنظر إلى عدم التآلف الأكيد والمتنامي المتبادل بين مطامح الشريف وابن سعود، فقد شعرت بالضرورة القصوى لإيجاد عمل فعّال لصرف أفكار ابن سعود عن الوضع الشريفي.

كان المندوب السامي مدفوعًا بالخوف من إمكان ظهور نهضة وهابية للانتقاص من أي عمل يحتمل ان يقوى ابن سعود، وكانت حكومة صاحب الجلالة تميل نحو هذا الرأي نفسه. وعلى ذلك، تقرر بعد المباحثة التامة بأنه، نظرًا إلى عدم اللزوم أو الرغبة في منح ابن سعود مساعدة عسكرية على المستوى الذي اقترحته البعثة، يخوّل السير برسي كوكس أن يرى رأيه للموافقة على منح إعانة تتفق والغاية المقصودة من أشغال ابن سعود انتظارًا للتطورات الآتية في الوضع العسكري. وأضيف إلى ذلك أن السير برسي كوكس يقدر بلا شك أهمية عدم السماح لابن سعود أو غيره أن يرتاب في أن حكومة صاحب الجلالة قد أصبحت فاترة في عدائها لابن الرشيد.

إن البيانات التي قدمها السير برسي كوكس لإعادة النظر في هذا القرار في ضوء المعلومات الإضافية قوبلت بإعادة تأكيد الأوامر التي سبق إصدارها. وقد أبدت حكومة صاحب الجلالة رأيها بأنه لن يكون من الصعب أن يوضح لابن سعود أننا، مع رغبتنا في إسناده بكل الطرق المعقولة، لم تكن في هذا الوقت في وضع يسمح لنا بالتعاون معه في الإقدام على عمليات عسكرية موسعة.

أنا أعترف أنني نظرت بشيء من الكراهية وبغير قليل من الخوف إلى المهمة التي كلفت بها لشرح الأمور لابن سعود على الوجه المتقدم. ومع أنه لم تكن ثمة حاجة عسكرية حقيقية الآن للقضاء على ابن الرشيد، فإنه لم يكن هنالك في الوقت نفسه اعتراض عسكري على الاستيلاء على حائل من قبل ابن سعود. ومن الصعب إغفال الاستنتاج بأن كفة الميزان هبطت بابن سعود لاعتبارات تتعلق بالوضع الشريفي - الخوف، الذي أراه خياليًا، من إحياء وهابي متطرف وقلق الحكومة التي لا تريد إزعاج الشريف أو إعطاءه حجة للشكوى. وعلى كل حال كنت أعتقد أن ابن سعود يتخذ القرار المتوصل إليه على هذا الوجه - ولم أكن مخطئًا في هذه النقطة - وتوقعت بقلق شديد النتيجة المحتملة لاستيائه في حالة عدم تمكني من إبقائه عاملًا فعالًا بالوسيلة الضئيلة الموضوعة تحت تصرفي.

لكن أوامر الحكومة كانت نهائية، ونظرًا إلى علمي بالضيق المالي لابن سعود، أملت الحصول على أفضل ما يمكن من المعالجة الحكيمة لحرية التصرف المالي المسموح به لي. وعلى ذلك مضيت في طريق العودة إلى ابن سعود لتبليغه بأوامر الحكومة التي كانت كما يلي:

(١) إن حكومة صاحب الجلالة يسرها أن توافق على جعل مبلغ ١٠,٠٠٠ باون الذي قدمته إلى ابن سعود كسلفة قبل أن أغادر الرياض، هدية.

(٢) إن حكومة صاحب الجلالة، إذ هي لا تستطيع أن تجهز مدافع وأسلحة خفيفة وموظفين على المستوى المقترح، يسرّها أن تهدي إلى ابن سعود ١٠٠٠ بندقية و١٠٠,٠٠٠ رصاصة.

(٢) إن حكومة صاحب الجلالة، مع اعترافها بأن العمليات على المستوى المزمع القيام به في السابق هي غير ممكنة قطعًا، ترغب أن يستمر ابن سعود بالضغط على شمّر ويفرض الحصار الشديد، وهي لذلك مستعدة لإعطائه مبلغًا مقطوعًا كبيرًا من المال -والمبلغ الذي ذكرته فعلًا لابن سعود كان ٥٠,٠٠٠ باون-

ومضاعفة إعانته الحاضرة البالغة ٥٠٠٠ باون شهريًا في حالة استيلائه على حائل بالوسائل التي تحت تصرّفه.

لا جدوى في الزعم أن ابن سعود لم يكن مستاء من هذا التخفيض للمنهاج الأصلي. وقد نسب تغيير رأي الحكومة البريطانية إلى مكائد الشريف. وقد جلب مرافقي الذي عاد من جدة إلى الرياض بدوني، قصصًا فظيعة ومفرطة عن موقف الشريف من ابن سعود. لكن أهم نقاطه كانت أن حالته المالية لا تمكنه من القيام بعمليات فعالة في الميدان ضد ابن الرشيد، ولذلك فإن قرار الحكومة معناه ترك مخططاتها الأصلية للتعاون الفعال معه ضد العدو. والوعد بمعاملته بسخاء في حالة تنفيذه مهمة لا قبل له بالقيام بها، ولا فائدة عملية له منها، وأوضح بجلاء أنه، إذا كان التبليغ الذي قدمته له يمثل أوامر الحكومة النهائية المقررة، فلا مناص له من قبول قرارها وإبداء الأسف لعدم إمكانه تقديم مساعدة فعلية بعد هذا.

إن موقف ابن سعود لم يفاجئني، لكنني أواجه احتمال إنهاء مهمتي، وأنا شاعر أن ترك ابن سعود إلى شؤونه الخاصة، وهو في مزاج كئيب ومستاء، قد يؤدي إلى نتائج وخيمة فيما إذا أصبحت علاقاته مع الشريف حرجة. فقررت أن أحافظ على مركزي على كل حال حيث كنت، ولهذا الغرض، أخذت المسؤولية على عهدتي لإعطاء ابن سعود قرضًا من المال الموجود في العقير، وقدره نحو ٢١٠٠٠ باون، بشرط قيامه بالتحضيرات لحشد القوات لحرب ضد ابن الرشيد.

هذه الترتيبات ساعدت على تمضية الأشهر الأولى من الصيف ووضعتني في مركز قوي، فإنه ما دام حقي في البقاء مع ابن سعود لا ينكر حين يكون غير قادر على تسديد القرض، فقد كان في وسعي أن أعارض استياءه إزاء استفزاز الشريف والعجمان إلخ بالقول إن دواء كل أدوائه إنما يكون في تنفيذ هجومه بشدة على حائل بعد أن وضعته في وضع يستطيع معه القيام بالهجوم. وقد ساءت الحالة السياسية شيئًا فشيئًا خلال الصيف وأصبح أهالي نجد متململين من جراء هجومين شنهما الشريف على إخوانهم في المذهب في الخرمة وغارات العجمان المتواصلة وصعوبات الحصار إلخ. ولكنني بلغت نهاية مواردي ولم يكن لدي إلاّ الإصرار على الهجوم على حائل، وفي ذلك شفاء لكل داء. وقد تحقق ابن سعود أن عليه أن يباشر العمل إذا شاء أن يستحق مساعدة جديدة. وفي هذا الوقت أفادت التحضيرات للهجوم التي باشرها بكل همة ونشاط في صرف أنظاره عن الشريف.

بدأ تركي، أكبر أبناء ابن سعود، الهجوم على شمر في شهر تموز/ يوليو من آبار "عجيبة"، لكنه لم يظفر بفريسته لأن شمّر انسحبوا قبل تقدمه وأصبحوا خارج قبضته. وقد كان لتخلف ضاري بن طوالة أثر شديد في مساعدة شمر على الفرار.

ولم يستطع ابن سعود أن يستعد قبل ٥ آب/ أغسطس للخروج بقوته الرئيسية، وضربت الضربة الأولى على حائل حوالي نهاية أيلول/ سبتمبر حين كان ابن سعود، أول من بلغ أسوار حائل كعدو، من سلالته، وقد فقد بوسائله المعوّقة فرصة ذهبية للقبض على ابن الرشيد ورجاله في العراء، أغار على ضواحي البلدة، ولما لم يستطع الإمساك بابن الرشيد في حصن "عويج البقاع" المحاط بالتلول فقط سقط على رعاة شمر

خارج حائل وقتل نحو ثلاثين منهم وعاد بغنيمة كبرى تتضمن ١٥٠٠ بعير ١٠,٠٠٠ رصاصة وكثيرًا من غنم ولوازم المخيمات.

رفض ابن سعود رفضًا باتًا أن يسمح لي بمرافقة الحملة بسبب تعصب قواته المؤلفة كلها عمليًا من عناصر الإخوان، ولسبب آخر بلا ريب، وهو شكوكه التي لم يستطع إظهارها حول نتيجة المعركة وتذكره مصير الكابتن شكسبير في آخر مناسبة حاول فيها إنهاء الخصومة مع ابن الرشيد. وقد التحقت به في قصيبة عند عودته من حملة حائل في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ووجدته واثقًا من نتيجة حملته حتى إنه تخلى عن كل اعتراض آخر على بقائي معه. وفي هذا الوقت حصلت على موافقتكم - بالنظر إلى ضرورة جعل ابن سعود مشغولًا فعلًا - لمساعدته بالمال إلى حد ١٠,٠٠٠ باون شهريًا. وكان لإبلاغه الخبر أطيب أثر حتى أن ورود خبر في نفس اللحظة تقريبًا عن محاولة ثالثة خاسرة للاستيلاء على الخرمة من جانب قوات الشريف لم تخفف من حماسته. وقد كان واثقًا من دحر ابن الرشيد بالجهود التي ينوي الاستمرار عليها بشدة حتى يحقق ذلك الهدف.

ولم يكن يعلم - ولا أنا أعلم - بخيبة الأمل المقدرة له. وحينما كنا في طريقنا إلى الطرفية للاستعداد للضربة القادمة على حائل، كانت قوات تركية العسكرية تنهار، وفي الأيام الأولى من تشرين الأول/ أكتوبر تسلمت خبرًا دون شرح للتغييرات التي حلت آنذاك، بأن حكومة صاحب الجلالة ترغب أن يمتنع ابن سعود عن عملياته، وأنه في هذه الظروف لا تعتزم إعطاءه الـ ١٠٠٠ بندقية الموعود بها بدلًا من عدد مماثل من أسلحة رديئة سلمت له سابقًا.

جاءت هذه الأوامر بدون شرح فخلقت شعورًا يماثل الذعر. وشك ابن سعود في قيام الشريف بمكائد جديدة ناجحة ضده وأعرب عن خيبة أمله المرة من المعاملة التي عاملته بها الحكومة البريطانية. والهجوم الأخير على الخرمة صار في نظره شيئًا آخر، وأخيرًا وردت رسائل من فخري باشا قائد القوات (التركية) في المدينة يهنئه فيها على انتصار الإخوان على الشريف، ويعرض عليه تجهيزه بالسلاح والعتاد والمال ليقوم بحرب ضد الشريف.

يجب الإقرار بأن الظروف السائدة عند تسلم هذه الأوامر كانت سيئة كل السوء، وأن الأوامر نفسها بدت وكأنها قطع علاقات رسمي مع ابن سعود الذي شعر بخيبة أمل مرّة لمنع الأسلحة الموعودة عنه وبارتباك من تغيير حكومة صاحب الجلالة خططها تجاه حائل. وقد أعرب عما يمكن عمليًا أن يعتبر إنذارًا نهائيًا، فقال: "من الذي يثق بكم بعد هذا؟ إن أهالي نجد الذين انتقدوا دائمًا سياستي الرامية إلى التحالف معكم قد بررت الحوادث موقفهم. بماذا أجيبهم الآن؟ ليس هناك سوى بديلين مقبولين لدي - ولتقم الحكومة البريطانية باختيار أحدهما: إما إعادة حلفنا الفعال ضد العدو، وتقوم حكومة صاحب جلالته بدورها في مساعدتي بالمال والمواد لمواصلة الحرب بشدة أو، إذا رغبت الحكومة البريطانية أن أبقى عاطلًا، فإنني مستعد حقًا لألبي رغبتها بشرط أن يضمنوا بقائي تجاه هجوم أعدائي الشريف، ابن الرشيد، وشمر، والعجمان، وشيخ الكويت".

لم أر من الصواب السماح لابن سعود بكتابة هذا الإنذار النهائي والأسباب التي دعته إلى تقديمه، لأنني رأيت من المستحسن أن أمنعه من القيام بأي عمل لا يمكن الرجوع عنه أمام قومه. ولذلك تم الاتفاق بعد مداولة طويلة أن أذهب إلى الساحل فورًا للاحتجاج لدى الحكومة في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه أفهمني ابن سعود أن البديلين المشروحين أعلاه يمثلان أدنى مطالبه، وأن الحكومة إذا كانت لا تستطيع تعديل قرارها، فإنه يعتبر نفسه حرًا في اتخاذ أي عمل تفرضه الظروف لحماية مصالحه وأنه لا يتوقع مني أن أعود.

لقد انهار عمل سنة كاملة أمامي. ولم يكن لدي إلاّ القليل من الأمل بأن الحكومة تعدل إلى درجة محسوسة قرارًا بلغ بعبارات مؤكدة. وقد افترضت أنها ترغب، أو أنها على استعداد، لقطع العلاقات مع ابن سعود كأسوأ خطوة للخروج من مشكلة جزيرة العرب الوسطى. وتنبأت بنشوب المعارك بسرعة بين جموع الوهابيين المستائين من المنع الطويل الأمد وبين قوات الشريف.

لم أسمع إلاّ عند وصولي إلى الكويت أخبار التغيير العظيم الذي حل فجأة في الوضع الحربي في كل مكان ولا سيما فيما يتعلق بتركية. أصبحت أوامر الحكومة الآن مفهومة لدي، وورود موافقتكم - الصادرة توقعًا لمصادقة حكومة صاحب الجلالة - بإطلاق الـ ١٠٠٠ بندقية لإرسالها إلى ابن سعود أزالت مصدر الاستياء.

وقد صرت قادرًا على كتابة رسالة تطمين إلى ابن سعود شارحًا الأمور التي بدا أنها كانت في السابق تعطي معنى مختلفًا تمامًا. وكنت مقتنعًا فوق كل ذلك أن ابن سعود سيكون أول من يعترف بأن أوامر حكومة صاحب الجلالة كانت النتيجة المحتومة لانتصاراتهم على العدو ولم تعن قط أية رغبة من جانبها في إنهاء العلاقات الودية معه.

١٣ - الشريف وابن سعود:

تسنت لي الفرصة في الفصل السابق للإشارة بإيجاز إلى عدم إمكان التوفيق بين مطامح الشريف وابن سعود. ولم يكن الموضوع عظيم الأهمية فيما يخص عمل بعثة نجد خلال المدة التي يتناولها هذا التقرير فحسب، بل يستحق النظر بصورة جدية فيما يتعلق بخطط حكومة صاحب الجلالة لمستقبل العالم العربي.

حين وصلت إلى الرياض في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ اتضح فورًا أن ابن سعود كان مدفوعًا بحسد أكال للشريف، وخوف حقيقي من زعم الشريف السافر بأنه السيد، إذا لم يكن الحاكم الفعلي، لكن الأقطار العربية بحكم وضعه كرئيس ديني أعلى في الواقع للإسلام السني، وقد أضفى على ادعاءات الشريف في هذا الخصوص تعبيرًا حقيقيًا اتخاذه لقب "ملك بلاد العرب". ولم يخف ابن سعود ريبته بأن اتخاذ هذا اللقب يقوم على بعض التفاهم السري مع حكومة صاحب الجلالة، وعدم رغبته في قبول الوضع الذي يستوجبه هذا الادعاء، وقلقه من أن تعهدات حكومة صاحب الجلالة إزاءه هو نفسه، كما عبّر عنها في المعاهدة التي وقعها السير برسي كوكس سنة ١٩١٦، تتأثر تأثرًا سيئًا بالترتيبات التي اتخذتها الحكومة مع الملك (حسين). وقد أسرعت فأكدت لابن سعود أن حكومة صاحب الجلالة لا تعتزم أبدًا التخلي بأية صورة كانت عن مسؤولياتها الناجمة عن المعاهدة نحوه، وأن اتخاذ الشريف للقب المبحوث عنه لم تسمح به

حكومة صاحب الجلالة. وقد كنت قادرًا مرة أخرى على تطمين ابن سعود بشأن هذه النقاط عند عودتي من مصر، حيث أتيحت لي الفرصة الكاملة لبحث الموضوع، فأفاد ذلك كثيرًا في حمله على الرضا بلا تذمّر بتعديل المقترحات العسكرية لحكومة صاحب الجلالة التي كانت لدي أوامر لإبلاغها إليه.

وخلال المحادثات مع الشريف في جدة في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ أثار اهتمامي كون غيرة ابن سعود من الشريف وارتيابه به، مساويًا لموقف هذا الأخير المتصلب نحو ابن سعود الذي كان يرى فيه العقبة الكأداء لتحقيق مطامحه في الرئاسة في كل جزيرة العرب، وهذه هي الحالة التي كان عليها فعلًا، ولا يزال، وسيبقى عليها دائمًا، ولكن قد لا يكون من العبث التساؤل ألم يكن بإمكان الشريف في المراحل الأولى من الحرب أن يحصل على اعتراف من ابن سعود بلقبه، لو أنه تبنى سياسة أكثر ودية؟

كان ابن سعود دائمًا في حاجة إلى المساعدة المالية والمادية. وليس من غير الممكن الاعتقاد بأنه مقابل ذلك لا يكون مستعدًا لوضع موارده الخاصة تحت تصرف الشريف لإنجاز عملياته ضد العدو المشترك، كما فعل أو حاول أن يفعل بعد ذلك معنا خلال مدة نشاط البعثة، لكن الشريف سار على سياسة تجريد ابن سعود من الموارد وتحطيم سلطته بتقديم السلاح والمال إلى رجال العشائر النجدية كرشوة لحثهم على التخلي عن ولائهم لابن سعود، وبهذا العمل أثار غيرته وفاز بكراهيته الدائمة، بينما قام في الوقت نفسه بزيادة قوته زيادة عظيمة بتسليح أناس ما كادوا يحصلون على التجهيزات والمؤن حتى انقلبوا بطبيعة الحال إلى ابن سعود يطلبون إرشاده.

ومرة أخرى كان ابن سعود ، الذي صرف كل مدة حكمه في توطيد سلطته على أراضيه، وحصل من حكومة صاحب الجلالة على الاعتراف باستقامته واستقلاله المطلق في داخل تلك الحدود، بشرط تحديد تلك الحدود فيما بعد، حكيمًا في الاعتراف بأنه ليست لديه القوة الكافية، ولن تكون له أبدًا، وفقًا للأحوال العصرية السائدة لتوسيع حدوده، فاخذ على نفسه أن يوطد حكمه على أساس النظام الوهابي داخل حدود هي واسعة فعلًا، وقد تظاهر الشريف بأنه يجد في سياسة التوطيد هذه تهديدًا لأمنه هو نفسه ـ والحقيقة أنها لم تكن، في أسوأ حالاتها، أكثر من ضمانة ضد التهديد الموجه إلى الكيان الوهابي ضمن ادعاءاته.

وبدلًا من أن يسعى للعمل على إخماد حركة الإحياء الوهابية باللطف، مضي يهيج تعصب أهالي نجد باضطهاد الجماعات الوهابية التي في متناول يده ـ مثلًا حادثة الخرمة وإرهاب النجديين المقيمين في الحجاز وغلق أسواق الحجاز بوجه التجارة النجدية.

من الصعب إغفال الاستنتاج بأن الشريف، على الرغم من الفوائد الكثيرة التي تتمتع بها بحكم منصبه الديني، والموارد التي وضعتها تحت تصرفه دولة كبرى تميل لمساعدته بكل صورة على تحقيق الوحدة العربية المثالية، قد أظهر في إدارة صلاته بـ "أقرب جار قوي لها افتقارًا مؤسفًا للكياسة والمهارة اللتين هما أبرز صفات الملوك. وفي هذا الصدد وبالنظر إلى الخطة العامة للسياسة البريطانية فيما يتعلق بالشؤون العربية، كما أستطيع أن أقدّرها، فليس في إمكاني تلخيص المتاعب التي تبدو وكأنها تكتنف طريق حكومة صاحب الجلالة في تعاملها في المستقبل مع جزيرة العرب بكلمات أكثر معنى وأشد تنبؤًا من تلك التي تظهر على

الصفحة ٣٠٣ من كتاب المستر ج. رايهان بيوري "بلاد العرب غير السعيدة" إن أحد المبادىء الأولى لسياسة الدولة في التعامل مع الشرقيين هو عدم منح حاكم واحد تفضيلًا على الآخرين ما لم يكن، بصفاته ووضعه وموارده، مهيئًا لحمل السلطة العليا. ومعنى هذا إذا كان الحاكم لا يستطيع الحكم بدون مساعدة فلا جدوى من محاولة دعمه بقوة ظاهرة بين شعوب محاربة، الأن مجرد وجود مساعدة مسلحة أجنبية تخلق أعداء له حتى يصبح موصل صاعقة نوعًا ما للعواصف السياسية وينال سيّده الصدمة.

إنني أمضي بشيء من التردد لعرض نظرة الشريف إلى الأمور لأني أشعر أني أراه من خلال نظارات نجدية كمجسم لمثل أعلى لا يدرك، لكن لي ميزة السماع من نفس شفتيه خططه لإعادة بناء العالم العربي، والحد الأدنى الذي لا سبيل لتخفيضه لمطالب الوضع، وشيئًا من الطرائق التي يأمل أن يحقق بها خلاص العنصر العربي، وفي الوقت نفسه رأيته، من الجهة الثانية للستار ، يقيم ضد نفسه، ربما بمحض إرادته وربما بسبب عدم خبرته في الإدارة والسياسة، عقبة كأداء لتحقيق أهدافه. وقد يجوز لي أن أقول فورًا بأنني لا أشارك الرأي بأنه مدفوع برغبة قلبية وغير أنانية لسعادة العنصر العربي والدين الإسلامي أكثر من دوافع الطموحات الشخصية لنفسه وآله، لكن هذا الأمر قليل الأهمية.

إن الشريف، وهو يبحث أصل ثورته في التاريخ والدوافع التي أوحت بها، تكلم بحرية عن بعض الوثائق الغامضة التي بحوزته والتي لم أستطع أن أحصل على معلومات بشأن محتوياتها من مصدر آخر – إن مجرد وجودها أو صدقها يبعثان كما يظهر على الشك . وصرح أن هذه الوثائق تؤلف ميثاق حقوقه، وسوف يخرجها في اللحظة النفسانية المناسبة. وهو متأكد أن الحكومة البريطانية لن تتراجع عما تعهدت به.

وقال ما معناه إن هذه الوثائق تعني ضمنًا، الاعتراف بادعائه أن يكون ملك الشعوب العربية. وينفذ هذا الادعاء عند تحرير كل الشعوب العربية من النير التركي. وذلك ما يؤثر في وجود الوحدة العربية. واللقب المحدود "ملك الحجاز" الذي اعترفت به علنًا الحكومة البريطانية وحدها كان خيالًا لا معنى له وغير مقبول لديه. وأقرّ بأن تعديلات صغيرة للسياسة قد تحدث، وهي في الحقيقة لا محيد عنها، كما في قضية فلسطين التي تم احتلالها مؤخرًا. لكنه لن يرضى بأقل من الاعتراف الوافي بمطمحه الرئيسي، وفي حالة إخفاقه في ضمان ذلك فإنه يفضل الاعتزال بشرف في ظل الحكومة البريطانية على القبول بسيادة محدودة.
وفي هذا الوقت أكد على شيئين: أولًا، علينا بقدر الإمكان الامتناع عن المغازلة مع عناصر عربية أخرى سواه، وعن أي تعامل مع حكام عرب مستقلين كالإدريسي وابن سعود لأن ذلك يجعل من الصعب تحقيق خططه، وهو متأكد أن لديه مشروعًا محكمًا لإزالة كل العقبات عن طريقه وطريقنا، حين تترك له نهاية الحرب مع تركية الحرية لتحويل اهتمامه إلى ناحية أخرى. وثانيًا، بالنظر إلى أن من الضروري للشعوب العربية المختلفة أن يكون لديها مثل أعلى محسوس للاتحاد، ويجب على هذه الشعوب أن تثقف نفسها لبلوغه، وأن تركز اهتمامها عليه، فإنه يجب أن يعترف رسميًا باللقب الذي اتخذه لنفسه "ملك الديار العربية". والحلقة المفرغة، كما أشار إليها الكوماندر هوغارث بصورة ملائمة، الداخلة في هذه السلسلة من الجدال، تركته فاترًا – فقد فكر أنه ليس من الصعب في أن يصبح ملك العرب بمخاطبته بذلك من استحقاقه لحق هذا الخطاب بكونه فعلًا ملك العرب.

ومهما كان الأمر، فإن حكومة جلالته، على الرغم من احتجاجات الملك المتكررة، وجدت نفسها غير قادرة على الموافقة على قضية اللقب، غير أنها، حسب علمي، لم تثر اعتراضًا رسميًا على استمراره في استعمال اللقب غير المسموح به في مراسلاته الرسمية - والقضية كانت قليلة الأهمية - إلاّ من حيث إن ابن سعود بينما اعترض بصورة مفهومة على لقب "ملك الحجاز" فإنه على الرغم من بياناتي حول الموضوع، اهتم بأن يجيب "شريف مكة" حين خاطبه بلقب "ملك البلاد العربية". أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن حكومة صاحب الجلالة بتعديله أفكارها في موضوع عمليات حائل قد أذعنت بصورة واضحة لادعاءات الملك بأنه المتسلم الوحيد لاحترام الحكومة **[البريطانية]** السامي وكرمها.

وقد ركز الملك معظم نشاطه على محاولاته للحصول على الاعتراف بمركزه الديني، وحسبما أذكر لم يذكر موضوع الخلافة إلاّ قليلًا في المحادثات التي جرت في جدة. فهذا الأمر لم يكن ليجابهه بأية صعوبة، بل يأخذه في طريق سيره. وادعاؤه الروحاني بصفته أعظم الأحياء من سلالة النبي لم يكن موضع نقاش. وعلى كل حال لن يرفض منصب الخلافة من جانب المؤمنين لخلف سلطان تركية في دور أكبر دولة إسلامية مستقلة - والحقيقة أن اسم الحسين بن علي أخذ منذ هذا الحين في أنحاء مختلفة من العالم يملأ الفراغ الذي كان يشغله السلطان العثماني في خطبة الجمعة الرسمية. ولكن يبدو من الضروري ذكر تحفظ في الموضوع بخصوص العنصر الوهابي في جزيرة العرب الوسطى. لقد صرح السير برسي كوكس، في مؤتمر عقد في القاهرة في آذار/ مارس ١٩١٨ وأطلعت على محضره حديثًا بأن من رأيه ان ابن سعود إذا كان لا يعترف أبدًا بالشريف رئيسًا أو سيدًا زمنيًا له، فإنه قد يكون مستعدًا لقبول ادعائه بالخلافة. هذا صحيح، ولكن بتحفظ مهم. فمع احترامي لرأي السير برسي كوكس، أرى من الضروري ذكر هذا التحفظ. إن ابن سعود، ولو كان يقر أن ادعاء الشريف بخلافة المسلمين من السنة يماثل، بل يفضل، ادعاء أي شخص آخر، وحتى سلطان تركية بسبب انحداره المباشر من النبي - فإنني في الحقيقة أشك فيما إذا كان الآن، بالنظر إلى ما قد حصل خلال السنة الماضية، يلزم نفسه بهذا الإقرار. فهو يرى الإسلام السني نفسه انحرافًا عن سنة الرسول الصحيحة التي يمثلها المذهب الحنبلي أو الوهابي فقط. ومع أنه لا يعترض على إشغال الشريف أو أي واحد غيره لمنصب الخلافة فإنه لا يقر بأية حال بزعامته الروحية عليه وعلى شعبه.

ويبدو لي من المؤكد، بقدر تأكدي من أي شيء إنساني، أن الشريف، ما لم يستعمل القوة، لن ينال السيادة على نجد. وقد أوضحت آنفًا كيف أنه، لو اتخذ سياسة أخرى، لأمكن تغيير تاريخ البلاد إزاءه، ولعلي قلت ما فيه الكفاية بأن الأمل الأخير للوحدة العربية قد غاب مع الهجوم الشريفي الأول على الخرمة، إن لم يكن قبل ذلك.

وعلى كل حال إنني فهمت أن المثل الأعلى للوحدة العربية تحت حاكم واحد، ذلك المثل الذي برز في المراحل الأولى للمفاوضات مع الشريف، قد صرف النظر عنه نهائيًا من جانب كل دارسي المشكلة الجديين. مع ذلك تبقى الحاجة إلى إيجاد حل ما للمشكلة العربية - أي أننا إذا لم نكن على استعداد نهائيًا لترك الجزيرة العربية إلى وسائلها الخاصة مع احتمال حصول نزاع متواصل وإراقة دماء - والمراسلات الحديثة تدل على إحياء المثل الأعلى السابق بشكل معدل، ملخصًا في صيغة "الأولوية للملك حسين دون إخلال بالحقوق

الإقليمية لسائر الرؤساء العرب" - تلك الصيغة التي وردت في برقية المندوب السامي المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩١٨.

لست واثقًا هل أن المقصود بهذه السياسة أن تكون مرادفة لما يسمى "سياسة الرئاسة" كما جاءت من المندوب السامي في كتاب حرر في أيار/ مايو وأرفق به مذكرة طويلة للكرنل سي. ئي. ويلسن، الوكيل البريطاني في جدة، لأنظار حكومة صاحب الجلالة، وقد شرحت في هذه المذكرة تفصيلًا فكرة إقامة الملك حسين رئيسًا (سيدًا) لكل الحكام العرب وترويض هؤلاء لقبول هذا المشروع.

إن المثل الأعلى للأسبقية والسيادة يعني في الحقيقة شيئًا واحدًا. ومهما حدث فلا شك أن الملك حسين، بسبب نشاطه خلال الحرب، والأقاليم التي يسيطر عليها مباشرة كما هو المظنون، والموارد الكبيرة التي تحت تصرفه، ووضعه العالمي في الشؤون الروحية، سوف يكون دائمًا أهم رجل في العالم العربي. لكن من الواضح أن المندوب السامي يهدف إلى أكثر من ذلك، كما هو بلا ريب ما يرغب فيه الملك حسين، وهو أن سيادته العامة تفرض الضغط السياسي أو سواه على جميع الحكام الآخرين الذين نستطيع التأثير عليهم.

أنا أعترف بأنني أرى هذا المثل الأعلى طوباويًا - مهما يكن مرغوبًا فيه من وجهة نظر الملك حسين وحكومة صاحب الجلالة - وكلمة المستر بيوري التي ذكرت آنفًا، يجب أن تكون إنذارًا كافيًا ضد أية محاولة لفرض تسوية مشكلة الجزيرة العربية بالقوة، إن لم يكن بسبب إلاّ لتفادي إثارة معارضة عظيمة ضد الشريف، بحيث يصبح وضعه غير قابل للدفاع عنه، وتجد الحكومة البريطانية نفسها مدعوة للمداخلة لحفظ السلام - بل وحتى للحفاظ على مكة.

ليس للشريف إلاّ أن يشكر نفسه على المرارة القائمة بينه وبين ابن سعود، فهجومه المتكرر على الخرمة سوف يغور لأمد طويل في صدور أهالي نجد كمثال لأساليبه في المصالحة. وابن سعود، معترفًا بمصلحته الخاصة في المحافظة على الصلات الودية مع الشريف بسبب وضعه الخاص في تأييدنا له، قد التزم السكوت طويلًا على الرغم من الاستفزاز، وحتى إنه قدم غصن الزيتون بشكل كتاب ودي كتبه حسب اقتراحي ضد رغبته الصادقة، ولكن في النهاية بصورة عفوية نوعًا ما، أعيد ذلك الكتاب غير مفتوح، وعومل الرسول نفسه بالإهانة وحتى بالتهديد، وتكلم الملك بكلمات شديدة وغير ودية عن ابن سعود.

وإزاء هذا التصرف من جانب الشريف، يبدو لي أن من العبث الادعاء بأن له أقل رغبة في الحفاظ حتى على شكل من العلاقات الودية مع ابن سعود. وليس في الإمكان التفكير في إهانة أكثر علانية وأشد إغاظة، وإن احتمال قبول ابن سعود طوعًا بسيادة الملك أو الاعتراف بمركزه الأعلى بأية صورة كانت، ذلك ما يترك إلى تصوّر السامع.

لهذه الأسباب أرى حتى المثل الأعلى المعدل لـ "سياسة السيادة" غير قابل للتحقيق، والبديل الآخر لخلق دولة لها سيادة على كل بلاد العرب عدا نجد، أغفله أيضًا باعتباره مبدئيًا يثير مصاعب مماثلة. إن ابن الرشيد، بالرغم من كل جهود الشريف وأبنائه لاسترضائه خلال الأشهر القليلة الماضية، أراه أكثر احتمالًا للانضمام إلى ابن سعود لأجل الحماية المتبادلة ضد مطامع الشريف من قبول سيادة هذا الأخير. ومسقط

والبحرين ودول الساحل المهادن أقل احتمالًا للاندماج بمحض رغبتها في بلاد عربية موحدة. والإدريسي والإمام لا يكسبان شيئًا بالانضمام إلى الشريف - ولنذهب إلى أبعد من ذلك، ليس هناك، حسب خبرتي الشخصية، من سبب للافتراض بأن شعب العراق يخضع لسيادة الشريف إلاّ بالقوة وبتردد كبير.

أنا أعلم حقًا بأن انتقاداتي لها طابع تخريبي خالص، وليس فيها بذور سياسة بناءة، وليس لي إلاّ أن أقول إن مصالح الدول العربية المختلفة التي تؤلف العالم العربي هي مختلفة اختلاف مصالح مقاطعات الهند وأقسامها، وهي مثلها لا يمكن التحامها لتكون وحدة سياسية مؤتلفة إلاّ إذا تمَّ ذلك بنفوذ قوة خارجية شديدة تستطيع على الأقل حفظ السلامة العامة بين طوائف متنافرة ومصالح مختلفة.

إن الوحدة العربية كمثل أعلى في أوسع حدود المعنى مقضي عليها بالاختناق من قلة الحيوية، ونفوذنا وتأثيرنا في بلاد العرب الوسطى قد ابتلي بنقص خطير، ولا أقول متعذر للعلاج، خلال محاولاتنا لمنحه الحياة. أنا لا أستطيع أن أجد حلًا معقولًا للمشكلة التي تواجهنا إلاّ بالاعتراف بالدول العربية التي نراها تتمتع باستقلال سياسي، ولا يمكنني أن أتصور دورًا في المستقبل يكون أشرف وأضمن للمصالح البريطانية من السيطرة على مقدرات دول جزيرة العرب المستقلة تحت سيادة سياسية طليقة مسؤولة - إذا استثنينا المسؤولية الأدبية لأنفسنا وللدول نفسها لاستثمار مواردها - عن جعل النزاعات داخلية محضة وحفظ السلام حيثما تكون مصالح الأكثرية مهددة.

أصبحت حكومة صاحب الجلالة خلال السنوات القليلة الماضية معتادة على النظر إلى الشريف كأنه أقوى سلطة في جزيرة العرب ومالت - ربما من جراء تواضعها بلا وعي - أن تقلل الدور الذي تقوم به، في عمليات الشريف العسكرية الفعلية، القوات والموارد، إذا أغفلنا ذكر خدمات الضباط البريطانيين، الموضوعة تحت تصرفه. ولذلك فليس من غير الضروري بالمرة استرعاء النظر إلى قوة نجد المتنامية القائمة على أساس التأثير الموحد (بكسر الحاء) لعقيدة صارمة ومتعصبة، يوثقها بعد سنوات من الجهد الصابر أمير يشغل اليوم في تقدير العرب المحل الذي كان يشغله بالأمس محمد بن الرشيد. وعلى كل حال يقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة أن تمتنع عن استفزاز تلك القوة للعمل، وإن الإنسان ليأمل أن اعتناق مثل هذه السياسة لا يكون على كل حال غير ملائم، مع الاعتراف بالدور الكبير الذي يؤديه الشريف خلال سنوات الحرب هذه.

١٤ - بعث الوهابية:

أتيحت الفرصة للكرنل هاملتن خلال سفرته إلى الرياض في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ أن يمر على مسافة رحلة يوم واحد من الأرطاوية أحد مراكز الحركة الوهابية الجديدة التي تسمى بـ "الإخوان". وقد أعجب كثيرًا بما سمع عن عقائد هذه الفرقة المتعصبة وقبل، بدون تحقيق، احتمال صحة تقدير محلي يضع عدد سكان البلدة بـ ٣٥٠٠٠ نفس. وأنا واثق أن تفكيرًا قليلًا كان من شأنه أن يمنع الكابتن هاملتن من إبلاغ ما سمعه دون تحقيق آخر، ومن المحتمل أنه لم يتوقع أن يحمل ما أبلغه محمل الجد. ففي المحل الأول أنه لم يكن محتملًا بصورة واضحة أن بلدة تبلغ ضعف أكبر بلدة في جزيرة العرب الوسطى، قد ظهرت في

مدة سنوات قليلة، وفي المحل الثاني - وهذه النقطة في ذهني نهائية - أن التقديرات المحلية للنفوس لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة فظيعة، وكان من المفيد في هذه القضية قبول خطة [الرحالة] داوتي في تخفيض مثل هذه التقديرات بنسبة ٩٠ بالمائة. وقد رأيت البلدة من مسافة حسنة، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، وأنا مقتنع بأن سكانها لا يمكن أن يزيدوا على ١٠,٠٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ نفس.

ومهما يكن من الأمر، وجدت عند وصولي إلى جدة والقاهرة أن بلاغ الكرنل هاملتن قد نشر رسميًا وحاز قدرًا مزعجًا من التصديق، مسببًا قلقًا غير قليل وحاملًا السلطات المسؤولة عن الشؤون العربية على إعارة أهمية أكبر مما قد تسمح به الحقائق لبلاغات صادرة عن مصادر متحيزة حول نمو الإحياء الوهابي وأغراضه. وقد نشر تقرير كتبه اللفتنانت كرنل ت. ئي. لورنس، ويدّعي أنه يعبّر عن آراء الشريف فيصل، و"النشرة العربية" (العدد ٧٤ لسنة ١٩١٧). وآراء الشريف عبد الله أعطيت محلًا بارزًا في الوقت المناسب في النشرة نفسها، وقد شعرت أن الموضوع يجري الحكم عليه مسبقًا - إذا لم يتم ذلك فعلًا - على أساس معلومات ناقصة تمامًا. لقد استنكرت إعارة أهمية أكثر من اللزوم لآراء أشخاص متميزين حقًا، وبذلت جهدي للحط من قيمة الرأي الخطير الذي ينظر فيه إلى الوضع من جانب السلطات العليا. لكن المحافل الشريفية جسمت الخطر الموهوم وعرضت إحياء الوهابية كعامل تهديد فوري للسلام والأمن في جزيرة العرب.

حدثت حادثة فريدة - لمرة واحدة خلال ١٢ شهرًا، حسب علمي، للفوران الفعلي للحركة الوهابية المتطرفة الباعثة على الخوف - في هذا الوقت لتأييد القصص المنتشرة على أفواه أبناء الملك. إذ دخلت جماعة من رجال عشيرة عتيبة، من غير الوهابيين، وبضمنها أحد الشيوخ، في نزاع مع الإخوان في الغطغط حيث ذهبوا حسب الظاهر للغزو أو السرقة ودفعوا حياتهم ثمنًا لجرائمهم.

وقد اندفع الأقارب الذين أصابهم الأذى إلى الشريف طالبين دفع ظلامتهم، ورسم هذا الأخير صورًا مقلقة لانتشار دعاة الوهابية بضرورة الحد من الحركة في أعلى مراحلها. واتهم ابن سعود بتشجيع الحركة لدعم مطامعه السياسية الشخصية.

ويكفي القول إنه، من هذا الوقت وصاعدًا، لعب الخوف من النهضة الوهابية دورًا كبيرًا في حمل حكومة صاحب الجلالة على النظر بصورة سلبية في أي اقتراح يحتمل أن يزيد من قوة ابن سعود العسكرية. والأزمة التي خلفها هجوم الشريف المتكرر على رجال العشائر الوهابيين في الخرمة والاحتمال المتزايد لحصول قطيعة علنية بين ابن سعود والملك، ذلك الاحتمال الذي عتم جو القسم الأخير من المدة التي يتناولها هذا التقرير، ثبتت الحكومة البريطانية في نفورها من تسليح ابن سعود، ولو اعترف بضرورة إبعاد اهتمامه عن شؤون الشريف، باستخدامه بصورة فعالة ضد العدو.

والدراسة التي أجريت للوضع في بلاد العرب الوسطى فيما بعد، حملتني على تثبيت رأيي بأن الخطر الوهابي على هذا الوجه هو خيال الأذهان المتحيّزة. وأصبحت واثقًا أن ابن سعود يسيطر سيطرة تامة على الحركة. وفي الوقت نفسه ظهر بوضوح أن العامل المقلق في الوضع إنما هو عزم الشريف البارز على استفزاز

ابن سعود لتحريك قوى الوهابية ضدّه، إما لإقناع حكومة صاحب الجلالة بصدق إنذاره أو، في أسوأ الأحوال، إرغام الحكومة على الاختيار بينه وبين ابن سعود، وتلك مشكلة لا يمكن حلها حقًا إلا باختيار جهة واحدة **[وهنا تدفع حكومة الهند باختيار ابن سعود وهو ما تم فعلا]**، وهذه الحقيقة ربما كانت غير معروفة إلى درجة كافية - فإصرار الشريف بشأن الخرمة، وهي غير مهمة ذاتها، لم يكن له غرض سوى استفزاز ابن سعود ليقوم بعدوان سافر. كان هذا الأمر جليًا لأي عمل يقوم به لتأكيد حقوقه بالقوة، وعزمه على تحاشي اجتذابه إلى النزاع في قضية لم يشعر شعورًا قويًا بأهميتها، كان مساويًا للمصاعب التي عاناها في إقناع رعاياه بوجوب الصبر، ولحسن حظه كان أهالي الخرمة قادرين على مساعدة أنفسهم، فإن اندحارهم أمام قوات الشريف ما كان إلّا مؤديًا إلى القتال.

ثمة صعوبتان كبريان اعترضتا منذ عهود بعيدة طريق أولئك الذين حاولوا حكم الجزيرة العربية - عادات عشائرها الرحالة، وعدم وجود قطب جامع للتآلف. فقد كان آل الرشيد إلى درجة ما قادرين على التغلب على هذه الصعوبات بسبب التكوين الخاص لقبيلة شمر التي يؤكّد تضامنها بوجود عاصمة مشتركة لها وحاكم تجري دماؤها في عروقه، أما فيما يتعلق بآل سعود فالأمر كان مختلفًا، أسرة حاكمة غريبة عنهم، تقيم في مركز خلقته هي نفسها وتحكم مجموعة عشائر في أي وقت لخلع ولائها متى وجدته غير ملائم.

والحروب الأهلية، إذا كان لنا أن نستعمل هذه التسمية، لعشرات السنين التي تبعت وفاة فيصل **[بن تركي]** آل سعود تمثل حقًا هذه النقطة، وحاكم نجد الحالي لم يكد يلي الحكم في الرياض حتى وجد نفسه مدعوًا لمواجهة الصعوبة نفسها، والمطالبون بالحكم من نفس أسرته رفعوا لواء العصيان عليه وحصلوا إضافة إلى ذلك على دعم قوي، بين عشائر نجد وبلدانها، لكن عبد العزيز بن سعود أثبت أنه رجل صلب البنية - وقد قضى السنوات الأولى من حكمه في طرد الغزاة الأجانب من حدوده البعيدة، ثم عقب ذلك زمان اضطر فيه إلى مواجهة ادعاءات مرشحين منافسين لحكمه، وبعد ذلك قام بجهد ناجح قصير الأمد لتوسيع أراضيه على حساب الإمبراطورية العثمانية ، أخيرًا جاء عهد الأعمال الذي اتّبع بثبات ولو أخرته الحرب، والآن أصبحت نجد، كما لم تكن قبلًا، وحدة سياسية متجانسة تعترف بحكم ابن سعود **[تجاهل التقرير أنها كانت كذلك أيضا في عهد محمد بن رشيد]**.

وعندما قام عبدالعزيز في مباشرة مهمة التوطيد الذي واجهه، لم يقصر في التأثر بمثالين من تاريخ جزيرة العرب الوسطى. فمحمد بن الرشيد نال قوته من الخواص التي جعلت شمّر على ما كانوا ولا يزالون عليه - قبيلة بدوية مؤسسة على بلدة بدويّة - أما جده القديم سعود بن **[عبد العزيز بن محمد بن]** سعود فقد حمل سلاحه المنتصر إلى أبعد أركان جزيرة العرب بفعل مزجه الحكيم للدين والسياسة، وذلك سر قوّته. أما ابن سعود فلم يتبع أيًا من المثلين بصورة كلية، بل باشر مزج الاثنين، وكانت النتيجة حركة الإخوان التي تكون خواصها الأساسية كما يلي:

١- كانت الحركة قاصرة على البدو الذين، وإن كان معظمهم تابعين للمذهب الحنبلي اسميًا أو، كما أصبحوا يسمّون بعد ذلك، للمذهب الوهابي، فإنهم مقسومون فعلًا في ولائهم بين هذين المذهبين وبين

أصول العرف غير المكتوب الذي ينظم حياتهم. وأهل البلدان النجدية الذين يسودهم بقوة طغيان الرأي العام المنظم في شؤون الدين، يعتقد ضمنًا أنهم وهابيون أنقياء، ولذلك لا يحتاجون إلى اهتمام خاص.

٢- المطوّعون، أو، كما سمّاهم بحق الرحالة بالغريف "المتعصبون المتحمسون" الذين يعينون من بين علماء المدن لغرض خدمة الاحتياجات الدينية للبدو، وتعليمهم مبادئ المذهب الوهابي البسيطة، والإشادة بمزايا حياة تتخذ حياة الرسول قدوة، وشجب شرور عادات المجتمع البدوي، والتبشير بالمباهج المادية في الجنة، وغرس واجب الشهادة في سبيل الدين في الأذهان باعتباره أضمن طريقة للدخول مباشرة إلى جنة الراحة والهناء. وقد عمل المطوعة، في البداية بين البدو الرحل، ثم واظبوا على تمجيد المزايا السياسية للحياة الاجتماعية خدمة لله.

٣- هكذا سار العمل لتفتيت الصفات الأساسية للمجتمع البدوي، واتخذت المواقع المناسبة لإنشاء أماكن استقرار دائم، وبرز عدد من القرى أو القصبات خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة في أنحاء مختلفة من نجد، وتلك ظاهرة لإحلال رابطة الأخوة الدينية محل الروابط العائلية ـ وهكذا بينما احتفظ "الإخوان" من المطير بالنسبة إلى نفس رجال عشائرهم من الإخوان بحقوق المجتمع العشائري وامتيازاته، فإنهم حصلوا، مع الإخوان المنتمين إلى عشائر معادية فيما مضى، على كل الحقوق والامتيازات للأخوّة الدينية.

٤- إن الإخوان، وقد جمعوا على هذا الوجه في مراكز ملائمة وأصبحوا متحمسين لإيمانهم الجديد، أبدوا فورًا الرغبة في قطع صلاتهم القديمة مع زملائهم العشائريين الذين لم يعتنقوا المذهب، لكن ابن سعود، بفطنته السياسية النادرة، لم يشجع هذا الميل، وبذلك توثقت رابطة قوية من المصالح المشتركة بين أهم أفخاذ جميع العشائر النجدية الكبرى. وقد شيد ابن سعود على هذا الأساس دعامة سلطته السياسية، معتمدًا على العناصر البدوية في مجتمعاته الجديدة إلى جانب الحضريين الذين سبق لهم الاستقرار، وأصبح الآن قادرًا على إعفاء هؤلاء إلى درجة بعيدة من الواجب المنهك الذي كانوا يؤدونه لأمد طويل في الاشتراك في حروب حكامهم.

٥- بعد توطيد الأمن والسلام في أراضيه بلزوم ترك عادة الغزو القديمة كما هو مفروض على الأخوّة الجديدة، أصبح ابن سعود قادرًا على الاستعانة بالطاقة الاحتياطية للإخوان الذين نذروا أنفسهم منذ الآن للقتال في سبيل الدين فقط أو في الدفاع ضد الهجمات، لتكون جيشه الدائم، وعليهم دون غيرهم وزع الأسلحة والعتاد الذي في حوزته، وعليهم صار اعتماده ليكوّنوا العمود الفقري لجيشه في الحرب. وقد جمع هؤلاء الإخوان صلابة البدو إلى استقرار الحضر، وخدمة المصالح الاقتصادية بدون إضاعة .

والخلاصة يمكننا القول إن غرض ابن سعود في تشجيع حركة الإخوان هو زيادة قوّته العسكرية، بنشر عبء الخدمة العسكرية على عدد أكبر من رعاياه، والتقليل من عناصر الضعف الفطرية في دولة بدوية وجيش بدوي، ولتوفير موارده بإحلال أمل المكافأة محل اعتبارات الارتزاق.

ويجوز التساؤل لأي هدف نهائي خلق ابن سعود هذا النظام وهل هناك ضمان لمقدرته على السيطرة على الحركة، أنا أجيب عن السؤال أن دافعه لم يكن سوى الرغبة في خلق دعامة قوية دائمية ضد الاعتداء

الخارجي في المستقبل والطموح الغامض لجلب جبل شمّر مرة أخرى تحت حكم أسرته. وفيما يتعلق بمطامعه في نواح أخرى. لأنه لا يمكن أنه لم ينظر في احتمال مدّ الحدود الوهابية مرة أخرى إلى أبعد أنحاء جزيرة العرب ـ فلا يمكن القول أكثر من أنه ينظر إلى الحكومة البريطانية كعقبة كأداء ودائمة لتحقيق مثل هذه الأحلام، وهو مستعد لقبول هذا الوضع.

أما الجواب عن الجانب الآخر من السؤال فهو أشدّ صعوبة، أعتقد أن في الإمكان الجواب إيجابًا بصورة سرية على قدر ما يتعلق بأية سياسة محتملة في المستقبل، ولكن يكون من العسير التوقع من نظام موضوع على أساس التعصب، أن يستطاع السيطرة عليه حسب الإرادة في حالة استفزاز ذلك التعصب بصورة خطيرة بهجوم عدائي. إن هذا الاحتمال، الذي يصبح أشد خطرًا في حالة غياب ابن سعود نفسه عن المسرح، يجعل من المرغوب فيه الأجل مصلحة السلام المقبل في جزيرة العرب عدم تشجيع أي عمل هجومي من جانب الشريف أو العناصر الأخرى التي تحت سيطرتنا، وقد يمكن النظر إلى عش الزنابير الوهابي برباطة جأش ما دام يبقى دون إزعاج، لكن آخر الأخبار من الجزيرة العربية الواردة قبل أيام قليلة فقط، تدل على أن الشريف يهيئ هجومًا جديًا على الخرمة.

إن احتمال المصادمات بين ابن سعود والشريف لا يصحّ في الظروف المتغيرة أن تسبب لنا قلقًا على أنفسنا، لكن يجب أن نشعر، قبل أن يصبح الأوان متأخرًا، أن الخرمة ليست سوى حادث في معركة أشد تأتي فيما بعد، وعلى حكومة صاحب الجلالة أن تقرر هل هي مستعدة أو غير مستعدة لترى مكة مهاجمة ومغلوبة مرة أخرى من جانب الوهابيين. وأنا أميل إلى الاعتقاد، بصورة عامة، بأنه ما دامت الخرمة غير مغلوبة على أمرها، كما تدل على ذلك الأسباب الراهنة، فلا خطر من امتداد النشاط الوهابي بعيدًا، لكنني واثق بأن اندحار خالد بن لؤي يكون علامة لانفجار العاصفة.

١٥- حادث الخرمة:

حين مررت بقرية الخرمة الصغيرة الواقعة في منخفض وادي سبيع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ بطريقي إلى الطائف، شعرت بوجود القلاقل، لكن مناورات عشائر السبيع والبقوم لم يكن فيها ما يدل على حدوث عاصفة في ذلك المحل الذي هيّء ليكون، إذا أمكن القول، محور السياسة في جزيرة العرب الوسطى. وظروف عمل البقوم تحت إمرة أمير تربة الممثّل الرسمي لملك الحجاز هي وحدها التي خالفت العمليات التي شاهدتها عن الغارات الدائمة لعتيبة وحرب وقحطان في السهل الواسع في الغرب.

وحسب المعلومات التي تمكّنت من جمعها في جزيرة العرب الوسطى إن الخرمة التي كانت جزءًا كسائر بلاد العرب من الإمبراطورية الوهابية الواسعة وحصلت من سعود نفسه على إعفاء من واجب دفع الضرائب إلى الخزينة المركزية، استقرت تحت رؤسائها من الأشراف الذين سادوا منذ عهد بعيد على الملاكين من سبيع والزراع في بساتين نخيل القرية ويتمتعون باستقلال ذاتي عملي تحت سيادة نجد الغامضة، وفي تاريخ لاحق انتقلت الخرمة إلى سيادة تركيا الغامضة أيضًا، ومورست السلطة بلا ريب باسم السلطان من قبل ممثله شريف مكة. ولكن خلال عشرات السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر، حين اعترفت نجد

بأسرها بابن رشيد، يظهر أن هناك سببًا للاعتقاد بأن ابن رشيد استحصل من السلطات التركية على اعتراف كبير بسلطته وقبول خط وادي العقيق حدودًا بين أراضيه ومنطقة السلطة التركية المختارة، وهي الحجاز. وبهذا الترتيب تكون الخرمة داخلة ضمنًا في أراضي ابن الرشيد، ولدى طرده من نجد، في أوائل القرن الحالي، عاد ابن سعود إلى حكم أقاليم أجداده **[لاحظ تأكيد التقرير على استحقاق ابن سعود لأقاليم أجداده!]**.

إن الحقائق المهمة للقضية هي أولًا، أن الخرمة، حسبما تمكنت من التحقيق، كانت دائمًا فيما مضى لا أهمية لها لتكون موضوع نزاع بين السلطات المختصة أو تذكر بصورة خاصة في أي اتفاق عام. وثانيًا، إنها بقيت دائمًا تتمتع بحكم ذاتي واستقلال فعلي. وأخيرًا، إنها كانت على كل حال تعتمد بصورة طبيعية على نجد بالنظر إلى ولائها للمذهب الوهابي. ويظهر أن هذا الولاء لم تجر أية محاولة للتدخل فيه قط، ولا أرى سببًا للارتياب في صحة بيان ابن سعود بأن الشريعة طبقت دائمًا في الخرمة لصالح أهاليها على أيدي موظفين دينيين من المذهب الوهابي، ومنهم القاضي الذي يشغل منصبه في الوقت الحاضر والذي خلف أباه هو أيضًا نال منصبه من فيصل **[بن تركي]** بن سعود منذ مدة لا تقل عن ٥٠ عامًا.

المصدر والأصل للموضوع وهذا على أساس بعض الرسائل التي كتبها الشريف عبد الله نفسه لرؤساء سبيع العشائريين ـ هو محاولة من جانب الشريف في صيف ١٩١٧ لفرض قاض تقليدي على أهل الخرمة بدلًا من القاضي الوهابي الذي خدمهم لمدة طويلة، أو، بكلمة أخرى، للتدخل في الحرية الجماعة الدينية.

هذه المحاولة كانت موضع استياء شديد ومعارضة قوية من أهل الخرمة الذي يرأسهم الشريف خالد بن لؤي أميرهم، ولم يسمح للقاضي الجديد بتسلم منصبه، فتحرّكت قوات الشريف لإرغام الجماعة الثائرة على الانصياع لأوامره.

والشريف، وقد نسب إلى ابن سعود نشاطات غير معينة وبالتأكيد خيالية هدفها تقويض سلطته في منطقة الخرمة، أعلن نيته للسلطات البريطانية في إرسال قوات لإخضاع السبيع، وبدأت الفاجعة في حوالى أول حزيران/ يونيو ١٩١٨ بهجوم على معسكر سبيع، وكانت نتيجتها اندحار القوات الشريفية مع فقدان مدفعين وبندقيتين أوتوماتيكيتين.

أبلغ ابن لؤي انتصاره إلى ابن سعود بالطريقة البدوية الاعتيادية، وكنت أنا في الرياض في خير وضع لتقدير أثر بلاغ "الانتصار المتفاخر للمذهب الصحيح على الكافر"، على الأذهان الصارمة للوهابيين المتعصبين المتحجّرة بقسوة رمضان المؤذية في منتصف الصيف.

مر رسل الخرمة في طريقهم بالمستوطنة الوهابية المهمة الغطغط، وقد استجاب سكانها دون تأخير إلى الدعوة بطلب المساعدة، فأرسلوا فريقًا قويًا إلى مسرح الأحداث، وضجت الرياض تطلب الحرب مع الشريف، وحسب ما تمكنت أن أحكم عليه، نالت ضجتها تأييدًا قويًا من الإمام عبدالرحمن نفسه رئيس الوهابيين الديني الأعلى، لكن ابن سعود، مع اعترافه بخطورة الوضع في محادثاته معي، قاوم الضغط المشدّد عليه واستدعى فريق الغطغط وأرسله للعمل مع تركي ضد شمر، وكتب، حسب طلبي **[وهو ما يؤكد دور**

حكومة الهند بكل ما يجري لتعزيز سيطرتها]، إلى خالد بن لؤي مؤكدًا له أنه قائم بالاحتجاج لدى الحكومة البريطانية حول الموضوع وموعزًا له بالامتناع عن أي عمل جديد، ثقة منه بقدرته وعزمه على حماية حدوده من كل هجوم.

والشريف، في خلال المباحثة التي تبعت ذلك، برر عمله على أساس أن خالد بن لؤي قد عين اميرا للخرمة من قبله ـ وهذا الادعاء، حسب المعلومات التي لدي، مشكوك فيه إلى حدّ كبير، لأن خالد خلف ابن عمه غالب في صدد الوراثة الاعتيادية عند موت هذا الأخير قبل نحو من أربع سنوات، وأن الخرمة نفسها تقع داخل حدوده. وفي الوقت نفسه لم ير الشريف ضرورة لوقف عملياته العسكرية ضد المتمردين وأسرع بإنجاز الاستحضارات لتجديد الحملة، وهوجمت الخرمة مرة ثانية في تموز/ يوليو، ودحرت قوات الشريف مرة أخرى، وفقدت مدفعين وبندقيتين أوتوماتيكيتين.

وقد أبلغ الأمر إلى ابن سعود بكتاب من خالد ألحّ فيه بطلب المساعدة، وهدد بأن يأخذ الأمور بيده إذا وجد ابن سعود نفسه لا يستطيع دعمه، وذلك بإرسال نسائه وأطفاله لإثارة نجد وحملها على العمل، وفي الوقت نفسه لم يبق مجال للشك في أن عشائر الجنوب أخذت تتجمع للدفاع عن الخرمة، وأن السلطات التركية تراقب باهتمام تطور الوضع. والرسائل من رؤساء عسير وفخري باشا المشار إليها في قسم آخر من هذا التقرير، أعطت تأكيدًا كافيًا للمقترحات المتعلقة بالموضوع والتي قدمتها في تقاريري.

بذلت قصارى جهدي لإقناع ابن سعود بمباشرة المعارك الفعالة مع شمّر وذلك بغية صرف اهتمامه عن اضطرابات الخرمة وضمان القسم الأكبر من قواته المتوفرة حسب الإمكان، وقد أكد بطبيعة الحال على خطورة الوضع واحتج على اعتداء الشريف بدون استفزاز، وكتب إلى ابن لؤي مؤكدًا له أنه، لما كانت الحكومة البريطانية لم يتوفر لها الوقت الكافي للنظر في احتجاجاته قبل حدوث الهجوم الثاني، فإنه لا يتورع عن المضي لمساعدته في حالة توقع حصول هجوم ثالث.

لم أكن في وضع يساعدني على العمل أكثر من أن أضمن لابن سعود أن الحكومة البريطانية لن تتحمل أي اعتداء على سلامة أراضيه، لكن المراسلات التي تلت ذلك أظهرت أن مثل هذا الضمان لا معنى له. وقد أكد ابن سعود مرة أخرى أن أهالي الخرمة لا يأخذون بسياسة هجومية، وأنذرني أنه تعهد بالمضيّ لمساعدتهم في حالة حصول هجوم آخر، وتخلّى عن كل مسؤولية عن النتائج إذا أصر الشريف على الطريقة التي سار عليها، وفي الوقت نفسه اقترح عرض النزاع المبحوث فيه على الحدود بدون تحفظ لتحكيم الحكومة البريطانية، متعهدًا بقبول قرارها مهما يكن هذا القرار. وعند تبليغ هذه المحادثة أكدت وجوب تسوية قضية الحدود، أو في حالة عدم إمكان إجراء ذلك في ظروف الحرب، فيلزم أن تفرض على الفريقين حدود مؤقتة من مرّان إلى تربة على طول خط شعيب شابا، الذي يشكل الحدود الطبيعية بين عشائر سبيع والبقوم.

لقد عقدت أعظم الأمل على أنه لا بد من مضيّ بعض الوقت قبل أن يستطيع الشريف تجديد عملياته، وشعرت بالثقة بأن حكومة صاحب الجلالة سوف تصر على إيقافه عند حدّه بينما يجري النظر في موضوع النزاع. لكنني كنت مخطئًا في ذلك. فالشريف عارض فكرة التحكيم في قضية لا يشك هو في حقها،

وحكومة صاحب الجلالة، في رسالة تهدئة لابن سعود، دون التعهد من جانبها بأي قرار معين في موضوع النزاع، قبلت رأي الشريف القائل بأنه لا يعتزم السماح لعملياته الموجهة ضد أمير الخرمة المتمرّد وحده بالتوسّع إلى معارك شرقي الخرمة ضد أراضي ابن سعود.

وهذه الرسالة التي أغفلت موضوع النزاع كله لم تكن لتواسي ابن سعود الذي اعترض كل الاعتراض على عبارة رسالة الحكومة المتعلقة بالقضية، وكرّر عدم قدرته على تحمل نتيجة أي عمل هجومي جديد من جانب الشريف. وهكذا انحدرت الأمور حتمًا نحو الحرب. وكانت حكومة صاحب الجلالة قد طمأنت ابن سعود بشأن توقعاته في حالة قيامه باتخاذ إجراءات فعالة ضد ابن الرشيد، وقد أكدت أشدّ التأكيد على هذه الرسالة لحثّه على العمل، شاعرًا أن ذلك سباق مع الشريف شاكر الذي عرف أنه يهيء لهجوم آخر على الخرمة.

والحقيقة أن خبر الهجوم الثالث على الخرمة الذي اتخذه شاكر، حسب المعلومات التي تسربت من بعض الفارين من قواته، بنتيجة تسلمه أوامر قاطعة من الشريف للعمل أو التنازل عن قيادته، والذي انتهى مثل سابقيه بهزيمة القوة الشريفية وخسارة مدفعين وبندقيتين أوتوماتيكيتين، ورد الخبر في اليوم الذي التحقتُ بابن سعود في القصيبة بعد غارته الناجحة على حائل.

وابن سعود، الذي كان مسرورًا من نجاحه بالعرض الذي أصبحت الآن قادرًا أن أقدمه له، حسب موافقتكم، بمنحه إعانة منتظمة قدرها ١٠٠٠٠ باون شهريًا، ما دام يستمر في عملياته الفعالة ضد جبل شمر، وكان فوق كل شيء واثقًا بنتيجة الهجوم الثالث على الخرمة من مقدرة ابن لؤي على حفظ ثغوره بدون مساعدة أحد، تلقّى الخبر بهدوء دون أن يضيع الفرصة السانحة للاحتجاج مرة أخرى على عداء الشريف السافر والفعال، وأوضح أنه سيكون الآن مشغولًا بعملياته ضد حائل فلا يستطيع الاهتمام بشؤون أخرى.

كان الوضع على هذه الصورة حين انتهت الحرب مع تركية على حين غرّة، وأراحت الحكومة البريطانية من كل قلق فوري فيما يتعلق بتطور الحالة في جزيرة العرب الوسطى. وكما أشرت إليه في القسم الأخير (من هذا التقرير) لم يزل الشريف شاكر يواصل تهديده للخرمة، لكن الفصل الأخير من هذه القضية، مهما يكن ومهما يؤد إليه من نتيجة لسيادة السلام في الجزيرة العربية، يقع خارج نطاق هذا التقرير.

وقد قيل ما فيه الكفاية لتوضيح أن قضية الخرمة كانت في الحقيقة امتحانًا لحسم ادعاء الشريف للسيادة على نجد أو على قسم غير صغير منها، والحكومة البريطانية متعهدة بموجب معاهدة لتحديد حدود الإقليم الذي يعترف بابن سعود فيه حاكمًا مستقلًا، وهذه المشكلة يجب أن تحظى باهتمام حكومة صاحب الجلالة في عهد ما بعد الحرب لإعادة البناء، وهذا العهد قريب الحلول، ولن يكون خارج الصدد والنظر بإيجاز في بعض النقاط المهمة للمشكلة، وعلى كل حال اقتراح الخطوط التي تعالج بها.

إذا خفضنا المشكلة إلى أدنى حدودها فهي إن ابن سعود، بينما هو يطالب بالاستقلال التام وسلامة الحكم في كل أنحاء نجد، فإن الشريف قدم ادعاءات بالسيادة على جميع عشائر عتيبة وحرب والقسم الغربي من سبيع.

على المرء أن يتفهم أن عتيبة يعيشون في تلال نجد والسهل الغربي من خط الدلقان والسرّ والنفود إلى داخل خط الحجاز، وأن عشيرة حرب تمتد مساكنها في حدود البطين إلى المدينة على كل صحراء القصيم الأعلى، وأن القسم الغربي من مستنقعات سبيع والبقوم على خط شعيب شابا في الغرب، ومع عتيبة على طول خط وادي نعيم إلى الشرق. وإذا تحققنا من ذلك فإن الشريف في الحقيقة يدعي السيادة على جزيرة العرب الوسطى إلى غربيّ خط يمتد من ثمامة، في النهاية الغربية للبطين، على طول وادي الرما ومن هناك إلى الجنوب تقريبًا على الحدود الشرقية لمناطق المذنب والسر إلى سرّة النفود، جنوبي تلال نجد، وهكذا غربًا إلى مقربة من وادي رنية، وهكذا يدعي الشريف بكل مناطق القصيم والسرّ وتصل حدوده الشرقية تقريبًا إلى حدود إقليم الكويت.

ولا حاجة للقول بأن مثل هذا الادعاء ينازعه ابن سعود بقوة، وهو يدعي السيادة على كل أنحاء نجد وعلى أقسام العشائر الآنفة الذكر التي تقيم فيها، وهو يرفض إمكان إجراء تسوية على أساس العشائر، ويؤيده التاريخ في هذا الجدال.

فالتاريخ حسب علمي لم يسجل تضامن عشائر عتيبة وحرب في ولائها لحاكم واحد. وعلى كل حال، إن من الجلي أن كل ادعاء من جانب الشريف يتضمن الحصول على القصيم والسر سخيف في طبيعته، وهذه الحقيقة وحدها تجعل حل المشكلة على أساس عشائري غير ممكن. والحل البديل الوحيد هو في حدود الأراضي والاعتراف بسلطة كل حاكم على جميع العشائر والأشخاص المقيمين في جهته من هذه الحدود.

وليس من السهل إيجاد مثل هذه الحدود، لكن ذلك ليس صعبًا كما يظهر، لأن الجزيرة العربية الوسطى تمتاز بظواهر طبيعية واضحة تمتد من الشمال إلى الجنوب بين خط نفود السرّ شرقًا وغربًا، وهذا الخط تقف دونه منطقة وادي الدواسر وحدود جبل شمر. وخط الحدود المشار إليه قد يرفض بأنه غير عملي. فقسمه الجنوبي على طول نفود الدلقان الذي يستمر إلى جهة الشمال على طول الحد الغربي للسر والقصيم هو أيضًا غير عملي لأنه يضع كل مرتفعات نجد الحقيقية التي هي

الآن والتي كانت دائمًا تحت حكم ابن سعود الفعلي، يضعها تحت سيادة الشريف، والخط الممكن الآخر هو وادي نعيم الذي يجري تقريبًا إلى الجنوب من سجاح. وأبعد من ذلك إلى ناحية الغرب خط شعيب السبعان، ثم أبعد منه خط وادي العقيق.

بين هذه الخطوط الثلاث، ويبدو أنه ليست هنالك أية خطوط ممكنة أخرى. يجب أن يكون القرار في الوقت المناسب. والخط الأخير، ولو أنه يتمتع بشيء من الدعم التاريخي، قد يرفض لأنه يمنح ابن سعود أكثر مما يطالب به، والخط الأول معرض للاعتراضات، أو، إنه يضع القسم الغربي من عشائر سبيع وعاصمته الخرمة تحت سيادة الشريف، وبذلك ينفي مبدأ حق تقرير المصير للطوائف الضعيفة التي يحق

لها، على الأقل، أن تحترم، وثانيًا، أنه يترك جزيرة وهابية في منطقة تقليدية، وبذلك يفتح باب الاحتكاك الديني في جزيرة العرب **[وهو ما لم يقع في العهد العثماني!]**. والبديل الوسط هو في رأيي الخط الأنسب لمطالب الأحوال المحلية، الخط الذي يجد أفضل قبول للشعب الذي يتعلق الأمر به بصورة حيويا **[لاحظ التوصيف بالشعب لتعزيز فكرة الفصل بينهما بدول وطنية]**، الخط الذي يأتي أقرب ما يكون لإتاحة خط حدود بين التسمية الجغرافية الغامضة قبلًا : نجد والحجاز، والوحيد الذي يتبع حدودًا عشائرية معترفًا بها لقسم كبير من طوله، ومع شرط إجراء تعديلات صغيرة في التفاصيل، يكون جريانه على طول مياه حمض ربما في حرة خيبر إلى الحناكية (التي تشكل على ما أرى مجمعًا مناسبًا لحدود الحجاز ونجد والجبل وشمّر)، ثم يمرّ رأسًا خلال السهل إلى مران، ومن هناك إلى نقطة في شعيب السبعان حيث تلتقي حدود عتيبة وسبيع والبقوم، ثم في مجرى الشعيب إلى نقطة صدوره من وادي سبيع، ومن هناك يتبع الخط الوادي إلى تربة. وهل يجري الخط من تربة إلى بيشة شرقًا أو غربًا من صقع رانية ـ ذلك سؤال لا أستطيع أن أدلي برأي فيه، ويجوز تركه ليقرر حسب الظروف.

والنقطة الوحيدة التي لا يمكن أخذها بنظر الاعتبار في رأيي – وقد سبق لكم التعبير عن الرأي نفسه– في تقرير المناطق التي تكون تحت سيادة الشريف وابن سعود هي في الخدمة العسكرية الكبرى التي قدمها الشريف لقضية الحلفاء خلال الحرب. ورغبات الأهالي الذين يتأثرون بالقرار واستحسان عدم ترك منفذ لحدوث احتكاك ديني في المستقبل هي اعتبارات عملية ذات أهمية قصوى، والنواحي التاريخية والجغرافية للقضية التي تكون لها لواحق مهمة لكن دونها اعتبارًا.

حين يضاف إلى هذه الاعتبارات التفكير بأنه، مهما تكن المزايا المجرّدة للنزاع بين الشريف وابن سعود على حدودهما، فإن أعمال الشريف خلال السنة الماضية قد نفرت عواطف أهالي الخرمة حتى إنهم لا يرتضون الخضوع لحكمه مهما تكن الظروف، فإن صعوبة المهمة التي تواجه حكومة صاحب الجلالة في المستقبل القريب يمكن تصورها على حقيقتها، ومن الجهة الثانية إذا تنازلت الحكومة عن مسؤولية التقرير الجسيمة وعن فرض قرارها في تسوية النزاع، فإنها تجد نفسها على القمة الأخرى من المشكلة في تقرير الموقف الذي ينبغي اتخاذه في حالة نشوب المعارك بين الشريف وابن سعود، وذلك في رأيي لا بد منه ونتائجه وخيمة وبعيدة الأثر.

١٦– ابن سعود والأتراك:

وقد قيل من وقت لآخر إن ابن سعود لم يكن بريئًا من التواطؤ مع الأتراك. وخاصة في مناسبة واحدة معينة، عند مرور إرسالية من النقود ـ بصورة مؤكدة فيما يبدو – من المدينة إلى القوات التركية في اليمن، وذلك في صيف سنة ١٩١٧، كما أعتقد، والشريف لا يكل من التأكيد على هذا الأمر ، ومهما تكن الحقيقة حول هذه الإرسالية من النقود، أنا واثق أنها، إذا كانت قد مرت، فذلك لم يكن بعلم ابن سعود، لأن مرورها خلال سهل عتيبة الواسع، والافتراض بأن ابن سعود أعطى صك الأمان للناقلين إلخ، فإنني لا أتردد في استبعاد الأمر لأنه سخيف ولا أساس له من الصحة، يجوز أنه لم يشعر بما فيه الكفاية بأنه، مهما تكن تعقيدات السياسة في بلاد العرب الوسطى، فإن الأتراك هم أعداء ابن سعود الطبيعيون، ليس لأن

الوهابيين يعتبرونهم كفارًا فحسب، ولكن لأنهم لا يمكنهم أن يوافقوا على ضياع الأحساء أبديًا إذا قدّر لهم البقاء بعد الحرب في وضع يمكنهم من التغلب على قرار القدر.

حين كنت في جدة أكد الشريف بشدّة، كحقيقة مثبتة لديه بدليل لا يمكن ردّه، أن ابن سعود كان يراسل فخري باشا، قائد حامية المدينة، سرًا لأمد طويل. والحقيقة أنني عندما كنت في الرياض أخبرني ابن سعود بتسلمه رسائل من فخري باشا، وليس ذلك فحسب بل سلمني ثلاث رسائل أصلية، وقد بينت إحداها، على كل حال، بصورة نهائية أن ابن سعود لم يجب قط على الرسالتين الأخريين.

ولما عبّر الشريف عن هذه التهمة وعرض أن يأتي بالدليل - اعتقد أنه شاهد من الناس - أخبرني بطبيعة الأدلة التي أملكها بأن قوله لا أساس له. وفي اليوم التالي حين أبرزت الرسائل نفسها وبدأت بقراءتها علنًا لمعلوماته، رفض بعناد الاستماع إليها وصرّح أنه محق في رأيه عن ابن سعود - لكنه لم يذكر شيئًا عن إبراز دليله القاطع.

إنني أذكر القضية هنا لأنها تبين موقف الشريف تجاه ابن سعود، ولأنها دليل مرض بما فيه الكفاية على أن السلطات التركية، ولو أنها كانت تشعر شعورًا حقًا بفوائد عزل ابن سعود عن قضيتنا، فإنه هو لم يقدم لها أقل تشجيع. وكان فخري باشا على كل حال قد خاب أمله بنتيجة خبرته وانقطع عن إرسال رسائل إلى ابن سعود حتى أصبحت الأمور حرجة حقًا بين هذا الأخير والشريف بشأن مسألة الخرمة، فانتهز الفرصة في أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ للكتابة بحجة تزويد ابن سعود بالأخبار المتأخرة عن وفاة "السلطان" **[محمد رشاد الخامس]** وخصوصًا لتهنئته بانتصارات الإخوان في الخرمة على حملات الشريف العسكرية، وفي الوقت نفسه عرض استعداده لتزويده بأي شيء يطلبه ابن سعود من سلاح وعتاد ومال لمباشرة الحرب ضد الشريف.

وهذه الرسائل أيضًا سلمها ابن سعود ليدي بالأصل، ومع أن عرض تزويد السلاح إلخ، جاء في لحظة حرجة حين كانت علاقة ابن سعود مع الشريف متوترة جدًا، وأعربت حكومة صاحب الجلالة عن عدم إمكانها تجهيزه بالسلاح لمعركة حائل، فيذكر لمفخرة ابن سعود أنه قاوم الإغراء لإرسال الجواب إلى فخري باشا.

وقد وصلت رسالة تركية أخرى في آب/ أغسطس فعاملها بازدراء مماثل - وهي رسالة موقعة من أربعة رؤساء كبار لعشائر عسير، ولكن يظهر من إنشائها وفحواها أنها ليست على وجه التأكيد من محيي الدين بك القائد التركي ومتصرف عسير، وقد ذكر فيها ابن سعود بالفوائد الحاصلة لمقاطعة عسير من الحكم التركي ودعاه للانضمام إلى الموقعين في الدفاع عن الدين الحقيقي.

حسبنا هذا عن المراسلات المعروف أنها وجهت إلى ابن سعود من قبل السلطات التركية أو بالنيابة عنها.

وفي شهر حزيران/ يونيو ورد خبر صادر من عدن يدل، على أساس وثيق حسب الظاهر، أن ابن سعود والأتراك أتموا ترتيبات ترمي إلى السماح لبعض الضباط بالمرور إلى اليمن لدراسة الشؤون المالية للقوات التي تخدم تحت إمرتهم، لكن هذا الخبر لم يظهر لي قط أن يكون سوى خيال أناس متحيزين.

وعلى كل حال فإن الأمر غير ممكن أساسًا، ولم أسمع شيئًا بعد ذلك عن نتائج الترتيبات المزعومة. والمناسبة الوحيدة التي حاول فيها ضباط أتراك المرور بنجد حدثت حسب علمي في نيسان/ أبريل، حين أخبرني ابن سعود عند عودتي إلى الرياض بانه تسلم معلومات عن مرور أحد الدراويش بطريق الرياض، فأوقف الرجل واعتقله وظهر أنه المدعو "قول أغاسي" قدسي أفندي، ضابط في جيش اليمن، وكان يحاول الذهاب من صنعاء وأبها عن طريق الرياض إلى المدينة والآستانة (إستانبول) مع مبلغ كبير (٣٤١ ليرة تركية) بأوراق نقدية تركية وعدد من الرسائل الخصوصية حوت القليل مما يكون مفيدًا أو مهمًا عدا المعلومات بأن ضابطًا آخر غادر أبها قبل نحو ثلاثة أسابيع قبل قدسي أفندي قاصدًا المكان نفسه، أما هل استطاع هذا الضابط المرور، أو مات في رحلته، فذلك ما لا يعرف، لكنه لم يعترض من جانب ابن سعود.

فيما يتعلق بقدسي أفندي الذي بقي معتقلًا في الرياض إلى نهاية المدة التي يتناولها هذا التقرير، أعربت عن رغبتي في مشاهدته عند رجوعي من وادي الدواسر، وذلك لأجل ترتيب إرساله إلى الساحل لسجنه لدى السلطات البريطانية. ولما أبلغ برغبتي في رؤيته أوضح بأنه، وإن يكن لا يستطيع رفض رؤيتي إذا أصرّ ابن سعود على ذلك، فإن اشمئزازه من الكفار وكرهه يجعله يستحسن أن يجنّب هذا العذاب. وفي هذه الظروف احترمت رغباته ولم أره. ولكنني، وقد سمعت من مصدر آخر أنه مسجون في ظروف عسيرة وغير مريحة جدًا، التمست من ابن سعود أن يحسن حالة سجنه. إن القول آغاسي قدسي أفندي، مع كل تعصبه غير المعقول، صار لديه ما يجعله مدينًا بالشكر لأحد الكفار على التخفيف بصورة كبيرة من الأحوال السيئة التي كان يعيش فيها في زنزانات قلعة الرياض منذ نحو شهرين.

١٧ ـ الأسلحة في نجد:

بالنظر إلى تردد حكومة صاحب الجلالة لأكثر من مرة في تزويد ابن سعود بالأسلحة، وإصرار المندوب السامي (في مصر) على عدم استحسان تقوية القوات الوهابية نظرًا إلى احتمال تزايد التهديد الوهابي، فمن المهم الملاحظة أنه، بينما كانت سياسة الحكومة في هذا الصدد قد أثرت في استبعاد عواطف ابن سعود إلى درجة ما، فإنها أخفقت في هدفها الأساسي بالنظر إلى سخاء الشريف في توزيع الأسلحة والعتاد بين عناصر غير مسؤولة من أهالي نجد معتقدًا اعتقادًا خاطئًا بأنه بذلك يضمن ولاءهم، ويمكن أن نضيف إلى ذلك التجارة غير المشروعة بالسلاح والعتاد ـ تلك التجارة التي جنى منها أرباحًا طائلة، دون أي شك، بعض موظفي الشريف المسؤولين عن مخزن الأجهزة العسكرية .

جرت المتاجرة بالسلاح والعتاد في نجد على مستوى الجملة، واسترعت بعض القضايا نظري في نقلها داخل نجد إلى ساحل الخليج الفارسي العربي، وقد أُجبر ابن سعود [من حكومة الهند] على منع تصدير العتاد من أراضيه واتخاذ التدابير لشراء الكميات الزائدة الموجودة لاستعماله الخاص. وكانت النتيجة أنه،

خلال الأشهر الأخيرة من المدة التي يتناولها هذا التقرير، اشترى كمية تزيد كثيرًا على ٣٠٠ ألف رصاصة، بينما قدّر وجود كمية مماثلة على الأقل من المجموع الذي يملكه الأفراد. وكان ابن سعود يرتضي ترك البنادق في أيدي الأشخاص الذين يملكونها عالمًا بأنهم يكونون دائمًا جاهزين لخدمته، ولذلك لم يكن في المستطاع الحصول على أقل تخمين للعدد المستحصل عليه من المصادر الشريفية، لكن من المعلوم أن المتطوعين النجديين كانوا يجهزون مجانًا بالأسلحة ويجيئون بصورة منتظمة بالمعدات التي يحصلون عليها بعد الفرار من الجيش. وفي هذه الظروف يمكن الظنّ بأن نجدًا قد حصلت بطريقة ما على كميات كبيرة من السلاح يمكن تقديرها بما لا يقل عن ٥٠٠٠ بندقية إذا افترضنا نسبة تقريبية لبندقية واحدة ١٠٠ رصاصة تم جلبها.

وكانت نتيجة سياسة الشريف، وحتى سياستنا أيضًا، هي إضعاف ابن سعود أمام رعاياه وتركه أقل قدرة في السيطرة على الحركة الوهابية من قبل، وفي الوقت نفسه زيادة قوة العشائر زيادة كبيرة.

وابن سعود، وهو شاعر بأن معنى ذلك في الأحوال الاعتيادية، إنماء لقوته، لم يكن غافلًا عن تاريخ أسرته ولا عن الاعتراضات ضد تسليح عشائره بلا تمييز. ولهذا السبب، أكثر من سواه، ألح بشدة على تجهيزه بالأسلحة، بالنظر إلى مستلزماته الفورية لحرب ابن الرشيد. فكل بندقية يتسلح بها تعني تجهيز أحد "الإخوان" وإضافة جندي نظامي واحد لجيشه، وأسمح لنفسي بالقول إنها كانت سياسة خاطئة إبقاؤه ضعيفًا في السلاح ما لم يكن اتخاذ تدابير كافية لمنع تسليح عشائره بالجملة.

وكما هي الحال عليه الآن، إن ابن سعود، حتى إذا حسبنا له رجال العشائر الحاملين لأسلحة الشريف، قد يكون الآن أضعف من جهة السلاح من ابن الرشيد الذي، بالإضافة إلى ما تسلمه من الأتراك في المراحل الأولى، تسلم، في أواخر المدة التي يشملها هذا التقرير، قسمًا على الأقل من إرسالية أسلحة وعده بها حلفاؤه، والشريف بلا شك متفوق بدرجة لا تقاس من حيث التسليح بالنسبة لكلا منافسيه في جزيرة العرب الوسطى، لكن الاستمرار على أساليبه الحاضرة في التحقيق والسيطرة سوف يرجح كفة الميزان لصالحهما مع الزمن.

١٨ – زيارة الأماكن المقدسة الشيعية:

لاحظت في القسم الرابع من هذا التقرير أن البعثة قد أوعز إليها بالبحث مع ابن سعود، ضمن أمور أخرى، في قضية القيود المفروضة على زيارة العتبات المقدسة الشيعية والتي كانت ضرورية بسبب حالة الحرب.

لكن في أول مراحل عملي شعرت أن هذا القسم من مهمة البعثة وضع على أساس سوء تفاهم، فإنه إذا كان هناك موضوع يشعر به ابن سعود بقوة فذلك هو البدعة الشيعية وكل شيء يتصل بها. ولذلك استعملت حريتي لتجنب كل إشارة إلى هذا الموضوع فيما يتعلق بمهمتي، ولو أن هذا الموضوع كان مدار حديث ابن سعود والتعبير عن رأيه فيه في المباحثات العامة.

يظهر أن أصل سوء التفاهم هذا هو تقرير للكابتن لوخ وضعه في آب/ أغسطس ١٩١٧ بخصوص زيارة الدكتور هاريسن للرياض كما أشير إليه سابقًا، والدكتور هاريسن، في أثناء كلامه عن موقف ابن سعود منا، ذكر أن إخفاقنا في فتح وسائط نقل نهرية عامة إلى بغداد كان موضع انتقاده، وأضاف الكابتن لوخ، بنتيجة ملاحظاته الخاصة في القطيف والبحرين، أن القيود المفروضة على زيارة الشيعة أثارت أيضًا انتقادًا مماثلًا. وقد استنتج السير برسي كوكس بالطبع أن كلا هذين الموضوعين يثيران اهتمام ابن سعود، بينما أنا الآن واثق أنه لا يشعر أبدًا ولم يعبّر حسب المحتمل عن أي اهتمام بأي منهما، وكان هذان موضوعين مهمين إلى درجة ما بالنسبة للطوائف التجارية والشيعية في الساحل العربي، والأخبار المحلية وجهت في ظروف قد تثير سوء التفاهم وابن سعود نفسه، وهو وهابي ملتزم، وسلطته في جزيرة العرب الوسطى قائمة على أساس هذا المذهب الذي أعاد إحياءه بنفسه، يجد نفسه في وضع دقيق إزاء العناصر السنية والشيعية التابعة له في القصيم والأحساء على التوالي، والاعتراف الرسمي بسلفية الأولين أو كفر الآخرين يعرّضه لتهمة الضعف غير المقبول لدى أتباع المذهب الصحيح، وهو لذلك غير عملي، بينما يؤدي اضطهاده لأي منهما بلا ريب إلى فقدان أغنى مقاطعاته، وهو لذلك غير ملائم. وبحكمة سياسية نادرة، وضع ابن سعود سياسة، بينما تكون مرضية للعنصر الوهابي بمنع إظهار مذاهب غير مقبولة علنًا، فهي مستحسنة بصورة كافية لأتباع هذه المذاهب بالنظر إلى تسامحها تجاه الاحتفال بطقوسها بصورة خاصة دون عائق أو مانع.

في مناسبات قليلة أضطر إلى التدخل في حالات نزاع فعلي، والأمثلة التي استرعت نظري تبين أنه كان شجاعًا في منع أي تدخل لا مبرر له في الشؤون الدينية من جانب الوهابيين المتطرفين. ففي إحدى المناسبات مثلًا، كان جماعة من الرجال من عنيزة يدخنون حول نار معسكرهم، فصادف أن مرّ بهم خمسة من الإخوان، وأخذوا على عاتقهم تأديب المذنبين، فلم يكادوا يذهبون أكثر من مرحلة الشجب أو اللوم حتى نهض بعض رجال عنيزة وقتلوا لائميهم، ولما راجع أقرباؤهم بلاط ابن سعود مطالبين بثأرهم أجابهم بإيجاز أن من واجبه هو أن يصلح رعاياه المخطئين وليس من واجبهم.

ينظر ابن سعود إلى سياسة تسامح لتحقيق اعتناق كل رعاياه للمذهب الصحيح في الوقت المناسب، ولكنه لا يفعل ولا يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك. وزيارة العتبات الشيعية المقدّسة لا تشجع، لكن العائدين من الزيارة لا يتعرضون للتفتيش.

مع ذلك لا يكون أحد مسرورا كابن سعود إذا جعلت الزيارة إلى كربلاء والنجف مستحيلة بصورة دائمة، ولا أحد كان مرتاحًا أكثر منه لمعاقبة كفار النجف التي جرت مؤخرا.

إن الحج إلى مكة المأمور به في القرآن نفسه يختلف اختلافًا بينًا، وهو لا يعتبر مسموحًا به فحسب بل يرى ملزمًا لكل الوهابيين، والأمر الملازم له بزيارة قبر الرسول في المدينة محرّم ويندّد به بشدة، أما الاحترام الذي يبدى للأولياء من السنة وقبورهم، كزيارة قبر عبد الله بن عباس في الطائف مثلًا، تلك الزيارة التي تقوم بها في الغالب النساء العواقر، فيعتبر عملًا من أعمال الشرك. غير أن ابن سعود لا يكل من التنديد بالشريف لسماحه بالتهاون في الأخلاق مما يجعل مكة نفسها موضع التقولات.

سنة ١٩١٧ رتب ابن سعود حجًا تقليديًا حافلًا على مستوى واسع من نجد ركب فيه أبوه وأخوه محمد، وعودة الأب بسبب المرض قبل وصوله إلى مكة بدون سبب ما، فسّر في المحافل الشريفية بأنه يدل على الخوف أو البغض، بينما كانت تجارب محمد ورفاقه الحجاج، والدقة المتنامية للوضع السياسي قد حملت ابن سعود على القرار بعدم السماح لحج رسمي من نجد خلال السنة التي يتناولها التقرير.

ولا مبرر لي لتصديق أخبار صادرة من مكة مآلها أن ابن سعود هدد بمعاقبة المخالفين لذلك عقابًا شديدًا ـ فإن أوامره وحدها كانت كافية، وقد عمل ما هو ممكن بصورة معقولة لتسهيل سفر حجاج الكويت الذين مروا ببريدة حين كنت هناك في نهاية آب/ أغسطس.

وأرى على كل حال أن قرار ابن سعود بعدم إرسال حجاج من نجد هذه السنة كان احتياطًا حكيمًا ضد القلاقل، فإن أعمال الشريف وبياناته العلنية في هذا الوقت لم تكن في هذه الحالة محسوبة بأن تجعل الحج من نجد خالصًا من احتمال اضطرابات خطيرة.

١٩ ـ مقر الوكيل السياسي في نجد:

إن قضية إيجاد محل لإقامة وكيل سياسي في البلاط الوهابي، الأمر الذي أوعز إليّ الاستفسار عن رأي ابن سعود فيه، كانت قضية دقيقة للبحث فيها خصوصًا بالنظر إلى عدم الرضا المتزايد من جانب ابن سعود عن معاملة حكومة صاحب الجلالة له. وآسف أن أقول إن الفرصة المعقولة لم تسنح لي لتقديم هذا الاقتراح حين انتهت مهمتي بظروف لم تترك مجالًا للشك بأن ابن سعود لن يوافق عليها بدون تحفظ.

كان ابن سعود تجاهي صريحًا وودودًا بدون استثناء. كنت أراه يوميًا وفي بعض الأحيان أكثر من مرة في اليوم الواحد، وكان يظهر سروره في أن يعرب لي عن آرائه أو يناقش في السياسة والتاريخ وشؤون العالم عمومًا. غير أنه كان جليًا لي أن وجودي معه كان أمرًا يتطلب تفسيرات مستمرة لمستمعين منتقدين ومعادين. وحسب بيانه هو نفسه إنه يعارض التعليقات المخالفة من العنصر الوهابي الصارم شارحًا أن وجودي، ولو طال، كان وقتيًا وقد استلزمه الموقف الشريفي والحصار فقط، ولذلك وجد من الضروري أن يكون على صلة وثيقة بالحكومة البريطانية.

ولم يسمح قط بأن يفترض لدى العموم بأنني مهتم بوجه ما بعملياته ضد حائل. وفي الوقت نفسه أوضح لي بجلاء أنه يرى وجودي ضروريًا جدًا ومفيدًا له حقًا، ولم يقترح قط أن أذهب حتى أخبرني بصراحة في الظروف التي سبق شرحها بأن حكومة صاحب الجلالة، إذا لم تكن ميّالة إلى تعديل سياستها الأخيرة نحوه، فإنه لا يتوقع أن أعود أو يحل أحد محلي.

إن الرأي العام يكون بلا ريب معاديًا لإقامة ممثل بريطاني بصورة دائمة في نجد. لكن ابن سعود على ما أعتقد يكون على استعداد لمعارضة رأي رعاياه إذا كان حضور هذا الممثل، يحتمل أن يكون لمصلحته السياسية، وذلك سوف يعتمد على خط السياسة الذي تقرر اتباعه حكومة صاحب الجلالة في الوقت المناسب.

وعلى كل حال، إذا افترضنا أن سياستنا في المستقبل ستكون حمل ابن سعود على الموافقة على وجود ممثل دائم لحكومة صاحب الجلالة في بلاطه، فإن طبيعة الوكالة التي تؤسس ستكون أمرًا يتطلب اعتبارًا جديًا. إن غبرة نجد وانعزالها يجعل في رأيي عدم إمكان إنشاء وكالة حسب الخطوط الاعتيادية السائدة في الموانئ على ساحل الخليج الفارسي (العربي) مع كل لوازم إنشاءات المكاتب من حرس وأعلام. فإن إبراز القوة الأجنبية يلقى عدم ترحيب الوهابيين مثل قدوم الموظفين الغرباء. وحتى وجود الكتاب والخدم المسلمين من الخارج يكون موضع الريبة والقلق لابن سعود مما يؤدي إلى إزعاج فحوى علاقاتنا معه.

لهذه الأسباب أنا واثق على كل حال أنه، لأعوام عديدة قادمة، على حكومة جلالته أن تستهدف جعل تمثيلها في البلاط الوهابي غير بارز، مع بقائه ملائمًا للفعّالية. وعلى الوكيل البريطاني في الرياض أن يكون راضيًا بالعيش مثل الأهالي، وأن يقبل ارتداء لباسهم، وفوق كل ذلك، أن يخضع للقيود، المزعجة شيئًا ما، المفروضة على الاتصالات الاجتماعية بتعصب الأهلين وغيرة حاكمهم. وقد يكون من الحكمة في أول الأمر ترتيب الأمور بحيث يكون وجود الممثل البريطاني في الرياض متقطعًا وغير دائم، وذلك بالقيام بسلسلة زيارات في فترات معقولة تفضيلًا على الإقامة المستمرة.

٢٠ - اعتراف بالفضل:

إن هذا التقرير لم يكن ليكمل بدون محاولة مني للإعراب عن شكري للمساعدة السخية والتعاون الذي حصلت عليه من جهات مختلفة.

لا أستطيع أن أعبّر عن شعوري بالدَّين العظيم للكابتن بي. جي. لوخ (من الجيش الهندي) الوكيل السياسي في البحرين وبعد ذلك في الكويت الذي وقع على عاتقه عبء ثقيل من العمل من أنواع مختلفة فيما يتعلق بالبعثة. وكنت أستطيع الاعتماد عليه دائمًا لإنجاز أي عمل مهم بسرعة والتعاون الحماسي بطرق مختلفة.

وعلي دين من الشكر المماثل للمستر منغافين واللفتنانت مالكولم الذي خلف الكابتن لوخ في البحرين والكويت (على التوالي).

وقد أرغمت على طلب طلبات ثقيلة خلال وجودي في جدة من اللفتنانت كرنل باسيت الوكيل البريطاني في جدة وضباط مكتبه، وبصورة أخص الكابتن دكسن واللفتنانت غري، اللذين اعتمدت على معاونتهما الكريمة في حل الرسائل الرمزية، فأنا مدين لهما على ضيافتهما اللطيفة ومعاونتهما السريعة في عملي.

وأخيرًا، إذا لم يكن ذلك جرأة مني، أنتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر على الضيافة واللطف والاعتبار الدائم الذي لقيته خلال إقامتي في مصر وفلسطين على يد سعادة المندوب السامي لمصر وضباط أركانه، والكوماندر والضباط والموظفين في المكتب العربي بالقاهرة، والبريغادير جنرال كلايتن وموظفي الإدارة في فلسطين الذين اتصلت بهم.

(التوقيع) هـ. سنت جون فيلبي من الخدمة المدنية الهندية رئيس بعثة نجد).

نص المعاهدة البريطانية مع ابن سعود:

وقد تم إرفاق الملاحق[١] التالية بالمذكرة السابقة وهي لا تقل أهمية في كشف مجريات الأحداث في هذه الفترة التي شهدت سقوط الجزيرة العربية كلها لأول مرة في تاريخها الإسلامي تحت سيطرة الحملة الصليبية!

ومن هذه الملاحق:

(الملحق (أ) خلاصة العلاقات مع ابن سعود[٢]

الملحق (ب) المعاهدة مع ابن سعود

الملحق (ج) بيان الأسلحة والعتاد المعطاة إلى ابن سعود

الملحق (د) بيان بجميع المبالغ النقدية المدفوعة إلى ابن سعود منذ نشوب الحرب.

الملحق (ب) معاهدة مع ابن سعود:

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة..

الحكومة البريطانية السامية، من جهة، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل السعود، أمير نجد والأحساء والقطيف وجبيل والمدن والمرافئ التابعة لها، نيابة عن نفسه وعن ورثته وأخلافه ورجال عشيرته، نظرًا لرغبتهما في توطيد وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الطرفين منذ مدة طويلة، وفي تعزيز منافعهما المتبادلة، فقد عينت الحكومة البريطانية اللفتنانت كرنل السير برسي كوكس K.C.S.I., K.C.I.E المقيم البريطاني في خليج العجم، مفوضًا عنها لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود.

(١) تعترف الحكومة البريطانية وتقبل بأن نجدًا والأحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها وأراضيها التي ستبحث وتقرر فيما بعد، والمرافئ التابعة لها على سواحل خليج العجم، هي بلاد ابن سعود وآبائه من قبله، وهي بهذا تعترف بابن سعود المذكور حاكمًا مستقلًا لها ورئيسًا مطلقًا لعشائرها، ومن بعده أبناؤه وسلالته بالوراثة، ولكن اختيار الشخص يكون بترشيح خلفه (أي الحاكم الذي هو على قيد الحياة) بشرط أن لا يكون شخصًا معاديًا للحكومة البريطانية في أي شأن من الشؤون، وعلى سبيل المثال، في المبادئ الواردة في هذه المعاهدة.

---

(١) الوثائق ٣/ ٧٨١ رقم الوثيقة (٢٤٣)
(٢) جاء في الحاشية: الملحق "أ" هو مذكرة السير برسي كوكس عن "العلاقات مع ابن سعود" الموجهة إلى المكتب العربي بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٧ المدرجة في الوثيقة تسلسل (٢١٤).

(٢) حالة وقوع اعتداء من دولة أجنبية على أراضي ابن سعود المذكور وأعقابه بدون إعلام الحكومة البريطانية، وبدون منحها فرصة للاتصال بابن سعود وتسوية الخلاف، فإن الحكومة البريطانية ستساعد ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي ستجدها، بعد التشاور مع ابن سعود، أكثر تأثيرًا في حماية مصالح وبلاده.

(٣) إن ابن سعود يوافق بهذا ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلات أو اتفاقات أو معاهدات مع أية دولة أجنبية، وبأن يشعر السلطات السياسية لدى الحكومة البريطانية حالًا بأية محاولة من جانب أية دولة أخرى، للتدخل في المناطق سالفة الذكر.

(٤) يتعهد ابن سعود بصورة قطعية بأن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر ولا يتخلى بأية طريقة أخرى عن المناطق المذكورة أعلاه أو أي جزء منها، وأن لا يمنح امتيازًا في تلك الأراضي لأية دولة أجنبية، أو رعايا أية دولة أجنبية، بدون موافقة الحكومة البريطانية، وأن يتبع نصيحتها بلا تحفظ، بشرط عدم إضرارها بمصالحه.

(٥) يتعهد ابن سعود بهذا بإبقاء الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة ضمن أراضيه مفتوحة، وأن يحمي الحجاج خلال ذهابهم إلى الأماكن المقدسة، ورجوعهم منها.

(٦) يتعهد ابن سعود، كما فعل والده من قبله، بأن يمتنع عن كل اعتداء أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وأراضي شيخي قطر وساحل عمان اللذين هما تحت حماية الحكومة البريطانية، والذين لهم معاهدات مع الحكومة المذكورة، وستقرر حدود أراضيهم فيما بعد.

(٧) الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان على عقد معاهدة تفصيلية أخرى فيما يتعلق بالشؤون التي تخص الطرفين.

مؤرخ في ١٨ صفر ١٣٣٤ الموافق ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥

(موقع ومختوم) عبد العزيز آل سعود

(موقع) ب. ز. كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

(موقع) تشلمز - فورد نائب الملك والحاكم العام في الهند

تم إبرام هذه المعاهدة من قبل نائب الملك والحاكم العام في سيملا في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٦.

موقع أ. هـ. غرانت سكرتير حكومة الهند - الدائرة الأجنبية والسياسية).

الملحق (ج) بيان الأسلحة والعتاد المعطاة إلى ابن سعود:

(١) الأسلحة

أيلول/ سبتمبر ١٩١٥ ٣٠٠ بندقية تركية

	٤ رشاشات
	١٠٠٠ بندقية طويلة ٠,٣٠٣
	٢٠٠٠ قربينة ٠,٣٠٣
نيسان/ أبريل ١٩١٧	٢ مدفعان تركيان (٧ أرطال)
تموز/ يوليو ١٩١٨	١٠٠٠ بندقية ونشستر
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨	١٠٠٠ بندقية ٠,٣٠٣ (طراز ١٩١٤)[١]
	(العتاد)
كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦	٥٠٠٠٠ رصاصة S.A.A.
تموز/ يوليو ١٩١٨	١٠٠,٠٠٠ رصاصة S.A.A. (ونشستر)
آب/ أغسطس ١٩١٨	٢٥٠,٠٠٠ رصاصة S.A.A[٢]
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨	١٠٠,٠٠٠ رصاصة S.A.A.

---

(١) في محل الـ ١٠٠٠ بندقية ونشستر أصدرت في تموز / يوليو ولم تقبل.
(٢) لتحل محل العتاد الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٦ والذي وجد عاطلاً (ربما كان ذلك بسبب خزنه مدة طويلة دون عناية)..

ملاحظة: بالإضافة إلى كمية من العتاد للمدافع التركية (٧ أرطال) المرسلة إلى ابن سعود.

الملحق (د) بيان بكل المبالغ النقدية المدفوعة إلى ابن سعود منذ نشوب الحرب:

التاريخ	دولار	ليرة تركية
كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧	٣٠,٠٠٠ (أ)	٥٠٠٠ (أ)
نيسان/ أبريل ١٩١٨	١٥٤,٠٠٠ (ب)	-
تموز/ يوليو ١٩١٨	١٠,٠٠٠ (ب)	-
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨	٧٠,٠٠٠ (أ)	-
المجموع	٢٦٤,٠٠٠ (ج)	٥٠٠٠

(أ) هدية

(ب) قرض (يشطب كهدية)

ملاحظة - هذه المدفوعات البالغة ٤٢٥٠٠ باون تقريبًا عدا الإعانة الشهرية المنتظمة البالغة ٥٠٠٠ باون التي تسلمها ابن سعود منذ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧. وبالإضافة إلى المدفوعات النقدية تسلم ابن سعود في تشرين الأول/ أكتوبر ٣٠٠٠ كيس من الحنطة و٢٠٠ كيس من السكر ومثلها من القهوة. ووافقت حكومة صاحب الجلالة أيضًا على إهداء ٦٠ خيمة وسوف ترسل إليه عند وصولها).

رأي المندوب السامي في تقرير فلبي وحكومة الهند البريطانية حول الصراع بين الشريف وابن سعود:

وقد علق المندوب السامي بالقاهرة على التقرير السابق ببرقية[1] جاء فيها:

(من السير ريجنالد وينغيت - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨

برقيتي المرقمة ١٩٢٧.

إشارة إلى تقرير فيلبي الممتاز عن بعثة نجد ومناقشة قضية الخرمة معه، لدي أيضًا محضر للمباحثات المطولة حول الموضوع نفسه بين الملك حسين والكرنل ويلسن في تشرين الثاني/ نوفمبر. إن تفاصيل هذه المباحثات ستنشر في "النشرة العربية".

(١) الوثائق (٣/ ٧٨٥) وثيقة رقم (٢٤٤) FO 371/3390

استنتاجاتي النهائية هي كما يأتي:

إن النزاع بين الملك حسين وابن سعود يتعلق بالمبدأ. إن أهدافها غير قابلة للتوفيق. الملك حسين يطلب تأييد حكومة جلالته - دبلوماسيًا وغير ذلك - ليحصل على السيادة الاسمية على مجموعة غير متماسكة من الدول العربية ذات الحكم الذاتي، ويضمن بذلك السيادة السنّية. ابن سعود يعتمد على معاهدة معنا لمساعدته في السيطرة وسط الجزيرة العربية، ويعمل على استعادة أراضي الإمبراطورية الوهابية السابقة. كلا الطرفين غير متأكدين من سياسة حكومة جلالته ويأملان الاستنارة بقرارنا فيما يتعلق بالنزاع على الخرمة.

بموجب المقاييس الأوروبية إن رأيي هو أن ميزان الأدلة يميل لصالح ادعاء الملك، الذي لم ننازعه قط. ومن جهة أخرى فإن ابن سعود، بواسطة الإخوان، مسيطر على الخرمة، والمشاعر المذهبية ملتهبة جدًا، وإن فرض ادعاءات الملك بالقوة يحتمل أن يؤدي إلى اشتعال الخلاف.

إن رفض فخري (باشا) تسليم المدينة وما تبع ذلك من الإخلال بالهدنة، قد أجل تركيز المجندين الشريفيين للقيام بعمليات ضد الإخوان بشأن الخرمة، ولكن الملك يؤكد أن إطالة الإبقاء على الوضع الراهن سيسهل انتشار نفوذ الإخوان في الحجاز إلى حد يصبح موقفه معه مما لا يمكن المحافظة عليه. في تلك الحالة، وإذا تعرضت الحيازة السنية لمكة إلى الخطر، فقد نضطرّ إلى إرسال قوات بريطانية لحراسة المدينة والحيلولة دون الاحتلال الوهابي.

إذا كانت حكومة جلالته قد قررت أنها لا تستطيع إجبار ابن سعود على الانسحاب من الخرمة، على ما فهمت من برقيتكم المرقمة ١٥٢٤، فسأحاول إقناع الملك على أن يقبل، كحدود موقتة، خط شعيب شعبان الذي يسير بصورة تقريبية من قرابة إلى مران (مع بقاء كلا المكانين تحت سيطرة الشريف) ويمر إلى مسافة عشرة أميال من غربي الخرمة.

أخشى أنه ليس هنالك احتمال كبير لقبوله بهذه الحدود، ويعتقد الكرنل ويلسن أنه سيفسر الاقتراح بأنه دليل على رفض حكومة جلالته الموافقة على أهدافه السياسية، وسيتنازل (عن العرش) حالًا.

معنونة وزارة الخارجية - مكررة إلى وزارة الهند).

كما قدمت دائرة الاستخبارات العسكرية (مذكرة)[1] جاء فيها ما يلي عن:

(الالتزامات البريطانية لابن سعود

وزارة الخارجية دائرة الاستخبارات العسكرية ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨

إن ابن سعود هو الحاكم الوراثي لدولة نجد الوهابية (العاصمة: الرياض). في أوائل القرن التاسع عشر بسط أجداده، بدافع من الحركة الدينية المتزمتة التي هم أنصارها، سلطتهم على نطاق واسع بين العشائر

(١) الوثائق ٣/ ٧٨٧ وثيقة رقم (٢٤٥) FO 371/3390 (190170)

والواحات المحيطة بهم، وامتد حكمهم من الخليج (الفارسي) إلى البحر الأحمر مدة من الزمن. وفي وقت لاحق من ذلك القرن واجهوا المحن، فقد كسرت شوكتهم بيد محمد علي، وانتقلت السيادة على وسط الجزيرة العربية إلى الأسرة المنافسة لهم، آل الرشيد في جبل شمّر (العاصمة: حائل). وفي سنة ١٨٧١ وضع الأتراك في مقاطعة الأحساء حاميات على امتداد ساحل الخليج بين الكويت وقطر، وكانت سلطة ابن سعود قاصرة على الداخل. وخلال هذه الفترة لم يكن هنالك عمليًا أي اتصال بين تلك السلطة وحكومة جلالته.

ومع ذلك، فقد طرأ على الوضع تعديل جوهري بحدثين وقعا في سنة ١٩١٣. ففي أيار/ مايو من تلك السنة طرد عبد العزيز بن سعود، أمير تلك العائلة الحاكم، الحامية التركية من الأحساء، وأعاد احتلال الساحل.

وفي ٢٩ تموز/ يوليو وقّعت حكومة جلالته مع تركيا ميثاقًا اعترفتا فيه بأن "سنجق نجد العثماني" يضم الخط الساحلي والمنطقة الداخلية [نجد الوسطى] الواقعة إلى غرب الخط الممتد شمالًا وجنوبًا من نقطة على البر مقابل جزيرة زخنونية (خليج البحرين) إلى خط العرض ٣٠ في صحراء الربع الخالي (المادة ١). إن وقوع الأحداث في وقت واحد وضع حكومة جلالته في وضع صعب، لأن ابن سعود لم يعد مجرد حاكم لقسم من ساحل الخليج، بل أقوى جميع الحكام المحليين، وكان لا بد لحكومة لجلالته من الدخول في علاقات مباشرة معه بشأن تهريب الأسلحة، والتجارة البريطانية، وتعامله مع الأقطار العربية المجاورة (الكويت، قطر، شيوخ الساحل، إلخ . . .) التي كانت لها علاقات قديمة مع حكومة جلالته بموجب معاهدات معقودة معها. ومن جهة أخرى فإن، تركية لم تعترف باستقلال ابن سعود الواقعي في الأحساء، وكنا قد اتفقنا مع الحكومة التركية على أن نعتبر ساحله وأراضيه كإقليم تركي، وبالتالي اعتباره هو، ضمنًا، من رعايا تركية.

وبناء على تعليمات السير برسي كوكس، الذي كان في الوقت المقيم السياسي البريطاني في الخليج (الفارسي) قابل المقيم البريطاني في الكويت والبحرين (الكابتن شكسبير) ابن سعود في ١٥ و١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣.

في هذه المقابلة دعا ابن سعود حكومة جلالته إلى الحفاظ على السلم على ساحله، وأطلع الممثلين البريطانيين على مسودة الاتفاقية التي كان الأتراك يحاولون حمله على قبولها، وعمليًا طلب وساطة بريطانية (١٤/ ١٩٩٠/ ٦١١٧).

كانت الشروط التركية التي أبلغها إلينا ابن سعود كالآتي:

١ - إعادة إدخال الحامية التركية إلى المنطقة وإلى ساحل الأحساء، كالسابق.

٢ - تعيين القضاة وغيرهم من الموظفين العدليين بفرمان مباشر من السلطان .

٣ - دفع إعانة سنوية قدرها ٣,٠٠٠ ليرة تركية إلى ابن سعود.

٤ - إحالة جميع الاتصالات من الدول الأجنبية أو ممثليها إلى السلطات التركية لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

٥ - استبعاد جميع التجار والوكلاء الأجانب في المنطقة.

٦ - تعهد من ابن سعود بعدم منح امتيازات لأية شركة أجنبية لخدمات السكك الحديد أو السيارات.

في ٩ آذار/ مارس سنة ١٩١٤، قدمتها وزارة الخارجية **[البريطانية]** إلى حقي باشا، الذي كان في ذلك الوقت يجري مفاوضات في لندن نيابة عن الحكومة التركية، وفيها شرحت صعوبة وضع حكومة جلالته فيما يتعلق بابن سعود. وقد أشير فيها إلى الشروط التركية (دون ذكر مصدر معلوماتنا)، وقُدم احتجاج على الأخير منها (١٤/ ١٠٥٦٩).

في هذه المذكرة تم تعريف الرغبات البريطانية بشأن ابن سعود، مع مراعاة الميثاق البريطاني - التركي المؤرخ في ٢٩ تموز/ يوليو سنة ١٩١٣ طبعًا، كما يأتي:

١- إنه يجب أن لا يتدخل في أراضي أو سياسة الإمارات العربية في الخليج، بما فيها الساحل المهادن وقطر.

٢- إنه، مثل الشيوخ الآخرين على الساحل العربي من الخليج، يجب أن يتعاون في حفظ السلم الملاحي وإدامته، أي قمع القرصنة، ومراقبة الخصومات التي تنشب بين العشائر بنتيجة مرور السفن الشراعية المسلحة في البحر.

٣- إنه يجب أن يتعاون لقمع تهريب السلاح.

٤- وجوب السماح للتجار البريطانيين بدخول القطيف ومعاملتهم معاملة صحيحة، خلال وجودهم هناك.

وفي هذه الأثناء استمرت المفاوضات بين الأتراك وابن سعود، وأدّت إلى معاهدة وقعها ابن سعود ووالي البصرة في ١٥/ مايو ١٩١٤(١٦/ ٤٦٥٠/ ٢٣٦١١٢) ويمكن تلخيص بنود هذه المعاملة كما يأتي:

المادة ١ - أسماء الموقعين، المحافظة على السرية، مدة النفاذ.

المادة ٢ - ولاية نجد تبقى تحت سلطة عبد العزيز باشا السعود مدى الحياة.

المادة ٣ - "موظف عسكري فني" (تعبير تركي متأنق للمقيم) يعين من قبل ابن سعود، على أن يقيم حيثما يرغب [ابن سعود]. المدربون العسكريون الأتراك يعينون من قبل ابن سعود حسب تقديره.

المادة ٤ - تعيين جنود ودرك (جندرمة) أتراك، في الموانئ البحرية، حسب تقدير ابن سعود.

المادة ٥ - الكمارك، والضرائب، والموانئ، والمنارات يديرها ابن سعود بموجب الأنظمة العثمانية.

المادة ٦ – يسد النقص في الواردات المحلية من عائدات الكمارك، والموانئ والبرق والبريد، وأي فائض في هذه الواردات الإمبراطورية، و١٠ بالمائة من أية فوائض في الواردات المحلية، يرسل إلى إسطنبول.

المادة ٧ – يرفع العلم التركي على الأبنية والسفن.

المادة ٨ – المراسلات حول تزويد الأسلحة يجب إجراؤها مع وزارة البحرية في إسطنبول.

المادة ٩ – " لا يسمح للوالي والقائد المذكور (أي: ابن سعود) بالتدخل في الشؤون الخارجية أو المراسلة حولها، ولا يمنح الامتيازات للأجانب".

المادة ١٠ – تكون مراسلات ابن سعود مع وزارتي الداخلية والبحرية في إسطنبول مباشرة.

المادة ١١ – تؤسس دائرة البريد في ولاية نجد وتكون الطوابع تركية.

المادة ١٢ – في حالة وقوع اضطرابات داخلية في تركية، أو حرب بين تركية، ودولة أجنبية، "وإذا طلبت الحكومة إلى الوالي المذكور قوة تتعاون مع قواتها، فسيكون من واجب الوالي إعداد قوة كافية، مع ذخيرتها وعتادها، وأن يستجيب للطلب حالًا، على قدر قوته واستطاعته".

خلال هذه المفاوضات بين ابن سعود وتركية، والواقع، خلال الفترة كلها بين توقيع الميثاق البريطاني – التركي في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، ونشوب الحرب بين بريطانية وتركية في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤، لم تشجع حكومة جلالته مبادرات ابن سعود تجاهها، وبذلت أقصى جهودها للالتزام بروح الميثاق.

خلال الفترة بين بدء الحرب في أوروبا وتدخل تركية، حينما أصبح موقف الحكومة التركية من الحلفاء عدوانيًا أكثر فأكثر، بلغت حكومة جلالته إشاعات بأن ابن سعود مستعد للانضمام إلى الأتراك، وقد حاول الأتراك في الواقع التقريب بين ابن سعود وابن الرشيد والحصول على تعاونهما العسكري مع الجانب التركي. ولكن ابن سعود تحاشى هذه المبادرات (١٤/ ٤٦٢٦١/ ٨٤٠٤٢ و ٥/ ١٣٨٥/ ١٧٠٠) وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤ كتب إليه شيخ الكويت بمبادرة منه، مبديًا أنه عرض أن يقف إلى جانب حكومة جلالته وأنه ينصحه باتخاذ موقف مماثل (١٤/ ٤٦٢٦١/ ٥٩٧٤٦) وأن ابن سعود كتب جوابًا قال فيه إنه "في حالة الحرب مع تركية فإنه سيقف إلى جانب الشيخ والحكومة البريطانية " (١٤/ ٦٣٥٦٢).

إن الإشاعات الأولى بأن ابن سعود يميل نحو الأتراك، وأهمية ضمان صداقته في حالة وقوع الحرب مع تركية، حملت وزارة الهند على اتخاذ قرار بإرسال الكابتن شكسبير، المعتمد البريطاني السابق في الكويت، بمهمة خاصة إلى ابن سعود (١٤/ ٤٦٢٦١/ ٥٩٠٣٨). وفي ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤، صدرت التعليمات إلى المقيم **[السياسي]** في الخليج (الفارسي) بإبلاغ ابن سعود، بواسطة شيخ الكويت، بنيتها هذه، وفي ٨ تشرين الأول/ أكتوبر أرسلت التعليمات إلى نائب الملك [في الهند] بإجراء اتصال آخر (يتم عن طريق شيخ الكويت أيضًا) لشرح موقف حكومة جلالته من تركية، والطلب إلى ابن سعود أن يساعدهم في حفظ السلم في الجزيرة العربية إذا ما أدى الاعتداء التركي إلى الحرب. وقد كتبت له في الكويت ثلاث رسائل

باللغة العربية، إحداها من المقيم البريطاني، والأخريان من الشيخ (١٤/ ٨٨٢١٦) وخوطب فيها ابن سعود بمآل تعليمات وزارة الهند، وأخبر عن بعثة الكابتن شكسبير. وأرسلت هذه الرسائل في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤. وقد كتب ابن سعود، جوابًا عن هذه الرسائل، رسالتين بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤، إحداهما إلى المقيم السياسي في الخليج، والأخرى إلى الكابتن شكسبير نفسه. وتم إيصال الرسالة الموجهة إلى الكابتن شكسبير بواسطة وكيل ابن سعود في ساحل الأحساء، كما صدرت التعليمات إليه أن يرتب له لقاء مع الكابتن شكسبير عند وصول ذلك الضابط (١٥/ ١٣٨٥/ ٥٣٥٣).

وفي هذه الأثناء، وفي ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤، قدم القائم بأعمال المقيم السياسي في الخليج إلى حكومة الهند مسودات رسائل وبيانات موجهة إلى مختلف شيوخ الخليج، أعدها لإرسالها في حالة نشوب الحرب بين بريطانية العظمى وتركية، واقترح إصدارها على أثر تسلم المعلومات بأن الحرب قد نشبت (١٤/ ٦١٣٩/ ٦٤٢١٤).

إن مسودة الرسالة الموجهة إلى ابن سعود (التي كانت ستعقب منشورًا مختصرًا يعلن قيام حالة حرب بين بريطانية العظمى وتركية) هي كما يأتي:

"لاحقًا لكتابي السابق الذي أخبرت فيه سعادتكم بنشوب الحرب بين بريطانية العظمى وتركية، إنني مخول من حكومتي أن أطلب أن تتعاونوا مع صديقينا المحترمين شيخي الكويت والمحمرة، في الاستيلاء على البصرة وأخذها من الأتراك. وإذا كانت هذه المهمة فوق قوتيكما متحدتين، وهو أمر لا يبدو محتملًا، فإن تتخذوا الإجراءات - وخاصة فوق القرنة - التي تمنع وصول المساعدة إلى البصرة، إلى الوقت الذي يصل فيه البريطانيون ويتسلموا المدينة. وإلى جانب هدفكم الرئيسي، أي احتلال البصرة أو عزلها، فإننا نطلب إلى سعادتكم اتخاذ ما في استطاعتكم اتخاذه من إجراءات للحيلولة دون تعرض التجار البريطانيين والأموال البريطانية للنهب في مدينة البصرة نفسها وفي جوارها. إن السلامة الشخصية للأوروبيين يجب أن تكون أيضًا محل اهتمامكم الخاص.

"وفي مقابل هذا التعاون الثمين، فإنني مخول من حكومتي أن أؤكد لسعادتكم أنه - في حالة نجاحنا -، وأننا سننجح إنشاء الله - فلن يسمح للبصرة مرة أخرى بالرضوخ لسلطة الأتراك.

وعليّ إضافة إلى ذلك، أن أؤكد لسعادتكم الحكومة البريطانية ستضمن سعادتكم:

١ - ضد أية أعمال انتقامية من جانب الأتراك بنتيجة هذه الإجراءات.

٢ - ضد هجوم تركي من البحر.

٣ - إنها مستعدة للاعتراف بسعادتكم حاكمًا مستقلًا لنجد والأحساء، وللدخول في علاقات تعاهدية مع سعادتكم.

"كما أنني أمرت أن أطلب إلى سعادتكم إخراج الحاميات التركية في الأحساء والقطيف من أراضيكم".

وقد وافقت حكومة الهند، ووزارة الهند، على المسودة في الوقت المطلوب ويبدو أن الموافقة على تسليم الكتاب صدرت في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ (الصفحات ٧ – ٨ و١٥ – ٦ و١٧: ١٤/ ٦١٤٣٩/ ٨٢٧١٣).

وأصبحت التأكيدات الثلاثة التي احتوت عليها، الأساس في مفاوضات تالية.

إن جواب ابن سعود المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤

(١٣٨٥/ ١٥: No. 46/ 17000) صيغ كالآتي:

"تسلمنا كتابكم الفخيم المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، والذي أبديتم فيه أن سعادتكم ذكرتم في كتابكم السابق أن حكومة بريطانية المعظمة وقد أعلنت الحرب على الحكومة العثمانية، وأن حكومتكم المعظمة أمرتكم أن تدعونا إلى التعاون مع صديقينا الكريمين وحليفينا المخلصين – شيخ المحمرة وحاكم الكويت على مهاجمة البصرة . . . إن التعاون مع الصديقين المذكورين أعلاه واجب علينا، ومن واجبنا أيضًا أن نبذل كل جهودنا مع الصديقة الفخيمة، في جميع الإجراءات المفيدة التي تطلبها. وإنني باذل محاولاتي وجهودي لتحقيق المصالح المشتركة لأصدقائنا جميعًا. وأرجو أن تتأكدوا وتكونوا مطمئنين من هذا الأمر.

"إنني واحد من أكبر أعوان حكومة بريطانية العظمى، وأنها بإذن الله ستحصل على نتائج مرضية، كما ذكرنا لصديقنا المشترك الكابتن شكسبير. أما فيما يتعلق بالعساكر العثمانية فإننا لن نسمح لأي فرد منهم بالبقاء في هذه النواحي بعد احتلالنا إياها، وأخرجناهم جميعًا.

"ولكن فيما يتعلق بالأمور الثلاثة التالية التي ذكرتموها، أي وعد الحكومة الفخيمة بحمايتنا ضد الحكومة العثمانية بمنحنا مساعدتها وحمايتها المستقبلة من أي هجوم وعدوان قد يأتي من البحر، واعترافها باستقلال حاكميتي على جميع أقسام نجد والأحساء والقطيف، وعقد المعاهدات بيننا، فهذه تنتظر وصولنا إلى الكويت. إنني مغادر مقرّي في هذا التاريخ ومتوجه إلى الكويت، وستجري المفاوضات الشفهية اللازمة لكي نحصل على موافقة الحكومة البريطانية".

لم تتخذ خطوات أخرى من الجانب البريطاني إلى أن أواصل الكابتن شكسبير، مسافرًا عن طريق البحرين والكويت، إلى معسكر ابن سعود في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ (٣٠٤٧٢/ ١٣٨٥/ ١٥: No. 2).

وخلال بضعة أيام تالية بحث مع ابن سعود بصورة مستفيضة علاقاته مع بريطانية وتركية منذ لقائهما الأخير قبل ذلك بسنة واحدة. أشار ابن سعود إلى الرسائل المختلفة التي تلقاها من ممثلي بريطانية العظمى خلال الشهور الثلاثة الماضية، وتناول بصورة خاصة الرسالة المؤرخة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ من القائم بأعمال المقيم **[السياسي]** في الخليج. وقد أشار إلى التأكيدات الثلاثة الواردة فيها، ولكنه علق قائلًا:

"إن الوثيقة كانت رسالة غامضة، وإنها لم تحدد ما إذا كانت التأكيدات قاصرة على مدة الحرب الحالية فقط، أم أنها تشمل المستقبل أيضًا، ولم تلمح فيما إذا كانت هنالك شروط أخرى ستطلب منه فيما بعد، كما أنها لا يمكن أن تعد وثيقة ملزمة بين الطرفين في المستقبل".

وقد استنتج الكابتن شكسبير من هذه المحادثات أن ابن سعود:

"لا ينوي التخلي عن موقفه المحايد، مع احتفاظه بحرية اتخاذ ترتيباته الخاصة مع الأتراك (وأنه كان متأكدًا من أنه يستطيع أن يحصل منهم على شروط جيدة جدًا تكون الخيار الثاني في الأفضلية) وذلك حتى يوقع ويختم معاهدة مع الحكومة البريطانية، كما أنه لن يخطو خطوة واحدة نحو جعل الأمور فيما يتعلق بالحرب الحالية إما أسهل لنا، أو أصعب للأتراك، إلى أن يحصل في تلك المعاهدة على ضمانات متينة جدًا بشأن وضعه، تجعل بريطانيا عمليًا وأنها صاحبة السيادة عليه".

ولذلك طلب الكابتن شكسبير إلى ابن سعود إعداد "مسودة مبدئية، تتضمن ما هو مستعد لقبوله، وما يرغب فيه" ليتمكن هو (أي الكابتن شكسبير) من تقديمها إلى حكومة جلالته، للنظر فيها.

وقد نفذ ابن سعود هذا الاقتراح بلا تأخير، وفي تقرير مؤرخ في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، إلى السير برسي كوكس (سجل فيه أيضًا محضر للمحادثات المشار إليها أعلاه) قدم الكابتن شكسبير مسودة ترجمة لما يرغب فيه ابن سعود:

"الفقرات التي ستكون السبب في اتفاقية ملزمة بين ("ابن سعود") والحكومة البريطانية المعظمة:

١- عن بريطانية العظمى ستعترف وتقرّ بأن نجدًا والأحساء والقطيف وما جاورها والموانئ العائدة لها على سواحل الخليج (الفارسي) هي لي، وأنها أرض آبائي وأجدادي، وأنني حاكمها المستقل، ومن بعدي أولادي وأعقابهم بالوراثة، وأن الأراضي المذكورة أعلاه منطقة مستقلة ليس لأية دولة أجنبية (حق) التدخل فيها.

٢- إنها (أي الحكومة البريطانية) ستعلن حدودها (أي حدود الأراضي المذكورة) شمالًا وجنوبًا، وشرقًا وغربًا، وأرضًا وبحرًا، وإنه (فيما يتعلق) بالبدو الرحّل الذين يتنقلون بين المدن المجاورة التي هي إما تحت الحماية البريطانية أو تحت الحكومة البريطانية (مباشرة) في حالة ظهور خلافات بيني وبين شيوخ المدن المذكورة، وتقديم شكاوي في هذه الشؤون، فإنها يجب أن تقرر بموجب ملكية الآباء والأجداد.

٣- إن السلطة الحالية في جميع الأراضي التابعة لي ستوالي تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية المقدسة بموجب مذهب الإمام أحمد بن حنبل السلفي، وإن كل سكانها سيكونون خاضعين لها في جميع الشؤون أو (سيخضعون) للقوانين المعمول بها عادة للمدة التي يكونون فيها، سواء أكانوا من رعاياي أو رعايا الدول المجاورة لأراضي - بسبب الالتزامات الدينية التي لا محيد لنا عنها ولا نستطيع أن نخرج عليها.

٤- لن يسمح لأي أجنبي بتملك شبر ضمن حدود أراضي التي سبق تعريفها، حتى بطريق التعويض، إلاّ بعد الرجوع إلي، وبموافقتي.

٥- إنها (أي بريطانية العظمى) بعد الاعتراف بالشروط الواردة أعلاه، ستتعهد بحماية الإقليم التابع لي، والدفاع عنه عن أي ضغط أو اعتداء يقع عليها في البر أو البحر، ومن جانب أية دولة كانت.

٦- إنها (أي بريطانية العظمى) تتعهد بأنها لن تسمح، ولن تشجع أو تمنح اللجوء إلى الأشخاص المتهمين أو الهاربين من أراضينا، من أبناء المدن أو البدو.

٧- إنها (أي بريطانية العظمى) ستحترم وتحمي حقوق رعاياي، وتعاملهم كما تعامل رعاياها حينما يكونون (مقيمين) في أراضيها ومحمياتها.

٨- إذا قبلت (بريطانية العظمى) بالشروط الواردة أعلاه، فإنني عندئذ أقبل وأعترف بقطع التعامل مع أية دولة أخرى في جميع (شؤون) الامتيازات، والتدخل، والاتصالات، إلاّ بعد الرجوع إلى الحكومة البريطانية المعظمة.

٩- إنني ألتزم بحماية التجارة داخل الأراضي التابعة لي من كل اعتداء، وسأعامل (رعاياها) بموجب المعاملة التي يحصل عليها رعاياي في شؤون الحكومة والتجارة في أقطارها ومحمياتها (بريطانية والأقطار التابعة لها).

١٠- إنني أتعهد بأن أحمي في السواحل والموانئ التابعة لحكومتي رعايا الحكومة البريطانية، والأشخاص الذين هم تحت حمايتها، من أي اعتداء.

١١- إنني سأمنع الاتجار بالأسلحة والعتاد سواء أكان ذلك عن طريق حكومة ما أو عن طريق الاتجار، في جميع الموانئ الخاضعة لحكومتي، بشرط أن أرجع في حالة احتياجي إلى الأسلحة والعتاد، إلى الحكومة البريطانية للحصول على ما أحتاجه".

وعند تقديم هذه الوثيقة، أضاف الكابتن شكسبير بعض ملاحظاته الخاصة، التي لا تزال تحتفظ، بعد أربع سنوات بأهميتها من حيث التسوية النهائية لعلاقاتنا الدائمة مع ابن سعود بعد الحرب.[1]

"أبدي أن ما يطلبه ابن سعود لا يزيد كثيرًا عما سبق أن أبلغ إليه في تأكيدات القائم بأعمال المقيم، وإذا أريد بهذه التأكيدات أن تنطبق على المستقبل، ولم تكن قاصرة على الأزمة الحالية، وإذا فسرت بحرية وسخاء. وفي مقابل ذلك يعرض ابن سعود أن يكون تابعًا لبريطانية بصورة دائمة. إن ما سيضاف إلى مسؤولياتنا لا يبدو ثقيلًا:

(١) في الحاشية: وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، أي في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩١٥، قتل الكابتن شكسبير في معركة بين ابن سعود وابن الرشيد، كان قد أصر على حضورها. ولا يمكن إلقاء أي لوم على ابن سعود في هذه الحادثة المؤسفة.

(أ)- إن الخطر التركي من غربي نجد وشمالها، وإن كان حقيقيًا جدًا بالنسبة لابن سعود، لا يجب أن يقلقنا كثيرًا. وليس لدينا سبب للافتراض بأن الأتراك سيكونون أكثر نجاحًا في المستقبل، عما كانوا عليه خلال العقدين أو الثلاثة العقود الماضية، في حين أن ابن سعود، إذا ضُمنت له الحماية ضد الاعتداء من البحر، سيكون في وضع أفضل بكثير لمواجهتهم مما كان عليه حتى الآن.

(ب)- ربما سيطلب إلينا أن نكون محكمين، في حالات أكثر عددًا من السابق نوعًا ما، بين الشيوخ العرب على امتداد الساحل وبين ابن سعود، وهي مهمة تخدم مصالحنا نحن إلى حد كبير".

ومن جهة أخرى، فإن المزايا تبدو كثيرة:

(أ) السيطرة الكاملة على الساحل العربي للخليج (الفارسي).

(ب) سيطرة كاملة مماثلة على تهريب السلاح.

(ج) استبعاد الدول الأجنبية والنفوذ الأجنبي من وسط الجزيرة العربية.

(د) الأمن الذي ستحققه السيادة البريطانية وسيطرة ابن سعود القوية على عشائر البدو ستكون حافزًا عظيمًا للتجارة بين موانئ الخليج (الفارسي) وربما ستحول إليها قسمًا مما يمر الآن بموانى البحر الأحمر.

(هـ) النفوذ العظيم الذي يمارسه ابن سعود على الرأي العام الإسلامي في الجزيرة العربية، وهو نفوذ يحتمل أن يتضاعف إذا تداعت الإمبراطورية التركية وأصبحت الخلافة مشكوكًا في أمرها، مما سيجعله مكسبًا بريطانيًا عظيمًا.

(ر) نفوذ ابن سعود على العشائر العربية، وخاصة عنزة الشمالية، التي سنكون على اتصال وثيق بها، بنتيجة احتلالنا جنوب العراق.

على أثر تسلم تقرير الكابتن شكسبير، أبرق السير برسي كوكس في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، إلى حكومة الهند (١٧٠٠٠/ ١٣٨٥/ ١٥: No. 49) خلاصة لطلبات ابن سعود وقدم الاقتراحات الإضافية التالية:

"على ابن سعود أن يتعهد:

أولًا: بقبول ممثل للحكومة البريطانية إما في عاصمته أو في أحد الموانئ البحرية، أو في كلا المحليين، إذا طلب ذلك.

ثانيًا: بالموافقة على [حق] الامتداد الإقليمي لرعايانا غير المسلمين.[1]

ثالثًا: بالامتناع عن شن حرب بحرية بدون موافقتنا، والتعاون مع مكافحة القرصنة.

---

(١) حاشية في الأصل: المقصود بهذا عدم شمولهم بالسلطة القضائية المحلية (ن. ف. ص).

رابعًا: بحماية الحجاج عند مرورهم في أراضيه.

خامسًا: باستحصال الرسوم الكمركية بنسب نعتبرها معقولة مع مراعاة النسب المعمول بها في البحرين والكويت.

سادسًا: بالسماح للسفن التجارية البريطانية بزيارة موانئه.

سابعًا: بالموافقة على تأسيس مكتب بريد، وربما مكتب برقيات أيضًا، عند حلول الوقت.

إنني لم أضع مادة تتعلق بتجارة الرقيق لأنها لا تشكل صعوبة كبيرة في الوقت الحاضر، ولم تخلق لنا مشكلة في الكويت.

"إن الأمر الوحيد الذي يبدو من الضروري إبداء ملاحظة عليه هو قضية الحماية من الاعتداء الخارجي الذي قد يأتي من البر. فحينما دعونا ابن سعود إلى الزحف على البصرة، تعهدنا بحمايته من الأعمال الانتقامية من جانب الأتراك، ولذلك، وعلى قدر تعلق الأمر بالأخيرين، فإن ما يطلب ابن سعود منحه الآن لا يزيد عن ذلك كثيرًا. وباستثناء الأتراك، فإن وسط الجزيرة العربية من الناحية العملية مغلق من ناحية البر بوجه أية دولة غيرنا، وإنني أجرؤ على التفكير بأننا يجب أن نواجه ذلك الاحتمال البسيط، بإعطاء التعهد المطلوب، مع اشتراط التحفظ بأن لا يكون الاعتداء نتيجة استفزاز.

"لقد صرحنا علنًا أن هدفنا هو تحرير العرب من النير التركي الظالم. وليست هنالك قضية ضم أراض، وفي هذه الحالة لا يستطيع حلفاؤنا أن يروا فيها تحيزًا، في حين أن ثقل ابن سعود في الميزان لن يكون مكسبًا قليلًا لقضيتنا المشتركة جميعًا. فهل من الممكن أن أخول بوضع مسودة معاهدة على الأسس الواردة أعلاه، ليقوم الكابتن شكسبير بالتفاوض بشأنها؟ إذ لن تتاح لي في الوقت الحاضر فرصة مقابلة ابن سعود بنفسي.

"إنني مضطر إلى إعطاء ابن سعود جوابًا ما بواسطة رسوله، الذي لديه أوامر بالعودة حالًا. وإنني مرسل إلى الكابتن شكسبير فحوى النقاط الإضافية الواردة أعلاه طالبًا إليه أن يعتمد على تقديره لدى بحثها مع ابن سعود. أما ابن سعود فإنني سأجيبه بأنني آمل التوصل إلى وسيلة لحماية موقفه على الأسس المشار إليها نوعًا ما، وبأنني أبرقت إلى الحكومة حول الموضوع، ولكن إعداد المعاهدة لا بد أن يستغرق بعض الوقت".

في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، وبعد مراسلات أخرى مع السير برسي كوكس (٢١٦٣٣/ ١٥ No. 3&8) أبرق نائب الملك في الهند إلى وزارة الهند بما يأتي (١١٨٣٧/ ١٣٨٥/ ١٥):

"لغرض تعجيل التسوية، قدم ابن سعود نفسه مذكرة عرض فيها مبدئيًا مقترحاته بشأن صياغة معاهدة. وهذه تتضمن كثيرًا من الأمور التفصيلية، الحافلة بالصعوبات والتي تتطلب دراسة ملية، فمثلًا تعريف الحدود، القانون والتشريع، إيواء اللاجئين، معاملة الرعايا على أساس المقابلة بالمثل، تهريب السلاح، وتسهيلات التسليح.

"إننا نعتبر عقد معاهدة مع ابن سعود، في وقت مبكر، أمرًا في غاية الأهمية، على أن تكون خطوطها العريضة في الوقت الحاضر مماثلة نوعًا ما لاتفاقية أفغانستان الأصلية مع عبد الرحمن، ونقترح ما يأتي:

١- تعترف الحكومة البريطانية بابن سعود حاكمًا مستقلًا لنجد، والأحساء والقطيف، وتضمن توارث[١] العرش لسلالته، بشرط قبول العشائر لمن يخلفه، وموافقة الحكومة البريطانية.

٢- في حالة وقوع اعتداء بدون استفزاز من أراضيه من جانب دولة أجنبية، تكون الحكومة البريطانية مستعدة لدعم ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي تتطلبها الحالة.

٣- يوافق ابن سعود، في مقابل ذلك، على عدم التعامل مع أية دولة أجنبية أخرى أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى، إلاّ بنصيحة الحكومة البريطانية التي سيتبعها بدون تحفظ.

٤- تتفق الحكومة البريطانية وابن سعود على أن يعقدا، حالما يمكن تدبير ذلك، معاهدة تفصيلية بشأن الأمور الأخرى التي تهمهما بصورة مشتركة".

"يوافق كوكس أن معاهدة مبدئية على هذه الأسس ستفي بالغرض، ويعتقد أن ابن سعود سيوافق عليها. إن ضمان الوراثة لسلالته، بشكل ما، ربما سيكون ضروريًا. وإن الضمانة المقترحة تبدو حذرة بدرجة كافية":

في ٣٠ كانون الثاني/ يناير أرسلت وزارة الهند هذه البرقية إلى وزارة الخارجية مع الملاحظات التالية (١١٨٣٧/ ١٣٨٥/ ١٥):

"إن الرغبة في عقد معاهدة مع الأمير عبد العزيز لا تنبع فقط من مقتضيات الوضع الحاضر، التي تجعل من الضروري دفع ثمن لصداقته، بل أيضًا من الوضع العام الذي سيحدث في الخليج العربي في حالة اختفاء الحكم التركي من البصرة بنتيجة الحرب الحالية، مما تعهدت به حكومة جلالته. وقد يكون من المتوقع أن يترك أمير نجد سيدًا ليس في وسط الجزيرة العربية وحدها، بل لشريط ساحلي طويل أيضًا، وسيكون من الضروري، لمصلحة السلم والنظام، أن تكون للدولة التي تسيطر على الخليج ترتيبات عمل معه. ولذلك فإن مدى الاستجابة لادعاءاته يجب أن يقاس ليس فقط بالخدمات الآنية التي ينتظر منه أن يقدمها، ولكن أيضًا بما يحتمل أن يحرزه، في حالة نجاحه، من قدرة على الإساءة، التي لا شك في أنه سيمارسها إذا واجه ما يستوجب نفرته بصورة دائمة.

"وفيما يتعلق بشروط المعاهدة التي تقترحها حكومة الهند، فإن التعهد الخاص بموضوع السلالة هو بيت القصيد بلا شك، ولكنه في حالة المحافظة عليه بالطريقة المقترحة، لا يكون عليه اعتراض معقول. ومع ذلك، فإنه لأكثر من المحتمل أن اشتراط كون من يرث الحكم مقبولًا لدى رجال العشائر، سيكون حجر عثرة لابن سعود، كما كان بالنسبة لشيخ المحمرة، وقد وافقت حكومة جلالته مؤخرًا على إلغاء ذلك الشرط في حالته، تحت ضغط الحرب. إضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى أن المنطقة التي سيحكمها ابن سعود واسعة جدًا،

(١) في حاشية الأصل: الأتراك كانوا قد أعطوا ابن سعود ضمانة وراثية في معاهداتهم في ١٥ أيار/ مايو ١٩١٤.

ولما عرف عن مزاج العرب من الميل إلى الشقاق بشكل سيء الصيت، فقد يكون تنفيذه عمليًا من الصعوبة بمكان عظيم. ولذلك فعلينا أن نكون مستعدين لمعارضة من جانب ابن سعود، وإن اللورد كرو لن يسمح بانقطاع المفاوضات بسبب هذه النقطة.

"ومن رأي اللورد كرو أن الضمان ضد الاعتداء بدون استفزاز يجب أن يصاغ بشكل يجعل حكومة جلالته الحكم الوحيد في طبيعة المساعدة الممنوحة ومداها.

"وبشرط مراعاة هذه الملاحظات، يوصي اللورد كرو بأن ينظر السير إدوارد غري في مقترحات حكومة الهند بعين العطف. ونظرًا لأهمية علاقاتنا المستقبلة مع ابن سعود، فإن القضية الآن هي هل يجب أن تحتوي المعاهدة الحالية على بند يفرض عليه (بشرط الاتفاق على الحدود في المعاهدة التفصيلية التي ستعقد فيما بعد) الامتناع عن التدخل في شؤون الكويت والبحرين وقطر والشيوخ المتصالحين. أن اللورد كرو يقترح أن يعرض هذا على حكومة الهند وأن يترك أمره لتقديرها".

في أول شباط/ فبراير ١٩١٥ أصدرت وزارة الهند، بتأييد وزارة الخارجية، تعليمات إلى نائب الملك في الهند بمآل الكتاب أعلاه، كما يأتي:

" حصلت الموافقة على مقترحاتكم مع مراعاة الملاحظات التالية:

١ - لدى ضمان وراثة السلالة يجب الحصول على شرط موافقة رجال العشائر إن أمكن، ولكنكم تتذكرون الصعوبة التي أحدثها هذا في حالة المحمرة، والمفاوضات يجب أن لا يسمح لها بالانقطاع بسبب هذه النقطة.

٢- ولعلكم مستعدون لضمان مماثل بناء على طلب يصدر من شيخ الكويت، حينما يحصل على ذلك كل من ابن سعود وشيخ المحمرة.

٣- إن التعهد ضد الاعتداء بدون استفزاز يجب أن يصاغ بحيث يجعل حكومة جلالته الحكم الوحيد لطبيعة المساعدة ومداها.

٤- يرجى النظر في أن تحتوي هذه المعاهدة بندًا يلزم ابن سعود، بشرط تعريف الحدود فيما بعد، بعدم التدخل في [شؤون] الكويت والبحرين وقطر والشيوخ المتهادنين. ولكنني أترك هذا لتقديركم".

في ٦ شباط/ فبراير ١٩١٥ أرسلت حكومة الهند التعليمات التالية إلى السير برسي كوكس (٣٠٤٧٢/ ١٥: No. 6) وخوّلته الدخول في مفاوضات مع ابن سعود على الأسس المحدودة "على أن يكون من المفهوم بوضوح أن أية معاهدة يتم الاتفاق عليها تتوقف على إبرام حكومة الهند".

وبموجب ذلك وضع السير برسي كوكس مسودة معاهدة من سبع مواد (أنظر: ١٥/ ١١٠٦٩) يمكن تلخيص شروطها بما يأتي:

المادة (١) تعترف حكومة جلالته بابن سعود حاكمًا مستقلًا لنجد والأحساء والقطيف وموانئها على ساحل الخليج، وبأعقابه بعده، ولكن اختيار الشخص سيكون رهنًا بموافقة حكومة جلالته.

المادة (٢) ستساعد حكومة جلالته ابن سعود، حسب تقديرها، في حالة وقوع اعتداء بدون استفزاز ضده من قبل دولة أجنبية.

المادة (٣) يمتنع ابن سعود عن إقامة علاقات دبلوماسية مع أية دولة غير حكومة جلالته.

المادة (٤) لا يجوز لابن سعود أن يتخلى عن أو يبيع أو يرهن أية أراض، أو أن يمنح امتيازات إلى أية دولة أجنبية أو رعاياها، بدون موافقة حكومة جلالته.

المادة (٥) على ابن سعود أن يبقى طرق الحج إلى الأماكن المقدسة عبر أراضيه مفتوحة، وأن يحمي الحجاج.

المادة (٦) على ابن سعود أن يمتنع عن التدخل في شؤون الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان، وأي عشائر أو شيوخ آخرين تحت حماية حكومة جلالته.

المادة (٧) ستعقد فيما بعد معاهدة أخرى أكثر تفصيلًا.

وفي الوقت نفسه تقريبًا (٤٣٥٣٠/ ١٥: No. 14) كتب ابن سعود إلى السير برسي كوكس، طالبًا، بالنظر إلى وفاة الكابتن شكسبير، إما أن يُرسَل ضابط آخر، أو أن تستمر المفاوضات بالمراسلة مباشرة من البصرة، وليس بواسطة الكويت.

في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩١٥، عند إبلاغه هذا الطلب إلى حكومة الهند، عرض السير برسي كوكس الاقتراح التالي:

"إنني أقترح الآن أن ترسل إليه مسودة المعاهدة التي كانت تنتظر إرسالها بواسطة شكسبير، صحبة كتاب نائب الملك. وعلى أثر ذلك فإنني سأنصحه بتوقيعها بدون تأخير وسأقول إنه حالما تنجز، سيمكن إيفاد ضابط لبحث تفاصيل المعاهدة الثانية".

أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى السير برسي كوكس أن يعمل بموجب اقتراحه، وفي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩١٥ كتب نائب الملك تقريره عنها إلى وزارة الهند (٢٤١١٩/ ١٥).

وعلى أثر ذلك أرسلت إلى ابن سعود مسودة السير برسي كوكس مع كتاب نائب الملك، ثم وصلت من ابن سعود أخيرًا رسالتان جوابيتان مؤرختان في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥ ومعنونتان إلى نائب الملك في الهند والسير برسي كوكس (١٥/ ١١٠٦٩).

في رسالة إلى السير برسي كوكس أرفق ابن سعود نسخة موقعة من الصيغة العربية للمعاهدة. ومما قاله:

"لقد وجدت بعض التعديلات (وهي غير مهمة) ضرورية لأسباب مقنعة حتمتها الأحوال المحلية، والحاجة لتطمين الأهالي والأسرة السعودية الحاكمة، وكذلك بالنظر إلى المعلومات التي لدينا عن ظروف العرب".

أجاب السير برسي كوكس بكتاب إلى ابن سعود، مؤرخ في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩١٥، جاء فيه:

"فيما يتعلق بالمعاهدة، لقد فهمت ما كتبتم شارحين أنكم أدخلتم على النص بعض التعديلات. لا شك عندي قطعًا أننا سوف ننجح في تعديل عبارات المواد بشكل يناسب كلا الطرفين، ويحفظ مصالحكم ومصالحنا. ولكن لما كانت العبارات تختلف عما وافقت عليه الحكومة سابقًا، كان لا بد لي من الرجوع إليها".

وفي التاريخ نفسه أرسل إلى حكومة الهند ترجمة لمسودته ابن سعود في عمودين متوازيين، مع تعديلات ابن سعود وتعليقاته عليها، وقد يكون من المفيد إدراج الصيغتين في هذه المذكرة)[1]

وصل كتاب السير برسي كوكس مع مرفقاته إلى حكومة الهند بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ١٩١٥، وفي ٧ تموز/ يوليو ١٩١٥ أبرق نائب الملك إلى وزارة الهند بما يأتي:

"لقد درسنا بدقة التعديلات التي اقترح ابن سعود إدخالها على المعاهدة الأولية التي أرسلها إليه كوكس لأجل الموافقة عليها. إن هذه التعديلات، في معظمها، ليست مهمة. التعديلات المهمة هي:

"في المادة (١) تحذف عبارة (بشرط موافقة الحكومة البريطانية بعد التشاور معه) فيما يتعلق باختيار الخلف. يعتقد كوكس أن ابن سعود سيوافق على عباراتنا أو على صيغة مناسبة أخرى عندما يشرح له غرضنا. على أنه إذا رفض مع ذلك، فإننا نعتقد أنه لا بأس من أن نوافق عليها.
"المادة (٢) كما عدلها ابن سعود تقرأ كما يأتي: (في حالة اعتداء من قبل أية دولة أجنبية على أراضي الأقطار التابعة لابن سعود المذكور وأعقابه، ستساعد الحكومة البريطانية ابن سعود المذكور في جميع الظروف والأمكنة) وهو بذلك يحذف عبارة (بدون استفزاز) ويغير كليًا العبارات (إلى الحد وبالطريقة التي تبدو لهم أن الوضع يتطلبها). إننا نعتقد أن عبارة (بدون استفزاز) أو تعبير مماثل آخر يجب إدخاله، ونقترح العبارات الآتية (إلى الحد، وبالطريقة المناسبة) بدلًا من اقتراح ابن سعود.

"في المادة (٤) يضيف أنه سيتبع نصيحة حكومة صاحب الجلالة (حيثما تتطلبه مصالحه). يتقرح كوكس (حيث لا تتضرر مصالحه بذلك).

"ويقترح كوكس تدبير اجتماع قريب مع ابن سعود لتسوية الاختلافات. إننا نرى وجوب تخويله القيام بذلك، والتفاوض على معاهدة على الأسس المشار إليها أعلاه، بشرط إبرام حكومة الهند".

(١) في حاشية الأصل: وردت الصيغتان مع تعليقات السير برسي كوكس في الوثيقة تسلسل (٣٠٥) ص (٧٠٩) من الجزء الثاني من هذا الكتاب ولذلك لم يدرجا أعلاه.

في ١١ آب/ أغسطس ١٩١٥ أرسلت وزارة الهند إلى وزارة الخارجية نسخًا من هذه البرقية ومن الوثائق التي وصلت من السير برسي كوكس، وقدمت مسودة برقية تتضمن تعليمات إلى نائب الملك.

وفي الكتاب الذي أرفقت به المسودة وشرحت فيه أسس التعليمات المقترحة في هذه المسودة، أكدت وزارة الهند بصورة خاصة على حذف ابن سعود للعبارات "بشرط موافقة حكومة جلالته" في نهاية المادة الأولى:

"إن من سياسة حكومة جلالته عادة، الاعتراف فقط بالحاكم الفعلي (الواقعي) وتحاشي إعطاء ضمانات تتعلق بالسلالة، وأن الاستثناءات النادرة التي تمت في حالات - كحالة المحمرة - حيث كانت علاقاتها مع الحاكم تعود إلى عهد طويل، وحيث كانت المسؤوليات التي تعهدت بها محدودة. ولا يتوافر في حالة ابن سعود أي من هذين الشرطين. ولذلك يأمل المستر تشمبرلين أن يتمكن السير برسي كوكس من الحصول على الموافقة على إعادة تلك العبارات. أما تلك التي يقترح ابن سعود إحلالها فيقصد بها، فيما يبدو، توفير اختيار رئيس بصورة دستورية، وفي الحالات التي لا يعين فيها الحاكم نفسه أحدًا أثناء حياته. ولا يبدو أن ثمة اعتراضًا على مثل هذا الشرط، طالما كان أسلوب الانتخاب ممكنًا من الناحية العملية، ولكن ليس من الواضح كيف ستتأكد حكومة جلالته من أنه لن ينتخب إلاّ شخص يحظى بموافقتها. ومع ذلك، فنظرًا لأن الشخص الذي ينتخب بأغلبية عشائرية ربما لن يجد صعوبة في البقاء كحاكم "على أساس الأمر الواقع" (de facto)، إذا جرى الانتخاب بطريقة تعترف العشائر نفسها بصحتها، فليس من المحتمل ظهور تعقيدات غير مرغوب فيها".

وقد وافقت وزارة الخارجية على المسودة، وعلى ذلك أرسلت البرقية التالية من وزارة الهند إلى نائب الملك في الهند في ١٦ آب/ أغسطس ١٩١٥ (١١٠٦٩/ ١٥ و ١١٦٦٥٤٤):

"المادة (١) من المعاهدة. على كوكس، بعد إيضاح مناسب، أن يلح على إعادة العبارات الأصلية التي تعلق حكومة جلالته عليها أهمية عظيمة. ولا يبدو أن هناك اعتراضًا على الانتخاب[1] في حالة عدم تعيين شخص، بشرط أن تكون طريقة الانتخاب ممكنة التطبيق عمليًا، وتعترف جميع العشائر المعنية بأنها مقبولة بموجب التقاليد العربية، وإلا فإننا قد نتورط في نزاعات عشائرية.

"المادة (٤) على كوكس أن يحقق حذف ما أضافه ابن سعود إن أمكن، وإلاّ فالاستعاضة عن ذلك باقتراحه هو.

"أما فيما يتعلق بالتعديلات الأخرى فإنها تترك لتقديره هو".

في ١٨ آب/ أغسطس ١٩١٥ أرسلت حكومة الهند إلى السير برسي كوكس المراسلات البرقية المتبادلة بين نائب الملك ووزارة الهند وخولته (١٤١٢٨٥/ ١٥) بترتيب لقاء مع ابن سعود، على ما يراه مناسبًا،

(١) حاشية في الأصل: استعاض ابن سعود عن العبارات الواردة في المادة الأولى من المسودة البريطانية التي اقتبسها نائب الملك في برقيته المؤرخة في ٧ تموز / يوليو ١٩١٥، بالعبارات: "من قبل الحكام الموجود على قيد الحياة، أو بطلب أصوات الرعايا المقيمين في هذه البلاد .

ويواصل التفاوض معه على هذه الأسس، على أن يكون من المفهوم أنه إذا تم عقد المعاهدة، فإن نفاذها سيكون متوقفًا على إبرام حكومة الهند.

وبموجب ذلك واصل السير برسي كوكس مفاوضاته، وعقد معاهدة نهائية مع ابن سعود في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ (٢٠١٦٣٠).

وفي رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ (٣٨٠٨٦/ ٤٦٥٠/ ١٥) قدم إلى حكومة الهند ترجمة للمعاهدة كما وقعت. وكذلك أرسل نصها ونص المسودة البريطانية الأصلية (كلاهما مترجمان) في عمودين متوازيين، مع الإشارة إلى التعديلات، ومع ملاحظات على كل تعديل، شارحًا كيف ظهرت، وماذا سيكون تأثيرها. إن نسخة من النص الموقع عليه في هذه المناسبة، والذي أبرم فيما بعد، مطبوعة في نهاية هذه المذكرة، والمقاطع التي تختلف عن الأصل (مطبوعة في الصفحات ٩ - ١٠ أعلاه) كتبت بحروف مائلة.

وقد أرسلت نسخ من هذا النص، ومن ملاحظات السير برسي كوكس، إلى وزارة الهند مع كتاب مؤرخ في ٢١ كانون الثاني/ ١٩١٦، وفي ٨ شباط/ فبراير ١٩١٦ أبرق نائب الملك إلى وزارة الهند (٢٦٠٩٥/ ١٥) بأن حكومة الهند تقترح إبرام المعاهدة بشكلها الحالي، ما لم يكن لدى وزارة الهند مانع دون ذلك.

وافقت وزارة الهند على هذا الاقتراح - مع تأييد وزارة الخارجية - ببرقية أرسلت إلى نائب الملك بتاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩١٦ (٦٧٥٥٤/ ١٥ ٤٠٧٠٨/ ١٥) وفي ١٠ آذار/ مارس ١٩١٦ كتبت وزارة الهند بموجبه إلى السير برسي كوكس (٧١٦٥٢/ ١٦) معيدة إليه النسختين الأصليتين من المعاهدة واللتين وقع عليهما هو وابن سعود في نسختين على ورق سميك خاص (Parchment) من الترجمة الإنكليزية، مع تعليمات بكتابة النص العربي على هامشهما، وتوقيع السير برسي كوكس وابن سعود عليهما بعد ذلك.

ويبدو أن هذه التعليمات قد نفذت، وأعيدت النسخ المكتوبة على الورق الخاص إلى الهند في الوقت المناسب، وقد أبرمت حكومة الهند المعاهدة بالتالي في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٦ (١٧٤٦٤٧/ ١٦) .

وبعد هذا بمدة قصيرة، كتب الشريف حسين، الذي كانت حكومة جلالته قد دخلت في مفاوضات معه في الفصل الأخير من سنة ١٩١٥، إلى ابن سعود طالبًا "التحالف" و"المساعدة"، وأبلغ ابن سعود هذا إلى السير برسي كوكس، مشيرًا إلى الاعتداءات السابقة من جانب الشريف حسين على أراضيه وعشائره [أراضي ابن سعود وعشائره] ومعربًا عن عدم ثقته بنوايا الشريف. (أنظر المذكرة عن "التزامات بريطانية للملك حسين - القسم ٢")[1].

وبالنظر إلى ما تقدم، أبدى السير برسي كوكس في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤ أن ابن سعود "يجب أن يبلغ بصورة مؤكدة أن أي تفاهم حالي أو مستقبل بيننا وبين الشريف حسين لن يؤثر في التزامنا ببنود المادتين (١) و (٢) من معاهدتنا الموقعة معه في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، كما اقترح أيضًا إرسال بنود هذه المعاهدة إلى الشريف (١٨٠٥٨١).

(١) حاشية الأصل: الوثيقة رقم (٢٠١) ص (٥٣٤) من هذا الجزء.

وفيما يتعلق بأول هذين الاقتراحين، أبرقت وزارة الهند بتأييد وزارة الخارجية (١٦/١٨٣٣٢٥) إلى نائب الملك [في الهند] في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٦ (١٦/ ١٩١٥٠٩) مبلغة إياه أنه "لما كانت سياسة تشجيع دولة عربية أو اتحاد كونفدرالي لدول عربية لم تمت، فيجب تحاشي أي شيء يضرّ بها". كما أوعزت إليه بأن "الإشارة إلى المعاهدة يجب أن تقتصر على المادة الأولى، إذ إننا لا نستطيع أن نعترف بأن المادة الثانية كانت ملزمة لنا تجاه الدول العربية الأخرى".

ويبدو أن السير برسي كوكس نفذ هذه التعليمات في شكل تأكيد شفوي لابن سعود، بمناسبة اجتماع عقد في الكويت في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ وقلد فيه ابن سعود وسام فارس الإمبراطورية الهندية بحضور شيخي الكويت والمحمرة (١٦/٢٣٥٩٨ و ٢٣٦٨٨٤).

وقد أبلغت بنود معاهدة ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦، أيضًا إلى الملك حسين في وقت لاحق (انظر المذكرة عن الالتزامات البريطانية للملك حسين) حسب اقتراح السير برسي كوكس.

علاقة الالتزامات تجاه ابن سعود برغبات بريطانية:

لدى النظر في تأثير هذه المعاهدة مع ابن سعود على رغبات بريطانية، يجب أن نتذكر أنها اقتصرت، بصورة متعمدة، على الأمور الأساسية الآنية، وإن مسائل مهمة مثل تنظيم تجارة السلاح وحالة الرعايا البريطانيين في أراضي ابن سعود (التي أثارها ابن سعود نفسه)، أو أيضًا، مطالبة ابن سعود بالحفاظ على السلم في البحر - في الخليج (أثاره السير برسي كوكس)، قد تأجلت إلى دراسة تالية باتفاق الآراء بين حكومة الهند ووزارة الهند، وإن المادة (٧) تنص على عقد معاهدة تفصيلية فيما بعد، وإن ابن سعود وليس حكومة جلالته، قد ألح على تنفيذ هذا في تاريخ مبكر.

ولذلك ينبغي، عند دراسة المعاهدة الحالية عدم إعارة اهتمام كبير لما أغفلته. على أنه قد تجدر الإشارة إلى أن المعاهدة، حتى بشكلها الحالي، تتضمن جميع العناصر اللازمة لمعاهدة تهادن حقيقية. هذه العناصر هي (أ) حق حكومة جلالته والتزامها في التحكيم في حالة حدوث نزاع بين الطرف الآخر في المعاهدة وجيرانه الذين يرتبطون مع حكومة جلالته بمعاهدات مماثلة.

(ب) امتناع الطرف الآخر عن الدخول في أية علاقات مع الدول الأجنبية إلاّ بواسطة حكومة جلالته.

(ج) وعد من جانب الطرف الآخر بعدم التخلي عن الأراضي لأية دولة أجنبية إلاّ بموافقة حكومة جلالته.

وإن الفقرتين (ب) و(ج) من هذه العناصر الأساسية نص عليهما بوضوح في المادتين (٣) و(٤) على التوالي، في حين أن الفقرة (أ) "وإن لم ينص عليها"، فمن الواضح أنها مغطاة بصورة واضحة بالمادة (٢) والفقرة الأخيرة من المادة (٤).

ولذلك فإن هذه المعاهدة وإن لم يقصد بها أن تكون شاملة، فإنها تقوم على أسس أفضل من معاهدتنا مع الإدريسي أو مع ترتيباتنا، الرسمية بدرجة أقل، مع الملك حسين، ولا بد أن تكون الصعوبة أقل كثيرًا عندما يحين الوقت لتوسيع نطاقها إلى معاهدة نهائية كاملة، تنظم علاقاتنا مع ابن سعود بالتفصيل.

على أن هناك عدة نقاط إيجابية تؤثر في رغبات بريطانية يبدو أن المعاهدة تلزمنا بها:

تخطيط الحدود:

في المادة (١) نعترف بابن سعود حاكمًا مستقلًا لأقطار معينة نعددها. "وتوابعها وأراضيها التي ستبحث وتقرر فيما بعد".

وهذا أقل تحديدًا من تعهدنا للإدريسي (المادة ٦ من المعاهدة مع الإدريسي - تراجع بشأنها المذكرة المعنونة: "الالتزامات البريطانية للإدريسي" التي تعهدنا فيها "بأن نكون المحكمين بين الادعاءات المتضاربة للسيد الإدريسي والإمام يحيى أو أي غريم آخر".

إنها في الواقع تفوضنا التحكيم في القضايا الإقليمية المتنازع عليها بين ابن سعود والملك حسين، وفرض عقوبة مؤثرة كحل أخير.

الحفاظ على السلم:

في المعاهدات الأصلية المعقودة مع شيوخ "ساحل عمان" المستقلين، كانت حقوق حكومة جلالته والتزاماتها مقتصرة بدقة على الحفاظ على السلم في البحر، وإننا لم نحاول السيطرة على العلاقات المتبادلة في البر بين الأطراف العربية على هذه المجموعة من المعاهدات.

إن هذه الصيغة وضعت حدًا مستحسنًا جدًا لمسؤوليات حكومة جلالته، في الوقت الذي غطت فيه معظم أسباب النزاع بين الحكام العرب المحليين. إن شيوخ عمان الساحليين يسيطرون على شريط ضيق من الأرض بين البحر وبين صحراء غير مسكونة، وإن الفعاليات التي يمارسها رعاياهم بحرية كلها تقريبا، وليست هنالك في مناطق حكمهم قبائل رحّل، لكي تخلق مشاكل تتعلق بالولاء أو تحديد الحدود.

ولكن من الواضح أنه إذا كان نظام «التهادن» البريطاني الذي كان حتى الآن مقتصرًا على شريط بين الساحلين الجنوبي، والشرقي، وبين الصحراء الجنوبية - الشرقية الكبرى، سيمتد، كما امتد خلال الحرب، إلى بقية شبه الجزيرة، فسيترتب علينا أن نحافظ على السلم بين الحكام الذين يعتمد رخاؤهم ليس على التبادل التجاري الساحلي أو مصائد اللؤلؤ، بل على سلوك الواحات الداخلية والعشائر البدوية.

إن ابن سعود والإدريسي والملك حسين الذين دخلنا في علاقات معهم خلال الحرب، هم حكام من هذا النوع الأخير. إن قيام "سلم بريطاني" Pax Britannica[1] في الخليج (الفارسي) [العربي] والبحر الأحمر، وهو

(١) حاشية في الوثائق: (Pax Britannica) تعبير لاتيني يستعمل للدلالة على السلم الذي فرضه الحكم البريطاني داخل الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر، وكان أول من استعمل هذا التعبير جوزيف تشمبرلين (الذي كان وزير المستعمرات) في سنة ١٨٩٣م لوصف نتائج الحكم البريطاني في الهند، والتعبير مستوحى من (Pax Romana) الأكثر شهرة (ن. ف. م).

الآن ثمين ولا غنى عنه في الواقع، سيكون قليل الأثر نسبية في إزالة أسباب الاحتكاك بينهم، أو في تمكين حكومة جلالته من معالجة مثل هذا الاحتكاك حين يثور.

وإننا إذا أردنا الحفاظ على السلم بينهم، فسنساق في النهاية إلى السيطرة على العلاقات البرية فيما بينهم، ويمكن القيام بهذا، إلى حد ما، بفرض الحصار البحري. ولكن فضلا عن صعوبة فرض الحصار على دولة واحدة بصورة مؤثرة دون محاصرة شبه الجزيرة كلها[1]، حينما تكون السلطة السياسية مهلهلة كما هي في الجزيرة العربية، فمن طبيعة الأشياء أن ممارسة الضغط على حائل أو الرياض

بهذه الطريقة نهر أصعب من ممارسته على الشارقة، أو حتى مسقط، وإلى جانب ذلك فإن حلفاءنا الجدد من العرب هم أقوى إلى حد بعيد من معظم الحكام العرب الذين دخلوا في علاقات «متهادنة» معنا سابقا. وفي حالة الملك حسين، الذي يحتمل أن يكون أكثر من يثير المشاكل في علاقاته مع جيرانه، فإنه لمما يصعب على حكومة جلالته بصورة خاصة أن تمارس عليه ضغطًا، سواء أكان بالحصار أو بغيره، نظرًا للصفة المقدسة التي يتمتع بها إقليمه في أنظار مسلمي العالم، وحركة الحجاج بين موانئه وكل بلد مسلم آخر.

وهكذا يبدو أن الحفاظ على السلم في البر هو المشكلة الفاصلة في ذلك الامتداد للنظام "المتهادن" البريطاني على بقية شبه الجزيرة العربية، الذي اقترب كثيرة من أن يكون كاملا خلال الحرب.

إن المعاهدة مع ابن سعود هي أولى تجاربنا في هذا النوع، الأكثر تطورًا وصعوبة من العلاقات "المتهادنة". وفي حكمها على المعاهدة بعد إبرامها بمدة قصيرة، (انظر أعلاه) وضعت وزارة الهند المبدأ المهم القائل: "إننا لا نستطيع الاعتراف بأن المادة الثانية ملزمة لنا تجاه العرب الآخرين".

وعلى أساس هذا الحكم، تكون التزاماتنا البرية تجاه ابن سعود قاصرة على أن نؤمنه ضد الاعتداء من جانب دولة خارجية (مثلا: تركية، إيران، ألمانية، روسية، فرنسة). ولكن قد يكون من المشكوك فيه أن التزاماتنا المعترف بها بموجب المادة (١) بشأن تحديد حدود أراضيه، لن تزج بنا في التدخل الفعلي ضد أي حاكم عربي آخر، مثلا كالملك حسين الذي قد يلجأ إلى القوة ليعكس ما نجنيه.

ويبدو من المرغوب فيه، بشأن هذه القضية التي تؤثر في جميع علاقاتنا العربية، أن نقرر اتباع خط سياسي واضح.

(٣) الضمانات المتعلقة بالسلالة الحاكمة:

لم يكن من عادة حكومة جلالته، عند عقد معاهدة "تهادن" مع حاكم عربي، أن تعترف بأنها ملزمة بتلك المعاهدة تجاه سلالته. ولكن من الواضح أن من الصعوبة بمكان القيام بذلك في النهاية في الحالات التي تكون فيها علاقاتنا قد امتدت لمدة طويلة، أو التي تكون السلالة فيها قد أصبحت راسخة بقوة، وحصلت على مكانة محترمة.

إن الضمان الممنوح لابن سعود في المادة (٢) من المعاهدة الحالية، بشأن توارث السلالة الحاكمة، يقتفي أثر سابقة استقرت في حالة شيخ المحمرة (أنظر المذكرة عن الالتزامات البريطانية لشيوخ الخليج) وكانت محاطة بالتحفظات.

---

(١) حاشية في الأصل: يبدو هذا نتيجة عادلة لتجاربنا خلال الحرب في الكويت.

ولا يبدو هذا قضية حاسمة بقدر الحفاظ على السلم في البر، ولكن تاريخ علاقاتنا مع شيخي البحرين وقطر يظهر أن ضمانة تتعلق بالسلالة قد تكون محرجة في بعض الحالات، وأن السابقة يجب أن لا تتخذ قاعدة عامة على الفور).

وجاء حول إدارة النزاع بين ابن سعود والشريف على الخرمة برقية[1] (من السير ريجنالد وينغيت - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن

الرقم: ١٨٩٤

التاريخ: ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨

برقيتكم المرقمة ١٥٢٤[2] والمؤرخة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر.

سأستشير المستر فيلبي عند وصوله.

لا أشك في أن الكرنل ويلسن سيقوم بالمهمة بكل سرور. ولكن نظرة للعداوة بين ابن سعود والملك حسين، والهياج الديني بين الوهابيين، فإنني لا استصوب إرسال الكرنل ويلسن أو أي ضابط بريطاني آخر إلى نجد في الوقت الحاضر.

أعتقد بشدة أن التحذير إلى ابن سعود يجب أن يبلغ برسالة موقعة ومرسلة من الضابط السياسي الأقدم في بغداد، وهو الموظف الذي أرسلت بواسطته جميع مراسلات حكومة جلالته معه حتى الآن.

معنونة وزارة الخارجية. مكررة إلى بغداد).

وجاء في كتاب[3]: (من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية -على الفور

الرقم: ٥٧٨٨

التاريخ: ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨

سيدي،

أمرني وزير الهند أن أعترف بتسلم كتابكم المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ والمرقم (٢٠٩٦٩٨) الذي أرسلتم معه نسخة من المراسلات بين وزارة الحرب والمندوب السامي لجلالته في مصر، في موضوع الخلاف بين أمير نجد وملك الحجاز.

وإشارة إلى الفقرة الأخيرة من برقية المندوب السامي المرفقة ١٩٢٧[4] التي هي ضمن مرفقات كتابكم، علي أن أبدي أن الرسالة المقترح إيصالها إلى ابن سعود (والتي أرسل نصها إلى السير ريجنالد وينغيت في صيغة معدلة نوعا ما فيما يبدو) تدعو الأمير ليس فقط إلى سحب جميع الإخوان المحاربين من غربي الخرمة،

---

(١) الوثائق (٣/ ٨١٧) رقم ٢٥٠ FO 371/3390(208198)

(٢) حاشية في الأصل: وهي نفس البرقية المرسلة من وزارة الهند إلى المفوض المدني في بغداد بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ (الوثيقة رقم: ٢٤٩).

(٣) الوثائق (٣/ ٨٢٥) رقم ٢٥٦ FO 371/3390(213147)

(٤) حاشية الوثائق ج٣: الوثيقة رقم (٢٥٤) في الصفحة (٧٧٤) من هذا الجزء.

بل أن يتخلى فورًا، وأن يحمل أتباعه على التخلي، عن أي عمل عدواني ضد الحجاز. ويميل السيد الوزير مونتاغيو إلى الاعتقاد بأن التحذير المقترح كاف لتحقيق الغرض المقصود، وأن أي شيء من قبيل «قرار نهائي» بشأن قضية الخرمة يمكن تأجيله بصورة مناسبة. وفي هذا الصدد إنه يريدني أن أشير إلى مذكرة المستر فيلبي المرقمة M – 158 والمؤرَّخة في ١٣ آب/ أغسطس الماضي التي تتضمن دفاعًا قويًا لصالح ادعاءات ابن سعود بمنطقة الخرمة. ويلاحظ، على عهدة المستر فيلبي الذي زار الخرمة بنفسه، أن جميع سكان ذلك المكان هم من الإخوان. وإذا كان الأمر كذلك، فإن اقتراح المندوب السامي بوجوب الضغط على ابن سعود لسحب الإخوان من الخرمة ليس عمليًا.

ولا يرى المستر مونتاغيو مانعًا دون قبول مقترحات وزارة الحرب كما جاءت في كتاب المستر كابيت المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ رقم ٤٩٢٠/ ١٥٢ (M. I. C.) لتقديم المعونة العسكرية إلى الملك حسين لغرض الدفاع عن مكة فقط.

توقيع جون شكبره).

كما جاء في جواب ابن سعود على المذكرة ببرقية[1] **تضمنت ترجمة كتابه،** وفيها:

(من الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

كي سي آي ئي، كي سي اس آي **[مختصر لقبه الممنوح له بريطانيا]،** حاكم نجد والأحساء والقطيف وجبيل وتوابعها

إلى اللفتنانت كرنل آرنولد ت. ويلسن، من الجيش الهندي

وكيل المفوض المدني في بغداد ١٧ ربيع الاول ١٣٣٧ هـ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨

سيدي..

أتشرف بأن أعترف بوصول مذكرتكم الكريمة الودية المحترمة التي تفضلتم بإرسالها بواسطة عبد الرحمن بن معمر، وقد سررت بمطالعة فحواها وكنت ممتنًا خصوصا لعلمي بالتحيات الرائقة والمشاعر الودية نحو صديقكم هذا. والحقيقة أنها أعربت عن طويتكم السامية الفاضلة وطبيعتكم اللطيفة النبيلة. وقد سرّني كثيرًا أن أتسلَّم الخبر المفرح عن انتصار الحكومة البريطانية وحلفائها وانشغالهم الآن بالمهمة الخطيرة لتحرير الشعب الذي عانى تحت نير العبودية في أيدي أعداء الإنسانية وإرغام هؤلاء على قبول الشروط والانقطاع عن الحلف مع الألمان. وأنا شاكر جدًا لكم للخطوات التي اتخذتموها بحق العجمان الذي أعطاكم عبد الرحمن بن معمر المعلومات الكاملة عنهم، وعن الجهود التي بذلتموها من أجل سعادتنا، وكل ذلك يدلّ على رغبتكم النبيلة في الحفاظ على الصلات الودية بيني وبين الحكومة البريطانية.

إن المستر فيلبي، صديق الجميع، هو من أفضل الممثلين لتنفيذ السياسة والمخطط وأوامر صاحب الجلالة الإمبراطورية الملك الإمبراطور والحكومة الإمبراطورية في لندن. وأنا جد شاكر له للتعب الذي تجشمه لإزالة مصاعبنا وعرض مشاعرنا وأفكارنا على الحكومة البريطانية الطيبة بألطف صورة. وأنا واثق أن

(١) المصدر السابق وثيقة رقم (٢٥٧) FO 371/ 4145

التأخير في تقرير بعض هذه النقاط لا بد أن يعود إلى اهتمام الحكومة وانشغالها في أمور أهم وليس بنتيجة إهمال من جانبه.

وإنني لمدين بالشكر أيضًا لكم لجهودكم المتواصلة خلال غياب المحترم الميجر جنرال السير برسي كوكس واتباعكم معي لنفس السياسة التي اتبعها بشأن الأمور التي تهمنا، وعدم التأخير في إحالتها على الحكومة، وكل ذلك لم يكن أقل مما توقَّعته من شخصيتكم الفاضلة السامية. وآمل أنكم تواصلون مراسلتكم الودية معي وتخبرونني بين حين وآخر ما يجدّ من أحداث).

التزام ابن سعود بقرارات بريطانيا بما في ذلك عدم الذهاب إلى الحج:

لقد نجحت بريطانيا في هذه الفترة الحرجة أن تسيطر على الجزيرة العربية بشكل كامل، حيث خضع ابن سعود لقراراتها بإيقاف تحركاته ضد الشريف في الحجاز، كما طلبت منه إرسال ابنه إلى لندن ليقدم فروض الطاعة لجلالة الإمبراطور كما فعل شيخ البحرين، وقد وردت تفاصيل ذلك في كثير من الرسائل[1] بين الطرفين؛ حيث جاء فيها:

برقية[2] (من الجنرال اللنبي المندوب السامي في مصر إلى وزارة الخارجية لندن ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩١٩

إشارة إلى برقية بغداد المرقمة ٧٠٠٢ والمؤرخة في ٣ حزيران/ يونيو

(المعنونة إلى وزارة الهند ومكررة إلى القاهرة وسيملا.

ما يلي نصل الرسالة المرسلة من هنا إلى ابن سعود بواسطة جدة، وقد تسلمها واعترف بوصولها. إشارة إلى برقيتكم المرقمة ٦٦٦ والمؤرخة في ٣١ أيار/ مايو. يبدأ:

رسالة رسمية وعاجلة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى الأمير الجليل عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، أمير نجد:

لقد أثار استغراب حكومة صاحب الجلالة الشديد أن تتسلم تقارير تظهر أنكم لم تعيروا أي اهتمام لنصيحتها الودية، وأن "الإخوان" قد تقدموا إلى داخل الحجاز ووصلوا تربة. تود حكومة صاحب الجلالة أن تحذركم بصورة جدية، بأنكم يجب أن تأمروا حالًا بخروج جميع قواتكم من الحجاز، ومن منطقة الخرمة، وإذا لم تفعلوا ذلك فإنها ستعتبر أنكم قد اتخذتم موقفًا عدائيًا نحوها. وفي تلك الحالة فسيتم فورًا قطع بقية المعونة المالية عنكم، كما ستحرمون من جميع المزايا التي منحتها لكم معاهدة سنة ١٩١٥. انتهت الرسالة).

وجاء الرد بكتاب (من الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود حاكم نجد

(١) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية ٣٣٥/٤ و٣٤٣-٣٤٥ و٣٨٥-٣٨٦.
(٢) المصدر السابق وثيقة رقم (١٩١) (96490) FO 371/4146 و (١٩٥)FO 371/4147

إلى السيد صديق حسن – المساعد الهندي المسؤول في الوكالة السياسية البريطانية، البحرين

٢٨ رمضان ١٣٣٧هـ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩

بعد التحية..

أتشرف بالاعتراف بتسلم كتابكم الودي المتضمن رسالة صاحب الجلالة الملك الإمبراطور، وقد أرسلت إليكم الجواب على رسالة تشرفت بتسلمها بواسطة ممثل صاحب الجلالة في جدة. لقد أرسلت الآن الجواب إليه، وآمل أن تطلعوا عليه.

فيما يتعلق بي وبالشريف، إن المعاهدات التي عقدتها والمراسلات التي أرسلتها، كلها تؤلف دليلًا قويًا لدي على اعتداءاته ضدي، وهو المسؤول الوحيد عنها ولست أنا، إذ إنني عملت حسب التزاماتي التعاهدية. إذا كنت قد قمت بأي اعتداء ضده خلافًا لشروط المعاهدة والمراسلات، فاللوم يقع علي، وأكون مسؤولًا، وأنا أعلم كل العلم بأن لي الحق على أصدقائي، الحكومة العلية، بأن تعاقب الشريف وفقًا للمعاهدات. أما فيما يتعلق بوقف دفع إعانتي، فإنني لا أستحق أن أتحمل هذا، لأنني كنت دائمًا أتوقع أكثر من ذلك من حكومة صاحب الجلالة وفقًا لوعودها السابقة. وأنا واثق أنها لم تغير موقفها. لكن إذا كانت قد قررت وقفها فالحمد لله. إن ذلك لن يسيء إلى شرفي، ولن يؤثر على وضعي المالي، ولا يحول أيضًا دون صداقتي مع أصدقائي حكومة صاحب الجلالة دام عزها. والواقع أن هذا لا يهمني كثيرًا بالنظر إلى ثقتي بها (الحكومة) ووعدها لي، وبسبب التزامي الحذر، كنت دائمًا اتخذ الاحتياط بل أتنازل عن أكثر حقوقي لأجل إرضاء صاحب الجلالة السامية الملك الإمبراطور زيد شرفه، وكذلك حكومة جلالته السامية. ولا شك أن الصادق يخرج مع الصدق، والكاذب يهلك بأكاذيبه. لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. أنا أنتظر جوابًا بواسطتكم. وقد قدمت طلبًا مماثلًا إلى الكرنل ويلسن ممثل صاحب الجلالة في جدة، وقد عدت الآن إلى عاصمتي الرياض مع قواتي، ومن الله التوفيق.

هذا ما وجب قوله حفظكم الله.

الرقم ١١١ سي لسنة ١٩١٩ الوكالة السياسية في البحرين بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩١٩

ترسل مع التحية إلى المندوب المدني، بغداد، إشارة إلى برقية هذه الدوائر المرقمة ١٠٨ سي. والمؤرخة في ١٠ تموز/ يوليو ١٩١٩م.

توقيع صديق حسن المساعد الهندي المسؤول عن الوكالة السياسية، البحرين).

وقد جاءت برقية[1] (من المفوض المدني البريطاني في بغداد إلى وزارة الهند ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩

من الواضح أن ابن سعود قد أطاع أوامر حكومة صاحب الجلالة بسرعة، وأنه يعتزم اتباعها في المستقبل. يضاف إلى ذلك أنه يحتمل في هذا الوقت أن تثار شكوك الاخوان واستياءهم بزيارة ضابط بريطاني لابن

(١) المصدر السابق وثيقة رقم (١٩٦) FO 686/17 FO 371/4146

سعود. بالنظر إلى هذه الظروف المتغيرة أعتقد أنه ليس من الضروري ولا من المرغوب فيه أن يقوم فيلبي بالزيارة المقترحة إلى ابن سعود من جهة الخليج الفارسي (العربي).

وإنني، إضافة إلى ذلك متردد في الطلب إلى المستر فيلبي أن يختزل إجازته التي يستحقها حقًا، ما لم تستلزم ذلك مصلحة حكومة صاحب الجلالة بشدة، خصوصًا أن السفر في هذا الوقت يكون شديد الصعوبة بسبب أحوال المناخ.

في الأحوال الاعتيادية يعود المستر فيلبي إلى البصرة حوالي تشرين الأول/ أكتوبر، وإذا رغبت حكومة صاحب الجلالة، فيمكن عندئذ ترتيب مقابلة مع ابن سعود بإرسال المستر فيلبي أو الضابط السياسي في البحرين الميجر براي.

صورة إلى: المندوب السامي في القاهرة المكتب العربي (القاهرة)

ترسل صور من المكتب العربي إلى:

الوكيل البريطاني، جدة

مكتب الاتصال البريطاني، دمشق الضابط السياسي).

وقد أكد ذلك كله ابن سعود كما في ترجمة كتابه[1] وفيه:

(من سعادة الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، حاكم نجد

إلى السيد صديق حسن المساعد الهندي المسؤول عن الوكالة السياسية في البحرين ١ ذي القعدة ١٣٣٧هـ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩١٩

بعد التحية،

أتشرف بالاعتراف بوصول كتابكم المؤرخ في ٢٠ شوال ١٣٣٧هـ ١٩ تموز/ يوليو ١٩١٩م، الذي يتضمن الرسالة البرقية الواردة إليكم جوابًا على رسائلي البرقية المرسلة بواسطتكم إلى الدائرة السامية للمندوب الملكي في العراق لأجل تقديمها إلى حكومة صاحب الجلالة [ملك بريطانيا] حفظ الله جلالته. لقد قرأته بسرور عظيم وأرجو منكم أن تبرقوا الرسالة الآتية إلى المندوب الملكي المحترم في العراق لكي يرسلها إلى أصدقائي حكومة صاحب الجلالة وهذه هي:

"لقد تشرفت بتسلم ترجمة رسالتكم البرقية التي تذكر أنكم أرسلتم الرسالة إلى حكومة صاحب الجلالة في لندن، وأن هذه الحكومة أعربت في رسائلها عن رضاها عن عملي الذي وجدته مرضيًا لديها لأنه يوافق رغبتها، وهي عودتي إلى عاصمتي الرياض مع قواتي المعبأة. وأن حكومة صاحب الجلالة أصدرت أيضًا

(١) المصدر السابق وثيقة رقم (٢٣٢) FO 686/18

الأوامر إليكم للاستمرار على دفع الإعانة التي أوقفت موقتًا نظرًا إلى كون الأمور غامضة لديها وفقًا لمعلوماتها عن الحقيقة. ومع أن تلك الإعانة ليست ذات أهمية كبيرة لدى الحكومة، وغرضي الوحيد كان دائمًا أن أحصل على رضاها.

وأنا أيضًا مسرور جدًا عن تحقيقها العميق في هذه الأمور المعقدة وعلمها بالحقيقة التي تتفق مع عدالتها.

بخصوص اللجنة الخاصة بتسوية جميع القضايا الموقوفة التي تشتمل على صعوبات، وأن اهتمام حكومة صاحب الجلالة منصرف إلى أمور خطيرة ولديها أيضًا مهام كبيرة جدًا تشغلها عن النظر في هذه، ولذلك فاستنادًا إلى كل هذه الأسباب المهمة لا تتمكن من تحويل اهتمامها، وأنكم تنصحوني بوقف الحركات الأخرى ضد حكومة الحجاز حتى تتمكن (حكومة صاحب الجلالة) من دراسة قضية الخرمة وتربة بدقة وحسمها نهائيًا. وأنتم تنصحونني أيضًا بمنع كل الحركات من جانبي في تلك الجهة حتى يتم حسم القضية نهائيًا. أننا ممتن جدًا لهذا لأنني لم يكن لي قصد (خفي) في كل الأعمال السابقة وليست لي بعد هذا أية رغبة في الأماكن السالف ذكرها. ولكن من الجهة الأخرى أنها قد أخليت لهذه الأسباب وليست لي رغبة في العمل ضد حكومة الحجاز التي أقدرها حق التقدير. وإن هذه الخلافات قد نشأت عن حركاتها السابقة والأخيرة (حركات حكومة الحجاز) كما سبق ذكره في رسائلي إلى موظفي حكومة صاحب الجلالة.

أنا أتعهد الآن لسعادتكم بأنه لن تجري أية حركة مهما كان نوعها في تلك الأماكن من جانب أي من رجال عشائرنا بشرط أن حكومة الحجاز تمتنع عن جميع الحركات التي تعلمونها جيدًا.

بخصوص ما أخبرت به الكرنل ولسن المحترم، معتمد صاحب الجلالة في جدة، أن أهالي نجد سوف يذهبون إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج هذه السنة، أن الأمر تمامًا كما أخبرته، وهو أنهم كانوا يعدون العدة لهذا الغرض. ولكن وفقًا لطلبكم باسم حكومة صاحب الجلالة، أصدرت تحذيرًا إلى جميع أهالي نجد بوجوب التخلي عن الرغبة في أداء الحج إلى السنة القادمة، وأصدرت أوامر شديدة إلى الأمراء في أراضي بأن يخبروا رعاياي بأنني أنا نفسي سأبقى في أراضي لأن أصدقائي حكومة صاحب الجلالة قد أعطتني تأكيدًا كاملًا بأن الشريف لن يتقدم إلى أي من تلك الأماكن التي كانت موضع النزاع. وأطلب إلى سعادتكم أن تعرضوا على صاحب الجلالة الإمبراطورية الملك وحكومة جلالته بأن لي الثقة الكاملة في حسن نواياهم وموقفهم الودي تجاه الأصدقاء، ولذلك أقدم لعتبته الملكية ولحكومته العلية شكري وحمدي وكذلك لمشاعرهم الكريمة والودية نحو صديقهم المخلص.

وفيما يتعلق برسالتكم إلى حكومة صاحب الجلالة عن موضوع زيارة (ابني) إلى عاصمة صاحب الجلالة لتقديم فروض احترامه لجلالته وقبولي دعوته الكريمة التي أعربت عن سرورها العظيم.

إن هذا دليل على لطفها وسيكون وسيلة لتوثيق العلاقات الطيبة. وقد كنت راغبًا أن أرسل أحد كبار أبنائي، ولكن، كما لا يخفى عليكم، الحمد لله على إرادته السامية، اثنان منهم وهما تركي وفهد مضيا إلى رحمة الله، ولتستقر روحاهما في جنة النعيم. وأخيرًا فكرت أن أرسل ابني الأكبر سعود العبد العزيز، لكن نظرًا إلى توعك مزاجه ولم يكن في حالة ملائمة لسفرة طويلة فقد قررت أن أرسل ولدي فيصل العبد العزيز

وأحد أبناء آل سعود وهو أحمد الثنيان ليرافقه، وهو واحد من أهل ثقتي. وهما، مع بعض الأتباع، ذاهبان إلى البحرين بعد يومين من هذا التاريخ.

أملي أن هذه الزيارة تكون وسيلة لتوثيق على الصداقة. وتفضلوا بقبول فائق احترامي. هذا هو ما وجب قوله حفظكم الله).

فقد الشريف حسين أهميته بعد انتهاء الحرب لصالح ابن سعود:

وفي الوقت الذي كان ابن سعود ينفذ السياسة البريطانية ويلتزم بما تطلبه بريطانيا منه؛ كان الشريف حسين يزداد شكاية من سياستها في المنطقة العربية بعد أن تنصلت بريطانيا من التزامها تجاه ثورته التي قادها من مكة ضد الدولة العثمانية وقد أدى ذلك إلى تعزيز موقف حكومة الهند البريطانية التي كانت تقف مع ابن سعود ضد الشريف حسين، مما حداه إلى تقديم استقالته لدى المندوب السامي والحكومة البريطانية، مع كونه ملكا للحجاز! مما يؤكد تبعيته المطلقة للاحتلال البريطاني حتى في شأن استقالته، كما ورد في كتاب[1] (من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة ٥ تموز/ يوليو ١٩١٩

حضرة الجناب الموقر..

بعد تقديم الاحترام الواجب لسعادتكم أرسل لكم هذا بواسطة ابني عبد الله الذي يذهب لمقابلة سعادتكم ويبحث في أمور تتعلق بالأحوال الحاضرة، ويشرح أيضًا الحقائق ويضمن المصالح المشتركة. إذا كانت الثقة بي والرأي في مقدرتي التي كانت بريطانية العظمى تعتقدها في، مما جعلها تختارني من بين أمراء العرب لمواجهة الأتراك، لم يبق له أثر الآن، وإذا كانت اتفاقياتنا الأصلية عن الموضوع لنقوم نحن (بريطانية العظمى والملك حسين) يبذل قصارى جهودنا، لم يبق لها أثر أيضًا، فإنني ما كنت لأقوم بهذه المخاطرات التي قمت بها لو لم تكن ثقتي ببريطانية العظمى أو اعتمادي عليها بعد الله، (وأنا لم أقم بهذه المخاطرات) لأجل الزعامة أو الحصول على المكانة، ولكن لتنفيذ نواياها فقط (نوايا بريطانية العظمى التي اختارتني لتنفيذها والتي أنقذت البلاد المعروفة (جزيرة العرب) من كوارث الحرب وفواجعها. أنا أعلم جيدًا أن الاحترام الشخصي يختلف تمامًا عن احترام المصالح خصوصًا لأن الخبرة خلال السنوات الماضية قد دلت هل أن رأي (بريطانية العظمى) الأصلي عن مقدرتي كان حقيقة أم خيالا.[2]

هل كانت تلك الأفكار والأخيلة (عن تقدير مقدرتي) صحيحة أم لا. إذا لم تكن صحيحة وإذا لم يكن في الإمكان تنفيذ اتفاقياتنا (والتي تؤكد مقدرتي) فلن يكون في الإمكان بلوغ الأهداف الأصلية التي قامت الثورة من أجلها، والآن بدأ ضعفي في هذا الصدد بسبب فقدان الوسيلة (لأن الشروط في اتفاقنا لا يتم تنفيذها). وفيما يتعلق بالبلاد فإنها أصبحت مستقلة وتمت الموافقة على استقلالها، وشخصيتي لا علاقة لها

(١) المصدر السابق ٤/٣٥٠ - ٣٦٧. FO 141/776 و FO 141/776

(٢) تعليق في حاشية الأصل: النص العربي غامض بعض الشيء، لكن يحتمل أن الملك يريد أن يقول إن بريطانية العظمى اختارته لقيادة الثورة لأنها كونت رأيا معينًا حول قدرته على تأمين نجاحها، والآن أتاحت السنوات الماضية بريطانية العظمى فرصة وفيرة للتأكد من أن رأيها الأول من قدرة الملك حسين كان صحيحًا أم لا.

به (الاستقلال). وبالنتيجة أنا، صديقكم المخلص، مرغم أن أطلب انسحابي وتنازلي من (يد) بريطانية العظمى لأنني، كما ذكرت آنفًا أيضًا، لم أتعهد بهذا العمل إلا في سبيل تنفيذ رغباتها الخ.

لم أكن أتوقع من نبلها (نبل بريطانية العظمى) وعنايتها أن تعرضني في بقية حياتي أو لأي شيء. يكون أقل أهمية من ذلك، إلى العار والدمار. والأمر، كما سبق لي، أن قلت، هو في هاتين النقطتين[1] وأنا في كل الأحوال الصديق الصادق المخلص والموالي في السراء والضراء على السواء.

هدانا الله إلى سواء السبيل.

٧/ ١٠/ ١٣٣٧هـ (٥/ ٧/ ١٩١٩م)

صورة إلى: دار الاعتماد المكتب العربي مع النص العربي الأصلي).

وكما جاء في كتاب آخر منه وفيه:

(من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة ٦ تموز/ يوليو ١٩١٩

حضرة الجناب الموقر،

أكتب هذه الرسالة ملحقًا برسالتي إلى سعادتكم بتاريخ أمس (الرقم ١٦٢٩) المرسلة إليكم مع ولدي عبد الله ولأجل الحيلولة دون أن يعزي طلبي التنازل (عن الملك) إلى أسباب لا أساس لها تكون ضد رغبات صاحب الجلالة الملك الإمبراطور وحكومة جلالته، وكذلك لأدلل على أن إخلاصي وصداقتي خالية من الشوائب، ألتمس من مزاياكم السامية أن تفكروا بعناية في رفضي لطلبات تركية بواسطة جمال باشا حين انفصلت روسية ورومانية (عن الحلفاء) في خلال الحرب (أي عقدتا الصلح) وحين كانت القذائف الألمانية تنهال على حدود باريس، وحين أوفد (جمال باشا) إلينا الشيخ الشهير بدر الدين الدمشقي لمنحنا كل الحقوق والمزايا التي نرغب فيها، كل ذلك رفضته بدون أي تساهل خلال الوقت الخطير، لأن شعوري وواجبي تجاه الله وتجاه الملك الإمبراطور وحكومة جلالته لمساعدتهم حملاني على مثل هذا الرفض لأبقى ثابتًا. لكن الوضع المهين الذي سببته أعمال ابن سعود وأمثاله لا يمكن احتماله. وبسبب كل ذلك وللحيلولة دون استمرار مثل هذه الحالة أجد نفسي مرغمًا على الإصرار على الموضوع (التنازل عن الملك) لأن ذلك أقصر طريق وأسهله.

أعاننا الله وهدانا جميعًا.

٨/ ١٠/ ١٣٣٧هـ ٦ / ٧/ ١٩١٩م

التوقيع حسين

---

(١) حاشية الأصل: تشير النقطتان إلى عدم تنفيذ شروط الاتفاق، وإلى رأي حكومة صاحب الجلالة في مقدرته هو الآن دون رأيها عندما عقد الاتفاق. (هامش في الترجمة الانكليزية).

ملاحظة: رسالة جمال (باشا) المشار إليها تسلمها الأمير فيصل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ (سي. ئي. ويلسن).

صورة إلى: دار الاعتماد المكتب العربي مع الأصل).

تحريض الشريف فيصل بريطانيا على الحركة الوهابية:

وقد بدأت الدويلات العربية الوظيفية التي أسستها بريطانيا على أنقاض الخلافة العثمانية بالمكائد لبعضها؛ كما جاء في ترجمة مذكرة[1] عن الأزمة الوهابية؛ وجاء فيها:

(من: صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ٨ تموز/ يوليو ١٩١٩

إلى: الجنرال السير ادموند اللنبي القائد العام للحملة الاستطلاعية المصرية والمندوب السامي الخاص في مصر

أجدني مضطرًا إلى إعادة ما ذكرته لكم عن الأزمة الوهابية، وإذا نسيت كل شيء آخر أمام هذا الخطر العظيم، فلا أعتقد أنني سأكون على خطأ.

هذه هي النقاط التي أرغب في استرعاء أنظاركم الخاصة إليها:

(١) إن القضية تتعلق بشرف أسرتي وتقاليد عائلتي. وهي إهانة لا تتحملها كرامتي الشخصية، خصوصًا أنني رفعت رأسي في الصداقة مع البريطانيين سواء كأشخاص أو كشعب كريم.

(٢) إن الأمر يتخذ ناحية أكثر تهديدًا حين يقارن بالظروف المصاحبة. إن الخطر يقع مبدئيًا على بريطانية العظمى بقدر ما يقع علينا، ولا عجب أن يكون الأمر كذلك. إن حركات الفتن في أفغانستان ومصر، وحالة الاضطراب في الهند، والغليان الهائج في سائر الأقطار الآسيوية، كلها تدل على وجود خطة جيدة التنظيم تعمل عملها. لماذا لا تكون هذه الحركة الوهابية جزءًا فعالًا من تلك الخطة؟ أو لماذا لا يخشى أن هذه الحركة الوهابية تسترعي أنظار منظمي هذه المؤامرة الذين سوف يستعملونها بؤرة لنشر الدسائس، وجسرًا منهم إلى عتبات الإسلام المقدسة لأجل التوصل إلى النتيجة الملتهبة؟ إننا نرى النار لكن اليد الموجهة تبقى خفية.

(٣) أعتقد أن من واجب بريطانية العظمى أن تخمد هذه الحركة الوهابية بكل قوتها. إذا كان العالم العربي يعتبر البلشفية مرضًا اجتماعيًا يعرض المدنية للخطر، فلم لا تعتبر الحركة الوهابية في الشرق الأوسط مثل ذلك ما دام مبعثها الجهل والتعصب!

(١) الوثائق ٣٥٤/٤ (٢٠٥) FO 371/4146 108194

٤) إن الوهابيين يحاربون الحجاز لأنه صديق دولة غير إسلامية، وهذه الدولة هي بريطانية العظمى. ويجدر عدم أخذ سائر الأعذار التي يقدمها ابن سعود بنظر الاعتبار، فهي لا ترمي إلا إلى ذر الغبار في عيون الدبلوماسيين البريطانيين. إن رجاله لن يفهموا أبدًا أية فكرة أخرى (أي أن الحجاز في حلف مع شعب غير مسلم). ولولا ذلك لما برز هذا البغض للحجاز. ولما اضطلع الوهابيون بالقيام بالمهمة العسيرة في غزو هذه البلاد. ماذا ستكون النتيجة إذا غشيت هذه الروح السيئة الجزيرة العربية؟ ألا تقتضي الحكمة "أن تخمد في المهد" لتجنب أية تضحية أعظم وإنقاذ العالم من واجب إزالة نتائج المبادئ المسومة بهذه التضحيات العظيمة؟

(٥) ماذا سيكون الوضع الأدبي لبريطانية العظمى في أنظار العالم الإسلامي عامة، وفي أنظار العرب خاصة، إذا امتنعت عن مساعدة حليف موثوق به عرف عنه أنه بذل كل قوته في محاربة عدو مشترك؟ إننا لم نكن لنفعل ذلك لو لم تكن لنا الثقة في بريطانية العظمى.

(٦) إذا سمح للفوضى بالتحكم في الحجاز في وقت يستعد فيه المسلمون جميعهم للمضي إلى الحج (بعد أن منعوا عن أداء واجباتهم الدينية لعدة سنوات)، وخصوصًا في هذه الفترة، حين يضطرب العالم الإسلامي وهو يفكر في مستقبله الغامض. وماذا يكون شعور المسلمين خصوصًا حين يرون هذا الخطر يحيق بالحجاز قلب الإسلام؟ كيف سينظرون إلى حليف الحجاز (أي بريطانية العظمى)؟

٧) لا أرى شيئًا جذابًا أكثر للعقل البدوي من النجاح ولو كان وقتيًا. إن الرجل الذي يقدم نفسه كزعيم باسم الدين يكون خطرًا عظيمًا سواء لشخصه أو على الآخرين، إذا نجحت حركته الأولى. سوف يجد مؤيدين في كل جهة، وسيتطلب الأمر تضحيات جسيمة في الرجال والأموال لمجابهته. وقصة المهدي وآخرين مثله ليست بعيدة عن البال. ولهذا السبب قد طلبت اتخاذ خطوات فورية لإخماد هذه الحركة البلشفية في الشرق.

٨) مع كل احترامنا للإنذار الذي بادرت بريطانية العظمى بإرساله إلى ابن سعود، فإنني لا أعتقد أنه سوف يمتثل. وإذا فعل فستكون النتيجة هدنة وقتية لا غير. وإذا انسحب ابن سعود بدون استعمال قوة السلاح ضده فإنه سوف يحصل على السمعة بين شعبه الذي سيتعاطف معه لأنه عانى في سبيل الإسلام، وستنشب سريعًا حرب جديدة ينتشر لهيبها الديني إلى ساحل افريقية الشرقية. وأنا أفترض أن بريطانيا العظمى ترغب في منع امتداد هذه العدوى إلى حيث تثير خطرًا جسيمًا. هذا هو السبب لقيامي بالحث على قمع الوهابيين مهما تكن الإجراءات الأخرى ناجحة.

(٩) إن بريطانية العظمى التي زرعت بذور الصداقة في مكة لتربح في المستقبل قلوب المسلمين، إن تلك الدولة العظمى المعروفة ببعد نظرها، لن تسمح بذهاب جهودها أدراج الرياح، بل إنها ستتخذ احتياطات لحماية هذه النبتة وجعلها تنمو. لا شيء يقتل هذه النبتة أسرع من إهمال العمل ضد الوهابيين. إن تاريخ نهضتهم الأولى، حينما رغبوا في كسب مودة الشعب الإسلامي، تدل بوضوح على أن نهب الآثار التاريخية

والكنوز الدينية كان مشروعًا، وأنهم لا يتورعون عن هدم الأماكن البارزة مما يترك الجروح الناتئة في قلوب كثيرة.

(١٠) إن نجاح الحركة الوهابية سوف يؤيد نفوذ تركية الأدبي لأنه سيثبت للمسلمين حقيقة ما كان يدعي به سلاطين تركية دائمًا "بأنهم حماة الأماكن المقدسة التي تكون معرضة للنهب لولا مساعدتهم" أنا لا أعتقد أن بريطانية العظمى ستسمح بتحقيق مثل هذه الدعوى الكاذبة ولا للأتراك أو من يتبعهم بالابتهاج على حساب البريطانيين وحسابنا.

(١١) إنني أريد أن يسحق الوهابيون بحد السيف وليس بالتهديدات، للسبب الذي ذكرته آنفًا وأيضًا لأجل الحفاظ على سمعتنا. أنا لا أريد أن يهان اسم أبي في أيامه الأخيرة التي كان الأحرى أن تكون أيام رخاء شريف بعد المشقة التي تحملها. هذا مما يقلل من سمعة أسرتنا في أنظار البدو خصوصًا، حيث يجب الحفاظ على مقامنا الأدبي بينهم إذا كانت الرغبة موجهة إلى فتح أبواب الأماكن المقدسة.

(١٢) إنني أتذكر أن أبي كان يصرح لأخصّائه أن بريطانية العظمى، في بداية النهضة، قد تعاقدت على مساعدته في إخماد كل ثورة داخلية قد تعرض وضعه للخطر، وأرجو أن تكون هذه هي الساعة لوضع ذلك موضع التنفيذ.

(١٣) إذا كان المثل العربي صحيحًا "صاحب الدار أدرى بما فيها" فليسمح لي أن أقول إن الروح الشرقية لا يفهمها إلا الشرقي. وأن قرار الآخرين، مهما كانوا أذكياء في اكتشاف سر أية مشكلة، قد يكونون أحيانًا بعيدين عن فهم الروح الشرقية، لأن الروح لا يعرفه غير صاحبه. ولذلك اسمحوا لي أن أكرر القول بأن الحركة الوهابية خطر سواء كان الآن أو في المستقبل ويجب اقتلاع جذورها فورًا.

(١٤) لست متعصبًا، لكنني أنظر إلى الوهابيين في الضوء الصحيح. أنا أكره أن يتخذ الدين أداة للتعظيم الذاتي كما يفعل الوهابيون في الوقت الحاضر. أنا أكرههم لأنني أعتقد أنهم خطر على أنفسهم وعلى جيرانهم في جزيرة العرب وفي سائر الأقطار.

(١٥) إن المائة سنة الأخيرة الوهابية (وعلينا دائمًا أن نسترشد بهذا الدليل) تعطينا إشارة على النتائج الوخيمة لاحتلالهم الخرمة وتعلمنا ما يقصدون من الدخول من هذا الباب، حيثما يرومون الأذى ضد الحجاز وحلفائه أو المسلمين عمومًا.

(١٦) إن اتصال الحجاز بالحلفاء وخصوصًا ببريطانية العظمى قد أدى إلى قبول المبادئ الأوروبية المتمدنة. ولذلك أصبح ضروريًا أن ينال الحجاز المساعدة لتثبيت هذه المبادئ لكي تنشر بين العشائر التي تركت مهملة تحت تأثير البربرية. إن إهمال لحجاز في الظروف الحاضرة يعني انحدار الحضارة على أيدي البربرية. ولذلك لا يسعنا أن نغفل فكرة مساعدة الحجاز إذا كانت الرغبة حقيقية في أن يبدأ الإسلام عهدًا جديدًا، حرًا من التعصب ومتسامحًا حقًا، للانتشار من مكة إلى الأقطار البعيدة كالسابق. إن الدولة التي يكون لها

أعظم الفخر في تحقيق هذا المشروع ستكون بريطانية العظمى، وأنا أشك كثيرًا في كونها تسمح بهدم البناء الذي تشيده الآن وترك الحجاز في مفترق الطرق.

(١٧) هناك واجب أدبي آخر لا يقل شأنًا عن الأول، وسعادتكم على علم به. إن ابن سعود قد امتنع عن كل عمل خلال الحرب مع أن بريطانية العظمى حاولت إقناعه بتثبيت موقعه السياسي في العالم بحمل السلاح ضد عدونا المشترك. فكيف يسمح له الآن بمحاربة الحجاز وعلى أساس أية مبادئ يضع عمله؟ وما الذي يمنع العقاب الذي يستحقه؟

(١٨) إن صداقتي لبريطانية العظمى، واعترافي بامتناني لها، واعتقادي بأن مصلحتها ومصلحة الإسلام أن تقوي هذه الصداقة وتطهرها من أي سوء تفاهم، كل ذلك قد حملني على الإعراب علنًا عن آرائي والإقرار بقضيتي. فإنه إذا لم يكن ذلك فإنني أكون عاملًا ضد مبادئ التعهدات التي عقدتها معها.

(١٩) وختامًا آمل أن تتخذ الخطوات الفورية التالية قبل فوات الفرصة:

١- التجنيد الفوري. اتخاذ الخطوات حالًا.

٢- احتلال بريطانيا العظمى لسواحل الإحساء.

٣- ترسل بريطانية العظمى فورًا قوة عسكرية إسلامية إلى الحجاز على الرغم من جميع الصعوبات.

٤- ترسل الطائرات إلى الخرمة قبل غيرها من التعزيزات لمنع أية كوارث جديدة.

٥- أود إعلامي عن التقدم الحاصل في إحضار الدبابات. متى يتوقع وصولها إلى مصر؟ تاريخ الإرسال إلى جدة. حالة القوة التي تشغلها.

٦- تجميع كل مواد الحرب في مستودع خاص لئلا يحصل تأخير في إرسالها. أرى من الضروري إرسال المؤن والتعزيزات العسكرية تدريجيًا وفي فترات متقاربة.

هذه هي آرائي وهي مبنية على الخبرة، وهي آراء مسلم يعرف شعور العرب والمسلمين كليهما.

سوف ترون سعادتكم هل هذا يستحق النظر أم لا.

أنتم الحكم العادل والصديق الموثوق به والمساعد حقًا لي ولبلادي.

التوقيع فيصل).

وقد جاء في ملاحظات وزارة الهند [1] ٩ تموز/ يوليو١٩١٩م حول موقف ابن سعود إزاء الملك حسين؛ ما يؤكد أن لندن قررت فعلا التخلي عن الشريف حسين؛ حيث ورد فيها ما يلي:

(١) المصدر السابق (٢٠٦) FO 371/4146

(أرسلت وزارة الخارجية هذه الأوراق لبيان ملاحظتنا عليها. أميل إلى التفكير بأن الترجيح يكون بلا شك إلى جانب البديل رقم (٢) في ملاحظات لورد كرزن، وهو: عدم الاستمرار في موضوع بعثة فيلبي في الوقت الحاضر، إن غرضنا الأساسي من إرسال فيلبي هو حمل ابن سعود على "وقف التقدم في انتظار التحكيم" (برقية وزارة الخارجية رقم ٧٤٥ بتأريخ ١٨ حزيران/ يونيو). ويظهر أن الغرض قد تم تحقيقه. لقد أوقف التقدم، والظاهر أنه ليس هناك احتمال استئنافه إلا إذا أثار الملك حسين، من جانبه استفزازًا جديدًا.

وكان لبعثة فيلبي غرض ثانوي وهو: تمهيد الطريق للتحكيم، ولهذا الغرض كان على المستر فيلبي تأمين سحب قوات ابن سعود، على كل حال من تربة (حيث يتفق الجميع أنها لا شأن لهم فيها) بضمان نهائي بأننا نحكم بين الادعاءين المتعارضين. لكن الملك حسين يرفض التحكيم، ولن يسمح لموظفنا بالذهاب إلى مقر ابن سعود. وفي هذه الحالة ينبغي لنا أن نرضى بما حققناه من غرضنا الأساسي (في الوقت الحاضر) ونترك الملك حسين يتحمل نتائج عناده، أي فقدان الخرمة وتربة، وكلاهما قد يمكنه استعادتها بنتيجة التحكيم (وإحداهما كان يمكنه استعادتها بالتحقيق).

بخصوص إعانة ابن سعود، أرى أن نستمر على دفعها (بالنسبة المخفضة) في الوقت الحاضر، نظرًا إلى أنه امتثل في الحقيقة لطلبنا الأساسي بالامتناع عن القيام بتقدم جديد في الحجاز.

تبقى هناك قضية حج ابن سعود المزمع. إن معلوماتنا عن هذه النقطة قليلة. لقد صرح ابن سعود في كتابه المؤرخ ١٨ حزيران/ يونيو (برقية القاهرة رقم ١٠٢١ بتأريخ ٢٣ حزيران/ يونيو) أنه "قائم بإرسال بعض رجاله الرئيسيين إلى نجد لإعداد الحج" وفي ٢٧ حزيران/ يونيو أوعز الجنرال آللنبي إلى المستر فيلبي بأن "يحصل على وقف ابن سعود فورًا للأعمال العدوانية وإقناعه بالعدول عن هدفه في أداء الحج" (برقية بغداد رقم ٦٨٣ بتأريخ ٢٨ حزيران/ يونيو) وفي برقيته الأخيرة (رقم ٧٥٨٢ بتأريخ ٨ تموز/ يوليو) يتكلم الكرنل ويلسن من بغداد عن وجود "احتمال جيد بأننا نستطيع أن نثني ابن سعود برسالة عن رغبته في أداء الحج شخصيًا أو بالوكالة"!

وهذه القضية دقيقة، فمن الواضح أنها مهمة مثيرة للاستياء أن تحاول حكومة مسيحية أن تثني مسلم بارز عن أداء الحج إلى مكة. ومن الجهة الثانية إذا كان ابن سعود أو أحد مساعديه الكبار يصل إلى مكة مع أتباع عديدين فهنالك كل سبب للخوف من حصول قلاقل. ولعله ليس هناك سوى اعتراض ضئيل على إرسال رسالة ودية إلى ابن سعود تشير إلى أنه، في الأحوال السياسية الحاضرة في جزيرة العرب، يكون من المستحسن له أن يؤجل حجه إلى سنة قادمة. ومن المفروض أن الرسالة ترسل من لدن المفوض المدني في بغداد.

(توقيع بالحرف الأول ج. ئي. س. (شكبره)

١٩١٩/٧/٩

اتفق مع المستر شكبره على جميع النقاط. ليست هذه المرة الأولى التي يسلك فيها ابن سعود سلوكًا حسنًا، و"المزعج المدلل المتبرم" يسيء السلوك [يعني الشريف حسين].

حسب الأدلة المتوافرة لست مقتنعًا أن ابن سعود لم يقم بإخلاء تربة حسب معنى تعليماتنا، أي أنه لم يسحب منها القوات التي أتى بها معه (من المفترض أننا لم نقصد أنه إذا استسلمت له القرية جميعًا كما فعلت الخرمة، فعليه أن يتبرأ منها) والظاهر أنه ليس هناك سبب لوقف إعانته.

إن الشك الوحيد الذي يساورني هو فيما إذا كان من المستحسن، كما يقترح لورد كرزن، وضع البديلين أمام الجنرال آللنبي. إن فكرة أهمية حسين تستبد بهم في مصر، وهناك ما يقال لصالح تقديم قرار لا غير.

ذكر الميجر "نوئيل" في تقرير حديث مثلًا كرديًا بررته لي حقًا على ما يظهر أحداث السنوات الأربع الأخيرة"، ويجدر بجماعتنا المحبين للعرب أن يتذكروه:

"لا تشجع العربي وإلا فإنه يأتي فيوسخ ذيل معطفك".

(توقيع بالحروف الأولى) أ. سي. سي ٩/ ٧/ ١٩١٩).

التقارير البريطانية في ضرورة دعم ابن سعود:

لقد كانت التقارير البريطانية في هذه الفترة تتوالى مؤكدة ضرورة دعم ابن سعود لمواقفه التي أثبتت مدى إخلاصه والتزامه لبريطانيا خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى، وضرورة التخلص من خصمه الشريف حسين - الذي أخذ يهدد بالاستقالة ليحرج بريطانيا أمام الرأي العام الإسلامي - واختيار ولده عبدالله بدلًا منه؛ لشدة ولائه لبريطانيا؛ كما ورد في كثير من التقارير[1]، كما في المذكرة التي أعدت لوزارة المستعمرات البريطانية عن جزيرة العرب الوسطى؛ وجاء فيها عن ابن سعود وعلاقته ببريطانيا:

(حمل عبد العزيز ابن سعود دائمًا شعور الصداقة نحو البريطانيين، وأثبت إخلاصه في بدء الحرب العظمى بالقيام بحركات فعالة ضد ابن رشيد الذي أعلن موالاته للأتراك. وتعاون على مدى الحرب مع السلطات في العراق بقدر ما سمح به موقعه المنعزل، وذلك سواء في حصار أقاليم العدو أو الضغط على العدو ابن رشيد، وبذلك يسر لملك الحجاز لمواصلة حركاته العسكرية على طول السكة الحديد دون خوف من التدخل الجدي لابن رشيد. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ شرع بهجوم شديد على حائل نفسها وأصاب نجاحًا مبدئيًا، حين وقعت الهدنة مع تركية فأصبح استمرار حركاته العسكرية لا لزوم له.

إن العلاقات بين حليفينا ملك الحجاز وابن سعود لم تكن قط ودية جدًا، وقد أخذت بالتوتر خلال الشهور الأخيرة من الحرب. لكن ابن سعود أعطانا تعهدًا نفذه بإخلاص بأنه لم يفعل شيئًا لزيادة صعوبات الملك حسين ما دام هو مشغولًا بالتعاون مع قواتنا العسكرية. بعد الحرب أصبحت الأمور أكثر خطورة،

---

(١) الوثائق ٤/ ٤١٦-٤٢١.

حتى تصاعدت إلى معارك علنية في شهر أيار/ مايو الماضي. ففي خلال هذا الشهر قامت قوات ابن سعود بهجوم مفاجئ على معسكر الملك واستولت على كل مدافعه ورشاشاته وعتاده وسائر اللوازم. وعلى قدر ما أمكن التحقق منه، لم يهرب سوى ١٥٠ رجلًا من جيش الملك النظامي من المذبحة التي يقال إن ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رجل ماتوا فيها. ثم عاد ابن سعود إلى عاصمته ولم يعكر السلام منذ ذلك الحين.

بناء على دعوة من حكومة صاحب الجلالة أرسل ابن سعود وفدًا لتقديم الولاء لصاحب الجلالة (ملك بريطانية العظمى) وتهنئته على تكلل الحرب بالنجاح. ويرأس الوفد ثاني أبنائه الأحياء، فيصل، وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره، وكان قد اشترك في الحركات العسكرية ضد ابن رشيد سنة ١٩١٨. ويرافقه بصفة مشاور سياسي ابن عمه أحمد بن ثنيان الذي جلس جده على عرش نجد لمدة قصيرة خلال السنوات العاصفة في عهد الاحتلال التركي، وقد درس هو نفسه مع إخوته في الآستانة. وكان إخوته في الآستانة عند نشوب الحرب وخدموا في الجيش التركي. ويمثل مصالح نجد التجارية الثالث أعضاء البعثة عبد الله القصيبي، وهو شريك في محل مزدهر لتجارة اللؤلؤ والتجارة العامة في البحرين وأعضاء البعثة الثلاثة الباقون هم من الأتباع.

وقعت في سنة ١٩١٦ معاهدة من قبل السير برسي كوكس، نيابة عن بريطانية العظمى، وابن سعود، تعهد فيها هذا الأخير، مقابل ضمان بريطاني لسلامة أراضيه، بأن لا تكون له أية معاملات مع دولة أجنبية سوى بريطانية العظمى، وأن يحافظ على فتح طرق الحج عبر إقليمية إلى مكة، وأن يمتنع عن الاعتداء على دول الخليج الفارسي (العربي) التي ترتبط بمعاهدات معنا، وتم الاتفاق أيضًا على أن تعين الحدود الفعلية لأراضيه بعد الحرب، وأن المعاهدة التي أبرمت آنذاك يعاد النظر فيها لأجل إنشاء اتفاق دائم بين ابن سعود والدولة التي يراها حاميته الطبيعية. لقد خول أحمد ابن ثنيان من قبل سيده بالصلاحيات الكاملة للمباحثة في هذه الأمور، إذا رغبت حكومة صاحب الجلالة بمثل هذه المباحثة.

وجدير بالذكر أن والد ابن سعود، عبد الرحمن، لا يزال حيًا وأن وافدة الأنفلونزا التي توغلت في الشتاء الماضي إلى قلب جزيرة العرب قضت على ثلاثة من أبناء ابن سعود، وبضمنهم ابنه البكر "تركي" البالغ من العمر ١٩ سنة والذي اشتهر قبل وفاته ببسالته العسكرية. وولي عهد إمارة نجد هو سعود، الابن الثاني وأكبر الأبناء الأحياء للحاكم).

ترشيح بريطانيا عبد الله خلفا لأبيه كملك على الحجاز:

كما أوصى بذلك الجنرال اللنبي في كتابه[1] إلى وزير الخارجية وفيه:

(من اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر

(١) المصدر السابق (٢٥٤) (147731) FO 371/4147

إلى اللورد كرزن - الخارجية ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩

سيدي اللورد..

إشارة إلى برقيتي المرقمة ١٣٤٠ والمؤرخة في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ أتشرف بإعلامكم أن التقارير التي وصلت من المعتمد البريطاني في جدة، وكذلك لهجة البرقيات التي وصلت من الملك حسين نفسه، تدل على احتمال أن يعلن الملك حسين استقالته في أي وقت، وربما بدون إعطاء الكرنل فيكري إنذارًا عن نواياه. ومهما كان هذا الأمر، فقد يكون من المفيد بصورة واضحة تعيين من يخلف الملك بأقل ما يمكن من التأخير، وذلك لتفادي فترة فراغ قد تؤدي إلى الفوضى، وحتى إلى حرب أهلية. ولذلك سيكون الكرنل فيكري ممتنًا لأية تعليمات خاصة يمكن إصدارها إليه، ليسترشد بها.

إن الأمير عبدالله سيكون أنسب من يخلف الملك. فهو ليس متعصبًا، ويصغي إلى النصح، وتقدمي، ومؤيد لبريطانية في أفكاره. وهو يتمتع بكفاءة دبلوماسية كبيرة حصل عليها من اتصاله بالأتراك لمدة طويلة، إضافة إلى شخصيته المحبوبة في الأوساط البريطانية والمحلية، مما سيمكنه من فرض نفسه بدون صعوبة. ولعله سيتمكن أيضًا من إقناع والده لترشيحه واستبعاد أخيه الأكبر علي الذي هو دونه كفاءة، ومتعصب، وضعيف. ولذلك فهو ليس منافسًا خطيرًا له.

وفي حالة ترشيح الملك حسين للأمير عبد الله يمكن أن نتوقع أن الأخير، قبل قبوله المسؤولية، سيستفسر من الوكيل البريطاني عن مدى التأييد، المعنوي والمادي، الذي ستكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة لمنحه إياه.

أما فيما يتعلق بالتأييد المعنوي، فإنه ربما سيطالب باستبقاء بريطاني كبير يكون وسيطًا بينه وبين حكومة صاحب الجلالة، وتحمل آراؤه الوزن الضروري. وقد علمت أن كلًا من الملك والأمير عبد الله ينظران بتخوف إلى إعادة تأسيس قنصلية بسيطة في جدة بدلًا من الوكالة الحالية. فإذا زالت الوكالة بشكلها الحالي من الوجود، فإنني أقترح أن توضع القنصلية في إمرة موظف كبير ذي تجربة في الشؤون السياسية العربية، يعين بصفة قنصل بريطاني على أن يساعده في أعماله القنصلية موظف صغير من الخدمة القنصلية، ويقوم هو بأعمال المعتمد البريطاني.

إن الأمير عبد الله سيتعمد إلى حد كبير على الدعم المادي اللازم من حكومة صاحب الجلالة لحفظ وضعه في الحجاز ومن المؤكد أنه سيطالب بتصريح من حكومة صاحب الجلالة بشأن استمرار المعونة المالية بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩).

وجاء في كتاب آخر[1] :

(من الكرنل ويلسن المعتمد البريطاني في جدة

(١) المصدر السابق (٢٥٩) (152998) FO 371/4147

إلى الميجر يونغ وزارة الخارجية ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩

عزيزي يونغ..

أرسل لكم الملاحظات التالية بالإشارة إلى رسالة (ميلن) تشيثهام عن احتمال تنازل الملك حسين التي أطلعتني عليها يوم الجمعة الماضي.

إن الرأي الذي توصل إليه بعد رويّة وتأمل كل من الأمير عبد الله وقاضي قضاة مكة وجميع أصحاب النفوذ في الحجاز الذين قابلتهم، هو أنه إذا تنازل الحسين عن العرش، فإنه يحدث في الحجاز ما يشبه الفوضى العامة، وأرى احتمال كون هذا الرأي الاجماعي صحيحًا. إن حالة مثل هذه لن تكون في مصلحة الإمبراطورية البريطانية. وليس من المحتمل أن يبقى الإخوان هادئين، ويحتمل أن يحاولوا القيام بغزو خطير للحجاز.

وفي رأيي المتواضع أن حركة الاخوان أشد المظاهر المزعجة في الوضع العربي. وما دامت حكومة الهند تؤيد ابن سعود، كما فعلت حتى الآن، فإن سلسلة الأوضاع الصعبة تستمر طويلًا وتواجه حكومة صاحب الجلالة سواء تنازل الملك حسين عن العرش أو مات أو بقي في وضعه الحاضر.

يعتقد الحسين والزعماء العرب أن حكومة الهند تابعة لحكومة صاحب الجلالة، ومن الصعب عليهم أن يفهموا كيف أن أعظم دولة إسلامية في العالم تناصر حركة مذهبية ترمي إلى هدم الإسلام الحنيف.

لقد كتب دنيس براي (من الدائرة السياسية في سيملا) في كتاب شخصي بعث به إلي مؤرخ في شهر تموز/ يوليو الماضي قائلًا: "إن رفع خطر الاخوان جاء مسعفًا حقًا. فلو تحقق لكان أثره في الهند مروعًا بالتأكيد".

أنا على استعداد للاعتقاد بأن ابن سعود مخلص لنا شخصيًا، وأنه حسب المحتمل ليس "أنانيًا تمامًا" برغبته في تحويل الإسلام عمومًا إلى المذهب الوهابي. إن تأليفه لجماعة الاخوان كان قد نفذ حسب المحتمل لغرض التعاظم السياسي أكثر من الديني، ولكن علينا أن نأخذ الحقائق كما هي عليه، وابن سعود هو الرئيس للاخوان المتعصبين حقًا. وهكذا فالتأييد الممنوح له هو في الحقيقة تأييد لحركة الاخوان.

ويرى الحسين أنه لا فرق بين المذهب الوهابي المتطرف وبين حركة الإخوان. أما أنا فأرى فرقًا. فحركة الإخوان في جوهرها حركة متعصبة ذات طبيعة عسكرية وعدوانية.

أبدي أن من المهم لنا أن نعمل كل ما في وسعنا لمنع الحسين من التنازل في الوقت الحاضر، وأن تصريحًا نهائيًا من جانب حكومة صاحب الجلالة بأنها تعترف بالخرمة وتربة وبيشة بكونها داخل الحدود الشرعية للحجاز قد يدعوه على الاستمرار. وأقترح أن تعطي لي مثل هذه الرسالة لتقديمها إليه من حكومة صاحب الجلالة. وفي الوقت نفسه يجدر الطلب من الحسين أن يخول ممثلًا مسؤولًا للذهاب إلى القاهرة (أحاول أن أوفق لإرسال عبدالله) بقصد الاجتماع بممثل لابن سعود هناك للاتفاق على حدود بين البلدين. وأنا لا

أتفق مع فيلبي بأن لجنة حدود تقوم بتحديد هذه الحدود في الموقع، فإن هذا العمل يولد القلاقل ولا يؤدي إلى نتيجة دائمة.

فإذا تمت الموافقة على شيء من هذا القبيل فإنني أقترح أن ترسل رسالة إلى الحسين مآلها أنني سوف أغادر إلى جدة بعد مدة قليلة وأبحث الوضع كله معه، ومن ضمن ذلك اقتراح حكومة صاحب الجلالة لمعالجة قضية حدود الحجاز ونجد.

لقد أعرب الحسين مرارًا عن رغبته في زيارة إنكلتره بعد عقد الصلح مع تركية إذا لم يكن قد استقال قبل ذلك. فأقترح أن يسمح لي بأن أقول له إن حكومة صاحب الجلالة ترحب بزيارته في السنة القادمة. وأميل إلى الاعتقاد بأن الحسين إذا أتى إلى هنا فإن النتيجة تكون مفيدة، ويستطيع أن يرفع "عبئًا شديدًا" عن صدره، وتكون درسًا حقيقيًا له. وفكرة زيارة إنكلتره سوف تميل إلى منعه عن التنازل عن الحكم، فالتنازل سيكون، كما أرى، مضرًا لنا في الوقت الحاضر نظرًا للحالة العامة في الشرق.

إشارة إلى اقتراح تشيشهام (وكيل المندوب السامي في مصر) بأننا يجب أن نحمل الحسين على تعيين عبد الله خلفًا له، لقد فكرت كثيرًا في الوضع الذي يحتمل أن يسود في حالة تنازل الحسين، وأعتقد أنني أخبرتكم بأن السبيل الوحيد الذي يبدو ممكنًا هو أن ندخل في اتفاق سري مع عبدالله يقوم على دعمه بصورة خاصة بالأموال فيمثل هذه الحالة والاعتراف به ملكًا إلخ. إذا استطاع تثبيت مركزه. أنا لا أستطيع التوصية بمثل هذه الخطة، ولكن إذا أريد اتخاذ أي عمل حول خلف الحسين في الوقت الحاضر فيظهر أن تلك هي المفضلة، ولكن لها عوائق واضحة ولو أنها أقل خطورة من الاتصال بالحسين مباشرة بعد أن عين "عليًا" وليًا للعهد.

إزاء وضع الأمور في الوقت الحاضر، يكون العسير، إن لم يكن من غير الممكن، فصل ملوكية الحجاز عن إمارة مكة. ولما كان المنصب الأخير في الوقت الحاضر من سلطة الخليفة فإن كل حركة من جانبنا في تعيين، أو محاولة تعيين، أمير وشريف أكبر لمكة، يحتمل أن تلقي الاستياء من المسلمين عمومًا.

إن خير سياسة لنا هي أن نعمل كل ما هو معقول لإبقاء الحسين في موقعه الحاضر، على كل حال حتى يتم التوقيع على المعاهدة التركية، وعند ذلك يمكن النظر إلى نتائج أحكامها بصورة أوضح).

التوجه البريطاني ضد الحركة القومية العربية بعد الحرب والتخلي عن الشريف حسين:

كما بدأت بريطانيا تضيق ذرعا أيضا – بالإضافة إلى الشريف حسين – بدعاة القومية العربية الذين وظفتهم لإسقاط الخلافة العثمانية حتى إذا تحقق الهدف تخلصت منهم بعد أن صاروا عبئا عليها بتمسكهم بفكرة الدولة العربية الموحدة؛ كما صرح بذلك الكابتن غارلند؛ كما في مذكرته[١]، بخصوص الصراع بين إدارتي بغداد والقاهرة البريطانيتين اللتين تشرفان على المستعمرات والمحميات العربية؛ وجاءت على النحو التالي:

(١) المصدر السابق رقم (٢٣٣) FO 686/18

(مذكرة كتبها الكابتن غارلاند - مدير (المكتب العربي) بالنيابة ٢ آب/ أغسطس ١٩١٩

اللفتننت كرنل أ.ت. ويلسن وأزمة الخرمة

"إنني مستعد لتأييد الملك حسين كثروة سياسية ضد ابن سعود، ولا أتفق أبدًا مع سياسة السير برسي كوكس والمستر فيلبي"

ذلك هو التصريح الذي فاه به اللفتننت كرنل أ.ت. ويلسن في المكتب العربي حين مر بالقاهرة في طريقه إلى بغداد في شهر أيار/ مايو الماضي.

في بداية نيسان/ أبريل قدمت إلى ابن سعود رسالة حكومة صاحب الجلالة التي أبلغ فيها بتنزيل إعانته بمقدار النصف، وأنذر بعدم بسط نفوذه إلى "بقعة بعيدة كالخرمة" وقد أشار ابن سعود في جوابه (المؤرخ ٢٠ نيسان/ أبريل) إلى أن الأمير عبد الله غادر المدينة مع جيش وبنوايا عدوانية بلا شك، وعلى الرغم من أنه (ابن سعود) لم تكن له رغبة في الإساءة إلى حكومة صاحب الجلالة فقد أرغم على اتخاذ الخطوات لمنع التجاوز على أراضيه.

وبعد مدة قليلة من وصول الكرنل أ.ت. ويلسن إلى بغداد استولى الأمير عبد الله (٢١ أيار/ مايو) على تربة، وبدأ وكأن القتال الجديد على وشك النشوب، فأبرق المندوب السامي إلى بغداد بآراء الكرنل سي. ئي. ولسن[1] في الوضع. ارتأى هذا الضابط الأخير ضرورة اتخاذ عمل فوري لمنع وقوع معركة حاسمة بين عبد الله وابن سعود، وأضاف إلى ذلك أن الوقت قد حان لنا للاعتراف بمدعيات حسين علينا. وأوصى الكرنل سي. ئ ي. ولسن أيضًا أن ترسل أوامر فورية وشديدة إلى ابن سعود لسحب كل قواته إلى داخل نجد وإذا لم يفعل ذلك فيوقف صرف إعانته "كما وافق على ذلك الكرنل أ.ت. ويلسن حين كان في القاهرة مؤخرًا".

قال المندوب الملكي في بغداد أنه يخشى أن الأوامر إلى ابن سعود بالانسحاب من الخرمة وتربة لن تصل إلى الرياض في الوقت المناسب للحيلولة دون النزاع المهدد به، ولكنه أوعز إلى الضابط السياسي في البحرين أن يوقف المدفوعات الجديدة من الإعانة حتى وصول أوامر جديدة من حكومة صاحب الجلالة.

وفي ٣١ أيار/ مايو أوعزت وزارة الخارجية بأن يحاط ابن سعود علمًا، عن طريق البحرين وعن طريق جدة أيضًا، بأن عليه أن يسحب كل قواته فورًا من الحجاز وكذلك من الخرمة. وإذا تخلف عن فعل ذلك فإنه يعتبر معاديًا وتوقف إعانته ويفقد كل المزايا بموجب معاهدة ١٩١٥.

حتى ذلك الوقت التزم الكرنل أ. ت. ويلسن بتصريحه السياسي الذي فاه به في القاهرة. ولكن في ١٤ حزيران/ يونيو تغيرت أفكاره على ما يظهر لأنه في برقية أرسلها إلى القاهرة في التاريخ المذكور، أوصى بكل

(١) في حاشية الأصل: نرجو أن نلفت انتباه القارئ الكريم إلى التمييز بين الكرنل أ ي. ت ي. ويلسن (وهو السير آرنولد ويلسن وكيل المفوض المدني البريطاني في العرا ق)، والكرنل سي. ئ ي. ويلسن، المعتمد البريطاني في جدة، وهو يوقع رسائله أحيانًا باسم (ويلسن باشا) وكانت حكومة السودان قد منحته رتبة لواء فخرية، وحسب التقليد السائد كان كل ضابط برتبة لواء وما فوقها يطلق عليه لقب باشا. (ن. ص)

شدة بتنازل الملك حسين (عن العرش). وقد أكد أن هذا يسرع انهيار الحركة العربية التي، كما قال: "أخذت تصبح أكثر عداء لبريطانية من عدائها للأجانب" وَوَصَف الملك حسين بأنه ألعوبة يفتقر إلى النفوذ الحقيقي عدا ذلك الذي يمكن شراؤه بالذهب البريطاني، وأعرب المندوب الملكي عن انتقاد صارخ للملك مصحوب بتقدير لابن سعود الذي، كما ارتأى، يجب علينا أن لا ندفعه إلى موقف عدائي.

وفي برقية أخرى مؤرخة في ٢٧حزيران/ يونيو قال الكرنل أ.ت. ويلسن "إنه من الواضح أن أوامر حكومة صاحب الجلالة قد أطاعها ابن سعود بصورة صحيحة وأنه ينوي أن يمتثل لها في المستقبل".

ويمكن الإشارة إلى أن ابن سعود، ولو أنه غادر منطقة الخرمة شخصيًا، فلا شك هناك أنه اهتم أن يترك وراءه وكلاء وأمراء في الخرمة وتربة كليهما.

في ١٢ تموز/ يوليو أبرق الكرنل أ. ت. ويلسن أن الآراء التي أبداها في الموضوع في برقياته قد تأكدت عن طريق المجاملة المتواصلة التي قدمها ابن سعود فضلًا عن الطريقة الثابتة التي نجح بها، سواء في الميدان أو بالمراسلة، في الحفاظ على موقفه" وأخبرنا أيضًا (٢١ تموز/ يوليو) أنه اتصل بابن سعود بشأن ما يلي:

"يمكنني، فيما يتعلق بحركات الملك حسين نحو تربة والخرمة، أن أؤكد لسعادتكم بأن هذين المكانين سيبقيان فارغين حتى تفرغ حكومة صاحب الجلالة من النظر في القضية بتمامها" وفيما يتعلق بكم، يجدر بسعادتكم أن تمتنعوا عن احتلالهما وعن السماح لاحتلالهما من جانب رعاياكم: فكل تقدم من أحد الجانبين في هذا الاتجاه يمنع بهذه الصورة".

يظهر مما تقدم أن تحول الكرنل أ. ت. ويلسن إلى سياستنا الرامية إلى التأييد الكامل للملك حسين لم تكن طويلة الأمد. فيظهر أنه عاد إلى النظرية الأصلية لحكومة الهند التي يمكن التعبير عنها بـ"أنه لا أمير سوى ابن سعود وفيلبي وكيله".

(التوقيع) ن. غارلاند كابتن، وكيل مدير المكتب العربي
القاهرة، ٢ آب/ أغسطس ١٩١٩
صورة إلى: دار الاعتماد جدة).

رصد بريطانيا للحراك السياسي والعسكري في الجزيرة العربية:

وكما استطاعت بريطانيا ضبط العلاقة بين الشريف حسين في مكة وابن سعود في الرياض في أواخر سنة١٩١٩م؛ فقد استطاعت كذلك السيطرة على ابن رشيد في حايل والإدريسي في عسير، وقد ظل ابن رشيد مواليًا للخلافة العثمانية إلى أن هُزمت تركيا في الحرب العالمية وسقط العراق والجزيرة العربية تحت السيطرة البريطانية، وكانت بريطانيا من خلال مندوبها في المنطقة ترصد كل الحراك السياسي والعسكري؛ كما جاء في عدد من البرقيات[1] ومنها:

(١) الوثائق ٣٧٠/٤-٣٧١ و٣٧٦-٣٧٧. رقم (٢١٦) FO 686/18 و (٢١٧) FO 686/18

(برقية من الكابتن كلايتن في عدن
إلى المندوب السامي القاهرة ١٧ تموز/ يوليو ١٩١٩
أسبقية. مستعجل جدًا. نقلت إلى الإدريسي الأقسام ذات العلاقة من البرقية المرقمة ٦٤٢ والمؤرخة في ٢٤ أيار/ مايو من وزارة الخارجية، وقد سرته كثيرًا. من الواضح أنه لا فكرة لديه لطلب الحماية من محل آخر. التحكيم البريطاني بصدد الأراضي يلقي الترحيب من جانبه وشكواه الوحيدة هي تأخير القيام به. ولأجل إزالة الوضع الحاضر يقترح أن توضع فورًا خطوط موقتة للحدود من قبل حكومة صاحب الجلالة وأن ينذر الحكام باحترامها. بالإضافة إلى ذلك تطوع بتقديم التصريح الآتي: إذا كان حكام عرب آخرون يعملون بصورة مماثلة فإنه مستعد لقبول ودعم السيادة الاسمية، وليس الفعلية، للملك حسين، إذا وافق هذا على تسوية عادلة لقضية القنفذة فإنه على استعداد للدخول في علاقات وثيقة معه والتعهد بمهاجمة ابن سعود إذا قام هذا الأخير بمهاجمة الملك حسين مرة أخرى. ويبدي، بأنه نظرًا إلى اعتقاده بأننا ملتزمون تجاه الملك، فهو يرضى بحل وسط عادل لـ (الوضع غير المستحب). لكنه يرفع شكاوى مرة من عدم تشجيعنا لتوسعه نحو الجنوب، ذلك التوسع الذي دعوناه إليه بصراحة في المعاهدة وبعد ذلك، خصوصًا بالنظر إلى أن عملنا، كما يفهم، هو متخذ رعاية للإمام يحيى الذي هو عدو صريح تقريبًا. إنه، بالرغم من ذلك في رأيي، سوف يبذل قصارى جهده لتحاشي التصادم).

وكما جاء برقية (من مكتب الضابط السياسي دمشق إلى المعتمد البريطاني جدة ١٧ تموز/ يوليو ١٩١٩
فيما يلي آخر الأخبار من نجد:
عقد ابن رشيد وابن سعود اجتماعًا وديًا في بكيرية قرب بريدة خلال شهر رمضان. من المحتمل أن الاجتماع كان يتعلق بقضايا ناشئة من حركات الوهابيين. وحينما كان ابن رشيد هنا زار وفد من الاخوان بلدة حائل واستقبلهم ممثلو ابن رشيد الذين كانت لديهم تعليمات منه لاستقبالهم بكل حفاوة وجمع كل الرؤساء الدينيين بمنطقة حائل للاجتماع بهم. وعاد الوفد مرتاحًا من حسن استقبالهم ومقتنعين بعقائد ابن رشيد الدينية! كان في نيتهم زيارة أماكن أخرى في واحة حائل لكن المشروع لم يتحقق.

الرئيس الحالي للوهابيين هو حمود [كذا ويبدو هناك خطأ في الاسم] الدويش رئيس عشيرة مطير. وفيصل الدويش الذي كان في السابق كبير شيوخ مطير فقد نفوذه لأنه لم يكن مستعدًا للمشاركة معهم قلبيًا. والمقر الحاضر للحركة هو الأرطاوية قرب شقارة في القصيم حيث توجد حسب الظاهر مستوطنة كبيرة. جذور الحركة في عشيرة مطير التي يشترك معها نصف قبيلة حرب ونصف عتيبة (مكية)..).

ووردت برقية [1] (من: مقر القيادة العامة مصر إلى: مدير الاستخبارات العسكرية
١٨ تموز/ يوليو سنة١٩١٩
إشارة إلى (برقيتكم) ٧٩٣٦٣ بتاريخ أول تموز/ يوليو، فيما يلي خلاصة للحوادث العسكرية الأخيرة في الحجاز:

(١) المصدر السابق رقم (٢٢٤) FO 371/4146 107875

لم تقع أحداث عسكرية منذ اندحار (القوات) الشريفية في تربة في ٢٥ أيار/ مايو حين هدد ابن سعود بالسير على الطائف ومكة. وفي انتظار تحكيمنا في النزاع تسلم ابن سعود أوامر من حكومة صاحب الجلالة بالانسحاب من تربة، فامتثل وانسحب إلى عاصمته الرياض. وفي الوقت نفسه نصح الملك حسين بعدم التقدم شرقي خط الطائف العشيرة، لكنه حث بشدة على استعمال سرب الطائرات الأخير الذي أرسل إلى جبهة جدة للدفاع عن الطائف فقط وليس لاستعمالها لأغراض هجومية بعد ذلك. وأرسلت وزارة الخارجية المستر فيلبي من إنكلترة لبدء المفاوضات مع ابن سعود، لكن الملك حسين رفض السماح له بالمرور من الحجاز إلى نجد، وإذا أصرت حكومة صاحب الجلالة على مرور المستر فيلبي بهذا الطريق فإنه هدد بالتنازل عن العرش. كل محاولات الكرنل ويلسن فشلت في إقناع الملك لتغيير موقفه، ولذلك أرغمت حكومة صاحب الجلالة على سحب عرضها للتحكيم. سيعود المستر فيلبي إلى لندن بسبب ذلك وسيتم سحب السرب من الأهواز. وهناك الآن تكهنات حول تنفيذ الملك تهديده بالتنازل.

نسخ إلى: رئيس أركان الجيش الإمبراطوري، والوحدات والمقرات العسكرية المختلفة، ووزارة الخارجية المستر كدستن، وباريس، وفرساي).

حرص بريطانيا على عدم استثارة الحس الإسلامي وإخفاء طبيعة الحملة الصليبية:

لقد كان المشروع البريطاني للسيطرة على الجزيرة العربية والعراق يواجه تحديات كبيرة خاصة في رفض العالم الإسلامي أي نفوذ مسيحي على الحجاز والجزيرة العربية؛ ولهذا حرص البريطانيون على عدم استثارة الرأي العالم الإسلامي؛ وذلك بترتيب أوضاع المنطقة وتأمين طرق الحجاج إلى مكة حيث كان المسلمون في الهند ومصر تحت الاحتلال البريطاني، وكان تأمين وصولهم الحجاج من هذين البلدين وتنظيم شئون الحجاز الداخلية أهم ما يواجه رجال بريطانيا في المنطقة؛ كما جاء في تقارير[1] المسئولين البريطانيين ومنها:

(كتاب من وزارة الخارجية إلى الجنرال وينغيت ٢ تموز/ يوليو ١٩١٩

سيدي..

تسلمت رسالتكم المؤرخة في ٢٨ أيار/ مايو حول موضوع نشر رسائلكم التي تتناول العمليات العسكرية في الحجاز. إننا نقدر تمامًا الأثر السيئ الذي سيحدثه عدم نشر هذه المراسلات على القوات المحاربة، ولكن من رأيي أن الاعتبارات الخاصة في هذه الحالة يجب أن تخضع إلى متطلبات المصلحة العامة. وكما لا بد وأنكم تعلمون أن الأحوال في العالم الإسلامي في الوقت الحاضر دقيقة جدًا. وقوات الملك حسين وابن سعود قد تصادمت فعلًا على مقربة من الأماكن المقدسة، وأصبحت حكومة صاحب الجلالة في موقف صعب بدعمها الملك حسين دون أن تجرح حساسيات قطاع كبير من المسلمين الهنود الذين يعدونه متمردًا على الخلافة.

(١) المصدر السابق ٣٤٦/٤ - ٣٤٩ و٣٤٢-٣٤٥. رقم (١٩٩)(91113) FO 371/4167 و (٢٠٠) FO 686/18

ولابد لي أن أضيف لمعلوماتكم الخاصة أنه توجد دلائل على انتشار المشاعر المعادية لبريطانية وللأجانب بين سكان سورية والعراق والمسلمين الذين سيثيرهم نشر هذه الرسائل التي تشير إلى التغلغل المسيحي في الحجاز وإلى الدور البارز الذي قامت به حكومة صاحب الجلالة في الثورة العربية.

وإزاء هذه الظروف أجدني متأكدًا أنكم ستتفقون معي أن الوقت لم يحن بعد لنشر مراسلاتكم وأنني واثق من أن الضباط والجنود المشاركين سيتفقون معي بتأجيلها لمدة أخرى لو كانوا على علم بالاعتبارات السياسية المعقدة التي تتعلق بها. وأضيف أن الجنرال اللنبي يشاركني في رأيي كليًا في هذا الشأن).

وكذا جاء التنبيه على خطورة هذا الموضوع في برقية من دار الاعتماد القاهرة إلى وزارة الخارجية – لندن ٦ تموز/ يوليو ١٩١٩م وفيها (فهمت من المسيو بيكو خلال محادثاته في ٤ تموز/يوليو أن الملك حسين قد أبدى رغبة في إرسال قوات فرنسية إلى الحجاز.

بالنظر إلى موقف حسين العام، كما أعرب عنه في رسالته إلى فيصل (راجع برقيتي المرقمة ٩٥٧ إليكم) إزاء الفرنسيين، أميل إلى الشك في صحة هذه الأقوال التي أدلى بها المسيو بيكو.

ولدى استفسار المسيو بيكو مني عما إذا كان من المستحسن إرسال قوات فرنسية إلى الحجاز، أخبرته أنني أعتبر القيام بذلك عملًا غير حكيم.

دار الاعتماد الإسكندرية).

تولي بريطانيا شئون الحجاز المالية:

فقد أصبحت بريطانيا بحكم احتلالها للجزيرة العربية كلها المسئولة عن شئونها المالية بما فيها الحرمين؛ كما تؤكده رسالة[1] الجنرال اللنبي الذي بات قائدا عسكريا عاما للحجاز كما سوريا بعد احتلاله لها بجيوشه، وتقرير الكابتن غارلند الذي استسلمت له حامية المدينة النبوية بقيادة فخري باشا، وقد جاء فيها: (من الماريشال اللورد اللنبي المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كرزن (وزير الخارجية لندن)

١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩

إشارة إلى برقيتي المرقمة ١٦٣٣ والمؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩م التي أبلغت بها سيادتكم أنني بسبيل إرسال تقرير كامل عن وضع الإعانة المالية، أتشرف بأن أبعث مذكرة عن الأحوال المالية للحجاز بعد الحرب أعده الميجر هـ. غارلاند، مدير المكتب العربي بالوكالة.

وأتشرف أيضًا بأن أرفق نسخة من كتاب مؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ وجهه المكتب العربي إلى المعتمد البريطاني في جدة على أثر برقيتكم المرقمة ١٢٤٧ والمؤرخة في ١٨ تشرين

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٤٢ (٢٦٨)FO 371/4198 167331 و FO 371/4189 167331

الثاني/ نوفمبر١٩١٩ ونسخة من برقية مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩، من المعتمد البريطاني في جدة.

اللنبي).

(المرفق: مالية الحجاز بعد الحرب تقرير للمكتب العربي ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩

من المهم أن الشعور بالارتياح الذي صاحب الخفض التدريجي الحديث في معونة الملك [حسين] الشهرية البالغة ١٠٠٠٠٠ باون، إلى ٢٥٠٠٠ باون، عن طريق استقطاعات شهرية قدرها ٢٥٠٠٠ باون، في تشرين الأول/ اكتوبر والثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر، يجب ألا يؤدي بنا إلى أن نغض الطرف عن أن مستقبل الحجاز مسألة تؤثر في المصالح البريطانية عن كثب، وأمر يدعو إلى النظر فيه بصورة مستعجلة.

وعند تأسيس دولة الحجاز الجديدة، تحملت حكومة جلالته المسؤولية الأدبية عن مستقبلها. وعلى الرغم من أنها لم تعط الملك حسين وعدًا تحريريًا بمساعدته بكل طريقة، وتزويده بالمستشارين (الذين وافق على قبولهم)، فإنه يبقى في مصلحتها اتخاذ الخطوات لتأمين حكومة سليمة في مملكته.

إن أهمية الحج بالنسبة إلى الإمبراطورية قد عولجت كثيرًا فيما سبق، فلا حاجة لمزيد من التأكيد عليها. وفوق ذلك، إن الحجاز لم يجر التنقيب فيه كما ينبغي، وربما لا يزال هناك من الذهب في المدائن (مداين صالح) ما يزيد عما هو مكنوز، الآن، تحت خيام البدو. ويشاع أن النفط موجود في ساحل البحر الأحمر، وفي أماكن أخرى، بينما يرى المواطنون قصصًا عديدة عن وجود معادن من كل نوع في أطراف الطائف.

ويأتي ثمانون بالمئة من واردات الحجاز من الهند، بينما يذكر تقرير وصل حديثًا الخبر المدهش من أن نصف سكان مكة هم من الهنود. وهاتان حقيقتان هامتان.

وعلى ذلك، يبدو من جميع وجهات النظر، أن من المرغوب فيه أن يتسلم حسين منا مساعدة مالية في المستقبل، بيد أننا نعلم جيدًا أنه لا يمكن أن يوثق به في استخدام هذه الاعتمادات كما ينبغي، أو المضي ببلده نحو الرخاء بدون إرشاد.

ويقترح أن مساعدتنا في المستقبل، يجب أن تكون مشروطة بقبول الملك لمشورتنا (ومن المفضل عن طريق مستشارين يعينون من قبلنا)، حول استخدام موارده وتطويرها، وإنشاء إدارة قوية.

ومنذ رحيل الأتراك في كانون الثاني/ يناير الماضي، دفعت إلى الملك حسين معونة قدرها ٨٠٠٠٠٠ باون. ولكن باستثناء مرجلين جديدين نصبا في مكثف في جدة، بكلفة ٢٠٠٠ باون تقريبًا، فإنه لم يستخدم بشيء من هذا المبلغ الجسيم لإجراء أية تحسينات.

إن انسحاب الموظفين الأتراك من الحجاز قد ترك البلاد، كما هي الحال في اليمن وعسير، بدون إداريين ماهرين، ومستشارين، ومساعدين فنيين. وقد أخفق الملك حسين في التعويض عن غالبيتهم من مصادر أخرى. ولكنه عين كقاعدة، الأميين ومن لا يوثق بهم من الحجازيين في المناصب المختلفة. فكانت النتيجة

أن الإدارة المدنية لم تحقق أي تقدم، ولم تجر إلا تحسينات قليلة جدًا ذات بال. والواقع، أن هناك أسبابًا وجيهة للاعتقاد بأن العرب الذين أحلهم محل الجهاز التركي بكل عيوبه، هم مدعاة تخوف لأغلب مواطني بلده.

والملك يميل إلى الاتفاق أكثر مما يجب على جيشه النظامي، ولا شك أن تنافسه مع ابن سعود قاده إلى المزيد من النفقات الباهظة. وعلى كل حال، يبدو أنه قد آن الأوان لإعلامه بأنه لا يحتاج في الواقع، سوى جيش صغير جدًا **[جيش وظيفي للمحتل]**: (١) قوة متنقلة صغيرة، لتأديب العشائر المتمردة، (تعتمد بالأكثر على الرشاشات بدلًا من البنادق) و(٢) حاميات صغيرة للدفاع عن المدينة ومكة وسكة الحديد.

إن قوة حسب التفصيل الآتي لربما تكون وافية باحتياجاته:

	مدافع جبلية	رشاشات أو خيالة	رشاشات
مكة والطائف	٦	٣٠٠	١٠
المدينة	٦	٣٠٠	١٠
السكة الحديد	٢ على سيارتين مسلحتين	٨٠٠	٥٠
رتل متنقل	٤	٣٠٠	٦
خدمات التموين الخ	–	٨٠٠	–
المجموع	١٨	٢٥٠٠	٧٦

وللدفاع عن السكة الحديد يجب أن يكون الملك أكثر اعتمادًا على المساعدات المقدمة إلى البدو منه على قوة مسلحة، ولأجل هذا الغرض عليه أن يدفع مبالغ شهرية إلى الشيوخ كما فعل الأتراك، الذين يعرف أن نفقاتهم في هذا الباب قد بلغت حوالي ٥٠٠ ليرة تركية في الشهر.

وينبغي أن يدرك الملك حسين، أن الاعتمادات التي نقدمها إليه الآن، هي لحاجات الحجاز الخالصة، وأننا لا نستطيع السماح له باستخدامها في المؤامرات السياسية أو الدعاية خارج بلاده، أو للتسلح لأغراض غير دفاعية.

لقد طلب حديثًا تحويل مبالغ كبيرة من معونته، من مصر مباشرة إلى الأمير زيد في سورية. ولقد رفضت الموافقة، وحذر أنه إذا ما أجري مثل هذه التحويلات بطرق خاصة، فإن حكومة جلالته سوف تضطر إلى النظر في مسألة إنقاص مبلغ معونته.

وإضافة إلى تدشين جهاز ملائم لحكومة مدنية يضم الموظفين الضروريين، هناك بعض الأمور التالية، الأكثر أهمية، التي ينبغي للملك حسين أن يخصص لها، الآن.

ولا يمكن، في الوقت الحاضر، أو نقول إلى أي حد سوف تتعارض الطبيعة الدينية لعوائد الوقف مع استخدامها لسد النفقات المدنية العادية، ولكن ليس هنالك شك في أنها ستحدث بعض التأثير غير المباشر على المساعدة المالية التي سوف يحتاج إليها الملك.

يتسلم الحجاز مدفوعات وقفية كبيرة من الأقطار المسلمة الأخرى. وفي الوقت الحاضر، يوجد في العراق، تحت تصرف الملك حسين، حوالي ١٥٠٠٠ باون، ولكننا لما نتسلم تفاصيل حول واردات الوقف السنوية من هناك، ومن تركية.

وفي مصر، سوف يتجمع في نهاية السنة الحالية اعتماد يبلغ حوالي ٥٣٠٠٠ باون. وتبلغ العوائد السنوية حوالي ١٠٠٠٠ باون للوقف، و ٩٠٠٠ باون للفنادق المصرية في مكة والمدينة.

والعوائد الأخيرة هي حصص خاصة، ومن الواضح أنه لا يمكن اعتبارها، بأي وجه، كدخل يستخدم لأغراض التنمية العامة، حتى تلك التي ذات طبيعة دينية.

إن أكبر أبواب الصرف للملك في المستقبل القريب، هو إصلاح سكة حديد الحجاز، وتجديد القاطرات).

احتجاج العرب ضد مقررات مؤتمر فرساي وتقاسم العالم العربي:

وفي هذه الأثناء التي كانت بريطانيا فيها تعمل مع حليفتها فرنسا على تقاسم العالم العربي وتتنصل من التزاماتها وتعهداتها؛ كانت المنطقة تشهد غليانًا وبوادر ثورة شعبية عربية في الشام والعراق ومصر ضد الاستعمار الجديد ومخططاته لتقسيم أرض العرب ودولتهم الوليدة الموعودة من قبل بريطانيا بدعمها وحمايتها مقابل الثورة ضد الدولة العثمانية، وقد عبّرت عن حالة الغليان الشعبي العربي رسالة من زيد بن الشريف حسين لوالده، ومذكرة الشريف فيصل بن الحسين لمؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية، ومذكرة من نوري السعيد إلى رئيس الوزراء البريطاني، ورسالة من الشيخ محمد رشيد رضا إلى رئيس الوزراء البريطاني، وبيان المؤتمر السوري المقدم إلى اللجنة الأمريكية؛ كما وردت في الوثائق البريطانية[1]، وقد جاء في كتاب من الأمير زيد إلى الملك حسين الذي التقطته الرقابة البريطانية ما يلي:

(سري جدًا قيادة الجيوش العربية الشمالية غرفة المرافقين دمشق ٢٥ ذي الحجة ١٣٣٧هـ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩م
جلالة الملك..

(١) الوثائق ٤/٤٠٤-٤٠٦ و٤٥٢-٤٥٩ و٤٩٠-٤٩٣ و٤٩٤-٥٠٥ و٥٢١-٥٢٢. رقم (٢٤٤) FO 371/4184 و (٢٦٩) 11162 FO 371/52348 وما بعده.

عرضت تلغرافيًا إلى العتبة الملوكية بحركة أخي فيصل إلى باريس بناء على الطلب الواقع إليه من حكومة انكلترا. والمقصود من ذلك هو اجتماعه مع لويد جورج والجنرال اللنبي وكليمانسو ليتشافهوا على مسائل سوريا خصوصًا والبلاد العربية عمومًا. ويزيلوا هذه السياسة المغموضة التي حلفائنا سائرين عليها. وكان هذا الطلب بناء على تقرير سيدي فيصل إلى حكومات انكلترا وفرانسا في المدة الأخيرة. حتى بلغت المسامع أن الحكومتين المذكورتين تخابرتا بصورة سرية عن المسائل العربية وانتداب إحداهما. وقد حصل لهذا هياج عظيم في أنحاء البلاد من الشعب وتجمهرت الأمة وعملت المظاهرات الكبرى لدى أخي بصفته مندوب، ولدى معتمدي الدول وفي المدن والقرى، وطلبوا تأييد مبادئ الحلفاء وولسون **[الرئيس الأمريكي]** وتطبيق رغائب الشعب لاستقلال بلاده والغاية التي سفكوا الدماء من أجلها، وعلى كل حادث نظرًا لتبديل مبدأ الحلفاء والحكم خلاف رغائب الشعب التي بينها أمام الوفد الدولي. قرر الشعب أن يتطوع بالجيش على اختلاف مذاهبه وقريبًا سيجتمع ما ينوف عن العشرين ألف جندي بدون طلب من الحكومة المحلية. وبقاء الحالة بهذه الصورة المجهولة وأيدي المستعمرين تلعب بين ظهرانينا لابد من حدوث ثورة عظيمة تنتج من ذلك ما لا تحمد عقباه وتسفك دماء بريئة طاهرة من الفساد ومملوءة بحب الوطن واستقلال البلاد.

أجبر أخي أن يتشبث لدى حكومة انكلترا بلزوم ذهابه إلى أوروبا لكي يتكلم مع لويد جورج ويفهم منه ماذا تقرر وسيتقرر، وهل الحلفاء باقين على مبدئهم الشريف وهل هم سيجرون رغائب الشعب... إلخ. الموقف حرج جدًا. في كل دقيقة يمكن حدوث أحوال مؤسفة لأن أهل البلاد في قلق عظيم على مستقبل بلادهم. وقد بدأت الحركات الثورية في منطقة الفرنساوية من الجهة الشمالية، وبدأ القتل والجرح وقطع الطرق والأمنية منسلبة. وأننا نرى الحكومة التي تدعي بالعدالة والحرية فرنسا تنظر في هذه الأحوال بنظر لا شيء، بل تشوق القسم على الثاني لإحداث اختلافات مذهبية وفتن داخلية. كل ذلك لتفريق الكلمة والوحدة العربية والاستقلال العربي التي هدرت الدماء لأجلها، ليكون لهم الحق في الاستيلاء على البلاد بدعوى أن هذه الشعوب لا تستحق الاستقلال، وأنها شعوب همجية لا تتمكن من إرادة نفسها بنفسها. ولولا خوفي من إزعاج صاحب الشوكة والجلالة لملأت صحف عديدة عن حالات توجب الأسف. أهل البلاد سيصبرون ويغضون طرف أعينهم اعتمادًا على مبادئ الحلفاء وأملًا بتحقيق أمانيهم ورغائبهم على كل هذه الأحوال. ولكن متى ما ظهر أن انقلب ظهر المجن عندئذ ستقع الواقعة الكبرى. نعم إن أهل البلاد سيدافعون عن مبادئ حلفائنا برؤوس السمر وتحت ظلال السيوف. نعم للدفاع عن تلك المبادئ الشريفة السامية. ولا شك أن مسؤولية الدماء التي ستهرق في هذا السبيل تقع على الذين صاروا سببًا لاستعمار البلاد العربية الحرة، التي حررت نفسها بدماء شهدائها الأبطال، الذين تجندلوا بساحات الوغى تحت العلم العربي المظفر.

مولاي: قلب أي عربي شريف لن يرضى بدم إخوانه يذهب سدى بل سيدافعون عن هذا المبدأ الشريف، مبدأ العدل والحق إلى أن يموتوا كما مات الذين من قبلهم شهداء أو يفتحون بلادهم كما فتحوها واستخلصوها من آل جنكيز خان بإذن الله. وعند حدوث أي تبدل سأعرض ذلك للعتبة العليا تلغرافيًا

وتحريريًا. وإني أسترحم من صاحب الجلالة بصفة أني رجل عربي أن من الواجب على جلالتكم أن تدافعوا عن هذه الأمة التي كنتم سبب إحيائها بعد قرون عديدة، وأن لا تتركوها تقسم بين أيدي المستعمرين. والأمة ليس لها اعتماد بعد الله إلا عليكم. أسترحم أن تدافعوا عن حقوقها المشروعة بكل معنى الكلمة، لأن الحق يعلو ولا يعلى عليه. وإني بكل تجرؤ أذكر صاحب الجلالة أن المسؤولية الكبرى المادية والمعنوية هي عائدة على من قام بهذا العمل الشريف. وإني أؤكد إلى جلالتكم بشرف صاحب الشوكة أن كل عربي يحب بلاده ويطلب استقلالها يسفك دمه تحت إرادتكم لأجل هذه الغاية المقدسة. وسيرى الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

وختامًا أدعو الله أن يديم صاحب الجلالة لعبيده المخلصين إلى أبد الآبدين).

كما أرسل فيصل مذكرة إلى مؤتمر الصلح بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩م قال فيها:

(إن البلاد الواقعة ضمن خط يمتد من الاسكندرونة إلى بلاد فارس، وجنوبًا إلى المحيط الهندي يقطنها "العرب" الذين نعني بهم مجموعة من الأقوام السامية المتلاحمة الأنساب والناطقة بلغة واحدة، وهي العربية. أما العناصر غير الناطقة باللغة العربية في هذه المنطقة فلا أحسبها تتجاوز الواحد في المائة من المجموع.

إن هدف الحركات الوطنية العربية (التي أصبح والدي زعيمها في الحرب بعد نداءات مشتركة من الفروع السورية والعراقية) هو توحيد العرب في دولة واحدة. وبصفتي عضوًا قديمًا في اللجنة السورية فقد توليت قيادة الثورة السورية، وكان تحت قيادتي سوريون وعراقيون وعرب من الجزيرة العربية.

إننا نعتقد أن فكرتنا عن الوحدة العربية في آسيا لها ما يبررها دون حاجة إلى مناقشة، وإذا كان لابد منها فإننا نشير إلى المبادئ العامة التي قبلها الحلفاء حينما انضمت الولايات المتحدة إليهم، وإلى ماضينا المجيد، وإلى المثابرة التي قاوم بها شعبنا العربي طوال ست مئة سنة المحاولات التركية لدمجنا بهم، وبدرجة أقل إلى بذلنا أقصى جهدنا للقيام به في هذه الحرب بصفتنا أحد الحلفاء.

ويحتل والدي مقامًا رفيعًا في نفوس العرب بوصفه زعيمهم الناجح ورئيسًا لأعظم أسرة فيهم، وشريفًا لمكة. وإنه واثق من نجاح مبدأ الوحدة، إذا لم يبذل الآن جهد لتحقيقها بالقوة، بفرض وحدة سياسية عامة مصطنعة، أو عرقلتها بتقسيم المنطقة كغنائم حرب بين الدول العظمى.

وقد زاد توحيد العرب في آسيا في السنوات الأخيرة سهولة منذ تطور السكك الحديد، والمواصلات البرية، والطرق الجوية. وفي الأيام الخالية كانت المنطقة شاسعة جدًا، وفي بعض أقسامها قليلة السكان بالضرورة، مما لم يكن يسمح بإيصال الأفكار المشتركة بسهولة.

إن المناطق المختلفة في آسيا العربية سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن يختلف بعضها عن بعض كثيرًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ومن المستحيل ضمها جميعًا في إطار حكومة واحدة.

إننا نعتقد أن سورية، وهي منطقة زراعية وصناعية كثيفة السكان ذات طبقات مستقرة من الحضر، متقدمة سياسيًا بدرجة تستطيع معها أن تدير شؤونها الداخلية بنفسها. وكذلك نعتقد أن المشورة الفنية الأجنبية والمساعدة الخارجية ستكون عاملًا ثمينًا في التنمية الوطنية. وإننا مستعدون، أن ندفع ثمن هذه المساعدة نقدًا، ولكننا لا نستطيع أن نضحي لأجلها بشيء من الحرية التي كسبناها لأنفسنا بقوة السلاح.

إن الجزيرة والعراق فيهما ولايتان شاسعتان تشتملان على ثلاث مدن متمدنة، تفصل بينهما صحارى واسعة، قليلة السكان، من القبائل شبه البدوية. والعالم يرغب في استثمار العراق سريعًا، ولذلك فإننا نعتقد أن نظام الحكومة هناك يجب أن يدعم بالعناصر البشرية والمادية لدولة أجنبية عظمى. ولكننا نطلب، مع ذلك، أن تكون الحكومة عربية، في المبدأ والروح، مع إتباع مبدأ "الانتخاب" لا "الاختيار" في الأنحاء المهملة، إلى أن يوفر الزمن أسسًا أوسع. وسيكون الواجب الرئيسي للحكومة العربية هناك الإشراف على تطور التعليم بقصد رفع القبائل إلى المستوى المعنوي للمدن.

أما الحجاز فهي بلاد قبلية بصورة رئيسية، وستبقى الحكومة، كما كانت في الماضي، موافقة لأحوال النظام القبلي. إننا أدرى بهذه الأحوال من أوروبا، ولذلك تقترح الاحتفاظ باستقلالنا الكامل هناك.

وأما اليمن ونجد فليس من المحتمل أن تعرضا قضيتهما على مؤتمر السلم، وأنهما سيدبران أمريهما وينسقان علاقاتهما مع الحجاز وغيره.

وفي فلسطين يؤلف العرب الأغلبية الساحقة من السكان. واليهود قريبون جدًا إلى العرب من حيث الدم، وليس هنالك بين الشعبين خلاف في السجايا، وأننا من حيث المبادئ شعب واحد. ومع ذلك فإن العرب لا يستطيعون أن يخاطروا بتحمل مسؤولية المحافظة على التوازن في ما شهدته هذه الولاية وحدها من اصطدام بين القوميات والأديان مما أقحم العالم في الصعوبات. وهم يرغبون في إشراف دولة وصية بشرط أن تكون هناك حكومة محلية تمثيلية تثبت وجودها بتوفير الازدهار المادي في البلاد بصورة فعالة.

إني إذ أبحث أمور ولاياتنا بالتفصيل لا أدعي كفاءة متفوقة. وأملي أن تجد الدول وسائل أفضل لتحقيق أهدافنا الوطنية. لقد جئت إلى أوروبا نيابة عن والدي وعن عرب آسيا لأقول إنهم يتوقعون من الدول المشاركة في المؤتمر أن لا تهتم بالخلافات السطحية أكثر مما ينبغي، وأن لا تنظر إليها من زاوية مصالح أوروبا المادية، أو الآفاق المفترضة. وهم يتوقعون أن تفكر فيهم الدول كشعب واحد يبشر بالأمل، ويغار على لغته وحريته، ويطلبون أن لا تتخذ خطوة لا تنسجم مع إمكانية قيام اتحاد في النهاية بين هذه الأقطار في ظل حكومة واحدة ذات سيادة.

وإذا ما أكدت على الاختلافات في الظروف الاجتماعية لولاياتنا، لا أود أن أعطي الانطباع عن وجود أي تعارض حقيقي في المثل العليا أو المصالح المادية، والعقائد، والأخلاق، مما يجعل وحدتنا مستحيلة. إن أعظم عقبة علينا التغلب عليها هو الجهل المحلي الذي تعد الحكومة التركية مسؤولة عنه إلى حد كبير.

وفي رأينا أن استقلالنا إذا تحقق، وكفاءتنا المحلية إذا أسست، فإن التأثيرات الطبيعية للعرق واللغة والمصلحة ستجمعنا سريعًا لتجعل منا شعبًا واحدًا. وتحقيقًا لهذه الغاية، على الدول العظمى أن تضمن لنا حدودًا داخلية مفتوحة، وخطوطًا حديدية وبرقية مشتركة، ونظمًا تعليمية موحدة. ولأجل إنجاز هذا عليهم أن يطرحوا جانبًا فكرة المكاسب الفردية، وعوامل الغيرة القديمة بينهم. وبكلمة واحدة، نسألكم أن لا تفرضوا حضارتكم كلها علينا، بل أن تساعدونا لنختار منها ما يعود علينا بالفائدة، مستفيدين من خبرتكم، ولقاء ذلك لا نستطيع أن نقدم لكم سوى عرفان الجميل).[١]

كما وردت مذكرة[٢] (من الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح في باريس ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩

مطاليب الحكومة الحجازية فيما يتعلق بالأراضي:

جئت ممثلًا لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الأتراك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا، لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الاسكندرونة - ديار بكر شمالًا حتى المحيط الهندي جنوبًا، معترفًا باستقلالها وسيادتها بضمان من عصبة الأمم. ويستثنى من هذا المطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة، وعدن وهي محمية بريطانية.

وبعد التحقق من رغبات السكان في تلك المنطقة يمكننا أن نرتب الأمور في ما بيننا، مثل تثبيت الدول القائمة فعلًا في تلك المنطقة، وتعديل الحدود بينها، وفي ما بينها وبين الحجاز، وفي ما بينها وبين البريطانيين في عدن، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة وتعيين حدودها.

وستتقدم حكومتي في الوقت المناسب بمقترحات تفصيلية في هذه النقاط الصغيرة.

وإنني أستند في مطلبي هذا على المبادئ التي صرح بها الرئيس ولسن (وهي مرفقة بهذه المذكرة). وأنا أثق من أن الدول الكبرى ستهتم بأجسام الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية).

وقد كتب بلفور الذي كان حاضرا حديث فيصل في المؤتمر برقية[٣]، جاء فيها:

(من المستر بلفور وزير الخارجية البريطاني الموجود في مؤتمر الصلح بباريس[٤]

إلى مجلس الوزراء - لندن التاريخ: ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩

---

(١) جاء في حاشية الأصل: تحمل هذه المذكرة تاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ في الوثيقة المحفوظة في الملف (E11162) FO 371/52348 ونشر الأستاذ سليمان موسى نصًا عربيًا لها، وكان محفوظًا مع أوراق الأمير زيد، وتاريخه ٥ شبا ط/ فبراير ١٩١٩م. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن النص= =العربي الذي نشره الأستاذ سليمان موسى تضمن كلمة (فلسطين) عند تعداد الولايات العربية (الفقرة ٦) بينما لم تذكر فلسطين في النص الانكليزي، ويجوز أنها حذفت عند ترجمتها إلى الانكليزية. (انظر سليمان موسى: المراسلات التاريخية المجلد الثاني، عمان ١٩٧٥م، ص٤٥.

(٢) الوثائق ٤/ ٤٥٥ رقم (٢٧٠) FO 686/92

(٣) المصدر السابق ٤/ ٤٥٦ رقم (٢٧١)(20996) FO 371/4144

(٤) في حاشية الأصل: عين آرثر جيمس بلفور وزيرًا للخارجية في وزارة لويد جورج في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦م وبهذه الصفة حضر مؤتمر الصلح في باريس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩م، واستقال من وزارة الخارجية في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩ وحل محله اللورد كرزن. (ن. ف. ص) .

في اجتماع اليوم عرض الأمير فيصل قضية العرب.

وصف الدور الذي قامت به في الحرب القوات الحجازية يسندها جميع رجال السكان العرب في الجزيرة العربية نفسها، والعراق وسورية، تحت القيادة البريطانية، وادعى بحق العرب في الاحتفاظ بالاستقلال الذي كسبوه.

أكد على الرغبة في تحقيق الوحدة بين شتى فروع العنصر العربي، وأبدى أنهم حتى وإن لم يتمكنوا من تأليف أقسام من كيان سياسي واحد، فإنهم على الأقل يجب أن يظلوا على صلات اقتصادية بعضهم مع البعض.

دافع عن إرسال لجنة من الحلفاء للتأكد من الرغبات الحقيقية للعرب في موطنهم).

كما أرسل سفير بريطانيا في باريس برقية [1] حول ما دار في المؤتمر حول الحجاز والعرب والرأي العام الفرنسي تجاه هذه القضية، وفيها:

(من اللورد دربي – السفير البريطاني في باريس إلى اللورد كرزن وزير الخارجية – لندن ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩

برقيتي المرقمة ٢٦٤ بتاريخ اليوم.

الرأي العام الفرنسي يبدي علائم القلق فيما يتعلق بمدعيات الحجاز. قالت جريدة "الطان" في افتتاحيتها هذا المساء أن تاريخ هذه البلاد، التي خلقت في أيام الحرب واعترف بها قبيل عقد المؤتمر، قصير، لكن شهيتها كبيرة. إنها تؤكد حقها في ضم كل أجزاء الإمبراطورية التركية القديمة التي تتكلم العربية، وهكذا تجعل دمشق وبغداد تتبع مملكة بدوية. وهذه الادعاءات، في رأي "الطان" متناقضة إلى درجة أنها تحتاج إلى شرح. وتضيف أن الشرح الممكن الوحيد هو أن سيادة الحجاز يجب أن تكون مجرد رمز للاستقلال العربي مع احتفاظ الأقاليم المختلفة الممنوحة لها باستقلالها الداخلي الكامل. ولكن "الطان" لا ترى أن السيادة يمكن الاعتراف بها كرمز للاستقلال نظرًا إلى الصورة التي حصلت بها واعتمادها العملي على دولة أجنبية.

تتساءل الطان كيف تطمح الحجاز التي ليست لها موارد مالية إلى ممارسة حتى مظهر من السيادة على العرب في سورية التي تبعد عنها ١٥٠٠ كيلومتر. وتلاحظ المقالة أن بعض الحكومات الحليفة، وهي في المنفى خلال الحرب، قد نالت الدعم المالي من الدول العظمى. وهذه المساعدة المالية قد منحت على أساس إجماعي. ماذا كان الأمر فيما يتعلق بالحجاز؟

وتلمح "الطان" أن الأمير فيصل له تعهدات خاصة أمام دولة خاصة ممثلة في المؤتمر (مؤتمر السلام). (من المهم الملاحظة هنا أن في الصفحة الأخيرة من عدد "الطان" نفسه، يظهر مقتبس من رسالة من الاسكندرية، تقول إنها كانت لدى الجريدة منذ أمد، يذكر المبالغ التي يقال إن بريطانية العظمى دفعتها إلى

(١) الوثائق ٤/ ٤٥٧ رقم (٢٧٢)22324 FO 371/4178 و (٢٧٣)(22325) FO 371/4178

الأمير فيصل خلال الصيف الأخير. والمبالغ المذكورة هي الإعانات الشهرية لملك الحجاز وأبنائه وقدرها ٣٣٠٠٠٠ باون منها ١٠٥٠٠٠ باون يقال إنها منحت للأمير فيصل).

وتختتم "الطان" مقالها بالتعبير عن الأمل في أن الدول تترك فكرة جعل الحجاز مركزًا لـ "إمبراطورية خيالية ومصطنعة" لا تشرف قضيتها وتعطي أداة لأعدائها، فضلًا عن خلق مصدر لاحتكاك دائم فيما بينها. وتشير إلى أن السوريين سوف يحصلون على حام هو فرنسة وسيد في شخص ملك الحجاز. وكل من يحاول تحريك الفتنة يتجه إلى السيد ضد الحامي، أي بكلمات أخرى، إلى " النفوذ البريطاني ضد النفوذ الفرنسي" وبذلك يضع أمتين عظيمتين صديقتين تحت رحمة دسائس "البازار" (السوق).

وهناك أيضًا إشارة ثالثة إلى قضية الحجاز في جريدة "الطان" لهذا المساء جاء فيها أنه يقال إن إدعاءات الحجاز الشرعية تمتد، حسب الظاهر، شمالًا إلى العقبة وربما معان وتتضمن في الجنوب كل جزيرة العرب إلى حدود عدن. وتصرح "الطان" أن كل المدعيات الأخرى لا أساس لها. وتعرب عن الأمل في أنه في هذه المناسبة (اجتماع المؤتمر) يسمع صوت بعض المسلمين الفرنسيين في نفس الوقت الذي يسمع فيه صوت ممثلي البدو).

كما كتب برقية أخرى ورد فيها :

(من اللورد داربي – السفير البريطاني في باريس إلى اللورد كرزن – وزير الخارجية – لندن ٧ شباط/ فبراير ١٩١٩

تعليقات الصحافة الفرنسية على قضية الحجاز في هذا الصباح على الغالب تهكمية. جريدة "غولوا" [Gaulois] تصف الأمير فيصل "بأنه وكيل ذكي ونشيط للأمبراطورية البريطانية" وتبدي اعتقادها أن المستر لويد جورج سوف يكون الأول في كبح حماسة سموه. حسب ما ذكرته "ايكو دي باريس" [Echo de Paris] أن قوة ادعاءات الحجاز لا تكمن في قيمتها الذاتية بل في العوامل القوية التي هي تحت تصرفها، وهي نفوذ الخلافة، والجيش البريطاني، وليس لدى فرنسة لمقابلة ذلك قوة مماثلة في تلك الأصقاع، وأخيرًا ذكاء الكرنل لورنس وأصحابه وإعاناتهم. وتلاحظ الـ"بتي باريزيان" [Petit Parisien] أن المؤتمر، قبل أن يقبل مبدأ الجامعة العربية، عليه أن يسمع آراء ممثلي جماعات مختلفة، وفي البداية الوفد اللبناني الذي هو على استعداد لتقديم الشهادة. و"الماتان" [Matin] وهي تشرح جلسة المؤتمر أمس، تلاحظ غرابة الموقف إذ إن الميجر لورنس، المترجم قد رأى من المناسب أن يحذو حذو الأمير فيرتدي الملابس الوطنية. وتضيف أن الأمير تكلم باللغة العربية فترجم كلامه إلى الإنكليزية "بوطنية عظيمة" من قبل الميجر لورنس. في رأي "ديموكراتي نوفيل" [Democratie nouvelle] أن الادعاءات الحجازية "شديدة الطمع" لكن انكلترة التي تكلم الأمير عنها بود عظيم، سوف تثير بلا شك تأثيرًا مهدئًا وتمنع التعقيدات التي تنشأ عن عدم كون المصالح العربية الوحيدة في السباق. و"بابي" [Pays]، بعدما لاحظت أن الأمر متناقض نوعًا ما في أن المؤتمر، بدلًا من فحص المشكلة الألمانية، تبحث في مشكلة الحجاز، وكلام الأمير فيصل المعتدل في اكتفائه

بذكر سورية والعراق فضلًا عن بلاد العرب. وهي تصف أمير مكة بأنه "اتخذ" خلال الحرب لقب ملك الحجاز وتسلم وعودًا بشأن دمشق من انكلتره.

وتصرح أن ادعاءات الحجاز إذا اعترف بها فإن فرنسة تعزل عن الشرق كما عزلت عن الهند، وبيروت وطرابلس تشاركان مصير شاندرناغور وبونديشيري.
مقدمة إلى وفد مؤتمر السلام).

كما قدم نوري السعيد إلى مؤتمر بباريس مذكرة[1] جاء فيها:

(من السكرتير العام للوفد الحجازي إلى مؤتمر الصلح في باريس إلى رئيس وزراء الحكومة البريطانية- مؤتمر السلام
سكرتيرية الوفد الحجازي ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩١٩
يتشرف السكرتير العام للوفد الحجازي أن يقدم لسعادتكم المذكرة المرفقة حول القضية العربية التي قدمها الزعيم (بريغادير جنرال) نوري السعيد رئيس مرافقي صاحب السمو الملكي الأمير فيصل.

مذكرة عن القضية العربية مقدمة إلى فخامة رئيس الوزراء البريطاني: ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩١٩
سيدي..
إن الغرض من الملاحظات التالية هو إثبات ضرورة تأليف حكومة موحدة واحدة للمقاطعات العربية المحررة لسورية والعراق للأسباب التالية:

أولًا: إن سكان هذه المقاطعات ينتمون إلى أمة واحدة تتكلم بنفس اللغة ولها نفس الخواص والتقاليد والأماني للتطور والتقدم في المستقبل.

ثانيًا: إن هذه المقاطعات ذات اتصال مباشر إحداها بالأخرى من النواحي الجغرافية والسياسية والاقتصادية، وقد كانت تحت نفس الأحوال خلال القرون.

ثالثًا: إن العلاقات التجارية بين العراق وأوروبة كانت، وسوف تكون، دائمًا، بطريق البحر المتوسط وعبر سورية، فهذا هو أقرب الطرق الفعلية. والعلاقات التجارية بين العراق الجنوبي والهند ليست ذات أهمية حيوية لكل البلاد العراقية.

رابعًا: كثير من العشائر العراقية تهاجر مرة واحدة أو مرتين سنويًا من سورية إلى العراق أو العكس بالعكس. ومن الحقائق المعروفة أيضًا أن العشائر الرحالة تهاجر باستمرار من الجنوب وتقيم في الشمال، إما في سورية أو العراق، أو قد تنفصل وتقيم في القطرين. هذه الحقائق تجعل من الضروري بصورة باتة أن سورية والعراق، وإن كانتا مستقلتين إداريًا، يجب أن تكونا حكومة متحدة واحدة، لأن قلاقل كثيرة تنشأ

(١) الوثائق ٤٩٠/٤ رقم (٢٨١)(102396) FO 371/4181

إذا كان القطران دولتين مختلفتين تمامًا وفي مناطق نفوذ مختلفة حقًا. واتحادهما في حكومة واحدة يشجع أيضًا التنظيم والتقدم في بلاد العرب القارية جميعها.

خامسًا: إن الأكثرية الساحقة من سكان سورية والعراق تطمح إلى تأليف حكومة مفردة واحدة مؤلفة من مجموعة أقطار متحدة. والصحيح أن هناك حزبين صغيرين، وهما في سورية وحدها، يعترضان على مثل هذه الوحدة أو الاتحاد. أحدهما يخشى أن تعني هذه الوحدة مع العراق، أو تؤدي إلى، فقدان استقلال سورية. لكن هذا الحزب يكون الأول في التصويت لمثل هذه الوحدة إذا شعر بالوثوق من أن الأمر يزيد احتمال الاستقلال التام لكلا القطرين.

والحزب الآخر الذي قد يعترض على هذا الشكل من الحكومة الاتحادية يتألف من بعض مسيحي سورية، وخصوصًا مسيحي لبنان. إن اعتراض بعضهم يقوم على أساس عدم ثقتهم بمجاوريهم المسلمين، والآخرون هم بكل بساطة وكلاء لأحد الأحزاب الاستعمارية الأجنبية. إن المسيحيين، وخصوصًا مسيحي لبنان، يكونون مسرورين كل السرور أن يشكلوا قسمًا من هذه الحكومة الاتحادية إذا ضمن الحلفاء لهم حقوقهم ومزاياهم على أساس يتم الاتفاق عليه فيما بعد. هؤلاء الذين يخضعون للتأثير أو هم ببساطة وكلاء أحزاب أجنبية استعمارية أو امبريالية لا نبحث في أمرهم، لأنهم أقلية لا أهمية لها بتاتًا ورفاهية بلادهم الحقيقية ليس لها سوى القليل من الاعتبار لديهم.

إن الرغبة في الفصل بين سورية والعراق تقوم جزئيًا على أساس السياسة الإمبريالية لبعض الأحزاب في أوروبا. وليس من العدل ولا من الحكمة أن يضحى بالمصالح الحيوية لأي قطر أو أية أمة لا لشيء سوى التمسك بأفكار إمبريالية وسياسات استعمارية. إن هؤلاء الإمبرياليين قد أثاروا في الآونة الأخيرة قضية خطر إنشاء دولة عربية قد توسع الطمع في الامتداد إلى ما وراء سورية والعراق وبلاد العرب القارية. وهذه الفكرة لم تخطر ببال سكان سورية والعراق، وأملهم الوحيد للمستقبل هو تطوير بلادهم نفسها حيث توجد ثروة كافية لإشغالهم لمئات من السنين. وهم يأملون أيضًا إحياء الحضارة العربية والأدب العربي وأن يكونوا عاملًا مهمًا في المدنية الحاضرة.

والرغبة تقوم أيضًا جزئيًا على الخطر المفترض الذي قد ينشأ من تأليف دولة إسلامية واسعة ولها رئيس يحمل السلطة الدينية والمدنية معًا. وقد عبّر عن هذا الخوف بأن مثل هذه الدولة ستنفذ سياسة تعصب إسلامي يكون ذا صفة معادية للمسيحية. إن هذا الشعور لا أساس له، كما يؤكد ذلك كون آلاف من الضباط والجنود العرب **[مبالغة غير واقعية]**، مسيحيين ومسلمين معًا، قد حملوا السلاح في الحرب الأخيرة ضد السلطان الخليفة وحاربوا جنبًا إلى جنب مع حلفائهم الأوروبيين.

إن الصفة المشتركة لهذه الفئة من الناس، التي تتألف من العراقيين والسوريين واللبنانيين تقوم دليلًا على سعة انتشار روح التحرر وتأكيدًا على أن هذا التحرر يكون الصفة الغالبة في الدولة العربية الجديدة. يضاف إلى ذلك أن قادة العرب الحاضرين قد اتخذوا موقفًا معارضًا بصورة مباشرة للتعصب الإسلامي كما يثبت ذلك من تفهم المعادي للثوار الوهابيين وشكل الإسلام المتطرف الذي يمثلونه. وإضافة إلى ذلك فإن أعظم

وقاية من ظهور التعصب في المستقبل تكمن في سياسة تساعد الحركة العربية الحرة الحاضرة وتقوي الحكومة الحالية التي تتضمن مسيحيين فضلًا عن العرب المسلمين. إن الصفة العلمانية وغير الطائفية الصافية للحكومة يمكن ضمانها بسهولة بإدخال مواد في دستور الدولة الجديدة تقرر الفصل النهائي التام بين السلطتين المدنية والدينية.

إن الدول العظمى التي تقترح تأليف دولة أرمنية في قطر أكثرية سكانه ليسوا من الأرمن وحيث الأكثرية تنتمي إلى عروق لا صلة لها بالأقلية الأرمنية سواء في اللغة أو الصفة أو الأفكار، يجدر بها أن لا ترفض نفس المزايا للمقاطعات العربية المحررة أو تحرمها من حقوق الأمم الحرة. إن المقاطعات الأرمنية متباعدة الاتصال كثيرًا جغرافيًا واقتصاديًا ولا يمكن لها أبدًا نفس الادعاء كالمقاطعات العربية لتشكيل حكومة مستقلة ومتحدة. وحتى الدول الأوروبية الحديثة التشكيل ليس لها نفس الادعاء أكثر من العرب في هذا الخصوص.

إن أفضل حل للقضية العربية، وهو الحل الوحيد الذي يتفق مع رأي الأكثرية، يكمن في تشكيل حكومة واحدة مؤلفة من دول اتحادية على نفس أسس تكوين الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون لكل دولة منها نوع من الحكومة المحلية يتماشى مع التقاليد والعادات ودرجة تقدم سكانها.

التوقيع: نوري السعيد، زعيم عميد).

كما كتب الشيخ محمد رشيد رضا مذكرة[1] جاء فيها:

(من الشيخ رشيد رضا إلى المستر لويد جورج – رئيس وزراء بريطانية التاريخ: ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩١٩

مذكرة في رغائب المسلمين العرب السياسية مرفوعة إلى مقام وزير الدولة البريطانية الأكبر المستر لويد جورج

رافع هذه المذكرة عالم مسلم شريف النسب سوري النشأة هاجر إلى مصر منذ اثنتين وعشرين سنة يدعو فيها إلى الإصلاح الإسلامي وله مجلة إصلاحية اجتماعية فلسفية تسمى "المنار" وقد أسس مع كثيرين عدة جمعيات وأحزاب سياسية وعلمية وساح في البلاد التركية والعربية والهندية. وترأس في الهند مؤتمر ندوة العلماء الإسلامي سنة ١٩١٢، واختبر مسلمي الشرق والغرب بالمكاتبة ولقاء أهل الرأي منهم الذين يلمون بمصر حجاجًا أو سائحين واشتغل بالسعي لترقية الأمة العربية وله علاقة حسنة بأمراء الجزيرة العربية وزعماء العراق وسورية.

وقد سعى باسم أعقل الأحزاب العربية قبل الحرب وبعدها لخطبة مودة بريطانية العظمى للعرب ومساعدتهم على الإصلاح المطلوب لاعتقاد هذا الحزب أن هذه المساعدة خير لقومه العرب وللبريطانيين جميعًا. وقد صارح رجال الإنكليز في مصر قولًا وكتابة بآرائه المبنية على أخباره الصحيحة واختباره الدقيق

(١) الوثائق ٤/ ٤٩٤ رقم (٢٨٢)(105317) FO 371/4232

في المسألتين العربية والإسلامية. وكتب إليهم كتبًا ومذكرات لا تزال تظهر له صحة رأيه فيها وأن ما دعا إليه هو الموافق لمصلحة البريطانيين والعرب دون ما خالفه.

وإنني أرفع هذه المذكرة الآن إلى رجل الأمة البريطانية العظيم ووزيرها الفعال في رغائب المسلمين والعرب عسى أن يقتنع بها اقترحه عليه بلسان الصدق والإخلاص. وهو صاحب الإرادة التي لا يثنيها شيء عن تنفيذ ما يعتقد أن فيه المصلحة الراجحة لأمته.

تمهيد في مذكراتي سنتي ١٩١٤ و١٩١٥:

كنت كتبت مذكرة قدمتها لرجال الحكومة البريطانية في مصر أثر ما دار بيني وبينهم من المذكرات في المسألتين العربية والإسلامية في أواخر سنة ١٩١٤م أودعتها ١٥ قضية جعلتها مقدمات للنتيجة التي رتبتها عليها، بينت فيها غوائل الاستيلاء على العراق وسورية في نظر العالم الإسلامي، ومسألة حماية مصر ومسألة اتهام إنكلتره بالعزم على إزالة الحكم الإسلامي من الأرض قبل ظهور الدعوة (البوربوغندة) الاتحادية الألمانية إلى ذلك، ومسألة الجهاد الديني، ومقدار حسن ظن المسلمين والعرب خاصة بالإنكليز في الحرية الدينية وغيرها، ورأي العرب في صداقة إنكلتره وعداوتها، وعواقب استقرار السلطة الأجنبية في سورية والعراق، وسعي ألمانية للاستفادة من العالم الإسلامي باستمالته إليها وتنفيره من الانكليز وما يتوقعه المفكرون من إفضاء انتصار الحلفاء إلى التنازع والتناظر السياسي وحسد إنكلتره على قلة خسارتها وعظم ربحها بالاستيلاء على مستعمرات ألمانية وامتداد إمبراطوريتها من رأس الرجاء الصالح إلى الاسكندرية ومن حدود برقة غربًا إلى حدود الصين شرقًا وكون إعطاء سورية لفرنسة مما يزيد الطين بلة ويكون خطرًا في المستقبل على ما حولها، وشدة نفور مسلمي سورية وأكثر طوائفها الأخرى من فرنسة.

وأما النتيجة هذه المقدمات في المذكرة فهو مطالبة انكلتره باسم العرب والإسلام بأن تستعمل نفوذها لاستقلال جزيرة العرب وسورية والعراق والاستقلال التام. وأنها بهذا وحده تبنى صداقتها للعرب والإسلام على صخر ثابت وتكفر عما ساء مسلمي مصر والهند وغيرهم من إعراضها عن مساعدة الدولة العثمانية في حرب البلقان ثم عزمها على إزالة استقلالها في هذه الحرب وبيان أن العرب مستعدون لهذا الاستقلال.

ثم كتبت ملحقًا لتلك المذكرة قدمته لرجال الحكومة البريطانية في مصر والسودان في فبراير سنة ١٩١٥ أوضحت فيه ما فيها من الوسائل والمقاصد في ٨ مقاصد بينت فيها ما للإنكليز من الفوائد السياسية والاقتصادية والأدبية من مساعدة العرب على الاستقلال، وفيه كلام عن مسألة مصر والفرق بين المصريين والعرب العثمانيين كالسوريين وكون الخير للملل سورية وطوائفها في الاستقلال وإن طلب أقلهم الحماية الأجنبية ونحوها.

سياسة إنكلتره في البلاد العربية مدة الحرب وبعد الهدنة:

لم تقبل الحكومة البريطانية ما طلبته منها معبرًا به عن مصلحة العرب التي ترضي المسلمين مع الموافقة لمصلحتها ولكنها خطبت مودة أمراء الجزيرة فوادّها أمير نجد موادة سلبية، وأمير مكة موادة سياسية حربية، ونشرت في جميع الولايات العربية جرائد ومنشورات تمني فيها الأمة العربية بالاستقلال، وإعادة مجد العرب وحضارتهم في بغداد والشام، فامتلأت القلوب بالأماني وكان للإنكليز من الفوائد الحربية بذلك ما هو معروف، على أنه دون ما كان يكون لها لو أجابت طلبنا.

ثم لما انتهت الحرب بظفرها مع حلفائها وتم لها ولهم بها احتلال الولايات العربية العثمانية كلها، وانكشفت الحقائق بعد الهدنة بالتدريج تبين للعرب أن الاستقلال الذي منّتهم به السياسة الانكليزية هو عبارة عن فقد الاستقلال بجعل بلادهم التي لا حياة لهم بدونها قسمين أحدهما وهو العراق للإنكليز والثاني وهو سورية للفرنسيين، على أن يكون الأمير فيصل أحد قواد الحلفاء أو الانكليز من العرب أميرًا في داخلية سورية المناطحة للبادية المسلحة في منطقة محصورة تحت السيطرة التي في السواحل.

وقد طرق أمهات مدنهم البطلان اللذان وضعا عهد هذه القسمة بين الدولتين وسعيا إلى تنفيذه وهما السير مارك سيكس وموسيو بيكو وخطبا في الجمهور العربي عدة خطب منا فيها على العرب بخدمتهما لهم بهذا الاستقلال الغريب الذي تكفلت الدولتان بأن تقودا البلاد إليه بوصايتهما ونفوذهما إلى أن تصل إليه في يوم من الأيام بعد تمكن ذلك النفوذ وإحاطته بكل شيء فيها. وأرغم الناس هنالك بنفوذ السلطة المحتلة على أن تقيم لهما الاحتفالات وتخاطبهما بلقب "صديق العرب" الذي انتحلاه لأنفسهما. ولم يخف على العرب أن في ذلك منتهى الاحتقار لهم، وأن هذه الصداقة هي التي قال فيها شاعرهم الحكيم أبو الطيب المتنبي:

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى *** عدوًا له ما من صداقته بدّ

ولكن الحقائق إنما ظهرت لهم بالتدريج وكانوا كلهم يحسنون الظن بانكلتره، والنصارى منهم يحسنون الظن بسائر الحلفاء ولولا ذلك ووجود السلطة العسكرية وتأثير الضنك والمجاعة لرأى هذان الصديقان للعرب منهم ما لم يكن يخطر لهما على بال.

وإنني قد اجتمعت بالسر مارك سيكس في يوليو سنة ١٩١٥ ودارت بيني وبينه مناقشات طويلة في المسألة العربية علمت بها أن أفكاره العقيمة لاتينية لا بريطانية وحسبي هذه الكلمة في تعريفه.

هذا ولم تتحاش الجرائد الفرنسية والانكليزية في هذه الأثناء التصريح باتفاق سنتي ١٩١٦ و١٩١٧ بنصه تارة وبمضمونه تارة أخرى حتى أن جريدة التيمس الشهيرة قالت بعد أن ذكرت ما في اتفاق سنة ١٩١٧ من التوصيل في قسمة البلاد ما نصه مترجمًا بالعربي: "أنه ليس في مطالب (الأمير) فيصل ما يعارض مطامع الفرنسيين في سورية مباشرة لأنه يرغب في الاستقلال التام للحجاز وحده. وأما سائر الشعوب العربية فإنه يرغب لها في الاستقلال عن تركيا" الخ (عدد ١٤ فبراير سنة ١٩١٩م من التيمس الأسبوعية) ولا حاجة إلى التعليق على تأثير هذه التصريحات في العرب.

تأثير الحرب وانتصار الحلفاء في العالم الإسلامي:

كان ضلع [ميل] العالم الإسلامي في هذه الحرب مع التحالف الجرماني [العثماني الألماني] كما بينت ذلك لرجال الإنكليز في أول سني الحرب رأيًا ثم تحققت ذلك بالاختبار ولا سيما في مكة المكرمة التي اجتمعت فيها بالحجاج من مسلمي الهند ومغاربة أفريقية وذلك لانتظام الدولة العثمانية الممثلة للخلافة واستقلال الحكم الإسلامي فيه، إلا من استماله الحلفاء من العرب الذين صدقوا أن انتصار الحلفاء ينتهي باستقلال البلاد العربية الواقعة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب من شاطئ المحيط الهندي وخليج فارس وبلاد إيران والأناضول. فلما أثبتت شروط الهدنة انكسار التحالف الجرماني وعزم الحلفاء على تقسيم السلطنة العثمانية بإعطاء بعضها لدول الحلفاء وبعضها للشعوب المسيحية الصغيرة كالأرمن اضطرب العالم الإسلامي كله وزلزل زلزلًا شديدًا وأنه شعر بصدق ما بثته فيه الدعوة الاتحادية الألمانية من عزم إنكلتره على محو الإسلام من الأرض بإزالة ما بقي من سلطته وقسمة ما بقي من بلاده بين النصارى، لأنه لا يقدر على ذلك غيرها. ولذلك ظهر هذا الاضطراب بالثورة عليها في مصر والهند والأفغانية (على أن الكثيرين أو الأكثرين لا يزالون يرتابون في انكسار الألمان ويرجون الخير منهم) وسترى أثره بعد ذلك في سائر الشعوب الإسلامية القريبة منها والبعيدة عنها حتى في احترامها وتجارتها إذا نفذ ذلك التقسيم. وهذا ما كنت أعتقده منذ أواخر سنة ١٩١٤ نظرًا واستدلالًا ذكرته لمن خاطبتهم من الرجال البريطانيين هنا قد أثبتته الحوادث الأخيرة عمليًا في بعض الأقطار وستثبته في سائرها إذا لم تتدارك ذلك الحكومة البريطانية بحكمتها وهو الذي اقترحه في هذه المذكرة.

فعلم منه أن السبب الأول لسكون العالم الإسلامي في أول الحرب وعدم اندفاعه لعداوة الإنكليز بالثورة التي دعي إليها هو رجاء انتصار الجرمان عليهم بدون حاجة إلى مساعدة، ثم نفور العرب من الترك والألمان معًا وآمالهم في الإنكليز، ثم ما حدث لبعض المسلمين في أواخر مدة الحرب من الآمال بما نشر من خطب الرئيس ولسون وما أيده من أقوال الحلفاء، ولكن رأى هؤلاء وسمعوا بعد الهدنة ما دلهم على أن المسلمين ليس لهم حظ مما في تلك الخطب والأقوال من ذكر العدل والحرية بل هما خاصان بالنصارى وكذا باليهود عند البعض. فاعتقدوا كما كان يعتقد غيرهم من قبل الهدنة أن هذا من التعصب المسيحي على الإسلام، وأن مثار هذا التعصب بريطانية وفرنسة اللتان أقنعتا الرئيس ولسون به، وقد حرصت بعض جرائد فرنسة بما بينت ذلك وأظهرت الشماتة بالمسلمين ولكن منهم من ينسبه إلى انكلتره وحدها لكرههم لها. وإنني أقسم بشرفي وعقيدتي أنني أعبّر بهذا عما علمته باختبار المسلمين التام في مصر وغيرها بدون إبهام ولا مبالغة.

عاقبة حل المسألة الشرقية على الانكليز:

إذا تم الصلح بحل المسألة الشرقية على الوجه الذي أشرنا إليه وهو الذي يتراءى من أقوال الحلفاء وأفعالهم في الولايات العربية والتركية فإن إنكلتره صاحبة الكلمة العليا في المؤتمر الصلح تكون هي الخاسرة، وإن ظن الكثيرون أنها هي الفائزة الرابحة، ذلك بأنها تشتري باحتلالها للعراق عداوة العالم الإسلامي كله، على حين نراها قادرة على ربح صداقته كله، وحينئذ تستفيد من خيرات العراق وسائر البلاد العربية أضعاف ما تستفيده من العراق وحده باحتلالها إياه واحتمالها مسؤولية الحكم فيه ونفقاته فيه.

لا نظن أن عداوة ثلاثمائة مليون ونيف من المسلمين لا تهم دولة بريطانية العظمى لأجل ضعفهم وتفرقهم وزوال ملكهم، ولأنها تسود نحوًا من ثلثهم ومئات الملايين من غيرهم، وقد أصبحت بعد الحرب صاحبة النفوذ في أوروبة التي تسود عشرات الملايين منهم إن لم نقل باقيهم في الشرق الأدنى.

لا نظن ذلك مع علمنا بما ذكر لأن القوي العاقل إذا لم يبال بالضعيف الذي ما له بد من عداوته فإنه يبالي بمن له مندوحة عن عداوته، وقدرة على اجتلاب مودته وصداقته، فلا يختار العداوة ويشتريها بما منفعته له أقل من منفعة الصداقة. وأننا جازمون بأن حصة بريطانية العظمى من ميراث الإسلام في تصفية المسألة الشرقية أقل منفعة لها من صداقة العالم الإسلامي ولا سيما في هذا الوقت الذي أصبحت فيه مستهدفة لعداوة أكثر أمم الأرض وشعوبها ونبين ذلك بالإيجاز فيما يلي:

(١) إن الشعوب الجرمانية وحلفاءها قد حملوا من عداوة إنكلتره والحقد عليها ما لم يسبق له نظير في تاريخ البشر، فإن كانت قد ضعفت قوتهم الحربية فهم لا يزالون أقوى أمم الأرض في العلوم والفنون والنظام فلا يستهان بهم كما لا يستهان بضعف المسلمين وإن كان أشد من ضعفهم **[وقد وقع ما تنبأ به في الحرب العالمية الثانية وانتهت الامبراطورية البريطانية].**

(٢) إن أكثر الشعوب الروسية معادية لإنكلتره أيضًا وسيجتهد الألمان في تقوية ذلك وتعميمه فيهم كما يجتهد الإنكليز وحلفاؤهم في استمالتهم وهذا جهاد لا يعلم من يكون الظافر فيه وربما كانت مسألة التخلص من ديون الحلفاء الثقيلة مرجحة لألمانية. والغرض أن هذا جهاد لا يستهان به كما لا يستهان بضعف المسلمين.

(٣) إن سائر الشعوب الأوروبية أو أكثرها ولا سيما اللاتينية منها قد أصبحوا يحسدون إنكلتره على هذا التفوق العظيم عليهم في القوة والنفوذ، ولما لها عليهم من الديون، وعداوة الحاسد لا تزول إلا بزوال نعمة المحسود، فهذه الشعوب تواتي إنكلتره الآن لحاجتها إليها وهي تتربص بها الدوائر، فلا يستهان بضعفها عنها الآن كما لا يستهان بضعف المسلمين وإن كان أشد من ضعفها.

(٤) إن الولايات المتحدة التي صارت بالحرب أغنى الأمم والدول وأعلاها نفوذًا أدبيًا قد حلت محل ألمانية في منافسة إنكلتره في التجارة ومباراتها في القوة البحرية. وإنكلتره مضطرة إلى مصادقتها فلا يمكن أن تضع في طريقها العقاب (جمع عقبة) والعواثير مهما تألمت من تفضيل الشعوب الكارهين لها لبضائع الأمريكان على بضائع الانكليز، وهذه قوة ليس لها جهة ضعف كما قبلها.

(٥) إن المستعمرات الانكليزية وجميع أجزاء الإمبراطورية البريطانية قد تطورت بهذه الحرب تطورًا جديدًا كغيرها فهي متوجهة إلى انقلاب اجتماعي جديد يستدعي جهادًا **[جهد]** من حكومتها لم تكن متصدية له من قبل ويزاد على ذلك ضم المستعمرات الألمانية إليها وما تحتاج إليه من الرجال لإدارتها.

(٦) إن مشكلة أرلندة ومشكلة العمال والجنود في الجزائر البريطانية نفسها وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والإدارية والسياسية الجديدة مما يحتاج إلى جهاد عظيم من الحكومة البريطانية.

(٧) إن احتلال إنكلترة مع حلفائها لبعض بلاد الجرمان ومراقبة تنفيذ شروط الصلح واحتلال بلاد أخرى من بلاد أعدائها لمثل ذلك ومساعدة خصوم البلشفك من الروس بالمال والرجال والمؤن كل ذلك جهاد كبير تحمل البلاد البريطانية ثقل أعبائه.

نتيجة هذه المقدمات:

إن الحكومة الانكليزية المواجهة لجميع أنواع هذا الجهاد في غنى عن سراد عداوة ثلاثمائة مليون مسلم بسبب تقسيم السلطنة العثمانية بينها وبين فرنسة وإيطالية واليونان والأرمن لأجل احتلال العراق باسم الوصاية عن عصبة الأمم وهي قادرة على التفوق بالنفوذ الاقتصادي والأدبي فيه وفي سائر البلاد العربية والتركية كما تقدم بالعدول عن هذا التقسيم إلى إقامة العدل في استقلال الشعوب الإسلامية من العرب والترك والفرس في بلادهم كغيرهم من الشعوب النصرانية كما هو ظاهر خطب ولسون وشروطه - ما عدا شرط الوصاية - وتصريحات الانكليز وغيرهم من الحلفاء التي حرفتها السياسة الاستعمارية بالنسبة إلى الشعوب الإسلامية وحدها بكلمة الوصاية والمساعدة الخادعة.

الخوف من استقلال العرب وبقاء سلطة إسلامية:

ما يخشاه الإنكليز من استقلال البلاد العربية وبقاء سلطة إسلامية وهم من الأوهام تكبره الجرائد الفرنسية المتعصبة وبعض السياسيين الطامعين والمتعصبين الذين اعتادوا تكبير الأوهام.

ما كان المسلمون في يوم من أيام تاريخهم خطرًا على السلطة الانكليزية وإنما كان الخطر كله من شعوب أوروبة اللاتينية فالروسية فالجرمانية. فإن هذه الشعوب قد رسخ فيها خلق حب الرياسة والتنافس والتعادي وضراوة الحرب كما هو معروف من تاريخها وهذا الخلق لا يزيله نظام ولا قانون ولا عصبة الأمم ما دام شعب أوروبي متفوقًا على غيره. وهذا الخلق غير معهود في المسلمين ولا غيرهم من شعوب الشرق بالصفة المعهودة في تاريخ أوروبة مع أنهم بشر خاضعون لسنة تنازع البقاء ولكنهم أهل قناعة والأوروبيون أصحاب مطامع. والعرب المسلمون كانوا أحسن شعوب الأرض نية في فتوحهم وأشدها محافظة على العدل والرحمة كما حقق ذلك المنصفون من مؤرخي أوروبة كغوستاف لبون وغيره.

والعرب في هذا العصر على قناعتهم وهم أشد تفرقًا منهم في زمن الجاهلية فهم متفرقون في الأديان والمذاهب والحكومات والآراء المدنية. وبلادهم أكثرها خراب وهي واسعة تكفي أضعاف من فيها فلا يكفي مرور جيل ولا جيلين لتعميرها ووجود وحدة فيها تخشى مثل بريطانية العظمى سرها إذا فرضنا أنها توجهت إلى عداوتها وهي لها بالمرصاد فكيف إذا كان العمران المطلوب سائرًا بمساعدتها ومبنيًا كما نطلب على أساس صداقتها؟ (وقد أجبت في ملحق المذكرة الأولى عما يعترض به على هذه الصداقة من كراهة المصريين للانكليز) بل يرجى أن يكونوا أشد صداقة ووفاء لها من اليابان.

ولكن يحتمل أن يكونوا مع سائر المسلمين خطرًا أو ضررًا عليها في طور ضعفهم الشديد الآن وهي في أوج قوتها. إذا زال ملكهم وذهب استقلالهم بسببها، فيكونوا كميكروب الأمراض والأوبئة يفتك

بالأقوياء وهو ضعيف. ذلك بأن فكرة القومية والوطنية التي زرعتها المدنية والتعاليم الأوروبية في أنفس الترك والفرس والعرب ستتحول إلى عصبية إسلامية عامة تبث دعوتها في الشرق كله بجميع الطرق الممكنة فيكون أشد من تعصب اليهود وتضامنهم الديني بسبب فقدهم للملك، ويكون الخسار الأكبر فيه على إنكلتره أم الشرق الأدنى وحاضنته ولا سيما في الأمور الاقتصادية التي هي أسهل طرق المقاومة التي سيساعد عليها ما سيكون من حرية التجارة لجميع الأمم ولا سيما الأمريكان والجرمان. وفي هذه الحالة لا يمكن لإنكلتره أن تحفظ سلطتها ونفوذها ورجالها في الشرق إلا بإيجاد قوة عسكرية كبيرة في كل مكان ولا سيما البلاد التي يكثر فيها السلاح ويسهل فيها إيجاد الفوضويين والفدائيين والعصابات المسلحة ينتظر أن يوجد لها من ينظمها من الروس البلشفيين، والألمان الحاقدين، كما ينظم هؤلاء حركة المقاومة الاقتصادية، وبث فكرة العداوة الدينية، كل هذا وأكثر منه مما يتوقع إذا حلت المسألة الشرقية على الوجه الذي تقدم ذكره. وقد يروى لنا عن الأمير فيصل كلمة بليغة في هذا المعنى إذ سئل في فرنسة: ماذا يكون من أمركم إذا لم تعطوا الاستقلال؟ فقال: إذا نكون أشقياء.

فهل الخير لإنكلتره وللمدنية والإنسانية أن يستقل العرب السوريون والعراقيون ويساعدون على ما توجهت إليه هممهم من إيجاد مدنية عربية ديمقراطية يتمكنون بها بالتدريج من بث المدنية العصرية في جزيرة العرب إذ لا يقدر على ذلك غيرهم بشرط أن يحافظوا على أصول الإسلام؟ أم الخير لها في أن يكونوا أشقياء متعصبين ومذكين لنار التعصب في سائر شعوب الشرق الإسلامية ولكنها أشد استعدادًا لذلك منهم؟

نال البريطانيون ما نالوا من السلطان في الشرق والنفوذ العالي في العالم بالحكمة وحسن الذكر الذي أتقنوا بث الدعوة إليه لا بالقوة العسكرية. وما أظن أن ما استحدثوه من القوى الحربية يغرهم فيحملهم على ترك تلك السياسة القديمة الحكيمة إلى سياسة الشدة والعنف والإرهاب بالقوة العسكرية ومقاومة الساخطين بسبب سلب استقلالهم بالبنادق والمدافع لقمع كل مظاهره ثم بالأحكام العرفية بالجلد والقتل كما فعلوا أخيرًا بمصر والهند فإن الضغط يولد الانفجار.

لم يوجد في عصر من عصور التاريخ قوة حربية أعظم مما كان لألمانية في هذه الحرب وقد غلبتها إنكلتره بتأليب الأمم عليها ولا سيما الأمريكية لا بالأسطول والحصر البحري فقط. وإنما تألبت الأمم لتصديق ما قيل من أنها تريد أن تسود العالم بالقوة، وتستعبد الشعوب بالقسوة، ومن أن الحلفاء يريدون بحربها استقلال جميع الشعوب وحريتها، فإذا انتحلت بل اتخذت إنكلتره لنفسها بالفعل ما فتأت ألمانية باتهامها به بالقول فهل يكون ذلك خيرًا لها وإن ظهر لجميع شعوب الأرض حينئذ أنها لم تقصد بالحرب إلا القضاء على ما تجدد لألمانية من القوة البرية والبحرية ثم الجوية لتنفرد هي بسيادة العالم بالقوة، وتستعبد باقي الشعوب الممكن استعبادها بالشدة، وترضي حلفاءها بحصة موقتة لا يأمنون أن تنتزعها منهم عند سنوح الفرصة؟

نحن لا يظهر لنا أن هذا خير لها من السياسة القديمة ولا أنه يمكن الجمع بين السياستين، ولا نطيل في ذلك لأنه ليس من غرضنا وإنما غرضنا أن نثبت ما نعتقد من أن الخير والمصلحة للإنكليز فيما كتبنا هذه المذكرة لأجله وهو صداقتها للمسلمين كافة والعرب خاصة.

ماذا يرضي المسلمين من بريطانية العظمى:

ليعلم الوزير العظيم أن تصريح مجالس دولته باحترامها للأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز والقدس والعراق وإبقائها تحت سلطة المسلمين ليس له أدنى تأثير حسن في قلوبهم بل هو مؤلم لأنه عبارة عن كونها صارت محاطة بنفوذ أجنبي يتوقف إقامة الشعائر فيها على تفضل أصحاب هذا النفوذ عليهم بالسماح بها ما شاءوا لأنها تحت سيطرتهم كما أن الأوقاف والمساجد بمصر تحت سيطرتهم.

وقد علم ولا بد أن الاعتراف باستقلال الحجاز وتسمية أمير مكة ملكًا لم يكن له ذلك التأثير الذي كان الانكليز يتوقعونه من قلوب المسلمين. ذلك بأن بلاد الحجاز أفقر البلاد الإسلامية وأضعفها في كل شيء وهي مواطن عبادة، لا ملك وسيادة، ولم يكن المسلمون مضطربين من الخوف على المساجد المقدسة أن تهدم أو يمنع الناس من الصلاة فيها أو الحج إليها وزيارتها. بل الاضطراب الأعظم متعلق بمسألة السلطة الإسلامية التي يعتقدون أنه لا قوام للإسلام ولا لمساجده بدونها ونحرص على بقائها ممزوجة بدم كل مسلم وعصبه فهو لا يرى في دينه باقيًا إلا ببقاء أو وجود دولة مستقلة قوية قادرة بذاتها على تنفيذ أحكام شريعته بغير معارض ولا سيطرة أجنبية عنه. وهذا هو السبب في تعلق أكثر مسلمي الأرض بمحبة دولة الترك واعتبارها هي الممثلة لخلافة النبوة مع فقد سلطانهم لما عدا القوة والاستقلال من شروطها. ولولا ذلك لاعترفوا بخلافة إمام اليمن لشرف نسبه وعلمه بالشرع وإنصافه بغير ذلك من شروط الخلافة، وذلك بأن الشروط تعد ثانوية بالنسبة إلى أصل المطلوب. مثال ذلك أن الحكومة المصرية تشترط في مستخدميها الجنسية المصرية ومعرفة اللغة العربية وحمل شهادات مخصوصة، ولكنها عندما تحتاج إلى مستخدم لعمل فني لا يوجد مصري يقدر عليه تترك اشتراط ذلك فيه، لأنه إنما يقدم المستوفي للشروط على غيره إذا كان قادرًا على العمل المطلوب.

إنني أشعر في هذه الأيام بأنه يوجد في لندن فكرة هندية انكليزية بأن المسلمين يرضيهم من إنكلتره إبقاء الدولة العثمانية على استقلالها ولو في البلاد التي يغلب فيها العنصر التركي كالآستانة وتراقية وولايات الأناضول أو أكثرها، لأجل أن تبقى بالاستقلال ممثلة للخلافة الإسلامية ومقيمة لأحكام الشريعة الغراء.

نعم إن كل مسلم يسره أن تبقى للترك بلادهم إن سلبوا ما كان لهم من بلاد الشعوب الأخرى، ولكن يستحيل بقاء الخلافة في الترك بعد سلخ البلاد العربية من سلطتهم -وفيها المعاهد المقدسة- لأن بلادهم حينئذ تكون إمارة صغيرة ضعيفة لا علاقة لها بإقامة شعائر الإسلام العامة.

وإنما يحصل ما يطلبه مسلمو الهند وغيرهم بقلوبهم وإن لم يستطع أكثرهم بيانه بألسنتهم بأحد أمرين (الأول) إرجاع السلطنة العثمانية إلى ما كانت عليه مع اعتراف الدول باستقلالها التام فيه، وهذا لا سبيل إليه بحسب شروط الرئيس ولسون التي رضي الترك بجعلها أساسًا للصلح، ولن يرضى العرب أن يعودوا إلى حكم الترك وإن كان جميع عقلائهم يعلمون أنه أقل خطرًا عليهم من حماية دولة أوروبية أو وصايتها ورضاهم شرط بحسب قواعد ولسون عن عصبة الأمم. و(الثاني) جعل الولايات العربية مستقلة مع إمارات جزيرة العرب كاستقلال البلاد التركية وترك أمر الخلافة إلى المؤمنين أنفسهم. والمعقول والحسن

حينئذ أن يبقى كل شيء على حاله إلى أن تستقر أمور البلاد العربية والتركية وغيرها على حال ثابتة وتعود الحرية والمواصلات إلى سابق شأنها قبل الحرب. وحينئذ يمكن أن يتألف مؤتمر إسلامي عام لحل هذه المشكلة.

ولطلاب الجمع بين الحكومة المدنية العصرية والمحافظة على أصول الشريعة الإسلامية منا رأي خاص في مسألة الخلافة استحسنه غير المسلمين كالمسلمين منهم. وكنت قدمت إلى دار الحماية بمصر على عهد السر هنري مكماهون ١٢ مادة في شكل الحكومة العربية التي يبغونها وفيها تطبيق مسألة الخلافة على مذهبهم المذكور فهذا ما يرضاه المسلمون من بريطانية العظمى ليكونوا أصدقاء مخلصين لها.

فإذا ثبت للعالم الإسلامي أن إنكلتره هي التي حملت مؤتمر الصلح على استقلال ما ذكر من استقلال الشعوب الإسلامية في بلادها استقلالًا تامًا ناجزًا لا تخدشه وصاية ولا احتلال وخرجت من العراق وفلسطين تاركة إياهما لأهلها وبذلك يخرج غيرهم من الحلفاء من المناطق التي يمثلونها فإن العالم الإسلامي حينئذ يجمع كله على ودها وصداقتها إجماعًا لا يشذ عنه إلا المصريون إذا لم ينالوا ترضيته ولعل الترضية لهم حينئذ لا تعجز الحكمة البريطانية فيكون نفوذها الاقتصادي والأدبي في الشرق هو النفوذ الأعلى المرضي في الظاهر والباطن ويفضلونها على غيرها في تجارتها ولغتها والاستعانة بها على الإصلاح واستخراج معادن الأرض وخيراتها.

وتستقر سلطتها في الهند بإخلاص المسلمين الذين تحفظ بهم الموازنة. وقد فصلت هذا في المذكرة الأولى مع ملحقها فاكتفى بهذا الإجمال.

وإنني مستعد لتفصيل كلما يطلب مني تفصيله في ذلك ولإقناع من يخالفني في رأيي المتقدم من إخواني مسلمي الهند وغيرهم ومستعد للسفر إلى أوروبة وأي قطر آخر وحدي أو مع بعض أصحاب النفوذ من العرب لأجل تنفيذ هذا الغرض إذا حاز القبول على إجماله عند دولة بريطانية العظمى.

وتقبل أيها الوزير العظيم الاحترام اللائق بمقامكم العالي من المسلم العربي الصميم.

محمد رشيد رضا ٢٥ يونيو سنة ١٩١٩).

كما قدم الوفد السوري مذكرة[1] جاء فيها :

(بيان المؤتمر السوري المقدم إلى اللجنة الأمريكية في دمشق

"إننا نحن الموقعين أدناه بإمضاءاتنا وأسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الأربعاء المصادف لتاريخ ٢ تموز/ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ورفعها إلى الوفد الأميركي المحترم من اللجنة الدولية:

(١) الوثائق ٤/ ٥٢١ .

أولًا – إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالًا جبال طوروس وجنوبًا (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و(العقبة الحجازية) وشرقًا نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (أبي كمال) إلى شرقي (الجوف) وغربًا البحر المتوسط، بدون حماية ولا وصاية.

ثانيًا – إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهادًا استحق به أن نضع تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموه.

ثالثًا – حيث إن الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقيًا من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس هو في حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها فإننا نحتج على المادة (٢٢) الواردة في عهد جمعية الأمم والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة منتدبة.

رابعًا – إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها فإننا بعدما أعلن الرئيس ويلسن أن القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الأمم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام. وحيث إننا لا نريد أن تقع بلادنا في أخطار الاستعمار. وحيث إننا نعتقد أن الشعب الأميركي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا، فإننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية على أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها وعلى أن لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عامًا.

خامسًا – إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها فإننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى على أن لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها وعلى أن لا يزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة.

سادسًا: إننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال.

سابعًا – إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطنًا قوميًا للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا. لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جدًا على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ثامنًا – إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

تاسعًا – إننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين.

عاشرًا – إن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضي بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا. ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي حال كان.

"هذا وإن المبادئ الشريفة التي صرح بها الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من أعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا. وأن الرئيس ويلسن والشعب الأمريكي الحر سيكونون لنا عونًا على تحقيقها فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي بنوع خاص. وإن لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام يلاحظ أننا لم نثر على الدولة التركية التي كنا وإياها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية إلا لأنها تحاملت على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال ونطلب السماح لنا بإرسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقًا لرغباتنا هذه والسلام).

التنازع الأوربي على تقاسم المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح:

فقد بدأت بريطانيا تحشد الحجج القانونية عبر المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها، لإثبات أحقيتها بالسيطرة على الجزيرة العربية وإدارة شئونها بعد انتهاء الحرب، مع مراعاة الظروف الطارئة كالثورة الروسية البلشفية سنة ١٩١٧م والتدخل الأمريكي؛ كما ورد في الوثائق[1] فقد جاء ما يلي فيها:

(مذكرة التغييرات في الوضع الدولي العام منذ تاريخ التعهدات البريطانية الرئيسية حول الشرق الأوسط
دائرة الاستخبارات السياسية
وزارة الخارجية

من الواضح أن التغييرات في الوضع لا تؤثر من ناحية قانونية في صحة الاتفاقيات الموقعة ما لم تتعلق هذه بصورة معينة بعوامل يمكن بيان تغيرها أو تتضمن شروطًا عامًا مآلها لعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

ومن الناحية الأخرى إذا أمكن بيان أن الاعتبارات التي انتهى عملها كان لها دور مهم في وضع الاتفاقيات، أو أن اعتبارات جديدة قد قامت مما لم يكن التكهن به ممكنًا آنذاك، فإن هذه تكون نقاطًا مهمة في أي إعادة نظرة في الاتفاقيات، لا كوثائق قانونية، بل كترتيبات مؤقتة يعاد النظر فيها على أساس العدالة والتفكير السليم.

(١) الوثائق ٥/ ٤٨٩ - ٥٠٥ رقم وثيقة مسلسل ٢٠٥ تحت Fo 371/5036

إن سلسلة المفاوضات الرئيسية جرت خلال المدة من تموز / يوليو سنة ١٩١٥ إلى آب/ أغسطس سنة ١٩١٧ ودارت هذه المفاوضات مع الملك حسين وفرنسة وروسية وإيطالية وابن سعود. وأهم الاستثناءات هي المعاهدة مع الإدريسي (٣٠ نيسان/ إبريل ١٩١٥)، ومسودة المشروع الانكليزي - الفرنسي لوضع الحجاز في المستقبل ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ، والبيان المشترك المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ الصادر من الحكومتين الفرنسية والانكليزية حول مستقبل سورية والعراق.

وهكذا بصورة عامة كانت سلسلة المفاوضات التي دارت حتى بلغت نهايتها في تبادل المذكرات مع إيطالية في ١٨ آب/ أغسطس ١٩١٨ قد جرت حين كانت حملة غاليبولي (جناق قلعة) تحت التنفيذ، ولم تتأثر بصورة جدية لا بالثورة الروسية ولا بدخول أمريكا (في الحرب). ومع أن هذين الحادثين الأخيرين وقعا قبل خمسة أشهر وأربعة أشهر (بالتوالي) قبل إنجاز الاتفاقية الايطالية، فإن الخطوط الأساسية لما تقرر في السابق والاتفاقيات المهمة غاية الأهمية مع فرنسة وروسية التي كانت الاتفاقية الإيطالية ملحقًا لها، قد عقدت قبل عشرة أشهر من الثورة الروسية.

(١) التغييرات في الوضع العسكري:

١- تعهدت حكومة صاحب الجلالة لأول مرة للشريف حسين بكتاب من المندوب السامي في القاهرة مؤرخ في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩١٥ وكان موضوعًا على أساس تعليمات أصدرت ببرقية وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، وقد أثار السير ادوارد غراي القضية العربية مع السفير الفرنسي واقترح تعيين مندوب فرنسي لتحديد المصالح الفرنسية في سورية مع ممثلي بريطانية العظمى.

وفي هذا التاريخ كانت القوات الفرنسية والبريطانية لا تزال واقفة على شبه جزيرة غاليبولي (جناق قلعة). ومع أن الحملة كانت من قبل ذلك فاشلة فإن قرار التخلية لم يتخذ إلا في الشهر التالي ولم ينفذ حتى نهاية السنة. وفي هذا الوقت كان الأثر تركيز معظم الجيش التركي في المضايق، وأشير إلى سورية آنذاك بأنها مطهرة أو أجليت عنها القوات التركية، وكان المتوقع أن الثورة العربية قد تضع حدًا نهائيًا للسيطرة التركية في كل البلاد الواقعة جنوب طوروس، لكن هذا الاحتمال، ولو أنه كان مأمولًا أكثر مما صار إليه بعد ذلك، لم يتحقق ولو بصورة جزئية، وفي الجنوب الغربي كان الأتراك لا يزالون واقفين في الأراضي المصرية، وفي الجنوب الشرقي لم يكن البريطانيون قد وضعوا قدمًا راسخة في ولاية بغداد، وطرد الأتراك إلى الجانب الآخر من (جبال طوروس، إذا تم، كان يتوقع أن يتحقق أولًا بالثورة العربية نفسها وثانيًا بتحويل الأتراك إلى غاليبولي (حيث كان الجهد الفرنسي، ولو أنه كان دائمًا أقل من جهدنا، قد يرى أنه مشاركة في الحرب ضد تركية على أساس المساواة). وتحرير الولايات العربية بحملات محلية منتصرة للجيوش العربية لم يكن قد بدأ (باستثناء ولاية البصرة). لذلك كان طبيعيًا أن تفسح المصالح البريطانية (باستثناء البصرة دائمًا في المفاوضات) السبيل للمصالح الفرنسية والعربية في المنطقة جنوبيّ طوروس إلى درجة لا تظهر أنها عادلة في ضوء الأحداث التالية.

٢ ـ مرة أخرى نقول إن التعبير عن المصالح الفرنسية في سورية قد بدأ كملحق عرضي للثورة العربية، وكانت النية منصرفة إلى قبول أوسع لمطالب العرب المتفقة مع مصالح حلفائنا.

وقد بدىء كجزء من خطة ترمي إلى تشجيع العرب للعمل والمشاركة على صورة واسعة لاندحار تركية العسكري في الحقيقة كإضافة سياسية لتعهد عسكري، ولم يكن من المتوقع أن ذلك يؤدي إلى تحديد واسع للمصالح السياسية في تركية وشبه الجزيرة العربية، لفرنسة وبريطانية العظمى وروسية وايطالية، مما قد يعتبره العرب وسائر القوميات ضار بمستقبلهم. إن النية الأصلية مسجلة في مقدمة مذكرة السير أدوارد غراي المؤرخة في ١٦ أيار/ مايو إلى السفير الفرنسي، القابلة لشروط الاتفاق الانكليزي – الفرنسي "لأن حكومة صاحب الجلالة تعترف بالفوائد لقضية الحلفاء العامة الناشئة عن خلق وضع سياسي داخلي ملائم أكثر في تركية".

وقد اعتزمنا حفظ المصالح الفرنسية في سورية ضد "الحدث الواقعي"، لثورة ناجحة يقوم بها السوريون أنفسهم، ولم نتصور قط أننا نعرض للسوريين وسائر العرب "حقًا واقعيًا" لمطالب فرنسية مضمونة في سورية، قبل أن يتمكنوا لا هم ولا الفرنسيون من القيام بعمل عسكري هناك.

والواقع أن الترتيب الذي أقدمنا عليه كتابع لمشروع يرمي إلى الحصول على تعاون العرب قد غيّر نفسه (نتيجة للموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية والتغييرات في الوضع العسكري) ليكون حجر العثرة الرئيسي في طريق تعاطف العرب مع قضية الحلفاء.

٣ـ ثم أيضًا خلال الأشهر الأولى من ١٩١٦، حين أخذت المفاوضات الانكليزية الفرنسية الروسية تقترب من نهايتها، كانت روسية تحمل العبء الرئيسي للحرب في تركية، وبعد إخلاء غاليبولي وبدء حصار الكوت (كلاهما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥)، كان الجهد البريطاني الفعال ضد تركية أقل درجة مما تدهور إليه قبل ذلك أو بعد ذلك، كان أكثر من نصف الفرق التركية يحاربها الروس في أرمينية، وقد يزعم هؤلاء بأنهم أنقذوا الموقف العسكري في تركية للحلفاء بحركاتهم في بلاد فارس ايران الغربية نهاية سنة ١٩١٥، وباحتلال أرضروم في شباط/ فبراير ١٩١٦. وهذا الاعتبار أشير إليه مرات متعددة في الوثائق التي تتعلق بالمفاوضات في ذلك الوقت من الجانب البريطاني.

منذ ذلك الحين أعيد توزيع حمل الجهد كليًا. لم يقم الفرنسيون بأي دور في الحرب ضد تركية منذ إخلاء غاليبولي، ولا الايطاليون قاموا بدور آنذاك ولا منذ ذلك الحين. أما الروس، مع أنهم تابعوا انتصارهم في أرضروم باحتلال أرزنجان وطرابزون سنة ١٩١٦، فعلوا أكثر من إلغاء مشاركتهم بتمزيق قواتهم في هذه الجبهة، بوضع موانئ القفقاس وسكك حديدها تحت التصرف الإستراتيجي لتركية، وكانت النتيجة أن جناحنا الشمالي الشرقي في إيران قد تعرض لتهديد شديد خلال المرحلة الأخيرة من الحرب، وخلق وضع في آذربيجان وداغستان قد يلحق أشد الأذى بوضعنا في الشرق الأوسط.

٤ – أخذت بريطانية تحمل العبء على عاتقها أكثر فأكثر، وفي وسعنا أن ندّعي أنه منذ ربيع ١٩١٧ على كل حال ، حملنا العبء وحدنا. إذا استطاع أي فريق آخر أن يقدّم مدعيات على أساس الجهد العسكري فذلك

الفريق ليس حلفاءنا بل الأهالي المحليون العرب، الأرمن، اليهود الأوروبيين، الصهيونيون، النساطرة، وليس أقل منهم اليونانيون الذين نزلوا إلى النضال لأجل الحرية ضد الأتراك.

إن العرب الذين لم يكونوا قد تحركوا، في الوقت الذي عقدت فيه الاتفاقيات الانكليزية ـ الفرنسية الروسية، عملوا منذ ذلك الحين عملًا جيدًا في الحجاز، وتعاونوا معنا في شرقي الأردن وفي سورية، وثابروا خلال أكثر من سنتين من الحرب، واخفاقهم في إثارة ثورة في سورية بدون مساعدة كان مثبطًا للعزيمة، لكن من الإنصاف أن نأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن سبب ذلك يعود إلى الوضع العسكري العام فضلًا عن عدم فعالية العرب أنفسهم، وأنه في أيار/ مايو ١٩١٦ حين كان الشريف حسين على بعد أسابيع من بدء العمل، نصحه السير هنري مكماهون مرتين باستدعاء فيصل من سورية والتركيز على تصفية الحجاز، وهذه النصيحة كانت جزئيًا بوحي من الحذر العسكري، ولكنها كانت جزئيًا أيضًا، من اعتبار حساسيات الفرنسيين السياسية.

نظم أرمن القفقاس متطوعين ليحاربوا من أجل روسيا في بداية الحرب، وهذه القوات، ولو أنها لم تتعامل معاملة حسنة من قبل السلطات العسكرية الروسية، شاركت بأكثر من حصتها في القتال في الجبهة الأرمنية، وكانت مسؤولة عن الكثير من النجاح الروسي. ولما مزّق الجيش الروسي في بداية ١٩١٨، بذل الأرمن قصارى جهودهم لتسلم الخط وانسحبوا وهم يقاتلون، ولم يتفاهموا مع الأتراك حتى شهر حزيران/ يونيو. إن الأرمن، بقذفهم أنفسهم في الثغرة في تلك الظروف اليائسة، وبعد الضربة الشديدة التي أصابت وجودهم سنة ١٩١٥ قد استحقوا شكر الحلفاء، وخصوصًا بريطانية العظمى، وقدموا مشاركة جسيمة للحرب ضد تركية، لم تتأثر بتجارب قوة الجنرال دنسترفيل المؤسفة في التعامل مع منظمات الأرمن المحلية في باكو.

إن عمل اللاجئين الصهيونيين الفلسطينيين في معركة غاليبولي وبعد ذلك، وعمل النساطرة في منطقة أورمية بعد الكارثة الروسية، كانا أيضًا مهمين بالنسبة إلى وسائلها.

وفيما يتعلق باليونان، إن تغير وضعها ملائم جدًا للقضية. وحملة غاليبولي التي كانت السبب، قليلًا أو كثيرًا، في بدء سلسلة المفاوضات التي نتجت عنها الاتفاقيات، سرّعت القتال أيضًا في اليونان بين حزب المسيو فنيزيلوس وحزب الملك قسطنطين السابق، إن العروض التي قدمت إلى اليونان عن أراضي واسعة في آسية الصغرى الغربية وجزيرة قبرص سحبت حين انتصر حزب قسطنطين في أثينا واتبع سياسة معادية علنية تقريبًا للحلفاء، ومن الحق القول إن حكومة وقتية صديقة للحلفاء ومتعاونة معهم في الحرب قد شكلها المسيو فنيزيلوس في سلانيك. لكن القسم الأكبر من المملكة بقي تحت سلطة حكومة أثينا، وكان طبيعيًا في المفاوضات مع ايطالية، أن تلقى الادعاءات اليونانية في الأناضول تجاهلًا تامًا.

إن طرد الملك قسطنطين واتفاق سلانيك واثينا مرة أخرى، والدخول الرسمي للمملكة جميعها في الحرب إلى جانب الحلفاء، كل ذلك لم يجر إلا في أوائل صيف ١٩١٧ حين كانت الاتفاقية مع ايطالية قد سبق أن اتخذت شكلها.

وفي هذا الوقت جاء الاشتراك المخلص والشديد للحكومة اليونانية الحاضرة في معارك مقدونية، وخصوصًا في مرحلتها الأخيرة، والنجاح الذي حازته بنتائج مهمة جدًا لكسب الحرب، ليضع مدعيات اليونان بشأن قبرص وجزر الدوديكانيز والمقاطعات اليونانية على ساحل الأناضول الغربي على أساس مختلف كل الاختلاف. وحين تجرى التسوية النهائية، لا بد من أخذ هذه بنظر الاعتبار.

٥ - القضية العامة عن أثر "المجهود الحربي" على شروط التسوية أثيرت في المفاوضات مع ايطالية بعد مؤتمر سانت جان دي مورين في نيسان/ ابريل ١٩١٧، وضع مجلس وزراء الحرب ـ بالنظر إلى الغموض الذي أحاط بالوضع بعد الثورة الروسية، وأيضًا بحقيقة أن الجهد الحربي الايطالي ضد تركية كان (وقد بقي) كمية مهملة ـ كشرط لقبوله للمقترحات التي قدمت في المؤتمر الطلب التالي:

"وإذا كان، في الوقت الذي يعلن الصلح، التملك الشامل أو الجزئي للأقاليم التي نظر فيها في الاتفاقيات بين بريطانية العظمى وفرنسة وايطالية وروسية، فيما يتعلق بالتصرف في جزء من الإمبراطورية العثمانية، يمكن السماح بكليته لواحد أو أكثر من هذه الدول، فعندئذ تؤخذ مصالح الدول ذات العلاقة بنظر الاعتبار العادل مجددًا، مع مراعاة الجهود التي قدمتها كل دولة".

هذه الصيغة عارضها الإيطاليون بشدة، واستعيض عنها في المسودة النهائية بالعبارة الآتية "إن ميزان القوى في البحر المتوسط يؤخذ بنظر الاعتبار العادل وفقًا للمادة ٩ من اتفاقية لندن المؤرخة في ٢٦ نيسان إبريل ١٩١٥".

يبدو أن هذا قد يكون تنازلًا من جانبنا لأي ادعاء يؤخذ بنظر الاعتبار في التسوية بنسبة جهدنا خلال الحرب. ولكن، كما أشار إليه اللورد روبرت سيسل حين قدم التعديل المقترح إلى مجلس وزراء الحرب، أن الصيغة الجديدة التي تشير إلى البحر المتوسط فقط لا تمس العراق أو شبه جزيرة العرب حيث تعلق المصالح البريطانية بصورة خاصة، يضاف إلى ذلك كون إدارة الحرب ضد تركية وعقد الهدنة معها قد جرى كله بيدنا، تعطي المبادرة عمليًا لحكومة صاحب الجلالة في وضع شروط السلام مع تركية.

وهكذا يكون للتغيير في الوضع العسكري في تركية تأثير حقيقي عمليًا في إعادة النظر في الاتفاقيات ويكون هذا لصالحنا.

(٢) التغييرات في الوضع السياسي:

١ - إن المفاوضات لتحديد المصالح في تركية بين دول الحلفاء قد سادها طول المدة كون روسية سبق لها أن أعلنت نيتها في ضم الآستانة (استانبول) والمنطقة الواقعة على جهتي مضايق البحر الأسود، وحصلت على موافقة، ولما كان هذا الاتفاق السابق قد تضمن حربًا حتى النهاية مع تركية، فإن التجاوزات الإضافية على المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية لم يمكن النظر إليها وكأنها تطيل الحرب. فالأتراك يحاربون حتى الموت لإنقاذ أزمير وولاية آيدين، لكننا إذا كنا قد تعهدنا أن نجعلهم يحاربون مثل هذه الحرب لأجل

الآستانة فلا يحصل أذى من التعهد بشأن ازمير أيضًا. قدّم هذا الاعتبار مرات متعددة في الوثائق الأولى التي تعالج المفاوضات مع ايطالية من الجانب البريطاني.

٢- مرة أخرى تفترض الاتفاقيات مع فرنسة وايطالية سلفًا أن الاتفاقية تمنح روسية منطقة في المناطق الشمالية الشرقية لتركيا آسية. والأثر القانوني لزوال هذا الادعاء الروسي على الادعاءات الفرنسية والايطالية لا يحتاج إلى معالجته هنا، لكن أثره العملي مهم.

إن دراسة الخريطة يدل على أن الادعاءات الفرنسية والايطالية قد شكلت على أساس الافتراض بأن روسية سوف تستمر على الوجود كدولة عظمى ضمن حدودها القديمة، وسوف تثبت تثبيتًا قويًا في الآستانة والمضايق والمنطقة الشمالية الشرقية، لكن لنفترض لمدة دقيقة واحدة الوضع الحالي في الإمبراطورية الروسية وتركية، باستثناء أن الادعاءات الفرنسية والايطالية والبريطانية (دون الادعاءات الروسية) قد تحققت. يبقى البحر الأحمر والمنطقة (ب) وشبه الجزيرة العربية محجوبة بالمناطق الفرنسية والايطالية عدا جهة إيران، لكن الوضع الإيطالي في المنطقة الخضراء والمنطقة (ج) والوضع الفرنسي في المنطقة الزرقاء يبقيان، على الأقل، غير مستقرين.

٣- لعل زوال روسية القيصرية لم يغير المبادئ العامة التي وضعت على أساسها الأهداف المادية المختلفة للحلفاء، لكنه عدّل، بل عكس، أهميتها النسبية، وقد أكد هذا التطور تدخل أميركا (الولايات المتحدة في الحرب) .

إن مبدأ الجنسية قد تبناه الحلفاء منذ البداية، لكن في البدء لم يعط الأولوية إلا في حالة معينة، ويجب أن يتكيّف في المحلات الأخرى على الأكثر للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية للدول الحليفة العظمى.

وهذا المبدأ مال إلى التراجع بعيدًا إلى الخلف في المناطق، كتلك التي يتناولها البحث هنا، التي لا يكون أهلوها قادرين فورًا على أن يحكموا أنفسهم حسب الخطوط الأوروبية، وقد لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك أبدًا.

٤- هكذا نرى الاقتراحات التي قدمها الشريف لإنشاء دولة عربية أو اتحاد عربي مستقل اعتبرتها حكومة صاحب الجلالة تؤدي إلى مواصلة الحرب فورًا من الناحية العسكرية ضد تركية لا إلى إجراء تسوية سياسية مرضية للأقطار العربية بعد الحرب. وعند قبول ادعاءات الشريف الوطنية كان على حكومة صاحب الجلالة أن تجد معارضة من حكومتي فرنسة والهند، وكلاهما كانا يشكان في القيمة العسكرية للحركة العربية، واعتراضًا على الادعاءات العربية التي تمس مصالحهما القائمة.

حثت حكومة الهند على سياسة ترمي إلى ضم العراق على أساس إجراءات بريطانية في الخليج وامتيازات الري والملاحة البريطانية في الأنهر وسيادة التجارة البريطانية وجهود الهند في حرب العراق فضلًا عن ضرورة سيطرة بريطانية على العراق لضمان أمن الإمبراطورية الهندية.

وكان لفرنسة ادعاءات في ضم سورية موضوعة على أساس امتيازاتها في الموانئ والسكك الحديد وخدماتها لولاية لبنان وحمايتها للمسيحيين اللاتين عمومًا، وهي ناتجة عن الامتيازات الأجنبية مع الحكومة العثمانية وموافقة البابا.

فضلًا عن شعور عاطفي غامض بأنها وريثة الصليبيين التي كانت إماراتهم في القرون الوسطى في شرقي البحر المتوسط فرنسية في ثقافتها.

وكانت النتيجة حلًا مرضيًا وسطًا بين المصالح الراسخة للدول الخارجية ومطامح الأهالي المحليين – مع الاحتفاظ ببعض المناطق لتسويتها حسب هذا المبدأ أو غيره.

٥- ثم هناك قضية الأرمن الذين يحتمل أنهم يستطيعون حكم أنفسهم مثل شعوب البلقان، وبالتأكيد أحسن من العرب أو الترك، خلال المفاوضات مع روسية وفرنسة كان الاعتقاد السائد لدى الجانب البريطاني أن الفرنسيين يعتزمون إنشاء إمارة أرمنية في المنطقة الزرقاء (ولو أنه لا يوجد حسب الظاهر تسجيل لهذا من الجانب الفرنسي، ولا تعهد من هذا النوع في نص الاتفاقيات) .

لكن المنطقة الزرقاء لا تتضمن سوى قسم خارجي من الإقليم الوطني الأرمني، أما الباقي فيقع فيما وراء القفقاس وفي المنطقة الشمالية الشرقية من تركيا آسية التي خصصت لروسية بموجب الاتفاقيات. وفيما يتعلق بهذه المنطقة الأخيرة صرّح المسيو سازونوف أن الحكومة الروسية "تفضل الاحتفاظ بتركية سيدة على أرمينية" وأن روسية لا ترغب في ضمّ أرمينية "لأسباب سياسية" وأنها تريد أخذ أقل ما يمكن من الأراضي غربي "أرضروم". وبعبارة أخرى كانت روسية تعتزم العمل على تقسيم وكبت الجنسية الأرمنية، وفي نص الاتفاقيات تركت كل أرمينية، باستثناء زاوية صغيرة في المنطقة الزرقاء، لهذا النظام.

٦- إن الادعاءات الوطنية للأتراك واليونانيين دفعت أيضًا إلى الخلف. وقد أثار السير هنري مكماهون مسألة الاحتفاظ ببعض الأراضي الوطنية للأتراك في وقت إجراء المفاوضات الفرنسية والانكليزية مع روسية، وكان يفترض في ذلك الحين من الجانب البريطاني أن ولايات الأناضول تترك ولا تمس.

ومن الناحية الأخرى كان الحلفاء قد اتفقوا على الفقرة رقم ٩ من معاهدة لندن مع إيطالية على أنه "في حالة التقسيم الجزئي أو الكلي للإمبراطورية العثمانية، تحصل إيطالية على حصة عادلة في منطقة البحر المتوسط تجاور ولاية آطاليا (إنطاليا)"، وقد لفت السير إدوارد غراي – في مذكرته المؤرخة في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩١٦ إلى المسيو غامبون – الأنظار إلى كون هذه الفقرة قد أصبحت نافذة بعقد الاتفاقية الإنكليزية الفرنسية التي تضمنتها المذكرة، والمفاوضات التي دارت في سنة ١٩١٧ بين إيطالية وسائر الحلفاء كانت عبارة عن تعريف "ما هو عادل" فيما يتعلق، بطبيعة الحال، بالمناطق التي سبق تخصيصها لفرنسة وروسية وبريطانية العظمى، لا فيما يخص حقوق القومية التركية واليونانية، والواقع أن المسألة قد أثيرت بشأن أزمير، وأشير إلى أن الدولة التركية المستقلة تختنق إذا أخذ منها هذا المنفذ، لكن مصير منطقة أزمير أيضًا تقرر في الأخير على أساس مبدأ توازن القوى بين إيطالية وحلفائها.

٧- في الواقع خلال المفاوضات نظر إلى حقوق الجنسية كأنها مرضية في تركية إذا ترك لكل جنسية محلية حدّ أدنى من الإقليم الاحتياطي المستقل أو، على كل حال، إقليم ذي إدارة محلية. وبقية الخريطة والنتيجة كانت إعادة تنظيم غريب للحدود على أساس مبدأين متناقضين، أو، بالأحرى، أعيد رسم الخريطة حسب رغبات الدول العظمى، وجعلت الاحتياطات للجنسيات متلائمة ضمن هذا الإطار حيثما وافقت مصلحة الدول، ولم يكن سوى أثر ضئيل لفكرة القومية الجديدة التي أدخلتها الثورة الروسية وتدخل أميركا، مما يعرّف "مبدأ الجنسية"، بـ"موافقة المحكومين" وحسب هذه الفكرة، كان يجب أن يكون المبدأ أساسًا للتسوية في كل مكان وليس في مناطق معينة بشكل عشوائي، فحسب، مثلًا أن التركي في المنطقة الخضراء من الأناضول يكون له حق صحيح لتقرير مصيره كحق التركي في المنطقة التي تركت بيضاء. ولا يكون مبرّر لرسمه أخضر (على الخريطة) بينما أخوه عبر خط مصطنع رسمه أناس خارجيون بدون مشاورة أي منهما، سمح له بالاحتفاظ بلونه المحلي.

٨- ـ إن المفهوم الجديد للجنسية في تركية ليس له مجرد تطبيق نظري، إنما تطابق التطورات في الحقائق. ولم تتقدم إيطالية وفرنسة سوى خطوات قليلة نحو تحقيق ادعاءاتها، حتى حين فتحت الانتصارات البريطانية الآن سورية والأناضول. لكن دولة عربية ودولة أرمنية مستقلتين قد أثبتا وجودهما، والتركي لم يحتفظ بـ «أقليمه العرقي في الأناضول دون مساس فحسب، بل رأى أولاد عمه الأتراك فيما وراء القفقاس والقرم يؤكدون شخصيتهم الوطنية. وحين أعلن الأرمن الروس استقلالهم وحصلوا على اعتراف من تركية وألمانية، هل يستطيع الحلفاء أن يصروا على أن الأرمن في المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الزرقاء لا يجوز لهم الانضمام إليهم في تشكيل دولة أرمنية مستقلة وموحدة! أو، إذا كان لنا أن نعترف بنوع من جمهورية تاتارية مستقلة في اذربيجان، وهو إقليم كان في السابق تابعًا لروسية، هل نستطيع غمط حق التركي العثماني في وحدة الأناضول واستقلالها؟

٩- إذن فمطامح القوميات عمومًا قد ربحت قوة الحجة، بينما ضعفت ادعاءات الدول العظمى. لكن هذا الاتجاه له استثناء واضح فيما يتعلق ببريطانية العظمى. إن كل سلسلة المفاوضات قد انتهت عمليًا قبل أن يبدأ التقدم البريطاني الكبير في العراق وفلسطين، لم يتم احتلال بغداد إلا قبل أشهر قليلة من وضع المسودة النهائية للاتفاقية الإيطالية، وتم احتلال القدس بعد أشهر قليلة منها.

وسجلنا منذ ذلك الحين في معالجة المشاكل المعقدة للزراعة والري والإيراد والعملة والقانون والتعليم والمنافسات الدينية والوطنية يوفر لنا ادعاء بأن يكون لنا صوت في مستقبل تلك المناطق يضلّل ادعاءاتنا السابقة فضلًا عن ادعاءات حلفائنا. هذا الادعاء يقف على أساس علاقة مع الأهالي المحليين تنمو وتقارب كل يوم، وهي بلا شك ليست غير ملائمة لمطامحهم الوطنية.

وهكذا يكون التغيير في الوضع السياسي، كما كان في الوضع العسكري، لصالحنا حين تثار مسألة إعادة النظر في الاتفاقيات. وقد اعترف بهذا التغيير ضمنًا في البيان المشترك الصادر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ الذي يعلن سياسة بريطانية العظمى وفرنسة بخصوص مستقبل سورية والعراق، وهذا البيان الذي

تطبع صورته في الملحق أدناه، قد وافق عليه الرئيس ولسن، وسوف يقدم أفضل فاتحة للترتيبات الجديدة المتعلقة بالشرق الأوسط التي يجب إجراؤها في مؤتمر السلام.

نص البيان[١] المشترك الصادر عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية والمنشور في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨:

"إن الغاية التي من أجلها خاضت فرنسة وانكلترة غمار الحرب في الشرق، تلك الحرب التي أثارتها مطامع ألمانية، هي تحرير الشعوب التي رزحت طويلًا تحت مظالم الأتراك تحريرا تامًا نهائيًا، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من اختيار الأهلين لها اختيارًا حرًا.

ولتحقيق هذه الغايات أجمعت الدولتان، فرنسة وبريطانية العظمى، على أن تشجعا وتعينا على إقامة حكومات وإدارات وطنية في كل من سورية والعراق، البلدين اللذين حررهما الحلفاء، وفي المناطق التي لا يزال الحلفاء يجاهدون لتحريرها، وعلى أن تعترفا بهذه الحكومات عندما يتم تأسيسها فعلًا.

وليس من غاية لهما (فرنسة وانكلترة) أن تفرضا على الأهلين في هذه المناطق نوعًا معينًا من الحكم، إنما همهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما، وبمساعدتهما المناسبة، عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهلون من تلقاء ذواتهم، وأن تضمنا عدلًا منزهًا يساوي بين الجميع ويسهل عليهم تنمية الاقتصاد في البلاد بإحياء مواهب السكان الوطنيين، وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للمنازعات التي طالما انتفعت بها السياسة التركية. هذه هي الغايات التي تستهدفها الحكومتان المتحالفتان في المناطق المتحرر").

بدء بريطانيا بتأسيس الدول الوظيفية في الجزيرة العربية:

وقد حرص المسئولون البريطانيون في هذه الفترة على توقيع معاهدة مع الإمام يحيى إمام اليمن؛ لتعزيز موقف بريطانيا أثناء مؤتمر الصلح في باريس والذي سيقرر مصير الجزيرة العربية والشام والعراق بعد انسحاب الدولة العثمانية وهزيمتها، والبدء بتحديد حلفائها وتقسيم المناطق بينهم، للتحدث باسمهم؛ وقد جاء في الوثائق ما يلي[٢]:

(برقية من وزارة الخارجية إلى الجنرال اللنبي القاهرة ٢٤ أيار/ مايو ١٩١٩

برقيتكم المرقمة ٧٠٩ والمؤرخة في ١٤ أيار/ مايو: معاهدة مع الإمام.

يرى وفد السلام أنه قد تكون هنالك بعض الفائدة في تسريع عقد معاهدة مع الإمام، حتى إذا جاءت قضية جزيرة العرب، وفي ذلك الحين، للبحث فيها لدى مؤتمر السلام، قد تكون حكومة صاحب الجلالة

---

(١) قارن هذا البيان مع نص البيان البريطاني الأمريكي سنة ٢٠٠٣م عن أهداف الحرب على العراق؛ تجد الخطاب هو نفس الخطاب، والأسباب نفس الأسباب، والمفردات المستخدمة هي نفس المفردات، والأهداف المذكورة في كلا الخطابين هي نفس الأهداف، وكأن التاريخ أعاد نفسه غير أنها كانت بمعية فرنسا بدل أمريكا!

(٢) المصدر السابق ٤/٤٦١. (٢٧٥) FO 371/4146 (75632/M.E.44)

في وضع أقوى إذا استطاعت القول بأن هناك معاهدة موجودة من السابق. لكنها مرتاحة لترك الوقت إلى زيارة الكرنل جيكوب[١] لكم ولي.

أنا أشك في إمكان استبعاد قضية الحدود من المعاهدة المقترحة، وأرى أن عقدها النهائي لا بد من تأجيله إلى ما بعد تسوية السلام. مع ذلك أرى من المستحسن افتتاح المفاوضات فورًا، سواء لتقوية قضيتنا في باريس أو لتطمين الإمام. ولذلك عليكم إيفاد الكرنل جيكوب بدون تأخير لافتتاح مباحثات ابتدائية. وعليه أن يشرح للإمام أن حكومة صاحب الجلالة لا تعتزم التدخل في الشؤون الداخلية، لكنها تهتم بأن ترى مبادئ التوافق والتعاون تحل محل التفرقة والنزاع في جزيرة العرب. وهي تشعر أن هذه السياسة لا يمكن أن تنجح إلا بحسن شعور حكام جزيرة العرب المستقلين الذين تريد التعامل معهم وحدهم. باستثناء محمية عدن، إن الحكام المستقلين المختصين هم الملك حسين والإمام نفسه وابن سعود وسلطان الشحر والمكلا والإدريسي الذي بمساعدته لقضية الحلفاء خلال الحرب قد حصل لنفسه على موقع تعتزم حكومة صاحب الجلالة الاعتراف به. وفي سبيل إنشاء علاقات طيبة دائمة بين هؤلاء الحكام قررت حكومة صاحب الجلالة أن تدعوهم إلى عقد معاهدات آنية يعترف كل منها بموجبها باستقلال الآخرين ويتعهد بعرض كل قضايا الحدود وسائر أسباب النزاع إلى التحكيم البريطاني في المقام الأول. وستكون حكومة صاحب الجلالة دائمًا على استعداد لاستعمال نفوذها مقابل ذلك من أجل احترام وحفظ حقوقهم وحرياتهم ومنع الاختلالات الداخلية من إنتاج حروب. وستقوم أيضًا بكل سرور بتقديم الاستشارات والإرشادات في القضايا التي تؤثر في التنمية التجارية إذا دعاها الحكام ذوو العلاقة.

على الكرنل جيكوب أيضًا أن يجس نبض الإمام عن قضية العلاقات بين الملك حسين والزعماء الآخرين، وعليه أن يوضح أن حكومة صاحب الجلالة لن تدعم في أية حالة من الأحوال تدخل حاكم مستقل بشؤون آخر إلا بموافقة كليهما ورغبتهما.

يجب عدم الإدلاء بشيء في الوقت الحاضر عن قضية العلاقات مع الدول الأخرى. وإذا أثيرت المسألة فإن على الكرنل جيكوب التزام بخطة مؤداها أن في أحسن مصالح العرب أنفسهم يكون من المرغوب في بوضوح أن يقبلوا جميعهم نفس المرجع، وأنه حسب عمله ليس هناك أية دولة أخرى تدعي بالمركز التقليدي الذي لحكومة صاحب الجلالة بصفتها صديقة جزيرة العرب وحاميتها. وعندما يتم إنشاء علاقات مرضية على أساس الخطوة المتقدمة، يجوز له أن يتقدم إلى بحث متحفظ في حدود (أراضي) الإمام، ويعرب عن استعداده لعمل كل ما يمكنه لدعم مدعياته، ولكن مع الادعاء بأنه ليس مخولًا أن يدلي بأي بيان حاسم).

(١) في الحاشية: الكرنل هارولد جيكوب ضابط بريطاني أمضى مدة في عدن واليمن، وهو مؤلف كتاب "ملوك العرب" (Kings of Arabia) المطبوع سنة ١٩٢٣م. (ن. ص).

المحاولة العثمانية لإعادة الوحدة مع العرب:

وفي شهر أغسطس سنة ١٩١٩م وأثناء مؤتمر الصلح (فرساي) في باريس بدأت الاتصالات بين السلطان والشريف فيصل بن الحسين للتحالف من جديد بين العرب والترك لمواجهة المؤامرة المسيحية للسيطرة على العالم الإسلامي، التي تأكدت لهم في المؤتمر، كما في البرقيات التالية:[1]

(برقية من وزارة الحرب إلى القيادة العامة للقوات البريطانية مصر ٢٣ آب/ أغسطس ١٩١٩

تسلمنا ما يلي من مصدر موثوق في الآستانة، أسعد بك، متصرف الكرك [سابقًا]، وعضو جمعية الاتحاد والترقي، وصل إلى الآستانة بصفة وسيط بين السلطان وفيصل لإجراء مفاوضات بشأن تأسيس عصبة تركية عربية وجامعة إسلامية. كان أسعد على اتصال سري مع جمال باشا حينما كان الأخير في (قونية). يقال إن أسعد حمل معه رسالة بخط اليد من فيصل إلى السلطان. استنادًا إلى تقرير من وكيل آخر فإن جمال، الذي وصل من (قونية) مؤخرًا، حيث كان يعمل مع مصطفى كمال، جلب رسالة من فيصل إلى السلطان. تشاور السلطان مع مجلس الوزراء بشأن الرسالة في ٢١ تموز/ يوليو وتم إعداد الجواب. وسيكلف جمال بحمل الجواب مع تعليمات وأوراق سرية. وعلم أن فيصل قد أكد للسلطان في رسالة ولاءه وإخلاصه. يرجى إبراق آرائكم).

كما وردت برقية من وزير الخارجية في لندن (إلى المفوض المدني في بغداد - مكررة إلى نائب الملك في الهند - بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩

قدم الوفد الأرمني في باريس بصورة سرية إلى المستر بلفور نص معاهدة مزعومة بين فيصل ومصطفى كمال.

بهذه المعاهدة تستنكر الأمتان التركية والعربية الانقسامات الموجودة في العالم الإسلامي وتعلنان واجبهما لإزالتها، وتقرران إعلان الجهاد في اليوم التالي لقرار مؤتمر السلام الذي يقال إنه يقسم الأراضي الإسلامية بين دول أجنبية. تعترف الحكومة التركية بتشكيل حكومة عربية لكل الأقاليم العربية في تركية بشرط أن يكون العرب مشتركين مع الإمبراطورية التركية ويبقون مخلصين للخلافة. ويعترف بالملك حسين سيدًا للحكومة العربية بشرط بحث التفاصيل في المستقبل.

في الأراضي التي احتلها جيش الحسين تكون الصلاة باسم السلطان في الجوامع ويعترف بخلافته وتعلن مجددًا، ويعلن بدء الجهاد ببيان في جميع الأقطار الناطقة بالعربية. ويجب اتحاد كل الشيوخ والحكام العرب لهذه الغاية وتنظم الجيوش الوطنية. ويقوم الشريف بإبلاغ فحوى هذه المعاهدة ليس لعرب الحجاز فحسب ولكن أيضًا للإمام والسيد الإدريسي والمسلمين في طرابلس وبنغازي ومراكش وتونس والجزائر والهند. ويقال إن المعاهدة وقعت بنسختين في حلب في ١٦ حزيران/ يونيو بواسطة أسعد بك متصرف الكرك.

---

(١) الوثائق ٤/٥٢٣ و٤٠٩ و٥٢٤. (٢٩١)FO 371/4233 وبرقية (٢٤٦)P 5882 FO 371/4233 و(٢٩٢)(123661) FO 371/4233

يرجى إبراق رأيكم في صحة هذه المعلومات).

كما وردت برقية (من قيادة القوات البريطانية في مصر إلى وزارة الحرب لندن ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٩

برقيتكم الرمزية (٨٠٧٢٣) بتاريخ ٢٣ آب/ أغسطس.

من المحتمل في رأيي أن الأتراك يعملون كل ما في وسعهم لإغراء فيصل بالتحول إلى جانبهم، استنادًا إلى احتمال أن الانتداب على سورية والعراق سيكون غير مرض من وجهة نظره، إنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يجلب معه نسبة كبيرة من أهالي الإمبراطورية العثمانية. إن إرسال فيصل رسالة لم يلتزم فيها بشيء أمر محتمل ولكنني لا أعتقد أنه سيكون غير مخلص، إذا تقررت تسوية يتفق معها، ولكن ليس هنالك شك في أنه منزعج جدًا لاحتمال فرض انتداب فرنسي على سورية. إن مدة الانتظار الطويلة قد فرضت عليه توترًا لا يحتمل، كما أنها أضعفت أيضًا سلطته لأنه حاول الحفاظ على توازن بين العرب المعتدلين والمتطرفين، إن ولاءه لنا وما يعتقد من اتفاقه مع الصهيونيين قد جعلا مركزه صعبًا أيضًا. وإذا كان يعتزم معارضة الفرنسيين علنًا، وذلك ما أعتقد أنه سيفعله، فمن الواضح أن تحالفًا مع الأتراك سيوفر له فرصة أفضل من غيرها.

صورة إلى: رئاسة الأركان والجهات العسكرية المختلفة

وزارة الخارجية (المستر كيدستن)، لورد كرزن، باريس، فرساي).

التنافس البريطاني الفرنسي في مؤتمر فرساي على تقاسم المنطقة:

وفي هذه الفترة أيضًا شهدت العلاقات البريطانية الفرنسية تنافسًا شديدا وصراعًا حول الغنيمة وتقاسمها حيث عدّت فرنسا الالتزام البريطاني تجاه العرب والشريف حسين مخالفا مضمون المعاهدة السرية قبل الحرب، والتي بموجبها تم تقاسم أقاليم الخلافة العثمانية، وقد حاولت الحكومة البريطانية تفسير نصوص معاهداتها على النحو الذي يثبت عدم تعارضها؛ كما في رسالة[1] **رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج لرئيس الوزراء الفرنسي**؛ وجاء فيها ما يلي:

(من لويد جورج رئيس وزراء بريطانية العظمى إلى المسيو كليمانصو - رئيس وزراء فرنسة ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩

السيد رئيس مجلس الوزراء،

أود أن أعترف بوصول برقيتكم المؤرخة في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر جوابًا على برقياتي لليوم السابق، وكذلك المذكرة التي قدمتموها جوابًا لمذكرتي المؤرخة في ١٣ أيلول/ سبتمبر والتي وصلتني الآن. لا بد لي

(١) المصدر السابق ٥٣٦/٤ - ٥٤٨. رقم (٢٩٨) FO 371/4184 (143507)

أن أقول في البداية إن لهجة برقيتكم كانت مفاجئة لي تمامًا. إنها تمثل، على قدر ما أستطيع أن أحكم، تغييرًا كاملًا في اللهجة الودية التي استخدمتموها في مباحثاتنا عن هذا الموضوع في باريس وعلي بصورة خاصة، أن أبدي استيائي من قولكم بأنكم: -

" تفهمون تمامًا الصعوبة التي يجد فيها المفاوضون الإنكليز أنفسهم، بعد أن تدفعهم الضرورات السياسية إلى الدخول في تعهدات مع كل من ملك الحجاز وفرنسة تعهدات إن لم تكن متعارضة إحداها مع الأخرى فإنها على كل حال يصعب التوفيق بينها".

لا أكاد أتصور تهمة أكثر إساءة يلصقها حليف بحليفه بعد خمس سنوات من رفقة في حمل السلاح، بالنظر إلى أن التعهدات التي أجريت مع ملك الحجاز كانت غايتها الوحيدة إمكان قيام ثورة العرب ضد الأتراك في مرحلة حرجة من الحرب. إن الاتفاقية الانكليزية الفرنسية لعام ١٩١٦م لم تعقدها الحكومة الحالية بل الحكومة السابقة، وقد عقدها السير ادوارد غراي الذي يعترف العالم أجمع بأمانته الدقيقة. إن كلامكم يعني تهمة رياء ضد الرجل الذي أدخل الإمبراطورية البريطانية في الحرب ضد ألمانية إلى جانب فرنسة وبقي في منصبه الصديق الثابت لفرنسة خلال تلك السنوات العصيبة قبل أن تدخل أمريكا في الحرب. وهو آخر من يمكن أن يسوق ضده رئيس وزراء فرنسي مثل هذه التهمة. والأمر الأكثر غرابة هو أنكم قد ألصقتم هذه التهمة في حين أن الحقيقة، بغض النظر عن كون التعهدات التي قطعتها الحكومة البريطانية للعرب وللحكومة الفرنسية متناقضة، فإن الحكومة الفرنسية نفسها مرتبطة بصراحة بأحكام الاتفاقية الانكليزية الفرنسية لعام ١٩١٦ لمنح العرب نفس الشروط التي ضمنتها الحكومة البريطانية للملك حسين.

٢- لما كانت الحكومة الفرنسية على ما يظهر تخضع لسوء فهم تام للحقائق ولسياسة حكومة صاحب الجلالة في هذه القضية، فإني أود أن أعرض تاريخ القضية السورية. ولكي يكون التاريخ كاملًا أرفق جميع المراسلات التي دارت بين المندوب السامي البريطاني في مصر والملك حسين سنة ١٩١٥ و ١٩١٦. وسوف ترون من هذه المراسلات أنه بينما كانت سلطة الأتراك على كل أنحاء إمبراطوريتها لا تزال سليمة، فإن الحكومة البريطانية قد حافظت بدقة على مصالح حليفتها فرنسة في سورية. وكان من المهم جدًا تشجيع الثورة العربية للمساعدة عل تحطيم الجدار التركي الذي كان يمنع الاتصال الوحيد الفعال بين الحلفاء في الغرب والجيوش الروسية. وكان الشرط الوحيد الذي يوافق به العرب على ربط مصيرهم بالحلفاء، هو عقد اتفاق مآله أن توجد دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول يضم كل السكان العرب. كما سوف ترون، أن العرب ألحوا على إدخال كل سورية وكيليكيا داخل منطقة الدول العربية المستقلة. لكن حكومة صاحب الجلالة رفضت النظر في هذا الاقتراح. فصرحت في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ بأنها لا ترى أن ذلك الجزء من سورية الذي يقع غربي دمشق وحمص وحماه وحلب يمكن أن يعتبر عربيًا خالصًا، وأن مصالح فرنسة تتعلق به. ولذلك وجب استثناء تلك المنطقة، من المنطقة التي هي (بريطانية) مستعدة للاعتراف في داخلها بوجود دولة عربية مستقلة. وهكذا جاء في رسالة من حكومة صاحب الجلالة إلى الملك حسين تاريخها ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ بأنه:

"أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانية العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسة داخلة فيهما فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب".[١]

ومع ذلك، فسألفت انتباهكم إلى الجواب الذي أرسله الشريف حسين بتاريخ ١كانون الثاني/ يناير١٩١٦، وقال فيه:

"... أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان في الإمكان من تعديل أتينا به في رقيمنا السابق. هذا وما ذاك إلا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى. وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما إبان الحروب والنوازل، إلا أننا مع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرياسة أن يتيقنها بأن عند أول فرصة تضع فيه أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها"

ومضى سموه إلى القول:

"إن البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجئونا على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقده ونتيقنه من اشتراك المنفعة ووحدتها، وهي الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم في المخابرات، وعليه يستحيل إمكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبرًا من أراضي تلك الجهات".[٢]

وفي الختام تنازل الملك حسين أمام إصرار حكومة صاحب الجلالة، ومع مراعاة التحفظ المذكور أعلاه، فدخل الحرب إلى جانب الحلفاء.

٣- والآن أنتقل إلى الاتفاقية الانكليزية الفرنسية لسنة ١٩١٦. إن المفاوضات بين البريطانيين والعرب وبين البريطانيين والفرنسيين جرت في وقت واحد خلال خريف سنة ١٩١٥، ففي ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر أجرى السير ادوارد (غراي) مباحثة مع المسيو كامبون عن الموضوع، وطلب إلى الحكومة الفرنسية أن تعين ممثلًا للبحث في حدود سورية مع ممثل للحكومة البريطانية. وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر اجتمع المسيو بيكو، وهو الممثل الذي عينته الحكومة الفرنسية، بالسير آرثر نيكلسن الذي أوضح له موقفنا تجاه العرب ومداولاتنا مع الشريف. لم يتم التوصل إلى اتفاق في ذلك الاجتماع، ولكن في اجتماع آخر في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر آخبر المسيو بيكو السير آرثر نيكلسن بأنه، بعد صعوبات جمة، حصل على الإذن من حكومته بالموافقة على إدخال مدن حلب وحماه وحمص ودمشق في الأقاليم العربية لأجل إدارتها من قبل العرب تحت النفوذ الفرنسي. وقال أيضًا إن حكومته تقر بأهمية الحركة العربية وترغب بالقيام بكل تضحية ممكنة لكي تفصل العرب عن الأتراك. وسوف تلاحظون أن هذه المفاوضات مع فرنسة قد أكملت قبل بضعة أشهر وقبل أن يقوم العرب بثورتهم وقبل اختتام المراسلات بين حكومة صاحب الجلالة والملك

(١) في الحاشية: نص هذه الرسالة في الجزء الأول من هذا الكتاب، ص ٦٣٥.
(٢) في الحاشية: النص الكامل لرسالة الملك حسين في الجزء الأول، ص ٦٤٠.

حسين في موضوع الحدود العربية. إن هذه المحاضر التي أعطيتكم خلاصتها من قبل، وأربطها مع ذلك لسهولة الرجوع إليها، هي محاضر بريطانية خالصة. ولكن من الواضح أن الحكومة الفرنسية كانت مطلعة في وقت إجراء تعهدات بريطانية العظمى للملك حسين بشأن حدود المنطقة التي كانت الحكومة البريطانية مستعدة للاعتراف في داخلها باستقلال العرب، ليس من هذه المحاضر فقط، بل أكثر من ذلك من حقيقة كون الحدود المعينة في الاتفاقية الانكليزية الفرنسية لسنة ١٩١٦، والتي تكون فيها دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية، مطابقة لتلك المعينة في المراسلات مع الملك حسين، وتتضمن المدن الأربع دمشق وحمص وحماه وحلب.

٤- أصل الآن إلى نص الاتفاقية نفسها. تقضي المادة الأولى بما يلي:

"إن فرنسة وبريطانية العظمى مستعدتان للاعتراف بدولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية ودعمها (أو دعمه) في المنطقتين (أ) و(ب) المؤشرتين على الخريطة المرفقة، تحت سيادة رئيس عربي. وأن فرنسة في المنطقة (أ) وبريطانية العظمى في المنطقة (ب)، تكون لهما الأولوية في حق تنفيذ المشاريع وتقديم القروض المحلية. وأن لفرنسة في المنطقة (أ)، ولبريطانية العظمى في المنطقة (ب)، أن تقدم وحدها المستشارين أو الموظفين الأجانب بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية".

وألاحظ أنكم في برقيتكم وفي مذكرتكم كلتيهما تشيرون إلى أنه وفقًا للاتفاقية الانكليزية - الفرنسية تقوم الحكومتان- بـ"حماية" دولة عربية مستقلة. إن هذا غير صحيح. فالكلمة المستعملة في الاتفاقية هي "دعم" التي تحمل معنى آخر تمامًا. وأذكركم فضلًا عن ذلك بأن تغيير كلمة "حماية" إلى "دعم" أجري عمدًا في آب/ أغسطس ١٩١٦م. وقد قدم الاقتراح لإجراء التغيير في رسالة من المسيو كامبون إلى الفايكونت غراي في ٢٥ آب/ أغسطس يقول فيها:

"يبدو لي أن الكلمتين "سوتنير" [Soutenir] بالفرنسية و"آبهولد" [Uphold] بالانكليزية (أي دعم أو تأييد) تعبران عن فكرتنا بصورة أصح".

وتمت الموافقة على ذلك في جواب من لورد كرو مؤرخ في٣٠ آب/ أغسطس ١٩١٦. ولذلك فحسب النص الصحيح، ترتبط الحكومة الفرنسية بتعهداتها لبريطانية العظمى بدعم دولة عربية مستقلة في المنطقة التي تتضمن المدن الأربع الآنف ذكرها، وهي دمشق وحمص وحماه وحلب، وفي تلك المنطقة تجهيز مستشارين وموظفين أجانب بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول. وتحت نظام الانتداب، بطبيعة الحال، يحل نظام الباب المفتوح محل أحكام اتفاقية سنة ١٩١٦م بشأن أسبقية الاستثمار.

٥- أسترعي أنظاركم أيضًا إلى الفقرة السابقة من كتاب السر ادوارد غري المؤرخ في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٦ إلى المسيو كامبون الذي قبل فيه الاتفاقية بالنيابة عن الحكومة البريطانية:

"أتشرف بإخبار سعادتكم، جوابًا، بأن قبول المشروع كله كما هو الآن سوف يتضمن التنازل عن مصالح بريطانية جسيمة. ولكن، لما كانت حكومة صاحب الجلالة تعترف بالفائدة التي يعود بها على قضية الحلفاء

العامة توفير وضع سياسي داخلي أفضل في تركية، فإنها على استعداد لقبول الترتيب الذي تم التوصل إليه الآن، بشرط الحصول على تعاون العرب، وأن العرب ينفذون الشروط ويحصلون على مدن حمص وحماه ودمشق وحلب".

سوف تلاحظون أن قبول بريطانية العظمى للاتفاقية جاء مشروطًا على حصول العرب على المدن الأربع دمشق وحمص وحماه وحلب. وإذا لم ينفذ هذا الشرط فمن الواضح أن الاتفاقية تنهار برمتها. وكان هناك أيضًا شرط آخر وهو أن ينفذ العرب القسم العائد لهم. ونظرًا إلى أن العرب بقوا في الحرب إلى النهاية وقاموا بدور لا غنى عنه في دحر تركية، فليس ثمة شك في أن هذا الشرط قد نفذ.

٦- وهناك تصريحان أو تعهدان آخران لهما علاقة بهذه القضية، وهما التصريح الانكليزي الفرنسي لسنة ١٩١٨م وميثاق عصبة الأمم. ونص التصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨م هو كما يلي:

"إن الغرض الذي تستهدفه فرنسة وبريطانية العظمى في الحث في الشرق على الحرب التي أطلقها على العالم الطمع الألماني هو ضمان التحرير الكامل والنهائي لكل الشعوب التي اضطهدها الأتراك لأمد طويل وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة الشعوب نفسها وإرادتها الحرة.

ولأجل تحقيق ذلك، تتفق فرنسة وبريطانية العظمى على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومة وطنية في سورية والعراق اللذين حررهما للحلفاء الآن، وكذلك في الأقاليم التي تحاولان تحريرها الآن، والاعتراف بتلك الحكومات فورًا عند تأليفها فعلًا.

خلافًا للرغبة في أن تقرضا في هذه المناطق شكلًا ما من الأنظمة فإنهما لا هم لهما إلا أن تؤكدا، بدعمهما ومساعدتهما الفعلية، العمل الاعتيادي لتلك الحكومات أو الإدارات التي قبلتها الشعوب نفسها، وضمان العدل المحايد والمتساوي للجميع، وتسهيل التطور الاقتصادي للبلاد بإثارة وتشجيع المبادرة المحلية، وتأييد نشر التعليم، وإنهاء الانشقاقات التي استغلتها السياسة التركية أمدًا طويلًا هذا هو الدور الذي أخذت الحكومتان الحليفتان على عاتقهما القيام به في الأقاليم المحررة".

أما المادة المتعلقة بالإمبراطورية التركية في ميثاق عصبة الأمم فنصها كما يلي:

"إن بعض الشعوب التي كانت فيما مضى تابعة للإمبراطورية قد بلغت مرحلة من التقدم بحيث يمكن الاعتراف مؤقتًا بوجودها كأمم مستقلة، بشرط تقديم مشورة ومساعدة إدارية من جانب دولة منتدبة حتى الوقت التي تستطيع الوقوف (على أقدامها) وحدها. ويجب أن تكون رغبات هذه الشعوب محل اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة".

٧- وعدا ذلك فإن المعلومات التاريخية الوحيدة التي أرى ضرورة تسجيلها لعلاقتها بالمشكلة المبحوث فيها، هي نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها بينكم وبيني في شهر كانون الأول/ ديسمبر من السنة الماضية حول فلسطين والعراق، والتصريحات التي أدلت بها الحكومة البريطانية في آذار/ مارس من هذه السنة

حول الانتداب على سورية. كان التفاهم في كانون الأول/ ديسمبر الماضي هو أن توافق الحكومة الفرنسية على إدخال منطقة الموصل في العراق، وتوافق أيضًا على صرف النظر عن فكرة "دولة" دولية في فلسطين. وأنها فيما يتعلق بها توافق على إنشاء انتداب بريطاني على القطرين. إن أسباب هذا الترتيب كما أفهمها هي ثلاثة: (أ) أن الموصل جزء من العراق جغرافيًا واقتصاديًا. (ب) أن الحكومة الدولية قد ثبت فشلها بصورة يضرب بها المثل وأن شعور سكان فلسطين، سواء منهم العرب أو الصهيونيون، يحبذون كما يظهر انتدابًا بريطانيًا. (ج) أن بالنظر إلى أن الإمبراطورية البريطانية قد دحرت تركية وحدها فعلًا، واستخدمت ١٤٠٠٠٠٠ جندي وتكبدت مصاريف بلغت ٧٥٠ مليون باون في حرب أدت إلى الاستيلاء على سورية، فإن الحكومة الفرنسية التي ركزت قواها على الجبهة الغربية لم تكن تستطيع المشاركة في الحرب التركية إلا في نطاق ضيق بل لقد عارضت الاستمرار فيها، كانت مستعدة أن تجري هذه التعديلات في اتفاقية سنة ١٩١٦م للموافقة على الرغبات البريطانية بدون أن تربط ذلك، كما زعم من بعد بأية شروط.

٨- إن التصريح بأن بريطانية العظمى لا مطامع لها في سورية أدلى به أمام "مجلس الأربعة" في اجتماع عقد في آذار/ مارس الماضي. وكان اللورد اللنبي، القائد العام في تلك المناطق، حاضرًا في الاجتماع. وقد عاد إلى مصر وسورية بعد ذلك فورًا لإبلاغ مرؤوسيه. وأرسلت التعليمات أيضًا إليه في تواريخ لاحقة من باريس ولندن توعز إليه بأن يوضح بأن بريطانية العظمى لا يمكنها في حال من الأحوال قبول الانتداب على سورية. وقدمت تصريحات مماثلة إلى الأمير فيصل في وقت اجتماع باريس وبعده. إن الحكومة البريطانية تلتزم بهذه التصريحات بلا قيد أو شرط.

٩- في ضوء هذه الحقائق والتصريحات والتعهدات، قدمت المقترحات التي وردت في المذكرة المؤرخة في ١٣ أيلول/ سبتمبر. لقد أملت الحكومة البريطانية أن مؤتمر السلام يستطيع أن يعالج المشكلة التركية بسرعة، وفي النصف الأول من هذه السنة فكرت أن خير السبل لإجراء تسوية سلمية هو استمرار الاحتلال العسكري للجيوش البريطانية لسورية تساعدها قوات فرنسية وعربية تحت القيادة العليا للورد اللنبي حتى يتم الصلح مع تركية. وفي الصيف انهار اقتراح لإحلال قوات فرنسية محل القوات البريطانية في سورية الغربية، وكان ذلك جزئيًا بسبب عدم الاتفاق على الحدود، كما كان يعود في جزئه الآخر إلى الشك فيما يتعلق بالنتائج التي يعود بها على النظام والأمن المحلي. وعلى الرغم من رغبتها الشديدة في تشجيع تفاهم فرنسي عربي، فقد ثبت للحكومة البريطانية في كل مرحلة أن هناك معارضة شديدة بين أهالي سورية لتولي فرنسة الانتداب على ذلك القطر وهي معارضة بذلت حكومة صاحب الجلالة قصارى جهودها لتثبيطها.

إن وجود هذه المعارضة منذ مدة طويلة تدل عليه بوضوح المراسلات مع الملك حسين سنة ١٩١٥. وأن تقرير المندوبين الأمريكيين الذين تجولوا في تلك البلاد أخيرًا لجمع الأدلة، قد أثبت أن تلك المعارضة لا تزال قوية جدًا. ولكن رغبة الحكومة البريطانية كانت طوال المدة التوصل إلى ترتيب ودي عملي بين الفرنسيين والبريطانيين والعرب، وهم الأقوام الثلاثة ذوو العلاقة. وقامت بكل ما في وسعها، كما تتذكرون، لتشجيع هذا التفاهم خلال المدة التي قضاها الأمير فيصل في باريس. ومع أنها قد تخلت عن كل

مصلحة خاصة في سورية، ولم تكن لها مصلحة خاصة تخدمها، فإن جهودها مع الأسف قد مضت سدى. ولكن في أوائل الخريف من هذه السنة أصبح واضحًا أن قرار الولايات المتحدة بشأن إمكان توليها الانتداب على أي قسم من تركية قد يتأخر لأمد طويل، وأصبح ضروريًا لبريطانية العظمى، التي تحملت تقريبًا عبء الحرب كله ضد تركية، أن نتخلى عن جعل نفسها مسؤولة عن احتلال سورية. وكان من المهم أن تسرح جيوشها وتحدد مسؤولياتها. ولم يترك ضغط الرأي العام والضرورة المالية سبيلًا مفتوحًا آخر للحكومة البريطانية. وعلى ذلك قدمت مقترحاتها لإحلال قوات فرنسية وعربية في سورية محل القوات البريطانية على الصورة التالية:

مقتبس من المذكرة المؤرخة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩:

- عند اتخاذ القرار بشأن الجهة التي نسلمها المسؤولية لحماية الأماكن المختلفة في المنطقة التي تم إخلاؤها. سوف تؤخذ بنظر الاعتبار تعهدات الحكومتين البريطانية والفرنسية، وتصريحاتهما، ليس فيما بينهما فقط ولكن بينهما وبين العرب أيضًا.

- تنفيذًا لهذه السياسة، فإن الحاميات في سورية غربي خط سايكس بيكو والحاميات في كيليكيا تستبدل بقوة فرنسية، وحاميات دمشق وحمص وحماه وحلب تستبدل بقوة عربية.

صرحت الحكومة البريطانية إضافة إلى ذلك باستعدادها لقبول تحكيم رئيس الولايات المتحدة في قضية الحدود بين سورية والعراق وفلسطين. وهذا الاقتراح الأخير، وبعض الاقتراحات المعينة الأخرى الواردة في المذكرة، وافقت بناء على طلبكم على تأجيلها إلى أن يتمكن مؤتمر السلام من النظر في قضية مستقبل المناطق التركية بصورة عامة. أما الاقتراحات المتعلقة باحتلال سورية خلال المدة الموقتة فقد عرضت على مؤتمر السلام في ١٣ أيلول/ سبتمبر ولم تثر أية اعتراضات. وهذه المقترحات كانت في كل نواحيها على وفاق تام مع الاتفاقية الانكليزية الفرنسية لسنة ١٩١٦ كما عدلها رئيسا الوزارة سنة ١٩١٨. وهي تمنح فرنسة رقابة تامة على ما سمى بالمنطقة الزرقاء حتى الوقت الذي يقرر مؤتمر السلام مستقبل هذه الأقاليم، وتمنح العرب الرقابة في المنطقة التي وعدوا بأن تكون لهم دولة مستقلة فيها سواء حسب التعهدات البريطانية ومن جانب الحكومة الفرنسية وفقًا لاتفاقية ١٩١٦. يضاف إلى ذلك أن في المنطقة (أ) باستثناء الموصل يكون لفرنسة وحدها حق تقديم المشاورين بطلب من الدول العربية.

١٠- ولما كانت هذه الاقتراحات تؤثر في الأمير فيصل والعرب تأثيرًا عظيمًا، ولا يمكن تنفيذها بدون تعاونه، فقد أبرقت إليه حالما تمت صياغتها، ودعوته إلى القدوم فورًا إلى باريس للمباحثة بشأنها مع الحكومتين البريطانية والفرنسية. وفي الوقت نفسه بلغتكم وسائر أعضاء المؤتمر بأنني فعلت ذلك. وفي جوابكم ذكرتم أنكم لا ترغبون في مقابلته، وعلى ذلك، وبموافقتكم، دعوته إلى المجيء مباشرة إلى لندن بقصد إقناعه بقبول الاقتراح المتعلق بالاحتلال كما تمت الموافقة عليه في باريس. وقد أثار فيصل أشد الاعتراض على هذه الاقتراحات، وكان ذلك، جزئيًا، لأن العرب يعترضون على تولي فرنسة انتدابًا على سورية، وهذه الاعتراضات سبق للأهالي أنفسهم أن أوضحوها للمندوبين الأمريكيين الذين أوفدوا

للوقوف على رغباتهم، وكذلك بسبب أن الشعب العربي، الذي يمثله هو، كان معارضًا بشدة لتقسيم سورية والبلاد العربية بأي شكل من أشكال التجزئة. وعلى الرغم من الصعوبات البالغة فقد مارست الحكومة البريطانية على الأمير فيصل أشد الضغط لقبول هذا الترتيب والتفاهم مع الحكومة الفرنسية. إن شدة اعتراضات الأمير وإخلاص الحكومة البريطانية في تنفيذ نقاط التفاهم مع الحكومة الفرنسية يتضحان من المراسلة التي جرت بين الأمير والحكومة البريطانية خلال الأسابيع القليلة الماضية، وأرفق صورها طيًا. وأن عدم نسيان الحكومة البريطانية لحقوق فرنسة وادعاءاتها يظهر من المقتبس التالي:

"فيما يتعلق باحتلال فرنسة لبقية سورية فإنها تطلب إلى سموكم أن تتذكروا أن العرب مدينون بحريتهم إلى درجة قصوى إلى التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الفرنسي في الحرب الأخيرة. صحيح أن المساهمة الفرنسية في سورية نفسها لم تكن كبيرة، لأن فرنسة كانت مشغولة بصورة واسعة في الحرب على الساحات الأخرى. ولكنها في ساحات المعارك الكبرى الحيوية في أوروبة قد خسرت ١٤٠٠٠٠٠ من القتلى وتحملت دينًا لا يقل عما تحملته بريطانية لتحطيم القوة التي ساندت الطغيان التركي، والتي بدون تأييدها لم تكن القوة العسكرية التركية لتستطيع الاستمرار في أكثر من أسابيع قليلة".

١١- بنتيجة مباحثاتنا ارتأيت أن عقد مؤتمر مائدة مستديرة من ممثلين عسكريين للبحث، لا في السياسة، بل في طريقة تنفيذ الترتيبات العسكرية لاستبدال القوات البريطانية بقوات فرنسية وعربية في المناطق المخصصة لكل منها يهيئ لاحتمال تنفيذ التغيير في السلطة المحتلة باتفاق ودي بين الأطراف الثلاثة ذات العلاقة وبموافقة الجميع. ولذلك أبرقت إليكم راجيًا إيفاد الجنرال غورو إلى لندن فورًا للمباحثة في الترتيبات العسكرية مع الأمير فيصل والفيلدمارشال لورد اللنبي. وتستطيعون الآن أن تفهموا مدى دهشتي لتسلم رفضكم، وأكثر من ذلك للأسباب التي صرحتم بأنها دعتكم إلى اتخاذ هذا الموقف. وبعد الجهد الدائب لإحلال تسوية ودية تضمن لفرنسة كل حقوقها، مما يعيد تثبيت العلاقات الودية بينها وبين جيرانها العرب ويتركها حرة للتعامل معهم وفقًا لاتفاقية سنة ١٩١٦، وجدت أن جهودي قد قوبلت بموقف الريبة والمعارضة الذي لا تبرره الحقائق، كما توضح الوثائق المربوطة بهذا الكتاب. وإنني لأرجو مخلصًا أن لا يعود تدمير هذه المحاولة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاهم، بالضرر على عقد اتفاق ودي بين العرب والفرنسيين.

١٢- إن الحكومة البريطانية قدرت أهمية إحلال تفاهم بين العرب والفرنسيين بحيث أنها لم تنقل رسالتكم إلى الأمير فيصل بالصيغة المهينة نوعًا ما التي وصلتها وأنها لو فعلت ذلك، لما عاد هنالك حسب رأيها أمل كبير في تسوية سلمية للمسألة السورية. وقد أبلغته أنكم دعوتموه إلى باريس، وألحت عليه بأقوى أسلوب، أن يقبل دعوتكم ويتوصل إلى تفاهم مع الحكومة الفرنسية مباشرة. ويسرني أن أقول إنه قرر العمل بموجب هذه النصيحة.

١٣- تعلم الحكومة البريطانية، حين يأتي الأمير فيصل إلى باريس، أنكم، على الرغم من لهجة خطابكم، سوف تعاملونه بالمجاملة والاحترام الذي يستحقه أحد الحلفاء وهي تذكركم بأنه قام بثورة على الحكم

التركي في وقت كانت فيه مقدرات الحلفاء قد ترددت كثيرًا، وأنه كان مخلصًا للحلف إلى النهاية، وأنه وأتباعه قد لعبوا دورًا ضروريًا في دحر تركية مما كان التوطئة لانهيار الجهة الألمانية.

إن الأمير فيصل يمثل قومًا لهم تاريخ ومجد، ومن المهم أن يعيش البريطانيون والفرنسيون كلاهما معه في علاقات من الصداقة الودية. وهو إلى ذلك عضو في مؤتمر السلام الذي أنت نفسك رئيسه البارز. إن الحكومة البريطانية مرتبطة معه بتعهدات هامة، والمنطقة التي يسيطر عليها تقع مقابل المناطق الفرنسية والبريطانية وأبوه زعيم مسلم عظيم أيضًا. وحكومة صاحب الجلالة لا تستطيع إخفاء القلق الذي شعرت به إزاء تصميم الأمير فيصل والمشكلة العربية بمزيد من الغطرسة. وإذا كانت هذه حقًا سياسة الحكومة الفرنسية فإن الحكومة البريطانية تخشى من أنها تؤدي حتمًا إلى القلاقل الخطيرة والطويلة الأمد في أنحاء الأقطار العربية والتي قد تمتد بسهولة إلى العالم الإسلامي برمته. إن الأمير فيصل يرغب الآن رغبة صادقة في التعاون مع الحلفاء. وتأمل (الحكومة البريطانية) بأن لا يحدث خلال المفاوضات في باريس شيء يدفع الأمير فيصل إلى العداء أو يحثه على الدخول في صلات مع تلك العناصر المعادية الموجودة في الشرق الأوسط، وهي أعداء فرنسة وبريطانية على حد سواء.

١٤- وتصرح حكومة صاحب الجلالة إضافة إلى ذلك أن الأمير فيصل يرى نفسه محقًا بموجب اتفاقية صحيحة بإنشاء دولة مستقلة ضمن المنطقة المعينة في الاتفاقية الانكليزية - الفرنسية لسنة ١٩١٦م والتي تتضمن المدن الأربع دمشق وحمص وحماه وحلب. والحكومة الفرنسية ليست أقل التزامًا من الحكومة البريطانية كما تدل عليه الوثائق التي ذكرتها في هذه الرسالة "لدعم" هذه الدولة العربية في تلك الأنحاء مع أن لها وحدها حق تزويدها بالمشاورين حسب طلبها.

١٥- وعليها أن تذكر أيضًا أنه، بالنظر إلى كون الأمير فيصل أحد حلفاء بريطانية، فهي لا تتمكن من ترك الاهتمام بمسألة تنفيذ، أو عدم تنفيذ، التعهدات التي تعهدت بها والتي اتخذتها الحكومة الفرنسية أيضًا في الاتفاقية الانكليزية الفرنسية لسنة ١٩١٦. إن الحكومة البريطانية ملتزمة التزامًا جديًا للعرب وللحكومة الفرنسية على السواء. وكما أشرت إليه في هذه الرسالة، أن مسؤولياتها لا تتعارض إحداها مع الأخرى، ولكنها متممة بعضها لبعض. ومن الواضح أن من حقها، كما هو من واجبها، أن تهتم بتنفيذ المعاهدات التي ترتبط بها. وكما رأيتم، أنها (الحكومة البريطانية) قد أصرت على الأمير فيصل بأنه لا يستطيع أن يتوقع تأييدًا من الحكومة البريطانية لأي شيء أكثر مما تخوله حقوقه في المعاهدة، وحثته بأشد صورة ممكنة على التوصل إلى اتفاق ودي مع الحكومة الفرنسية في أسرع ما يمكن، وهي واثقة أن حليفتها الفرنسية سوف تنفذ تعهداتها روحًا ونصًا وتتوصل إلى تسوية ودية مع الأمير فيصل.

١٦- وفي الختام، تسترعي حكومة صاحب الجلالة الانتباه إلى أن كلتا الحكومتين البريطانية، والفرنسية ملتزمتان بالتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، وبعهد عصبة الأمم. لقد تعهدتا بمراعاة رغبات السكان لدى التسوية النهائية للمشكلة التركية. إن الأمير فيصل والشعب العربي يعتبران هذه التصريحات تعهدات ملزمة، ومن الواضح أنهما يعتزمان حاليًا أن بريطانيا أمام مؤتمر الصلح الذي ستكون له السلطة النهائية في التسوية، بأن تكون رغبات الشعب العامل الفاصل في اختيار

(الدولة) المنتدبة. ولما كانت الحكومة البريطانية ترغب في أن تتولى فرنسة سلطة الانتداب، فمن المهم جدًا أن لا تدخر الحكومة الفرنسية أي جهد من أجل التوصل إلى تفاهم ودي مع الأمير فيصل ومع الشعب العربي في سورية.

١٧- لذلك تنتظر الحكومة البريطانية بقلق نتيجة المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والأمير فيصل في باريس. ولا شك أن الترتيب لسحب القوات البريطانية ولاحتلال سورية بعد ذلك، كما شرح في المذكرة المؤرخة في ١٣ أيلول/ سبتمبر يبقى قائمًا.

١٨- هناك شؤون أخرى في مذكرتكم تستدعي التعليق. ولكن بالنظر إلى صلتها بالتسوية النهائية لمشكلة الإمبراطورية التركية مما هو محتفظ به لمؤتمر السلام وليس للمدة المؤقتة التي هي وحدها الآن تحت البحث، فإنني لا أعتزم الآن مناقشتها. ولكن ستتبع هذا بعد أيام قليلة مذكرة منفصلة من وزارة الخارجية عن بعض هذه النقاط.

١٩- تأمل حكومة صاحب الجلالة أن تضع هذه الرسالة حدًا للريبة التي لا داعي لها والعالقة في ذهن الحكومة الفرنسية بخصوص موقف بريطانية ونواياهم. وهي تسمح لنفسها أن تعتقد أن هذه الرسالة تبين بوضوح أنها اتبعت منذ البداية سياسة الاخلاص والتعاون وسوف تلاحظون أن في الكثير من التفاصيل المهمة كانت المذكرة التي قدمتوها لي غير دقيقة من حيث الوقائع وما تضمنته من تلميحات لا أساس لها. وفي خلال الأشهر الستة الأخيرة تعرضت حكومة صاحب الجلالة لسلسلة من التهم من جانب الحكومة الفرنسية بصدد سياستها وأعمالها في سورية، وهي تعتقد أنه قد ثبت في كل حالة أنها دون أساس مادي. وحتى في المذكرة المجاب عنها فإن الحكومة الفرنسية تكرر تصريحها بشأن عمل بريطانية المزعوم في تسليح العرب. وتعتقد (الحكومة البريطانية) أنها في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٦أيلول/ سبتمبر المعنونة إلى السفير الفرنسي في لندن، قد كذبت هذه التهمة نهائيًا. ولما كان الظاهر أن تلك الرسالة لم تحدث أثرًا ما، فلا محيد لنا من إعادة ذكر أقسامها المهمة:

"حتى منذ التقدم الناجح للقوات العربية في السنة الماضية واختفاء الدولة التركية، كان في النية إنشاء قوة درك (جندرمة) ملائمة وتجهيزها، للمحافظة على الأمن والنظام في المناطق المختلفة التي تعترف الآن بالسلطة العربية. وقد استمر تنظيم وتجهيز هذه القوة بثبات منذ ذلك الحين، وتستهدف خطط القائد العام لتسليح لواء عربي واحد مختلط و٦٠٠٠ دركي. لكن نيته تنصرف إلى ضمان استبدال بندقية حديثة ورشاش أو مدفع بكل سلاح مماثل من الصنف البريطاني المجهز للقوات العربية. ولذلك فإن أثر هذه الخطوة لن يكون زيادة الأسلحة العربية بل ضمان التوافق فقط بين الوحدات المختلفة التي تشتمل عليها قيادة الفيلدمارشال اللنبي.

وفي الحقيقة لم يسبق نقل بنادق ورشاشات أو مدافع إلى العرب بموجب هذا المشروع.

ينفي الفيلدمارشال اللنبي بصورة قاطعة البيان الذي ظهر في جريدة "الطان" في ١٨ آب/ أغسطس القائل بأن أسلحة وعتادًا قد أنزلت في بيروت من السفن البريطانية وسلمت إلى العرب. فأكون شاكرًا إذا وجدت الحكومة الفرنسية وسيلة لنشر تكذيب لهذا البيان".

وتناشد الحكومة البريطانية مخلصة أن لا يسمح للدعاية المغرضة بأن تعكر صفو العلاقات البريطانية - الفرنسية، وأن لا تلقى هذه التهم الموجهة إلى الحكومة البريطانية وموظفيها آذانا صاغية. وهنالك حد إذا بلغته هذه التهم، وخصوصًا ظهورها في الصحافة الفرنسية، فإنها ستثير مطالبات بضرورة الإعلان عنها. وترى حكومة صاحب الجلالة أنها إذا أجبرت على نشر سلسلة الاتهامات الموجهة ضدها من الحكومة الفرنسية، خلال الأشهر الستة الماضية بلغة ليست ودية، مع الأجوبة التي تظهر أن هذه الاتهامات لا أساس لها، فإن ذلك لن يؤدي إلى علاقات طيبة بين بريطانية وفرنسة، ولا شك أنه ليس هنالك شيء خطط أكثر من ذلك لتشجيع أعداء ذلك التحالف البريطاني - الفرنسي الذي كان العامل الرئيسي في انتصار الحلفاء في الحرب. ولكن الحكومة البريطانية لن تحجم عن هذا الواجب إذا ما ألقي على عاتقها.
لويد جورج).

رفض الشريف فيصل ووالده الانتداب الفرنسي:

وقد بدأ الشريف حسين وأبناؤه في أواخر سنة ١٩١٩م أكثر إصرارًا على التصدي للاتفاق البريطاني الفرنسي. وأصبحت ردود فعل الشريف حسين وابنه فيصل أكثر حدة من ذي قبل؛ بل وصل الأمر بفيصل بالتهديد بالقتال ضد الاستعمار الجديد دفاعًا عن حقوق العرب؛ كما في كثيرة من الوثائق[1]؛ ومنها :

(مذكرة من الأمير فيصل بن الحسين إلى المستر لويد جورج - رئيس وزراء بريطانية
ردًا على مذكرته ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩
حضرة صاحب الفخامة..
لي الشرف أن أضع بين يدي فخامتكم خلاصة جوابي على المذكرة التي تفضلتم بإعطائي صورة منها يوم الجمعة في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ وذكرتكم أنكم قدمتم للمستر كليمنصو في ١٣أيلول/ سبتمبر نسخة منها أيضًا، وكذلك للمندوب الأميركي المستر بولك في ١٥ منه، فأقول:

١ - إن هذا الترتيب المقترح مجحف تمامًا بحقوق العرب ويخالف ما كانوا يتوقعون من الحكومتين البريطانية والفرنسية خاصة ومن العالم المتمدن عامة، بعد الذي قاموا به من مقاتلة الخلافة وجعل البلاد المقدسة ميدانًا للحرب، انتصارًا للمبادئ التي جاهر بها الحلفاء أكثر من مرة في خطب وتصريحات، وعلى أقل تقدير يتوقع العرب أن تؤخذ حقوقهم بعين الاعتبار.

(١) الوثائق ٥٦٤/٤ و٥٣٠ و٥٤٩. (٣٠٧) 132930/2117/44 FO 371/4183 و (٢٩٥)FO 141/776 و (٢٩٦)(130943/2117/44) FO 371/4182

٢- إن العرب، الذين جرى الاتفاق على بلادهم وبدون علم منهم البتة، لا يمكنهم أن يعترفوا بما وقع، ولا أن يتحملوا تبعة الرضى بما يفضي إلى الإضرار بحقوقهم، مما سيؤدي إلى تجزئة بلادهم دون ما ذنب اقترفوه.

٣- إن معاهدة سنة ١٩١٦ التي جعلت دعامة هذا الاتفاق، ليست معروفة رسميًا عند العرب ولا هي مما يسوغ أن يعول عليه، بعد الذي وقع من إجماع الحلفاء والدول المشتركة على محو المعاهدات السرية. هذا بالإضافة إلى أن والدي عرف لأول مرة بأمر هذه الوثيقة السرية عندما وقعت في يده نسخة منها منشورة في جريدة (المستقبل) التي تصدر باللغة العربية في باريس، وهي الاتفاقية التي أذاعها جمال باشا في دمشق لأغراض دعائية، فاحتج والدي عليها بشدة للحكومة البريطانية التي بادرت إلى إجابته بما يلي:

"إن البولشفيك لم يجدوا في وزارة الخارجية في بتروغراد معاهد ة معقودة، بل محاورات ومحادثات مؤقتة بين إنكلتره وفرنسة وروسية في أوائل الحرب لمنع المصاعب بين الدول أثناء مواصلة القتال ضد الترك، وذلك قبل النهضة العربية. وأن جمال باشا إما من الجهل أو الخبث غير في مقصدها الأساسي، وأهمل شروطها القاضية لضرورة رضى الأهالي وحماية مصالحهم. وقد تجاهل ما وقع بعد ذلك من أن قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر وانسحاب روسيا، قد أوجد حالة أخرى تختلف عما كانت عليه بالكلية منذ أمد مضى".[1]

وقد زكى هذا القول المنوط برضى الشعب ومشيئته ما فعلته الدولتان المعظمتان (إنكلتره) و(فرنسة) من تأكيد ذلك بالمنشور الذي أصدرتاه معًا في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٨ فضلًا عن عهد عصبة الأمم الذي لم ينضب مداده بعد. وآخر ما تلقينا من تأكيدات بلاغ الكرنل ماينرتزهاغن بحضور المسيو لافوركاد ومؤاده أن الحكومة البريطانية سوف لا تفرض الانتداب على شعب لا يرغب فيه.

٤- إن القائد العام لجيوش الحلفاء في سورية أبلغنا رسميًا وأكد ذلك أكثر من مرة عن طريق المندوبين السياسيين في سورية بالقول والكتابة، أنه المسؤول عن إدارة البلاد جميعها أمام الحلفاء ولدى مؤتمر السلام بواسطة وزارة الحربية البريطانية. وقد أيد هذا القول الكرنل ماينرتزهاغن الضابط السياسي الأعلى البريطاني أثناء اجتماع عقد في دمشق يوم الثلاثاء ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ بحضور المعتمد الافرنسي المسيو لافوركاد. ولقد دام هذا الاحتلال سنة كاملة. ولا أرى من الأسباب الكافية ما يدعو إلى تغيير هذا الترتيب الآن ما دام أن معاهدة الصلح مع تركيا سوف تعقد بعد فترة قصيرة كما تقولون.

٥- يأبى العرب أن يعترفوا باتفاق عقد دون علمهم في اجتماع لم يشهده أحد منهم، وهم يرفضون أن يعترفوا بقرار لم يشتركوا فيه بينما كان جميع الفرقاء المعنيين يتحملون مسؤولية متساوية لدى القائد العام لجيوش الحلفاء.

(١) في الحاشية: النص العربي الذي تلقاه الملك حسين والذي نشر في جريدة (القبلة) العدد ٦٩٦، تاريخ ١٨حزيران/يونيو ١٩١٨.

٦- إن المعروف رسميًا إن التدابير الحاضرة المتخذة في سورية مؤقتة. وقد جاء في المذكرة الملحقة أيضًا أن التدابير المقصودة مؤقتة وبانتظار القرار المتعلق بالانتدابات. فما معنى استبدال أمر مؤقت بمثله، وما الفرق بين التدبيرين حتى يقوم أحدهما مقام الآخر ويعمل بموجبه في وقت غير مناسب، مع سهولة إبقاء الحالة حتى القرار النهائي؟ إني أحذر أولي الشأن من قادة الأمم الذين يديرون قضايا الأمم، أن تنفيذ هذه الخطة سيؤدي إلى ما لا تحمد عقباه في البلاد العربية، وتقع المسؤولية على عاتق أولئك الذين أبرموا هذا القرار الظالم الممقوت.

٧- جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة الملحقة، بأن هذا التدبير والتغيير في مواقع الحاميات العسكرية قد جرى على مقتضى عهود وتصريحات إنكلتره وفرنسة، ليس فقط بينهما بل بين كل منهما وبين العرب. وبما أني لا أملك نسخة من هذه العهود والتصريحات وخاصة بين فرنسا والعرب القاضية بتمزيق وحدة البلاد، فأرجوكم أن تتفضلوا بإعطائي نسخة موثوقة منها، فإنه لا علم لي بغير العهود المعقودة بين بريطانية العظمى والعرب، وهي العهود التي لا تتفق مع ما يقضي به الاتفاق الأخير، ولا تتفق كذلك مع التصريح الذي أصدرته الحكومتان معًا بمنح الشعوب حرية الاختيار (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨).

٨- ومع ما يقال من أن هذه الاتفاقية ليست سوى تدبير مؤقت، فإني أحتج بشدة على ما ورد في المذكرة الملحقة بشأن التخوم وتحديدها، وإني أرى في ذكر الحدود واستعداد الحكومة البريطانية لقبول التحديد، برهانًا قاطعًا على الرغبة في تجزئة الأقطار العربية، وتدخلًا لا مسوغ له في شأن مصيرها، قبل أن يصدر أي قرار من مؤتمر السلام.

٩- إني أسأل حكومة بريطانية العظمى التي صرحت أنها لا تقبل انتدابًا في سورية، عما جرى بعهودها السابقة التي قطعتها للعرب ووعدها "أنها تعترف باستقلال العرب وتعاضده"؟ فهل ترضى بريطانية العظمى أن تقول للعرب لا شأن لي معكم بعد الآن فإن مصالحي اليوم غير مصالحي بالأمس؟ وهل أن بريطانية العظمى التي طالما أعلنت أنها تدافع عن حقوق الأمم، والتي طالما قاتلت من أجل الدفاع عن الأمم الضعيفة، تترك العرب تحت رحمة المبادئ الاستعمارية الظالمة؟ ذلك ما أترك الحكم فيه لضمير فخامتكم وللرأي العام البريطاني الكريم.

١٠- إذا كان لا بد من انسحاب الجيوش البريطانية في سورية، فلماذا لا تنسحب أيضًا سائر الجيوش الأوروبية، وتترك المسؤولية للحكومة العربية المستعدة لقبول تلك المسؤولية لدى الحلفاء والدول المشتركة معهم: مسؤولية حفظ الأمن العام في البلاد ريثما يتخذ مؤتمر السلام قراره بشأن مستقبل سورية؟

١١- هذه هي الملحوظات الأولية التي أردت بسطها لفخامتكم. وفي الختام أطلب إلغاء ذلك الاتفاق المقترح بين فرنسة وإنكلتره بالكلية، لأنه يخالف مبادئ عصبة الأمم ويناقض العهود الأخرى التي عقدت على أساس الشرق القومي. وفوق هذا فإن ذلك الاتفاق رجوع غير عادلة إلى سياسة الاستعمار التوسعي الذي ينبغي هدم بنيانه بعد هذه الحرب هدمًا لا قيام بعده. إن العرب سيضطرون بالنتيجة إلى الدفاع عن وحدتهم ووجودهم بأقصى ما لديهم من قوة وحمية. ثم إنهم لن يعدموا إيجاد وسيلة ينشرون فيها للعالم أجمع

ما جرى من تمزيق المعاهدات وتبديل الخطة الموضوعة، مهما قيل في شأنها أنها مؤقتة، فإن الحالة النفسية لأهالي البلاد تحملهم على الاعتقاد بأن هذا الترتيب مقدمة إلى تقسيم واقع، ولن يقبلوا في ذلك معذرة أو حجة. ولا أرى كيف رضي القائد العام مع معرفته بهذه الحقائق كلها أن يعرض البلاد التي ساعد على تحريرها إلى قلاقل داخلية. ولا جرم أنه من الأنفع ترك الحالة على ما هي عليه أو انسحاب الجيوش الأوروبية برمتها ريثما يبرم القرار الأخير.

هذا ما أردت بيانه لفخامتكم، تخلصًا من كل مسؤولية لديكم ولدى العالم المتمدن أجمع..
التوقيع : فيصل)

وكذا وردت برقية (من الملك حسين إلى الملك جورج الخامس بواسطة المندوب السامي في مصر ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩

وردت البرقية التالية من الملك حسين لإيصالها إلى جلالة الملك:

تبدأ: أبرق إليّ فيصل عن الهياج الحاصل من جراء التصريحات التي ظهرت في بعض الصحف حول وجود اتفاق سري عقد لغرض تقسيم البلاد.

ومع أنني لا أشك في أنني والشعب العربي سوف نحصل على تنفيذ التعهدات المعطاة كأساس للثورة، فإنني أرغب في إصدار بيان رسمي فورًا، بما يتفق مع آرائكم، في سبيل تطمين الأهالي، وإلا فكل جهودنا الأدبية والمادية ستذهب سدى.

إن أهمية القضية واضحة.

وفي الختام تفضلوا بقبول فائق احترامي انتهى.

إضافة من المندوب السامي:

لقد تسلمت برقية مماثلة من الأمير عبد الله يتفق فيها مع حسين: إذا وافقتم فإنني أعتزم إخبار هذا الأخير أن أي إجراء سابق لأوانه من جانبه، قبل أن يتوصل إلى قرار مؤتمر الصلح، سيكون أمرًا غير مرغوب فيه).

كما بعث (كتاب من الأمير فيصل إلى المستر لويد جورج - رئيس وزراء بريطانية دمشق

سيدي..

يحملني على كتابة هذه الرسالة المستعجلة إليكم عاملان خطيران جدًا:

الأول: إخلاصي المعروف للأمة البريطانية منذ أن أقسمت لها يمين الولاء على الرغم من الاعتراضات المختلفة.

والثاني: الحالة الحرجة التي تجد فيها البلاد العربية، من أقصاها إلى أقصاها، نفسها فيها معلقة.

ولما كنت قد أوضحت هذه الحالة للضباط البريطانيين هنا أشعر أن الواجب يلزمني أن أرسل إلى فخامتكم بهذا لكي أبرئ نفسي في المستقبل أمامكم، وأمام التاريخ وفي أنظار شعبي.

يا صاحب الفخامة..

لقد بلغت الأمور ذروة الخطر. وهذه حقيقة لا ريب فيها، وحاشا أن أبالغ أو أقدم انطباعًا زائفًا: فإنني أعلم لمن أوجه رسالتي، إنها أمام بريطانية العظمى المتوجة بالنصر والمجد، ولكنه واجبي الشخصي تجاهها وتجاه وطني يجبرني على أن أكون صريحًا بلا تردد ولا خوف، بحيث إذا كان قدرنا أن لا نتفادى الخطر المتوقع، ستبقى هذه الرسالة بين يدي فخامتكم الكريمتين، شهادة صامتة مني على الحقائق التي تضمنتها ووثيقة عن الحقيقة عارية بلا تزويق. والآن أبدأ بعرض الحقائق كما يأتي:

١- لقد كانت نيتي التوجه إلى أوروبا منذ مدة طويلة، ولكنني بقيت هنا عملًا باقتراح بأن أتأخر، والآن، وبعد مضي كثير من الوقت، أجد نفسي ممزقًا بين أحزاب وطنية مختلفة، وحد بينها الخوف من نتائج هذا التأخير، وبين العواقب الوخيمة المؤكدة. وهي متفقة جميعًا في تفضيل الفناء كليًا، على أن تشهد تجزئة هذه البلاد وتمزيقها. وهي لم تعد تثق بالوعود التي تحجبها الآن الغيوم الآتية من كل اتجاه.

٢- ولست أطالب الآن بالوفاء بالوعد الأول الذي قطع لوالدي، ولي، ولا أريد تذكيركم بما يعتبره العرب تصريحات رسمية نشرت بشأن قضيتهم، ولكنني أطالبكم، باسم شرف بريطانية العظمى وباسم العدالة الإنسانية، بأن لا يكون جزاء العرب على إخلاصهم ونضالهم في سبيل قضية الحلفاء، في ساعات الحرج وفي أوقات الخوف، تقسيم بلادهم، وهو الأمر الذي تظهر بوادره في هذه المؤشرات التمهيدية، وتدل عليه ظواهر أخرى. وإنني أقف وأطالب بمنعها لا لأنها تمس شرفي الشخصي وكرامة أسرتي، وحماسة شعبي الذي يفضل الموت في سبيل قضية وحدته، بل إنني أفعل ذلك أيضًا لمصلحة بريطانية نفسها، وهي التي كانت على أعظم صلة بالشرق طيلة مدة الحرب، والدولة التي تربطها أعظم الروابط بالعالم الإسلامي.

٣- إن أحد أهداف الثورة التي اضطلعت بها، وتوليت مسؤوليتها، معتمدًا عليكم وواثقًا بكم، هو إقناع العالم الإسلامي بزيف المبادئ التي أعلنتها جمعية الاتحاد والترقي، أي: ضرورة الرابطة الإسلامية دون سواها. وقد دعمت مكة ضد الآستانة والأتراك لأجل الحفاظ على "المبدأ القومي" والقضاء على ما سواه. ولذلك، ألا ترون فخامتكم أن المسلمين سيعدون وضع الأقطار العربية تحت انتداب دول مختلفة فشلًا تامًا للسياسة القومية المستقيمة والعادلة التي كان ينبغي دعمها بكل قوة ممكنة وبكل صرامة. ثم ألا تعلمون فخامتكم أن فقدان الأمل في وحدة البلاد سيحدث ردة فعل عنيفة جدًا تؤدي إلى الدمار والكوارث. ليس في هذه البلاد وحدها، بل في غيرها أيضًا، بسبب اليأس. ومهما كان الذي سيحدث، فإنه لن يكون أفظع من تجزئة كهذه.

٤- إن حكومة المستقبل في المناطق العربية ستكون آخر درس تقدمه أوروبا للشرق. فإذا ظهر أن هذه الحكومة لا تنسجم مع رغبات الشعب فإن الثقة ستكون مفقودة في أية معاملة رسمية في المستقبل، وستفتح قناة عريضة للدسائس والمشاكل: وعندئذ ستتضاعف الجريمة سياسيًا ضد البلاد، وأخلاقيًا ضد الشعوب نفسها. وربما كانت هذه النقطة هي التي حملت الدولتين العظميين على إحالة حكومة المستقبل على الشعب، عندما أعلنتا تصريحهما المشهور في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، ذلك التصريح الذي أكدته بعد ذلك

القواعد التي قررتها عصبة الأمم. وكان أول دليل ملحوظ على هذا وصول اللجنة[١] قبل مدة قصيرة. وهي اللجنة التي كان واجبها التحقق من رغبات الشعب. وإذا كان هنالك أناس معينون يظنون أن سورية التي هي الدماغ المفكر للمناطق العربية، أصغر من أن يعترف بها، عليهم أن يتذكروا هذا الموضوع الدقيق جدًا مع ما له علاقة بالحقائق الجانبية المهمة الأخرى.

٥- وقد كنت في الماضي، ولا أزال، قلقًا بسبب الأوضاع الدائمة التقلب، والتي كان على الشعب أن يواجهها، وهي النتيجة الطبيعية لمثل هذه الظروف المضطربة. إن مدى قلقي لا يعلمه إلا الله وحده، وإلا القلة التي كانت على صلة وثيقة بالوضع. وقد بلغت الأمور الآن حدًا يتطلب كثيرًا من المرونة والتفكير، لأنني أصبحت بين وضعين متناقضين، فأما أن أحصل على ضمان أستطيع به أن أؤكد للشعب وحدة بلاده، مما سينقذني من حالة الشك التي تمس شرفي ومكانتي الأخلاقية، أو أن أنفض يدي من الأمر كله تاركًا البلاد في حالة الفوضى التي لا تعرف عواقبها. وإذا ما فعلت هذا فإن ضميري سيكون في جحيم وعذاب، ولن يفهم مدى ذلك إلا ذوو الضمائر الحية وحدهم.

٦- هل تقف السياسة البريطانية - وهي سياسية سامية توجهها مبادئ الحق ولا مبادئ الباطل مكتوفة الأيدي إزاء التمزيق الذي يهدد أقطارنا العربية وإزاء اقتسامها بين انتدابات مختلفة أو وضعها تحت حكم الدولة التي يمقتها الشعب بأجمعه؟.

٧- ألا تشعرون فخامتكم أن العالم الإسلامي الذي يتطلع إلى الجزاء الذي وعد به العرب لقاء إخلاصهم للحلفاء وتضحياتهم لأجل قضيتهم، سيهب جميعًا في ثورة شاملة حينما يدرك أن ذلك الجزاء ليس إلا تمزيق الشعب العربي وتجزئة بلاده؟ هل ستبقى هنالك أية وسيلة لإقناع مسلمي البلاد الأخرى - بعد أن لقي إخوانهم مثل هذه العقوبة القاسية؟ بأنهم ليسوا هدفًا لخطة خاصة موجهة ضدهم، لأن إخلاصهم وولاءهم لم يكفيا لحمايتهم في مثل هذه العقوبة. إنني على ثقة من أن الرجال الذين يمثلون "دماغ" بريطانية لن يسيئوا فهم الحقائق، وبذلك يكونون السبب في ثورة الملايين من رعاياهم، لا لشيء سوى إرضاء جماعة من التجار المتطرفين في بعض الأقطار الأخرى، جماعة لا يحق لها أن تقامر بأرواح الشعوب الأخرى ومصائرها حينما تأبى الطبيعة، والمصلحة العامة، والعدالة، أن يحكم على مثل هذه الأمة المخلصة بالموت.

٨- إن وصول اللجنة الأمريكية إلى سورية والتعبير العلني عن أماني الأمة قد عرضت السوريين في المناطق الساحلية إلى انتقام قاس وعذاب أليم **[على يد فرنسا]**، وصعدت في هجرتهم إلى منطقة دمشق التي أصبحت في حالة هياج شديد تعاطفًا معهم. إن هذا الهياج نذير بخطر محدق. وقد انتشرت الأخبار الآن في جميع الأقطار المجاورة، وبين سكان الصحراء، مما زاد في اضطراب الوضع أجبرني أن أعرض الحقائق عليكم شخصيًا وبصورة مباشرة، بلا واسطة ولا قناع.

وفي الختام، إنني أصر بكل قوة على ضرورة مغادرتي إلى لندن فورًا لمقابلتكم وعرض التفاصيل الدقيقة على الحكومة البريطانية، قبل أن يتخذ أي قرار في لندن، وإلا فالكارثة ستصيبنا هنا وهناك. إنني مقتنع،

---

(١) حاشية في الأصل: الإشارة إلى لجنة كينغ - كراين.

بدون أدنى شك، إن هذا الهياج لدى الشعب العربي لن يزول إلا حين أغادر مؤملًا أن أحمل لهم أخبارًا مؤكدة. إما بالعودة شخصيًا في حالة تأخر الحل النهائي، أو بإرسال تأكيدات تهدئ خواطرهم. وفي خلاف ذلك سأكون كمن اتهم بفقد الوطنية، أو بإهمال الصلاحيات المناطة بي في دائرة مصالحهم وتأمين مستقبلهم. وعندئذ سيخوض الشعب المهالك، مضحيًا بوضعه كله، متجاهلًا النتائج، غير عابئ بالوعود والتهديدات.

أعتقد أن أولئك الذين يفهمون طبائع هذا الشعب كما أفهمه أنا، والذين توغلوا في أعماق قلبه، سيعلمون أنني أقول الحق، وأن أي تأخير أو تردد في مغادرتي لن يكون من شأنه سوى إضافة الوقود على النار.

هذه خلاصة موجزة لما أريد أن أقوله، وبانتظار لقاء آخر معكم في المستقبل القريب، أؤمل أنكم ستتفضلون بإعطائي جوابًا عاجلًا مع قبول أسمى احترامي، راجيًا أن تعتقدوا أنني سأبقى صديق فخامتكم المخلص.

فيصل).

تنبؤ الشريف حسين بمصير دويلات الطوائف بالأندلس:

فقد ظن الشريف حسين أن ثقته في بريطانيا وصداقته لها وخيانته للأمة من أجل الملك ينجيه من النهاية التي انتهى إليها كل من وقف مع العدو الخارجي مهما كانت تبريراته، وأدرك أخيرا أنه أصابهم ما أصاب ملوك الطوائف في الأندلس الذين استعانوا بالنصارى على بعضهم؛ فقضوا عليهم جميعا؛ كما جاء في برقية سرية [1] منه لولده فيصل، تم التقاطها:

(برقية من السير تشيثهام - وكيل المندوب السامي البريطاني - مصر إلى اللورد كرزن - وزير الخارجية - لندن

١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩

ما يلي برقية حلت رموزها بصورة سرية هنا أرسلها الملك حسين إلى الأمير فيصل اليوم.

تبدأ: إن المصير الذي انتهى إليه ملوك الطوائف في الأندلس والعراق يحملني على أن أكلفك بإبلاغ مؤتمر الصلح بتصريحاتي السابقة بشأن تجزئة البلاد ليكون المؤتمر على علم باستقالتي قبل أن يتخذ قرارًا في صالح القضية أو بعكسها.

البرقية الأصلية سترسل بالشفرة إلى فيصل في آستوريا ببرقيتي المرقمة (١٠٥٠) المعنونة إلى آستوريا.[2]

تعليق للميجر يونغ الموظف في القسم الشرقي بوزارة الخارجية:

الأندلس مصطلح فضفاض يستعمله العرب للدلالة على أسبانيا. إنه يحمل أيضًا فكرة الإمبراطورية القديمة. والحسين يقصد، فيما أظن، أن مصير ملوك العرب عند احتكاكهم بالحضارة الأوروبية، كما حدث

(١) المصدر السابق (٢٩٧)(130451) FO 371/4182 و (٢٩٤)(130943/2117/44A) FO 371/4182

(٢) حاشية في الأصل: أرسل الملك حسين هذه البرقية بالرموز (الجفرة) بوساطة المعتمد البريطاني في القاهرة، فحل البريطانيون رموزها وبعثوا بترجمتها إلى وزير الخارجية، فوصلته قبل أن تصل إلى فيصل الذي كان لا يزال في عرض البحر.

في أسبانيا، والجزائر، ومراكش وبصورة تنذر بالشؤم في العراق، يتضارب مع أماني القوميين العرب. إنه يكرر التهديد بالاستقالة إذا قسمت البلاد العربية بين الدول الغربية.
هـ.و.يونغ ١٨/ ٩).

وقد كتب فيصل (لرئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي دمشق: ٣١ آب/ أغسطس ١٩١٩

أود أن أوضح آرائي حول آخر الأحداث:

أعلنت بريطانية في بداية الحرب الأخيرة، أنها لا تحارب العرب أو الإسلام، بل ذلك القسم من الأتراك الذي هو جمعية الاتحاد والترقي، التي جاءت بالألمان، أعدائنا المشتركين، إلى بلادها.

وتلقى أبي الملك حسين رسالة من السير هنري مكماهون المندوب السامي في مصر، على يد رسول معين. قطع فيها المندوب السامي وعودًا بأن بريطانية العظمى سوف تساعد العرب، إذا انحاز هؤلاء إلى جانبها وربطوا مصيرهم بمصيرها.

وبناء عليه، واعتمادًا على هذا الوعد، حمل والدي السلاح ضد الأتراك الذين كانوا قد أعلنوا حينذاك الجهاد ضد الحلفاء بوجه العموم وضد بريطانيا العظمى بوجه الخصوص، وتقبل بملء إرادته مسؤولية الحرب.

والآن، وفي هذه الفترة، عندما تبدو التسوية النهائية قريبة جدًا، والذي يجد صوت بريطانيا العظمى آذانًا صاغية أكثر من أي صوت آخر في العالم، تتجه أنظار المسلمين جميعًا إلى البريطانيين والغرب لترى ماذا ستكون مكافأة العرب، الذين كانوا الأداة الرئيسية في تدمير الإمبراطورية العثمانية المسلمة.

إن أبي لم يطالب بريطانية العظمى بالوفاء بوعودها، ولا يرغب أبي ولا أرغب أنا أيضًا أن نذكر بريطانيا بما بيننا من تفاهم والتزامات. لقد اعتزمنا أن ننتظر، اعتقادًا منا بأن شرف بريطانيا العظمى فيه الكفاية.

يعرف عن المسلمين شدة تمسكهم بدينهم. وكل مسلم يعتقد أن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن تكون في حماية خليفة أو حاكم مستقل، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن المسلم يشعر بأن جانبًا مهمًا من أحكام دينه سيكون ناقصًا. وأي مسلم يشعر بأن الأماكن المقدسة في خطر ولا يحظى بالحماية الكافية على يد حاكم مسلم مستقل، فإنه يعتبر نفسه مضطرًا لمحاولة إنشاء تلك الحكومة المستقلة. وإذا تبين أن سير الأحداث يعترض سبيل هذه الحاجة الحيوية، فإن الشعور الديني سوف يتحرك في أعماقه وسيجد نفسه مرغمًا على البحث عن علاج.

والآن نأتي إلى النقاط التالية: سوف يسعى المسلمون لتشكيل حكومة على الأسس المذكورة، وهم بطبيعة الحال سوف يواجهون مقاومة من جانب الدول الكبرى. وهذا سيؤدي إلى نشوب القتال الذي سيستمر. وإضافة إلى هذا، فبما أن الأكثرية الساحقة من المسلمين في العالم خاضعون لحكم بريطانيا العظمى، فإن هذه الدولة سوف تكون الهدف الرئيسي الذي تتركز فيه كراهية المسلمين.

ونحن العرب، لقد كنا في السابق مع الأتراك ثم قمنا نحارب ضدهم، لا بقصد تجزئة بلادنا وإعطاء جانب منها إلى فرنسا وجانب آخر إلى بريطانيا. ليس في مقدورنا أن نتحمل تلك الإهانة على صفحات التاريخ ولا أمام أنظار العالم الإسلامي. وإن أسرتنا على وجه التخصيص، لا تستطيع الصبر على هذه الوصمة في تاريخها، ولسوف تنسحب.

أما أنا شخصيًا فلن أفعل ذلك، سأسهم في الدفاع عن مبادئنا، لعلمي أن هذا أمر مؤكد مهما كانت الوسائل وأنه يأتي في الوقت المناسب. وعندما يبدأ عمل دفاعي كهذا في بلاد يعرف عنها العالم كله الإخلاص والولاء، فليس هناك من شك في أن العالم الإسلامي في الخارج سيكون من رأيه أن العرب خذلوا ولحق بهم الغدر.

ولست أرغب في تهديدكم بهذه العبارات، بل أريد أن أبرهن لكم إخلاصي وولائي لكم ولبلادي، وأنني في هذا المجال لم أقم إلا بأداء واجبي كصديق صدوق ووطني حقيقي. ولا أطلب إلا أن تذكر هذه العبارات وتسجل في سجلاتكم وأن يرجع إليها إذا ما حدث أي شيء.

إن أكثر ما أخشاه وما أحاول أن أتفاداه، هو أن يتحول ذلك الشعور الوطني الذي يثيره تقسيم بلادنا إلى شعور بالعداء الديني، الأمر الذي ستكون له أسوأ النتائج لكلا الطرفين.

ولأتحدث بمزيد من الصراحة، وأعرض لبعض الأحداث الأخيرة، لا أكتمكم أنني لم أتلق حتى الآن أية تقارير رسمية أو أنباء محددة، ومع ذلك فإنني كمسلم أستطيع أن أرى بالبصيرة والغريزة كيف تسير الأمور. إن الاضطرابات في أفغانستان وفي الهند وفي مصر[1]، ليست سوى دليل على الخوف والشكوك في العالم الإسلامي حول ما سيأتي به المستقبل. وهذه المخاوف والشكوك ليست في أساسها إلا تعبيرًا عن القلق حول الأماكن الإسلامية المقدسة والخلافة. وأقسم بالله العظيم، إن هذه الأحداث لم تحدث من أجل الأتراك أنفسهم بل من أجل الرمز الذي يمثله الأتراك. والآن هناك رجل يقف أمام العالم الإسلامي واسمه الحسين بن علي (ملك الحجاز). إنه يعلن على رؤوس الأشهاد أنه إلى جانب البريطانيين، وأنه على ثقة بأن يحصل منهم على المعاضدة الحقيقية الفعلية للعالم الإسلامي ولما يؤدي إلى حماية الحرمين الشريفين. تصوروا إذًا، أي انطباع سيء سوف يحدث إذا ما بدأ الاضطراب بين هذا الرجل بالذات وبين بريطانيا العظمى، بعد أن كانت حليفة له وكان حليفًا لها في أيام المخاطر العصيبة. وأقسم بالله العظيم، إنه في حالة كهذه سوف لن يبقى إنسان واحد على الإطلاق تعمر نفسه الثقة بأي شيء بريطاني.

يجب أن لا تقولوا أنني عربي وأنكم بريطانيون وأننا ننظر إلى الأمور من وجهتي نظر مختلفتين. وحق أبي وحق شرفي، إنني أقول هذا لكم لأنني أحبكم كما أحب بلادي ذاتها.

(١) حاشية في الأصل: كانت حرب الأفغان الثالثة قد بدأت في أيار/مايو ١٩١٩، وفي تلك الأثناء نشبت ثورات موضعية في وزيرستان، وبسبب الاضطرابات الوطنية في مصر فقد تقرر أن ترسل إليها لجنة ملنر للتحقيق..

لن يستطيع إنكليزي أن يحس على هذا النحو، وخصوصًا الإنكليزي الذي يقيم في إنكلتره. وهو قد يدرك أن هناك شعورًا ما، ولكنه لن يكون قادرًا قط على إدراك طبيعة ذلك الشعور وعمقه كما أفعل أنا.

لقد قلت ما أعتقد أنه الحقيقة الخالصة الدقيقة، ولا يهمني أن تتقبلوا ما قلت أو لا تتقبلوه. وأنا لا أكسب من وراء هذه التصريحات إلا الشعور بأني أديت واجبي كصديق وأرحت ضميري.

إن القتال سوف يبدأ أولًا ضد الافرنسيين، ومن الطبيعي أن تتدخلوا أنتم، وسوف يتمكن القائد العام من إلحاق الهزيمة بنا، ولكنني أقسم لكم بالله مؤكدًا أننا سوف نكشف عن صدورنا له ولجنوده، وأن أي عربي لن يطلق رصاصة واحدة على أي بريطاني، مع أنني لا أضمن هذا في الأقطار الأخرى خارج بلاد العرب.

وهنالك صحف معينة[1] نرى فيها أنهم يحاولون تضليل الحكومة البريطانية بقولهم إن اضطراب بلادنا وقلاقلها سببها الضباط البريطانيون. ومن هنا أعلن بكل صراحة، في كلمة شرف، أن شيئًا من هذا لم يحدث، وأن أحد الأسباب التي تدفعني للذهاب إلى لندن، رغبتي في أن يكون هذا مفهومًا لدى المسئولين هناك ولدى العالم أجمع، وسأقدم البرهان على ذلك. إننا على العكس، قد خاب أملنا بعض الشيء في هؤلاء الضباط لأنهم ما يزالون صامتين مثلما كانوا دائمًا).

كما رفع حزب الاستقلال العربي مذكرة[2]؛ جاء فيها:

(إلى حضرة صاحب السعادة وزير خارجية بريطانية العظمى الأفخم
حضرة صاحب السعادة..

قرر حزب الاستقلال العربي الذي يمثل الأكثرية المفكرة المطلقة في البلاد المحررة في جلسته غير العادية التي عقدها في ١٤ تشرين الثاني/ ١٩١٩ أن يعرض على مسامعكم ما يأتي:

إن الاتفاق العسكري المؤقت المنعقد بين الموسيو كليمنصو والمستر لويد جورج خلسة عن مندوب حلفائهما العرب سمو الأمير فيصل ممثلنا في أوروبا والقاضي بتمزيق وحدة البلاد العربية المحررة ولا سيما سورية والممهد السبل لاستعمارها في المستقبل جاء مناقضًا لوعود الحلفاء وقرارات مؤتمر الصلح ولتصريحات حضرة الرئيس ولسن وللمادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم التي تخول الشعوب حق بت مصيرها بحرية تامة.

وهو في الوقت عينه لا يتفق مع ما ظهر من حسن نية فرنسا وانكلترا في برقية ٩ أكتوبر/ ١٩١٩ حيث أعلنتا أن لا مطمع لهما في بلادنا وأنهما تنشطان تأسيس حكومة عربية مستقلة فيها.

أما الشعب العربي فقد أعرب بأكثرية ساحقة عن رغبته في أن يحكم نفسه بنفسه متمتعًا بأوسع معاني الاستقلال مع حقه بالتمثيل الخارجي كما ثبت ذلك للجنة الاستفتاء الأمريكية.

---

(١) في الأصل: المقصود صحف فرنسية.
(٢) الوثائق رقم (٢٩٩) FO 371/4186

وهو يعتمد في هذه المطالب على حضارته الغاربة وتاريخه المجيد وعلى وحدته القومية واللسانية والجغرافية والاقتصادية.

فالشعب العربي يتمسك بهذه المطالب القائمة على الحق والعدل بأقصى الشدة ولا سيما بعدما استحق مستقبلًا باهرًا بما بذل من الضحايا وأظهر من البسالة في ساحات القتال وحق له اليوم أن يفاخر بقسطه من الفخر في النصر النهائي.

فحزب الاستقلال العربي يلقي على عاتق الحلفاء ومؤتمر الصلح أمام التاريخ وأبناء الأجيال المقبلة تبعة الفتن التي يمكن أن تنشأ بسبب اهتضام أقدس حقوق الأمة العربية ويناشدهم الله أن يعترفوا باستقلال العرب ووحدتهم ويرفضوا مدعيات الصهيوني في فلسطين تجنبًا لفتنة قد تلتهم الشرق كله وتفضلوا في الختام بقبول فائق احترامنا.

باسم حزب الاستقلال العربي

الكاتب العام دمشق في ١٥ تشرين الثاني/ ١٩١٩).

تعزيز بريطانيا وضع ابن سعود كبديل مرتقب عن الشريف حسين:

وفي الوقت الذي كان العرب في حال هياج واضطراب في الشام والعراق ومصر والحجاز ضد التفاهم البريطاني الفرنسي كانت الحكومة البريطانية تزود ابن سعود بتفاصيل مخططاتها في المنطقة وتحيطه علمًا بما يجري فيها وبما تنوي تنفيذه ثقة منها بولائه وإخلاصه لها بعد أن رأت فيه البديل عن الشريف حسين الذي بات عبئًا يعيق سياساتها الاستعمارية بعد الحرب؛ كما ورد في ترجمة كتاب [1] من ويلسن؛ جاء فيه:

(من اللفتننت كرنل آرنولد ويلسن وكيل المفوض المدني في العراق

إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود حاكم نجد وتوابعها

دائرة المفوض الملكي بغداد ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩

مرت بضعة أشهر منذ أسعدت بالسماع منكم، ومر وقت طويل منذ كتبت لكم، ولكن في الوقت نفسه مرت بيننا برقيات ورسائل بواسطة الوكالة السياسية في البحرين. ومع أننا على بعد كبير في المسافة فإن حوادث الأشهر الستة الماضية تظهر أن نوايانا وأهدافنا لم تكن كبيرة الاختلاف بل متماثلة تماثلًا كبيرًا.

الحمد لله، خلال الأشهر الستة الماضية، على الرغم من وجود إشاعات كثيرة عن القلاقل وعلى الرغم من أن شخصك الكريم كان أحيانًا قلقًا، وأما نفسي لم أكن خاليًا من القلق، لكن، بلطف منه تعالى، لم يحدث شيء يعكر السلام في هذه البلاد أو في الجزيرة العربية. وسيسر عظمتكم أن يطلع على شيء من الأخبار التي بلغتني بتاريخ اليوم حول الشؤون السياسية:

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٥٥٠. رقم (٣٠٠)FO 371/4147

أولًا: فيما يتعلق بولدكم فيصل، ورد تقرير برقي أمس مآله أنه يتمتع بالصحة الجيدة ويزور جزر بريطانية العظمى مع صديق الجميع المستر فيلبي، ولذلك هو في أطيب الأيادي وبين الأصدقاء، ولا شك أنه سيعود إليك منتعشًا ومسرورًا.

ثانيًا: بخصوص سورية، حصل اتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بأن تخلي القوات البريطانية سورية. وقد غادرت القوات البريطانية عينتاب وأورفة وديار بكر وماردين ومرعش وحلت القوات الفرنسية محلها، وهذه سوف تضبط النظام حتى يصدر قرار مؤتمر السلام حول مستقبل هذه الأقاليم.

وستغادر القوات البريطانية حلب ودمشق أيضًا خلال الأسابيع الستة القادمة، لكن لن تأخذ القوات الفرنسية محلها لأن هذه الأنحاء بالاتفاق مع الأمير فيصل سوف تبقى تابعة لحكومة عربية. وإذا احتاجت حكومة فيصل إلى المساعدة أو المشورة فإن عليها أن توجه أنظارها إلى فرنسة للحصول عليها. وهناك شك لدى السوريين عما سيحدث حين تغادر القوات البريطانية إذ ليست هنالك ثقة بجيش الشريف فيصل. فهذا الجيش سيء الانضباط وليس له روح عسكرية. وقد أثيرت المشاعر المرّة بأحداث الأشهر الستة الماضية. فدمشق وحلب وبيروت وفلسطين تقدم احتجاجات مستقلة وتتكلم بأصوات مختلفة. ولليهود والمسيحيين أطماعهم الخاصة، ومسلمو دمشق وسورية أيضًا لهم آمال، وآمال هذه الجماعات لا تتفق دائمًا مع الآراء التي يحملها الأمير فيصل وأولئك المشتركون معه.

كل هذه الأمور سوف تصل في الوقت المناسب إلى تسوية مرضية بعون الله، وتتحقق العدالة لكل ذوي الشأن، ولكن في الوقت الحاضر الشك يسود في كل الجهات.

سوف تبقى القوات البريطانية في الوقت الحاضر في فلسطين والقوات الفرنسية تبقى في الوقت الحاضر في بيروت. وعندما يعقد الصلح مع تركية يؤمل أن تحسم كل هذه المسائل بصورة صحيحة. والتأخير يعود جزءًا إلى مرض الرئيس ولسن، وهو يتماثل إلى الشفاء الآن.

فيما يتعلق بالعراق ليس لديّ كثير من الأخبار الجيدة. بالنظر إلى سيادة الأمن والنظام يتزايد رضى الأهلين. وتحل حكومة مدنية محل الحكومة العسكرية، وقوانين الأقطار الإسلامية يعاد وضعها وتنفيذها.

ولم تحصل أية قلاقل في هذه البلاد خلال الـ ١٢ شهرًا الأخيرة عدا سرقات صغيرة مما يتوقع حدوثه.

في كردستان كنا أسوأ حظًا. إن الأكراد هائجون لأن الأتراك يحرضونهم قائلين إننا سنجعل الأرمن يحكمونهم وأننا نأخذ بلادهم ونعطيها إلى العشائر الأرمنية. إن هذا غير صحيح بلا ريب، لكن الأكراد قوم جهلة، ولن يصبح الوضع الكردي مرضيًا إلا بعد أن يعلن الصلح وتعرف نوايانا.

ثارت سكاكة على ابن شعلان واستولى عليها ابن رشيد. وهناك خبر مآله أن ابن رشيد أخذ الجوف أيضًا. وابن شعلان وابن هذال هما الآن في عداء. وقد رغب ابن شعلان أخيرًا أن ينهي العداوة وأرسل هدايا إلى ابن هذال، لكن هذه رفضت، واتفق ابن هذال مع ابن رشيد ووعد بعدم التدخل في هجوم ابن رشيد على الجوف.

أرسلت الميجر ديكسن الذي كان قبلًا في هذه البلاد، بصفة وكيل سياسي في البحرين. إنه ضابط ذو ذكاء وتمييز. وأنا متأكد أن كل مطالب عظمتكم في ذلك المكان سوف يقوم بترتيبها، وأنه سيكون واسطة اتصال طيبة بيننا.

هناك قضية أخرى أريد أن أشير إليها:

تعلمون عظمتكم بحصول ضيق مالي شديد في كل الأقطار مما جعل من الضروري تحديد استعمال الفضة والذهب. ولقد تقرر لهذا السبب أن يتسلم الشريف حسين إعانته في المستقبل بالأوراق النقدية، ولنفس السبب سوف تدفع إعانة سعادتكم إليكم في المستقبل بالأوراق النقدية وليس بالمسكوكات، لأننا سبق لنا إرسال مسكوكات كثيرة إلى جزيرة العرب الوسطى، وليس من المناسب إرسال مسكوكات أخرى.

إنني على ثقة أن عظمتكم سوف تشعرون أن هذه الخطوة لم تتخذ بأية نية سيئة ولكن لدواعي الضرورة. ولما كانت الأوراق النقدية في الوقت الحاضر عمومًا هابطة القيمة في البحرين، فمعنى ذلك أن مجموع المبلغ الذي تتسلمونه عظمتكم سيكون عمليًا أقل من السابق شيئًا ما. ولكن بالنظر إلى حالة شؤونكم المرضية وبالنظر إلى الأهمية التي نعقدها على توفير استعمال الفضة، فإنني أطلب إلى عظمتكم قبول هذا العمل دون شكوى.

أؤمل أن تتفضلوا علي برسائلكم دائمًا.

(التوقيع) أ. ت. ويلسن لفتننت كرنل في الجيش الهندي وكيل المفوض الملكي في بغداد).

السيطرة البريطانية على الجزيرة العربية بعد مؤتمر فرساي (الصلح) وجعلها فاصلا بين مسلمي آسيا وأفريقيا:

لقد عكف السياسيون البريطانيون أثناء الحرب وبعدها على دراسة الوضع في المنطقة العربية التي باتت تحت سيطرتهم بشكل كامل وغير مسبوق في تاريخها، وبدأ الترتيب للتعامل معها ومواجهة اضطراباتها، وفي الوقت الذي كان بعض السياسيين البريطانيين يدفع باتجاه المحافظة على الجزيرة العربية كدولة واحدة لتكون إسفينا بين آسيا وافريقيا تحت سيطرة بريطانيا؛ كان آخرون يدفعون باتجاه تقسيم الجزيرة العربية نفسها والحيلولة دون وحدتها حفاظًا على مصالح بريطانيا الاستعمارية كما توضحه التقارير الرسمية[1] حول هذه القضية؛ ومنها:

(مذكرة عن القضية العربية

إعداد: الكابتن براي الموظف بالدائرة الشرقية - وزارة الخارجية البريطانية

مؤرخة في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩١٩

(١) الوثائق ٥٦٨/٤. رقم (٣٠٨) FO 371/4147 (129678)

أقدم هذه المذكرة إكمالًا لمذكرتي المؤرخة في آذار/ مارس ١٩١٧ (والتي قدمها السير ريجنالد وينغيت إلى وزارة الخارجية) أملًا أن تساعد قليلًا في حل المشكلة الصعبة التي نواجهها في التعامل مع الشؤون العربية. وقد أمضيت، منذ كتابة المذكرة أعلاه، ستة أشهر رئيسًا للشؤون السياسية في كربلاء، وستة أشهر في البحرين كنت خلالها على صلة بابن سعود، وقد عززت الخبرة التي حصلت عليها إيماني بالأهمية السياسية لقيام دولة عربية.

وهنالك جانب واحد من الشؤون العربية أشير إلى أنه لم ينل الاهتمام الكافي في الماضي، ولم يبحث بصورة مستوفية في الوقت الحاضر. فقد قطعت "الحركة الآسيوية" خطوات أوسع مما كان متوقعًا في مذكرتي لسنة ١٩١٧، والأحداث المتزامنة الأخيرة في أفغانستان والهند ومصر دليل كاف على تطورها، ذلك التطور الذي ساعدته، إلى حد كبير، الصيغ التي وضعها ويلسن.

لقد تمكنا بسهولة نسبية من قمع الاضطرابات في مصر. ويبدو أننا جعلنا أفغانستان تثوب إلى رشدها. ومع ذلك فليس لنا أن نأمل حل مشاكل الأماني الآسيوية بتفوقنا الحالي في التنظيم والقوة. وعلينا أن نكون مستعدين لأن نواجه في المستقبل القريب مزيدًا من الفعاليات السياسية والعسكرية معًا. وأستطيع أن أؤكد اقتناعي بأن الهياج والتحريض الآسيوي سيتصاعد على الرغم من جميع الإجراءات القمعية التي قد نتخذها. إنها ستزداد تنظيمًا، وتزداد تعاونًا، وتزداد اتساعًا، وحسب اعتقادي القوي أنها ستصبح خطرًا حقيقيًا على الأمبراطورية. وقد حان الوقت الذي أصبح فيه من الضروري دراسة المشكلة الآسيوية كلها من وجهة نظر واحدة، والتعامل مع الدول المختلفة التي تتألف منها بدبلوماسية واهتمام مشابهين لما هو موجود في أوروبا. كما آن الأوان لنقوي دولًا معينة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطًا واهيًا، ليس فقط بأن نكسب لأنفسنا مناطق معترفًا بها، بل تعزيزها بالمشاعر المؤيدة لبريطانية، وتنميتها بالمثل البريطانية والرقي البريطاني.

إن للجزيرة العربية أهمية حيوية لنا في هذا المجال المهم، ولا يكفي أن تترك في وضعها الحالي، دولة مقطعة الأوصال. لأننا إذا فعلنا ذلك فسيكون من المستحيل الحيلولة دون امتصاص الحركة الآسيوية لعناصرها المختلفة. ففي الوقت الحاضر يعطف علينا ٩٠ بالمائة من "جزيرة العرب" وأننا قد نصبح، بتعزيز قواتها، إسفينًا إستراتيجيًا وسياسيًا بين القوى المتعادية المختلفة التي تتجمع ضدنا. وباتخاذ موقف غير هذا، فإننا نضعف الأقسام الأخرى بالاختلافات، وعوامل الغيرة الاجتماعية والعنصرية، وبينما تصبو هذه المدرسة الجديدة في الفكر الآسيوي إلى قارة آسيوية لا يسيطر عليها النفوذ المسيحي، فيجب أن نحاول في اتجاهات مختلفة المساعدة في تقدم دول معينة لا تسيطر عليها قوى آسيوية أخرى، وباختصار، أن نقضي على الآمال في قيام قارة آسيوية متضافرة، بتشجيع التقدم المحلي والآمال المحلية.

إن الحجة القوية الوحيدة ضد هذه السياسة، هي أنه سيكون أمرًا عظيم الخطر أن نخلق على خطوط مواصلاتنا دولة قد تنحاز ضدنا، وبنتيجة ذلك التعزيز والتطور نفسه، تصبح خطرًا حقيقيًا في المستقبل. ولكنني أعتقد أن الحجج في الجانب الآخر ما تزال أقوى. فالجزيرة العربية قد تغيرت كليًا منذ سنة ١٩١٤م، وبينما لم يكن من السهل بوجه من الوجوه الحيلولة دون الأعمال المدبرة ضدنا، على الرغم من

مكانة بريطانية، فإن العناصر المختلفة إذا تركت على حالتها المفككة الحالية، ستعمد لأجل حماية نفسها، إلى الانحياز إلى قوى معادية لنا. وهنالك منذ الآن علائم على ذلك في كل جزء، والمحرضون الآسيويون أخذوا يظهرون على مشارف السياسة العربية لأنهم سريعون في إدراك الأهمية السياسية لأن تكون الجزيرة العربية عصرية.

ومرة أخرى، فإن القول بأن تماسك الجزيرة العربية، سيكون، تهديدًا، ليس إلا انتقاصًا من الدبلوماسية البريطانية وعدم ثقة بضباطها السياسيين وهو أمر سيثبت التاريخ السابق عدم صحته.

إن النابال مثال رائع لمثل هذه الدولة التي قد نخلقها بسياسة قوية مصممة. فمن جهة أننا متأكدون تقريبًا من وجود فئات كبيرة تنحاز ضدنا. ومن جهة أخرى، لدينا أمل حقيقي في أن يتحالف الجميع معنا.

إن أحد الإجراءات الوقائية القوية التي يمكن أن تمتلكها ضد الحركة الآسيوية هي قيام جزيرة عربية موحدة، وذلك، باختصار، للأسباب التالية:

إن موقعها المركزي يؤلف إسفينًا طبيعيًا قد يؤدي إلى شق خطير في الحركة، إذ يؤلف، من الناحيتين الجغرافية والسياسية، حاجزًا طبيعيًا بين آسيا وافريقية، وهو إذ يستوعب مراكز الأماكن الدينية والإسلامية، فإنه قد يحدث انشقاقًا دينيًا.

إننا نملك بعض نقاط القوة التي هي لصالحنا، وهي يجب أن تمكننا من تحقيق هذا الهدف الأساسي بصورة مؤكدة تقريبًا. فإننا من الناحية العسكرية نملك كل موقع استراتيجي يسيطر على شبه الجزيرة كلها، بينما ليست هنالك، من الناحية السياسية، دولة تستطيع أن تنافسنا في مسألة الهيبة والمكانة والنفوذ الذي تتمتع به لدى كل حاكم عربي.

ومن الجهة الأخرى تقوم أمامنا عقبتان مهمتان: مطامع فرنسة في سورية، وعداوة الجماعات المختلفة بعضها ضد بعض. أما فيما يتعلق بالعقبة الأولى فلا أريد أن أتناول الموضوع في هذه المذكرة إلا باختصار شديد، وفي مرحلة تالية. أما العقبة الثانية فإنني أتمنى مخلصًا أن أتمكن من التعبير عن آرائي فيها بحرية.

ليست هنالك قومية واحدة، شرقية كانت أو غربية، بما فيها قوميتنا، لم تضطر إلى مواجهة المشكلة نفسها في بداية أمرها. ولكن ذلك يكون، في أغلب الحالات، مع اختلافات في العنصر الديني أوسع مما يمكن الاعتراض عليه في الجزيرة العربية. وأن اعتبار المشكلة مستحيلة الحل على هذا الأساس سيكون تجاهلًا لدروس الماضي أو عجزًا عن إدراك إمكانيات المستقبل. إن الوضع الحالي للجزيرة العربية لا يختلف عن وضع هضاب اسكتلندة في الأزمنة الخالية. ولكن بينما استغرق تحقيق وحدة اسكتلندة مع إنكلتره أكثر من ٥٠٠ سنة، لنا أن نأمل واثقين تحقق النتيجة السارة نفسها بوحدة الجزيرة العربية في مدة أقصر من ذلك كثيرًا. فوسائل المواصلات العصرية، وانتشار التعليم، والسيطرة من جانب أوروبا قوية، ستجعل من الممكن، في اعتقادي، تحقيق هذا الهدف في فترة قصيرة نسبيًا.

إن ادعاءات الملك حسين، وطموحات ابن سعود، وهما القوتان الكبريان في الجزيرة العربية، تسببان لنا إحراجًا غير قليل في الوقت الحاضر. وقد كنت على صلة وثيقة وشخصية مع كليهما، ولكنني لست مؤيدًا للشريف ولا مؤيدًا لابن سعود، لأنني إذا أيدت أحدهما، فمعنى ذلك، في رأيي، فقدان بعد النظر، وتعريض سلامة الإمبراطورية في الشرق للخطر.

الملك حسين:

إنني على علم تام بالتعهدات، التحريرية والشفوية، التي قطعت لحليفنا، وهي تعهدات قد تبدو، على الرغم من حسن نياتنا، غير قابلة للتنفيذ بصورة كاملة. ومع ذلك فإنني آمل أن أتمكن من القول، إن الوفاء بها، تحت ظروف معينة، قد لا يكون صعبًا بالقدر الذي يبدو في الوهلة الأولى. ولكن قبل أن أصل إلى هذا أستميح أن أتناول موضوع الشريف بصراحة، ومع ذلك بكل إنصاف. وإنني قد أتعرض للوم قاس من كل من مصر والعراق **[الإدارتين البريطانيتين المتنافستين في كلا البلدين]**. ولكن من المستحيل أن نواجه المشكلة إذا تعامينا عن الحقائق بدافع من التحيز.

إن الملك حسين حليف مخلص لبريطانية، وأنه، مع مساعدة جسيمة منا، حقق نجاحًا حقيقيًا. ولكن مهما كانت المساعدة التي قدمناها، ومهما كانت مساعداتنا هي التي مكنته من تحقيق تلك النتائج، فليس هنالك ما يغض من شجاعة الحسين في الخروج على الأتراك، ولا من الأثر المهم الذي تركه عمله في فترة حرجة.

إن مطامحه مشروعة، وآماله تستند إلى وعود دولة كبرى. ومع ذلك فهنالك عوامل ستجعل من المستحيل علينا تحقيق أمانيه مع عدم المساس بالمصالح الأخرى كلها.

وهنالك نقطة أو نقطتان لهما أهمية حيوية يجب أن نتذكرهما في تعاملنا معه، ويجب أن يكون لهما أثرهما في أحكامنا:

١- جمعية (انجمان) خدام الكعبة.

٢- نزول القوات المسيحية.

٣- الاتصالات مع المدينة أثناء الحصار.

١- جمعية خدام الكعبة:

من المستحيل أن نفكر بأن الحسين كان يجهل هذه المؤامرة الكبيرة التي تهدف إلى ثورة شاملة وعصيان. وجميع معلوماتي خلال تحقيقاتي التي أجريتها في جدة حول هذا الأمر، أشارت إلى عكس ذلك تمامًا، وأن وزير خارجيته نفسه في ذلك الوقت، فؤاد الخطيب قال لي إن في حوزة الملك وثائق عظيمة الأهمية في هذا الشأن، وقد سألت الكرنل ويلسن أن يطلبها من الملك، فكانت الحصيلة كراسة صغيرة، عديمة الأهمية، كانت موجودة لدينا أيضًا. وعلى الرغم من علمه بهذه الحركة، فإنه لم يحذرنا، كما أنه لم يتخذ أية إجراءات بشأنها.

٢- نزول القوات المسيحية:

لقد كتبت المجلدات حول هذه القضية المهمة في حينه، وما من شك في أننا اتخذنا الموقف الصحيح، بفضل عدم فعالية الأتراك. ولكنني مع ذلك أؤكد أن هذا الموقف العدواني كان قد تبناه ومارسه المشاغبون المؤيدون لتركية والمعادون لبريطانية من العرب والهنود، ولم تكن له الأهمية المحلية التي بدت لنا. وإن تجربتي الشخصية في رابغ قد ذهبت بعيدًا في دحض هذا، وقد أفاد الملك من هذه الصعوبة فائدة سياسية كبرى.

٣- وصلتني حينما كنت في جدة معلومات مؤكدة بصورة قاطعة، أن اتصالات متتالية كانت تجري بين مكة والمدينة، وكانت عندي أسماء وعناوين شخصين على الأقل في مكة كانا يعملان كوكيلين لإيصال المعلومات، ولكن على الرغم من إبلاغ هذه المعلومات إلى مكة، لم يتخذ أي إجراء.

ولا أريد بهذه النقاط الثلاث أعلاه الآن أن أخلص إلى القول بأن الملك حسين كان يخادع.

ولكنني أرغب في أن أؤكد بكل قوة أنه في حالات معينة اتخذ، ولا يزال يتخذ، موقفًا سلبيًا، وأن الأسباب التي تحمله على ذلك هي التي تستحق أن ينظر فيها بصورة جدية.

أنه كان ولا يزال تساوره الشكوك بشأن وضعه في المستقبل إقليميًا في جزيرة العرب، وسياسيًا بنظر العالم الإسلامي.

إن عليه أن يوفق بين جماعتين آراؤهما وأهدافهما متناقضة بصورة رأسية: المعتدلون الذين يتطلعون إلى دولة عربية موحدة، والمتطرفون الذين يأملون الانفصال التام عن السيطرة الأوروبية في جميع البلاد الإسلامية.

إن الملك لا يسعه مطلقًا أن يضع نفسه في موقف معارض تمامًا للجماعة الثانية التي تؤلف أكثرية المسلمين نفوذًا وعددًا، كما أنه لا يستطيع أن يحتفظ بدعم أي طرف إلا إذا كان مركزه المدني منسجمًا مع وضعه الديني.

ولذلك أقول إن الملك حسين لم يقطع، ولا ينوي أن يقطع صلاته، لا مع الأتراك المعتدلين ولا مع المتطرفين الهنود والمصريين، وأن موقفه غير المتساهل تجاه حكام العرب الآخرين يعود إلى ضرورة محافظته على التوازن بين وضعه الإقليمي والديني في العالم الإسلامي.

العامل الأخير هو خوفه الحقيقي من وضعه الفعلي.

وقد استطعت أن أبرهن بصورة قاطعة لوزير خارجيته في شباط/ فبراير ١٩١٧، على قيام المعارضة ضده من جانب المتطرفين، بحيث إنه طلب مني أن ألاقيه في منتصف الطريق إلى مكة، وأخيرًا جاء إلى جدة لمقابلة تمت ليلًا. وكان موضوع المقابلة من جانبي إقناعه بوجود المعارضة ضده، وأن أجعله ينحاز بصورة قاطعة إلى المعتدلين. وإنني شخصيًا اعتبرت تلك المقابلة مثيرة للاهتمام جدًا، ولكنها لم تثمر أية نتائج لأنني لم تكن لدي صلاحيات رسمية لإجراء أية مباحثات.

وقد قدمت عن المقابلة تقريرًا رسميًا في حينها، إن حقيقة واحدة لم تسجل، ولكنها أثرت كثيرًا في حكمي على موقفه. لقد كان خائفًا خوفًا شديدًا، وإنني لم أحط علمًا بهذا قبل وصوله، ولكن حينما أعلن دخولي ودخول الكرنل باسيت إلى حضرته كان يذرع الغرفة جيئة وذهوبًا في هياج عظيم إلى حد أنه لم ينتبه إطلاقًا إلى وجودنا لفترة طويلة.

ولذلك سيكون أمرًا قتالًا لنا أن نتعامى عن هذه الظواهر، لأن ذلك سيكون مضرًا بالملك حسين ومصالحة، وكذلك بمصالحنا.

وبعد، فإن الملك حسين بلا شك جعل نفسه غير محبوب إلى أقصى حد لدى حكام العرب الآخرين بسبب موقفه المتشدد، ورغبته في حصر السيطرة الكاملة على الشؤون العربية بنفسه. ليس من المبالغة أن يقال إنهم في العراق لا يكادون يعرفون من هو.

إن المعلومات الأخيرة التي وصلتني من البحرين هي أن الحسين وابن سعود قد توصلا إلى تفاهم سري، وهذه المعلومات، لو صحت، لكانت بالغة الأهمية، ويمكن التأكد منها بصورة مباشرة بموقف الملك حسين في المستقبل. وهي، لو صحت، قد تبدو في الوهلة الأولى باعثة على الارتياح إلى حد كبير لو صحت، وهي أن هذين العنصرين الشديدي الانفجار قد سويا خلافاتهما، ولكنني لست من هذا الرأي. وذلك لأننا إذا حققنا توافقًا - كما كنا قد نستطيع أن نفعل وربما نفعل - فإن ذلك سيعزز إلى حد عظيم من مكانتنا كدولة مسيطرة ومحكمة. ولكن إذا تحقق ذلك عن طريقهما هما، فسيكون معنى ذلك أنهم يتفقان على إبراز جبهة موحدة لمنع التدخل من جانب النفوذ المسيحي. وأنه لجدير بالإثبات، إذا ظهر أن حسين لا يثير مزيدًا من المشاكل حول الخرمة، فلنا أن نستنتج أن الخبر صحيح. وإذا كان صحيحًا فمن الجدير بالملاحظة أن أيًا من أصدقائنا الحميمين لم يخبرنا حتى الآن عن الاتفاقية.

إن ابن سعود كفوء له في قوته العقلية. ولكن شعبه متفوق بدرجة كبيرة في كفاءته العسكرية.

إن قيام الملك حسين بفرض نفسه بالقوة، وبواسطتنا، على الحكام العرب الآخرين وشعوبهم، سيكون قتالًا لمصالحة، وغير ضروري، لأنه يستطيع بالوسائل الدبلوماسية الودية أن يحصل على نتائج أفضل، ونفوذ أكبر.

إننا قد نتعاطف مع رغبته في اتخاذ موقف عدائي، بل إننا قد نتعاطف مع عدواته للنفوذ المسيحي، لأن موقفه دقيق، وقد يكون مخلصًا لنا كل الإخلاص، ومع ذلك لا يقطع صلته بمصادر النفوذ المعادية لنا.

ولما كان موقفه في العالم الإسلامي دقيقًا للغاية، ولا يمكن اتخاذ دليل أوضح على ذلك من عرضه الأخير بالتنازل، وهي ورقته الرابحة معنا. وسيكون من المثير للاهتمام أن نشهد النتيجة إذا أخذناه بأقواله.

وهنالك علائم أخرى يمكن استقراؤها، وخاصة بياناته التي تؤكد الملاحظات السابقة.

ابن سعود:

كما أن الملك حسين لم يبتعد - ومن وجهة نظرنا - عن مصادر النفوذ المعادية، كذلك كان ابن سعود، باتجاهات مختلفة، ولكن لأسباب مشابهة، فهو إما أن أبقى الباب الخلفي مفتوحًا أو خلق مصادر نفوذ لمصلحته وسلامته الشخصية.

إن ابن سعود كذلك غير متأكد من وضعه، وخائف بالدرجة نفسها مما ينتج.

ففي الغرب يوجد الملك حسين مع قوة ومطامح متزايدة، ومع جيش يدربه البريطانيون، وتجهيزات وافرة، ومع أموال ومعدات حربية. وفي الشمال هناك عدوه الوراثي ابن الرشيد، بينما في الشرق بل في الواقع حوله في كل جانب، تقوم أقوى دولة في العالم.

ولذلك أعاد وجود الإخوان، وكان ذلك في الأصل لتزويد نفسه بوسيلة دفاعية ضد الاعتداء الذي يتوقعه، ولكن الجموح الديني للحصان في الوقت الحاضر فاق ما كان منتظرًا، ووجد الراكب السيطرة عليه أصعب مما كان يتوقعه.

ولهذا السبب من الخوف أيضًا، فهو يتطلع حوله باحثًا عن دولة أوروبية قد تخفف إلى حد ما من الضغط البريطاني.

ولكن ابن سعود، مثل الملك حسين، مخلص لنا جدًا. وفضلًا عن مشاعره الشخصية فإنه، كما يرى هو بوضوح، يجد أن احتفاظه بعلاقات ودية مع البريطانيين أمر ذو أهمية حيوية لمصالحة.

إنه قام بتنفيذ التزاماته التعاهدية نحونا حرفيًا. أما فيما يتعلق بالخرمة، فقد طلب مرارًا، أن نرسل لجنة لتسوية القضية، ووعد تكرارًا بأنه سيلتزم بالقرار مهما كان، وسواء أكان لصالحه أم لم يكن.

والسبب واضح، لأننا حتى إذا حكمنا خلافًا لمصالحة، فإنه سيكون قد أذعن لما تمليه عليه دولة يرتبط معها بعلاقات معاهدة، دولة لا يأمل أن يقف بوجهها. في حين إنه إذا أجبر على إفساح الطريق للشريف،

فإنه سيخضع إلى من يرى نفسه متفوقًا عليه معنويًا وماديًا، وذلك ما سينال من كرامته وكرامة أتباعه. ولا بد من الاعتراف بأنه نظرًا للظروف عومل بلا شك بطريقة تجعله يشك في حسن نيتنا نحوه. وقد أبرق قائلًا إن لديه معلومات معينة بأن عبد الله بن الحسين كان ينظم قوة للسير بها على الخرمة. إنه لم يجند أتباعه، والواقع أنه تعمد مغادرة الرياض، وذهب شرقًا بانتظار تطور الأحداث. وتسلم جوابًا يقول إنه لم تكن هنالك – على قدر ما نفهم محاولة كهذه. في حين أنه كان يعلم جيدًا أن ذلك قيد الإعداد، وقد وقع أخيرًا. وكان هذا أمرًا مؤسفًا للغاية، لأن وعدنا ملزم لنا، وأن ٩٠ بالمائة من مكانتنا وسمعتنا يقوم على أسس صدق الوعود البريطانية وتنفيذها.

إن الملك حسين وابن سعود رجلان يتمتعان بالعقل الراجح والكفاءة، وهما وإن كانا مختلفين في المزاج، فإنهما رجلان عظيمان في زمانهما ومحيطهما (لقد جعل ابن سعود بلاده تنعم بأكمل نظام، والقوافل الآن تسير في جميع الاتجاهات بحراسة بسيطة، وقبل أيام نقلت معونته المالية البالغة ٧٥٠٠٠ روبية من الساحل إلى الرياض بحراسة رجلين فقط).

والآن يبدو لي أن هناك ثلاثة أساليب قد نستخدمها في الجزيرة العربية: فإما أن نعطي دعمنا كله للملك حسين، مع استبعاد أي شخص آخر، أو نحاول أن نجعل البلاد اتحادية (فدرالية)، أو نتركها ممزقة بتشجيع المناقشات العلنية واستمرارها.

أما فيما يتعلق بالأول: فإن سياسة كهذه ستكون خطرة، لأننا سنلزم أنفسنا مع رجل واحد، فإذا سقط سقطنا. وإذا أدى الأمر إلى حرب حقيقية بين الملك حسين وابن سعود، فإن الملك حسين سيزاح عن مكة. وإنني أقول هذا بمسؤولية كاملة، إذ ليس هنالك مجال للمقارنة بين الكفاءة القتالية لأتباع الملك حسين وأتباع ابن سعود.

ثانيًا: أنه بينما يتألف مقاتلو الأول من أبناء عشائر متنوعة لا يجمعها هدف مشترك، وتفرقها شتى المصالح، فإن مقاتلي الثاني يرتبطون بأخوة دينية عظيمة، وهم حتى آخر رجل منهم، مستعدون للموت من أجل مثلهم العليا.

ثالثًا: إن حركة الإخوان قوة موحدة عظيمة، وقد وقعت حتى الآن حوادث هروب كثيرة من قوات الملك حسين للالتحاق بابن سعود، والحوادث التي وقعت تدل دلالة كافية كيف سيسير القتال ما لم نكن مسؤولين تمامًا عن دعم الملك بقوات هندية.

ولكن إذا كان تفسيري للمؤشرات صحيحًا، فإن الأمر لن يبلغ هذا الحد، وإنني أعتقد بقوة أننا ما لم نحقق بكل وسيلة في وسعنا تقاربًا بين هذين الزعيمين، فإنهما سيتوصلان، سرًا أو علنًا، إلى تفاهم فيما بينهما، إن لم يكونا قد فعلا ذلك حتى الآن.

فالملك حسين يعلم جيدًا بأنه سيزاح عن مكة، وأن كيانه وآماله ستتحطم جميعًا إذا كان الأمر سيصل إلى حد القتال. في حين أن ابن سعود يعلم أن ذلك سيعني قطيعة كاملة معنا، مما سيقضي على مصالحه.

إن آخر معلوماتي كانت بهذا المعنى، وكانت موثوقة.

وأنه لمن الواضح الآن أن التقارب الذي يتحقق برعاية بريطانية سيكون لمصلحتنا كليًا، من الناحية المالية، ومن ناحية المكانة والسمعة، فإن تقاربًا كهذا يتحقق بواسطة التفاهم المشترك سيكون ضارًا بنا في النتيجة، إذ إن هناك عاملًا واحدًا فقط يقرب هذه القوى إلى بعضها، وأعني الموقف المشترك ضد السيطرة المسيحية. وأننا قد نستطيع أن نفهم جيدًا هذه الحجة: "لماذا يجب أن يحارب المسلم (أخاه) المسلم، فنضعف أنفسنا ونجعلها غنيمة سهلة للبريطانيين؟".

هذا فيما يتعلق بالعلاقة بين الملك حسين وابن سعود، ولكن هذا ليس الاتجاه الوحيد الذي تكمن فيه أسباب الاحتكاك، والحجج نفسها تنطبق، إلى حد أكبر أو أقل، هناك أيضًا. لأننا لا نستطيع أن نأمل فرض الملك حسين على حكام العرب الآخرين وشعوبهم خلافًا لإرادتهم، ولكننا نستطيع أن نحقق هذا بأساليب أخرى بموافقتهم.

أما فيما يتعلق بالبديل الثاني، فإني أقترح، كحل للصعوبات المختلفة، عقد معاهدة اتحاد فدرالي من أبسط الأنواع بين الحكام العرب المختلفين برعاية بريطانية العظمى. ولأجل هذه الغاية يجب بذل محاولة لجمع حكام العرب المختلفين، وذلك باستدعائهم، هم أنفسهم أو أولادهم أو ممثلوهم، إلى إنكلترة لهذا الغرض، وتزورهم لجنة مناسبة من الموظفين البريطانيين. إن تجربة جلب الشيخ عبدالله، ابن حاكم البحرين، إلى إنكلترة، تبشر بنجاح عظيم. وأنه إذا أمكن أن يتبع كما هو المأمول بدعوة ابن سعود، وشيخ الكويت، فقد نستطيع، في اعتقادي، أن نأمل الحصول على ثقة كبيرة، ونستفيد إلى حد بعيد بتحقيق الثقة بأنفسنا، بل إيجاد تفاهم متبادل بين شيوخ وسط الجزيرة العربية وشرقيها. وإنني شخصيًا أود أن أرى ممثلًا عن نوري الشعلان، وابن الرشيد، والملك حسين، والإدريسي، و[الإمام] يحيى. وبذاك نستطيع أن نوسع النطاق، ونؤلف تدريجيًا مجلسًا عربيًا.

إن ضرورة تحديد الحدود الإقليمية لكل حاكم منفصل، ووجوب نص المعاهدة على أن أي اعتداء سيقابل بإجراءات يتفق عليها، إما بأسلوب عسكري أو تجاري، وتأليف مجلس برعايتنا يتكون من عضو أو أكثر يمثلون كل حاكم عربي، وقد يمنحون صوتًا أو صوتين أو ثلاثة أصوات، حسب أهميتهم، ويكون الرئيس الرسمي بريطانيًا، وأن أي إجراءات تؤثر في مصالحنا أن تنال موافقته أولًا، في حين أن المصالح العربية تتم تسويتها من قبلهم إلا حين يكون من الضروري لنا أن نكون محكمين.

إن هذا الأسلوب يحتوي على ميزات عظيمة:

إذا شجعنا شخصًا واحدًا على حساب مصلحة الآخرين، فإننا نكون قد شجعنا الدسائس. إننا سنرميهم في أحضان المشاغبين والحركة الآسيوية، أو ستكون هنالك دسائس مستمرة مع الدول الأوروبية، لأننا إذا لم نحم مصالحها العديدة، فإنهم سيحاولون الحصول على المساعدة بالأساليب المذكورة أعلاه.

وباتباع الأساليب المذكورة نربط أنفسنا بخط مؤكد وشخص معين. وأن التضافر ضده هو في الواقع إجراء ضدنا. إن ذلك قد يجعل من الضروري إرسال حملات مستمرة، وربما تتطلب دعمًا عسكريًا، حيث إن أي تراجع سيكون له أسوأ الآثار العكسية في الهند ومصر وغيرهما. أما بالطريقة الأخيرة فإننا نتفادى احتمال وقوع هذه الأحداث.

إضافة إلى ذلك، فإننا بالطريقة سالفة الذكر قد نتمكن عن طريق هذا المجلس أن نبقي أنفسنا على صلة بالشؤون العربية بصورة عامة، فضلًا عن أننا نجعل موظفينا السياسيين يزودونا بمعلومات محلية. وبالتطور التدريجي للدول المختلفة نستطيع أن نحول الأهداف السياسية المحظرة إلى قنوات أكثر عقلانية وسلامة، ولذلك نجعل التربة غير صالحة للهياج الشرقي إلى أقل حد ممكن. وكمثال على ذلك، يمكن بواسطة المكائن تنمية الزراعة في الرياض والأماكن الأخرى إلى حد كبير، وبذلك تحويل الأشخاص العسكريين إلى العمل الزراعي. ويمكن الحفاظ على مكانة الملك وتعزيزها بعدد الأصوات وباتخاذ مكان الاجتماع في دمشق أو في مكان آخر ضمن المنطقة التي يعترف بها، بينما يمكن الحفاظ على شعور "حب النفس" لدى كل حاكم بما يلي:

أولًا: مساهمته في تنمية قطر عربي ومكانته في منطقته الخاصة.

وأخيرًا، فإننا نؤلف برعاية بريطانية إسفينًا وقوة مفرقة، ووسيلة للدفاع ضد الحركة الآسيوية، ونثبت أنفسنا كحماة للأمم الصغيرة، وكدولة بناءة وليست هدامة، وبذلك ننتزع أحد الأسلحة الرئيسية من أيدي مثيري الفتن المعاصرين، وأخيرًا فإننا نفسر صيغ ويلسن بطريقة عقلانية وعملية.

ولكن أهم من ذلك كله، أننا سنحمي مصالحنا بأقل خطر ممكن علنيًا، ولا نكون ملتزمين بسياسة معينة قد يحدث فشلها ردة فعل مؤسفة في المستقبل، ولكنها تكون على أثر سيطرة تقدمية قابلة للتوسيع.

وإنني أود أن أؤكد للحكومة بكل إخلاص، على الخطر الحقيقي الذي يكمن في ترك الجزيرة العربية مجزأة، تغلغلت فيها حاليًا مثل جديدة مفسرة تفسيرًا خاطئًا، ومعرضة للنفوذ الخارجي. وإذا لم يكن تقريري يحمل وزنًا كافيًا، فإرسال لجنة من ضباط سياسيين ذوي خبرة تذهب حالًا لزيارة جميع شتى الزعماء العرب، وهي جولة يمكن إنجازها في ستة أشهر، مع نتائج لا تثمن، وستفيد الحكومة عندئذ من تقرير يضم كل أنواع الآراء المتباينة.

وإذا كانت الدعوة الموجهة إلى الزعماء العرب يمكن توسيع نطاقها، فسيؤدي ذلك إلى خير كثير لصالحنا، ولا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية على الأثر المفيد لزيارة هؤلاء الذين كان أحدهم متشربًا بالمشاعر المعادية التي أشرت إليها، والذي جلبته لهذا السبب بالذات، فاعترف لي بصراحة أنه كان مضللًا تمامًا وهو الآن رجل قد تغير عقليته. كما أنني لا أقلل من شأن التحريض المنظم والموجه ضدنا. وخلال ثمان سنوات جعلت من هذا موضوع دراستي عن كثب في القسم الأكبر من العالم الإسلامي. وإنني أتوسل إلى الحكومة أن تدرس هذه القضية أينما كانت، وخاصة في الكليات الأمريكية، والقيام بدعاية مضادة لها.

لقد حفزني على القيام بذلك نفس الاعتبارات التي حملتني على تقديم مذكرة مشابهة نوعًا ما، في مناسبة سابقة قبل ثلاث سنوات. إذا لا يستطيع أن يقدر التغييرات التي طرأت على الفكر الشرقي خلال السنوات العشر الماضية سوى شخص مثلك لديه معرفة وثيقة بالشرق. وهي تغييرات تجعل من الضروري النظر في الوضع، ليس كما هو عليه اليوم، بسبب التطور الطبيعي للسياسة الحالية، بل كما يحتمل أن يكون عليه بعد عشرين سنة أو أكثر.

ونظرًا لأسباب لا حاجة لي لذكرها هنا، سيطرت المثل العليا الوطنية بقوة على العقول الشرقية، ولأجل تحقيق هذه المثل، هنالك دعاية سياسية مؤكدة في جميع أنحاء الشرق، وقد سارت الأمور بحيث ستظهر هناك، شئنا ذلك أم أبينا، مجموعات متنوعة من الناس لتطوير هذا الهدف الشرقي والمعادي للمسيحية. وما لم نكن مستعدين لاحتلال مناطق واسعة بقوة كبيرة، فإننا سنكون سنشعر بالضغط عاجلًا أم آجلًا، وإن خسارة، ولو موقتة، لأية نقطة استراتيجية، مثل بغداد، ستكون لها نتائج مأساوية في المستقبل. ويعتقد أن الطيارة والسيارة المسلحة ستحل محل الفرق العسكرية، ولكن هناك شكوكًا خطيرة في كون الأمر كذلك. إن استقبال الطائرات التأديبية في منطقة الناصرية، وفقدان السيارات المسلحة في منطقة السليمانية، إنما هي مؤشرات أولًا على محدودية تأثيرها في العمليات التأديبية. وإزاء صعوبة البلاد، وثانيًا على فقدانها الأثر المعنوي، حتى في مثل هذه المرحلة المبكرة.

إن موقفنا في العراق وفي الموصل صعب للغاية الآن وفي المستقبل وهو يعتمد على خطوط مواصلات ضعيفة وطويلة جدًا، وكذلك ليس هنالك حد للبلاد التي يجب أن نحتلها لفرض حماية المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية، وأن قطع الخطر وإن كان لمدة قصيرة نسبيًا، سيكون معناه كارثة من الدرجة الأولى من كلتا الناحيتين السياسية والعسكرية.

ولذلك علينا أن نفكر فيما إذا كنا ننوي احتلال هذه المناطق المهمة، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى؟

ولا يكفي أن نحتل بغداد، بل هنالك همدان وكرمنشاه، وشمالي كفرى أو كركوك. ولكن لأجل حماية هذه المناطق بدورها، من الضروري الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك. إلى الموصل ونصيبين وراوندوز، وفي كل خطوة تكون هنالك خطوط مواصلات أطول وأكثر عرضة للخطر.

ليست هنالك حواجز جغرافية طبيعية تؤلف خطوطًا طبيعية للحماية، وإننا قد نشبه وضعنا الإستراتيجي اليوم بتراث القيصر إلى روما وعلى الدانوب أو ما وراءه في سورية حيث أجبر أغسطس على التراجع إلى ما وراء الدانوب فهل سنتراجع إلى البصرة أو الخليج؟

يبدو لي أن هناك حلًا لهذه المشكلة، وردًا على الحركية الآسيوية بصورة عامة، وذلك بتكوين حزام من دول شبه مستقلة، من عدن إلى طرابزون، ومن غزة إلى الحدود الفارسية. لندع الجزيرة العربية وكردستان والعراق وأرمينيا تحكم نفسها بنفسها تحت رقابتنا، دعنا نطورهم على أسس مشابهة، ونوطد أوثق العلاقات وأكبر التقدير لبريطانية، وبذلك سنقلل من مسؤولياتنا في الوقت الذي نحمي فيه أنفسنا، وتكون لنا بواسطة الضباط الإداريين والسياسيين السيطرة الكاملة. وإذا أصبحت أي من هذه الدول

مهددة في أية مرحلة فإننا نستطيع أن ندعمها من نواحي الإستراتيجية التي تتركز فيها قواتنا، كالهند أو البصرة أو بغداد، حيث تكون قواتنا مدخرة ومركزة بدلًا من أن تكون مشتتة وموزعة في قطعات صغيرة في ساحات واسعة. ومن الناحية السياسية فإننا سنحقق لعدة سنوات قادمة، المثل العليا القوية لهذه الدول المتفرقة، وبذلك نجرد المحرضين الآسيويين من شكواهم الرئيسية ضدنا، بينما نقوم، من الناحية التجارية، بتطويرها على أسسنا وحسب مصلحتنا.

وهذا، باختصار، هو الهدف الذي استهدفته بمذكرتي المرفقة، فإنه لأمر أساسي، إذا كنا سنعمل على هذه الأسس، أن لا تترك الجزيرة العربية في حالتها الراهنة من الارتباك بل توحد على أسس سليمة وبسيطة، وترتبط ببعضها تحت سياسة واحدة لئلا يغرر بالحكام المختلفين من جانب المحرضين، وتتعرض لمحاولات مستمرة للدسائس والخصومات.

ولن تكون هنالك أيضًا تحريضات للقيام بهجمات مشتركة ضدنا، وبال نتيجة لن يكون هنالك خطر الإخلال بحيادنا.

ملاحظات وتعليقات دونت على هذه المذكرة في وزارة الخارجية:

يبدو لي أن هذا التقرير لا يقدم شيئًا ذا قيمة نحو إيجاد حل للمسألة الشرقية. إنه حافل بالملاحظات التافهة أو المبتذلة التي عبّر عنها بأسلوب متنافر، مع محاولة للتخلص من عدد من الشوائب العقلية التي ليس لها وجود، لا هنا ولا في القاهرة. إن فكرة الفدرالية كانت تشغل اهتمام حكومة صاحب الجلالة منذ مدة من الزمن، أي في تطبيقها عمليًا على الالتزامات القائمة التي لم يلتفت إليها الكابتن براي. إن جميع المخاطر التي يلفت الانتباه إليها قد عرفت منذ مدة طويلة، في حين أن الاقتراح الجديد بإنشاء مجلس يكون فيه للحكام العرب صوت أو أكثر، حسب أهوائنا (كما هو فحوى اقتراحه) لن يكون من شأنه سوى زيادة الانشقاق الذي حاول تفاديه.

ويغهام ١٩/ ٩/ ١٩١٩

يؤكد الكابتن براي على أهمية قيام بريطانية العظمى بالتوفيق بين الشعوب العربية، ويعرب عن الرأي القائل بأنهم جميعًا مع إضافة كردستان وأرمينيا، يجب أن يكونوا تحت رقابة بريطانية وحدها. إنه يتجاهل المشكلة السورية كليًا. إنني أميل إلى الاعتقاد في أن مذكرته لا تلقي أي ضوء جديد على المشاكل التي شغلت اهتمامنا خلال السنوات الأربع الماضية، لقد كانت مذكرته السابقة أفضل من هذه كثيرًا.
هـ. و. يونغ).

مواجهة بريطانيا لتنامي المد القومي العربي:

لقد أدرك البريطانيون أن الخطر الذي يواجه مشروعهم الاستعماري في المنطقة العربية لا يقتصر على دعاة مشروع الجامعة الإسلامية فحسب؛ بل والحركة القومية العربية التي بدأ يتنامى نفوذها بشكل واضح بعد الحرب وباتت تهدد الوجود البريطاني في المنطقة مما حدا المسئولين البريطانيين لدراسة جذور الحركة القومية ونشأتها ثم دورها في الحرب ضد الدولة العثمانية وما قام به كل طرف في تلك الحرب لخدمة بريطانيا وما حصل فيها من مواجهات؛ لما سيترتب على معرفة ذلك من استحقاقات على بريطانيا تجاه العرب الذين وقفوا معها وقد ورد تقرير مطول عن تاريخ هذه الحركة وعلاقتها ببريطانيا[1] كتبها الكوماندر هوغارث جاء فيه:

(بوادر ثورة الحجاز:

إن الأفكار المتواضعة للقومية العربية التي ظهرت في سورية خلال القرن الحالي، عبَّرت عن نفسها، بعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨، بتشكيل جمعيات عربية ذات صبغة أدبية في الآستانة وبيروت إلخ. ومع أن هذه الجمعيات لم تكن لها أهداف سياسية ظاهرة، إلاّ أنها كانت ولا ريب من وحي الآمال الوطنية. ولم يضع رجال حزب تركية الفتاة وقتهم، متذكرين السياسة التركية المقررة بشأن الجمعيات الأرمنية المماثلة، في تثبيط نشاط تلك الجمعيات بغلق إحداها بصورة قسرية، وهي "الإخاء العربي" في نيسان/ أبريل ١٩٠٩. وكانت النتيجة أن ألفت في سورية جمعيات سرية ابتداء من ١٩٠٩، وكان لهذه الجمعيات غايات سياسية معينة من نوع الحكم الذاتي دون الانفصال في ذلك الحين. وإحداها هي الجمعية المسماة بـ "القحطانية" أنشأت، خلال الحروب التركية مع إيطالية ودول البلقان، شعبة متطرفة نص منهاجها على تشكيل جيش عربي واستحصال الحكم الذاتي (اللامركزية) بالقوة. وضعت هذه الشعبة في نحو سنة ١٩١٢ تحت رئاسة عزيز بك المصري الاسمية. لكن استعادة تركية لأدرنة حدت بكل الجمعيات السرية أن تنكمش، ولم يجر أي عمل عدائي عربي سوى عمل ابن سعود الذي استولى على لواء الأحساء البعيد، ثم أعرب عن بعض الرغبة في الاعتذار عن فعلته.

ولما دخلت تركية في الحرب الحاضرة عادت الجمعيات السرية في الآستانة وسورية إلى الحياة، وزادها حزب السيد طالب (النقيب) في البصرة قوة. طلب الزعماء السوريون الأسلحة والمساعدات الأخرى من مصر في شتاء ١٤/ ١٩١٥ ولما خاب مسعاهم هناك تقدموا إلى الأمير حسين شريف مكة محاولين أن يكسبوا به حليفًا وربما زعيمًا. كان الحسين، الذي عينه الباب العالي سنة ١٩٠٨ بعد التشاور مع سفارتنا، قد عاش أعوامًا طويلة على ضفاف البوسفور كممثل للشرافة (نقيب الأشراف)، ولم يكن ثم احتمال لحصوله على الإمارة التي كان يشغلها ابن أخيه علي الذي كان له أولاد. وكان يتمتع براتب ونفوذ معتدلين. وعند عزل ابن أخيه وإبعاد أولاده عن الحلول محله ووفاة آخر أعمام الحسين، تغير وضعه، وحالما وصل إلى مكة أبدى من فوره نشاطًا وطموحًا بإحياء سلطة الشريف الخاصة على العشائر البدوية في جزيرة العرب الوسطى والقصيم، وفي سنة ١٩١٠ جمع القوات للعمل في القصيم وعسير كليهما. وفيما يتعلق بعسير كان يعمل في الظاهر مع الأتراك للقضاء على الإدريسي، لكنه هو وأبناؤه أبدوا موقف تمرد إزاء حلفائهم. وفي سنة

---

[1] الوثائق ٤٧٥/٣. رقم (١٨٤)(166604) FO 373/3393 و (١٨٥) (166604) FO 371/3393

١٩١٣ وضع مخططًا مني بالفشل للحصول على استقلال الحجاز بتوقيف الحجاج حتى ترغم بريطانية العظمى ودول أخرى على الوساطة. وفي أوائل ١٩١٤ أرسل ولده الثاني عبد الله، الذي يمثل مكة في المجلس العثماني (مثل الابن الثالث فيصل نائب جدّة، فاتخذ هناك موقفًا معاديًا لحزب تركية الفتاة)، إلى القاهرة ليفهم ماذا يمكن أن نعمل في حالة قيام حركة ثورية من جانبه، وعند نشوب الحرب بيننا وبين تركية أرسل الحسين فيصلًا إلى الآستانة للاستطلاع على حالة الأتراك. وقد جاء تقرير فيصل في غير صالح إمكانياتنا، ولكن، عند عودته بطريق سورية وتبادله كلامًا لطيفًا مع جمال (باشا)، دخل في تعهدات أخرى مع جمعية (العربية الفتاة). ولدى تسليم الحسين تقريره، وكان قد تبادل الرسائل السرية مع لورد كتشنر، اكتفى بتصعيد موقفه نحو السلطات التركية وتخفيض رقابتهم شيئًا فشيئًا إلى درجة الصفر خارج المدن. ولكن في تموز/ يوليو، بعد تلقيه مبادرات السوريين كما ذكرنا آنفًا، أعاد فتح المراسلات مع القاهرة [المندوب السامي البريطاني] متخذًا لنفسه صفة الناطق بلسان القومية العربية.

خلال بقية السنة تم تبادل بطيء وصعب للتأكيدات المقابلة. وفي أوائل ١٩١٦ وصلت هذه إلى مرحلة طلبات معينة لآلات الحرب من جانبه ووعود عن ذلك من جانبنا، على أن تجري انتفاضة مسلحة في الحجاز باسم القومية العربية حالما تنجز الاستحضارات اللازمة. وقد ظن أن هذه المرحلة يتوصل إليها في الخريف. (لأجل الاطلاع على كل المراسلات يرجى مراجعة التقرير المطول الذي وضعه المكتب العربي في القاهرة سنة ١٩١٧).

أوفد فيصل مرة أخرى إلى تركية في أوائل سنة ١٩١٦ وبين من هناك أن الاحتمالات صالحة للثورة في الخريف. وفي الوقت نفسه قام أخوه الأكبر علي، بعد تجنيده استجابة للإلحاح عليه كتيبة مجاهدين عربية في المدينة للتعاون مع حملة جمال على قناة السويس، بطلب السيطرة على البلدة مكافأة له. وعاد فيصل إلى المدينة في أوائل أيار/ مايو، ولما وجد الاستحضارات متقدمة هناك لإرسال قوة تركية مختارة إلى جنوب الحجاز، بالتعاون مع البعثة الألمانية إلى اليمن برئاسة فون ستوتزنغن، نصح أباه بسرعة أن يستبق سيرها. وكانت النتيجة أن الثورة نشبت قبل ثلاثة أشهر على الأقل مما كان مخططًا لها أو إنجاز الاستعدادات الكافية).

وجاء في تقرير آخر عن (خلاصة ثورة الحجاز للمدة من نشوب الثورة إلى آخر سنة ١٩١٧:

فهـــرس:

خلاصة الأحداث من حزيران/ يونيو ١٩١٦ إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦.
خلاصة الأحداث من كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧.
خلاصة الأحداث من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ وخلاصة الوضع في نهاية سنة ١٩١٧.
خلاصة الأحداث خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩١٨.
خلاصة الأحداث خلال آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩١٨.
خلاصة الأحداث في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩١٨.
خلاصة الأحداث خلال حزيران/ يونيو ١٩١٨.
خلاصة الأحداث خلال آب/ أغسطس ١٩١٨ وخلاصة الوضع إلى نهاية آب/ أغسطس ١٩١٨.

خلاصة الأحداث خلال أيلول/ سبتمبر ١٩١٨.
الملحق (أ) الملك حسين
الملحق (ب) ابن سعود
الملحق (ج) ابن الرشيد
الملحق (د) الباشوات جمال
الملحق (هـ) تقرير موريس
الملحق (و) نشاط العدو السياسي
الملحق (ز) الحركة الصهيونية
الملحق (ح) تداخل تركية بين القوات البريطانية الرئيسية والعربية.
الملحق (ط) حصار الكويت
الملحق (ي) موقف عشائر جزيرة العرب الشمالية نحو ثورة الحجاز.
الملحق (ك) فخري باشا في المدينة
الملحقان (ل) و(م) خسائر العدو والقوات التركية.

١- مع أن الشريف لم يصدر منشوره إلى العالم إلاّ بعد أيام قليلة، فإنه يمكن القول إن الثورة العربية في الحجاز بدأت في ٥ حزيران/ يونيو حين أقيم نطاق من العرب حول المدينة بقيادة اثنين من أبناء الشريف فيصل وعلي.

هوجمت سكة حديد الحجاز فورًا في عدة نقاط، لكن العرب، الذين لم تكن لهم خبرة في أعمال التدمير، لم يستطيعوا إلحاق ضرر كبير قبل أن طردتهم جماعات تركية تحمل الرشاشات. ولذلك لم يتعطل النقل بصورة جدية وبقي خط المواصلات التركي مع دمشق سالمًا. ولم يكن العرب، فضلًا عن ذلك، وليس لهم إلاّ القليل من السلاح والتجهيزات وعدد صغير من المدفاع، يستطيعون أكثر من حصار المدينة من بعيد. لكنهم هجموا على جدة في ٩ حزيران/ يونيو فقامت الحامية، المقطوعة من مكة بنتيجة سقوط الحصون على الطريق والمعرّضة للمدافع البحرية والطيارات، بالاستجابة لطلبات الأهلين واستسلمت بعد نحو أسبوع. وبعد نحو ثلاثة أسابيع أيضًا استسلمت الحامية الضعيفة الباقية في مكة، بعد انتقال الوالي إلى الطائف بمناسبة الصيف. وهذه البلدة الأخيرة قاومت إلى ٢٣ أيلول/ سبتمبر بعد أن حوصرت نحوًا من ثلاثة أشهر ونصف من جانب الشريف عبدالله ثاني أبناء شريف مكة بقوة مختلطة من البدو وأهالي مكة. ومع أنها كانت ترمى بالقنابل بانتظام فإنها لم تهاجم في الحقيقة.

واستسلمت الأماكن الصغيرة مثل الليث وينبع حالما هوجمت بصورة جدية، وفي آخر أيلول/ سبتمبر ١٩١٦ أخلي أكثر أجزاء الحجاز من الجيش [العثماني]، ولو أن السكة الحديد بقيت سالمة.

٢- وفي الوقت نفسه أرسلت تعزيزات تركية بسرعة من الشمال، وتحوّل الوضع في المدينة بصورة أساسية. فالقوات التركية التي قوّيت وأعيد تسليحها وتجهيزها بالمؤن وتثبيتها خلال هذه الأشهر الأربعة الماضية عن طريق الدوريات المتجولة، أصبحت قادرة في أيلول/ سبتمبر على التقدم وطرد العرب أمامها

وجعل المدينة آمنة بإنشاء نطاق من المراكز الحصينة على مسافة نحو ٣٠ ميلًا من البلدة على طول الطريق المؤدية إلى مكة. وتمكنت في أحد الأوقات (في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر) من التهديد باحتلال رابغ وينبع. ولكن بقوة تبلغ نحو ١٤٠٠٠ لم تشعر حسب الظاهر أنها قادرة على الاحتفاظ بمراكز بعيدة مع خطوط مواصلاتها الطويلة، ومع تحرّك قوات عربية كبيرة من الجنوب والجنوب الغربي، فإنها انسحبت مرة أخرى في أواخر سنة ١٩١٦م إلى ما وراء المراكز الخارجية المحصنة وإلى البلدة نفسها.

٣- إضافة إلى هذه القوة الموجودة في المدينة والمعروفة بالقوة الاستطلاعية الحجازية، أقيمت قوة مختلطة بقيادة جمال الثالث مؤلفة (في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧م) من نحو ٥٠٠٠ رجل، ومقرها في تبوك، وقوة أخرى مؤلفة (في حزيران/ يونيو ١٩١٧م) من أربع كتائب ومقرها في معان. وعهد إلى هذه القوات بالدفاع عن أجزاء معينة من الخط. ووضعت حاميات صغيرة في المحطات المختلفة في مناطقها.

٤- إن القوات العربية، ولو أنها قوية عددًا، لم تكن لها مدافع وتجهيزات، وكانت تنقصها الأسلحة الصغيرة والأجهزة والتنظيم. والشريف فيصل الذي قاد القوات الشريفية في منطقة المدينة في وقت نشوب الثورة، كانت له ثلاثة معسكرات يضم كل منها نحو ١٠٠٠٠ رجل، ولكن لم يكن هناك أي معسكر يمتلك ما يصل إلى ٢٠٠٠ بندقية. وكانت جماعات الرجال تلتحق أو تغادر حسبما تراه، وكانت قواته لا تمتلك أية خبرة في فن الحرب الحديثة. اتخذت الخطوات لتنظيم العرب وتسليحهم وتجهيزهم، وفي أواخر ١٩١٦م ألفت منهم ثلاث مجموعات مستقلة، إحداها بقيادة الشريف عبدالله قوامها ٤٠٠٠ رجل تحاصر المدينة من الشرق والشمال الشرقي، بينما كان الشريف فيصل يقود نحو ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ رجل من خيرة القوات، وقاعدته ينبع، ويعمل ضد السكة الحديدية، والقيادة العليا، كما تمارس حسب الظاهر، أنيطت بالشريف حسين شخصيًا، ومعه عزيز بك المصري وزيرًا للحربية.

٥- في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧ اتضح أنه ليس ثمة إلاّ القليل من الأمل الذي يرجى من محاصرة العرب للمدينة، وأقل من ذلك أي هجوم قد يحرص العرب على القيام به تجاه تحصيناتها. والعمليات التي ارتئي من المحتمل أن تنتج ثمارًا طيبة هي الغارات المنتظمة على سكة حديد الحجاز التي يبلغ طولها من المدينة إلى دمشق نحو ٨٠٠٠ ميل بخط منفرد. ولكن لأجل إمكان تنفيذ هذه الغارات ومد الثورة في الوقت نفسه إلى الشمال نحو سورية، كان من الضروري إيجاد مزيد من القواعد الشمالية. ولأجل بلوغ هذه الغاية اتخذ الشريف فيصل مع جيشه الشمالي قاعدته في "الوجه" التي سبق أن احتلتها جماعات أنزلت في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧، ومضى يوسع سيطرته إلى الشمال نحو "ضبا" والمويلح على ساحل البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه تحرك أخوه الشريف عبدالله بقواته إلى وادي العيص إلى الشمال الغربي من المدينة، بينما بقي الأخ الآخر "علي" في محله القديم إلى الجنوب والجنوب الغربي من البلدة. إن الغارات التي شنت خلال الأشهر الستة التالية بمساعدة بريطانية وفرنسية، خفضت قوة الجيش التركي ومعنوياته في المدينة، واجتذبت عناصر عربية جديدة كثيرة، لكنها لم تعزل تلك المدينة، وثبت أن خط السكة الحديد من الصعب تدميره بصورة دائمية، وأن العدو أكثر استعدادًا مما كان متوقعًا لإجراء الإصلاحات، وأن أعمال التدمير، بدون أمل النهب واحتلال نقاط على الخط المدمّر لم تكن مما يجتذب البدو، وظل الأمر إلى خريف ١٩١٧م

حين جرى العمل بخطة أخرى مآلها نسف القطارات واجتذاب المغيرين بنهبها بنتيجة ذلك. وهذه أنتجت فورًا نتائج مرضية أكثر، لكن لم يكن تحريض العرب على إكمال تدمير القطار أو الخط الدائمي قبل البدء بالبحث عن المنهوبات.

٦- وفي هذه الأثناء تم احتلال العقبة في ٦ تموز/ يوليو بأيدي قوة شريفية يرافقها لورنس[1] وانتقل إليها الشريف فيصل في تموز/ يوليو ١٩١٧، وبذلك مد العمليات والدعاية إلى أماكن أبعد في الشمال. وخط السكة الحديد شمالي تبوك، الذي كان حتى الآن غير معتدى عليه، هوجم الآن، ليس إلى معان فحسب، بل شماليها. وعلى الرغم من النكسة البريطانية في غزة في آذار/ مارس ١٩١٧، فقد هددت القوات العربية معان نفسها وكذلك منطقة الغابة في الهيشة إلى الشمال الغربي حيث كان الأتراك يستمدون حطب الوقود للسكة الحديد[2] وكان التأثير على المدينة بارزًا بسرعة، ولو كان الأتراك يستطيعون تخلية الحامية جميعها أو جزء منها والقوة الموجودة إلى شمالها مباشرة بطريقة السكة الحديد. فمن المحتمل أنهم كانوا يفعلون ذلك، وتوقعًا سقوط القدس، وضعت خطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ لإجلاء قسم من حامية المدينة وبعد ذلك إجلاء القوة من تبوك.

وتم الانتصار البريطاني في بئر السبع وغزة في أيلول/ سبتمبر ١٩١٧. وبظهور التهديد البريطاني على القدس، اعترف قائد القوات التركية في مواقع السكة الحديد بأن وضعها في خطر. وفي ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر قدم ضابط الركن، الذي تركه جمال الثالث مسؤولًا عن معان خلال غيابه الوقتي، إليه تقريره عن تقديره للموقف. فشبه موقف العرب بمرض "الغنغرينا"، بدأ في الأصبع (المدينة)، وإذا لم يقطع فينتشر إلى اليد (معان)، وأخيرًا إلى الذراع (سورية). وفخري باشا في المدينة أجاب جمال الأول في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر حول إخلاء المدينة المقترح بأن الحركة قد تكون فجر "العهد الرابع". ليس هناك أي شرح صحيح لهذا التعبير، ولكن يعتقد أنه، حسب التقاليد الإسلامية، حين ينتهي "العهد الثالث" فلن تعود تركية تحتل المنزلة العليا في الاسم.

كان المقرر أن يتم إخلاء المدينة خلال ٧٥ يومًا، لكن الأتراك كانوا، ولا يزالون، غير قادرين على تنفيذ ذلك لفقدان قاطرات السكة الحديد ونقص الوقود واستحالة تجميع تجهيزات كافية والانقطاع الدائم للسكة الحديد.

---

(١) حاشية في الأصل: ترك الكابتن لورنس الوجه في ٩ أيار/مايو ١٩١٧ مع عدد قليل من الرجال والشريف ناصر ناويًا زيارة بعض عشائر الحجاز الشمالي وفتح العقبة، إذا أمكن، لاتخاذها قاعدة تجهيز للقوات العربية. كان طريقه يفضي إلى الجوف لزيارة نوري الشعلان، ولكن لما سمع لورنس أنه في الشمال، مضى إلى النبك قرب "الكاف" حيث اجتمع بعودة أبو تايه شيخ الحويطات. وقد بقي الشريف ناصر في الكاف لضم الرولة والشرارات والحويطات إلى حملة العقبة، بينما ذهب لورنس شمالا إلى قرب تدمر ومن ثم غربًا إلى بعلبك حيث نسف جسرًا صغيرًا لسكة الحديد، ومن ثم جنوبًا إلى نحو ٣ أميال من دمشق. من هناك مضى إلى صلخد في بلاد الدروز، ثم إلى الأزرق حيث قابل نوري الشعلان وابنه نواف. وفي أواخر حزيران/يونيو عاد لورنس إلى الالتحاق بناصر، وفي ٣٠ منه تحركا إلى الجفر شرقي معان، ثم إلى الكيلومتر ٤٧٩ حيث دمر خط سكة الحديد على نطاق واسع. ثم ذهبا إلى الفويلة على طريق معان . العقبة حيث سبق تدمير مركز الدرك (الجندرمة) بيد مفرزة متقدمة، لكن أعيد إشغاله بالكتيبة الـ ١٧٨/٤ من معان. وقد ضمنا التدمير العملي لهذه الكتيبة في "أبي اللسن" في ٢ تموز/يوليو وأخذ قائدها أسيرًا مع ١٦٠ رجلًا ومدفع جبلي. ثم استوليا على المخافر في مريغة والغويرة وأسرا خمسة ضباط و١٠٠ رجل. ثم سارا إلى كثارة ودمرا مخفرًا فيه ثلاثة ضباط و١٤٠ رجلًا، ثم إلى الخضرا شمالي وادي أثم. ودخلت الجماعة إلى العقبة في ٦ تموز/يوليو ١٩١٧ مع ٦٠٠ أسير ونحو ٢٠ ضابطًا وضابط صف ألمانيًا، وكانت قد قتلت نحو ٧٠٠ تركي.
وكانت رحلة لورنس أكثر روعة، لأن رأسه، طول هذه المدة، كان مطلوبًا بما يساوي مكافأة ٥٠٠٠ ليرة تركية لأي عربي مجازف.
(هامش في الأصل)

(٢) حاشية: كان خط حديدي خفيف ممدودًا من عنيزة (المحطة الثانية شمالي معان) إلى غابة الهيئة [قرب الشوبك] ويستعمل لنقل الوقود لاستعمال المحركات على سكة حديد الحجاز. وقد دمر هذا الخط في أوائل ١٩١٨.

٧- في نهاية سنة ١٩١٧ ضمن فيصل انضمام العرب كل العرب أو حيادهم إلى حد معان واتفق مع آخرين في الشمال[١]، وبذلك أصبح في استطاعته النظر في التقدم إلى الشمال في بلاد شرقي الأردن. وقد جمع قوات أكثر من المدربين جزئيًا والبدو. وكان أفضل تجهيزًا بالمدافع والأسلحة الصغيرة والخدمات المساعدة من السابق. وقد حاول الأتراك في معان ومنطقة غابة الهيشة أن يطردوه من منطقة البتراء في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، ولكنهم أضعف من أن يستطيعوا توطيد أي فائدة حصلوا عليها. ومن جهة أخرى. كان البرد السائد في هذه المنطقة الجبلية قد عمل ضد هجوم قوي من جانب العرب.

٨- لذلك كان الوضع في نهاية سنة ١٩١٧ كما يلي بإيجاز:

طرد الأتراك تمامًا من الحجاز باستثناء السكة الحديد الفعلية. خفضت فعالية الحملة الاستطلاعية للحجاز في المدينة التي أصبحت الآن تضم ١١٠٠٠ رجل وتحملت حرمانًا عظيمًا وأمراضًا. والقوة المختلطة في تبوك التي انخفضت إلى ١٥٠٠ رجل كانت في حالة مماثلة، والمواصلات بين هذين الموقعين تنقطع دائماَ نظرًا إلى جهود الشريف علي في المنطقة جنوب غربي المدينة وعبد الله في المنطقة بين المدينة والعلا. وفي الشمال كان الشريف فيصل يقوم بعملياته ضد السكة الحديد في معان وقد عرقل بصورة جدية الحصول على الوقود [الحطب] من غابة الهيئة. ورأى الأتراك ضرورة إنشاء مخفر في تدمر لمنع انتشار حركة العرب إلى الفرات، وإنشاء مراكز خطوط مواصلات في وادي اليرموك وسكة حديد درعا - معان.

دخل العرب خلال المدة التي يتناولها هذا التقرير في معارك مع الأتراك في نحو ٥٤ مناسبة وألحقوا خسائر (حسب التقارير العربية) تبلغ ٣٤٠٠ قتيل و٧٥٧ جريحًا واستولوا على ٦٧٦٦ أسيرًا و٤٤ مدفعًا و١١ رشاشًا و٢٤١٧ بندقية.

وسجلت التقارير العربية أيضًا ٤٢ هجومًا على السكة الحديدية دمر فيها ٧ قاطرات و٣ عربات قطار، و٧٧٧٠ خطًا و٣٤ جسرًا و١٦ قناة.[٢]

٩- قبل اختتام الخلاصة لهذه المدة يجب الإشارة إلى حليف تركية ابن الرشيد، أمير حائل، الذي بعد حملة فاشلة إلى منطقة الفرات الأدنى في حزيران/ يونيو ١٩١٦، عاد إلى حائل[٣]، وفي نيسان/ أبريل/ ١٩١٧ اندحر قرب الحناكية (على بعد ٨٠ ميلًا شمالي شرقي المدينة) أمام قوة شريفية. وقد فقد معظم قواته فهرب إلى الأتراك في مدائن صالح حيث وصل مع نحو ١٠٠٠ رجل في ١٧ آب/ أغسطس، وسقطت تيماء أبعد

(١) حاشية: هذه المعلومات لا يمكن قبولها محل اعتماد صحيح، لكن السير ر. وينغيت أبدى أنه في سنة ١٩١٦ أرسل إلى مصر ٣٣٤٥ أسيرًا وفي سنة ١٩١٧ (١٣٥٤) أسيرًا (راجع الملحق "ل").

(٢) حاشية: في كانون الأول/ديسمبر دمر القطار الذي يحمل سليمان بك رفادة الرئيس الأعلى لعشيرة بلي والمعادي للملك حسين وقتل خمسة ضباط أتراك وسليمان بن رفادة وعدد من أتباعه. ونجح العرب في الاستيلاء على ٢٤,٠٠٠ ليرة تركية من هذا القطار وخمسة رؤوس من الخيل وتدمير كميات كبيرة من الأغذية.

(٣) حاشية في الأصل: في حزيران/يونيو ١٩١٦ حين كانت سمعة تركية في العراق عالية بعد الاستيلاء على الحامية البريطانية في الكويت، كان ابن الرشيد على مقربة من الزبير مع أتباع قليلين. وكان وزيره صالح بن سبهان قد سبق له أن فر منه والتحق بالمعسكر البريطاني في العراق. وصرح ابن الرشيد علنًا بأنه على صلة ودية بالأتراك، وإذا تقدموا نحو الزبير فإنه سيلتحق بهم، لكن إذا لم يتقدموا فإنه مستعد للبقاء على الحياد. ونظرًا إلى موقفه غير الودي= =فقد عززت قوة الفرسان البريطانية في الشعيبة برتل من كل الأسلحة وصدرت إليها الأوامر بالهجوم عليه ما لم يتحرك فورًا من ذلك الجوار. وفي ٢٥ حزيران/يونيو تقدم ابن الرشيد إلى نحو ٨ أميال من الخمسية على الفرات وهجم هناك على ابن طوالة شيخ أسلم شمر الذي عزز عند ذاك بمفرزة من قوة الفرسان الهندية الـ ١٢. وقد دحر ابن الرشيد وعاد إلى حائل.

أقاليمه الغربية في أيدي القوات الشريفية. وقد أصبح وجوده في مدائن صالح فورًا مصدر إزعاج للقائد التركي في المدينة نظرًا إلى طلبات ابن الرشيد الضخمة للتجهيزات التي لم يكن فخري باشا آنذاك في وضع يمكنه من تقديمها، فإنه لم يكن قادرًا على إسعاف قواته إلاّ بصعوبة كبيرة. وعلى الرغم من الاحتجاجات الكثيرة إلى مقر الجيش، فقد صدرت الأوامر إلى فخري باشا في المدينة بأن ينظر إلى ابن الرشيد كحليف موثوق به، ويعامله من كل النواحي معاملة ضيف مكرم. وفي نهاية ١٩١٧ كان لا يزال في معسكره إلى شرقي سكة الحديد قرب مدائن صالح.

إن الأتراك، وإن لم يتمكنوا من التقدم بصورة حقيقة ضد الحركة العربية، فإنهم بتحريض من الألمان، لم يكونوا ساكنين كليًا في جهودهم لمعالجة الوضع سياسيًا خلال هذه الفترة.

عاد الخديو السابق (عباس حلمي) من سويسرة إلى تركية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ وذهب إلى سورية. وفي الوقت نفسه تقريبًا زار موريس وبرلين وسورية قبل ظهوره في العقبة. وأعطى معلومات تدل على أن الألمان كانوا يخافون أن يصلحوا بين الترك والعرب (راجع الملحقين "هـ" و"و")، وأنشأ الألمان أيضًا "مكتبًا عربيًا" تحت إشراف "يلديريم" [الصاعقة] في دمشق، وكانت هناك دلائل على أن جهودهم لم تكن كلها خالية من النجاح (راجع الملحق "أ").

في بواط والحفيرة، وفي ١٠ منه في أبو النعم حيث هوجمت الجسور في وادي حمض، وفي ١٤ منه في بير الجديد والطويرة حيث دمرت ٨٠٠ من قضبان السكة الحديد. وفي اليوم نفسه دمر في المديرج ١٥٠٠ قضيب. وفي ١٩ منه قصفت جسور بواط لمدة أربع ساعات وقامت فرقة تدمير فرنسية بتدمير ٥ كليومترات من السكة الحديد. وفي ٢٢ منه في القطاع نفسه دمرت فرق تدمير فرنسية وبدوية ٦ كيلومترات من قضبان السكة الحديد و٥ قنوات.

٢٠- ابن الرشيد (راجع الفقرة ٩) الذي بقي في مخيمه قرب مدائن صالح، باستثناء غارة صغيرة من جداحة خلال شباط/ فبراير، اشتبه الأتراك بأنه يخادع واحتفظ به سجينًا فعلًا بينما انفض عنه عدد كبير من أتباعه. وفي أواخر نهاية نيسان/ أبريل أو أوائل أيار/ مايو غادر مخيّمه إلى حائل لكن اعترضه بدو الشريف عبد الله قرب تيماء، وفي المعركة التي أعقبت ذلك استولى البدو على كل وسائله النقلية وقتلوا ٣٠ من رجاله وأسروا ٣١، أما هو فاستطاع الفرار إلى حائل.

٢١- في حزيران/ يونيو كانت السكة الحديد ما تزال مقطوعة على طول خط معان إلى قطاع المدوّرة، ووقف النقل جنوبي معان منذ ١١ نيسان/ أبريل. أما في شمال معان فإن السكة الحديد بقيت مقطوعة إلى جرف الدراويش، ولكن في ١٢ حزيران/ يونيو تجمعت جماعة تركية صغيرة في القطرانة لغرض إعادة فتح السكة. وفي ١٦ منه غادر القطرانة رتل معه تجهيزات وأعاد احتلال فريفرة، وفي ١٨ منه دخل إلى جرف الدراويش بعد أن وجد الأحساء غير مشغولة. وفي ١٩ منه عاد الرتل الذي لقي مقاومة شديدة من العرب إلى فريفرة. وفي الوقت نفسه بقيت معان تحت الحصار، وقصفتها القوة الجوية الملكية ثلاث مرات بين ١٥ و٢٣ من الشهر، كما تعرّضت القطرانة لغارات بمقياس كبير. وتضرّرت ثلاث طائرات تركية بصورة جدية.

٢٢- في ٢٢ حزيران/ يونيو هوجم الشريف ناصر قرب الحسا من جانب كتيبتين تركيتين مع رشاشات وبطارية مدافع ميدان، لكنهما ردتا على أعقابهما إلى فريفرة من قبل العرب بعد معركة شديدة خسر الأتراك فيها ٢٠ قتيلًا و١٥ أسيرًا. وفي ٢٤ منه قصفت المحطة والمعسكر في عمان. وفي ٢٧ منه دمر رتل فيصل الجنوبي جسرًا جنوبي معان، وفي اليوم التالي هجم واستولى على المحطة في قلعة الأحمر، وقد استسلمت الحامية. وبعد احتلال هذه المحطة أخليت المدوّرة، المحطة التالية إلى الشمال، من حاميتها التي حاولت الوصول إلى معان، لكن رجالها سقطوا جميعهم فعلًا أسرى في يد العرب.

وفي الحجاز الجنوبي في ٢١ حزيران/ يونيو دمر الشريف عبد الله ٢٠٠ قضيب سكة حديد وجسرًا وكيلومترين من خط البرق بين سهل المطر ومشهد، بينما دمر ٥٠٠ قضيب آخر وثلاثة جسور بين اصطبل عنتر وأبو النعم. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو دمرت ٢١٠ قضبان أخرى وجسران في هذا الجوار.

وقد وردت الأخبار بانتشار مرض الزحار أو (الديزنتيري) في حملة الحجاز (التركية)، وكانت حالة التغذية سيئة جدًا، بينما ظهر مرض الأسقربوط في تبوك والمدوّرة.

٢٣- وفي حوالي منتصف حزيران/ يونيو أصبح موقف الملك حسين صعبًا مرة أخرى. وقد أبرق إلى وكيله في القاهرة معربًا عن استيائه من نوايا الإنكليز والفرنسيين بشأن سورية، كما ادّعى ذلك جمال باشا في خطابه الوداعي الذي ألقاه في بيروت قبل مغادرته سورية. صرّح الملك حسين أن هذا الخطاب (الذي ألقي في تشرين الثاني/ نوفمبر ونقل على أوسع نطاق) لم يقع نظره عليه إلاّ مؤخرًا. ومع أنه لم يكن الأمر معروفًا في حينه، فإن موقف الشريف (الملك حسين) قد تأثر كثيرًا بعدم الارتياح من الوضع القائم في الخرمة على بعد نحو ٨٠ ميلًا شرقي الطائف. وهذه البلدة التي هي بلا ريب في منطقة الإدارة الشريفية، قد أصابتها عدوى انتشار النفوذ الوهابي عن طريق جماعة الإخوان[1] ومركزها في الرياض، وكانت النتيجة أن خالدًا حاكم الخرمة قد انضم إلى الوهابيين. وأرسل (الملك) حسين بتحريض من عبدالله قوة تأديبية إلى الخرمة فهزمت هزيمة شائنة..

٣٠ – العمليات في المنطقة الشمالية في ٣ أيلول/ سبتمبر غادر رتل تركي متحرك من الفرقة الـ ٦٣، مؤلف من أربع كتائب مشاة وكتيبة خيّالة، قلعة الحسا لغرض العمل في الجنوب والتحرّك وراء المواقع العربية المواجهة لمعان. وفي ٨ أيلول/ سبتمبر احتل هذا الرتل الطفيلة، وفي ليلة ٧ / ٨ أيلول/ سبتمبر خرجت الحامية للهجوم، فردّها العرب. وفي ١٣ أيلول/ سبتمبر تحركت مفرزة مؤلفة من ٣٠٠ من مشاة جيش الشريف إلى الشوبك الاعتراض الرتل المتحرك التركي الذي يتقدم من الطفيلة، لكن الأتراك احتلوا الشوبك في حوالى ١٥ أيلول/ سبتمبر .

غير أن العدو، إزاء القوات العربية الكثيرة، أخلى البلدة ١٣ إيلول / سبتمبر

---

(١) حاشية: تنظيمات الإخوان مركزها في الرياض. وهي جمعية بدوية غايتها نشر الدين الصافي حسب المبدأ الوهابي بين عشائر جزيرة العرب المختلفة. ومن أهم مبادئها إلغاء كل المنازعات بين العشائر. ويجري تعليم ثلاثمائة وأكثر من هؤلاء الإخوان في الرياض ليكونوا معلمين دينيين لدى العشائر المختلفة. ويبلغ عدد الأعضاء، الذين يقبلون في الجمعية بسهولة حسب الظاهر، عدة آلاف في عدد كبير من العشائر المختلفة، والجمعية تؤيد الأسرة الحالية في الرياض.

• وفي هذه الأثناء، فيما يتعلق بهجوم الجنرال اللنبي في فلسطين، تجمعت قوة عربية مؤلفة من ٤٥٠ جنديًا نظاميًا شريفيًا من المشاة الجمالة ، وبطارية سيارات مسلحة خفيفة، وبطارية مدافع جبلية مم ٦٥ فرنسية وجماعات تدمير من "الغورك"، **[قوات هندوسية جندهم البريطانيون]** والجيش المصري، يقودها الشريف فيصل ويرافقه الكرنل لورنس، في قصر الأزرق بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر، وفي١٧ ايلول/ سبتمبر كانت هذه القوة قد دمرت جسر السكة الحديد في تل عرار بين درعا والغزالة وأتلفت السكة إلى مسافة ٤ أميال من درعا واحتلت محطة مزيريب حيث دمّرت المحطة وخزانات الماء ونسفت جسر تل شهاب ودمرت السكة الحديد بيت مزيريب ودرعا وألحقت ضررًا جسيمًا بالسكة الحديد بين نصيبين والمفرق. وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر دمرت هذه القوة محطة انصيبين وجسرها وبذلك عزلت درعا من الشمال والجنوب والغرب.

نظرًا إلى نجاح عمليات الجنرال اللنبي الرئيسية، قرّر الأتراك سحب حامية معان والفرقة الـ ٦٢ إلى الشمال، ولم يأت يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر إلا واحتلت قوات الشريف معان، وفي الوقت نفسه صدرت الأوامر إلى حملة الحجاز الاستطلاعية بإشغال المدينة. في ٢٤ منه احتل العرب الجردونة ولاحقوا الأتراك المنسحبين.

في منطقة درعا استمرت قوة فيصل على تدمير السكة الحديد، وتعاون معها الرولة والدروز. وفي ٢٥ أيلول/ سبتمبر قدم ضابط الاستخبارات المرافق لقوة فيصل تقريرًا بأن سكان حوران قد انحازوا إلى العرب. في ٣١ أيلول/ سبتمبر استولت قوة فيصل التي تركّزت شرقي درعا حوالي المناعية على محطتي أزرع والغزالة، وفي ٢٧ ايلول/ سبتمبر احتلت شيخ سعد ودرعا وأسرت نحو ١٥٠٠ أسير، ثم انضمت هذه القوة مع فرقة الخيالة الرابعة وتحركت القوتان إلى الشمال نحو دمشق، والقوة العربية على الجناح الأيمن [من جيش اللنبي المحتل].

في ٢٩ أيلول/ سبتمبر استسلمت قوة تركية، وفي ضمنها حامية معان، في زيزياء (١٨ ميلًا جنوبي عنان).

الحجاز الجنوبي – في نهاية آب/ أغسطس دعا الملك حسين، بناء على طلب السير اريجنالد رينغيت، فخري باشا إلى تسليم المدينة ومنحه مع جيشه صك الأمان إلى مصر.

وقد أجاب فخري الأمير علي فورًا بأنه سيقدم جوابه خلال ثمانية أيام ونقل عرض الحسين إلى أنور باشا وجيش يلديريم. وفي ٢ أيلول/ سبتمبر أجاب أنور فخري بأن لا يستسلم بل عليه أن يدافع عن المدينة، أما يلديريم فاقترحت في ٣ ايلول/ سبتمبر إرسال الجواب بصيغة التحدّي.

في بداية أيلول/ سبتمبر فرّ ضابطان و٣٠ جنديًا إلى العرب من مشهد.

في أول أيلول/ سبتمبر قامت مفرزة جزائرية فرنسية تعمل مع قوة الشريف عبد الله بتدمير قاطرة قطار تجهيز تركي وقتلت ١٦ تركيًا وأسرت ١٠.

وفي ٢ أيلول/ سبتمبر فاجأت دوريّة الأمير علي شرقي المدينة قافلة للعدو واستولت على٥٠٠ ليرة تركية ذهبًا و ٤٢٠ رأس غنم..

٣٣- فيما يتعلق بهجوم ابن سعود على حائل[١]، ورد الخبر بأن قوة قوامها ٧٠٠٠ رجل راكبين مع مدافع قد وصلت إلى بريدة حتى ٢ أيلول/ سبتمبر. ولكن ظهر أن هذا الخبر مبالغ فيه لوصول ابن سعود نفسه إلى تلك البلدة. وفي ٢ أيلول/ سبتمبر أبرق نائب الملك (في الهند) بأن ابن سعود مرتاب في صدقنا ومتألم من قضية الخرمة ومنزعج لأن الألف بندقية "ونشستر" المرسلة إليه لحملته على حائل قد ظهر أنها غير صالحة للاستعمال. وخشي نائب الملك أن ابن سعود، وهو في هذه الحالة الذهنية، وقد تسريت إليه أخبار نجاحنا في الغرب ببطء، فقد يخرج عن ولائه لنا، فإمّا أن يصالح الأتراك وينضم إلى ابن الرشيد ضد الملك حسين أو يرفع لواء الوهابية ويقدم على حملة خاصة به ضد الحجاز. وطلب نائب الملك أن يعطى ١٠٠٠ بندقية جيدة لتحل محل الألف بندقية "ونشستر" العاطلة.

أجاب الوزير في ١٣ أيلول/ سبتمبر أن حكومة صاحب الجلالة، بعد أن نظرت في الموضوع، قررت بالاتفاق مع وزارة الحربية أن يستبقى ابن سعود ساكنًا على قدر الإمكان ويمنع من النشاط العسكري أو العمل الهجومي في أية جهة، ولهذا السبب لا ترى زيادة قوة أسلحته أو تشجيعه على مهاجمة ابن الرشيد في الوقت الحاضر. وهو قد يعطى أو لا يعطى ١٠٠ بندقية صالحة كهدية أخرى.

في ١٥ أيلول/ سبتمبر، بالنظر إلى تغيّر السياسة بشأن هجوم ابن سعود على حائل، ذلك الهجوم الذي كان المستر فيلبي، على صلة صميمة به، أوصى رئيس الضباط السياسيين في بغداد بأن يسمح للمستر فيلبي بأن يذهب بالإجازة، وأن يحل محله موظف يعينه المندوب السامي في القاهرة، ولو أن شؤون ابن سعود يستمر النظر فيها عن طريق بغداد. وفي ٢١ أيلول/ سبتمبر أرسل تقرير من بغداد مآله أن ابن سعود، في ٩ أيلول/ سبتمبر، قد رفض رفضًا قاطعًا السماح للمستر فيلبي أن يرافق حملته ضد عسير.

٣٤- وضع العجمان والكويت-(راجع الملحق ط). في ٢٧ آب/ أغسطس أبرق نائب الملك (في الهند) إلى بغداد مبديًا موافقته على مقترحات السير برسي كوكس لمعالجة موضوع حصار الكويت وغارات العجمان، ومفترضًا أن الترتيبات تجري مع القائد العام للقوة "د" لإنشاء مركز بريطاني في صفوان.

في أول أيلول/ سبتمبر كتب المستر فيلبي أن اهتمام ابن سعود قد تحول في الوقت الحاضر تجاه العجمان.

وفي نفس الوقت غادر السير برسي كوكس بغداد لتسلم منصبه الجديد في طهران، وخلفه بصورة مؤقتة الكابتن ويلسن بصفة رئيس الضباط السياسيين في بغداد. وأبرق هذا الأخير في ١٦ أيلول/ سبتمبر أن القائد العام للقوة "د" لا يرغب، لأسباب عسكرية، في إنشاء مركز صفوان وأن نائب المندوب المدني في البصرة، بعد المداولة مع كبار رؤساء العجمان والشيوخ الآخرين، يرتاب في قيمة هذا المركز، ويتفق الكابتن ويلسن معه في هذا الرأي. وأوصى مرة أخرى بأن يرسل فورًا إلى الكويت نصف كتيبة مشاة وسريّة خيّالة على أن تؤخذ هذه القوة من مصدر غير القوة "د".

(١) حاشية: يجب أن نتذكر أن كل الأخبار إلى المستر فيلبي ومنه، مع ابن سعود، تستغرق أسبوعين على الأقل للوصول إلى المحل المقصود.

في ١٩ أيلول/ سبتمبر سئل نائب الملك هل لا يزال يؤيد مقترحات السير برسي كوكس بالنظر إلى الأسباب المتقدم ذكرها وهل يمكنه ترتيب القوة اللازمة للكويت.

في ٢٢ أيلول/ سبتمبر أوصى رئيس الضباط السياسيين في بغداد بأن أي قوة عسكرية ترسل إلى الكويت يجب أن توضع في بندر الشويخ على بعد نحو ٣ أميال غربي الكويت. إن وجود القوة هناك يرمي إلى:

(١) حث شيخ الكويت على المحافظة على حصار فعّال ومساعدة الضابط السياسي المحلي في جهوده في هذا السبيل.

(٢) التأكيد لابن سعود بأننا نبذل جهودنا حسب الخطوط المشروحة أعلاه وتشجيعه على ترك الأمر لنا لتسوية خلافاته مع الكويت التي أخذت تصبح أكثر شدّة.

لم يكن رئيس الضباط السياسيين يحبّذ أشغال الجهرة ولا صد غارات العجمان بواسطة القوة العسكرية. وقد ارتأى أن شكاوى ابن سعود عن هذه الغارات قد ضخمها هو نفسه لأغراضه الخاصة. والآن، وقد قررت حكومة صاحب الجلالة ضد استمرار العمليات ضد حائل، فلم يبق سبب لتدخلنا بين ابن سعود والعجمان.

وفي نفس اليوم أبرق رئيس الضباط السياسيين بأن المستر فيلبي قد أخبر بأن الضباط السياسيين في العراق لا يرون أن العجمان يمكن السيطرة عليهم بمركز عسكري في صفوان أو بأخذ الرهائن أو بتهديدات من ابن سعود لرفض التجهيزات. وقد صرّح كبار الشيوخ عدم إمكانهم ضدّ اتباعهم. وقد أنذروا بأنه إذا استمرّت الغارات فإن إعاناتهم البريطانية الضئيلة توقف نهائيًا، ولكن عدا ذلك لا يفكر في اتخاذ أي عمل آخر. ولذلك فابن سعود حرّ في أن يتخذ الإجراءات ضد العجمان بشرط عدم تعرض سلامة سكة حديد البصرة ـ الناصرية للخطر وعدم إجراء معارك مع إمارة الكويت. وأخبر المستر فيلبي أيضًا أن هذا يكون هدفًا مناسبًا لنشاط ابن سعود عوضًا عن حائل.

في ٢٦ أيلول/ سبتمبر أبرق رئيس الضباط السياسيين قائلًا إن النجاحات الأخيرة في فلسطين سوف تجعل الحصار في الكويت بعد مدة قليلة غير ضروري، وأنه في هذه الظروف يمكن تأجيل إرسال القوات إلى الكويت بصورة ملائمة..

وفيما يتعلق برسال جمال (الأول) إلى الملك حسين، يظهر أنه ليس ثمة من شك في أن الأتراك ما زالوا، منذ نشوب الثورة العربية فعلًا، يرسلون الرسائل إلى حسين وأبنائه. ولا يعلم هل وصلت الرسائل إلى المحل المقصود أو لم تصل، لكن أولى المعلومات التي تسلمتها السلطات البريطانية عن هذه المراسلات كان في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ حين أرسل حسين إلى المندوب السامي في القاهرة الرسائل الآنف ذكرها الواردة من جمال باشا (الأول). وقد ترك الحسين الجواب إلى المندوب السامي، لكنه أخبر ولده فيصل أن الجواب الرسمي إلى الأتراك يجب أن يكون أن السيف هو الحكم الوحيد بين العرب والأتراك.

في حزيران/ يونيو ١٩١٨ أخبر حسين المندوب السامي أن رسولًا حاملًا رسالة من جمال (الثاني) قد وصل إلى مقر فيصل مصرحًا أن الكاتب قد تسلم تعليمات من حكومته بالاتصال بالعرب وقبول "الطلبات العادلة" منهم. وقد أبرق الملك حسين إلى فيصل يأمره بالجواب بنفس المعنى في مناسبة مبادرات الصلح السابقة، أي أن "السيف يجب أن يقرر". لكن هناك دليلًا لا يدحض بأن الشريف فيصل أجاب على هذه الرسالة فورًا وكان مستعدًا للدخول في "محادثة" مع جمال (الثاني). وقد يدلّ هذا على الرغبة في كسب الوقت لا غير.

في حزيران/ يونيو ١٩١٦ أصدر الباب العالي بيانًا (فرمانًا) بعزل الشريف حسين من إمارة مكة، وفي أول تموز/ يوليو عين في محله الشريف علي حيدر (من أسرة عبد المطلب الأمير سنة ٥١ - ٨٥٦ و٨١ - ١٨٨٢ ومن فرع ذوي زيد المعادين للعبادلة، وهم فرع الحسين). ذهب علي حيدر إلى دمشق حيث اهتم بصورة رئيسية بأعمال الدعاية، ثم ذهب إلى المدينة حيث وصل في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩١٦م. وفي ٩ آب/ أغسطس أصدر بيانًا انتقاديًا طويلًا عنيفًا ضد حسين لأنه خلع النير التركي. وفي ١٣ آب/ أغسطس كتب إلى ابن سعود يحثه على اتخاذ إجراءات ضد الشريف حسين.
في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ زار المدينة وفد علماء من الآستانة.

في أوائل آذار/ مارس ١٩١٧ غادر علي حيدر المدينة مع أولاده الثلاثة واستطاع العودة إلى دمشق.

وفي نحو نيسان/ أبريل ١٩١٨ وردت معلومات عن تفكير الأتراك في إيفاد بعثة خاصة إلى الملك حسين على أن يكون رئيسها شيخ الإسلام السابق أو الحالي.

وكان يُفكَّر أن تذهب إلى المدينة وتحاول من هناك الاتصال بمكة وتقديم بعض المقترحات إلى حسين باسم الإسلام. لم تعر السلطات البريطانية هذه البعثة أهمية كبيرة، لأنه تحقق، بالنظر إلى حالة السكة الحديد، أنها لن يكون لها حظ المرور، ويعتقد أنه لم يذهب أي عضو إلى أبعد من درعا. وقد عاد شيخ الإسلام إلى بلاده. ومرض مفتي دمشق الأكبر، الذي كان عضوًا في البعثة والذي يحتمل أنه يعلم أكثر من زملائه عن حالة السكة الحديد، في الوقت المناسب ولم يحاول أن يبدأ رحلته إلى الجنوب.

الملحق (ب) :

ابن سعود أمير نجد:

أسست إمارة نجد حوالي سنة ١٧٤٥ أسسها محمد بن سعود الذي يقال إنه من عشيرة (الحسنة) من عنزة ومن سلالة شريفة. وقد كان أول رجل مهم اعتنق مبدأ محمد بن عبد الوهاب المحيي الزاهد من حريملة (عيينة)، وبسيفه نشرت الوهابية في واحات نجد.

قام ولده عبد العزيز وحفيده بنشر فتوحاته الدينية بعيدًا. وبين ١٧٨٤ و١٨٠٤، تحت حكم عبد العزيز، جدّ ابن سعود، نهب الوهابيون العراق وكربلاء وفرضوا الإتاوة على البحرين، وهددوا عمان، واحتلوا مكة وطهروها، ونهبوا المدينة، وطردوا ممثل تركية. وكان نهب الحديدة في الجنوب أبعد ما وصلت إليه قوة

الوهابيين، لكن في سنة ١٨١٠ خرّب الجيش الوهابي حوران وكاد يصل إلى دمشق بينما وصل عبدول (كذا والمقصود عبد الله) بن سعود في غزواته إلى بغداد تقريبًا.

ولما مات سعود سنة ١٨١٤ كان قد أصبح معترفًا به (أميرًا) في كل أنحاء جزيرة العرب تقريبًا، عدا اليمن والمناطق التي تقع جنوب الصحراء الكبرى.

التفت الأتراك عند ذلك إلى العائلة الخديوية للمساعدة، فصدت الانتصارات السعودية بسلسلة من الحملات العسكرية من مصر يقودها إما محمد علي نفسه أو ولداه طوسون وإبراهيم باشا. ولكن في سنة ١٨١٧ اجتاح إبراهيم القصيم، وفي سنة ١٨١٨ أسر الأمير الوهابي عبد الله بن سعود وأرسل إلى الآستانة حيث أعدم. وأنشئت السلطة الوهابية في الرياض سنة ١٨٤٣، لكن القوات التركية أعادت احتلال الحسا وقبل عبد الله بن فيصل بن سعود لقب قائمقام نجد.

إن أساس قوة أمير نجد ديني وزمني على السواء. ويعترف به مدافعًا عن الوهابية، ويحكم أهالي أكثف مناطق جزيرة العرب سكانًا من المتوطنين.

خلال القرن الماضي دار تاريخ جزيرة العرب الداخلية حول التنافس بين أمير شمالي نجد وأمير جنوبيها، ابن الرشيد وابن سعود. ولما كان عبد العزيز الممثل الحالي للأسرة السعودية حدثًا في الخامسة عشرة بلغت قوة ابن الرشيد القمة. فالأمير محمد الكبير (راجع الملحق ج) طرد آل سعود إلى المنفى واحتل عاصمتهم الرياض. وقد تجول ابن سعود ١١ سنة في المنفى طالبًا ملجأ في أحد الأوقات في البادية السورية في مخيمات عشيرة عنزة الكبرى التي يدعي الانتساب إليها، ولكن في سنة ١٩٠٢ أتاح شيخ الكويت للأمير الشاب فرصته لاستعادة عاصمته. فاجأ ابن سعود، بقوة نحو ٨٠ من الهجانة جهزتهم الكويت، حامية آل الرشيد في الرياض وأعلن ملكه من البلدة المعاد احتلالها. وفي ملاحم تجددت سنة بعد أخرى، استعاد ابن سعود أقاليم أجداده، وفي سنة ١٩١٣ استولى على مقاطعة الأحساء التركية التي كانت في السابق تابعة للرياض وطرد الحامية العثمانية ووطد حكمه على ساحل الخليج الفارسي [العربي]. لكنه في أيار/ مايو ١٩١٤ قبل لقب والي نجد. وكان آنذاك على صلة صداقة شخصية مع الكابتن شكسبير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. وفي شتاء ١٩١٤-١٩١٥ ذهب الكابتن شكسبير مرة ثانية إلى نجد وانضم إلى ابن سعود الذي كان يتقدم إلى الشمال لصدّ هجوم ابن الرشيد الذي دفعه ودعمه الأتراك. وقد التقت القوتان في أواخر كانون الثاني/ يناير في معركة غير حاسمة قتل فيها الكابتن شكسبير ولو أنه كان حاضرًا بصفة غير محارب.

في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ عقد ابن سعود معاهدة مع الحكومة الهندية أبرمت في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٦.

وعند نشوب ثورة الشريف في صيف ١٩١٦ كتب ابن سعود قائلًا إنه يرى القضاء على ابن الرشيد ومحو اسمه. في أيلول/ سبتمبر ١٩١٦ كان ابن سعود إما غير قادر أو ربما غير راغب في مهاجمة حائل دون مساعدة، أو ربما كان يراعي معاهدته المعقودة مع الأتراك في أيار/ مايو ١٩١٤. وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر اجتمع السير برسي كوكس بابن سعود في العقير. وقد أشار ابن سعود إلى عدم إمكان

التعاون مع الشريف على مستوى واسع، لكنه على استعداد لإرسال أحد أولاده مع رجال قلائل علامة تعاطفه مع قضية الشريف. وإذا نال بعض المساعدة فهو مستعد للتظاهر ضد ابن الرشيد. ورافق ابن سعود السير برسي كوكس إلى البحرين والكويت حيث قلد وسام قائد الإمبراطورية الهندية (K. C. I. E.) في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر وألقى خطبة حماسية مؤيدة لبريطانية ومعارضة لتركية ومدح عمل الشريف. ثم رافق السير برسي كوكس إلى البصرة حيث ذكر بالتفصيل المساعدة اللازمة للبدء بالعمليات ضد ابن الرشيد، وهي ٣٠٠٠٠ بندقية وبعض الرشاشات والعتاد اللازم. وأثير أيضًا موضوع الإعانة (المالية). بعد عودته إلى الرياض، أرسل إلى السير برسي كوكس حوالي نهاية السنة كتابًا معنونًا إلى أبيه بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦ ورد من الشريف وموقعًا باسم "ملك البلاد العربية". وقد اعتبر ابن سعود هذا تبريرًا واضحًا لشكوكه في الشريف التي عبّر عنها سابقًا. وفي ٢٤ كانون الثاني/ يناير غادر ابن سعود الرياض إلى القصيم وبدأ بالعمليات ضد ابن الرشيد، وادعى أنه قتل ٤٠ رجلًا واستولى على ٢٠٠ حصان في أواخر شباط/ فبراير أو أوائل آذار/ مارس. وفي ١٢ أيار/ مايو أبلغ السير برسي كوكس بأن ابن الرشيد طلب الصلح، لكنه قال إنه أجاب بأنه لا يستطيع القبول دون أن يعلم رغباتنا. وحوالي حزيران/ يونيو كان المستر ر. ستورز على وشك مغادرة الكويت في طريقه إلى الحجاز لتقديم تقرير عن الحالة في جزيرة العرب الوسطى. ولكنه أصيب مع الأسف بضربة شمس ولم يستطع مواصلة مهمته.

في ١٤حزيران/ يونيو ١٩١٧ أبلغ الشريف عبدالله أن ابن سعود كتب إليه رسالة ودية قال فيها إنه ضد الأتراك وموال للعرب وموال للشريف، وأرسل إليه في الوقت نفسه فرسًا أصيلة. وفي ١٨حزيران/ يونيو ورد الخبر بصورة وثيقة أن فخري باشا والي المدينة كان يحاول الاتصال بابن سعود ولكن بدون نتيجة، وصرح أن ابن سعود قد اتصل قبل حين مباشرة مع الآستانة طالبًا نقودًا وأسلحة.

الملحق (ط) حصار الكويت:

بالنظر إلى ورود تقارير عن وصول كميات كبيرة من التجهيزات إلى العدو من الكويت، ارتأى القائد العام في العراق، بالتشاور مع السير برسي كوكس، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ أن يفرض الحصار على هذا الميناء.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧م أشار نائب الملك (في الهند) إلى أن فرض الحصار قد ينفر الشيخ[1] ولا يزيد على تحويل مواصلات السفن الشراعية المحلية (الدوّ) غير المشروعة، وارتأى من الأفضل إغراء الشيخ لاتخاذ إجراءات كافية بنفسه. وقد قبلت هذه الخطة، وفي أوائل ١٩١٨ تعهد الشيخ بمراقبة مواصلات القوافل الداخلية. ونظرًا إلى الضغط الشديد عليه من جانب تجار الكويت، نشأت مصاعب كثيرة في حمل الشيخ على الموافقة على مراقبتنا لحصاره، ولكن بعد مباحثة صريحة وافق على مقترحاتنا، ومنذ ذلك الحين قبل كل اقتراحات ضابط حصارنا بدون اعتراض. وبنتيجة موقفه الودي تقرر أن يمنح الشيخ

(١) شيخ الكويت الحالي سالم بن مبارك خلف أخاه سلطان في شباط/فبراير ١٩١٧.

وسام نجمة الهند (C. S. I.) وأن يعفى من إعادة دفع "لك"* واحد و٨٧٠٠٠ روبية تم تسليفها إلى أبيه لإنشاء جهاز تنقية مياه.

في نيسان/ أبريل أبلغت مصر عن وصول نحو ٥٠٠٠ جمل إلى دمشق تحمل بضائع من الكويت. وفي بداية أيار/ مايو أبلغت بغداد أنه ليس في الإمكان تنفيذ حصار صارم محليًا (ولو أرسلت باخرتان لصاحب الجلالة) وارتأت أن الحصار يجب إما أن ينفذ من قبل الحكومة أو يسمح بتعطيله.

لكن الحكومة لم تكن راغبة في إرسال قوات إلى الكويت لتنفيذ الحصار، وعند وصول السير برسي كوكس إلى إنكلتره في منتصف نيسان/ أبريل بحث الموضوع معه.

في أيار (مايو) أخبر وزير الهند، نائب الملك، أن وزارة الحربية، بعد المداولة مع السير برسي كوكس، أوصت بأن توقف الصادرات من الهند إلى الكويت عدا (ما يصدر) بإجازة خاصة. وفي ٣حزيران/ يونيو أبرقت بغداد بأن الصادرات من الهند إلى موانئ الخليج الأخرى يجب تحديدها أيضًا، وإلاّ فالتجارة إلى الكويت ستتحول ببساطة إلى البحرين أو غيرها.

في ٤ حزيران/ يونيو أبرقت بغداد أنه في ٣ أيار/ مايو كتب الشيخ إلى الوكيل السياسي في الكويت يطلب إلى الحكومة أن تغض النظر عن الماضي، ويعد بتعاونه القلبي في المستقبل. وقد وافق أن يكون مسؤولًا شخصيًا عن كل ما يحدث في بلاده، وتعهد بأن يطرد كل أعداء الحكومة ويمنع وصول البضائع إلى العدو، وطلب بقاء ضابط الحصار. وقد أخبر الشيخ أن معروضاته تنظر الحكومة فيها بصورة ودية، وبذلك خفّ التوتر المحلي بصورة وقتية.

في ٢٤ حزيران/ يونيو أبرق الوكيل السياسي في الكويت أن الاحتلال هو الحل الحقيقي الوحيد لمسألة الكويت، لكن إذا كان ذلك لا يمكن عمله فيجب قبول عرض الشيخ المقدم في ٣ أيار/ مايو فورًا. فالاستياء منتشر في البلدة، والتجار الأغنياء يفكرون جديًا بالنزوح، والفقراء يشكون بمرارة من الأسعار المرتفعة. ولذلك، في ٥ تموز/ يوليو سلمت رسالة من حكومة صاحب الجلالة إلى الشيخ، مآلها أن الحكومة أسفت جدًا لحوادث السنتين الأخيرتين، وهي ترحب بعرضه المؤرخ ٣ أيار/ مايو. وإذا كان يظهر نحو الحكومة الروح الودية التي أبداها سلفه فإنه يمنح نفس الحماية والمساعدة، وهو نفسه وخلفاؤه يعترف بهم كالمالكين الشرعيين للكويت وأراضيها. ومن الناحية الثانية يكون مسؤولًا شخصيًا عن كل عمل عدائي يقترفه أحد رعاياها، ويتوقف رخاؤه على الاحتفاظ بالصداقة الحقيقية مع الحكومة. ولا يجدد الحصار بشرط أن يتخذ الشيخ كل التدابير الضرورية لمنع وصول التجهيزات إلى العدو. ولكن في المستقبل لن يسمح لأية بضائع بمغادرة الهند إلى الكويت بالسفن الشراعية (الدو) أو بالبواخر دون إبراز إجازة موقعة من الوكيل السياسي في الكويت أو ممثله المفوض حسب الأصول. والوكيل يعطي أيضًا إجازات لبضائع قد تكون ضرورية للمتاجرة المشروعة مع رعايا ابن سعود.

(*) "لك" عبارة هندية الأصل، شاع استعمالها في الخليج العربي والعراق، وهي تدل على مئة ألف".

وفي مقابلة مع الوكيل السياسي بعد أيام قليلة من تسلم الرسالة ظهر أن موقف الشيخ قد تغير تمامًا إلى الأحسن، ولأول مرة رغب كما يبدو أن يعمل عملًا حقيقيًا بنفسه.

وفي ٥ آب/ أغسطس أبرق نائب الملك أن خسارة الشيخ المالية فيما يتعلق بالحصار تقدر بنحو ½ ٣ "لك" وأوصى بإعطاء الشيخ هدية قدرها ٥ ألكاك (اللك يساوي ١٠٠,٠٠٠ روبية هندية) للتعويض عن خسارته لنفوذه وكعلامة تقدير. واقترح إهمال قضية إعفاء القرض الذي عقده أبوه. وأرتئي أن هذه الهدية لا تعيد اعتبار الشيخ فحسب بل تضمن تعاونه المستمر، وبذلك لا تترك لزومًا لبديل الاحتلال العسكري.

وفي الوقت نفسه، في ٨ آب/ أغسطس ورد تقرير من المستر فيلبي مؤرخ من مخيم ابن سعود في ١٨ تموز/ يوليو مآله أن عصابة مختلطة من نحو ١٠٠ من العجمان وأسلم شمّر، قد هاجمت بعض أتباع ابن سعود بين القطيف والأحساء، وكانت قبل ذلك قد هاجمت بنجاح قافلة تعود إلى ابن سعود. وقد بدأت الغارة من أرض كويتية، ويرى المستر فيلبي أن الشيخ مسؤول عن الحادث الذي، مع حوادث أخرى، يسبب استياءً عامًا في نجد. وارتأى الوكيل السياسي في الكويت أن عملًا شديدًا من جانبنا هو السبيل الوحيد لوقف مثل هذه الغارات، واقترح وضع رتل متحرك وقوات في الكويت. وصى وكيل رئيس الضباط السياسيين في بغداد، الكابتن ويلسن، بإرسال نصف كتيبة وسريّة خيالة إلى الكويت فورًا. ولم يكن للقائد العام في العراق أي تعليق على هذا الاقتراح بشرط أن لا يطلب إليه تجهيز القوات المطلوبة.

وعند عودته إلى العراق اهتم السير برسي كوكس بالموضوع وأبلغ أن هناك مسألتين في الموضوع تتعلقان بشيخ الكويت: الحصار، وغارات العجمان عن طريق أرض الكويت. فيما يتعلق بالأولى، جاء تقرير المستر فيلبي المؤرخ في ٨ آب/ أغسطس على أساس سوء تفاهم، ومنذ رسالة حكومة صاحب الجلالة إلى الشيخ بتاريخ ٥ تموز/ يوليو صارت ترتيبات الحصار تعمل بصورة مرضية. فالصادرات الوحيدة المسموح بها من الكويت، حسب رأي رئيس الضباط السياسيين في العراق، في ٢١ آب/ أغسطس، كانت كما يلي:

(١) إلى نجد، بإجازات موقعة من ضابط الحصار، بمستند وطلب من وكيل ابن سعود.

(٢) إلى عشائر العراق بإبراز إجازات من الضابط السياسي المسؤول عنها.

(٣) إلى عشائر شيخ الكويت مؤيدة من الوكيل البريطاني بدقة على أساس الحد الأدنى من المطالب.

ولما كان إرسال القوات إلى الكويت كما يظهر، غير منطقي بالنظر إلى كتاب حكومة صاحب الجلالة الودية إلى الشيخ بتاريخ ٥ تموز/ يوليو، وبما أنه لم يحدث منذ ذلك الحين أي تصدير غير مشروع ولا غارة، فقد تقرر اتخاذ التدابير التالية:

إشغال آبار صفوان* بمخفر بريطاني. ثانيًا، إشغال الجهرة (٢٠ ميلًا غربّي الكويت) وسائر آبار مياه الكويت في جوارها بقوات شيخ الكويت. ثالثًا، إشغال آبار الحفر** على حدود الكويت من قبل ابن سعود.

وفيما يتعلق بغارات العجمان، فالغارة التي أشار إليها المستر فيلبي حدثت قبل ٥ تموز/ يوليو. فيستدعى الشيخ الرئيسي لكل من ستة أفخاذ العجمان ويشترط عليهم، لأجل استمرار حصولهم على الدعم، أن يوقعوا على تعهدات تحريرية جديدة بالامتناع عن التحرّك عبر الحدود الإنكليزية- الكويتية وإعطاء رهائن مقبولين لتنفيذ التعهد حسب الأصول.

وفيما يتعلق بالأسلم، والأفخاذ الأربعة الأخرى من شمّر في منطقتنا، يستدعى شيوخهم الكبار. ومع عدم منعهم من الدخول أو إقامة المخيمات في حدود الكويت، فيطلب إليهم إعطاء تعهد بالامتناع عن شنّ الغارات إلى شرقيّ البطين، وهو الحدود الغربية لأرض الكويت وإلى خط من رأس البطين إلى الزبير. ويطلب منهم رهائن أيضًا كما هي الحال مع العجمان. وإذا كان أي فخذ من العشيرتين الآنف ذكرهما واللتين لهما آنذاك علاقات طيبة معنا، مباشرة أو عن طريق رؤساء يتسلمون إعانة، يرفض قبول هذه الشروط، فتقطع عنه التجهيزات ويعامل الفخذ كمعاد من جانب ابن سعود وجانبنا.

وقد ارتئي أن الشروط آنفة الذكر تستدعي بصورة طبيعية أن يشترط فرض شروط مماثلة من جانب ابن سعود على العشائر المتنازعة معها.

الملحق (ي) موقف عشائر شمال الحجاز تجاه ثورة الحجاز:

إضافة إلى إمارتي شمّر ونجد وعشائر الحجاز، هناك بعض العشائر الأخرى التي لا يحسن إغفالها من أي تأريخ للجزيرة العربية. وأهم هذه العشائر هي عنزة العمارات، وعنزة الرولة، والدروز.

(١) عنزة العمارات (أو ضنى وائل) - يشغلون القسم الجنوبي الشرقي من أراضي عنزة التي تمتد إلى الفرات بين كربلاء وهيت. وخلافًا للرولة تحافظ هذه العشيرة على صلات طيبة مع مجموعة شمر الكبرى إلى ناحية الجنوب، لكن ليس هناك أي شكل من الحلف بين الاثنين. وأسرتها الحاكمة هي آل الهذّال، ورئيسها الحالي فهد، وقد فات عهد شبابه منذ أمد طويل، وعلاوة على ذلك يشارك سلطته مع محمد بن تركي رئيس آل مجلاذ الذين يحكمون فرقة الدهامشة من العشيرة.

كانت الثورة في الحجاز سنة ١٩١٦ أبعد من أن تؤثر في هذا الفرع من عنزة، لكن فهد ابن هذال أبدى التعاطف مع الملك حسين. وقد قيل إن المراسلات في نهاية ١٩١٦ كانت مستمرة بين ابن هذال وآل الشعلان. وقد حث نوّاف (العلان) فهدًا على الانضمام إليه في مساعدة الشريف، لكن فهدًا أجاب بتحفظ معهود بأنه لا يستطيع القيام بعمل خوفًا من مصادرة الأتراك لأراضيه، ولكن الأمر يكون مختلفًا إذا منحه الإنكليز ما يساويها من الأراضي المحتلة. غير أنه كان هنالك دائمًا احتكاك بين ابن هذال ونوري الشعلان

* ٥٠ ميلًا شمالي الجهرة و٢٠ ميلًا جنوبي الزبير.
** ١٢٠ ميلًا جنوب غربي الجهرة.

بسبب تنافسهما على الرئاسة العليا لكل عنزة. وفي أيار/ مايو ١٩١٧ تسلم الشريف فيصل رسائل من ابن هذال الذي قال إنه ينتظر أن يقترب منه للانضمام إليه. وفي الشهر نفسه أبلغت بغداد أن ابن هذّال قدم دليلًا حاسمًا على شعوره الودي نحو البريطانيين، وجاء إلى بغداد بعد ذلك وقدم دعمه من صميم قلبه عن نفسه وعشيرته ضد الأتراك.

وفي نحو أيلول/ سبتمبر ١٩١٧ انضم اثنان من الفروع الكبرى لعنزة الشمالية، وهما الفدعان والسبعة (بكسر السين) إلى ابن هذّال، ولكن نظرًا إلى بعد المسافة بين بلاده والحجاز، لم يستطع ابن هذّال تقديم خدمات فعالة للملك حسين.

(٢) عنزة الرولة (أو ضنى مسلم)ـ محالفون للمحلف وولد علي تحت الرئاسة العامة لنوري الشعلان رئيس الدولة الأكبر.

في سنة ١٩١٥ كان الشريف فيصل على اتصال مع نوري الشعلان. وعند بداية الثورة ذاعت إشاعات عن نوري الشعلان أنه متوجه إلى ولاية دمشق مع ١٥٠٠٠ من الرولة يساندونه. ولما كانت أسواقه، في الشرق والغرب على السواء، تحت سيطرة الأتراك سنة ١٩١٦ فلم يكن في استطاعة نوري الشعلان أن يتعاون مع الشريف، لكن كان هناك تفاهم كامل بينهما.

وجرى اجتماع بين نوري وابنه نواف وفواز بن فايز من بني صخر في الجوف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦، وقد تقرر فيه أن يقطعوا فورًا كل العلاقات مع الحكومة التركية، لكن أعلن أن التعاون الفعال مع قوات الشريف لم يكن ممكنًا حتى يصل فيصل إلى العلا، وبذلك يفتح الطريق لمرور التجهيزات إلى الرولة.

وفي نحو هذا الوقت انضم عودة أبو تايه من الحويطات إلى نوري الشعلان وأيّد قضية الملك حسين، وفي نيسان/ أبريل ١٩١٧ جاء مع خمسة من أسرة الشعلان لمقابلة فيصل في الوجه، وجرت هناك الترتيبات للمستقبل.

وكان عودة أبو تايه رئيسًا للقوة التي احتلت العقبة في تموز/ يوليو١٩١٧، وكان بعض رجال عشيرة الرولة يقاتلون تحت لوائه وإن لم يكن معهم أحد من آل الشعلان.

في حزيران/ يونيو ١٩١٧ قابل الكابتن لورنس نوري وابنه نواف في الأزرق وحمل طلبًا من نوري أن يسمح لنصف الرولة بالتمون من السوق العراقي الذي نسيطر عليه.

في أيلول/ سبتمبر ١٩١٧ كان نوري في جوار جبل الدروز، وأرسل الشريف فيصل رسالة شديدة إلى نوّاف يطلب إليه تحديد موقفه بوضوح نحو الحركة الشريفية. كان نواف في هذا الوقت إما قد سجن من قبل الأتراك في دمشق أو استطاع التخلص بمشقة من أن يسجن، بينما أنذر بأن لا يسقط في مكيدة ..

الملحق (ك) فخري باشا في المدينة:

يظهر من خلاصة الرسائل الآتية أن هناك موقفا مستمرًا من القنوط لدى فخري باشا القائد في المدينة منذ خريف ١٩١٧ ويحتمل أنه قد بالغ في بعض الأحيان في انزعاجاته كما أثبتت ذلك حيوية حاميته، لكن من المؤكد أنه لا أمل له في إنقاذه بالنظر إلى فقدان أي تغيير جذري في الوضع.

١) في ١٩١٧ -٤ تشرين الأول/ أكتوبر أبلغ فخري، القائد العام في سورية وبلاد العرب الغربية أن تموينه من الحنطة والطعام كاد ينفد، والطلبات بشأن خطوط المواصلات لم تحز جوابًا، وصرح أنه لا يستطيع الاعتماد على سكة حديد الحجاز، وبالنظر إلى قرب حلول الشتاء فقد اعتبر وضعه خطيرًا، وما لم ترسل له كميات وافية من التجهيزات فورًا فسيحيق به الخطر.

قيل له فى الجواب إنه مسؤول عن الوقود في المنطقة، وفي حالة الضرورة سمح له بهدم المباني في المدينة عدا المباني المقدسة، وفي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر أبلغ فخري أنه لم يبق لديه في المدينة سوى طعام يكفي لشهر واحد، وأن حاصل التمر الذي تنعقد عليه آماله في التموين قد دمّرته العاصفة.

٢) وفي الوقت نفسه تقريبًا أرسل فخري رسالة إلى مندوب الخط العام في دمشق، يشير إلى اختلال الترتيبات لإطعام المدينة وأن المؤن الاحتياطي في المدينة نفد في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر . وقد يئس من تسلم تجهيزات كافية في المدينة ووضع المسؤولية الأدبية الكاملة لسقوط المدينة إذا سقطت فعلًا على خطوط المواصلات ومندوب الخط العام .

٣) في حوالي بداية تشرين الثاني/ نوفمبر أعرب فخري للقيادة التركية العليا عن عدم جدوى إرسال أي شيء إليه بالقطار وأعلن أنه محاصر.

٤) في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر أخبر جمال الأول فخري باندحار تركية في خط غزة - بئر السبع وأنه، في حالة سقوط القدس، تنصرف النية إلى سحب حملة الحجاز العسكرية من المدينة، وفي ١١ منه أرسلت إليه رسالة أخرى تسأل عن طول المدة التي يستطيع الثبات فيها إذا صرف النظر عن قوات المدينة. وقد أجاب فخري جوابًا لاذعًا نوعًا ما يسأل هل أن قرار إخلاء المدينة يتوقف عليه أم على الخليفة!

٥) في نفس الوقت كانت ثمة مرارة شديدة في المراسلة بين فخري وجمال الأول، في نحو نهاية تشرين الأول/ أكتوبر أخبر فخري جمال أنه لا فائدة في إرسال المواد الغذائية إلى المدينة ما لم تتم تنحية العرب عن جوار الخط، وأجاب جمال بعد ذلك أن فخري مسؤول عن هذا الأمر. وأجاب فخري بمرارة أنه لو كانت له قوة كافية باقية لحفظ الخط لما أرسل رسالته الأصلية.

٦) في نحو أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر أخبر فخري أن قد اتخذ القرار بإخلاء حملة الحجاز العسكرية باستثناء حامية صغيرة في المدينة، وأخبر بعد أمد قصير بالمنهاج لتنفيذ الإخلاء.

٧) في رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر احتج فخري بعدم إمكانه تنفيذ الأوامر الصادرة من دمشق لسحب قواته الراكبة. ورجا أن جمال الأول لن يحرمه من وسائل دفاعه كما سبق ان حرمه من قوته للمبادرة بالهجوم، وبذلك يدع حامية المدينة تسحق تحت أقدام العدو.

٨) في منتصف كانون الأول / ديسمبر ١٩١٧ أخلّت حركات الجيش الثقيلة من دمشق إلى درعا بخطة الحجاز. في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر وصل إلى المدينة الكرنل فانتستيل مدير السكك الحديد، وقد تأثر فخري كثيرًا بالتعاطف الذي سمعه من ضيفه الذي وخلافًا للأتراك والمسلمين أصغى إلى همومه بعناية شديدة. وقد اغتاظت دمشق من هذه الرسالة وأجابت أن فاننستيل أرسل إلى المدينة بفضل الأتراك والمسلمين، للغرض الوحيد في الاستعلام عن حاجات حملة الحجاز العسكرية بصفته المرجع الأعلى في شؤون النقل بالقطار .

٩) في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، حسب المعلومات الواردة من البعثة الفرنسية في الحجاز، جرت مبادرة لمفاتحات الصلح من جانب القائد العام للقوة المختلطة الثانية وقدمت إلى الشريف فيصل، وقيل إن القائد التركي (عاطف بك) اقترح تخلية عامة لكل جزيرة العرب بشرط أن يضمن العرب الحرية التامة من المضايقة خلال التخلية. وقد ورد هذا التقرير بتحفظ كلي، واستبدل عاطف بك القائد العام للقوة المختلطة الثانية بعد ذلك بناء على طلبه.

١٠) في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ فهم أن النية تنصرف إلى إشراك هجوم لحملة الحجاز العسكرية مع تحرّك إلى الشمال على الطائف ومكة من جانب فرقة عسير الحادية والعشرين، لكن هذا أجّل إلى أجل غير معين.

١١) في منتصف شباط/ فبراير ١٩١٨ أقيم رأس جسر في جرف الدراويش (شمالي معان)، ودعا فخري ضباطه المختصين بخطوط المواصلات أن يرسلوا البضائع المرسلة إلى المدينة بالرغم من أوامر القيادة العليا خلافًا لذلك.

١٢) في ١٥ آذار/ مارس قدر فخري لزوم ٥٦٦٠ طنًا من الطعام، لتمويل الحامية لمدة سنة التي كان المقصود تركها في المدينة، في حالة تخلية الحجاز.

١٣) في ١٣نيسان/ أبريل صدرت الأوامر إلى حملة الحجاز العسكرية لتأخذ على عاتقها مناطق القوات المختلطة الأولى والثانية التي أمرت بالذهاب إلى الشمال، لكن فخري أجاب بأن مثل هذه الحركة تكون مساوية التسليم سكة حديد الحجاز إلى العرب.

١٤) في ٣ أيار/ مايو يظهر أن فخري قد شعر تمامًا بالوضع الخطير الذي أصبحت فيه القوة المختلطة الثانية وحملة الحجاز العسكرية من جراء قطع السكة الحديد في منطقة معان، فأكد أن وضع المدينة وتبوك يائس واستاء من المعاملة التي عومل بها من جانب رؤسائه الذين أهاب بهم مرة بعد مرة إلى إرسال إمدادات لتعزيز قواته.

١٥) في ٨ أيار/ مايو كان فخري متشائمًا جدًا من الوضع، فقد أبلغ احتياطيه من الحنطة والشعير كاد ينفد، وأنه لم يكن لديه جنود يستطيع توفيرهم لإصلاح الخط المعطوب. وقال إنه شرح الوضع بوضوح، والمسؤولية عن أية كارثة في المستقبل لا بد أن تقع الآن على عاتق سلطات الجيش الرابع.

١٦) في ١٨ أيار/ مايو أخبر أنور باشا فخري أن حملة الحجاز العسكرية وضعت تحت قيادة يلديريم وأمره بالاحتفاظ بالمدينة بأي ثمن كان، بينما تكون يلديريم مسؤولة عن إصلاح سكة حديد الحجاز وحمايتها فضلًا عن تموين المدينة.

١٧) في بداية حزيران/ يونيو أبلغ فخري أن تجهيزات القوة المختلطة الثانية وحملة الحجاز العسكرية تنفذ في نهاية حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو بالتسلسل، بينما حاصل تمر المدينة (الذي يُعرف بأنه يبلغ ٢ مليون كيلو) لن يكون جاهزًا إلا في أيلول/ سبتمبر.

١٨) في بداية تموز/ يوليو، عند إبلاغه لتخلية المدورة إلى دمشق، شرح فخري أنه يرى أن معنويات الجنود الواطئة، التي يعزى إليها دون سواها السبب في هذا السلوك السيئ، منشأها الأساسي عدم وصول إمدادات، وإخفاق القيادة التركية العليا في إعادة فتح مواصلات السكة الحديد بين حملة الحجاز العسكرية والشمال.

١٩) وفي التاريخ نفسه تقريبًا أبلغ فخري أنّ من رأيه أن قوة المدينة قد لا تستطيع الثبات إلا إلي بداية أيلول/ سبتمبر ـ موعد حاصل التمور – لكنه يخشى أن لا تتمكن القوة المختلطة الثانية من عمل ذلك. واشتكى بمرارة من حقيقة عدم إجراء أية محاولة حتى ذلك الحين لإعادة فتح مواصلاته مع الشمال، ولا يستطيع النظر إلى المستقبل إلّا بأشد القلق.

٢٠) منتصف تموز/ يوليو أمر فخري في بأن يتسلم مع قواته الراكبة مقطع معان – المدورة من السكة الحديد، لكنه رفض لأنه لا يمكن تقديم تنازل آخر حرصًا على سلامة حامية المدينة حيث كانت قواته الراكبة تؤلف احتياطيه المتحرك الوحيد، وأنه حتى إصلاح السكة الحديد لا يمكن المحافظة على قوات راكبة في منطقة معان ـ المدورة حيث لا يوجد ماء ولا مرعى، وأخيرًا إن حيوانات هذه القوات متخصصة لتكون آخر احتياطي الطعام في المدينة .

٢١) في ١٧ تموز/ يوليو أرسل فخري نداء قويًا إلى ليمان فون ساندرز القائد العام لقوات يلديريم، سأله فيه أن يوضع فيلق الجيش الثاني بصورة وقتية تحت قيادته، وأن توضع دائرة نقليات السكة الحديد لخط مواصلات دمشق وإدارة سكة حديد الحجاز نهائيًا ومباشرة تحت أوامره. وارتاى أنه باتخاذ هذه الإجراءات سريعًا فقط يمكن إنقاذ الوضع الحالي الذي هو خطير جدًا. ومن رايه أن قوته قد أهملت بصورة شائنة.

٢٢) في بداية آب/ اغسطس، أبلغ فخري أن حملة الحجاز العسكرية ينقصها الوقود إلى درجة أنه، حتى إذا أصلحت السكة الحديد، فمن المشكوك فيه أن تصل القطارات إلى المدينة.

٢٣) في ١٠ آب/ أغسطس أرسل فخري رسالة وداع لأنه، بالنظر إلى سقوط المدورة – احتلتها سريتان من فيلق الجمالة الإمبراطوري في ٨ آب/ أغسطس – فهو يعتبر المدينة محكومًا عليها بالسقوط.

٢٤) في ١١ آب/ أغسطس تسلم ضابط المشتريات لحملة الحجاز العسكرية في دمشق أوامر (من فخري) بإغلاق حساباته والتوقف عن الشراء. وفي نفس اليوم كان فخري جزعًا جدًا من وضع حملة الحجاز

العسكرية وارتأى أن الفاجعة قريبة الحلول. وقد نسب هذا إلى نقص الوقود والبطء في إصلاح السكة الحديد شمالي معان وعدم اتخاذ القرار بشان مقطع معان ـ المدوّرة، وحقيقة أن يلديريم قد امتنعت عن إرسال إمدادات ولم تضع فيلق الجيش الثاني تحت أوامره، فضلًا عن نقص الشعير والحنطة والنقود، وعدم مقدرته على إمداد أية من حامياته إلى الشمال للنقص في القوات في المدينة.

وارتأى عدم احتمال حصول تحسن في الأشهر القليلة القادمة، وكل القوات المشتركة تحت تصرفه هي كتيبة جمّالة وسرية رشاش ٣١٠ مقاتلين، و٢٩٢ بعيرا، وكتيبة بغالة وسرية رشاش ١٩٥ مقاتلا و٢٩ بغلا و ٧٨ بعيرا، ولا يمكن توفير هذه للعمل شمالي تبوك لأنها الاحتياطي الوحيد الباقي لمنطقة المدينة، وهو يفضل أن يستسلم أو يقضي جوعًا على أن يندحر أمام العرب في المدينة.

يظهر أن الرسالة المتقدمة قد أرسلت إلى أنور باشا الذي أجاب مشاركًا فخري في الرأي عن صعوبة قيام حملة الحجاز العسكرية بحركات فعالة، وارتأى أن عبء المسؤولية لإعادة فتح السكة الحديد يقع على عاتق يلديريم وليس على حملة الحجاز العسكرية، وأنه نظرًا إلى الهدوء النسبي في ساحة فلسطين فإن ذلك لا يكون غير ممكن.
الأركان العامة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩١٨).

انصياع الشريف حسين الكامل لسياسات بريطانيا وتعهدها بحماية مكة والمدينة:

وقد عبّر عن خضوعه التام لملك بريطانيا وتنفيذه أوامره، وذلك في برقيته لولده فيصل، وتعجبه من خروج ولده عبدالله في الأردن عن طاعته واستقلاله، واستمرار الدعم الهندي البريطاني لابن سعود؛ كما ورد في الوثائق[1] قبل لقاء فيصل بملك بريطانيا وفيها:

(برقية الملك حسين إلى الأمير فيصل يناير ١٢ كانون الأول - يناير / ١٩٢٠

ولدي فيصل: أبلغ جلالته أنني أعتبر، كما اعتبرت دائمًا، أن أول واجباتي هو تنفيذ أوامر جلالته **[ملك بريطانيا]**، تم إبعاد عشرة ضباط عرب مما يسبب الكثير من القلق ويجعل موقفي حرجًا. تفيد تقارير عبد الله أن موظفًا في السلط قد أبلغه بأن حكومتي السلط وعمان معتمدتان على بريطانية العظمى وقد اتخذت إجراءات لهذه الغاية. إذا كان الأمر كذلك فإن دهشتي ستكون عظيمة).

وقد عبّر فيصل عن تخوف والده في رسالته للورد كرزن؛ وفيها:

(كتاب من الأمير فيصل بن الحسين
إلى اللورد كرزن - وزير الخارجية
١٢ باركلي سكوير

(١) الوثائق ٥/ ١٠٥ رقم ٦ و ٧ - Fo 371/5290 و Fo 371/6237

دبليوا – لندن

١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠

سيدي اللورد،

أود أن أشكر سيادتكم على ما عبرتم لي عنه من تعاطف تجاه والدي والعرب صباح اليوم، وأن أسجّل بصورة خاصة امتناني لتعبير سيادتكم عن الأسف لمواصلة حكومة الهند إعطاء المعونة لابن سعود بينما المعونة التي خصصت سابقًا للحجاز، عوضًا عن الأوقاف المستحقة للأماكن المقدسة من الدولة العثمانية والتي توقفت بسبب الحرب، قد أوقفت. والنتيجة هي أن الحكومة البريطانية قوّت الوهابيين معنويًا وماديًا، بينما جرى إضعاف الحجاز بإيقاف المعونات السابقة الذكر. وقد أسفر هذا عن الوضع الحالي المؤسف.

وأود أيضًا أن أشكركم سيدي اللورد على اقتراح تعديل الإعانات والبدء مجددًا بتقديم المعونة للحجاز، بما في ذلك دفع المتخلفات، على مستوى جديد يحدد بعد التشاور في ما بيننا.

إنني أتفق معكم، سيدي اللورد، على أن من المرغوب فيه عقد مؤتمر بين ابن سعود وممثل عن الحجاز بهدف الوصول إلى تسوية مرضية، وقد أخذت علمًا بتأكيد سيادتكم أن الوهابيين لن يرتكبوا أي عدوان آخر قبل عقد مثل هذا المؤتمر، وسأبلغ هذا الأمر إلى صاحب الجلالة ملك الحجاز. لكنني أود أن أسجل المخاطرة الكبيرة التي نقدم عليها بعدم اتخاذ إجراءات دفاعية بالنظر إلى أن حماية الأماكن المقدسة تقع بصورة متساوية علينا كلينا، إذ إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعهدت بحماية الأماكن المقدسة من العدوان الخارجي. إن السلوك السابق لابن سعود وأتباعه، على الرغم من أن الحكومة البريطانية تبذل قصارى جهدها لتقنعهم بضرورة التزام الهدوء، لا يوحي إلي بثقة كبيرة بما سيكون عليه موقفهم في المستقبل، حتى لو استخدمت بريطانية العظمى الضغط بتخفيض معونته، أو حتى قطعها تمامًا. لقد طلبت طائرات وعربات مصفحة بهدف منعه من بذل أي محاولة من هذا النوع قبل وخلال مفاوضاتنا في نهاية الأمر، وبالتالي تجنب أي خطر على الأماكن المقدسة. وأرجو أن تعلموا يا صاحب المعالي أنني قدمت اقتراحي بكل إخلاص ومودة لحماية مصالحنا المشتركة وبقصد تجنب إمكانية اضطرار الحكومة البريطانية إلى بذل جهود أكثر جدية للمساعدة في حماية الأماكن المقدسة.

يشرفني أن أبقي، سيدي اللورد، خادمكم المطيع

توقيع فيصل).

زيارة المارشال اللنبي لجدة وبكاء الشريف حسين أمامه لتخلي بريطانيا عنه:

وقد بدأ الشريف ييأس من تغيير موقف لندن تجاهه، وتخليها عنه، ودعمها لابن سعود؛ مما حداه للبكاء بحضرة اللنبي؛ كما جاء في تقريره [1] إلى وزير خارجيته؛ وفيه:

(من الماريشال اللنبي في الخرطوم

(١) الوثائق ٥/ ١٠٨ رقم FO 371\4147 - 176615

إلى اللورد كرزن – وزير الخارجية ـ لندن
القصر، الخرطوم
١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠
سيدي اللورد،
إشارة إلى برقيتي المرقمة ٨ كانون الأول ديسمبر ١٩١٩

أتشرف بأن أقدم التقرير التالي عن زيارتي لجدة.
وصلت جدة على سفينة صاحب الجلالة استور حوالي الساعة الواحدة
في ٧ كانون الثاني/ يناير، وصعد إلى الباخرة اللفتننت كرنل سي. تي. فيكري الوكيل البريطاني في جدة، وقدم الأميرين علي وعبد الله والممثل الفرنسي الكوماندان كاترو، والممثل الإيطالي السنيور برنابي. وبعد مدة قصيرة من انتهاء هذه الزيارة، خرجت إلى الساحل واستقبلني الملك في بناية الكمارك في محل النزول. حياني الملك بألطف صورة ودية وأعرب عن رضاه العظيم لأنني تمكنت من زيارة بلاده. ثم ذهبت إلى دار الاعتماد البريطاني، ومن هناك قمت بزيارة رسمية للملك في داره. وقد أعاد جلالته الزيارة خلال نصف ساعة آتيًا شخصيًا إلى دار الاعتماد. لم يجر البحث في أية أمور مهمة، وتبودلت التحيات الاعتيادية، وأعرب الملك مكررًا سروره بالشرف الذي أضفي عليه بزيارتي.

وكان الممثلان الفرنسي والإيطالي حاضرين حينما كان الملك في دار الاعتماد البريطاني، وبعد مغادرة جلالته استقبلت الأميرين وجميع الشخصيات البارزة في جدة من أهلين وأجانب. عدت إلى ظهر السفينة استور عند غروب الشمس.

رُتّبت مقابلتان مع الملك في داره اليوم ٨ كانون الثاني/ يناير للبحث في الشؤون الرسمية. وكان أولهما في الساعة ١١،٣٠ ق. ظ. بعد استعراض حامية جدة بإمرة القيسوني باشا وزير الحربية حضرناه الملك وأنا. وفي هذا الاجتماع كان حاضرًا الكرنل ويلسن واللفتنانت كرنل فيكري والأميران علي وعبدالله والقيسوني باشا، قام اللفتننت كرنل نيكري بدور المترجم، وبعد تبادل التحيات، قرأت على الملك خطابًا موضوعًا على أساس تعليمات سيادتكم إلى الكرنل ويلسن بتاريخ أول كانون الأول/ ديسمبر ومحررًا بالمداولة مع الكرنل ويلسن واللفتننت كورنل فيكري. أرفق طيًا صورة الخطاب الذي ألقي فعلًا.

أجاب الملك جوابًا مطولًا. وخلاصة الموضوع الذي نوّه عنه، ولو أنه أصبح غامضًا جدًا بحشو الكلام، كان كما يلي:

"وإنني حزت الشرف العظيم بهذه الزيارة وأرحب بالفرصة لإبداء آرائي، إن حكومة صاحب الجلالة قد أرسلت لي رسالة حول قضية ابن سعود: إنني أرى هذه القضية قليلة الأهمية. إن ذهني مليء بمشاكل سورية ووضعي الخاص تجاه العرب. أنا شاعر جدًا بديني لبريطانية العظمى، فلولا مساعدتها لم أكن أستطيع أن أعمل شيئًا. ولن أقف أبدًا في طريقها أو أعمل شيئًا مغايرًا لمصالحها. لكن السياسة التي تتبعها

بريطانيا العظمى الآن، بتسليم سورية إلى حليفتها فرنسة، تجعل كل العمل الذي أنجزته بريطانية العظمى والعرب كحليفين عديم الفائدة.

سمعت من زيد أن قوات مصطفى كمال دفعت الفرنسيين إلى خارج عينتاب وكيليس. هذا هو مثل واحد. وهناك صراع في سورية. وبريطانية العظمى وأنا حاربنا لجلب السلام إلى العرب. في وسعي، لولا الخجل، إبراز إثباتات تحريرية على أن بريطانية العظمى دعتني أن أقود العرب، والعرب يتجهون بأنظارهم إلي الآن ويسألون: لماذا خذلتهم بريطانية العظمى، ويدعونني إلى العمل كلسان حالهم لديها. كيف يسعني أن أشرح موقفي؟ لا أستطيع أن أقول إن بريطانية العظمى غيّرت فكرها ـ فذلك يضرّ بها. وأنا مستعد حتى أن أقول إنني أسأت فهم الموضوع منذ البداية".

كنت قد شرحت أنني لم أجيء للمباحثة في الأمور التي تخص سورية أو قيادة العرب، وإن غرضي الحاضر تسهيل تسوية قضية ابن سعود. لكن هذا لم يوقف الملك بأية صورة كانت. أصبح أكثر وأكثر هياجًا وتكلم بسرعة وشدة حتى انتهى إلى البكاء وأصبح هستيريًا تقريبًا. ثم تركته ليفكر في الأمور وفي وقت مبكر من بعد الظهر زارني الأمير عبدالله في دار الاعتماد وأخبرني أن الملك وافق على مقابلة ابن سعود في جدة، ثم زرت الملك مرة ثانية، وقد تكلم كلامًا طويلًا، ولم يزل ملتزمًا بنفس الموضوعات التي أثارها في الصباح، لكنه كان أكثر هدوءًا، وأبدى شكرًا عظيمًا لكل ما قد عمل لأجله، وأعرب عن السرور البالغ لدعوة حكومة صاحب الجلالة إياه لزيارة لندن.

في المساء أقام الملك مأدبة عشاء على شرفي، وفي اليوم الثاني تناول جلالته وولداه علي وعبد الله طعام الغداء على ظهر السفينة الملكية "كايرو" (القاهرة) .

كانت علاقاتنا الشخصية طوال المدة ودية جدًا، وقد تم الحصول على موافقة الملك على الاجتماع بابن سعود في جدة، وأؤمل أن يكون التأثير العام لزيارتي مفيدًا.

سيسرني أن أحصل على تعليماتكم حول الخطوات التالية التي قد ترغبون أن أتخذها لتهيئة ذهن الملك لزيارة ابن سعود، إنني أرى أن الاقتراح بذهابه إلى جدة يجب أن يصدر من حكومة جلالته **[ملك بريطانيا]** إلى ابن سعود مباشرة، وليس بدعوة من الملك حسين، وأوصي عندما يتم الاجتماع بينهما، أن يكون الكوماندر هوغارث موجودا في جدة. أتشرف أن أكون، سيدي اللورد،

ببالغ الاحترام، خادم سيادتكم الخاضع المطيع.
التوقيع: اللنبي فيلدمارشال).

تحذير ابن سعود بريطانيا من إعلان الأتراك والشريف الجهاد ضدها وكيفية مواجهته ودعوته لتقسيم المنطقة وفصل الحجاز عن الشام:

وقد أرسل ابن سعود كتابا مطولا [١] إلى الميجر ديكسون القنصل البريطاني في البحرين بعد لقائه به يحذره من إعلان الأتراك الجهاد ضده الحلفاء؛ كما ورد في ترجمة كتابه إليه وفيه:

(من عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود

إلى الميجر هـ. ر. ب. ديكسن،

قنصل صاحب الجلالة البريطانية في البحرين

١٦ جمادى الأولى / ٦ شباط – فبراير ١٩٢٠

اسمحوا لي أن أذكركم أننا اجتمعنا معًا أمس، وعلمًا مني باحتمال عدم فهمكم كل ما قلته، أو ربما أنني لم أعبّر عن نفسي بوضوح تام حين تكلمت مطوّلًا، فقد فكرت أن من المناسب أن أكتب لكم هذا الكتاب وأعبّر عن فكري بكل وضوح تحريريًا.

أولًا، بخصوص سورية والحجاز، هناك دسائس قائمة على قدم وساق سوف تؤذينا كلينا (حكومة صاحب الجلالة وابن سعود) أشد الأذى. هذه الدسائس صادرة من الأتراك والعرب على حد سواء وهي تتخذ شكل إعلان الجهاد، هذه القضية شرحتها لكم شخصيًا في الحديث وكذلك كيف أن هذا الأذى سيعود على كل واحد منا.

ثانيا، بخصوص شرطنا الخاص مع الشريف، هاجمني أهالي نجد اليوم حول أعمال الشريف. وما يقولونه هو كما يأتي:

"أنت، يا ابن سعود، قد خدعتنا في شؤون الدين والدنيا. قلت أولًا إن الإنكليز يساعدونك ضد أعدائك وإنهم سوف يدافعون عنك ضد كل من يهجم عليك. لكننا لم نر شيئًا من ذلك بل رأينا العكس. لقد ساعد الإنكليز الشريف كل مساعدة، بالسلاح والمال معًا، حتى أصبح قويًا وقادرًا من كل ناحية. أنت، يا ابن سعود، لا تفتأ تقول إن الإنكليز لا يساعدون الشريف إلا لكي يستطيع محاربة الأتراك. وقد ذهب الأتراك الآن، ومع ذلك لا زلنا نرى استمرار تلك المساعدة دونما سبب معقول، إلى درجة انهم أعطوا سورية إلى الشريف ملكًا له، بينما نحن من الجهة الثانية قد منعنا أصدقاؤك من لمس تراثنا الشرعي في البحرين وعمان وقطر وغيرهما من الأماكن.

ثالثًا، حين هاجمنا الشريف في ديننا (وعظ بأننا كفار) وهجم على بلادنا، وحين نصرنا الله تعالى عليه، سلبنا أصدقاؤك الإنكليز ثمار ذلك النصر.

رابعًا، تقول لنا كل يوم إن الأمر بين الشريف وبينك سوف يقوم أصدقاؤك بتسويته، وإن الشريف سيمنع من الإضرار بنا أو التجاوز على أرضنا، وكذلك إن أصدقاءك الإنكليز سوف يضمنون لنا أن نحج إلى مكة

(١) الوثائق ٥/ ١١٥ رقم ١٤ LIPES/10/391

بحرية وعلنًا. ومع ذلك لم يتحقق شيء من هذه الأمور. إذا كنت تقول الحقيقة، يا ابن سعود، وإن الإنكليز يعتزمون العمل بالعدل، وهم رجال صادقون، فإنهم يجب أن يفهموا الأمر، ويحفظوا موازنة صحيحة بيننا نحن العرب، وأن لا يعطوا أراضي أو أموالًا حين لا تكون مستحقة، ونحن نرضى عند ذلك. أو فليسمحوا لنا، نحن العرب، بالحرب في ذلك فيما بيننا. وليكن المنتصرون أصدقاءك، وليتحمل الخاسرون النتائج. إذا كنت لا تستطيع أن تعدنا بأحد هذين السبيلين

فإن هناك بديلًا ثالثًا: فليفصل أصدقاؤك سورية عن الحجاز، ولتكن سورية مستقلة تقف وحدها، ولا تسمح الأمير الحجاز بالتدخل أبدًا في الأمور المتعلقة بها لا في شؤونها الداخلية ولا الخارجية. فسورية هي المرفأ الشمالي لنجد، وإذا بقيت في يد الشريف فإنها تكون كالسيف الموجه إلى قلوبنا!

إذا استطعت أنت، يا ابن سعود، أن تحصل على النقاط المذكورة لنا، فسوف نؤمن بأنك تريد لنا الخير، وأن الإنكليز هم أصدقاؤنا، وإذا لم تستطع الحصول عليها لنا فإننا نعلم آنذاك بأنك خدعتنا وسنضطر إلى تقرير ما ننتهجه بأنفسنا".

لقد رغبت أن أخبركم بما تقدم لكي تتمكنوا من تقديم محتوى هذا الكتاب إلى سلطة عليا والحصول على جواب لي يريح فكري كما يريح أفكار أهل نجد..).

عرض ابن سعود على بريطانيا دعمه لمواجهة إعلان الجهاد ضدها ومنع علماء بلده للوقوف مع الجهاد واقتراحه قمع الثورة السورية:

وقد أعد ديكسون تقريرا [1] عن لقائه مع ابن سعود في البحرين؛ جاء فيه:

(مذكرة من الميجر هر.ب . ديكسن – الوكيل السياسي في البحرين

إلى المفوض المدنى – بغداد

الهفوف – الأحساء/ ١٠ شباط – فبراير ١٩٢٠

لاحقًا لبرقياتي H3 و H4 وH7 على التوالي، أرجو أن أقدم هذه المذكرة التي ستحيطكم علمًا، مع تفاصيل أوفى، بكل ما قاله لي ابن سعود.

وإضافة إلى هذه المذكرة، رأيت أن أقدم لكم نسخة مما دونته في مفكرتي منذ اليوم الذي غادرت فيه البحرين، وأؤمل أن يلقى ذلك مزيدًا من الضوء على الجو الذي يحيط بي هنا، وعلى الأمور التي تتعلق بابن سعود والأحساء ونجد.

(١) الوثائق ٥/ ١١٩ رقم ١٦

(أ) منذ الرابع من شباط/ فبراير أجريت مقابلات يومية مع ابن سعود، وفي بعض الأيام عقدنا اجتماعين. وكانت هذه المقابلات خاصة (مغلقة) دائمًا إذ بحثت فيها أمور ذات طابع سياسي. وقد عاملني ابن سعود في جميع المناسبات بكل مجاملة ومودة وتقدير، وقد تشجع فأفضى لي بكل ما يدور في ذهنه، ولم يخف عني شيئا.

إنني لم أقدم هذا التقرير قبل الآن لأنني أردت أن أترك لابن سعود فرصة كافية للإدلاء بما في ذهنه وللتغلب على تحفظه الطبيعي في البداية معي. وأعتقد أنه كان ثمة ما يبرر ما فعلته، وإن كنت مقدرًا ما يسببه لكم هذا التأخير من إرباك ومضايقة. وكلما مرت الأيام أصبح تصرف ابن سعود أكثر ودية، وأعتقد أنه أزاح عن صدره الآن كل ما كان يشغله.

(ب) وأود قبل كل شيء، وذلك أهم من كل شيء، أن أذكر أن أول ما أثار انتباهي في محادثتي مع ابن سعود هو كفاءة نظام مخابراته، ويبدو أنه على أوثق الصلات مع مصر وسورية والحجاز والهند والعراق، ولم يكن هنالك الكثير الذي أستطيع إخباره عنه، مما لم يكن على معرفة كاملة به. وقد استنتجت أن وكلاءه كانوا يتألفون في الغالب من كثير من التجار النجديين المنتشرين في الشرق الأدنى والهند.

والأمر الثاني الذي أثار انتباهي هو محبة ابن سعود لكل ما هو بريطاني، وثقته التي تكاد تكون مثيرة للشفقة بالحكومة البريطانية، وفي الوقت نفسه كان يبدو وكأنه يعاني من الوهم القائل بأننا لا نفهم شؤون نجد فهمًا صحيحًا، وأن الشريف في موقف أفضل منه بسبب كونه على اتصال تلغرافي مع حكومة صاحب الجلالة، وأن لندن كانت متأثرة أكثر مما ينبغي بتقارير القاهرة، كما أن القاهرة كانت متحيزة دائمًا إلى جانب الشريف.

وهنالك ثلاث نقاط بدت مسيطرة على ذهن ابن سعود:

(١) قطع إعانته منذ عدة أشهر، مما يدل على عدم الثقة بتعهداته. (وهذه عباراته).

(٢) الإغداق على الشريف بالمكافآت والرتب والأسلحة والأموال وقد بلغ الأمر ذروته بالهدية الملكية: سورية (عباراته أيضًا).

(٣) إحجامنا عن دعمه حينما هاجمه الشريف في تربة، وهذا على الرغم من المعاهدة التي عقدت بينه وبين السير برسي كوكس نيابة عن حكومة جلالته: ولم تتخلفوا أيها الإنكليز عن مساعدتي حينما هاجمني عدو خارجي، بل منعتموني عمليًا من جني ثمار انتصاري على العدو بعد أن أوقعهم الله بيدي. . (كلماته)

(ج) وفيما يلي النقاط التفصيلية التي رغب ابن سعود في أن أبلغكم إياها:

قال إنه وصلته معلومات موثوق بها من مكة مؤداها أن الشريف عقد اجتماعًا سريًا قبل حوالي ٦٠ يومًا، وقرر أن يستغل الاضطرابات في سورية لاستعادة شعبيته في أنظار العالم الإسلامي، وفي الوقت نفسه لتحقيق سقوطه (أي ابن سعود).

وكنتيجة للاجتماع أنفذ الشريف رسلًا إلى دمشق يحملون تعليمات للاتصال بالحزب الوطني السوري - التركي، وجعلهم يمضون قدمًا على الأسس الآتية:

أ. الشروع في حركة جهاد تستهدف طرد جميع المسيحيين من البلاد الناطقة باللغة العربية.

ب- إقناع مسلمي سورية أن يناشدوا ابن سعود، كهيئة واحدة، لكي يتولى قيادة الجهاد بصفته إمامًا ومدافعًا عن الإسلام الصحيح.

ج- وإذا ما أعلن الجهاد، تكون طريقة العمل كما يأتي:
السوريون الأتراك يهاجمون الفرنسيين، والمصريون يتعاونون بإثارة انتفاضة في مصر، والإمام، مع الجزيرة وراءه، يهاجم العراق.

د- شريف مكة يجلس على التل ويرقب الأحداث، متذمرًا من عجزه عن السيطرة على السوريين في دسائسهم مع أصدقائهم الأتراك.

(د) صرّح ابن سعود أن مخططات الشريف حسين كانت واضحة جدًا، وهو يأمل أحد أمرين:
(أ) له أن يورّطه مع الإنكليز إذا اشترك في الحركة.
(ب) أو: في حالة بقائه منعزلًا، فإن شعب نجد، الذي سيوجه إليه السوريون أقوى نداء على أسس دينية، سينقلب عليه، وبذلك تفقد الثقة.

وأن الحزب الوطني المصري، الذي كان على صلة وثيقة مع سورية، سيدعم الشعب السوري في جهاده بقوة.

ملاحظة: بعد قدر معين من المناورة جعلت ابن سعود يعترف لي مساء ٩ شباط/ فبراير بأنه سبق له أن تسلم نداء عاطفيًا من سورية ومصر.

هـ- صرح ابن سعود أن موقفه محرج جدًا، وكان يلوم حكومة صاحب الجلالة على كونها السبب في الوضع الحالي، وفي مشاكله، وذلك، على حد قوله، لأن شعبه هو، إضافة إلى الأخبار السيئة المذكورة أعلاه، أخذ يتهمه بأنه يخدعهم. إنهم كانوا يضعون اللوم في تزايد قوة الشريف وفي منحه سورية، على انعدام نفوذ ابن سعود لدى الإنكليز، وكانوا يقولون: إن إنكلترة تدعم الشريف بدون أي سبب، وإنها مستمرة في تأييده، بينما أنت، يا ابن سعود، تنصاع طائعًا لكل أمر يصدره أصدقاؤك المفترضون. فمثلًا، كيف امتنع أصدقاؤك عن مساعدتك بموجب المعاهدة حينما شن الشريف هجومه الغادر على تربة؟ وكيف منعوك ومنعونا من جني ثمار النصر على الغزاة في تلك المناسبة. ولماذا لم تسفر عن شيء وعود أصدقائك المستمرة بتوقف دسائس الشريف على حدودنا؟ فإما أن الإنكليز يخادعونك، يا ابن سعود، إذا كان الإنكليز أصدقاء حقيقيين لك، فاجعلهم يضمنون أمرين حالًا:

(أ) امتناع الشريف عن أية أعمال عدوانية على حدودنا، والاعتراف بالوضع الراهن القائم هنالك بصورة مؤكدة ونهائية.

(ب) فتح الأماكن المقدسة أمام نجد كلها حالًا، وضمان سلامة الحجاج النجديين.

أما إذا لم يكونوا مستعدين لاتخاذ هذه الخطوة، فلنتوكل على الله، ونقطع علاقتنا بالإنكليز، ونحارب الشريف ونحل القضية بطريقتنا الخاصة.

ملاحظة: على الرغم من أن ابن سعود وضع الأقوال المفترضة أعلاه على لسان شعبه، فقد جعل من الواضح أنه يتفق كليًا مع الآراء الواردة فيها. وبعبارة أخرى، كانت تلك الأقوال تعكس ما في ذهنه هو عن الموضوع.

(و) فيما يتعلق بقضية الجهاد والمشكلة السورية بصورة عامة:
أعرب ابن سعود عن آرائه بأقوى العبارات بأن أفضل وأوضح طريقة لمجابهة الجهاد هي أن ندعمه هو، وأن نتعامل أولًا وقبل كل شيء مع مطالب شعبه، وكان الأخير (أي شعبه) غير مرتاح كليًا لسير الأحداث في سورية. والحجاز وأنه خطر يجب أن يحسب حسابه في حالة نجاح حركة الجهاد. وإذا قرر علماؤه أن قيام حركة جهاد كانت أمرًا صحيحًا، فعليه أن يستنفد سلطته كلها لمجابهة نفوذهم. إن الشعور المعادي لأوروبا قائم، وإن الحجاز، والحج، والشريف كانوا الذرائع التي يجب أن نستخدمها إذا أردنا صرف أذهان الشعب عن الخطر.

وإلى جانب أسبابه الشخصية، أبدى أن من رأيه أننا ارتكبنا غلطة فاحشة في سياستنا تجاه السورية. كان ينبغي أن لا نسحب قواتنا منها قط. وكان من الأفضل، إلى أقصى حد، أن تبقى سورية بأيدي بريطانية بدلًا من إعطائها إلى فيصل أو الفرنسيين، وكانت أمامنا صعوبات جسيمة ومخاطر حقيقية كنتيجة لسياستنا. وقد دافع عن فكرة خلق دولة سورية مستقلة تمامًا حتى في الوقت الحاضر، وقال إن الأوان لم يفت بعد، وإن الأمر ليس مما تعجز عنه قدراتنا الدبلوماسية، وهو يدرك أنه سيتهم بالدفاع عن هذه الخطوة انطلاقًا من مشاعر معادية لشريف، ولكنه أشهد الله على أنه مدفوع بمصلحة السلم وتوفير حسن النية بين الإنكليز والعرب، إضافة إلى ذلك، فهو يؤيد الفكرة القائلة بأن السيطرة على الشعوب الناطقة بالعربية، بما فيها مصر، تتطلب تأسيس مجلس خاص مؤلف من رجال يتم اختيارهم من بين الإنكليز فقط، ويكون واجبه رسم السياسة المستقبلية والحالية.

هذه اللجنة يكون لها مقر في بغداد، مع مكتب رئيسي في لندن يديره وزير للشؤون العربية.

إن السياسة الحالية في تقسيم السيطرة [البريطانية] بين مصر وبغداد هي قتالة، وأنها أخذت تؤدي فعلًا إلى اعتقاد العرب بأن لديهم فئتين متنافستين من الإنكليز الذين يتعاملون معهم. وقد استشهد بالقول المأثور بأن البيت المنقسم على نفسه لا يكون قادرًا على البقاء.

(ز) – حول مشاعره الشخصية ومطامحه:

صرّح ابن سعود أنه يريد، قبل كل شيء، السلم والصداقة مع الإنكليز، ولكنه لام حكومة صاحب الجلالة بمرارة على إهمالها إياه وهو السلطان الحقيقي، وزعيم العرب، وتعيينها أمير الحجاز، الذي كان حتى وقت قريب. مجرد موظف في خدمة تركية، ملكًا مزعومًا. وقال إن إنكلترة لم تتصرف بعدالة، وعلى الرغم من وعد السير برسي كوكس بأن سيرفعه إلى السموات (وهذه كلماته) بعد الحرب، فقد وجه نفسه الآن في الوضع نفسه، إن لم يكن في وضع أسوأ. ويبدو أن حكومة صاحب الجلالة عجزت كليًا أن تدرك كيف وقف ضد شعبه بسبب ولائه لإنكلترة. وقد جرى تحريضه، مرارًا وتكرارًا، على مهاجمة مكة والمدينة، ولكنه رفض بكل ثبات، بسبب ما قطعه لنا من وعد. إن سلطته كإمام وزعيم للإسلام كانت تتصاعد يوميًا وبدون محاولة من جانبه، وهذه الحقيقة ضاعفت صعوباته بدلًا من الحد منها، وكانت تصله من جميع الجهات رسائل وعروض بدعمه كنصير الإسلام الوحيد الذي بقي في العالم. مصر، عمان، اليمن، عشائر الساحل المهادن، شمر وعنزة، وحتى سكان مكة والمدينة أنفسهم، كانوا يكتبون إليه ويعرضون المساعدة، وكان على الدوام يرفض الإجابة على أية رسائل من هؤلاء الحكام المرتبطين بمعاهدات مع الإنكليز.

ملاحظة: لقد اطلعت بنفسي على رسالتين من الإدريسي والإمام يحيى، إمام اليمن، إلى ابن سعود، يحييانه فيهما بعبارات عاطفية، ويطلبان أن يرسل مدرسين ليدرسوا تعاليم الإخوان.

قال: إن من واجب بريطانية الآن أن تدعمه لمصلحتها ومصلحته في آن واحد، وهو لا يطلب في البداية سوى موافقة بريطانية، على مطالب شعبه الواردة في الفقرة لها الفقرتين الفرعيتين: ب(أ) و(ب)، أعلاه.

إن ذلك سيرضي شعبه من جهة، كما أنه سيمكنه من رفض جميع العروض السورية والمصرية، إضافة إلى ذلك فإنه مستعد للانتصار للإنكليز بين الشعوب المسلمة، وإنه بكل تأكيد سيضمن - بموجب الشروط الواردة أعلاه -الحفاظ على السلام في الجزيرة العربية، إنه يرجو إنكلترة بكل إخلاص أن تدرك أنه صديق معجب، والعالم الإسلامي يطلب إليه أن ينتصر له، وهو يريد أن يبقى صديقًا لإنكلترة. ولكنه إذا لم يحصل على دعمها، فإنه سيجد نفسه بين جبلين.

(ح) فيما يتعلق بتربة والخرمة:

إن شعب نجد لم يتخل عنهما قط، وهو لا يرى أي جدوى في التفاوض أو في محاولات تدبير اجتماع بينه وبين الشريف. إنه لن يوافق قط على لقاء الشريف خارج نجد على أي حال. وقد كرر سرد الأسباب في تفضيل نجد، وهي الفناء على التخلي عن شبر واحد من أرض تربة والخرمة.

أ. إن تربة والخرمة كانتا على الدوام بيديه وأيدي آبائه وأجداده.

ب ـ السكان أنفسهم يفضلون الموت على أن يصبحوا تحت نير مكة.

ج. حينما كان لتركية وال على الحجاز، خلال الاحتلال التركي، فإن ولاية الحجاز لم تضم هاتين البلدتين الحدوديتين، ولم يجب الأتراك الضرائب منهما في أي وقت الأوقات.

د. إن الشريف كان من رعايا الأتراك السابقين، فكيف يستطيع أن يطالب بأكثر مما طالب به أسياده؟

هـ. إن الحجاز نفسه كان خاضعًا لنجد التي لم تكن تابعة لتركية في أي وقت من الأوقات[١]، فكيف يمكن إذن التفكير في أن يطالب أحد رعايا تركية المتأخرين بجزء من أراضي نجد؟

و. إن تربة بلدة مهمة استراتيجيًا، وهي تسيطر على الطريق إلى اليمن والدواسر، وإنها ستؤلف بيد الشريف أساسًا لا يثمن لعمليات مستقبلية ضد نجد. ولهذا السبب إن لم يكن لغيره، لا يسع نجد أن ترى وقوعها بأيدي غيرها.

(ز) الإخوان:

كان لدى ابن سعود الكثير مما يقوله عن الحركة بصورة عامة. وقد ذهب إلى أن الحركة تعود بصورة مباشرة إلى أن الله حرك قلوب شعبه العربي، وهو زعيمهم، و (إمامهم)، ومرتبط كليًا بمعتقدات الإخوان الدينية، وقد كرر القول:

"أنا والإخوان تتألف خيامنا من أمرين أساسيين: عبادة الله والوطن. أخوّة بين جميع المسلمين الصادقين".

قال ابن سعود إن الحركة أثرت في البدو بصورة غير اعتيادية، فقد أخذتهم غيرة دينية غريبة، وكانوا على الدوام يطالبون بإرسال المعلمين إليهم، فكان يرسل إليهم العلماء لتعليمهم، محاولًا توفير هؤلاء العلماء بأسرع ما يمكن.

وكانت طريقته الرئيسية في قيادة الحركة وإبقائها مسيطرًا عليها هي ببناء المدن (الهجر) لأنفسهم إذ كان يلح على استقرار القبائل البدوية، وبناء الهجر لهم في مواقع يقررها هو. وكان هذا يتم إذا أقنعوه بأنهم يحملون في جوانحهم الروح الدينية الحقيقة (إذا قالوا نريد تدين). وإذا استقر الشيخ الرئيسي للقبيلة بهذه الطريقة أصبح الديه جهاز عسكري ممتاز، وصار بمقدوره، بمجرد إصدار أمر إلى حرسه ومرافقيه من الشيوخ أن يجند خلال أيام قلائل أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ رجل. ومنذ بدء حركة الإخوان بنيت ٥٣، هجرة جديدة، يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ شخص، وادّعى ابن سعود أنه يسيطر الآن على العنصر البدوي في جميع أنحاء الجزيرة العربية (البادية) باستثناء عشيرة (الظفير)، التي اعترف بأنها أصبحت تابعة للعراق.

(حـ) حول الشؤون المالية:

صرح ابن سعود أنه في ضائقة مالية شديدة ولا يدري أين يولي وجهه، إنه كان مسيطرًا على شعبه، وخاصة الإخوان، وكان ذلك إلى حد كبير بواسطة البذل والإحسان والهدايا. وهو يرغب في زيادة الإعانة التي يتلقاها إذا أمكن. ومع علمه بالصعوبات التي نواجهها فقد ناشدنا أن توفير المعونة المالية له معناه بقاء نجد موحدة، وكذلك إبقاء القانون والنظام، وهو أمر ثمين ومصدر قوة لبريطانية، إن شعبه الآن مسيطر عليه، ولكنه مضطر إلى اقتراض المال، ويأمل أن يتمكن من تحسين الامور في المستقبل بفتح ميناء (جبيل)،

---

(١) وذلك بخلاف الواقع؛ فقد عُيّن ابن سعود من قِبل الخلافة العثمانية سنة ١٩١٤م؛ واليًا وقائدًا عامًا على نجد، وله حق جمع الضرائب وإرسال الفائض إلى إسطنبول... وعليه أن يرفع الأعلام العثمانية على كل بلدة في نجد، وكان ممثل السلطان في نجد. انظر الوثائق ٣٠٦/١.

حيث سيحصل على رسوم كمركية أعلى، ويتوقع أن يتمكن من الاستغناء عن المعونة البريطانية عند ذاك. قال إنه لم يتمكن من ترسيخ أقدامه لحد الآن، ويأمل أن تستمر الحكومة البريطانية في رعاية حكومته الفتية ودعمها ماليًا.

ملاحظة: لم أذكر له حتى الآن شيئًا عن عرضكم الخاص بدفع إعانة ثلاثة أشهر مقدمًا بموجب برقيتكم، المؤرخة ٢٥ كانون الثاني - يناير ١٩٢٠ .

(ط) نصب محطة لاسلكية في الرياض:
تطرق ابن سعود إلى هذه النقطة، وآمل أن تجد حكومة صاحب الجلالة يومًا ما السبيل إما إلى تزويده بجهاز لاسلكي في الرياض، أو إقامة خط تلغرافي أرضي البحرين إلى الرياض، وكان الشرط الوحيد الذي اشترطه هو أن يكون العاملون في الجهاز في الرياض من المسلمين، وكان يأمل أيضًا أن يطلب إلى حكومة صاحب الجلالة أن ترسل من وقت لآخر موظفًا سياسيًا إلى الرياض.
وقد اقترح أن الصيف القادم سيكون موعدًا مناسبًا لأقوم بزيارته. وفي هذا الأمر كنت حذرًا فلم ألتزم بشيء.
توقيع اهـ. ر. ب. ديكسن، ميجر .
الوكيل السياسي).

مذكرة ابن سعود إلى الميجر ديكسون:

كما وردت ترجمة مفصلة لمذكرة ابن سعود [1] التي قدمها لديكسون؛ ذكر فيها أعماله التي نفذها للحكومة البريطانية منذ تولى المهمة التي أوكلوه بها سنة ١٩٠٢م، وانضمامه إلى قوات الحلفاء والحملة الصليبية البريطانية الفرنسية ضد الخلافة العثمانية؛ حيث ورد فيها:

(ترجمة مذكرة قدمها ابن سعود شخصيًا إلى الميجر ديكسن في الأحساء ١٣٣٨هـ في جمادى الأولى - فبراير ١٩٢٠م.

أتشرف أن أبدي أنك شرفتني بزيارتك، وقد بحثنا معًا الظروف التي أنظر إليها بتخوف والتي تهم الجانبين. وأذكر أيضًا كما سمعت، أن ولدي فيصل عاد من سفرته في هذا التاريخ وأعرب عن الشكر العميق لصاحب الجلالة الملك الإمبراطور وحكومة جلالته للاحترام واللطف الكبيرين اللذين قدما له، وأنا أشكر على ذلك جلالة الملك الإمبراطور وحكومة جلالته. قد تكلمت معهم (مع الوفد النجدي) بخصوص المباحثات التي أجروها مع وزير الخارجية الرايت اونورابل لورد كرزن، وأخبرني ابن عمي وممثلي أحمد الثنيان آل سعود عن المفاوضات التي جرت بينه وبين المومأ إليه، وقد تسلمت صورة منها. بعد محادثة بيني وبين المذكور أعلاه، نظرًا إلى بعض الكلمات التي وردت في المحادثة التي تمت بينه وبين وزير

---

(١) الوثائق ٥/ ١٦٢ تحت رقم E 3989 [FO 371/5061] IORLIP&S/10/391 المرفق رقم ٢

الخارجية، كنت في الحقيقة آسفًا بعض الشيء، ومنعني فكري من عمل أي شيء حتى أبحث وأتبادل الرأي مع الكرنل ولسن المحترم المفوض المدني في العراق عن الموضوع. إن الأمور التي جعلت المباحثات صعبة لدي هي: أولًا: قضية "تربة والخرمة"، لأن موظفي الحكومة يدعون أن لديهم دليلًا على امتلاك الشريف لهذين المكانين.

ثانيًا، إن المترجم الذي قام بالترجمة خلال الاجتماع المعقود بين وزير الخارجية والبعثة كان رجلًا يميل إلى جانب الشريف، حتى أنهم (أعضاء البعثة) لاحظوا في المباحثات كلمات مفرطة في شدتها.

ثالثًا، حول الإعانة المالية (قيل) لن نساعدكم حتى تصلوا إلى حل وسط مع الشريف. فيما يتعلق بما شاهدوه عيانًا في الصحف المنشورة تحت توقيع موظفي الحكومة المصرية، كانت كل الأخبار عن الشريف وتصريحاته وأعماله، والتي كان أقلها صادقًا وأكثرها كاذبًا، مثل منشوراته نفسها. لم يجدوا أي ذكر لأعمالي التي عملتها لصديقتي الحكومة البريطانية المعظمة، وأعمالي، كما شرحت لسعادتكم، منذ توليت العمل قبل نحو ١٨ سنة، كنت أبلغها إلى موظفي الحكومة البريطانية المعظمة في الخليج الفارسي (العربي). وحقد علي الأتراك، ثم حاولوا بذل جهودهم مع ابن رشيد، وأرسلوا قوات معه، وساعدوه ماليًا في تلك الأيام إلى أن طردهم **[ابن سعود]** وقضى على حكمهم في الجزيرة العربية. وساعدوا ابن رشيد بالقوات العسكرية والمال والمدافع والعتاد. وساعدوا أيضًا الشريف ودفعوه ضد أراضيّ النجدية وما جاورها، وهذا ليس خافيًا على الحكومة المعظمة. ونظرًا لارتباطي بالصداقة مع الحكومة البريطانية المعظمة، فقد تشرفت بمقابلة سعادة رئيس الضباط السياسيين آنذاك السر برسي كوكس، وعقدت معاهدة معه. ثم طلب إلي أن أحارب ابن رشيد حتى لا يستطيع مساعدة الأتراك، وكذلك حين وقعت منازعات بيني وبين الشريف، كما هو معلوم جيدًا لرئيس الضباط السياسيين المحترم السر برسي كوكس، أمرني بالامتناع عن هذه المنازعات في سبيل الحكومة البريطانية المعظمة، ولذلك سيطرت على كل فكرة أو عمل خطر في ذهني وأخذت بمساعدته في حربه ضد الأتراك، وبذلت جهدي لأجعل ابن رشيد لا يهجم على الشريف في المدينة، يضاف إلى ذلك، وفقًا لطلب من سعادته، ذهبت إلى البصرة **[بعد احتلالها]** لتأكيد صداقتي وتقويتها مع الحكومة البريطانية المعظمة، وكان معلومًا لدى الجميع أنني اشتركت في هذه الحرب العظمى وامتثلت لكل إشارة واقتراح من الضابط المذكور أعلاه. وحين عدت إلى أراضي أمرت كل النجديين بمساعدة الشريف حين لم يكن للشريف سوى عدد قليل من الرجال لمساعدته.

إن أفضل عشائر نجد هي عتيبة وحرب ومطير مع أهل القصيم، وقد ساعدوا الشريف، وكل الجيوش في ميادين القتال تحت قيادته وقيادة ولده كانت مؤلفة من رعاياي، ومنعت ابن رشيد من القيام بالهجوم على الشريف حتى جلبت إلى جانبي كل قبيلة شمر التي تركت ابن رشيد وحده في الحجر مع ٣٠٠ رجل فقط، ثم جرى ترتيب بين شمر وبيني مآله أنه إذا رجع ابن رشيد من الحجر فإن شمر تقاتل معي وتتبع أوامر الحكومة البريطانية المعظمة، ولذلك فقد امتنعت عن مهاجمة حائل لهذا السبب، وفقًا للاتفاق الذي عقد بيني وبين شمر لأجل جلب كل الجماعة إلى جانبنا سياسيًا.

حين جاء المستر فيلبي إلي بعد عودته من السفر في بلادي أخبرني أن الحكومة تأمرني بإعلان الحرب ضد ابن رشيد لأجل أن أدخل ضمن الحلفاء وتظهر أيضًا مساعدتي للشريف. وقد رحبت بهذا الاقتراح وبناءً عليه أعلنت الحرب وأرسلت القوات لمهاجمة حائل. وحين اشتد الضغط على ابن رشيد وكانت حائل على وشك السقوط، أخبرني المستر فيلبي أن الحكومة تمنعني من محاربة ابن رشيد، وقد أثار ذلك استغرابي إذ كيف أستطيع صرف النظر عن خطتي وأتبع أوامر الحكومة التي تمنعني من مواصلة الحرب. ثم عدت أنا والمستر فيلبي على أمل أن نتسلم جوابًا على رسالتنا، فلم نجد نتيجة. يضاف إلى ذلك أن الشريف، حين قام باعتداء بعد سقوط المدينة، أخبرت الكرنل ويلسن مرات متعددة بأن الشريف ينوي التجاوز على حدود أراضيّ، وتسلمت جوابًا منه يقول إن ذلك غير ممكن ولن يحدث، لكن الشريف قام آنذاك بعمل عدائي، وأخبرته بالأمر عدة مرات ولم آخذ جوابًا. ولما تقدم الشريف على "تربة" وكان بعض الضعف في القتال لأن الأهالي لم تكن لديهم القوة الكافية إذ إن رجالهم كانوا متفرقين، ولذلك تمكن الشريف من احتلال البلدة، ثم قام بعد ذلك باضطهاد الأهلين مثلما كان الأتراك يضطهدون الأرمن، مما أثار حقدهم وجعلهم يحرضون أهالي الوادي الذين كانوا في جوارهم، وقد ساعدهم الله ضده وجعله يهرب، واسترجعوا تربة. وذهبت إليها. وتسلمت كتابًا من ممثل صاحب الجلالة في جدة لم يكن من اللائق أن يوجّه إليّ من الحكومة المعظمة.

ثم عدت وأخبرت كل الأهالي في نجد أن حكومة صاحب الجلالة طلبت الانسحاب كما التمس الشريف منها، ولم أكن أتوقع من الحكومة سوى شيئين:

أولًا، أنها توبّخ الشريف على أعماله العدوانية ضد أراضي.

وثانيًا، أنها تساعدني وفقًا للمعاهدة المعقودة بينها وبيني. ولكنني لم أجد شيئًا من ذلك. وعلى العكس أوقفت الإعانة مما بلغ إلى علم الجميع، يضاف إلى ذلك أننا في السنة الماضية عزمنا على الذهاب إلى مكة لأداء فريضة الحج، وهو من أهم واجبات المسلم، لكن الحكومة المعظمة طلبت مني صرف النظر عن العزم، ففعلت ذلك لأجلها فقط، وأجّلت الحج إلى السنة القادمة، ثم صرفت النظر عنه تمامًا نظرًا إلى أن الحكومة **[البريطانية]** كانت منشغلة جدًا بأمور الحرب والسلم.

وعند عودة ولدي فيصل العبد العزيز، وأحمد الثنيان من سفرتهما قدّما لي صورة من المحادثة، وأخبراني أنهما لم يلاحظا أي ذكر لي في تلك الأوساط. وهذا لم يقنعني حقًا، ولم أكن راغبًا في مثل ذلك خوفًا على سمعتي أو لأي طمع دنيوي. إن شرفي وسمعتي معلومان لدى الجميع كبارًا وصغارًا، وأما عن أسباب معيشتي فالله تعالى وحده مسؤول عنها. لكنني وجدت عدم الاكتراث والبرود يتزايدان في كل القضايا، ومساعدتي وأعمالي خلال الحرب العظمى لم تذكر في أي مكان، كما ذكرت أيضًا، بينما ذكرت أعمال الآخرين في كل مؤتمر ومجتمع الحكومة صاحب الجلالة.

إذ أنا أخشى أن يحدث بالإهمال أي أذى أو تقع حركة سيئة كما شرحت لسعادتكم الآن. وإنني، والحمد لله، لا أخشى العدو، لكنكم تعلمون أن للعرب شروطا وقوانين فيما يتعلق بدينهم وشؤونهم المدنية، وهم يصبحون متبرمين بسبب إهمالها إذا غض النظر عن أي منها، ولكن بفضل الله كل أهالي أراضي ورعاياي

في الأرض الواسعة هم "فدائيون"، لي في أشخاصهم وأموالهم قلبًا وقالبًا في سبيل دينهم وبيوتهم وشرفهم. وأنا أخشى أنه إذا لم تتم تسوية الأمور الموقوفة بيني وبين الشريف بسرعة بالغة، فإن الجهاد المأمور به في ديننا قد يقع. لم يطمع أحد في بلادي التي هي ملكي منذ الأيام السالفة، والآن إذا حدث شيء غير محمود فالمسؤولية قد توضع على عاتقي أو أنني أعتبر غير مخلص لأصدقائي، أي الحكومة المعظمة، غير أن لي الثقة الكاملة بأن سعادتكم تضعون أمام الكرنل ويلسن البيانات الواردة أعلاه).

تحذير اللنبي حكومته من مخاطر وقوع الثورة السورية والحرب بين فيصل وفرنسا بعد تنصيب فيصل ملكا على سوريا:

كما في برقيته[1] التي جاء فيها:

(من اللورد اللنبي – القاهرة

إلى اللورد كرزن – وزير الخارجية ـ لندن

١٨ مارس آذار ١٩٢٠ مستعجل جدًا

علمت أن فيصل سيتوج في ٣٠ الجاري. هذا سوف يربطه بلا رجعة إلى سياسة سورية مستقلة وغير مقسومة. إذا كانت الدول العظمى تصر على موقفها بإعلان عمل فيصل والمؤتمر السوري باطلًا ولاغيًا، فإنني واثق أن الحرب ستتبع ذلك..).

وقد أرسل فيصل رسالة مطولة إلى اللنبي وللجنرال غورو يحذر من خطورة الأوضاع في سوريا؛ وفيها:

(من الأمير فيصل بن الحسين إلى اللورد اللنبي دمشق، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٢٠

ردًا على المعلومات الواردة من الحكومة البريطانية والتي أبلغتموني بها ببرقيتكم المؤرخة ١٤ آذار/ مارس، أجيب بما يأتي: إن الحكومة البريطانية ترفض الاعتراف بحق مؤتمر دمشق في تقرير مستقبل سورية وتتجاهل سلطته وتأليفه، بينما – كما قلت في برقيتي بتاريخ ١٢ آذار مارس ١٩٢٠ – كان وجود هذا المؤتمر وسلطاته معروفة جيدًا لكم وللدولتين الحليفتين الكبيرتين منذ تأليفه الذي جاء لاحقًا للتصريح الذي أصدرته الدولتان بتاريخ ٧ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩١٨.وهو التصريح الذي اعترف بحق الأهلين في سورية في تأسيس مستقبلهم وحكومتهم بالصورة التي يختارونها. وقد قام الشعب في مناطق سورية الثلاث، بانتخاب ممثليهم الذين عهدت إليهم واجبات تنظيم مستقبلها، وقد عقدت جلسات هذا المؤتمر على مرأى ومعرفة منكم، وقام المؤتمر بجزء من واجباته أمام اللجنة الأميركية، وكان العالم كله مطلعًا على هذه الأمور. وبعد كل هذه الحقائق، هل يكون من الحق للحكومة البريطانية أن تتجاهل تأليف المؤتمر السوري وأن تعتبر قراراته باطلة ولاغية. الأمر الذي يعني حرمان الشعب السوري من حق البحث في

(١) الوثائق ٥/ ١٦٥ رقم ٣٠ و٥/ ١٦٩ رقم ٣٣ FO 371/5034 و٥/ ١٧٢ وثيقة رقم ٣٤ [E 1927/2/44] FO 371/5033

مستقبله وتقرير مصيره. إنني لم أستطع معرفة التطابق والانسجام بين تصريح الحكومة البريطانية في بلاغها وجعل حق تقرير مصير هذه البلاد أمرًا تحتكره دول الحلفاء، وبين التصريحات التي غالبًا ما رددها وزراؤكم وسياسيوكم بأن الحلفاء لم يخوضوا الحرب من أجل الفتوحات بل من أجل تحرير الشعوب المظلومة. إنكم بالتأكيد تعترفون بأن العرب اشتركوا معكم على نطاق واسع في هذا الفتح الذي تشيرون إليه، وقد تبنوا قضيتكم بكل ما لديهم من قوة، وأنتم شخصيًا أعطيتم العرب في لندن، شهادة تاريخية في رسالتكم المؤرخة ٩ أيلول/ سبتمبر١٩١٩ والتي اعترفتم فيها بالدور الكبير الذي قام به العرب في تحقيق النصر. إضافة إلى هذا كله فإن الحلفاء سبق واعترفوا باستقلال شعوب أخرى أقل أهلية من السوريين وليس لها تاريخ أو حضارة تماثل ما لنا، بل إنها ساهمت مساهمة بسيطة جدًا، أو لم تساهم إطلاقًا في الصراع العالمي.

فكيف ينكر علينا الحلفاء الآن حقًا منحتنا إياه الطبيعة وتاريخنا المجيد وبالتضحيات التي تكبدناها في سبيله؟

إن الأمة السورية لا تطلب الآن أي شيء يمكن أن يكون ضارًا بأمة أخرى، أو بما يمكن أن يعرض للخطر مصالح الحلفاء، وهي لا تأمل إلا أن يفي الحلفاء بالوعود التي وعدونا بها في الأيام الصعبة، وأن يحترموا وجودها ومطالبها العادلة المنسجمة مع المبادئ التي رسمت عندما اختارت هذه الأمة أن تشترك مع الحلفاء في الحرب، وعندما ثرت أنا وثارت الأمة العربية المتحدة ثورة رجل واحد، وحاربت الأتراك وخليفة المسلمين، تلك الثورة التي لا أشك في أن الحلفاء يقدرون ما كان لها من تأثير معنوي عظيم بالنسبة لقضيتهم في العالم الإسلامي.

إن المؤتمر السوري لم يفعل شيئًا يمكن أن يشير غضب الحلفاء، أو يتعارض مع المبادئ الشريفة التي وضعها مؤتمر السلام في ميثاق عصبة الأمم، أو مع التصريحات والوعود المختلفة التي أعلنها الحلفاء. لقد أعلن فقط استقلال سورية المتحدة، ويتوقع السوريون أن يوافق الحلفاء على هذا الإعلان مثلما وافقوا على استقلال شعوب أخرى، حتى يتمكن السوريون من الإفادة من إرشاد الحكومة البريطانية، ومن توطيد علاقات ودية متينة، ومن أجل أن يضمنوا مصالح بريطانية العظمى التي سيكونون دائمًا في حاجة لمساعدتها القيمة.

ولكن إذا ما قوبل هذا المطلب العادل بالرفض، وإذا حرم السوريون من حقهم في الحياة الحرة ـ فإنني أقول إنكم تملكون القوة، وتستطيعون إذا أردتم أن تسحقوا هذا الشعب المسالم الواثق من نفسه، الشعب الذي يمد لكم يد الصداقة، والذي لا يريد شيئًا سوى أن يعيش مطمئنًا في ظل السلام العالمي.

وفي تلك الحالة فإن الحكومة البريطانية تتحمل تلك المسؤولية أمام الإنسانية والتاريخ.

أما فيما يتعلق بالموصل والعراق، فإنني أضيف القول إن المؤتمر السوري لم يقرر مصير تلك البلاد. إن العراقيين الموجودين في دمشق هم وحدهم الذين أعلنوا استقلال ولاياتهم. وفي الختام أستطيع أن أقول إن حكومتي سوف يسرها أن تفتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية، بقصد التوصل إلى اتفاق مرض

للطرفين، من أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام. أنتظر وصول جوابكم حتى أتمكن من تلبية الدعوة للمجيء إلى أوروبا، لحل هذه المشكلة حلًا يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية.

مع احترامي الأكيد التوقيع: فيصل

أرسل فيصل نسخة من هذه الرسالة إلى الجنرال غورو).

كما كتب اللنبي رسالة إلى حكومته جاء فيها:

(من اللورد اللنبي –القاهرة

إلى اللورد كرزن – وزير الخارجية

٢٠ آذار/ مارس ١٩٢٠

مستعجل جدًا

أنا أفهم جيدًا أنكم لا تفكرون في إجراء عسكري في سورية أو شمال غربي جزيرة العرب، لكنني أود أن أؤكد لكم أن مؤتمر الصلح إذا أصرّ على اعتبار العمل الذي اتخذه فيصل والمؤتمر السوري باطلًا ولا قيمة له، فمن المؤكد تقريبًا أن يرغم فيصل من جانب الرأي العام على بدء المعارك. الحقائق هي، حسبما أعلم، كما علمتم بها جميعها، ومع حصول بعض التردد من جانب الدروز والكنيسة الأرثوذكسية وتوابعها فإن مؤتمر دمشق يمثل الأكثرية العظمى من الشعب السوري.

إذا استطعتم أن تطمئنوا فيصل بأن مؤتمر الصلح:

(أ) يعترف به ممثلًا لشعوب سورية وفلسطين العربية ويتعامل معه بهذه الصفة في مؤتمر الصلح.

(ب) وإنه يعترف بحقوق الشعوب العربية لهذين القطرين في الاتحاد تحت سيادة واحدة، بشرط الاعتراف بادعاءات بريطانية العظمى الخاصة في فلسطين والعراق، وادعاءات فرنسة في سورية ولبنان، وكذلك قبول ادعاءات الصهيونيين بوطن لليهود في فلسطين ـ ففي هذه الحالة، أعتقد أن فيصل سيقبل هذا القرار.

إضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بحق العراق في أن يكون جزءًا من دولة عربية اتحادية إذا رغب في ذلك..).

تحريض الشريف حسين البريطانيين على الشعب المصري وثورته وتنافس أبنائه على خدمة بريطانيا من أجل الملك:

وهو ما كشفته الوثائق [1] كما جاء في تقرير للكرنل سى . ئي. فيكري، المعتمد البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية ٦ آذار / مارس ١٩٢٠م؛ حيث جاء فيه:

(في أول آذار/ مارس تلقيت دعوة مستعجلة لزيارة الملك في مزرعته بوادي فاطمة، وطلب مني أن أبدأ السفر في اليوم الثاني.

(١) الوثائق ٥/ ١٧٧ تحت رقم FO 371/5061 E 2534

وصلت إلى المخيم في ٣ مساء آذار/ مارس حيث استقبلني الملك حسين والأمير عبد الله استقبالًا حارًا.

وفي صباح اليوم التالي تحدثت قليلًا مع الأمير عبد الله قبل الذهاب إلى خيمة الملك، فأكد لي شدة رغبته في تسوية القضايا المعلقة بشأن البرقيات والعملة والأمور الأخرى، ولكن كان عليه أن ينتظر الوقت المناسب، ويحصل على موافقة الملك في ظروف ملائمة، وهي لم تحدث في كثير من الأحيان.

قال إنه وجد أن التعامل مع الملك يكون أسهل حين يأخذه إلى خارج مكة، وبعيدًا عن الشؤون الصغيرة الكثيرة التي يشغل نفسه بها مما يعكر مزاجه ويسيء إلى شؤون الدولة. كان في وسعي أن أرى وجهة نظر الأمير عبد الله بنفسي وأن أحكم أن عليه مهمة صعبة جدًا. أنا واثق أنه مخلص لمصالحنا، وشديد الرغبة في الحصول على موافقة الملك على جميع طلباتنا ومقترحاتنا. إن طبع الملك معلوم جيدًا، ولذلك يمكن قياس صعوبات مهمة الأمير عبد الله، ويجب أن يضاف إلى صعوباته حقيقة أن الحجازيين، ابتداءً من الأمير عبد الله فنازلًا، يرهبون الملك.

في مقابلتي للملك ذكر أنه مر الآن شهران منذ وافق على الاجتماع بابن سعود في جدة، لم يحصل شيء، وربما ليس بدون سبب ما، بأننا قد تعهدنا بحمل ابن سعود على مقابلته.

حثني الملك على إخبار المندوب السامي بوجوب عدم إظهار ضعف نحو المصريين، بل أخذهم والقبض على خناقهم. وقد سخر من لجنة ملنر وطلب مني تكرارًا إخبار صاحب السعادة بلزوم التخلص منها.

أبدى أن مغادرتنا مصر ستكون كارثة، وأننا ما دمنا قد بدأنا بالعمل فليس من حقنا أن ننسحب منه، وهذا واجب ندين به للعالم الإسلامي.

كان جلالته متألمًا جدًا من الإدريسي الذي يستخدم في جيشه الكثير من الصوماليين وقوته تتزايد يومًا بعد يوم. قال الملك: "ماذا عمل خلال الحرب؟
والآن تعطونه (الحُديدة) وتراعونه أكثر مما تراعونني".

في مقابلة خاصة مع الأمير عبد الله أخبرني سموه أن الملك اتخذ بلا شك موقفًا عنيدًا جدًا في قضية ابن سعود، وأن كارثة تربة كانت حقًا من خطأ صاحب الجلالة. كان البدو متعبين من القتال بعد ثلاث سنوات ولن ينضووا تحت لوائه، وقد جمعوا مبالغ كبيرة من النقود يريدون صرفها براحة في منازلهم. وعلى الرغم من ذلك أصر الملك على عبد الله بالتحرك ضد ابن سعود. قال الأمير إنه يظن أن أباه أصبح معقولًا أكثر الآن، وهو مستعد لتقديم تنازلات كبيرة إذا قام ابن سعود بالمبادرة الأولى، وهي: بإرسال رسائل والهدية المعتادة إلى الملك عن طريق الأمير علي في المدينة، وتلك هي خير قناة للاتصال. وأضاف الأمير أن ابن سعود بطبيعة الحال لن يرضى إلا بمقابلة الملك لأنه يعتبره هو (عبد الله) عدوه الحقيقي وسبب القلاقل، لكن سموه أكد كل التأكيد على ضرورة حصول لقاء بينه وبين ابن سعود قبل أن يقوم هذا بمقابلة الملك، قال إنه واثق أنه بعد محادثة لمدة نصف ساعة مع ابن سعود يمكن إعداد الأمور لحصول تقارب. أفترض

أن الأمير يرغب في تنبيه ابن سعود لعدم أخذ الملك مأخذ الجد كثيرًا، وأن لا ينزعج إذا أبدى الملك انفعالًا، وكذلك لمحاولة التوصل إلى اتفاق بينهما قبل مقابلة الملك.

خلال محادثتي الخصوصية مع الأمير عبد الله تحدث عن سورية ولكن بدون مرارة، وأخبرني أن الأمير فيصل أبرق إليه أربع مرات قبل الدخول إلى دمشق ليأتي إليه ويكون وزير خارجيته، لكنه رفض لأنه سبق له أن قرأ رسائل ماكماهون، ورأى بوضوح كيف تتبدل الأمور وماذا يكون عليه وضع سورية في النهاية، وأضاف قائلًا إنه كان واضحًا أن فرنسة تتقدم بمطالب في سورية، وكان واضحًا أيضًا من رسائل السر هنري مكماهون أن إنكلترة لا بد لها من صرف النظر عن أية مدعيات على سورية.

إن دلالة هذا الإقرار بعد موقفه السابق بصدد الرسائل الآنفة الذكر، ظهر وكأنه مفقود لدى الأمير، يضاف إلى ذلك أنني أظن أن السبب الذي أبداه لرفض الالتحاق بفيصل هو الغيرة من أخيه والمطامع الأخرى.

ثم تحوّل الأمير إلى الكلام عن شؤون العراق، قال لي إنه اتهم بأن له مطامع في العراق، قال انتهت تلك الأيام التي كان الإنسان يستطيع أن يتقدم مع عدد قليل من الأتباع إلى بلد آخر ويضع تاجًا على رأسه ويعلن نفسه ملكًا أو أميرًا له، وهو نفسه لم يطمع أن يضع نفسه في موضع يشبه أمير "ويد في ألبانية"[1] صاح الأمير: وهل هناك مثل هذا الجبان؟ وهو قد أحب العراق لأن أهليه أكثر تمدنًا من الحجاز، وفيه طبقة مثقفة يمكن الاختلاط بها بينما ليس هنالك في الحجاز شيء من ذلك. إنه يود بالتأكيد أن يكون أميرًا للعراق إذا ضمن ذلك بدعم ومساعدة بريطانيا ومساعدتها لمدة لا تقل عن ٣٠ سنة، وهو لا يقبل منصبًا في أية بلاد لا يكون لبريطانية انتداب عليها.

سألت الأمير: ألا يأسف على مغادرة الحجاز فقال: "والله، إن ذلك يحطم قلبي أن أترك هؤلاء البدو، وإذا حصلت على منصب عالي في الحجاز فلن أتركه أبدًا.

بعد مزيد من المحادثة خرجت بانطباع أن الأمير، لو كان له الخيار، لود أن يكون أميرًا للعراق أكثر من ملك الحجاز. ولو أنه يكون مسرورًا وممتنًا أن يحصل على هذا المنصب الأخير.

وأود أن اوضح تمامًا أن كل هذه المحادثة كانت بمبادرة من الأمير، ولم تكن رسمية بأي وجه من الوجوه، وإنني لم أحوّل المحادثة أو أعلّق على موضوع مستقبل دولة العراق أو الحجاز.

أبديت كل الآراء بصورة تلقائية من الأمير عبد الله، وربما بدافع الرغبة في حملي على التصريح بشيء، لكن لم يكن لدي شيء أصرح به.

(١) حاشية في الأصل: أمير ألماني نصب على ألبانيا سنة ١٩١٤ عند انفصالها عن تركيا وثار عليه أهلها وغزتها اليونان ففر. -مختصرا-

سألته بعد ذلك نهائيًا هل يفكر حقًا بإمكان إنشاء مملكة عربية، فأجاب بكل تأكيد: نعم – مع دعم بريطانيا، وأشرت إلى أن هذا الجواب المعتاد للملك وإنه لا يمكن التفكير في ذلك وهو مخالف لكل تقاليد بريطانية العظمى أن تفرض ملكًا على شعب وأن ترغم دولًا مستقلة على إنشاء مملكة اتحادية .

أجاب الأمير إن ذلك لا يستمر سوى سنة أو سنتين ثم تقبل المملكة برضا وسرور من جانب كل العرب.

قلت إنني أنظر إلى الموضوع بأنه لا طائل وراءه للبحث في إمكانيات مملكة عربية بوجود معارضين أمثال الإدريسي والإمام وابن سعود وسائر الحكام الأقوياء في جزيرة العرب.

أصر الأمير أن الأمر يكون سهلًا بدعمنا، وإذا اتخذنا إجراءات قوية ضد الذين يعارضونه.

قلت له إن هذا هو ما ليس لنا استعداد للقيام به، وذكرته كيف أن الخلافة انشقت كدولة مدنية في وقت مبكر في التاريخ الإسلامي والصعوبات التي جابهها حتى الخلفاء الأولون في حفظ الأمن في الجزيرة العربية.

فيما يتعلق بنزاع الخرمة لا أرغب في إعادة فتح المباحثات القديمة أو إعطاء فكرة بأنني أميل سلفًا إلى آراء الملك، لأنني اختلفت معه على أكثر المواضيع، لكن لا بد لي من القول مرة أخرى عن التأكيدات المتعددة بأن ابن سعود كان ولا يزال مخلصًا لنا، وأدعو إلى المقارنة بين خدمات الملك وخدماته خلال الحرب. لقد سألني كثير من الضباط الفرنسيين والإيطاليين هل كنت لا أفكر أن ابن سعود لعب لعبة مزدوجة معنا خلال مدة الحرب. إن الفقرة السادسة من تقرير الميجر ديكسن المرسلة من بغداد، ليست، كما أرى، مما يجب أن يحمل محمل الجد، لأنه لا يمكن أن يفهم كيف أن حركة من جانب الإخوان لا تكون خطرة حتى إذا لم نكن معادين لها أو أن لا تتنبأ بالغليان الذي تغطس فيه جزيرة العرب إذا قام ابن سعود بإعلان نفسه زعيمًا روحيًا للإسلام.

أرى أن حركة الإخوان أصبحت خطرة وخصوصًا على الحدود بين نجد والحجاز. قد يرتدي ابن سعود لباس تصفية الإسلام من الشوائب، لكن إذا كانت هذه التصفية تتم بالنار والسيف فإن وضعنا يكون صعبًا جدًا. يضاف إلى ذلك أن تباكي نجد على الحج يظهر وكأنه خارج الصدد، بينما هم يقومون بالعدوان على الحدود محرّضين الملك ضدهم، وهم أنفسهم يغلقون طريق إنني أرى أن حكومة صاحب الجلالة قد تواجه وضعًا عسيرًا ناشئًا عن حركة الإخوان وأنه يجب التوصل إلى خطة ما، فأنا أفترض أنه ليس في النية ترك الحجاز تحت رحمة هؤلاء المتعصبين. إن الرياض، خلافًا لمكة، يمكن أن تزورها الطائرات، وأقترح من الضروري الآن، القيام بمناورة تبين لابن سعود كيف أن بلدانه هي تحت رحمتنا).

رفض بريطانيا قرار المؤتمر السوري والمؤتمر العراقي بدمشق وعملها على تقسيم الأقطار العربية والمنع من اتحادها:

وهو ما كشفته برقية وزير الخارجية البريطاني إلى اللنبي[1] والتي جاء فيها: (من اللورد كرزن – وزير الخارجية

إلى اللورد اللنبي – (القاهرة)

٢٢ آذار / مارس ١٩٢٠

برقيتكم المرقمة ٢٧٣

لم يتخذ مؤتمر الصلح قرارًا بشأن فيصل والمؤتمر السوري، إذ ليست لديه أية معلومات عن صفة هذا المؤتمر أو صلاحيته.

كل ما حدث هو أن الحكومتين البريطانية والفرنسية امتنعتا حتى الآن عن الاعتراف بصحة قرار يدّعي بتسوية مستقبل سورية وفلسطين والموصل والعراق من وراء ظهرهما.

إنكم تعربون عن أمل في أن يعترف مؤتمر الصلح بفيصل ممثلًا للسكان العرب في سورية وفلسطين ويتعامل معه بهذه الصفة، لن تكون هنالك صعوبة في هذا بشرط أن يأتي فيصل إلى مؤتمر الصلح مع اعتراف مقابل وضع فرنسة الخاص في سورية ولبنان، ووضع بريطانية الخاص في فلسطين، بما في ذلك تعهدها بإنشاء وطن قومي للصهيونيين في ذلك القطر.

لكنكم في الفقرة التالية تتكلمون عن السيادة العربية العامة على منطقة أوسع كثيرًا بضمنها العراق. نحن لا نعلم ما هي علاقة فيصل بالعراق...).

وكما ورد في (برقية من اللورد كرزن – وزير الخارجية

إلى اللورد اللنبي – القاهرة ١ نيسان / إبريل ١٩٢٠

برقيتكم المرقمة ٢٩٨ .

عليكم إخبار حسين وعبد الله بدون تأخير أن حكومة صاحب الجلالة لا تعتبر أن ال ٢٩ عراقيًا في دمشق لهم أية صلاحية للتكلم بالنيابة عن العراق، وأن مستقبل هذا القطر لا يمكن تقريره إلا من قبل مؤتمر الصلح بعد التحقق من رغبات السكان).

(١) الوثائق ٥/ ١٨١ و ١٨٨ رقم ٣٨ تحت E 1927/2/44 FO 371/5033 ورقم ٤٤ تحت E 2491/2/44 FO 371/5035

تحريض ابن سعود بريطانيا على الشريف وأبنائه ودعوته لها لإحكام السيطرة على الجزيرة العربية وقمع الثورة السورية والحيلولة دون الوحدة بين العرب والترك وتحذيرها من التفريط بتحالفها مع فرنسا من أجل العرب ودعوته إياهما لمواجهة الثورة السورية معا:

وقد كشفت ذلك الوثائق البريطانية[1]؛ كما ورد في:

(برقية من الأمير السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

حاكم نجد وملحقاتها

إلى الميجر ر.ب. ديكسن الوكيل السياسي في البحرين

التاريخ رجب ٢١ رجب ١٣٣٨هـ

٢ نيسان/ أبريل ١٩٢٠م

بعد التحية..

أتشرف بالاعتراف بوصول رسالتك الودية المؤرخة في ٢٧ جمادى الأولى ١٣٣٨ مع مرفقها صورة ترجمة برقية من سعادة الكرنل ولسن، المفوض الملكي في بغداد، وقد فهمتها جيدًا وبصورة خاصة ملاحظاتك عن شؤون الأميرين فيصل وعبد الله اللذين نصبا نفسيهما ملكين لسورية والعراق على التوالي.

وأقول أيضًا في هذا الصدد إنني أخبرتكم شخصيًا بآمالهما وأهدافهما الشريرة، لكنني لا أستطيع التوسع في الموضوع لأنني في الحقيقة متحفظ في الكلام عن هذا حسبما يفكران. وللعرب القدماء مثل يقول "هنالك الرجل كامل، ونصف رجل، وليس رجل". فالرجل الكامل، يمتلك الحكمة لكنه مع ذلك يستشير الآخرين، لكن الذي ليس رجلًا لا حكمة له ولا يطلب مشورة ولا نصيحة!

وأنا واثق أن كلا الأميرين هما من الصنف الأخير.

لقد التزمت بالإيجاز والدقة الشديدين في مراسلاتي مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق ببعض الأمور، لأنني أخشى أنني إذا توسعت في ذلك فقد تفكر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن لدي أسبابًا شخصية لفعل ذلك، أو أنني أخاف من أعدائي. لكن الحاجة الملحة تجعلني أكتب إلى سعادتكم عن هذا الموضوع. أنتم تعلمون أن مودتي للحكومة العظمى مبنية على اتفاق المصالح لأنني لا يمكنني أن أتصور، ولا يمكن لأي رجل عاقل أن يتصور، أن وجود حكومة عربية يستطيع أن يضمن وضع شبه الجزيرة هذه، والأراضي والبحار المحيطة بها، ومراقبتها.

ومن الجلي والواضح لدي ولأي شخص يمتلك عقلًا أن إرخاء السيطرة البريطانية على البحر (العربي) والأقطار البحرية ودخول العرب بالنتيجة في حلف مع الأتراك وأصدقائهم الألمان، هو من سوء حظهم وسوف يؤدي إلى دمارهم ومن ضمنهم أنا نفسي. ولهذا السبب تقع علي مسؤولية المحاولة لضمان وتأييد مصالحها (مصالح الحكومة البريطانية) في هذه الجزيرة العربية عمومًا وفي جزيرة العرب الوسطى خصوصًا. سوف أواصل القيام بذلك حتى أرى، أو لا أرى شيئين: أولًا، عدم اهتمام (الحكومة) فيما أقوله،

(١) الوثائق ٥/ ١٨٨ رقم ٤٥ LIPES/10/391

وثانيًا، إذا وجدت شرفي ومكانتي معرضين للخطر. وعند ذلك فقط أكون معذورًا وأفضل الموت على الحياة، لأنني أعلم جيدًا أن مصالحي مرتبطة بالحكومة المعظمة.

وهذا ما يجعلني معتزمًا أن أبذل قصارى جهدي بكل قوتي وفهمي.

والآن أقدم لسعادتكم المقترحات التالية:

أولا، لا تستخفوا بما يقول الناس، ولا تضعوا ثقتكم في أهالي سورية والأقطار المجاورة أو على الذين نصبوا أنفسهم ملوكًا، إنهم لا يستطيعون ان يحملوا أفكارًا وأهدافًا جيدة ولا أي شيء يؤدي إلى نتيجة، بل على العكس، كونوا متأكدين بأنهم كالعميان الذين ضلّوا سبيلهم، فلا يستطيعون الرؤية ولا يعرفون متى يجب أن يقفوا حتى يقعوا في آخر الأمر في الهوة.

ثانيًا. زنوا أقوال بعض حكماء العرب الأقدمين. فقد سئلوا عن أسباب سقوط الدولة العباسية، فأجابوا: "اتخذوا أعداءهم أصدقاء لهم وشرّفوهم وكرّموهم في أمل كسبهم، وفي الوقت نفسه تركوا أصدقاءهم بعيدًا واثقين من صداقتهم، ولما دقت ساعة الحاجة وجدوا أن قلوب أصدقائهم السابقين قد تخلفت. ووجد الأعداء الفرصة لتحقيق أغراضهم ونجحوا". والآن إنه من الواضح لسعادتكم أن حكومتكم ليس لها بين الدول الأوروبية صديق أحسن من فرنسة. ولذلك لا تدعوها عرضة لتلاعب سورية بها، بل اعملوا كل ما في استطاعتكم لتقوية روابط الوحدة معها، لكي لا يكون في ذهنها أقل شك فيكم، لأن أعداءكم سوف يتزايدون بضعفها.

وفي الوقت نفسه ليس للحكومة البريطانية صديق مخلص بين العرب سوى أنا، الذي لي مصالح شخصية قوية. فكروا في الأمر قبل أن يحدث شيء ورأبوا الصدع قبل أن يتسع.

إن حل هذه المشكلة سهل للحكومة المعظمة وحليفتها (فرنسة) إذا فكرتا في الأمر وتعاونتا واتخذتا الإجراءات الحكيمة، لأن الفائدة الكبرى في الحل، بينما التأخير وعدم الاكتراث يكون لهما عواقب خطيرة. إن الجاهل ينخدع بسهولة، وبذلك ينال العدو القوة ولو أنه لا يملك أية ميزة أو قوة حقيقية.

إني أسترعي أنظاركم إلى القول الذي ذكرته آنفًا عن الرجل الأعمى والذي لا عقل له!

سوف ترون في **[جريدة]** الكوكب ١٧ شباط/ فبراير ١٩٢٠ أن أناسا قد بدأوا يعقدون المؤتمرات والاجتماعات وإلقاء الخطب ونشر النشرات من النوع غير المرغوب فيه، بلغت الخاصة، هذا يسيء إلى الأصدقاء ويسر الأعداء، ولو سئلت عن رأيي في حل هذه المشكلة لكان عندي ما أقوله.

ثالثًا، ليكن مفهوما بوضوح أن العالم الإسلامي كله، عدا جزيرة العرب الوسطى، يعتقد اعتقادًا دينيًا أن كل خلافة، عدا خلافة الترك، باطلة، بينما يعلم الكل أن الشريف (الملك حسين) نهض (انضم إلى الحلفاء) آملًا الحلول محلهم (محل الأتراك) في الخلافة، وهو يمني أتباعه بأنه سيكون منافسًا لكم -وهو أملهم جميعًا- خيب الله أملهم.

شخصيًا، أخبرت سعادتكم عن جميع أمر السوريين الذي، كما قلت، لا قوة حقيقية لهم بأنفسهم، لكنهم في أيدي المتسلط عليهم، أي الضباط والموظفين الذين كانوا في السابق ملحقين بالجيش التركي، وبعض المغامرين الطائشين. وأفضل تأكيد لموقفهم يظهر في كلمات السر ريجنالد وينغيت، المندوب السامي السابق في مصر، فإنه نسب فتح سورية إلى الجيش العربي، وأدار رؤوسهم بقوله ذلك.

رابعًا، ليكن مفهومًا بوضوح أنه ما دام الشريف وأبناؤه مستمرين على أن تكون لهم صلات بشؤون سورية أو الأقطار المجاورة لها، عدا الحجاز، فإنه لن تكون له (ولا لأبنائه) مندوحة من معارضتكم سواء في السر أو العلن، لأن لهم شيئًا في قلوبهم. وكما قيل فإن "عدو المرء من يعمل مثل عمله" (أي أن الرجال ذوي المهنة الواحدة قلما يتفقون).

لقد أتعبتكم حقًا بكتابتي كل هذا، ولو أنني شرحت لكم شخصيًا كل شيء بالتفصيل خلال اجتماعنا. أعتقد أن في ذلك الكفاية، ولكن إذا شئتم فإنني أكتب بإسهاب أكثر. إن والدي وولدي فيصل وسعود يقدمون لكم أحسن السلام. أرجو أن تقدموا أحسن سلامي إلى الكرنل ويلسن المحترم. هذا ما وجب قوله، حفظكم الله).

اختراع بريطانيا فكرة الجامعة العربية تحت نفوذها لقطع الطريق على مشروع الولايات العربية المتحدة مع ضمان الوطن القومي لليهود في فلسطين وتأسيس الدول الوظيفية التابعة لها:

وقد بدأ الضباط السياسيون البريطانيون ببلورة فكرة جامعة عربية تعزز التقسيم، وترضي غرور العرب بوجود وحدة بينهم، وتقطع الطريق على مشروع الدولة القومية الواحدة التي كان يبشر بها القوميون العرب، وتضمن الوطن القومي لليهود، وقد بدأت الفكرة أكثر وضوحا في هذه الفترة؛ كما ورد في الوثائق[1] عن مذكرة هربرت صموئيل والتي جاء فيها:

(عن سورية وفلسطين والعراق والدول العربية نقدم المقترحات التالية للنظر فيها:

١. تؤلف خمس دول لتكوّن اتحادًا رخوًا:

(أ) سورية العربية تكون عاصمتها دمشق والأمير فيصل ملكًا لها. هذه الدولة تكون مستقلة تمامًا، ويكون لحاكمها الحق في اختيار مستشارين أوروبيين من أي قطر يشاء، لكن إذا رغب الفرنسيون فإن بريطانية وفرنسة قد تتعهدان بعدم السماح لرعاياهما بقبول هذه الوظائف.

(١) الوثائق ٥/ ١٩٧

(ب) سورية الغربية، تحكمها فرنسة تحت الانتداب ومع الخضوع للإشراف العام لعصبة الأمم. إذا وافق الفرنسيون يجوز الاعتراف بسيادة فيصل في هذه المنطقة. إذا لم يوافقوا فلا.

(ج) فلسطين تحكمها بريطانية العظمى تحت الانتداب ومع الخضوع للإشراف العام لعصبة الأمم. تكون حدود فلسطين كما اقترحتها وزارة الحرب. ويتضمن الانتداب أحكامًا تتعلق بالوطن القومي اليهودي وترضي الصهيونيين، ولا يعترف بسيادة فيصل في هذه المنطقة.

(د) الحجاز، مستقل تحت سيادة الملك حسين الذي يكون حرًا في اختيار مستشاريه الأوروبيين كما يشاء. وإذا أمكن ربط الإمارات العربية الجنوبية الأخرى بشكل من الاتحاد مع الحجاز فيكون ذلك مرغوبًا فيه. وإلا فيمكن أن تؤلف تلك الإمارات وحدات منفصلة في الاتحاد أو قد تترك خارجه.

(ه) العراق، تحت الإدارة البريطانية، وإذا رغب في ذلك يكون عليه ملك عربي. وإذا تقرر تكوين دولة في البصرة وما جاورها، ذات شكل بريطاني صرف، فيجوز أن تؤلف هذه الدولة وحدة سادسة.

[مجلس دائم]

٢. لأجل الإشراف على الشؤون العامة للمنطقة بأسرها، يؤلف مجلس دائم ذو اسم مناسب ويكون مركزه في دمشق. يكون المجلس من واحد أو أكثر من ممثلي كل من الدول المؤسسة ويعين رئيسه من قبل عصبة الأمم.

وإذا رغب فيجوز أن يكون تحت الرئاسة الفخرية للأمير فيصل.

٣. تتعهد الدول المؤسسة أن لا تثير إحداها حربًا على الأخرى، ولكن ما عدا ذلك يكون الاتحاد على الأغلب اقتصاديًا لا سياسيًا.

(أ) لا تقوم موانع كمركية بين هذه الدول، ويكون من أهم وظائف المجلس في دمشق التوصل إلى تخصيص عادل للإيرادات الكمركية بسعر موحد في موانئ الاتحاد وحدوده.

(ب) الدول التي لا منفذ لها على البحر تستعمل كل الموانئ بنفس الشروط مع الدول التي تقع الموانئ في منطقتها.

(ج) يتولى المجلس إشرافًا عامًا على النقليات في سكك الحديد بين الدول لضمان التنظيم.

(د) لا توضع مستلزمات جوازات سفر المسافرين بين إحدى الدول والأخرى، ويشرف المجلس على الترتيبات لاسترداد المجرمين بين الدول.

(ه) يشرف المجلس أيضًا على ترتيبات الحجر الصحي إلخ. ..

٤- في حالة عدم تمكن المجلس من التوصل إلى تسوية أي أمر يختلف عليه الأعضاء، يحال الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم ويكون قراره نهائيًا.

٥. تكون كل هذه الترتيبات خاضعة لإعادة النظر من جانب عصبة الأمم بعد أمد من السنين. يستحسن أن لا يكون هذا الأمد قصيرًا).

تأكيد الشريف حسين على ارتباطه ببريطانيا وإقراره بقيامه بالثورة بناء على اتفاقه معها:

وقد بدأ الشريف حسين يضيق ذرعا بسياسات بريطانيا بعد مؤتمر الصلح في فرساي وعدم وفائها بوعودها له؛ فأرسل برقية[1] إلى المندوب البريطاني السامي في القاهرة يشتكي له مما آلت إليه أموره؛ وجاء فيها:

(من الملك حسين إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة

٦ نيسان / إبريل ١٩٢٠

أخبرني المعتمد في جدة نيابة عنكم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تعترف بمؤتمر عراقي، ولا تقرّ إلا مقررات مؤتمر الصلح. اسمحوا الي أن أقول إن مخلصكم لا علاقة له بمؤتمر الصلح.

إن علاقاتي والتزاماتي، كما أشرت قبل هذا مرارًا، هي مع الحكومة البريطانية وحدها. فهي التي دعتني، وهي التي جعلتني أقوم بالثورة، وهي التي قبلت كل شروطي فيما يتعلق باستقلال الوطن العربي وما يتعلق به، وذلك بتوقيع المندوب السامي الذي كان واسطة الاتصالات في الموضوع، كما يظهر من رسائله التي اطلع عليها المعتمد في جدة مؤخرًا، وكما أكده المؤتمر الوطني، مهما كانت نظرة السياسيين عن هذه المؤتمرات.

واعتمادًا مني على سمعة بريطانية في الالتزام بوعودها، غامرت بكل شيء في سبيل الثورة، بمخاطرها، وكوارثها وصعوباتها، ولا أعلم أنني ارتكبت أي جريمة في أعين بريطانيا...).

إعلان حكومة الهند البريطانية عن رغبتها في احتلال ابن سعود الحجاز وإنهاء حكومة الشريف حسين:

ففي هذه الفترة بدت سياسة حكومة الهند -عبر مكتب وكيلها السياسي في بغداد الذي يدير شئون الخليج العربي وشرق الجزيرة العربية- أكثر وضوحا وتصريحا في حسم الصراع بين نجد والحجاز لصالح ابن سعود؛ في الوقت الذي كان المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي في مصر يرفض هذه السياسة التي تهدد نفوذه على الحجاز وغرب الجزيرة العربية؛ كما جاء في:

---

(١) الوثائق ٥/ ١٩٩ رقم ٤٨ FO 882/22

(برقية[1] من اللورد اللنبي – المندوب السامي في مصر
إلى وزارة الخارجية ـ لندن
الرقم: ٣٩٥ التاريخ: ٢٢ نيسان – أبريل ١٩٢٠

يظهر استنتاجًا من برقية الكرنل ويلسن المرقمة إلى وزارة الهند، أنه لا ينظر بعين الريبة إلى التوسع السريع لحركة الإخوان واحتمال اجتياح ابن سعود للحجاز!

أرجو أن لا يكون هذا رأي حكومة صاحب الجلالة. نحن ملتزمون بتعهدات حاسمة جدًا للملك حسين الذي نصبناه على الرغم من بعض المعارضة من جانب الهند ومسلمين آخرين، ومن واجبنا ولفائدتنا تأييده. وهو لم يعمل شيئًا يبرر قلب موقفنا المدروس.

إن السكوت عن أي اعتداء من جانب ابن سعود يكون إقرارًا بفشل السياسة التي سرنا عليها خلال السنوات الأربع الأخيرة، واحتلال الحجاز يجيء ضربة قاصمة لدبلوماسيتنا، وفي رأيي يضعف موقفنا في العالم الإسلامي. وأرى من الخطر الشديد إبداء أي تشجيع لحركة تهدم تمامًا ميزان القوى في جزيرة العرب وتتركها في أيدي نحلة تكبح جماحها شخصية رجل واحد فيما يظهر.

لا أتجرأ على التكهن بأثر ذلك على مسلمي الهند، ولو أن رأي الهنود الذين تكلمت معهم هنا يدل على أنه يكون خطيرًا.

أشعر بقوة أن كل جهودنا يجب أن توجه للحفاظ على الملك حسين على عرشه وأن ابن سعود إذا أبدى ميلًا نحو الاعتداء فيجب اتخاذ كل وسيلة ممكنة لمنعه!

مكررة إلى بغداد).

وقد أبدت الإدارة البريطانية ملاحظاتها وتعليقاتها على البرقية بما يلي:

(البرقية التي يشير إليها اللورد النبي المرقمة (٣٥٢٠).

إني أتفق معه تمامًا في تخريجاته، وقد توصلت تدريجيًا إلى النتيجة بأن الكرنل ويلسن يميل بصورة قطعية إلى مساندة ابن سعود ضد حسين حتى بكلفة احتلال وهابي ثان للحجاز، ووزارة الهند في كتابها (٦ آذار – مارس E1089) الوثيقة تدعي أنها تنظر إلى المؤرخ في مثل هذا الاحتلال بجزع، وأعتقد أنها على صواب. يذكر الكرنل ويلسن في صفحة واحدة فقط من تاريخ المستر لوريمر المفيد للحركة الوهابية في مطلع القرن التاسع عشر، وهو لا يشير إلى الصفحات التي لا تؤيد آراءه الخاصة.

إذا جوبهنا حقًا باحتلال وهابي ثانٍ للأماكن المقدسة والنمو الناتج عن ذلك لقوة الوهابيين ونفوذهم فقد يحسن بنا أن نتعلم درسًا من الماضي. المذابح في الطائف وكربلاء، الغارات المتكررة على العراق، طرد كل

(١) الوثائق ٥/ ٢٠٤ رقم ٥٣ تحت ٣٧٥١ / FO 371/5061

الحجاج الذين لا يعتنقون المذهب الوهابي، الحركات العسكرية الصعبة والغالية الثمن التي وجب اتخاذها بعد ذلك لكبت الحركة الوهابية، كل هذه يجب ان يتنبأ بها وقبولها عمدًا إذا كنا نؤيد سياسة الكرنل ويلسن.

بالنظر إلى الآراء التي يحملها ليس من المعقول أن نتوقع منه أن يبذل كل جهوده لتنفيذ سياسة حكومة صاحب الجلالة!

نحن لا نعلم هل عرض على ابن سعود عقد الاجتماع المقترح على إحدى سفن صاحب الجلالة. لكننا نعلم حقًا أنه في رسالة حديثة لابن سعود ذكر بعض الملاحظات غير المناسبة في موضوع فيصل وقواته. ونعلم أيضًا أنه، من خلال بعض سوء الفهم، لم تنفذ أوامر حكومة صاحب الجلالة لتخفيض إعانة ابن سعود. والآن هو ينتقد جازمًا موقف حكومة صاحب الجلالة من احتلال وهابي ممكن لمكة. ورأيي الخاص هو أنه مخطئ تمامًا في هذه كما هو يعترف الآن بأنه كان مخطئًا في قضية الحكم البريطاني المباشر في العراق. وقد خالفته المس بل، على هذه النقطة وكانت مصيبة بلا ريب. ويظهر أنها تخالفه أيضًا في القضية الوهابية (راجع المقطع المؤشر على الصفحة الرابعة من IDCE محضر الاجتماع الحادي والعشرين)، وهنا أيضًا أظنها على حق، وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك، فإنا ليس لدينا العراق وحده للنظر في أمره. لقد أيدنا وأسندنا ثورة عربية يرأسها حسين، الذي اعتُرف به بنتيجة ذلك من جانب دول الحلفاء ملكًا مستقلًا. ونحن أيضًا ندّعي لنفسنا وضعًا خاصًا في جزيرة العرب خارج الحجاز. فكيف نسمح لمن عيناه نحن أن يكتسحه أحد جيرانه؟

لم يفعل ابن سعود شيئًا لمساعدتنا ضد الأتراك. ولا يمكن أن يبرر إسنادنا لزعيم الحركة الوهابية إلا إذا فعل ما نريد أن يفعله، أي أن يقابل حسين. وكما أشار إليه ممثل وزارة المالية في مباحثة حديثة عن الإعانات، لقد وضعنا نفسنا في وضع خادع. فابن سعود يستعمل نقودنا وتأييدنا له لمحاربة حسين الذي نسنده أيضًا لقد آن الأوان لنا حقًا لنضع نهاية لهذه الحالة، وأتجاسر فأقترح، أن علينا أن نتبع خطة من قبيل ما يأتي:

حسين: يجب أن نكرر دعوتنا له للمجيء إلى لندن على الأساس القاطع بأن يفتح الحج للوهابيين في غيابه وأن يحتفظ بالوضع الراهن في الخرمة وتربة.

وعلينا أيضًا أن نجعله يعلم ما نقوله لابن سعود.

ابن سعود: يجب أن نقول له بأننا نشعر تمامًا باعتراضاته لمواجهة حسين على أية أرض لا تكون محايدة كل الحياد. إن الحسين آب إلى لندن تنفيذًا لعهد اتخذ منذ أمد طويل لزيارة جلالة الملك. إن السفينة التي تأخذ الشاه إلى إيران سوف توضع تحت تصرف ابن سعود لسفرته هو نفسه إلى لندن، وهي البلدة التي يدعى الآن إلى زيارتها. وفي غيابه. يوافق حسين على المحافظة على الوضع الراهن وفتح الحج. وابن سعود من جانبه يجب أن يضمن أن لا يثير أية قلاقل وأن يكبح جماح حجاجه. وإذا رفض دعوتنا ورفض الضمان أو أثار أي عمل عدائي فإن إعانته توقف فورًا وتلغى معاهدته معنا وتسحب رعايتنا له.

وفي الوقت نفسه علينا، كما أرى، استشارة الكرنل لورنس عن سعة وطبيعة التأييد الذي نقدمه لحسين في حالة رفض ابن سعود الامتثال لطلباتنا.

وإنه ليعزز موقفنا كثيرًا إزاء ابن سعود إذا وافق المجلس الأعلى للحلفاء على مسودة الفصل الذي حررناه عن بلاد الغرب في المعاهدة (معاهدة الصلح).

وأملي أن هذا قد حصل.
التوقيع هيوبرت يانغ
د.ج . أوزبورن).

إخضاع ابن سعود إمارة حايل للنفوذ البريطاني:

وقد استتبع انسحاب القوات العثمانية من المدينة المنورة -واستسلام فخري باشا للضابط البريطاني غارلاند- سقوط حايل التي حاصرها ابن سعود؛ لمنع وصول المدد للمدينة، حيث تم اغتيال أميرها سعود ابن رشيد؛ كما جاء في وثيقة[1] مترجمة لرسالة ابن سعود للوكيل السياسي البريطاني في البحرين الميجر ديسكن وفيها :

(ترجمة كتاب من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

إلى الميجر ديكسن – الوكيل السياسي في البحرين

التاريخ ٥ شعبان ١٣٣٨هـ/ ٢٥ نيسان – إبريل ١٩٢٠م

بعد التحية..

الغرض من كتابة هذه الرسالة الودية هو السؤال عن صحة سعادتكم، والقول بأنه سبق لي أن كتبت إلى سعادتكم كتابًا يتضمن خبرا حول سعود بن عبد العزيز الرشيد.

وقد تأكد هذا الآن بوصول بعض المندوبين من حائل إلى عاصمتي. بخصوص ما تقدم عرضت على سعادتكم تقريرًا بعد اغتيال الموماً إليه، والآن أبلغ سعادتكم إضافة إلى ذلك أن وجهاء حائل ورؤساءها اجتمعوا في محفل كبير وتذاكروا في بعض القضايا التي تهمهم، وقرروا أخيرًا انتداب اثنين من ذوي النفوذ في حائل لالتماسي عقد معاهدة معهم. عند وصولهم طلبت منهم الشروط التالية:

١- أن لا يكون لهم امتياز أو حق في التدخل في حكومة المقاطعة (كمجموعة).

٢- ولا يكون لهم الحق في إدارة شؤونهم الخارجية بصورة قاطعة.

---

(١) الوثائق ٥/ ٢٠٧ رقم مسلسل ٥٤ تحت رقم FO 371/5062

٣- وأن يتبعوا سياستي.

٤- وأن لا يكون لهم الحق في التدخل مع العشائر الرحالة (شمر).

٥- وعلى هؤلاء أن يعرضوا خلافاتهم عليّ لحسمها نهائيًا.

٦- وأن أترك إمارتهم مستقلة وإدارة شؤونهم الداخلية في أيديهم بشرط أن تكون تحت رقابتي العليا.

٧- وإذا حدثت منازعات فيما بينهم فعليهم أن يعرضوها علي لتسويتها نهائيًا.

عاد المندوبون من عاصمتي بعد قبولهم وإبرامهم الشروط المتقدمة، فأرغب أن أعلم سعادتكم لأجل تبليغ ذلك إلى حكومة صاحب الجلالة.

والدي وإخوتي ووالداي سعود وفيصل وإخوتهم يقدمون احتراماتهم العظيمة إلى سعادتكم).

إخطار اللنبي الشريف فيصل بقرارات مؤتمر الصلح (فرساي) والذي تم بموجبه إخضاع سوريا والعراق وفلسطين للانتداب:

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا وفرنسا تفاوضان الدولة العثمانية في مؤتمر الصلح على الاعتراف بانتهاء ولايتها على المنطقة العربية (جزيرة العرب والشام والعراق) شرعتا في تنفيذ اتفاق سايكس بيكو -الذي انسحبت منه رسيا بعد الثورة البلشفية الشيوعية فيها سنة ١٩١٧م، وإسقاط القيصرية الروسية- والذي بموجبه تم تقاسم المنطقة العربية بينهما، مع تنفيذ وعد بلفور بالوطن اليهودي في فلسطين؛ كما جاء في(برقية[(١)]

من الفيلد مارشال اللنبي إلى اللورد كرزن

الرقم: ٤١٨

٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٢٠

برقيتي التالية مباشرة إلى الأمير فيصل:

يا صاحب السمو ..

أمرتني حكومة صاحب الجلالة **[ملك بريطانيا]** أن أرسل لكم الرسالة الآتية:

بنتيجة القرارات الأخيرة التي اتخذتها دول الحلفاء في المؤتمر المعقود في سان ريمو، وضع نص بالاعتراف بسورية والعراق دولتين مستقلتين بشرط تقديم المساعدة من دولة منتدبة حتى الوقت الذي تستطيع الدولتان فيه الوقوف وحدهما.

---

(١) الوثائق ٥/ ٢٠٨ رقم ٥٥ تحت رقم FO 406/43 IE 4658

وتنفيذًا لهذه القرارات منح الانتداب على سورية إلى فرنسة، وعلى العراق إلى بريطانية العظمى، وعينت بريطانية العظمى أيضًا دولة منتدبة على فلسطين.

وتشعر حكومة صاحب الجلالة شعورًا قويًا بأن الوقت قد حان الآن للتوصل إلى ترتيب من شأنه التوفيق بين مطالب الشعب السوري وهذه القرارات.

في كتاب سموكم المؤرخ في ٢٨ آذار/ مارس المعنون إلى وزير الخارجية، أعربتم عن استعدادكم للسفر إلى أوروبا بشرط الاعتراف باستقلال الشعب السوري.

ومع أنه، وفقًا للقرارات التي اتخذت الآن، تكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة للاعتراف بسموكم بصورة مؤقتة رئيسًا لدولة سورية مستقلة، فإنها ترى بشدة أن ادعاءكم بالملوكية لا يمكن إقراره رسميًا إلا في مؤتمر السلام. ولذلك نحثكم على القدوم إلى أوروبا بدون المزيد من التأخر لتوضيح قضيتكم. سيعقد اجتماع جديد للمؤتمر في باريس في نهاية أيار/ مايو، والمأمول أن سموكم قد تتمكنون من حضور الاجتماع.

وفيما يتعلق بفلسطين لقد كنتم دائمًا على علم بأن حكومة صاحب الجلالة قد تعهدت بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي نية وافقت عليها الإدارة، وسوف ترى حكومة صاحب الجلالة نفسها مسؤولة بشروط الانتداب للمحافظة على مصالح السكان الأهليين في البلاد على أتم وجه.

وعند التأكيد على سموكم باستحسان الاستجابة لدعوة حكومة صاحب الجلالة للسفر إلى باريس دون المزيد من التأخير، أرغب في أن أؤكد لكم أن حكومة صاحب الجلالة إنما تتحسس بالرغبة في الاهتمام الكامل بمطامح سموكم وأن تتاح لكم الفرصة الكاملة لعرض قضيتكم.

وأنتهز الفرصة. ... اللنبي، فيلدمارشال).

تكليف حكومة الهند ضابط الاستخبارات البريطاني فيلبي بمهمة الإشراف على ابن سعود وسياسته:

وقد رأت حكومة الهند البريطانية تكليف فيلبي، كمستشار لابن سعود لتنفيذ سياساتها في المنطقة؛ كما جاء في برقية[1] وزير الهند إلى مكتب بغداد؛ وفيها:

(من وزير الهند ـ لندن
إلى المفوض المدني – بغداد
التاريخ: ١٣ أيار/ مايو ١٩٢٠
برقيتي في ٥ أيار/ مايو

(١) الوثائق ٥/ ٢٢١ رقم ٦٢ تحت رقم FO 371/5062

يبدو لنا، في حالة خلق ابن سعود صعوبات حول قبول الدعوة، أنه يذعن لإيضاحات شخصية من قبل ضابط بريطاني يثق به. ويظهر أن الضابط الأفضل أهلية هو فيلبي الذي سنحت له فرص فريدة من نوعها للاختلاء بابن سعود والذي من المفترض أن يختاره الأخير كمستشار لاجتماع عدن. إن فيلبي موجود هنا. ويقترح توجهه إلى البحرين على الفور ليكون جاهزًا للذهاب إلى الرياض عند الضرورة لغرض إيضاح الامور لابن سعود، وبالتالي مرافقته إلى عدن. وستفهمون أن ما يعجل بهذا الاقتراح هو حرص حكومة صاحب الجلالة الشديد على تشجيع لقاء مبكر مع الملك حسين.

الرجاء إبراق وجهات نظركم. إنني أفترض أنه قد تم إرسال الكتاب الذي خولتم بإرساله في برقيتي المؤرخة في ٥ أيار/ مايو إلى ابن سعود.

وقد يكون من المرغوب فيه على أية حال، انتظار رد ابن سعود قبل المبادرة إلى الاقتراح بإرسال فيلبي.

برقية مكررة إلى نائب الملك في الهند).

تحفظ الشريف فيصل بن الحسين على قرارات مؤتمر سان ريمون ورضوخه للسياسة البريطانية طمعا في الملك:

فقد أبدى فيصل رفضه في بداية الأمر لقرارات المؤتمر إلا أنه أدرك بأنه لا يستطيع رفضها؛ فقبل ما فرضته عليه السياسية البريطانية، وقد زادت الفجوة بينه وبين أبيه وأخيه عبد الله؛ كما جاء في:

برقية [1] (من الماريشال اللورد اللنبي – القاهرة
إلى اللورد كرزن – وزير الخارجية ـ لندن
التاريخ: ١٢ أيار/ مايو ١٩٢٠

عاجل جدًا المرقمة برقيتي المرقمة ٤١٨ بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل، فيما يلي نص جواب فيصل الذي ورد لتوّه:

يبدأ يا سيادة اللورد..

١ ـ إنني أسجل بتقدير عظيم اعتراف المؤتمر في سان ريمو بأن سورية والعراق كلتاهما دولتان مستقلتان. إن هذا القرار توصل إليه المؤتمر، كما يعتقد كل العرب، وفقًا للرغبة في وجود دولة سورية مستقلة وبروح العدل والإنسانية.

(١) الوثائق ٥/ ٢٢٢ رقم ٦٣ و ٦٤ تحت رقم FO 371 ٥٠٣٥ [E 4698/2/44] و E 5418] FO 371/5062

٢ ـ أسجل أيضًا بكل أمانة استعداد حليفتنا الكبرى بريطانية العظمى للاعتراف بي رئيسًا للدولة السورية المستقلة.

٣ ـ فيما يتعلق بالانتداب الذي ذكرتموه سيادتكم، أشعر بأنني لا حق لي في البحث فيه، إذ إن الشعب يعلم بالخطر الذي قد يتأتى منه على سلامته واستقلاله في المستقبل، وقد احتج بمرارة ضده ويرفض قبوله.

٤ ـ مع ذلك لا يعني الأمر أننا مكتفون ذاتيًا وغير مستعدين للحصول على المساعدة الضرورية التي نحتاج إليها بإبرام عقود مع حلفائنا يحافظ فيها بصورة مطلقة على سيادتنا الوطنية، وفي كتبنا السابقة أنا وحكومتي على السواء قد صرّحنا بأننا لا نرفض هذه المساعدة.

٥ ـ فيما يتعلق بقضية فلسطين، لم ألاحظ في كتاب سيادتكم وضوحًا كافيًا يدل على الاعتراف بأن هذا القطر هو جزء لا يتجزأ من سورية، على الرغم من أن فلسطين، من النواحي الجغرافية والعرقية والتقليدية والاقتصادية ومن ناحية اللغة والميول الوطنية، لا يمكن بأي وجه فصلها عن سورية. يضاف إلى ذلك أنه يوجد في المراسلات بين جلالة الملك حسين وسعادة السير هنري مكماهون رسالة باسم بريطانية العظمى مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ تعترف بكون فلسطين ضمن الدولة العربية التي قبلت حدودها كما حددت فيها من جانب الحكومة البريطانية.

٦ ـ يضاف إلى ذلك أن هذه الرسائل كما تدل عليه محاضر الاجتماع في رقم ١٠ داوننغ ستريت تعتبر ذات قيمة مساوية لعهد مماثل مع رئيس الجمهورية الفرنسية، وحتى اتفاق سايكس – بيكو عند النظر في قضية فلسطين صرح بوضوح في المادة الثالثة أن في المنطقة الصفراء تنشأ إدارة دولية ويقرر شكل هذه الإدارة بعد موافقة ممثلي شريف مكة.

٧ ـ لا يوجد في هذه الوثيقة أي شيء حول الصهيونيين أو اليهود، ونظرًا إلى الحاجة لتسكين الشعب الذي هو في أشد حالة انزعاج فكري وروحي، آمل أني أحصل من بريطانية العظمى على صيغة تصريح مرض أستطيع استعماله أيضًا لأحفظ في قلوب العرب الثقة التي لهم في الحليفة الكبرى، وأثبت لهم أن أي اتفاق بين البريطانيين والصهيونيين لا يعتبر بأي وجه ذا قيمة أكبر من الاتفاق مع الملك حسين أو رئيس الجمهورية الفرنسية.

٨ . فيما يتعلق بقضية موافقتي على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أعتقد أن هناك شيئًا من سوء الفهم. إن كل ما قد قبلته هو حفظ حقوق اليهود في ذلك القطر مثلما تحفظ حقوق السكان العرب الأهلين وقبول نفس الحقوق والمزايا.

٩ – العرب الفلسطينيين مسيحيين ومسلمين على حد سواء قد انتهزوا مرارا كل فرصة للاحتجاج على أي اتفاق أو تعهد يقضي بجعل وطنهم وطنًا قوميًا للإسرائيليين. وأنا مستعد للمجيء إلى أوروبا سريعًا لإيضاح قضية بلادي حالما أتسلم بيانًا إيجابيًا لشعبي القلق يصرّح بأن المؤتمر لا يسمح بوجه ما يفصل فلسطين عن سورية. أعتقد أننا بهذه الطريقة وحدها نستطيع التوصل إلى حل يحفظ مصالح جميع ذوي

العلاقة. وفي هذا الوقت أنا بحاجة عاجلة إلى جواب. وأرغب مرة أخرى أن أؤكد لسيادتكم عظيم تقديري واحترامي).

تتويج بريطانيا فيصل ملكا على سوريا:

وقد رفضت حكومة الهند البريطانية تتويج فيصل ملكا على سوريا حفاظا على نفوذها في العراق وجزيرة العرب حيث جاء في برقية المفوض المدني؛ ما يلي:

(برقية من المفوض المدني في بغداد
إلى الوكيل السياسي في البحرين
التاريخ ١٥ أيار / مايو ١٩٢٠

وردت المعلومات بأن الشريف فيصل توج ملكًا لسورية في دمشق في ٨ آذار/ مارس من قبل مؤتمر في تلك المدينة أعلن أيضًا أن الشريف عبد الله ملك للعراق.

أنا الآن بدون معلومات رسمية عن الموقف الذي يتخذ في هذا الصدد، لكن المفروض أن حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية كلتيهما لن تجدا أنهما قادرتان على الاعتراف بشرعية أية أعمال أو إعلانات صادرة من هذا المؤتمر الذي ألف نفسه بنفسه.

إن سورية وفلسطين والموصل والعراق احتلتها القوات الحليفة من الأتراك، ولا يمكن تعيين مستقبلها إلا من قبل الدول الحليفة التي تعمل مشتركة. وقد يكون من المؤكد أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تقرّ، مهما كانت الظروف، بحق أحد في دمشق بتقرير مستقبل العراق. أرسلت إلى بوشهر، الكويت، مسقط، البحرين، على أن تخبر البحرين ابن سعود برسالة خاصة).

وقد أثار موضوع تتويج فيصل ملكا على سوريا سخط والده الذي اعتبره خرج عن طاعته وقسم مملكته التي وعده البريطانيون بها! وأثار حسد أخيه عبد الله الذي أبدى هو أيضا استعداده ليكون ملكا على العراق خاضعا للسيادة البريطانية؛ كما ورد في تقرير [1]

(من المستر سكوت ـ وكيل المندوب السامي في القاهرة
إلى اللورد كرزن – وزير الخارجية
التاريخ ١٦ أيار / مايو ١٩٢٠م

سيدي اللورد..

(١) الوثائق ٥/ ٢٢٥ رقم ٦٥ تحت رقم FO 371/5062/ E 5374/9/44

أتشرف بأن أخبر سيادتكم أن صاحب السمو الأمير عبد الله وصل القاهرة في ٢٦ نيسان/ أبريل وعاد إلى مكة في أيار/ مايو.

كان يرافقه فائز والشيخ سليمان قابل رئيس بلدية جدة، ومحمود الشريف باشا القيسوني وزير الحربية، والشيخ فؤاد الخطيب، وحرس مؤلف من عشرة من البدو. وكان حاضرًا أيضًا الكرنل فيكري، الوكيل البريطاني في جدة.

انتهزت الفرصة خلال زيارته للبحث مع الأمير القضايا المختلفة التي تتعلق بالحجاز مثل الحجر الصحي، وضرورة إجراء تحسينات صحية في مراكز الحجاج الرئيسية، وعلاقات الملك مع ابن سعود، والمسائل الأخرى ذات الأهمية الثانوية، وفي كل هذه الأمور تركته غير مرتاب في سياسة حكومة صاحب الجلالة ورغباتها، وطلبت إليه أن ينقل ما قلته إلى أبيه.

لكنني لم أبلغه بموضوع برقية سيادتكم المرقمة ٤١٠ المتضمنة الرسالة المشتركة إلى الملك حسين وابن سعود، لأنني رأيت من الأفضل أن يتقدم الكرنل فيكري إلى الملك شخصيًا بهذا الموضوع عند عودته.

وعرض الأمير، بدوره، القضية العربية كلها، والدور الذي قام به الملك حسين فيها، وسلمني مذكرتين أرفق صورتها طيه.

وأطلعني أيضًا على برقيتين تسلمهما من الملك ادعى فيهما بحق التمثيل في مؤتمر السلام في القضايا التي تتعلق بكل الأقطار العربية، ورفض وجود الامير فيصل ممثلًا له، وعين الأمير عبد الله في محله.

رفضت الدخول في موضوع المذكرتين بالتفصيل وأبديت للأمير أن القضية التامة للمراسلة السابقة قد نوقشت بصورة شاملة في لندن في الخريف الماضي وأخبرته أيضًا أن حكومة صاحب الجلالة لا يسعها الاعتراف بحق الملك في التحدث باسم أقطار مثل سورية والعراق لم ينتخبه سكانها ليكون ناطقًا بلسانهم، أن القضية جميعها قد خرجت على كل حال من يد حكومة صاحب الجلالة إلى أيدي المجلس الأعلى، وإنه، لما كان هذا المجلس سبق له إصدار قراره بشأن الانتدابات، فلم يبق للدول المنتدبة المختارة إلا أن تبحث مع الأقطار العربية المختصة في تسوية القضايا المتعلقة بالحدود والإدارة والرقابة.

كانت زيارة الأمير خصوصًا ذات طابع اجتماعي واحتفالي، ولم يحدث فيها أي حادث معكر.

وقد زاره الوزراء وسائر الوجهاء المهمين وذهب عظمة السلطان **[فؤاد الذي نصبه الإنجليز سلطانا على مصر ١٩١٧م ثم ملكا سنة ١٩٢٢م]** إلى مدى بعيد ليكون مجاملًا. وأثق أن تبادل المجاملات التي جرت بينهما سوف يؤدي إلى تحسين الصلات بين عظمته والملك حسين، تلك الصلات التي لم تكن في السابق تمتاز بصفة ودية صميمة.

انتهزت الفرصة لتقليد الأمير وسام الصليب الأعظم للإمبراطورية البريطانية الرفيع الذي منحه مؤخرًا.

وأرى أن الزيارة كان لها أفضل تأثير وأن التكريم الذي قدم للأمير سيؤدي إلى تقوية شعور الولاء الذي أبداه دائمًا نحونا. وقد تحدث عن ترشيحه ملكًا للعراق باعتدال وضبط النفس، وأبدى رضاه لترك مصيره وتسوية كل الشؤون الأخرى في يد حكومة صاحب الجلالة.

أرى أنه إذا دُعي في الوقت المناسب إلى إشغال مركز أعلى فإنه سيثبت نفسه قابلًا للنصيحة ومستعدًا للاتفاق مع سياسة حكومة صاحب الجلالة.

سترسل صورة من هذه الرسالة إلى المندوب الملكي في بغداد.

التوقيع عن المندوب السامي أرنست سكوت).

التفاهم البريطاني الفرنسي لفرض اتفاق سايكس بيكو وإخضاع الشريف حسين وأبنائه له والخشية من عودة التحالف العربي التركي:

ففي الوقت الذي كان الشريف فيصل ووالده يراهن على استمالة بريطانيا لصفهم في مواجهة فرنسا؛ كان المحتلان الصليبيان يشرفان على تقسيم الأقاليم العربية فيما بينهما، وينقضان تعهدات بريطانيا للشريف حسين بإقامة مملكة عربية متحدة، وكان الجنرال اللنبي يراسل غورو للترتيب الميداني بينهما، وهذا ما كشفه كتاب[1] وزير الخارجية البريطاني كرزن للسفير الفرنسي غومبون في لندن؛ حيث جاء فيه:

(من اللورد كرزن – وزير الخارجية

إلى المسيو كامبون السفير الفرنسي في لندن

التاريخ ١٨ أيار / مايو ١٩٢٠م

يا صاحب السعادة..

أتشرف بأن أعترف بوصول مذكرتيكم المؤرختين في ١٠ و١٢ الجاري مع مرفقاتهما وأن أرسل طيًا، كما طلبتم سعادتكم، صور الرسائل التي سلمها الفيلدمارشال لورد اللنبي إلى الأمير فيصل وجواب الأمير.

قبل معالجة النقاط المختلفة التي أثيرت في مذكرة سعادتكم المؤرخة في ١٢ الجاري أتجرأ بروح الصداقة الخالصة فأعترض على الاقتراح الوارد فيها بأن المراسلات المنفصلة والمختلفة المرسلة أخيرًا إلى الأمير، قد شجعت مقاومته إذ حملته على الأمل بأنه يمكنه الاعتماد بالتناوب على دعم بريطانية العظمى وفرنسة لتشجيع خططه التي يطمح من خلالها إلى خلق تعارض بين الدولتين.

(١) الوثائق ٥/ ٢٢٨ رقم ٦٧ تحت FO406/43 E 4658

إن الكتاب الذي أرسله الفيلد مارشال اللنبي إلى الأمير قد عرضه سلفًا على الجنرال غورو لغرض منع أي احتمال مثل هذا، وعمله في هذا الصدد كان وفقًا لموقف التعاون الصريح والمخلص مع الحليفة فرنسة، ذلك الموقف الذي اتبعته حكومة صاحب الجلالة بصورة مستمرة.

ولا أعلم هل قدم الأمير جوابًا على البلاغ الذي أرسله إليه الجنرال غورو باسم الحكومة الفرنسية، والذي شرفتموني سعادتكم بإرسال صورة منه في ١٠ أيار/ مايو، فإذا فعل فإنني أفترض أنه قد طلب مثل ما طلب في جوابه إلى الورد اللنبي، وأنه امتنع عن القدوم إلى أوروبا ما لم تقبل تلك الطلبات، ولكن سواء فعل ذلك أو لم يفعل، فإني أرى أن الوقت قد حان الآن للحكومتين لإيضاح الوضع إيضاحًا تامًا له.

أنا على اتفاق تام مع الرأي الذي أبديتموه سعادتكم، حول ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات لإنهاء الأحوال الحاضرة في المنطقة التي تحتلها القوات الفرنسية، وألاحظ بارتياح أن الحكومة الفرنسية تعترف بأن من المرغوب فيه وضع حل مبكر ومرض لهذه المشاكل، وليس ذلك لمصلحة فرنسة فقط، بل لمصلحة حكومة صاحب الجلالة أيضًا. ولهذا السبب، وبما أن الحكومة الفرنسية قد تفضلت بعرض آرائها على حكومة صاحب الجلالة، فإنني أتجرأ على إبداء الملاحظات التالية:

إن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق بشأن الأهداف الواجب تحقيقها. ويتبقى النظر في أفضل الطرق للتوصل إليها، هذا مع الاعتراف بأن السلطات الفرنسية هي خير من يحكم في الإجراءات العسكرية اللازمة لمواجهة الحالة المحلية، وكذلك الاعتراف بأن لها كل الحق في اتخاذ هذه الإجراءات، ومع ذلك فإني أرى أن الاحتلال الفوري لسكة حديد حمص ـ حلب، مهما يكن مرغوبًا فيه من وجهة النظر الإستراتيجية، فإنه، إذا نظر إليه من وجهة أوسع، قد يعجّل بحدوث أزمة يجوز في نهاية الأمر أن تقضي على أهداف الحكومتين.

ومثل هذه الخطوة، مع ما يعقبها من عدم رضا واضطراب، قد تؤدي بالأمير فيصل بصورة حاسمة ونهائية إلى المضي إلى جانب الوطنيين الأتراك الذين، كما تعلمون سعادتكم، هم الآن على اتصال بعناصر بلشفية عن طريق القفقاس، وهذا الاحتمال محفوف بأخطار واضحة للحكومة الفرنسية ولحكومة صاحب الجلالة كلتيهما. أنا لا أعتقد أن الأمير فيصل يميل الآن إلى الوقوف بجانب قوى الاضطراب، وأنا أرى كل الرأي أن في مصلحة الحكومتين محاولة اتخاذ كل وسيلة متيسرة للتوصل إلى حل مرض قبل المخاطرة بحدوث حلف تركي عربي.

وهذا الحل في رأي حكومة صاحب الجلالة، لا سبيل إلى الأمل في تحقيقه إلا بإقناع الأمير فيصل بالمجيء إلى أوروبا.

أنا متفق على الآراء التي أعربتم عنها سعادتكم في مذكرتكم حول غرابة كون الأمير في نفس الوقت ممثل الحجاز وحاكم سورية تحت انتداب فرنسة لكنني أرى أن تبليغ الملك حسين بأن فيصل لا يمكن أن يعتبر بعد هذا مندوبًا للحجاز، على أساس إشغاله منصب الأمير في دولة تحت الانتداب الفرنسي، هذا التبليغ

سيكون له أسوأ الأثر على الملك، وتكون النتيجة خطيرة للعلاقات الفرنسية والإنكليزية مع الحجاز على حد سواء، هذه العلاقات يكون استمرارها بصورة مرضية مهما للحكومتين من وجهة نظر الحجاز.

وبناء على ذلك فإني أرجو أن تتفضلوا سعادتكم باقتراح الطريقة التالية على الحكومة الفرنسية:

تذكير الأمير فيصل بأنه سبق له تسلم دعوة من مؤتمر السلام لحضور اجتماعه التالي الذي حدد وقته الآن في نهاية حزيران/ يونيو. وأن يطالب بصورة نهائية بقبول هذه الدعوة بدون تأخير. ويشار عليه بأن الشروط الوحيدة التي تمكنه من تثبيت وضعه في سورية بصورة حاسمة وتعيين علاقاته مع الأقطار والجماعات المجاورة هي حضوره شخصيًا وتشاوره مع حكومتي فرنسة وبريطانية العظمى اللتين هما، من جانبهما، على استعداد لمعاملته ومعاملة بياناته بكل اهتمام. لكنه إذا امتنع عن المجيء إلى أوروبا فلا يمكن إعادة تجديد الدعوة، وعلى الأمير أن يستعد لمواجهة البدائل التالية:

١. لا يعترف به بعد ذلك ممثلًا للحجاز في مؤتمر السلام للدول الكبرى.
٢. توقف فورًا المساعدة المالية من الحكومة الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة كلتيهما.
٣. تكون الحكومة الفرنسية حرة في احتلال سكة حديد حمص – حلب للأغراض التي تعينها.

إن رسالة مشتركة بهذا المعنى توضح الاتفاق الوثيق بين الحكومتين، ورأيهما في أنه ليس ثمة أمل حقيقي، في التوصل إلى تسوية مرضية للقضايا المعلقة إلا بزيارة الأمير لأوروبا، مثل هذه الرسالة لن تفشل في أن تؤكد عليه خطورة النتائج التي تنتج عن الرفض المتواصل.

ولذلك أجرؤ فأطلب إلى سعادتكم أن تتفضلوا فتقترحوا تبليغ الأمير بصورة مشتركة حسب النقاط المقترحة أعلاه إلى الحكومة الفرنسية بأسرع وقت.

وأرجو في الوقت نفسه أن يؤجل العمل المقترح بخصوص سكة حديد حمص - حلب إلى حين النظر في الاقتراح.

لقد قرأت باهتمام آراء المسيو ميلران المنقولة إليّ في مذكرة سيادتكم بشأن الطريقة المثلى التي تتخذها حكومة صاحب الجلالة في المستقبل في إدارة علاقاتها بالأمير فيصل. ومع أن حكومة صاحب الجلالة تقدر تمامًا وجهة النظر المعرب عنها، فإنها ترى، مع ذلك، أن مثل هذا الترتيب يواجه عمليًا اعتراضات خطيرة، خصوصًا بالنظر إلى أن الحدود المقبلة لسورية وفلسطين لم يتم تقريرهما حتى الآن.

وفي حالة إرسال الرسالة المشتركة المقترحة إلى الأمير، ترى حكومة صاحب الجلالة أن خطر اتخاذ فيصل لسياسة بديلة يفاتح بها إنكلترة وفرنسة سوف يزول.

وفي هذه الظروف يبدو لحكومة صاحب الجلالة أن الاحتفاظ بوجود ضابط ارتباط بريطاني في دمشق، مع ضرورته للمصالح البريطانية من وجهة نظر فلسطين والعراق، هو في الوقت نفسه لا يضر أبدًا بمصالح فرنسة.

تجرى التحقيقات في قضية رسوم ميناء حيفا، وسيكون لي الشرف بالاتصال مرة أخرى بسعادتكم حول الموضوع عند تيسر معلومات جديدة.

وفيما يتعلق بوفد الحجاز أتشرف بإخبار سعادتكم بأنني على اتفاق تام مع شروط مسودة الجواب التي تفضلت الحكومة الفرنسية بعرضها على حكومة صاحب الجلالة في مذكرتكم المؤرخة في ١٢ الجاري، لكنني أجرؤ أن أقترح التبديلات الطفيفة التالية: أنا أميل إلى الرأي بأن العبارة في الصفحة الثالثة التي تبدأ "إن حسن الشعور والتاريخ له..." قد تعتبر معبرة عن موقف ترفع ملطف وإن نوعًا ما، ولهذا السبب يحسن إغفالها لئلا تحدث شعورًا بالاستياء. أنا لا أستطيع أن أبدي رأيًا في الفقرة التالية مباشرة، بالنظر إلى عدم وجود معلومات رسمية بأن الأمير قد ناشد الحكومة الفرنسية فعلًا باسم الشعب السوري أن تقبل الانتداب على سورية. وباستثناء هذه التعديلات لا أرى اعتراضًا على إرسال الجواب المقترح إلى وفد الحجاز من جانب مؤتمر السلام، الذي أرسل كتاب الوفد إليه، حالما يعقد المؤتمر جلساته مرة أخرى.

أتشرف.

كرزن أوف كدلستن).

ترحيب ابن سعود بالاحتلال البريطاني الفرنسي لسوريا والعراق وفلسطين:

وقد رحب ابن سعود بالاتفاق الذي تم بين بريطانيا وفرنسا بمنع قيام المملكة العربية المتحدة وتقسيم سوريا والعراق وفلسطين تحت الاحتلال البريطاني الفرنسي؛ كما في كتابه[1] إلى الوكيل السياسي في البحرين حيث جاء في الوثائق:

(من الوكيل السياسي في البحرين

إلى المفوض الملكي في بغداد

الوكالة السياسية في البحرين

٢٢ أيار / مايو ١٩٢٠ إشارة إلى برقيتكم المرقمة والمؤرخة في أول أيار أقدم ترجمة كتاب ابن سعود المؤرخ في ٢٤ شعبان ١٣٣٨ – ١٤ أيار / مايو ١٩٢٠ حول الإدارة المقبلة للعراق وسورية وفلسطين.

لمعلوماتكم

هـ. ديكسن (ميجر)

الوكيل السياسي في البحرين

(١) الوثائق ٥/ ٢٣٢ رقم ٦٨ تحت FO 371/5270

"من ابن سعود إلى الوكيل السياسي في البحرين

أتشرف بالاعتراف بورود كتابكم المؤرخ في ١٢ شعبان ١٣٣٨ وفيه أخبار برقية واردة من المحترم الكرنل ولسن المفوض الملكي في بغداد حول الوضع المقبل للعراق وسورية وفلسطين كما قرره مؤتمر السلام.

إنني مسرور جدًا أن أعلم أن هذه البلاد قد مُنحت لبريطانية العظمى وحليفتها فرنسة، لأنني أعلم أن هذه الطريقة الوحيدة لضمان المحافظة على السلام والاستقرار في تلك البلاد. أملي إن شاء الله أن يكون هذا العمل الخطوة الأولى نحو تأمين الرخاء والسلام في هذا الجزء من العالم).

الإعداد البريطاني لإقامة دويلات الحملة الصليبية في الأقاليم العربية:

وقد شرعت بريطانيا أثناء مؤتمر الصلح مع الدولة العثمانية في تجهيز المناطق التي احتلتها لإقامة البديل الوظيفي الخاضع لسيطرتها بكل تفاصيله ابتداء من تحديد الحدود واختيار الأسماء لها والإعلام والأنظمة وانتهاء باختيار الملوك وألقابهم، وقد أعد الضباط البريطانيون تصوراتهم التفصيلية عن كيفية إدارة هذه الدول؛ كما ورد في (مذكرة[1] عن السيطرة على الشرق الأوسط في المستقبل أعدها الميجر هيوبرت يونغ الضابط في الجيش الهندي المنتدب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية

التاريخ: ١٧ أيار/ مايو ١٩٢٠

(١) تعريف الشرق الأوسط.

(٢) العلاقات لحكومة صاحب الجلالة مع أقطار المقبلة الشرق الأوسط المختلفة.

(٣) المستشارون البريطانيون.

(٤) المالية.

(٥) نظام السيطرة الحاضر من لندن مع بدائل ممكنة في المستقبل.

(٦) سيطرة مركزية ممكنة من قبل وزارة الخارجية.

(٧) سيطرة مركزية ممكنة من قبل وزارة جديدة".

(٨) سيطرة ممكنة من جديدة أو من قبل مقسومة قبل وزارة الخارجية ووزارة وزارة الخارجية وإحدى الوزارات الحالية لحكومة صاحب الجلالة ".

---

(١) ٥/ ٢٣٣ رقم ٦٩ تحت رقم [E 4870/44] FO371/5255

(٩) الاستنتاجات.

١- تعريف الشرق الأوسط:

إن مناطق الشرق الأوسط التي سوف تهتم بها حكومة صاحب الجلالة بصورة خاصة بعد إنجاز التسوية مع تركية هي: مصر، وفلسطين، والعراق، وجزيرة العرب، وإيران، ولأجل حفظ النظام في هذه المناطق وتنميتها بصورة سليمة، تعهدت حكومة صاحب الجلالة، أو تعتزم التعهد، باتخاذ إجراءات مختلفة من المسؤولية، هذه المناطق تؤثر إحداها على الأخرى، ليس بسبب وضعها الجغرافي فحسب، ولكن لأن أكثرية سكانها يتكلمون اللغة نفسها وينتمون إلى الدين نفسه، وفي مجموعة الإقليم الذي تقع في هذه المناطق يوجد قطران آخران هما سورية والحجاز، ولن تكون حكومة صاحب الجلالة مسؤولة عنهما في المستقبل، لكنها لا تستطيع أن تتخلى عن الاهتمام بهما تمامًا. إن استقلال الحجاز، والاستقلال المؤقت لسورية، وتحرر كلا البلدين من السيادة التركية قد ضمنها السلاح البريطاني والدعم البريطاني وحده تقريبًا.

والحجاز، الذي تقع فيه المدينتان المقدستان مكة والمدينة، قطر لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة. وهي أعظم دولة إسلامية في العالم، أن تغفل عن الاهتمام العميق به.

إن سورية تتماشى مع فلسطين والعراق، وحاكمها الأول ليس ابن ملك الحجاز فحسب ولكن أيضًا القائد الحليف الذي تمكنت القوات البريطانية بمساعدته من إنجاز نصرها على الأتراك. إن مستقبل سورية يجب أن يبقى دائمًا موضع اهتمام حكومة صاحب الجلالة، خصوصًا ذلك القسم منها الذي يقع عبر الأردن إلى شرق فلسطين. إن غرض هذه المذكرة هو البحث في الأساليب البديلة التي تتمكن حكومة صاحب الجلالة بها في المستقبل من المحافظة بصورة ملائمة على صلتها بالأقطار المذكورة أعلاه.

٢- الصلات المقبلة لحكومة صاحب الجلالة مع الأقطار المختلفة المذكورة أعلاه:

(أ) مصر: الوضع في مصر هو أن حكومة صاحب الجلالة قد أعلنت

١٩١٤ مؤخرًا (١٨ كانون الأول/ ديسمبر) الحماية على هذا القطر الذي أصبح بهذه الصورة جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، وتوجد حكومة مصرية يمنحها المشورة موظفون بريطانيون يعملون تحت أوامر مندوب سام يتلقى تعليماته من وزارة الخارجية.

زارت البلاد مؤخرًا لجنة برئاسة لورد ميلنر (غادرت اللجنة إنكلترة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٩ وعادت في آذار/ مارس ١٩٢٠)، وكان هدفها تقديم تقرير إلى حكومة صاحب الجلالة عن العلاقات المقبلة بين الموظفين البريطانيين والحكومة المصرية، وإلى أن يصل تقرير اللجنة، يفترض أن يكون النظام النافذ حاليًا على الأقل أساسًا للعلاقات المقبلة بين حكومة صاحب الجلالة ومصر، أي لن يدخل شكل من الإدارة البريطانية مباشرة.

(ب) فلسطين: أعلنت حكومة صاحب الجلالة نيتها في تشجيع تشكيل وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، بينما هي تضمن حفظ الحقوق والمزايا القائمة دقة. أكثر من ٨٠ في المائة من السكان في فلسطين هم من غير اليهود ومعادون لفكرة الوطن القومي اليهودي، ويظهر من ذلك أنه ليس في النية تشكيل حكومة تمثيلية في فلسطين، بل إقامة إدارة بريطانية تجعل في الإمكان تشكيل وطن قومي لليهود تدريجيًا هناك.

يتصور الصهيونيون أن فلسطين تكون في الوقت المناسب دولة يهودية. إن هذا لا يمكن توفيقه مع مبدأ الحكم الذاتي إلا إذا تم تطوير القطر إلى حد يسمح بهجرة اليهود بأعداد عظيمة جدًا حتى يكونوا أكثرية السكان. وإذا كان ذلك ما تنتويه حكومة صاحب الجلالة فإنه يكون من الضروري السيطرة على الهجرة والتنمية في فلسطين لغرض تشكيل أكثرية يهودية في الوقت المناسب. وسيتطلب هذا إدارة بريطانية مباشرة لمدة طويلة من الزمن، أما إذا كانت النية منصرفة، من الجهة الأخرى، إلى إنشاء حكومة فلسطينية على غرار الحكومة المصرية مع الضمانات للأقلية اليهودية، فإن المستشارين البريطانيين يجب عليهم الاحتفاظ بالسيطرة إلى حد أبعد كثيرًا من الحال في مصر، والقيام بإدارة شؤون البلاد فعلًا.

(ج) العراق: من خلال معاهدة الصلح مع تركية، تم الاعتراف بالاستقلال المؤقت للعراق بشرط مراقبته من قبل دولة منتدبة حتى الوقت الذي يستطيع فيه الوقوف على قدميه، ولم توضع نهاية لمدة هذا الانتداب، ولكن يفترض أن تتخذ خطوات لتشكيل دستور محلي في العراق بشكل يجعله في الوقت المناسب قادرًا على حكم نفسه، ويكون الموظفون البريطانيون في ذلك القطر، إذا لم يكن فورًا ففي المستقبل القريب على كل حال، يشغلون مناصب المستشارين لا الإداريين.

(د) جزيرة العرب: تحاول حكومة صاحب الجلالة ضمان قبول سائر الدول الحليفة العظمى لسيادة المصالح البريطانية في جزيرة العرب عدا الحجاز.

وفي الوقت نفسه تقترح حكومة صاحب الجلالة التعاون مع الدول العظمى الأخرى في إصدار بيان مآله إغفال أية رغبة في التوسع الإقليمي في تلك الجزيرة.

وإذا اتبعت هذه السياسة فإن حكومة صاحب الجلالة سوف تعتبر من قبل الدول الأخرى مسؤولة عن ممارسة سيطرة سياسية على حكام جزيرة العرب المستقلين، لكن إنشاء إدارة بريطانية مباشرة يكون خارج الصدد. وقد استثنيت محمية عدن من جزيرة العرب كما حددت في المقترحات المشار إليها أعلاه، وفي النية إبقاؤها محمية بريطانية، كان الوضع في محمية عدن من قبل هو أن حكومة صاحب الجلالة قد امتنعت عن ممارسة أية سيطرة إدارية خارج شبه جزيرة عدن الفعلية. ودخلت في علاقات تعاهدية مع الزعماء العرب في البر الداخلي بموجب خطوط مماثلة تمامًا لتلك المعقودة مع الحكام العرب المستقلين في الأجزاء الأخرى من الجزيرة، ويمكننا إذن أن نعتبر أن موظفي حكومة صاحب الجلالة في عدن يكونون في المستقبل، كما كانوا في الماضي، مستشارين لا إداريين باستثناء القلعة نفسها.

(هـ) إيران: إيران بلد مستقل عقدت معه حكومة صاحب الجلالة مؤخرًا اتفاقية قبلت الحكومة الفارسية (الإيرانية) بموجبها بعض المستشارين البريطانيين مقابل المساعدة والدعم في شؤون المال وفي المحافظة على النظام الداخلي.

إن العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة وإيران هي علاقات خارجية محضة.

(و) سواء أكانت سورية تحت الانتداب الفرنسي أو مستقلة، كما يدعي فيصل والحزب الوطني، فإن العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة وسورية تكون علاقات خارجية صرفة، في حالة استثناء منطقة شرقي فلسطين من منطقة السيطرة الفرنسية تقوم ثلاثة احتمالات: إما أن تعتبر جزءًا من الحجاز، راجع الفقرة (ز) أدناه؛ أو إقليمًا تحت الانتداب البريطاني، راجع (ب) و (ج)؛ أو جزءًا من مملكة فيصل حيث يتنازل الفرنسيون عن مصالحهم.

(ز) الحجاز: تكون العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة وبين الحجاز علاقات خارجية محضة.
يمكن تلخيص الوضع كما يلي:
(أ) مصر – حكومة محلية يشاورها مندوب سام يعمل تحت أوامر وزارة الخارجية، ولو أنه لا توجد معاهدة فعلًا. أعلنت حماية بريطانية بعد أربعين سنة من السيطرة التي تزايدت تدريجيًا. هذا الترتيب غير مستحب لدى الحزب الوطني المحلي، وتولت لجنة دراسة القضية برمتها محليًا.

(ب) فلسطين – لا توجد حكومة أهلية، كما أنه لا يمكن تنفيذ سياسة حكومة صاحب الجلالة إذا أنشئت حكومة كهذه دون اتخاذ ترتيبات خاصة للسيطرة الإدارية.

(ج) العراق – لا توجد حكومة أهلية، لكن استقلال البلاد اعتُرف به موقتًا بشرط الإفادة من مشورة حكومة صاحب الجلالة ومساعدتها إلى أن يستطيع العراق الوقوف على قدميه بمفرده.

(د) جزيرة العرب – باستثناء قلعة عدن ـ تحكم الجزيرة كلها بحكام عرب مستقلين عقدت معهم حكومة صاحب الجلالة، أو تزمع عقد صلات بموجب معاهدات.

(هـ) إيران (بلاد فارس) – توجد حكومة أهلية لها صلات بموجب معاهدة مع حكومة صاحب الجلالة.

(و) سورية – توجد حكومة أهلية غير معترف بها، وسيكون للحكومة الفرنسية انتداب عليها إذا نجحت في التفاهم مع فيصل. وستكون لحكومة صاحب الجلالة علاقات بموجب معاهدة إما مع الدولة المنتدبة أو مع الحكومة السورية.

(ز) الحجاز. ستكون حكومة صاحب الجلالة على علاقات بموجب معاهدة مع حكومة أهلية مستقلة.

إذا أخذنا أقطار الشرق الأوسط في ترتيب تنازلي من الاستقلال، ستكون سورية والحجاز قطرين أجنبيين تمامًا، وتكون إيران وجزيرة العرب أقطارًا مستقلة تعتمد على استشارة حكومة صاحب الجلالة، والعراق يكون مستقلًا بصورة مؤقتة تحت الانتداب، وتتطلب فلسطين قدرًا أكبر من السيطرة الإدارية ضمانًا لتنفيذ

السياسة الصهيونية لحكومة صاحب الجلالة، والمفهوم أن مصر ستبقى فعلًا ضمن الإمبراطورية البريطانية مع احتفاظها بحكومتها الأهلية الخاصة، وهكذا، فيما عدا الاستثناء الممكن لفلسطين وقلعة عدن، لن تكون منطقة في الشرق الأوسط يحتمل أن تنشئ فيها حكومة صاحب الجلالة إدارة مباشرة، ومع هذا الاستثناء ستكون المناطق المختصة محكومة إسميًا بحكومات أهلية يساعدها مستشارون بريطانيون.

٣- المستشارون البريطانيون:

قبل الانتقال إلى الأساليب البديلة المختلفة التي قد تحافظ بها حكومة صاحب الجلالة في المستقبل على اتصالها بهذه الأقطار، لا بد من النظر في درجة السيطرة التي يتوقع بها أن يمارس المستشارون البريطانيون وظائفهم والسير المحتمل للتنمية السياسية في ضوء الخبرة السابقة. إن المثالين الرئيسيين للسيطرة البريطانية على قطر شرقي هما مصر والهند. في مصر بدأنا بتقديم الاستشارة إلى حكومة أهلية وأعلنا مؤخرًا الحماية. وهذا لا يعني بضرورة الحال أننا ننوي تشديد سيطرتنا، وإنما ذلك مجرد طريقة أخرى للقول بأن غياب السيادة التركية يتركنا أحرارًا لننظم قانونيًا الحالة التي كانت سائدة فعلًا لزمن طويل، وهي السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية، لكن هذا لم يكن تأثيرًا ناشئًا عن الشعور الوطني. إن الوطنيين ينظرون إلى إعلان حماية بريطانية على مصر دليلًا على أننا ننوي أن ننشئ فوق الحكومة الأهلية سيطرة أشد وأكثر فعالية.

في الهند البريطانية، من الجهة الثانية، نحاول إيجاد وسيلة لإحلال حكومة أهلية محل الإدارة البريطانية المباشرة، لقد أصبحت هذه الخطوط ضرورية بنمو الشعور الوطني في الهند. وحتى في الدول الهندية الأهلية توجد الآن مطالبة بقدر أكبر من الاستقلال. لكن هذا يبلغ كل الشدة وليس من الصعب جدًا مواجهته. والسبب هو أن علاقتنا بالدول الهندية الأهلية تخضع لمعاهدات.

لقد تعهدنا بمعاهدات للحكام الأهليين بأن لا نتدخل أكثر مما يكون ضروريًا لمنع فساد خطير أو حكم سيئ. ومن الضروري التأكيد على هذه النقطة إذا أردنا الاستفادة من الخبرة السابقة. لقد مضى الوقت الذي يرضى فيه شعب شرقي بأن "يهدهد"، ليبلغ الحكم الذاتي عن طريق دولة أوروبية، إن انتشار التعليم الغربي وتسهيلات المواصلات المتزايدة، وفوق كل ذلك، الحرب وما نتج عنها من بروز مبدأ (وودرو) ولسن في تقرير المصير، قد اجتمعت كلها لتخلق في عقول المهيجين الشرقيين عدم الثقة في السيطرة الغربية وفقدان الصبر عنها. لا يمكننا أن نتجاهل هذه الظاهرة العالمية دون أن تعرض للخطر وضعنا في الشرق، وقد نفقد وضعنا في الشرق دون عودة، إنها تكمن في جذور الهياج الهندي، وكراهية فيصل للفرنسيين، وعزم مصطفى كمال أتاتورك على مقاومة معاهدة الصلح التركية، وهي تنعكس على انتشار الحركة الوهابية، وفي هجوم الإمام يحيى على محميتنا في عدن، وفي اغتيال ضباط بريطانيين في كردستان (ضابطان بريطانيان: المسترج. هـ، بيل والكابتن ك. ر، سكوت هوجما وقتلا في وادي الزاب في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩)، وفي مطالب الوفد الأفغاني (مطالب تتعلق بالوضع الدولي لأفغانستان، قدمها الوفد الأفغاني في المؤتمر الهندي الأفغاني الذي افتتح في ميسوري في ١٧ نيسان/ أبريل).

إنها سلاح جاهز للدعاية البلشفية ومسند للجامعة الإسلامية، وفي الوقت نفسه علينا أن نحتاط للتمييز بين الصراخ العاصف للمتطرف الذي يحرص على ضمان نفسه، وليمنع عن الغريب، ما يعتبره أسلاب الحكم، وبين الغرور الصبياني للجماهير التي يسيطر المتطرف عليها بسلاحه. إذا استطعنا أن نتنازل فنداعب هذا الغرور بأنفسنا فإننا نحرم المهيّج من أقوى سلاح في يده. ويمكن تحقيق هذا إذا اعترفنا بوجود حكومات أهلية وعقدنا معها علاقات تعاهدية.

إن الاستقلال المؤقت تحت الانتداب ليس أمرًا لا يمكن التوفيق بينه وبين إنشاء علاقات معاهدة مع الدولة المنتدبة وشعب البلاد، لكن ذلك لا يتلاءم مع إنشاء إدارة مباشرة من جانب الدولة المنتدبة ولو أن الشعوب ذات العلاقة لم تعترف بهذه تمامًا، ليست شعوب الشرق وحدها هي التي ترفض أن تعامل معاملة الطفل أو القاصر، فهذا ما يرافق كل شعور وطني بصورة طبيعية، والقضية هي أن هذا الشعو الوطني قد استيقظ مرة أخرى في تلك البلاد الشرقية بعد أن كان نائمًا فيها لأمد طويل. والأمم الغربية هي التي أثارته، وعلى الأمم الغربية أن توجهه إلى قنوات صحيحة بواسطة مستشارين ملحقين بالحكومات الأهلية المختلفة، وهنا لا بد من قول كلمة عن العلاقات بين المستشارين البريطانيين والحكومات الشرقية، وهي النقطة الحاسمة في قضية الشرق الأوسط. هناك لدى الموظفين البريطانيين دائمًا في البلد الشرقي ميل إلى أن يكونوا ضيقي الصدر بعدم الكفاءة الشرقية، ويتحملوا السيطرة الإدارية المباشرة، وهذا الميل يشجع كثيرًا حين تكون السلطة التنفيذية في يد الموظف البريطاني، وتكون النتيجة أن تغفل ضرورة تنمية توسع الحكم الأهلي تحت ضغط مطالب الكفاءة. وهذا هو السبب للصعوبة التي وجدت الإنشاء مشروع عملي للإصلاح في الهند.

إن القلة من الأهالي يصلحون لأن يأخذوا على عاتقهم الوظائف والمسؤوليات التي أصبحت تتعلق بصورة وثيقة بالإدارة في الهند، فالمستوى مرتفع جدًا. وحتى عندما تكون السلطة التنفيذية باقية في الأيدي المحلية، كما هي في مصر، فإن عدم التسامح البريطاني إزاء قلة الكفاءة، مقرونًا بطلب أبناء الشعب أنفسهم للمنافع غير المعترف بها لأساليب الإدارة البريطانية، أدى إلى الزيادة التدريجية للموظفين البريطانيين وما ينتج عن ذلك من التراجع في أداء واجب تشجيع الحكم الأهلي. وإذا قرر لأقطار الشرق الأوسط المختلفة أن تكون في الوقت المناسب أممًا مستقلة، فإنه من الضروري أن الاستشارة الأوروبية التي تقدم لها خلال المدة التي تكون فيها حقًا غير قادرة على الوقوف على قدميها يجب أن تقدم بطريقة بحيث يكون غياب المستشارين الأوروبيين في حينه الذروة الطبيعية للإجراءات المتخذة خلال مدة الوصاية. إننا نلاقي الآن في الهند البريطانية المصاعب التي تواجه حكومة أوروبية حين تحاول تخفيف السيطرة على الإدارة المباشرة، وسوف نلاقي بلا ريب الصعوبات نفسها بالنسبة إلى مقدار السيطرة التنفيذية المباشرة التي ننشئها الآن في مناطق الشرق الأوسط التي تحملنا المسؤولية فيها، أو نزمع تحمّلها.

٤- المالية:

هناك نقطة أخرى يجب عدم إغفالها في بحث وضعنا في الشرق الأوسط إذا قدّر لنا أن نأخذ على عاتقنا عبء تنمية هذه الأقطار، وأن ننشئ فيها النظام والأمن الذي لا يمكن تحقيق التنمية بدونه، فعلينا أن نواجه

الحقيقة، وهي وجوب تأمين رأس المال الذي يستثمر فيها، على الأقل لبعض الوقت، وهذا يستلزم بصورة طبيعية قدرًا من الإشراف المالي يتناسب مع عدم مقدرة الحكومة الأهلية على أن تحصل، بدون مساعدة، على إيراد معقول لما تنفقه، سواء أكان هذا بشكل مصروف مباشر أو قرض أو ضمان. والوضع المالي هو كما يلي:

أ) مصر ـ تكون مصر عادة مكتفية بنفسها ماليًا، ولو أن القوات البريطانية في ذلك القطر قد زيدت في الوقت الحاضر إلى درجة أن المصاريف اللازمة لها، لأسباب إستراتيجية. لا تغطيها المساهمة المقررة التي تدفعها الحكومة المصرية، لكن هذه مرحلة عابرة.

(ب) و (ج) فلسطين والعراق ـ من السابق لأوانه التوقع بأن العراق أو فلسطين يكونان مكتفيين بنفسهما ماليًا. في كلا البلدين يجب أن تكون لوقت ما حامية بريطانية يتحمل دافع الضريبة البريطاني نفقاتها. وإذا قدّر لهذين القطرين النمو، فلا بد أن يطلب تهيئة رأس مال خارجي، وقد يكون من المستحسن أن يأخذ الأمر شكل قرض من خزانة صاحب الجلالة أو بضمانها.

(د) جزيرة العرب ـ وُجد من الضروري خلال الحرب دفع إعانات إلى بعض الحكام المستقلين في الجزيرة العربية الذين كانوا من قبل تابعين للإمبراطورية التركية مثل ابن سعود والإدريسي. والحكام الآخرون، مثل سلطان مسقط وسلطان الشحر والمكلا وشيوخ العشائر في محمية عدن كانوا قبل الحرب، وما زالوا، يقبضون إعانات أو رواتب من إيراد الهند. وقلعة عدن لا تكون مكتفية بنفسها إلا إذا لم تبق عدن ميناء حرًا، ولو أنها حتى في هذه الحالة، لا تستطيع دفع نفقات الحامية البريطانية، لذلك يبدو أن حكومة صاحب الجلالة، في مساهمة محتملة مع حكومة الهند وحكومات المستعمرات التي يذهب المسلمون منها إلى الحج في مكة، يُطلب إليها في المستقبل تحمل قدر من النفقات في شبه جزيرة العرب. بدون هذه النفقات لا تكون حكومة صاحب الجلالة قادرة على ممارسة سيطرة سياسية فعالة، ويسقط ادعاؤها بوضع خاص في شبه الجزيرة.

(هـ) إيران ـ قدّم قرض إلى الحكومة الإيرانية مقابل موافقتها على قدر معين من الاستشارة والسيطرة البريطانية، وهذا القرض مضمون بالإيرادات الإيرانية، لكنه أنشئ في المقام الأول من قبل حكومة صاحب الجلالة.

(و) سورية ـ تمت مساعدة الحكومة العربية في سورية في مبدأ الأمر بإعانة بريطانية محضة. وعند إخلاء المنطقة العربية من القوات البريطانية واحتلال الفرنسيين لمنطقة سورية الساحلية، اقتسمت هذه الإعانة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، وفي المنطقة التي ستكون تابعة للانتداب الفرنسي لن تكون لحكومة صاحب الجلالة بطبيعة الحال أية مسؤولية مالية، لكن إذا وقع القسم السوري الواقع شرقي الأردن وجنوبي درعا ضمن المنطقة البريطانية، فإنه لا بد أن يحتاج إلى دعم مالي في مبدأ الأمر على كل حال.

(ز) الحجاز ـ منذ بدأت الثورة العربية دفعت حكومة صاحب الجلالة إلى ملك الحجاز إعانة لتقوم مقام تلك التي كانت تدفعها الحكومة التركية له بصفته أمير مكة، وحالما يتم إبرام استقلال الحجاز نهائيًا في

معاهدة الصلح التركية سيكون من الصعب، بل من غير الممكن، لحكومة صاحب الجلالة أن تصبح المصدر الوحيد للدعم المالي للحجاز. ولكن قد يرى من المرغوب فيه لحكومة صاحب الجلالة أن تتعاون مع الدول العظمى الحليفة الأخرى المهتمة بالإسلام في تزويد ملك الحجاز إما بإعانة أو بقرض.

٥- النظام السائد للسيطرة من لندن مع بدائل ممكنة في المستقبل:

تمارس السيطرة من لندن في الوقت الحاضر كما يلي:

(أ) مصر - من جانب وزارة الخارجية بواسطة المندوب السامي في القاهرة .

(ب) فلسطين - من جانب وزارة الحربية بواسطة القائد العام، وإدارة فلسطين هي عسكرية، لكن ضابطًا سياسيًا أقدم، ذا اتصال مباشرة بوزارة الخارجية، ألحق بالقائد العام، وهناك اقتراح قيد النظر يرمي إلى جعل رئيس الإدارة العام في فلسطين يتولى الوظائف السياسية فضلًا عن الإدارية بمراسلة مباشرة مع وزارة الخارجية، لكنه يبقى تابعًا لأوامر القائد العام ما دامت فلسطين باقية تحت الإدارة العسكرية.

(ج) العراق - من جانب وزارة الحربية بواسطة القائد العام.

وقد أنشئت إدارة مدنية تحت مفوض مدني يتصل مباشرة بوزارة الهند. وتبحث قضايا السياسة في مؤتمر بين الوزارات لشؤون الشرق الأوسط.

(د) جزيرة العرب ساحل الخليج الفارسي (العربي) - من قبل وزارة الهند بواسطة المقيم السياسي في الخليج الفارسي (العربي).

نجد وحائل: من قبل وزارة الهند بواسطة المفوض المدني في بغداد.

وتبحث القضايا السياسية في مؤتمر بين الوزارات الشؤون الشرق الأوسط.

عدن وحضرموت: من قبل وزارة الهند بواسطة حكومة الهند وحكومة بومبي والمقيم في عدن لشؤون الإدارة، ومن قبل وزارة الحربية بواسطة القائد العام في عدن للإجراءات العسكرية في محمية عدن. ومن قبل وزارة الخارجية بواسطة المندوب السامي في القاهرة والمقيم في عدن للقضايا السياسية.

اليمن وعسير: من قبل وزارة الخارجية بواسطة المندوب السامي في القاهرة والمقيم في عدن. ويبحث في قضايا السياسة في مؤتمر بين الوزارات الشؤون الشرق الأوسط.

(هـ) إيران من قبل وزارة الخارجية بواسطة وزير صاحب الجلالة البريطانية المفوض في طهران. ويبحث في قضايا السياسة في مؤتمر بين الوزارات لشؤون الشرق الأوسط.

(و) سورية: من قبل وزارة الخارجية بواسطة المندوب السامي في القاهرة، ومن قبل وزارة الحربية بواسطة القائد العام للحملة العسكرية المصرية.

(ز) الحجاز ـ من قبل وزارة الخارجية بواسطة المندوب السامي في القاهرة والمعتمد البريطاني في جدة، ويبحث في قضايا السياسة في مؤتمر بين الوزارات الشؤون الشرق الأوسط.

يتضح مما تقدم بيانه أن الترتيب الحالي مجرد تبديل مؤقت، وكان التفكير يتجه دائمًا أنه، عند عقد الصلح مع تركية، ينظر بدقة إلى القضية برمتها لغرض إعادة النظر في الوضع المؤقت الذي خلقته الحرب. وإعادة النظر هذه قد تتخذ شكل سيطرة مركزية إما تحت وزارة قائمة، أو تحت وزارة جديدة تُنشأ لهذا الغرض، أو من ناحية أخرى قد تتخذ شكل تقسيم دائمي للشرق الأوسط إلى مناطق سيطرة يعهد بها إلى الوزارات الحالية بتنظيم، أو دون تنظيم، من جانب لجنة أو مؤتمر للشرق الأوسط.

من الواضح أن الوزارة الوحيدة القائمة التي تستطيع ممارسة الإشراف على كل مناطق الشرق الأوسط، كما حدد في الفقرة (١) من هذه المذكرة، هي وزارة الخارجية، إن العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة والقطرين المستقلين إيران والحجاز، وعلاقاتها مع الحكومة الفرنسية المنتدبة على سورية، أو من جهة أخرى مع حكومة سورية مستقلة، لا يمكن أن تكون سوى علاقات خارجية.

والصلة الوثيقة بين الحجاز وبقية جزيرة العرب، مقرونة بالقرار المقترح المتسم بنكران الذات من جانب حكومة صاحب الجلالة لصرف النظر عن كل رغبة في التوسع الإقليمي في شبه الجزيرة العربية، تجعل من المرغوب فيه، ولو أن ذلك قد لا يكون ضروريًا حقًا، أن تتولى وزارة الخارجية أيضًا إدارة العلاقات مع الحكام العرب المستقلين الآخرين أو، على كل حال، مع أولئك الذين تجاوز أقاليمهم حدود الحجاز. ومصر وفلسطين قطران تهتم بهما كل الاهتمام الدول الأوروبية العظمى الأخرى وتنشأ معهما دائمًا قضايا تستوجب مراسلة دبلوماسية. وهذه الحالة تنشأ خصوصًا مع فلسطين التي ستصبح فعلًا قطرًا دوليًا إذا قدّر لها أن تكون وطنًا قوميًا لليهود من كل أصقاع العالم، وهذا الأمر يجعل من المهم أن يكون ممثل حكومة صاحب الجلالة في فلسطين في وضع يهيئ له الاتصال رأسًا مع الممثلين في الأقطار الأجنبية، ولأجل تسهيل عمل هذه الطريقة يبدو من المستحسن أن يكون تابعًا لأوامر وزارة الخارجية، حتى إذا وجد قدر خاص من السيطرة الإدارية ضروريًا في فلسطين.

إن تأثير استبعاد مصر من رقابة وزارة الخارجية على الشعور الوطني المحلي، والعهدة بفلسطين والعراق إلى وزارة إدارية لا سياسية، يجب أن يؤخذ أيضًا بنظر الاعتبار. وهناك نقطة أخرى يجب أن يحسب لها حساب وهي أن حكومة صاحب الجلالة، باعتبارها صاحبة الانتداب على فلسطين والعراق، تكون مسؤولة أمام عصبة الأمم وعليها أن تتراسل معها حسب المفروض بالطرق الدبلوماسية. ولذلك علينا أن نرى إذن أنه، إذا كان الإشراف على صلات حكومة صاحب الجلالة من كل مناطق الشرق الأوسط، كما حدد في الفقرة(١)، يعهد به إلى وزارة واحدة قائمة، فتلك الوزارة لا تكون سوى وزارة الخارجية، وإمكان إنشاء وزارة جديدة لكل الشرق الأوسط، بضمنه العلاقات الخارجية ذات العلاقة، موضوع فيه في الفقرة (٧) (لم تدرج هذه الفقرة). وإمكان إنشاء وزارة جديدة للإشراف على مصر وفلسطين والعراق وجزيرة العرب، عدا الحجاز، بينما تحتفظ وزارة الخارجية بإيران وسورية والحجاز في الفقرة (٨) (لم تطبع هنا أيضًا).

٩- الاستنتاجات:

من البدائل الثلاثة الممكنة:

(أ) الإشراف من قبل دائرة شرقية لوزارة الخارجية تتضمن عددًا قليلًا من الموظفين ذوي خبرة في العمل الإداري.

(ب) الإشراف من قبل وزارة جديدة تكون لها سلطة القيام بعلاقات أجنبية، و (ج) الإشراف الموزع.

إن البديل الذي يلقى أقل اعتراض كما يبدو هو (أ) إن (ب) يخلق طريقة جديدة تثير قضايا تتعلق بالسياسة العليا، و (ج) يخضع لاعتراضات عديدة.

والقضايا الفرعية المتعلقة بوسائل الاتصال بين حكومة صاحب الجلالة وممثليها في الشرق الأوسط، وإعداد الموظفين اللازمين سواء في لندن وفي الموقع، لا يمكن البحث فيها حتى يتم التوصل إلى قرار بشأن هذه البدائل الثلاثة.

إن القضية ذات أهمية مستعجلة لأن القضايا تثار يوميًا مما يستلزم اتخاد قرار سريع).

التمويل البريطاني لتأسيس الدول الوظيفية:

وقد كان تمويل بريطانيا لهذه الدويلات من أخطر المهام التي أدارتها قبل الحرب وأثناءها وبعد احتلال المنطقة، وكان لهذا التمويل دور في حسم الصراع لصالحها ضد الدولة العثمانية؛ كما ورد في كتاب اللنبي [(١)] إلى وزارة الخارجية؛ حيث جاء فيه:

(من الفيلدمارشال فيكونت اللنبي إلى اللورد كرزن - وزير الخارجية

القاهرة في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٢٠

أتشرف بتقديم الملاحظات الآتية عن قضية منح إعانات إلى الحكام العرب، بالإشارة إلى رسالة سيادتكم بتاريخ ٤ أيار/ مايو، المرفق بها محضر اجتماع عقد في وزارة الخارجية في ١٧ نيسان/ أبريل. وقد لاحظت فيه أن وزارة المالية غير مقتنعة الآن بضرورة الاستمرار في منح الإعانات.

يبدو لي أنه، لغرض الوصول إلى قرار عادل عن هذا الموضوع، من الضروري قبل كل شيء مقارنة وضع الحكام المختلفين في الوقت الحاضر وقبل الحرب، ووزن خدمات كل منهم خلال تلك المدة، وفحص وجود أية مسؤولية على عاتق حكومة صاحب الجلالة عن التغييرات التي حصلت، وأخيرًا النظر فيما إذا

(١) الوثائق٥/ ٢٤٨ رقم ٧١ FO 371/5065 [E 6180/2854/4

كان هناك مبرر، لأسباب أدبية أو مصلحة ما، لفرض العبء على دافع الضريبة البريطاني لمنح بعضهم أو كلهم مساعدة نقدية في المستقبل.

كانت هنالك، في بداية الحرب، إدارة عثمانية فعالة، وإن لم تكن كفؤة تمامًا، في الحجاز واليمن. كان ابن رشيد تابعًا غير مباشر للأتراك، والإدريسي ثائرًا على الدولة الحاكمة ولكنه أخذ يبحث في شروط الصلح، وابن سعود الذي أخرج الأتراك من الأحساء والقطيف قبل أمد غير طويل، يبدي استعدادًا لاستئناف تبعيته بشرط أن يسمح له بحرية العمل بصفة والي نجد، وأن يعطى راتبًا كافيًا.

وسوف يرى أن الشعور بالقومية العربية الذي هو الآن واضح كل الوضوح، أخذ يظهر حتى في الأجزاء البعيدة من شبه الجزيرة. لكن دراسة وثائق ذلك الزمن تبدي أيضًا أن الحكومة العثمانية، بدأت تشعر، ولو على مضض، بعدم قدرتها على الاحتفاظ بالأقطار العربية بالقوة، وكانت تستعد لمنح حكم ذاتي قد يرضي مطامح الأهالي.

غير أن النظر في الموضوع توقف فجأة بنشوب الحرب. وبعد أن أعلنت الحكومة العثمانية موقفها ضد الدول الحليفة، انتهزت بريطانية العظمى فرصة حالة الاستياء التي كانت موجودة، فقدمت وعودها إلى شريف مكة وابن سعود والإدريسي، مما حرضهم نهائيًا على ترك ولائهم (للحكومة التركية) وربط مصيرهم بالحلفاء. لا أرغب في تدقيق الخدمات التي أداها هؤلاء الحكام الثلاثة وإجراء مقارنة بينها بصورة مفصلة، لكنني أعتقد أنه يمكن القول بحق أن كلًا، حسب اقتداره، أدى مساعدة حقيقية وفعالة في وقت كانت فيه نتيجة الحرب معلقة في الميزان، وبذلك قضى على خطط الجهاد، وحوّل أو أزال فعالية قوات تركية كبيرة، وسهل بدرجة ملموسة مهمتنا في حفظ سير الملاحة في البحر الأحمر. ويمكن القول بشيء من الإنصاف بأنهم تسلموا مكافأتهم بالحصول على استقلالهم وتحرير أنفسهم من نير الحكم التركي، لكن يجب عدم إهمال الحقيقة بأنه، بإزالة النفوذ السائد، تركت شبه الجزيرة العربية بدون وسيلة إدارية ومالية أو خبرة لحفظ النظام وإحلال حكم محلي فعال بدلًا من الحكم الذي كان موجودا في السابق وينطبق هذا بصورة خاصة على الحجاز، ولا يمكنني إغفال التفكير بأن الوعود المعطاة من جانب حكومة صاحب الجلالة تفرض نوعا من الواجب الأدبي لكي تضمن جعل مستقبل هذه البلاد في رخاء لا يقل عما كان عليه في الماضي لكنني لا أريد أن أؤكد هذه النقطة أكثر من اللازم، لأن الاعتبارات العاطفية يجب أن تفسح المجال لاعتبارات الاقتصاد في الوقت الحاضر، وأنتقل إلى النواحي العملية للقضية.

كما تعلمون سيادتكم إن الثورة العربية لم ينظر إليها بتعاطف لا في الهند ولا في سائر الأقطار الإسلامية، وهذا الشعور لا زال موجودًا اليوم.

إن الثورة لا يمكن تبريرها إلا بنجاحها، وإننا بلا ريب نعرض أنفسنا للانتقاد الشديد إذا تحولت شبه الجزيرة العربية إلى حالة من الفوضى.

وأكثر من ذلك، إن سياسة الحلفاء بشأن سورية وفلسطين لا تتفق مع رغبات السكان المحليين، وسبق أن عرّضت حكومة صاحب الجلالة لتهمة الإخلال بالوعد وفتحت المجال للدعاية التركية والبلشفية من الشمال.

إن الحالة في الشرق الأوسط اليوم تثير مخاوف شديدة، ولا يحتمل أنها تتحسن في المستقبل القريب. وبناءً على ذلك أرى من الأهمية بمكان كبير أنه، إذا كسبنا موقعًا خاصًا في الجزيرة العربية، فإن حكومة صاحب الجلالة تستغل ذلك للحصول على شكر الأهالي وإسكات انتقاد أولئك المتنقصين الذين يتهموننا بعدم الجد ومراعاة المصلحة الشخصية في معاملتنا للعرب.

إننا في الوقت الحاضر في وضع ملائم لتحقيق ذلك، إذ إن العوامل التي هيجت العرب في سورية والعراق لم تعمل عملها بشدة في جزيرة العرب نفسها، وحكامها (باستثناء الإمام يحيى وأمير حائل الجديد، الذي جاء في الحقيقة تحت تأثير ابن سعود) قدموا أدلة مرضية على أنهم مستعدون للاعتماد علينا في مساعدتنا وإرشادهم وحمايتهم.

والقضايا التي تثار الآن هي هل نستطيع تحقيق هدفنا بدون دفع، وإذا كان الجواب سلبًا، هل أن النتائج المتحققة سوف تبرر النفقة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أرى أن خبرة السنوات الأربع الأخيرة تعطي الجواب بكل تأكيد بالسلب، أنا لا أوصي بأي تدخل غير ضروري في شؤون شبه الجزيرة الداخلية والمحلية، ولكنني أعتقد أننا سوف نحاول تعديل العلاقات بين الحكام المختلفين، وندّعي التأثير في كل العلاقات الأجنبية، ولذلك فمن المعقول الافتراض بأن الحكام سوف يطلبون شيئًا مقابل ذلك. يضاف إلى هذا أن التأثير المعنوي له أثره في الشرق، لكنه لا يكون دائمًا مانعًا قويًا مثل التهديد بقطع المؤن، خصوصًا في بلاد بعيدة جدًا عن الحضارة وحيث لا يمكن تحقيق هدف بقوة السلاح، لا أرى القول يكون بعيدًا إذا قلنا بأنا إذا حاولنا اكتساب تأثير سائد في جزيرة العرب، دون أن نكون مستعدين لدفع مبالغ عنه، فإن جهودنا لن تنتج سوى الخيبة.

فيما يتعلق بالفوائد التي تكتسب أضع قبل كل شيء وفوق كل شيء فرصة استعادة نفوذنا في الشرق الأوسط والاحتفاظ به.

لقد دمرنا الدولة التي حكمت جزيرة العرب ولو حكمًا سيئًا. يجب علينا أن نضع شيئًا في محلها، وحين تعمل ذلك تحاول أن تعيد تثبيت اسمنا الطيب للتجرد من المصلحة والتعاطف مع الأقوام الإسلامية. ونحن معوقون، وسنبقى معوقين، في سورية وفلسطين، ولذلك فهناك ضرورة أكثر لانتهاز فرصتنا في شبه الجزيرة حيث الأحوال ملائمة وحيث لا نتعرض للمنافسة الأجنبية متى تم الاعتراف بوضعنا الخاص.

ثانيًا، هناك أدلة كثيرة تبين أن جهدًا مقررًا يُبذل لتوحيد الإسلام ضد جميع الدول الأوروبية. إن جزيرة عرب صديقة سوف تقف حائلًا قويًا دون ذلك.

ثالثًا، من الضروري أن يكون في الأقطار التي تحدّ طرقنا البحرية الجوية سكان يحملون شعورًا وديًا تجاهنا. ويساوي هذا في الأهمية ضرورة حفظ انفتاح طرق الحج إلى البلدان المقدسة، وضمان جريان الحج نفسه.

رابعًا، نحن الآن معرضون لتحكيم المسلمين في كل أنحاء العالم في هذه القضية، وإن الإخفاق يلحق بنا أشد الأذى.

خامسًا، إنني أذكر المنافع التي يعود بها فتح داخلية شبه الجزيرة على التجارة البريطانية.

وسادسًا، الرغبة في منع الدول الكبرى من اكتساب موقع عظيم، خصوصًا في جزيرة العرب الجنوبية الغربية.

أؤمل أن تكون الاعتبارات السالفة كافية لبيان أن المنافع التي تكسب ليست ضئيلة، وأنه في حالة منح حكومة صاحب الجلالة وضعًا خاصًا هناك، يعترف بضرورة تقديم مساعدة نقدية حتى الوقت الذي تستطيع تلك الدولة المختلفة أن ترتب أمورها بنفسها.

فهمت أنه قد يصعب على حكومة صاحب الجلالة أن تقدم كل المبالغ المطلوبة كما أن من الضروري ترتيب إعانات أو قروض مشتركة، وسيكون ذلك من سوء الحظ من وجهة النظر البريطانية، لكنه لا يغير المبدأ الذي أحاول تقريره. إن ذلك سوف يعني بأن المسؤولية، وبالنتيجة الفضل، الذي يكتسب يكون جماعيًا. أنا أجهل الأسباب التي تدعو إلى قرض مشترك وقد أفكر أن الإعانات الممنوحة لحكام البحرين ومسقط والكويت من جانب حكومة الهند قبل الحرب، قدمت سابقة مفيدة في الادعاء بالحق الوحيد لمنح مساعدة نقدية، أنا لا أوصي بالاستمرار الدائمي لمنح الإعانات على المستوى الحاضر.

وأحبذ استبدالها تدريجيًا برواتب وقروض.

لكل الحكام، ربما باستثناء ابن رشيد، موانئ بحرية أو مساحات أراضي أو موارد أخرى يمكن تنميتها، وأرى أن تمنح قروض حيث يبدو وجود احتمال طيب للحصول على ثمار منتجة وحيث يمكن ترسيخ الأمن.

أرى وجوب دفع رواتب إلى الملك حسين وابن سعود والإدريسي، وحالة ابن رشيد لها أهمية نسبية، أما بشأن الإمام يحيى فالأمر لا يزال غامضًا، ولا فائدة في النظر فيه الآن. وقد نجد في الوقت المناسب أن الدفع إليه أقل كلفة من محاربته.

وأرى أيضًا أنه يجب اشتراط بعض الشروط كحفظ السلم الداخلي وقبول رقابتنا على العلاقات الخارجية وفتح طرق التجارة والحج. وهذه بلا شك سوف تضمن بشكل معاهدة مع كل حاكم.

فيما يتعلق باقتراح المستر فيليبس بأنه قد يكون من الأفضل "دعم حاكم واحد فقط"، ألاحظ أنه قد أصبح واضحًا أن المثل الأعلى لمنح الإعانة للرؤساء المختلفين بواسطة رئيس أعلى واحد هو مستحيل التطبيق. ليس هناك حاكم يقبله سائر الباقين رئيسًا أعلى، وليس هناك أحد يمكن الوثوق به لتوزيع الأموال

بصورة صحيحة. لا شك أن الملك حسين الذي كان المستر فيلبس يفكر به قد أثبت نفسه أقل شخص يحتمل قبوله رئيسًا أعلى، وإن محاولة تضخيمه كملك جزيرة العرب الأكبر، بدفع الإعانات الأخرى بواسطته، تكون غير سليمة سياسيًا، إن لم تكن فعلًا سياسة خطرة التطبيق.

إن قضية مبالغ الرواتب والقروض تتطلب نظرة أخرى، ولم أحاول في هذه الرسالة أن أفعل أكثر من أن أعرض أمام سيادتكم الاعتبارات الواسعة التي، في رأيي، تبرر العمل بمبدأ الدفع في المستقبل ليكون استثمارًا ضروريًا وسوف ينتج ثمرته اللائقة.

صورة من هذه الرسالة ترسل إلى المقيم في عدن، والمفوض الملكي في بغداد وإلى دائرة الشؤون الخارجية في دلهي.

التوقيع: اللنبي فيلدمارشال).

عزم الضباط البريطانيين على خلع الشريف حسين بعد تكراره الاعتراض على سياسة بريطانيا، ونظرتهم للإسلام والمسلمين:

كما ورد في مقتطفات من التقرير السياسي[1] للكرنل سي. تي. فيكري، المعتمد البريطاني في جدة للمدة حزيران/ يونيو ١٩٢٠م

(وضع الملك بين المسلمين:

هدد الملك بالتنازل مرارًا عن العرش سنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩ وفي أيار مايو وحزيران/ يونيو ١٩٢٠، بدأ مرة أخرى بإبداء تلميحات قاتمة لم تلبث أن تغيرت إلى تبليغات متعددة بأنه يتنازل حقًا خلال أسابيع قليلة.

إن استقالته سوف تقابل بالامتنان والارتياح من جميع رعاياه، لكن لا نية له في الاستقالة، وهذا الرأي قد أبلغ في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

بناءً على ذلك أصبح الأمر لديّ يتطلب النظر بصورة عميقة: هل يمكن التوصية بخلعه دون إلهاب الرأي الإسلامي، أو إعطاء المفسدين سببًا ملموسًا للاستياء منا؟

أنا لا أرى أنه يكون من المستحسن سياسيًا إقصاؤه بدون نوع من عريضة توقع بالإجماع وتقدم من قبل أشراف قريش. ولما كان من غير المحتمل أن يستقيل، فيبدو أن الطريقة الوحيدة المتاحة لنا هي قبول استقالته حالما يقدمها إلى أن يصل به الأمر كما هو محتمل جدًا في فورة غضب غير اعتيادية، إلى تنفيذ تهديده فعلًا، والإبحار على متن سفينة إلى مصر.

---

(١) الوثائق ٥/ ٢٨٣

أنا لا أتجاهل إمكان اغتياله المحتمل بيد بعض رعاياه اليائسين الذين يُستفزون إلى درجة لا تحتمل.

ليس هذا المكان، ولا الوقت، للدخول في بحث عن ضرورة إعارة المسلمين هذا القدر من الاهتمام، لأنني قبلت ذلك كحقيقة بدهية خلال سنوات طويلة قضيتها في الشرق، لكن الإنسان لا يستطيع أن يمضي إلى الأبد متنازلًا عن كل نقطة لأقلية صغيرة احترامًا لدين أحدث من ديننا بنحو ستمائة سنة، بينما أرى مضحكًا رأي أولئك المتشائمين الذين يتكلمون همسًا عن إمكان نشوء مملكة متحدة عربية، أو إسلامية، تمتد من القفقاس إلى دلهي.

وفي بداية انبثاق الإسلام نهض أتباع هذا الدين، متحدين بدينهم ومثلهم العليا المشتركة، فحققوا فتوحات كثيرة، ولكن منذ تاريخهم المبكر لم يعرف هذا التاريخ: قومًا أكثر منهم إدمانًا لحروبهم العشائرية وحتى الداخلية وأقل قدرة على أي اتحاد. ما هي إذن قوة موقع الملك في العالم الإسلامي؟

وهو بين جيرانه غير محبوب وليس له نفوذ ولا مركز، وابن سعود ينظر إليه باحتقار كلطخة لاأخلاقية في الإسلام، وإمام اليمن ينظر إليه كمدّع وقح لمركز خليفة المؤمنين، والإدريسي وابن رشيد ليس لهما نحوه لا حب ولا خوف ولا احترام. أما بين الأتراك فلا يحتمل أن يجد عطفا كبيرًا، ولو أنه يزعم أنه يدير الدسائس معهم (لو كان عبد الحميد حيًا لكان حقًا فخورًا بتلميذه).

بين مسلمي الهند لم يكن الأشراف محبوبين في أي حين. وفي العراق من التقارير رسمية أن الأسرة الشريفية لا تحظى بالعطف أو الاحترام الجماعي وليس نفوذها أو تأثيرها كبيرًا.

إن الأتراك قد منحوا تكريمًا ملكيًا لشريف مكة الذي كان يعين من قبلهم، لكن المفهوم أنهم كانوا ينفرون من عزل الشريف بعد أن يتم تعيينه. والشريف حسين الحالي كان له حتى بين الأتراك سمعة سيئة في العناد والدس.

والوضع الحاضر إذن هو أن الشريف الذي يجلس على عرش الحجاز يبغضه رعاياه ويخشونه، ولا يستطاع العمل معه فعلًا أو حتى النظر إليه كرجل عاقل. إن الخوف الذي يثيره لا يمكن وصفه.

إنه لم يصل إلى الحجاز، بلد النبي، أحد بدون بعض الشعور بالاحترام أو حتى الإعجاب بالدين الإسلامي مما حصل عليه بنتيجة الاتصال بالمسلمين في الأقطار الأخرى. إن أسابيع قليلة تكفي لإزالة ذلك الشعور، لأنه لا يوجد مكان في العالم أقذر من مدن الحجاز. لقد عارض الشريف حسين كل مشروع للتحسين وحال دون كل تقدم، وأغرق الحجاز في الفوضى حيث لا يوجد قانون ولا نظام خارج بيئته القريبة. قدمت العرائض لعودة الحكومة التركية، وهي أفضل كثيرًا من الوضع الحاضر، وهذه نتيجة رفع نير الأتراك عن عنق العرب بيد بريطانية العظمى. حيث فكرنا أننا نلقي ضوء التمدن سببنا ظلام حكم استبدادي ومطلق شديد كما كان في أيام تيمورلنك أو آتيلا.

عام:

منذ تقريري السابق حافظ الملك على موقفه العنيد والمعادي...).

إطلاع ابن سعود البريطانيين على رسائل الشريف فيصل له بالدعوة للجهاد ضد المحتل الفرنسي وتعهد ابن سعود بالوقوف ضد هذه الدعوة:

وقد قام الشريف فيصل بعد أن رأى عزم فرنسا على احتلال سوريا بإرسال رسالة يستنصر بها ابن سعود عليهم والدعوة لجهادهم؛ فقام بإطلاع بريطانيا عليها وحذرها من خطورتها؛ كما ورد في مجموعة وثائق[1] ومنها (كتاب من المعتمد السياسي في البحرين إلى المفوض الملكي في بغداد

البحرين: ٢٨ نيسان/ إبريل ١٩٢٠

اسمحوا لي أن أرسل لمعلوماتكم ترجمة لكتاب ابن سعود المؤرخ في٢٢ رجب سنة ١٣٣٨ - ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٢٠ ومرفقاته :

المرفق ١:

(ترجمة كتاب من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود

إلى الميجر ديكسن، المعتمد السياسي في البحرين ..

الغاية من هذه الرسالة الودية السؤال عن راحة سعادتكم وإعلامكم بما يلزم بالنظر إلى صداقتي وإخلاصي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية التي أرتبط بها بمعاهدة وحلف. لهذا السبب أنا لا أتأخر ولا أتردد في تقديم هذه المراسلات الضرورية والمهمة، عالمًا كل العلم بأن هذه تهم حكومة صاحب الجلالة البريطانية وتهمني. وهذه هي كما يلي: تسلمت كتابًا من الأمير فيصل بن الحسين، مع مرفق، يدعوني فيه إلى التحالف معه ومع التابعين له. صحبت هذه الرسائل ببعض التعليمات والنصائح غير المرغوب فيها بشكل كتاب، وهي تخالف مصالحنا، أي مصالح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومصالحي (الرسائل والكتيّب أرسلت إلي) مع جواسيس لا تعرف هوياتهم ومستقاة من أسماء عربية لغرض نشر الآراء الواردة فيها في أنحاء جزيرتنا العربية هذه، وكسب اشتراك العرب في أهدافهم ومراميهم الشريرة. ومن المؤكد أيضًا أنهم أرسلوا مراسلات مماثلة ورجالًا إلى ابن رشيد وابن شعلان والامام يحيى والإدريسي أمير عسير.

إن هذه الدعاية السيئة يحتمل أن تزداد حجمًا وتتسع نطاقًا، في وقت قصير، وإذا ما التهبت يتعسّر إخمادها، وسوف تحرقنا بلهيبها.

إن إهمال ما تقدم أو عدم الاهتمام به سوف يؤذيني ويؤذي صديقتي الحكومة البريطانية. ونظرًا إلى أنه من غير الممكن لي أن أورّط نفسي مع ذلك النوع من الأفكار فقد أصبحت وجهًا لوجه أمام خطر شديد ومتقارب. إن المانع من اتفاقي معهم هو وجود معاهدة بين صديقتي الحكومة البريطانية وبيني، ومن واجبنا والتزامنا الديني الشديد أن نكون مخلصين لعهودنا كما قال تبارك وتعالى: ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا﴾. (وهي آية قرآنية بالإشارة إلى

(١) الوثائق ٥/ ٣٣٦ - ٣٤٢ رقم ١١٠ تحت FO 371/5062 /7879

العهود والوعود المتبادلة بين المسلمين وأهل الكتاب)، ولذلك أنا ملتزم بأن أفي بواجبات معاهدتي وفقًا لهذه الآية الكريمة.

هذا الكتاب (المرفق) من الشريف فيصل شهادة لما شرحته لسعادتكم شخصيًا. ومحتويات الكتيب نصائح موجهة إلى سكان الجزيرة العربية نقدم فحواها أدناه. لقد حررت سرًا في شكل ملاحظة أو مذكرة من قبل اللجنة القومية العربية التي ألفت مؤخرًا في دمشق.

فيما يلي نماذج للمحتويات:

"إن الانكليز أشدّ الأمم مكرًا على الأرض وأكثرها بخلًا وأنانية وخداعًا ونفاقًا وشرًا وهم متحيزون لنفس طبقتهم ودينهم. إنهم يأملون أن يحكموا العالم بأسره ولو بعد أجيال. لديهم خطط معينة للعمل على بلوغ تلك الغاية، ويتبعون بعض القواعد الأساسية والمبادئ العامة، لقد اختاروا رجالًا خاصين لكل خط معين من العمل يعملون ويقدمون النتائج والمقترحات لحلفائهم ومساعديهم لإنجاز الأمور وتنفيذها شيئًا فشيئًا وحسب الفرص المتاحة".

بنشر مثل هذه الأفكار يريدون أن يزرعوا بذور الضغينة والاحتقار في قلوب العرب.

وفقرة أخرى من المذكرة السرية تقول: "بنتيجة هذه الحرب حقق الإنكليز أعلى درجة من القوة السياسية، ومن الواضح لكل مراقب بارع للسياسة والشؤون الدولية أنهم سوف يسقطون من هذه القمة سريعًا ولن يصلوا على السيادة على العالم. تلك السيادة التي يطمعون بها بهذه الوسائل. وقرب وقوع هذا السقوط تدل عليه بعض العلامات سنشير إليها بإيجاز لأن الشرح المفصل لذلك يتطلب كتابًا ضخمًا: أولًا، إن من طبيعة البشر حب الحرية والاستقلال وبغض الوقوع تحت حكم الآخرين، مع ذلك تحقق الآن من أن الإنكليز يحاولون ذلك أي أن يحكموهم".

بهذه يبدون أعداؤنا أن الحكومة البريطانية ليست لديها القوة الكافية للوقوف على قدميها بل هي على وشك التدهور، لا سمح الله! وهكذا هم يستصغرونها (أي الحكومة البريطانية): في عيون العرب.

إن ما تقدم قد قيل لغرض تسميم أفكار عرب هذه الجزيرة، كما سبق لهم أن فعلوا بشأن العرب في العراق وسورية وكردستان، ضد الحكومة البريطانية وحلفائها، وأيضًا لجعلهم يعتقدون أن هناك قوى عظيمة تعارض قوات حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحلفائها.

ولنقتبس فقرة أخرى من المذكرة: "إنهم - البريطانيون - أشد الشعوب خداعًا لأنهم في كل أمر يستعملون كلمات بارعة ذات معنى مزدوج في عقد الاتفاقيات التي يجدون عن طريقها سبيلًا للخروج من كل صعوبة، وهم قادرون على العمل بخلاف هذه الاتفاقيات والمعاهدات بينما يواصلون الادعاء بأنهم يعملون وفقًا لها.

وهم يتمكنون بهذه الوسيلة من إظهار خصومهم وكأنهم هم المخلون بهذه الشروط. وقد قال عنهم البرنس بسمارك، أعظم السياسيين في زمانه، إنهم أذكى الناس في التملص من المعاهدات بطريق التفسير. ولنا درس في معاهدتهم مع الشريف حسين الذي وعدوه بالمساعدة لإنشاء مملكة مستقلة تجمع كل البلاد العربية، وقد عملوا عكس ذلك. ودرس آخر هو عقدهم معاهدة مع الأمير ابن سعود حاكم نجد ثم كبلوه لمدة أعوام، والمعتقد أن هذه المعاهدة لن تبرم حتى ينتهوا من تثبيت حكمهم في العراق ومدّه إلى سورية وفلسطين عن طريق سكة حديد إستراتيجية توفر لهم السيطرة على أراضيه وغيرها".

ويقصد بما تقدم خلق شك ضد الحكومة المعظمة وجعلي معاديًا لها حتى يتمكنوا من تحقيق آمالهم الباطلة.

مقتبس آخر: "إنها – يعني بريطانية العظمى – قد استغلت المعارك والقتال الذي ما زال يجري بين الحجاز ونجد".

إنهم يحاولون عبثًا دفعي إلى صرف النظر عن صداقتي مع صديقتي الحكومة المعظمة، إذ إن هذه الصداقة ضرورية جدًا لمصالحي الشخصية والسياسية على حد سواء.

إنني مرسل إلى سعادتكم الرسالة التي نشروها بعنوان "أهداف الانكليز في الحجاز الخ"، وأيضًا كتبا من الأمير فيصل ومرفقاته وصورة جوابي ومرفقاته لمعلوماتكم واطلاعكم. وسوف تعلمون آنذاك حيلهم السيئة وترون أن أمامنا خطرًا نجابهه الآن ولا يسعنا تجاهله. يجب أن نجد ونستعمل دواء فعالا. يرجى أن تتفضلوا بتقديم نسخ من هذه المراسلات إلى السلطات العليا حالًا لإمكان اتخاذ إجراء مشترك بدون تأخير، ولتمكيني من دفع هذا الأمر والتهديد الخطير قبل أن ينتشر في أنحاء بلادي. لا أستطيع عمل شيء بدون مشورة صديقتي الحكومة المعظمة، وآمل بواسطة جهودكم، أن أحصل على جواب سريع، وقد تم خلال زيارة سعادتكم الأخيرة للأحساء شرح الوضع بتمامه لكم شخصيًا.

يرجى التفضل بإعادة رسائل الشريف (فيصل) والكتيب عند الفراغ).

المرفق ٢:
(ترجمة كتاب من الأمير فيصل إلى ابن سعود
مقر القيادة العليا الجيش العربي الشمالي ٨ جمادى الثانية ١٣٣٨ هـ-
٢٩ شباط/ فبراير ١٩٢٠م
بعد التحية..

أملي إن شاء الله أنك في أتم الصحة والسرور. أخبرك بأنني بخير وسلامة، والحمد لله. أنتهز هذه الفرصة المتاحة بسفر حامله إلى جهة سعادتكم لتقوية الصداقة والاحترام بيننا وآمل وأدعو دائمًا لاستمرارهما.

أرجو عند كتابة هذا أن تتفضل بتقديم احترامي العظيم لوالدك المحترم الأمير عبد الرحمن ولأخيك محمد وولدك فيصل وكل من يكون قريبًا لك وعزيزًا عليك وحاضرًا في مجلسك.

أخي زيد وسائر الأشراف جميعًا يقدمون إلى سعادتكم أطيب تحياتهم مع احترام. (الختم) فيصل بن الحسين).

المرفق ٣:
ترجمة مرفقات كتاب الأمير فيصل بدون تاريخ أو عنوان أو توقيع ولكنها مكتوبة بنفس خط كتاب فيصل:

(أطال الله عمرك! لا أراني بحاجة إلى التوسع في موضوع تعرفه جيدًا، إيه، هذا واجب كل واحد يشهد أنه موحد ويقول لا إله إلا الله. أنت تعرف أيضًا الواجب الذي يترتب على كل أحد مسلم يشهد هذه الشهادة الكريمة، وهو مدّ يد المساعدة ومعونة أخيه المسلم. خصوصًا هذا الواجب في هذه الأيام الشديدة والخطرة، حين لا يعلم أحد منّا ماذا يحل بالإسلام والعرب بنتيجة الحوادث المؤلمة والظروف المؤسفة القائمة الآن.

رعاك الله وإيانا وكل المؤمنين الصادقين من سيئات أيامنا.

أقول هذا وأشهد الله وكل الناس تشهد بأنني تأثرت كثيرًا بالأحداث المؤسفة التي وقعت بينك وبين أبي وأخوتي، ولم يكن لها سبب حقيقي ولا دافع صحيح. لم تكن إلا سوء تفاهم أدى إلى كل هذه الخلافات المؤسفة.

لكنني أنظر إلى المستقبل بمشاعر التفاؤل. أنا واثق أيضًا في صدق الجانبين ورغبتهما في عمل كل ما من شأنه وحدة الإسلام والعرب. لقد كتبت هذه الرسالة بالنظر إلى ثقتي المذكورة مع تحياتي المخلصة. بكتابة هذه لا أقصد شيئًا سوى مجد الله وخير المسلمين. لست أنا أعظم منك أو من والدي (لأنصحك وأرغمك) لكن مقصدي الوحيد ضمان المنافع الكبرى التي تنشأ من اتباع كلمة الله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾. انما أنا أحد أولئك الذين يقولون الا إله إلا الله، ويأملون أن يروا إخوانهم في الدين متحدين يساعدون بعضهم بعضًا في سبيل الخير والدين. هذا كل ما في الأمر. لقد كتبت كتابًا مماثلًا إلى والدي دون أن يعلم بأنني كتبت إلى سعادتكم. أملي أن الله تعالى يرضى بي واسطة للخير ولمنع سفك الدماء بين المسلمين. إن الأحداث العالمية جعلت من الضرورة في هذه الأوقات للمسلمين أن يدخروا قواهم ويجمعوا قواتهم المتفرقة، فإذا وافق ذلك رأيكم جزاكم الله خيرًا في سبيل الإسلام والعرب وفي سبيلكم أيضًا! كتبت هذا لئلا أقصر في واجبي تجاه قومي الذين هم أعز عليّ من روحي ونفسي. إنني أنتظر جواب عظمتكم الذي أرجو أن يكون مرضيًا، وأملي أن ترى هناء بلادنا عن طريق وحدة كل المسلمين، وفقهم الله لما فيه الخير والسلام).

المرفق ٤:

(ترجمة كتاب! من ابن سعود إلى الأمير فيصل

التاريخ: ٢٢ رجب ١٣٣٨ هـ

(١٣ نيسان/ ابريل ١٩٢٠م)

بعد التحية ..

وردني كتابك الودّي المؤرخ في ٨ جمادي الثانية وسررت بقراءته لأنه حمل الأخبار السارة عن راحتك، وخصوصًا أنه يتضمن تمنياتك الطيبة لنا. لقد تفضلت فأعربت عن الآمال بتقوية الصداقة وحسن النية. كنت دائمًا ثابتًا في تلك الصداقة وحسن النية، ورغبتي الشديدة في الامتناع عن عمل أي شيء يحتمل أن يسبب الخلاف...).

اعتراف الشريف حسين بأن ثورته مع بريطانيا بإيعازها، وأنها دمرت العرب والترك جميعا، والتهديد بالانتحار:

وهو ما جاء في برقيته[1] الاستعطافية لوزير الخارجية البريطاني؛ حيث ورد فيها:

(من الملك حسين إلى اللورد كرزن ـ وزير الخارجية
بواسطة اللورد اللنبي – الاسكندرية
التاريخ ٥ تموز – يوليو ١٩٢٠ م

إن ثقتي ببريطانية العظمى هي كبيرة بدليل أنني تجاهلت الانتقاد المضاد للمسلمين في تركية وغيرها حول علاقتي معها. إنني أفقد شرفي إذا طلبت الانسحاب لأجل معارضتها.

إن السبب الأساسي في طلبها مني أن أثور هو تجديد مجد العرب وتهدئة شعور المسلمين.

بنتيجة ذلك تم تدمير تركية والعرب كلاهما، ماذا أستطيع أن أفعل سوى الانسحاب إذا لم أنتحر؟

إنني لن أعارض أبدًا ما يكون ضروريا لسلام البلاد وتقدمها، خصوصًا حين يكون آلاف الحجاج هنا.

طلبت أمرين وفقًا لاتفاقيتنا. أولًا، المساعدة في حالة حصول اضطراب داخلي ينشأ عن دسائس الأعداء أو حسد بعض الأمراء.

ثانيًا، الإعانة الشهرية.

---

(١) الوثائق ٥/ ٣٤٤ تحت رقم FO 371/5062 E 7965.

إن رفض هذين الأمرين وضعني في وضع خطير، ولا حاجة بي إلى الإشارة إلى نتائج سقوطي في الوقت الحاضر ولا إلى تلطيخ سمعتي في المستقبل إذا بقيت، ولا إلى مضامين رسالتي ١٨ نيسان/ إبريل ١٩٢٠ لقد اقترحت في اتفاقيتنا الأصلية أن تحتل بريطانية العظمى البصرة فقط. فذلك يحفظ حقوق الطرفين وشرفهما. وذلك ينطبق على سورية وفلسطين. إذا أعطي الأهالي حقوقهم فإنهم يكونون عبيدًا لكم إلى الأبد، وإلا فيكون عداءً وبغضًا.

إذا كان هناك طريق آخر لإنقاذي من انسحابي ويمكنني من البقاء كما ترغبون، فأرجو شرحه وأنا سأعمل به).

وكما جاء في تقرير[1] (عن محادثة بين الملك حسين والقنصل الفرنسي والقنصل الإيطالي والمعتمد البريطاني جدة في ١٧/ ٧/ ١٩٢٠

قال الملك إنه طلب خصوصًا إلى ممثلي الحكومات الحليفة المجيء لمقابلته اليوم ليتمكن من مباحثتهم في قضية يعتبرها ذات أهمية عظيمة. وهي برقية تسلمها من فيصل مآلها أن هذا الأخير قد تسلم رسالة من الحكومة الفرنسية تطلب إليه قبول بعض الشروط وإرسال الجواب خلال أربعة أيام.

قال الملك إن الشروط لا يمكن قبولها ولا احتمالها، وإنه لم يفهم معنى لكلمات الحماية والوصاية، ثم قال جلالته إن الحلفاء يحسن بهم أن يدافعوا عن سورية بنفسهم بدلا من تعيين حكومة تعمل بصفة وصية.

ثم مضى إلى القول إن قضية الخلافة هي مسألة يقررها كل مسلمي العالم، وإنه لم يكن طامعًا بأن يكون الخليفة أو أن يجدد الخلافة العربية، وأنه لم يطلب سيادة أو رئاسة. إنه إنما ثار وحمل العرب على الثورة ضد الأتراك لكيما يحصلوا على حريتهم واستقلالهم، وأن لا تحكمهم دولة أجنبية. وأشار جلالته إلى الحجاز وسورية وفلسطين والعراق وقال إنها واحدة ولا يمكن تقسيمها، وهو لم يكن ليهتم إذا ضم الحجاز إلى سورية أو العكس ما داما يكونان مستقلين تمامًا، لأنه، اعتمادًا على الوعد الذي قطعه الحلفاء، أعطى كلمته ووعد أنهما يحصلان على استقلالهما، وعليه أن يحافظ على كلمته وينفذ وعده، وإلا اعتبر كاذبًا. لذلك لكي يحافظ على نفسه وفي سبيل شرفه، يلتمس الحلفاء أن يحسموا هذا القضية بأسرع ما يمكن لمنع حدوث أي سوء تفاهم أو إراقة دماء. وإن لم تحصل تسوية مرضية فهو يكون مرغمًا إما أن يذهب بشخصه أو يرسل أحد أبنائه للانضمام إلى السوريين، ولما كان قد أعطى كلمة شرف فإنه يجد نفسه في وضع حرج، وهو يناشد الحلفاء أن ينقذوه من وضعه السيء ومسؤوليته الكبيرة بالتوصل إلى تسوية مرضية القضية استقلال سورية.

وقال الملك أيضًا، إنه لا يجد مانعًا من منح الفرنسيين بعض المزايا في سورية، مثلا تعيين موظفين منهم والشراء من أصحاب مصانع كلما يريد شيئًا، بشرط أن تكون أسعارهم معقولة.

(١) الوثائق ٥/ ٣٦٩رقم ١٢٧ - Fo 371/5242

ثم ذكر الملك أن جمال باشا كتب إلى الأمير عبدالله بعد سقوط رومانيا يخبره بأنهم **[الأتراك]** على أتم الاستعداد لمنح الاستقلال إلى العرب بضمانة ألمانية إذا ترك العرب الحلفاء. فاعترض القنصل الفرنسي قائلًا: لو فعل العرب ذلك لما كسبوا شيئًا. لكن الملك أجابه قائلًا إن نتيجة الحرب لم تكن معروفة في ذلك الوقت - وعلى كل حال لم يغير العرب ولن يغيروا موقفهم.

ذكر جلالته أيضًا أن الكرنل مارك سايكس والمسيو بيكو، قالا في محادثة معهما إنه يستطيع الحصول على الموصل، وقبل كلمتهم ولم يسألهم أن يضعوها كتابيًا.

وختم كلامه قائلًا إن الحكومة البريطانية كانت الحليف الأول الذي دخل في اتفاق معه، وعن طريقها تعرّف على سائر الحلفاء. ولذلك فإنه يحيل كل شيء على الحكومة البريطانية).

تهديد الجنرال غورو للشريف فيصل لمنعه من ادعاء الملكية في سوريا وخضوعه لسلطة الاحتلال الفرنسي واستنجاد والده بالجنرال اللنبي وطلبه منه اختيار حاكم للحجاز غيره:

وقد عبّر عن ذلك الشريف حسين في برقية[1] إلى اللنبي -ذكّره فيها بمواقف قوات ابنه فيصل في درعا جنوب سوريا التي قاتلت القوات العثمانية وحاصرتها حتى استسلمت للجيش البريطاني- جاء فيها:

(برقية الملك حسين

إلى اللورد اللنبي - المندوب السامي البريطاني في مصر

التاريخ: ٤ ذو القعدة ١٣٣٨هـ- ١٩ تموز / يوليو ١٩٢٠م

فخامة نائب جلالة الملك - مصر

أصدقاء فخامتك السوريون وأعوانك، الذين أبسط مواقفهم معك في درعا مواصلة قوة العدو العمومية وإجبارها على التسليم لفخامتك، وجعلهم غنيمة بخيلهم ورجلهم وطياراتهم ودباباتهم وكل معداتهم وذخائرهم الحربية لمعسكرات بريطانيا. لا يوجب يا صاحب الفخامة رضاك وسكوتك على جعلهم غنيمة باردة للفرنسيين. هذا يا صاحب الفخامة يجعلك في أنظارهم شريكًا لمخلصك في هذه الجريمة العظمى التي لا يغتفرها التاريخ. أما إذا عطفتم الأمر على مؤتمر الصلح العالي، ولم تروا حل المسألة بالصورة التي تحفظ استقلال العرب التام وتحصل على المنافع الحقيقية التي زعمها المنتدبون الكرام، فلا بد للمؤتمر المذكور إما أن يلحق الحجاز -الذي لا يهمه إلا الارتباط بأجزائه: العراق وسوريا وفلسطين، تابعًا كان أو متبوعًا- أو يعين له حاكمًا يقوم بشؤونه في ظروف هذه الثلاثة الأسابيع. فإن بلاغ غورو لفيصل يحس منه

(١) الوثائق ٥/ ٣٧٠ رقم ١٢٨ و ١٢٩ تحت رقم FO 882/22 - Fo 882/24
في حاشية الأصل: نشر الأصل العربي لهذه البرقية في جريدة (القبلة) العدد ٤٠٩ الصادر في ١٦ آب/أغسطس ١٩٢٠

أن بريطانيا سمحت على شرف مخلصها وناموسه بالسقوط، الحالة التي لا يمكن معها حياة أو وجود في العالم. وإني بكل حسياتي انتظر إجابة فخامتك، التي أهديها جزيل تعظيماتي).

وكما جاء أيضا في كتابه إلى المعتمد البريطاني في جدة والذي فوضه في النظر في بقائه أو تركه في الحكم!
حيث ورد فيها : (من الملك حسين ـ مكة إلى المعتمد البريطاني في جدة ٧ ذي القعدة ١٣٣٨ – ٢٣ تموز / يوليو ١٩٢٠

سعادة المعتمد البريطاني في جدة بكل تجلة تلقيت سعادتكم محرر ٢١ يوليو سنة ١٩٢٠م الموافق ٥ ذي القعدة ١٣٣٨هـ

المبلغ به برقية فخامة نائب جلالة الملك بخصوص حج أهل نجد وأميرهم، وعليه فإني لا أجد ما يعدل رأيي السابق الموضح في الموضوع أو يبدله بصورة قطعية، نعم وأنا أيضًا لا أجوز منع من يريد الحج، ولم أمنع الحجاج المذكورين **[ابن سعود وأهل نجد]** فقد قلت إنهم يأتون من البحر وإن الأمير يأتي أيضًا بهيئة مخصوصة من البر، ولكن المحذورات التي أوضحتها فيما إذا أتوا جميعًا من البر يدركها أقل من رجال بريطانيا دراية، ومع ذلك فإن أقل من تلك المحاذير تبيح المنع شرعًا، ويدرك هذا الحكم أدنى طالب علم، صارفًا النظر عن البحث في تسلسل القضية من مبدئها إلى منتهاها..

ولا سيما في مسألة حجمهم، كلما تريدون القضية التي لا أتحرج إن قلت إنه لا يوجد من هو أعلم مني بما ينشأ منها، لأني كما يعلم الله أني لم أغشكم إلى الآن برأي أو بنصيحة ولن أغشكم إن شاء الله، فمتى أصرّيتم على ذلك فلا أقول إن هنا شيء يراد وإني أجهله ولكني أقول إني بريء من كل مسؤولية تقع على البلاد وعلى من بها من عشرات الألوف من الحجاج الذين يمثلون العالم الإسلامي بكل معاني البراءة، ومع ذلك فإن الطرق مفتوحة أمامهم كما ترغبون، وإنما الذي يهمني أولًا ويلزمني شديد اليأس هو ما فهم في عبارات بحثكم ومغازيه **[أهدافه]** في الثلاثين الألف الجنيه التي سارعنا في طلبها من أصل الإعانات المقررة مبدئيًا للقيام بما كلفتني به بريطانية أساسًا لا للحرص أو الطمع من قبل مسائل ابن سعود وسواه، لاعتقادي بأن بريطانية أجل من أن تجهل بأني لست والحمد له بالحريص على الرياسات وكل ما هو في معنى ذلك لا على ثلاثين ألف جنيه، بل لو كانت ثلاثين مليون، الأمر الذي لم يُنتظر منها والمغاير لكل ما صرحت به فخامته في برقيتها المتضمنة تعطفات جلالة الملك بهداياه السامية، وبقدوم الميجر مارشال بقوله "وأؤكد لجلالتكم أن سياسة حكومة جلالته البريطانية نحوكم هي كانت على الدوام ورغبتي الأكيدة أن تزيد وتتقوى كما الصداقة التي كانت متينة أثناء السنوات أخيرة"، فإن ذلك لا ينطبق على ما في هذا من التضييق، ولا على ما يفهم منه صراحة من عبارات الثلاثين الألف جنيه الثاني ببياني للفخامة في برقيتي عدد ٦٣٧ بقولي في خاتمتها إن بقائي في الأمر **[كحاكم للحجاز]** أو اعتزالي منه أصبح اليوم بيد واختيار بريطانية العظمى يتبين منه بأني لست بالحريص إلا على الشرف والناموس المتوقف عليهما وجود المرء في العالم، ولا يلجئ عظمتها على التكلفات السياسية فيما تراه مما يعود إليّ، فإنَّا الأصدقاء الذين لا يتوقف وفاؤهم على غرض، واقبلوا جزيل توقيراتي .
٧ ذي القعدة سنة ١٣٣٨هـ إمضاء: حسين).

ترك ابن سعود الحج نزولا عند رغبة بريطانيا ودفع حكومة الهند ابن سعود لضم حائل وإرهاب دويلات الخليج به وحصاره لها لصالح بريطانيا:

وقد ذكر ديكسن المعتمد السياسي في البحرين تفاصيل ذلك في مذكرة [1] مطولة كتبها لحكومة الهند البريطانية عن أوضاع نجد في أواخر هذه السنة، وفيها:

(مذكرة عن الحالة السياسية في نجد من المعتمد السياسي في البحرين بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٢٠:

سري أقدم مذكرة تحضيرية عن الحالة السياسية في نجد وجزيرة العرب الوسطى عمومًا، كما أراها من هنا. لا أرغب، ولو للحظة واحدة، أن أزعم أن تفسيري للحوادث هو الصحيح. إنما أقدم الاستنتاجات التي توصلت إليها من الاتصال الوثيق بعرب من مختلف الأنواع في البحرين. وأذكر حقيقة واحدة ذات معنى.

إن الحصول على أخبار نجد وشؤون جزيرة العرب الوسطى هنا مثل استدرار الماء من الصخر، فكل شخص يظهر أنه يهتم بمنع الآخرين من الحصول على الأخبار الاعتيادية. وابن سعود مثلًا لا يحب أن يصلني أي خبر ما لم يأت منه مباشرة، وذلك أمر طبيعي. أعتقد أنه يؤمن بقوة أننا نحن الانكليز نصوغ سياستنا على أساس أول إشاعة صغيرة تصل إلى أسماعنا.

(التوقيع) هـ. ديكسن (ميجر)

المعتمد السياسي في البحرين).

صورة مع صورة المرفق مرسلة إلى:
(١) نائب المقيم السياسي في الخليج الفارسي (العربي)، بوشهر.
(٢) الوكيل السياسي في الكويت.

أرسلت صورًا أيضًا إلى حكومة الهند والمندوب الملكي في بغداد.

FO 371/5065 (B.349)

IOR: L/P&S/18/B349

(المرفق)

مذكرة عن الحالة السياسية في نجد

في نهاية تموز/ يوليو ١٩٢٠

جمعت من محادثات مع:

---

(١) - الوثائق ٥/ ٣٧٥ - ٣٨٨ رقم ١٣٢ تحت FO 371/5065 IB.349] IOR: L/P&S/18/B349

(١) عبد العزيز القصيبي وكيل ابن سعود في الأحساء.
(٢) فهد البسام تاجر من القصيم والأحساء.
(٣) محمد الهرّاس تاجر من الرياض والأحساء.
(٤) زوار بدو من بني هاجر وبني خالد والدواسر وغيرهم.

(١) إن ابن سعود الذي كان خلال الأشهر التسعة الماضية يكرر عزمه وعزم أهالي نجد على الحج هذه السنة، قد صرف النظر عن ذلك فجأة. كان هذا بعد أن تعبت حكومة صاحب الجلالة كثيرًا في إعداد كل الترتيبات كجمع المؤن إلخ. وأخذ التعهدات إلخ. من الملك حسين وابن سعود حول تصرفات رعاياهما خلال موسم الحج. وأعذار ابن سعود عن تغيير رأيه في آخر ساعة:

(أ) إن من غير الممكن له تحديد أعداد الذين يرغبون في الحج من نجد، خصوصًا إذا علموا أنه هو، رئيسهم الديني، قد بدأ بالحج.

(ب) إنه من غير الممكن له أيضًا حصر عدد رجاله المسلحين بالنظر إلى أن كل شاب من اليوم الذي يستطيع المشي، تقريبًا، يحمل بندقية في نجد، وليس من الأمور العملية له أن يتدخل في مثل هذه العادة التاريخية، فذلك يثير استياء كثيرًا.

(ج) إن القضية حسمت في وقت متأخر من جانب حكومة صاحب الجلالة، حتى أصبح الآن، مع كل الإرادة الحسنة، متأخرًا في إعطاء بلاغ في أنحاء نجد بأن الحج من أي نوع كان يمكن البدء به.

وقد أصرّت الحكومة، بثبات ولكن بهدوء، على ابن سعود بأن يمتثل لطلباتها في ذهاب أقل ما يمكن من الحجاج في هذه السنة وأقل ما يمكن من الرجال المسلحين.

ولذلك السبب يعطي رفض ابن سعود للحج انطباعًا بأن حاكم نجد، المخلص دائمًا لحكومة صاحب الجلالة، وجد أنه لا يستطيع كبح جماح شعبه ولا حملهم على الامتثال لرغبات الحكومة في هذا الأمر، فضحى برغباته ومصالحه هو نفسه لأجل إرضاء حكومة صاحب الجلالة وإبداء احترامه لرغبات حكومة صاحب الجلالة عمومًا.

هذا الانطباع هو نفس ما يرغب ابن سعود في إبدائه اليوم لحكومة صاحب الجلالة ولأهل نجد وجزيرة العرب عمومًا على حدّ سواء. أما التفكير بأن أمله قد خاب فخطأ، فضلًا عن أنه لم تصدر كلمة شكوى واحدة من جماعة الإخوان المتحنفين الملتهبين حماسة الذين كانوا قبل أشهر قليلة يصرحون انهم سيحجون على الرغم من العالم كله.

بكلمات أخرى إن ابن سعود وشعبه، الإخوان، قرروا فجأة أن البقاء في ديارهم اليوم أسلم عاقبة.

(٢) إن التغيير في الجو السياسي في نجد لا يبحث عنه بعيدًا، وقد ينسب في المحل الأول إلى اغتيال سعود الرشيد قبل مدة قصيرة، وجهود ابن سعود لجلب حائل وشمر تحت سلطانه، وخصوصًا إلى الحوادث التي حدثت مؤخرًا بنتيجة ذلك. سأحاول فيما يلي إعادة تركيب وبيان ما حدث فعلًا، مستندًا إلى القصص والأخبار الكثيرة المتناقضة وتقديم شرح نهائي للسبل المفتوحة أمام ابن سعود واحتمال حدوث هيجان عظيم في جزيرة العرب في المستقبل القريب.

(٣) حين قتل أمير حائل الأخير في شهر نيسان/ ابريل الماضي، أخبر ابن سعود حكومة صاحب الجلالة أنه عقد اتفاقًا مع شمر مآله أنهم، وإن سمح لهم بإدارة أمورهم الداخلية الخاصة، فإنه هو، ابن سعود، يشرف على علاقاتهم الخارجية...

وانضم الآن ابن رشيد إلى الجماعة وعمل بالإضافة إلى ذلك اتفاقًا دفاعيًا وهجوميًا مع الشيخ سالم.

وقد ورد الخبر أيضًا أن الشيخ سالم وابن رشيد كتب كلاهما رسائل إلى الملك حسين يخبرونه بالحوادث ويطلبون إليه الانضمام إلى العصبة المناوئة للإخوان. ويبدو من الأخبار الحديثة أن العيدة وفقير من جماعة مدائن صالح (عنزة) زاروا حائل وعرضوا الانضمام إلى الاتحاد ضد ابن سعود. وفي هذه المناسبة قيل لي، ولو أني لا أميل إلى تصديق النبأ، إن ابن سعود استولى على رسالة أخرى من سالم شيخ الكويت إلى الملك حسين تفضح كل المؤامرة المدبرة ضد ابن سعود، ويقال إن ابن سعود لا يقول شيئًا عن هذه الرسائل لمصلحته الخاصة في الوقت الحاضر.

(٥) إن الأخبار المتقدمة، لو أنها مؤيدة بأدلة موثوق بها تمامًا، قد تكون حقيقية أو حقيقية في جزء منها فقط. إن المرء قد تعلم بالخبرة أن يعامل كل الأخبار العربية المماثلة بتحفظ عظيم. إن مخبري الرئيسي هو فهد البسام، وهو قاسمي، وأعتقد أنه يميل ضد ابن سعود لا إليه.

إن الاتجاه العام للأخبار العربية اليوم يمضي ليدل على أن جماعتين تتألفان شيئًا فشيئًا: الجماعة الشمالية، مؤلفة من حرب وهتيم ومدائن صالح وشمرّ وظفير والزبير والكويت، وهي تلتف حول لواء ابن رشيد الخصم السابق لآل سعود، والجماعة الجنوبية قوامها نجد الأصلية، وفي ضمنها الأحساء، والإدريسي وعمان المهادنة. ولا ريب أن الملك حسين يؤيد الجماعة الشمالية، ومن الجماعتين تكمن القوة المحاربة الكبرى في يد ابن سعود بلا ريب، أما الموارد الكبرى (في الأموال) فربما لدى الجماعة الشمالية، وعلى المدى الطويل، إذا بلغ الأمر إلى حرب غير حاسمة، فالمحتمل أن الجماعة الشمالية، مع أموال الزبير والكويت والحجاز، تحوز النصر.

إن حظ ابن سعود الوحيد في النجاح هو أن يحصل على نصر فوري وحاسم على ابن رشيد. ولا شك أن الخوف من حركة الإخوان هو الذي جمع الحلف الشمالي معًا.

(٦) ومن الجهة الثانية، ليس ثمة إلا القليل من الشك في أن هزيمة نكراء يمنى بها ابن سعود سيكون لها تأثير مدمر على مستقبله، فالعربي، وخصوصًا البدوي، بارع في ترك السفينة الغارقة، والنجاح هو الشيء

الوحيد الذي يحسب له حسابًا. إن نظام ابن سعود الصارم وشبه العسكري ليس محبوبًا تمامًا لدى بدو نجد. والهزيمة الأخيرة لابن حميد قائد ابن سعود، ولو أنها لم تكن خطيرة كما أبلغ خبرها في الكويت، كانت كافية لتخويف ابن سعود، والأخبار المبالغ فيها كثيرًا عن القتال، نشرتها شمر وشيخ الكويت الذي يعلم قيمة الحصول على الأخبار الأولى في السوق. ولكن خبرًا ورد إلى الكويت حديثًا مؤداه أن الأحساء هي الآن في قلاقل وعلى استعداد للثورة على ابن سعود هو خبر كاذب تمامًا.

حاكم الأحساء ابن جلوي مستمر في الحكم بشدة وبصورة جيدة، ومن المحتمل أن الخبر نشأ حديثًا عن حقيقة ان ابن جلوي حصلت له الفرصة للأمر بضرب شيعي من سكان الهفوف حتى الموت لأنه شتم علنا ابن سعود والإخوان ودين الإخوان. وهذا الإعدام سبب استياء شديدًا بين الشيعة في الأحساء، وفي الوقت نفسه، من باب الإنصاف لابن جلوي، يجب القول بأنه في الأسبوع نفسه أمر بإعدام أحد الإخوان بنفس الطريقة تمامًا عند القبض عليه متلبسًا بإغراء امرأة متزوجة. وفى القطيف، بالنظر إلى سلوك بعض الإخوان، الذين طلبوا أن يمتنع الشيعة عن القراءات، (التعزية الحسينية) في حسينياتهم، نشأ استياء كبير ضد الإخوان. وقد عاد الأمير عبد الرحمن بن سويلم من الرياض، ويده القوية بوثق بها لتهدئة الأمور، ويمكن أن شيعة القطيف الذين هم مستعدون لإثارة الاضطرابات، قد يقدمون الشكوى إلى هذه الوكالة ويشرحون بالتفصيل الحيف الذي يلاقونه. وأملي أن لا يفعلوا ذلك.

(٧) نعود إلى ابن سعود وأعدائه. لا شك أنه يخاف شمّر. وهو يكره الزبير والكويت والحجاز ولو أنه يعلم شدة خطر دسائسهم. وعلى الرغم من كل كلامه أخيرًا عن الهجوم على الكويت، يمكن التأكيد بأنه لن يقدم على شيء من ذلك. أولًا، لعلمه أنه بذلك يكون قد اتخذ موقفًا ضدنا، ولأنه يدرك بأن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الكويت تصبح مقاطعة تابعة لابن سعود، وأنا شخصيًا لست متأكدًا من أن السياسة التي نتخذها تكون سليمة إذا تركنا ابن سعود يجتاح الكويت ويستولي عليها كما فعل في الأحساء. إن ذلك يحسم قضية ابن رشيد بصورة نهائية ويجعل ابن سعود العنصر المسيطر في جزيرة العرب. ولما كان هذا غير محتمل فيحسن بنا أن نتطلع حوالينا ونرى الخط الذي يحتمل أن يتخذه ابن سعود.

ومن المؤكد أن عليه أن يعمل ويعمل خلال الشهرين أو الثلاثة الأشهر القادمة.

هناك طريقان مفتوحان أمام ابن سعود:

(١) الحرب السافرة ضد ابن رشيد وأصدقائه.

(٢) الحصول على غايته من ابن رشيد بالعمل الدبلوماسي.

أنا لا أعتقد أنه يلجأ إلى (١)، لأن المخاطر التي تحيق بدولته في حالة الاندحار كبيرة جدًا.

هو يعلم مصاعب العمليات الناجحة ضد ابن رشيد في الصيف. فليس هناك بشر أو معين ماء في أية ناحية من أراضي شمر لا تضم جماعة من كشافة ابن رشيد يحتلونها. ولذلك يفتقد ابن سعود منذ البداية

عنصر المباغتة، والغارات الاعتيادية المفتوحة دائمًا أمامه لن تحقق شيئًا كبيرًا، والحقيقة إن في هذه اللعبة يحتمل أن يكون ابن رشيد أحسن حالًا. وشمّر متحدون باستثناء أولئك البدو الذين أصبحوا من الإخوان ونزلوا جنوبًا إلى نجد. ومن الجهة الثانية في القصيم ميدان ملائم لدسائس شمر، والغزاة من الشمال لا يعتبرون بالضرورة أعداء.

أما الطريقة الدبلوماسية أو (٢)، وهي كما أعتقد، الخطة التي سيختارها ابن سعود، ويجب أن يلاحظ هنا أن ابن سعود في الأمور الدبلوماسية لا منافس له في أنحاء الجزيرة العربية، فهو قادر على صنع دوائر حول ابن رشيد في هذا الصدد. وطريقته الماكرة، وأسلوبه الصريح والقلبي يكون غطاء لواحد من أدهى العقول في العالم. وأرى أن عنزة هم الوسيلة التي يحتمل أن يستعملها ابن سعود لمحاولة تحقيق أهدافه.

إن الطعم الذي سيقدمه هو (جوف العمر)، وكانت عنزة تطالب بهذه الواحة منذ أقدم الأزمنة. إن الاستيلاء عليها مؤخرًا، وإخراجهم منها بصورة نهائية من قبل ابن رشيد جعلهم يشعرون بمرارة عظيمة ضد شمّر. إن ابن سعود نفسه من أرومة العنزة، وإن نداء يصدر عنه لن يذهب سدى. وما أسهل منح عنزة أراضي الجوف الغنية ومساعدتهم في الحصول عليها، وكل ما سيطالب به ابن سعود لقاء ذلك هو اعتراف عنزة به كسيد لابن رشيد مع أمير سعودي في حائل. وإذا هوجمت شمر من الشمال والجنوب في آن واحد، فلن تكون الكويت ولا الحجاز عونًا كبيرًا. والحقيقة أنه في حرب كهذه يمكن توقيف تجارة الكويت مع حائل فورًا بمجرد قطع طرق التجارة، ويكفي أن يقوم مطير أو العجمان بهذه المهمة.

(٨) وهنا تبرز قضية: "هل يكون من مصلحة حكومة صاحب الجلالة أن يصبح ابن رشيد مرة أخرى تابعًا لنجد؟ أعتقد أن الجواب بالإيجاب. فجزيرة عرب وسطى قوية يحكمها ابن سعود، وهو مرتبط بأشد العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية، تكون، كما أجرؤ أن أقول، ملائمة للسياسة البريطانية كل الملائمة، إنها ستحسم الكثير من المصاعب، وفي الوقت نفسه تجعل كل الدويلات الساحلية معتمدة علينا أكثر مما هي عليه الآن. الكويت والبحرين والساحل المهادن وعمان واليمن والحجاز وحتى سورية سوف تعيش كلها في هلع من جارها القوي وتكون أكثر انصياعًا لرغبات حكومة صاحب الجلالة مما هي عليه اليوم، في الوقت الحاضر كل هذه الدول الساحلية، بنتيجة الحرب العظمى والكلام الكثير عن الحقوق الأمم الصغيرة، قد عصف برؤوسهم كما يصح أن يقال، إنها بدون نظام وتريد دائمًا اجتناب الطريق المستقيم. وهي أول من يصرخ إذا كان لها جار قوي ومصدر تهديد. والآن تعلم جميعها جيدًا أنه ما دام ابن رشيد قويًا فابن سعود يفكر مرتين قبل إرسال حملة كبيرة على مسافة من نجد. وتشعر كالثعلب أنها سالمة إذا وطئت ذيل الأسد. وتعلم أنها سالمة نوعًا ما من القصاص. ولذلك فالدول الساحلية ترحب دائمًا، أكثر من أي شيء، بحرب غير حاسمة ومضيعة للقوى بين ابن سعود وابن رشيد، إن طريقة العربي هي أن يعيش على تحريض جيرانه الأقوياء بعضهم ضد بعض. وفي نفس الوقت، إذا لم يستطع القيام بذلك، فعليه أن يستند إلى دولة حامية قوية للالتجاء إليها، وإذا أصبح ابن سعود قويًا جدًا في جزيرة العرب فإن النفوذ البريطاني يزيد زيادة عظيمة بين الدول الساحلية، وإذا استمر ابن سعود وابن رشيد على مواصلة حرب لا نهاية لها تؤدي إلى إضعافهما كليهما فإن النتيجة الأولى تكون في الميل إلى الاستغناء عن النفوذ والتدخل

البريطاني بين الدول الساحلية. ويحسن بنا أن لا ننسى أيضًا أن جميع هذه الدويلات الساحلية تطمع في توسيع أراضيها في الداخل. فالشيخ عبدالله بن الشيخ عيسى حاكم البحرين أخرج حديثا القط من الكيس (أفشى السر) بصراحة فيما يتعلق بالبحرين، في محادثة خاصة تفجّع على حقيقة كون الأتراك لم يمتلكوا الأحساء كما كانوا في الحجاز في بداية الحرب العظمى، وقال إن البحرين في تلك الحالة كانت تحصل على مساعدة الانكليز وتستولي على كل الأحساء وتصبح سيدة الساحل الشرقي من الكويت إلى عمان المهادنة (أبو ظبي)، وقد لاحظت عرضًا: "وماذا عن ابن سعود وحاكم قطر؟

فقال: آه، مع وجود قواتكم وراءنا لن تكون لهما قيمة، فإن قطر ستصبح تابعة لنا فورًا، بينما كنا نرغمكم على إعلان الحرب على ابن سعود وجماعته الإخوان الملاعين، ومضى قائلًا: إن أهالي الأحساء كانوا في تلك الحالة سيعترفون بالشيخ عيسى ملكًا، وعلى أي حال فإنهم كانوا سيفضلون الشيخ عيسى على ابن سعود كثيرًا.

وبطبيعة الحال، إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ترغب حقًا في مساعدة ابن سعود ليكون قويًا جدًا، وتعتزم ذلك بصورة قاطعة، فإن أسرع وأسهل طريقة لتحقيق هذه الغاية ستكون إعلانها حصارًا شديدًا على ابن رشيد من النجف في العراق حتى الكويت، على أن يكون كلا البلدين داخلين في الحصار، وأن يكون الحصار في الكويت بيد موظفين بريطانيين. إن هذا. مقرونًا بتهديد بالحرب من قبل ابن سعود، سيؤدي خلال ثلاثة أشهر إلى إرغام ابن رشيد على قبول أيّة شروط تفرض عليه، لكن الكويت، لأغراض الحصار يجب أن يكون بيد البريطانيين، فإن حصارًا محليًا يديره الشيخ سالم يكون مهزلة. ومن الجهة الأخرى إذا كان وجود ابن رشيد قوة ضرورية لسياسة حكومة صاحب الجلالة. فالشيء الوحيد الذي يجب عمله عندئذ هو مساندة ابن سعود بثبات وبنفس الطريقة التي كان الأتراك يسندون بها ابن رشيد بصورة مستمرة. ومهما يكن من أمر، فإننا يجب أن نجعل الدول الساحلية تعيش في حالة من الخوف من جارتها الكبيرة نجد، لأنها بهذه الطريقة وحدها سترغب في العيش على علاقات طيبة مع بريطانية، إنهم يجب أن يشعروا بالحاجة لحمايتنا، وإلاّ فإنهم سيفلتون من اليد.

(٩) لدى استعراض الوضع المتقدم ومحاولة التكهن بما يحتمل أن يقدم عليه ابن سعود في معاملته لشمّر يجدر بالمرء أن لا ينسى سورية، إن الحوادث هناك تتحرك بسرعة. هل عشائر عنزة منحازة إلى فيصل بدرجة أنها لا تريد التدخل في شؤون الجوف؟ تلك من الأمور المبهمة التي ويواجهها ابن سعود.

وفي الوقت نفسه يمكن الوثوق بابن سعود ليعمل ما فيه خلاصه. هناك شيء واحد يكون مدمرًا بصورة قاطعة وتامة لكل مخططات ابن سعود أعتقد شخصيًا أن هذا الشيء قد يذهب بعيدًا لجلب الدمار له، علينا أن لا نوقف إعانته، إن مبلغ الـ ٥٠٠٠ باون الذي يحصل عليه ابن سعود الآن شهريًا عن طريق البحرين ينفق جميعه بشكل إعانات صغيرة لشيوخ نجد الأقوياء. مثل كل العرب، البدو منهم والحضر، تستطيع أن تعمل ما تشاء بهم بمنح زعمائهم إعانات مناسبة، مهما تكن صغيرة. ابن سعود يعرف ذلك جيدًا، ويشعر خصوصًا أنها صحيحة في نجد التي هي أقل كثيرًا في تماسكها معًا من شمر ابن رشيد مثلًا، والذي يحتاج إليه ابن سعود منا الآن هو مزيد من الدعم الخارجي، وإذا لم نستطع إعطاءه المال، فيجدر بنا على الأقل أن

ندعه يرى، على قدر إمكاننا، أننا نعتزم حقًا الوقوف إلى جانبه، ولا ننوي السماح لدويلات مثل الكويت والبحرين أن تزعجه تحت حماية بريطانية العظمى، إن صح القول، إن قرار الكمارك الأخير الصادر في البحرين لصالح ابن سعود، كان له بلا ريب أفضل تأثير على الشيخ عيسى، وسلوكه نحو الوكيل السياسي قد تحسن كثيرًا.

وكذلك نستطيع أن نعمل الكثير بإجراءات مثل منح ابن سعود وسام (GCSI) (فارس نجمة الهند) أو وسام شرف رفيع آخر مماثل. وخلال الخريف القادم سيكون من أفضل الأعمال السياسية إيفاد بعثة صغيرة تتألف مثلًا من الوكيل السياسي في البحرين يرافقه طبيب بريطاني وضابط آخر، لزيارة الرياض. إن ابن سعود يجب أن يكون محل اهتمام كبير، وهو مخلص لبريطانية، ويحمل أعظم الاحترام للسير برسي كوكس شخصيًا. ومع ذلك، فإنه بسبب طريقة معيشته منقطعًا عن العالم بالبريد والبرق، وتلقيه يوميا قصصًا مبالغًا فيها وكاذبة من جميع الجهات فإنه لا يلام إذا أصبح مرتابًا من أعمالنا. وكمثال على ذلك، فإنه في الوقت الحاضر مقتنع اقتناعًا قويًا، بأن الحكومة البريطانية تحرّض الشيخ سالم شيخ الكويت على محاربته. وهو يحصل على مثل هذه الأفكار من بعض مستشاريه المعارضين للإنكليز، وخصوصًا، كما أعتقد، أحمد بن ثنيان الذي نشأ في الآستانة، وهو مستعد لاتهام البريطانيين الماكرين بكل الدوافع الشرّيرة. فاسم "ألبيون (بريطانية) الغادرة" كان يستعمل عمومًا في استانبول قبل الحرب كما في باريس، وكما قلت آنفًا إن ضابطًا بريطانيًا يزور الرياض في الخريف المقبل، مثلًا في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر القادم، يقدم لابن سعود فرصة لتنقية صدره.

أنا واثق أن زيارتي في شهر شباط/ فبراير الماضي للهفوف أدّت كثيرًا إلى إراحة فكر ابن سعود، وأعتقد أنني تمكنت من ترك الانطباع في ذهن ابن سعود أن له على كل حال في البحرين من يدافع عنه، وكما ذكرت في حينه، أن ابن سعود يريد شخصًا يتحدث إليه وشخصًا يعلم أنه ينقل كل ما يقوله إلى السلطات العليا، يحسن إرسال ضابط بريطاني، مع اثنين آخرين مثلًا، في كل موسم بارد إذا أمكن، وليس مسلمًا هنديًا مرة أخرى. وكلما كان الرجل عظيمًا يشعر ابن سعود بنفسه مشرّفًا أكثر. إن مجرد حضور بعثة كهذه في الرياض، يعمل أكثر من أي شيء آخر للإعلان لأهالي جزيرة العرب حقيقة كون حكومة صاحب الجلالة على أحسن صلة بحاكم نجد، ورغبتها في دعمه، هذا ما يريده ابن سعود، وكما يقول هو: (أمام العرب أريد الحكومة تكبرني).

وعلى قول عبد العزيز القصيبي، لا يخشى ابن سعود أبدًا أي عمل مباشر من جانب مجموعة الكويت ـ ابن رشيد ـ الحجاز. أما ما يخشاه فهو حملة الافتراء التي يعلم أن أشخاصًا مثل شيوخ المحمرة والزبير وأيضًا السيد طالب يبدونها الآن. هو يعلم عظم ذكاء عرب العراق في مثل هذه اللعبة، ويعتقد أيضًا أن السلطات في بغداد تصغي إلى نصيحة هؤلاء الأشخاص إنه يشعر بعدم وجود مدافع عنه في مقر الحكومة، ويخاف أنه بنتيجة هذه الحملة يفقد اعتباره في عيون الحكومة ويحتمل أن إعانته قد تخفض. وأتذكر ابن سعود يقول لي: أنتم، يا انكليز، تأخذون حجي الناس، (أنتم أيها الانكليز تصغون إلى كلام الناس). هذه الجملة تلخص شعور ابن سعود اليوم.

(١٠) هناك دلائل على أن سالم (شيخ الكويت) يحاول مرة أخرى تحريض العجمان على خلع ولائهم الجديد لابن سعود. لقد سبق أن عرض المال على ابن حثلين شيخ العجمان ليعود إلى أراضي الكويت، وقد أخبر ابن حثلين سيده بهذه الجهود المبذولة لكسبه. إن ابن سعود غاضب بطبيعة الحال. والشيخ سالم أرسل مؤخرًا أيضًا هدايا إلى الشيخ عيسى بيد ابن شعلان من كبار تجار الكويت. وهذا الرجل لا يزال في البحرين، يتظاهر بشراء اللؤلؤ، وغرضه الحقيقي هو بلا شك دعوة الشيخ عيسى للانضمام إلى الحملة ضد ابن سعود وأعتقد أن من المحتمل أن ينجح ابن شعلان في مهمته. وبعد أن بقي هنا ثلاثة أيام، حدث أنني تلقيت زيارة من الشيخ عبدالله هدفها شتم ابن سعود لا غير.

قال: "إيه، أنتم الانكليز، لقد ارتكبتم غلطة فظيعة بمساندة ابن سعود، كما تفعلون. ومن المؤكد، مثلما أن اسمي عبدالله بن عيسى، أنكم ستحيون لتندموا على هذا اليوم، وفي النهاية سوف تكونون مرغمين على سحق ابن سعود بالحرب. هل تعلمون ماذا يحدث لمبلغكم الـ٧٥٠٠٠ روبية شهريًا؟ حقًا حين يصل المبلغ إلى الرياض يرفع ابن سعود علمه وعلم الاسلام ويجمع كل الأهالي ويعلن علنًا أن الجزية من الكفار المسيحيين قد وصلت». والجزية تعني تلك التي كان المسيحيون الأولون في مكة يدفعونها ليكونوا أحرارًا في ممارسة دينهم. لا شك أن عبدالله حمل على المجيء إلي ليقص علي كل هذا الهراء.

وتاجر كويتي بارز آخر، اسمه هلال المطيري، وصل إلى هنا أيضًا. ولما كان أصله من مطير فيقال إنه جلب كل ثروته إلى البحرين خوفًا من الشيخ سالم. وقد وصلت سفينة (الدو) منخفضة حقًا في الماء (ثقيلة الحمل).

(١١) قبل اختتام هذه المذكورة يكون من الملائم القول إن عبدالعزيز بن مساعد وابن عفيصان، وهما من أمراء ابن سعود، أغارا مؤخرًا على وادي نجران. كانت الغارة ناجحة تمامًا وأنتجت غنائم كثيرة جيء بها في العودة، وفيها ١٦٠ عبدًا الابن سعود. وبالمناسبة لقد احتلت ثلاثة بلدان (لم تُعرف أسماؤها) وأحرقت. وعبد العزيز بن مساعد ابن عم لابن جلوي حاكم الأحساء وابن عم ابن سعود نفسه من الدرجة الثانية، وكانت الجماعة الغازية مؤلفة من خمسة آلاف رجل، وجرت الحركات عقابًا لأعمال عدوانية ضد تجار نجديين.

(١٢) في الختام إن ديون ابن سعود تثير قلقه مرة أخرى، سمعت أنه مدين لتجار القصيم بنحو ستة ألكاك (كلمة هندية جمع لك وهو مئة ألف) من الروبيات، وفي البحرين وحدها هو مدين لعبد العزيز القصيبي نحوًا من لك واحد، وهذا الأخير قلق على نقوده، كما أعلم. أنا أتوقع حقًا أن ابن سعود بعد مدة قصيرة سيطلب إلى حكومة صاحب الجلالة مرة أخرى زيادة إعانته. وستكون حجته أنه بأموال الحكومة يحافظ على السلام في جزيرة العرب بضبط الإخوان وبذلك يمنعهم من الهجوم على الحجاز. إن المرء ليشعر أن الاقتصاد هو شعار اليوم، خصوصًا حين يسأل السياسيون في الوطن (انكلترة) أسئلة مربكة. ومع ذلك أنا أرى أن إعانتنا لابن سعود يكسبها كسبًا جيدًا، وقد حصل على نتائج تفوق كثيرًا المال المصروف.

أود أرى أنا نفسي زيادة الإعانة إلى ٦٠٠٠ آلاف جنيه في الشهر.

(١٣) بعد كتابة ما تقدمت تسلمت ما يلي:

١- برقية من المندوب الملكي في بغداد مؤرخة في ١١ أغسطس ١٩٢٠ مؤداها أن حكومة صاحب الجلالة قررت أن تهدي إلى ابن سعود هدية قدرها ٥٠٠٠ جنيه اعترافًا بسلوكه السياسي الرفيع في الامتناع عن الحج هذه السنة ، أيضًا إن قضية منحه وسام ..تحت النظر، هذه الأخبار مرضية حقًا.

٢- كتاب من ابن سعود مؤرخ في ٢ أغسطس يحث الحكومة على زيادة إعانته. كنت حقًا أتوقع ورود هذا الطلب.

٣- مجموعة رسائل وتقارير من ك. س. السيد صديق حسن من الرياض.

ترسل صور هذه الرسائل والتقارير مع هذا. إن السيد صدّيق حسن يعطي أخبارًا مفيدة جدًا حول غارات نجران وعسير.

٤- خبر عن استيلاء عبد العزيز بن مساعد على أبها عاصمة عسير.

ويظهر أن طلبه الفوري للنقود يتعلق بهذا الموضوع.

توقيع : ديكسن (ميجر) المعتمد السياسي في البحرين).

جعل بريطانيا جزيرة العرب والحرمين تحت حمايتها ورفضها تدخل الدول الأوربية في شئونها وترتيب مواردها المالية وحدودها الداخلية وألقاب شيوخها:

وقد جاء ذلك مفصلا في برقية[1] من وزير الهند في لندن إلى المفوض المدني في بغداد بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٠م؛ حيث ورد فيها:

(حول ابن سعود حكومة صاحب الجلالة نظرت في توصيتكم بالتشاور مع كوكس، وتوصلت إلى الاستنتاجات التالية:

تمت الموافقة على زيارة كوكس لابن سعود حسب تقدير كوكس، ولكم أن تتخذوا الترتيبات بموجب ذلك. وبانتظار زيارة كوكس وتقريره، فإن حكومة صاحب الجلالة ستؤجل النظر في موضوع المساعدة المالية والقرض ونزاع الحدود مع الكويت.

مسألة زيارة البواخر للأحساء ستثار مع شركة الهند البريطانية هنا.

(١) الوثائق ٥/ ٤٠٩ رقم ١٥١ تحت رقم FP 371/5063 /P 6612

أما فيما يتعلق باللقب فإن حكومة صاحب الجلالة ترى أن أمر منحه لا يعود إليها، ولكن يمكن التلميح لابن سعود بأنه إذا اختار لقب السلطان، فليس من المحتمل أن تعترض الحكومة البريطانية، أما لقب الملك، فلن ينظر إليه بارتياح.

مسألة منح وسام هي الآن مطروحة أمام جلالة الملك، وستصلكم تعليمات أخرى.

إن حكومة صاحب الجلالة ترغب في أن تشترط بصورة عامة، أن مزيدًا من الأفضال والتسهيلات لابن سعود تتوقف على تعهده بعدم اتخاذ سياسة اعتدائية نحو الحجاز. وسترسل التعليمات إلى كوكس في عدن لتخويله بالتصرف حسب تقديره بموجب الخطوط الواردة أعلاه.

(مكررة إلى نائب الملك في الهند والمقيم السياسي في عدن للتفضل

بإيصالها إلى السير برسي كوكس عند وصوله على متن السفينة دلتا).

وكما ورد في برقية[1] (من السير برسي كوكس إلى وزارة الهند - التاريخ: ٣٠ أيلول سبتمبر ١٩٢٠

برقيتاكم المؤرختان في ٤ و٨ أيلول / سبتمبر حول ابن سعود.

عملا بالصلاحية المعطاة لي اجتمعت به في العقير في ٢٦ و٢٧ أيلول/ سبتمبر، وفي خلال ذلك منحته وسام (G.C.I.E) (فارس امبراطورية الهند) في ٢٧ أيلول/ سبتمبر حسب الأصول... لقد سُرّ ابن سعود كثيرًا بالوسام والتمس أن أتوسط في تقديم امتنانه واحتراماته إلى جلالة الملك وحكومة جلالته.

بحثت معه الموضوعات التالية:

(١) الخلاف على الحدود مع الكويت.

(٣) زيارة السفن التجارية لموانئ الأحساء.

(٣) اتخاذ اللقب الملكي.

(٤) علاقاته مع الشريف.

(٥) العلاقات الخارجية والتمثيل (في دمشق).

(٦) حاجته إلى زيادة المساعدة المالية.

(٧) آراؤه عن الوضع في العراق.

(١) الوثائق ٥/ ٤١٠ رقم ١٥٢ تحت رقم FO371/5065

سوف أعالج كل قضية على احدة. فيما يتعلق بالفقرة الأولى بعد أن سمعت حجج ابن سعود رأيت من الضروري أن أذهب إلى الكويت لأسمع ما يقوله شيخ الكويت قبل تقديم التوصيات).

وتم إرفاق مذكرة [١] أعدت في وزارة الخارجية عن السياسة البريطانية في القضايا العربية في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٠م، وجاء فيها:

(المفروض أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار حاسم في كل قضية التعهدات السياسية والمالية التي يجري تحملها في المستقبل من جانب حكومة صاحب الجلالة في جزيرة العرب. وقد بحثت المسألة في اجتماع بين الوزارات عقد في وزارة الخارجية في ١٧ نيسان/ ابريل (الملحق ج)، لكن الأمور لم تتقدم بصورة كافية في حينه لإمكان اتخاذ توصيات ثابتة.

والوضع الحالي هو أن المفاوضات تفتح بعد مدة قصيرة في باريس بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية في بادئ الأمر، وبعد ذلك بين الدول الحليفة الكبرى في موضوع جزيرة العرب.

١- يقصد بتعبير الجزيرة العربية أو بلاد العرب المنطقة المحدودة في الشمال الغربي بشبه جزيرة سيناء والمناطق التي تحت الانتداب البريطاني في فلسطين وشرقي الأردن، وفي الشمال الشرقي بمنطقة الانتداب البريطاني في العراق، وفي الشرق بالخليج الفارسي (العربي)، وفي الجنوب الشرقي بالمحيط الهندي، وفي الغرب بالبحر الأحمر، وتجدون وصفًا تفصيليًا أكثر بما يعرف بأنه شبه جزيرة العرب في الملحق (أ).

٢ ـ يتألف سكان جزيرة العرب بصورة كاملة تقريبًا من عناصر عشائرية عربية، متجمعة في بعض الأحوال في اتحادات كبيرة تعترف بسيادة شخص واحد. وفيما يتعلق بالحجاز فهذا الشخص هو شريف مكة الذي اعترفت به دول الحلفاء ملكًا على الحجاز.

إن حدود الحجاز لم يسبق تحديدها قط، لكن الحجاز كدولة هو عضو أصلي في عصبة الأمم وما دام كذلك فإنه يقف على أساس مختلف جدًا من بقية شبه الجزيرة.

٣- سوف يظهر من المراسلة في الملحق (ب) أن وزارة الهند ووزارة الخارجية متفقتان بأن جزيرة العرب، عدا الحجاز وعدن، يجب أن ينظر إليها كأنها تقع في عشرة أقسام فرعية رئيسية، وأن سياستها الحاضرة هي معاملة كل قسم فرعي منها بواسطة شخص واحد، باستثناء اثنين هما ساحل عمان المهادن، وعشيرة عنزة، اللذين لا يعترفان بحاكم واحد.

الأقسام العشرة هي:

نجد: ابن سعود.

حائل: ابن رشيد.

---

(١) الوثائق (٥/ ٤٧١) رقم ٢٠١ تحت رقم [44/ 9/ E 13523] FO371/5065

الكويت: الشيخ سالم الصباح،

البحرين: شيخ البحرين

حضرموت: سلطان الشحر والمكلا.

اليمن: الإمام يحيى.

عسير: السيد الإدريسي.

عنزة: ليس هناك حاكم واحد.

(يجب الملاحظة أن شيخ المحمرة الذي أوصى بإدخاله المفوض الملكي في بغداد ببرقيته المرقمة بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ هو من رعايا إيران وأن بلاده تقع في الاراضي الفارسية).

٤- الملحق (أ) هو مسودة تعالج تسوية قضايا شبه الجزيرة العربية، وقد أعدّ هذه المسودة الوفد البريطاني إلى مؤتمر السلام في باريس بالتشاور مع وزارة الخارجية التي سبق لها أن استشارت عددًا من الخبراء في الشؤون العربية، وقدّمت صورًا من مسودة سابقة إلى وزارة الهند ومدير الاستخبارات العسكرية ووزارة البحرية (الأدميرالتي).

٥- سوف يلاحظ أن حكومة صاحب الجلالة تحاول في المادة (٣) ضمان اعتراف الدول الحليفة الأخرى بمصالح بريطانية العظمى السياسية الخاصة في شبه الجزيرة العربية، بالنظر إلى قربها من بعض أقسام الإمبراطورية البريطانية والمواصلات البحرية مع الهند لكن ليس هذا السبب الوحيد لرغبة حكومة صاحب الجلالة في الاعتراف بوضعها الخاص في جزيرة العرب.

لقد كانت خلال سنوات طويلة ترتبط بصلات وثيقة مع شيخي الكويت والبحرين وسلطان مسقط ورؤساء الساحل المهادن وابن سعود وسلطان الشحر والمكلا، بل إلى درجة أن الدول الأخرى اعترفت بأن تدخلها في أراضي هؤلاء الحكام يعتبر عملًا غير ودي.

من الحكام الأربعة الباقين في الجدول (٣) تقع أراضي اثنين منهم، وهما الإمام والإدريسي، مجاورة لنهاية محميّة عدن، بينما تقع أراضي الاثنين الاخرين، وهما ابن رشيد وعنزة، مجاورة للمناطق البريطانية المنتدب عليها في العراق وشرقي الأردن، والدولة الوحيدة الأخرى التي يمكنها أن تدعي بصورة شرعية بمصلحة لها في أي من المناطق العشرة المذكورة الفقرة (٣) هي فرنسة، لأن أقسامًا من عنزة تقع ضمن منطقة الانتداب الفرنسية، ولهذا السبب تقرر عدم القيام بمحاولة لمعاملة عنزة كاتحاد واحد تحت رئاسة واحد، بل اعتبار القسم الشرقي من العشيرة تابعًا للعراق.

وحجة أخرى للاعتراف بالمصالح البريطانية في جزيرة العرب، هي أن لحكومة صاحب الجلالة، في الوقت الحاضر، علاقات معاهدة مع جميع المناطق العشر باستثناء عنزة وابن رشيد والإمام.

وقد يكون من المستحسن، لإزالة أي سوء فهم بصدد هدف المعاهدة العربية التي تجري المفاوضة بشأنها الآن، الإشارة إلى أننا لا نحاول الحصول على موقع جديد في جزيرة العرب أو فيما يتعلق بثماني مناطق من عشر على أي حال.

فحكومة صاحب الجلالة ينظر إليها فعلًا من جانب الحكام، مع احتمال الاستثناء الممكن للإمام وابن رشيد، بأنها الدولة الأجنبية الوحيدة التي لها مصلحة حقيقية في شبه الجزيرة، والدول الأخرى تعلم بهذه الحقيقة جيدًا، وليس هناك سوى انفصال جزيرة العرب عن الإمبراطورية العثمانية ما يجعل من المرغوب فيه الحصول على موافقة رسمية من سائر الحلفاء على حالة أمور موجودة فعلًا.

والغرض من المناقشة الحاضرة ليس سوى التوصل إلى سياسة منسقة تتبع في المستقبل من جانب حكومة صاحب الجلالة، واتخاذ قرار هل أن المناطق والحكام الذين لم تكن حكومة صاحب الجلالة على اتصال وثيق بهم قبل الحرب، يوضعون الآن على نفس الأساس مع أولئك الذين كانت لها معاملات معهم خلال سنوات طويلة ماضية؟ أو هل يكون من الضروري إعادة النظر في سياسة الدعم المالي وسحبه من الحكام الذين كانوا يتمتعون به لمدة طويلة.

إن الضرورة المستعجلة لإيجاد وثيقة تحريرية تعين وضع حكومة صاحب الجلالة في جزيرة العرب، تظهر من الاستفسارات الموجهة من الحكومتين الألمانية والامريكية فيما يتعلق بوضع البحرين.

٦- مع أن الحجاز وعدن قد استثنيا من شبه الجزيرة كما حددت في مسودة المعاهدة، فإنه لا يمكن تجاهل هاتين المنطقتين في أي بحث لسياسة حكومة صاحب الجلالة في جزيرة العرب.

إن مملكة الحجاز المستقلة تحتوي على المدينتين المقدستين مكة والمدينة، اللتين يقدسهما المسلمون في كل أنحاء العالم، ولها أهمية دولية بالنظر إلى الحج السنوي، وحكومة صاحب الجلالة، باعتبارها الدولة الحليفة التي لها أعظم المصالح الإسلامية، وكانت منشئة الحركة التي أدّت إلى استقلال الحجاز وملوكية الملك حسين، لا يمكنها أن تقرّ بأن هناك دولة أخرى متصلة اتصالًا وثيقًا مثلها بمستقبل تلك البلاد، وبالنظر إلى مركزها بصفتها عضوًا مستقلًا في عصبة الأمم، ليس في الإمكان إدخالها في المنطقة التي تطلب حكومة صاحب الجلالة فيها موقعًا خاصًا. لكن حقيقة أنها سوف تكون محاطة من كل جهاتها بمناطق تكون حكومة صاحب الجلالة مسؤولة عنها أو تكون حكومة صاحب الجلالة في واقع الأمر في موقع ممتاز فيها منذ السابق، يجعل حكومة الحجاز بلا ريب تنظر إلى حكومة صاحب الجلالة بأنها أعظم أهمية بالنسبة لها من أية دولة أخرى، والمناطق التي تحادد الحجاز هي المناطق البريطانية المنتدب عليها فلسطين وشرقي الأردن وأراضي ابن رشيد وابن سعود والإدريسي، واثنتان منهما وافقتا على قبول تحكيم حكومة صاحب الجلالة في قضايا الحدود، والملك حسين نفسه وافق أيضًا على قبول هذا التحكيم.

والتحديد النهائي لحدود الحجاز يمكن بصورة مناسبة إدخاله في معاهدة بين الملك حسين، من جهة، وحكومة صاحب الجلالة، باعتبارها تمثل جيرانه الأقربين، من الجهة الأخرى. وقد تعترض دول أخرى بلا ريب على ذلك، ولكن حتى إذا ترددت تلك الدول في التأكيد تحريريًا على موقع بريطانية القائم في

جزيرة العرب، فليس هناك شيء يغير من حقيقة أن كل الجهات المعنية تتطلع إلى حكومة صاحب الجلالة وحدها لعمل تسوية عادلة ومرضية.

ومهما كانت الصورة التي يجوز أن تحدد بها الحدود فإن التحكيم البريطاني وحده يستدعى في منازعات الحدود، وفيما عدا قضايا الحدود التي قد يستلزم تحديدها من قبل لجنة تعينها عصبة الأمم، يظهر أنه ليس هناك اعتراض لا يدلّل على قيام حكومة الجلالة بعقد معاهدة مع مملكة الحجاز المستقلة، كما تحدّد في الوقت المناسب، قد تتضمن أو لا تتضمن شرطًا لدعم مالي، بشرط أن المعاهدة، عند عقدها، توضع أمام عصبة الأمم، ولكن يكون من غير المرغوب فيه أن يتخذ الدعم المالي شكل إعانة غير مشروطة. لقد منح الملك حسين إعانة كبيرة خلال الحرب حين قاد الثورة العربية التي دعمتها حكومة صاحب الجلالة وحدها. وقد خفضت إعانته تدريجيًا، وخلال الأشهر السبعة الأخيرة لم يتسلم أية مدفوعات. وموقفه تجاه حكومة صاحب الجلالة قد تغير تمامًا. وهو يتهمها علنًا بأنها حملته خلال الحرب على توقع مركز يرى الآن من غير المحتمل الحصول عليه.

في ١٩ تموز/ يوليو قدم وزير الخارجية مذكرة (الملحق د) إلى مجلس الوزراء يدعو فيها إلى اتخاذ قرار سريع في قضية الدعم المالي للملك حسين، لكن الأمر بقي قيد النظر. ومنذ ذلك التاريخ سارت الأمور من السيء إلى الأسوأ، وكان سحب الدعم المالي، مقرونًا بعملية الفرنسيين في سورية، وقد أكد الملك حسين شكوكه التي ينظر بها إلى دول الحلفاء ولا سيما حكومة صاحب الجلالة، ومهما تقرر بشأن علاقاتنا بسائر الحكام في جزيرة العرب فإنه من المهم، إذا أردنا الاحتفاظ بنفوذنا في العالم الإسلامي، أن تتخذ الإجراءات بدون تأخير لإعادة الثقة في ذهن حارس المدن الإسلامية المقدسة.

٧- استثنيت محميّة عدن من شبه جزيرة عدن كما عيّنت في مسودة المعاهدة، بسبب أن إدخالها قد يؤدي إلى الانطباع بأنها موضوع مناقشة أكثر من أن موقع حكومة صاحب الجلالة في تلك المحمية، بعكس القلعة نفسها، يختلف ماديًا عن الوضع الذي يتطلب الآن الاعتراف به من دول الحلفاء ، بين القلعة وما كان في السابق مع الإمبراطورية التركية، يوجد عدد من العشائر الصغيرة، ترتبط حكومة صاحب الجلالة معها جميعًا بصلات معاهدة، وتتسلم رواتب اسمية فقط. وتبلغ مجموعة النفقات في هذا الباب ٧٠ ألف روبية سنويا، ولا ينظر في إجراء تغيير في النظام الحاضر إلا إذا ارتأت حكومة صاحب الجلالة في وقت ما إعادة تعديل حدود المحمية، وهذه القضية لا تدخل في نطاق البحث الحاضر.

٨- من الواضح أن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تطالب بوضع خاص في شبه جزيرة العرب، عدا الحجاز وعدن، ما لم تتعمد مسؤوليات موازية .

تنص المادة (٤) من مسودة المعاهدة على أن بريطانية العظمى تتعهد باستعمال نفوذها لتضمن معاملة تفصيلية في التجارة والملاحة لكل الأطراف السامية المتعاقدة، عندما تقوم بمشاريع مشروعة مثل تلك التي تستطيع أن تضمنها لنفسها.

وتشير المادة (٥) إلى مصالح بريطانية العظمى السائدة في الحفاظ على السلام والرخاء لشبه الجزيرة العربية، وتنص على أن الأطراف السامية المتعاقدة تتفق على احترام أية معاهدات معقودة على أساس الخطوط العامة المماثلة لتلك المعاهدات التي عقدت بين حكومة صاحب الجلالة وحكام شبه الجزيرة المذكورة باستثناء ملك الحجاز.

وتصف المادة (٦) المسؤوليات التي تتحملها حكومة صاحب الجلالة بالإضافة إلى تلك الواردة في المادة (٤)، وهي:

(أ) التحكيم في جميع المنازعات.

(ب) الحماية من الهجوم بحرًا.

(ج) ضمان الاستقلال دون التدخل في الشؤون الداخلية.

مقابل تلك الفوائد، على الرؤساء أن يتعهدوا بفتح الطريق المؤدية إلى الأماكن المقدسة، وعدم الدخول في معاهدات مع دول أجنبية أخرى، وعدم نقل الأراضي أو منح امتيازات بدون موافقة حكومة صاحب الجلالة.

٩- ما الذي تتضمنه هذه التعهدات؟

إنها تفترض بوضوح حالة أمور يعترف الحكام المختصون بموجبها بلزوم الامتثال لرغبات حكومة صاحب الجلالة، وهذا الأمر لا يمكن ضمانه بالخوف من عمل عدائي يتخذ ضدهم. وحتى هؤلاء الذين تقع أرضهم على حدود البحر، هم فعلًا سالمون من الهجوم عليهم باستثناء قصف بلدان غير حصينة، وحكومة صاحب الجلالة لا نية لها لإرسال حملات باهظة الثمن إلى داخل جزيرة العرب. ولا يمكن ضمان ذلك بالتهديد بالحصار لأن هذا سلاح صعب توجيهه ضد حاكم واحد دون الآخرين، وقد وجد عمليًا خلال الحرب أن هناك بلا شك منفذًا تصل المؤن به إلى الحاكم الخاضع للحصار، حتى من خلال أراضي حكام يكونون على صلات ودية مع حكومة صاحب الجلالة. وإذا فرض الحصار على الإمام فإنه يستطيع الحصول على المؤن عن طريق عسير وحضرموت، وإذا فرض الحصار على ابن سعود فهو يحصل عليها عن طريق البحرين والكويت، وهلمّ جرا.

ولما كان أي تهديد في حد ذاته غير كاف لضمان موقف مرض، فلا بد من إيجاد وسيلة أخرى لتنفيذ النفوذ الذي نرغب أن تعترف الدول الاخرى به.

في حالة كل الحكام الذين كنّا على صلات وثيقة بهم قبل الحرب باستثناء شيخ البحرين، كانت سياسة حكومة الهند أن تضمن موقفًا مرضيًا بتقديم دعم مالي. وفي خلال الحرب تم توسيع المبدأ نفسه فشمل الحكام الذين كان من المرغوب فيه تعاونهم ضد الأتراك لمصالح الحلفاء، وهي الطريقة التي استعملها الأتراك نفسهم دائمًا، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن أن تكون هناك طريقة أخرى فعالة.

١٠- في حالة أولئك الحكام الذين تكون أقاليمهم معرضة للهجوم بحرًا يجوز أن يناقش بأنه لا تطلب منفعة إضافية عدا الحماية من هجوم كهذا من حكومة صاحب الجلالة، وأن قضية المساعدة المالية لا لزوم لها، والاستنتاج هو أن ابن رشيد يكون الحاكم الوحيد الذي تدعو الضرورة إلى منحه دعمًا ماليًا ضمانًا لقيامه بتنفيذ الاتفاق من جانبه، لأنه الحاكم الوحيد الذي لا تتصل أراضيه بالبحر في أية نقطة، لكن هناك سببين لصعوبة تنفيذ هذا الاستثناء الاعتباطي فعلا.

السبب الأول هو: كما سوف يرى من الفقرة رقم (١١)، أن ثلاثة من الحكام التسعة الذين تتصل أراضيهم بالبحر يحصلون منذ السابق على دعم مالي من حكومة صاحب الجلالة ـ وهم سلطان مسقط وسلطان الشحر والمكلا وشيخ الكويت، وكل اقتراح لوقف الإعانات للحكام الذين تتصل أراضيهم بالبحر سوف يتضمن وقف المساعدة المالية لهؤلاء الحكام الثلاثة، وفي حالة سلطان الشحر والمكلا، يقتضي إلغاء حقوقه التعاقدية فيما يتعلق بما نص عليه من منح الإعانة.

والاعتراض الثاني على خط المناقشة الذي يؤدي إلى وقف الإعانات جميعها إلى الحكام الذين تتصل أراضيهم بالبحر، هو أنّ الإعانة، مهما تكن صغيرة، تعد علامة تفضيل خاص. وكل تمييز بين حاكم وآخر، مهما يكن منطقيًا، سوف يسبب بلا ريب حسدًا واحتكاكًا. والحجة نفسها تنطبق بقوة أكثر على أية محاولة أخرى للتمييز بين جماعة من الحكام وجماعة أخرى، إلاّ إذا التزمت حكومة صاحب الجلالة بسياسة مقررة لتأييد حاكم واحد وجعل كل الآخرين تابعين له. وهذا سوف يتضمن إعادة النظر في تقسيم شبه الجزيرة إلى مناطقها الطبيعية العشر، وتكون على كل حال صعبة التطبيق صعوبة جسيمة بالنظر إلى الكره التقليدي لأي حاكم عربي للاعتراف بسيادة حاكم آخر، وسوف يتضمن ذلك أيضًا تغييرًا لشروط مسودة المعاهدة التي تتولى حكومة صاحب الجلالة بموجبها لضمان استقلال حكام جزيرة العرب.

والمفروض أن الطريقة العملية الوحيدة، لضمان النفوذ الذي تأمل حكومة صاحب الجلالة أن تحرم منه سائر الدول، هي بتوسيع مبدأ الدعم المالي ليشمل جميع الحكام المستقلين في جزيرة العرب.

١١- قبل أن نناقش كيف يمكن عمل ذلك على أحسن وجه، قد يكون من المفيد تلخيص الوضع الحاضر:

(١) مسقط: منح سلطان مسقط سنة ١٨٦١ مخصصات قدرها ٨٦٤ ألف روبية سنويا من الإيرادات الهندية، وفي سنة ١٩١١ منح إعانة أخرى قدرها ١٠٠ ألف روبية سنويًا بخصوص الاتفاق لتنظيم تجارة الأسلحة.

(٢) حضرموت: يتسلم سلطان الشحر والمكلا في الوقت الحاضر راتبًا قدره ٦٠ روبية شهريا وفقا لأحكام معاهدة سنة ١٨٨٢م وفي سنة ١٩١٧ منح قرضا قدره ٤٠٠ ألف روبية هندية، يقوم بتسديده تدريجيًا. وقد سجّل دفع أقساط في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ وآذار/ مارس ١٩٢٠.

(٣) الساحل المهادن: لا تدفع أية إعانات في الوقت الحاضر.

(٤) البحرين: لا تدفع إعانة.

(٥) اليمن: الإمام يحيى هو في الوقت الحاضر معادٍ لحكومة صاحب الجلالة. وفي ربيع هذه السنة غزا محمية عدن ووضع موظفيه بين العشائر الشمالية، وقد جرت المحاولات لفتح المفاوضات معه، ولكنها تركت، وكان ذلك بسبب اعتقال العشائر المحلية للبعثة الموفدة إلى صنعاء، وكذلك بسبب امتناعه عن الاعتراف بأن حكومة صاحب الجلالة لها أي حق خاص في تنظيم شؤون اليمن، وستكون إحدى نتائج المفاوضة حول المعاهدة الحاضرة مع الدول الحليفة الكبرى، تقرير وضع حكومة صاحب الجلالة تجاه الإمام، ويؤمل احتمال التفاوض على عقد معاهدة معه في المستقبل القريب. وقد اقترح المندوب السامي لصاحب الجلالة في القاهرة أن الكلفة قد تكون أقل في نهاية الأمر، لضمان عدم تدخله في محمية عدن، بمنحه مبلغًا ضئيلًا كعلامة تفضيل، من محاولة إبعاده عن المحمية بالقوة.

(٦) عسير: كان السيد الإدريسي مواليًا لحكومة صاحب الجلالة خلال الحرب وكان يتسلم إعانة حتى حزيران/ يونيو ١٩١٩ وهو ليس على صلة طيبة بأي من جاريه الملك حسين والإمام. ولكنه أبدى دائمًا استعداده لقبول تحكيم حكومة صاحب الجلالة في القضايا الموقوفة. إن هذا التحكيم يكون تنفيذه صعبًا، إن لم نقل مستحيلًا، إذا جرى أي تمييز بينه وبين الإمام في قضية المساعدة المالية، وقد احتج مرارًا عديدة أنه، مع بقائه مخلصًا لنا، لم ينل فائدة من إخلاصه، وحقيقة كون الملك حسين وابن سعود تسلم كلاهما إعانات بعد أمد طويل من وقف إعانته، من المحتمل أنها كانت في ذهنه عند تقديمه هذه الاحتجاجات.

(٧) عنزة: فهد بك (الهذال) حاكم فرع عنزة الذي تحدّ أراضيه العراق، يتسلم إعانة قدرها ١٧ ألف روبية شهريًا من الإيرادات العراقية، والمفهوم أن هذه الإعانة تعود إلى مساعدته لنا في أعمال الحصار، لكن لم يقدم أي اقتراح لتخفيض هذه المخصصات أو إلغائها.

(٨) الكويت: لشيخ الكويت مدّ من الساحل تستأجره حكومة صاحب الجلالة. وهو معفى من دفع الضرائب على بساتين النخيل التي يمتلكها في البصرة إلى حد ٦٠ ألف روبية سنويًا، وقد أوصى المندوب الملكي في بغداد بإنهاء الاستئجار، وأن يدفع له كل ثلاثة أشهر متأخرًا وذلك بصفة إعانة وبشرط أن يكون سلوكه حسنًا.

(٩) حائل: لا يتسلم ابن رشيد إعانة في الوقت الحاضر، لكن المفوض الملكي في بغداد أوصى بمنحه إعانة قدرها ٣٧،٥٠٠ روبية شهريًا.

(١٠) نجد: يتسلم ابن سعود في الوقت الحاضر إعانة ٥٠٠٠ باون شهريًا. وتسلم أيضًا مؤخرا هدية إضافية قدرها ٥٠٠٠ باون كعلامة تقدير من حكومة صاحب الجلالة لإيقافه أتباعه من الذهاب إلى الحج. وسوف يظهر من المراسلة المؤشر عليها (ج) أن المندوب السامي في بغداد يقترح الآن زيادة إعانته إلى ١٠٠ ألف باون سنويًا تدفع كل ثلاثة أشهر. وورد مؤخرًا تقرير ممتع عن الوضع السياسي في نجد إلى وزارة الهند، ويظهر منه أن وضع ابن سعود ليس قويًا جدًا بأي وجه من الوجوه، كما كان المتصور في بعض الأحيان، وأن هناك معارضة ثابتة من جانب سائر الحكام لأية سياسة ترمي إلى تعظيمه على حساب جيرانه.

١١- من المقبول أنه لا اعتراض على قيام حكومة صاحب الجلالة بعقد معاهدة مع ملك الحجاز المستقل، وأن السبيل الوحيد لها لتثبيت نفوذها لدى باقي حكام جزيرة العرب هو منحهم قدرًا أدنى من الدعم المالي. ويستنتج من ذلك حسب الظاهر أن حكومة صاحب الجلالة يجدر بها أن تتبع ما يلي:

(١) حالما يتم إبرام المعاهدة التركية وذلك مستقلًا عن مسودة المعاهدة التي تعالج شؤون جزيرة العرب (الملحق أ)، تقوم حكومة صاحب الجلالة بعقد معاهدة مع ملك الحجاز تنص على ما يلي:

(أ) إنه، مقابل بعض التعهدات المعينة التي يتخذها الملك حسين، ترتب حكومة صاحب الجلالة وتضمن قرضًا مؤمنًا على واردات الكمارك والموارد المعدنية في البلاد.

(ب) إنه، فيما يتعلق بعلاقاته الخارجية مع سائر الحكام العرب، يتعهد بقبول تحكيم حكومة صاحب الجلالة في كل قضية. ومن المناسب إجراء المفاوضات عن طريق الأمير فيصل.

(٢) حالما يتم التوقيع على مسودة المعاهدة (الملحق أ) يتم إخبار سائر حكام جزيرة العرب المستقلين بإنجاز ذلك، ويدعون إلى الدخول في العلاقات التعاهدية القائمة بينهم وبين حكومة صاحب الجلالة أو تعديلها أو إبرامها.

١٢- إن الشكل الفعلي التي تتخذه المساعدة المالية للحكام العرب الآخرين لا يمكن البحث فيه حتى يتم قبول المبدأ العام بوجوب مساعدتهم بهذه الصورة، ولكن يقترح، في صدد الحكام الذين تحتوي أراضيهم على موارد تضمن العروض، أن يأخذ الدعم شكل قرض، قد تضمنه خزانة صاحب الجلالة، وفي حالة الحكام مثل ابن رشيد ممن تكون أراضيهم غير منتجة قطعًا، يأخذ شكل مخصصات شخصية صغيرة تدفع بالتأخير وتُعطى مقابل بعض التعهدات المعينة، كالمحافظة على طرق الحج وتثبيت الحدود التي يقررها التحكيم البريطاني والامتناع عن الأعمال العدائية ضد جيرانه ومنع النفوذ الخارجي وما لم نكن على استعداد للذهاب إلى هذا البعد، فلا جدوى لنا لنطلب الاعتراف بموقعنا في جزيرة العرب. وحتى يتم قبول المبدأ العام لا يمكن تخطيط سياسة مفصلة لمواجهة الحالات الفردية.

٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠

(التوقيع) هـ. و.ي. (هيوبرت يانغ)

الملحق (أ) اقتراح الوفد البريطاني بشأن وضع مسودة معاهدة تتعلق بتسوية شؤون شبه جزيرة العرب:

المقدمة:

المادة (١) يعترف الفرقاء المتعاقدون السامون باستقلال شبه جزيرة العرب من السيطرة الخارجية كما هي معرّفة في المادة (٢) ويصرحون بأنهم لا يطالبون بتوسع إقليمي لأنفسهم في شبه الجزيرة المذكورة.

المادة (٢) لأغراض هذه المعاهدة تتضمن شبه الجزيرة العربية:

(أ) جميع الأقاليم عدا إقليم مملكة الحجاز والمحمية البريطانية في عدن والمنطقة المحيطة بها.

(ب) الجزر التي تقع داخل الخط المشروح أدناه، سواء أكانت فيما مضى تركية أم لا.

هذا الخط يمتد من:

أ- خط الحدود بين جزيرة العرب ومصر على رأس خليج العقبة، خط العرض التقريبي ٢٩ درجة، ٢٧ دقيقة شمالًا، وخط الطول ٣٤ درجة ٥٦ دقيقة شرقا (خريطة وزارة البحرية البريطانية رقم ٨ أ)، إلى:

ب- النهاية الغربية للعقبة البحرية الممتدة إلى الغرب من جزيرة تيران، ثم إلى :

ج - الصخور الجنوبية الغربية من جزر حنش الكبرى، خط العرض التقريبي ١٣ درجة ٣٩ دقيقة شمالا، خط العرض ٤٣، درجة ٣٥ دقيقة شرقًا (خريطة وزارة البحرية البريطانية رقم ٢٥٢٣)، ومن ثمّ خلال النقطة النهائية الجنوبية الغربية لشيخ مالو من رأس باب المندب، إلى:

د- خط استدارة مقياس عمق المياه ١٠٠ في خليج عدن في خط العرض التقريبي ١٢ درجة ٢٩ دقيقة شمالًا، خط الطول ٤٣ درجة ٣٦ دقيقة (خريطة وزارة البحرية البريطانية رقم ٢٥٢٣ شرقا)، ثم على طول خط استدارة مقياس عمق المياه ١٠٠ كما هو مؤشر على خريطة وزارة البحرية رقم ١٠١٢، حوالى ساحل جزيرة العرب الجنوبي الشرقي، إلى :

ها- خط العرض ٢٢ درجة ٣٠ دقيقة شمالًا، خط الطول ٩٥ درجة ١٥٥ دقيقة شرقًا (خريطة وزارة البحرية البريطانية رقم ١٠١٢) من رأس الحدّ، ومن ثمّ إلى:

و - خط العرض ٢٦ درجة ٣١ دقيقة شمالًا، خط الطول ٥٦ درجة ٣٣ شرقًا، في مدخل الخليج الفارسي (العربي) (خريطة وزارة البحرية البريطانية رقم ٢٨٧٣ أ)، ثم على طول النقاط البعيدة إلى الشمال لجزر طنب ونبيو طنب وسري وحلول، إلى:

ز - النقطة التي تلتقي فيها النهاية الشرقية لحدود العراق الجنوبية بالحدود الفارسية (الإيرانية) كما هي محددة . في معاهدة أرضروم.

إن جزر البحر الأحمر التي تقع ضمن هذا الخط توضع تحت سيادة الرؤساء المستقلين في البرّ، ولكن بشرط مراعاة أحكام المادة ٨).

المادة (٣) بالنظر إلى قرب شبه جزيرة العرب من مناطق تعود إلى الإمبراطورية البريطانية وإلى المواصلات البحرية مع الهند، يعترف الفرقاء المتعاقدون السامون الآخرون بأن بريطانية العظمى لها مصالح سياسية خاصة في شبه الجزيرة المذكورة باستثناء مملكة الحجاز، ويصرّحون بأنهم لا يطلبون نفوذًا سياسيًا في تلك الأقاليم.

المادة (٤) تتعهد بريطانية العظمى، من جانبها، باستعمال نفوذها لتؤمّن وضعًا لتجارة وملاحة كل الفرقاء المتعاقدين السامين، حين يقومون بأعمال مشروعة، لا يقل تفضيلًا عن ذلك الذي قد تستطيع تأمينها لنفسها.

المادة (٥) بالنظر إلى المصالح السائدة لبريطانية العظمى في الحفاظ على السلام والرخاء في شبه الجزيرة العربية، يوافق الفرقاء المتعاقدون السامون على احترام أية معاهدات تعقد على أساس الخطوط الهامة لتلك التي سبق عقدها بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكام شبه الجزيرة المذكورة، باستثناء ملك الحجاز.

المادة (٦) هذه المعاهدات المختلفة تتضمن عمومًا أحكامًا بأن حكومة صاحب الجلالة تقوم بالتحكيم في كل المنازعات التي تقع بين الرؤساء المذكورين، وبحمايتهم من الهجوم عن طريق البحر، وبضمان استقلالهم بدون التدخل في شؤونهم الداخلية. ويتعهد الرؤساء بالمحافظة على فتح الطرق المؤدية إلى البلدان المقدسة، وعدم الدخول في معاهدات مع الدول الأجنبية، وعدم تعديل الأراضي أو منح امتيازات بدون موافقة حكومة صاحب الجلالة.

المادة (٧) لغرض القضاء على كل تجارة تميل إلى تشجيع أو تشديد القلاقل في شبه الجزيرة، كتجارة الأسلحة وبيع العبيد إلخ، تكون القوات البحرية البريطانية حرة في التعاون مع الرؤساء العرب المختصين في تنفيذ تلك المواقع، وخصوصًا تنفيذ أحكام الاتفاقية لمراقبة تجارة الأسلحة في مياههم الإقليمية.

المادة (٨) يعهد بإدارة قمران إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية في سبيل المحافظة على محطة الحجر الصحي هناك، وإدارة جزر جبل طير وجزيرة القمة الوسطى من مجموعة جزر الزبير أبو إيل، يعهد بها أيضًا إلى بريطانية العظمى للمحافظة على منائر الإضاءة فيها. ويعهد إلى بريطانية العظمى أيضًا بالمحافظة على منائر مخا.

المادة (٩) سوف تهتم حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتمامًا خاصًا بتأكيد كون الرؤساء الذين لها معاهدة معهم يقدمون كل التسهيلات المناسبة للمطالب الصحية إلى مرور الحج).

وكما ورد في الملحق السري[1] حول: ((جزيرة العرب) قضية السياسة المقبلة، الإعانات للرؤساء، ملاحظات للدائرة السياسية في وزارة الهند

١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠

إن البرقيات الأخيرة من السير برسي كوكس حول ابن سعود لا يكاد يكون من الممكن الإجابة عنها دون الإشارة إلى السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة بخصوص الزعماء الكبار لشبه الجزيرة العربية، فمن غير المستحسن مثلًا، وقد يكون من غير العملي، أن يتخذ قرار بتسلم ابن سعود إعانة سنوية

(١) الوثائق (٥/ ٥٠٠) رقم ٢٠٦ - ٢٠٧ تحت رقم FO 371/5065 و [E 13334] FO 371/5065

وبمقدارها، دون النظر في الوقت نفسه في حالات سائر الزعماء الكبار. ولو أنه من المتفق عليه عمومًا أن صداقته لنا لها القيمة التي يبينها لنا السير برسي كوكس في برقياته أو الميجر ديكسن في مذكرته عن الوضع السياسي في نجد.

وقد يفترض أن حكومة صاحب الجلالة ليست مستعدة لدعم أحد هؤلاء الزعماء أو الاهتمام به، وعلى أساس هذا الافتراض يبدو أن منح إعانة لابن سعود يجب أن تصحبها إعانات لزعماء آخرين أيضًا. وإذا افترضنا أن الأمر كذلك، فإن حكومة صاحب الجلالة سوف تضطر للعثور على معيار للقيمة تهتدي به في توزيع إعاناتها، إن ظروفًا مختلفة سوف تقرر سياستنا في هذه الحالة. وقد تكون الاعتبارات الرئيسية هي التعهدات السابقة من جهة والقيمة الحاضرة من الجهة الثانية، وهذان الاعتباران قد يكونان، فيما يتعلق بأشخاص معينين، متضاربين كما في حالة حسين، أو غير متضاربتين كما في حالة ابن سعود، لكن السياسات العربية تتغير بمنتهى السرعة، فليس هناك من يقين بأن التضارب قد يظهر أو يزول خلال شهر أو شهرين. وهناك زعيم واحد في شبه الجزيرة احرجتنا صداقته قليلًا في السابق. وهذا العنصر قد كان، ولا يزال أقوى العناصر – وهو ابن رشيد. ولا يستطيع أحد أن يتجاهل اسم ابن رشيد العظيم – ومن المحتمل أنه أعظم الأسماء في شبه الجزيرة العربية، ونجاحاته البارزة المهمة في الميدان ضد ابن سعود. ولا أهمية لحسين تقريبًا حين المقارنة، ويجب أن نتذكر أن أي نجاح قد يحرزه حسين من خلال التحالف مع ابن رشيد يعزّز منفعة ابن رشيد دون منفعة حسين. هل يحتمل أن نواجه الحاجة في أحد الأيام لأن نشتري صداقة ابن رشيد؟ إنه جار لعشائر الفرات والظفير وصديق الشيخ سالم حاكم الكويت، ولذلك فمن ناحية تعهداتنا في العراق، قد يرى من الأفضل شراء صداقته وتفضيلها على صداقة ابن سعود. ولكن بصفته عدوًا كان يتسلم إعانة من الأتراك دون أن يصيبنا بأذى، فإن قضية منحه إعانة في سلسلة الظروف المقبلة المحتملة لا يمكن اعتبارها ملحّة. غير أنه قائم بين العراق وابن سعود. ومن وجهة نظر العراق، هل هناك مبرر لمنح إعانة لابن سعود؟

غير أن هناك أسبابًا أخرى لأهمية صداقة ابن سعود. فهناك في الشرق الساحل العربي للخليج الفارسي (العربي). وحكومة الهند، في برقيتها إلى السير برسي كوكس حول خطر الإسراف في تعظيم السيد طالب (النقيب)، أكدت هذه الناحية. وهناك في الغرب قدرته لإيقاع الأذى في الحجاز، وخصوصا في مكة وجدة، إذ من الواضح جدًا أنه من المحتمل أن يستطيع إذا أراد الاستيلاء على الطائف ومكة وحتى جدة، وصداقته مع الإدريسي تيسر ذلك.

ولكن ماذا بشأن حسين وتعهداتنا له وللحجاز، لخدماته، أو الخدمات التي تمت باسمه، للحلفاء خلال الحرب وضرورة إبقاء مكة مصونة في عيون العالم الإسلامي، ولا تكاد تعتبر وسيلة مرضية لحفظ مكة، تقديم رشوة إلى ابن سعود لينصرف عن أخذها، وليس من المؤكد بطبيعة الحال أن للإخوان خططًا جدية حول مكة، ولو كانت لهم، فمن المحتمل أن من مصلحتنا تحطيم ابن سعود لا تقويته، ويؤكد الميجر ديكس أن وقف إعانته سيحطمه. وعلى كل حال قد يفكر المرء أن مجرد الزعم من جانبه، بأننا إذا امتنعنا عن الاستجابة لرغباته، فإنه لا يستطيع السيطرة على رجاله، يجب أن يقابل بالتوبيخ. والواقع أن ابن سعود

والإخوان يستطيعون الاستيلاء على مكة لكنهم لا يجرؤون إذ يعلمون أن مثل هذا العمل يؤدي بهم إلى نزاع مع قوات قوية مشتركة إلى الشمال لا أمل لهم في التغلب عليها.

فمن هذه الوجهة يشك في ضرورة منح إعانة على كل حال، وقد تكون الحقيقة أن توزيع الإعانات بسخاء، ما لم نكن مستعدين لمنح إعانة إلى كل زعيم كبير، يخل بالتوازن الطبيعي للسياسة العربية. وتبقى الحقيقة أيضًا أننا، فيما يتعلق بابن سعود، إنما نساعد بدعة تعتمد السيطرة عليها وتماسكها على شخصية عبد العزيز القوية لا غير. وقد يكون من الحكمة أن ننظر إلى الوضع من وجهة نظر أتباعه لا من وجهة نظر شخص ابن سعود الخاص، ومن الجهة الأخرى، يجب أن نعترف بأننا، سواء رغبنا في ذلك أو لم نرغب، قد دعمنا في شخص حسين شخصًا هزيلًا. وإذا استبعدنا ظروف الحرب وايحاء الضباط البريطانيين ذوي الشعور الميال إلى العرب، فهو لا شيء سوى إنسان مزعج مدلّل ومشاغبا. لكن منطقته ذات أهمية عظمى، وأنه لمن الصعب أن نرى ماذا تستطيع حكومة كافرة أن تضع في محله حاميًا للعتبات المقدسة، ومع ذلك يجب صياغة سياسة لأجل حمايتها تقوم في الوقت نفسه بإنقاذ نفوذنا في عيون العالم الإسلامي وضمان حماية مصالحنا في المستقبل.

وهنا أيضًا فقدت السياسة العربية توازنها. في الأيام السالفة كانت قوات الإمبراطورية العثمانية تحت تصرف مكة إذا تعرضت لتهديد من الخارج. فما الذي يجدر بنا أن نضع في محلها، مع العلم بأننا ممنوعون من التدخل المباشر.

فيما يتعلق بمشكلة الإعانة للحجاز، هناك أفضل الأسباب لمنح إعانة لشريف طيب من أعظم الدول الإسلامية إذا صح استعمال هذه الصفة، للدولة التي لها أعظم نسبة من المسلمين تحت حمايتها.

ثم إن هناك فيصل الذي يفترض وجوب وضعه في مكان ما. قد يفكر أنه يمكن أن يحل محل والده، ويبدو من المعقول أن يطلب من حسين وفيصل كليهما تفضيل الاهتمام ببلدهما على التدخل في شؤون أقطار لا صلة لهما بها لأول وهلة. لكن قضية التعهدات السابقة تضيف تعقيدات مزعجة لحالتهما. ومن المستحسن لحكومة صاحب الجلالة أن تقرر مدى شمول هذه التعهدات تمامًا وإلى أي مدى هي مستعدة الآن لتنفيذها ازاء تصرف الفرنسيين في سورية، والشكوك الفرنسية بصدد فيصل، والدسائس المعادية من جانب حسين وفيصل. ولا يستطيع أحد أن يبرئ فيصل، مثلًا، من الموافقة الضمنية على تعاون رجاله العراقيين مع الثوار في العراق، والوجه المزعج لوضع الحجاز هو، على هذه الصورة: إن هناك سببًا راجحًا لمنح الإعانة لمصلحة مكة والمدينة وطرق الحج، ولكن ليس هناك من نقرر منحه الإعانة ونحن متأكدون بأنها لا تستخدم ضدّنا، ولا تفسر من قبل مسلمي الهند بأنها تدخل خطر ولا مبرّر له في الشؤون الإسلامية.

ثم هناك قضايا الإدريسي وحسين من جهة، والإدريسي والإمام من الجهة الأخرى، لتشديد الارتباك العام للأمور. وبخصوص الإدريسي، لقد أعرب مؤخرًا عن توقعه قيام حكومة صاحب الجلالة بتسوية قضية القنفذة. وبالنظر إلى التاريخ الماضي للقضية فمن الصعب علينا أن نرفض.

كل هذه الاعتبارات تجعل من الصعب تقرير سياسة ملائمة، إن التزاماتنا أبعد من أن نستطيع أن نترك الوضع يتوازن من تلقاء نفسه. ويبدو أن البديل الوحيد هو، جمع كل الزعماء الكبار، دون استثناء ابن رشيد إذا وافق على المجيء، والطلب إليهم تكوين نوع من الاتحاد بالاتفاق فيما بينهم، وتوفير أقوى حماية لمكة التي يهتمون بها جميعًا. ويمكن في تلك الحالة انتهاز الفرصة لتنويرهم جميعًا حول الدسائس البلشفية وغيرها التي لا تكون أهدافها بلا ريب لمصالح جزيرة العرب جمعاء. وإذا نجحت الجهود في هذا الاتجاه فعندئذ سيتسلم كلهم، أو لا أحد منهم، إعانات كما تراه حكومة صاحب الجلالة مستحسنا أو عمليا.

ر . مارّس

١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠

إن الاقتراح العام القائل بأنه كلما قلّ تدخلنا في شؤون جزيرة العرب الوسطى كان ذلك أفضل، قلما يمكن التنازع فيه. ليست لنا مصالح في الداخل ولا وسيلة للتدخل الفعال. إن نموّ الاتحادات المتنافسة، كما يصفها الميجر ديكسن، أو المعارك غير الحاسمة كما نقلت أخبارها حديثًا من الكويت، يحسن ألا تزعجنا البتة. إننا لا نستطيع منع هؤلاء الناس من التحارب. وما دام أحد لا يكسب فائدة عظيمة (وهذا قلما يحدث) فليس من غرض خاص لنا في منعهم.

وإذا قمنا بمجرد مراجعة مصلحتنا وراحتنا الآنية، فيجدر بنا وقف كل الاعانات دون اهتمام، وترك الزعماء المختلفين يتنازعون فيما بينهم. ويحتمل ألا يحدث شيء بوجه خاص. لكن هناك دائمًا خطر احتلال الوهابيين لمكة ونتائجه المربكة جدًا لنا. هل نستطيع تحمل تلك المخاطرة؟ إذا كان الجواب سلبًا فإننا لا نتمكن من الوقوف جانبًا وترك الأمور في مجراها. علينا أن نحاول تشجيع تسوية بين الأطراف المتنازعة.

وعلى أي حال فإن الاجتماع المقترح يقدم أفضل الوسائل لتحقيق هذا الغرض. ويبدو من المهم أن يكون ابن رشيد أحد الذين يدعون إلى الحضور.

أما بشأن محل الاجتماع، فإن الوزارة كانت دائمًا ضد استقدام الزعماء إلى لندن حيث يتعرضون إلى كل أنواع التأثيرات غير المرغوب فيها، وحيث يكون الاحتفاء بهم وحمايتهم الخ ذا صعوبات خاصة. ويظهر أن عدن أفضل الجهات، والمفترض أن بومبي غير مقبولة بصورة قاطعة للملك حسين. أما بشأن طبيعة التسوية التي يتم اجراؤها، فمن السابق لأوانه أن يبحث في تفاصيلها، ولكن بالنظر إلى شدة تأثر الزعماء بالتحاسد الشخصي، فلن يصعب تسوية الأمور بينهم على أساس عدم منح إعانات إلى أي منهم.

٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٠

ج . تي. س)

كما كانت بريطانيا ترصد حركة السلاح في مناطق نفوذها؛ كما جاء في برقية[١]: (من المندوب السامي – بغداد

إلى وزارة المستعمرات ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٢٠

(أفادت معلومات، من الواضح أنها موثوق بها، من أشخاص وصلوا إلى نجد مؤخرًا، بأن الشريف في الآونة الأخيرة أرسل ١٢ ألف بندقية إلى ابن رشيد ليستعملها ضد ابن سعود. وابن الرشيد، الذي لم يكن في حاجة إليها، باعها بالجملة لتجار من حائل الذين صدروها إلى المناطق المجاورة للفرات لبيعها إلى رجال القبائل.

ثمن البندقية في مناطق الفرات ارتفع إلى حدود ٢٠ ليرة، مقابل ٤ ليرات في المدينة و٨ ليرات في حائل، في حين أن العتاد الذي يمكن شراؤه في المدينة بثلاث ليرات لصندوق يحتوي على ألف إطلاقة، يأتي بثمن مقداره ١٥ روبية لكل مشط يحتوي على خمسة اطلاقات في النجف. وكنتيجة للشحنة أعلاه فقد انخفض سعر البندقية الآن إلى ١٣ ليرة للبندقية في النجف.

ولو كان هذا التقرير يستند إلى أساس متين من الصحة فإن مشكلة السلاح في مناطق حدود الفرات الأسفل ستصبح صعبة بشكل متزايد للتعامل معها إلا إذا تم وضع حد لأعمال الشريف).

رغبة الشريف حسين لتسليم الحجاز لابن سعود ورفضه معاهدة فرساي ودعوة الإمام يحيى ابن سعود للاتحاد ضد الحملة الصليبية:

وقد بدأ الشريف بعد مؤتمر فرساي وسيفر يفقد ثقته بوعود بريطانيا التي راهن عليها، حتى رغب إليها بتسليم الحجاز لابن سعود، وقد دعا إمام اليمن يحيى ابن سعود والشريف للاتحاد لمواجهة المسيحيين، وقد أطلع ابن سعود بريطانيا على هذه الرسالة؛ كما ورد في الوثائق[٢] ومنها:

(برقية من المستر سكوت وكيل المندوب السامي في مصر

إلى وزارة الخارجية ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠

أبرق إلي الملك حسين أن الإخوان يهددون الطائف ويطلب أن يتسلم ابن سعود بلاده، لأنه لا يرغب في أن يتورط في سفك الدماء الذي لا بد أن تؤدي إليه هذه التهديدات.

معنونة إلى وزارة الخارجية، مكررة إلى بغداد).

---

(١) الوثائق (٥/ ٥٠٥) رقم ٢٠٧ تحت رقم [E 13334] FO 371/5065

(٢) الوثائق (٥/ ٥١٠ – ٥٤١) وثيقة رقم ٢١٢ - ٢٢٦

FO 371/5066 E 14773 - FO 371/5066 E 13712

وفي (برقية من المندوب السامي في بغداد إلى وزارة الهند

٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠

بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر

زودني ابن سعود بالنسخة الأصلية من رسالة طويلة تسلمها من الإمام يحيى يحث فيها ابن سعود -بعد الإفاضة في الحديث عن محاولات الدول المسيحية لبث الفرقة بين الأمم الإسلامية - على التفاهم مع الشريف الذي سيوجه اليه نداء مماثلًا، لكي تتوحد قوى الإسلام، وتتمكن من صد الأغراض الشريرة التي تبيتها الدول الأوروبية، ومع الرسالة نفسها أرسل نسخة من جريدة (الفلاح) الصادرة في مكة التي بحث فيها الملك حسين على تضافر العرب جميعًا للانتقام من فرنسة).

كما كتبت لوزارة الخارجية البريطانية مذكرة حول المفاوضات المحتملة مع الشريف فيصل بن الحسين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٠

(بشأن مستقبل الحجاز وجزيرة العرب..

١ - تستدعي أن تقرر حكومة صاحب الجلالة الخطة التي تتبعها في هذه المحادثات.

من اللازم في بداية الأمر إجراء تمييز واضح بين خطين ممكنين للبحث:

الخط الأول، يوجه نحو الحصول على موافقة الحجاز على المبادئ العامة التي قامت عليها معاهدات السلام، وخصوصًا مبدأ الانتداب، وأيضًا الأحكام المتعلقة بالتصرف في المناطق العربية المتبقية في آسية التي تتنازل الحكومة العثمانية عن كل الحقوق عليها لصالح الدول العظمى الرئيسية.

والخط الثاني، يوّجه نحو عقد معاهدة دائمة بين حكومة صاحب الجلالة ودولة الحجاز المستقلة، كما هي معينة في التسوية المقبلة من جانب الدول العظمى الرئيسية.

هذان الخطان المقترحان للمباحثة ينظر إليهما بالتتابع من الفقرات ٢ إلى ١٥ تعالج الخط الأول، والفقرة ١٦ تعالج الخط الثاني.

٢- إن الصعوبة الرئيسية في حمل الحجاز على قبول أحكام معاهدة سيفر التي تعالج الأقاليم المأهولة بالشعوب المتكلمة بالعربية هي أن حكومة صاحب الجلالة قد سبق لها إصدار بعض التصريحات في موضوع التصرف في هذه الأقاليم، وإن أحكام المعاهدة ينظر إليها الملك حسين وكأنها لا تتفق مع تلك التصريحات، والمناطق التي تتأثر بالمراسلات السابقة بين حكومة صاحب الجلالة والملك حسين (راجع الملحق ب) هي سورية والعراق وفلسطين وجزيرة العرب وبضمنها الحجاز نفسه، ومواد معاهدة سيفر التي تعالج موضوع سورية والعراق وفلسطين هي المواد ٩٤ إلى ٩٧، وهي موضوعة على أساس المادة ٢٢ من ميثاق (عهد) عصبة الأمم، وتلك التي تبحث في الحجاز هي المواد ٩٨ إلى ١١٠ و ٣٦٧ و ٤٢٨ وتلك

التي تبحث في جزيرة العرب هي المادة ١٣٢ (راجع الملحق ج). وهذه المواد، كبقية المعاهدة، موضوعة على أساس أن تركية قد غُلبت في الحرب أمام الدول العظمى الرئيسية، وقد اتخذ المبدأ نفسه مرشدًا في أحكام المعاهدات الألمانية والنمسوية والمجرية والبلغارية، ومن المهم أولًا حمل الملك حسين على الاعتراف بأن هذه هي الطريقة الصحيحة للتصرف في الأقاليم التي حررتها جيوش الحلفاء.

٣- لا يقرّ الملك حسين بحق الدولة الحليفة الرئيسية بصفتها هذه في التصرف في الأقاليم المشار إليها أعلاه (راجع الملحق أ). وحجته هي أن حكومة صاحب الجلالة قد اعترفت ضمنًا به كمتكلم بلسان تلك الأقاليم وفقًا للمراسلة التي سبقت الثورة العربية، وهو يرى أنه تعهد في نظر المسلمين العرب بالثورة على سلطة خليفة الإسلام، وأنه حمل على ذلك على أساس التعهدات التي أعطتها له الحكومة البريطانية، وأن الحكومة البريطانية مسؤولة عن تنفيذ تلك التعهدات، وأن قبوله لتسوية تناقض المطامح التي شجعها هو نفسه يكون ضربة قاصمة لنفوذه لدى الشعوب العربية، وهو لم يعترض قط على مبدأ المساعدة البريطانية للحركة العربية، بل على العكس، رحب دائمًا بها، ولو كان الأمر يتعلق فقط بحمله على مبدأ الانتداب في تطبيقه على المناطق التي تشملها المصالح البريطانية لأصبحت صعوباتنا أقل إلى درجة بعيدة. إن شمول هذا المبدأ للحكومة الفرنسية هو العقبة الكأداء الحقيقية، وإذا استطعنا أن نحلمه على الموافقة على هذا الشمول فإننا نذهب بعيدًا في تحقيق هدفنا. لكن هذا لن يكون مهمة سهلة.

إن حسين رجل عنيد، ويكاد لا يمكن التقرّب إليه بأساليب النقاش الاعتيادية، إن مراسلة مباشرة بين لندن وجدة لن يكون لها أقل نصيب من النجاح. والأمل الوحيد هو إقناع فيصل أولًا، وترك الأمر له لإقناع والده أولا، أو إذا لم يكن ذلك، إيجاد طريقة أخرى للخروج (من المأزق). والنقطة الصحيحة في المفاوضات التي يطلب فيها من حسين تخويل فيصل للمفاوضة بالنيابة عنه، يجب تقريرها فيما بعد.

بخصوص أجزاء المنطقة الداخلة في منطقة النفوذ البريطانية كما هو مبين فيما بعد أنها مشمولة بالتعهدات التي دخل فيها السير هنري مكماهون، يوجد اعتبار آخر لا بدّ من التأكيد عليه هنا. ذلك أن اعتقاد حسين في صدق الحكومة البريطانية، وبالنتيجة في بياناتها حول المناطق البريطانية، قد تضعضع بشدة بموافقتها بصفتها إحدى دول الحلفاء الرئيسية على تخصيص الانتداب السوري إلى الفرنسيين، وهو يميل إلى رواية ذلك دليلًا على أنها ارتبطت بما يشك في كونه اتجاه السياسة الفرنسية نحو كبت الوطنية العربية. وهذا مما يزيد الصعوبة على حكومة صاحب الجلالة لأن تطمئنه الآن حين تكون سياستها هي نفسها لم تتغير إزاء أهالي المناطق التي تحت سيطرتها، ونحو الحكام العرب الذين لهم علاقة بها ولا يقترح أن هذه الطمأنة يمكن أن تحمل حسين على افتراض أن حكومة صاحب الجلالة على استعداد لإعادة النظر في تطبيق مبدأ الانتداب على نفس مناطقها، أكثر من استعدادها بشأن المنطقة الفرنسية، ولا يقترح أيضًا إعطاؤه سببًا للاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة تفكر في أية لحظة في الاعتراف بسلطته على الحكام العرب المستقلين الذين هم أنفسهم لا يوافقون عليها.

٤- تنص المادة ١٣٢ من معاهدة الصلح مع تركية على ما يلي:

"خارج حدودها كما هي مقررة بموجب هذه المعاهدة، تتنازل تركية بهذا الصالح لدول الحلفاء الرئيسية عن كل الحقوق والحق الشرعي الذي قد تدّعي به على أي أساس على أو بشأن أية أقاليم خارج أوروبا لم يتم التصرف فيها بصورة أخرى بموجب المعاهدة الحالية.

تتعهد تركية بالاعتراف ومسايرة أية اجراءات قد تتخذ الآن أو في المستقبل من قبل الدولة الحليفة الرئيسية بالاتفاق، إذا اقتضى، مع دول ثالثة، في سبيل تنفيذ الشروط الواردة أعلاه".

"إن الأقاليم خارج أوروبا التي لم يتصرف فيها بصورة أخرى بموجب المعاهدة الحاضرة" يمكن تعريفها بأنها شبه الجزيرة العربية، حسبما كانت في الأصل جزءا من الإمبراطورية العثمانية، عدا الحجاز نفسه، ولكن في ضمنها قطعة الأراضي، سواء اعتبرت جزءا من شبه الجزيرة العربية أم لا، التي تحدها مناطق فلسطين وسورية والعراق التابعة للانتداب، وهذه القطعة من الأراضي التي تعتبرها حكومة صاحب الجلالة فيما مضى واقعة في داخل شبه الجزيرة العربية، لأنها تقع في داخل المنطقة التي خصصت بموجب معاهدة سايكس - بيكو لمنطقة النفوذ البريطانية، ولكن لا يمكن القول إنها كانت قد تصرف فيها بصورة أخرى بموجب المعاهدة الحاضرة، لأنها لا تقع في داخل أي من المناطق الثلاث التي عليها الانتدابات.

٥- إن استثناء الحجاز نفسه الأقطار التي لم تزل تحتاج إلى تسوية يستند إلى المادة ٩٨ من المعاهدة التركية التي تنص على ما يلي:

"إن تركية، وفقًا للإجراء الذي سبق للدول الحليفة اتخاذه، تعترف بهذا بالحجاز دولة حرة مستقلة، وتتنازل لصالح الحجاز عن كل الحقوق والحق الشرعي على أراضي الإمبراطورية التركية السابقة الواقعة خارج حدود تركية، كما تقررت بموجب المعاهدة الحاضرة والداخلة ضمن الحدود التي قد تعين فيما بعد".

وتظهر صعوبتان من هذه المادة:

الأولى: هي أن الملك حسين يرى أن حدود المملكة العربية، تتضمن المناطق المنتدب عليها سورية وفلسطين والعراق، وأنه لم يبرم معاهدة فرساي الآن، وبذلك امتنع عن الاعتراف قانونيًا بمبدأ الانتداب، وأنه لم يوقع الآن على معاهدة سيفر فضلًا عن أنه لم يبرمها.

الصعوبة الثانية هي: حتى يتم تحديد حدود دولة ما، يكون الاعتراف بحريتها واستقلالها كثيرًا أو قليلًا خاليًا من المعنى. هذا الأمر اعترف به في عصبة الأمم في جنيف، بالإجماع، حسب اقتراح المسيو فيفياني: أن تعريف حدود دولة ما يكون أحد السوابق الضرورية لإمكان انتخابها عضوًا في عصبة الأمم.

٦- فيما يتعلق بأولى الصعوبتين، نعرض أن الحجة التي يواجه بها فيصل أو حسين هي أنه ما لم يبرم الحجاز معاهدة فرساي، وحتى يفعل ذلك، وعندئذ يقبل بمبدأ الانتداب المشروع في المادة ٢٢ من عهد (ميثاق) عصبة الأمم. ولا يمكن للدول الحليفة الرئيسية أن تعتبر الحجاز لأي غرض كان كدولة ثالثة بموجب المادة ٢٢ من معاهدة سيفر، والغرض الذي تكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة للاعتراف بالحجاز بتلك الصفة هو تحديد الحدود بين الحجاز وبقية المنطقة، والأساس الوحيد الذي تستطيع بموجبه حكومة

صاحب الجلالة أو الدول الحليفة الرئيسية دعوة الحجاز للمشاركة في المباحثات عن هذه الحدود، هو أن الحجاز يجب عليه على الأقل قبول المبدأ الذي وضعت أساسه كل معاهدات السلام، وهو تصرف الدول الحليفة الرئيسية في الإقليم الذي تنازلت الدولة العدوة المختصة عن كل حقوقها فيه.

٧- بخصوص الصعوبة الثانية، وهي أن حدود الحجاز لم تعين بعد، نعرض أن الحجة التي توجه لفيصل أو لحسين هي أن الاستقلال في منطقة غير محددة ضئيل القيمة للأغراض العملية. وبينما تلتزم حكومة صاحب الجلالة باعترافها باستقلال الحجاز، ولا شك لديها أن الدول الحليفة الأخرى ليست وحدها، بل الدول العدوة أيضًا ستقوم بعد أمد قصير بإقرار مثل هذا الاعتراف، عند إبرام معاهدة سيفر، فإنه من المرغوب فيه بوضوح أن المنطقة التي يعترف بهذا الاستقلال في داخلها يجب أن تحدد بصورة صحيحة.

إن المناطق التي تحدّ الحجاز هي مناطق الانتداب البريطاني لفلسطين وشرقي الأردن وأراضي ابن رشيد وابن سعود والإدريسي، والحاكمان الأخيران قد اتفقا على قبول تحكيم حكومة صاحب الجلالة في قضايا الحدود، والأول (ابن رشيد) قد أعلن عزمه على زيارة المندوب السامي في العراق في الناصرية حيث يتوقع أن يحمل على قبول التحكيم نفسه.

ونحرص وقد صرح الملك حسين مؤخرًا باستعداده القبول هذا التحكيم، أنه يجب دعوته الآن إلى تأكيد هذه التصريحات، ويجب أن يخبر بأن حكومة صاحب الجلالة تعتزم إدخال أحكام لهذا الغرض في المقترحات التي تريد تقديمها إلى الدول الحليفة الرئيسية لأجل التصرف نهائيًا في شبه الجزيرة العربية، وهي واثقة بأن الملك حسين، بالنظر إلى احتجاجاته المتكررة بأنه يتعامل مع الحكومة البريطانية دون غيرها، سوف يفضل هذا الحل لقضية الحدود، والحكومة نفسها تفضل ذلك أيضًا، وهي تقترح أن اتفاقًا مبدئيًا بينها وبينه مآله أن حدود الحجاز سوف تحدّد بتحكيم بريطاني، يكون لصالحه ولصالحها. وهي مستعدة للدخول في مثل هذا الاتفاق المبدئي معه، والتأييد لدى الدول الحليفة الرئيسية لحجة أن الحجاز هو لهذا الغرض الدولة الثالثة المشار إليها في المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر. لكنها لن تكون في وضع لالتزام هذه الخطة ما لم يوقع الحجاز ويبرم تلك المعاهدة ومعاهدة فرساي أيضًا.

٨ـ سوف يرى من الفقرتين السابقتين أن الغرض الأول من المباحثات المقترحة، هو حث الحجاز على إبرام معاهدة فرساي وتوقيع وإبرام معاهدة سيفر قبل البحث في الاعتراضات التي يحتمل أن يثيرها حسين وفيصل على اتخاذ الحجاز لهذا الاتجاه، والأجوبة التي يمكن الرد بها على هذه الاعتراضات، يجب أن يلاحظ بصورة عابرة أنه ليس ثمة حجة يمكن أن تؤدي بنفسها إلى النتيجة المطلوبة، ما لم يفرض أيضًا احتمال عقد معاهدة دائمة بين حكومة صاحب الجلالة مع دولة الحجاز المستقلة، في نفس الوقت أو فورًا بعد تسوية الامور الموقوفة الناشئة عن المعاهدة التركية. والمعاهدة الدائمة سوف تتعلق كلها بقضايا محلية صرفة، هي تلك المبحوث فيها في الفقرة ١٦ ولا يأتي ذكرها هنا إلا كبحث إضافي لحسين أو فيصل لقبول المبادئ التي وضعت على أساسها تسوية السلام برمتها.

٩- النقطة الأولى التي يجب مراعاتها هي مدى التعهد الذي سبق لحكومة صاحب الجلالة الارتباط به، كانت وجهة نظر حسين قد شرحت أصلًا في مرفق رسالته المعنونة إلى المستر ستورز في ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥ وقد نقلت عبارات منها في الملحق ب. وقد كررها في أكثر من مناسبة واحدة، خصوصًا في رسالته المؤرخة ٢٨ في آب/ أغسطس ١٩١٨ المؤرخة إلى السير ريجنالد وينغيت التي أرفقت بها ما سمي باتفاق تم التوصل إليه مع الحكومة البريطانية حول النهضة (الثورة) وأساسها (راجع الملحق).

إن هذه الرسالة تتجاهل تمامًا المراسلة الناشئة عن رسالته الأصلية. والحقيقة أنه لم يتم التوصل قط إلى اتفاق فعليّ.

لقد تبودلت رسائل بين حسين والسير هنري ماكماهون، وهو آنذاك المندوب السامي لصاحب الجلالة في القاهرة، والفقرات ذات العلاقة من الرسائل العشر التي تؤلف المراسلات الأصلية مذكورة في الملحق

سوف يرى من هذه المقتطفات أنه، وإن لم يتوصل إلى اتفاق فعلي، فقد قدمت بعض التعهدات المعينة بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة من قبل السير هنري مكماهون في كتابه المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، وقد صدرت تصريحات علنية في أكثر من مناسبة بأن حكومة صاحب الجلالة ترى أنها ملتزمة بهذه التعهدات، ويكون مناسبًا أكثر أن ينظر في التأثير الحاضر لهذه التعهدات على سورية وفلسطين والعراق وجزيرة العرب بصورة منفصلة.

١٠- لنأخذ سورية أولًا: إن الرسالة المؤرخة في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٥ من السير هـ. مكماهون إلى الشريف تستثني من الأقاليم التي تكون بريطانية العظمى مستعدة للاعتراف وتأييد استقلال العرب فيها، مناطق مرسين وأقسام سورية التي تقع إلى غرب مناطق دمشق وحماه وحمص وحلب، وتوضح أيضًا أن هناك أقسامًا حتى من الأقاليم المتبقية لا تكون بريطانية العظمى حرة للعمل فيها بدون مساس بمصالح حليفتها فرنسة. لذلك ليس هناك دليل على أن حكومة صاحب الجلالة قد أدخلت أي قسم من الإقليم الواقع الآن تحت الانتداب الفرنسي في المنطقة التي تعهدت فيها بالاعتراف باستقلال العرب.

والمناطق الساحلية استثنيت بوجه خاص بالاسم واستثنيت المناطق الداخلية بسبب المصالح الفرنسية.

إن تعهدات حكومة صاحب الجلالة للفرنسيين التي عبّر عنها أصلًا في اتفاقية ١٩١٦ (الملحق د) قد نفذت الآن بموافقتها على تخصيص انتداب في سورية للفرنسيين. والتعديلات المهمة الوحيدة هي إدخال ولاية الموصل في المنطقة البريطانية بدلًا من الفرنسية، واستبدال انتداب بريطاني بدلًا من النظام الدولي في فلسطين، وقد وافقت الحكومة الفرنسية على الأمرين كليهما.

إن هذه التعديلات لم توسّع أي منها المنطقة التي أعترف فيها أصلًا بالمصالح الفرنسية، على العكس فإن هذه المنطقة قد قلصت بصورة واسعة. وقد قال الملك حسين في رسالته المؤرخة أول كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ إنه في أول فرصة بعد انتهاء الحرب سوف يطالب حكومة صاحب الجلالة بما تركه الفرنسة آنئذ في

بيروت وسواحلها. وقد أخبر جوابًا على رسالته أنه حين يتم النصر تكون الصداقة بين بريطانية العظمى وفرنسة أكثر ثباتًا ودوامًا.

نعرض أنه يجب أن يوضح اليه الآن أن حكومة صاحب الجلالة لا نية لها في التدخل في قضية لا علاقة لها إلا بالحكومة الفرنسية وحدها. لقد تعهدت بموجب الاتفاقية الانكليزية ـ الفرنسية لسنة ١٩١٦ (الملحق د) بأن لا تهتم هي نفسها ببعض المناطق التي ادعت فرنسة فيها آنذاك بمصلحة مسبقة. والمباحثات التالية قد قللت من هذا الادّعاء الفرنسي إلى درجة بعيدة، يضاف إلى هذا أن حكومة صاحب الجلالة بذلت قصارى جهودها لحمل الحكومة الفرنسية على قبول الأمير فيصل أول حاكم للمنطقة التي تعهد الفرنسيون أنفسهم بموجب معاهدة سايكس – بيكو بالاعتراف فيها ودعم دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية تحت سيادة رئيس عربي. وقد عرضوا أنفسهم لانتقاد واسع من أجل هذا التعهد وليس في إمكانهم إعادة فتح الموضوع. وهم يأسفون أيضًا لعدم تمكنهم من إعطاء أي أمل بأن يكونوا في وضع للبحث في أية مناقشات موضوعة على أساس عمل السلطات العسكرية البريطانية خلال الاحتلال المؤقت للمنطقة الفرنسية من جانب القوات الحليفة تحت قيادة الفيلدمارشال لورد اللنبي، وأن قرار الحكومة الفرنسية بقطع كل علاقة بين فيصل وسورية يجب أن تعترف به حكومة صاحب الجلالة بأنه نهائي. إن الدول الحليفة الرسمية التي، بصفتها المنتصرة في الحرب مع تركية ادعت، ولا تزال تدّعي، بالحق في التصرف بالأقاليم المحررة، قد قبلت بالإجماع ادعاء فرنسة في المساعدة لتطور دولة سورية المستقلة، وليس لحكومة صاحب الجلالة النية في الرجوع عن ذلك الموقف، وليس لها سبب للشك في أن الحكومة الفرنسية تستلهم نفس الدوافع مثلها، وقضية اختيار حاكم عربي لسورية تعود إلى الحكومة الفرنسية وحدها. ولا يعتبر تعهد معطى من الحكومة البريطانية إلى الملك حسين، حتى إذا لم يشترط فعلًا بأنه لا ينطبق على منطقة المصالح الفرنسية، ملزمًا للحكومة الفرنسية.

١١ – لكن حكومة صاحب الجلالة حرة في أن تواصل مع الحجاز المحادثات الأخرى التي أذنت بها رسالة السير هنري مكماهون المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ فيما يتعلق بمنطقتها الخاصة، بشرط أن هذه المحادثات تعتبر مقدمة إلى، وليست بديلًا عن، التصرف النهائي من جانب الدول الحليفة الرئيسية وفقًا للمادة ١٣٦ من معاهدة سيفر، وبشرط قبول مبدأ الانتداب.

فيما يتعلق بفلسطين، إن التفسير الحرفي لتعهد السير هنري مكماهون يستثني من المناطق التي كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة للاعتراف بـ "استقلال العرب، فيها، ذلك القسم فقط من منطقة فلسطين التابعة للانتداب الذي يقع إلى غرب منطقة دمشق"، إن الحدود الغربية لمنطقة دمشق قبل الحرب كانت خطًا يشطر بحيرتي الحولة وطبريا، ويتبع مجرى الأردن، ويشطر البحر الميت، ويتبع وادي عربة إلى خليج العقبة. والحدود الجنوبية لمنطقة دمشق تقطع عبر سكة حديد الحجاز اربين معان وتبوك، والحدود الشرقية لم تكن معينة، لكن يمكن أن تعتبر مطابقة لحدّ الصحراء.

وهكذا من الصعب الحكومة صاحب الجلالة أن تدحض الجدال بأنها ملزمة بتعهدات السير هنري مكماهون بالاعتراف باستقلال العرب في شرقيّ الأردن، ولم يذكر السير هنري مكماهون تحفظًا مآله أن

اجراءات خاصة للسيطرة الإدارية هي ضرورية في هذه المنطقة، لكنه صرّح بوضوح في رسالته المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر أنه وحين يسمح الوضع سوف تعطي بريطانية العظمى إلى العرب مشورتها وتساعدهم على تأسيس ما يظهر أنه أنسب أشكال الحكم في تلك الأقاليم المختلفة.

ومن الجهة الأخرى، يكون مفهومًا أن العرب قد قرروا طلب مشورة بريطانية العظمى وإرشادها فقط، وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين الذين قد تمس الحاجة إليهم لتشكيل نوع صحيح من الإدارة يكونون بريطانيين.

ولم يعارض حسين هذه الصيغة قط، وهي في الحقيقة بيان لمبدأ الانتداب. ونعرض أن الحجة التي توجه إلى الملك حسين حول شرقي الأردن هي أنه، فيما يتعلق بالشكل الذي نظرت به حكومة صاحب الجلالة إليه في مبدأ الثورة العربية، هي مستعدة لتشرح له الإجراءات التي اتخذتها والتي تعتزم اتخاذها في تلك الأقاليم العربية التي ترى أنها مشمولة بتعهدها الأصلي. أما فلسطين نفسها، غربيّ الأردن، فإنها استثنيت خصيصًا من تلك الأقاليم برسالة السير هنري مكماهون المؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر بالنظر إلى وقوعها إلى غرب المنطقة دمشق، ومهما تكن سياسة حكومة صاحب الجلالة في فلسطين فإنها تتم فقط بأن تشرح لحسين ماذا ستكون عليه سياستها في شرقي الأردن. وهذه السياسة تبقى مماثلة لتلك التي بينها السير هنري مكماهون، وهي الاعتراف وتأييد استقلال السكان واعطاؤهم المشورة والمساعدة لإنشاء ما يظهر أنه أنسب للحكم على أساس أنهم يطلبون مشورة وإرشاد بريطانية العظمى فقط وأن المستشارين والموظفين البريطانيين الذين قد يحتاجون إليهم يكونون من البريطانيين دون غيرهم إن شرقي الأردن تعتمد اقتصاديًا على فلسطين، ويتعين على السلطات المحلية في شرقي الأردن أن تسوّي مع حكومة صاحب الجلالة، بصفتها السلطة العليا في فلسطين، أساس العلاقات المقبلة بين الإقليمين. وقد يظهر من المؤكد أن الحدّ التركي القديم يعترف به الطرفان بكونه غير ملائم للأحوال الجديدة.

وقد يفكر أنه من المستحسن عقد حلف اقتصادي على أساس المصلحة المتبادلة بينهما. هذه القضايا إنما تعود إليهما لتقريرها، وعلى حسين أن يكون مطمئنًا من أنه، في أثناء العمل على حل كل القضايا التي قد تثار بين السلطتين المختصتين، لن تعمل حكومة صاحب الجلالة شيئًا معارضًا لتعهداتها الأصلية معه بصفته الناطق بلسان الشعوب العربية.

تبقى قضية الحدود بين شرقي الأردن والحجاز. هذه أيضًا هي مبدئيًا قضية بين حكومة الحجاز وسلطات شرقي الأردن، لكن حكومة صاحب الجلالة مستعدة في هذه الحالة، كما في القضية المماثلة للحدود بين الحجاز وأقاليم الحكام العرب المستقلين، للقيام بالتحكيم في أي أمر يكون موضوع نزاع، بشرط أن الملك حسين وسلطات شرقي الأردن كليهما يوافقان على قبول تحكيمها.

١٢ ـ فيما يتعلق بالعراق، إن التفسير الحرفي لتعهد السير هنري مكماهون قد يدخل الولايات الثلاث الموصل وبغداد والبصرة في المناطق التي كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة للاعتراف باستقلال العرب فيها، فيها حسب الشرط الذي اشترطه (مكماهون) في رسالته المؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/

أكتوبر: وبخصوص ولايتي بغداد والبصرة، يعترف العرب بأن الوضع والمصالح الثابتة لبريطانية العظمى تستلزم اتخاذ اجراءات خاصة للسيطرة الإدارية لتأمين هذه الأقاليم من العدوان الأجنبي، وتحقيق رخاء الأهالي المحليين، والحفاظ على مصالحنا الاقتصادية المتقابلة.

نعرض أن الحجّة التي توجه للملك حسين عن العراق يجب أن تتبع الخطوط الرئيسية المقترحة بصدد شرقي الأردن، في ما يتعلق بإعادة تأكيد التعهد الأصلي المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة، ومن الواضح أن النقاش سيتعزّز كثيرًا في الحالتين إذا كان في وسعنا أن نضيف ترك اختيار حاكم لكل من هاتين المنطقتين للسكان أنفسهم، وأنهم إذا اختاروا عضوًا من الأسرة الشريفية لهذا المنصب فإن حكومة صاحب الجلالة لن تعترض على ذلك، بل أكثر من ذلك، ترحب بصورة ودية بهذا الحق.

وهناك نقطة إضافية يجوز ذكرها فيما يتعلق بالعراق، وهي أن حكومة صاحب الجلالة قد نجحت في حمل الفرنسيين على التنازل عن ادعاءاتهم بشأن ولاية الموصل.

ومن الجائز أن حسين قد يعود إلى ادعائه الأصلي بوجوب دفع شيء له عن عودة السيطرة البريطانية في العراق. إن حكومة صاحب الجلالة ليست ملزمة بصورة من الصور بهذا المبدأ الذي يبقى غير مقبول قطعًا.

وفي الوقت نفسه لا يمكن أن ينكر أن حسين قد خسر ماليًا بنتيجة الحرب وأن من المرغوب فيه أن تتخذ بعض الخطوات لتعويضه عن هذه الخسارة، وتوجد إشارة أخرى إلى هذا الموضوع في الفقرة ١٦ التي يحث فيها عن إمكان تقديم مساعدة مالية إلى الحجاز فيما يتعلق بالمعاهدة الدائمة المقترحة.

١٣- من الصعب تقديم مقترحات نهائية عن الخطة التي ننتهجها لشرح سياستنا في العراق، حتى نتسلم معلومات أخرى من بغداد عن الحالة السياسية المحلية، ولا يقترح على كل حال إجراء أي ذكر للعراق إلى فيصل أو حسين حتى تعطى الفرصة للمندوب السامي في بغداد لإبداء آرائه. ويجب دعوة المندوب السامي في فلسطين أيضًا الإبداء رأيه في كل شيء قد يقال بخصوص شرقي الأردن. وقد يعتبر من المستحسن استشارة المندوبين الساميين كليهما بالسرعة الممكنة، ونظرًا إلى أن العراق هو الآن تحت إدارة وزير شؤون الهند، فمن الضروري الحصول على الموافقة المسبقة لوزارة الهند، ويظهر أن الخطوة الأولى هي استشارتها إما برسالة أو إذا أمكن في اجتماع للجنة الشرقية.

وقد سبق أن اقترح أنه، في حالة شرقي الأردن والعراق كليهما، تتعزز مناقشات حكومة صاحب الجلالة كثيرًا إذا استطاعت أن تعلن استعدادها للموافقة على قيام أهالي البلاد باختيار عضو من الأسرة الشريفية حاكمًا لهم. ويمكن المضي حتى إلى أبعد من ذلك والتأكيد للحسين أن حكومة صاحب الجلالة لن تعترض على بدء محادثات بين السلطات الأهلية للمنطقتين المنتدب عليهما وبين حكومة الحجاز بشأن القضايا المتعلقة بمصالحهما، المشتركة، بشرط ألا يكون شيء في هذه المباحثات غير متفق مع مبدأ الانتداب وأن لا يتم التوصل إلى نتائج بدون موافقة حكومة صاحب الجلالة.

١٤- ولنعد إلى قضية جزيرة العرب نفسها. نصت رسالة السير هنري مكماهون المؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر على التحفظ اللازم "بدون إخلال بمعاهداتنا القائمة مع الرؤساء العرب، فنعرض أنه يجب أن يوضح لحسين بأننا نقرّ باستحسان تطمينه مرة أخرى بأن سياستنا في الاعتراف وتأييد استقلال العرب، لم تتغيّر. إن هذا الاستقلال نفسه إنما هو نفي لأية سياسة ترمي إلى إخضاع حاكم مستقل واحد إلى سيادة آخر دون موافقته. وتدل المعلومات التي لدينا الآن على أن الاستقلال العربي الذي أكده حسين نفسه دائمًا، والذي نظرنا إليه نحن دائمًا بكل عطف، إنما هو الآن مطمح محلي أكثر منه قومي، وعلاقاته مع مجاوريه المباشرين لا تشجعنا على تكوين رأي بأن ابن سعود أو الإدريسي كليهما مستعدان الآن للاعتراف بسيادته. وهنا أيضًا يمكن تعزيز الحجة كثيرًا إذا استطعنا تطمين حسين بأنه في حالة أي حاكم مستقل في جزيرة العرب، أو كلهم، يختارون الاعتراف بسيادة الحجاز أو إقامة علاقات وثيقة سياسية أو غيرها معه، فإن حكومة صاحب الجلالة لن تقدم أي اعتراض، بل تمضي إلى أبعد من ذلك فتتعاون بكل طريقة. وعلى كل حال فإن "فصلنا العربي"، كما وافقت عليه نهائيًا اللجنة الشرقية، ومن المحتمل مجلس الوزراء أيضًا، يجب أن يشرح له شرحًا وافيًا دفاعًا عن نقاشنا. وإذا أمكن حمله على إبداء موافقته عليه فإن موقفنا يقوى كثيرًا تجاه الدول الحليفة الرئيسية الأخرى.

١٥ ـ لقد اقترح في الفقرة ٨ أعلاه أن احتمال عقد معاهدة دائمة بين حكومة صاحب الجلالة والحجاز نفسه، هو عامل قد يكون له تأثير بعيد في حمل حسين على قبول المناقشات المختلفة المشروحة في الفقرات السابقة، وقبل البحث في القضايا المحلية الصرفة التي قد تعالجها هذه المعاهدة الدائمة، يكون من المستحسن النظر في الطريقة التي تجرى بها كل هذه المحادثات.

لقد ثبت أن حسين في وضع ذهني غير صالح بأي وجه لفتح المحادثات الموجهة بصورة رئيسية إلى الحصول على موافقته على مبادىء معاهدة السلام التركية، فلا الحجج المقترحة أعلاه ولا احتمال عقد معاهدة دائمة يحتمل أن تجذبه في مزاجه الحاضر، ومن المهم تأمين التعاون القلبي لفيصل، وأن اختيار مفاوض بريطاني ملائم له أهمية كبرى. ونعرض أن المحادثات يجب أن تكون في بداية الأمر بصورة مباحثات غير رسمية تعبّد الطريق لاستخدام الأساليب الدبلوماسية المعترف بها في الوقت المناسب. ويجب مفاتحة فيصل في البداية بصورة غير رسمية واستطلاع آرائه الخاصة واحتمالات حثه لأبيه على قبولها، وحين يقتنع يمكنه أن يذهب إلى جدة ويحاول إقناع والده.

١٦ ـ قبل فتح موضوع عقد معاهدة للملك حسين واقتراح إدخالها في المحادثات الأولية بين مفاوض تعينه حكومة صاحب الجلالة من جهة، والأمير فيصل بالنيابة عن والده من الجهة الأخرى، يكون من الضروري اعتبار الفوائد التي ترغب حكومة صاحب الجلالة في الحصول عليها من معاهدة كهذه والمنافع التي في إمكانها منحها أو تكون مستعدة لمنحها.

لقد افترض في المقترحات التالية:

(أ) إن الملك حسين قد سبق له إبرام معاهدة فرساي ووقّع إبرام معاهدة سيفر أو وافق على كل ذلك.

(ب) إن المعاهدة المقترحة تنحصر في قضايا ذات طابع محلي مما تكون في المصلحة المتقابلة لحكومة صاحب الجلالة والحجاز ولا تخل بأي وجه بحقوق ومزايا الدول الحليفة الأخرى.

(ج) إنها لذلك لا تأخذ بنظر الاعتبار ادعاءات الملك حسين الواسعة بالتكلم بالنيابة عن كل الشعوب العربية ولا بأي وعود حول الشعوب العربية عامة أعطتها حكومة صاحب الجلالة له بصفته ناطقًا بلسانها.

(د) يجب ألا تتضمن أيا من الأمور التي حسمتها معاهدة فرساي أو معاهدة سيفر، على أساس أن هذا التضمين يكون لا لزوم له، ولأن حكومة صاحب الجلالة ليست حرة لاتخاذ أي عمل بشأنها إلا بالاتفاق مع الدول الحليفة الرئيسية.

والقضايا المبحوث فيها هي:

معاهدة فرساي: المادة ٢٢ من عهد (ميثاق) عصبة الأمم (وهذه أيضًا داخلة في معاهدة سيفر المواد ٩٨ و٩٩ و١٠٠ و٣٦٧ و٤٢٨).

وهذه المواد توجد في الملحق (ج).

ولكن قد يكون من المستحسن الرجوع إلى المعاهدتين في ديباجة (مقدمة) المعاهدة المقترحة والإشارة إلى المزايا والواجبات المنصوص عليها فيها. ويجوز أن تذكر الديباجة أيضًا أن الغاية من المعاهدة هو تأكيد وتقوية صلات الصداقة الوثيقة القائمة بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الحجاز، وتعزيز المودّة والسلام بين حكام جزيرة العرب المستقلين الذين تربطهم علاقات معاهدات مع حكومة صاحب الجلالة، والتوصل إلى اتفاق بشأن بعض الأمور ذات المصلحة والمنفعة المتقابلة.

فيما يتعلق بالأمور التي تعالجها المعاهدة يظهر أن الرغبات الرئيسية في الحكومة صاحب الجلالة هي التالية:

(١) حماية الحقوق والمصالح وأشخاص الرعايا البريطانيين في الحجاز بالنظر إلى أن الامتيازات الأجنبية سوف تختفي عند إبرام معاهدة سيفر. هل أن هذه تأخذ شكل الإصرار على حقوق "مبدأ خارج الإقليم"، وفقًا لخطوط المعاهدة مع سلطان مسقط وعمان لسنة ١٨٩١، أو سلسلة أحكام خاصة ترمي إلى مواجهة الأحوال الحاضرة والمقبلة في الحجاز، ذلك أمر يعود إلى الرأي القانوني، والاقتراح على كل حال يحتمل أن يلقى المعارضة من جانب الملك حسين الذي منذ ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥، في رسالته إلى المستر ستورز، وضع إلغاء الامتيازات الأجنبية كأحد مطالبه الأساسية، والذي أبدى مؤخرًا ميلًا إلى اتخاذ عمل حاسم في هذا الصدد، إن حكومة صاحب الجلالة لم تعرب في أي وقت ما عن رأي الملك حسين عن هذه القضية، لكن شكل الحكومة المماثل للقرون الوسطى السائد في الحجاز يجعل بوضوح أن من الضروري إيجاد نوع من الحماية لصالح آلاف الرعايا البريطانيين الذين يعيشون في تلك البلاد أو يزورونها.

٢- أن يعترف الملك حسين ويحترم معاهداتنا القائمة مع الحكام العرب الذين تحاذي حدودهم حدود الحجاز، وأن يتعهد بالامتناع عن كل عدوان ضد هؤلاء الحكام أو التدخل في شؤونهم وأن يقبل تحكيم حكومة صاحب الجلالة سواء فيما يتعلق بالحدود أو بسائر القضايا المتنازع عليها التي يحتمل أن تؤدي إلى قطع العلاقات الودية، بشرط موافقة الحاكم الآخر أو الحكام الآخرين.

أثيرت قضية معاهداتنا مع الرؤساء العرب في المراسلة التي سبقت الثورة العربية. فقد كتب هنري مكماهون تشرين في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ في أن القبول، كما وصف، للحدود المقترحة من قبل الشريف هو دون مساس بمعاهداتنا القائمة مع رؤساء عرب، والملك في كتابه المؤرخ في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩١٥، مشيرًا فقط إلى ولايات العراق، وافق على احترام اتفاقياتنا مع شيوخ تلك المناطق وخصوصًا المهمة منها. وبنتيجة ذلك كتب السير هنري مكماهون في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ وعند التصريح بأن العرب مستعدون للاعتراف واحترام كل معاهداتنا مع رؤساء عرب، يفهم بطبيعة الحال أن هذا ينطبق على كل الأقاليم الداخلة في المملكة العربية لأن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع نقض التعهدات الموجودة فعلًا، إن (عبارة المملكة العربية، كانت غير مدققة، واستعمالها سوف يجعل من الصعب التأكيد الكلي على هذه الجملة في المراسلة الأصلية). لم يجب الملك على هذه النقطة، لكن في الاتفاق، الذي يزعم أنه جرى مع حكومة صاحب الجلالة (راجع الملحق) والذي أشار إليه مؤخرًا في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠، صرح قائلًا: "إن الحكومة العربية تتعهد باحترام الاتفاقيات والعقود التي تعقدها الحكومة البريطانية مع أي أمير أو شخص عربي في داخل هذه الحدود، وهي أنها (الحكومة العربية) تحل محل الحكومة البريطانية في اعتبار أن الحقوق الداخلة في تلك الاتفاقيات والعقود يحافظ عليها لمنفعة أولئك الذين لهم الحق فيها".

ولا شك أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها قبول صيغة من هذا القبيل.

٣- قبول وجود قنصل بريطاني في جدة.

٤- قبول وجود ممثل بريطاني مسلم في مكة، إذا رأت حكومة صاحب الجلالة في أي وقت أن هذا التعيين مرغوب فيه المصالح حجاجها، مقابل هذه الامتيازات قد تكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة لعمل ما يلي:

(أ) استعمال نفوذها لتشجيع العلاقات الودية بين الملك حسين وسائر الحكام والحكومات في جزيرة العرب، والتعاون كليًا في حالة تقرير أحد الحكام، أو كلهم، في جزيرة العرب خارج المناطق المنتدب عليها للاعتراف به سيدًا أو رئيسًا، أو لعقد معاهدات معه.

(ب) الاعتراف واحترام المركز المقدس والوحيد لشريف مكة وضمان استقلال الشرافة وحقوقها ومزاياها ضد كل عدوان أجنبي خارجي.

(ج) تقديم قرض أو ضمانة على أن يؤمّن بالكمارك أو مصدر دخل آخر يتفق عليه (هذه إحدى القضايا التي يجب النظر فيها من جانب اللجنة الشرقية في اجتماعها القادم).

(د) تزويد الحجاز على نفقتها بالأسلحة والعتاد والأجهزة حسبما تعتبر، بالتشاور بين الفريقين، ضرورية للاحتفاظ بقوة كافية لتأمين الأمن الداخلي.

والملك من جانبه، يلتزم بصورة قاطعة بشروط اتفاقية المتاجرة بالسلاح التي سبق له توقيعها.

(ه) الاعتراف بتعيين الحجاز وكلاء قنصليين في القاهرة أو لندن أو أماكن أخرى في الممتلكات البريطانية، على أن يبحث في ذلك.

لا ريب أن الملك سوف يلح على الاعتراف بممثل دبلوماسي له في لندن، وقد يكون من الصعب رفض الطلب بالنظر إلى مركزه كملك مستقل، ولكن يظهر من المستحسن وقف الموافقة في بادئ الأمر.

(و) منح الحجاز حق الاتصال مباشرة بالحكومات الوطنية للمناطق المنتدب عليها في العراق وشرقي الأردن في الأمور ذات المصلحة المشتركة، بشرط أن هذه الاتصالات تكون متفقة مع مبدأ الانتداب وأن كل النتائج تعرض على حكومة صاحب الجلالة للموافقة عليها).

انزعاج الشريف حسين من اتهام المسلمين له بالخيانة ومحافظة بريطانيا عليه للتحكم من خلاله بالحرمين الشريفين لشدة تأثيرهما على توجيه الرأي العام الإسلامي:

وقد حافظت بريطانيا على بقاء الشريف في منصبه للاستفادة منه في توجيه الرأي الإسلامي من خلال الحرمين، مع إلحاحه عليها بالتنازل عن حكم الحجاز للأشراف الآخرين أو لابن سعود، الذي صرح بأن بريطانيا تفضله عليه؛ كما جاء ذلك في وثيقة[1] (تقرير دار الاعتماد البريطاني في جدة للفترة بين ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ إلى ٣٠ منه) والتي جاء فيها ما يلي:

(زيارة الملك حسين إلى جدة:

وصل جلالته صباح ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر راكبا من مكة، وكانت الزيارة بالدرجة الأولى للترحيب بالأمير زيد الذي لم يره منذ أكثر من خمس سنوات وقد زرته بعد وصوله بمدة وجيزة، وكانت المقابلة ذات طابع ودي للغاية. وباستثناء بعض الملاحظات التي مآلها تخلّي بريطانية العظمى عن العرب، وهو الموضوع الذي أعرب عنه الملك وهو يهز رأسه بحزن، ولا يقبل فيه أي تأكيدات، لم تبحث أي موضوعات سياسية، إذ كان من الواضح أنه لا يميل إلى التحدث في شؤون العمل. وكان الملك حسين، كعادته في أمثال هذه المناسبات، نموذجًا للطف والمجاملة والود.

(١) الوثائق ٥/ ٥٤٤ وثيقة رقم ٢٣٠ تحت Fo 406/44

وكان يبدو بصحة جيدة ونشيطًا جدًا، بعد أن أبل من وعكته الأخيرة كما يظهر، ولم يبدُ عليه أي أثر يدل على وجود ما يقلقه...

والمقابلة التالية التي دامت أكثر من ساعة كانت إلى حدّ ما مؤلمة نظرًا إلى هياج الملك حسين المتزايد، ولكن لم يحدث لحسن الحظ أي انفجار من الغيظ كما كان المتوقع من المقابلات السابقة المماثلة.

أعاد الملك حسين الكلام مطوّلًا في موضوعه البالي وهو أن نهضته (ثورته) لم تكن لمصالحه الخاصة فحسب (وهو اعتراف مريح من جانبه) ولكن بتحريض من بريطانية العظمى على الأكثر والاعتماد على وعودها التي بدورها حملته على تقديم الوعود للعرب مما لم يستطع إنجازه، حتى أنه اتهم بأنه باع نفسه للأجانب. وذلك، كما صرح به مرارًا عديدة، دون أن يأخذ جوابا أو ترضية، قد أصبح وضعه الحاضر، من وجهة نظر شرفه ومن ناحية الأحوال العملية أيضًا، مما لا يطاق تمامًا، فهو من جهة متهم بالخيانة من جانب العرب، وهو من الجهة الثانية، محروم من دعم بريطانية العظمى التي خدعته وتخلّت عنه الآن. لقد اتهمته بريطانية العظمى بعدم الاستجابة لرغباتها - بينما هو بقي دائمًا صديقها وسيبقى كذلك سواء بصفة عربيًا بسيطًا (يعني بذلك إذا استقال) أو كملك للحجاز.

كرّر الملك تأكيداته لصداقته ورغبته في التعامل مع بقية العالم عن طريق حكومة صاحب الجلالة لا غير، وهو لا يهتم بعصبة الأمم أو بالمؤتمرات ويعتمد على بريطانية العظمى حتى الآن بالرغم من خيبة أمله المرّة. وهنا أمسك الملك بلحيته بصورة مسرحية ولازم الصمت لحظة، ثم التفت إليّ مرة أخرى وقال: "من الذي يحاول أن يعمل ضدكم، معي في هذا الوقت؟ أصدقاؤكم الحميمون الفرنسيون، هنا وفي الأماكن الأخرى على السواء".

استنكرت هذه الملاحظات، لكن الملك حسين قاطعني.

في التقرير الأخير المقدم إلى سعادة المندوب السامي أشير إلى مزاعم مماثلة للملك حسين بشأن الدسائس الفرنسية في فلسطين والعراق.

يظهر أن الملك حسين لم يكن يشعر بتنافر إثبات إخلاصه لبريطانية العظمى بإبداء فضيلته في رفض العروض الفرنسية المزعومة، ووضوح مثل هذه المحاولات لزرع عدم الثقة بين الحكومتين.

وواصل الملك الكلام فبحث في قضية الإخوان مستعيدًا ذكر الأحداث الماضية وحوادث اعتداء الإخوان بعد الهدنة الوقتية المتفق عليها في شهر أيلول/ سبتمبر، وسائلًا إلى متى يتوقع منه أن يقبض يده احترامًا لرغباتنا وأن يسمح باستمرار تسلل الإخوان دون صد.

وقال وهو يشير إلى التلال عبر النافذة: "هناك هم الآن على مسافة أربع ساعات من وادي فاطمة، الحرب، وعتيبة في نزاع، وعلى الحدود يسأل وكلاء الإخوان، العرب التابعين لي في أي جانب هم، متفاخرين علنًا بأنهم رواد جيش عظيم ومهددين بتدمير كل من لا يعلن نفسه مع ابن سعود"، إن ابن سعود نفسه وراء كل ذلك، لديه (الملك حسين) الإثبات وصبره قد نفذ. وهو يعلم أن ابن سعود حليفنا

مثله هو –لقد رأى الاتفاقات – وبريطانية العظمى في وضع تستطيع معه، إذا شاءت أن تضمن امتناعه عن الاعتداء على الحجاز. ولكن يظهر أن ابن سعود حر في العمل كما يحب، بينما بريطانية العظمى ترفض أن تقبل ليس المقابلة المثل، بل حتى الحماية البسيطة ضد الهجوم.

أصغى الملك باهتمام إلى طلباتي للحصول على مزيد من التفاصيل، لكن باستثناء إعادة القول بأن الحوادث التي علمت بها لم تكن إلا مقدمة الهجوم عام على الطائف ومكة، لم تكن لديه أية معلومات جوهرية يقدمها.

أنا أحاول على قدر الإمكان تدقيق تصريحاته وجمع كل المعلومات الممكنة، لكنني أرى أنه بالغ عن قصد في الوضع الحاضر الذي هو بلا شك مضطرب، بينما كنت في الوقت نفسه مقتنعًا بصحة مخاوفه، وصدق شعوره بأنه في نهاية معين صبره.

والملك حسب العادة قد استبعد جانبًا كل الآراء التي لا تتفق مع عرضه للوضع من جانب واحد، وأجاب على تأكيداتي وإشاراتي إلى محادثات قادمة قائلًا إن المعتمدين البريطانيين المتعاقبين (باستثناء الكرنل ويلسن الذي ذكر اسمه) قد استمروا على مماطلته بالتأكيدات والنداءات دون نتيجة ظاهرة، أو حتى دون أي جواب من حكومة صاحب الجلالة كما حدث مؤخرًا.

قال الملك إنه ليس من الممكن لهذه البلاد الجديدة، التي لم تكد تقف على أقدامها، أن تواصل حياتها ما لم تحظ بدعم أمها بريطانية العظمى، وأشار بصورة لطيفة إلى الإعانة، فشبه وضعها الحاضر بشجرة صغيرة نسي البستاني بدون اهتمام أن يسقيها مدة يومين، ثم تذكر بعد فوات الأوان فوجدها قد ذبلت.

وقد ارتجى الملك حسين بصوت منخفض وكسير أن حكومة صاحب الجلالة إما أن تسنده وفقًا للاتفاقيات السابقة أو تريحه من مسؤوليته الثقيلة.

لقد أسماه شعبه خائنًا وطاغية، والعالم الإسلامي ينظر إليه باستنكار. إنه كبير السن، ولم يعد يستطيع تحمّل التوتر. لقد عمل ما عمل لتنفيذ رغبات حكومة صاحب الجلالة التي سيبقى صديقًا لها مهما تكن النتيجة.

هناك كثير من الأشراف الذين يستطيعون الحلول محله، مثلًا الشريف علي حيدر، وبذلك يتمكن هو من الاعتزال مع أبنائه التعساء وقضاء السنوات القليلة المتبقية له بسلام، وإذا كانت سياسته الحاضرة لا تسمح لبريطانية العظمى أن تساعده فمن واجبه أن يستقيل.

لقد حاولت أن أناشده تحكيم عقله وأحمله على اتخاذ موقف أكثر أملًا من الوضع الذي يتصوره، مشيرًا إلى زيارة فيصل القادمة إلى انكلترة، لكن الملك ختم المقابلة بطلب نقل كلماته بتمامها وعدم إهمالها ببرقية مقتضبة، كما يخشى من نتيجة مقابلات مماثلة عديدة أن حكومة صاحب الجلالة لا تحمل احتجاجاته محمل الجدّ.

وعاد الملك بعد مدة قصيرة راكبًا على ظهر جواد إلى مكة يصحبه الأمير زيد).

وكما جاء أيضا في مذكرة[(١)] **وضعها الكرنل كورنواليس عن السياسة المقبلة للحكومة البريطانية وعن الإعانات لرؤساء شبه الجزيرة العربية مؤرخة في ١٦ ديسمبر ١٩٢٠م**؛ جاء فيها ما يلي:

(١- في اجتماع للمؤتمر الوزاري عن شؤون الشرق الأوسط عقد في وزارة الخارجية في ٧ كانون الأول / ديسمبر تقرر إعداد مذكرة في وزارة الخارجية تعطى بيانًا مسببًا للسياسة التي تتبع في المستقبل بشأن الإعانات على

الأساس التالي:

(أ) الاشتراك بحصص متساوية بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند **[البريطانية]**.

(ب) الالتزام بالتعهدات حسب المعاهدات.

(ج) مبلغ مجموعه ١٠٠ ألف باون سنوي مؤقت يوزع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند.

(د) الاشتراك من جانب دول أخرى مهتمة بالحج في الدعم المالي للحجاز.

هذا البيان للسياسة يعرض في بداية الأمر على وزارة الهند للموافقة، ثم في شكله النهائي على حكومة الهند وممثلي حكومة صاحب الجلالة ذوي العلاقة لبيان رأيهم. وعند تسلّم هذه الآراء يتم الاتصال بوزارة المالية للحصول على موافقتها النهائية على مجموع المبالغ المتفق عليها بين وزارة الهند ووزارة حكومة صاحب الجلالة المسؤولة عن السياسة العربية.

٢- إن قضية السياسة المقبلة بحث في فيها في الفقرات من ٣- ١٧.

إن أمر استحسان عمل بعض الترتيبات الموقتة خلال السنة المالية الحاضرة بحث فيه في الفقرة ,١٨

٣- يكون من المناسب النظر في السياسة التي تتبعها حكومة صاحب الجلالة ...

<u>إن ما يدعيه الملك حسين من حق في عطف حكومة صاحب الجلالة يعتمد على خدماته السابقة أكثر منه على الحالية، وإنها لمسألة تاريخية أن للملك حسين، سواء بمجازفته بمستقبله في وقت كانت نتيجة الحرب لا تزال معلقة في الميزان، أو بأعماله التالية إلى حين الهدنة، قدم مساعدة ذات قيمة حقيقية للحلفاء.</u> وإذا كان منذ ذلك الحين قد اتخذ موقفًا لا يتفق مع مواقفه السابقة، فيمكن على الأقل المناقشة بأنه كان لأسباب وجدت تعاطفًا في أفكار عدة آلاف من العرب.

(١) الوثائق ٥/ ٥٦٨ وثيقة رقم ٢٤٦ تحت رقم FO 371/6238 E 15722/2854/44

والملك حسين معرّض للانتقاد المعادي من كل وجهة نظر تقريبًا، لكن هذا يجب أن لا يحجب حقيقة كونه حاكمًا لبلد يضم الأماكن المقدسة للإسلام، وأنه، ما دام الحجاز يبقى دولة مستقلة وهو على رأسها، فمن مصلحة الجلالة كليًا أن تسنده وتسنده حلفاءه، وأن تبذل قصارى جهودها لتقوية العلاقات الودية، إنه من المشكوك فيه أن تكون إيرادات الحجاز كافية لضمان الكفاءة الإدارية اللازمة لنجاح الحج، وأن كون الحلفاء قد طردوا الدولة **[العثمانية]** التي كانت فيما مضى مسؤولة عن صيانة الإدارة، يشكل واجبًا آخر لتقديم مساعدة كبيرة للدولة التي أسست حديثًا **[مملكة الحجاز]**، ويستطيع الملك حسين وأبناؤه أن يلحقوا أذى كبيرًا إذا سقطوا في أيدي البلاشفة والأتراك الوطنيين، ليس في فلسطين وشرقي الأردن والعراق فقط، ولكن في كل انحاء الإمبراطورية [البريطانية] التي يجتمع الحجاج القادمون منها سنويًا في مكة، فمن المهم جدًا أن تكون الأماكن المقدسة مركز تأثيرات ودية بدلًا من تأثيرات فاسدة، والملك حسين في موقف ينال فيه شكر حكومة صاحب الجلالة، ليس بتأمين راحة الحجاج فقط ولكن أيضًا باستئصال الدعاية المعادية، وخلق جو ودي في محلها لحكومة صاحب الجلالة.

ويظهر من الاستعراض أعلاه أنه، من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة، يستطيع ابن سعود والملك حسين كلاهما أن يساعدا أو يضرًا ماديًا المصالح البريطانية، ولما كان كل منهما يدعي بأنه أقوى من الآخر وأشدّ منه، وكان كل منهما خلال سنوات عديدة يطمح في قرارة نفسه أن يصبح رئيسًا لإمبراطورية عربية متحدة، فيقترح أن أعدل طريقة لمعاملتهما في قضية الإعانات هي إعطاء كل منهما مبلغًا متساويًا، وإعانة تزيد على ما يدفع لأي رئيس آخر.

سوف ينفي أية تهمة بالتفضيل. وإذا كانت قلة المبلغ تسبب خيبة أمل، فيمكن القول للملك حسين إن حكومة صاحب الجلالة قد دعت سائر الدول الحليفة العظمى إلى تأييده، بينما تعطي تأكيدات ذات صبغة عمومية لابن سعود..).

وكما جاء في تقرير[1] عن محادثة بين السير ج. تيللي، ممثلًا لوزير الخارجية البريطانية والأمير فيصل ممثلًا لملك الحجاز

(أجريت في وزارة الخارجية ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠

الحاضرون: السير جي. تيللي، هـ و يونغ، الكرنل ك. كورنواليس، سمو الأمير فيصل، الجنرال حداد باشا، محمد رستم حيدر

رحب السير جون تيللي بالأمير، نيابة عن وزير الخارجية، وأوضح أن اللورد كرزن يعتبر الفترة الحاضرة فترة ملائمة لبحث المسائل ذات الأهمية المشتركة لحكومة جلالته ولملك الحجاز. لقد كان من نتيجة الحرب مع تركية التي انتصرت فيها دول الحلفاء الكبرى وساعدتها جيوش الحجاز، أن نشأت مشاكل عديدة

(١) الوثائق ٥/ ٥٩٥ وثيقة رقم ٢٥٣ تحت رقم FO 371/6238 E 16103/9/44

تتعلق بإعادة إنشاء البلاد في الشرق وهي ما تزال بانتظار الحل، ومنها قضية تأسيس علاقات دائمة بين حكومة جلالته والحجاز.

وأشار السير جون تيللي إلى صعوبة المحافظة على اتصال وثيق حتى مع ممثلي حكومة جلالته في الأقطار الأجنبية، بسبب استحالة شرح وجهات النظر بصورة مرضية عن طريق المراسلة. ولقد توصلت وزارة الخارجية نتيجة ورود برقيات معينة مؤخرا من الحجاز، إلى الاستنتاج بأن وجهة نظر حكومة جلالته ربما أسيء فهمها من قبل الملك حسين، وانطلاقًا من الهدف الرامي إلى إزالة سوء التفاهم هذا، بادر وزير الخارجية فأوعز إليه بأن يغتنم فرصة وجود الأمير فيصل في لندن لكي يبدأ هذه المحادثات. وهو يود أن يؤكد لسموه أن أي سوء فهم يحتمل أن يكون قد نشأ، إنما يعود بالكلية إلى صعوبة المخابرات، وأن المشاعر الودية التي تكنها حكومة جلالته للعرب لم تتبدل.

أبدى الأمير عن قبوله لهذا التأكيد حالًا، وطلب إلى السير جون تيللي أن يبلغ وزير الخارجية أن الملك حسين قد خوّله أن يعلن: أنه من جانبه يقابل بالمثل المشاعر الودية التي تكنّها حكومة جلالته، وأن الأمير نفسه يضع نفسه تحت تصرف حكومة جلالته.

وعندئذ ذكر السير جون تيللي بعض النقاط التي يعتقد اللورد كرزن أنها يمكن أن تبحث بصورة مجدية. وبين هذه النقاط مسألة العلاقات بين الملك حسين وحكام العرب الآخرين، ووضع الرعايا البريطانيين في الحجاز، وعقد اتفاقية مباشرة بين حكومة جلالته والحجاز لكي تحل محل الترتيبات المحلية الناشئة عن المعاهدات والمواثيق المعقودة قبل الحرب بين حكومة جلالته والحكومة العثمانية.

اعترف الأمير بأهمية هذه النقاط، وقال إنه يعتبر أن مجرد اقتراح بحثها دليل على إخلاص حكومة جلالته. ولكنه على أية حال يود أن يوضح موقفه وموقف ملك الحجاز إيضاحًا كافيًا قبل الدخول في مباحثات تفصيلية. أما فيما يتعلق به فهو يؤكد للسير جون تيللى بأن ولاءه وصداقته لحكومة جلالته لم يطرأ عليهما أي تبدل، لقد كان الفيلدمارشال اللورد اللنبي يثق به دائمًا في ذلك الوقت الذي كان له امتياز للخدمة تحت قيادته، كما يستطيع أن يشهد بذلك بعض الحاضرين هنا. إنه لا يقصد أن يطلب المستحيلات، أو أن يحرج حكومة جلالته بطلب أمور يعلم جيدًا أن بريطانيا لا تستطيع الاستجابة لها، ولكنه يطلب تذكير اللورد كرزن بوضع الملك حسين في أنظار العالم الإسلامي. حينما دخلت تركية الحرب ضد الحلفاء، كان السلطان، بصفته خليفة المسلمين، قد أعلن الجهاد، ولكن الملك حسين رفع علم الثورة ضد خليفة المسلمين اعتمادًا منه على اتفاقيات معينة كان قد تم التوصل إليها بينه وبين المندوب السامي لجلالته في القاهرة، وأعلن الملك حسين أيضًا للعالم الإسلامي أن نتائج معينة سوف تتبع العمل الذي قام به. لقد أقدم على هذا لأنه كان يثق ثقة مخلصة وصادقة بأن المصالح العربية والمصالح البريطانية واحدة، إنه لا يجحد، التعضيد والمساعدة من قبل حكومة جلالته، وهو لم يتأرجح في ولائه وإخلاصه لها. ولكنه يشعر أن من واجبه بعد أن انتهت الحرب، أن يوضح للعالم الإسلامي أن التأكيدات التي أعطيت له من قبل، يتم الوفاء بها الآن.

قال السير جون تيللي: إن حكومة جلالته تدرك الموقف إدراكًا تامًا، لقد أعطت وعودًا معينة وهي الآن بسبب الوفاء بها. فهي، على سبيل المثال، تقوم الآن بتأسيس حكومة عربية في العراق. ولقد تم تحرر العرب من حكم الأتراك، وأن الملك حسين يستطيع أن ينبئ العالم الإسلامي أن استقلالهم أصبح مضمونا.

أجاب الأمير: إن الحاجة تدعو إلى ما هو أكثر من هذا. إن الملك حسين ليست لديه معلومات رسمية عن المقاصد السياسية لحكومة جلالته فيما يختص بأقطار عربية معينة.

أوضح السير جون تيللي أن دول الحلفاء الرئيسية قد اتخذت قرارات بشأن المناطق التي تحررت من السيادة التركية، ووضعت في معاهدة الصلح موادًا وبنودًا لتنفيذ سياستها. لقد دعي الملك حسين للاشتراك في هذه المعاهدة التي هو على علم ببنودها والتي يفترض أنه سيوقعها.

قال الأمير: إن الملك حسين لم يقبل ولن يقبل هذه المعاهدة إلا إذا تبين له بصورة رسمية، أن حكومة جلالته، في مدى الحدود التي يمكنها فيها العمل بحرية، تنوي أن تفي بالعهود التي دفعته إلى الدخول في الحرب إلى جانب إن في حوزته وثائق عربية معينة موقعة بتوقيع المندوب السامي لجلالته في القاهرة، وقد تعهد فيها، نيابة عن حكومة جلالته، أن يعترف بمملكة عربية، إنه لا يطلب المستحيلات، ولكن اللورد كرزن قال له في عام ١٩١٩: إن التعهدات التي قطعتها حكومة جلالته للملك حسين تعتبر ملزمة أسوة بتعهدات بريطانية للدول الأخرى. وهو يود أن يعلم أية خطوات يجري اتخاذها نحو تأسيس المملكة العربية.

قال السير جون تيللي: إن الوعد الذي أعطي هو أن حكومة جلالته مستعدة، مع تحفظات معينة، أن تعترف وتعاضد "استقلال العرب"، وليس "مملكة عربية".

أصرّ الأمير على أن السير هنري مكماهون استعمل عبارة "المملكة عربية"، ولكنه قال إنه لا يصر على التمسك والتفسير الحرفي لعبارة واحدة بالذات أو غيرها في المراسلات، فهذا موقف يفضّل أن لا يقفه. إنه مستعد أن يدرس ويوافق ـ كصديق ـ على الروح العامة للتعهدات البريطانية، وطلب أن تتاح له فرص تدارس الرسائل مع السير جون تيللي).

موافقة بريطانيا على طلب ابن سعود منحه لقب سلطان نجد مع تبعيته لوزارة المستعمرات البريطانية:

وفي هذه الفترة التي تضعضع فيها وضع الشريف حسين المشاكس لسياسات بريطانيا والرافض لمعاهدة لوزان وسيفر؛ بدأت حكومة الهند البريطانية – عبر المندوب السامي لها في بغداد – تعزز وضع ابن سعود، الذي رغب بمنحه لقب سلطان نجد، وتمت الموافقة عليه، مع رفض التعامل معه بشكل مباشر، وأن يظل تواصله مع لندن بواسطة وزارة المستعمرات التي يخضع لها المكتب في بغداد الذي يدير شئون الخليج ونجد؛

كما جاء في مراسلات[١] وزير المستعمرات البريطاني حينها ونستن تشرشل مع المندوب السامي في بغداد وفيه :

(برقية من وزير المستعمرات

إلى المندوب السامي في العراق

بتاريخ ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٢١

برقيتكم المؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر حول لقب "السلطان"، لابن سعود، توقف النظر في الاقتراح إلى حين اجتماع الرؤساء الذي تأجل الآن إلى أجل غير مسمى. تقترح وزارة الخارجية الآن أنه سيكون من الأفضل تأخير الموافقة على اللقب إلى حين اتخاذ قرار بمقدار التخفيض في الإعانة المالية، لأن الموافقة على اللقب قد تخفف من وقع الخيبة التي يحدثها قرار تخفيض المعونة..).

وقد أرسل بعده المندوب السامي ببغداد برقية أخرى إلى وزير المستعمرات بما يفيد صدور هذا اللقب باختيار شعبي ليعزز من فرصة موافقة لندن على اللقب؛ كما ورد في:

(برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق

إلى وزير المستعمرات

التاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٢١

أخبرني ابن سعود بكتاب مؤرخ في ٢٥ أيار/ مايو عن عقد مؤتمر كبير يمثل شيوخ العشائر والوجهاء والسكان البارزين في أراضيه، تقرر فيه أن يعلن ويخاطبه بلقب السلطان نجد وملحقاتها (انتهى).

طلب إلي عرض القضية عليكم ويدعو حكومة جلالته إلى الاعتراف بهذا اللقب، هل أرسل له كتابًا من حكومة صاحب الجلالة)..

وقد رفضت لندن معاملة ابن سعود كما تعامل أفغانستان بشكل مباشر، مع منحه لقب "سلطان نجد" لتبعية نجد لمستعمراتها في جزيرة العرب؛ كما في[٢]:

(كتاب من وكيل وزارة الخارجية لانسيلوت أوليفانت

إلى وكيل وزارة المستعمرات ـ لندن

التاريخ ٢٣ نيسان / إبريل سنة ١٩٢٣

أوعز إلي اللورد كرزن أن أبدي ردًا على رسالتكم المؤرخة في ١٦ من الشهر الجاري بخصوص قناة الاتصال بين حكومة صاحب الجلالة وسلطان نجد، إن سيادة اللورد يشاطر دوق ديفونشاير رأيه أن إدارة

(١) الوثائق ٦/ ٨٨ رقم الوثيقة ٦ - و ٦ / ١٤٢ وثيقة رقم ٤٠ تحت رقم FO 371/6237 و FO 371/6242

(٢) الوثائق ٧/ ٢٠٢ و٢٠٣ رقم وثيقة مسلسل ٥٨ و ٥٩ تحت رقم FO 371/8947

العلاقات مع ابن سعود يجب أن تكون منوطة بوزارة المستعمرات، وأنه لن يكون من المرغوب في تسيير العلاقات مع سلطان نجد: تبني نظام إجرائي مماثل لذلك السائد في حالة أفغانستان.

بالنسية إلى ذلك البلد، عليّ أن أشرح، لمعلومات سيادة الدوق، أنه بالنظر إلى أن أفغانستان دولة مستقلة ذات سيادة، فإن المراسلات الدبلوماسية معها تتم -من حيث المظهر على أي حال- تمامًا على النحو ذاته المتبع في حالة أي دولة أخرى مستقلة توجد لحكومة صاحب الجلالة علاقات دبلوماسية معها، من ناحية أن كل المذكرات من البعثة الأفغانية في لندن توجه إلى وزير الخارجية، وأن كل الردود وكذلك التعليمات إلى وزير صاحب الجلالة في كابول تصدر تحت توقيع وزير الخارجية غير أن ترتيبات فنية قد أجريت كي تبقي حكومة الهند نفسها على علم بالمراسلات المتبادلة. بين وزارة الخارجية ووزير صاحب الجلالة في كابول، وتم تطوير نظام تصدر بموجبه كل الملاحظات عن المراسلات الواردة من وزارة الهند ليوافق عليها في نهاية الأمر وزير الخارجية.

وزير صاحب الجلالة في كابول مخول أيضًا أن يتبنى بحسب ما يرى المقترحات المرسلة إليه مباشرة من حكومة الهند، ولكن مثل هذا العمل يتخذ من جانبه باسم حكومة صاحب الجلالة على النحو ذاته تمامًا الذي قد يتصرف بناء عليه أي من وزراء صاحب الجلالة في الخارجية بحسب ما يرى مناسبًا في التعامل مع حكومة أجنبية، ترقبًا لموافقة حكومة صاحب الجلالة، التي يرفع إليها في حالات الشك تقريرًا عن عمله، مع طلب بأن يتلقى موافقتها.

وضع هذا النظام خصيصًا لمواجهة حساسيات الأفغان الذين أدعو -وليس من دون سبب- أنهم مع بروزهم إلى مكانة دولة ذات سيادة معترف بها تمامًا ولها علاقات دبلوماسية مع عدد متزايد من الدول الأوروبية وغيرها، يجب أن تسير علاقاتهم مع بريطانية العظمى تمامًا وفق الخطوط ذاتها المتبعة في علاقات بريطانية العظمى لنفسها مع الدول الأخرى المستقلة ذات السيادة.

مكانة سلطان نجد لا تستحق، في رأي وزير الخارجية، تبني نظام مماثل لتسيير العلاقات معه، كما لم يكن هناك أي اقتراح بتأسيس علاقات دبلوماسية منتظمة بينه وبين حكومة صاحب الجلالة...

توقيع لانسيلوت أوليفانت).

وكما ورد أيضا في برقية أخرى لوزير المستعمرات وفيها ما يلي:

(من وزير المستعمرات

إلى المندوب السامي في العراق

بتاريخ ٣٠ نيسان / إبريل سنة ١٩٢٣

استشرت وزارة الخارجية، يؤسفني أنني لا أستطيع الموافقة على تسيير علاقات ابن سعود مع حكومة صاحب الجلالة بموجب ترتيبات مماثلة لتلك الموجودة مع أفغانستان، إن تغيير الإجراءات في حالة

أفغانستان استحدث بسبب تغير مكانة البلد المعني، وقد ارتئي أنه بالنظر إلى المكانة الدولية التي حازت عليها أفغانستان الآن كبلد له علاقات ديبلوماسية مع بلدان أخرى، أن تسيير العلاقات البريطانية معها يجب ألا يختلف عن تسير العلاقات مع أي دول أخرى ذات مكانة مماثلة. وترى حكومة صاحب الجلالة أن ظروف نجد لا تستدعي ترتيبًا مماثلًا ، بينما هناك فوائد عملية واضحة في تركيز العلاقات مع العراق وشرق الأردن ونجد في مكتب واحد، يجب أن نوضح في نقل القرار إلى ابن سعود أن المقيم في بو شهر سيتلقى الأوامر مباشرة من حكومة صاحب الجلالة في ما يتعلق بشؤون نجد وأن حكومة صاحب الجلالة جسم واحد غير قابل التجزئة، وأنها لمسألة اهتمام داخلي محض كيف توزع الوظائف على هذه الوزارات وتسوي حكومة صاحب الجلالة ذلك النحو الذي تراه الأفضل لخدمة المصالح المعنية المتنوعة، وهي ترى بوضوح في الحالة الراهنة أن أفضل طريقة لخدمة مصالح نجد هي وفقًا للترتيب القائم الذي يتم بموجب تسيير العلاقات من خلال وزارة المستعمرات...

اديفونشير).

عقد بريطانيا مؤتمر الكويت لفرض تقسيم المنطقة وتحديد حدودها:

وقد بدأت بريطانيا بعد الانتهاء من معاهدات الصلح وقيام عصبة الأمم بمباشرة تقسيم المنطقة العربية عامة وجزيرة العرب خاصة؛ كما قرره مؤتمر القاهرة في مارس ١٩٢١م برئاسة ونستون تشرشل وزير المستعمرات آنذاك، الذي عقد في القاهرة أربعين جلسة بحضور المسئولين السياسيين والعسكريين، وانتهى بتسمية المستعمرات الجديدة وتحديد حدودها، وتنصيب حكوماتها، في مصر، والعراق، وفلسطين، وجزيرة العرب، وجاء مؤتمر الكويت لتنفيذ قراراته وتوصياته برسم الحدود ولأول مرة في تاريخ المنطقة بين أقاليمها وشعبها العربي الواحد، وقد حاول الشريف حسين رفض الحضور أو إرسال من يمثله؛ لأنه سيكون بمثابة اعتراف رسمي منه بانتهاء مشروع المملكة العربية المتحدة الذي وعدته بريطانيا به إن قام بالثورة على الخلافة العثمانية، وتحت الضغط البريطاني اضطر لإرسال ابنه زيد لحضور المؤتمر في الكويت، وقال للجنرال اللنبي كلمته الأخير حين: (وقف الملك حسين أمام الموقد المضطرم في وسط الغرفة وأشار إلى النار وقال: إنها تذكره بالهوة المتقدة التي رمى بنفسه فيها سنة ١٩١٦، هو وأولاده وأتباعهم، حين قرّر، استجابة لدعوة حكومة صاحب الجلالة، أن يجازف بكل ما يملك في سبيل القضية المشتركة وتحرير العرب)!

كما تم الضغط عليه للاعتراف بكل ما تتخذه بريطانيا بخصوص فلسطين ووضعها تحت الانتداب كوطن قومي لليهود، وهو ما طلب الشريف حسين جعله طي الكتمان وعدم الإعلان عنه باسمه!

كما ورد ذلك مفصلا في الوثائق البريطانية [1] حيث جاء فيها ما يلي:

(مذكرة عن المقابلة بين الملك حسين واللورد اللنبي في عمّان في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٢٤

(١) الوثائق ٧/ ٤٠٧ - ٤١١ رقم مسلسل ١٧٠ – ١٧٣ تحت رقم FO 371/9997 و Fo 37/10003

١- تمت المقابلة في صالة الاستقبال في القصر وبدأت في الساعة ٤:٣٠ ظهرا، وتألفت جماعة المندوب السامي من السر فيلبرت كلاينن والسر رونالد استورز والمستر تي . ات، ريتشموند، والمستر جورج أنطونيوس للترجمة والسكرتير الخاص، وحضر مع الملك ابنه الأمير عبدالله ووزير خارجيته الشيخ فؤاد الخطيب، لم يحضر أحد آخر في أي وقت خلال المقابلة.

٢- افتتح المندوب السامي بتصريح أولي أشار فيه إلى المؤتمر الذي يعقد في الكويت لغرض تسوية بعض الأمور الموقوفة بين الأقطار العربية، وأعرب عن الأمل بأن يشترك جلالته في المباحثات بإيفاد مندوب إلى ذلك المؤتمر، ووصف غرض المؤتمر بأنه، إذا تم حضوره، يذهب بعيدًا في إزالة الخلافات وإنشاء العلاقات الطيبة بين الدول العربية، وهو هدف يعلم أن جلالته يودّه قلبيًا. وهو أيضًا هدف رمت إليه حكومة صاحب الجلالة دائمًا، وتعتقد حكومة صاحب الجلالة أن المؤتمر في الكويت يتيح الفرصة لبلوغ ذلك الهدف، فيكون مؤسفًا جدًا أن يغفل.

٣- أجاب الملك أنه لا يشك أن هدف بريطانية العظمى العمل على توطيد السلام في جزيرة العرب، وأنه، من جانبه، لا تقل رغبته في السلام من رغبة صاحب الجلالة، والحقيقة أنه بسبب اعتماده نوايا بريطانية العظمى الودية نحو العرب ربط العرب مصيرهم ببريطانية العظمى وقدموا عمدًا ما قدموه من التضحيات. لقد استغرب لأنه لم يستشر قبل تقرير عقد المؤتمر، حين أرادت بريطانية العظمى بعد وقت قصير من اندلاع الحرب مع تركية أن تستأثر بمساعدة العرب، توجهت إليه، هو الشريف حسين، لأنه بلا ريب الزعيم الذي يحق له التكلم بالنيابة عن العرب، وعلى هذا الوجه تفاوض ثم رفع لواء الثورة، لقد نفذ تعهداته، على الرغم من الفتور الشعبي والخطر، التزم بكل إخلاص بحلفه مع بريطانية العظمى، إذن لماذا لم تستشره حكومة صاحب الجلالة في الدعوة إلى عقد المؤتمر؟ هل يعني أنها لا ترغب بعد هذا الالتزام بالحلف؟ هل امتنعت عن اعتباره، كما كانت تفعل في أيام الحرب العسيرة، الزعيم العربي الأكبر ولسان حال المصالح العربية؟

٤ ـ مضى الملك حسين إلى القول بأنه استشير في الوقت المناسب، لنصح بدون تردد ضد الدعوة إلى المؤتمر، لأنه يعلم أن أسباب الاضطراب أعمق كثيرًا من مجرد خلافات على الحدود، وهذه الأسباب كان الأجدر طلبها في النشاطات السابقة والحاضرة لابن سعود، الذي تكون أطماعها العامل الخطر الوحيد للاضطراب والقلاقل، إن جلالته لم يكن لديه أي شك في ذلك، فقد بدأ ابن سعود بالهجوم على جيرانه واجتياح أراضيهم، وخصوصًا أراضي ابن رشيد قبل الحرب بمدة طويلة، ومنذ ذلك الحين كرّر تجاوزاته سواء خلال الحرب أو بعد الهدنة، إن هذا السلب سبب شقاء شاملًا وأثار الحقد والمنازعات مما لا يمكن مداواته إلا بالرجوع إلى وضع الأمور السابقة، أي بإرغام ابن سعود على إعادة الأراضي المسلوبة إلى أصحابها السابقين ووضع حدّ فعال لمطامع منعًا للتجاوزات الجديدة، وبهذه الصورة، وهذه الصورة وحدها، يمكن الأمل بحدوث السلام في جزيرة العرب، ثم مضى الملك ليبين بتفاصيل وأمثال كثيرة أسباب اعتقاده هذا وأراد أن يثبت أنه، لولا تحالفه مع بريطانية العظمى والطلبات المتكررة الموجهة إليه من حكومة صاحب

الجلالة للمحافظة على السلام مهما تكن الكلفة، لعمل خلاف ما يعمله تمامًا، ولما اكتفى بالموقف السلبي نوعًا ما الذي حافظ عليه، احترامًا لرغبات حكومة صاحب الجلالة الصريحة، أمام الاستفزاز العظيم.

٥- كان تصريح الملك طويلًا وشاملًا، لكن زبدته، فيما يتعلق بالموضوع المبحوث فيه فعلًا، هي أنه ما دامت تجاوزات ابن سعود لا تحتمل وبقيت مطامعه دون صد فإن الاضطراب والقلاقل تسود باستمرار، ومن العبث محاولة مداواتها بالمؤتمرات حول الحدود وحقوق استرداد المجرمين.

٦- أجاب المندوب السامي معربًا عن الأمل بأن لا يضرّ جلالته بنتيجة المؤتمر بالحكم سلفًا على نتائجه، وهو يرى أنه مهما يفعله المؤتمر فهو على كل حال يهيئ فرصة لكل واحد من المشتركين لعرض مطالبه ورغباته ليعلم بها الآخرون، وقيام جميعهم بفحص إمكانات الاتفاق بمساعدة الرئيس، وإذا امتنع جلالته وانفض المؤتمر لعدم وجود مندوب للحجاز فذلك يولد انطباعًا مؤسفًا وقد يكون له ردّ فعل سيئ جدًا، وهو يعرض مرة أخرى على جلالته الفائدة الجسيمة من الاشتراك في المؤتمر بهدف بيان رغباته للمندوبين الآخرين والاطلاع على آرائهم في مباحثة ودية.

٧- قال الملك إنه، إذا كان لا بد أن يرسل مندوبًا، لا يكون ذلك إلا على أساس أن مندوبه يحصر نفسه في طلب العودة إلى الوضع السائد قبل الحرب، ومن ضمنه إخلاء ابن سعود للأراضي التي استولى عليها من ابن رشيد.

إنه سوف يجعل ذلك شرطًا لكل المباحثات. وإذا لم يقبل كمبدأ لكل المباحثات فلن تكون هناك فائدة، فيما يخصه الأمر، في القيام بأية محادثات. ولكن إذا قبل الشرط ونفّذ فيمكن عندئذ إعادة السلام إلى جزيرة العرب، وأكثر من ذلك، سوف تجد حكومة صاحب الجلالة فيه (في الملك حسين) مؤيدًا مطواعًا لسياستها في الأقطار العربية ورجلًا يرمي بكل ثقل موارده ونفوذه لتشجيع المصالح العربية والبريطانية المشتركة.

٨-أبدى المندوب السامي رأيه أن يكون من المؤسف فرض شروط كبداية لكل المباحثات وهذه الشروط نفسها موضوع بحث، إن هدف المؤتمر إنما هو التباحث، وهو يلح على جلالته بامتحان إرسال مندوب للغرض المعين لفحص كل إمكانيات الاتفاق، إذا لم يكن على كل الأمور، ولكن على الأقل عن نقاط أخرى هي موضوع اهتمام عام، وحتى إذا فشل المؤتمر في تحقيق كل الأهداف المقصودة فيجوز أن يحصل على بعض الفوائد من تحقيق جزئي لتلك الأهداف.

٩- ثم قال الملك إنه يكون مستعدًا لإيفاد ابنه الأمير زيد إلى المؤتمر وانتدابه فورًا، وموقفه الخاص قد شرحه بوضوح خلال المقابلة، وسوف يتأكد من أن مندوبة في المؤتمر يلتزم بموقف مماثل تمامًا، وأكثر من ذلك لا يعتقد من الحكمة أو الصحيح أن يفعل.

١٠- قال المندوب السامي إن الحكمة الفائقة التي حملت جلالته أن يقدم التضحيات خلال الحرب لتحرير العرب – نفس تلك الحكمة قد حملته الآن على إيفاد سموّ الأمير زيد إلى المؤتمر، وهو يأمل أن تكون نتيجة المؤتمر مرضية لجميع الأطراف ذوي العلاقة.

١١ ـ قام الملك وكان التوديع وديًا جدًا، وقف الملك حسين أمام الموقد المضطرم في وسط الغرفة وأشار إلى النار وقال إنها تذكره بالهوة المتقدة التي رمى بنفسه فيها سنة ١٩١٦، هو وأولاده وأتباعهم، حين قرّر، استجابة لدعوة حكومة صاحب الجلالة، أن يجازف بكل ما يملك في سبيل القضية المشتركة وتحرير العرب، وقد خرج المندوب السامي وجماعته في الساعة ٥:٤٥؛ وخارج قاعة الاجتماع أعرب الأمير عبدالله عن ارتياحه لنتيجة المقابلة بلهجة تدل على أن النتيجة كانت أفضل مما أمله، وقد دامت المقابلة ساعة واحدة وعشرين دقيقة).

وكما جاء في (كتاب) من الجنرال كلايتن

(إلى السر هربرت صموئيل ـ المندوب السامي

في فلسطين وشرق الأردن ٢٣ الثاني / يناير ١٩٢٤

يا صاحب السعادة، بعد دعوة العشاء الرسمية التي أقامها المستر فيلبي للملك حسين ولسعادتكم في عمان في ٢١ الجاري، قال لي الشيخ فؤاد الخطيب أن الملك حسين يتوق إلى محادثتي شخصيا بالنظر إلى حقيقة كوني متصلًا لأمد طويل بالشؤون العربية، وكنت واحدًا من أقدم الضباط البريطانيين الذين اتصل بهم بخصوص النهضة **[الثورة]** العربية ضد الأتراك، والاشتراك مع الحلفاء في الحرب العظمى. لذلك، كما تعلمون، بقيت في عمان بعد مغادرة سعادتكم لتلك الغاية.

لبثت نحو ثلاثة أرباع الساعة مع الملك حسين، وبدأ المقابلة بإعادة ذكر تصريحاته المعتادة بأنه أصبح في وضع عسير جدًا في عيون المسلمين عمومًا، بسبب الإجراء الذي اتخذه، وكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية لم تنفذ تمامًا التعهدات التي قدمتها له والتي كانت الحافز الذي دعاه إلى إعلان نفسه ضد الأتراك، كان واضحًا أنه كان يريد عرض قضيته الكاملة، ولذلك لم أتدخل حتى فرغ من تصريحه، الذي كان حسب العادة غامضًا كل الغموض!

ثم أشرت له إلى أننا، بعد كل ما حدث، إذا نظرنا إلى الوراء وتذكرنا وضعه عند نشوب الحرب وقارنّاه بالتقدم الذي أحرزه الآن، لا يمكن أن ننكر أنه تقدم تقدمًا عظيمًا جدًا في تحقيق أهدافه.

لقد أصبح معروفًا عمومًا واعترف به عاهلًا لمملكة مستقلة في الحجاز. ولده فيصل أصبح ملكًا للعراق، وعقدت حكومة صاحب الجلالة معه معاهدة هي، إذا نفذتها الحكومة العراقية بإخلاص، تؤدي إلى الاستقلال العملي في ذلك القطر، وولده الآخر عبدالله نصب حاكمًا في شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني، مع استقلال عملي في الإدارة بشرط مراعاة أحكام اتفاقية يؤمل أن تعقد معه قريبًا، الحق ان هناك بعض الصعوبات في طريقه، وأنه أصبح هدفًا لبعض الانتقاد، لكن يبدو لي من الواضح أنه كلما عظم وضعه، ازداد ما يواجهه من قلاقل ومصاعب يخلقها معارضوه، وقد أكدت عليه أن من المحتمل جدًا أن تُحل صعوباته مع ابن سعود بعقد اتفاق معقول يحول دون حدوث معارك فعلية ويسمح للموقف أن يسير

بصورة اعتيادية، وفي تلك الحالة يكون الوضع الاقتصادي الذي يحصل عليه هو وابناؤه بالمقارنة مع نجد مفيدًا لصالحه ويقضي في نهاية الأمر إلى التعاون والاتصال الاقتصادي بين الدول المختلفة في جزيرة العرب.

يبدو أن الملك أصغى بشيء من الاهتمام لهذه الحجج، وهي على الأقل لم تثر غضبه أو اعتراضه، لكن أعطتني المكالمة التالية انطباعًا بأن إحدى صعوباته تتعلق بفلسطين، وخصوصًا بالمادة الثانية المقترحة من مسودة المعاهدة مع بريطانية العظمى. لقد ظهر لي بوضوح أنه يكون مرتاحًا إذا لم يطلب منه إصدار أي بيان معين بخصوص فلسطين مثل ذاك الذي يختص بالموافقة على مادة خاصة في المعاهدة.

وقد حث بعبارات عامة أن أية قضايا بينه شخصيًا وبين حكومة صاحب الجلالة بشأن السياسة يحسن أن تترك مكتومة بين الطرفين، وأن كل المطلوب هو الثقة والتفاهم الكاملين بين الطرفين دون بيانات علنية، مما لا يحتمل أن يثير سوى النقد والمعارضة، وقد حاول كثيرًا أن يشرح أنه على استعداد تام لمعاونة حكومة صاحب الجلالة بكل وسيلة في استطاعته، ومن الجهة الثانية، هو لا يتمكن من وضع نفسه في موقف يكون فيه معرضا لانتقاد المسلمين وحتى مسبتهم!

بناء على ذلك يجدر النظر في استحسان صرف النظر عن المادة الثانية برمتها، سواء فيما يتعلق بدعم حكومة صاحب الجلالة لاتحاد عربي وأيضا بشأن أي موافقة علنية للملك حسين مع سياسة بريطانية العظمى في فلسطين، إن كل تصريح يصرحه الملك حسين يوافق آراء حكومة صاحب الجلالة يعرضه بلا ريب تقريبًا للانتقاد الشديد، وفي الوقت نفسه يدمر النفوذ الذي له على عرب فلسطين الذين يقومون فورًا بخذلانه ويعلنونه خائنًا لقضيتهم.

وقد كلمني الشيخ فؤاد الخطيب والأمير عبدالله كلاهما بنفس المآل، ولكن بعبارات حاسمة أكثر.

(التوقيع) جي. ف. كلاينن

السكرتير العام).

نهاية الشريف حسين ومملكة الحجاز بعد تخلي بريطانيا عنه:

لقد كان تراجع الشريف حسين عن المشاركة في مؤتمر الكويت، ثم على الإعلان عن نفسه خليفة -بعد إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا كشرط من شروط الصلح- الخطوة التي قضت على مملكته الوهمية، فقد كان إسقاط الخلافة نفسها كنظام سياسي جامع للعالم الإسلامي هدفا إستراتيجيا للحملة الصليبية، وقد قررت بريطانيا بعده فتح الطريق أمام خصمه ابن سعود ليقوم بهذه المهمة، وهو ما أفقد ابنه فيصل صوابه وهو يرى بريطانيا تجازي والده جزاء سنمار -بعد أن انتهى من أداء الدور المرسوم له- والذي قرر التنازل عن الحكم

لولده علي، والخروج إلى العقبة، وقد أخذ حسين يرسل رسائله إلى ملك بريطانيا يستعطفه، والذي لم يرد عليه إلا بعبارة واحدة (تسلمت باهتمام وعطف وقرأت برقية جلالتكم)، لتكون نهاية مأساوية لمن كان يوما أمير مكة والرجل الثاني بعد الخليفة في دولة عظمى انتهت بسبب خيانته إلى مستعمرات ومحميات تحت الاحتلال تسوس شئونها أكبر حملة صليبية في تاريخ الإسلام لتدير هي شئون مكة والمدينة والقدس، وليصبح خادما مطيعا لملك بريطانيا بعد أن كان سيدا شريفا مطاعا!

كما ورد ذلك في عدد من الوثائق[1] ومنها:

(برقية من المندوب السامي لفلسطين إلى وزير المستعمرات ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤

أخبر الأمير عبدالله رئيس الممثلين البريطانيين أن الملك حسين ينوي الإقامة في العقبة حتى يصفو الوضع. قد يعني ذلك أن يذهب من هناك إلى عمّان حيث يؤثر تأثيرًا قويًا على شؤون شرقي الأردن التي تتقدم الآن بصورة مرضية. وقد ينتج عن ذلك أيضًا تحريض الوهابيين التابعين لابن سعود من جهة شرقي الاردن، طلب رئيس الممثلين البريطانيين من عبدالله أن يبرق ويحاول تأجيل رحيل حسين من جدة في انتظار قرار حكومة صاحب الجلالة.

أنا أتفق مع رئيس الممثلين البريطانيين في استنكار إقامة حسين في شرقي الأردن بشدة، وقد يقترح ملجأ آخر، لكنني أشعر بصعوبة منعه من الذهاب إلى العقبة التي هي بلا ريب في الأراضي الحجازية. توقيع: هربرت صموئيل)

وكما ورد في (برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤

كانت لي اليوم مقابلة مؤلمة جدًا مع فيصل الذي كان قد تسلم لتوه برقية من عبدالله بأن من المحتمل أن لا يسمح لحسين باللجوء إلى عمان، وأخرى من عليّ بأن حصار مكة وشيك الوقوع، تعرض فيصل لحالة هستيرية حادة، وقد تنهد وبكى وألقى بنفسه من مكان إلى مكان وهو يقرأ مقاطع من الصحف الإنكليزية والفرنسية والمصرية التي حملته على الاعتقاد بأن سقوط الملك حسين كان بتدبير من بريطانية العظمى عقابًا له على معارضته للسياسة الصهيونية، وقد صرخ قائلًا إنه ظل لملك أسودّ اسمه، وأن أباه وأمه وزوجته وإخوانه مشردون ومبعدون من كل مكان.

وكان من الواضح أن أفكاره كانت تتجه إلى محاولة القيام بإنزال في الأراضي النجدية بمجموعة قوات مختلطة من العشائر العراقية، كما أنه فكر أيضًا في إرسال متطوعين إلى جدة بحرا لمساعدة عليّ. لقد كان

(١) الوثائق ٧/ ٥٤٥ - ٥٤٧ رقم مسلسل ٢٥٦ - ٢٥٩ و٧/ ٥٧٧ - ٥٨٤ رقم مسلسل ٢٧٥ - ٢٧٨ تحت Fo 371/10014 وFO 371/10014 وE 9234/7624/91 FO 371/10015 و E 9234/7624/91 Fo 371/10015 وFo 371/10015

التعامل معه مستحيلًا تقريبًا، ولكنني مع ذلك آمل أنه سيستمع إلى صوت العقل حين تهدأ ثائرته. وفي هذه الأثناء كان مجلس الوزراء ينظر في قضية السماح لحسين بالقدوم إلى العراق. إذا جاء حسين إلى هنا فستنجم عن ذلك صعوبات كبيرة، ولكن أخشى أننا سنواجه خيارًا بين توجيه دعوة إلى حسين، أو تنازل فيصل.

إن فيصل سيشعر بنتيجة الرفض بكراهية حتى لو لم يتنازل، يصبح معها خطرًا مستمرًا يهدد نجاح سياستنا في العراق. ولذلك أعتقد أنه ما لم تسمح حكومة جلالته لحسين باللجوء إلى عمان وهو ما أفضله بطبيعة الحال فسنضطر إلى السماح له بالمجيء إلى العراق، ومواجهة الخطر المحتوم لبقائه فيه.

لقد طلبت إلى مجلس الوزراء أن يؤجل اتخاذ قراره في الأمر، وألتمس

إعلامي برغبات حكومة صاحب الجلالة عاجلًا) .

وكما ورد في برقية من (الملك حسين - جدة إلى الملك جورج الخامس

١٣ ربيع الأول ١٣٤٣ - ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤

لقد تنازلت عن العرش، ولكنني لا أزال مرتبطًا بحقوق الصداقة الشخصية نحو جلالتكم وبريطانية العظمى، وباسم هذه الحقوق أرجو أن أحيط جلالتكم علمًا أنني أفضل الذهاب إلى ميناء العقبة مع عائلتي وأقيم هناك لكي أكون بعيدًا عن كل ما يجب أن يكون بعيدًا عن متناولي، ولأنني أجد ذلك الميناء أكثر ملاءمة لحالتنا المعيشية من أي مكان آخر. وعلى أي حال فإنني متمسك تمامًا بواجبات الحقوق المشار إليها أعلاه وأدعو الله أن يكون في عوننا جميعًا.

حسين).

وقد رد عليه ملك بريطانيا جوابا مقتضبا يدل على غبطته بما وصل إليه حاله، وما يستحقه أمثاله؛ حيث جاء فيه: (برقية من الملك جورج الخامس إلى الملك حسين

١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤

لقد تسلمت باهتمام وعطف وقرأت برقية جلالتكم المؤرخة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤

جورج. ر. ن).

وجاء تصريح مندوب مملكة الحجاز في روسيا حبيب لطف الله كاشفا عن خيبة أمل الحجازيين بتخلي بريطانيا عنهم لصالح خصمهم ابن سعود، ففي (ترجمة من صحيفة ايزفستيا الصادرة بتاريخ ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤ في مقابلة مع المندوب فوق العادة والوزير المفوض للحجاز الأمير حبيب لطف الله حول الأحداث في جزيرة العرب، صرّح المندوب فوق العادة الوزير المفوض لمملكة الحجاز الهاشمية

العربية في موسكو، الأمير حبيب لطف الله، بما يلي: كما هو معلوم عقدت منذ سنة ١٩١٥ معاهدة بين الملك العربي حسين وبريطانية العظمى، وبموجب أحكامها اشتركت الجزيرة العربية في حرب ١٩١٤ -١٩١٨، وبهذه المعاهدة تعهدت إنكلترة والحجاز بدعم إحداهما للأخرى، وكان على إنكلترة أن تجهز الحجاز بكل وسائل الدفاع في حالة حصول هجوم عليه. والآن نرى مع الأسف أن هذه المعاهدة ليست سوى قصاصة ورق، تدل للعالم مرة أخرى الحقيقة القديمة بأن هذه المعاهدات لا تعقد إلاّ على حساب الفريق الأضعف. ورغبة من السيد المندوب، مع ذلك، في استعمال كل وسيلة ممكنة للعمل على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، فقد أبرق من موسكو إلى الملك الإنكليزي، ورئيس الوزراء مكدونالد وطلب إليهما أن يتذكرا المعاهدة الإنكليزية ـ العربية المعقودة سنة ١٩١٥ من قبل الجنرال الإنكليزي مكماهون. وأخبر المندوب الملك ورئيس الوزراء أيضًا أن عليّ الأول بن الحسين ملك الحجاز هو الآن بدون أية مساعدة وينتظر العون من حلفائه. وأضاف السيد لطف الله قائلًا: "إن الملك قد أرغم على مغادرة عاصمة الحجاز، مكة، ليأخذ موقفه في التلال المجاورة لجدّة".

بخصوص الأحداث في الحجاز، ذكر السيد المندوب مسألة حركة جمعية الخلافة المؤسسة قبل مدة غير طويلة في كابل (أفغانستان) وهي تعمل في الوقت الحاضر بصورة معادية للحجاز بصورة قاطعة.

وقال السيد المندوب في هذا الصدد: "في هذا الوقت تراجع هذه الجمعية إنكلترة وتقترح عليها الامتناع عن التدخل في النزاع العربي والوقوف جانبًا من تسوية النزاعات بين الدول العربية"، وقال المندوب: قبل أن تتبع إنكلترة هذه المشورة، أعتقد أن من واجبها أن تتذكر ذلك الوقت من الحرب حين تقدم الوكلاء الرسميون لإنكلترة إلى ملك الحجاز حسين باقتراح عقد معاهدة موضوعة على أساس منطقي وقانوني، معاهدة للمساعدة المتبادلة. وبعد عقد هذه المعاهدة قام ملك الحجاز من جانبه بتنفيذ كل عهودها مما أنقذ إنكلترة من وضعها الخطير في وقت إعلان الخليفة التركي الجهاد المقدس للعالم الإسلامي أجمع. والآن جمعية الخلافة هذه في كابل -بلا شك ليس بدون علم إنكلترة- ترفع صوتها كأنها تتكلم باسم المؤمنين الحقيقيين في نداء إلى إنكلترة بأن على هذه الأخيرة أن لا تتخذ إجراءات لوقف تقدم ابن سعود على حليفها المستضعف وغير المسلح ملك الحجاز. وإذا استثنيت دولة ابن سعود الصغيرة، التي نظمت وسلحت تسليحًا جيدًا من قبل جهة ما! على الرغم من تحريم معاهدة سان ريمون، فإن الحجاز أيضًا كان يجب السماح له بتنظيم شؤونه الخاصة والسماح له بأن يفعل ذلك من قبل وليس الآن، حين أصبحت إنكلترة السيد القوي الأعظم في البلاد، وهي تنظر بهدوء إلى انحدار حليفها الموثوق به ووضعه البائس. إن جمعية الخلافة في كابل، كما قال السيد المندوب في الختام، كان عليها أن تتولى دراسة الماضي ودراسة تلك المعاهدات التي عقدت بين الدول في زمانها).

لقد ابتهجت الصحف البريطانية التي تؤيد سياسة حكومة الهند البريطانية بنهاية الشريف حسين وسقوط مملكته الوهمية، لصالح ابن سعود المدعوم من مكتب بغداد -وهو ما يؤكد في نظرها فشل سياسة المندوب السامي البريطاني في القاهرة الذي طالما وقف مع الشريف- كما جاء في مقالة جريدة التايمسز، في لندن، في

٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٤م عن السياسة البريطانية في جزيرة العرب بعنوان (تجربة أخفقت)؛ حيث جاء فيها:

(مرة أخرى تفجّرت العداوات المذهبية للشعوب العربية في حرب دينية، لقد كرر المحاربون الوهابيون بطولات أجدادهم واحتلوا البلد المقدس مكة، تضاءلت مملكة الحجاز إلى بلدية المدينة المقدسة ولبعض الموانئ التي ازدحمت بلاجئين خائفين: والملك حسين، الذي أعلن نفسه مؤخرا خليفة الإسلام، قد تنازل تحت ضغط رعاياه المستائين، وابنه الملك عليّ، وبقايا الجيش الملكي لا يستطيعون كما يبدو مقاومة الغزاة.

إن مقدّرات الحجاز وأسرته الملكية تقع في قبضة ابن سعود سلطان نجد وملحقاته، ذلك الزعيم الجسور الطموح للمتعصبين الوهابيين الزاهدين في جزيرة العرب الوسطى الذين يلتزمون بالتفسير الحرفي للقرآن وتنفيذه بالسيف، والذين ارتجفت أمامهم شبه الجزيرة العربية وجوارها قبل أقل من قرن واحد.

في الأعوام الأخيرة للحرب العظمى اغترت الحكومة البريطانية بأمل تحقق اتحاد عربي. ومنذ الحرب اتخذ هذا الأمل تدريجيًا الشكل الرقيق لحلم سياسي غامض.

وقد أخمد الحلم الآن، والنقاد أو المعارضون الأجانب لسياستنا العربية، منهم الحلفاء السابقون والأعداء السابقون أيضًا يرون الوضع الحاضر في جزيرة العرب، كما يبدو، كارثة لتلك السياسة وللنفوذ البريطاني على حدّ سواء.

قبل تحليل تلك السياسة وأسباب التزامها يكون من الضروري أن نشرح بصورة ملخصة كيف صارت الإمبراطورية البريطانية في البداية تهتم بأمر هذين الحاكمين العربيين. حسب سياستنا منذ القدم بعقد معاهدات مع الحكام العرب المختلفين في الساحل العربي للخليج الفارسي (العربي) لحمايتهم ضد الاعتداء من غير العرب بشرط أن لا يتنازلوا عن شيء من أراضيهم لأية دولة غير عربية، فتحنا المفاوضات مع ابن سعود أمير نجد سنة ١٩١٤، إن هذا الحاكم القدير، بعد أن عاد إلى بلاده بعد شباب قضاه في المنفى، قد استعاد شيئًا فشيئًا الكثير من الأقاليم التي كان أجداده يحكمونها، وفي سنة ١٩١٣ جاء إلى الخليج وطرد الحاميات التركية من الأحساء وميناء العقير. ولما نشبت الحرب أصبح حليفًا لنا وحارب حلفاء الأتراك المحليين. وفي كانون الأول ديسمبر، وقع معاهدة مع حكومة الهند، بالنيابة عن الحكومة البريطانية، وافق بموجبها على عدم التنازل عن أي من أراضيه لأية دولة أجنبية، وحماية الحجاج وطرق الحج في ممتلكاته، واحترام استقلال الزعماء العرب الآخرين على سواحل الخليج.

والحكومة البريطانية، من جانبها، اعترفت باستقلاله وتعهدت بالدفاع عنه ضد الاعتداء الأجنبي – أي غير العربي، وكان من بين المزايا التي تسلمها من الحلف إعانة مالية وهدية ٣٥ ألف بندقية خلال الحرب.

حسين وأبناؤه بعد أمد قصير من نشوب الحرب العالمية ظهر جليًا أن الأتراك، وقد وطدوا كثيرًا وضعهم العسكري في سورية وفلسطين بمدّ سكة حديد الحجاز، يستطيعون تهديد قناة السويس بصورة خطيرة، وهي عقدة حيوية في السلسلة الإمبريالية البريطانية. وتطلبت الحكومة البريطانية بطبيعة الحال حلفاء بين

الزعماء العرب المستقلين أو شبه المستقلين في جزيرة العرب الغربية، من بين الحكام الثلاثة الذين يستطيعون مساعدتنا كان الإمام الزيدي يحيى في اليمن، محافظًا على حلفه مع الأتراك. والإدريسي الذي كان يحكم قسمًا من عسير عقد معاهدة معنا، وحيد القوات التركية الموجودة قرب بلاده، لكنه لم يكن يستطيع أن يعمل أكثر من ذلك. وكان يتوقع المزيد، من شريف مكة الأكبر، وكان محقًا في ذلك.

عند نشوب الحرب كان في الحجاز حكومتان: الحكومة التركية التي يمثلها الوالي وحامية عسكرية، وحكومة الشريف الأكبر -زعيم البيت الهاشمي- الذي كان يتمتع باستقلال خارج الحكم التركي في مكة والطائف، وكان له ممثلون رسميون في المدينة وجدة وأماكن أخرى لحماية مصالحه، وكان له حق استدعاء مجندين من البدو. كان حسن الالتفات إلى بريطانية العظمى، وقد اتجهنا إليه آملين أن نفوذه في البلدان المقدسة وسلالته النبوية يدحران جهود الأتراك لإعلان جهاد مقدس، والتركيز ضد عدن، والتدخل في الملاحة في البحر الأحمر ببثّ الألغام.

عقد حسين معاهدة معنا سنة ١٩١٥ وفي أيار / مايو أواخر ١٩١٦ ثار على الأتراك. وخلال المعارك التالية كان هو وأبناؤه حلفاء ثمينين ولو أنهم باهظو الثمن. كانت علاقاتنا خلال الحرب مع ملك الحجاز، كما لقب نفسه في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٦ تدار بصورة رئيسية من قبل المكتب العربي، وهو مؤسسة قامت في زمن الحرب وتضمنت عدة اختصاصيين بارزين في الشؤون العربية.

إن القصة القائلة أن هذا المكتب أمل بصورة جدية تأسيس "إمبراطورية عربية " هي قصة للسذج. أن السياسة التي أيدها بعض أعضاء المكتب العربي ووجدت في الأخير حظوة لدى وزارة الخارجية كانت شيئًا مختلفًا تمامًا، كان المؤمل أن انتصارنا في الشرق يتبعه تأليف شكل اتحاد عربي رخو مرن حول الملك ومملكة الحجاز.

وتنفيذًا لهذه السياسة رشح فيصل ابن الملك حسين كملك إلى سكان العراق غير المهتمين نوعًا ما، بعد تجربة غير ناجحة في سورية التي أخرجه منها عدوان الفرنسيين، وسمح لأخيه عبدالله بإقامة نفسه أميرًا لشرقي الأردن.

أساس ودعامة:

إن الأسباب التي دعت إلى اختيار حاكم الحجاز الهاشمي كأساس رئيسي محلي لسياستنا العربية، مع أبنائه كدعائم خارجية تدعم البناية، كانت واضحة بما فيه الكفاية. إن الملك حسين وأسرته قدموا لنا خدمة كبيرة خلال الحرب حيث شغل محاربوهم اهتمام خمس فرق تركية. وسلالته حظيت باحترام عظيم بين العرب، وامتلاكه للبلدتين المركزيتين المقدستين مكة والمدينة مكنه من ممارسة نفوذ بالغ في شبه الجزيرة، كان هو وأسرته يعلمون عن العالم الخارجي أكثر من أي من الحكام العرب الآخرين، وكانوا مسلمين من أهل السنّة السلفيين، خلافًا لإمام اليمن "الكافر" (كذا) أو السلطان الوهابي "غير الملتزم" بصراحة ـ وجزيرة العرب ما زال معظمها سنّيًا و"سلفيًا".

كل هذه كانت حججًا مواتية للدعم البريطاني لاتحاد عربي، وخصوصًا للأسرة الهاشمية، والبديل الوحيد كان أن تترك جزيرة العرب تغلي في نفس زيتها. لكن الزيت، يتألف على العموم من رحالة نهابين مرحين مسلحين ببنادق حديثة، ولذلك كان هناك خطر جسيم بأن تبالغ في الغليان وتحرق القريبين من القدر.

إن فشل السياسة يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية: مزاج العرب، وخصوصًا مزاج الملك حسين، ونموّ الوهابية في جزيرة العرب الوسطى، وأكثر من كل شيء الصعوبات المالية.

الزعماء العرب قد يحترمون سلالة الملك حسين، لكنهم لم يكونوا ليعترفوا بسيادته أو زعامته السياسية، والتحزب، وهو دائمًا لعنة العشائر، وفقدان النظام، والطمع الشخصي أمور أضعفت سلطة أكثر الزعماء العرب.

كانت هناك ثقافة عربية مشتركة تمتد حقًا إلى أبعد كثيرًا من حدود شبه الجزيرة، لكن لم يكن ثمّة أمة عربية، والملك حسين نفسه فقد كل بُعد نظر كان يملكه!

فالواقعية السياسية نادرة في الشرق الإسلامي وخارج بعض أقسام الهند!

وأصبح مشتبكًا في منازعات مع البريطانيين وفي شجار أحمق مع الحكومة المصرية، وحكم رعاياه بطريقة تكون مدحًا إذا سميناها أبوية. وفي إحدى المناسبات تجرّأ ناقد أجنبي بالتلميح خلال مقابلة بأن بعض التجاوزات يمكن إصلاحها، فلم يكن من الملك إلاّ أن أمر خادمًا بإحضار مفتاح الزنزانة الكبرى، وعند ذلك استأذن الناقد بمغادرة البلاد فسمح له بذلك فورًا.

حكومة دينية عسكرية:

إن منافسه النجدي، قدير وطموح وزعيم بالفطرة، خفّف استبداده باستشارة آراء أتباعه المتعصبين وأهوائهم واستمر ينظمهم في حكومة دينية وعسكرية ومتحمسة. وحسين، الذي عامله ابن سعود بأدب رسمي خلال الحرب، رفض تخفيض ادعاءاته ببعض الواحات التي أخذها من الوهابيين سنة ١٩١٣ بمساعدة الأتراك.

وقد دحر ابن سعود جيوشه في تربة سنة ١٩١٩ لكنه لم يستمر في تقدمه. وقامت الوساطة البريطانية بتوقيع سلام، لكن في مؤتمر الكويت الذي عقد في أوائل هذه السنة، امتنع الحجازي الفخور عن إرسال مندوب، وقرار حسين المشؤوم باتخاذ لقب الخليفة هيّأ لمنافسه عذرًا لتجديد الحرب، في هذه المرة على أساس ديني. لكن الصخرة التي تحطمت عليها المملكة الحجازية كانت المال. فساحل الحجاز يتألف في الغالب من الرمال الخالية من الماء والمضطرمة. وعدا الواحات القليلة المتناثرة كالطائف يمكن تطبيق وصف أحد المسافرين فاقدي الأمل لداخل البلاد بأنه "صخور وسواها عدم" على الجزء الأكبر من أقاليم الهاشميين، ومكة والمدينة، وكانتا تتمتعان بالإعفاء من الضرائب في العهد التركي، عاشتا كالطفيليات على الحج الإسلامي خلال قرون متعددة، وما دامت الحكومة البريطانية مستمرة على منح إعانتها الحربية إلى حاكمي

نجد والحجاز فإن الانفجار قد تأجّل. ووقف هذه الإعانات الذي لا بدّ منه دفع حسين إلى إقرار الابتزاز لرعاياه وللحجاج مما جعله أقل شعبية من كل حين في أنحاء العالم الإسلامي، مما يحتمل أن ذلك دفع ابن سعود إلى طلب توسّعات جديدة.

ويمكن التساؤل إلى أي مدى يؤثر فشل سياستنا العربية في وضعنا في شرقي الأردن والعراق حيث نصبنا حكامًا هاشميين. إن تجاوز الوهابيين على حدود فلسطين أو في العراق لا يمكن تحمله بطبيعة الحال. وفي الوقت نفسه بينما نحن لا حق لنا في التخلّي عن الحكام الذين أقمناهم، فإن المثال الأليم للملك حسين سوف يبرر ممارستنا الضغط على الأمير عبدالله، الذي يتسلم الآن إعانة سنوية من حكومة فلسطين، ليحكم بصورة أكثر دستورية. وإذا كان سيبقى تحت حمايتنا فليمتنع عن تعريضنا للشبهة بالحكم السيء.

في العراق، حيث الوهابيون تخافهم وتنفر منهم أكثرية الشعب، لعل نجاحهم قد يشجع الأتراك على مواصلة تجاوزاتهم على الدولة الناشئة، مما كان يمكن وقفه فورًا لو سمح للطيارين بمقاومة خديعتهم محليًا، والملك فيصل يحكم دستوريًا، والتخلي بلا سبب قد يرمي ببلاد بدأت باجتذاب الرأسمال البريطاني في اضطرابات جديدة تسر الأتراك والبلاشفة الروس الذين يقال إن قنصلهم المسلم التتاري في جدة "قد لعب دورا مهمًا في الغزو الوهابي".

لكن في جزيرة العرب نفسها يجب أن نعود إلى سياستنا السابقة بعدم التدخل، على أن يخففها فقط عقد معاهدات أو اتفاقات مع الحكام الفرديين. وبعد إخفاق سياستنا الرامية إلى التعاون مع العرب بواسطة حاكم الحجاز نكون مخطئين إذا سمحنا لعطفنا على أسرة خاصة بالاستمرار على رسم سياستنا في شبه الجزيرة. يجب أن يترك العرب ليجدوا طريقهم الخاص نحو الاتحاد.

ويمكن أن الاتحاد غير مثير بالنسبة إلى مزاجهم وأنهم قد يفضلون المسرات والمجازفات العالقة بالنضال الدائم، وإذا كان الأمر كذلك فعليهم أن يدفعوا نفقات مآتمهم. ولكن إذا مني الهاشميون بالاندحار فإنه لا يطلب منّا أن نجعل آل سعود دعائم لمشروع اتحادي جديد مبني على الرمال المتحركة للبوادي)!

==============

وما زالت رمال جزيرة العرب والمنطقة العربية كلها متحركة منذ سايكس بيكو حتى اليوم لم يقر قرارها، ولم ينطفيء لهيب نارها ولم يخف أوارها، وما تزال الحملة الصليبية تحمي دولها القطرية الوظيفية على أنقاض الخلافة والوحدة الإسلامية، وما زال لقصة الحملة الصليبية والرواية البريطانية بقية!